

المركز القومى للترجمة

السياسة



تأليف
أندرو هيوود

ترجمة
مصطفى مجدي الجمال

3062


أهم جروبات علي تليجرام
باحثون
هنا سور الازبكية
غواص في بحر الكتب
قناة مصر الثقافية و الفنية


اهم جروبات علي تليجرام
باحثون
هنا سور الازبكية
غواص في بحر الكتب
قناة مصر الثقافية و الفنية

السيـاسـة

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: كرمة سامى

- العدد: 3062
- السياسة
- أندرو هيوود
- مصطفى مجدى الجمال
- الطبعة الأولى 2021
- التصحيح اللغوى: راندا بهجت
- المشرف على المطبوعات: حسن كامل

هذه ترجمة كتاب:
Politics – 3rd Edition
By: Andrew Heywood

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

السياسة

تأليف: أندرو هيوود

ترجمة: مصطفى مجدي الجمال



2021

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

هيوود، اندرو
السياسة/ تأليف: اندرو هيوود، ترجمة وتقديم: مصطفى مجدى الجمال، التصحيح اللغوى: راندا بهجت ، المشرف على المطبوعات: حسن كامل .
ط - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٢٢
٧٦٨ ص، ٢٤ سم
١ - السياسة .
(أ) الجمال، مصطفى مجدى (مُترجم)
(ب) بهجت، راندا (مُصحح لغوى)
() كامل، حسن (مُشرف)
(د) العنوان ٣٠٠

رقم الإيداع: ٧٣١٦/ ٢٠٢٢
الترقيم الدولى: I.S.B.N - 978 - 977 - 92 - 2134 - 2
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

الفصل الحادي عشر

الفصل الثاني عشر

الفصل الثالث عشر

الفصل الرابع عشر

الفصل التاسع عشر

الجزء الخامس

الفصل العشرون

مقدمة المترجم

شهدت السنوات الأخيرة دخول أعداد غفيرة من المصريين- خاصة الشباب- في مجال الاهتمام بالسياسة والنشاط فيها. ومن الطبيعي، بعد عقود طويلة من تحريم التعاطي الجاد بالسياسة، علمًا قبل ممارسة، أن تكون الحيرة إزاء المواقف السياسية الصعبة والخطرة، وحتى ارتكاب الحماقات والأخطاء والانخداع بمن لا يستحقون الثقة.. كان من الطبيعي أن يصاب كثيرون بالإحباط وأنهم دخلوا بحر رمال متحركة، أو أدغالاً عامرة بالوحوش والمنافقين والجبناء.. لكن الكثيرين نسبيًا أيضًا أدركوا أن ثقافتهم السياسية بها عوار لا بد من علاجه قبل المزيد من ارتكاب الأخطاء في حق النفس قبل الشعب والوطن.

بالمقابل يعمل بعض الأكاديميين وممتهني النشاط السياسي (رسميًا أو إعلاميًا أو حتى حزبيًا..) على إحاطة التحليل السياسي بغابة من المصطلحات المعقدة، أو المتحيزة لأيديولوجية بعينها، كي يمرروا ما بيّتوا النية على تمريره شعبيًا ورسميًا، لكنهم يخفقون إذا لم يدركوا أن لدى المواطنين مصفاة (ربما وغالبًا ما تكون فطرية أو متسلحة بالحد الأدنى من المعارف في عصر الإعلام الطاغي) تستطيع غربلة ما يقدم إليها، وأن الجمهور لا يمكن أن يتم خداعه طوال الوقت.

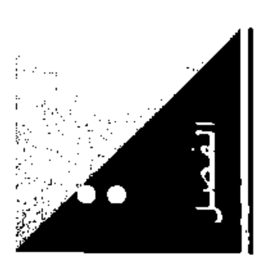
من المفهوم أن السياسة، كعلم وممارسة، حافلة بالمدارس التي تعبر عن انتماءات قومية وثقافية واجتماعية شتى. وهو أدعى لأن يراعي القارئ والمهتم ضرورة الاطلاع على الكل بروح وعقل نقديين، وأن يربط كل فكرة تُطرح عليه بالواقع الملموس الذي يعيشه. وقبل هذا أن يتمتع بالجرأة التي تساعده على الإبداع والمشاركة في بلورة اجتهادات وطنية تتمشى وواقعه الخاص ومصالحه الأكيدة.

الكتاب الذي بين يديك وضعه واحد من أشهر وأهم المؤلفين في هذا المجال. وقد صنّف كتابه على منهج متراتب يسهل على كل من الدارس المبتد والمتوسط لعلم السياسة، والقارئ العادي الشغوف بمعرفة التفاعل معه والاستفادة منه. وبالطبع لا يمكن إنكار أن الكاتب يتبنى منظورًا ليبراليًا واضحًا، وهذا حقه وشأنه في الاختيار، ولا يؤثر هذا بأدنى قدر في الاستفادة التي سيجنيها بالتأكيد المطلع على الكتاب.

مصطفى مجدي الجمال



نظريات السياسة



ما السياسة ؟

"الإنسان بطبيعته حيوان سياسي"
أرسطو في كتاب "السياسة"

تثير السياسة الاهتمام بسبب اختلاف البشر فيما بينهم. فهم مختلفون حول كيف ينبغي أن يعيشوا، وحول «من» ينبغي أن يحصل على «ماذا»؟ وكيف يجب توزيع السلطة وغيرها من الموارد؟ وهل ينبغي أن يُبنى المجتمع على التعاون أم يبنى على الصراع؟ وهلم جرا. كما يختلفون بشأن كيفية حل هذه المسائل؟ وكيف ينبغي صناعة القرارات الجماعية ؟ ومن يجب أن تكون له الكلمة في هذا الشأن ؟ وما حجم النفوذ الذي يجب أن يحوزه كل فرد ؟ وهلم جرا. وهو ما جعل السياسة في نظر «أرسطو» Aristotle «سيدة العلوم». فهي ليست أقل من النشاط الذي من خلاله تحاول الكائنات البشرية تحسين حيواتها وخلق المجتمع الخيّر. والسياسة– قبل أي شيء آخر– نشاط اجتماعي. فهي دائمًا حوار جماعي وليست منولوجًا فرديًا. ذلك أن الأفراد المنعزلين من قبيل «روبنسون كروزو» قد يتمكن الواحد منهم من بناء اقتصاد بسيط، وإنتاج فن ما، وما إلى ذلك، ولكنه لا يستطيع الاشتراك في السياسة. فالسياسة تنشأ فحسب مع وصول رجل (أو امرأة) «فرايدي». غير أن الاختلاف الذي يكمن في قلب السياسة يمتد إلى طبيعة الموضوع وكيف تجب دراسته. فالناس يختلفون حول تحديد ما الذي يجعل التفاعل الاجتماعي «سياسيًا»، وكذا حول أفضل طريقة لتحليل وتفسير النشاط السياسي.

ويدرس هذا الفصل المسائل الرئيسية التالية:

المسائل الرئيسية :

- ما السمات المحدِّدة للسياسة كنشاط ؟
- كيف فُهِمت السياسة والتقاليد عند مختلف المفكرين ؟
- هل تقع السياسة داخل كل المؤسسات الاجتماعية أم داخل بعضها فحسب ؟
- ما مقاربات دراسة السياسة كفرع معتمد في المعرفة الأكاديمية؟
- هل يمكن لدراسة السياسة أن تكون علمية ؟
- ما الأدوار التي تلعبها المفاهيم والنماذج والنظريات في التحليل السياسي ؟

المحتويات

تعريف السياسة

السياسة- في أوسع معانيها- هي النشاط الذي من خلاله يضطلع البشر بصنع وصيانة وتعديل القواعد العامة التي يعيشون في ظلها. ورغم أن السياسة تمثل في الوقت نفسه موضوعًا أكاديميًا (يكتب البعض كلمة السياسة أحيانا بادئة بحرف كبير **Politics**) يظل من الواضح أنه يقوم بدراسة ذلك النشاط. ومن ثم ترتبط السياسة ارتباطًا لا ينفصم بظاهرة الصراع والتعاون. فمن ناحية، تؤدي الآراء والمطالب المختلفة والاحتياجات المتنافسة والمصالح المتعارضة إلى الاختلاف حول القواعد التي يعيش الناس في ظلها. ومن الناحية المقابلة، يدرك الناس أن عليهم- من أجل التأثير في هذه القواعد أو ضمان الالتزام بها- أن يعملوا مع الآخرين، ومن هنا كان تعريف "هنّا أرندت" Hannah Arendt للقوة السياسية بأنها "العمل بشكل منسق مع آخرين". وهذا يفسر لماذا يتم تصوير لُب السياسة في أغلب الأحوال كعملية لحل الصراع، يتم فيها التوفيق بين الآراء المتصارعة والمصالح المتنافسة. بيد أن السياسة- بمعناها الواسع هذا- يتم النظر إليها كمسعى من أجل حل الصراع، أكثر من التفكير في منجَزها نفسه، لأنه لا يتم أو لا يمكن حل جميع الصراعات. ومع ذلك فإن الوجود الذي لا مفر منه للتنوع (لسنا جميعًا متشابهين) والندرة (لا يوجد أبدًا ما يكفي) يضمنان أن تظل السياسة سمة حتمية للشرط الإنساني. بيد أنه يجب على أي محاولة لاستيضاح معنى "السياسة" أن تتعامل مع مشكلتين رئيسيتين. تتعلق الأولى بجملة المعاني المرتبطة بهذه الكلمة عند استخدامها في الحديث اليومي؛ وبعبارة أخرى فإن السياسة مصطلح "معبأ" بالمعاني. فبينما ينظر معظم الناس ببساطة إلى الاقتصاد والجغرافيا والتاريخ والأحياء كعلوم أكاديمية، فإن القلة هي التي تأتي إلى السياسة دون تصورات مسبقة. مثلاً، يؤكد الكثيرون بشكل أوتوماتيكي أن طلاب السياسة ومعلميها لابد أن يكونوا متحيزين على نحو ما، ومن ثم يصعب عليهم تصديق أن هذا الموضوع تُمكن مقاربته بتجرد وحياد. ومما يزيد الأمر سوءًا أنه يُنظر إلى السياسة عادة على أنها كلمة "قذرة": حيث

الصراع Conflict: تنازع بين قوتين متعارضتين، بما يعكس اختلاف الآراء والأفضليات والاحتياجات والمصالح.

التعاون Cooperation: العمل معًا؛ إنجاز الأهداف بالعمل المشترك.

تستحضر في الأذهان صور المتاعب والاضطراب وحتى العنف من ناحية، والخداع والألاعيب والأكاذيب من ناحية أخرى. وليس هناك جديد في هذه المعاني التي تشوب السياسة. فها هو "صمويل جونسون" Samuel Johnson في العام 1775 ينبذ السياسة باعتبارها "ليست أكثر من وسيلة للصعود في العالم"، بينما المؤرخ الأمريكي "هنري آدمز" Henry Adams في القرن التاسع عشر قد اختصر السياسة في كونها "التنظيم المنهجي للأحقاد". ومن ثم فإن أي محاولة لتعريف السياسة تقتضي السعي إلى فك الارتباط بين المصطلح وتلك المعاني المرتبطة بها. وهو ما تطلب في العادة محاولة إنقاذ المصطلح من السمعة الشائنة التي تحيط به، وذلك بإرساء النظر للسياسة كنشاط قيّم، بل حتى كنشاط حميد.

أما الصعوبة الثانية والأكثر عنادًا فهي أن حتى الفقهاء الثقات لا يستطيعون الاتفاق على ماهية موضوع السياسة.

فهناك طرق مختلفة لتعريف السياسة: فتعرف على أنها ممارسة السلطة power، السلطة القانونية authority، صناعة القرارات الجماعية، توجيه الموارد النادرة، ممارسة الخداع والتلاعب، وهلم جرا. وتعتبر ميزة التعريف المقدم في النص الحالي، أي "صنع وصيانة وتعديل القواعد الاجتماعية العامة"، أنه يتسع بما فيه الكفاية لمعظم، إن لم يكن كل، التعريفات المتنافسة. بيد أن المشكلات تنشأ عندما يتم تفكيك المصطلح، أو عندما يتم تدقيق المعنى. فمثلاً هل يشير مصطلح "السياسة" إلى طريقة معينة لصنع القواعد أوصيانتها أوتعديلها (أي:سلميًا مثلاً) أم إلى جميع تلك العمليات؟ بالمثل هل تتم ممارسة السياسة في جميع السياقات الاجتماعية والمؤسسات أم في البعض منها فقط (أي الحكومة والحياة العامة)؟ ويمكن تناول السياسة، من هذا المنظور، كمفهوم "مختلف عليه أساسًا"، بمعنى أن المصطلح ينطوي على عدد من المعاني المقبولة والمشروعة.

ومن ناحية أخرى، قد تتكون هذه الآراء المختلفة ببساطة من تصورات متناقضة للمفهوم الواحد، إن كان غامضًا بالضرورة. وسواء كنا بصدد

مفهوم

السلطة Authority: يمكن تعريفها ببساطة بأنها "السلطة القانونية أو الشرعية". وبينما تعتبر السلطة السياسية Power هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، فإن السلطة القانونية Authority تمثل الحق في هذا التأثير. ومن ثم فإن السلطة الشرعية تنبني على اعتراف بواجب الطاعة أكثر من أي شكل آخر من أشكال الإجبار أو التحكم. ومن ثم فإن السلطة الشرعية هي سلطة سياسية متدثرة بالمشروعية أو الحق. وقد ميز "فيبر" Weber بين ثلاثة أنواع من السلطة القانونية مبنية على أساس الأرضيات المختلفة التي يمكن أن تقوم عليها الطاعة: سلطة تقليدية تستمد جذورها من التاريخ، وسلطة كاريزمية تنبثق من الشخصية، وسلطة قانونية-عقلانية تقوم على مجموعة من القواعد غير الشخصية القسم الخاص بمشروعية السلطة.

الدولة- المدينة polis: (كلمة يونانية) فُهمت تقليديًا على أنها تطبيق الشكل الأرقى والمرغوب أكثر من غيره من أشكال التنظيم الاجتماعي.

المجتمع السياسي polity: مجتمع منظم من خلال ممارسة السلطة السياسية، وهو عند أرسطو Aristotle الحكم بواسطة الكثيرين لمصلحة الجميع.

مفاهيم متعارضة أم تصورات مختلفة لمفهوم واحد، فإن الجدل حول "ما السياسة؟" يستحق المتابعة لأنه يكشف عن بعض الخلافات الفكرية والأيديولوجية الأكثر عمقًا في مجال الدراسة الأكاديمية للموضوع. ووجهات النظر إلى السياسة التي ندرسها تنقسم إلى:

- السياسة كفن الحكم
- السياسة كشأن عام
- السياسة كمساومة وتوافق
- السياسة كقدرة وتوزيع للموارد

السياسة فن الحكم

من الأقوال المأثورة عن المستشار "بسمارك" Bismarck أمام الرايخستاج (البرلمان) الألماني: "السياسة ليست علمًا.. وإنما هى فن". والفن الذي عناه "بسمارك" هو فن الحكم، أي ممارسة السيطرة داخل المجتمع من خلال صنع القرارات الجماعية وإنفاذها. وربما كان هذا هو التعريف الكلاسيكي للسياسة المستخلص من المعنى الأصلي للمصطلح في اليونان القديمة.

اشتُقت كلمة "السياسة"politics من الكلمة الإغريقية polis التي تعني حرفيًا: الدولة– المدينة. فقد انقسم المجتمع اليوناني القديم إلى مجموعة من الدول– المدن، امتلك كل منها نظامه الخاص في الحكم. وكانت أثينا هى الأكبر والأكثر نفوذًا بينها، وكان من المعتاد تصويرها على أنها مَهْد الحكم الديمقراطي. وفي ضوء هذا يمكن فهم السياسة على أنها تشير إلى شئون الدولة– المدينة، وعمليًا إلى "ما يتعلق بالدولة– المدينة". ومن ثم تكون الصيغة الحديثة لهذا التعريف هى "ما يتعلق بالدولة". وتبرز هذه الرؤية للسياسة على نحو واضح في الاستخدام اليومي للمصطلح: فيقال إن "الناس منخرطون في السياسة" عندما يتقلدون منصبًا عامًا، أو أنهم "يَدخلون السياسة" عندما يسعون إلى تلك المناصب. وهو أيضًا تعريف ساعد علم السياسة الأكاديمي في إدامته.

فالفكرة القائلة بأن السياسة تعني "ما يتعلق بالدولة" تمثل النظرة التقليدية لهذا الفرع المعرفي، والتي تنعكس في اتجاه الدراسة الأكاديمية نحو التركيز على أشخاص وآليات الحكم. إذ تعد دراسة السياسة في جوهرها دراسة للحكم، أو بمعنى أوسع: دراسة ممارسة السلطة. وقد طُوِّرَت هذه النظرة في كتابات عالم السياسة الأمريكي واسع التأثير "ديفيد إيستون (1979، 1981) والذي عرّف السياسة بأنها "تخصيص القيم من جانب السلطة الحاكمة". وهو يقصد هنا أن السياسة تشمل مختلف العمليات التي تستجيب الحكومة من خلالها لضغوط المجتمع الأوسع، وتحديدًا من خلال تخصيص المنافع أو المكافآت أو العقوبات. ومن ثم فإن "القيم ذات السلطة" هي تلك القيم في المجتمع، ويُنظر إليها كرابط بين جماهير المواطنين. ووفقًا لهذه الرؤية ترتبط السياسة **politics** بالسياسات التنفيذية الخاصة **policy** وهي التي تضع خطة عمل للمجتمع باستخدام القرارات الرسمية أو الصادرة عن السلطة.

بيد أن اللافت للنظر في هذا التعريف أنه يقدم رؤية بالغة الضيق للسياسة؛ حيث تقع السياسة داخل مجتمع سياسيpolity أي نسق التنظيم الاجتماعي المتمحور حول آلية الحكم. وبالتالي تتم ممارسة السياسة في مجالس الوزراء والمجالس التشريعية والهيئات الحكومية وما إلى ذلك، ومن ثم ينخرط فيها جماعة محدودة وخاصة من السكان، وبالتحديد: السياسيون والمسئولون الحكوميون وجماعات الضغط. ومعنى هذا أنه يمكن النظر إلى معظم المؤسسات ومعظم الأنشطة الاجتماعية على أنها "خارج" السياسة. أي إن الأعمال التجارية والمدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية وجماعات المجتمعات المحلية والأسر وهلم جرا.. تعتبر "غير سياسية" وفق هذا المعنى، لأنها غير منخرطة في "إدارة البلاد".



"نيكولو ماكيافيللي" (Niccolò Machiavelli 1469-1527).

سياسي وكاتب إيطالي. كان ابنًا لمحام مدني وكوّن معرفته بالحياة العامة من وجوده المضطرب بعض الوقت في فلورنسا غير المستقرة سياسيًا. عمل كمستشار ثان (1498-1512) وأرسل في مهام إلى فرنسا وألمانيا وأنحاء مختلفة من إيطاليا. وبعد فترة حبس قصيرة واستعادة حكم آل ميدتشي بدأ ماكيافيللي عمله كاتبًا. وفي عام 1531 نشر عمله الرئيسي "الأمير" والذي استمد مادته من ملاحظاته الأولية على أداء الحكم عند قيصر بورجيا وسياسة السلطة التي سادت في فترة حكمه. وقد ألف الكتاب دليلاً للأمير المستقبلي لإيطاليا الموحدة. وبعد هذا أصبحت صفة "الماكيافيلية" تعني "المكر والخداع".

وبالطريقة نفسها فإن تصوير السياسة كنشاط مرتبط بالدولة أساسًا ينطوي على تجاهل الأهمية المتزايدة للمؤثرات الدولية أو العالمية على الحياة الحديثة، مثل تأثير التكنولوجيا العابرة للحدود والشركات متعددة الجنسيات. ومن ثم فإن هذا التعريف للسياسة من رواسب أيام كان يُنظر إلى الدولة– الأمة (انظر ص 123) كفاعل مستقل في الشئون العالمية. أضف إلى هذا وجود اعتراف متزايد بأن مهمة إدارة المجتمعات المعقدة لم يعد من الممكن ببساطة أن تضطلع بها الحكومات وحدها، وإنما تشمل طيفًا واسعًا من الهيئات العامة والقطاع الخاص. وهو ما ينعكس في فكرة إحلال مفهوم "الحوكمة" governance محل مفهوم الحكومة government.

غير أن التعريف قد يتعرض للمزيد من التضييق، كما يتضح من الاتجاه الذي يتعامل مع السياسة على أنها تساوي السياسة الحزبية. وبعبارة أخرى يتم تضييق حقل السياسة لينحصر في الفاعلين الرسميين الذين ينطلقون– عن وعي– من معتقدات أيديولوجية، ويسعون إلى تعزيزها عبر الانضواء في تنظيم رسمي كحزب سياسي مثلاً. وبهذا المعنى يُطلق وصف "السياسي" على من ينشطون في العمل السياسي، وحيث يتم النظر إلى العاملين بالخدمة المدنية كـ"غير سياسيين" ما داموا بالطبع يعملون بشكل محايد ومهني. وبالمثل لا يُعتبر القضاة شخصيات "سياسية" ما داموا يفسرون القانون تفسيرًا مجردًا وطبقًا للدلائل المتاحة، وإن كان من الممكن

اتهامهم بأنهم "سياسيون" إذا تأثرت أحكامهم بالتفضيلات الشخصية أو أي صورة أخرى من صور الانحياز.

الحوكمة Governance:
مصطلح أكثر اتساعًا من مصطلح الحكومة. وعلى الرغم من أنه لم يصبح تعريفًا مستقرًا ومتفقًا عليه بعد، فإنه يشير- في أوسع معانيه- إلى الطرق المختلفة التي يتم من خلالها تنسيق الحياة الاجتماعية. ومن ثم يمكن النظر إلى الحكومة على أنها إحدى المؤسسات المنخرطة في الحوكمة، بل من الممكن أن توجد "حوكمة دون حكومة" (Rhodes, 1996). وتتمثل الأنماط الرئيسية للحوكمة في الأسواق والهيراركيات (التراتبيات) والشبكات. ويعكس الاستخدام الأوسع للمصطلح التداخل بين الدولة/ المجتمع، والناجم عن متغيرات مثل تطور أشكال جديدة في الإدارة العامة، ونمو المشاركات العامة- الخاصة، وازدياد أهمية شبكات السياسات الخاصة، والأثر المتزايد لكل من التنظيمات فوق القومية وتحت القومية (الحوكمة متعددة المستويات). وبينما يربط البعض بين العولمة و التخلي عن الآليات الأوامرية والسيطرة لصالح الاعتماد على التشاور والتفاوض، فإن البعض الآخر يرى أنها تنطوي على تفضيل وجود "حكومة أقل" والسوق الحرة.

أرسطو (Aristotle 384-322 ق م)
فيلسوف إغريقي من تلاميذ أفلاطون Plato والمعلم الخاص للإسكندر الكبير. أنشأ مدرسته الفلسفية الخاصة في أثينا عام 335 ق م التي أطلق عليها "المدرسة المشائية" نسبة إلى ميله إلى المشي صعودًا وهبوطًا. وقد تبقى من رسائله 22 رسالة في مجالات المنطق، الفيزيقا، الميتافيزيقا، الفلك، الظواهر الجوية، البيولوجيا، الأخلاق، السياسة. وفي العصور الوسطى أضحت أعمال أرسطو بمثابة الأساس للفلسفة الإسلامية، ثم أدخلت فيما بعد في اللاهوت المسيحي. وأشهر مؤلفاته السياسية: "السياسة"، وهو دراسة للدستور المثالي.

كذلك يساعد الربط بين السياسة وشئون الدولة في تفسير لماذا ألصقت بالسياسة الصور السلبية أو المزدراة في أغلب الأحوال. فالسياسة في الوجدان الشعبي وثيقة الارتباط بالأنشطة التي يقوم بها السياسيون. ومن الواضح أنه يُنظر إلى السياسيين غالبًا كمنافقين يسعون من أجل السلطة، ويخفون طموحهم الشخصي وراء رطانة العمل من أجل الخدمة

مفهوم

السلطة / السطوة Power:
تعني- في أوسع معانيها- القدرة على تحقيق النتائج المرغوبة، ويشار إليها أحيانًا على أنها "السلطة على" القيام بشيء محدد. وهي تشمل كل شيء بدءًا من الإبقاء على حياة المرء، مرورًا بالقدرة على الحكم، وانتهاءً بتعزيز النمو الاقتصادي. غير أنه عادة ما يتم النظر إلى السلطة في السياسة كعلاقة: أي كالقدرة على التأثير في سلوك الآخرين ليتصرفوا بطريقة ليست من اختيارهم. ومن ثم يشار إليها بمعنى امتلاك "السلطة على" الناس. ويمكن ربط السلطة- على نحو أكثر ضيقًا- بالقدرة على العقاب والثواب، وهو ما يجعلها قريبة من معنى القوة والتحكم، أي على النقيض من "التأثير"، والذي يشمل أيضا الإقناع العقلاني (انظر الصندوق الخاص بالنظرة المقربة لأوجه السلطة). كما يتم التمييز أيضا بين السلطة/ القوة "الصلبة" و"الناعمة".

العداء للسياسة Anti-politics:
التبرؤ من العمليات السياسية الرسمية والمستقرة، والذي ينعكس في عدم المشاركة، أو تأييد الأحزاب المعادية للنظم، أو استخدام العمل المباشر.

العامة أو الانطلاق من اقتناع أيديولوجي. وفي الحقيقة أن هذا التصور قد أصبح أكثر شيوعًا في العصر الحديث مع الاضطلاع المكثف والأكثر فعالية لوسائل الإعلام الجماهيرية في فضح نماذج الفساد وانعدام النزاهة، الأمر الذي أدى إلى تصاعد نزعة العداء للسياسة **anti-politics** . وترجع جذور هذا الرفض للسياسيين ولآليات الحياة السياسية التقليدية إلى النظر للسياسة باعتبارها نشاطًا ذا وجهين وغير مبدئي يهدف إلى خدمة المصالح الشخصية، وهو ما يبرهن عليه بجلاء استخدام تعبيرات تحط من شأن هذا النشاط، مثل: "سياسة السعي وراء المناصب" و"النعرة الحزبية". ويتم أحيانًا إرجاع هذه الصورة للسياسة إلى كتابات "نيكولو ماكيافيللي" Niccolo Machiavelli الذي قدم في كتابه "الأمير" (1531) وصفًا واقعيًا دقيقًا للسياسة التي تلفت الانتباه إلى استخدام الزعماء السياسيين للمكر والوحشية والخداع. وتعكس هذه النظرة السلبية إلى السياسة ذلك التصور الليبرالي أساسًا- والقائل إن الأفراد يسعون وراء مصالحهم الذاتية- وفحواه أن السلطة السياسية مَفسدة، لأنها تشجع من هم "في السلطة" على استغلال موقعهم لتحقيق مزايا شخصية، وعلى حساب الآخرين. وهو ما عبر عنه "اللورد أكتون" Lord Acton في عبارته الشهيرة "السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة". بل إن هناك قلة ممن ينظرون إلى السياسة على هذا النحو يشكون في كون النشاط السياسي سمة حتمية ودائمة للوجود الاجتماعي. غير أن هناك قبولاً عامًا وعلى مضض لفكرة أن الساسة الفاسدين سيظلون معنا دائمًا. وحسبما يرى نظريو العقد الاجتماعي فإنه إذا لم توجد آلية من نوع ما لتوزيع قيم السلطة، سينزلق المجتمع ببساطة إلى حرب أهلية يكون فيها كل فرد ضد الجميع. ومن ثم فإن المهمة هنا لا تتعلق بالقضاء على السياسيين وإنهاء السياسة، وإنما ضمان أن تجرى السياسة داخل إطار من الضوابط والقيود التي تكفل عدم إساءة استخدام السلطة الحكومية.

السياسة شأن عام

يذهب تصور ثانٍ وأوسع للسياسة إلى ما هو أبعد من حقل الحكومة،

حيث تنظر إليها كـ"حياة عامة" أو "شأن عام". وبعبارة أخرى: يتطابق التمييز هنا بين "السياسي" و"غيرالسياسي" مع التمييز بين ما هو مجال للحياة العامة بالضرورة و ما هو مجال خاص.

وترجع هذه النظرة للسياسة إلى عمل الفيلسوف الإغريقي الشهير "أرسطو" ففي مؤلَّفه "السياسة" أعلن أن "الإنسان بطبيعته حيوان سياسي"، والذي عنى به أن الكائنات البشرية لا تستطيع عيش "الحياة الجيدة" إلا في مجتمع سياسي. وانطلاقًا من رؤية "أرسطو" هذه تُعتبر السياسة نشاطًا أخلاقيًا معنيًا بخلق "مجتمع عادل"، ومن ثم أسماها "سيدة العلوم". ومع ذلك أين ينبغي أن نرسم الخط الفاصل بين الحياة "العامة" و"الخاصة"؟ إن التفرقة التقليدية بين المجالين العام والخاص تتفق مع التمييز بين الدولة والمجتمع المدني. ويمكن النظر إلى مؤسسات الدولة (الجهاز الحكومي، القضاء، الشرطة، الجيش، نسق الأمن الاجتماعي..إلخ) باعتبارها "عامة"، بمعنى أنها مسئولة عن التنظيم الجماعي لحياة المجتمع. وبالإضافة إلى هذا يتم تمويل هذه المؤسسات من النفقات العامة التي يحصل عليها من الضرائب. بينما على العكس من ذلك، يتكون المجتمع المدني مما أسماه "إدموند بورك" Edmund Burke "العُصبات الصغيرة"، أي مؤسسات مثل الأسرة جماعات القرابة، الأعمال الخاصة، النقابات، النوادي، جماعات المجتمع المحلي..إلخ، التي تعتبر "خاصة" من زاوية أن المواطنين الأفراد هم الذين يُنشئونها ويمولونها، بغرض تلبية مصالحهم الخاصة، وليس مصالح المجتمع الأوسع. وبناءً على هذا التقسيم بين (العام / الخاص) تنحصر السياسة في أنشطة الدولة ذاتها، والمسئوليات التي تضطلع بها الهيئات العامة على النحو السليم. ومن ثم من الواضح أن مجالات الحياة التي يستطيع الأفراد إدارتها، ويديرونها فعليًا بأنفسهم (المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، المنزلية، الشخصية، الثقافية، الفنية..إلخ) تعتبر مجالات "غير سياسية". وأحيانًا يتم تحديد تقسيم بديل بين (العام / الخاص) بدرجة أكبر من الدقة، وذلك بالتمييز بين "السياسي" و"الشخصي" (انظر الشكل 1/1).

وعلى الرغم من إمكانية تمييز المجتمع المدني عن الدولة، فإنه يحتوي مع ذلك على طيف من المؤسسات تُعتبر "عامة" بالمعنى الأوسع، لكونها

مفهوم

المجتمع المدني Civil Society.

توجد طرق مختلفة لتعريف مصطلح "المجتمع المدني". فقد قصد به في الأصل "مجتمع سياسي"، مجتمع يحكمه القانون، تحت سلطة الدولة. والأكثر شيوعًا أنه المجتمع المتميز عن الدولة، حيث يُستخدم المصطلح لوصف المؤسسات المعتبرة "خاصة"، بمعنى استقلالها عن الحكومة، وينظمها الأفراد سعيًا وراء أهدافهم. من ثم يشير "المجتمع المدني" إلى حقل الجماعات والاتحادات المستقلة ذاتيًا: الأعمال الحرة، جماعات المصالح، النوادي، الأسر.. هلم جرا. غير أن "هيجل" Hegel قد ميّز بين الأسرة والمجتمع المدني، معتبرًا الأخير مجالا للأثرة والأنانية. أما مصطلح "المجتمع المدني العالمي" فيشير إلى المنظمات متعدية القومية، مثل المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية التي تعتبر "خاصة"، غير هادفة للربح، محكومة ذاتيًا، وتطوعية.

مؤسسات مفتوحة وتنشط في المجال العام، ويمكن للجمهور النفاذ إليها. ومن النتائج الرئيسية لهذه الرؤية أنها توسع فكرتنا عما هو سياسي، وحيث تنقل الاقتصاد على وجه التحديد من المجال الخاص إلى العام. ومن ثم يمكن العثور على شكل للسياسة في مكان العمل. إلا أنه على الرغم من أن هذه الرؤية تنظر إلى مؤسسات مثل الأعمال التجارية، وجماعات المجتمع المحلي، والنوادي، والنقابات، كمؤسسات "عامة" فإنها تظل رؤية محدودة للسياسة. فوفقًا لهذا المنظور لا تقوم السياسة، ولا ينبغي لها، بالتعدي على الشئون والمؤسسات "الشخصية". وقد أوضح المفكرون النسويون على وجه الخصوص أن هذا يقتضي أن تتوقف السياسة فعليًا عند الباب الأمامي؛ فيجب ألا توجد في الأسرة، أو الحياة المنزلية، أو العلاقات الشخصية. وتتضح هذه الرؤية- على سبيل المثال- في اتجاه السياسيين إلى وضع خط فاصل بين مسلكهم المهني وسلوكهم الشخصي أو المنزلي. فمن خلال تصنيفهم مثلاً لسلوكيات مثل خيانة الشريك أو معاملة أطفالهم معاملة سيئة.. تصنيفهم لها على أنها أمور "شخصية"، يستطيعون إنكار المغزى السياسي لسلوكيات كهذه، على أساس أنها لا تمس مسلكهم في الشئون العامة.

إن النظرة إلى السياسة بوصفها "نشاطا" عامًا من حيث الأساس، قد أدت إلى توليد صورتين: إيجابية وسلبية معًا. فطبقًا لتقليد يرجع إلى أرسطو، يتم النظر إلى السياسة كنشاط نبيل ومستنير، وذلك بسبب طابعها "العام".

عام	خاص
الدولة: الجهاز الحكومي	المجتمع المدني: الهيئات المستقلة: الأعمال التجارية، النقابات، النوادي، الأسر..إلخ

عام	خاص
المجال العام: السياسة، التجارة، العمل، الفن، الثقافة..إلخ	المجال الشخصي: الأسرة والحياة المنزلية

الشكل 1/1 رؤيتان للتفرقة بين العام والخاص



هنا أرندت Hannah Arendt 1906–1975: منظّرة وفيلسوفة سياسية ألمانية. ولدت لأسرة يهودية من الطبقة المتوسطة. فـرّت من ألمانيا عام 1933 هربًا من النازية، واستقرت أخيرًا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنتجت هناك أعمالها الأساسية. تأثرت كتابتها، واسعة التنوع والتبحّر، بوجودية "هيدجر" Heidegger (1889-1976) و"ياسبرز" Jaspers ، والتي وصفتها بأنها "التفكير بغير حدود". ومن أعمالها الأساسية "أصول الشمولية" (1951)، "الشرط الإنساني" (1958)، "عن الثورة" (1963)، "إيخمان في القدس" (1963). وقد أثار العمل الأخير جدلاً واسعًا لأنه شدد على "تفاهة الشر"، وذلك بتصوير "إيخمان" مجرد موظف ألماني وليس أيديولوجيًا جامحا.

وقد صدّقت "هنا أرندت" على هذا الموقف بحزم، حيث زعمت في عملها "الشرط الإنساني" (1958) أن السياسة هي أهم صور النشاط الإنساني بسبب ما تتضمنه من تفاعل بين مواطنين أحرار ومتساوين. ومن ثم فإن السياسة تعطي الحياة معنى مع التأكيد على تميز كل فرد. وقد توصل إلى استخلاصات مشابهة منظّرون آخرون مثل: "جان جاك روسو" Jean-Jacques Rousseau و"جون ستيوارت ميل" John Stuart Mill؛ حيث صوروا المشاركة السياسية كعمل جيد في حد ذاته. فزعم "روسو" أنه فقط من خلال المشاركة المباشرة والمستمرة لجميع المواطنين في الحياة السياسية سيمكن ربط الدولة بالصالح المشترك، أو ما نطلق عليه "الإرادة العامة". وفي رأي "ميل" أن الانخراط في الشئون "العامة" هو أمر تربوي أيضًا؛ حيث يعزز التطور الشخصي والأخلاقي والفكري للفرد.

غير أنه في تناقض حاد مع ما سبق تم أيضًا تصوير السياسة كنشاط عام على أنها شكل من أشكال التدخل غير المرغوب فيه. فقد أظهر المنظّرون

الليبراليون على وجه الخصوص تفضيلهم للمجتمع المدني على الدولة، باعتبار أن الحياة "الخاصة" هى مجال للاختيار والحرية الشخصية والمسئولية الفردية. وهو ما يتجلى في أوضح صوره في محاولات تضييق مجال "السياسي"، ويتم التعبير عن هذا بشكل عام في الرغبة في "الإبقاء على السياسة" خارج الأنشطة الخاصة من قبيل الأعمال التجارية والرياضة والحياة الأسرية. وانطلاقًا من زاوية الرؤية هذه تعتبر السياسة ضارة بكل بساطة لأنها تمنع الناس من العمل كما يريدون. فهى على سبيل المثال قد تتدخل في كيفية اضطلاع الشركات بأعمالها، أو في تحديد كيف ومع من سنمارس الرياضة، أو حتى كيف نربي أطفالنا.

السياسة مساومة وتوافق

أما التصور الثالث للسياسة فإنه لا يركز كثيرًا على الساحة التي تجري فيها السياسة، بقدر ما يركز على الطريقة التي تتخذ بها القرارات. وعلى وجه التحديد يتم النظر إلى السياسة كوسيلة خاصة لحل الصراعات: عن طريق المساومة والتوافق والتفاوض، بدلاً من استخدام القوة والسلطة المجردة. وهو ما ينطبق على تصوير السياسة بأنها "فن الممكن". ومن ثم فإن هذا التعريف كامن في الاستخدام اليومي للمصطلح. فمثلاً يُقصد بوصف حل مشكلة ما بـ"الحل السياسي" أنه يتضمن الجدل والتحكيم السلميين، وذلك على النقيض مما يطلق عليه عادة "الحل العسكري".

ومرة أخرى يمكن إرجاع هذه النظرة للسياسة إلى كتابات "أرسطو"، وبشكل خاص إلى اعتقاده بأن ما أسماه "المجتمع السياسي" **polity** يشكل النظام المثالي للحكم، فهو "مختلط" بمعنى أنه يجمع بين سمات أرستقراطية وسمات ديمقراطية. ومن أبرز المؤيدين المعاصرين لهذه الرؤية "برنارد كريك" Bernard Crick الذي قدم في دراسته الكلاسيكية "دفاعًا عن السياسة" التعريف التالي:

"السياسة هى النشاط الذي يتم من خلاله التوفيق بين المصالح المختلفة داخل وحدة حكم معينة، وذلك بمنح هذه المصالح حصة في السلطة تتناسب مع أهميتها لرفاه وبقاء المجتمع ككل" (Crick, [1962] 2000:21)

ووفقًا لهذه الرؤية يعتبر العامل الحاسم في السياسة هو الانتشار الواسع للقوة. فانطلاقًا من قبول فكرة حتمية الصراع رأى "كريك" أنه عندما تمتلك الجماعات والمصالح الاجتماعية قوة ينبغي تحقيق التوافق معها، لأنه لا يمكن سحقها ببساطة. ومن ثم كان تصويره للسياسة على أنها "حل لمشكلة النظام الذي يختار التوافق بدلاً من العنف والقسر" (p.30). وتعكس هذه الرؤية للسياسة التزامًا عميقًا بالمبادئ الليبرالية– العقلانية. فهى تقوم على إيمان قوي بنجاعة الجدل والنقاش، وكذلك الإيمان بأن المجتمع يجب أن يقوم على التوافق بدلاً من الصراع الذي لا يمكن التوفيق بين أطرافه. وبكلمات أخرى فإن الخلافات القائمة يمكن حلها دون اللجوء للعنف والترهيب. غير أن النقد لتصور "كريك" للسياسة يركز على انحيازه البالغ لذلك الشكل الذي تتخذه السياسة في الديمقراطيات التعددية الغربية: إذ إنه ساوى عمليًا بين السياسة والاختيار الانتخابي والتنافس الحزبي. وكان من نتائج هذا أن نموذجه لا يملك سوى القليل الذي يمكن أن يخبرنا به بشأن دول الحزب الواحد أو النظم العسكرية.

وهناك طابع إيجابي ملحوظ في هذه النظرة للسياسة. فمن المؤكد أن السياسة ليست حلاً طوباويًا (إذ تعني التسوية تقديم التنازلات من جانب كل الأطراف، ومن ثم عدم شعور كل منهم بالرضا التام)، ولكنها مفضّلة بلا ريب عن البدائل الأخرى: حمامات الدم والأعمال الوحشية. ومن ثم يمكن النظر للسياسة بهذا المعنى كقوة متحضرة وحضارية. وينبغي تشجيع الناس على احترام السياسة كنشاط، وإعدادهم للانخراط في الحياة السياسية لمجتمعاتهم. ومع ذلك فقد رأى "كريك" في السياسة نشاطًا محصورًا ومهمَلاً في أغلب الأحوال. ورأى أن عدوها الرئيسي يتمثل في "الرغبة في احتكار الحقيقة بأي تكلفة"، وحذر من الأشكال المختلفة لذلك، بما فيها التأثير المغري للأيديولوجيات السياسية، الإيمان

مفهوم

التوافق Consensus :
مصطلح التوافق يعني الاتفاق، ولكنه يشير في العادة إلى اتفاق من نوع خاص. فهو يفترض أولا اتفاقا عريضا تكون شروطه موضع قبول طيف واسع من الأفراد أو الجماعات. ويفترض ثانيًا اتفاقا على مبادئ أساسية وأوليّة، وليس اتفاقا محددًا بدقة وصرامة. وبعبارة أخرى يسمح التوافق بوجود اختلاف في درجة الالتزام أو التفاصيل. ويتم استخدام مصطلح "سياسة التوافق" بمعنيين. أولهما التوافق الإجرائي، ويعني الرغبة في اتخاذ القرارات عن طريق التشاور والمساومة، سواء بين الأحزاب السياسية، أو الحكومة والمصالح الرئيسية في المجتمع. أما التوافق الموضوعي فيعني تداخل المواقف الأيديولوجية لاثنين أو أكثر من الأحزاب السياسية، وينعكس هذا في الاتفاق على الأهداف الأساسية للسياسات، ومن أمثلته التوافق الاجتماعي– الديمقراطي في بريطانيا بعد 1945، والتوافق الاجتماعي– السوقي في ألمانيا.

الأعمى بالديمقراطية، أثر النعرات القومية، وعد العلم بالكشف عن الحقيقة الموضوعية.

السياسة قدرة

يعتبر التعريف الرابع للسياسة هو التعريف الأوسع والأكثر جذرية. فبدلاً من ربط السياسة بمجال محدد (الحكومة، الدولة، المجال "العام") تنظر هذه الرؤية إلى السياسة باعتبارها تعمل في كل الأنشطة الاجتماعية، وفي جميع زوايا الوجود الإنساني. وحسبما أعلن "أدريان ليفتوتش" **Adrian Leftwich** في كتابه "ما السياسة؟ النشاط ودراسته" (1984:64) فإن "السياسة هي قلب كل النشاط الاجتماعي الجماعي، الرسمي وغير الرسمي، العام والخاص، في سائر الجماعات والمؤسسات والمجتمعات الإنسانية". ومعنى هذا أن السياسة تقع في كل مستويات التفاعل الاجتماعي، فيمكن العثور عليها داخل الأسر ووسط الجماعات الصغيرة كجماعات الأصدقاء، مثلما تقع بين الأمم وعلى الساحة الدولية. ولكن ما الذي يميز النشاط السياسي؟ وما الذي يجعل السياسة متميزة عن أي شكل آخر من أشكال السلوك الاجتماعي؟

تهتم السياسة، في أوسع معانيها، بإنتاج الموارد وتوزيعها واستخدامها في مسار الوجود الاجتماعي. والسياسة في جوهرها هي القوة أو القدرة على تحقيق النتائج المرجوة باستخدام وسائل شتى. وقد عرضت هذه الفكرة بصفاء في كتاب "هارولد لاسويل" Harold Lasswell المعنون "السياسة:

"أوجه" السلطة

تتم ممارسة السلطة حينما يدفع الطرف (أ) الطرف (ب) إلى القيام بشيء ما لم يكن (ب) ليفعله دون ذلك. وإن كان بإمكان (أ) أن يؤثر في (ب) بطرق مختلفة. وهو ما يسمح لنا بالتمييز بين الأبعاد أو "الأوجه" المختلفة السلطة:

- السلطة ممثلة في صنع القرار: يتكون وجه السلطة هذا من أفعال واعية تؤثر بطريقة ما في محتوى القرارات. ونجد الشكل الكلاسيكي لوصف وجه السلطة هذا في كتاب "روبرت دال" Robert Dahl: "من يحكم؟ الديمقراطية والسلطة في مدينة أمريكية" (1961) والذي تضمن اجتهادات حول من يمسك بالسلطة، وذلك من خلال تحليل القرارات في ضوء التفضيلات المعروفة لدى الفاعلين المنخرطين. غير أن هذه القرارات يمكن أن تتأثر بطرق مختلفة. وقد ميز كتاب "كيث بولدنج" Keith Boulding "الأوجه الثلاثة للسلطة" (1989) بين استخدام القوة أو الإكراه (العصا)، والتبادلات المفيدة للمنفعة (المثال)، وخلق الالتزامات والولاء والتعهدات (القُبلة).
- السلطة ممثلة في وضع الأجندة: الوجه الثاني السلطة، كما رآه "باتشراخ وباراتز" (1962) Bachrach and Baratz يتمثل في القدرة على منع صدور القرارات:فيما يعني عمليًا "عدم اتخاذ القرارات". وهو يتضمن القدرة على وضع أو التحكم في الأجندة السياسية، ومن ثم منع إثارة مسائل أو مقترحات من حيث المبدأ. فمثلاً قد تمارس الأعمال الخاصة القدرة عن طريق كل من: شن الحملات الدعائية لهزيمة تشريع مقترح لحماية المستهلك (الوجه الأول)، وممارسة الضغط على الأحزاب والسياسيين لمنع مسألة حقوق المستهلك من المناقشة العامة (الوجه الثاني).
- السلطة ممثلة في التحكم الفكري: يتمثل هذا الوجه الثالث للسلطة في القدرة على التأثير في الآخرين عن طريق تشكيل ما يفكرون فيه أو ما يريدونه أو ما يحتاجونه. ويعبر عن هذه القدرة بالتلقين الأيديولوجي أو التحكم السيكولوجي. وهي ما أسماها "لوكس" (Lukes, 2004) الرؤية الراديكالية للسلطة، والتي تتداخل مع فكرة القوة "الناعمة". ومن الأمثلة على هذا: القدرة الإعلانية على تشكيل أذواق المستهلكين، ويتم هذا غالبًا بخلق الارتباطات بـ"علامة تجارية" معينة. أما في الحياة السياسية فيمكن رؤية ممارسة هذا الشكل من السلطة في استخدام البروباجندا (الدعاية)، والأكثر عمومية: تأثير الأيديولوجية.

من يحصل على ماذا، وأين، وكيف؟" (1936). وتتعلق السياسة، حسب هذا المنظور، بالتنوع والصراع، ولكن المقوِّم الأساسي فيها هو وجود الندرة: أي الحقيقة البسيطة في أنه بينما تظل الاحتياجات والرغبات الإنسانية غير محدودة، فإن الموارد المتاحة لإشباعهم هى محدودة على

الدوام. ومن ثم يمكن النظر إلى السياسة باعتبارها الصراع على الموارد، كما يمكن النظر إلى القوة على أنها الوسائل التي بها يمارَس الصراع.

ويُعتبر النسويون والماركسيون من بين مؤيدي هذه الرؤية. وقد أبدى النسويون المحدثون اهتمامًا خاصًا بفكرة "السياسي". وينشأ هذا من حقيقة أن التعريفات التقليدية للسياسة تستبعد النساء عمليًا من الحياة السياسية.



أفلاطون (427-347 Plato) ق م :

فيلسوف إغريقي، ولد لأسرة أرستقراطية، أصبح من أتباع "سقراط"، الذي كان الشخصية الرئيسية في محاوراته الأخلاقية والفلسفية. وبعد وفاة "سقراط" عام 399 ق م أسس "أفلاطون" أكاديميته الخاصة لتدريب الطبقة السياسية الأثينية الجديدة. وقد علّم أفلاطون بأن العالم المادي يتكون من نسخ منقوصة من "الأفكار" المجردة والخالدة. أما فلسفته السياسية التي شرحها في كتابيه "الجمهورية" و"القوانين"، فهي تحاول، من خلال نظرية للعدالة، وصف الدولة المثالية. ويتسم كلا العملين المذكورين بنزعة تسلطية واضحة، لا تعطي اهتمامًا يذكر للحرية الفردية، وتشدد على ضرورة وضع السلطة في أيدي نخبة متعلمة، أسماها الملوك الفلاسفة. ومن ثم فقد كان "أفلاطون" من المنتقدين الأشداء للديمقراطية. وقد كان لعمله الأساسي نفوذ واسع على المسيحية، وعلى الثقافة الأوروبية بوجه عام.

فقد رُبطت النساء تقليديًا بمجال الوجود "الخاص" الذي يتمحور حول الأسرة والمسئوليات المنزلية. ومن ثم فقد هاجم النسويون الراديكاليون التقسيم بين "العام/ الخاص". ويختزن هذا الشعار على نحو دقيق المعتقد النسوي الراديكالي بأن ما يقع في الحياة المنزلية والأسرية والشخصية هو أمر سياسي مكثف، بل إنه في الحقيقة يشكل الأساس لكل الصراعات السياسية الأخرى. ومن الجلي أن هذا الموقف ينبني على فكرة أكثر راديكالية للسياسة. وقد أجملت "كيت ميليه" Kate Millet

(1969:23) هذه الرؤية في كتابها "السياسة الجنسية"؛ حيث عرّفت السياسة بأنها "علاقات القوة المنظمة، أو الترتيبات التي بمقتضاها يتم التحكم في جماعة من الأشخاص بواسطة جماعة أخرى". من هنا يمكن القول إن النسويين معنيون بـ"سياسة الحياة اليومية". ففي رأيهم أن العلاقات داخل الأسرة، بين الأزواج والزوجات، وبين الآباء والأبناء، هى علاقات سياسية من جميع النواحي، مثلها مثل العلاقات بين أرباب العمل والعمال، أو بين الحكومات والمواطنين.

وقد استخدم الماركسيون مصطلح السياسة بمعنيين. فمن ناحية استخدم "ماركس" Marx مصطلح "السياسة" بمعناه التقليدي ليشير إلى جهاز الدولة. ففي "البيان الشيوعي"(1967 [1848]) أشار إلى السلطة السياسية باعتبارها "مجرد القوة المنظمة التي تستخدمها إحدى الطبقات لقهر طبقة أخرى". وفي رأي "ماركس" أن السياسة– إلى جانب القانون والثقافة– تشكل جزءًا من "البناء الفوقي" الذي يميزه عن "القاعدة" الاقتصادية التي تعتبر الأساس الواقعي للحياة الاجتماعية. ومع ذلك فإنه لم يرَ أن "القاعدة" الاقتصادية و"البناء الفوقي" السياسي منفصلان تمامًا عن بعضهما. ففي اعتقاده أن "البناء الفوقي" ينشأ من، ويعكس، "القاعدة" الاقتصادية. وعلى مستوى آخر من هذه الرؤية، تستمد السلطة السياسية جذورها من النظام الطبقي، فحسبما أوضح "لينين" Lenin "تعتبر السياسة أكثر أشكال الاقتصاد تكثيفًا". وعلى النقيض من الاعتقاد بأن السياسة يمكن أن تقتصر على الدولة ومجال عام ضيق، يمكن القول إن الماركسيين يعتقدون أن "الاقتصادي هو سياسي". وانطلاقًا من هذا المنظور فإن المجتمع المدني– الذي يتسم حسب اعتقاد الماركسيين بالصراع الطبقي– يشكل صميم قلب السياسة.

لا شك أن الآراء من الأنواع سابقة الذكر تصور السياسة تصويرًا سلبيًا إلى حد بعيد؛ إذ تتعلق السياسة هنا، بكل بساطة، بالقهر والإخضاع. فيتمسك النسويون الراديكاليون بفكرة أن المجتمع بطريركي (أبوي) حيث يتم قهر النساء وإخضاعهن بشكل نظامي للسلطة الذكورية. كما

زعم الماركسيون تقليديًا أن السياسة في المجتمع الطبقي تتسم باستغلال البرجوازية للبروليتاريا. ومن ناحية مقابلة، تتم موازنة هذه المضامين السلبية بحقيقة النظر إلى السياسة أيضًا بوصفها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحدي الظلم والتحكم. وقد تنبأ "ماركس" على سبيل المثال بأن الاستغلال الطبقي ستتم الإطاحة به على يد ثورة بروليتارية، كما ينادي النسويون الراديكاليون بالحاجة إلى إعادة صياغة علاقات النوع الاجتماعي من خلال ثورة جنسية.

غير أنــه من الواضح أيضًــا أنه عندما تُصَوَّر السيـاسة كسلطة وسيطرة لا تصبح هناك حاجة للنظر إليها كسمة حتمية للوجود الاجتماعي؛إذ يتطلع النسويون إلى نهاية "للسياسة الجنسية"، تتحقق من خلال بناء مجتمع غير متحيز جنسيًا، يتم تقييم الناس فيه حسب قيمتهم الشخصية وليس على أساس نوعهم الاجتماعي. بينما يعتقد الماركسيون أن "السياسة الطبقية" سوف تنتهي مع إقامة مجتمع شيوعي لا طبقي. وسوف يقود هذا بدوره إلى "اضمحلال" الدولة، ومن ثم انتهاء السياسة بمعناها المتعارف عليه.

دراسة السياسة

مقاربات دراسة السياسة

يتوازى الخلاف حول طبيعة النشاط السياسي مع الجدل حول طبيعة السياسة كعلم أكاديمي. فنظرًا لكون السياسة من أقدم مجالات البحث الفكري، فقد كان يُنظر إليها أول الأمر كأحد فروع الفلسفة أو التاريخ أو القانون ؛ إذ كان الغرض الرئيسي منها هو الكشف عن المبادئ التي يمكن على أساسها بناء المجتمع الإنساني. غير أنه منذ أواخر القرن التاسع عشر بدأ هذا التشديد الفلسفي يتراجع تدريجيًا أمام جهود تحويل السياسة إلى منظومة علمية. وبلغ هذا التطور ذروته في خمسينيات القرن العشرين وستينياته بالرفض الصريح للتقليد القديم باعتباره ميتافيزيقا خالية من المعنى. ومع ذلك فإن هذا الحماس للسياسة كعلم صارم قد بدأ يخفت منذ ذلك الوقت، وأصبح هناك اعتراف مجدَّد بالأهمية الثابتة للقيم

السياسية والنظريات المعيارية normative. وإذا كان هناك تَخلٍ إلى حد كبير عن البحث "التقليدي" عن قيم كلّية مقبولة من الجميع، فلم يعد هناك أيضًا إصرار على أن العلم وحده يمثل وسيلة الكشف عن الحقيقة. ومن ثم فقد أصبح هذا الفرع المعرفي أكثر خصوبة وإثارة، لأنه بات يشمل طيفًا من المقاربات النظرية، والعديد من مدارس التحليل.

التقليد الفلسفي

تعود أصول التحليل السياسي إلى اليونان القديمة، وإلى تقليد يشار إليه باسم "الفلسفة السياسية". وقد تضمنت الانشغال بالمسائل الأخلاقية أو الإلزامية أو المعيارية، بما يعكس الاهتمام بما "ينبغي" أو "يلزم" أو "يجب"، أكثر من الاهتمام بما هو "كائن". ويُشار عادةً إلى "أفلاطون" و"أرسطو" باعتبارهما الأبوين المؤسسين لهذا التقليد. وقد عادت أفكارهما إلى السطح في كتابات منظّري القرون الوسطى مثل: "أوجستين" Augustine (430-454) و"أكويناس" Aquinas (1274 - 1225). وقد كان الموضوع الرئيسي في عمل "أفلاطون" مثلاً هو محاولة وصف طبيعة المجتمع المثالي، والذي اتخذ في تصوره شكل الديكتاتورية الخيِّرة التي تسيطر عليها طبقة الملوك الفلاسفة.

وقد شكلت كتاباته هذه الأساس لما أُطلِق عليها المقاربة "التقليدية" للسياسة. وهي تتضمن الدراسة التحليلية للأفكار والمذاهب التي تعتبر أساسية في الفكر السياسي. واتخذت في الأحوال الأكثر شيوعًا شكل تأريخ للفكر السياسي يركز على مجموعة من المفكرين "الرئيسيين" (تمتد مثلاً من "أفلاطون" إلى "ماركس") إلى جانب قائمة من النصوص "الكلاسيكية". وتتخذ هذه المقاربة طابع التحليل الأدبي: فهي تهتم مبدئيًا ببحث أقوال المفكرين الرئيسيين، وكيف طوروا وبرروا آراءهم، والسياق الفكري الذي عملوا في إطاره. وعلى الرغم من أن هذا التحليل يمكن أن يتصف بالنقد والدقة، فإنه لا يمكن أن يصبح موضوعيًا بأي معيار علمي، إذ إنه يتعامل مع الأسئلة المعيارية من قبيل "لماذا ينبغي على إطاعة الدولة؟"، "كيف ينبغي توزيع المكافآت؟"، و"كيف ينبغي أن تكون حدود الحرية الفردية؟".

المعيارية Normative، وصفة القيم ومعايير السلوك؛ أي "ما ينبغي أن يكون"، بدلاً من "ما هو قائم بالفعل".

الموضوعي Objective، ما هو خارجي بالنسبة للمعني، وغير المتأثر بالمشاعر أو القيم أو الانحياز.

التقليد التجريبي (الإمبريقي)

على الرغم من أن التقليد الوصفي أو الإمبريقي كان أقل بروزًا من التنظير المعياري، فمن الممكن إرجاع أصوله إلى الأيام الأولى للفكر السياسي؛ إذ يمكن رؤية هذا في محاولة "أرسطو" تصنيف الدساتير، والوصف الواقعي الذي قدمه "ماكيافيللي" لفن الحكم، ونظرية "مونتسكيو" Montesquieu السوسيولوجية للحكم والقانون. وتشكل هذه الكتابات، من جوانب عدة، الأساس لما يُسمى الآن الحكم المقارن، كما أسهمت في نشأة مقاربة مؤسسية لهذا الفرع المعرفي. وقد تطور هذا ليصبح التقليد المسيطر على التحليل في الولايات المتحدة، وفي المملكة المتحدة على وجه الخصوص. وتتسم المقاربة الإمبريقية للتحليل السياسي بمحاولة تقديم وصف مجرد ومحايد للواقع السياسي. وهي مقاربة "وصفية" **descriptive** تسعى إلى التحليل والتفسير، بينما تعتبر المقاربة المعيارية مقاربة "إلزامية" **prescriptive** بمعنى إصدار الأحكام وتقديم التوصيات.

وقد استمد التحليل السياسي الوصفي أساسه الفلسفي من المذهب الإمبريقي الذي انتشر منذ القرن السابع عشر فصاعدا من خلال أعمال نظريين مثل "جون لوك" John Locke و"ديفيد هيوم" (1711-1776) David Hume. وقد طوّر المذهب الإمبريقي الاعتقاد بأن الممارسة العملية هي الأساس الوحيد للمعرفة، ومن ثم ينبغي إخضاع كل الفروض والنظريات للاختبار من خلال عملية الملاحظة. ومع مجيء القرن التاسع عشر تطورت هذه الفكرة إلى ما أصبح يُعرف بالوضعية، وهي حركة فكرية ارتبطت على نحو خاص بكتابات "أوجست كونت"(1798-1857) Auguste Comte. وقد زعم هذا المذهب أن على العلم الاجتماعي، ومن ثم كل أشكال البحث الفلسفي، الالتزام الصارم بمناهج العلوم الطبيعية. وانطلاقًا من تبني تصور أن العلم يمثل الوسيلة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها للكشف عن الحقيقة، لم يعد بالإمكان مقاومة الضغوط من أجل إنشاء علم السياسة.

السلوكية Behaviouralism: الاعتقاد بأن النظريات الاجتماعية يجب أن تنبني فقط على السلوك القابل للملاحظة، من خلال أن تتوفر للبحث بيانات قابلة للقياس الكمي.

التقليد العلمي

كان "كارل ماركس" هو أول منظِّر حاول وصف السياسة باعتبارها علمًا. فمن خلال استخدامه ما يسمى الفهم المادي للتاريخ اجتهد "ماركس" للكشف عن القوة المحركة للتطور التاريخي. ومكّنه هذا من تقديم تنبؤات للمستقبل مبنية على "القوانين" التي تماثل في وضعها قوانين العلوم الطبيعية. وقد انتشر الانتصار للتحليل العلمي في القرن التاسع عشر أيضًا ليصبح من التيارات الرئيسية في التحليل. ففي سبعينيات القرن التاسع عشر تم إدخال المقررات الدراسية لـ"علم السياسة" في جامعات أكسفورد وباريس وكولومبيا، كما صدرت "المجلة الأمريكية لعلم السياسة" عام 1906. بيد أن الحماس لنشأة علم للسياسة بلغ ذروته في الخمسينيات والستينيات مع نشأة شكل للتحليل السياسي – وخاصة في الولايات المتحدة– يعتمد بقوة على المدرسة السلوكية. وقد ساعد هذا في أول الأمر على منح السياسة مؤهلات علمية يعتد بها، إذ إنه منحها ما كانت تفتقده: أي البيانات الموضوعية والقابلة للقياس الكمي، والتي يمكن الاعتماد عليها في اختبار صحة الفروض. وزعم محللون سياسيون مثل "ديفيد إستون" **David Eston** أن السياسة يمكن أن تتبنى منهجية العلوم الطبيعية، الأمر الذي أدى إلى توسع كبير في الدراسات في مجالات تعتبر الأكثر ملاءمة لاستخدام مناهج البحث الكمي، مثل سلوك التصويت الانتخابي، سلوك المشرعين، سلوك السياسيين في المحليات وجماعات الضغط.

غير أن النزعة السلوكية تعرضت لضغوط نقدية منذ الستينيات فصاعدا. ففي المقام الأول قيل إن السلوكية قد حدّت نطاق التحليل السياسي بشكل كبير، فمنعته من الذهاب إلى ما هو أبعد من القابل للملاحظة بشكل مباشر. وعلى الرغم من أن المحللين السلوكيين قد قدموا، وما زالوا يقدمون بلا ريب، رؤىً بالغة القيمة في مجالات مثل دراسات الانتخابات، فإن الولع الكبير بالبيانات القابلة للقياس الكمي يهدد باختزال علم السياسة إلى استنتاجات قليلة القيمة. والأكثر إزعاجًا أن هذا قد دفع بجيل من المحللين

السياسيين لأن يديروا ظهورهم لتقليد الفكر السياسي المعياري. بل كان يتم أحيانًا نبذ مفاهيم مثل "الحرية"، "المساواة"، "العدل"، "الحقوق"، باعتبارها خاوية من المعنى لأنها مكونات لا يمكن التحقق منها إمبريقيًا. ومع تصاعد عدم الرضا عن السلوكية شهدت السبعينيات بعث الاهتمام بالمسائل المعيارية، وهو ما انعكس في كتابات منظِّرين مثل "جون رولز" John Rawls و"روبرت نوزيك" Robert Nozick .

وفوق هذا بدأت المصداقية العلمية للسلوكية توضع محل التساؤل. ذلك أن الأساس في تأكيد موضوعية السلوكية وإمكانية الاعتماد عليها هو الادعاء بكونها "متحررة من القيم"، بمعنى أنها غير متأثرة بالمعتقدات الأخلاقية أو المعيارية. بيد أنه إذا كانت بؤرة تركيز التحليل هي السلوك القابل للملاحظة، سيكون من الصعب عمل ما هو أكبر بكثير من وصف الترتيبات السياسية القائمة، وهو ضمنيًا إضفاء المشروعية على الأمر القائم status quo. وقد تجلى الانحياز للقيم المحافظة من خلال حقيقة إعادة تعريف "الديمقراطية" عمليًا وفق السلوك القابل للملاحظة. فبدلاً من أن تعني الديمقراطية "الحكم الشعبي ذاتيًا" (حرفيًا: الحكم بواسطة الشعب) أخذت تفهم بمعنى صراع النخب المتنافسة على الفوز بالسلطة عبر آليات الانتخاب الشعبي. وبعبارة أخرى أصبح معنى كلمة الديمقراطية مساويًا لما تسمى النظم السياسية الديمقراطية في البلدان الغربية المتطورة.

التطورات الحديثة

تعتبر النظرية السياسية الرسمية من بين المقاربات النظرية الحديثة للسياسة، حيث تعرف بأسماء متعددة مثل "الاقتصاد السياسي"، "نظرية الخيار العام" "نظرية الخيار العقلاني". واستمدت هذه المقاربة التحليلية الكثير من مثال النظرية الاقتصادية لبناء نماذج مؤسسة على قواعد إجرائية تتعلق عادةً بسلوك الأفراد المعنيين المهتم عقلانيًا بالمصلحة الذاتية. وقد تأسست النظرية السياسية الرسمية بقوة في الولايات المتحدة، وارتبطت على نحو خاص بما تسمى "مدرسة فرجينيا" التي تقدم على الأقل وسيلة تحليلية مفيدة، فتقدم رؤى لتصرفات الناخبين وجماعات

الضغط والبيروقراطيين والسياسيين، وكذلك لسلوك الدول داخل النظام الدولي. وقد كان لهذه المقاربة أثرها الأكبر على التحليل السياسي في صورة ما أطلق عليها نظرية الخيار العام المؤسسي. وسوف نناقش في فصول تالية استخدام هذه الأساليب الفنية من جانب كتاب مثل: "أنتوني داونز" Anthony Downs ، "منصور أولسون" Mancur Olson ، "وليام نسكانين" William Niskanen في مجالات مثل: التنافس الحزبي، سلوك جماعات المصالح، التأثير السياسي للبيروقراطيين. كما تم تطبيق هذه المقاربة أيضًا في نظرية المباريات التي تطورت من مجال الرياضيات أكثر من مجال الاقتصاد. وهى تنطوي على استخدام مبادئ أولية لتحليل معضلات السلوك الفردي. وتعتبر "ورطة السجين" أفضل مثال على نظرية المباريات (انظر الشكل2/1).

بيد أن مقاربة الخيار العقلاني في التحليل السياسي لم تلق قبولاً كاملاً بأي شكل. فبينما يزعم مؤيدوها أنها توفر دقة أكبر في مناقشة الظواهر السياسية، تشكك منتقدوها في فروضها الأساسية. فهى على سبيل المثال قد تبالغ في تقييم العقلانية الإنسانية بما يجعلها تتجاهل حقيقة أن الناس نادرًا ما يمتلكون قائمة واضحة بالأهداف المفضلة، وقليلاً ما يتخذون القرارات في ضوء من المعرفة الكاملة والدقيقة. وبالإضافة إلى ذلك فإنه مع انطلاق نظرية الخيار العقلاني من نموذج مجرد للفرد، لا تعير النظرية الاهتمام الكافي للعوامل الاجتماعية والتاريخية، كما تخفق– ضمن أشياء أخرى– في إدراك أن السعي الإنساني من أجل المصلحة الذاتية مشروط اجتماعيًا، وليس أمرًا غريزيًا مجردًا. وهكذا فقد تم تبنى طائفة عريضة من المقاربات لدراسة السياسة كعلم أكاديمي.

وقد ساعد هذا في جعل التحليل السياسي الحديث أكثر خصوبة وتنوعًا. فإلى جانب المقاربات المعيارية والمؤسسية والسلوكية، لم تتم فقط إضافة نظرية الخيار العقلاني، وإنما أيضًا طائفة عريضة من الأفكار والموضوعات الأحدث. فقد ساعدت النسوية، منذ السبعينيات على وجه الخصوص، في زيادة الوعي بأهمية فروق النوع الاجتماعي والبنى الأبوية، مما تحدى الأفكار المستقرة حول ما هو "السياسي". أما ما تسمى "المؤسسية

الإمبريقي Empirical : القائم على الملاحظة والتجربة، وتُستمد المعرفة الإمبريقية من البيانات والخبرة الحسية.

مفهوم

العلم، النزعة العلمية (العلموية) Science, Scientism :

العلم (مشتق من الأصل اللاتيني scientia بمعنى "المعرفة") هو حقل دراسي يهدف إلى تطوير تفسيرات للظواهر يعتمد عليها، من خلال تجارب متكررة، والملاحظة والاستنتاج. ومن ثم فإن "المنهج العلمي" (الذي يتم من خلاله التحقق من صحة الفروض باختبارها في ضوء الأدلة المتاحة) يُنظر إليه كوسيلة للكشف عن الحقيقة الموضوعية المتحررة من الانحياز القيمي. غير أن "كارل بوبر" Karl Popper (1902-1994) رأى أن العلم يمكن أن يدحض الفروض فقط لأن ما تعتبر "حقائق" معرضة دومًا لإثبات عدم صحتها من خلال تجارب لاحقة.

أما النزعة العلمية (العلموية) فهي الاعتقاد بأن المنهج العلمي هو المصدر الوحيد للمعرفة التي يمكن الاعتماد عليها، ومن ثم يجب تطبيقه على حقول مثل الفلسفة والتاريخ والسياسة، مثلما يُطبق في العلوم الطبيعية. وبالتالي فإن مذاهب مثل الماركسية والنفعية والعنصرية تعتبر علمية بهذا المعنى.

ورطة السجين The prisoners' dilemma :

تقول بوجود مجرمين تم وضعهما في زنزانتين منعزلتين، وحيث توجد احتمالات اعتراف أو عدم اعتراف أحدهما على الآخر. فإذا اعترف أحدهما فقط مع تقديم أدلة تكفي لإدانة الآخر، فإنه سيُطلق سراحه دون اتهام، بينما سيقع الجرم كله على الشريك الذي سيُحبس لعشر سنوات. وإذا اعترف كلا المجرمين سيحصل كل منهما على عقوبة ست سنوات سجنا. أما إذا رفض المجرمان الاعتراف فستتم إدانتهما بجنحة صغيرة وستوقع على كل منهما عقوبة السجن سنة واحدة فقط. الخيارات السابقة موضحة في الشكل 2/1.

وبالنظر إلى الورطة التي يواجهها المجرمان فإنه من المرجح أن يعترف كلاهما، وذلك خشية كل منهما من أن يعترف الآخر عليه، ومن ثم سيحصلان على العقوبة الأقصى. ومن المفارقة أن هذه المباراة تبين أن السلوك العقلاني يمكن أن يؤدي إلى النتيجة الأقل تفضيلاً (حيث سيبلغ مجموع ما يقضياه في السجن عشر سنوات). وعمليًا ستتم معاقبتهما على فشلهما في التعاون أو الثقة في بعضهما. بيد أنه إذا أعيدت التجربة عدة مرات فمن الممكن أن يتعلم المجرمان أن مصلحتهما الذاتية تتحقق بالتعاون بينهما، الأمر الذي سيشجعهما على رفض الاعتراف.

من يحكم ؟

من يستفيد ؟		الكثيرون	القلة	شخص واحد
	الحكام	الديمقراطية	الأوليجاركية	الطغيان
	الجميع	التعددية (تعددية المراكز)	الأرستقراطية	الملكية

الشكل 2/1،
الخيارات في معضلة السجينين

المؤسسة Institution :

كيان مستقر جيدًا له دور رسمي ومكانة، وعلى نحو أكثر اتساعًا هي مجموعة من القواعد تضمن السلوك المنتظم والقابل للتنبؤ، أي "قواعد اللعب".

الجديدة" فقد حولت الاهتمام بعيدًا عن الجوانب الشكلية والهيكلية للمؤسسات، صوب أهميتها في سياق أكبر، سلوكها الفعلي ونتائج العملية السياسية. كما تحدت سياسة الخُضْر تشديد المركزية البشرية على النظرية السياسية والاجتماعية المستقرة، ودافعت عن مقاربات كلية للفهم السياسي والاجتماعي.

وبالنسبة للنظرية النقدية، التي تستمد جذورها من الماركسية الجديدة لمدرسة فرانكفورت التي تأسست عام 1923، فقد توسعت في فكرة النقد لتشمل جميع الممارسات الاجتماعية مستفيدة من طائفة واسعة من المؤثرات، مثل أعمال: "فرويد" Freud و"فيبر" Weber. كما تشككت ما بعد الحداثة في فكرة الحقيقة المطلقة والكلية، وساعدت في توليد نظرية الخطاب، وغيرها الكثير. وأخيرًا هناك نقلة مهمة عامة وعميقة بمقتضاها لم يعد من الشائع النظر إلى الفلسفة السياسية وعلم السياسة كفرعين دراسيين منفصلين وعلى طرفي نقيض. إنما أصبحا ببساطة مقبولين باعتبارهما طريقتين متناقضتين للكشف عن المعرفة السياسية.

هل يمكن أن تصبح دراسة السياسة علمية؟

على الرغم من أنه من المقبول على نطاق واسع القول بوجوب أن تصبح السياسة علمية بالمعنى الواسع لأن تكون منضبطة ونقدية، يرى البعض

- كما سبق وأوضحنا- أن من الممكن أن تصبح السياسة علمية بالمعنى المشدد، أي أن يصبح بإمكانها استخدام منهج العلوم الطبيعية. وهو الادعاء الذي طوره الماركسيون والعلماء الاجتماعيون الوضعيون، كما كان هذا من الملامح الرئيسية "للثورة السلوكية" في الخمسينيات. ومن الجلي أن هناك جاذبية لعلم خاص بالسياسة. فهو يَعد بتوفير وسائل غير متحيزة ويُعتمد عليها في التفرقة بين "الحقيقة" و"الزيف"، ومن ثم إتاحة الوصول إلى المعرفة الموضوعية بالعالم السياسي. ويتمثل المفتاح لتحقيق هذا الإنجاز في التمييز بين "الحقائق" (الأدلة الإمبريقية) و"القيم" (المعتقدات المعيارية والأخلاقية). وتعتبر الحقائق موضوعية بمعنى إمكانية ظهورها ظهورًا بشكل متماسك ويعتمد عليه، وبالتالي يمكن إثباتها. وعلى العكس من هذا تعتبر القيم ذاتية بطبيعتها، أي مسألة تتعلق بالرأي.

بيد أن أي محاولة لبناء علم للسياسة لا بد وأن تواجه ثلاث صعوبات. تتعلق الصعوبة الأولى بمسألة البيانات. فسواء أكان هذا أفضل أم أسوأ، ليست الكائنات البشرية مثل الضفادع الصغيرة التي تؤخذ إلى طاولة

التشريح في المعمل، أو مثل الخلايا الحية التي يمكن ملاحظتها باستخدام الميكروسكوب. فليس بإمكاننا الولوج إلى "دخيلة" الكائن البشري، أو إجراء تجاربنا المتكررة على السلوك الإنساني. ومن ثم فإن ما يمكن أن نعلمه عن السلوك الفردي محدود وسطحي. وبالطبع فإنه في غياب البيانات الدقيقة لن تكون لدينا وسائل يُعتمد عليها لاختبار فروضنا. ويبقى الطريق الوحيد للالتفاف حول المشكلة هو تجاهل الجانب المفكِّر تمامًا والانضمام إلى مقولة الحتمية. ومن أمثلة هذا المدرسة السلوكية في علـم النفس التي ارتبطت باسم كل مـن "جـون بي. واطسـون" John B. Watson (1858-1978) و"بـي. إف . سكينر" B. F. Skinner (1904-1990). وتقول هذه المدرسة: إن السلوك البشري يمكن تفسيره فقط في ضوء ردود الأفعال والانعكاسات المشروطة. والمثال الثاني هو "المادية الجدلية"، وهي الصيغة المجردة للماركسية التي سادت العمل الفكري في الاتحاد السوفيتي السابق.

ثانيًا، هناك الصعوبات الناجمة عن وجود قيم خفية. فمن الصعب التشبث بفكرة أن نماذج السياسة ونظرياتها – إذا فحصناها عن كثب– يمكن أن تتحرر بالكامل من القيم. ذلك لأن الحقائق والقيم تتداخلان إلى حد كبير، مما يجعل من المستحيل غالبًا فصلهما عن بعض. وذلك لأن النظريات تُبنَى بثبات على أساس التأكيدات على الطبيعة الإنسانية، والمجتمع الإنساني، ودور الدولة وهلم جرا، والتي تملك جميعًا تضمينات سياسية وأيديولوجية مخفية. فمثلاً الانحياز لقيمة محافظة يمكن تحديده في السلوكية الاجتماعية، ونظريات الخيار العقلاني، ونظرية النظم. وبالمثل توجد جذور النظريات السياسية النسوية في التأكيدات على طبيعة ودلالة انقسامات النوع الاجتماعي.

ثالثًا، هناك خرافة ما يسمى الحياد في العلوم الاجتماعية. فبينما يستطيع علماء الطبيعيات مقاربة دراساتهم بطريقة موضوعية وصارمة، ودون أن تكون لديهم توقعات مسبقة بما سوف يكتشفونه، يعتبر هذا صعبًا إن لم يكن مستحيلاً في السياسة.

وأيًا كان التعريف المستخدم للسياسة، فإنها تخاطب مسائل تتعلق ببنية

الخطاب Discourse:
تفاعل إنساني، في الاتصال بشكل خاص، وقد يفصح الخطاب أو يوضح علاقات القوة.

الحتمية Determinism:
الاعتقاد بأن التصرفات والاختيارات الإنسانية مشروطة بالكامل بعوامل خارجية، وهي تعتبر الإرادة الحرة محض خرافة.

الانحياز Bias:
التعاطف أو التحامل الذي يؤثر (عن غير وعي غالبًا) في الأحكام الإنسانية، الإطار الخاص بمفهوم الانحياز السياسي).

وظائف المجتمع الذي نشأنا ونعيش فيه. فالخلفية الأسرية، والخبرة الاجتماعية، والوضع الاقتصادي، والعواطف الشخصية وما إلى ذلك، تبني في كل واحد منا مجموعة من التصورات المسبقة عن السياسة والعالم حولنا. ومضمون هذا أن الموضوعية العلمية، بمعنى الصرامة أو الحياد المطلق تظل دائمًا هدفًا غير قابل للتحقق في التحليل السياسي، مهما كانت دقة مناهجنا البحثية. ومن ثم ربما لا يكون الخطر الأكبر على تراكم المعرفة التي يعتمد عليها من انحياز هكذا، وإنما من الفشل في الاعتراف بالانحياز، وانعكاس هذا في ادعاءات زائفة بالحياد السياسي.

المفاهيم، والنماذج، والنظريات

تعتبر المفاهيم والنماذج والنظريات أدوات للتحليل السياسي. غير أنه من الواجب التعامل بحذر مع الأدوات التحليلية، مثل معظم الأشياء في السياسة. ودعونا أولاً ننظر إلى المفاهيم. والمفهوم هو فكرة عامة عن شيء ما، ويتم التعبير عنها غالبًا بكلمة واحدة أو عبارة قصيرة. وهو أكبر من أن يكون مجرد اسم أو تسمية للشيء. وهناك مثلاً فرق بين الحديث عن قط (من نوع خاص أو فريد) وبين أن نكوّن مفهومًا عن "القط" (فكرة القط). فالأخيرة ليست "شيئًا" وإنما "فكرة" تتكون من سمات عدة تعطي للقط شخصيته المميزة: "حيوان ثديي فَرَوِيّ"، "صغير الحجم"، "مستأنس"، "يصطاد الفئران والجرذان"...إلخ. وكذلك فإن مفهوم "المساواة" هو مبدأ أو مثال. وهو يختلف عن استخدام المصطلح لقول إن عدّاءً قد "ساوَى" الرقم العالمي، أو أن قواعد الميراث تتطلب "المساواة بين الأخوين". وبالطريقة نفسها، لا يشير مفهوم "الرئاسة" إلى أي رئيس محدد، وإنما إلى مجموعة من المُثل عن تنظيم السلطة التنفيذية.

ما إذن قيمة المفاهيم؟ إنها أدوات نفكر بها، وننتقد، وندعي، ونفسر ونحلل؛ إذ إن التصور المجرد للعالم الخارجي لا يعطينا في حد ذاته معرفة بهذا العالم. ويجب علينا من أجل فهم العالم، أن نفرض المعنى عليه، وهذا ما نقوم به من خلال بناء المفاهيم. وببساطة تامة، كي نعامل القط كقط، يجب أن يكون لدينا أولاً مفهوم لماهيته. كما تساعدنا المفاهيم أيضًا في تصنيف الأشياء من حيث امتلاكها لأشكال أو خصائص متماثلة. فالقط

مفهوم

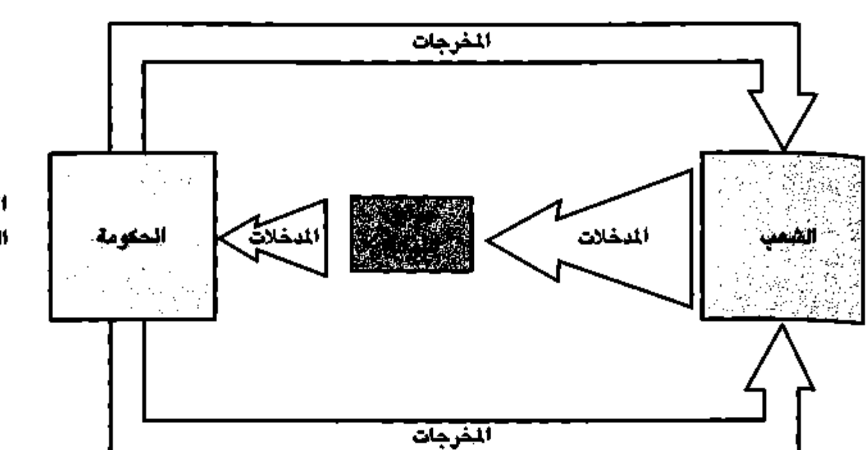
النمط المثالي Ideal type، (أحيانًا "النمط النقي") هو مقولة ذهنية لبذل محاولة لاستخلاص المعنى من واقع معقد بشكل لا نهائي تقريبًا، من خلال التطرف في الصرامة المنطقية. وقد استخدمت الأنماط المثالية أول الأمر في علم الاقتصاد، وفي فكرة المنافسة التامة مثلاً. وقد لقيت التأييد في العلوم الاجتماعية من جانب "ماكس فيبر"، باستخدامها كأدوات تفسيرية، لا "تستنفد الواقع"، ولا تقدم مثالاً أخلاقيًا. وتتضمن النماذج "الفيبرية" أنماط السلطة والبيروقراطية.

على سبيل المثال عضو في فئة "القطط". ومن ثم تكون المفاهيم "عامة": إذ إن لها ارتباطًا بعدد من الأشياء، بل في الحقيقة ترتبط بأي شيء يتوافق مع خصائص الفكرة العامة نفسها. وليست هناك بأي مبالغة في القول إن معرفتنا بالعالم السياسي تنبني من خلال تطور المفاهيم وصقلها، مما يساعدنا في فهم معنى العالم. وبهذا المعنى تكون المفاهيم بمثابة بناء لبنات في المعرفة الإنسانية.

غير أن المفاهيم قد تتصف أيضًا بالتقلب؛ ففي المقام الأول يتسم الواقع السياسي الذي نسعى لمعرفته بالتحول المستمر والتعقيد الكبير. وهناك خطر دائم بأن مفاهيم مثل "الديمقراطية"، و"حقوق الإنسان"، و"الرأسمالية"، قد تصبح أكثر اكتمالاً وصلابة من الواقع المتغير دومًا الذي نحاول وصفه. وقد حاول "ماكس فيبر" التغلب على هذه المشكلة بالنظر إلى مفاهيم محددة باعتبارها "أنماطًا مثالية". وتقضي هذه النظرة بأن المفاهيم التي نستخدمها يتم بناؤها من خلال تمييز سمات رئيسية أو أساسية معينة للظاهرة محل البحث، وهو ما يعني التقليل من شأن السمات الأخرى أو إهمالها كليًا. فيمكن النظر إلى مفهوم "الثورة" وفق هذا على أنه يوجه الانتباه إلى عملية تغيير سياسي جوهري، وعنيف في العادة. ويساعدنا هذا في فهم الثورة الفرنسية عام 1789، والثورات الأوروبية أعوام 1989-1991، من خلال تسليط الضوء على التشابهات بينها.

ومع ذلك ينبغي استخدام المفهوم بحذر لأنه من الممكن أن يطمس بعض الاختلافات الحيوية، ومن ثم يشوه فهمنا، ففي المثال الأخير يمكن أن يشوه فهمنا للطابع الأيديولوجي والاجتماعي للثورة. ولهذا السبب يُفضل ألا ينظر للمفاهيم أو الأنماط المثالية من زاوية كونها "حقيقية" أو "زائفة"، وإنما من زاوية كونها أكثر "فائدة" أم أقل.

وهناك مشكلة إضافية تتمثل في أن المفاهيم السياسية غالبًا ما تكون محل خلاف أيديولوجي عميق؛ إذ تعتبر السياسة- جزئيًا- صراعًا حول المعنى المعتمد للمصطلحات والمفاهيم. فقد يتجادل الأعضاء ويتصارعون،



الشكل 3/1:
النظام السياسي

بل حتى يذهبون إلى الحرب، إذ يزعم كل منهم أنه "يدافع عن الحرية"، أو "يدافع عن الإصلاح الديمقراطي"، أو أنه "يقف في صف العدالة". والمشكلة هنا أن كلمات مثل "الحرية"، "الديمقراطية"، "العدالة"، تنطوي على معان مختلفة باختلاف معتنقيها. فكيف يمكن أن نقرر ما الديمقراطية "الحقيقية"، والحرية "الحقيقية"، والعدالة "الحقيقية"؟ الإجابة بكل بساطة أن هذا ليس في استطاعتنا. ولكننا لدى محاولتنا تعريف "السياسة" فيما سبق، كان علينا القبول بوجود نسخ متنافسة لمفاهيم سياسية كثيرة. والموقف الأفضل هو النظر إلى تلك المفاهيم باعتبارها مفاهيم "متنازع عليها أساسًا"(Gallie, 1955/56) ذلك لأن الخلاف بشأنها عميق إلى الحد الذي لا يجعل بالإمكان أبدًا التوصل إلى تعريف محايد أو مستقر عليه، فالمصطلح الواحد يمكن أن يمثل عددًا من المفاهيم المتصارعة، والتي لا يمكن القبول بأي منها باعتباره يعبر عن المعنى "الحقيقي" لها. فمثلاً من المشروع تمامًا تعريف السياسة بأنها ما يتصل بالدولة، وأنها مجريات الحياة العامة، وأنها المجادلة والتوفيق، وأنها توزيع السلطة والموارد.

النموذج Model:
تمثيل نظري للبيانات الإمبريقية بهدف الارتقاء بالفهم من خلال تسليط الضوء على العلاقات والتفاعلات ذات المغزى.

وبالنسبة للنماذج والنظريات، فهي أوسع من المفاهيم؛ ذلك لأنها تشكل جملة من الأفكار وليس فكرة واحدة. وينظر للنموذج في العادة على أنه يمثل شيئًا ما، على نطاق أصغر عادةً، كما في حالة بيت الدمية أو طائرة لعبة. ومن ثم فإن الغرض من النموذج هو تمثيل الشيء الأصلي بأقصى صدق ممكن. غير أن النماذج المفاهيمية لا تحتاج بأي شكل إلى تمثيل

شيء ما. فسيكون من السُخف مثلاً الإصرار على أن نموذجًا حاسوبيًا للاقتصاد يجب أن يتماثل فيزيقيًا مع الاقتصاد نفسه. وبدلاً من هذا تعتبر النماذج المفاهيمية أدوات تحليلية تكمن قيمتها في كونها وسائل يمكن من خلالها إضفاء المعنى على ما يمكن أن يصبح مجموعة من الحقائق المربكة وغير المنظمة. ومن الواضح أن الحقائق لا تتحدث عن نفسها: فهي تحتاج إلى التفسير والتنظيم. وتساعد النماذج في تحقيق هذه المهمة لأنها تتضمن شبكة من العلاقات تسلط الضوء على معنى ودلالة البيانات الإمبريقية ذات الصلة. وأفضل طريقة لفهم هذا هي شرحه من خلال مثال. فمن أكثر نماذج التحليل السياسي نفوذًا: نموذج النظام السياسي الذي وضعه "ديفيد إستون" David Easton (1979، 1981) والذي يوضحه الشكل رقم 3/1.

ويسعى هذا النموذج إلى تفسير مجمل العملية السياسية، إلى جانب وظائف اللاعبين السياسيين الرئيسيين، من خلال ما يسمى تحليل النظم. والنظام هو مجموع منظم أو مركَّب، أو مجموعة من الأجزاء المترابطة والمعتمدة على بعضها، وتشكل فيما بينها كيانًا جماعيًا. وبالنسبة لحالة النظام السياسي، توجد روابط بين ما يسميه "إيستون": "المدخلات" و"المخرجات". وتتضمن المدخلات في النظام السياسي: المطالبات والتأييدات من جانب الجمهور العام. ويمكن أن تتراوح المطالبات بين الضغط من أجل رفع مستويات المعيشة وتحسين آفاق التشغيل والمزيد من المدفوعات السخية للرفاه الاجتماعي، وبين توفير حماية أكبر للأقليات والحقوق الفردية. ومن الناحية المقابلة تعتبر التأييدات الطرق التي يسهم بها الجمهور في النظام السياسي من خلال دفع الضرائب والامتثال للنظام والرغبة في المشاركة في الحياة العامة. أما المخرجات فتتمثل في قرارات الحكومة وأعمالها ، متضمنة صنع السياسات وتمرير القوانين وفرض الضرائب وتوجيه الموارد العامة. ومن الواضح أن المخرجات تولِّد "التغذية العكسية" التي تشكِّل بدورها مطالبات وتأييدات أخرى. ولعل الرؤية الرئيسية التي يقدمها نموذج "إيستون" هي نزوع النظام السياسي نحو تحقيق التوازن أو الاستقرار السياسي طويل الأجل، نظرًا

مفهوم

النموذج القياسي Paradigm:
هو بوجه عام نمط أو نموذج يسلط الضوء على السمات المتعلقة بظاهرة معينة، على غير طريقة النمط المثالي. وهو حسبما استخدمه "كون" (Kuhn 1962) يشير إلى إطار فكري يتكون من قيم ونظريات وافتراضات مترابطة، يمكن البحث عن المعرفة من خلاله. ومن ثم فإن العلم "المعتدل" يتم في إطار فكري مستقر. بينما تجري في العلم "الثوري" محاولة إحلال نموذج قياسي جديد محل القديم. ومن النتائج الراديكالية لهذه النظرية أنه لا يمكن الاستقرار أخيرًا على "الحقيقة" أو "الزيف". فهي مجرد أحكام مشروطة تعمل داخل نموذج قياسي مقبول، قابل للتبديل عمليًا.

النظرية Theory:
تفسير نظامي لبيانات إمبريقية، ويتم تقديمها عادة (على العكس من الفرضيات) كمعرفة يعتمد عليها.

لأن بقاء هذا النظام يتوقف على ملاءمة المخرجات للمدخلات.

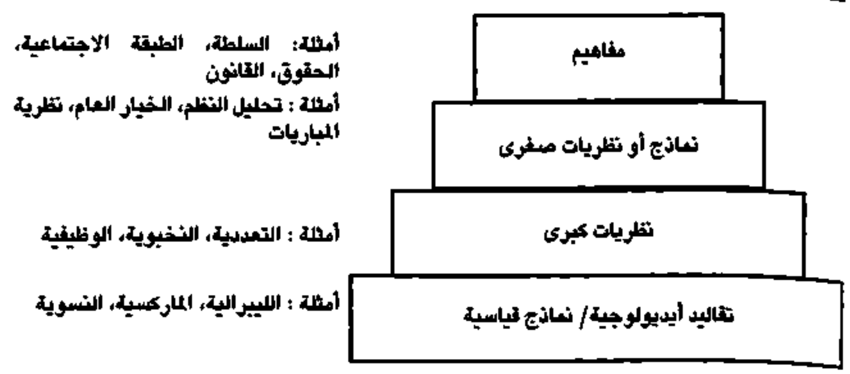
غير أنه من الحيوي تذكر أن النماذج المفاهيمية تُعَد في أحسن الأحوال بمثابة تبسيطات للواقع الذي تسعى لتفسيره. فهي مجرد أدوات لتحقيق الفهم، وليست معرفة يعتمد عليها. ففي حالة نموذج "إيستون" على سبيل المثال، يتم تصوير الأحزاب السياسية وجماعات المصالح كـ"حراس البوابات"، حيث تتمثل وظيفتها الرئيسية في تنظيم تدفق المدخلات إلى النظام السياسي. وعلى الرغم من أهمية هذه الوظيفة فإن الأحزاب وجماعات المصالح تؤثران أيضًا في التصورات لدى العامّة، ومن ثم تساعد في تشكيل طبيعة المطالبات العامة. ومن ثم فإنها باختصار مؤسسات أكثر أهمية وأكثر تعقيدًا مما يفترض نموذج النظم. وبالطريقة نفسها كان "إيستون" أكثر نجاحًا في تفسير كيف ولماذا تستجيب النظم السياسية للضغوط الشعبية، من تفسير لماذا تستخدم هذه النظم القمع والإكراه بدرجات متفاوتة.

وفي أغلب الأحوال يتم استخدام مصطلحي النظرية والنموذج بشكل تبادلي في السياسة، فالنظريات والنماذج تمثل مقولات مفاهيمية تُستخدم كأدوات في التحليل السياسي. غير أن النظرية- إن شئنا الدقة- تمثل فرضًا مسبقًا proposition. فهي تقدم تفسيرًا نظاميًا لجملة من البيانات الإمبريقية. وعلى النقيض من هذا يُعد النموذج مجرد أداة تفسيرية، وهي أقرب لأن تكون فرضية hypothesis تحتاج إلى اختبار صحتها. وبهذا المعنى فإنه بالنسبة للسياسة بينما يمكن القول إن النظريات أكثر أو أقل "حقيقيةً" فإنه لا يمكن التحدث عن النماذج إلا من ناحية كونها أكثر أو أقل "فائدة". ومن الواضح وجود ترابط في أغلب الأحوال بين النظريات والنماذج، فالنظريات السياسية الكبيرة يمكن تفسيرها بسلسلة من النماذج. فعلى سبيل المثال تشمل نظرية التعددية (التي نناقشها في الفصلين الرابع والخامس): نموذج الدولة، نموذج المنافسة الانتخابية، نموذج سياسة الجماعات...إلخ.

غير أن جميع الأدوات المفاهيمية والنظريات والنماذج تحتوى على قيم

مخفية وافتراضات ضمنية. وهو ما يجعل من الصعب بناء نظريات إمبريقية نقية، حيث تخترقها بثبات القيم والمعتقدات المعيارية. ويتضح هذا- في حالة المفاهيم- من الاتجاه الشعبي لاستخدام مصطلحات إما كشعارات مرحب بها (مثل: "الديمقراطية"، "الحرية"، "العدالة") أو كموضع استهجان (مثل: "الصراع"، "الفوضى"، "الأيديولوجية"، بل حتى "السياسة" نفسها). كذلك "تُحَمَّل" النماذج والنظريات بسلسلة من الانحيازات. فيصعب مثلاً القبول بادعاء أن نظريات الخيار العقلاني (السابق شرحها) محايدة من الناحية القيمية. ولما كانت هذه النظريات والنماذج قد بُنيت على افتراض أن الكائنات البشرية أنانية وتقتفي المصلحة الذاتية وحدها، فإنه لن يثير الدهشة كونها قد توصلت إلى استنتاجات محافظة غالبًا فيما يتعلق بالسياسات. وبالطريقة نفسها فإن النظريات الطبقية في السياسة- والتي طورها الماركسيون أساسًا- مبنية على نظريات أوسع في التاريخ والمجتمع، ومن ثم فإنها تستند في الحقيقة إلى صلابة فلسفة اجتماعية شاملة.

من ثم فإن الوسائل التحليلية، مثل النماذج والنظريات الصغرى، تُبنى على أساس من نظريات كبرى أكثر اتساعًا؛ لذا فإن هذه الأدوات النظرية الرئيسية للتحليل السياسي تتناول مسائل السلطة ودور الدولة: التعددية، النخبوية، التحليل الطبقي، وهلم جرا. وسنتطرق إلى هذه النظريات في الفصلين الرابع والخامس. بيد أن الكثير من هذه النظريات تعكس- على مستوى أعمق- الافتراضات والمعتقدات الخاصة بهذا أو ذاك من التقاليد الأيديولوجية الرئيسية. وتُفَعِّل هذه التقاليد ما أسماه "توماس كوهن" في كتابه "بنية الثورات العلمية" (Kuhn 1962): النماذج القياسية. ويتصل



الشكل 4/1.
مستويات التحليل المفاهيمي

النموذج القياسي بالمبادئ والمذاهب والنظريات التي تساعد في بناء عملية التساؤل الفكري. ويتشكل النموذج القياسي في واقع الأمر الإطار الذي يتم من خلاله البحث عن المعرفة. ويمكن رؤية هذا في علم الاقتصاد مثلاً من خلال حلول المذهب النقدي محل الكينزية (وربما العودة لاحقًا إلى الكينزية الجديدة). كما يتمثل هذا أيضًا بالنسبة لسياسة النقل في: صعود أفكار حماية البيئة.

ووفقًا لما يقوله "كون" فإن العلوم الطبيعية يسيطر عليها في أي وقت نموذج قياسي واحد، إذ يتطور العلم من خلال سلسلة من "الثورات" التي بمقتضاها يحل نموذج قياسي جديد محل القديم. غير أن الأمر يختلف بالنسبة للبحث السياسي والاجتماعي، حيث يعتبر ميدان نزاع بين النماذج القياسية المتنافسة والمتصارعة. وتتخذ هذه النماذج القياسية شكل فلسفات اجتماعية عريضة، يطلق عليها عادة أيديولوجيات سياسية: الليبرالية، المحافظة، الاشتراكية، الفاشية، النسوية وما إلى ذلك. وتقدم كل منها تصورها الخاص للوجود الاجتماعي، ورؤيتها الخاصة للعالم. وبالطبع فإن تصوير هذه الأيديولوجيات كنماذج قياسية نظرية ليس معناه أن معظمها- إن لم يكن كلها- أيديولوجي بمعنى أنها تقدم مصالح جماعة أو طبقة بعينها. وإنما هناك اعتراف فحسب بأن التحليل السياسي يتم عادةً على أساس تقليد أيديولوجي خاص. فمثلاً تم بناء الكثير من العلم السياسي الأكاديمي وفق الافتراضات الليبرالية- العقلانية، ومن ثم تحمل بصمة إرثها الليبرالي.

ويوضح الشكل رقم 4/1 المستويات المختلفة للتحليل المفاهيمي.

ملخص

• السياسة هى النشاط الذي من خلاله يقوم الناس بصنع وصيانة وتعديل القواعد العامة للحياة التي يعيشونها. ومن ثم فهى نشاط اجتماعي بالأساس، يرتبط ارتباطًا لا ينفصم، من ناحية، بوجود التنوع والصراع، ومن ناحية أخرى بإرادة التعاون والعمل الجماعي. ومن الأفضل رؤية السياسة على أنها بحث عن حل الصراع، ذلك لأنه ليست جميع الصراعات محلولة أو يمكن حلها.

• فُهِمت السياسة بشكل مختلف من جانب المفكرين المختلفين في التقاليد المختلفة. فقد نُظِر للسياسة على أنها: فن الحكم أو "ما يتعلق بالدولة"، تدبير وإدارة الشئون العامة، حل الصراعات من خلال الجدل والمساومة، وإنتاج الموارد وتوزيعها واستخدامها في سياق الوجود الاجتماعي.

• هناك جدل كبير تناول نطاق ما هو "سياسي". وقد نُظِر تقليديًا إلى السياسة بشكل ضيق على أنها تشمل المؤسسات والفاعلين النشطين في المجال "العام"، والمعنيين بالتنظيم الجماعي للوجود الاجتماعي. غير أنه حينما يتم فهم السياسة من زاوية علاقات القوة يمكن تصور أنها تعمل أيضًا في المجال "الخاص.

• تم تبني العديد من المقاربات المتنوعة من أجل دراسة السياسة كعلم أكاديمي. كان من بينها الفلسفة السياسية أو تحليل النظرية المعيارية، والتقليد الإمبريقي المعنيّ بشكل خاص بدراسة المؤسسات والهياكل، ومحاولات إدخال الصرامة العلمية من خلال التحليل السلوكي، وطائفة متنوعة من المقاربات الحديثة مثل نظرية الخيار العقلاني.

• تعتبر دراسة السياسة علمية إلى حد أنها قد تستطيع تحصيل المعرفة الموضوعية بالعالم السياسي، بالتمييز بين الحقائق والقيم. غير أن ما يعيق هذه المهمة صعوبة الحصول على بيانات يعتمد عليها، والقيم المضمنّة في النماذج والنظريات السياسية، والانحيازات التي تعتمل داخل دارسي السياسة.

• المفاهيم والنماذج والنظريات هى أدوات للتحليل السياسي، وتقوم

بدور بناء لبنات المعرفة. غير أنها تظل وسائل تحليلية فقط. وعلى الرغم من دورها في الارتقاء بالفهم، فإنها أكثر جمودًا وصلابة من الحقائق الواقعية المراد تحليلها والتي تتسم بالسيولة والتعقيد. وفي نهاية الأمر، يتم كل البحث السياسي والاجتماعي داخل إطار فكري خاص أو نموذج قياسي أيديولوجي محدد.

أسئلة للمناقشة

- إذا كانت السياسة اجتماعية أساسًا، فلماذا لا تعتبر كل الأنشطة الاجتماعية أنشطة سياسية؟
- لماذا تحمل السياسة ارتباطات سلبية في أغلب الأحوال؟
- كيف يمكنك الدفاع عن السياسة كنشاط حميد وجدير بالاهتمام؟
- هل تعتبر السياسة حتمية؟ وهل يمكن أن تصل السياسة إلى نهايتها يومًا ما؟
- لماذا كانت فكرة إيجاد علم للسياسة جذابة دائمًا؟
- هل من الممكن دراسة السياسة دراسة موضوعية و دون انحيازات؟

للمزيد من القراءة

Ball, A. and B. Guy Peters Modern Politics and Government (5th ed.) (Basingstoke: Palgrave and New York: Chatham House Publishers Inc., 2000).

مقدمة شعبية موجزة للسياسة تغطي طائفة واسعة من الموضوعات والمسائل.

Crick, B. In Defence of Politics (rev. ed.) (Harmondsworth

and New York: Penguin, 2000).

محاولة متعمقة وملهمة لتبرير السياسة- مفهومة بطريقة ليبرالية مميزة- ضد هجوم أعدائها.

Hay, C., Political Analysis: A Critical Introduction (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2002).

مقدمة متماسكة وميسرة لبعض القضايا الرئيسية في السياسة.

Heywood, A. Key Concepts in Politics (Basingstoke: Palgrave, 2000).

دليل واضح وميسر إلى الأفكار والمفاهيم الرئيسية التي يواجهها التحليل السياسي.

Leftwich, A. (ed.) What is Politics? The Activity and Its Study (Oxford and New York: Blackwell, 1984).

مجموعة بالغة الفائدة من المقالات التي تبحث المفاهيم المختلفة للسياسة، إلى جانب الآراء المتصارعة داخل هذا الفرع المعرفي.

Marsh, D. and G. Stoker (eds) Theory and Methods in Political Science (2nd ed.) (Basingstoke: Palgrave, 2002).

استكشاف ميسر ولكنه شامل وممتاز لطبيعة علم السياسة ونطاقه.

Stoker, G., Why Politics Matters: Making Democracy Work (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2006).

تحليل محفز لأسباب أن السياسة الديمقراطية مقضي عليها بتخييب الآمال، وكيف يمكن إحياء المشاركة المدنية.

الفصل

الحكم والنظم السياسية وأنظمة الحكم

المحتويات

"أفضل الحكومات هى التي لا تحكم على الإطلاق"

هنري ديفيد ثورو" - "العصيان المدني" (1849)

كان تصنيف أشكال الحكم المختلفة من الاهتمامات الأساسية للتحليل السياسي على مدى العصور. ويمكن إرجاع هذه العملية إلى القرن الرابع قبل الميلاد، حينما قام "أرسطو" بأول محاولة سُجلت لوصف نظم الحكم السياسية التي وجدت حتى وقته، حيث استخدم مصطلحات "الديمقراطية"، و"الأوليجاركية" (حكم الأقلية / الطغمة) و"الطغيان"، والتي لا تزال قيد الاستخدام الواسع حتى الآن. ومنذ القرن الثامن عشر بدأ تصنيف الحكومات إلى ملكيات وجمهوريات، أو إلى نظم أوتوقراطية (الحكم المطلق) ودستورية. وقد تم صقل هذه التقسيمات على نحو أفضل خلال القرن العشرين. فتصنيف "العوالم الثلاثة" للنظم السياسية، والذي انتشر على وجه خاص إبّان حقبة الحرب الباردة، قد خلق صورة للسياسة العالمية يسود فيها الصراع بين الديمقراطية والشمولية. بيد أن تلك التصنيفات بدت بالية في ضوء التطورات الحديثة، مثل انهيار الشيوعية، وصعود شرق آسيا، وبروز الإسلام السياسي. ومع ذلك فليس من الواضح تمامًا معرفة ما تعنيه حقًا تلك التحولات. فالبعض يعتبرها مؤشرات على انتصار الديمقراطية الليبرالية الغربية، بينما رأى فيها البعض الآخر دلائل على أن العالم الحديث أصبح أكثر تفرقًا وتشتتًا من الناحية السياسية.

وفيما يلي المسائل الرئيسية التي ندرسها في هذا الفصل:

المسائل الرئيسية:

- ما الفرق بين الحكومات والنظم السياسية وأنظمة الحكم؟
- ما الغرض من تصنيف نظم الحكم؟
- على أي أساس تم، وينبغي، تصنيف أنظمة الحكم؟
- ما أنظمة الحكم الرئيسية في العالم الحديث؟
- هل حققت الديمقراطية الليبرالية الغربية الانتصار عالميًا؟

نظم التصنيف التقليدية

قبل أن نبحث كيف تم تصنيف نظم الحكم، يجب علينا أولاً أن نتمعن في كل من "ماذا" يتم تصنيفه، و"لماذا" تم اتباع هذا التصنيف. أولاً: ما "الحكم"، وكيف تختلف الحكومات عن "النظم السياسية" أو "أنظمة الحكم"؟ يشير "الحكم" إلى العمليات المؤسسية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات الجماعية والملزمة في العادة، ويتطرق القسم الرابع من هذا الكتاب إلى مؤسساته المختلفة. ومن الناحية المقابلة يُعَد النظام السياسي مصطلحًا أكثر اتساعًا لا يشمل فحسب آليات الحكم ومؤسسات الدولة، وإنما يتسع أيضًا للأبنية والعمليات التي تتفاعل من خلالها تلك المؤسسات والعمليات مع المجتمع الأوسع.

ويعتبر النظام السياسي- عمليًا- نظامًا فرعيًا في النظام الاجتماعي الأكبر. وهو "نظام" بمعنى وجود علاقات تبادلية داخل كل مركّب، وهو "سياسي" بمعنى أن هذه العلاقات التبادلية تتصل بتوزيع السلطة والثروة والموارد في المجتمع. ومن ثم يمكن لنظم الحكم السياسية أن تتشكل عمليًا وفق تنظيم الحياة الاقتصادية الذي تعمل من خلاله. وهكذا فإن نظام الحكم قد يستمر على الرغم من حقيقة أن الحكومات تأتي وتذهب. وبينما يمكن تغيير الحكومات عن طريق الانتخابات، أو الاستخلاف في السلالة الحاكمة، أو نتيجة انقلاب عسكري.. إلخ، فإن أنظمة الحكم لا يمكن أن تتغير إلا بتدخل عسكري من الخارج، أو بنوع من الفوران الثوري في الداخل.

لماذا تصنيف النظم السياسية ؟

ينبثق الاهتمام بتصنيف النظم السياسية من مصدرين. أولهما أن التصنيف يمثل عونًا أساسيًا في فهم السياسة والحكم. فكما هو الحال في معظم العلوم الاجتماعية، يتم اكتساب الفهم في السياسة إلى حد كبير من خلال عملية المقارنة، وخاصةً عندما تكون المناهج التجريبية غير قابلة للتطبيق بوجه عام. فمن الممكن على سبيل المثال تصميم تجارب لاختبار ما إذا كانت الحكومة الأمريكية مثلاً ستصبح عُرضةً لجمود الحكم المؤسسي

مفهوم

الحكم/ الحكومة Government: الحكم بمعناه الواسع هو التحكم في الآخرين. من ثم يمكن فهم الحكم على أنه يشمل أي آلية يمكن من خلالها الإبقاء على التحكم المنظم، ومن ملامحه الرئيسية امتلاك القدرة على صنع القرارات الجماعية وفرضها. وهكذا يمكن تحديد شكل الحكم في كل المؤسسات الاجتماعية تقريبًا: الأسر، المدارس، الأعمال، التجارة، النقابات.. إلخ. غير أن "الحكم" على النقيض من "الحوكمة" Governance يُفهم بشكل أكثر شيوعًا على أنه يشير إلى العمليات الرسمية والمؤسسية التي تعمل على المستوى القومي للإبقاء على النظام العام وتيسير الفعل الجماعي. ومن ثم تشمل الوظائف الجوهرية للحكم: صنع القوانين (التشريع)، تطبيق القانون (التنفيذ)، تفسير القانون (القضاء). ويتم في بعض الحالات قصر مصطلح "الحكومة" على السلطة التنفيذية وحدها بما يجعلها مساوية "للإدارة" في النظم الرئاسية.

النظام السياسي Political System: شبكة من العلاقات تولِّد الحكومة من خلالها "المخرجات" (السياسات) استجابةً "للمدخلات" (المطالبات أو التأييد) من جانب الجمهور العام.

جمود الحكم Government gridlock: الشلل الناجم عن الخصومات المؤسسية داخل الحكم، أو محاولة الاستجابة للمطالب العامة المتصارعة.

إذا تخلت عن الفصل بين السلطات، أو ما إذا كان بإمكان الشيوعية البقاء لو كان الاتحاد السوفيتي قد بادر بالإصلاحات قبل جيل. ومن ثم فإننا نلجأ إلى المقارنة ملتمسين منها فهم ما ندرسه. فمن خلال تسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين ما يمكن أن يكون مجموعات كثيرة من الحقائق، تساعدنا المقارنة في التمييز بين ما يمكن أن يكون ذا مغزى ومعنى، وبين ما ليس كذلك. وتمكننا هذه العملية من وضع النظريات والفرضيات والمفاهيم، وكذلك اختبارها إلى حد ما. وكما طرح "أليكسي دي توكوفيل" Alexis de Tocqueville فإنه "بدون المقارنات لن يعرف الذهن كيف يتقدم". ومن ثم فإن محاولة تصنيف نظم الحكم هى مجرد وسيلة لجعل عملية المقارنة أكثر منهجيةً ونظاميةً.

والغرض الثاني من التصنيف هو تيسير التقييم أكثر من التحليل. فمنذ "أرسطو" كان أولئك الساعون إلى فهم نظم الحكم السياسية شغوفين في الغالب بـ"تحسين" الحكم بقدر شغفهم بفهمه. وبعبارة أخرى ارتبط الفهم الوصفي بالأحكام المعيارية ارتباطًا وثيقًا، فالأسئلة بشأن ما هو قائم ارتبطت بالأسئلة عما ينبغي أن يكون. وقد تتضمن هذه العملية في بعدها الأقصى البحث عن نظام "مثالي" للحكم، أو حتى عن "يوتوبيا" خيالية، وهو ما يمكن أن نراه في أعمال مثل الجمهورية الذي ألفه "أفلاطون"، أو يوتوبيا الذي وضعه "توماس مور" Thomas More (1965 - 1516)، أو عمل "بيتر كروبتكين" Peter Kropotkin الحقول والمصانع والورش (1912).

ويسمح هذا النمط في التصنيف- على نحو أكثر اعتدالاً- بإصدار أحكام كيفية تتعلق بالأبنية السياسية والصيغ الحكومية. بينما وحدها المقاربة القائمة على المقارنة هى التي تمكننا من النظر في أسئلة من قبيل: "هل ينبغي التشجيع والترحيب بالانتقال إلى الديمقراطية الليبرالية في روسيا وغيرها من البلدان الشيوعية سابقًا؟"، و"هل ينبغي للهند أن تتخلى عن الفيدرالية لصالح نظام وحدوي أم استقلال الأقاليم؟"، و"هل ينبغي للمملكة المتحدة أن تتبنى دستورًا مكتوبًا ؟". بيد أن لكل نظم التصنيف

مفهوم

اليوتوبيا، الطوباوية Utopia, Utopianism:
يوتوبيا (من الكلمة اليونانية outopia بمعنى اللامكان، أو eutopia المكان الطيب) تعني حرفيًا: مجتمعًا مثاليًا أو كاملاً. ورغم إمكانية تعداد الكثير من اليوتوبيات فإن معظمها يتسم بالقضاء على العوز، وغياب الصراع، وتجنب العنف والقهر. والطوباوية هي نمط في التنظير السياسي يقدم نقدًا للنظام القائم من خلال تقديم نموذج لبديل مثال وكامل. ومن أمثلتها: الفوضوية والماركسية. وتتبنى النظريات الطوباوية في العادة على افتراضات بشأن الإمكانات غير المحدودة للتنمية الذاتية الإنسانية. وغالبًا ما تستخدم الطوباوية كمصطلح تحقيري لوصف التفكير المضلل أو الوهمي، والإيمان بهدف غير واقعي وغير قابل للتحقيق.

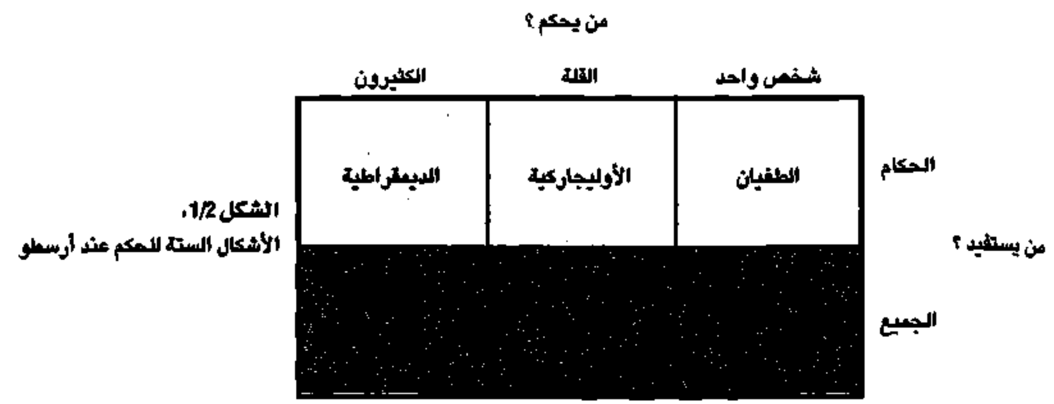
المركزية العرقية Ethnocentrism:
تطبيق القيم والنظريات المستقاة من ثقافة جماعة أو شعب ما على بقية الجماعات والشعوب، بما يتضمن التحيز أو التشويه.

مثالبها. فهناك في المقام الأول خطر التبسيط، مثلما هو الحال مع جميع الأدوات التحليلية؛ إذ إن تصنيف عدة نظم للحكم تحت عنوان واحد يجذب الاهتمام إلى أوجه التشابه التي تشترك فيها، ومن ثم المخاطرة بتجاهل أو التغطية على الاختلافات بينها. ويتصل بهذا مشكلة الفشل المحتمل في رؤية كيف يمكن أن يكون للظاهرة الواحدة معانٍ مختلفة في السياقات المختلفة. فمثلاً قد تكون "الدولة" في شرق آسيا مختلفة من النوع والمغزى عن "الدولة" كما هى معروفة بشكل عام في السياق الغربي. وهو ما يعيق التحليل المقارن من جراء خطر المركزية العرقية. ثانيًا: تميل التحيزات القيمية إلى التطفل على عملية التصنيف. ويمكن رؤية هذا في الاتجاه إلى تصنيف أنظمة الشيوعية والفاشية على أنها أنظمة "شمولية"، مما يعني أن الديمقراطيات الليبرالية الغربية كانت تحارب أثناء الحرب الباردة نفس العدو الذي كانت تحاربه في الحرب العالمية الثانية. وأخيرًا تتصف كل نظم التصنيف بعيب أنها مرتبطة بالدولة بالضرورة، إذ إنها تعامل البلدان المنفردة ككيانات متماسكة أو مستقلة مكتفية بذاتها. وإذ كانت هذه المقاربة غير صالحة بأي حال من الأحوال فقد أصبح ينظر إليها على نطاق واسع على أنها غير مكتملة في ضوء ظاهرة العولمة.

التنميطات الكلاسيكية

لا شك أن أكثر نظم التنفيذ انتشارًا هو ذلك الذي وضعه "أرسطو" في القرن الرابع قبل الميلاد، والذي بناه على تحليل الـ 158 دولة– مدينة إغريقية التي وجدت في عصره. وقد هيمن نظام التصنيف هذا على التفكير في الموضوع لقرابة 2500 عام. رأى "أرسطو" أن الحكومات يمكن أن تُصنَّف على أساس سؤالين: "من يحكم؟" و"من يستفيد من الحكم؟". واعتقد أن الحكومة يمكن أن تقع في يد فرد واحد، أو جماعة صغيرة، أو كثيرين. غير أن الحكم يمكن أن يتم– باختلاف الحالات– إما لمصالح أنانية للحكام، وإما لفائدة المجتمع ككل. ومن ثم حدد أشكال الحكم الستة الموضحة في الشكل 1/2. واستهدف "أرسطو" من هذا تقييم أشكال الحكم على أسس معيارية بهدف التوصل إلى الدستور "المثالي". فرأى أن طغيان

الحكم الفردي والأوليجاركية (حكم القلة) والديمقراطية تمثل جميعًا أشكالاً وضيعة ومنحرفة للحكم، حيث يمكن بمقتضاها لشخص منفرد أو جماعة صغيرة أو الجمهور (على التوالي) الحكم لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الآخرين.



الشكل 1/2،
الأشكال الستة للحكم عند أرسطو

وعلى النقيض من هذا، يبدو أنه يفضل الملكية والأرستقراطية والتعددية (تعددية مراكز الحكم)، لأن أشكال الحكم هذه تجعل الفرد أو الجماعة الصغيرة أو الجماهير، على التوالي، تحكم لصالح الجميع. وأعلن "أرسطو" أن الطغيان هو الأسوأ من بين كل الدساتير الممكنة، إذ إنه ينزل بالمواطنين إلى مرتبة العبيد. ومن ناحية أخرى تعتبر الملكية والأرستقراطية غير عمليتين لأنهما مبنيتان على وجود إرادة شبه إلهية بوضع خير المجتمع قبل المصالح الذاتية للحكام. وقد قُبلت التعددية (الحكم بواسطة الكثيرين لمصلحة الجميع) باعتبارها أكثر الدساتير عمليةً. غير أن "أرسطو"، وفي تقليد امتد إلى القرن العشرين، انتقد الحكم الشعبي على أساس أن الجماهير ستحنق على ثروة القلة، ومن السهل جدًا أن تقع تحت سطوة زعيم ديماجوجي (غوغائي). ولذا دافع "أرسطو" عن دستور "مختلط" يربط بين عناصر من الديمقراطية والأرستقراطية، ويترك الحكم في أيدي "الطبقات الوسطى"، أي أولئك الذين ليسوا أثرياء أو فقراء.

وقد تم تطوير النظام الأرسطي فيما بعد على أيدي مفكرين مثل "توماس هوبز" Thomas Hobbes و"جان بودان" (1530–1596). وقد انشغلا على وجه الخصوص بمبدأ السيادة الذي نظرا إليه باعتباره الأساس لكل نظم الحكم المستقرة. وقد عرفت السيادة بمعنى السلطة "الأعلى والأكثر

مفهوم

لحكم المطلق/ الاستبدادي Absolutism:

هو نظرية أو ممارسة الحكم المطلق الذي ارتبط عادة بالحكم الملكي المطلق. ويكون الحكم "مطلقًا" عندما يمتلك سلطات غير مقيدة، فلا يتعرض الحكم لأي كوابح من هيئة خارجية. غير أن هذا المبدأ الاستبدادي يكمن في الادعاء بحق غير محدود في الحكم (مثلما الحق الإلهي) أكثر مما يكمن في ممارسة سلطة لا يمكن تحديها. وبالنسبة للنظريات العقلانية في الحكم المطلق فإنها تقدم في العادة الاعتقاد بأن الحكم المطلق وحده هو الذي يستطيع ضمان النظام والاستقرار الاجتماعي، غير أنه يجب أن يميز الحكم المطلق عن حكم الفرد autocracy والديكتاتورية، فمن حيث إنه يقوم على ادعاء مبدئي- دينيًا كان أم عقائديًا- فإنه لا يمنح الحكومة سلطة اعتباطية أو غير محدودة.

ثابتًا"، وهي السلطة التي يمكنها وحدها ضمان الحكم النظامي. وقد قدم "بودان" في عمله "الأسفار الستة للخير العام" (1962[1576]) وصفًا مسهبًا لمكانة السيادة في نظم الحكم السياسية، المعاصرة منها والكلاسيكية. واستخلص أن الحكم المطلق هو أكثر النظم التي يمكن الدفاع عنها، حيث إنه يؤسس سيدًا يصنع القانون ولكنه ليس مقيدًا بهذه القوانين. والميزة في وضع السيادة في فرد واحد تكمن في أنها تصبح غير قابلة للانقسام، لأنه يجب التعبير عن السيادة بسوط واحد يمكن أن يدعي السلطة النهائية. إلا أن "بودان" زعم أن الملكيات المطلقة كانت مقيدة بوجود قانون أعلى في شكل إرادة الرب أو القانون الطبيعي. وعلى الجانب الآخر صور "هوبز" في كتابه "لفياتن" Leviathan (1968 [1651]) السيادة على أنها احتكار سلطة الإكراه، ما يعني أن صاحب السيادة غير مقيد تماما. وقد روجعت هذه الآراء فيما بعد على أيدي ليبراليين أوائل مثل "جون لوك" و"مونتسكيو" اللذين أيدا قضية الحكم الدستوري. ففي عمل "لوك" المعنون "مقالتان عن الحكومة (1965 [1690]) رأى أن السيادة للشعب وليس للملك، ودعا إلى نظام لحكومة محدودة حتى يتسنى توفير الحماية للحقوق الطبيعية، وخاصة الحقوق في الحياة والحرية والملكية. أما "مونتسكيو" فقد حاول في عمله الضخم "روح القوانين" (1949 [1734]) أن يطور دراسة علمية للمجتمع الإنساني، بهدف الكشف عن أفضل الأوضاع الدستورية لحماية الحرية الفردية. ولما كان ناقدًا شديدًا للحكم الاستبدادي المطلق، ومن المعجبين بالتقاليد البرلمانية البريطانية، فقد اقترح نظامًا للضوابط والتوازنات يتخذ صورة "الفصل بين السلطات" التنفيذية والتشريعية والقضائية. وبالفعل تم إدخال هذا المبدأ في دستور الولايات المتحدة (1787)، وصار يعتبر بعد هذا من السمات الأساسية للحكم الديمقراطي الليبرالي. هذا وقد أخذت نظم التصنيف "الكلاسيكية" – التي بدأت مع كتابات "أرسطو" – تتوارى بشكل متزايد مع تطور النظم الدستورية الحديثة منذ أواخر القرن الثامن عشر؛ إذ إن النزعة الجمهورية الدستورية التي تأسست في الولايات

المتحدة في أعقاب حرب الاستقلال الأمريكية (1775-1783)، والراديكالية الديمقراطية التي تفجرت في فرنسا مع الثورة الفرنسية 1789، وشكل الحكم البرلماني الذي نشأ تدريجيًا في المملكة المتحدة.. خلقت معًا وقائع سياسية أكثر تعقيدًا مما تصور المفكرون الأوائل هكذا توارت نظم التصنيف الكلاسيكية أمام التشديد المتزايد على السمات الدستورية والمؤسسية للحكم السياسي. وتم توجيه اهتمام خاص- بناء على أفكار "مونتسكيو" بشكل خاص- إلى العلاقات بين مختلف أفرع الحكم. وهكذا تم التمييز بين النظم الملكية والجمهوريات، والتمييز بين النظم البرلمانية والنظم الرئاسية، والتمييز بين النظم الوحدوية والفيدرالية / الاتحادية.

تنميط "العوالم الثلاثة"

ومرة ثانية تكفلت التطورات التاريخية في القرن العشرين بتبديل أساس التصنيف السياسي. ففي فترة ما بين الحربين العالميتين أدى ظهور النظم السلطوية – ونخص بالذكر روسيا الستالينية وإيطاليا الفاشية وألمانيا النازية- إلى دعم الرؤية القائلة بانقسام العالم إلى نوعين من أنظمة الحكم: دول ديمقراطية، ودول شمولية. وهيمن التناقض الصارخ بين الديمقراطية والشمولية على محاولات تصنيف نظم الحكم معظم الخمسينيات والستينيات، على الرغم من حقيقة سقوط النظامين الفاشي والنازي بنهاية الحرب العالمية الثانية. إلا أنه كان هناك وعي متزايد بأن هذه المقاربة تتشكل بفعل تناقضات الحرب الباردة، وأنه من الممكن النظر إليها كنوع من أيديولوجيا الحرب الباردة، وهو ما حفز البحث عن نظام للتصنيف يكون أكثر تحررًا من التحيز القيمي والأيديولوجي. وأدى هذا إلى ازدياد شعبية مقاربة ما يسمى "العوالم الثلاثة"، أي الاعتقاد أن العالم السياسي يمكن تقسيمه إلى ثلاث كتل متمايزة:

- "عالم أول" رأسمالي.
- "عالم ثانٍ" شيوعي.
- "عالم ثالث" نامٍ.

مفهوم

الشمولية Totalitarianism:
نظام في الحكم السياسي فحواه السيطرة الشاملة التي تقوم على تحكم أيديولوجي واسع، والإرهاب والقسوة السافرين. وتختلف الشمولية عن كل من الحكم الفردي والحكم السلطوي في أنها تسعى إلى تحقيق "السلطة الكلية" من خلال تسييس كل مجالات الوجود الاجتماعي والشخصي. بينما النظامان الآخران لهما هدف أكثر اعتدالاً، هو احتكار السلطة السياسية، والذي يتم في العادة بإقصاء الجماهير عن السياسة. ومن ثم تقتضي الشمولية الإلغاء الكامل للمجتمع المدني: أي تصفية ما هو "خاص". ويصنف البعض النظم على أنها شمولية بتحديد ستة أعراض (Friedrich and Brzezinski, 1963):

- أيديولوجية رسمية.
- دولة الحزب الواحد، تحت قيادة حاكم بالغ القوة.
- نظام للإرهاب البوليسي.
- احتكار وسائل الاتصال الجماهيري.
- احتكار وسائل القوة المسلحة.
- تحكم الدولة في كل جوانب الحياة الاقتصادية.

الزعيم الديماجوجي (الغوغائي) Demagogue:
زعيم سياسى تبنى سلطته على الجماهير من خلال قدرته فى إثارة حماسهم الهيستيرى.

النزعة الجمهورية Republicanism:
المبدأ القائل بانبثاق السلطة السياسية من الشعب ورفض الحكم الملكى.

وقد كان لمقاربة العوالم الثلاثة أبعادها الاقتصادية والأيديولوجية والسياسية والاستراتيجية. وكانت نظم الحكم في البلدان الغربية الصناعية هى "الأولى" من الناحية الاقتصادية حيث تمتع سكانها بأعلى مستويات الوفرة من سائر الجوانب. ففي العام 1983 ولدت هذه البلدان 63 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في وقت شكلت 15% فقط من إجمالي سكان العالم (World Bank, 1985). وحلت النظم الشيوعية في المرتبة "الثانية"، إذ إنها كانت بلدانًا مصنّعة إلى حد كبير، وقادرة على إشباع الاحتياجات المادية الأساسية لسكانها. وقد أنتجت هذه البلدان 19 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بينما شكل سكانها 33 % من إجمالي سكان العالم. أما البلدان الأقل تطورًا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فجاءت في المركز "الثالث"، وحيث اتسمت بالتبعية الاقتصادية وعانت في الغالب من تفشي الفقر. وبينما شكلت هذه البلدان 52 % من إجمالي سكان العالم فقد بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي 18 %.

وقد ساد الصراع الأيديولوجي الحاد العلاقات بين العالمين الأول والثاني. فقد تشبث العالم الأول بالمبادئ "الرأسمالية"، مثل: تحبيذ المشروع الخاص، والحوافز المادية، والسوق الحرة. بينما التزم العالم الثاني بالقيم "الشيوعية" مثل: المساواة الاجتماعية، والجهد الجماعي، والحاجة إلى التخطيط المركزي.وقد اتخذت هذه الاختلافات الأيديولوجية مظاهر سياسية واضحة. فقد مارست بلدان العالم الأول سياسة ليبرالية-ديمقراطية مبنية على التنافس الانتخابي للوصول إلى السلطة. أما نظم العالم الثاني فقد كانت دول الحزب الواحد التي يسيطر عليها الأحزاب الشيوعية "الحاكمة". وبالنسبة لبلدان العالم الثالث فقد كانت عادةً نظمًا سلطوية، تحكمها ملكيات تقليدية أو رؤساء ديكتاتوريون أو الجيش ببساطة. وقد ارتكز تصنيف العوالم الثلاثة على مفهوم النظام العالمي ثنائي القطبية، حيث كانت المواجهة بين الغرب الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الذي يهيمن عليه الاتحاد السوفيتي. ومما أدام هذا النظام العالمي نشأة معسكرين حربيين متنافسين، هما حلف شمال

المجتمع المدني Civil Society، حقل الجماعات والاتحادات المستقلة ذاتيًا، مجال خاص مستقل عن السلطة العامة.

الناتج المحلي الإجمالي Gross domestic product (GDP) : إجمالي القيمة المالية للسلع النهائية والخدمات التي تم إنتاجها في اقتصاد معين على مدى عام.

الأطلنطي (ناتو) ومعاهدة وارسو. وصار من المألوف أن يصبح العالم الثالث "غير المنحاز" بمثابة ميدان الصراع بين الشرق والغرب حيث دار فيه الصراع الجيوبولوتيكي (الجغرافي السياسي)، وهى الحقيقة التي فعلت الكثير لضمان استمرار التبعية السياسية والاقتصادية للعالم الثالث.

الديمقراطية الليبرالية Liberal democracy:

هي شكل من الحكم الديمقراطي يحقق التوازن بين مبدأ الحكم المحدود ومثال الرضا الشعبي. وتنعكس سماتها "الليبرالية" في شبكة من الضوابط الداخلية والخارجية على الحكم تضطلع بضمان الحرية وحماية المواطنين في مواجهة الدولة. ويقوم طابعها "الديمقراطي" على نظام للانتخابات التنافسية المنتظمة، تتم على أساس الاقتراع العام والمساواة السياسية. وعلى الرغم من استخدام مصطلح "الديمقراطية الليبرالية" لوصف مبدأ سياسي، فإنه من الشائع أكثر استخدامه لوصف نمط محدد من نظم الحكم، تتمثل سماته المحددة فيما يلي:-

- حكم دستوري مبني على قواعد رسمية، قانونية عادةً.
- ضمانات للحريات المدنية والحقوق الفردية.
- التعدد المؤسسي ونظام للضوابط والقيود.
- انتخابات منتظمة تحترم مبدأ "رجل واحد، صوت واحد، صوت واحد، قيمة واحدة".
- التنافس الحزبي والتعددية السياسية.
- استقلال الجماعات والمصالح المنظمة عن الحكومة.
- اقتصاد المشروع الخاص، المنظم على أساس حرية السوق.

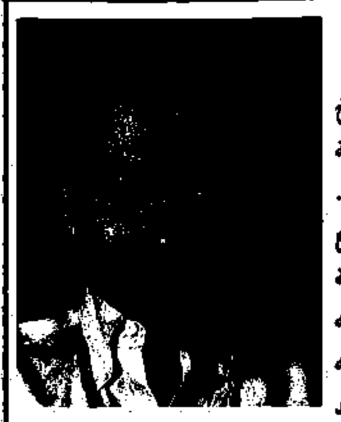
بيد أنه بدءًا من السبعينيات أصبح من الصعب الاحتفاظ بنظام التصنيف هذا؛ حيث ظهرت أنماط جديدة من التنمية الاقتصادية أحدثت وفرة مادية في أجزاء من العالم الثالث، وبخاصة الدول الغنية بالنفط في الشرق الأوسط، والدول المصنَّعة الجديدة في شرق آسيا، وجنوب شرقي آسيا، وأمريكا اللاتينية إلى حد ما. وعلى العكس من هذا تفشى الفقر وبشكل أكثر عمقًا في أجزاء من إفريقيا جنوب الصحراء، والتي أصبحت تشكل الآن ما يشبه "العالم الرابع". وفوق هذا كان معنى تقدم عمليات الدمقرطة في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا خلال الثمانينيات والتسعينيات أن نظم الحكم في العالم الثالث لم تعد كلها نظمًا سلطوية. وفي الحقيقة أن عبارة

"العالم الثالث" قد أصبحت موضع استهجان واسع النطاق كوصف مهين، لأنها تنطوي على ترسيخ وضع التخلف. وأصبح يُفضَّل عليه في العادة استخدام مصطلح "العالم النامي".

ومع ذلك فلا ريب أن الضربة القاضية الواحدة لنموذج العوالم الثلاثة قد جاءت من ثورات أوروبا الشرقية أعوام (1989-1991). فقد أدت هذه الثورات إلى انهيار النظم الشيوعية التقليدية في الاتحاد السوفيتي وبلدان أخرى، وأطلقت عملية إرساء الليبرالية السياسية وإصلاح السوق. وفي الحقيقة أن "فرنسيس فوكوياما" Francis Fukuyama قد مضى إلى أبعد من هذا حين أعلن أن هذا التطور يمثل "نهاية التاريخ"،(Fukuyama 1989) . وقصد بهذا أن الجدل الأيديولوجي قد انتهى فعليًا بانتصار الديمقراطية الليبرالية على صعيد عالمي. وببساطة نقول إن نظم الحكم في العالمين الثاني والثالث كانت تنهار نتيجة الاعتراف بأن العالم الرأسمالي الأول قد فتح الآفاق أمام الرفاهية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

نظم الحكم في العالم الحديث

ومنذ الثمانينيات دخلت صناعة تصنيف النظم إلى عالم النسيان. فبالتأكيد أن التصنيفات القديمة، وخاصة تقسيم "العوالم الثلاثة"، قد أصبحت زائدة عن الحاجة، كما صارت المعالم السياسية للعالم الجديد أبعد ما تكون عن الوضوح. كما أن سيناريو "نهاية التاريخ" قد تمتع بجاذبية عابرة، حيث دعمته موجة الدمقرطة منذ أواخر الثمانينيات وفي أوائل القرن 21، كما حصل على قوة دفع خاصة من انهيار الشيوعية.



"فرنسيس فوكوياما" (-1952) Francis Fukuyama:

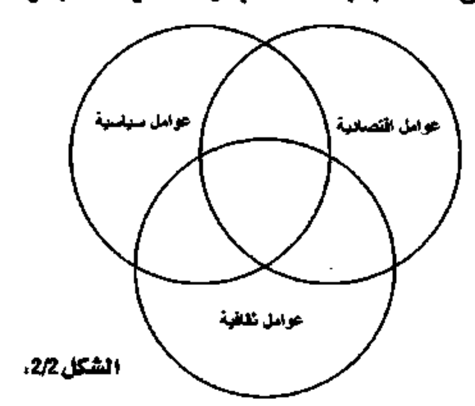
محلل اجتماعي ومعلق سياسي أمريكي. ولد في شيكاغو بالولايات المتحدة، ابن لواعظ بروتستانتي. كان عضوًا في لجنة التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية قبل أن يصبح أكاديميًا، في جامعة جون هوبكنز حاليًا. هو من الجمهوريين الأقوياء، ونال شهرة عالمية بسبب مقالته "هل هي نهاية التاريخ؟" (1989) والتي طورها فيما بعد إلى كتاب "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" (1992). وقصد من وراء هذا أن تاريخ الأفكار قد انتهى بالاعتراف بالقيم الليبرالية بوصفها "الصيغة النهائية للحكم الإنساني". وفي كتابيه "الثقة" (1996) و"التصدع العظيم" (1999) ناقش العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي. أما كتابه "بعد المحافظين الجدد" (2006) فقد ضمّنه نقدًا للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

وقد عكس هذا الانتصار للديمقراطية الليبرالية- بمعنى ما- الإصرار على الرؤية القائمة على المركزية الغربية، والتي ربما كانت على نحو ما من رواسب الحرب الباردة. وقد افترضت صورة "عالم الديمقراطيات الليبرالية" تفوق نموذج للتنمية غربي بالأساس، وبشكل خاص الولايات المتحدة، وقابل للتطبيق عالميًا، وهو النموذج المبني على قيم مثل الفردية والحقوق والاختيار. وكان من نتائج هذا: الفشل في إدراك أهمية صيغ سياسية أخرى، مثل الإسلامية والكونفوشية، حيث ساد اتجاه إلى صرف النظر عنها، باعتبارها صيغًا مشوهة، أو ببساطة كتعبير عن مقاومة زحف الديمقراطية الليبرالية الكاسح.

غير أنه من مصاعب بناء نظام جديد للتصنيف عدم وجود توافق على المعايير التي يجب أن يقوم عليها التصنيف. فلا يمكن أن يستند نظام للتصنيف على عامل واحد ذي أهمية كلية. إلا أن بعض النظم قد نزعت إلى ترتيب مجموعات مختلفة من المعايير. وفيما يلي أكثرها شيوعًا:-

- من يحكم؟ هل تقتصر المشاركة السياسية على هيئة نخبوية أو جماعة مميزة؟ أم أنها تشمل كل السكان؟
- كيف يتحقق الامتثال؟ هل تتحقق الطاعة للحكومة نتيجة لممارسة التهديد بالقوة أم من خلال المساومة والتسويات؟
- هل تتسم سلطة الحكم بالمركزية أم التوزع؟ ما أنواع القيود والضوابط المعمول بها في النظام السياسي؟

- كيف يتم الحصول على سلطة الدولة وانتقالها؟ هل النظام مفتوح وتنافسي أم إنه أحادي مغلق؟
- ما التوازن القائم بين الدولة والفرد؟ وما توزيع الحقوق والمسئوليات بين الحكومة والمواطنين؟
- ما مستوى التطور المادي؟ ما مدى الوفرة المادية في المجتمع وإلى أي مدى تتحقق العدالة في توزيع الثروة؟
- كيف يتم تنظيم الحياة الاقتصادية؟ هل يتم توجيه الاقتصاد على أساس السوق أم التخطيط المركزي؟ وما الدور الاقتصادي الذي تلعبه الحكومة؟
- ما مدى استقرار النظام؟ وهل حافظ على بقائه بمرور الزمن؟ وهل يملك القدرة على الاستجابة للمطالب والتحديات الجديدة؟



الشكل 2/2: السمات الرئيسية لنظم الحكم

ولقد اعتُمدت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مقاربة دستورية- مؤسسية في التصنيف تأثرت بالتنميطات "الكلاسيكية"، فعلى سبيل المثال، ألقت هذه المقاربة الضوء على الفروق بين الدساتير المدوّنة وغير المدوّنة، وبين النظم الرئاسية والبرلمانية، وبين النظم الفيدرالية والوحدوية. غير أن مقاربة بنيوية- وظيفية قد تطورت من نظرية النظم، وبرزت بشكل خاص في الخمسينيات والستينيات. وقد جاء اهتمام المقاربة الأخيرة بالترتيبات المؤسسية أقل من اهتمامها بكيفية عمل النظم السياسية في الممارسة العملية، وخاصة كيف تقوم بترجمة "المدخلات" إلى "مخرجات". أما مقاربة "العوالم الثلاثة" فقد كانت اقتصادية- أيديولوجية التوجه، وأولت اهتمامًا خاصًا إلى مستوى التنمية المادية في النظم، واتجاهها الأيديولوجي العام. غير أن المقاربة

مفهوم

الدمقرطة Democratization:
يقصد بالدمقرطة الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية. ومن أهم ملامح هذه العملية: منح الحريات الأساسية، والحريات السياسية بشكل خاص إرساء تقليد الانتخابات الشعبية والتنافسية، إدخال إصلاحات السوق (وخاصة في نظم ما بعد الشيوعية). وتتضمن الدمقرطة ثلاث عمليات متداخلة أحيانًا. أولاً: انهيار النظام القديم، والذي ينطوي عادة على فقدان المشروعية المرتبط عمومًا بالفشل الاقتصادي وتداعي ولاء الجيش والشرطة. ثانيًا: يشهد "الانتقال الديمقراطي" إقامة البنى والعمليات الديمقراطية الليبرالية. ثالثا: "توطيد الديمقراطية" بأن تصبح تلك البنى والعمليات راسخة في أذهان النخب والجماهير إلى حد عدم تصور إزالتها. عندئذ تصبح الديمقراطية "اللعبة الوحيدة في المدينة" (Prze-worski, 1991).

التي نتبناها هنا تختلف من بعض النواحي عن المقاربات الثلاث المذكورة. فهي تحاول أن تأخذ في اعتبارها ثلاث سمات للنظام: وهي جوانبه السياسية والاقتصادية. والفرض الذي تقوم عليه هذه المقاربة هو أن النظم لا تتشكل بدرجة كبيرة بعوامل سياسية واقتصادية وثقافية معينة، بقدر ما تتشكل حسب الطريقة التي تتشابك بها تلك العوامل في الممارسة العملية (انظر الشكل 2/2).

وتكمن أهمية هذه المقاربة في تشديدها على الدرجة التي قد تبلغها الترتيبات السياسية والاقتصادية الرسمية في العمل بشكل مختلف حسب سياقها الثقافي. على سبيل المثال: قد يكون لكل من الانتخابات متعددة الأحزاب واقتصاد السوق نتائج مختلفة في المجتمعات الليبرالية الغربية عن تلك التي تتحقق في البلدان غير الغربية. ومع ذلك فإنه بالنظر إلى الفورات السياسية العميقة أواخر القرن التاسع عشر، قد يكون من الحماقة افتراض أن أي نظام للتصنيف قد يكون أي شيء آخر غير كونه مؤقتاً. بل في الحقيقة إن النظم نفسها تتسم بالسيولة، ومن ثم فإن مهمة تصنيف النظم تصارع على الدوام لتلحق بواقع سياسي دائب التغير. ومع ذلك، يمكننا أن نحدد خمسة أنماط في نظم الحكم في العالم الحديث:-

- التعدديات الغربية
- الديمقراطيات الجديدة
- نظم الحكم في شرق آسيا
- نظم الحكم الإسلامية
- نظم الحكم العسكرية

التعدديات الغربية

المقصود بالتعدديات الغربية على نحو عام هو نظم الحكم المصنَّفة باعتبارها "ديمقراطيات ليبرالية"، أو "ديمقراطيات" ببساطة. وتوجد معاقلها في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا.

وقد زعم " هنتنجتون" Huntington أن تلك النظم قد كانت محصلة "موجتين" من الدمقرطة: وقعت الأولى في الفترة التي امتدت من 1828

إلى 1926، وشملت بلدانًا مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة. أما الموجة الثانية فقد وقعت في الفترة من 1943 إلى 1962 وشملت بلدانًا مثل ألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان والهند. وعلى الرغم من أن التعدديات نشأت إلى حد كبير في سياق تحركات نحو الدمقرطة واللبرلة، فإن مصطلح "التعددية" مفضل عن "الديمقراطية الليبرالية" لسببين. السبب الأول أنه يتم التعامل مع الديمقراطية الليبرالية في بعض الأحوال كمثال سياسي، ومن ثم تحميله بتضمينات معيارية أوسع. ثانيًا: إن استخدام مصطلح "التعددية" يعترف بأن كل هذه النظم تقصِّر- بطرق مهمة- عن تحقيق هدف الديمقراطية. وقد استخدم المصطلح للمرة الأولى بواسطة "دال" في وصف نظام للحكم، و"لندبلوم" Lindblom في عمله "السياسة، والاقتصاد، والرفاه"(1953) ، ثم فصّله "دال" فيما بعد في كتابه "التعددية: المشاركة والمعارضة" (Dahl، 1971). وحسب رؤية الكاتبين فإن نظم التعدديات تتميز بالجمع بين ملمحين عامين؛ الأول هو وجود تسامح عالٍ نسبيًا إزاء المعارضة، بما يكفي على الأقل لتقييد الميول التعسفية لدى الحكومة. ويتم ضمان هذا عمليًا عن طريق النظام الحزبي التنافسي، وحقوق مدنية مضمونة ومحمية مؤسسيًا، ومجتمع مدني قوي وصحي. والملمح الثاني هو أن فرص المشاركة في السياسة ينبغي أن تتسع بما فيه الكفاية لضمان مستوى يعتد به من الاستجابة الشعبية. ولعل العامل الحاسم هنا هو عقد انتخابات تنافسية منتظمة، تكون بمثابة الوسيلة التي يمكن للشعب من خلالها الرقابة على الحكام وتغييرهم عند الضرورة. وبهذا المعنى يلاحظ وجود تشابه بين التعدديات وشكل النخبوية الديمقراطية الذي وصفه "جوزيف شومبيتر" Joseph Schumpeter في عمله "الرأسمالية، والاشتراكية، والديمقراطية" (1942). غير أن كلاً من "لندبلوم" (1977) و"دال" (1985) قد اعترفا بالقوة غير المتناسبة للشركات الكبرى والتي تمارسها على هذه النظم. ولهذا السبب فضلا في بعض الأحيان فكرة "التعددية المشوهة".

وقد يتم استخدام مصطلح "التعددية"- وفقًا لذلك التعريف- لوصف عدد كبير ومتنامٍ من نظم الحكم في أنحاء مختلفة من العالم. إذ إن كل

مفهوم

التعددية (تعددية المراكز في السلطة) Poliarchy:
تعني حرفيًا "حكم الكثرة". وهي تشير بوجه عام إلى المؤسسات والعمليات السياسية في الديمقراطية التمثيلية الحديثة. ويمكن تمييز التعددية كنمط في الحكم عن جميع النظم غير الديمقراطية، وكذلك نظم أخرى ديمقراطية صغيرة مبنية على النموذج الكلاسيكي أو الأثيني للمشاركة المباشرة. ويمكن اعتبار التعدديات أقرب إلى نموذج صلب وخام لديمقراطية تعمل من خلال مؤسسات تجبر الحكام على مراعاة مصالح ورغبات الناخبين. ويمكن إيجاز سماتها الرئيسية فيما يلي (Dahl, 1989, 211):

- تكون السلطة في أيدي مسئولين منتخبين.
- انتخابات حرة ونزيهة.
- حق جميع البالغين في التصويت.
- عدم تقييد حق الجميع في الترشح للمنصب الرسمي.
- حرية التعبير والحق في النقد والاحتجاج.
- نفاذ المواطنين إلى مصادر المعرفة البديلة.
- تمتع الجماعات والاتحادات باستقلال- نسبي على الأقل- عن الحكومة.

اللبرلة (التحرير) Liberalization: إدخال ضوابط داخلية وخارجية على السلطة الحاكمة، أو تحولات نحو حرية المشروع الخاص والسوق.

نموذج "ويستمنستر" Westminester model: نظام للحكم يتم فيه اختيار السلطة التنفيذية عبر البرلمان أو الجمعية الوطنية، وتخضع لمساءلته.

الدول التي تجري انتخابات متعددة الأحزاب بها سمات من هذا المصطلح. إلا أن التعدديات الغربية تتصف بطابع أكثر تميزًا وخصوصية. فهي لا تتصف فحسب بالديمقراطية التمثيلية والنظام الاقتصادي الرأسمالي، وإنما تتصف أيضًا بتوجه ثقافي وأيديولوجي مستقًى من الليبرالية الغربية إلى حد كبير. ويعد القبول بالفردية الليبرالية (الحرية الفردية) هو الجانب الحاسم في هذا الإرث. وغالبًا ما ينظر إلى الفردية على أنها الأكثر تميزًا بين القيم الغربية، حيث تشدد على فردية كل إنسان، وتتطلب أن يتم تنظيم المجتمع لتحقيق أفضل استجابة لاحتياجات ومصالح الأفراد فيه. وقد تأثرت الثقافة السياسية بالفردية الليبرالية بطرق مختلفة. فهي مثلاً تولّد احترامًا كبيرًا للحقوق الفردية (بل ربما تضعها فوق الواجبات)، والتصور العام بأن الاختيار والمنافسة (في الحياة السياسية والاقتصادية) أمر صحي، والميل إلى الخوف من الحكومة والنظر إلى الدولة كتهديد محتمل على الأقل للحرية.

على أي حال، ليست التعدديات الغربية متشابهة تمامًا. فبعضها ينحاز إلى المركزية وحكم الأغلبية، بينما يميل البعض الآخر نحو التفتيت والتعددية. وقد سلط "ليبهارت" Lijphart (1999, 1990)الضوء على هذه الحقيقة عند تمييزه بين ديمقراطيات "الأغلبية" وديمقراطيات "التوافق". وبالنسبة لديمقراطيات "الأغلبية" فهي تنظَّم على أسس برلمانية وفق ما يسمى "نموذج ويستمنستر"، وأوضح مثال له هو النظام البريطاني، ولكن تم تبنيه أيضًا- في جوانب معينة- في نيوزيلندا وأستراليا وكندا وإسرائيل والهند. وتتسم هذه الاتجاهات ببعض أو كل السمات التالية:

- حكم الحزب الواحد.
- عدم الفصل بين السلطة التنفيذية والجمعية التشريعية.
- برلمان من مجلس واحد، أو من مجلسين ضعيفين.
- نظام حزبي ثنائي (حزبين رئيسيين).
- نظام انتخابي قائم على الدوائر الفردية وفوز الحائز على أعلى

مفهوم

الغرب The West :
يوجد معنيان لهذا المصطلح. فهو يشير بوجه عام إلى الموروث الثقافي والفلسفي لأوروبا، والذي تم تصديره إلى الخارج بالهجرة أو الاستعمار. وتكمن جذور هذا الموروث في الديانة اليهودية- المسيحية، والفكر "الكلاسيكي" الإغريقي والروماني الذي تشكل في العصر الحديث بأفكار الليبرالية وقيمها. أما مصطلح "الشرق" East فيشير إلى آسيا بوجه عام، والمشرق orient خاصة. أما المعنى الضيق لكلمة الغرب فقد جرى استخدامه أثناء الحرب الباردة ليعني الكتلة الرأسمالية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة، في مواجهة الكتلة الشرقية التي هيمن عليها الاتحاد السوفيتي. وعلى الرغم من أن أوروبا الشرقية لم تعد تنتمي إلى "الشرق" بهذا المعنى، فقد كان من غير الواضح دائمًا ما إذا كانت روسيا تنتمي إلى "الغرب" بمعناه الواسع.

الديمقراطية التوافقية Consociational democracy،
شكل للديمقراطية يعمل من خلال تقاسم السلطة والارتباط الوثيق بين عدد من الأحزاب والتكوينات السياسية.

الاستثنائية Exceptionalism،
اتصاف نظام سياسي بسمات منفردة أو خاصة به، ومن ثم تقييد تطبيق التصنيفات الأوسع.

الأصوات.

- حكومة أحادية ومركزية.
- دستور غير مدوّن وجمعية تشريعية ذات سيادة.

وعلى العكس من هذا، تتسم التعدديات الغربية، بتوزيع السلطة بين النظم الحكومية والحزبية. ويقوم النموذج الأمريكى للديمقراطية التعددية على عدد كبير من الكيانات المؤسسية منصوص عليها فى أحكام الدستور نفسه. بينما فى أماكن أخرى،وخاصة فى القارة الأوروبية، ينبنى التوافق على النظام الحزبى، والميل نحو التسويات وتقاسم السلطة. وفى دول مثل بلجيكا، والنمسا، وسويسرا.تطور نظام للديمقراطية التوافقية، يناسب بشكل خاص المجتمعات التى توجد بها انقسامات دينية أو أيديولوجية أوإقليمية أو ثقافية..إلخ. وفى أغلب الأحوال تتسم الاتجاهات التوافقية أوالتعددية بالسمات التالية:

- الحكومة الائتلافية.
- الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- نظام برلمانى فعال من مجلسين.
- تعددية حزبية.
- التمثيل النسبى.
- الفيدرالية أوتفويض السلطة.
- دستور مكتوب وتشريع للحقوق.

وعلى مستوى آخر، يتسم كل حكم تعددى بسمات منفردة، ومن ثم استثنائية. وقد ارتبطت الاستثنائية الأمريكية على سبيل المثال بعدم وجود ماض إقطاعي، وبخبرة الاستيطان وتوسعة الحدود. ولعل هذا ما يفسر عمقَ الثقافة السياسية القائمة على الفردية في الولايات المتحدة، والتي لم تتسع– على العكس من التعدديات الغربية الأخرى– لوجود حزب اشتراكي أو حركة مشابهة. كما تعتبر الولايات المتحدة النظام الأكثر إفصاحاً عن طابع ديني وسط نظم الحكم الغربية، وهى أيضًا البلد الوحيد بينها الذي تطورت فيه الأصولية المسيحية إلى قوة سياسية رئيسية.

أما الهند فلا تزال حالة صعبة على التعريف، فهى بالتأكيد ليست جزءًا من الغرب بالمعاني الثقافية أو الفلسفية أو الدينية. كما يوجد بها– على النقيض من التعدديات "المتطورة" في أوروبا وأمريكا الشمالية– نسبة

كبيرة من السكان الريفيين وارتفاع نسبة الأمية إلى النصف تقريبًا. غير أن الهند عرفت نظامًا تعدديًا فعالاً منذ أن نالت استقلالها عام 1947، حتى مع الاحتفاظ بـ"حالة الطوارئ" التي أعلنتها "إنديرا غاندي" أواخر السبعينيات. ولا شك أن الاستقرار السياسي في الهند قد تعزز بدعوة حزب المؤتمر العابرة للنظام الطائفي، فضلاً عن السحر الشخصي لسلالة نهرو- غاندي. غير أن ذهاب الأول ونهاية الثانية ربما تسببا في تحول الهند الحديثة إلى ما يشبه الديمقراطية التوافقية.

الديمقراطيات الجديدة

بدأت موجة ثالثة من الدمقرطة، حسب "هنتنجتون" (Huntington 1991)، في العام 1974، الذي شهد الإطاحة بالديكتاتوريات اليمينية في اليونان والبرتغال وإسبانيا، وإزاحة حكم الجنرالات في أمريكا اللاتينية، ثم الأكثر أهمية: سقوط الشيوعية.

[redacted]

الشيوعية Communism:

هي في أبسط معانيها التنظيم الجمعوي للوجود الاجتماعي على أساس من الملكية الجماعية. وقد ارتبطت- كمثال نظري- بكتابات ماركس Marx بوجه عام، والذي تعني الشيوعية عنده مجتمعًا غير طبقي تكون ملكية الثروة فيه على المشاع، بينما يستهدف الإنتاج تلبية الاحتياجات الإنسانية، كما تضمحل الدولة بما يسمح بتحقيق الانسجام التلقائي وتحقيق الذات. كما يستخدم المصطلح أيضًا لوصف المجتمعات المؤسسة على المبادئ الماركسية التي أدخلت عليها تعديلات أساسية في اللينينية والستالينية. ويمكن إيجاز السمات الرئيسية لنمط الحكم الشيوعي فيما يلي:-

- **الماركسية اللينينية هي الأيديولوجية الرسمية.**
- **احتكار السلطة السياسية بواسطة حزب شيوعي منظم على أساس "المركزية الديمقراطية".**
- **الحزب الشيوعي "يحكم"، بمعنى أنه يسيطر على الدولة، مع إزالة الحدود بين الحزب وجهاز الدولة.**
- **الحزب الشيوعي يلعب "دورًا قياديًا ومرشدًا" في المجتمع، بالتحكم في جميع المؤسسات، بما فيها المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والثقافية والترفيهية.**
- **الحياة الاقتصادية تقوم على التنظيم الجماعي من قِبَل الدولة، ومن خلال نظام للتخطيط المركزي.**

ومع مجيء العام 2003 كان 63 % من دول العالم، بنسبة نحو 70 % من سكان العالم، تظهر سمات رئيسية من الحكم الديمقراطي الليبرالي.

الديمقراطيات الجديدة New democracies: نظم حكم لم تكتمل فيها عملية توطيد الديمقراطية، أو أن الديمقراطية لم تصبح بعد "اللعبة الوحيدة في المدينة" (Przeworski, 1991).

الدول شبه الديمقراطية Semi-democracy: نظام حكم تعمل فيه سمات ديمقراطية وسلطوية معًا، وفي مُرَكَّب مستقر.

مفهوم

الكونفوشية Confucianism :
نظام للأخلاق وضعه "كونفوشيوس" Confucius (551 - 479 ق م) وأتباعه، والتي قدمت بشكل أولي في "المختارات الأدبية". وقد اهتم الفكر الكونفوشي بموضوعين متلازمين هما العلاقات الإنسانية وتهذيب النفس. وقد تم عادة تفسير التشديد على "رن" (الإنسانية أو الحب) على أنه تدعيم الأفكار والقيم التقليدية، وخاصةً بر الوالدين والاحترام والولاء وفعل الخير. أما التشديد على "جونزي" فيستدعي القدرة على التنمية الإنسانية وتحقيق الكمال من خلال التعليم أساسًا. وتعتبر الكونفوشية – إلى جانب الطاوية والبوذية– من النظم الفكرية الصينية الرئيسية، وإن كان البعض يعتبر الأفكار الكونفوشية مرادفة للحضارة الصينية ذاتها.

فكان من الأكثر وضوحًا اتصاف هذه العملية بتبني الانتخابات متعددة الأحزاب والإصلاحات الاقتصادية المبنية على أساس تحرير السوق. غير أن الكثير من هذه الدول تمر بمرحلة "الانتقال"، والتي يعتبر أفضل تصنيف لها وصفها بأنها ديمقراطيات جديدة أو دول شبه ديمقراطية. وقد كانت عملية الانتقال الديمقراطي معقدة وصعبة، الأمر الذي يسلط الضوء على حقيقة أنه يجب عدم النظر ببساطة إلى الديمقراطية على أنها "الوضع الافتراضي" للمجتمعات الإنسانية. فالديمقراطيات الجديدة لا تفتقر فحسب إلى ثقافات سياسية ديمقراطية متطورة، وإنما يتوجب عليها أيضًا أن تتعامل مع الضغوط الناجمة عن القوى الخارجية للعولمة، إلى جانب التغيرات الداخلية السريعة. ولعل الدليل الأكثر دراميةً على ضعف الديمقراطيات الجديدة عودة ظهور القوات المسلحة في السياسة، مثل الانقلاب العسكري في باكستان عام 1979، ثم في تايلاند عام 2006. غير أن الدول التي تخلصت من الحكم الشيوعي تواجه في طريقها لإرساء الدمقرطة مشكلات من نوع خاص.

ومن السمات الخاصة بالدول الشيوعية سابقًا الحاجة إلى التعامل مع التبعات السياسية– الثقافية لفترة الحكم الشيوعي، وخاصة رواسب الشمولية الستالينية؛ إذ إن الرقابة الصارمة وقمع المعارضة اللذين شكلا أساس احتكار الأحزاب الشيوعية للسلطة، قد تسببا في إخفاق تطور ثقافة مدنية تشدد على المشاركة والحوار والوفاق. وفي روسيا، تسبب هذا في إنتاج نظام حزبي ضعيف ومفتت، وعاجز بشكل واضح عن تجميع أو التعبير عن المصالح الرئيسية في المجتمع الروسي. ومن نتائج هذا استمرار الأحزاب الشيوعية أو الأحزاب الشيوعية سابقًا في تقديم نفسها كعامل للاستقرار. ففي رومانيا وبلغاريا على سبيل المثال بقيت مؤسسات الماضي الشيوعي في عهد ما بعد الشيوعية، بينما الأحزاب الشيوعية في دول مثل المجر وبولندا وروسيا والتي تتبنى الآن مبادئ الديمقراطية الاجتماعية (الاشتراكية الديمقراطية)– بدرجات مختلفة من الاقتناع– تعرضت لنكسة انتخابية.

هناك أيضًا مجموعة ثانية من المشكلات تنبثق من الانتقال الاقتصادي؛ إذ إن الانتقال عبر وصفة "العلاج بالصدمة" من التخطيط المركزي إلى رأسمالية "دعه يعمل"– الموصى بها من جانب صندوق النقد الدولي– قد فجر حالة من انعدام الأمن بسبب نمو البطالة والتضخم، فضلاً عن زيادة كبيرة في الفوارق الاجتماعية.

ومنذ الأوقات الصاخبة في أوائل التسعينيات، أخذ إيقاع اللبرلة (التحرير) الاقتصادية في التراجع إلى حد كبير نتيجةً للاحتجاجات المناهضة لإصلاحات السوق، وهو ما عبر عنه تنامي التأييد للأحزاب الشيوعية أو القومية. كما انبثقت مجموعة أخيرة من المشاكل من ضعف سلطة الدولة، وخاصةً عندما وجهت بنشاط القوى الانفصالية التي سبق قمعها في العهد الشيوعي. وقد ظهر هذا بأوضح صوره في انبعاث التوترات العرقية والقومية. فقد صاحب سقوط الشيوعية في الاتحاد السوفيتي انهيار الإمبراطورية السوفيتية القديمة، وإنشاء خمس عشرة دولة مستقلة جديدة، استمر تعرض العديد منها (بما فيها روسيا) للصراعات العرقية. فتوقفت تشيكوسلوفاكيا عن الوجود عام 1992، بإقامة جمهوريتى التشيك وسلوفاكيا. وكان الصراع العرقي أكثر دراميةً في يوغوسلافيا التي انزلقت إلى الحرب الشاملة عام 1991 بين صربيا وكرواتيا، ثم الحرب الأهلية في البوسنة 1996-1992.

ومن الممكن أيضًا تحديد فوارق مهمة بين الدول التي تخلصت من الشيوعية. ولعل أهمها يتمثل في الاختلافات بين الدول الأكثر تقدمًا من الناحية الصناعية وذات الطابع الغربي الأكبر في "وسط" أوروبا مثل جمهورية التشيك والمجر وبولندا، وبين دول "شرق" أوروبا الأكثر تخلفًا مثل رومانيا وبلغاريا وروسيا (في بعض الجوانب). ففي المجموعة الأولى تقدمت إصلاحات السوق بسرعة ونعومة نسبية، بينما جاءت في مجموعة الدول الثانية على مضض أو غير مكتملة أو تسببت في إحداث توترات سياسية أعمق. وقد انعكس هذا الاختلاف في حصول جمهوريات التشيك والمجر وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا ودول البلطيق

مفهوم

الثيوقراطية (الحكم الديني) Theocracy:
تعني حرفيًا "الحكم الإلهي"، وهي المبدأ القائل بضرورة أن تسود السلطة الدينية على السلطة السياسية. وتشير الثيوقراطية إلى نظام حكم يتم شغل المناصب فيه على أساس موقع الفرد في الهيراركية (التراتبية) الدينية. وهو ما يناقض الدولة العلمانية التي يتم فيها الفصل بين المواقع الدينية والسياسية. وتتناقض الثيوقراطية مع الليبرالية من زاويتين؛ فهي أولاً تنتهك الحد الفاصل بين المجالين الخاص والعام حيث تعتبر الأحكام والوصايا الدينية بمثابة المبادئ الموجهة لكل من الحياة الشخصية والسلوك السياسي. ثانيًا، تضفي الثيوقراطية قوة غير محدودة على السلطة السياسية، ومن ثم فإنها كسلطة زمنية تستمد قوتها من التعاليم الروحية، لن يكون من الممكن أن تنبني على الرضا الشعبي، أو يتم تقييدها على النحو السليم داخل إطار دستوري.

(إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا) على عضوية الاتحاد الأوروبي عام 2004. بينما انضمت بلغاريا ورومانيا للاتحاد الأوروبي عام 2007، ولا تزال دول البلقان الأخرى (بما فيها كرواتيا وألبانيا والبوسنة – الهرسك وصربيا) في انتظار الموافقة على انضمامها. وهناك فارق آخر بين الدول التي "فرض" عليها الجيش الأحمر السوفيتي الشيوعية بنهاية الحرب العالمية الثانية، وبين الدول التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي. فقد اتسمت الجمهوريات السوفيتية سابقًا بأنها قد خبرت فترة أطول من الحكم الشيوعي، وبحقيقة أنها كانت جزءًا من الإمبراطورية الروسية في العهد القيصري. وهناك بالطبع ادعاء قوي بالاستثناء الروسي. وينبني هذا الادعاء على ماضي روسيا الإمبراطوري ونزوع القومية الروسية إلى امتلاك طابع سلطوي وتوسعي، أو على حقيقة أن روسيا منذ عهد بطرس الأعظم كانت موزعة بين الهويتين الغربية والسلافية المتنازعتين، ومن ثم كان عدم الوضوح بشأن إرثها الثقافي ومصيرها السياسي.

نظم الحكم في شرق آسيا

ربما يثبت في نهاية المطاف أن صعود شرق آسيا في أواخر القرن العشرين كان أكثر أهمية في التاريخ العالمي من سقوط الشيوعية. فمن المؤكد أن ميزان الاقتصاد العالمي قد تحول بشكل ملحوظ في هذه الفترة من الغرب باتجاه الشرق؛ إذ إن معدلات النمو الاقتصادي التي تحققت في الضفة الغربية من المحيط الهادي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، قد جاءت أعلى بضعفين إلى أربعة أضعاف من المعدلات التي تحققت في الاقتصادات "المتطورة" في أوروبا وأمريكا الشمالية. غير أنه لا يبدو من المألوف القول بوجود شكل سياسي متميز لبلدان شرق آسيا. لقد كان هناك افتراض واسع الانتشار بأن التحديث يعني التغريب. وتعني الترجمة السياسية لهذا الافتراض أن الديمقراطية الليبرالية تصاحب الرأسمالية الصناعية دومًا.

ويستشهد أنصار هذا الموقف بمثال الدستور الياباني عام 1946 المستلهم من الولايات المتحدة، وإدخال الانتخابات متعددة الأحزاب في بلدان مثل

تايلاند وكوريا الجنوبية وتايوان في الثمانينيات والتسعينيات. غير أن هذا التفسير يفشل في مراعاة درجة اختلاف عمل المؤسسات التعددية في السياق الآسيوي عن طريقة عملها في السياق الغربي. والأمر الأكثر أهمية أنه يتجاهل الاختلاف بين الثقافات المتأثرة بالأفكار والقيم الكونفوشية عن تلك التي شكلتها الفردية الليبرالية. وقد أدى هذا إلى نشوء فكرة أن هناك طائفة خاصة من القيم الآسيوية التي تتمايز عن نظيرتها الغربية.

وتميل نظم الحكم في شرق آسيا لأن تشترك في خصائص متشابهة. فأولاً، هي تتوجه نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية أكثر من الأهداف السياسية؛ إذ إن الأولوية الأولى لديها هي تسريع النمو وتحقيق الرفاهية، وليس توسيع الحرية الفردية بالمعنى الغربي للحرية المدنية. ويتضح هذا الاهتمام العملي أساسًا في اقتصادات "النمور" في شرق وجنوب شرقي آسيا (أي كوريا الجنوبية، تايوان، هونج كونج، سنغافورة، ماليزيا) كما ظهر هذا أيضًا في بناء اقتصاد سوق مزدهرة في الصين منذ أواخر السبعينيات، على الرغم من بقاء الحكم الشيوعي المحتكر للسلطة. ثانيًا، هناك تأييد واسع للحكم "القوي". وهناك ميل للتسامح مع الأحزاب الحاكمة القوية مع احترام عام للدولة. ومع ذلك فإنه مع انخفاض الضرائب والإنفاق العام المنخفض نسبيًا (أقل في العادة من 30 % من الناتج المحلي الإجمالي) تصبح هناك مساحة ضئيلة أمام تطبيق نموذج دولة الرفاه الغربي، وعلى الرغم من هذا هناك قبول عام للدولة باعتبارها "في محل الأب" الذي يرشد القرارات الخاصة وقرارات الهيئات العامة، وحيث ترسم استراتيجيات التنمية الوطنية. ثالثًا، يصحب هذه الخاصية: نزعة عامة لاحترام الزعماء، نتيجة للتشديد الكونفوشي على الولاء والانضباط والواجب. وهو ما يضفي على نظم الحكم في شرق آسيا- وفقًا للرؤية الغربية- سلطوية ضمنية، وسافرة في بعض الأحوال. أخيرًا، هناك التشديد الكبير على الجماعة والتماسك الاجتماعي، ممثلاً في الدور المركزي الملقى على عاتق الأسرة. إذ إن ما ينتج عن هذا من تشديد على ما يسميه اليابانيون "فكر الجماعة" يميل إلى تقييد نطاق استيعاب أفكار مثل الفردية وحقوق الإنسان، على

الأقل مثلما تُفهم في الغرب.

وهناك فوارق أخرى بين نظم الحكم في شرق آسيا، لعل أهمها أنه على الرغم من أن قبول الصين بالرأسمالية قد أزال الحاجز بينها وبين بقية نظم شرق آسيا، فإنه لا تزال هناك تناقضات سياسية عميقة. ذلك أن الصين (من الناحية السياسية على الأقل) وكوريا الشمالية (من الناحيتين السياسية والاقتصادية معًا) تشكلان نظامي حكم جامدين لا يزال الحزب الشيوعي يحتكر السلطة ويسيطر على الدولة فيهما. وتتناقض "ستالينية السوق" الصينية تناقضًا حادًا مع ديمقراطية انتخابية مستقرة وناجحة مثل تلك التي في اليابان مثلاً. أضف إلى هذا أنه في الوقت الذي أصبحت الآن نظم شرق آسيا مصنّعةً ويزداد فيها الطابع الحضري، لا تزال الصين بلدًا زراعيًا بالأساس، على الرغم من نموها الاقتصادي المثير. كذلك يقوم النمو إلى حد كبير في اليابان واقتصادات "نمور" (مثل تايوان وسنغافورة) على الابتكار التكنولوجي والاهتمام بالتعليم والتدريب، بينما تستمر الصين في الاعتماد– في مجالات معينة– على الحجم الهائل لسكانها الريفيين في تقديم قوة العمل الرخيصة والوفيرة. وتنبثق طائفة اختلافات أخيرة من التناقضات الثقافية بين الدول ذات الغالبية الصينية الكبيرة (مثل تايوان والصين) وبين اليابان والدول المختلطة عرقيًا (مثل سنغافورة وماليزيا). فمثلاً صُرِف النظر عن إدخال المبادئ الكونفوشية في مدارس سنغافورة خشية إغضاب السكان المالاي والهنود. وبالمثل قامت التنمية في ماليزيا على المسعى الجدي لخفض النفوذ الصيني والتشديد على الطابع الإسلامي المميز لثقافة المالاي.

نظم الحكم الإسلامية

كان لصعود الإسلام كقوة سياسية أثره العميق على السياسة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وأجزاء من آسيا. ففي بعض الحالات تحدت الجماعات الإسلامية النظم القائمة، وهي تعبر غالبًا عن مصالح فقراء الحضر بعد خيبة الأمل التي لحقت بالماركسية اللينينية منذ السبعينيات. بينما في حالات أخرى بُنيت أو أعيد بناء النظم الحاكمة كدول إسلامية.

مفهـوم

السلطوية Authoritarianism، هي الاعتقاد أو ممارسة الحكم "من أعلى"، وحيث تتم ممارسة السلطة بغض النظر عن الرضا الشعبي. من ثم تختلف السطوية عن السلطة Authority، إذ تستند الأخيرة إلى الشرعية وبمعنى أنها تنبع "من أسفل". ومن ثم تشدد النظم السلطوية على ادعاءات السلطة على حساب مطالبات الحرية الفردية. ومع هذا يتم التمييز عادةً بين السلطوية والشمولية؛ إذ إن ممارسة السلطة "من أعلى" المرتبطة بالحكم الملكي المطلق، والديكتاتوريات التقليدية، ومعظم أشكال الحكم العسكري؛ هذه الممارسة تهتم بقمع المعارضة والحرية السياسية أكثر من أن يكون عندها هدف أكثر راديكالية بإزالة الحدود بين الدولة والمجتمع المدني. وبالتالي قد تتسامح النظم السلطوية مع طائفة مهمة من الحريات الاقتصادية والدينية وغيرها.

الشريعة: تشريع إسلامي، مبني على وحي إلهي، ومستقى من القرآن والحديث ومصادر أخرى.

فقادت الثورة الإيرانية عام 1979 إلى إنشاء جمهورية إسلامية تحت قيادة "آية الله خميني" (1900-1989)، وتكرر هذا المثال فيما بعد في السودان وباكستان. وفي بلدان أخرى مثل ليبيا تحت حكم "القذافي" تُرجِمت إلى الممارسة العملية تفسيرات خاصة وموضع خلاف للإسلام.

غير أن الإسلام ليس، ولم يكن قط، مجرد ديانة وحسب. فهو طريقة كاملة للحياة، تحدد السلوك الأخلاقي والسياسي والاقتصادي المستقيم للأفراد والأمم كذلك. وقد بُنيت "طريقة الإسلام" على تعاليم النبي محمد (570-632 م) كما أوحى بها إليه في القرآن، الذي يعتبره المسلمون كلمة الله الموحى بها، كما بُنيت على "السنة" التي تمثل العادات التقليدية التي ينبغي أن يراعيها كل مسلم تقي، والتي يقال إنها مستقاة من حياة النبي الفعلية. ومن ثم يهدف الإسلام إلى بناء ثيوقراطية يتم فيها تنظيم الأمور السياسية وغيرها وفق المبادئ الدينية "العليا"؛ إلا أن الإسلام السياسي قد اتخذ صورًا متناقضة تتراوح في تطرفها بين الأصولية والتعددية.

فالنسخة الأصولية الأكثر شيوعًا للإسلام ترتبط بإيران؛ إذ إن "الخميني" قد وقف حتى وفاته (1989) على رأس منظومة مؤسسية لحكم رجال الدين، تعمل من خلال المجلس الثوري الإسلامي، وهو هيئة مكوّنة من 15 من كبار رجال الدين. وعلى الرغم من إنشاء برلمان يُنتخب شعبيًا تحت اسم مجلس الشورى الإسلامي، فإن كل التشريعات التي يصدرها يجب أن يصدق عليها مجلس صيانة الدستور، والذي يضمن اتفاق التشريعات مع المبادئ الإسلامية. ويستمر الفرض الصارم للشريعة في مختلف أنحاء إيران كمدونة قانونية وأخلاقية معًا. غير أن قوى الأصولية الثورية قد أعادت تأكيد نفسها من خلال حكم طالبان في أفغانستان (1997-2001) والذي اتسم بفرض حكم ثيوقراطي صارم وإقصاء النساء عن التعليم والاقتصاد والحياة العامة. ولا تعد الأصولية في السعودية أقل شأنًا حيث تنطوي على تطبيقات إقصائية مماثلة، على الرغم من كون النظام السني المحافظ بالضرورة في السعودية يختلف اختلافًا ملحوظًا من حيث الحدة عن الشعبوية الثورية في إيران الشيعية.

بيد أن المسلمين أنفسهم يعترضون غالبًا على تصنيف أي نظام حكم إسلامي بأنه "أصولي"، على اعتبار أن هذا يشكل استمرارًا للافتراءات الغربية القديمة ضد الشرق "الغريب" و"القمعي"، والتي كان "الاستشراق" (Said, 1978) من أمثلتها. ومن الممكن العثور في ماليزيا على دلائل على توافق الإسلام مع شكل من التعددية السياسية. على الرغم من كون الإسلام الدين الرسمي للدولة في ماليزيا، مع حاكم أعلى يعمل كزعيم ديني ورأس الدولة في آنٍ، فإن شكلاً من الديمقراطية "الموجَهة" يعمل من خلال سيطرة المنظمة الوطنية المتحدة للمالاي UMNO التي تعمل من خلال تحالف واسع "باريسان ناسيونال" وفي إطار متعدد الأحزاب. وقد انتهجت هذه المنظمة منذ العام 1981 استراتيجية صارمة، إسلامية وموالية للمالاي، ممزوجة باقتفاء واضح للنموذج الياباني في التنمية الاقتصادية. إلا أن بعض الاتجاهات السلطوية برزت منذ 1988 عندما انهار استقلال القضاء عمليًا في أعقاب موجة من الاعتقالات السياسية وفرض الرقابة على الصحف والإعلام.

كذلك تقدم تركيا مثالاً مثيرًا للانتباه للعلاقة بين الإسلام والديمقراطية. على الرغم من أن "مصطفى كمال أتاتورك" (1881-1938) قد أسس الجمهورية التركية عام 1923 على قواعد من العلمانية الصارمة، فإن الأحزاب السياسية الإسلامية أخذت تزداد قوةً منذ أوائل التسعينيات. وسرعان ما قاد "حزب الرفاه" حكومة ائتلافية عام 1996 قبل أن يطيح بها الجيش، ثم نشأ من الحزب السابق "حزب العدالة والتنمية" AKP الذي حقق نصرًا مدويًا في الانتخابات العامة سنة 2002. ومع ذلك فإن الحزب المذكور ملتزم بالتعددية الحزبية ويؤيد بحماس الانضمام العاجل للاتحاد الأوروبي.

نظم الحكم العسكرية

بينما تتشكل معظم نظم الحكم بمزيج من العوامل السياسية والاقتصادية

والثقافية والأيديولوجية، فإن بعضها يبقى أساسًا من خلال ممارسة القوة العسكرية والقمع المنهجي. وبهذا المعنى، تنتمي نظم الحكم العسكري إلى الفئة الأوسع للنظم السلطوية. وقد كان التسلط العسكري أكثر شيوعًا في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرقي آسيا، ولكنها نشأت أيضًا في فترة ما بعد 1945 في إسبانيا والبرتغال واليونان. والسمة الرئيسية في الحكم العسكري هى شغل المناصب القيادية في الحكومة على أساس موقع الفرد في التسلسل العسكري. وفي أغلب الأحوال يتم تعطيل الترتيبات السياسية والدستورية العادية، أما المؤسسات التي يمكن للمعارضة أن تعبر عن نفسها من خلالها فيتم إضعافها أو إلغاؤها.

وعلى الرغم من اتصاف جميع صور الحكم العسكري بالقمع الشديد، فإن هذا التصنيف يشمل عددًا من أنماط الحكم. ففي البعض منها تضطلع القوات المسلحة بسيطرة مباشرة على الحكم. ويتمثل الشكل الكلاسيكي لهذا في المجلس العسكري Junta الذي ظهر بأقوى صوره في أمريكا اللاتينية، وهو يعمل كشكل لحكم عسكري جماعي يقوم على مجلس قيادة من الضباط الذين يمثلون في العادة الأسلحة الثلاثة: الجيش والأسطول والقوات الجوية. وفي أغلب الأحوال تتسم نظم المجالس العسكرية بالتنافس بين الأسلحة الثلاثة، وبين الجنرالات، ومن عواقب هذا التنافس أن تنتقل المناصب الرسمية من شخص لآخر في مدد قصيرة نسبيًا.

أما الشكل الثاني من نظم الحكم العسكري فهو الديكتاتورية الشخصية المدعومة من الجيش. وفيه يبرز فرد بعينه داخل المجلس العسكري أو النظام ككل، ويسنده في الغالب نوع من عبادة الشخصية المستهدفة لصناعة سلطة كاريزمية. ومن أمثلته: "الكولونيل بابادوبلو" في اليونان (1974-1980)، "الجنرال بينوشيه" في شيلي بعد انقلاب 1973، "الجنرال أباتشا" في نيجيريا (1998 -1993).

وبالنسبة للشكل الأخير من نظم الحكم العسكري فيقتضي أن يكون

الولاء للقوات المسلحة هو العامل الحاسم في الإبقاء على النظام، ولكن قادة الجيش يقنعون في هذه الحالة "بشد الخيوط" من وراء المشهد. حدث هذا مثلاً في البرازيل بعد 1945، حيث أدركت القوات المسلحة بوجه عام أن مشروعية النظام ستتدعم من خلال الاحتفاظ بالفوارق بين المناصب والهيئات السياسية والعسكرية. غير أن هذا قد يوقظ الشهية لبناء سياسة دستورية وتمثيلية، وتضييق نطاق التدخل العسكري المباشر، ومن ثم تشجيع الاتجاهات التعددية بمرور الزمن. وسوف نتوسع في الفصل الثامن عشر في مناقشة طابع الحكم العسكري.

ملخص

■ الحكم هو أي آلية يتم من خلالها الحفاظ على سيطرة نظامية، وسمته الرئيسية هي القدرة على اتخاذ القرارات الجماعية وتنفيذها. غير أن النظام السياسي، أو نظام الحكم، لا يشمل فحسب آليات الحكم ومؤسسات الدولة، وإنما يمتد أيضًا إلى الهياكل والعمليات التي يتم من خلالها التفاعل مع المجتمع الأوسع.

■ يخدم تصنيف النظم السياسية هدفين. أولاً، يساعد في الفهم عن طريق جعل المقارنة ممكنة، وفي تسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعات من الحقائق غير المتجانسة. ثانيًا، يساعدنا في تقييم فعالية أو نجاح النظم السياسية المختلفة.

■ جرى تصنيف نظم الحكم بناءً على مجموعة من الأسس؛ فالتنميطات "الكلاسيكية" المستقاة من "أرسطو" قد ركزت على الترتيبات الدستورية والبنى المؤسسية، بينما سلطت مقاربة "العوالم الثلاثة" الضوء على الاختلافات المادية والأيديولوجية بين النظم الموجودة في "العالم الأول" الرأسمالي، و"العالم الثاني" الشيوعي، والدول النامية في "العالم الثالث".

■ أدى انهيار الشيوعية وتقدم الدمقرطة إلى زيادة صعوبة تحديد المعالم السياسية للعالم الحديث، مما دفع بنظم التصنيف التقليدية إلى الوراء. غير أنه لا يزال من الممكن التمييز بين نظم الحكم المختلفة على أساس

المجلس العسكري (خونتا) Junta، حرفيًا تعني "مجلس"، طغمة (عسكرية غالبًا) تمسك بالسلطة من خلال ثورة أو انقلاب.

كيفية تشابك خصائصها السياسية والاقتصادية والثقافية في الممارسة العملية، حتى على الرغم من كون جميع نظم التصنيف عابرة.

■ أعلنت نظريات "نهاية التاريخ" أن التاريخ قد انتهى، أو مقضي عليه بالانتهاء، مع انتصار الديمقراطية الليبرالية الغربية في سائر أنحاء العالم. وفي الواقع أن الشكل الأكثر شيوعًا لنظم الحكم في العالم الحديث الآن هو الصيغة الديمقراطية. بيد أن هناك دلائل على أن أنماط نظم الحكم قد باتت أكثر تعقيدًا وتنوعًا. وبالإمكان تحديد فوارق أساسية بين التعدديات الغربية، والديمقراطيات الجديدة، ونظم الحكم في شرق آسيا، ونظم الحكم الإسلامي والنظم العسكرية.

أسئلة للمناقشة

◄ هل يعتبر نظام التصنيف السياسي عند "أرسطو" مناسبًا للعالم الحديث من أي زاوية؟

◄ هل لا يزال هناك ما يسمى "العالم الثالث"؟

◄ إلى أي مدى نبذت نظم الحكم في البلدان الشيوعية سابقًا ماضيها الشيوعي؟

◄ لماذا أثبتت البنى الديمقراطية– الليبرالية أنها الأكثر فعالية ونجاحًا؟

◄ هل تشكل الكونفوشية والإسلام بدائل حيوية لليبرالية الغربية كأساس لنظام حكم حديث؟

لمزيد من القراءة:

Brooker, P. Non-Democratic Regimes; Theory, Government and Politics (Basingstoke: Macmillan, and New York: St Martin's Press).

مسح مفيد وشامل للأشكال المختلفة من الحكم الديمقراطي.

Hadenius, A. (ed.) Democracy's Victory and Crisis (New York and Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

كتاب تعليمي ممتاز يدرس البعث العالمي للديمقراطية ويتأمل تضميناتها.

Hague, R. and M. Harrop, Comparative Government and Politics: An Introduction (6th ed.) (Basingstoke: Palgrave, 2004) (US ed.: Political Science: A Comparative Introduction (3rd ed.) (New York: Palgrave).

مقدمة موجزة وموحية للسياسة المقارنة، تتبنى مقاربة دولية حقة.

Lijphart, A. Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty Six Countries (New Haven, CT: Yale University Press, 1999).

نسخة محدثة لمحاولة كلاسيكية وقوية النفوذ للتمييز بين أشكال الحكم الديمقراطي.

الفصل

الأيديولوجيات السياسية

"لقد فسر الفلاسفة العالم بطرق مختلفة، بينما المسألة الرئيسية هي تغييره"

كارل ماركس، أطروحات حول فيورباخ (1845)

المحتويات

لا أحد منا يرى العالم كما هو. فجميعنا ننظر إليه من خلال قناع النظريات والافتراضات. وبهذا المعنى ترتبط الملاحظة والتفسير ارتباطًا لا ينفصم، فنحن حينما ننظر إلى العالم ننخرط أيضًا في فرض المعنى عليه. وقد كان لهذا نتائجه المهمة فيما يتعلق بدراسة السياسة. فهو يسلط الضوء بشكل خاص على الحاجة إلى كشف حقيقة الافتراضات التي نستحضرها إلى البحث في السياسة. وتعود جذور هذه الافتراضات، في أعمق مستوياتها، إلى المذاهب أو التقاليد السياسية العريضة التي يُصطلح على تسميتها عادة بـ"الأيديولوجيات السياسية". وتشكل كل واحدة من هذه الأيديولوجيات التي تنتهي بالياء المصدرية 'isms' (الليبرالية، الاشتراكية، المحافظة، النسوية، الفاشية..إلخ) إطارًا فكريًا أو نموذجًا قياسيًا، فكل منها تقدم تصورها للواقع السياسي- أي رؤيتها الخاصة للعالم. بيد أن هناك خلافًا عميقًا بشأن طبيعة الأيديولوجيا، والدور الذي تلعبه في الحياة السياسية سواء أكان حميدًا أم سيئًا.

وفيما يلي المسائل الرئيسية التي يدرسها الفصل الحالي:

المسائل الرئيسية:

- ما الأيديولوجيا السياسية؟
- ما الموضوعات والنظريات والمبادئ المميزة لكل واحدة من الأيديولوجيات الرئيسية؟
- ما التقاليد المتنافسة أو الصراعات الداخلية التي تضمها كل أيديولوجيا؟
- كيف تغيرت الأيديولوجيات بمرور الزمن؟
- كيف يمكن تفسير صعود الأيديولوجيات وسقوطها؟
- هل وصلت الأيديولوجيا إلى نهايتها؟ وهل يمكن أن يحدث هذا؟

ما الأيديولوجيا السياسية؟

الأيديولوجيا Ideology هى واحد من أكثر المفاهيم موضع الخلاف التي تعترض التحليل السياسي. وعلى الرغم من النزوع إلى استخدام هذا المصطلح الآن بمعنى محايد للإشارة إلى فلسفة اجتماعية متطورة أو نظرة إلى العالم، فقد كانت محمّلة في الماضي بدلالات سلبية أو تحقيرية. فخلال المسيرة المتعرجة التي شهدها مفهوم الأيديولوجيا كان من الشائع استخدامه كسلاح سياسي لإدانة أو انتقاد المذاهب أو الأطروحات المنفسة. وقد صك هذا المصطلح عام 1796 الفيلسوف الفرنسي "ديستوت دو تراسي" Destutt de Tracy (1754-1836) الذي استخدمه ليشير إلى "علم الأفكار" (حيث يجمع حرفيًا بين كلمتي فكرة وعلم) الذي شرع في الكشف عن أصول الفكر الواعي والأفكار. وقد كان أمل "دو تراسي" أن تتمتع الأيديولوجيا بالفعل بذات وضعية العلوم المستقرة مثل علمي الحيوان والبيولوجيا. غير أن المصطلح اكتسب معنى أكثر ثباتًا في كتابات "كارل ماركس" في القرن التاسع عشر. وقد كان معنى الأيديولوجيا عنده يساوي أفكار "الطبقة الحاكمة"، أي الأفكار التي تدعم النظام الطبقي وتُديم الاستغلال. فقد كتب "ماركس" و"إنجلز" في عملهما المبكر "الأيديولوجيا الألمانية" ما يلي:

"إن أفكار الطبقة الحاكمة في كل عصر كانت هى الأفكار الحاكمة، أي إن الطبقة التي تمثل القوة المادية الحاكمة في المجتمع، هى في الوقت نفسه القوة الفكرية الحاكمة. إن الطبقة التي تملك بين يديها وسائل الإنتاج المادى، هى التي دانت لها السيطرة في الوقت نفسه على وسائل الإنتاج الذهني" (Marx and Engels، [1846] 1970:64) .

إن الملمح الرئيسي للأيديولوجيا في المنظور الماركسي هو كونها زائفة: إذ إنها تخدم التشوش وتشيعه وسط الطبقات المخضَعة عن طريق التعمية على التناقضات التي بُنيت عليها كل المجتمعات الطبقية. فإذا أخذنا الرأسمالية كمثال سنجد أن أيديولوجية البرجوازية المالكة (الأيديولوجيا البرجوازية) تدعم الوهم أو "الوعي المزيف" وسط البروليتاريا المستغلّة،

العقلانية Rationalism: الاعتقاد بأنه من الممكن فهم العالم وتفسيره بواسطة العقل البشرى، وذلك على أساس افتراضات تتعلق ببنيته العقلانية.

وتحول بينها وبين إدراك حقيقة الاستغلال الواقع عليها. ومع هذا، لم يعتقد "ماركس" بوجود طابع أيديولوجي لكل وجهات النظر السياسية. وادعى العلمية لعمله في محاولة إماطة اللثام عن عملية الاستغلال والقهر الطبقي. وفي رأيه أن بالإمكان القيام بتمييز واضح بين العلم والأيديولوجيا. ومع ذلك فإن هذا التمييز تم طمسه تقريبًا في الكتابات الماركسية المتأخرة مثل كتابات "لينين" Lenin و"جرامشي" Gramsci التي لم تشر فحسب إلى "الأيديولوجيا البرجوازية" وإنما أشارت أيضًا إلى "الأيديولوجيا الاشتراكية" أو "الأيديولوجيا البروليتارية"، وهي من نوع المصطلحات التي اعتبرها "ماركس" سخيفة.

هذا وقد طوّر الليبراليون والمحافظون استخدامات بديلة لذات المصطلح؛ إذ إن نشأة الديكتاتوريات الشمولية في فترة ما بين الحربين العالميتين قد شجع كتابًا مثل "كارل بوبر" Karl Popper (1902-1994)، "جيه. إل. تالمون" J. L. Talmon و"هنا أرندت" Hannah Arendt على النظر إلى الأيديولوجيا كأداة للتحكم الاجتماعي تضمن الامتثال والخضوع. واستنادًا بشكل أساسي على مَثَلَيّ الفاشية والشيوعية، تعامل الاستخدام الليبرالي في فترة الحرب الباردة مع المصطلح على أنه نظام فكري "مغلق"، يرفض التسامح مع الأفكار المخالفة أو المعتقدات المضادة، انطلاقًا من ادعائه باحتكار الحقيقة. وعلى العكس من هذا فإن الليبرالية، المبنية على التزام جوهري بالحرية الفردية، ومذاهب مثل النزعة المحافظة والاشتراكية الديمقراطية التي تشترك في المبادئ الليبرالية على نطاق واسع، لا يمكن بالقطع اعتبارها أيديولوجيات. فهي نظريات "منفتحة" بمعنى أنها تسمح، بل تصر، بحرية الجدل والمعارضة والانتقاد.

كما تبلور استخدام محافظ متميز لمصطلح "الأيديولوجيا" على أيدي مفكرين مثل "ميشيل أوكيشوت" Michael Oakeshott، حيث تعكس هذه النظرة على وجه الخصوص الشك المحافظ في قيمة العقلانية التي ولدت من رحم الاعتقاد بأن العالم أكبر بكثير من قدرة العقل البشري على الفهم. أو كما طرح "أوكيشوت" الموضوع فإن النشاط السياسي

مفهوم

الأيديولوجيا Ideology:
تعتبر الأيديولوجيا من وجهة نظر العلم الاجتماعي مجموعة من الأفكار المتماسكة فيما بينها بهذه الدرجة أو تلك، بما يشكل أساسًا لنشاط سياسي منظم، سواء كان هذا بهدف الحفاظ على النسق القائم لعلاقات السلطة، أو تعديله أو الإطاحة به. ومن ثم فإن كل الأيديولوجيات: (أ) تقدم وصفها للنظام القائم، وهو ما يتخذ عادة شكل "النظرة للعالم"، (ب) تقدم نموذجًا للمستقبل المرغوب فيه، أي رؤية للمجتمع الجيد، (ج) توضح كيف يمكن وكيف ينبغي إحداث التغيير السياسي. غير أن الأيديولوجيات ليست نظمًا فكرية مغلقة بالشمع الأحمر، وإنما تشمل مجموعات سائلة من الأفكار يمكن أن تتداخل فيما بينها عند بعض النقاط. وعلى المستوى "المبدئي" تمثل الأيديولوجيات فلسفات سياسية، أما على المستوى "العملي" فإنها تتخذ شكل حركات سياسية عريضة (Seliger, 1976).

البراجماتية (النزعة العملية) Pragmatism: نظرية أو ممارسة تشدد على أهمية الظروف والأهداف العملية، وهي تقتضي عدم الثقة في الأفكار المجردة.

ما بعد- الأيديولوجيا Meta-ideology: أيديولوجيا عليا تمهد الأرض التي يمكن للجدل الأيديولوجي أن يجرى على أساسها.

بالنسبة للبشر "كبحر لا نهاية له ولا قرار". وتعتبر الأيديولوجيات- من هذا المنظور- كمثل "نظم فكرية" مغلقة: أي مجموعات من الأفكار التي تشوه الواقع السياسي عندما تدعي التصدي لتفسير ما لا يمكن فهمه بصراحة. وهو ما يفسر لماذا نفى المحافظون تقليديًا فكرة أنهم يشتركون في أيديولوجيا، مفضلين بدلاً من هذا وصف النزعة المحافظة بأنها نزوع، أو "موقف ذهني"، ومن ثم يؤكدون إيمانهم بـ"البراجماتية" (النزعة العملية) pragmatism والتقليد والتاريخ.

ولعل القصور في كل هذه الاستخدامات أنها سلبية تحقيرية الطابع، ومن ثم تقيد تطبيق المصطلح. ذلك- بعبارة أخرى- لأنه يستبعد مذاهب سياسية بعينها من فئة "الأيديولوجيات". فقد أصر "ماركس" مثلاً على أن أفكاره علمية، وأنكر الليبراليون أنه ينبغي النظر لليبرالية كأيديولوجية، بينما ادعى المحافظون أنهم يمتلكون في السياسة نمطًا براجماتيًا وليس أيديولوجيًا. يضاف إلى هذا أن كلاً من هذه التعريفات مُحَمَّل بالقيم والتوجهات الخاصة بمذهب سياسي معين. ومن ثم فإن التعريف الشامل للأيديولوجية (أي الذي ينطبق على كل التقاليد السياسية) ينبغي أن يكون محايدًا: فيجب أن يرفض فكرة أن الأيديولوجيات "حسنة" أو "سيئة"، حقيقية أو زائفة، تحريرية أو قمعية. وهذه فضيلة المعنى الحديث، العلمي الاجتماعي للمصطلح الذي ينظر إلى الأيديولوجيا كمنظومة اعتقادية تتوخى العمل، كمجموعة من الأفكار المتشابكة التي ترشد أو تلهم العمل السياسي على نحو ما.

الليبرالية

ينبغي لأي تصنيف للأيديولوجيات السياسية أن يبدأ بالليبرالية. ذلك لأنها تمثل فعليًا أيديولوجية الغرب المتقدم صناعيًا، كما أنها تصوَّر أحيانًا على أنها ما بعد- أيديولوجيا، أي القادرة على استيعاب طيف واسع من القيم والمعتقدات المتناقضة. وعلى الرغم من عدم ظهور الليبرالية بوصفها عقيدة سياسية متطورة حتى أوائل القرن التاسع عشر، فقد تطورت بالتدريج نظريات ومبادئ ليبرالية مميزة على مدى ثلاثة قرون سبقت. فقد جاءت

الليبرالية نتاجًا لسقوط الإقطاع وحلول مجتمع السوق أو المجتمع الرأسمالي مكانه. ومن المؤكد أن الليبرالية المبكرة قد عكست طموحات طبقة وسطى صناعية صاعدة، وأن هناك ارتباطًا وثيقًا تكوّن منذ ذلك الوقت بين الليبرالية والرأسمالية (رأى البعض أنهما مرتبطتان ارتباطًا جوهريًا). ولقد كانت الليبرالية في صورتها الأولى مذهبًا سياسيًا؛إذ هاجمت الحكم المطلق والامتيازات الإقطاعية، ودافعت عن الحكم الدستوري، والنيابي فيما بعد. ومع أوائل القرن التاسع عشر تبلور مذهب اقتصادي ليبرالي مميز روّج لمزايا رأسمالية "دعه يعمل" وأدان كل أشكال التدخل الحكومي. وبات هذا محور الليبرالية الكلاسيكية أو ليبرالية القرن التاسع عشر. غير أنه بدءًا من أواخر القرن التاسع عشر نشأ شكل من الليبرالية الاجتماعية حبّذ بشكل أكبر الإصلاح القائم على الرفاه الاجتماعي والتدخل الاقتصادي. وأصبح هذا الاهتمام من العلامات المميزة لليبرالية الحديثة، ليبرالية القرن العشرين.

عناصر الليبرالية

• الفردية Individualism: تعتبر المبدأ الجوهري في الأيديولوجيا الليبرالية. وهى تعكس الإيمان بالأهمية القصوى للفرد في مواجهة أي جماعة اجتماعية أو تكوين جماعي؛ حيث يتم النظر للكائنات البشرية في المقام الأول والأخير كأفراد.

وهو ما يعني أنهم يمثلون قيمة أخلاقية متساوية، وأنهم في الوقت نفسه يمتلكون هويات مستقلة ومتفردة. ومن ثم فإن الغاية الليبرالية هى بناء مجتمع يمكن للأفراد أن يزدهروا ويتطوروا داخله، حيث يسعى كل منهم بأقصى قدراته وراء "الخير" حسب تعريفه له. وقد أسهم هذا في الرؤية القائلة إن الليبرالية محايدة أخلاقيًا، بمعنى أنها تشكل الأساس لمجموعة من القواعد تسمح للأفراد باتخاذ قراراتهم الأخلاقية الخاصة.

• الحرية Freedom : تمثل الحرية الفردية أو الحرية (المصطلحان قابلان للتبادل) القيمة الجوهرية لليبرالية، فهى تحتل مكانة متقدمة مثلا عن المساواة أو العدل أو السلطة. وينشأ هذا بشكل طبيعي من الإيمان

بالفرد، ومن الرغبة في ضمان أن يصبح كل فرد قادرًا على فعل ما يسعده أو يختاره. بيد أن الليبراليين يدافعون عن "الحرية في ظل القانون"، كما يقرّون بأن حرية شخص قد تشكل تهديدًا لحرية آخرين، وأن الحرية قد تحتاج أن تكون مرخّصة. ومن ثم يصادقون على فكرة أن يتمتع الأفراد بأقصى حد ممكن من الحرية مادامت اتسقت مع حرية الجميع.

• العقل: يؤمن الليبراليون بأن العالم لديه بنية عقلانية، ويمكن الكشف عنها من خلال ممارسة العقل البشري والبحث النقدي. وهو ما جعلهم يميلون إلى وضع ثقتهم في قدرة الأفراد على إصدار الأحكام السديدة بالاعتماد على أنفسهم، وهي في معظم الحالات الأحكام التي تتفق ومصالحهم الخاصة. وهو ما شجع الليبراليين أيضًا على الإيمان بالتقدم وقدرة البشر على حل خلافاتهم بالحوار وتبادل الحجج، بدلاً من حمامات الدم والحروب.

• المساواة: تقتضي الفردية الإيمان بالمساواة الأساسية: أي الإيمان بأن الأفراد "ولدوا متساوين"، على الأقل من ناحية القيمة الإنسانية. وينعكس هذا في التعهد الليبرالي باحترام الحقوق والاستحقاقات المتساوية، وخاصةً في المساواة القانونية "أمام القانون" والمساواة السياسية "صوت واحد للفرد الواحد، وقيمة واحدة للصوت الواحد". بيد أنه لما كان الأفراد ليسوا على مستوى واحد من الموهبة أو الرغبة في العمل، فإن الليبراليين يحجمون عن التصديق على المساواة الاجتماعية أو المساواة في المنتوج. ويفضلون بدلاً من هذا المساواة في الفرص "تسوية أرض الملعب" بما يمنح كل الأفراد فرصة متساوية لاستثمار طاقاتهم غير المتساوية. ومن ثم يؤيد الليبراليون مبدأ حكم الجدارة، حيث الجدارة تعكس بشكل مبسط الموهبة مضافًا إليها العمل الشاق.

التقدم Progress: التحرك صوب الأمام، الاعتقاد بأن التاريخ يتصف بالارتقاء الإنساني المبني على تراكم المعرفة والحكمة.

حكم الجدارة Meritocracy: حكم الموهوبين ذوي القدرات، المبدأ القائل بضرورة توزيع المكافآت والمناصب على أساس القدرة.

• التسامح: يؤمن الليبراليون بأن التسامح (يقصد الحِلم: الرغبة في السماح للآخرين بالتفكير والتعبير والعمل بطرق لا توافق عليها) هو ضمانة للحرية الفردية، ووسيلة لإثراء الحياة الاجتماعية. وهم يؤمنون بأن التعددية ممثلة في التنوع الأخلاقي والثقافي والسياسي، هي أمر صحي

وإيجابي: فهي تشجع الجدل والتقدم الفكري عبر ضمان إتاحة اختبار جميع المعتقدات في السوق الحرة للأفكار. ويميل الليبراليون فوق هذا إلى الإيمان بوجود توازن أو انسجام طبيعي بين وجهات النظر والمصالح المتصارعة، ومن ثم ينتقصون عادةً من قيمة فكرة الصراع غير القابل للتسوية.

- الرضا: ينبغي للسلطة والعلاقات الاجتماعية أن تقوم– وفقًا للرؤية الليبرالية– على الرضا والموافقة الحرة. ومن ثم يجب للحكم أن يقوم على "رضا المحكومين". وهو مبدأ يشجع الليبراليين على تفضيل التمثيل النيابي والديمقراطية. وبالمثل، تتكوّن الهيئات والاتحادات الاجتماعية من خلال تعاقدات طوعية يدخلها الأفراد فيما بينهم وسعيًا وراء مصالحهم الخاصة. بهذا المعنى تنشأ السلطة "من أسفل" وتتمتع بالمشروعية دومًا.

- الدستورية: رغم نظرة الليبراليين إلى الحكومة على أنها ضامن حيوي للنظام والاستقرار في المجتمع، فإنهم على وعي مستمر بخطر أن تتحول إلى طاغية في مواجهة الفرد ("تنزع السلطة لأن تكون فاسدة"– "اللورد أكتون Lord Acton).

"جون لوك"(1632-1704) John Locke:



فيلسوف وسياسي إنجليزي. ولد في سومرست بالملكة المتحدة. درس الطب في جامعة أكسفورد وأصبح سكرتيرًا لـ"أنتوني آشلي كوبر" إيرل شافستري الأول في العام 1661. تطوّرت آراؤه السياسية في سياق الثورة الإنجليزية، ويُنظر إليها في الغالب على أنها تبرر "الثورة المجيدة" في 1688 التي أنهت الحكم المطلق وأسست للملكية الدستورية في بريطانيا في عهد "وليام أوف أورانج". وكان "لوك" من المفكرين الرئيسيين في تطوير الليبرالية المبكرة، حيث وضع تشديدًا خاصًا على "الحقوق الطبيعية أو الممنوحة من الرب، مثل الحق في الحياة والحرية والتملك. ولما كان من أنصار الحكومة النيابية والتسامح، فقد أثرت أفكاره تأثيرًا كبيرًا على الثورة الأمريكية. ومن أهم مؤلفاته السياسية: "رسالة في التسامح" (1689) و"مقالتان عن الحكومة"(1690).

ومن هنا كان إيمانهم بالحكومة المحدودة، وهو الهدف الذي يمكن تحقيقه من خلال تجزئة سلطة الحكومة، بخلق مجموعة من الضوابط والتوازنات بين مؤسسات الحكم المختلفة، ومن خلال وضع دستور مدوّن أو "مكتوب" يجسد قائمة الحقوق التي تحدد العلاقة بين الدولة والفرد.

الليبرالية الكلاسيكية

العنصر الأساسي في الليبرالية الكلاسيكية هو الالتزام بشكل متطرف من الفردية؛ حيث تنظر إلى الكائنات البشرية كمخلوقات أنانية تبحث عن صالحها الخاص ومستقلة بذاتها إلى حد بعيد. فهم حسب ما أسماه "ماكفرسون" C. B. Macpherson (1962) "الفردية التقدمية" حيث يملكون أشخاصهم وقدراتهم، وليسوا مدينين بها للمجتمع أو أفراد آخرين. وتتأسس هذه النظرة ذات النزوع الذري للمجتمع على الإيمان بالليبرالية "السلبية"، بمعنى عدم التدخل، أو غياب القيود الخارجية على الأفراد. وينطوي هذا على موقف غير متعاطف إلى حد بعيد مع الدولة وكل صور التدخل الحكومي فالدولة حسب كلمات "توم بين" Tom Paine هي "شر ضروري". وهي "ضرورية"، في حدها الأدنى، من زاوية إرساء النظام والأمن وضمان نفاذ العقود. غير أنها تصبح "شرًا" حينما تفرض إرادة جماعية على المجتمع، وبالتالي تحد من حرية الفرد ومسئولياته. ومن ثم فإن المثال الليبرالي الكلاسيكي يتطلب إقامة دولة الحد الأدنى أو "الحارس الليلي"، التي يقتصر دورها على حماية المواطنين من انتهاكات قد يقوم بها إخوتهم المواطنون. كما ينبني هذا الموقف على شكل من الليبرالية الاقتصادية ينطوي على إيمان عميق بآليات السوق الحرة، والاعتقاد بأن أفضل أداء للاقتصاد يتحقق حينما تتركه الحكومة وشأنه. وهكذا يُنظر إلى رأسمالية "دعه يعمل" باعتبارها الضامنة للرفاهية، والداعمة للحرية الفردية، وأنها تسمح بصعود الأفراد وسقوطهم حسب الجدارة، وفي هذا تحقيق للعدل الاجتماعي.

النزعة الذرية Atomism: الاعتقاد بأن المجتمع يتكون من محصلة أفراد مكتفين بذواتهم إلى حد كبير، وليسوا مدينين بشيء بذواتهم لأحد آخر، أو بشيء قليل.

الليبرالية الاقتصادية Economic Liberalism: الإيمان بالسوق كآلية تنظم نفسها بنفسها، وأنها تنزع نزوعًا طبيعيًا نحو توفير الرفاهية العامة والفرص للجميع.

Big Government : حكومة تدخلية، وتُفهَم عادةً على أنها تفترض ضمنًا الإدارة الاقتصادية والتنظيم الاجتماعي.

الليبرالية الحديثة

وقد تأسس هذا التحول على الاعتراف بأن الرأسمالية الصناعية قد ولّدت مجرد أشكال جديدة من انعدام العدل، وتركت جماهير السكان عُرضة لتقلبات السوق. ومن ثم فإن من عُرفوا بالليبراليين الجدد المتأثرين بأعمال "جون ستيوارت ميل"، مثل "تي. إتش. جرين" T. H. Green (1836-1882) و"إل. تي. هوبهاوس" L. T. Hobhouse (1864-1929) و"جيه. إيه. هوبسون" J. A. Hobson (1858-1940)، قد انتصروا لرؤية أوسع و"إيجابية" للحرية. فمن هذا المنظور لا تعني الحرية فقط مجرد أن تُترَك وشأنك، والتي قد لا تعني شيئًا أكثر من حرية الجوع. وإنما هى ترتبط بالتنمية الشخصية وازدهار الفرد، أي قدرة الفرد على الوفاء باحتياجاته وتحقيق الذات.

"جون ستيوارت ميل" John Stewart Mill (1806-1873):

فيلسوف واقتصادي وسياسي بريطاني. خضع لنظام تعليم مكثف ومتقشف على يد والده المنظِّر النفعي "جيمس ميل" James Mill (1773-1836). وقد أدى به هذا النظام القاسي إلى اعتلال ذهني في سن العشرين، ولكنه بعد هذا طور فلسفة أكثر إنسانية تأثرًا بـ"كولريدج" Coleridge والمثاليين الألمان. ومن كتاباته الرئيسية "عن الحرية" (1859)، "نظرات على الحكومة النيابية" (1861) و"إخضاع النساء" (1869). كان لكتاباته تأثير قوي على تطور الفكر الليبرالي. وقد قادت أعماله المتنوعة والمعقدة الانقسام بين الليبراليتين الكلاسيكية والحديثة؛ إذ إن عدم ثقته في تدخل الدولة قد كانت بمثابة الجذور القوية لمبادئ القرن التاسع عشر، ولكن من الواضح أن تشديده على نوعية حياة الفرد (منعكسة في الالتزام بـ"الفردية")، وكذلك تعاطفه مع قضايا مثل حق النساء في الاقتراع والتعاونيات العمالية، قد تطلع إلى تطورات حدثت في القرن العشرين.



شكّلت هذه الرؤية أساس الليبرالية الاجتماعية أو ليبرالية الرفاه. ومن سماتها الإقرار بتدخل الدولة، وخاصة في صورة الرفاه الاجتماعي، وهو ما يساعد في توسيع الحرية لتشمل حماية الأفراد من الشرور الاجتماعية التي تهدد الوجود الإنساني. وقد حدد "تقرير بيفردج" – الصادر في

المملكة المتحدة عام 1942– هذه الشرور في خمسة شرور "جبارة": العوز، الجهل، التبطّل، الفساد، المرض. وعلى الطريق نفسه ابتعد الليبراليون المحدثون عن الإيمان برأسمالية "دعه يعمل"، ويرجع هذا بدرجة كبيرة إلى رؤية "جون ماينرد كينز" J. M. Keynes بأنه لا يمكن تحقيق النمو والرفاهية سوى من خلال نظام الرأسمالية المنظّمة أو الخاضعة للضوابط، وحيث توضع المسئوليات الاقتصادية الرئيسية في يدي الدولة. غير أن تأييد الليبراليين المحدثين للتدخل الحكومي كان مشروطًا على الدوام؛ حيث كان انشغالهم منصبًا على الضعفاء والمحرومين، أولئك غير القادرين– بالمعنى الحرفي للكلمة– على مساعدة أنفسهم؛ أي إن هدف الليبراليين المحدثين كان رفع الأفراد إلى مستوى يكونون عنده قادرين على الاضطلاع بمسئولية التعامل مع ظروفهم والقيام باختياراتهم الأخلاقية الخاصة. وقد قام "جون رولز" John Rawls بالمحاولة الحديثة الأكثر تأثيرًا للتوفيق بين مبادئ الليبرالية وسياسة الرفاه وإعادة التوزيع.

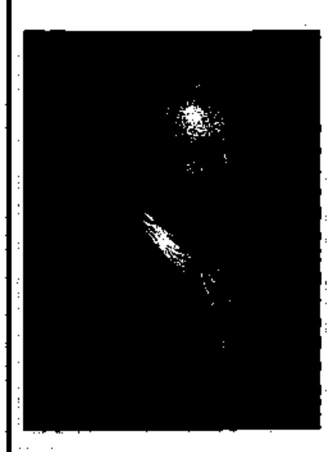
المحافظة

نشأت الأفكار والأطروحات المحافظة أول الأمر في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وقد جاءت كرد فعل على الإيقاع المتسارع للتغير الاقتصادي والسياسي الذي كانت الثورة الفرنسية رمزًا له من نواحٍ عدة. وهكذا فقد كانت النزعة المحافظة بمثابة دعوة للعودة إلى النظام القديم. ففي سياق محاولة مقاومة الضغوط التي فجرها نمو الليبرالية والاشتراكية والقومية، اتخذت النزعة المحافظة موقف الدفاع عن النظام الاجتماعي التقليدي المتعرض للهجوم. إلا أن الانقسامات داخل الفكر المحافظ كانت واضحة منذ البداية.

إعادة التوزيع Redistribution:
تضييق فجوات اللامساواة المادية عن طريق الجمع بين نظام ضريبي تقدمي وتقديم مزايا الرفاه الاجتماعي.

النظام القديم ancient regime (بالفرنسية):
ارتبطت عادةً بالبنى الاستبدادية التي سبقت الثورة الفرنسية.

"إدموند بيرك" Edmund Burke (1729-1797)،



رجل دولة ومُنظِّر سياسي بريطاني ولد في دبلن، ينظر إليه عادةً كأبي التقليد المحافظ الأنجلو- أمريكي. نال شهرته بفضل سلسلة من الأعمال التي تعرض فيها بالنقد للثورة الفرنسية، وخاصةً "تأملات بشأن الثورة في فرنسا" (1790). وعلى الرغم من تعاطفه مع الثورة الأمريكية فقد انتقد بقوة محاولة استعارة السياسة الفرنسية بعد إعادة سبكها مع مبادئ مجردة مثل الحرية والمساواة والإخاء، زاعمًا أن الحكمة تكمن في الخبرة والتقليد والتاريخ. بيد أنه رأى أن المَلَكية الفرنسية كانت مسئولة جزئيًا عن المصير الذي آلت إليه عندما رفضت بعناد "أن تغير من أجل أن تحافظ". واحتفظ "بيرك" بموقف متشائم من الدولة، ففي الوقت الذي يعترف بأنها قد تقاوم الشر، يقول إنها نادرًا ما شجعت الخير. ونظر إلى قوى السوق على أنها "قانون طبيعي".

ففي أوروبا القارية نشأ شكل من النزعة المحافظة تَمثَّل في عمل مفكرين مثل "جوزيف دي ميستر" Joseph de Maistre (1753-1821). وقد كانت نزعة استبدادية ورجعية بشكل صارخ ترفض أي فكرة للإصلاح. غير أن شكلاً آخر من المحافظة اتسم بحذر ومرونة أكبر، ومن ثم أكثر نجاحًا، قد تطور في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، والذي تمثل في معتقد "إدموند بيرك" Edmund Burke عن "التغيير من أجل المحافظة". وهو الموقف الذي مكَّن المحافظين في القرن التاسع عشر من تبني قضية الإصلاح الاجتماعي تحت الشعار الأبوي "أمة واحدة". وبلغ هذا التقليد ذروته في المملكة المتحدة في الخمسينيات عندما قبل حزب المحافظين بتسوية ما بعد الحرب وقرنها بنسخته الخاصة من الديمقراطية الاجتماعية الكينزية. إلا أن هذه الأفكار قد تعرضت لضغط متزايد منذ السبعينيات نتيجة نشأة "اليمين الجديد"، ويتصف هذا اليمين بالعداء الجذري لتدخل الدولة والأبوية، حيث نهل بقوة من أفكار وقيم الليبرالية الكلاسيكية وقيمها.

عناصر المحافظة

• التقليد: يرتبط الموضوع المركزي في الفكر المحافظ، أي "الرغبة في المحافظة"، ارتباطًا وثيقًا بالفضائل المتصوَّرة للتقليد، واحترام العادات والمؤسسات المستقرة التي صمدت عبر الزمن. وبحسب هذه الرؤية،

يعكس التقليد المعرفة المتراكمة في الماضي، والمؤسسات والممارسات التي "اختبرت عبر الزمن"، والتي ينبغي الحفاظ عليها لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة. كما يتصف التقليد بفضيلة تشجيع الاستقرار والأمن، ومنح الأفراد شعورًا بالانتماء الاجتماعي والتاريخي.

• البراجماتية (النزعة العملية): شدد المحافظون تقليديًا على حدود العقلانية البشرية، نتيجة للتعقيد اللامتناهي للعالم الذي نعيش فيه. ومن ثم كان عدم الثقة في المبادئ والنظم الفكرية المجردة، وبدلاً من أن يضعوا ثقتهم في الخبرة والتاريخ، وقبل أي شيء آخر: البراجماتية، أي الإيمان بأن العمل يجب أن يتحدد بالظروف العملية والأهداف العملية، وبواسطة تحديد "الذي يعمل". وهكذا فضل المحافظون وصف معتقداتهم بأنها "اتجاه عقلي" أو "مقاربة للحياة"، وليس كأيديولوجيا، على الرغم من رفضهم لفكرة أن هذا يقترب بهم من الانتهازية اللامبدئية.

• القصور البشري: ينظر المحافظون إلى الطبيعة البشرية نظرة متشائمة إلى حد كبير؛ فالكائنات البشرية في رأيهم مخلوقات محدودة ومعتمدة وتبحث عن الأمان، تطمئن إلى المألوف والمجرَّب والمختبَر، وتحتاج إلى العيش في مجتمعات مستقرة ومنظَّمة. يُضاف إلى ذلك أن الأفراد فاسدون أخلاقيًا: فهم مطبوعون على الأنانية والطمع والتعطش للسلطة. ومن ثم تكمن جذور الجريمة وانعدام النظام في الفرد وليس في المجتمع. وبالتالي تحتاج صيانة النظام إلى دولة قوية، والتنفيذ الصارم للقوانين، والعقوبات الرادعة.

• العضوية: فبدلاً من رؤية المجتمع كإبداع هو منتَج للبراعة البشرية، نظر المحافظون إلى المجتمع تقليديًا ككيان عضوي أو مكوِّن حي. فالمجتمع عندهم مبني على الضرورة الطبيعية، حيث تسهم مؤسساته، أو "النسيج المجتمعي" (الأسر، المجتمعات المحلية، الأمة..إلخ)، في صحة المجتمع واستقراره. والكيان أكبر من مجموع أجزائه المنفردة. كما نظروا إلى القيم المشتركة ("التقليدية" غالبًا) والثقافة العامة باعتبارها حيوية لصيانة المجتمع والتماسك الاجتماعي.

• الهيراركية (التسلسل الهرمي): يرى المحافظون أن تدرجات الموقع والمكانة الاجتماعيين طبيعية وحتمية في مجتمع عضوي. تعكس هذه

التدرجات الأدوار والمسئوليات المختلفة– وكمثال– لأرباب العمل والعمال، للمعلمين والتلاميذ، وللآباء والأطفال. غير أن الهيراركية لا تتسبب– وفق هذه النظرة– في وقوع الصراع لأن المجتمع مشدود إلى بعضه بالالتزامات والواجبات المتبادلة. وفي الحقيقة أنه لما كان "موقع المرء في الحياة" يتحدد بدرجة كبيرة بفعل الحظ وصدفة الميلاد، فإن مسئولية خاصة تقع على عاتق الأثرياء وأصحاب الامتيازات لمساعدة الأقل حظًا.

• السلطة: يرى المحافظون أن السلطة تُمارَس دائمًا "من أعلى" –بدرجة ما– حيث توفر القيادة والإرشاد والدعم لأولئك الذين يفتقرون إلى المعرفة أو الخبرة أو التعليم اللازمين للتصرف بحكمة فيما يتعلق بمصالحهم الخاصة (كمثل سلطة الآباء على الأطفال). وعلى الرغم من أن فكرة الأرستقراطية الطبيعية كانت ذات نفوذ في وقت ما، يتم النظر الآن إلى السلطة والقيادة– على نحو أكثر انتشارًا– باعتبارها منبثقةً من الخبرة والاستعداد. وتتمثل فضيلة السلطة في كونها مصدرًا للتماسك الاجتماعي، حيث تمنح الناس شعورًا واضحًا بمن هم وما هو المتوقع منهم. من ثم ينبغي أن تتعايش الحرية مع المسئولية، ولذا تتكون الحرية إلى حد كبير من القبول الإرادي بالالتزامات والواجبات.

• المِلْكية : يعتبر المحافظون الملكية مسألة حيوية لأنها تمنح الناس الأمن، وباعتبارها معيارًا للاستقلال عن الحكومة، كما أنها تشجعهم على احترام القانون وملكية الآخرين. كما تعتبر الملكية من المعالم الخارجية للشخصيات، حيث "ينظر" الناس إلى أنفسهم من زاوية ماذا يملكون: بيوتهم، سياراتهم، وهلم جرا. بيد أن التملك ينطوي على واجبات إلى جانب الحقوق. فهم وفقًا لهذه النظرة، وبمعنى ما، مجرد حراس على ممتلكات موروثة من الأجيال السابقة "فضة العائلة"، أو قد تكون ذات قيمة للأجيال المقبلة.

المحافظة الأبوية

يتسق التيار الأبوي paternalistic في الفكر المحافظ اتساقًا كليًا مع مبادئ العضوية والتسلسل الهرمي والواجب، ومن ثم يمكن النظر إليها كنبت من النزعة المحافظة التقليدية. ويتم إرجاع أصول هذا التيار غالبًا إلى الكتابات المبكرة لـ"بنجامين دزرائيلي" Benjamin Disraeli

---

الأرستقراطية الطبيعية Natural aristocracy: الفكرة القائلة إن الموهبة والقيادة من الصفات الطبيعية أو الفطرية التي لا يمكن اكتسابها عن طريق الاجتهاد أو ترقية الذات.

الأبوية Paternalism: موقف أو سياسة تبدي الاهتمام أو العناية بأولئك غير القادرين على مساعدة أنفسهم، كمثل العلاقة (المتوقعة) بين الأب والابن.

(1804-1881)، وحيث تقوم على الجمع بين الحذر والمبدأ. فمن خلال التحذير من خطر انقسام المملكة المتحدة إلى "أمتين: الأغنياء والفقراء" عبر "دزرائيلي" عن خوف واسع الانتشار من وقوع ثورة اجتماعية.

وبلغ التحذير المناداة بأن من المصلحة الذاتية لذوي الامتيازات إدراك أن "الإصلاح من أعلى" أفضل من "الثورة من أسفل". وقد ارتكزت هذه الرسالة على دعوة إلى مبادئ الواجب والالتزام الاجتماعي التي تكمن جذورها في الأفكار الإقطاعية الجديدة مثل التزام النبالة. عمليًا، ووفقًا لهذه الرؤية، يمثل الواجب ثمن الامتياز، إذ إن الأقوياء والملاك يرثون مسئولية الاهتمام بالأقل حظًا، وذلك من أجل المصالح الأوسع لتحقيق التماسك والوحدة الاجتماعيين. ولا يعكس مبدأ الأمة الواحدة المنبثق من هذه الرؤية– والذي يمكن تعريفه بمصطلح موقف المحافظين– الكثير من مثال المساواة الاجتماعية، كرؤية للتوازن العضوي، وهيراركية متماسكة ومستقرة.

لا يمثل تقليد الأمة الواحدة نزعة نحو الإصلاح الاجتماعي فحسب، وإنما يعكس أيضًا موقفًا براجماتيًا في جوهره تجاه السياسة الاقتصادية. يتبين هذا بوضوح في مقاربة "الطريق الوسط" التي تبناها المحافظون في المملكة المتحدة في الخمسينيات. وقد نأت هذه المقاربة بنفسها عن النموذجين الأيديولوجيين للتنظيم الاقتصادي: رأسمالية "دعه يعمل" من ناحية، واشتراكية الدولة والتخطيط المركزي من ناحية أخرى. فتم رفض النموذج الأول على أساس أنه يؤدي إلى حرية للجميع بما يجعل التماسك الاجتماعي متعذرًا، كما يعاقب الضعفاء والمنكشفين. وتم استبعاد النموذج الثاني لأنه ينتج دولة هائلة الحجم ويسحق كل أشكال الاستقلال والمبادرة الفردية. من ثم يكمن الحل في المزج بين منافسة السوق والتنظيم الحكومي– أو ما أسماه رئيس الوزراء وقتذاك "هارولد ماكميلان" Harold Macmillan : "المشروع الخاص بلا أنانية".

وتم استخلاص مبادئ مشابهة في أنحاء أوروبا القارية بعد 1945، باعتناق

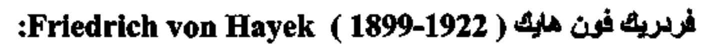
مبادئ الديمقراطية المسيحية، والتي تطورت بأكثر الأشكال تماسكًا في فلسفة "السوق الاجتماعية" للحزب الديمقراطي المسيحي الألماني CDU. وتشمل هذه الفلسفة استراتيجية للسوق حيث سلطت الضوء على مزايا المبادرة الخاصة والمنافسة، ولكنها اجتماعية بمعنى الإيمان بضرورة توظيف الرفاهية المتحققة لتحقيق فائدة أوسع للمجتمع. ويستوحي هذا الموقف النظرية الاجتماعية الكاثوليكية التي تقدم نظرة عضوية للمجتمع تشدد على أهمية الانسجام الاجتماعي. وهكذا تلقى الديمقراطية المسيحية الضوء على دور المؤسسات الوسيطة مثل الكنائس والنقابات وجمعيات الأعمال، والتي تجمعها معًا فكرة "المشاركة الاجتماعية". وغالبًا ما يرتبط الرافد الأبوي في الفكر المحافظ بفكرة "المحافظة الرحيمة".

ينطلق اليمين الجديد من الفكر المحافظ، بما يشكل نوعًا من الثورة المضادة ضد كل من الاندفاع بعد الحرب العالمية الثانية نحو تدخل الدولة، وانتشار القيم الاجتماعية الليبرالية أو التقدمية. ويمكن تتبع أصول اليمين الجديد حتى السبعينيات، والتي اقترنت بالفشل الظاهر للديمقراطية الاجتماعية الكينزية التي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وتزايد القلق من وقوع انهيار اجتماعي وتدهور للسلطة. وجاء التأثير الأكبر لهذه الأفكار في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، حيث برزت في الثمانينيات في صورة التاتشرية والريجانية في البلدين على التوالي. بل حتى اتسع تأثيرها عالميًا بحدوث تحول عام من أشكال التنظيم التي توجهها الدولة إلى تلك التي توجهها السوق. بيد أن اليمين الجديد لا يشكل فلسفة صلبة ومتسقة إلى حد كبير، حيث تحاول المزاوجة بين تقليدين متمايزين يعرفان عادة بـ"الليبرالية الجيدة" و"المحافظة الجديدة". فرغم وجود تناقضات بينهما، يمكن جمعهما في العمل من أجل هدف إقامة دولة الحد الأدنى، ولكن قوية في نفس الآن، وهو ما عبر عنه "أندرو جامبل" Andrew Gamble (1981) بـ"الاقتصاد الحر والدولة القوية".

التزام النبالة Noblesse oblige (فرنسية): هي بوجه عام المسئولية عن إرشاد وحماية أولئك الأقل حظوظًا أو الأقل امتيازًا.

المحافظون (التورية) Tor-ism: موقف أيديولوجي داخل المحافظة يتسم بالاعتقاد في الهيراركية، والتشديد على التقليد، ودعم الواجب والعضوية.

الديمقراطية المسيحية Chris-tian Democracy: اتجاه أيديولوجي داخل المحافظة الأوروبية، يتسم بالالتزام بمبادئ السوق الاجتماعية والتدخلية الكفئة.



فردريك فون هايك (1899-1922) Friedrich von Hayek:



اقتصادي وفيلسوف سياسي نمساوي- أكاديمي قام بالتدريس في مدرسة لندن للاقتصاد، وجامعات شيكاغو وفرايبورج وساليزبورج. حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1974. وباعتباره من أنصار ما تسمى المدرسة النمساوية فقد كان يؤمن بقوة بالفردية ونظام السوق، كما كان من النقاد اللدودين للاشتراكية. ويعتبر "الطريق إلى العبودية" (1948) من الأعمال الرائدة التي هاجمت تدخل الدولة في الاقتصاد. كما طور موضوعات أخرى في الفلسفة السياسية من بينها "الدستور والحرية" (1960) و"القانون والتشريع والحرية" (1979). كان لكتاباته أثرها الكبير على اليمين الجديد الناشئ.

الليبرالية الجديدة

هى نسخة محدَّثة من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، تطورت في كتابات الاقتصاديين المناصرين للسوق الحرة من أمثال: "فردريك هايك" Friedrich Hayek و"ميلتون فريدمان" Milton Friedman وفلاسفة مثل "روبرت نوزيك" Robert Nozick. والدعامتان الرئيسيتان لليبرالية الجديدة هما السوق والفرد، وهدفها الرئيسي هو "إزاحة حدود الدولة إلى الوراء"، انطلاقًا من الإيمان بأن رأسمالية السوق الطليقة هى التي ستحقق الكفاءة والنمو ونشر الرفاهية. وحسب هذه الرؤية فإن "يد الدولة الغاشمة" تقوض المبادرة وتحبط روح المجازفة، فهناك تأثير مدمر للحكومة على الشئون الإنسانية، وبغض النظر عن أي نوايا حسنة. وانعكس هذا في انشغال اليمين الجديد الليبرالي بسياسة المِلكية، وتفضيله للمشروع الخاص على المشروعات المملوكة للدولة أو التأميم، فباختصار : "كل ما هو خاص جيد، وكل ما هو عام سيئ". وارتبطت هذه الأفكار بصورة من الفردية الفجة، كان خير تعبير عنها تأكيد "مارجريت تاتشر" الشهير بأنه "لا يوجد شيء كمجتمع، إنما يوجد الأفراد وعائلاتهم فحسب". ويُنظر إلى الدولة الحامية باعتبارها تفرخ ثقافة الاعتماد على الدولة، وتقوّض الحرية التي تُفهم على أنها حرية الاختيار في السوق.

ويُطرح في مقابل هذا: الإيمان بمساعدة الفرد لنفسه والمسئولية الفردية وريادية الأعمال الحرة. وتصادفنا هذه الأفكار على نطاق واسع في سياق عملية العولمة التي ينظر إليها البعض كعولمة ليبرالية جديدة.

تيار المحافظين الجدد

يعيد المحافظون الجدد التأكيد على المبادئ الاجتماعية المحافظة في القرن التاسع عشر. ويرغب اليمين الجديد المحافظ- قبل أي شيء آخر- في استعادة السلطة والعودة إلى القيم التقليدية، وخاصةً تلك المرتبطة بالأسرة والدين والأمة. وينظر إلى السلطة باعتبارها الضامن للاستقرار الاجتماعي، على أساس من توليد الانضباط والاحترام، مع الاعتقاد بأن القيم المشتركة والثقافة العامة تولّد التماسك الاجتماعي وتجعل الوجود المتحضر أمرًا ممكنًا. ومن ثم فإن من أعداء المحافظين الجدد: التساهل، عبادة الذات وترك كل فرد "يفعل ما يتراءى له" حسب القيم التي انتشرت في الستينيات. وفي الحقيقة أن الكثيرين ممن يصنفون أنفسهم في الولايات المتحدة كمحافظين جدد كانوا ليبراليين سابقين أصابتهم خيبة الأمل في الإصلاحات التقدمية لحكم كينيدي- جونسون. وهناك وجه آخر لتيار المحافظين الجدد يتمثل في الميل إلى النظر بقلق إلى المجتمعات متعددة الثقافات ومتعددة الأديان، على أساس أنها مهددة بالصراع وعدم الاستقرار.

كما ينزع هذا الموقف أيضًا إلى الارتباط بشكل متشدد من القومية التي تتشكك في التعددية الثقافية والنفوذ المتزايد للهيئات فوق القومية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد تطور تيار المحافظين الجدد أيضًا إلى مقاربة متميزة في السياسة الخارجية، وخاصةً في الولايات المتحدة، وهو ما سنناقشه تفصيلاً في الفصل السابع.

الاشتراكية

على الرغم من أنه يمكن إرجاع أصول الأفكار الاشتراكية إلى دعاة إلغاء الفوارق الاجتماعية وإتاحة الأراضي للجميع Levellers and Diggers

الدولة الحامية (دولة الجَدَّة الرءوم) Nanny State: دولة تضطلع بمسئوليات اجتماعية واسعة. وتنطوي صياغة هذا المصطلح على الإيحاء بعدم وجود ضرورة لبرامج الرفاه الاجتماعي، وأنها تحط من قدر الفرد.

التساهل: Permissiveness الرغبة في السماح للناس بالقيام باختياراتهم الأخلاقية كما يتراءى لهم، أي عدم الإقرار بوجود قيم ملزمة.

في القرن السابع عشر، أو إلى كتاب "يوتوبيا" الذي صنفه "توماس مور" Thomas More (1516–1965)، أو حتى كتاب "الجمهورية" الذي وضعه "أفلاطون".. فإن الاشتراكية لم تأخذ شكل المذهب السياسي حتى أوائل القرن التاسع عشر؛ إذ تطورت كرد فعل على نشأة الرأسمالية الصناعية. عبّرت الاشتراكية أول الأمر عن مصالح الصناع والحرفيين الذين هددهم انتشار الإنتاج المصنعي، لكنها سرعان ما ارتبطت بالطبقة العاملة الصناعية المتنامية، "وقود المصانع" في مراحل التصنيع الأولى. وقد نزعت الاشتراكية في صورها الأولى لأن تكون ذات طابع أصولي وطوباوية وثورية. واستهدفت تصفية النظام الرأسمالي القائم على التبادل السوقي، وأن تبني محله مجتمعا اشتراكيا مختلفا نوعيًا، يقوم أساسًا على مبدأ الملكية المشتركة. ويعتبر "كارل ماركس" هو الممثل الأكثر نفوذًا لهذا النوع من الاشتراكية، حيث شكلت أفكاره الأساس لشيوعية القرن العشرين.

بيد أن تقليدًا اشتراكيًا إصلاحيًا نشأ في أواخر القرن التاسع عشر، أكّد الاندماج التدريجي للطبقات العاملة في المجتمع الرأسمالي من خلال تحسين شروط العمل والأجور، إلى جانب نمو النقابات والأحزاب السياسية الاشتراكية. وأعلن هذا النوع من الاشتراكية إمكانية الانتقال السلمي والتدريجي والقانوني إلى الاشتراكية، وهو ما سيتم من خلال تبني "الطريق البرلماني". استقت الاشتراكية الإصلاحية أفكارها من مصدرين، أولهما: التقليد الإنساني للاشتراكية الأخلاقية لمفكرين مثل "روبرت أوين" Robert Owen (1771-1858)، "شارل فورييه" Charles Fourier (1772-1837)، "وليام موريس" William Morris (1854-1896). وتمثل المصدر الثاني في ماركسية تنقيحية طورها بالأساس "إدوارد برنشتين" Eduard Bernstein.

انقسمت الحركة الاشتراكية على مدى جزء طويل من القرن العشرين بين معسكرين متخاصمين؛ الأول هو معسكر الاشتراكيين الثوريين الذين اقتفوا مثال "لينين" والبلاشفة، وأسموا أنفسهم الشيوعيين.

بينما تكون المعسكر الثاني من الاشتراكيين الإصلاحيين الذين مارسوا نوعًا من السياسة الدستورية، وتبنوا ما أصبح يطلق عليه بشكل متزايد "الديمقراطية الاجتماعية". ولم تتركز الخصومة حول الوسائل المناسبة لتحقيق الاشتراكية فحسب، وإنما امتدت إلى طبيعة الهدف الاشتراكي نفسه. فقد أدار الديمقراطيون الاجتماعيون ظهورهم لمبادئ أصولية مثل الملكية العامة والتخطيط، وأعادوا صياغة الاشتراكية لتعني الرفاه الاجتماعي وإعادة التوزيع والإدارة الاقتصادية. غير أن كلاً من هذين الشكلين للاشتراكية عانى من أزمات خلال القرن العشرين، الأمر الذي شجع البعض على إعلان "موت الاشتراكية" ونشأة مجتمع ما بعد الاشتراكية. وكان الحدث الأكثر درامية في هذه العملية هو انهيار الشيوعية على أيدي الثورات التي وقعت أعوام 1989-1991، وفي الوقت نفسه استمر تخلي الديمقراطية الاجتماعية عن المبادئ التقليدية، مما جعل من الصعب تمييزها عن الليبرالية الحديثة، حسبما يرى البعض.

عناصر الاشتراكية

• المجتمع: جوهر الاشتراكية هو رؤية البشر كمخلوقات اجتماعية مرتبطة بالوجود الإنساني المشترك. وقد صاغ الشاعر "جون دون" John Donne هذا بقوله "لا يوجد إنسان كجزيرة معزولة، فكل إنسان هو قطعة في قارة، جزء من كل". ويشير هذا إلى أهمية المجتمع كما يلقي الضوء على مدى تَشَكُّل الهوية الفردية بالتفاعل الاجتماعي والعضوية في جماعة اجتماعية وكيانات جماعية. ويميل الاشتراكيون إلى التأكيد على التنشئة قبل الطبيعة، وتفسير السلوك الإنساني بالعوامل الاجتماعية أساسًا قبل الصفات الفطرية.

• الأخوة: لما كان البشر يتشاركون في الإنسانية فإنهم يرتبطون ببعضهم بشعور رفاقي أو أخوي (تم توسيع مفهوم "الأخوة" في هذا السياق ليشمل جميع البشر). وهو الفهم الذي يدفع الاشتراكيين إلى تفضيل التعاون عن التنافس، والدفاع عن الجماعية في مواجهة الفردية. فالتعاون- وفقًا لهذه الرؤية- يمكّن البشر من شحذ طاقاتهم الجمعية

التنقيحية (المراجعة) Revisionism، تعديل المعتقدات الأصلية أو المستقرة، ويمكن أن تنطوي على هجران لمبدأ أو فقدان لاقتناع.

ويقوي الأواصر المجتمعية، بينما المنافسة تضع كل فرد في مواجهة الآخر بما يشعل الضغينة والصراع والكراهية.

• المساواة الاجتماعية: تعتبر المساواة القيمة المركزية في الاشتراكية، بل تم تصوير الاشتراكية أحيانًا على أنها أحد أشكال مذهب المساواة egalitarianism الذي يؤمن بأولوية قيمة المساواة على كل ما عداها من قيم. ويشدد الاشتراكيون بشكل خاص على أهمية المساواة الاجتماعية، أي مساواة الدخل وليست مساواة الفرص. ويرون أن تدبير المساواة الاجتماعية هو الضمانة الضرورية للاستقرار والتماسك الاجتماعي، بما يشجع الأفراد على الاندماج مع إخوته في الإنسانية. كما أنه يرقى الأساس لممارسة الحقوق القانونية والسياسية.

• الحاجة: ينعكس التعاطف مع المساواة أيضًا في اعتقاد الاشتراكيين بضرورة توزيع المنافع المادية على أساس الحاجة، وليس ببساطة على أساس الجدارة أو العمل. وتوجد الصياغة الكلاسيكية لهذا المبدأ في مبدأ التوزيع الشيوعي الذي صاغه "ماركس": "من كل حسب قدرته إلى كل حسب حاجته". وهو ما يعكس الاعتقاد بأن إشباع الاحتياجات الأساسية (الطعام، الشراب، المأوى، الصحة، الأمن الشخصي..) هو شرط أساسي للوجود الإنساني ذي المغزى والمشاركة في الحياة الاجتماعية. غير أنه من الجلي أن التوزيع بحسب الحاجة يتطلب أن تحرك الناسَ حوافز أخلاقية وليس مجرد حوافز مادية.

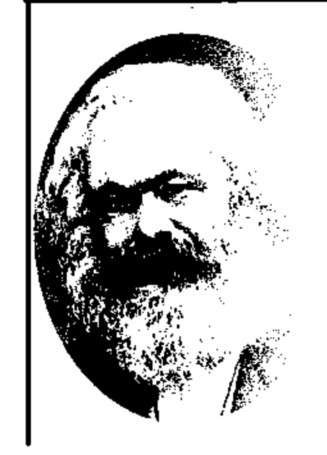
• الطبقة الاجتماعية: غالبًا ما يتم الربط بين الاشتراكية وصورة من السياسة الطبقية؛ فأولاً نزع الاشتراكيون نحو تحليل المجتمع من منظور توزيع الدخل أو الثروة، ومن ثم رأوا في الطبقية تقسيمًا اجتماعيًا مهمًا (بل الأهم في العادة). ثانيًا: ارتبطت الاشتراكية تقليديًا بمصالح الطبقة العاملة (أيًا كان تعريفها) المقهورة والمستَغَلة، كما تم النظر إلى الطبقة العاملة تقليديًا بوصفها وسيطًا للتغيير الاجتماعي، وحتى الثورة الاجتماعية. ومع ذلك فمن الممكن علاج الانقسامات الطبقية: فالهدف الاشتراكي هو إما استئصال أو إجراء خفض كبير على جوانب اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية.

• الملكية المشتركة: من المسائل التي أثارت اختلافات عميقة مسألة العلاقة بين الاشتراكية والملكية المشتركة. فالبعض رأى فيها غاية الاشتراكية، بينما رأى آخرون أنها وسيلة لتحقيق مساواة أكبر. ويتمثل الدفاع الاشتراكي عن الملكية المشتركة (في شكل أسلوب التنظيم الجماعي الذي قامت به الدولة السوفيتية، أو في شكل التأميم الانتقائي (اقتصاد مختلط)) في أنها الوسيلة لزيادة الموارد المادية للصالح العام، مع النظر إلى الملكية الخاصة على أنها تعزز الأنانية والاستحواذ والانقسام الاجتماعي. غير أن الاشتراكية الحديثة قد ابتعدت عن هذا الانشغال الضيق بسياسة الملكية.



"كارل ماركس" (Karl Marx (1818-1883):

فيلسوف واقتصادي ومفكر سياسي ألماني، ينظر إليه غالبًا على أنه الأب لشيوعية القرن العشرين. بعد فترة تدريس قصيرة بالجامعة عمل "ماركس" في الصحافة ثم انخرط بشكل متزايد في الحركة الاشتراكية. رحل إلى باريس عام 1843، وأخيرًا استقر في لندن، بعد طرده من بروسيا، وعمل بقية حياته كثوري وكاتب متفرغ، مدعومًا بمساعدة صديقه الذي تعاون معه معظم بياناته: "فردريك إنجلز" Friedrich Engels . وفي العام 1864 ساعد "ماركس" في تأسيس الدولية الأولى، والتي انهارت عام 1871 من جراء الصراع بين مؤيدي "ماركس" والفوضويين بقيادة "باكونين" Bakunin. وعلى الرغم من أن الكثير من كتاباته الواسعة لم ينشر قبل وفاته، فإن عمله الكلاسيكي من ثلاثة مجلدات "رأس المال" قد نشر أعوام 1885، 1867، 1894. غير أن أشهر أعماله وأبسطها كان "البيان الشيوعي" الذي صدر عام 1848.



الماركسية

شكلت الماركسية- كمنظومة نظرية- البديل الرئيسي للعقلانية الليبرالية التي سادت الثقافة والنشاط الفكري الغربي في الحقبة الحديثة. كما أن الماركسية- كقوة سياسية في صورة الحركة الشيوعية العالمية- قد اعتُبرت العدو الرئيسي للرأسمالية الغربية، على الأقل في الفترة من 1917 إلى 1991. وهو ما يسلط الضوء على صعوبة أساسية في التعامل مع الماركسية:

وهي الاختلاف بين الماركسية كفلسفة اجتماعية مستقاة من الكتابات الكلاسيكية لـ"كارل ماركس" و"فردريك إنجلز" (1820-1895) وبين ظاهرة الشيوعية في القرن العشرين التي نقحت أو ابتعدت بطرق كثيرة عن المبادئ الكلاسيكية. ومن ثم لا يجوز التعامل مع سقوط الشيوعية عند نهاية القرن العشرين على أنه شهادة وفاة للماركسية كأيديولوجية سياسية، بل في الحقيقة أن ما حدث ربما أعطى الماركسية دفعة جديدة لحياة أطول، بعدما ابتعدت الآن عن بقايا اللينينية والستالينية. وتنبع المشكلة إلى حد ما من التنوع الكبير والطبيعة المعقدة لكتابات "ماركس"، الأمر الذي سمح بأن يتم توصيفه من جانب البعض كأحد المؤمنين بالحتمية الاقتصادية، بينما رأى فيه آخرون اشتراكيًا إنسانيًا. كما تم التمييز أيضًا بين طابع كتاباته المبكرة وكتاباته المتأخرة. وهو ما يتم تصويره عادةً بالفرق بين "ماركس الشاب" و"ماركس الناضج". بيد أنه من الواضح اعتقاد "ماركس" أنه قد صاغ نوعًا جديدًا من الاشتراكية وسماه الاشتراكية العلمية، بمعنى أنها معنية أساسًا بالكشف عن طبيعة التطور الاجتماعي والتاريخي أكثر من انشغالها بتقديم نقد أخلاقي في جوهره للرأسمالية. وقد بلغت أفكار "ماركس" ونظرياته إلى قطاعات أوسع من الجمهور بعد وفاته، وخاصة من خلال كتابات "إنجلز" رفيق عمره، والقائد الاشتراكي الألماني "كارل كاوتسكي" Karl Kautsky (1854-1938)، والمنظِّر الروسي "جيورجي بليخانوف" Georgi Plekhanov (1856-1918). ولقد وُجد شكل من الماركسية الأرثونكسية أطلق عليه المادية الجدلية (مصطلح صاغه "بليخانوف" وليس "ماركس" نفسه) استُخدم فيما بعد كأساس للشيوعية السوفيتية. ولا شك أن هذه الماركسية "الفجة" قد شددت بقوة على النظريات الميكانيكية والحتمية التاريخية، بدرجة أكبر من كتابات "ماركس" نفسها.

عناصر الماركسية

المادية الجدلية: الشكل الخام والحتمي للماركسية والذي ساد الحياة الفكرية في الدول الشيوعية الأرثونكسية.

• المادية التاريخية: يعتبر حجر الزاوية في الفكر الماركسي ما أطلق عليه "إنجلز" تعبير "التصور المادي للتاريخ". فقد سلط هذا الفهم الضوء على أهمية الحياة الاقتصادية والشروط التي في ظلها ينتج البشر ويعيدون إنتاج وسائل بقائهم. وقد دافع "ماركس" عن أن "القاعدة"

الاقتصادية (التي تتكون أساسًا من شروط "نمط الإنتاج" أو النسق الاقتصادي) هي التي تحدد "البناء الفوقي" السياسي والأيديولوجي. وهو ما يفيد بإمكانية تفسير التطور الاجتماعي والتاريخي من منظور العوامل الاقتصادية والطبقية. وصور الماركسيون هذا فيما بعد كعلاقة ميكانيكية، مفترضين وجود "قوانين" اقتصادية ثابتة تقود التاريخ إلى الأمام بغض النظر عن العامل الإنساني.

• التغير الجدلي: سار "ماركس" على نهج "هيجل" Hegel في الاعتقاد بأن الجل هو القوة القائدة لحركة التاريخ، ويقصد بالجل عملية التفاعل بين القوى المتصارعة، والتي تفضي إلى مرحلة أعلى في التطور. ووفقًا للنسخة المادية من الجدل فإن النموذج الماركسي يتضمن القول إن التغيير التاريخي يأتي نتيجة للتناقضات الداخلية في "نمط الإنتاج" والتي تنعكس في صورة العداء الطبقي. وقد صورت الماركسية الأرثونكسية الجدل على أنه قوة غير شخصية تشكل كلاً من العمليات الطبيعية والإنسانية.

• الاستلاب: وهو مبدأ رئيسي في كتابات "ماركس الشاب". ويقصد به العملية التي يتم بمقتضاها اختزال قوة العمل– في ظل الرأسمالية– إلى مجرد سلعة، وحيث يصبح العمل نشاطًا مسلوب الشخصية. فالعمال حسب هذه الرؤية يغتربون عن ناتج عملهم، وعملية العمل، و زملائهم العمال، وأخيرًا عن أنفسهم ككائنات مبدعة واجتماعية. وهكذا فإن العمل غير المستلب مصدر ضروري للإشباع الإنساني وتحقيق الذات.

• الصراع الطبقي: ينشأ التناقض الرئيسي داخل المجتمع الرأسمالي من وجود الملكية الخاصة. وهى تخلق انقسامًا بين البرجوازية أو الطبقة الرأسمالية أو الطبقة مالكة "وسائل الإنتاج"، وبين البروليتاريا أو طبقة من لا يملكون ولكنهم يتمكنون من البقاء معتمدين على بيع قوة عملهم (أي حرفيًا: "عبودية الأجر"). وتتشكل البرجوازية "طبقة حاكمة". وهى لا تملك القوة الاقتصادية من خلال امتلاك الثروة فحسب، وإنما أيضًا من خلال وساطة الدولة وامتلاك السطوة الأيديولوجية لأن أفكارها تمثل "الأفكار الحاكمة" في العصر.

• فائض القيمة: تعتبر العلاقة بين البرجوازية والبروليتاريا مسألة

الاستلاب: حالة أو عملية سلب الشخصية، انفصال المرء عن طبيعته الحقيقية أو الأساسية.

الوعي الطبقي: اصطلاح ماركسي، يشير إلى الوعي السليم بالمصالح الطبقية والرغبة في تحقيقها، والطبقة الواعية بمصالحها هى الطبقة الواعية بذاتها (انظر ص 225).

صراع غير قابل للتسوية، وهو ما يعكس حقيقة أن البروليتاريا موضع استغلال بالضرورة وبشكل منهجي في ظل الرأسمالية. واعتقد "ماركس" أن كل قيمة تتحقق عن طريق العمل المستغرق في إنتاج السلعة. وهو ما يعني أن السعي لتحقيق الربح يجبر المشروعات الرأسمالية على استخلاص "فائض القيمة" من العمال لديها، بأن تدفع لهم أجورًا أقل من قيمة العمل الذي بذلوه. ومن ثم تعتبر الرأسمالية غير مستقرة بطبيعتها، لأن البروليتاريا لن تستطيع الخضوع للاستغلال إلى الأبد.

- الثورة البروليتارية: اعتقد "ماركس" أن الرأسمالية محكوم عليها بالفناء، والبروليتاريا ستكون بمثابة "حفار القبر" لها. فالرأسمالية – وفقًا لتحليله– ستمر بسلسلة من أزمات متصاعدة الخطورة بفعل الإنتاج الزائد. وسيحمل هذا المزيد من الوعي الطبقي الثوري إلى البروليتاريا. وأعلن "ماركس" أن الثورة البروليتارية حتمية، وتنبأ بأن تقع من خلال سلسلة من الانتفاضات العفوية الهادفة إلى السيطرة على وسائل الإنتاج. غير أنه تكهن بعد هذا بسنوات بإمكانية الانتقال السلمي إلى الاشتراكية.

"جوزيف ستالين" (Joseph Stalin 1879-1953) :



الزعيم السياسي للاتحاد السوفيتي في الفترة 1924 -1953. ولد "ستالين" (اسم مستعار يعني "الرجل المصنوع من الصلب") لأب كان يعمل صانع أحذية، طرد من التعليم بسبب أنشطته الثورية، والتحق بالبلاشفة عام 1903. أصبح السكرتير العام للحزب الشيوعي عام 1922. وبعد انتصاره في الصراع على السلطة الذي أعقب وفاة لينين أسس ديكتاتورية شمولية متزايدة الوحشية تم تدعيمها بعبادة الشخصية. ويرتبط إرثه النظري ارتباطًا وثيقًا بأطروحة إمكانية بناء الاشتراكية في بلد واحد، والتي بررت التصنيع والزراعة الجماعية بالحاجة إلى مقاومة الحصار الرأسمالي وتصفية "الكولاك" (طبقة الفلاحين الأغنياء). وهكذا صهر "ستالين" الفكرة الماركسية عن الحرب الطبقية مع نداء القومية الروسية.

• الشيوعية: تنبأ "ماركس" بأن الثورة البروليتارية ستدخل في فترة انتقال "اشتراكي" ستحتاج فيها إلى "ديكتاتورية البروليتاريا" لاحتواء الثورة المضادة المتوقع أن تقوم بها البرجوازية المُزاحة. غير أنه مع تواري العداء الطبقي، وتكوُّن مجتمع شيوعي كامل "ستضمحل هذه الدولة البروليتارية بكل بساطة. ومن المفترض أن يكون المجتمع الشيوعي خاليًا من الطبقات، بمعنى أن الثروة ستصبح مملوكة للجميع، ونظام "الإنتاج السلعي" سيختفي ليحل محله "الإنتاج للاستخدام" الذي يستهدف إشباع الاحتياجات الإنسانية الحقة. وبهذا سيصل "ما قبل تاريخ الإنسان" إلى نهايته، بما يسمح للبشر للمرة الأولى بتشكيل مصائرهم الخاصة وإطلاق كامل طاقتهم الكامنة "التطور الحر لكل فرد هو الشرط المسبق للتطور الحر للجميع" (ماركس).

الشيوعية الأرثوذكسية

ترتبط الماركسية في الممارسة العملية ارتباطًا لا ينفصم بالشيوعية السوفيتية، وخاصة إسهامات القائدين السوفيتيين الأولين "ڤلاديمير إيليتش لينين" و"جوزيف ستالين". وفي الحقيقة أن شيوعية القرن العشرين تُفهم في أفضل صورة على أنها الماركسية– اللينينية: أي الشيوعية الأرثوذكسية (التقليدية) التي أُدخلت عليها مجموعة من النظريات والأطروحات اللينينية. وتعتبر المساهمة الرئيسية لـ"لينين" في الماركسية نظريته عن الحزب الثوري أو الطليعي. وقد عكست هذه النظرية خشية "لينين" من انخداع البروليتاريا بالأفكار والمعتقدات البرجوازية، ومن ثم ألا تدرك طاقاتها الثورية، لأنها لن تستطيع المضي إلى ما هو أبعد من "الوعي النقابي": أي الرغبة في تحسين شروط العمل والحياة، وليس الإطاحة بالرأسمالية. ومن ثم الحاجة إلى حزب ثوري، مسلح بالماركسية، ليكون بمثابة "طليعة الطبقة العاملة". وكان لا بد أن يصبح هذا حزبًا من نوع جديد: ليس حزبًا ضخمًا، وإنما حزب شديد الانضباط للثوريين المحترفين والمتفانين القادرين على ممارسة القيادة الأيديولوجية. وينبني تنظيم الحزب على مبدأ المركزية الديمقراطية، الذي يقضي بالمزاوجة بين

حرية النقاش ووحدة العمل. وهكذا عندما استولى البلاشفة اللينينيون على السلطة في روسيا عام 1971 فقد قاموا بهذا كحزب طليعي، مدعين العمل لصالح الطبقة البروليتارية.

غير أن الاتحاد السوفيتي تضرر تضررًا عميقًا بسبب "الثورة الثانية" التي قام بها "ستالين" في الثلاثينيات، أكثر من الضرر الذي تحقق من جراء الثورة البلشفية عام 1917. ففي إطار إعادة تشكيل المجتمع السوفيتي خلق "ستالين" نموذجًا للشيوعية الأرثونكسية تم الاقتداء به بعد عام 1945 في بلدان مثل الصين وكوريا الشمالية وكوبا وسائر أنحاء أوروبا الشرقية. وقد تم تدشين ما يمكن تسميته الستالينية الاقتصادية عام 1928 مع الخطة الخمسية الأولى التي استهدفت الاستئصال العاجل والشامل للمشروع الخاص.

"هربرت ماركيوز" Herbert Marcuse (1898-1979):



فيلسوف سياسي ومنظِّر اجتماعي ألماني، أحد مؤسسي "مدرسة فرانكفورت". فرّ من ألمانيا النازية ليعيش في الولايات المتحدة منذ العام 1934. وضع صيغة للماركسية استلهمت الكثير من فكر "هيجل" Hegel و"فرويد" Freud. برز في الستينيات كمفكر قيادي "لليسار الجديد" و"المعلم" للحركة الطلابية. صور "ماركيوز" المجتمع الصناعي المتقدم على أنه نظام شامل للقمع يكبت الرأي والجدل، ويستوعب المعارضة. لم يضع أمله في البروليتاريا، وإنما الجماعات المهمشة مثل الطلاب، الأقليات العرقية، النساء، وبلدان العالم الثالث. من أهم أعماله: "العقل والثورة" (1941)، "إيروس والحضارة" (1958)، "الإنسان ذو البعد الواحد: دراسات في أيديولوجيا المجتمع الصناعي المتقدم" (1964).

ثم تبع هذا التجميع الزراعي عام 1929. ووضعت كل الموارد تحت سيطرة الدولة، وأُدخل نظام للتخطيط المركزي سيطرت عليه لجنة الدولة للتخطيط. كما لم تكن التغييرات السياسية التي أدخلها "ستالين" أقل درامية. فخلال الثلاثينيات تمكن من تحويل الاتحاد السوفيتي إلى ديكتاتورية فردية، من خلال سلسلة من حملات التطهير التي تكفلت باستئصال كل بقايا المعارضة والجدل داخل الحزب الشيوعي والدولة والبيروقراطية والجيش. وهكذا حول "ستالين" الاتحاد السوفيتي عمليًا إلى ديكتاتورية شمولية، تعمل من خلال القهر والقمع والإرهاب المنهجي.

وعلى الرغم من اختفاء السمات الأكثر وحشيةً للشيوعية الأرثوذكسية بعد وفاة "ستالين" عام 1953، فإن المبادئ الجوهرية للحزب اللينيني (التنظيم الهرمي والانضباط) والستالينية الاقتصادية (تجميع وسائل الإنتاج بيد الدولة والتخطيط المركزي) قاومت بعناد كل ضغوط الإصلاح. وقد سلط جورباتشوف Gorbachev الأضواء على هذا أثناء عملية الإصلاح المسماة بيروسترويكا (1985-1991) والتي لم تنجح سوى في فضح إخفاقات منظومة التخطيط، وفي إطلاق القوى السياسية التي طال قمعها. وقد سلم هذا الشيوعية السوفيتية عمليًا إلى ما أسماه "تروتسكي" Trotsky– في ظروف مختلفة– "مزبلة التاريخ". غير أن الستالينية السياسية حافظت على نفسها في الصين، على الرغم من تبني إصلاحات السوق، وفي كوريا الشمالية التي لا تزال تمثل نظامًا شيوعيًا مغاليًا في أرثونكسيته.

الماركسية الحديثة

تطور شكل من الماركسية أكثر تعقيدًا وحذقًا في أوروبا الغربية. فعلى العكس من الأفكار الميكانيكية ومدعيّة العلمية في الماركسية السوفيتية، غلب على الماركسية الغربية التأثر بالأفكار الهيجلية، والتشديد على فكرة "الإنسان المبدع" الموجودة في كتابات "ماركس" الأولى. بعبارة أخرى، كان يُنظَر إلى البشر على أنهم صناع التاريخ، وليسوا مجرد دُمَى تتحكم فيها قوى مادية لا ذاتية. كذلك من خلال الإصرار على وجود تفاعل بين

البيروسترويكا Perestroika: كلمة روسية تعني حرفيًا إعادة البناء. شعار يشير إلى محاولة إشاعة الليبرالية والديمقراطية في النظام السوفيتي، داخل إطار شيوعي.

الاقتصاد والسياسة، بين الظروف المادية للحياة وقدرة البشر على تشكيل مصائرهم، استطاع الماركسيون الغربيون تحرير أنفسهم من القيد الجامد للعلاقة بين "القاعدة- البنية الفوقية". لذلك يطلق أحيانًا على أفكارهم مصطلح الماركسية الجديدة. ويتضح من هذا عدم الرغبة في التعامل مع الصراع الطبقي على أنه يشكل بداية التحليل الاجتماعي ونهايته.

كان الماركسي المجري "جورج لوكاش" Georg Lukács (1885–1971) أول من قدم الماركسية كفلسفة إنسانية. وقد شدد على عملية "التشيؤ" التي تنزع الرأسمالية من خلالها إنسانية العمال وتختزلهم إلى مجرد أدوات سلبية أو سلع قابلة للتسويق.

إدوارد برنشتاين Eduard Bernstein (1850-1932):

سياسي ومنظِّر اشتراكي ألماني. عضو قديم في الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني SPD، وأصبح أحد قادة المؤيدين للتنقيحية التي سعت إلى مراجعة الماركسية الأرثونكسية وتحديثها. تأثر بالفابية الإنجليزية وفلسفة "كانت" Kant في تطويره لنقد تجريبي إلى حد كبير، شدد فيه على غياب الحرب الطبقية وأعلن إمكانية الانتقال السلمي إلى الاشتراكية. وقد فسر هذا في عمله "الاشتراكية التطورية" (1898). ترك الحزب الديمقراطي الاجتماعي بسبب معارضته للحرب العالمية الأولى، وإن كان قد عاد إليه لاحقًا. ينظر إلى "برنشتاين" غالبًا على أنه أحد مؤسسي الديمقراطية الاجتماعية الحديثة.



كما شدد "أنطونيو جرامشي" Antonio Gramsci في "دفاتر السجن" التي كتبها في الفترة 1929-1935 على الدرجة التي نجحت بها الرأسمالية في الحفاظ على نفسها، ليس بالسيطرة الاقتصادية وحدها، وإنما باستخدام العوامل السياسية والثقافية أيضًا. وأسمى هذا "الهيمنة" الأيديولوجية. وتطورت صيغة أخرى من الماركسية ذات طبيعة هيجلية واضحة فيما تُسمى "مدرسة فرانكفورت" التي كان من أعضائها البارزين: "تيودور أدورنو" Theodor Adorno (1903-1973) و"ماكس هوركهايمر" Max Horkheimer (1895-1973) و"هربرت ماركيوز" Herbert Marcuse . ولقد طور النظريون في مدرسة فرانكفورت ما عرف بـ"النظرية النقدية" ، وهي مزيج من الاقتصاد السياسي الماركسي والفلسفة الهيجلية وعلم النفس الفرويدي، وقد كان لهذه النظرية أثر كبير على اليسار الجديد في الستينيات. ثم ظهر جيل جديد من أعضاء فرانكفورت كان من أبرزهم "يورجن هابرماس" Jurgen Habermas .

الديمقراطية الاجتماعية

تفتقر الديمقراطية الاجتماعية إلى التماسك النظري الذي تتصف به مثلاً الليبرالية الكلاسيكية أو الاشتراكية الأصولية. فبينما التزمت الأولى أيديولوجيًا بالسوق، وانتصرت الثانية لقضية الملكية المشتركة، تدعو الديمقراطية الاجتماعية إلى تحقيق توازن بين السوق والدولة، وبين الفرد والمجتمع. ويكمن في قلب الديمقراطية الاجتماعية حل وسط بين القبول بالرأسمالية باعتبارها الآلية الوحيدة التي يعتمد عليها لتوليد الثروة من ناحية، والرغبة في توزيع الثروة وفق المبادئ الأخلاقية وليست مبادئ السوق. وكان هذا التحول إلى السوق من الأمور العسيرة على الاشتراكيين، بل موجعًا أحيانًا، ولكنه عملية أملتها الظروف العملية والمزايا الانتخابية بالدرجة الأولى، أكثر من الاقتناع الأيديولوجي. ويمكن رؤية هذه العملية أوائل القرن العشرين في الميل الإصلاحي الذي أظهره الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني، وخاصة تحت تأثير الماركسيين التنقيحيين أمثال "إدوارد برنشتاين" . وفي مؤتمر الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني عام 1959

المنعقد في بادجودسبورج، تخلى الحزب رسميًا عن الماركسية، وقبل بمبدأ "المنافسة عندما تكون ممكنة، والتخطيط عندما يكون ضروريًا". ووقعت عمليات مماثلة داخل الأحزاب الاشتراكية الأخلاقية أو "الطوباوية" التي لم يسبق لها أن ارتكزت قط على البديهيات الماركسية. فمثلاً حزب العمال البريطاني الذي حافظ منذ البداية على الإيمان بـ"حتمية التدرج"، قام في الخمسينيات بإعادة صياغة اشتراكيته بربطها بالمساواة وليس التأميم (Crosland, 1956).

ولعل السمة الرئيسية للفكر الديمقراطي الاجتماعي الحديث هى الاهتمام بالمهضومين في المجتمع من الضعفاء والمنكشفين. غير أن هناك شعورًا بأن الديمقراطية الاجتماعية لا تستطيع أن تقصر نفسها ببساطة على التقليد الاشتراكي.

"جون رولز" (1921-2002) John Rawls :



أكاديمي وفيلسوف سياسي أمريكي. وينظر إلى عمله "نظرية العدالة" (1970) على أنه أهم عمل كُتب بالإنجليزية في الفلسفة السياسية منذ الحرب العالمية الثانية، فقد كان له أثره على الليبراليين المحدثين والديمقراطيين الاجتماعيين أيضًا. اقترح "رولز" نظرية "العدالة كإنصاف"، والتي بُنيت على الاعتقاد بأن اللامساواة الاجتماعية يمكن فحسب أن تصبح مبررة إذا انطوت على فائدة للفئات الأقل امتيازًا (بمعنى أن تزودهم بحافز على العمل). ويرجع هذا الافتراض لصالح المساواة إلى اعتقاد "رولز" بأن معظم المحرومين من معرفة مواهبهم وقدراتهم سوف يختارون العيش في مجتمع قائم على المساواة، ولن يختاروا مجتمعًا أساسه عدم المساواة. فالخوف من الفقر أقوى عند معظم الناس من الرغبة في الثراء، ومن ثم الدفاع عن إعادة التوزيع والرفاه الاجتماعي، على أرضية الإنصاف. وقد عاد "رولز" فيما بعد ليدخل في كتابه "الليبرالية السياسية" (1993) تعديلات على الافتراضات العامة لعمله المبكر.

فقد تستوحي من الإيمان الاشتراكي: التعاطف والإنسانية المشتركة، أو من الالتزام الليبرالي : الحرية الإيجابية والفرص المتساوية، أو حتى من الشعور المحافظ: الواجب الأبوي والرعاية. وأيًا كان مصدرها فقد تم التعبير عنها عادةً في مبادئ الرفاه وإعادة التوزيع والعدل الاجتماعي. ومن خلال صيغة للديمقراطية الاجتماعية الكينزية (التي كانت مقبولة على نطاق واسع في أعقاب الحرب العالمية الثانية) كان الارتباط برغبة واضحة في "أنسنة" الرأسمالية من خلال تدخل الدولة. وساد الاعتقاد بأن السياسات الاقتصادية الكينزية ستضمن العمالة الكاملة، والاقتصاد المختلط سيساعد الحكومة على تنظيم النشاط الاقتصادي، وتوفير الرفاه الاجتماعي الشامل بتمويل يتم تدبيره من تشريعات ضريبية تقدمية يمكن أن تضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. غير أن تراجع النمو الاقتصادي وتبلور "أغلبية قانعة" في المجتمعات الصناعية المتقدمة (Galbraith, 1992)، قد دفعت عملية المراجعة إلى الأمام.

ولقد ظل الطابع الاشتراكي للديمقراطية الاجتماعية محل تساؤل إلى حد ما لفترة طويلة من الزمن. فعلى سبيل المثال استخدم بعض الاشتراكيين مصطلح "الديمقراطية الاجتماعية" للتعبير عن الانحراف، أو المساومة غير المبدئية، أو حتى الخيانة. بينما زعم آخرون مثل "أنتوني كروسلند" Anthony Crosland أنه يتوجب على الاشتراكيين التكيف مع الأوضاع التاريخية المتغيرة، ومن ثم كانوا سعداء باستلهام أفكار منظِّرين ليبراليين مثل "جون رولز" John Rawls. إلا أن الديمقراطية الاجتماعية قد تراجعت شعبيتها تراجعًا واضحًا منذ الثمانينيات، لجملة من الأسباب. ففي المقام الأول كانت التغييرات في البنية الطبقية، وخاصة نمو الوظائف المهنية والإدارية، وهو ما كان معناه أن سياسات الديمقراطيين الاجتماعيين المتوجهة نحو مصالح الطبقة العاملة التقليدية لم تعد حيوية انتخابيًا. ثانيًا: أدت العولمة إلى جعل كل الأشكال القومية للإدارة الاقتصادية – مثل الكينزية– زائدة على الحاجة. ثالثًا: ثبوت عدم كفاءة الصناعات المؤممة والتخطيط الاقتصادي، في الدول المتقدمة على الأقل. رابعًا:

انهيار الشيوعية الذي أدى إلى تآكل المصداقية الفكرية والأيديولوجية لكل النماذج الاشتراكية القائمة على مبدأ "من أعلى لأسفل"، وليس فقط تجميع وسائل الإنتاج في أيدي الدولة. وفي هذا السياق، أصبح من الواجب بشكل متزايد على السياسيين ومفكري السياسة أن يتبنوا فكرة "الطريق الأيديولوجي الثالث".

الطريق الثالث

لا يعتبر مصطلح "الطريق الثالث" دقيقًا، حيث يخضع لتفسيرات مختلفة. ويرجع السبب في هذا إلى أن سياسة الطريق الثالث تستقي أفكارها من تقاليد أيديولوجية مختلفة، مثل الليبرالية الحديثة، والنزعة المحافظة في بلد ما، والديمقراطية الاجتماعية المحدَّثة. كما تطورت مشاريع مختلفة للطريق الثالث في بلدان مختلفة، بما في ذلك تلك المشروعات المرتبطة بالديمقراطيين الجدد و"بيل كلينتون" في الولايات المتحدة، والعمال الجدد و"توني بلير" في المملكة المتحدة، إلى جانب تلك المشروعات التي ظهرت في بلدان مثل ألمانيا وهولندا وإيطاليا ونيوزيلندا. ومع ذلك يمكن تحديد بعض السمات المؤكدة للطريق الثالث. أولاها الاعتقاد بموت الاشتراكية- أو على الأقل صيغة تدخل الدولة "من أعلى لأسفل"- فلا يوجد بديل عما أسمته الفقرة الرابعة من دستور حزب العمال البريطاني (الذي أعيدت كتابته عام 1995): "اقتصاد سوق قابل للحياة"، والذي يعطي أولوية قصوى للمعلومات والمهارات الفردية ومرونة كل من قوة العمل والأعمال. والسمة الثانية للطريق الثالث هى الاعتراف بدور اقتصادي واجتماعي حيوي، على عكس ما تقول به الليبرالية الجديدة. إلا أنه دور أكثر تركيزًا على تعزيز القدرة التنافسية على المستوى الدولي، من خلال تطوير التعليم وتكوين المهارات ودعم المجتمعات المحلية والمجتمع المدني لاحتواء الضغوط المتولدة عن رأسمالية السوق. وبهذا المعنى يعتبر الطريق الثالث شكلاً من النزعة المجتمعية Communitarianism، إذ إن "فرديتها الجديدة" تدعو إلى التوازن بين الحقوق والاستثمار الخاص من ناحية، وبين الواجب الأخلاقي والمسئولية الأخلاقية من ناحية مقابلة.

مفهوم

الطريق الثالث

ينطوي مصطلح "الطريق الثالث" على فكرة البديل لكل من الرأسمالية والاشتراكية. وهو يشير إلى موقف أيديولوجي اجتذب مفكرين سياسيين من تقاليد مختلفة، بما فيها الفاشية، والديمقراطية الاجتماعية، وأخيرًا ما بعد الحداثة. ويعد "الطريق الثالث" في صيغته الأحدث بديلاً لكل من الديمقراطية الاجتماعية من الطراز القديم والليبرالية الجديدة. فقد رُفضت الأولى لأنها زاوجت بين البنى الدولية غير المناسبة للاقتصاد المبني على المعرفة الحديثة والمتوجه نحو السوق. بينما رُفضت الثانية لأنها تولد حرية مطلقة تقوِّض الأسس الأخلاقية للمجتمع. وتتمثل القيم الرئيسية للطريق الثالث في: الفرصة، المسئولية، المجتمع. وعلى الرغم من تصوير الطريق الثالث في بعض الأحيان على أنه ديمقراطية "جديدة" أو مُحدَّثة، يرى معارضوها أنها منفصلة كليًا عن التقاليد الاشتراكية بسبب اعتناقها لحلول السوق والقطاع الخاص.

الاستثمار الخاص Entre-preneurialism: القيم أو الممارسات المرتبطة بالاضطلاع بالمجازفة التجارية ونشاط الأعمال المستهدف للربح.

أما السمة الأخيرة لسياسة الطريق الثالث فتتمثل في تخليها عن نزعة المساواة الاشتراكية، وتتبنى عوضًا عنها الأفكار الليبرالية عن المساواة في الفرص وحكم الجدارة. ويصادق سياسيو الطريق الثالث على ضرورة إصلاح نظام الرفاه الاجتماعي. فهم يرفضون كلاً من تشديد الليبراليين الجدد على مبدأ "قف على قدميك الاثنتين"، والتعهد الديمقراطي الاجتماعي بتقديم خدمات الرفاه "من المهد إلى اللحد"، وتبنوا أساسًا المعتقد الليبرالي الحديث القائل بـ"مساعدة الناس على مساعدة أنفسهم"، أو كما وصفه "كلينتون" بأنه "المساعدة على النهوض وليس تقديم المساعدات". وقد أدى هذا إلى دعم ما أُطلق عليه "الدولة المُشغِّلة"، حيث تقوم الحكومة بدعم الأفراد الباحثين عن عمل في صورة مساعدات أو تعليم، حتى يتمكنوا من الاعتماد على أنفسهم. من ناحية أخرى، يزعم منتقدو الطريق الثالث أنه إما متناقض من حيث تصديقه في وقت واحد على ديناميكية السوق وعلى التحذير من التفكك الاجتماعي، وإما أنه أبعد ما يكون عن مشروع ليسار الوسط حيث يسعى للتحول إلى اليمين. فعلى سبيل المثال أدين الطريق الثالث لقبوله بإطار الليبرالية الجديدة، وخاصة عن طريق تأييد الرأسمالية العالمية، وتأييد السلطوية الزاحفة بالتماشي مع الدعوات المجتمعية لتقوية الأسرة، ومساندة سياسات القانون "الصارم" والنظام.

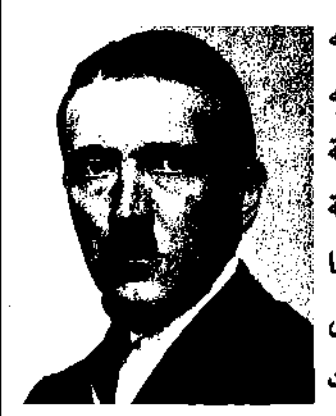
■ تقاليد أيديولوجية أخرى

الفاشية

إذا كانت الليبرالية والمحافظة والاشتراكية أيديولوجيات القرن التاسع عشر، فإن الفاشية هى ابنة القرن العشرين. وقد ينظر البعض إليها على أنها ظاهرة خاصة بفترة ما بين الحربين العالميتين. ورغم أنه من الممكن العثور على جذور للمعتقدات الفاشية في أواخر القرن التاسع عشر، فإنها لم تنصهر معًا وتتشكل إلا مع الحرب العالمية الأولى وما تبعها، وخاصة ذلك الخليط القوي من الحرب والثورة الذي وسم هذه الفترة. وكان المظهران الرئيسيان للفاشية هما ديكتاتورية "موسوليني" الفاشية في إيطاليا في الفترة 1922-1945، وديكتاتورية "هتلر" النازية في ألمانيا

في الفترة 1933-1945. وقد طفت على السطح في السنوات الأخيرة من القرن العشرين أشكال من الفاشية الجديدة والنازية الجديدة، مستفيدة من تزاوج الأزمة الاقتصادية مع عدم الاستقرار السياسي الذي أعقب سقوط الشيوعية.

"أدولف هتلر" (Adolf Hitler (1889-1945:



ديكتاتور ألمانيا النازية. كان ابنًا لموظف جمارك نمساوي. التحق بحزب العمال الألماني (الحزب النازي فيما بعد) عام 1919، وأصبح قائده في العام 1921. عيّن في منصب المستشار الألماني 1933، وأعلن من نفسه "فوهرر" (الزعيم) في العام التالي، حيث دشن في الوقت نفسه ديكتاتورية الحزب الواحد. والسمة الرئيسية في رؤية "هتلر" للعالم (والتي شرحها في كتابه "كفاحي" عام 1925) هي سعيه للدمج بين القومية الألمانية التوسعية وبين العداء للسامية، في إطار نظرية للتاريخ بوجود معركة لا نهاية لها بين الألمان واليهود، في تمثيل لقوى الخير والشر على التوالي. أسهمت سياسات "هتلر" إسهامًا مباشرًا في إشعال الحرب العالمية الثانية ووقوع المحرقة.

شكلت الفاشية تمردًا– من عدة جوانب– على المثل والقيم التي سيطرت على الفكر السياسي الغربي منذ الثورة الفرنسية: فقد كان شعار الفاشية الإيطالية هو "1789 ماتت". فتم الانقلاب على قيم مثل العقلانية، التقدم، الحرية والمساواة، لتحل محلها قيم: النضال، الزعامة، القوة والبطولة والحرب. وكانت الفاشية بهذا المعنى أيديولوجية ذات طابع مناهض، أي إنها تُعرَّف أساسًا بما تعارضه، فهي نوع من العداء لكل من: الرأسمالية، الليبرالية، الفردية، الشيوعية..إلخ. غير أن الموضوع الرئيسي الذي يتخلل الفاشية فهو صورة مجتمع قومي موحد عضويًا. وينعكس هذا في الاعتقاد بمبدأ "القوة من خلال الوحدة". أما الفرد فهو لا شيء بالمعنى الحرفي للكلمة: فمن الواجب إذن استيعاب الهوية الفردية في المجتمع أو الجماعة الاجتماعية. والمثال الفاشي هو "الإنسان الجديد"، وهو بطل

يحركه الواجب والشرف والتضحية بالذات، واستعداد المرء لتكريس حياته لمجد أمته أو جنسه، وتقديم فروض الطاعة العمياء للقائد الأعلى.

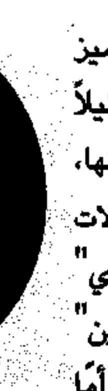
غير أن هذا التفكير ليس نمطيًا وسط الفاشيين؛ فقد كانت الفاشية الإيطالية في أساسها شكلاً متطرفًا من الدولانية تأسس على الاحترام المطلق والولاء الكلي للدولة "الشمولية". فحسب صياغة الفيلسوف الفاشي "جينتيلي" Gentile (1875-1944): "كل شيء من أجل الدولة، لا شيء ضد الدولة، ولا شيء خارج الدولة". ومن ناحية أخرى لقد بُنيت الاشتراكية القومية الإيطالية إلى حد كبير على أساس العنصرية. وأهم نظريتين في هذا الصدد هما: الأريانية (الاعتقاد بأن الشعب الألماني يشكل "جنسًا متفوقًا" ومقدر له السيطرة على العالم، والنظرية الثانية تتعلق بصورة متعصبة من العداء للسامية صورت اليهود على أنهم شر بالمطلق، واستهدفت استئصالهم. ووجد هذا المعتقد تعبيرًا عنه في "الحل النهائي".

الفوضوية

تنفرد الفوضوية بين الأيديولوجيات السياسية بأن أيًا من الأحزاب الفوضوية لم ينجح في الاستيلاء على السلطة، على المستوى القومي على الأقل. غير أن الحركات الفوضوية كانت قوية في إسبانيا وفرنسا وروسيا والمكسيك على سبيل المثال أوائل القرن العشرين، ولا تزال الأفكار الفوضوية تخصب الجدل السياسي بتحدي الاعتقاد التقليدي بأن القانون والحكومة والدولة مفيدة ولا يمكن الاستغناء عنها. والعنصر الرئيسي في الفوضوية هو الاعتقاد بأن السلطة السياسية بجميع أشكالها، والدولة بشكل خاص، هي شر وغير ضرورية (كلمة anarchy تعني حرفيًا: "بدون حكم").

غير أن التفضيل الفوضوي لمجتمع بلا دولة يضطلع فيه الأفراد الأحرار

"ماري وولستُنكرافت" (1759-1797) Mary Wollstonecraft:



منظِّرة اجتماعية ونسوية بريطانية. تأثرت تأثرًا عميقًا براديكالية "روسو" الديمقراطية. طوّرت أول نقد نسوي منهجي قبل خمسين عامًا من ظهور الحركة المطالبة بحق النساء في الاقتراع. تأثر عملها "دفاع عن حقوق النساء" (1792) بليبرالية "لوك"، حيث شددت على الحقوق المتساوية للنساء، وخاصة الحق في التعليم، على أساس فكرة "التميز الشخصي". إلا أن العمل قدم تحليلاً أكثر تركيبًا لطبيعة المرأة ذاتها، وهو تحليل مناسب لانشغالات النسوية المعاصرة. تزوجت "ماري" من الفوضوي "وليام جودوين" William Godwin، كما كانت أمًا لـ"ماري شيللي" Mary Shelley مؤلفة "فرانكشتين".

بإدارة شئونهم بأنفسهم من خلال الاتفاق والتعاون الطوعي، قد تطور على أساس تقليدين متصارعين: الفردية الليبرالية والمجتمعية الاشتراكية. ومن ثم يمكن التفكير في الفوضوية كنقطة تقاطع بين الليبرالية والاشتراكية: شكل لكل من "الليبرالية المتطرفة" و"الاشتراكية المتطرفة".

يبني طرح الفوضوية المناهض للدولة على الفردية والرغبة في تعظيم الحرية والاختيار. غير أن فوضويين فرديين مثل "وليام جودوين" William Godwin (1756-1836) قد اعتقدوا، على العكس من الليبراليين، بأن الكائنات البشرية الحرة والعقلانية ستكون قادرة على إدارة شئونهم بسلام وتلقائية، وحيث تصبح الحكومة مجرد شكل للإكراه غير مرغوب فيه. وقد اعتاد الفرديون المحدَثون النظر إلى السوق لتفسير كيف يمكن تنظيم المجتمع في غياب السلطة، حيث طوروا شكلاً من الرأسمالية الفوضوية anarcho capitalism يعتبر صورة متطرفة من اقتصاديات السوق الحرة. إلا أن التقليد الفوضوي الذي يتمتع باعتراف عالمي واسع يستلهم الأفكار الاشتراكية مثل: المجتمع، التعاون، المساواة الملكية المشتركة. من ثم يشدد الفوضويون الجمعيون على

القدرة الإنسانية لتحقيق التضامن الاجتماعي والذي ينبثق من طبائعنا الاجتماعية والتعاونية. بناءً على هذا، وضع الفوضوي الفرنسي "بيير-جوزيف برودون Pierre-Joseph Proudhon "مثلاً ما أسماه التبادلية، أي الاعتقاد بأن المجتمعات الصغيرة للفلاحين المستقلين وأصحاب المهن والحرف يمكن أن تدير حياتها باستخدام نظام للتبادل عادل ومتساوٍ، بما يجنبهم مظالم واستغلال الرأسمالية. بينما طور فوضويون آخرون مثل الروسي "بيتر كروبتكين" Peter Kropotkin (1842-1921) شكلاً من الشيوعية الفوضوية، المبدأ الأساسي فيه هو الملكية المشتركة، واللامركزية، والإدارة الذاتية.

النسوية

رغم أن الطموحات النسوية قد تم التعبير عنها في مجتمعات يعود تاريخها إلى الصين القديمة، فإنها لم تقم على نظرية سياسية متطورة حتى نشرت "ماري ولستُنكرافت" Mary Wollstonecraft's كتابها "دفاع عن حقوق النساء"(1985– 1792) . وفي الحقيقة أن الأفكار النسوية لم تصل إلى جمهور واسع حتى نشأت الحركة المنادية بحق النساء في الاقتراع في أربعينيات القرن التاسع عشر وخمسينياته، في صورة ما تسمى "الموجة الأولى للنسوية".

وبعد إرساء حق النساء في الاقتراع في معظم البلدان الغربية أوائل القرن العشرين، فقدت حركة النساء هدفها الأساسي ومبدأها المنظم. غير أن "الموجة النسوية الثانية" نشأت في الستينيات. وقد عبرت عن مطالب أكثر راديكالية، وأحيانًا أكثر ثورية، لحركة تحرير النساء. وهناك تنوع كبير في النظريات والمذاهب النسوية، لكن السمة الموحِّدة بينها هي الرغبة المشتركة في الارتقاء بالدور الاجتماعي للنساء، وإن اختلفت الوسائل. ومن ثم فإن الموضوعات التي تقوم عليها النسوية هي: أولاً: إن المجتمع يتسم بعدم المساواة الجنسية sexual أو على أساس النوع الاجتماعي gender. ثانيًا: لأنه من الممكن والضروري القضاء على بنية السلطة الذكورية. وبالإمكان تحديد ثلاثة تقاليد نسوية متناقضة؛ فالنسويات

مفهوم

علم البيئة (الإيكولوجيا) Ecology، النزعة الإيكولوجية Ecologism ، الإيكولوجيا، أو علم البيئة (من كلمتين يونانيتين: "اويكوس"oikos و"لوجوس" logos وتعني "دراسة الموطن") يدرس العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها. ومن ثم يوجه الاهتمام إلى شبكة العلاقات التي تُبقي على كل صور الحياة، ويسلط الضوء على الاعتمادية المتبادلة في الطبيعة. ويمكن النظر إلى الإيكولوجيا (مصطلح استخدمه للمرة الأولى "إرنست هيكل" - Ernst Hackel عام 1873) كعلم، أو كمبدأ وصفي، أو حتى كقيمة أخلاقية. أما النزعة الإيكولوجية فهي مذهب أو أيديولوجيا سياسية مبنية على أساس فروض علم البيئة، وخاصة فيما يتعلق بالرابطة الجوهرية بين الجنس البشري والعالم الطبيعي: البشر جزء من الطبيعة وليسوا "سادتها". ويتم التمييز أحيانًا بين النزعة الإيكولوجية االنزعة البيئية - environmentalism من زاوية أن الأولى تستخدم منظورًا يركز على المجال الحيوي أو على البيئة، بينما تعنَى الثانية بحماية الطبيعة من أجل المنفعة البشرية في نهاية الأمر.

الليبراليات مثل "وولستنكرافت" و"بيتي فريدان" Betty Friedan قد مالوا إلى فهم إخضاع النساء من زاوية التوزيع غير المتساوي للحقوق والفرص في المجتمع. وتعتبر "نسوية الحقوق المتساوية هذه" نسوية إصلاحية. فهى معنية بإصلاح المجال "العام"، كالارتقاء بالوضع القانوني والسياسي للنساء وفتح الآفاق التعليمية والمهنية أمامهن، أكثر من اهتمامها بإعادة تنظيم الحياة "الخاصة" أو المنزلية. وعلى النقيض من هذا تسلط النسويات الاشتراكيات الضوء على الروابط بين إخضاع النساء ونمط الإنتاج الرأسمالي، وينبهن إلى المغزى الاقتصادي لاحتجاز النساء في الحياة الأسرية أو المنزلية، ليقمن على سبيل المثال بتخفيف أعباء العمل المنزلي عن العمال الذكور، والتربية والمساعدة في تعليم الجيل القادم من العمال الذين ستحتاجهم الرأسمالية، كما يقمن بدور جيش العمل الاحتياطي.

غير أن المذاق المميز لموجة النسوية الثانية ينتج أساسًا من نقد نسوي تمتد جذوره إلى مذاهب سياسية تقليدية، ونطبق هذا بشكل خاص على النسوية الراديكالية؛ فالنسويات الراديكاليات يعتقدن أن انقسامات النوع الاجتماعي هى الانقسامات الأكثر جوهريةً ودلالةً سياسية في المجتمع. ففي رأيهم أن كل المجتمعات، التاريخية والمعاصرة، تتصف بالأبوية، وهى حسب "كيت ميليت" Kate Millett (1969) المؤسسة التي يتم من خلالها "تحكم نصف السكان الذكور في النصف الآخر المكون من الإناث". من ثم تؤكد النسويات الراديكاليات الحاجة إلى ثورة جنسية، ثورة ستؤدي بشكل خاص إلى إعادة هيكلة الحياة الشخصية والمنزلية والأسرية. وهكذا فإن الشعار المميز للنسوية الراديكالية: "الشخصي هو سياسي". غير أن الاتجاه المتطرف فقط داخل النسوية الراديكالية هو الذي يصور الرجل كـ"عدو"، ويعلن حاجة النساء للانسحاب من المجتمع الذكوري، وهو الموقف الذي يُعَبّر عنه أحيانًا في صيغة السحاقية السياسية.

النزعة البيئية

رغم أنه ينظر إلى النزعة البيئية عادة على أنها أيديولوجيا جديدة مرتبطة بنشأة الحركة الإيكولوجية أو حركة الخضر أواخر القرن العشرين، فإن جذورها ترجع إلى التمرد ضد التصنيع في القرن التاسع عشر. ومن ثم فإن البيئة تعكس القلق من الدمار الذي يلحق بالعالم الطبيعي نتيجة للإيقاع المتسارع للتنمية الاقتصادية (والذي تفاقم في النصف الثاني من القرن العشرين بإدخال التكنولوجيا النووية، والمطر الحمضي، وثقب الأوزون، والاحترار العالمي،..)، كما تعكس الخشية من تدهور نوعية الوجود الإنساني، وأخيرًا القلق على بقاء الجنس البشري. وقد عبرت الأيديولوجيات التقليدية أحيانًا عن مخاوف من هذا النوع. فعلى سبيل المثال تفسر النزعة البيئية الاشتراكية تدهور البيئة بالرغبة الرأسمالية الجشعة في حصد الأرباح. أما النزعة البيئية المحافظة فتربط بين قضية المحافظة والرغبة في صيانة القيم التقليدية والمؤسسات المستقرة.



الشكل رقم 3/1: يزعم الإيكولوجيون أن نزعة مركزية الإنسان تشكل تهديدًا لكل من الطبيعة وللبقاء الإنساني نفسه في النهاية (الصورة من ميدلسبورو، المملكة المتحدة)

وبالنسبة للنزعة البيئية النسوية فترجع جذور الأزمة البيئية إلى السلطة الذكورية، انطلاقًا من حقيقة أن الرجال أقل حساسية من النساء تجاه العمليات الطبيعية والعالم الطبيعي. غير أن ما يضفي على نزعة حماية البيئة حدها الراديكالي فيتمثل في حقيقة أنها تقدم بديلاً لنزعة التمحور

حول الإنسان أو مركزية الإنسان التي تتبناها كل الأيديولوجيات الأخرى. فهي لا تنظر إلى العالم الطبيعي بتبسيط على أنه مجرد مورد مريح ومتاح لإشباع الاحتياجات الإنسانية. ومن خلال تسليط الضوء على أهمية الإيكولوجيا، فإن النزعة البيئية- أو ما يفضل البعض تسميتها بالإيكولوجية- تطوّر رؤية للعالم من منظور بيئي، حيث تصور الجنس البشري كمجرد جزء من الطبيعة. ومن أكثر النظريات نفوذًا في هذا المجال ما تسمى "فرضية جايا" Gaia hypothesis (إلهة الأرض عند الإغريق) التي طرحها "جيمس لوفلوك" James Lovelock (1979) . وهي تصور الكوكب الأرضي ككيان عضوي واحد معني أساسًا ببقائه. كما عبر آخرون عن تعاطفهم مع ما طرحته الديانات الشرقية من تشديد على وحدة الحياة، مثل التاوية وبوذية الزن (Capra, 1983). ويعتقد الإيكولوجيون "السطحيون" أو "الخضر غير المتطرفين" مثل أولئك المنضوين في بعض جماعات الضغط البيئية، أن الدعوة من أجل المصلحة الذاتية والحس السليم كافية لإقناع البشرية بتبني سياسات وأنماط حياة سليمة بيئيًا. أما الإيكولوجيون "المتعمقون" أو "الخضر القاتمون" فيصرون على أن لا بديل عن إعادة تنظيم الأولويات السياسية، والرغبة في مراعاة مصالح النظام البيئي قبل مصالح الجنس البشري، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى بقاء الكوكب والحياة البشرية عليه. ويمكن العثور على أعضاء كلتا المجموعتين في أحزاب الخضر "ضد الحزبية" التي نشأت في ألمانيا والنمسا وبلدان أوروبية أخرى في السبعينيات.

الأصولية الدينية

التمحور حول الإنسان Anthropocentrism: الاعتقاد بأن احتياجات الإنسان ومصالحه ذات أهمية أخلاقية وفلسفية أولى، والعكس هو: التمحور حول البيئة Ecocentrism ..

يتداخل الدين والسياسة في عدد من النقاط، ليس أقلها في تطور الأيديولوجيات التقليدية. فالاشتراكية الأخلاقية على سبيل المثال قد بُنيت على مجموعة من المذاهب الدينية، مما سمح بنشوء صور من الاشتراكية المسيحية، والاشتراكية الإسلامية، وهلم جرا. وساعدت البروتستانتية في تشكيل أفكار السعي الذاتي والمسئولية الفردية التي وجدت تعبيرًا سياسيًا عنها في الليبرالية الكلاسيكية. بيد أن الأصولية الدينية تختلف

من حيث نظرتها للسياسة (وفي الحقيقة لكل جوانب الوجود الشخصي والاجتماعي) باعتبارها ثانوية بالنسبة إلى "الحقيقة المطلقة" في المذهب الديني.

الأصولية Fundamentalism:

مشتقة من الكلمة اللاتينية fundamentum بمعنى "القاعدة". هي نوع من التفكير يتم بمقتضاه الاعتراف بمبادئ معينة على أنها "حقائق" جوهرية لا يمكن تحديها وذات سلطة عليا، وبغض النظر عن مضمونها. ومن ثم فإن هناك القليل من المشترك، أو لا شيء مشترك على الإطلاق، بين الأصوليات الكبرى، باستثناء ميل مؤيديها إلى إظهار حماسهم وإيمانهم بصحة مذاهبهم. ورغم ارتباط الأصولية عادةً بالدين والحقيقة المسطرة في الكتب المقدسة، فإنه من الممكن العثور عليها أيضًا في المذاهب السياسية. فحتى نزعة الشك الليبرالية يمكن القول إنها تعتنق المبدأ الأصولي بوجوب الشك في جميع النظريات (فيما عداها بالطبع). وعلى الرغم من استخدام المصطلح بشكل تحقيري من جانب البعض للإشارة إلى انعدام المرونة والجمود والتسلط، فإنه يمكن أن تكون تعبيرًا أيضًا عن نكران الذات والولاء للمبدأ.

ومن هذا المنظور ينبغي تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية على أساس ما يُعتبر مبادئ جوهرية أو أصلية، مدعومة كليًا بالاعتقاد في الحقيقة المذكورة في النصوص المقدسة. ولما كان من المتيسر تطوير هذه المبادئ إلى رؤية شاملة للعالم، يمكن معاملة الأصولية الدينية على أنها أيديولوجية في حد ذاتها.

من أين تأتي الأصولية الدينية؟ وكيف نفسر بعثها عند نهاية القرن العشرين؟ تم تقديم تفسيرين متناقضين في هذا الصدد. ينظر أحدهما إلى الأصولية على أنها جنوح، أو عَرَض من أعراض التكيف الذي تضطلع به المجتمعات حينما تتعرض لثقافة حديثة وعلمانية. ويقترح التفسير الثاني أن الأصولية ذات أهمية مستمرة، ويعتقد أنها من عواقب فشل العلمانية في إشباع الرغبة الإنسانية الثابتة في الحقيقة "العليا" أو الروحية.

العلمانية Secularism:

الاعتقاد بضرورة عدم تدخل الدين في الأمور الدنيوية، وتنعكس عادةً في الرغبة في فصل الكنيسة عن الدولة.

وقد نشأت أشكال من الأصولية الدينية في مختلف أرجاء العالم. فقد ازدادت أهمية الأصولية المسيحية مثلاً في الولايات المتحدة منذ السبعينيات بنشأة "اليمين المسيحي الجديد" الذي يشن الحملات ضد الإجهاض، ومن أجل إدخال الصلوات في المدارس الأمريكية، والعودة إلى قيم الأسرة التقليدية. أما الأصولية اليهودية في إسرائيل، والتي تمثلت منذ وقت طويل

في مجموعة من الأحزاب الصغيرة، فقد ازدادت أهميتها بالمساعي المبذولة لمنع اقتطاع أجزاء مما يعتبر وطنًا يهوديًا لإقامة دولة فلسطينية ناشئة. وتطورت الأصولية الهندوسية في الهند في سياق مقاومة نشر العلمانية الغربية، ومكافحة نفوذ الديانات المنافسة مثل السيخية والإسلام.

ولا شك أن الأصولية الإسلامية هى الأهم سياسيًا من بين كل الأصوليات. فالفكرة القائلة بضرورة أن يشكل الإيمان الصارم والجهادي بالمعتقدات الإسلامية المبادئ العليا في الحياة الاجتماعية والسياسة، نشأت أولاً في كتابات مفكرين مثل "سيد قطب" (1906-1966) وأنشطة الإخوان المسلمين، بهدف إنشاء دولة إسلامية مبنية على مبادئ الشريعة. وقفز الإسلام السياسي إلى الصدارة بعد الثورة الإيرانية 1979، والتي أدت إلى تأسيس الدولة الإسلامية الأولى في عالمنا، تحت قيادة "آية الله الخميني" (1900-1989). وانتشر الإسلام السياسي فيما بعد في أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأجزاء من آسيا. وإذا كانت الأصولية الشيعية في إيران قد ولّدت أشد أشكال الالتزام والتفاني في الإسلام، فقد كان الإسلام بوجه عام وسيلة التعبير المعادية للنهج الغربي، من خلال كراهية الاستعمار الجديد للدول الغربية، وكذا محاولات مقاومة انتشار الإباحية والمادية.

ما بعد الحداثة Postmodernism, Postmodernity :

مصطلح خلاق ومثير للتشوش، استخدم للمرة الأولى لوصف الحركات التجريبية في الفنون والمعمار والتطور الثقافي عامة في الغرب. وكأداة للتحليل الاجتماعي والسياسي، تسلط ما بعد الحداثة الضوء على التحول من مجتمعات شكّلها التصنيع والتضامن الطبقي إلى مجتمعات المعلومات الآخذة في التفتت والتعددية بشكل متزايد، حيث يتحول الأفراد من منتجين إلى مستهلكين، وتحل الفردية محل الولاءات الطبقية والدينية والعرقية. وحسب هذا المنظور فإن الأيديولوجيات السياسية التقليدية مثل الماركسية والليبرالية تعد "سرديات شمولية" مرفوضة أو غير ملائمة وتطورت في خضم عملية التحديث. ويزعم "ما بعد الحداثيين" أنه لا يمكن أخذ شيء على أنه يقين، وأنه من الواجب التخلي عن فكرة الحقيقة المطلقة والسرمدية باعتبارها من المزاعم المتغطرسة. بهذا المعنى تعتبر ما بعد الحداثة مثالاً للعداء للنزعة المؤسسية. والتشديد فيها يكون على أهمية الخطاب والجدل والديمقراطية.

وانعكس هذا بوضوح في نظام طالبان في أفغانستان، وكذا نمو الجماعات الجهادية، مثل القاعدة التي أصبح المسعى الروحي فيها مرادفًا للسياسة الكفاحية والنضال المسلح وربما النزعة الاستشهادية أيضًا.

هل انتهت الأيديولوجيا؟

تركز الكثير من الجدل بشأن الأيديولوجيا في أواخر القرن العشرين حول التنبؤات بانهيارها، أو على الأقل تراجع أهميتها. وعرف هذا بالجدل حول "نهاية الأيديولوجيا" الذي بدأ في الخمسينيات وحفزه سقوط الفاشية بنهاية الحرب العالمية الثانية وتراجع الشيوعية في الغرب المتقدم. ففي عام 1960 أعلن عالم الاجتماع الأمريكي "دانيل بيل" Daniel Bell في عمله "نهاية الأيديولوجيا؟: حول استنفاد الأفكار السياسية في الخمسينيات" أن مخزون الأفكار السياسية قد نضب. ورأى أن المسائل الأخلاقية والأيديولوجية قد باتت غير مناسبة لأن الأحزاب في معظم المجتمعات الغربية تتنافس ببساطة من أجل السلطة، وتعد بتحقيق مستويات نمو اقتصادي أعلى ووفرة مادية أكثر. وباختصار: انتصر الاقتصاد على السياسة. غير أن العملية التي لفت "بيل" الأنظار إليها لم تكن نهاية الأيديولوجيا بقدر ما كان بروز توافق أيديولوجي واسع بين الأحزاب الرئيسية، الأمر الذي أفضى إلى تعليق الجدل الأيديولوجي. وتمثلت الأيديولوجيا التي سادت في الخمسينيات والستينيات في صيغة لرأسمالية الرفاه، اتخذت في المملكة المتحدة وبلدان أخرى شكل التوافق الكينزي للرفاه.

وقدم "فرنسيس فوكوياما" Francis Fukuyama إسهامًا أحدث في هذا الجدل في مقالته "نهاية التاريخ؟" (1989). وهو لم يفترض أن الأيديولوجيا السياسية قد أصبحت غير مناسبة، وإنما هى أيديولوجيا واحدة،الديمقراطية الليبرالية قد انتصرت على ما عداها من أيديولوجيات، وأن هذا الانتصار نهائي. وقد كُتبت هذه المقالة على خلفية سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية، والذي اعتبره "فوكوياما" برهانًا على انهيار الماركسية- اللينينية كأيديولوجيا ذات أهمية تاريخية

الجهاد Jihad:
تُرجم تقليديًا على أنه "الحرب المقدسة"، ولكن الأكثر صحة هو "الكفاح المقدس" أو "الجهد"؛ بمعني تكريس النفس بالكامل لتحقيق الأهداف الإسلامية.

لاانعكاسية الاجتماعية Social reflexivity:
التفاعل بين أناس يتمتعون بمستوى عالٍ من الاستقلال الذاتي داخل سياق يتسم بالتبادلية والاعتماد المتبادل.

وعالمية. وعلى النقيض من هذا، زعم "أنتوني جيدنز" Anthony Giddens (1994) أن الأيديولوجيات التقليدية - اليمينية منها واليسارية، قد تراجعت أهميتها بشكل متزايد في مجتمع يتسم بالعولمة، وتراجع التقليد، وتوسع الانعكاسية الاجتماعية. إلا أن ما بعد الحداثة قد قدمت تفسيرًا بديلاً لهذه التطورات، حيث اقترحت أن الأيديولوجيات الرئيسية أو "السرديات الكبرى" كانت في جوهرها منتجات لفترة التحديث التي انتهت الآن.

ومن ناحية أخرى، يمكن اعتبار أن التأكيد على نهاية الأيديولوجيا أو نهاية التاريخ أو نهاية الحداثة، هو نفسه من قبيل الأيديولوجيا. فبدلاً من الإعلان عن الانهيار النهائي للأيديولوجيا، ربما أوضحت تلك التأكيدات أن الجدل الأيديولوجي لا يزال حيًا، و تطور الأيديولوجيا مستمر، فيما قد يكون عملية لا نهاية لها.

ملخص

◆ الأيديولوجيا مصطلح سياسي محل خلاف، ولكنه حمل في الغالب مضامين مستهجنة. والأيديولوجيا السياسية - بالمعنى الاجتماعي العلمي- تمثل مجموعة متماسكة بدرجة ما من أفكار توفر أساسًا للعمل السياسي المنظَّم. وتشمل ملامحها الرئيسية وصفًا لعلاقات السلطة القائمة، ونموذجًا للمستقبل المرغوب فيه، وتوضيحًا لكيف يمكن أو ينبغي للتغيير السياسي أن يتم.

◆ تربط الأيديولوجيات بين النظرية السياسية والممارسة السياسية، حيث تماثل الأيديولوجيا الفلسفات السياسية، من حيث كونها تشكل مجموعة من القيم والنظريات والأطروحات: أي إنها تمثل رؤية مميزة للعالم. بيد أنها على مستوى آخر، تتخذ شكل حركات سياسية واسعة، ويتم التعبير عنها من خلال أنشطة قادة وأحزاب وجماعات سياسية.

◆ ارتبطت كل أيديولوجيا بقائمة مميزة من المبادئ والأفكار. ورغم أن هذه الأفكار "تتعالق معًا" بمعنى التشابك بطرق خاصة، فإنها تعتبر

منهجية ومتماسكة بمعنى نسبي. ومن ثم تجسد كل الأيديولوجيات طيفًا من التقاليد المتصارعة والتوترات الداخلية. وربما يكون الصراع داخل الأيديولوجيا الواحدة أكثر سخونة منه بين الأيديولوجيات المختلفة.

◆ ليست الأيديولوجيات بأي حال نظمًا فكرية مغلقة أو غير متغيرة. فهي تتقاطع فيما بينها عند عدد من النقاط، وتتشارك أحيانًا في الاهتمامات والمفردات. كما تخضع دومًا للتجديد السياسي أو الفكري، بفعل التفاعل مع والتأثر بالأيديولوجيات الأخرى، وبسبب أنها تتغير عبر الزمن مع التطبيق في ظروف تاريخية متغيرة.

◆ تزداد وتتراجع أهمية الأيديولوجيا المعينة وفق ملاءمتها للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبحسب قدرتها على التجديد النظري. وقد أجبر الصراع الأيديولوجي في القرن العشرين أيديولوجيات رئيسية، مثل الليبرالية والمحافظة والاشتراكية، على إعادة تمحيص مبادئها التقليدية، كما دعم هذا الصراع نمو أيديولوجيات جديدة مثل النسوية والبيئية والأصولية الدينية.

◆ اتخذ الجدل حول نهاية الأيديولوجيا عددًا من الأشكال. ففي الفترة الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية، ارتبط ذلك الجدل بتراجع دعوة الفاشية والشيوعية، وحلت المسائل الاقتصادية محل الأيديولوجية. وتطرح فرضية "نهاية التاريخ" أن الديمقراطية الليبرالية قد انتصرت في سائر ربوع العالم. وتؤكد ما بعد الحداثة عدم ملاءمة الأيديولوجيات التقليدية، لكونها -ضمنيًا- منتجًا لفترة التحديث الأولى.

أسئلة للمناقشة

◄ لم تم تحميل مفهوم الأيديولوجيا ارتباطات سلبية في أغلب الأحوال؟

◄ هل لا تزال هناك إمكانية للتمييز بين الاشتراكية والليبرالية؟

◄ إلى أي مدى تتصارع أفكار اليمين الجديد مع نزعة المحافظة التقليدية؟

◄ هل يمثل "الطريق الثالث" موقفًا أيديولوجيًا متماسكًا وذا معنى؟

◄ هل هناك مستقبل للماركسية؟

◄ ما الظروف التي كانت الأكثر مواتاةً لصعود الفاشية؟

◄ هل يطالب الفوضويون بما هو مستحيل؟

◄ لماذا ازدادت أهمية النسوية والبيئية والأصولية؟ وهل يمكنها إزاحة المذاهب السياسية التقليدية؟

◄ هل يمكن الاستغناء عن الأيديولوجيا؟

لمزيد من القراءة

Freedman,M., Ideology, an Introduction (Oxford: Oxford University Press, 2003)

دليل موجز ويعتد به لطبيعة الأيديولوجيا ومكانتها في العالم الحديث.

Heywood, A. Political Ideologies: An Introduction (4 th ed.) (Basingstoke and New York: Palgrave 2007).

دليل شامل ومحدث للتقاليد الأيديولوجية الرئيسية

مقدمات جيدة لأيديولوجيات بعينها تشمل الآتي:

Arblaster (1984) عن الليبرالية

O'Sullivan (1976) عن المحافظة

Wright (1987) عن الاشتراكية

Giddens (2001) عن الطريق الثالث

Marshall (1991) عن الفوضوية

Laqueur (1979) عن الفاشية

Bryson (1992) عن النسوية

Dobson (1990) عن البيئية

Marty and Appleby (1993) عن الأصوليات الدينية.

الفصل 5

الديمقراطية

"الديمقراطية هى أسوأ أشكال الحكم، فيما عدا سائر الأشكال الأخرى التي تمت تجربتها عبر الزمن"

"ونستون تشرشل" خطاب فى مجلس العموم - 1947

كان التحول الكبير من جانب السياسيين والمفكرين السياسيين لصالح قضية الديمقراطية من أهم الوقائع وأكثرها إثارة في التاريخ السياسي. فحتى في اليونان القديمة- التي يُعتقد على نحو واسع أنها كانت مهد الديمقراطية- كانت النظرة إلى الديمقراطية أقرب إلى السلبية. ونظر مفكرون مثل "أفلاطون" و"أرسطو" إلى الديمقراطية على أنها نظام للحكم بالجماهير على حساب الحكماء والملاك. وحتى القرن التاسع عشر، ظل المصطلح ينطوي على تضمينات مستَهجنة، كنظام لـ"حكم الغوغاء". ولكننا أصبحنا جميعًا ديمقراطيين الآن. فالليبراليون والمحافظون والاشتراكيون والفوضويون، بل حتى الفاشيون، متحمسون جميعًا لفضائل الديمقراطية، ولإظهار ولائهم الديمقراطي الخاص. وفي الحقيقة أنه مع تداعي وانهيار النظم الأيديولوجية الكبرى أواخر القرن العشرين، أخذت شعلة الديمقراطية تتقد بعنفوان كبير. فمع خفوت جاذبية الاشتراكية، وإثارة الشكوك حول جدارة الرأسمالية، برزت الديمقراطية بوصفها المبدأ الوحيد المستقر ربما في المشهد السياسي ما بعد الحداثي.

وفيما يلي المسائل الرئيسية التي يدرسها الفصل الحالي:

المسائل الرئيسية :

- كيف استُخدم مصطلح "الديمقراطية"؟
- ما المسائل التي دار حولها الجدل بشأن الديمقراطية؟
- ما النماذج التي قُدمت للحكم الديمقراطي؟
- ما جوانب القوة والضعف في كل واحد من تلك النماذج؟
- كيف تعمل النظم الديمقراطية في الممارسة؟
- هل تضمن الديمقراطية الحكم للشعب فعلاً؟

المحتويات

تعريف الديمقراطية

يمكن إرجاع أصول مصطلح الديمقراطية إلى اليونان القديمة؛ فمثلها مثل كل الكلمات الأخرى التي تنتهى بمقطع "قراطية" "cracy" (مثل أوتوقراطية، أرستقراطية، بيروقراطية) اشتُقت الديمقراطية من الكلمة اليونانية "كراتوس" kratos ومعناها السلطة أو الحكم. وهكذا فإن الديمقراطية "حكم الشعب" (لأن كلمة "ديمو" demos باليونانية تعني "الفقراء" أو "الكثرة"). إلا أن الفكرة المبسطة عن "حكم الشعب" لا تذهب بنا بعيدًا جدًا. وتتمثل المشكلة مع الديمقراطية في كونها تتمتع بشعبية طاغية، وهى الشعبية التي هددت بألا يعمل المصطلح كمفهوم سياسي مكتمل المعنى. ولما كانت النظرة إلى الديمقراطية كليًا تقريبًا كـ"شيء جيد"، فقد وصل بها الحال إلى الاستخدام كهتاف(!) يتضمن الموافقة على قائمة خاصة من الأفكار أو نظام للحكم. وقد وصف "برنارد كريك"Bernard Crick's (1993) الديمقراطية بأنها "ربما كانت الكلمة الأكثر تشوشًا في عالم الشئون العامة". فهى مصطلح يمكن أن يعني أي شيء لأي شخص، مما يهدد بألا يعني شيئًا على الإطلاق. ومن بين المعاني التي أُلحِقت بكلمة "ديمقراطية" ما يلي:-

- نظام حكم للفقراء والمحرومين.
- شكل للحكم يحكم به الناس أنفسهم حكمًا مباشرًا ومستمرًا، دون الحاجة إلى سياسيين محترفين أو موظفين عامين.
- مجتمع مبني على الفرصة المتساوية والجدارة الفردية، وليس الإرث أو الامتياز.
- نظام للرفاه وإعادة التوزيع يستهدف تضييق الفوارق الاجتماعية.
- نظام لاتخاذ القرار يقوم على مبدأ حكم الأغلبية.
- نظام للحكم يضمن حقوق الأقليات ومصالحها من خلال وضع ضوابط على سلطة الأغلبية.
- وسائل لشغل المناصب العامة من خلال المنافسة في تصويت شعبي.
- نظام حكم يخدم مصالح الشعب بغض النظر عن مشاركتهم في

الحياة العامة.

وربما كانت نقطة البداية المفيدة لدراسة طبيعة الديمقراطية هى الرجوع إلى خطاب "أبراهام لنكولن" في جيتسبرج عام 1864 أي في ذروة الحرب الأهلية الأمريكية. وهو الخطاب الذي امتدح فيه مزايا ما أسماه "حكم الشعب، بالشعب، ومن أجل الشعب". يتضح من هذا أن الديمقراطية تربط الحكومة بالشعب، ولكن يمكن صياغة هذه الرابطة بعدد من الطرق: حكم الشعب وبه وله. وقد كان التحديد الدقيق لطبيعة الحكم الديمقراطي موضوعًا لجدل سياسي وأيديولوجي صاخب. وسوف نتناول في الجزء التالي من هذا الفصل نماذج متعددة للديمقراطية. غير أن هذا الفصل يستكشف أيضًا شروط "جدل الديمقراطية"، والتي تختزل في محاولة الإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسية:

- من هو الشعب؟
- بأي معنى يجب أن يحكم الشعب؟
- إلى أي مدى يجب أن يتسع الحكم الشعبي؟

من هو الشعب ؟

من السمات الجوهرية للديمقراطية: مبدأ المساواة السياسية، أي الفكرة القائلة بضرورة توزيع السلطة السياسية على أوسع نطاق وبشكل متساوٍ بأقصى قدر ممكن. ولكن من خلال أي هيئة أو جماعة ينبغي توزيع هذه السلطة؟ وبإيجاز: مم يتكون "الشعب"؟ تبدو الإجابة بسيطة من الناحية الظاهرية: كلمة "الشعب" أو "ديموس" demos تشير إلى كل الناس بالتأكيد، أي إجمالي سكان البلد. غير أن الممارسة العملية تقول إن كل نظام ديمقراطي يقيد المشاركة السياسية، بشكل حاد أحيانًا.

فكما ذكرنا سلفًا، اعتاد الكتاب اليونانيون القدماء على استخدام كلمة "ديموس" بمعنى "الكثرة": أي الجماهير المحرومة وغير المالكة عادةً. ومن ثم فإن الديمقراطية لم تقتضِ المساواة السياسية، وإنما انحازت للفقراء. وفي الدول- المدينة اليونانية اقتصرت المشاركة السياسية على قطاع صغير من السكان يشمل المواطنين الذكور فوق العشرين عامًا، أي إنها استبعدت النساء والعبيد والأجانب. كذلك فُرضت قيود صارمة على التصويت

مفهوم

المساواة السياسية Political equality:

تعني في أوسع معانيها التوزيع المتساوي للسلطة والنفوذ السياسيين. ومن ثم يمكن اعتبار المساواة السياسية المبدأ الجوهري في الديمقراطية، حيث تضمن (أيًا كان تعريف "الشعب") أن يصبح لكل فرد الوزن نفسه: فكل الأصوات متساوية. ويُفهَم هذا بطريقتين. فوفقًا للنظرية الديمقراطية الليبرالية، تقتضي المساواة السياسية التوزيع المتساوي للحقوق السياسية: حق الاقتراع، حق الترشح للانتخاب.. إلخ. وهو ما يمكن اختصاره في مبدأ "شخص واحد، صوت واحد، قيمة واحدة". وعلى العكس من هذا يربط الاشتراكيون، وآخرون، بين النفوذ السياسي وعوامل أخرى مثل السيطرة على الموارد الاقتصادية والنفاذ إلى وسائل الاتصال الجماهيري. ومن هذا المنظور لا تعني المساواة السياسية مجرد حقوق التصويت الانتخابي المتساوية، وإنما تعني أيضًا مستوى معقولاً من المساواة الاجتماعية.

حكم الأغلبية Majority rule:

الحكم الذي بمقتضاه تسود إرادة الأغلبية أو الأكثر عددًا على إرادة الأقلية، مع التزام الأقلية بقبول آراء الأغلبية.

الانتخابي في معظم الدول الغربية واستمرت حتى القرن العشرين، واتخذت هذه القيود عادةً شكل اشتراط المِلْكية أو استبعاد النساء. ولم يطبق الاقتراع الشامل في المملكة المتحدة حتى 1928 حين حصلت المرأة على الحقوق الانتخابية الكاملة. كما لم يتحقق هذا في الولايات المتحدة الأمريكية إلا في أوائل الستينيات عندما حصل الأمريكان من أصل إفريقي في كثير من الولايات الجنوبية على حق التصويت للمرة الأولى، كما تحقق الاقتراع الشامل في سويسرا عام 1971 حينما حصلت النساء على حقوقهن فعليًا. بل إن قيودًا مهمة لا تزال تمارَس في جميع النظم الديمقراطية، وذلك في صورة إقصاء الأطفال عن المشاركة السياسية رغم أن أعمار الأغلبية تتراوح بين 15 و21 عامًا (كما في الانتخابات الرئاسية الإيرانية). وهناك أيضًا قيود فنية مثل تلك المفروضة على المصابين بالخلل العقلي والمجرمين المسجونين.

ورغم أنه من المقبول الآن أن كلمة "الشعب" تعني فعليًا كل المواطنين البالغين، فإن المصطلح قابل للتفسير بطرق مختلفة. فمثلاً يمكن النظر إلى الشعب على أنه كيان مُفرد متماسك، مرتبط بعضه ببعض بمصالح مشتركة أو جماعية: بمعنى أن الشعب واحد وغير قابل للانقسام. وتميل هذه الرؤية إلى توليد نموذج يشبه نظرية "روسو" Rousseau التي سنتطرق إليها لاحقًا وتركز على "الإرادة العامة" أو الإرادة الجماعية، وليس "الإرادة الخاصة" لكل فرد. وبالمقابل، فنظرًا للانقسام وعدم الارتباط الموجودين داخل كل المجتمعات، يمكن أن يؤخذ "الشعب" على أنه يعني "الأغلبية". وفي هذه الحالة ستعني الديمقراطية التطبيق الصارم لحكم الأغلبية. غير أن هذا يعني انزلاق الديمقراطية إلى "استبداد الأغلبية". أخيرًا هناك مسألة الهيئة التي ينبغي أن تعمل السياسة الديمقراطية من خلالها. فأين ينبغي أن يكون محل أو "موقع" الديمقراطية؟ وعلى الرغم من تعريف "الشعب" عادةً على أسس قومية (بفضل قوة القومية السياسية) فإن أفكار الديمقراطية المحلية والديمقراطية العالمية في ضوء العولمة قد جذبت الاهتمام هي الأخرى.

كيف ينبغي أن يحكم الشعب

تقوم معظم تصورات الديمقراطية على مبدأ "الحكم بواسطة الشعب"، وهو ما يقتضي عمليًا أن يحكم الشعب نفسه، بأن يشترك في صنع القرارات

الحاسمة التي تشكل حياته وتحدد مستقبل المجتمع. إلا أنه يمكن للمشاركة أن تتخذ عدة أشكال. ففي حالة الديمقراطية المباشرة تنطوي المشاركة الشعبية على الانخراط المباشر والمتواصل في صنع القرارات، من خلال وسائل مثل الاستفتاءات، الاجتماعات الجماهيرية، أو حتى التليفزيون التفاعلي. أما الشكل الآخر والأكثر شيوعًا للمشاركة الديمقراطية فيتم من خلال التصويت الانتخابي الذي يعتبر الملمح الرئيسي لما يسمى عادةً بالديمقراطية النيابية.

الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية Direct democracy and Representative democracy،

تقوم الديمقراطية المباشرة (أو "الديمقراطية التشاركية" في بعض الحالات) على مشاركة المواطن المباشرة والمتواصلة وبدون وسيط في مهام الحكم. من ثم فإن الديمقراطية المباشرة تزيل الحدود بين الحاكم والمحكوم، وبين الدولة والمجتمع المدني، أي هي نظام للحكم الذاتي الشعبي. وقد تحققت في أثينا القديمة من خلال اتخاذ الحكم شكل الاجتماعات الجماهيرية، ومن أكثر مظاهرها شيوعًا اليوم إجراء الاستفتاءات الشعبية. ومن المزايا التي تنسب للديمقراطية المباشرة:

- تزيد من السيطرة التي يمكن أن يمارسها المواطنون على مصائرهم الخاصة، حيث هي الشكل النقي الوحيد للديمقراطية.
- تبني مواطنين متمتعين بمعلوماتٍ أفضل، وأكثر تطورًا من الناحية السياسية، ومن ثم تتبين فوائدها التثقيفية أيضا.
- تمكن الجمهور من التعبير عن آرائه ومصالحه الخاصة دون الاعتماد على سياسيين يبحثون عن مصالحهم الخاصة.
- تضمن شرعية الحكم، من حيث إن الناس سيكونون أكثر استعدادًا لتقبل القرارات التي صنعوها بأنفسهم.

أما الديمقراطية النيابية فتمثل صيغة محدودة وغير مباشرة للديمقراطية. وهي محدودة من زاوية صغر وعدم تواصل المشاركة الشعبية في الحكم، حيث قد تنحصر المشاركة في التصويت في الانتخابات كل بضع سنوات. وهي غير مباشرة لأن الجمهور لا يمارس السلطة بنفسه: إذ إنه ينتخب فقط أولئك الذين سوف يحكمون بالنيابة عنه. وتظل هذه الصيغة ديمقراطية مادام التمثيل أو النيابة يقيم ارتباطا فعالا ويعتمد عليه بين الحاكم والمحكومين. وهو ما يعبر عنه أحيانًا في فكرة الانتداب الانتخابي. ومن جوانب القوة في الديمقراطية النيابية:

- توفر صيغة ديمقراطية قابلة للتطبيق العملي (فالمشاركة الشعبية المباشرة قابلة فقط للتحقيق في المجتمعات المحلية الصغيرة).
- تخفف عن المواطنين العاديين عبء اتخاذ القرار، بما يسمح بتقسيم العمل في السياسة.
- تسمح بوضع الحكم في أيدي ذوي التعليم الأفضل، والمعرفة الخبيرة، والتجربة الأكبر.
- تحافظ على الاستقرار من خلال خلق مسافة بين المواطنين العاديين والسياسة، ومن ثم تشجيعهم على الامتثال للقرارات السياسية.

الديمقراطيات الشمولية Totalitarian democracies،
ديكتاتورية مطلقة تتنكر في لباس ديمقراطي، وتبنى عادة على الادعاء باحتكار الزعيم للحكمة الأيديولوجية.

وحينما يصوّت المواطنون فإنهم لا يكونون مشتركين بدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات التي تشكل حياتهم، بقدر ما يختارون أولئك الذين سيتخذون هذه القرارات بالنيابة عنهم. غير أن ما يضفي الطابع الديمقراطي على عملية الانتخاب- شرط أن تكون تنافسية- أنها تمكّن الجمهور من "طرد الأوغاد" من مقاعدهم، وهو ما يجعل السياسيين موضع محاسبة الجمهور.

هناك أيضًا نماذج من الديمقراطية تقوم على مبدأ "الحكم من أجل الشعب"، والتي تسمح بحيز قليل أمام مشاركة الشعب من أي نوع، مباشرة كانت أم غير مباشرة. وقد وُجد المثال الأكثر فظاظة من هذا النوع فيما تسمى الديمقراطيات الشمولية التي تشكلت في عهد الديكتاتوريين الفاشيين أمثال "موسوليني" و"هتلر". وقد بنيت المزاعم الديمقراطية لهذه النظم على الادعاء بأن "الزعيم"، والزعيم وحده، يعبر عن المصالح الحقيقية للشعب، بما يعني أن الديمقراطية "الحقة" يمكن أن تساوي ديكتاتورية الحكم المطلق.

ولا يعني الحكم الشعبي في هذه الحالات شيئًا أكثر من التسليم الطقسي لإرادة زعيم ذي قوة هائلة، ويتم تنسيق هذا من خلال الحشود الجماهيرية والمسيرات والتظاهرات. ويتم تصوير هذا في بعض الحالات كديمقراطية الاستفتاء. ورغم ثبوت المحاكاة الزائفة التي تقوم بها الديمقراطيات الشمولية للفكرة التقليدية للديمقراطية، فإنها تكشف عن التناقض الذي قد يوجد بين "الحكم بواسطة الشعب" (أو المشاركة الشعبية) وبين "الحكم من أجل الشعب" (أو الحكم لمصلحة الشعب). وقد رغب أنصار الديمقراطية النيابية (على سبيل المثال) في قصر المشاركة الشعبية في السياسة على فعل التصويت الانتخابي، لأنهم على وجه الدقة يخشون افتقار الجمهور العام إلى الحكمة والتعليم والخبرة اللازمة كي يحكموا بأنفسهم على نحو سليم.

مفهوم

ديمقراطية الاستفتاء Plebiscitary democracy: نوع من الحكم الديمقراطي يعمل من خلال العلاقة بدون وساطة بين الحكام والمحكومين، وتقوم على إجراء الاستفتاءات. وتسمح هذه الاستفتاءات للجمهور بالتعبير عن آرائه في المسائل السياسية تعبيرًا مباشرًا. ومن ثم فهي نوع من الديمقراطية المباشرة أو التشاركية. غير أن هذا النمط من الديمقراطية يتعرض للانتقاد غالبًا بسبب الحيز الذي يمنحه للديماجوجية (أي حكم الزعماء السياسيين الذين يتلاعبون بالجماهير مستخدمين فنون الخطابة، وإثارة المظالم والعواطف). ولا يزيد هذا النظام سوى القليل عن تصويت جماهيري يمنح الديكتاتورية بريقًا شعبويًا. بيد أنه يجب التمييز بين ديمقراطية الاستفتاء واستخدام الاستفتاء كعنصر مكمل في الديمقراطية النيابية.

إلى أي مدى يجب أن يمتد الحكم الشعبي؟

بعد أن حددنا من هم الشعب، وكيف ينبغي أن يحكم، يصبح من الضروري النظر في المدى الذي ينبغي أن يمتد إليه هذا. ما النطاق السليم للديمقراطية؟ ما المسائل التي يصح للشعب أن يقرر فيها،

الديمقراطية الراديكالية Radical democracy: شكل للديمقراطية يحبذ اللامركزية والمشاركة، وأوسع توزيع ممكن للسلطة السياسية.

وماذا يجب أن يترك للمواطنين الأفراد؟ إن مثل هذه الأسئلة تعيد فتح الجدل، من نواحٍ عدة، بشأن العلاقة السليمة بين المجالين العام والخاص، والتي ناقشناها في الفصل الأول. فنماذج الديمقراطية التي بُنيت على أساس الفردية الليبرالية قد أيدت عادة حصر الديمقراطية في حدود الحياة ا سياسية، وحيث يتم تعريف السياسة تعريفًا ضيقًا. ويكون الغرض من الديمقراطية في هذا المنظور هو الاضطلاع بعملية ما من المشاركة الشعبية لإرساء إطار من القوانين التي يمكن للأفراد من خلالها تدبير شئونهم ومراعاة مصالحهم الخاصة. ومن ثم تعتبر الحلول الديمقراطية مناسبة فقط للقضايا المتعلقة بالمجتمع على وجه التحديد، وتصبح الديمقراطية عبر استخدامها في هذه الظروف تعديًا على الحرية. وليس من النادر أن تنعكس هذه الخشية من الديمقراطية في صورة رفض أشكال الديمقراطية المباشرة أو التشاركية.

غير أن الاشتراكيين والديمقراطيين الراديكاليين، على سبيل المثال، قد طوروا رؤية بديلة للديمقراطية؛ إذ لا تنظر الديمقراطية الراديكالية إلى الديمقراطية كوسيلة لوضع إطار يمكن للأفراد من خلاله إدارة أعمالهم الخاصة، وإنما تنظر إليه كمبدأ عام قابل للتطبيق في كل مجالات الوجود الاجتماعي. كما ترى أن للناس حقًا أساسيًا في المشاركة في اتخاذ أي قرارات تؤثر في حياتهم، حيث تصبح الديمقراطية ببساطة عملية جماعية يتم ذلك من خلالها. ويتضح هذا من مطالبات الاشتراكيين بتجميع الثروة في يد الدولة، وإدخال إدارة التسيير الذاتي للعمال، على طريق ما ينظر إليه كدمقرطة للحياة الاقتصادية. ومن ثم بدلاً من التصديق على مجرد الديمقراطية السياسية، دعا الاشتراكيون إلى "الديمقراطية الاجتماعية" أو "الديمقراطية الصناعية". بالمثل طالب النسويون بدمقرطة الحياة الأسرية، والتي تُفهم بحق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرارات في المجال المنزلي أو الخاص. ومن هذا المنظور تعتبر الديمقراطية صديقة للحرية وليست عدوًا لها. أما عندما تتعرض هذه المبادئ للتجاهل، يصبح من الممكن انتعاش القهر والاستغلال.

نماذج الديمقراطية

من المألوف جدًا التعامل مع الديمقراطية كظاهرة منفردة غير ملتبسة؛ ففي أغلب الأحوال يتم التأكيد على أن فعاليات الديمقراطية في معظم المجتمعات الغربية (وجود نظام للانتخابات التنافسية والمنتظمة على أساس يشمل الجميع) هى الشكل الوحيد، أو الشكل الشرعي الوحيد للديمقراطية.

يتم في بعض الأحيان تعديل فكرة الديمقراطية بإضافة مصطلح "ليبرالية" عليها لتتحول إلى الديمقراطية الليبرالية. غير أن هناك في الواقع عددًا من النظريات أو النماذج المتنافسة للديمقراطية، يقدم كل منها رؤيته الخاصة للحكم الشعبي. وهو ما يسلط الضوء ليس فقط على تنوع أشكال وآليات الديمقراطية، وإنما أيضًا- وهو الأهم- على الأرضيات المختلفة التي يمكن على أساسها تبرير الحكم الديمقراطي. بل إن الديمقراطية الليبرالية نفسها مصطلح مضلل، لأنه من الممكن تحديد وجهات نظر ليبرالية متنافسة للتنظيم الديمقراطي. وعمومًا من الممكن تحديد أربعة نماذج متناقضة للديمقراطية:

- الديمقراطية الكلاسيكية
- الديمقراطية الحمائية
- الديمقراطية التنموية
- الديمقراطية الشعبية

الديمقراطية الكلاسيكية

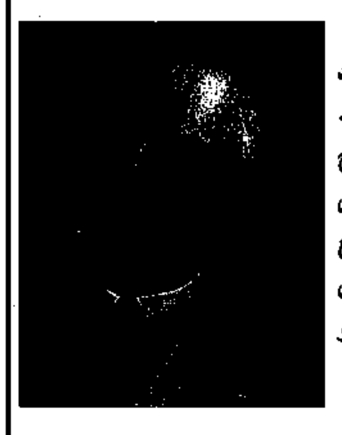
يقوم النموذج الكلاسيكي للديمقراطية على الدولة- المدينة **polis** في اليونان القديمة، وبشكل خاص على نظام الحكم الذي تطور في أكبر وأقوى دولة- مدينة فيها: أثينا. وفي الغالب يتم تصوير شكل الديمقراطية المباشرة الذي استخدم في أثينا في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد على أنه يمثل النظام المثالي أو النقي الوحيد للمشاركة الشعبية. إلا أنه على الرغم من التأثير الكبير الذي تركه هذا النموذج على مفكرين لاحقين

مثل "روسو" Rousseau و"ماركس" Marx فقد طورت الديمقراطية الأثينية نوعًا خاصًا جدًا من الحكم الشعبي المباشر، لم يطبق في العالم الحديث إلا بشكل محدود للغاية. فقد قدمت الديمقراطية الأثينية شكلاً للحكم عبر الاجتماعات الجماهيرية. وكانت الجمعية Ecclesia التي تشمل جميع المواطنين هي التي تتخذ كل القرارات الرئيسية، حيث كانت تنعقد أربعين مرة على الأقل كل سنة. وحينما كان الأمر يستلزم وجود مسئولين عامين متفرغين، كان اختيارهم يتم على أساس القرعة أو الدور لضمان أن يمثلوا المواطنين تمثيلاً صادقًا، كما كانت فترة تولي المنصب العام قصيرة لضمان أوسع مشاركة ممكنة. إلى جانب هذا كان هناك مجلس من خمسمائة مواطن عمل كلجنة تنفيذية أو لجنة تسيير، بجانب لجنة من خمسين مواطنًا مهمتها تقديم المقترحات للمجلس. وكان رئيس اللجنة يتولى المنصب ليوم واحد فقط، ولم يكن من حق أي أثيني أن ينال هذا الشرف لأكثر من مرة واحدة طوال حياته. أما الامتياز الوحيد الذي مُنح للتدريب والخبرة فكان في حالة الجنرالات العسكريين العشرة الذين سُمح بإعادة انتخابهم، على العكس من المناصب العامة الأخرى.

كان مستوى النشاط السياسي للمواطنين هو ما جعل الديمقراطية الأثينية محل اهتمام هكذا. فهم لم يشاركوا فحسب في الاجتماعات المنتظمة، وإنما كانوا مؤهلين أيضًا- وبأعداد كبيرة- لتولي مسئولية المنصب العام واتخاذ القرار. وكان الفيلسوف "أفلاطون" هو الناقد المعاصر الأهم لهذا الشكل من الديمقراطية. فقد هاجم مبدأ المساواة السياسية، انطلاقًا من أن جمهور الشعب لا يملك الحكمة ولا الخبرة اللازمة كي يدبر أمور حكم نفسه بحكمة. وكان الحل الذي قدمه في كتاب "الجمهورية" هو وضع الحكم في أيدي طبقة الملوك الفلاسفة، الحراس، الذين يشكل حكمهم نوعًا من الديكتاتورية المستنيرة. غير أن العيب الرئيسي في الديمقراطية الأثينية- على المستوى العملي- تَمثَّل في أنها لا تعمل إلا بإقصاء جمهور السكان عن النشاط السياسي. وقد تم تقييد المشاركة في الذكور المولودين في أثينا ويزيد عمر الواحد منهم على 20 عامًا. كذلك لم تكن هناك أي حقوق

سياسية للعبيد (أغلبية السكان) والنساء والأجانب. وفي الحقيقة أن جميع المواطنين كانوا قادرين على تخصيص جزء يعتد به من حياتهم للسياسة فقط، لأن امتلاك العبيد قد حررهم من الحاجة إلى الانخراط في العمل الشاق، كما أن تقييد نشاط النساء في المجال الخاص قد حررهم من المسئوليات المنزلية.

جيرمي بنتام (1748-1832) Jeremy Pentham:



فيلسوف بريطاني، مصلح قانوني، ومؤسس المذهب النفعي. وضع منظومة أخلاقية وفلسفية بُنيت على فكرة أن الكائنات البشرية مخلوقات مهتمة عقلانيًا بمصالحها الذاتية، أو باحثون عن تعظيم المنفعة التي اعتقد أنها توفر أساسًا علميًا للإصلاحات القانونية والسياسية. استخدم أتباعه "الراديكاليون الفلاسفة" مبدأ "السعادة الكبرى"، حيث كانوا وراء الكثير من الإصلاحات في الإدارة الاجتماعية والقانون والحكومة والاقتصاد في المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر. وكمناصر لاقتصاديات "دعه يعمل" أصبح "بنتام" في أواخر أيامه مدافعًا صلبًا عن الديمقراطية السياسية أيضًا. وقد وضع أسس مذهبه النفعي في كتابه "متفرقات عن الحكومة" (1776) ثم عرض له على نحو أكمل في "مبادئ الأخلاق والتشريع".

في ضوء ذلك يمكن النظر في الحقيقة إلى المدينة الأثينية على أنها تمثل الأطروحة المناقضة تمامًا للمثال الديمقراطي، إلا أن النموذج الكلاسيكي للمشاركة الشعبية المباشرة والمتواصلة في الحياة السياسية قد ظلت حية في أجزاء بعينها من العالم، وتحديدًا في صورة الاجتماعات البلدية في نيوإنجلند بالولايات المتحدة، وفي الجمعيات المحلية التي تعقد في الكانتونات السويسرية الأصغر حجمًا. كما أنها تشكل الأساس للاستخدام الأوسع للاستفتاءات، خاصة فيما يتعلق بالمسائل الدستورية، وكذلك بالنسبة لتجارب جديدة في الديمقراطية مثل الاستطلاعات الشعبية والديمقراطية الإلكترونية.

المنفعة Utility: استخدام القيمة؛ الإشباع الناجم عن الاستهلاك المادي.

الحقوق الطبيعية Naturalrights: حقوق ممنوحة من الإله وتعتبر جوهرية للبشر، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنها.

الديمقراطية الحامية

حينما بُعثت الأفكار الديمقراطية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، اتخذت شكلاً مختلفًا تمامًا عن الديمقراطية الكلاسيكية في اليونان القديمة.

وعلى وجه الخصوص جرى النظر إلى الديمقراطية على الأقل كآلية يمكن للجمهور المشاركة في الحياة السياسية من خلالها، أو بدرجة أكبر كوسيلة تمكِّن المواطنين من حماية أنفسهم من تجاوزات الحكومة، ومن ثم كانت الديمقراطية الحامية. وقد استرعت هذه النظرة بشكل خاص المفكرين الليبراليين الأوائل الذين انشغلوا قبل أي شيء بفتح أوسع مجال للحرية الفردية. وتم التعبير عن الرغبة في حماية الفرد من الحكومة فائقة القوة في أقدم الاهتمامات الديمقراطية، كرد "أرسطو" على أفلاطون" تحت عنوان "من سيحرس الحراس" Quis custodiet custodes? .

وكان القلق نفسه من السلطة غير المقيدة قد أثاره "جون لوك" John Locke في القرن السابع عشر، حيث رأى أن حق الانتخاب قد بُنِي على وجود حقوق طبيعية، وبشكل خاص: حق المِلكية. فإذا كانت الحكومة قد حصلت من خلال النظام الضريبي على سلطة مصادرة الملكية، يحق إذن للمواطنين حماية أنفسهم من خلال التحكم في تشكيل الهيئة التي تفرض الضرائب: المجلس التشريعي. بعبارة أخرى، أصبحت الديمقراطية تعني نظامًا "للحكم بالرضا" تعمل من خلال جمعية نيابية. غير أن "لوك" نفسه لم يكن ديمقراطيًا بالمعايير الحديثة، فقد اعتقد أن أصحاب الملكية فقط هم الذين يجب أن يصوتوا، على أساس أنهم وحدهم الذين امتلكوا حقوقًا طبيعية يمكن أن تتعرض للانتهاك من جانب الحكومة. بينما الفكرة الأكثر راديكالية بالنسبة للاقتراع العام قد بدأت في التطور أواخر القرن الثامن عشر على أيدي مُنظِّري المذهب النفعي مثل "جيرمي بنتام" و"جيمس ميل" (1773-1836). وقد بنى النفعيون قضيتهم من أجل الديمقراطية على الحاجة أيضًا إلى حماية المصالح الفردية أو تطويرها. وقد توصل "بنتام" إلى الاقتناع بأن جميع الأفراد يسعون وراء السعادة وتحاشي الألم، وهو حق كلي (حسبما كان يُنظَر إليه وقتذاك كاقتراع للرجولة) يمثل الطريق الوحيد لتحقيق "أعظم سعادة لأكبر عدد".

غير أن تبرير الديمقراطية على أسس حمائية يتطلب موافقة المؤهلين فقط على الحكم الديمقراطي. وباختصار لا تتعدى الديمقراطية الحامية أن

تمثل شكلاً محدودًا وغير مباشر من الديمقراطية. ويتأكد رضا المحكومين عمليًا من خلال التصويت في انتخابات منتظمة وتنافسية. وهو ما يضمن محاسبة من يحكمون. وهكذا تُفهَم المساواة السياسية على أسس فنية بحتة لتعني حقوق التصويت المتساوية. وفوق كل هذا يعد هذا نظامًا لديمقراطية دستورية تعمل في إطار مجموعة من القواعد الرسمية أو غير الرسمية التي تقيد ممارسة سلطة الحكم. وإذا كان معنى حق التصويت هو الدفاع عن الحرية الفردية، فإن الحرية يجب أن تُضمَن بالمقابل من خلال فرض الفصل الصارم بين السلطات عبر إقامة ثلاث سلطات مستقلة، تنفيذية وتشريعية وقضائية، وبالحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية، مثل حرية التعبير، حرية الحركة، والحق في الحماية من الاعتقال التعسفي. وفي نهاية الأمر، تستهدف الديمقراطية الحامية منح المواطنين أوسع مجال ممكن ليعيشوا الحياة التي يختارونها. ومن ثم فهي متوافقة مع رأسمالية "دعه يعمل" ومع الاعتقاد بأن الأفراد ينبغي أن يعتبروا مسئولين بالكامل عن أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية؛ لذلك كانت الديمقراطية الحامية أقرب إلى الليبراليين الكلاسيكيين، ثم إلى اليمين الجديد في السياسة الحديثة.

الديمقراطية التنموية

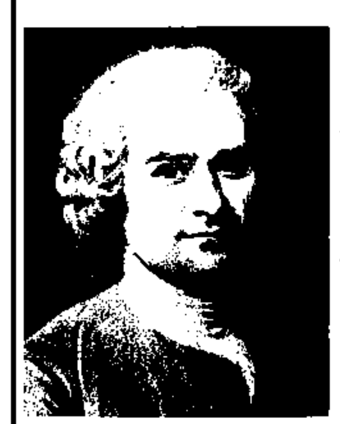
رغم أن النظرية الديمقراطية قد ركزت في عهودها الأولى على الحاجة إلى حماية الحقوق والمصالح الفردية، فإنها سرعان ما طورت اهتمامًا جديدًا، هو الاهتمام بتنمية الفرد والمجتمع الإنساني. وهو ما أدى إلى نشوء نماذج جديدة من الحكم الديمقراطي يمكن أن يشار إليها بشكل عام كنظم للديمقراطية التنموية. ومن أحدثها وأكثرها راديكالية ذلك النموذج الذي طوره "جان- جاك روسو" Jean-Jacques Rousseau . وتعتبر أفكار "روسو" - من عدة نواحٍ- ابتعادًا عن التصور الليبرالي الذي كان سائدًا للديمقراطية، كما كان لها أثر على التقاليد الماركسية والفوضوية، وكذلك على اليسار الجديد. كانت الديمقراطية تعني في النهاية بالنسبة لـ"روسو" وسيلة يمكن للبشر من خلالها تحقيق الحرية أو السيادة، بمعنى الامتثال لقانون ارتضاه المرء لنفسه. وبعبارة أخرى: يكون الأفراد أحرارًا إذا كانوا يشاركون مباشرة وباستمرار في تشكيل حياة مجتمعهم. وهي فكرة تحلق بعيدًا عن الفكرة التقليدية للديمقراطية الانتخابية، وتقدم

الرضا Consent: القبول أو السماح. في السياسة تعني عادة موافقة المحكومين.

الإرادة العامة General will: المصالح الحقة لكيان جماعي. تتساوى في المعنى مع الصالح العام؛ إرادة الجميع بافتراض أن كل شخص سيتصرف بدون أنانية.

الدعم للمثال الأكثر راديكالية للديمقراطية المباشرة. وفي الحقيقة كان "روسو" ناقدًا شرسًا للممارسة الانتخابية في إنجلترا، حيث زعم في "العقد الاجتماعي" (1762) أن: "الشعب الإنجليزي يظن نفسه حرًا، وهو خطأ فادح، فهو يكون حرًا فقط عندما ينتخب أعضاءه في البرلمان، ولكن بمجرد انتخابهم يتم استبعاد الشعب، فالانتخاب لا يعني شيئًا. فخلال لحظة الحرية القصيرة تلك يستخدم الشعب الإنجليزي حريته الذي يستحق أن يفقدها". غير أن ما يمنح نموذج "روسو" طابعه الجديد هو إصراره على أن الحرية تعني في نهاية المطاف الامتثال إلى الإرادة العامة. فقد اعتقد أن الإرادة العامة ستصبح الإرادة "الحقة" لكل مواطن، على العكس من إرادته "الخاصة" أو الأنانية؛ إذ من خلال الامتثال للإرادة العامة لا يفعل المواطنون شيئًا أكثر من إطاعة طبائعهم "الحقة" الخاصة، ذلك أن الإرادة العامة تمثل ما كان الأفراد سيريدونه لو تصرفوا بغير أنانية. وفي رأي "روسو" أن ذلك النظام للديمقراطية التنموية الراديكالية لا يتطلب المساواة السياسية فحسب، وإنما يتطلب أيضًا مستوى عاليًا نسبيًا من المساواة الاقتصادية. وعلى الرغم من عدم تأييد "روسو" للملكية العامة، فقد افترض "ألا يصبح مواطن ثريًا بما يكفي لشراء مواطن آخر، وألا يصبح أحد فقيرًا إلى حد يضطر معه إلى بيع نفسه" (Rousseau[1762] 1913:96).

"جان- جاك روسو" Jean-Jacques Rousseau (1712-1778):



فيلسوف أخلاقي وسياسي فرنسي ولد في جنيف، ربما كان له التأثير الفكري الرئيسي على الثورة الفرنسية. علّم نفسه بنفسه تمامًا. انتقل إلى باريس عام 1742 وأصبح على علاقة حميمة بقادة التنوير في فرنسا، وبخاصة "ديدرو" Diderot. تنوعت كتاباته في التربية والفنون والعلم والأدب والفلسفة، وقد عكست جميعًا إيمانه العميق بخيرية "الإنسان الطبيعي" وفساد "الإنسان الاجتماعي". لخّص تعاليمه السياسية في كتابه "إميلي" (1762) ثم طوّرها أكثر في "العقد الاجتماعي" (1762)، وهي تناصر صيغة راديكالية من الديمقراطية، كان لها تأثيرها في الفكر الليبرالي والاشتراكي والفوضوي، بل يزعم البعض الفكر الفاشي أيضًا. وفي سيرته الذاتية المعنونة "اعترافات"(1770) يتأمل مسيرة حياته بصراحة ملحوظة، ويظهر رغبته في الاعتراف بأخطائه وضعفه.

ساعدت نظريات "روسو" في صياغة الفكرة الحديثة عن ديمقراطية المشاركة التي تبناها مفكرو اليسار الجديد في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته. فقد امتدح فضائل "المجتمع التشاركي"، وهو المجتمع الذي يستطيع كل فرد فيه تحقيق تطوره الذاتي بالمشاركة في القرارات التي تشكل حياته. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال تعزيز الانفتاح والمساءلة واللامركزية داخل جميع مؤسسات المجتمع الرئيسية: الأسرة، موقع العمل، المجتمع المحلي، بالضبط مثلما داخل المؤسسات السياسية مثل: الأحزاب، جماعات المصالح، الجمعيات التشريعية. وفي قلب هذا النموذج تكمن فكرة "الديمقراطية القاعدية" grass-roots democracy : وتعني ضرورة ممارسة السلطة السياسية عند أدنى المستويات الممكنة. غير أن نظريات "روسو" تعرضت للنقد لتمييزها بين إرادات المواطنين "الحقة" وإراداتهم "المحسوسة" أو الذاتية. فالخطر يكمن هنا في أنه لما كان من غير الممكن تحديد الإرادة العامة بمجرد سؤال المواطنين عما يريدون (لأنهم قد تقتادهم الأنانية العمياء) يصبح هناك مجال أمام تحديد من أعلى للإرادة العامة، وقد يكون هذا على يدي ديكتاتور يزعم أنه يعمل من أجل المصالح "الحقة" للمجتمع. ومن هنا يُنظَر أحيانًا إلى "روسو" على أنه مهندس ما يُطلق عليه الديمقراطية الشمولية (Talmon, 1952).

غير أن هناك شكلاً أكثر اعتدالاً للديمقراطية التنموية يتوافق مع النموذج الليبرالي للديمقراطية النيابية. فتستمد رؤية الديمقراطية التنموية جذورها من "جون ستيوارت ميل" John Stuart Mill . والفضيلة الرئيسية للديمقراطية عند "ميل" هي أنها تعزز التنمية الأعلى والأكثر انسجامًا للقدرات الفردية. فمن خلال اشتراك المواطنين في الحياة السياسية يتمكنون من تعزيز فهمهم، وتقوية مداركهم، وإنجاز مستوى أعلى في تطورهم الشخصي. باختصار تعتبر الديمقراطية خبرة تعليمية بالأساس. من ثم اقترح "ميل" توسيع المشاركة الشعبية، ورأى أن يشمل هذا الحق الجميع فيما خلا الأميين. وفي السياق نفسه اقترح أن يشمل الاقتراع النساء أيضًا (وهو ما كان مطلبًا راديكاليًا وقتها). وبالإضافة إلى ما سبق طالب بسلطات محلية قوية ومستقلة إيمانًا منه بأن هذا سوف

يوسع الفرص المتاحة لتولي المناصب العامة.

ومن ناحية أخرى، اشترك "ميل" مع كل الليبراليين في الوعي بمخاطر الديمقراطية. لكن في الحقيقة تفارق آراؤه الاتجاه السائد في الفكر الليبرالي من حيث رفضه فكرة المساواة السياسية.

لم يعتقد "ميل" بالقيمة المتساوية لجميع الآراء السياسية. ومن ثم اقترح نظامًا للتصويت الجماعي: صوت واحد للعامل غير الماهر، صوتان للعامل الماهر، خمسة أو ستة أصوات للخريجين والمتعلمين أرباب المهن. غير أن تحفظه الأساسي على الديمقراطية قد استقاه من الخوف الليبرالي الأكثر اعتيادًا من الوصف الذائع لـ"أليكسي دي توكوفيل" Alexis de Tocqueville لـ"طغيان الأغلبية". بعبارة أخرى: تنطوي الديمقراطية دومًا على خطر سحق حقوق الأفراد والأقلية باسم الشعب. وكان لدى "ميل" قلق خاص من أن تؤدي الديمقراطية إلى تقويض الجدل والنقد والحياة الفكرية عامةً بتشجيع الناس على قبول إرادة الأغلبية، ومن ثم تعزيز الرأي الواحد والانسياق البليد. ويتلخص الأمر ببساطة في أن الأغلبية لا تكون على حق في كل الأحوال، ولا يمكن أن تتأكد الحكمة بمجرد رفع الأيدي بالموافقة؛ لذلك جاءت أفكار "ميل" في صف فكرة ديمقراطية المداولة، أو الديمقراطية البرلمانية.

مفهوم

الديمقراطية البرلمانية Parliamentary democracy: شكل من الحكم الديمقراطي يعمل من خلال جمعية منتخَبة شعبيًا تقيم رابطة غير مباشرة بين الحكم والمحكومين. والديمقراطية بهذا المعنى تعني أساسًا قيام حكومة تمثيلية وقابلة للمساءلة. فالديمقراطية النيابية توازن حكم النخبة بالمشاركة الشعبية: لا تحاسب الحكومة مباشرةً أمام الجمهور، وإنما أمام ممثليه المنتخَبين. ومما يمنح هذا النظام جاذبيةً أن النواب (بفضل تعليمهم والفرص التي تتاح لهم في المناقشة والجدل) يُتوقع أن يكونوا أقدر من المواطنين أنفسهم على تحديد المصلحة الأفضل لهم. والمطلوب من البرلمانيين في الشكل الكلاسيكي من الديمقراطية النيابية المرتبط بـ"جون ستيوارت ميل" و"بيرك" أن يفكروا بأنفسهم بالنيابة عن ناخبيهم. غير أن السياسة الحزبية الحديثة قد صهرت معًا أفكار الديمقراطية النيابية والديمقراطية الانتدابية.

الديمقراطية الشعبية

اشتُق مصطلح الديمقراطية الشعبية من نظم الحكم الشيوعية الأرثوذكسية التي قامت في أعقاب الحرب العالمية الثانية على أساس النموذج السوفيتي. ويُستخدم المصطلح هنا بشكل أوسع للإشارة إلى النماذج الديمقراطية المختلفة التي ولّدها التقليد الماركسي. ورغم وجود اختلافات بين هذه النماذج فإنها تنطوي على تناقض جلي مع النماذج الديمقراطية الليبرالية المألوفة أكثر. وقد نزع الماركسيون نحو نفض أيديهم من الديمقراطية الليبرالية أو البرلمانية، والتي رأوا فيها شكلاً للديمقراطية "البرجوازية" أو "الرأسمالية". ومع ذلك فقد انتبهوا إلى ما ينطوي عليه مفهوم أو مثال الديمقراطية من مقتضيات واضحة تتعلق بالمساواة. فاستخدموا

ديمقراطية المداولة Deliberative democracy، شكل من الديمقراطية يشدد على الحاجة إلى الخطاب والجدل للمساعدة في التعرف على المصالح العامة.

المصطلح على نحو خاص للإشارة إلى هدف المساواة الاجتماعية التي ستتحقق من خلال الملكية المشتركة للثروة (أي "الديمقراطية الاجتماعية" بمعناها الأصلي) على النقيض من الديمقراطية "السياسية" التي لا ترسي غير نوع من المساواة الزائفة.

اعتقد "ماركس" أن الإطاحة بالرأسمالية ستكون بمثابة المفجر الذي سيسمح بازدهار الديمقراطية الحقة. ورأى أن المجتمع الشيوعي الكامل لن يأتي إلى الوجود إلا بعد فترة انتقالية سيكون طابعها "الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا". وستتم فعليًا إزاحة نظام الديمقراطية "البرجوازية" ليحل محله نظام الديمقراطية "البروليتارية". وعلى الرغم من رفض "ماركس" لأن يقدم وصفًا مفصلاً لكيفية تنظيم هذا المجتمع الانتقالي، يمكن استخلاص شكله العام من الإعجاب الذي أبداه بكوميونة باريس عام 1871 التي كانت تجربة قصيرة العمر وأقرب إلى الديمقراطية المباشرة. وقد تنبأ "ماركس" بأنه مع اختفاء العداوات الطبقية واكتمال مجيء المجتمع الشيوعي إلى الوجود "ستضمحل" الدولة البروليتارية من تلقاء نفسها ببساطة. ولن يؤدي هذا فحسب إلى إنهاء الحاجة إلى الحكومة والقانون وحتى السياسة، وإنما أيضًا ستجعل الديمقراطية عمليًا زائدة على الحاجة.

غير أن صيغة الديمقراطية التي طُوِرت في الدول الشيوعية في القرن العشرين مدينة أكثر إلى أفكار "فلاديمير لينين" V. I. Lenin أكثر من أفكار "ماركس". فرغم أن الشعار الذي أطلقه "لينين" عام 1917: "كل السلطة للسوفيتات" (مجالس العمال والجنود والبحارة) قد حافظ على فكرة ديمقراطية الكوميونة، فإن السلطة في روسيا السوفيتية قد سقطت في الواقع في أيدي الحزب البلشفي (الذي سرعان ما غير اسمه إلى الحزب الشيوعي). ولم يكن هذا الحزب حسب رؤية "لينين" أقل من "طليعة الطبقة العاملة". وقد زعم الحزب، متسلحًا بالماركسية اللينينية، أنه قادر على إدراك المصالح الحقيقية للبروليتاريا، ومن قيادتها إلى إطلاق إمكانياتها الثورية.

وأصبحت هذه النظرية بمثابة حجر الزاوية في "الديمقراطية اللينينية"





"فلاديمير إيليتش لينين" Vladimir Ilyich Lenin (1870-1924):

مُنظِّر ماركسي وقائد ثوري روسي، زعيم البلاشفة والعقل المدبر للثورة البلشفية الروسية عام 1917، وأصبح أول قائد للاتحاد السوفيتي. من أهم إسهاماته في الماركسية نظرية الحزب الثوري أو الطليعي، والتي عرضها بشكل مفصل في كتابه "ما العمل" (1902)، وتحليله للاستعمار كظاهرة اقتصادية في كتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" (1916)، وتعليقه الحاسم بشأن "الطريق الثوري إلى الاشتراكية" في كتابه "الدولة والثورة" (1917). ارتبطت شهرة "لينين" بالضرورة بالمسار اللاحق للتاريخ السوفيتي، فيرى فيه البعض أبا القمع الستاليني، بينما يراه آخرون ناقدًا للبيروقراطية ومدافعًا عن حرية الرأي والجدل.

في الاتحاد السوفيتي، والتي قبلت بها كل النظم الشيوعية الأرثوذكسية، واعتبرتها من المعالم الرئيسية للماركسية- اللينينية. ولكن ضعف هذا النموذج يكمن في فشل "لينين" في بناء أي آلية لفرض الضوابط على سلطة الحزب الشيوعي (وقادته على وجه الخصوص) ولضمان استمرار حساسية الحزب تجاه الطبقة البروليتارية وقابليته للمساءلة. ونستعير مقولة "أرسطو" بتصرف: "من سيحرس الحزب الشيوعي؟".

الديمقراطية في الممارسة: وجهات النظر المتنافسة

على الرغم من استمرار الاختلاف بشأن أي أشكال الديمقراطية أفضل، فإن معظم الجدل المعاصر يدور حول كيف تعمل الديمقراطية في الممارسة وما مقتضيات "الدمقرطة". يعكس هذا حقيقة وجود قبول واسع، وحتى عالمي، لنموذج بعينه في الديمقراطية، يطلق عليه بشكل عام: الديمقراطية الليبرالية. ورغم وجود اتجاهات متنافسة داخل هذا التصنيف العريض، يمكن تعداد الملامح الرئيسية التالية له:

- الديمقراطية الليبرالية هي صيغة لديمقراطية غير مباشرة ونيابية، يتم بمقتضاها الوصول إلى المنصب السياسي من خلال النجاح في انتخابات منتظمة تُجرى على أساس المساواة السياسية الرسمية.
- تقوم الديمقراطية الليبرالية على المنافسة والاختيار الانتخابي.

ويتحقق الأخيران من خلال: التعددية السياسية، التسامح مع طيف واسع من العقائد المتنافسة، ووجود الفلسفات الاجتماعية المتصارعة والحركات السياسية والأحزاب المختلفة.

- تفرق الديمقراطية الليبرالية تفرقة واضحة بين الدولة والمجتمع المدني. ويتم الحفاظ على هذه التفرقة من خلال وجود جماعات ومصالح مستقلة، ووجود السوق أو التنظيم الرأسمالي للحياة الاقتصادية. ومع هذا هناك قدر كبير من الاختلاف حول معنى الديمقراطية الليبرالية ودلالته. هل تضمن مثلاً توزيعًا حقيقيًا وصحيًا للسلطة السياسية؟ هل تؤدي العمليات الديمقراطية حقًا إلى تعزيز المنافع طويلة الأمد أم أنها تهزم نفسها بنفسها؟ هل يمكن أن تتعايش المساواة السياسية مع اللامساواة الاقتصادية؟ باختصار يمكن القول إن هذا الشكل من الديمقراطية يتم تفسيره بطرق مختلفة على أيدي المنظرين المختلفين. ومن أهم التفسيرات تلك التي قدمتها كل من:

- التعددية.
- النخبوية.
- الإدماجية.
- اليمين الجديد.
- الماركسية.

مفهوم

التعددية Pluralism:
يستخدم المصطلح بمعنيين أحدهما واسع والآخر ضيق. والتعددية بمعناها الواسع هي الإيمان أو الالتزام بالتنوع أو الكثرة. وقد تستخدم التعددية كمصطلح وصفي للإشارة إلى وجود التنافس الحزبي (التعددية السياسية)، تعددية القيم (التعددية الأخلاقية)، أو تنوع المعايير الثقافية (التعددية الثقافية). أما كمصطلح معياري فهي تفترض أن التنوع أمر صحي ومرغوب، ذلك لأنها تحمي عادة الحرية الفردية وتشجع الجدل والرأي والتفاهم. أما بالمعنى الضيق فإن التعددية تمثل نظرية لتوزيع السلطة السياسية، حيث تتمسك بانتشار واسع وعادل للسلطة في المجتمع، وليس تَركُّزها في أيدي نخبة أو طبقة حاكمة. وينظر إلى التعددية عادة- في هذه الصيغة- كنظرية لـ"سياسة الجماعة" حيث يتم تمثيل الأفراد إلى حد كبير من خلال العضوية في جماعات منظمة، وبحيث تملك كل جماعة منها فرصة الوصول إلى عملية صنع السياسات.

النظرة التعددية

يمكن إرجاع أصول الأفكار التعددية إلى كتابات الفلسفة السياسية الليبرالية المبكرة، وخاصة أفكار "لوك" و"مونتسكيو". غير أن أول تطوير منهجي لها يمكن العثور عليه في مساهمات "جيمس ماديسون" James Madison في "الأوراق الفيدرالية" (Hamilton, Jay and Madison، 1961 [1787-89]) . فمن خلال دراسة "ماديسون" لتحول أمريكا من اتحاد كونفيدرالي فضفاض بين الولايات إلى الولايات المتحدة الأمريكية

الفيدرالية، تبدت خشيته بشكل خاص من "مشكلة الانشقاقات". واتساقًا مع معظم الليبراليين، رأى "ماديسون" أن الحكم الديمقراطي غير المقيد قد يقود ببساطة إلى طغيان الأغلبية، وسحق الحقوق الفردية، وسلب الممتلكات باسم الشعب. غير أن ما زاد الاهتمام بعمل "ماديسون" كان تشديده على تعدد الجماعات والمصالح في المجتمع، وإصراره على أنه ما لم تحصل كل جماعة على صوت سياسي، سيصبح من المستحيل تحقيق الاستقرار والنظام. من ثم اقترح نظامًا لحكم مقسَّم يقوم على الفصل بين السلطات، ثنائية المجلس التشريعي، والفيدرالية التي توفر العديد من نقاط النفاذ للجماعات والمصالح المتنافسة. ويشار غالبًا إلى النظام الناجم عن الأقليات المتعددة بـ"الديمقراطية الماديسونية". وبقدر ما يعترف هذا النموذج بكل من وجود التنوع أو التعدد في المجتمع، وحقيقة أن هذا التعدد مرغوب فيه، بقدر ما كان أول عرض متبلور للمبادئ التعددية.

ويعتبر "روبرت دال" النصير الأكثر تأثيرًا للنظرية التعددية في العصر الحديث. ففي عمله "من يحكم؟ الديمقراطية والسلطة في مدينة أمريكية" (1961) أجرى دراسة إمبريقية لتوزيع السلطة في نيوهافن بولاية كونيتيكت الأمريكية، وتوصل إلى أنه لا توجد نخبة حاكمة أو دائمة قادرة على السيطرة على العملية السياسية، على الرغم مما تتمتع به القوة الأكبر من امتياز سياسي أو قوة اقتصادية أكبر من المواطنين العاديين. واستنتج أن "نيوهافن نموذج للنظام الديمقراطي على المستويين الجزئي والجماعي". أدرك "دال" أن النظم الديمقراطية الحديثة تختلف اختلافًا ملحوظًا عن الديمقراطيات الكلاسيكية في اليونان القديمة. وصَكَّ مع "تشارلز لندبلوم" Charles Lindblom مصطلح التعددية ("البولياركية" polyarchy) ليقصد به "الكثرة"، على سبيل التمييز عن: كل المواطنين. وتعتبر السمة الرئيسية في الديمقراطية التعددية هي المنافسة بين الأحزاب وقت الانتخابات، وقدرة جماعات المصالح أو الضغط على التعبير عن آرائها بحرية، ومن ثم إقامة رابطة يعتد بها بين الحاكم والمحكومين، وخلق قناة اتصال بينهما. ورغم أن هذا قد يبعد

كثيرًا عن مثال الحكم الذاتي الشعبي، فإن مريديه يزعمون أنه يضمن مستوى كافيًا من المساءلة والاستجابة الشعبية لذلك وهو ما يعتبر من علامات الديمقراطية.

ومع ذلك فإن العلاقة بين التعددية والديمقراطية قد لا تكون آمنة. وكان من أغراض النظام "الماديسوني" - حسبما يُزعم- تقييد الديمقراطية بحماية الملكية. بعبارة أخرى: ربما كان نظام الحكم القائم على أقليات عدة من وسائل الحيلولة بين الأغلبية (الجماهير غير المالكة) وبين ممارسة السلطة السياسية. كما نشأت مشكلة أخرى تتمثل في خطر ما أُطلق عليه "الجمود التعددي"، وهو ما يحدث عندما تصبح الجماعات المنظمة والمصالح الاقتصادية على درجة من القوة تخلق مأزقًا يؤدي إلى مشكلة "إنهاك" الحكومة. وفي ظروف كتلك، قد يصبح النظام التعددي غير قابل للحكم.

أخيرًا هناك المشكلة التي تناولها "دال" في أعمال تالية مثل "مقدمة للديمقراطية الاقتصادية" (1985)، والمتعلقة بعمل الملكية غير المتكافئة للموارد الاقتصادية على تركيز السلطة السياسية في أيدي القلة، وحرمان الكثرة منها. وهو الرأي الذي يتشابه مع النقد الماركسي المعروف للديمقراطية التعددية، وأدى إلى صعود التعددية الجديدة.

النظرة النخبوية

تبلورت النخبوية في إطار النقد للأفكار السوائية مثل الديمقراطية والاشتراكية. وهي توجه الانتباه إلى حقيقة حكم النخبة، سواء كان ملمحًا حتميًا ومرغوبًا من ملامح الوجود الاجتماعي، أم كان ملمحًا مؤسفًا ويتطلب العلاج. وقد مال إلى اتخاذ الموقف الأول نخبويون كلاسيكيون مثل "فلفريدو باريتو" Vilfredo Pareto (1848-1923)، "جيتانو موسكا" Gaetano Mosca (1857-1941)، "روبرت ميشيل" Robert Michels (1876-1941). فقد رأوا أن الديمقراطية لا تعدو أن تكون وهمًا أحمق، لأن الأقلية المتميزة، أي النخبة، هي

مفهوم

الديمقراطية التعددية Pluralist Democracy:
يستخدم هذا المصطلح أحيانًا بالتبادل مع مصطلح الديمقراطية الليبرالية، في الإشارة إلى نظام ديمقراطي يقوم على المنافسة الانتخابية بين عدد من الأحزاب السياسية. وعلى نحو أكثر تخصيصًا، يشير المصطلح إلى شكل من الديمقراطية يعمل من خلال قدرة الجماعات والمصالح المنظمة على التعبير عن المطالب الشعبية وضمان استجابة الحكومة لها. وهكذا يمكن النظر إليها كأحد بدائل الديمقراطية البرلمانية وأي صيغة أخرى لحكم الأغلبية. ومن شروط قيام ديمقراطية تعددية صحية:-

- توزيع واسع للسلطة السياسية بين الجماعات المتنافسة، مع غياب جماعات النخبة.
- درجة عالية من الاستجابة الداخلية، مع قابلية محاسبة قادة الجماعات أمام أعضائها.
- وجود جهاز حكومي محايد بما يكفي لمنح الجماعات عددًا من نقاط النفاذ.

من يمارس السلطة السياسية دائمًا. وقد ذكر "موسكا" مثلاً في كتابه "الطبقة الحاكمة" (1896) أنه في كل المجتمعات "تظهر طبقتان من الناس، طبقة تحكم وطبقة محكومة". ففي رأيه أن الموارد والخصائص اللازمة للحكم لا تتوزع بالتساوي دائمًا، وأن أقلية متماسكة ستكون قادرة دومًا على التحايل والسيطرة على الجماهير، حتى في الديمقراطيات البرلمانية. وافترض "باريتو" أن الصفات المطلوبة للحكم تتضمن واحدا من نمطين سيكولوجيين: نمط "الثعالب" (الذين يحكمون بالمكر والقادرون على التلاعب بمشاعر الجماهير والحصول على رضاهم)، ونمط "الأسود" (الذين تتحقق سيطرتهم في العادة باستخدام القهر والعنف). غير أن "ميشيل" وضع خطًا بديلاً مبنيًا على الميل داخل التنظيمات (مهما بدت ديمقراطية) لأن تتركز السلطة في أيدي مجموعة صغيرة من الشخصيات المسيطرة، القادرين على التنظيم واتخاذ القرارات، وليس لأن توضع السلطة في أيدي أفراد عاديين كثيرين. وأطلق على هذا اسم "القانون الحديدي للأوليجاركية (الطغمة)" . وقد تطورت فكرة السطوة البيروقراطية هذه فيما بعد على يدي "جيمس بورنام" James Burnham الذي زعم في مؤلَفه "الثورة الإدارية" (1941) أن "الطبقة الإدارية" (طبقة المديرين) قد سيطرت على كل المجتمعات الصناعية، الرأسمالية منها والشيوعية، بفضل معرفتها التقنية والعلمية ومهاراتها الإدارية.

وبينما اجتهد النخبويون الكلاسيكيون لإثبات أن الديمقراطية كانت خرافة على الدوام، مال المنظِّرون النخبويون المحدثون إلى تسليط الضوء على العجز الكبير لنظم سياسية معينة عن تحقيق المثال الديمقراطي. ويمكن أن نضرب مثلاً على هذا بالوصف المؤثر الذي قدمه "سي. رايت ميلز" C. Wright Mills لبنية السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى النقيض من الفكرة التعددية عن التوزع الديمقراطي الواسع للسلطة قدم "ميلز" في كتابه "نخبة السلطة" (1956) تصويرًا للولايات المتحدة التي تسيطر عليها سلسلة من الجماعات ذات النفوذ. وتتشكل "نخبة

السلطة" في رأيه من ثالوث قوامه الشركات الكبرى (وخاصة الصناعات المرتبطة بالدفاع)، والجيش الأمريكي، والمجموعات المحيطة بالرئيس. وبناءً على الجمع بين القوة الاقتصادية، والتحكم البيروقراطي، والنفاذ إلى أعلى المستويات التنفيذية بالحكومة، تستطيع نخبة السلطة تشكيل القرارات الرئيسية "التي تصنع التاريخ"، وخاصةً في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية، إلى جانب السياسات الاقتصادية الاستراتيجية. ويفترض نموذج نخبة السلطة أن الديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة الأمريكية هي خدعة إلى حد كبير. وبالنسبة للضغوط الانتخابية فيتم استيعابها في الغالب بواسطة "المستويات الوسطى للسلطة" (الكونجرس، حكومات الولايات..إلخ)، بينما الجماعات الأخرى مثل العمل المنظَّم (النقابات) والأعمال الصغيرة ولوبيات (جماعات ضغط) المستهلكين لا تمارس نفوذها إلا على هوامش العملية السياسية. بالإضافة إلى ذلك، زعم النخبويون أن الدراسات الإمبريقية قد دعمت استنتاجات التعددية لأن "دال" وآخرين قد تجاهلوا أهمية عدم إتاحة عملية صنع القرار non-decision-making (أمام عوامل تتحدى جوهر النظام القائم) باعتبارها من مظاهر السلطة.

ومع ذلك فقد زعم بعض منظِّري النخبوية أن تدابير المساءلة الديمقراطية تتفق وحكم النخبة. فبينما يقوم نموذج سلطة النخبة بتصويرها ككيان متماسك تربطه المصالح المشتركة أو المتداخلة، نجد النخبوية التنافسية (ويطلق عليها أحيانًا: النخبوية الديمقراطية) تسلط الضوء على دلالة التنافس النخبوي (انظر الشكل 1/4). وبعبارة أخرى: أن النخبة (المكونة من شخصيات قيادية لعدد من الجماعات والمصالح المتنافسة) منقسمة. وهي الرؤية التي ترتبط دائمًا بالنموذج "الواقعي" للديمقراطية الذي قدمه "جوزيف شومبيتر" Joseph Schumpeter في كتابه "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" (1942:269) حيث قال:

"إن النهج الديمقراطي هو الترتيب المؤسسي للتوصل إلى قرارات

مفهوم

النخبة، النخبوية Elite, elitism:
نشأ مصطلح النخبة بمعنى، ولا يزال يعني: الأعلى، الأفضل، المتفوق. بيد أنه إذا استخدم بشكل محايد أو إمبريقي فإنه يشير إلى أقلية تتركز في أيديها السلطة أو الثروة أو الامتيازات، وإن كان هذا بشكل مبرر. أما النخبوية فهي الاعتقاد أو الممارسة العملية لحكم النخبة أو الأقلية. وتفترض النخبوية المعيارية Normative أن حكم النخبة أمر مرغوب، أي ضرورة وضع السلطة السياسية في أيدي أقلية حكيمة أو مستنيرة. وبالنسبة للنخبوية الكلاسيكية (التي طورها "موسكا" Mosca و"باريتو" Pareto و"ميشيل" Michels) فقد زعمت أنها إمبريقية (على الرغم من تسرب المعتقدات المعيارية إليها غالبًا) ورأت أن حكم النخبة أمر حتمي كحقيقة ثابتة في الوجود الاجتماعي. كما قامت النخبوية الحديثة هي الأخرى بتحليل إمبريقي، ولكنها جاءت ذات طابع نقدي وتمييزي أكبر لأسباب حكم النخبة. فقد اهتم النخبويون المحدثون غالبًا مثل "سي.رايت ميلز" C. Wright Mills (1916-1912) بتسليط الضوء على حكم النخبة بهدف تفسيره وتحديه في آن.

لاإدماجية الجديدة Neocorporatism، اتجاه وجد في التعدديات الغربية لمنح المصالح المنظمة امتيازات ونفاذًا إلى عملية صياغة السياسات.

سياسية وينال أفراد بمقتضاه سلطة التقرير عن طريق الصراع التنافسي على أصوات الشعب".

بإمكان الناخبين تحديد أي نخبة تحكم، ولكنهم لا يستطيعون تغيير حقيقة أن السلطة تمارَس دائمًا بواسطة نخبة ما. وقد قام "أنتوني داونز" Anthony Downs (1957) بتطوير نموذج النخبوية التنافسية هذا إلى "النظرية الاقتصادية للديمقراطية". وفي الواقع أن التنافس الانتخابي يخلق سوقًا سياسية يعمل فيها السياسيون- في سعيهم للحصول على سلطة الحكم- كمديري الشركات، بينما يتصرف الناخبون الأفراد كما المستهلكون، حيث يصوتون لصالح الحزب الأقرب للتعبير عن اختياراتهم الخاصة. وزعم "داونز" أن نظام الانتخابات المفتوحة والتنافسية يضمن الحكم الديمقراطي لأنه يضع الحكومة في أيدي الحزب الذي تتناسب فلسفته وقيمه وسياساته بأكبر درجة مع تفضيلات أكبر جماعة من الناخبين. وقد حسم "شومبيتر" هذا بقوله: "الديمقراطية هى حكم السياسيين".

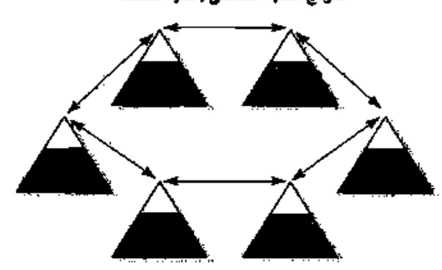
وتملك النخبوية السياسية، كنموذج للسياسة الديمقراطية، على الأقل فضيلة التطابق الوثيق مع فعاليات النظام السياسي الديمقراطي- الليبرالي. وفي الحقيقة أنها نشأت كمحاولة لوصف كيف تعمل العملية الديمقراطية أكثر من كونها رغبةً في النصح بقيم ومبادئ محددة، كالمساواة السياسية أو المشاركة الشعبية أو الحرية أو أي شيء آخر. من ثم هى تنظر إلى الديمقراطية ببساطة كنهج سياسي: كوسيلة لصنع القرارات السياسية عبر الرجوع إلى الصراع التنافسي على أصوات الجمهور. وكلما كان اتباع النموذج دقيقًا تمثلت ميزته في إفساح مجال معقول أمام القيادة السياسية لوضع عملية صنع القرار في أيدي أفضل أفراد المجتمع من حيث المعلومات والمهارة والالتزام السياسي. ومن الناحية المقابلة فإنه على الرغم من أن المنافسة على السلطة تخلق بلا شك تدابير للمساءلة، يجب اعتبار النخبوية التنافسية صيغة ضعيفة على الأقل للديمقراطية. ليس فقط لأنه يمكن إزاحة نخبة لتحل أخرى محلها،

وإنما لأن الدور المتاح للجمهور العام (بأن يقرر كل بضع سنوات النخبة التي ستحكم بالنيابة عنه) يؤدي على الأرجح إلى توليد اللامبالاة وعدم الاهتمام، بل حتى الاغتراب.

النظرة الإدماجية

ترجع أصول الإدماجية إلى محاولة إيطاليا الفاشية بناء ما أطلق عليها "الدولة المدمجة" بإدماج المديرين والعمال معًا في عملية الحكم. غير أن منظّري الإدماجية قد لفتوا الانتباه أيضًا إلى تطورات مشابهة في دول صناعية كبيرة أخرى. فمن خلال صيغة الإدماجية الجديدة، أو الإدماجية الليبرالية، برز طيف "الحكم الثلاثي" الذي يتم من خلال تنظيمات تسمح للمسئولين في الدولة وجماعات أرباب الأعمال والنقابات العمالية أن تتعامل مباشرة فيما بينها.





الشكل 1/4، نماذج النخبة

إن هذا الاتجاه لإدماج المصالح الاقتصادية في الحكم (والذي كان شائعًا في فترة ما بعد 1945، وبرز بشكل خاص في السويد والنرويج وهولندا والنمسا) قد نشأ إلى حد كبير نتيجة الاندفاع نحو إدارة وتدخل الدولة في الاقتصاد. ومن ثم مع سعي الحكومات لإدارة الحياة الاقتصادية

وتقديم طائفة من الخدمات العامة المتسعة باستمرار، اعترفت بالحاجة إلى ترتيبات مؤسسية تضمن تأييد وتعاون المصالح الرئيسية في المجتمع. وقد تراجع تأثير النزعة الإدماجية تراجعًا ملحوظًا في البلدان التي بُذِلت فيها الجهود لإبعاد السياسة الاقتصادية عن تدخل الدولة والتوجه نحو السوق الحرة (مثل المملكة المتحدة منذ 1979).

وقد جرت دراسة متعمقة لمغزى الإدماجية بالنسبة للعمليات الديمقراطية. فهناك من زعم– مثل الاشتراكيين النقابيين البريطانيين– أن الإدماجية تجعل من الممكن خلق صيغة للتمثيل الوظيفي، حيث يتم التعبير عن آراء الأفراد ومصالحهم من خلال الجماعات التي ينتمون إليها، أكثر من أن تتم من خلال آلية الانتخابات التنافسية. ومن ثم فإن ما تسمى "التعددية الإدماجية" تصور "الثلاثية" المذكورة كآلية يمكن من خلالها للجماعات والمصالح الرئيسية في المجتمع أن تتنافس على تشكيل السياسات الحكومية. إلا أن معظم المطلقين– بشكل متواتر جدًا– ينظرون إلى الإدماجية كتهديد للديمقراطية. فهي في المقام الأول تمنح امتيازًا للجماعات ذات القدرة المميزة على النفاذ إلى الحكومة؛ لذلك تملك الجماعات "الداخلة" صوتًا سياسيًا مسموعًا، بينما تحرم منه الجماعات "الخارجة". ثانيًا: يمكن أن تعمل الإدماجية لمصلحة الدولة أكثر من المصالح الاقتصادية الرئيسية، ذلك لأنه من الممكن استخدام التنظيمات العليا التي تختار الحكومة التعامل معها، لفرض الانضباط على أعضائها وتصفية المطالب الراديكالية. وأخيرًا تهدد الإدماجية بتخريب عمليات الديمقراطية الانتخابية أو البرلمانية؛ إذ تتم صياغة السياسات من خلال المفاوضات بين المسئولين الحكوميين وقادة المصالح الاقتصادية القوية، وليس من خلال المداولات في جمعية نيابية. وهكذا يتسنى لقادة جماعات المصالح ممارسة نفوذ سياسي كبير، على الرغم من كونهم غير خاضعين للمساءلة العامة، ولا يخضع نفوذهم للتدقيق العام.

التنظيمات العليا Peak association، جماعات تعترف بها الحكومة كممثلة للمصالح العامة أو الجماعية لأرباب الأعمال أو العمال.

نظرة اليمين الجديد

أدت نشأة اليمين الجديد منذ السبعينيات إلى توليد نقد خاص جدًا للسياسة الديمقراطية. وقد تركز هذا النقد على خطر ما أُطلِق عليه "الحِمْل الديمقراطي الزائد": أي شلل النظام السياسي الذي يخضع لضغوط جماعية وانتخابية غير منضبطة. ومن أوجه هذا النقد تسليطه الضوء على الجانب المكروه من الإدماجية. ويتسم منظِّرو اليمين الجديد بالدفاع الحار عن السوق الحرة، مؤمنين بأن الاقتصادات تعمل على أفضل وجه إذا تُرِكت وشأنها دون تدخل الحكومة. ويتمثل خطر الإدماجية، وفق هذا المنظور، في أنها تُمكِّن الجماعات القطاعية والمصالح الاقتصادية من فرض مطالبها على الحكومة لزيادة الأجور والاستثمار العام والدعم الاجتماعي وحماية الدولة وهلم جرا. كما تسمح الإدماجية عمليًا لجماعات المصالح ذات الأوضاع القوية بالسيطرة وممارسة الإملاء على الحكومة. وتكون نتيجة هذا- حسبما يرى اليمين الجديد- هي الاندفاع الذي لا يقاوَم نحو تدخل الدولة والجمود الاقتصادي (Olson, 1982).

كما يمكن رؤية "الحمل الزائد" على الحكومة في تبعات العملية الانتخابية. وهذا هو ما أشار إليه "صامويل بريتان" Samuel Brittan (1977) تحت مسمى "التبعات الاقتصادية للديمقراطية"، ففي رأيه أن السياسة الانتخابية أقرب لأن تكون عملية دفاع عن النفس، حيث يتشجع السياسيون على دخول المنافسة للوصول إلى السلطة ببذل المزيد من الوعود غير الواقعية للناخبين. واللوم هنا يقع على كل من الناخبين والسياسيين. فالناخبون تجذبهم الوعود بزيادة الإنفاق العام لأنهم يحسبون أن التكلفة (ممثلة في زيادة العبء الضريبي) سوف توزع على مجمل السكان. أما السياسيون الذين يتلهفون للفوز بالسلطة، فيحاول كل منهم إلحاق الهزيمة بالآخر بأن يلتزم أمام الناخبين بإنفاق عام أكثر سخاءً. وحسب "بريتان" فإن التبعات الاقتصادية للديمقراطية غير المنضبطة تتمثل في وقوع مستويات تضخم مرتفعة يتسبب فيها الاقتراض العام المتزايد، والعبء الضريبي الذي يدمر المبادرة الخاصة ويقوض النمو. وكما أوضح "ديفيد ماركوند" David Marquand (1988) فإن اليمين الجديد يرى أن "الديمقراطية

تمثل بالنسبة للكبار ما تمثله الشيكولاتة للأطفال: إغراء لا ينتهي؛ فهى غير مؤذية إن تم تناولها بكميات صغيرة، وتتسبب في المرض إن تُنولت بإفراط". من ثم يميل منظِّرو اليمين الجديد إلى النظر إلى الديمقراطية كدفاع أساسًا ضد الحكم المتعسف، أكثر من كونها وسيلة لتحقيق التحول الاجتماعي.

النظرة الماركسية

كما سبق أن أوضحنا عند الحديث عن الديمقراطيات الشعبية، فإن جذور النظرة الماركسية للسياسة الديمقراطية تكمن في التحليل الطبقي. فلا يمكن فهم السلطة السياسية، وفق هذه النظرة، من المنظور الضيق للحقوق الانتخابية، أو من حيث قدرة الجماعات على التعبير عن مصالحها بممارسة الضغوط وشن الحملات. وإنما تعكس السلطة السياسية- في مستوى أكثر عمقًا- توزيع القوة الاقتصادية، وبشكل خاص: الملكية غير المتساوية للثروة المنتجة. ويركز النقد الماركسي للديمقراطية الليبرالية على التوتر المتأصل بين الديمقراطية والرأسمالية: أي بين المساواة السياسية التي تدعيها الديمقراطية الليبرالية واللامساواة الاجتماعية التي يولدها حتمًا الاقتصاد الرأسمالي. وهكذا يُنظر إلى الديمقراطيات الليبرالية على أنها محل خداع وسيطرة من جانب السلطة المترسخة لطبقة حاكمة.

هكذا تقدم الماركسية نقدًا مميزًا للديمقراطية التعددية. فلا يمكن توزيع السلطة على نحوٍ واسع ومتساوٍ في المجتمع مادامت القوى الطبقية موزعة توزيعًا غير متساوٍ. وفي الحقيقة أن الرؤية الماركسية تتشابه في نواحٍ كثيرة مع النقد النخبوي للتعددية. فكلتا النظرتين تريان أن السلطة تتركز في النهاية في أيدي القلة، ولكن الخلاف بينهما يكمن فيما إذا كانت هذه القلة "نخبة السلطة" أم "الطبقة الحاكمة". كما يمكن تحديد خلافات أخرى بينهما. فأولاً، بينما يرى النخبويون أن السلطة يمكن أن تستقى من عدة مصادر (التعليم، المكانة الاجتماعية، الوضع البيروقراطي، الصلات السياسية، الثروة...) يشدد الماركسيون على الأهمية الحاسمة للعوامل

الطبقة الحاكمة Ruling class، مصطلح ماركسي، يشير إلى طبقة تسيطر على الطبقات الأخرى والمجتمع، إلى حد كبير بفضل امتلاكها الثروة المنتجة.

الاقتصادية، وخاصة ملكية والتحكم في وسائل الإنتاج. يضاف إلى هذا أن النخبويين أقل وضوحًا بشأن مغزى حكم النخبة، فيعترفون على سبيل المثال بأنه عندما توجد المنافسة داخل نخبة مقسمة فإن السياسات تتشكل إلى حد ما تحت وقع الضغوط. بينما على العكس من هذا يميل الماركسيون إلى القول إن الطبقة الحاكمة تعمل من أجل مصالحها الاقتصادية الخاصة، وأنها لا تقدم التنازلات للطبقات الأخرى إلا من أجل تثبيت الرأسمالية وإدامة النظام القائم على السلطة الطبقية.

غير أن الماركسيين المحدثين أبدوا رغبةً أقل في تصور الديمقراطية الانتخابية كعملية تضليل لا أكثر. فعلى سبيل المثال تخلى الشيوعيون الأوربيون عن فكرة الثورة، وتبنوا بدلاً منها فكرة الطريق السلمي والقانوني والديمقراطي إلى الاشتراكية. غير أن ماركسيين جددا مثل "ورجن هابرماس" Jürgen Habermas و"كلاوس أوف" Claus Offe (1984) قد لفتوا الانتباه إلى تناقضات، وربما عدم الاستقرار المتأصل في الديمقراطية الرأسمالية. فالعملية الديمقراطية، وفقًا لهذه الرؤية، تجبر الحكومة من ناحية إلى الاستجابة للمطالب الشعبية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة لا مفر منها في الإنفاق العام وتوسع تقدمي في مسئوليات الدولة، وخاصة فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى، يتهدد بقاء الرأسمالية على الأمد الطويل بوقوع أزمة في المالية العامة تصبح الضرائب المرتفعة بمقتضاها مثبطة للمبادرة الخاصة، كما تؤدي الاستدانة الحكومية المتصاعدة أبدًا إلى ارتفاع متواصل في معدلات التضخم. وزعم "هابرماس" (Habermas ,1973)أن الديمقراطية الرأسمالية المضطرة إلى الاختيار بين مقاومة الضغوط الديمقراطية أو المغامرة بوقوع انهيار اقتصادي، ستجد من الصعب عليها بشكل متزايد الاحتفاظ بالمشروعية. وسنناقش هذه المسائل بتفصيل أكثر في الفصل العاشر.

ملخص

◆ إن الشعبية التي تتمتع بها الديمقراطية قد هددت استخدامها كمصطلح سياسي ذي معزى، وربما قلصتها إلى مجرد شعار مرحب به. وقد تراوح معنى المصطلح من نظام للحكم بواسطة الجماهير وشكل له مبني على المشاركة الشعبية المباشرة والمستمرة، إلى الحكم بواسطة الأغلبية ونظام للتنافس الحزبي يعمل من خلال عقد انتخابات شعبية منتظمة.

◆ مالت المجادلات بشأن الديمقراطية إلى التركيز على ثلاث مسائل مركزية. أولاً: من هو الشعب، أو إلى أي مدى ينبغي توزيع السلطة السياسية؟ ثانيًا: هل يجب أن يحكم الشعب نفسه عمليًا، أم ينبغي ترك الحكم في أيدي السياسيين والأحزاب التي تدعي تمثيله؟ ثالثًا: ما القضايا المناسبة لأن يتم اتخاذ القرارات بشأنها جماعيًا من خلال استخدام عمليات ديمقراطية؟

◆ هناك عدد من النماذج المتنافسة للديمقراطية، يقدم كل منها رؤيته الخاصة للحكم الشعبي. وهى تتضمن: الديمقراطية الكلاسيكية القائمة على مبدأ الحكم الذاتي للشعب، الديمقراطية الحامية التي تستمد جذورها من المنطلقات الفردية في الليبرالية، الديمقراطية التنموية التي تُعنى بتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، والديمقراطية الشعبية التي تعطي اهتمامًا خاصًا للتوزيع الطبقي للسلطة.

◆ يستند الدفاع عن الديمقراطية الكلاسيكية (المبنية على النظام السياسي الذي وجد في أثينا باليونان القديمة) إلى أنها النظام الوحيد الذي يضمن الحكم "بواسطة" الشعب. أما الديمقراطية الحامية فتمنح الناس أوسع نطاق ممكن ليعيشوا الحياة التي يختارونها. بينما تملك الديمقراطية التنموية ميزة أنها من خلال توسيع المشاركة توسع أيضًا نطاق الحرية والنمو الشخصي. أخيرًا تستهدف الديمقراطية الشعبية إنجاز الخلاص الاقتصادي أكثر من الاهتمام بتوسيع الحقوق السياسية.

الشيوعية الأوروبية Eurocommunism، إحدى صور الشيوعية غير الراديكالية، تصنع خليطًا من الماركسية والمبادئ الديمقراطية-الليبرالية.

◆ هناك قبول واسع في الممارسة العملية لنموذج بعينه من الديمقراطية، يطلق عليه بشكل عام: الديمقراطية الليبرالية. ومن سماته الرئيسية أنه يمثل شكلاً غير مباشر ونيابيًا للديمقراطية يقوم على عقد انتخابات منتظمة. وهو يعمل من خلال التنافس الحزبي والخيار الانتخابي، ويراعي التفرقة الواضحة بين الدولة والمجتمع المدني، ومن ثم يسمح بوجود الجماعات المستقلة ذاتيًا والملكية الخاصة.

◆ هناك اختلافات كثيرة حول كيفية عمل النظم الديمقراطية– الليبرالية في الممارسة العملية. فيفخر التعدديون بقدرتهم على ضمان الاستجابة الشعبية والمساءلة العامة. ويسلط النخبويون الضوء على ميل السلطة السياسية للتركز في أيدى أقلية مميزة. ويركز الإدماجيون اهتمامهم على إدماج الجماعات في الحكم. بينما يركز اليمين الجديد اهتمامه على مخاطر "الحِمل الديمقراطي الزائد". وأخيرًا يهتم الماركسيون بالتوترات بين الديمقراطية والرأسمالية.

أسئلة للمناقشة

◄ لماذا أصبحت النظرة إلى الديمقراطية إيجابية على المستوى العالمي؟

◄ هل تعتبر الديمقراطية المباشرة قابلة للتطبيق على أي نحو في الظروف الحديثة؟

◄ ما المزايا الرئيسية للديمقراطية؟

◄ ما أوجه قصور أم مخاطر الديمقراطية؟

◄ ما نموذج الديمقراطية الأكثر جاذبية؟ ولماذا؟

◄ هل تستحق الصيغ الحديثة للديمقراطية النيابية وصفها بالديمقراطية؟

◄ ما التهديدات الرئيسية التي تتعرض لها الديمقراطية في المجتمع الحديث؟

للمزيد من القراءة

Arblaster, A. Democracy (2nd ed.) (Milton Keynes: Open University Press; Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994).

مقدمة مختصرة ودقيقة لنظرية الديمقراطية.

Dahl, R. Democracy and its Critics (New Haven, CT: Yale University Press, 1989).

مناقشة واسعة وجيدة للمثال الديمقراطي والممارسات الديمقراطية.

Gill, G. (2000) The Dynamics of Democratization: Elite, Civil Society and the Transition Process (Basingstoke: Palgrave).

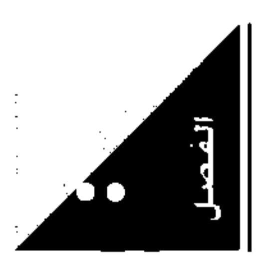
مراجعة واضحة وسلسة لنطاق وطابع الدمقرطة في العالم المعاصر.

Held, D. Models of Democracy (2nd ed.) (Oxford: Polity Press; Stanford: Stanford University Press, 1996).

دراسة متعمقة لنماذج الديمقراطية المتنافسة والدولة المعاصرة في النظرية الديمقراطية.

Macpherson, C. B. The Life and Times of Liberal Democracy (Oxford: Oxford University Press, 1977).

مناقشة مركزة وسلسة لأهم عناصر نظرية الديمقراطية– الليبرالية.



الدولة

"الغرض من الدولة هو نفسه دائمًا: الحد من الفرد، ترويضه، إخضاعه وقهره"

"ماكس شتيرنر" Max Stirner "الأنا وما لها" (1845)

المحتويات

يطغى ظل الدول على النشاط الإنساني بأكمله تقريبًا. من التعليم إلى الإدارة الاقتصادية، فالدولة هى التي تشكل وتتحكم في كل شيء تقريبًا، من الرفاه الاجتماعي إلى إصحاح البيئة، من النظام المنزلي إلى الدفاع الخارجي. وعندما لا تشكل الدولة أو تتحكم فإنها تنظم أو تراقب أو ترخِّص أو تحرِّم. بل إن حتى تلك الجوانب من الحياة التي نخال عادة أنها شخصية أو خاصة (كالزواج والطلاق والإجهاض والعيادة الدينية..إلخ) هى خاضعة في نهاية الأمر لسلطة الدولة. من ثم ليس هناك ما يدعو إلى الدهشة في النظر إلى علم السياسة عادةً على أنه دراسة الدولة، وتحليل تنظيماتها المؤسسية، وتقييم أثرها على المجتمع، وهلم جرا. ومن الثابت أن الجدل الأيديولوجي والسياسة الحزبية يدوران تقريبًا حول الوظيفة أو الدور السليم للدولة: ماذا ينبغي على الدولة أن تفعل وماذا يجب أن تتركه للأفراد والاتحادات الخاصة؟ ومن ثم أصبح موضوع طبيعة سلطة الدولة من الاهتمامات الرئيسية في التحليل السياسي. ويتطرق هذا الجدل (ويطلق عليه "جدل الدولة") إلى بعض أعمق الانقسامات وأكثرها استمرارًا في النظرية السياسية.

والموضوعات الرئيسية التي يدرسها هذا الفصل هى:-

المسائل الرئيسية:

- ما الدولة، وكيف يمكن تمييزها عن الحكومة؟
- كيف تم تحليل سلطة الدولة وتفسيرها؟
- هل الدولة قوة للخير أم للشر؟
- ما الأدوار الموكولة للدولة؟ كيف تم توزيع المسئوليات بين الدولة والمجتمع المدني؟
- كيف تأثر دور الدولة وسلطتها بالعولمة؟



"جورج فيلهلم فريدرش هيجل" George Wilhelm Friedrech Hegel (1770-1831)،

فيلسوف ألماني، مؤسس المثالية الحديثة، طوّر الفكرة القائلة إن الوعي والأشياء المادية متحدان في الواقع. سعى في كتابه "فينومونولوجيا الروح" (1807) إلى تطوير نظام عقلاني ليحل محل المسيحية التقليدية بتفسير مجمل عملية التاريخ الإنساني، بل في الحقيقة الكون نفسه، بتقدم العقل المطلق نحو تحقيق الذات. وفي رأيه أن التاريخ في جوهره هو مسيرة الروح الإنساني نحو نقطة انتهاء محددة. وفي عمله السياسي الأهم "فلسفة الحق" (1821) صور الدولة على أنها المثال الأخلاقي والتعبير الأسمى عن الحرية الإنسانية. وكان لأعمال "هيجل" تأثير كبير على "ماركس" وآخرين ممن أطلق عليهم "الهيجليون الشباب"، وكذلك على ماركسيين آخرين مثل مدرسة فرانكفورت. كما أسهمت أعماله في تشكيل أفكار ليبراليين مثل "تي. إتش. جرين" T. H. Greeen (1836-1882)، كما أثرت في الفكر الفاشي.

ما الدولة؟

جرى استخدام مصطلح "الدولة" بما يشير إلى طائفة واسعة جدًا من الأشياء: تجمع مؤسسات، وحدة إقليم، فكرة فلسفية، أداة للإجبار والقهر...إلخ. وينبثق هذا التشوش جزئيًا من حقيقة أن الدولة قد فُهمت بثلاث طرق مختلفة جدًا: من منظور مثالي، ومنظور وظيفي، ومنظور تنظيمي. وتتضح المقاربة المثالية للدولة أوضح ما يكون في كتابات "هيجل" G. W. F. Hegel الذي حدد ثلاث "لحظات" في الوجود الاجتماعي: الأسرة، المجتمع المدني، الدولة. وزعم بوجود "إيثار خاص" يشجع الناس على التخلي عن مصالحهم الذاتية لصالح أطفالهم أو الأقارب الأكبر سنًا. وعلى العكس من هذا نظر إلى المجتمع المدني كمجال "للأنانية الكلية" 'universal egoism' حيث ينظر الأفراد إلى مصالحهم الخاصة قبل مصالح الآخرين. وتصور "هيجل" الدولة كمجتمع أخلاقي أساسه التعاطف المتبادل- "الإيثار الكلي" 'universal altruism'. غير أن القصور في المقاربة المثالية أنها تدعم توقيرًا غير نقدي للدولة، كما أنها من خلال تعريف الدولة بمنظور أخلاقي، تفشل في التمييز الواضح بين المؤسسات التي تُعد جزءًا من الدولة وتلك التي تقع خارج الدولة.

وتركز المقاربة الوظيفية للدولة على دور أو غرض مؤسسات الدولة. وتعتبر أن الوظيفة الرئيسية التي لا تتغير للدولة هي حماية النظام الاجتماعي، ومن ثم يتم تعريف الدولة بوصفها مجموعة المؤسسات التي تحافظ على النظام وتوفر الاستقرار الاجتماعي. ومن بين من تبنوا هذه المقاربة على سبيل المثال ماركسيون محدثون مالوا إلى رؤية الدولة كآلية يتم من خلالها التحكم في الصراع الطبقي بما يضمن البقاء طويل الأجل للنظام الرأسمالي. غير أن ضعف النظرة الوظيفية للدولة يكمن في نزوعها إلى ربط أي مؤسسة تحافظ على النظام (مثل الأسرة، الإعلام الجماهيري، النقابات، الكنيسة) بالدولة ذاتها. وهذا يفسر لماذا يتبنى هذا الكتاب مقاربة تنظيمية في تعريف الدولة.

تعرف النظرة التنظيمية الدولة بأنها جهاز الحكم بأوسع معانيه: أي مجموع المؤسسات المعترف بكونها "عامة"، بمعنى مسئوليتها عن التنظيم الجماعي للوجود الاجتماعي، ويتم تمويلها تمويلاً عامًا. والميزة في هذا التعريف أنه يميّز تمييزًا واضحًا بين الدولة والمجتمع المدني.

وتتكون الدولة من جميع مؤسسات الحكم: البيروقراطية، الجيش، الشرطة، القضاء، نظام الضمان الاجتماعي،..إلخ، ويمكن تعريفها بأنها تشمل مجمل "الهيئات العامة". وهو ما يجعل من الممكن تحديد أصول الدولة الحديثة في نشأة نظام حكم ذي طابع مركزي في أوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وهو النظام الذي نجح في إخضاع كل المؤسسات والجماعات الأخرى، الروحية منها والدنيوية. وفي الحقيقة أن الفكرة الحديثة للدولة ذات السيادة قد اتخذت طابعها الرسمي في معاهدة ويستفاليا عام 1648. يضاف إلى ما سبق أن المقاربة التنظيمية تسمح لنا بالحديث عن "تقدم" أو "تقهقر" الدولة، بمعنى اتساع مسئوليات الدولة أو انكماشها، وتوسع حجم آلتها المؤسسية أو تراجعه.

ومن الممكن في ضوء ما سبق تحديد خمس سمات رئيسية للدولة:-

- الدولة كيان ذو سيادة. فهي تمارس سلطة مطلقة وغير مقيدة، من حيث وقوفها فوق كل الاتحادات والجماعات الموجودة في المجتمع. وقد روج "توماس هوبز" Thomas Hobbes هذه الفكرة بتصويره

مفهوم

الدولة The state، الدولة هي التجمع الذي يرسي نطاقًا قانونيًا مستقلا داخل حدود إقليم محدد، ويمارس السلطة من خلال مجموعة من المؤسسات الدائمة. وهي المؤسسات المعترف بكونها "عامة" بمعنى مسئوليتها عن التنظيم الجماعي للحياة المجتمعية، ويتم تمويلها على نفقة الجمهور. من ثم تشمل الدولة مختلف مؤسسات الحكم، ولكنها تمتد أيضا لتشمل المحاكم، الصناعات المؤممة، نظام الضمان الاجتماعي..إلخ، ويمكن تعريفها بمجمل "الهيئات العامة". وبالنسبة لعالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" Max Weber فقد عرّف الدولة باحتكارها لوسائل "العنف المشروع". ويرى البعض أن الجدل حول طبيعة سلطة الدولة ودور الدولة يمثل العنوان الرئيسي في الفكر السياسي.

الحكم الدستوري Constitutional government، نظام للحكم يعمل في إطار مجموعة من الضوابط القانونية والمؤسسية التي تحد من سلطته وتحمي الحرية الفردية.

للدولة كـ"تنين" أو"شبح عملاق" تم تمثيله عادةً كمخلوق بحري.

- الاعتراف بأن مؤسسات الدولة "عامة"، على العكس من المؤسسات "الخاصة" في المجتمع المدني. وتعد الهيئات العامة مسئولة عن اتخاذ القرارات الجماعية وإنفاذها، بينما الهيئات الخاصة (مثل الأسر والأعمال الخاصة والنقابات) وُجدت لتلبية المصالح الفردية.
- الدولة هي ممارسة للشرعية. فقرارات الدولة موضع قبول عادةً (وإن لم يكن هذا ضروريًا) وملزمة لأعضاء المجتمع، لأنها- كما يُزعم- تتم من أجل الصالح العام أو خير المجموع، انطلاقًا من افتراض أن الدولة تعكس المصالح الثابتة للمجتمع.
- الدولة أداة سيطرة. إذ تستند سلطة الدولة إلى الإجبار، ومن الواجب أن تمتلك الدولة القدرة على ضمان إطاعة القانون ومعاقبة منتهكيه. ومن ثم يعتبر احتكار "العنف المشروع" (حسب تعبير "ماكس فيبر Max Weber) التعبير العملي عن سيادة الدولة.
- الدولة كيان في إقليم محدد. فالسلطة القانونية للدولة محددة جغرافيًا، وتشمل كل أولئك المقيمين داخل حدود هذا الإقليم الأرضي، سواء كانوا مواطنين أم غير مواطنين. ومن ثم يُنظر إلى الدولة على الساحة الدولية ككيان مستقل بذاته (من الناحية النظرية على الأقل).

لا تتسم الدولة بالانفصال عن المجتمع المدني فحسب، وإنما هي نفسها تتسم بالتمايز الداخلي، حيث تحتوي على فروع أو أقسام مختلفة. فيشمل جهاز الدولة: السلطة التنفيذية السياسية أو الحكومة بالمعنى الضيق، ربما جمعية وطنية أو برلمان، القضاء، البيروقراطية، الجيش، الشرطة، المؤسسات المحلية وفي الأقاليم، وما إلى ذلك. غير أن التمييز الأهم يظل هو التمييز بين "الدولة" و"الحكومة"، إذ إن البعض يستخدم هذين المصطلحين بشكل تبادلي. والتمييز بين المصطلحين ليس مجرد اهتمام أكاديمي، إذ إنه يتعلق بجوهر فكرة الحكومة المحدودة أو الحكم الدستوري. ويتلخص هذا في أنه لا يمكن أن توضع سلطة الحكم موضع التقييد إلا عندما يتم منع الحكومة القائمة من التعدي على السلطة المطلقة

وغير المحدودة للدولة.

وفيما يلي أهم الفروق بين الحكومة والدولة:-

- الدولة أكثر اتساعًا من الحكومة. فالدولة كيان شامل يضم كل المؤسسات في الحقل العام، وتشمل كل أعضاء المجتمع (بصفتهم مواطنين). ومن ثم فإن الحكومة جزء من الدولة.
- الدولة كيان مستمر، وحتى دائم، والحكومة مؤقتة: فالحكومات تأتي وتذهب، كما تخضع نظم الحكم للإصلاح والتعديل.
- الحكومة هي الوسيلة التي من خلالها توضع سلطة الدولة موضع العمل. ومن خلال اضطلاع الحكومة بصنع سياسات الدولة وتطبيقها، فإنها تكون بمثابة "عقول" الدولة التي تُديم بقاءها.
- تمارس الدولة سلطة غير شخصية، ويتم تعيين وتدريب من يشغلون المواقع في هيئات الدولة على أسس بيروقراطية، ويتوقع منهم (عادةً) أن يكونوا محايدين سياسيًا، بما يمكِّن مؤسسات الدولة من مقاومة الانحيازات الأيديولوجية للحكومة الموجودة في السلطة.
- تمثل الدولة – من الناحية النظرية على الأقل – المصالح الثابتة للمجتمع: أي الصالح العام أو الإرادة العامة. وبالمقابل، تمثل الحكومة الانحيازات الحزبية لأولئك الموجودين في السلطة في الفترة التاريخية المعينة.

النظريات المتصارعة عن الدولة

إن التوصل إلى اتفاق حول ما نعنيه بـ"الدولة" يشكل الأساس الذي سنتناول بناءً عليه مشكلة أعمق: ما طبيعة سلطة الدولة، وما المصالح التي تمثلها؟ ومن هذا المنظور يمكن القول إن الدولة مفهوم "مختلف عليه جوهريًا". فهناك عدد من النظريات المتصارعة للدولة، يقدم كل منها وصفًا مختلفًا لأصول الدولة وتطورها وتأثيرها على المجتمع. وفي الحقيقة أن الخلاف حول طبيعة سلطة الدولة قد سيطر سيطرة متزايدة على التحليل السياسي الحديث، وأصبح في صميم الخلافات الأيديولوجية والنظرية الدائرة داخل علم السياسة. وتتعلق هذه الخلافات بأسئلة عما إذا كانت

الدولة مثلاً تمثل كيانًا مستقلاً عن المجتمع، وانعكاسًا للتوزيع الأوسع لموارد السلطة. وفوق هذا، هل تخدم الدولة الصالح العام أو الجماعي، أم هي منحازة لمصالح الجماعات المميزة أو طبقة مسيطرة؟ وبالمثل هل تعتبر الدولة قوة إيجابية أو بناءة وذات مسئوليات يجب التوسع فيها، أم هي كيان سلبي أو هدّام يجب تقييده أو حتى ربما القضاء عليه تمامًا؟ وسنتناول فيما يلي أربع نظريات متصارعة للدولة:-

- الدولة التعددية
- الدولة الرأسمالية
- الدولة التنين
- الدولة الأبوية

الدولة التعددية

كان للنظرية التعددية للدولة نسب ليبرالي واضح. فهي تنبثق من الاعتقاد بكون الدولة بمثابة "حَكَم" أو "مَرجع" في المجتمع. وقد سيطرت هذه الرؤية أيضًا على الاتجاه السائد في التحليل السياسي، فيما يعتبر اتجاهًا (داخل الفكر الأنجلو- أمريكي على الأقل) للانتقاص من الدولة ومنظماتها والتركيز على "الحكومة". وفي الحقيقة أنه ليس من الشائع في هذا التقليد المتعلق بـ"الدولة" إهمالها باعتبارها تجريدًا، حيث ينظر إلى مؤسساتها - مثل المحاكم والخدمة المدنية والجيش- كفاعلين مستقلين يتصرفون بذاتهم، بدلاً من أن يكونوا عناصر في آلة الدولة الأوسع. ومع ذلك تعتبر هذه المقاربة احتمالية فحسب لأنها مبنية على افتراضات ضمنية - وغير معترف بها في الغالب- عن حيادية الدولة. ويمكن تجاهل النظر إليها كحكم أو مرجع نزيه لأنها يمكن أن تنحني لإرادة الحكومة القائمة.

نظرية العقد الاجتماعي Social-contract theory :

العقد الاجتماعي هو اتفاق طوعي بين الأفراد، وينشأ من خلاله مجتمع منظَّم، أو دولة. وقد استخدمه كأداة نظرية مفكرون مثل: "هوبز" و"لوك" و"روسو" . وقام ببعث فكرة العقد الاجتماعي نظريون محدثون مثل "جون رولز" . ونادرًا ما اعتبر العقد الاجتماعي واقعة تاريخية حقيقية، وإنما هو يستخدم كوسيلة لإبراز قيمة الحكومة وأسس الالتزام السياسي، فمنظِّرو العقد الاجتماعي يتمنون أن يتصرف الأفراد كما لو كانوا قد وقعوا عقدًا كهذا بأنفسهم. وتنطوي نظرية العقد الاجتماعي في صيغتها الكلاسيكية على ثلاثة عناصر:-

- **إنشاء الصورة المفترضة لمجتمع بلا دولة ("الحالة الأصلية" أو "شريعة الغاب"). الحرية غير المقيدة تعني حياة "موحشة، بائسة، بغيضة، وحشية، قصيرة" ("هوبز").**
- **من ثم يسعى الأفراد للخلاص من هذه الحالة بالدخول في عقد اجتماعي، اعترافًا منهم بأن السلطة ذات السيادة وحدها القادرة على تأمين النظام والاستقرار.**
- **يلزم العقد الاجتماعي المواطنين باحترام الدولة وإطاعتها، ومن ثم الاعتراف لها بجميل تحقيق الاستقرار والأمن، وهو ما لا يستطيع توفيره سوى نظام للحكم السياسي.**

يمكن العثور على أصول هذه النظرية في كتابات منظِّري العقد الاجتماعي في القرن السابع عشر مثل "توماس هوبز" Thomas Hobbes و"جون لوك" John Locke. وكان اهتمام أولئك المفكرين منصبًا على تحري الأسس التي يقوم عليها الالتزام السياسي، أي الأسس التي يلتزم الأفراد بمقتضاها بطاعة الدولة واحترامها. فزعموا أن الدولة نشأت باتفاق طوعي، أو عقد اجتماعي، لأفراد أدركوا أن تأسيس سلطة ذات سيادة هو وحده القادر على حمايتهم من انعدام الأمن وفوضى الحالة الأصلية ووحشيتها. ففي غير وجود دولة ما يعتدي الأفراد ويستغلون ويستعبدون بعضهم بعضًا، أما في وجود الدولة يتم ضمان الوجود المنظَّم والمتحضر وحماية الحرية. وقد صاغ لوك" هذه الفكرة بقوله: "حينما لا يوجد قانون لا توجد حرية".

هكذا تنظر النظرية الليبرالية للدولة كحَكَم محايد بين الأفراد والجماعات المتنافسة في المجتمع، فهي بمثابة "حَكَم" أو "مرجع" قادر على حماية كل مواطن من اعتداءات إخوته المواطنين. وتعكس حيادية الدولة حقيقة أن

الالتزام السياسي Political obligation: واجب المواطن تجاه الدولة، والأساس لحق الدولة في الحكم.

الحالة الأصلية State of nature، مجتمع خالٍ من السلطة السياسية، ومن قيود رسمية (قانونية) على الأفراد، وهي تستخدم عادةً كأداة نظرية.

الفوضى Anarchy : حرفيًا: غياب الحكم، ويستخدم المصطلح عادة على سبيل الاستهجان بما يفيد انعدام الاستقرار.

تصرفاتها تأتي في صالح جميع المواطنين، ومن ثم فهي تمثل الصالح العام أو المصلحة المشتركة. وحسبما رأى "هوبز" لا يمكن ضمان الاستقرار والنظام سوى من خلال إرساء دولة مستبدة وغير مقيدة، وتكون ذات سلطة غير قابلة للتحدي أو الشك. بعبارة أخرى، رأى أن المواطنين مواجَهون بالاختيار الصعب بين الاستبداد والفوضى. من ناحية أخرى طور "لوك" دفاعًا ليبراليًا أكثر اتساقًا عن الدولة المحدودة، ففي رأيه أن الغرض من الدولة شديد التخصيص، إذ إنها مقيدة بالدفاع عن مجموعة من حقوق الأفراد "الطبيعية" أو التي "وهبها لهم الرب"، وخصوصًا حقوق "الحياة والحرية والملكية". وهو ما يؤسس للتمييز الواضح بين مسئوليات الدولة (أساسًا حماية النظام العام وصيانة الملكية) ومسئوليات المواطنين الأفراد (التي ينظر إليها عادةً كمجال للمجتمع المدني). يضاف إلى هذا أنه لما كانت الدولة قد تهدد الحقوق الطبيعية بنفس السهولة التي يمكن أن تحميها، يحق للمواطنين التمتع بشكل من الحماية من الدولة، وهو ما اعتقد "لوك" استحالة تحقيقه إلا من خلال آليات للحكم الدستوري والنيابي.

وتم تطوير هذه الأفكار في القرن العشرين إلى النظرية التعددية للدولة. وباعتبارها نظرية للمجتمع، تؤكد التعددية على الانتشار الواسع والمتساوي للسلطة في الديمقراطيات الغربية. أما باعتبارها نظرية للدولة، تتمسك التعددية بأن الدولة تظل محايدة ما دامت حساسيتها لنفوذ الجماعات والمصالح المختلفة وكل الطبقات الاجتماعية بقيت. والدولة ليست منحازة لجماعة أو مصلحة بعينها، كما أن لا مصلحة خاصة لها بمعزل عن مصالح المجتمع. وقد أوضح "شفارتزمانتل" Schwarzmantel (1994:52) أن "الدولة هي خادم المجتمع وليس سيده". من ثم يمكن تصوير الدولة كمثل "وسادة الدبابيس" التي تستوعب القوى والضغوط الخارجية الممارسة عليها. وتوجد هنا فرضيتان يمثلان أساس تلك الرؤية. الأولى أن الدولة خاضعة فعليًا للحكومة. إلا أن هيئات الدولة (الخدمة المدنية، القضاء، الشرطة، الجيش..إلخ) محايدة بشكل وثيق، وتخضع لسلطة رؤسائها السياسيين. ومن ثم كان الاعتقاد بامتثال جهاز الدولة لمبادئ الخدمة العامة والمساءلة السياسية. وتقول الفرضية الثانية إن العملية الديمقراطية

مفهوم

التعددية الجديدة Neoplural-ism: نمط في التنظير الاجتماعي لا يزال وفيًا لقيم التعددية، بينما يقر بالحاجة إلى مراجعة أو تحديث التعددية الكلاسيكية في ضوء نظريات النخبة والماركسية واليمين الجديد على سبيل المثال. ورغم أن التعددية الجديدة تشمل طائفة واسعة من المنظورات والمواقف، فمن الممكن تحديد عدد من الموضوعات الرئيسية. فهي تحاول أولا مراعاة الاتجاهات التحديثية مثل نشأة المجتمع ما بعد الصناعي وما بعد الرأسمالي. ثانيًا، في الوقت الذي تفضل بالتأكيد الرأسمالية على الاشتراكية، فإنها تنظر عادة إلى المذاهب الاقتصادية لحرية السوق على أنها مذاهب بالية. ثالثًا، تنظر إلى الديمقراطيات الغربية على أنها "تعدديات مشوهة" بسبب النفوذ غير المتناسب الذي تمارسه الشركات الكبرى.

فعالة وذات مغزى. وبعبارة أخرى أن المنافسة الحزبية وأنشطة جماعات المصالح تضمن أن تظل الحكومة القائمة حساسة ومستجيبة للرأي العام. ومن ثم فإن الدولة في نهاية المطاف هي بمثابة "دوارة الرياح" التي تتحرك في الاتجاه الذي يمليه الجمهور بشكل عام. بيد أن أغلب التعدديين المحدثين قد تبنوا نظرة أكثر نقدية تجاه الدولة؛ إذ إن منظِّرين مثل "روبرت دال" Robert Dahl و"تشارلز لندبلوم" Charles Lindblom و"جيه. كيه. جالبريث" J. K. Galbraith قد قبلوا بفكرة أن الدول الصناعية الحديثة أكثر تعقيدًا وأقل استجابة للضغوط الشعبية من التعددية الكلاسيكية المقترحة. فاعترف التعدديون الجدد مثلاً بأن قطاع الأعمال يتمتع "بموقع متميز" في العلاقة بالحكومة بشكل لا يمكن للجماعات الأخرى مجاراته. وقد أوضح "لندبلوم" في عمله "السياسة والأسواق" (1977) أنه من المقدر لقطاع الأعمال- بوصفه المستثمر الرئيسي والمُشغِّل الرئيسي للأيدي العاملة في المجتمع- ممارسة سطوة كبيرة على أي حكومة، أيًا كانت تعاليمها الأيديولوجية أو الالتزامات الواردة في برامجها السياسية. كذلك قبل التعدديون الجدد بفكرة أن الدولة تستطيع، وتقوم فعليًا، بصياغة مصالحها القطاعية الخاصة. وينظرون بهذا الطريق إلى نخبة الدولة (من كبار موظفي الخدمة المدنية، القضاة، قادة الجيش والشرطة..) على أنهم إما يتبعون المصالح البيروقراطية للقطاع الذي ينتمون إليه في جهاز الدولة، أو مصالح جماعات يعملون لصالحها. وفي الحقيقة أن النظر إلى الدولة كقطاع سياسي في حد ذاته، يجعل من الممكن اعتبارها جماعة مصالح قوية (وربما الجماعة الأقوى) في المجتمع. وقد شجعت هذه الطريقة في التفكير "إريك نوردلينجر" Nordlinger Eric (1981) إلى تطوير نموذج الديمقراطية الليبرالية المتمركز على الدولة، والذي يقوم على "السيادة الذاتية للدولة الديمقراطية".

الدولة الرأسمالية

تقدم الرؤية الماركسية للدولة الرأسمالية بديلاً واضحًا للصورة التعددية للدولة كحَكَم محايد. فقد درج الماركسيون على تأكيد استحالة فهم الدولة بمعزل عن البنية الاقتصادية في المجتمع. وقد فُهمت هذه الرؤية عادةً وفق الصيغة الكلاسيكية للدولة على أنها لا تعدو أن تكون مجرد أداة للقهر

الطبقي: أي إن الدولة تنبثق من النظام الطبقي وتعكس مضمونه. غير أن جدلاً أكثر ثراءً قد دار داخل النظرية الماركسية للدولة في السنوات الأخيرة وبالابتعاد عن الصيغة الكلاسيكية. وتنبثق مراجعة المواقف الماركسية تجاه الدولة- بطرق عديدة- من الصياغات الملتبسة في كتابات "ماركس" نفسه.

لم يضع "ماركس" نظرية متسقة أو متماسكة للدولة. إنما اعتقد بوجه عام أن الدولة جزء من "البناء الفوقي" الذي يتحدد ويتشكل وفق شروط "القاعدة" الاقتصادية، حيث تعتبر الأخيرة بمثابة الأساس للحياة الاجتماعية. غير أن العلاقة تظل غير واضحة بين القاعدة والبناء الفوقي، وفي حالتنا هذه: بين الدولة ونمط الإنتاج الرأسمالي. ويمكن تحديد نظريتين للدولة في كتابات "ماركس". عبّر عن الأولى في القول المأثور الذي يقتبس بكثرة من "البيان الشيوعي" (1848:82): "إن السلطة التنفيذية في الدولة الحديثة هى مجرد لجنة لإدارة الشئون العامة للبرجوازية بوجه عام". ومن منطلق هذا المنظور تكون الدولة تابعة بشكل واضح للمجتمع، تابعة كلية للطبقة المسيطرة اقتصاديًا، أي البرجوازية في النظام الرأسمالي. وهو ما جعل "لينين" يصف الدولة على نحو صارم بأنها "أداة قهر الطبقة المضطهدة".

ويمكن العثور على نظرية ثانية للدولة في تحليل "ماركس" للأحداث الثورية في فرنسا في الفترة 1848-1851 تحت عنوان "الثامن عشر من بروميرلويس بونابرت" (1852)، وفيه اقترح "ماركس" أن الدولة يمكن أن تتمتع بما أصبح ينظر إليه كـ"استقلال نسبي" عن النظام الطبقي، حيث كانت الدولة النابوليونية قادرة على فرض إرادتها على المجتمع، وأن تتصرف مثل "جسم طفيلي مروِّع". فإذا كانت الدولة قد عبرت بالفعل عن مصالح أي طبقة، فإنها لم تكن مصالح البرجوازية، وإنما مصالح الطبقة الأكبر حجمًا في المجتمع الفرنسي، أي طبقة الفلاحين ذوي الحيازات الصغيرة. ورغم أن "ماركس" لم يضع هذه الرؤية بشكل مفصل، فمن الواضح وفقًا لهذا المنظور أن استقلال الدولة المقصود هو استقلال نسبي فقط، بمعنى أن الدولة تبدو كوسيط بين الطبقات المتصارعة، ومن ثم تحافظ بهذا على وجود النظام الطبقي نفسه.

البرجوازية Bourgeoisie، مصطلح ماركسي، يشير إلى الطبقة الحاكمة في المجتمع الرأسمالي، أي ملاك الثروة الإنتاجية.

من الواضح أن هاتين النظريتين تختلفان اختلافًا ملحوظًا عن النماذج الليبرالية، والتعددية فيما بعد، لسلطة الدولة. فهما تؤكدان بشكل خاص على أنه لا يمكن فهم الدولة إلا في سياق القوى الطبقية غير المتساوية، وأن الدولة تنبثق من المجتمع الرأسمالي وتعكسه، إما بالتصرف كأداة قهر في يد الطبقة المسيطرة، وإما على نحو أكثر حذقًا كآلية لضبط العداوات الطبقية. ومع ذلك لم يكن موقف "ماركس" من الدولة سلبيًا تمامًا، فقد زعم أن من الممكن استخدامها استخدامًا بناءً أثناء فترة الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية، وذلك في صورة "الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا"؛ إذ ستؤدي الإطاحة بالرأسمالية إلى تحطيم الدولة البرجوازية وبناء دولة بديلة، بروليتارية.

وقد استفاد "ماركس" في وصفه للدولة كـ"دكتاتورية" بروليتارية من نظريته الأولى للدولة، حيث اعتبر الدولة أداة يمكن من خلالها للطبقة المسيطرة اقتصاديًا (أي البروليتاريا في هذه الحالة) قمع الطبقات الأخرى وإخضاعها. وهكذا فإن كل الدول- من هذا المنظور- هي دكتاتوريات طبقية. فقد اعتُبِرت "ديكتاتورية البروليتاريا" وسيلة لتأمين مكاسب الثورة بقمع الثورة المضادة التي تقوم بها البرجوازية المُطاح بها. ومع ذلك لم يرَ "ماركس" في الدولة تشكيلاً اجتماعيًا ضروريًا أو دائمًا. وتكهن بأنه مع اختفاء العداوات الطبقية "ستضمحل" الدولة، بمعنى أن المجتمع الشيوعي التام لن يعرف الدولة. ذلك لأنه لما كانت الدولة تنشأ من واقع النظام الطبقي، فبمجرد القضاء على هذا النظام ستفقد الدولة ببساطة أسباب وجودها.

إن إرث "ماركس" الملتبس هذا قد زوَّد الماركسيين المحدثين، أو الماركسيين الجدد، بإمكانية كبيرة للقيام بالمزيد من التحليل لسلطة الدولة. كما شجعت على هذا أيضًا كتابات الماركسي الإيطالي "أنطونيو جرامشي" Antonio Gramsci الذي شدد على الدرجة التي تتحقق بها سيطرة الطبقة الحاكمة بفضل التحكم الأيديولوجي، أكثر من القمع الصريح. ووفقًا لهذه الرؤية، يتم الحفاظ على السيطرة البرجوازية بدرجة كبيرة من خلال "الهيمنة": ويقصد بها القيادة الفكرية أو السيطرة الثقافية، وحيث تلعب الدولة دورًا مهمًا في هذه العملية. وقد هيمن على التنظير الماركسي خلال الستينيات

مفهوم

الماركسية الجديدة Neo-Marxism: يطلق عليها أحيانا "الماركسية الحديثة. تشير إلى محاولات مراجعة أو تنقيح أفكار "ماركس" الكلاسيكية مع الاحتفاظ بالوفاء لبعض المبادئ الماركسية، أو جوانب المنهجية الماركسية. ويرفض الماركسيون الجدد عادة القبول بأن الماركسية تتمتع باحتكار الحقيقة، ومن ثم كان اهتمامهم بالفلسفة الهيجلية والفوضوية والليبرالية والنسوية وحتى نظرية الخيار العقلاني. ومع ذلك يمكن تحديد موضوعين رئيسين عندهم. الأول: محاولة الماركسيين الجدد تقديم بديل للأفكار الميكانيكية والحتمية التي تتصف بها الماركسية الأرثونكسية، حيث رفضوا القبول بالأولوية المطلقة للاقتصاد، أو إسناد دور مميز للبروليتاريا. ثانيًا: كانوا معنيين بتفسير فشل توقعات "ماركس"، وخاصة فيما يتعلق بالأيديولوجيا وسلطة الدولة.

والسبعينيات النزاع بين مواقف كل من "رالف ميليباند" Ralph Miliband و"نيكوس بولانتزاس" Nicos Poulantzas (1936-1979). وعلى الرغم من مرور هذا الجدل بعدد من المراحل التي راجع فيها كل مفكر مواقفه، فقد ظل صميم الجدل هو الصراع بين الرؤيتين الأداتية والبنيوية للدولة. ففي كتابه "الدولة في المجتمع الرأسمالي" (1969) صور "ميليباند" الدولة وسيطا أو "أداة" للطبقة الحاكمة، مشددًا على المدى الذي تُستَمد به نخبة الدولة بشكل غير متناسب من صفوف الطبقات المميزة والمالكة. ومن ثم فإن انحياز الدولة للرأسمالية ينبثق من تداخل الخلفيات الاجتماعية بين مسئولي الخدمة المدنية والموظفين العامين الآخرين من ناحية، وكبار المصرفيين وقادة الأعمال والصناعة من ناحية أخرى. بعبارة أخرى، تميل كلتا المجموعتين إلى أن تكون ممثلة للطبقة الرأسمالية. أما "بولانتزاس" فقد رفض هذه المقاربة السوسيولوجية في كتابه "السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية" (1968) وشدد بدلاً منها على درجة ممارسة بنية السلطة الاقتصادية والاجتماعية كضابط لاستقلال الدولة. وتقترح هذه الرؤية أن الدولة لا تستطيع العمل من أجل إدامة النظام الاجتماعي الذي تعمل فيه. فدورها في حالة الدولة الرأسمالية هو خدمة المصالح طويلة الأجل للرأسمالية، حتى لو تعرضت هذه الأعمال لمقاومة الطبقة الرأسمالية نفسها. ومن أمثلة ذلك التوسع في الحقوق الديمقراطية والرفاه الاجتماعي، فيما يمثل تنازلات مقدمة للطبقة العاملة، ولا يمكن ربطها بالنظام الرأسمالي. وقد أحدثت التطورات في الماركسية المحدثة تقاربًا كبيرًا بين النظريتين التعددية والماركسية. فمثلما أخذ التعدديون يعترفون بشكل متزايد بأهمية قوة الشركات، اضطر الماركسيون الجدد إلى التخلي عن فكرة كون الدولة مجرد انعكاس للنظام الطبقي. فمن ناحية اعترف الماركسيون الجدد بأن نموذج الطبقتين الكلاسيكي (القائم على البرجوازية والبروليتاريا) هو نموذج تبسيطي وغير مفيد في الظروف الحديثة. ويعترف الماركسيون الجدد في العادة- اقتفاءً لأفكار "بولانتزاس"- بوجود انقسامات مهمة داخل الطبقة الحاكمة (بين رأس المال المالي ورأس المال الصناعي مثلاً) وأن نشأة الديمقراطية الانتخابية قد زادت قوة المصالح والجماعات خارج الطبقة الحاكمة. كما

أخذوا ينظرون بشكل متزايد إلى الدولة كميدان يدور فيه الصراع بين المصالح والجماعات والطبقات. ويبدو هذا واضحًا بشكل خاص في حالة "المقاربة العقلانية الاستراتيجية" للدولة التي طرحها "بوب جيسوب" Bob Jessop (1982). فلم يعتبر "جيسوب" أن الدولة مجرد أداة لإدامة الرأسمالية من خلال التخفيف من حدة التوترات الطبقية، وإنما نظر إليها باعتبارها "التبلور للاستراتيجيات السياسية": كتجمع للمؤسسات التي تتصارع من خلالها الجماعات والمصالح المتنافسة من أجل السيطرة والهيمنة. وبمقتضى هذه الرؤية لا تصبح الدولة "أداة" في قبضة جماعة مسيطرة أو طبقة حاكمة. وإنما هى كيان ديناميكي يعكس ميزان القوى داخل المجتمع في الزمن المحدد، ومن ثم تعكس الدولة محصلة الصراع المتواصل من أجل الهيمنة.

الدولة التنين

ترتبط صورة الدولة "التنين" في السياسة الحديثة (عمليًا كوحش يعيش لذاته بهدف التوسع والتضخم) باليمين الجديد. وترجع جذور هذه الرؤية إلى الليبرالية المبكرة أو الكلاسيكية، وبشكل خاص بصيغة راديكالية من الفردية.

يتميز اليمين الجديد- أو على الأقل جناح الليبرالية الجديدة فيه- بالكراهية المفرطة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، انطلاقًا من الاعتقاد بكون الدولة تورمًا طفيليًا يهدد كلاً من الحرية الفردية والأمن الاقتصادي. فالدولة حسب هذه الرؤية بدلاً من أن تكون حَكَمًا نزيهًا- كما يقترح التعدديون- تتحول إلى "جَدَّة" متعجرفة، لا تتورع عن التدخل أو التطفل على كل جوانب الوجود الإنساني. والملمح الرئيسي في هذه الرؤية هو أن الدولة تقتفي مصالح منفصلة عن مصالح المجتمع (التي تتحدد بالمفارقة عن الماركسية)، وأن المصالح التي تهتم بها الدولة تتطلب نموًا لا يتوقف لدور أو مسئوليات الدولة نفسها. من ثم يزعم مفكرو اليمين الجديد أن الاتجاه نحو تدخل الدولة الذي ساد في القرن العشرين لم يعكس ضغطًا شعبيًا لتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي، أو الحاجة إلى تثبيت الرأسمالية بتهدئة التوترات الطبقية، وإنما عكس

الديناميات الداخلية في الدولة نفسها.

ويفسر نظريو اليمين الجديد الديناميات التوسعية لسلطة الدولة بالإشارة إلى ضغوط كل من جانبي العرض والطلب. وبالنسبة للضغوط المرتبطة بجانب الطلب فهي تصدر من المجتمع نفسه، وعادةً من خلال آلية الديمقراطية الانتخابية. ويزعم اليمين الجديد- كما ناقشنا في الفصل الرابع- أن المنافسة الانتخابية تدفع السياسيين إلى "المزايدة" على بعضهم البعض ببذل الوعود بزيادة الإنفاق والمزيد من البرامج الحكومية السخية، بغض النظر عن الضرر بعيد المدى الذي يمكن أن تلحقه هذه السياسات بالاقتصاد في صورة زيادة الضرائب وارتفاع معدلات التضخم و"الخروج الكبير" من الاستثمار. أما بالنسبة للضغوط المرتبطة بجانب العرض فهي تلك الضغوط الداخلية في الدولة، ويمكن تفسيرها بمؤسسات جهاز الدولة والعاملين فيه. وهو ما يعرف في أكثر أشكاله تطرفًا بمقولة العرض الزائد للحكومة.

وقد ارتبطت هذه المقولة عادةً بمنظِّري الخيار العام الذين يدرسون كيفية اتخاذ القرارات الحكومية على أساس من افتراض أن الأفراد المنخرطين في هذا يتصرفون بطريقة عقلانية بحثًا عن المصلحة الذاتية. فزعم "وليام نسكانين" William Niskanen (1971) على سبيل المثال أنه بسبب الضعف المعتاد الذي تتسم به عملية الرقابة على الموازنة في المجالس التشريعية مثل مجلس النواب الأمريكي، فإن مهمة اتخاذ القرار تتشكل إلى حد كبير وفق مصالح الوكالات الحكومية وكبار البيروقراطيين. وبقدر ما يعني هذا ضمنًا أن الحكومة مسيطر عليها من قبل الدولة (حيث بيروقراطية الدولة قادرة على تشكيل فكر السياسيين المنتخبين) بقدر ما يؤكد وجود تشابهات بين نموذج الخيار العام والرؤية الماركسية السابق مناقشتها، على الرغم من التباعد بين الرؤيتين فيما يتعلق بالمصالح التي يعمل جهاز الدولة على خدمتها. فبينما يزعم الماركسيون أن الدولة تعكس المصالح الطبقية أو الاجتماعية الأوسع، يصور اليمين الجديد الدولة ككيان مستقل يتتبع مصالحه الخاصة. ومن ثم فإن سعي البيروقراطية وراء مصالحها الذاتية يدعم بثبات التدخل "الكبير" للحكومة أو الدولة، لأن هذا يفضي إلى توسع البيروقراطية نفسها، الأمر الذي يساعد في

ضمان أمن الوظيفة، وتحسين الراتب، وفتح آفاق الترقي والارتقاء بمكانة الموظفين العموميين. وتتعارض هذه الصورة للبيروقراطيين المستهدفين لمصالحهم تعارضًا واضحًا مع الفكرة التعددية لماكينة الدولة المشربة بأخلاق الخدمة العامة والخاضعة بثبات للرقابة السياسية.

الدولة الأبوية

أخيرًا، ينبغي للتفكير الحديث في الدولة الأبوية أن يأخذ في اعتباره تضمينات النظرية النسوية. ولكن ليس معنى هذا القول إن هناك نظرية نسوية متسقة للدولة؛ فالنظرية النسوية- كما شددنا في الفصل الثالث- تشمل طيفًا واسعًا من التقاليد والمنظورات، ومن ثم ولّدت مجموعة من المواقف المختلفة جدًا تجاه سلطة الدولة.

وفوق هذا لم تنظر النسويات عادة إلى طبيعة سلطة الدولة كمسألة سياسية أساسية، حيث فضلّن بدلاً من هذا التركيز على البنية الأعمق للسلطة الذكورية، والتي تتركز على مؤسسات مثل الأسرة والمنظومة الاقتصادية. وفي الحقيقة أن بعض النسويات قد بحثن التعريفات التقليدية للدولة، وادّعين على سبيل المثال أن فكرة احتكار الدولة للعنف المشروع يتم الافتئات عليها من جراء الاستخدام الروتيني للعنف والإهانة في الحيـاة الأسرية والمنزلية. غير أن بعض النسويات قد أسهمن أحيانًا - بشكل مباشر أو ضمنيًا - في إثراء الجدل بشأن الدولة، بتطوير منظورات جديدة ومتحدية لسلطة الدولة.

فبالنسبة للنسويات الليبراليات اللاتي يعتقدن أن المساواة الجنسية أو مساواة النوع الاجتماعي يمكن أن تتحقق من خلال إصلاح تدريجي، فقد نزعن نحو القبول برؤية تعددية أساسًا للدولة. فهن يدركن أنه إذا تم حرمان النساء من المساواة القانونية والسياسية - وخاصة حق الانتخاب- فإن هذا يؤكد انحياز الدولة للرجال. غير أن إيمانهن بحيادية الدولة ينعكس في الاعتقاد بأنه من الممكن التغلب على انحياز كهذا، بل سيتم التغلب عليه فعليًا من خلال عملية الإصلاح. بهذا المعنى تؤمن النسويات الليبراليات بأن كل الجماعات (ومن بينها النساء) لديها طاقة للنفاذ المتساوي إلى سلطة الدولة، وأن بالإمكان استخدام هذا بإنصاف لتعزيز العدل والصالح العام؛ لذلك نظرت النسويات الليبراليات في العادة بطريقة

مفهوم

السيطرة الأبوية Patriarchy: تعني حرفيًا "الحكم بواسطة الأب"، سيطرة الزوج- الأب داخل الأسـرة، وإخضاع زوجته وأطفاله. غير أن المصطلح يستخدم عادة بالمعنى الأعم "للحكم بواسطة الرجال"، فيما يجذب الانتباه إلى شمولية القهر والاستغلال اللذين تتعرض لهما النساء. ومن ثم فإن استخدام مصطلح الأبوية يقضي بأن نظام السلطة الذكورية في المجتمع الأوسع يعكس وينبع من سيطرة الأب في الأسرة. والأبوية من المفاهيم الأساسية في التحليل النسوي الراديكالي، حيث يتم التشديد على أن انعدام مساواة النوع الاجتماعي تتسم بالطابع المنهجي والمؤسسي والانتشاري. وعلى النقيض من هذا تسلط النسويات الاشتراكيـات الضوء على الرابطة بين لا مســاواة النــوع الاجتمــاعي والملكية الخاصة، حيث يُنظر إلى الأبوية والملكية الخاصة، ويُنظر إلى الأبوية والرأسمالية كنظامين متوازيين للسيطرة.

النسوية الراديكالية Radical feminism: إحدى صور النسوية، تعتقد أن تقسيمات النوع الاجتماعي هي الدلالة الأهم سياسيًا على الانقسامات الاجتماعية، كما تعتقد أنها متجذرة في بنية الحياة المنزلية.

إيجابية إلى الدولة، وارتأين تدخل الدولة كوسيلة لتدارك لا مساواة النوع الاجتماعي والارتقاء بدور النساء. ويمكن ملاحظة هذا في الحملات من أجل تشريع الأجر المتساوي، وإباحة الإجهاض، وتوفير تسهيلات رعاية الطفولة، وتوسيع مزايا الرفاه الاجتماعي، وهلم جرا. إلا أن النسويات الراديكاليات قد طوّرن رؤية للدولة أكثر نقدية وسلبية، حيث يزعمن أن سلطة الدولة تعكس بنية أعمق للقهر تتخذ صورة الأبوية.

وهناك عدد من أوجه التشابه بين آراء الماركسيين والنسويات الراديكاليات فيما يتعلق بسلطة الدولة؛ إذ تنكر المجموعتان، مثلاً، مقولة أن الدولة كيان مستقل يميل إلى اتباع مصالحه الخاصة. وبدلاً من هذا، تفهمان الدولة وتفسران انحيازاتها بالإشارة إلى "بنية عميقة" للسلطة في المجتمع ككل. وإذا كان الماركسيون يضعون الدولة في سياق اقتصادي، تضعها النسويات الراديكاليات في سياق لامساواة النوع الاجتماعي، مع الإصرار على أنها تشكل بالأساس مؤسسة للسلطة الذكورية. وفيما هو مشترك مع الماركسية تطورت نسخ ذرائعية وبنيوية مميزة لهذا الاتجاه النسوي. فينظر الرأي الذرائعي للدولة على أنها أكثر قليلاً من كونها "وسيطًا" أو "أداة" يستخدمها الرجال للدفاع عن مصالحهم الخاصة وتوطيد البنيات الأبوية. وينبثق هذا الرأي من الاعتقاد النسوي بأن الأبوية تتعزز بانقسام المجتمع إلى مجالين منفصلين للحياة: "عام" و"خاص". وقد أُنجِز إخضاع النساء تاريخيًا بتقييدهن بالمجال "الخاص" بالمسئوليات الأسرية والمنزلية، وتحويلهن إلى محض ربات بيوت وأمهات، وكذلك من خلال إقصائهن عن المجال "العام" المتركز على السياسة والاقتصاد. وببساطة تامة ترى هذه النظرة أن الدولة تدار بواسطة الرجال، وتدار للنساء.

وبينما تركز الآراء الذرائعية على موظفي الدولة، وخاصة نخبتهم، تميل الآراء البنيوية إلى التشديد على مدى تضمين مؤسسات الدولة في نسق أبوي أوسع. وقد وجهت النسويات الراديكاليات المحدثات اهتمامًا خاصًا لنشأة دولة الرفاه، حيث رأين فيها تعبيرًا عن نوع جديد من السلطة الأبوية. فقد يؤدي الرفاه إلى ترسيخ الأبوية عبر الانتقال من التبعية الخاصة (وفيها تعتمد النساء كـ"بانيات بيوت" على الرجال كـ"عائلين")

إلى نسق للتبعية العامة يتم التحكم بمقتضاه في النساء بشكل متزايد من قبل مؤسسات الدولة المتسعة.

فمثلاً أصبحت النساء معتمدات بشكل متزايد على الدولة كعميلات أو زبائن لخدمات الدولة (مؤسسات رعاية الطفولة، حضانات الأطفال، العمل الاجتماعي)، وكعاملات (خاصة فيما تسمى مهن "الرعاية" مثل: التمريض، العمل الاجتماعي، التدريس). كذلك فإن التوسع في مسئوليات الدولة لتشمل مجالات كانت تعتبر أنثوية تقليديًا مثل تنشئة الأطفال ورعايتهم، قد أنتج في الغالب مجرد أشكال جديدة من الإخضاع؛ إذ أدت بشكل خاص إلى تعزيز دور النساء في جيش العمل الاحتياطي، حيث أخذ أرباب الأعمال يتطلعون بشكل متزايد إلى تشغيل النساء كقوة عمل مرنة ومنخفضة الأجر وأسلس قيادًا في العادة.

■ دور الدولة

كان للتفسيرات المتناقضة لسلطة الدولة آثارها الواضحة على الدور أو المسئوليات المطلوب من الدولة القيام بها. ماذا ينبغي أن تفعل الدول؟ ما الوظائف أو المسئوليات التي يجب على الدولة الاضطلاع بها، وأيها يجب أن يُترك لأيدي الأفراد الخواص؟ وتُثار أسئلة من جوانب عديدة حول السياسة الانتخابية والمنافسة الحزبية. وباستثناء الفوضويين الذين يرفضون الدولة باعتبارها شرًا من حيث الجوهر وكيانًا غير ضروري، فقد نظر كل المفكرين السياسيين على أنها تستحق الاهتمام بهذا المعنى أو ذاك. فحتى الاشتراكيين الثوريين الذين يستلهمون الشعار اللينيني "سحقًا للدولة"، قد قبلوا فكرة الحاجة إلى دولة بروليتارية انتقالية تقود الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية، وذلك في صورة "ديكتاتورية البروليتاريا". إلا أن هناك اختلافًا عميقًا حول التحديد الدقيق للدور الذي ينبغي أن تلعبه الدولة، ومن ثم حول التوازن السليم بين الدولة والمجتمع المدني. ومن بين أشكال الدولة المختلفة التي تم تطويرها:-

- دولة الحد الأدنى
- الدولة التنموية
- دولة الديمقراطية- الاجتماعية

- دولة التجميع
- الدولة الشمولية

دولة الحد الأدنى

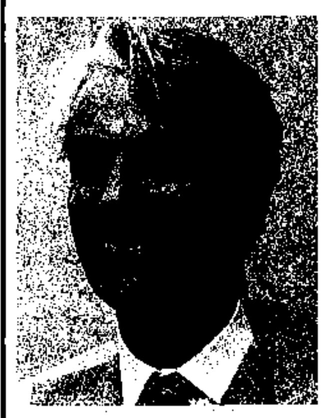
تعتبر دولة الحد الأدنى هى المثال بالنسبة لليبراليين الكلاسيكيين، حيث يتلخص هدفها في ضمان أن يتمتع الأفراد بأوسع نطاق ممكن من الحريات. وتوجد جذور هذه الرؤية في نظرية العقد الاجتماعي، إلا أنها تتبنى رغم هذا نظرة "سلبية" للدولة. وقيمة الدولة من هذا المنظور هى امتلاكها القدرة على ضبط السلوك الإنساني، ومن ثم منع الأفراد من التعدي على حقوق الآخرين وحرياتهم. فالدولة إذن كيان للحماية، وظيفته الرئيسية هى توفير الإطار اللازم لتحقيق السلم والنظام الاجتماعي الذي يمكن للمواطنين مباشرة حياتهم من خلاله بالطريقة التي يعتبرونها الأفضل بالنسبة لهم. وحسب التشبيه الشهير الذي أورده "لوك" Locke فإن الدولة تعمل كالحارس الليلي الذي تُطلب خدماته فقط حينما يكون الوجود المنظَّم معرضًا للتهديد. إلا أن هناك ثلاث وظائف أساسية موكولة إلى دولة "الحد الأدنى" أو "الحارس الليلي". أولاً وقبل كل شيء: إن الدولة توجد للحفاظ على النظام المحلي. ثانيًا: تضمن الدولة إنفاذ العقود أو الاتفاقات الاختيارية بين المواطنين الخواص. وثالثًا: توفر الدولة الحماية من الهجمات الخارجية. من ثم يتحدد الجهاز المؤسسي لدولة الحد الأدنى في: قوات الشرطة، منظومة قضائية، جيش من نوع ما. أما المسئوليات الاجتماعية والثقافية والأخلاقية وغيرها فهى تعود إلى الأفراد، ومن ثم هى دور ثابت للمجتمع المدني.

وقد استغرق اليمين الجديد في الدفاع عن دولة الحد الأدنى في الجدل السياسي الحديث؛ فاستنادًا إلى الأفكار الليبرالية المبكرة، وخاصة السوق الحرة والنظريات الاقتصادية الكلاسيكية، أكد اليمين الجديد الحاجة إلى "إزاحة حدود الدولة إلى الوراء". واتخذ هذا الجهد في

جيش العمل الاحتياطي Reserve army of labour، قوة عمل متاحة يمكن الاستعانة بها بسهولة في فترات الركود، ولا يتمتع هذا "الجيش" بأي ضمان اجتماعي، ويتسم وضعه في السوق بالضعف.

الحقوق Rights، استحقاقات قانونية أو أخلاقية للتصرف أو تلقي معاملة معينة، وهناك فرق بين الحقوق المدنية وحقوق الإنسان.

"روبرت نوزيك" Robert Nozick (1938-2002):



أكاديمي وفيلسوف سياسي أمريكي. ينظر إلى عمله الأساسي "الفوضى، الدولة واليوتوبيا" (1974) على أنه أحد أهم الأعمال المعاصرة في الفلسفة السياسية، وقد كان له تأثير عميق على نظريات ومعتقدات اليمين الجديد. طور شكلا من المذهب الليبرالي قريبًا من أفكار "لوك"، وتأثر تأثرًا واضحًا بأنصار المذهب الفردي الأمريكيين في القرن التاسع عشر مثل "سبونر" Spooner (1808-1887) و"تاكر" Tucker (1854-1939). ورأى ضرورة الحماية الكاملة لحقوق الملكية مادامت الثروة قد تم اكتسابها في المقام الأول بطرق سليمة، أو انتقلت بطريقة سليمة من شخص لآخر. ويعني هذا الموقف تأييد حكومة الحد الأدنى، وضرائب الحد الأدنى، ورفض قضية الرفاه وإعادة التوزيع. وقد تطورت نظريته للعدالة القائمة على الحقوق ردًا على "جون رولز" John Rawls. وقد قام "نوزيك" فيما بعد بإدخال تعديلات على أفكاره الليبرالية المتطرفة.

كتابات "روبرت نوزيك" Robert Nozick شكل إعادة صياغة لليبرالية "لوك" المبنية على الدفاع عن الحقوق الفردية، وخاصة: حقوق الملكية. وفي حالة الاقتصاديين المدافعين عن حرية الأسواق مثل "فريدريش فون هايك" Friedrich von Hayek و"ميلتون فريدمان" Milton Friedman فقد اعتبروا تدخل الدولة بمثابة "اليد الغاشمة" التي تحد من المنافسة والكفاءة والإنتاجية. وينبغي وفقًا لمنظور اليمين الجديد أن يقتصر الدور الاقتصادي للدولة على وظيفتين: الاحتفاظ بوسيلة تبادل مستقرة أو "نقود سليمة" (أي معدل تضخم منخفض أو صفر) وتعزيز المنافسة من فرض ضوابط على الاحتكار وتقييد الأسعار وما إلى ذلك.

الدولة التنموية

وجدت أفضل الأمثلة التاريخية على دولة الحد الأدنى في بلدان مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة أثناء العهود الأولى للتصنيع في القرن التاسع عشر. غير أنه كقاعدة عامة كلما تأخر تصنيع بلد ما اتسع الدور الاقتصادي للدولة فيها. ففي اليابان وألمانيا مثلاً اضطلعت الدولة منذ البداية بدور "تنموي" أكثر فعالية. والدولة التنموية هي تلك الدولة التي تتدخل في الحياة الاقتصادية بغرض خاص هو تشجيع النمو الصناعي والتنمية الاقتصادية. وليس معنى هذا بالضرورة إحلال نظام "اشتراكي" للتخطيط والتحكم محل السوق، وإنما السعي لبناء شراكة بين الدولة

والمصالح الاقتصادية الرئيسية، مدفوعةً غالبًا بأولويات محافظة وقومية.

وتعتبر اليابان المثال الكلاسيكي للدولة التنموية. فخلال حكم "الميجي" من 1868 إلى 1912 أقامت الدولة اليابانية علاقة وثيقة مع "الزيبوتسو" zaibutsu ، أي إمبراطوريات الأعمال الكبرى المُدارة عائليًا والتي سادت الاقتصاد الياباني حتى الحرب العالمية الثانية. ومنذ العام 1945 اضطلعت وزارة التجارة الدولية والصناعة في اليابان (MITI) بقيادة الدور التنموي للدولة– بالتعاون مع بنك اليابان– من خلال المساعدة في تشكيل قرارات الاستثمار الخاص وإدخال الاقتصاد الياباني في المنافسة الدولية. وقد عرفت فرنسا نموذجًا مشابهًا للتدخل التنموي، حيث مالت حكومات اليسار واليمين على السواء نحو الإقرار بالحاجة إلى التخطيط الاقتصادي، ورأت بيروقراطية الدولة في نفسها الحارس للمصالح الوطنية.

وفي بلدان مثل النمسا، وألمانيا إلى حد ما، تحققت التنمية الاقتصادية من خلال بناء "دولة المشاركة" التي شددت على الاحتفاظ بعلاقة وثيقة بين الدولة والمصالح الاقتصادية الكبرى، وخاصة الأعمال الكبرى والقوة العاملة المنظمة. وفي الأوقات الحديثة دعمت العولمة نشأة "دول المنافسة"، ومن أمثلتها اقتصادات النمور في شرق آسيا. وكان دورها هو وضع استراتيجيات للازدهار الوطني في سياق المنافسة المحتدمة العابرة للقارات.

دولة الديمقراطية- الاجتماعية

بينما تمارس الدول التنموية النهج التدخلي من أجل حفز التقدم الاقتصادي، فإن الدول الاجتماعية الديمقراطية تتدخل بهدف إجراء إعادة هيكلة اجتماعية أوسع نطاقًا، ويتم هذا عادة بما يتفق ومبادئ الإنصاف والمساواة والعدل الاجتماعي. ويسترشد تدخل الدولة في بلدان مثل النمسا والسويد بالأولويات التنموية والاجتماعية– الديمقراطية معًا. غير أن التنموية والديمقراطية الاجتماعية لا يجتمعان معًا دائمًا. وقد أوضح "ديفيد ماركواند" David Marquand (1988) أنه على الرغم من أن الدولة في المملكة المتحدة كانت متوسعة إلى حد كبير في الفترة اللاحقة مباشرة للحرب العالمية الثانية على خطى اجتماعية–

ديمقراطية، فقد أخفقت في التطور إلى دولة تنموية. والأمر الأساسي في فهم الدولة الديمقراطية- الاجتماعية هو إدراك حدوث تحول من الرؤية "السلبية" للدولة (التي تراها أكثر قليلاً من شر ضروري) إلى رؤية "إيجابية" تعتبر الدولة وسيلة لتوسيع الحرية وتعزيز العدل. من ثم تعتبر الدولة الديمقراطية- الاجتماعية هي المثال لكل من الليبراليين المحدثين والاشتراكيين الديمقراطيين. فبدلاً من مجرد إرساء الشروط اللازمة للوجود المنظم، تعتبر الدولة مشاركًا نشطًا يساعد بشكل خاص في تصحيح اختلالات ومظالم اقتصاد السوق؛ لذلك هي تميل إلى التركيز الأقل على توليد الثروة، والتركيز الأكثر على التوزيع العادل للثروة. ويتلخص هذا- في الممارسة العملية- في السعي لاستئصال الفقر وتقليص المظالم الاجتماعية. من ثم تتلخص السمتان المتلازمتان للدولة الديمقراطية- الاجتماعية في كل من الكينزية والرفاه الاجتماعي. والهدف من السياسات الاقتصادية الكينزية هو "إدارة" أو "تنظيم" الرأسمالية بقصد تعزيز النمو والاحتفاظ بالعمالة الكاملة. ورغم أن هذا قد يتضمن عنصر التخطيط، فإن الاستراتيجية الكينزية الكلاسيكية تقتضي "إدارة الطلب" من خلال التكييفات في السياسة المالية العامة: أي في مستويات الإنفاق العام والضرائب. وقد أدى تبني سياسات الرفاه إلى نشأة ما يطلق عليها دول الرفاه، التي اتسعت مسئولياتها لتشمل تعزيز المزايا الاجتماعية لمواطنيها. وبهذا المعنى تعتبر الدولة الديمقراطية- الاجتماعية "دولة تمكين" مخلصة لمبدأ التمكين الفردي.

دولة التجميع

إذا كانت الدولتان التنموية والاجتماعية- الديمقراطية تتدخلان في الحياة الاقتصادية توجيه أو دعم اقتصاد خاص إلى حد بعيد، فإن دول التجميع تضع الحياة الاقتصادية كلها تحت سيطرة الدولة. وقد وجدت أوضح أمثلة على هذا النوع من الدول في البلدان الشيوعية الأرثوذكسية مثل الاتحاد السوفيتي وبلدان شرق أوروبا. فقد سعت هذه الدول إلى القضاء على المشروع الخاص كليًا، وإقامة اقتصادات مخططة مركزيًا تقودها شبكة من الوزارات الاقتصادية ولجان التخطيط.

ومن ثم فإن ما تسمى "الاقتصادات الأوامرية" command economies

اقتصادات النمور Tiger economies: اقتصادات تقتفي النموذج الياباني من حيث سرعة النمو والتوجه التصديري، ومن أمثلتها كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة.

العدل الاجتماعي Social ustice: توزيع مبرر أخلاقيًا للمزايا المالية، وينظر إليها غالبًا كانحياز للمساواة.

التي تأسست قد تم تنظيمها من خلال منظومة للتخطيط "الموجَّه" كان المتحكم فيها في المطاف الأخير الهيئات العليا في الحزب الشيوعي. وينبثق المبرر للتجميع الذي تقوم به الدولة من التفضيل الاشتراكي الأساسي للملكية العامة على حساب الملكية الخاصة. غير أن استخدام الدولة لتحقيق هذا الهدف يفترض موقفًا أكثر إيجابيةً تجاه سلطة الدولة مما أوردته كتابات "ماركس" و"إنجلز" Engels (1820-1895) الكلاسيكية.

إن أيًا من الاثنين لم يستبعد التأميم مطلقًا، وقد اعترف "إنجلز" على وجه الخصوص بضرورة سيطرة الدولة خلال "ديكتاتورية البروليتاريا" على المصانع والمصارف ووسائل النقل..إلخ. غير أنهما افترضا أن الدولة البروليتارية ستكون مؤقتة، وأنه "ستضمحل" مع اختفاء الصراع الطبقي. ولكن على النقيض من هذا فإن دولة التجميع في الاتحاد السوفيتي قد أضحت دائمة وازدادت قوةً وبيروقراطيةً. فخلال عهد "ستالين" باتت الاشتراكية مساوية عمليًا للستالينية، وانعكس تقدم الاشتراكية في التوسع في مسئوليات جهاز الدولة وسلطاته. وفي الحقيقة أنه بعد أن أعلن خروتشوف" Khrushchev عام 1962 انتهاء ديكتاتورية البروليتاريا، باتت الدولة تُعَرَّف رسميًا بدولة "كل الشعوب السوفيتية".

مفهوم

الدولانية Statism، (بالفرنسية tatismeé) هي الاعتقاد بأن تدخل الدولة هو الوسيلة الأنسب لحل المشكلات السياسية أو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتقوم هذه الرؤية على إيمان عميق لا يقبل الجدل بالدولة كآلية يمكن من خلالها تنظيم العمل الجمعي وتحقيق الأهداف المشتركة؛ حيث يُنظر للدولة كمثال أخلاقي ("هيجل")، أو على أنها تخدم "الإرادة العامة" أو الصالح العام. وتنعكس الدولانية بأكثر الصور وضوحًا في السياسات الحكومية التي تضطلع بتنظيم الحياة الاقتصادية وضبطها. ويتراوح هذا بين التأميم الانتقائي والإدارة الاقتصادية (يطلق عليها أحيانًا التعبير الفرنسي dirigisme أي (الإدارة والتوجيه)، وبين الإدماجية بصورتيها الليبرالية والفاشية، ثم أخيرًا النمط السوفيتي في تجميع الاقتصاد في يد الدولة.

الدولة الشمولية

تعتبر الدول الشمولية أكثر أشكال تدخل الدولة تطرفًا وتوسعًا. ويتمثل جوهر الشمولية في بناء دولة تضع كل شيء تحت جناحيها، ويتغلغل نفوذها في كل جوانب الوجود الإنساني. فلا تكتفي الدولة هنا بوضع الاقتصاد تحت سيطرتها المباشرة، بل ينطبق الشيء نفسه على التعليم والثقافة والدين والحياة الأسرية..إلخ. وتعتبر ألمانيا الهتلرية والاتحاد السوفيتي الستاليني من أوضح الأمثلة على الدول الشمولية، وإن كان البعض يضيف إليه نظم حكم محدثة مثل عراق صدام حسين. ويعتبر من الأعمدة التي تقوم عليها تلك النظم: وجود عملية شاملة للرقابة والإرهاب البوليسي، إلى جانب نظام متغلغل للتضليل والتحكم الأيديولوجي. وبهذا المعنى تضطلع الدول الشمولية بخنق المجتمع المدني والقضاء المبرم على المجال "الخاص" في الحياة. وهو الهدف الذي لا يكون مستعدًا له ويصدق عليه صراحة سوى الفاشيين الذين يرغبون في تذويب الهوية الفردية

التجميع Collectivization، القضاء على الملكية الخاصة لصالح نظام يقوم على الملكية المشتركة أو العامة.

في الكل الاجتماعي. ويزعم البعض أن "موسوليني" قد استلهم فكرة الشمولية من إيمان "هيجل" بالدولة كـ"مجتمع أخلاقي" يعكس الإيثار والتعاطف المتبادل لأعضائه. ومن هذا المنظور يمكن ربط تقدم الحضارة الإنسانية ربطًا واضحًا بتعاظم الدولة وتوسيع مسئولياتها.

الدولة فى عصر العولمة

الدولة والعولمة

تسبب صعود العولمة في إثارة جدل كبير حول السلطة ومغزى الدولة في عالم مُعَوْلَم. ومن الممكن هنا تحديد ثلاثة مواقف متناقضة. أولاً: تَشجَّع بعض النظريين لأن يعلنوا نشأة "حوكمة ما بعد السيادة" (Scholte, 2005) مقترحين أن صعود العولمة يقترن حتمًا بتراجع الدولة كفاعل ذي مغزى.

وفقًا لهذا تنتقل السلطة من الدولة إلى الأسواق العالمية والشركات العابرة للقومية على وجه الخصوص. وفي النسخة الأكثر تطرفًا من هذا الرأي، والتي يقدمها من يطلق عليهم "العولميون المتطرفون"، يُنظر إلى الدولة على أنها تفرغ من محتواها وتصبح- عمليًا- زائدة على الحاجة. غير أن هناك آخرين ينكرون أن تكون العولمة قد أدت إلى تغيير السمة الجوهرية للسياسة العالمية، ألا وهى أن الدول ذات السيادة- كما كان في العهود الأسبق- هى المحدد الأساسي لما يحدث داخل حدودها، وستظل الفاعلة الأساسية على الساحة العالمية. وبمقتضى هذه الرؤية لا تعتبر العولمة والدولة قوتين منفصلتين أو متعارضتين، وإنما الذي خلق العولمة- وبدرجة مثيرة- هى الدول نفسها، ومن ثم فالعولمة وجدت لخدمة مصالحها. إلا أن هناك موقفًا ثالثًا بين هذين الموقفين، وهو يقر بأن العولمة قد أحدثت تغييرات نوعية بالنسبة لدور الدولة وأهميته، ولطبيعة السيادة الوطنية، ومع ذلك يشدد هذا الموقف على أن تلك التغييرات قد حوّلت الدولة، وليس ببساطة تقليص سلطتها أو زيادتها.

وبالنسبة لتطورات مثل تصاعد الهجرة الدولية وانتشار العولمة الثقافية فقد مالت إلى جعل حدود الدولة "قابلة للنفاذ" بشكل متزايد. غير أن معظم النقاش حول تغيير طبيعة الدولة وسلطتها كان معنيًا بأثر العولمة

الاقتصادية. وتعد السمة الرئيسية في العولمة الاقتصادية والملمح الرئيسي للعولمة الاقتصادية هو صعود "ما فوق الإقليمية"، ويقصد بها العملية التي يتم فيها النشاط الاقتصادي بشكل متزايد داخل "عالم بلا حدود" (Ohmae, 1989). ويتضح هذا بشكل خاص فيما يتعلق بالأسواق المالية التي باتت مُعَوْلَمة حقًا، حيث تتدفق رءوس الأموال حول العالم بصورة تبدو لحظية، حتى إن دولة ما لا تستطيع أن تعزل نفسها عن آثار الأزمات المالية التي تقع في أجزاء أخرى من العالم. وهو ما يتضح أيضًا من تغيير التوازن بين سلطة الدول الإقليمية وبين الشركات عابرة القوميات و"متجاوزة الحدود"؛ حيث أصبح بإمكان الأخيرة تحويل الاستثمار والإنتاج إلى أجزاء أخرى من العالم إذا لم تكن سياسة الدولة المعنية مواتية لتعظيم أرباح ومراعاة مصالح تلك الشركات. كما أصبحت العولمة مرتبطة على نحو متزايد بالاتجاه نحو الأقلمة، وهو ما ينعكس في البروز المتزايد للكتل التجارية الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي EU واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA.

ولما كانت الحدود قد أصبحت قابلة أكثر للنفاذ، واهتزت المسلَّمات الجغرافية القديمة، فإن سيادة الدولة- بمعناها التقليدي على الأقل- لا تستطيع الصمود. وهذا هو المعنى الذي اكتسبت من خلاله حوكمة القرن الحادي والعشرين طابعًا حقيقيًا لما بعد السيادة. ومن الصعب بشكل خاص معرفة كيف يمكن للسيادة الاقتصادية التوافق مع الاقتصاد المعولَم. فقد كان تحكم السيادة الوطنية في الحياة الاقتصادية ممكنًا فحسب في عالم ذي اقتصادات وطنية مستقلة عن بعضها بعضًا، ولكن هذه السيادة الاقتصادية تصبح بلا معنى مع دمج هذه الاقتصادات في اقتصاد معولَم واحد. غير أن الحديث عن اقتصاد عالمي "لا يعترف بالحدود" يمكن أن يذهب إلى أبعد من هذا. فعلى سبيل المثال هناك اعتراف متزايد بأن اقتصادات السوق لا يمكن أن تعمل بنجاح داخل سياق نظام قانوني واجتماعي لا ضامن له سوى الدولة (Fukuyama, 2005). وفوق هذا، فإنه على الرغم من أن قدرة الدول على التحكم في النشاط الاقتصادي العابر للقوميات قد تتقلص إذا عملت على هذا منفردةً، فإن هذه الدول نفسها قد تستطيع الاحتفاظ بهذه القدرة إذا عملت من خلال إطار أكبر

ما فوق الإقليمية Supraterritoriality: إعادة تشكيل الجغرافيا التي تمت من خلال تراجع أهمية الحدود بين الدول، والمسافات الجغرافية، والموقع الإقليمي.

السيادة الاقتصادية Economic sovereignty: السلطة الكاملة التي تمارسها الدولة على الحياة الاقتصادية داخل حدودها، بما في هذا السيطرة المستقلة على السياسات المالية والنقدية، وعلى التدفقات التجارية والرأسمالية.

العولمة السياسية Political globalization: الأهمية المتزايدة للهيئات والتنظيمات الدولية، والتي تمارس صلاحياتها في مجال دولي يتشكل من عدة دول.

للتنظيم الاقتصادي تضطلع به عبر تنظيمات وعمليات دولية مثل مجموعة السبعة / الثمانية G7 / G8، ومنظمة التجارة العالمية WTO وصندوق النقد الدولي IMF.

كذلك تأثرت سلطة الدولة وأهميتها من جراء عملية العولمة السياسية. بيد أن هذا التأثير كان معقدًا ومتناقضًا من بعض النواحي. فمن ناحية تسببت هيئات دولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلنطي NATO ومنظمة التجارة العالمية في الحد من قدرة الدول على التصرف كوحدات سياسية مستقلة.

فمن الواضح مثلاً أن العضوية في الاتحاد الأوروبي تهدد سلطة الدولة العضو، بسبب تزايد نطاق القرارات (المتعلقة مثلاً بالسياسة النقدية، السياسات الزراعية والخاصة بالمصائد، والدفاع، والشئون الخارجية) التي تتخذها المؤسسات الأوروبية بدلاً من الدول الأعضاء منفردة. وهو ما خلق ظاهرة الحوكمة متعددة المستويات. ويرى البعض أن الحكم القومي "النقي" كان دائمًا محض خرافة (Sørensen, 2004). غير أن نطاق وأهمية القرارات التي تتخذ على المستوى فوق القومي يتزايدان دون شك، الأمر الذي يجبر الدول إما على ممارسة النفوذ داخل أو من خلال الكيانات الإقليمية أو العالمية، أو العمل ضمن أطر أرستها هذه الكيانات. فمثلاً تعمل منظمة التجارة العالمية كقاضٍ أو حَكَم في المنازعات التجارية العالمية، كما تضطلع بدور المنتدى الذي يتم فيه التفاوض بشأن المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء ووسطها. من ناحية أخرى تفتح العولمة السياسية باب الفرص أمام الدول بقدر ما تقلصها. ويتم هذا من خلال "تجمع" السيادة. وعلى سبيل المثال هناك مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي (أقوى مؤسسات صنع القرار في الاتحاد) وهو المنتدى الذي خلقته الدول الأعضاء ويتيح للسياسيين القوميين المشاركة في صنع القرارات على مستوى فوق قومي. ويرى البعض أنه من خلال السيادة "المجمعة" يتاح للدول الأعضاء النفاذ إلى شكل من السيادة أوسع وأكبر مغزى. كما أن هذه السيادة "المجمَّعة" هى أكبر من مجموع السيادات المنفردة لمختلف الدول الأعضاء.

تحول الدولة

الدولة مؤسسة تاريخية: نشأت استجابة لمجموعة محددة من الظروف في أوروبا في القرن السادس عشر، ثم استمرت في التطور حسب الظروف المتغيرة. فبعدما تطورت إلى الدولة- الأمة في القرن التاسع عشر، اضطلعت الدولة خلال القرن العشرين- وخاصة في فترة ما بعد 1945- بمسئوليات اقتصادية واجتماعية أكبر، ما أدى إلى نشوء الدولة الديمقراطية- الاجتماعية أو دولة الرفاه. غير أن الفترة منذ الثمانينيات شهدت- بسرعات متباينة في البلدان المختلفة- "تراجعًا" عامًا للدولة، من خلال تبني سياسات مثل إزالة القيود المنظِّمة والخصخصة وإدخال إصلاحات السوق في الخدمات العامة. ورغم وجود قوى أيديولوجية دفعت بقوة هذه السياسات (وخاصة مع صعود أفكار اليمين الجديد المؤيدة للسوق والمناهضة للدولة)، فقد أملتها أيضًا قوى أخرى أكبر ولا تقاوَم. ومن بينها تلك الضغوط التي ولّدتها المنافسة العالمية المتزايدة، والحاجة إلى وسائل أكثر كفاءة واستجابة لتطوير السياسات العامة وتوفير الخدمات العامة. وانعكس في التحول بالنسبة لمجالات كثيرة من الحكم إلى "الحوكمة" . فمع ازدياد المجتمعات تعقيدًا وسيولةً كان من الضروري وضع أساليب جديدة في الحكم أقل اعتمادًا على مؤسسات الدولة التراتبية، وأكثر اعتمادًا على الشبكات والسوق، ومن ثم إزالة الحدود بين الدولة والمجتمع. وقد اتسم "التحول نحو الحوكمة" في السياسة بما أطلق عليه إعادة اختراع الحكومة، وهو ما انعكس بشكل خاص في ابتعاد الدولة عن التقديم المباشر للخدمات، لصالح تبني دور "تمكيني" و"تنظيمي" .

وقد أدت هذه التطورات، كما يرى البعض، إلى نشأة شكل جديد للدولة تم توصيفه بطرق مختلفة، مثل: دولة "المنافسة"، دولة "السوق"، أو دولة "ما بعد الحداثة" . وذهب "فيليب بوبيت" Philip Bobbitt (2002) إلى أبعد من هذا؛ حيث رأى أن الانتقال من الدولة- الأمة إلى ما أسماه دولة السوق قد دشن تحولاً عميقًا في السياسة العالمية، بمقتضاه انتهت الحرب الطويلة بين الليبرالية والفاشية والشيوعية على تحديد الشكل الدستوري للدولة- الأمة. وتتمثل السمة الجوهرية لدولة السوق في الابتعاد عن الإدارة الاقتصادية "من أعلى- إلى أسفل" والقائمة على وجود اقتصادات قومية

الحوكمة متعددة المستويات Multi-level governance، عملية سياسية مركبة، بمقتضاها يتم توزيع السلطة أفقيًا ورأسيًا على مستويات عديدة من الحكم، قومية وفوق قومية.

دولة الرفاه Welfare state، دولة تضطلع بمسئوليات أولية في الرعاية الاجتماعية لمواطنيها، من خلال مجموعة من خدمات الضمان الاجتماعي والصحة والتعليم وغيرها (وإن اختلفت هذه الخدمات باختلاف المجتمعات).

منفصلة، والتوجه نحو القبول بالسوق باعتبارها المبدأ الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في التنظيم الاقتصادي.

وبدلاً من محاولة "ترويض" الرأسمالية، تسير دول السوق "مع التيار". وبينما يتم الحكم على الدول على أساس مدى فعاليتها في تعزيز النمو والرفاهية، وتصفية الفقر وتضييق الفجوات الاجتماعية، فإن دول السوق تبني شرعيتها على قدرتها في تعظيم الفرص المتاحة أمام المواطنين، وقدرتها على تأمين منافسة كفئة وطليقة في السوق. وتختلف سرعة تحقيق هذا في أجزاء العالم المختلفة، حيث نجد الدول تعتنق نموذج الدولة- السوق بدرجات حماس متفاوتة، مع محاولة تعديله بما يتكيف مع ثقافاتها السياسية واحتياجاتها الاقتصادية. وقد تطور شكل خاص لدولة السوق في اقتصادات "النمور" الآسيوية، يتم تصنيفها أحيانًا تحت عنوان دولة المنافسة. وتتميز الأخيرة بالاعتراف بالحاجة إلى تقوية التعليم والتدريب باعتبار أن هذا هو الطريق لضمان النجاح الاقتصادي في الاقتصاد التابع أو "غير ذي الوزن" تكنولوجيًا.

وتعتبر طبيعة الدولة وأهميتها في العالم النامي مختلفة جدًا على أي حال. ففي حالات مثل كوريا الجنوبية وتايوان، وكذلك الهند رغم ارتفاع مستويات الفقر والأمية فيها، نجحت دول العالم النامي هذه في انتهاج استراتيجيات للتحديث الاقتصادي. ولكن هناك دولاً أخرى اتسمت بضعفها، وتوصف أحيانًا بـ"الدول الضعيفة" أو "أشباه الدول" أو "الدول الفاشلة" أو أحيانًا "الدول المارقة". وتتركز معظم الدول الضعيفة في أفريقيا جنوب الصحراء، ومن أمثلتها الكلاسيكية: الصومال، سيراليون، ليبيريا، الكونغو. وهي دول ضعيفة بمعنى فشلها في الاختبار الأساسي لأي سلطة: عجزها عن حفظ النظام المحلي والأمن الشخصي، وحيث أصبح النزاع الأهلي وربما الحرب الأهلية بمثابة روتين الحياة فيها. وينبثق ضعف هذه الدول أساسًا من تجربة الاستعمار التي عندما انتهت (في فترة ما بعد 1945 أساسًا) منحت الاستقلال السياسي الرسمي لمجتمعات تفتقر إلى مستويات مناسبة من التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، كي تضطلع الدولة بوظائفها ككيانات مستقلة. وقد أطلق "روبرت كوبر" Robert Cooper (2004) على هذه الدول "دول ما قبل الحداثة"، بمعنى أنها تعيش في عالم اضطرابات ما بعد

مفهوم

الدولة الضعيفة Weak state:
دولة تفتقد القدرة على الاضطلاع الفعال بطائفة من وظائف الدولة. وتملك هذه الدول عادة بنى إدارية غير كفء فاسدة، وغير قادرة على حماية النظام الاجتماعي والأمن الشخصي. وهي تعاني بوجه عام من مستويات منخفضة في الشرعية، ويرجع هذا عادة إلى قوة الولاءات المحلية والعرقية. أخيرًا يكون لها أثر ضئيل على الحياة الاقتصادية، وتتسم غالبًا بالتبعية للمصالح الاقتصادية الأجنبية. غير أن الدول قد تصنف كدول "ضعيفة" لجملة من الأسباب الأخرى. فقد تعتبر هكذا من الزاوية العسكرية، بمعنى ضعف قدرتها في التأثير على الدول المجاورة، أو الأهم وهو مقاومة العدوان الخارجي. كما يمكن اعتبار الدولة ضعيفة اقتصاديًا، بمعنى محدودية دورها في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية. (يمكن اعتبار الولايات المتحدة دولة ضعيفة بالمعنى الثاني، ولكنها ليست هكذا بالمعنى الأول).

دولة المنافسة Competition state:
دولة تنتهج استراتيجيات لضمان القدرة التنافسية في اقتصاد معولم.

سطوة أمراء الحرب Warlordism:
وضع تتمكن فيه عصابات محلية مسلحة من ممارسة مهام السلطة في غياب دولة ذات سيادة.

الاستعمار، وحيث تعجز بنى الدولة القائمة في إرساء احتكار شرعي (كما أسماه "فيبر") لاستخدام القوة، ما أدى إلى ظاهرة لوردات الحرب وانتشار الجريمة والتفكك الاجتماعي.

ملخص

◆ الدولة هي اتحاد سياسي يمارس صلاحيات السيادة داخل حدود إقليمية محددة. وعلى النقيض من الحكومة التي تعتبر جزءًا من الدولة، تشمل الدولة جميع الهيئات العامة، وتمارس سلطة غير شخصية على أساس تمثيلها المفترض للمصالح الدائمة للمجتمع، وليس العواطف الحزبية لأي جماعة من السياسيين.

◆ هناك عدد من النظريات المتصارعة بشأن الدولة؛ فيرى التعدديون أن الدولة كيان محايد تلعب دور الحكم بين المصالح المتنافسة في المجتمع. ويزعم الماركسيون أنها تحافظ على النظام الطبقي، إما بقمع الطبقات الخاضعة، وإما تهدئة الصراع الطبقي. ويصور اليمين الجديد الدولة في صورة وحش يستهدف التوسع والتعاظم. أما النسويات الراديكاليات فيركزن على الانحيازات الأبوية داخل الدولة، وبما يدعم نظام السلطة الذكورية.

◆ من يؤيدون الدولة يرون فيها وسيلة للدفاع عن الفرد في مواجهة انتهاكات إخوته المواطنين، أو آلية يمكن من خلالها تنظيم العمل الجمعي. غير أن منتقدي الدولة يميلون إلى افتراض أنها إما تعكس مصالح الجماعات الاجتماعية المسيطرة، أو مصالح منعزلة عن المجتمع، أو متناقضة مع مصالحه.

◆ هناك اختلافات كبيرة بين الأدوار التي اضطلعت بها الدول؛ فدول الحد الأدنى تهتم فحسب بإرساء الشروط اللازمة للوجود الاجتماعي المنظم. وتحاول الدول التنموية تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية. وتهدف دول الديمقراطية- الاجتماعية إلى علاج الاختلالات والمظالم المرتبطة باقتصاد السوق. أما دول التجميع فتمارس السيطرة على مجمل الحياة الاقتصادية. وأخيرًا تقوم الدول الشمولية بتسييس شامل لكل شيء مع إخماد المجتمع المدني عمليًا.

◆ تأثرت الدول الحديثة تأثرًا عميقًا من جراء العولمة الاقتصادية

والسياسية، وإن استمر الجدل حول المدى الذي بلغته في إضعاف سلطة الدولة. وتُعد دول الأسواق الناشئة أقل اهتمامًا بتقديم "السلع الاقتصادية" من اهتمامها بتعظيم الفرص المتاحة للمواطنين. إلا أن بعض الدول الضعيفة المستعمَرة سابقًا تقوم بالكاد بوظائف الدولة، وقدرتها ضئيلة على حفظ النظام.

أسئلة للمناقشة

- هل تكون الحياة في دولة الطبيعة الأصلية بغيضة ووحشية وقصيرة حقًا؟
- من تسيطر على الأخرى: الحكومة أم الدولة؟
- هل يمكن النظر للدولة ككيان محايد إزاء المصالح الاجتماعية المتنافسة؟
- هل تؤدي طبيعة نخبة الدولة وخلفيتها إلى تفريخ الانحياز حتمًا؟
- ما العلاقة السليمة بين الدولة والمجتمع المدني؟
- هل تعني العولمة أن الدولة لم تعد مناسبة؟
- هل تحولت الدولة– الأمة إلى دولة سوق؟

للمزيد من القراءة

Hay, C., M. Lister and D. Marsh, The State: Theories and Issues (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2006).

مقدمة ميسرة وشاملة ومعاصرة للمنظورات النظرية إلى الدولة والمسائل والخلافات الرئيسية المتعلقة بها.

Jessop, B. State Theory: Putting Capitalist States in Their Place (Oxford: Polity Press, 1990).

مجموعة مهمة من المقالات يطور فيها الكاتب مقاربته الخاصة لنظرية الدولة.

Pierre, J. and B. Guy Peters Governance, Politics and the State (Basingstoke: Palgrave, 2000).

مناقشة مفيدة لظاهرة الحوكمة ونتائجها بالنسبة لطبيعة الدولة ودورها.

Schwarzmantel, J. The State in Contemporary Society: An Introduction (London and New York: Harvester Wheatsheaf, 2004).

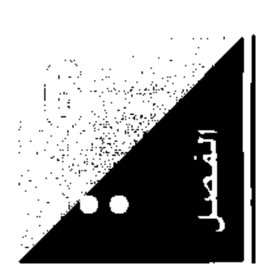
مقدمة واضحة ومفيدة لدراسة السياسة وتركز على الآراء المتناقضة بشأن الدولة الديمقراطية الليبرالية.

Sørensen, G., The Transformation of the State: Beyond the Myth of Retreat (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2oo4)

تحليل متسق للدولة المعاصرة مع تقييم طبيعة ومدى تحولاتها في عصر العولمة.



الأمم والعولمة



المحتويات

الأمم والقومية

"القومية مرض طفولي، وهى بالنسبة للبشرية أشبه بالحصبة"

"ألبرت أينشتاين" رسالة (1921)

على مدى المائتي عام المنصرمة ظلت النظرة إلى الأمة على أنها وحدة الحكم السياسي الأكثر مناسبةً (وربما الوحيدة المناسبة). وفي الحقيقة أن القانون الدولي نفسه يقوم إلى حد كبير على افتراض أن للأمم- مثلما الأفراد- حقوقًا مصونة، وخاصةً حق الاستقلال السياسي والإرادة الحرة. غير أن أهمية الأمة لم تظهر بشكل درامي مثلما تبدت في نفوذ القومية كمذهب سياسي. وعلى مدى سنوات طويلة طغت القومية على أكثر الأيديولوجيات السياسية دقةً واتساقًا، والتي ناقشناها في الفصل الثالث. فقد أسهمت في اندلاع الحروب والثورات. وكانت وراء ميلاد دول جديدة، وتَحلُّل إمبراطوريات وإعادة رسم الحدود، كما تم استخدامها لإعادة تشكيل نظم الحكم القائمة أو لدعمها أيضًا. غير أن هناك أسبابًا للاعتقاد بأن عمر الدولة ربما يكون قد أوشك على الانتهاء. ذلك لأن الدولة- الأمة التي ظلت الهدف الذي ناضلت أجيال من القوميين لتحقيقه، تحدق بها ضغوط محلية ودولية متزايدة.

وفيما يلي المسائل الأساسية التي نتناولها في هذا الفصل:

المسائل الرئيسية:

- ما الأمة ؟
- كيف تختلف القومية الثقافية عن القومية السياسية ؟
- كيف يمكن تفسير نشأة القومية ونموها ؟
- ما الأشكال السياسية التي اتخذتها القومية ؟ وما القضايا التي عبّرت عنها ؟
- ما مواطن الجذب أو القوة في الدولة- الأمة ؟
- هل هناك مستقبل للدولة- الأمة ؟

ما الأمة ؟

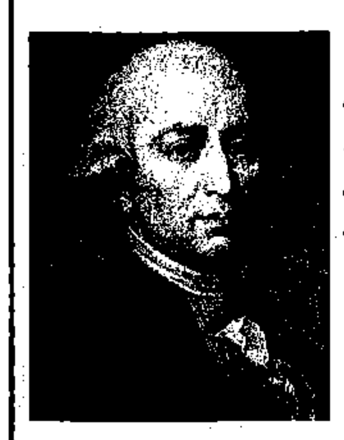
يمكن إرجاع الكثير من الخلافات الدائرة حول ظاهرة القومية إلى وجهات النظر المختلفة بشأن ما الذي يشكِّل الأمة. وهناك فكرة متفق عليها اتفاقًا واسعًا بشأن الأمة فحواها أنه نادرًا ما توضع السمات المميزة لها موضع البحث أو التساؤل، إذ إن فكرة الأمة تؤخذ ببساطة على علاتها. فيتم استخدام مصطلح "الأمة" بقليل من الدقة، بل غالبًا ما يتم استخدامه بشكل متبادل مع مصطلحات الدولة، البلد، الجماعة العرقية، الجنس. وتتجلى التسمية المضللة هذه في اسم منظمة الأمم المتحدة مثلاً، من حيث كونها منظمة للدول وليست منظمة للشعوب القومية. ما السمات المميزة للأمم، إذن ؟ وماذا يميز أمة عن أي جماعة اجتماعية أخرى أو مصدر آخر للهوية الجماعية؟

تنبثق صعوبة تعريف مصطلح "الأمة" من حقيقة أن جميع الأمم تتشكَّل من خليط من السمات الموضوعية والذاتية، ومركب من الخصائص الثقافية والسياسية. فمن الناحية الموضوعية تشكل الأمم كيانات ثقافية: جماعات من البشر تتحدث اللغة نفسها، وتدين بدين واحد، ويربطها ماضٍ مشترك، وهلم جرا. ولا شك أن هذه العوامل تشكل سياسة القومية. فقومية الكويبيك في كندا على سبيل المثال مبنية إلى حد كبير على الاختلافات اللغوية بين الكويبيك الناطقين بالفرنسية وبقية سكان كندا الناطقين بالإنجليزية. ولا تنقطع التوترات القومية في الهند الناشئة عن الانقسامات الدينية، مثل نضال السيخ في البنجاب من أجل وطن مستقل (خاليستان)، وحملة مسلمي كشمير من أجل الانفصال والاندماج في باكستان. غير أنه من المستحيل تعريف الأمة باستخدام العوامل الموضوعية وحدها؛ إذ تنطوي جميع الأمم على تنوع ثقافي وعرقي وجنسي خاص بها. وقد أثبتت الأمة السويسرية قدرتها على الاستمرار والحياة على الرغم من استخدام ثلاث لغات فيها (الفرنسية، الألمانية، الإيطالية) فضلاً عن تنوع اللهجات المحلية. كذلك تسببت الانقسامات بين الكاثوليك والبروتستانت في تصارع القوميات في أيرلندا الشمالية، ولكنها لم تكن ذات صلة في بقية المملكة المتحدة، كما كانت ذات أهمية هامشية في بلدان مثل ألمانيا.

مفهوم

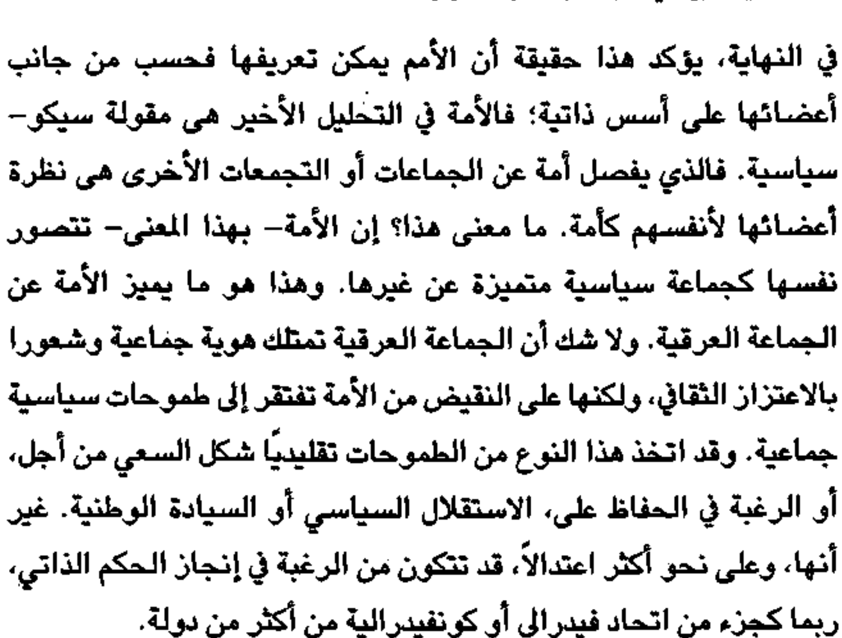
الأمة Nation، لالأمة (من الأصل اللاتيني -nas ci بمعنى "أن تولد") ظاهرة معقدة تتشكل بمجموعة من العوامل الثقافية والسياسية والسيكولوجية. ثقافيًا: الأمة هي مجموعة من البشر الذين تربطهم معًا لغة ودين وتاريخ وتقاليد مشتركة، وإن اختلفت مستويات التجانس الثقافي من أمة لأخرى. سياسيًا: هي مجموعة البشر الذين ينظرون إلى أنفسهم كجماعة سياسية طبيعية. ورغم أن هذا قد تم التعبير عنه في شكل الرغبة في إرساء أو الحفاظ على السيادة، فإنها يمكن أن تتخذ أيضًا شكل الضمير المدني. سيكولوجيًا: الأمة هي مجموعة من البشر يتميزون بولاء أو عاطفة مشتركة تتخذ شكل الوطنية Patriotism. غير أن هذه الإضافة لا تمثل شرطا ضروريًا للانضواء في الأمة، إذ إن حتى أولئك الذين يفتقرون إلى الفخر القومي قد يظلون على اعترافهم بأنهم "ينتمون" إلى الأمة.

الجماعة العرقية Ethnic group، جماعة بشرية تشترك في هوية ثقافية وتاريخية مشتركة، ويرتبط هذا عادة بالاعتقاد بالتحدر من أصل مشترك.



"يوهان جوتفريد هيردر" (1803-1744) Johan Gotfried Herder:

شاعر وناقد وفيلسوف ألماني، يصوَّر في العادة على أنه "أبو القومية الثقافية". تنقل في أنحاء أوروبا كمعلم ورجل دين لوثري، إلى أن استقر في فايمار عام 1776 كرئيس كتبة الدوقية. رغم تأثره في مقتبل عمره بمفكرين مثل "كانت" و"روسو" و"مونتسكيو"، فقد أصبح من القادة الفكريين لخصوم التنوير، وأثر تأثيرًا كبيرًا في نمو الحركة الرومانتيكية في ألمانيا. ويشدد "هيردر" على الأمة كجماعة عضوية تتسم بلغة وثقافة و"روح" متميزة، ساعدت في تأسيس تاريخ ثقافي، وفي صعود شكل محدد من القومية يؤكد على القيمة المضمَّنة في الثقافة الوطنية.



في النهاية، يؤكد هذا حقيقة أن الأمم يمكن تعريفها فحسب من جانب أعضائها على أسس ذاتية؛ فالأمة في التحليل الأخير هي مقولة سيكو-سياسية. فالذي يفصل أمة عن الجماعات أو التجمعات الأخرى هي نظرة أعضائها لأنفسهم كأمة. ما معنى هذا؟ إن الأمة- بهذا المعنى- تتصور نفسها كجماعة سياسية متميزة عن غيرها. وهذا هو ما يميز الأمة عن الجماعة العرقية. ولا شك أن الجماعة العرقية تمتلك هوية جماعية وشعورا بالاعتزاز الثقافي، ولكنها على النقيض من الأمة تفتقر إلى طموحات سياسية جماعية. وقد اتخذ هذا النوع من الطموحات تقليديًا شكل السعي من أجل، أو الرغبة في الحفاظ على، الاستقلال السياسي أو السيادة الوطنية. غير أنها، وعلى نحو أكثر اعتدالاً، قد تتكون من الرغبة في إنجاز الحكم الذاتي، ربما كجزء من اتحاد فيدرالي أو كونفيدرالية من أكثر من دولة.

غير أن التعقيد لا يتوقف عند هذا الحد، فالقومية ظاهرة سياسية صعبة التحليل، ويرجع جزء من هذا إلى أن التقاليد القومية المختلفة تنظر إلى مفهوم الأمة بطرق مختلفة. وقد تبلور في هذا الصدد مفهومان متناقضان وأكثر تأثيرًا من غيرهما. يصور المفهوم الأول الأمة كجماعة ثقافية بالدرجة الأولى، ويشدد على أهمية الروابط والولاءات العرقية. بينما يراها المفهوم الثاني كجماعة سياسية بالأساس، ويسلط الضوء أكثر على أهمية الروابط والولاءات المدنية. ولا يقدم هذا المفهومان المتضادان

روح الشعب Volksgeist: كلمة ألمانية تعني حرفيًا روح الشعب؛ الهوية العضوية لشعب ما انعكست في ثقافتهم، وفي لغتهم بشكل خاص.

تصورين مختلفين لأصول الأمة فحسب، وإنما ارتبط أيضًا بصور من القومية شديدة الاختلاف.

الأمم جماعات ثقافية

جرى اعتبار فكرة أن الأمة في جوهرها هوية عرقية أو ثقافية، على أنها المفهوم "الأولي" للأمة (Lafont, 1968). ويمكن إرجاع جذور هذه الفكرة إلى ألمانيا في أواخر القرن الثامن عشر، وتحديدًا كتابات شخصيات مثل "هيردر" و"فيخته" Fichte (1762-1814). فقد رأى "هيردر" أن الطابع الفطري لكل جماعة قومية تحدده عوامل البيئة الطبيعية والمناخ والجغرافيا الطبيعية، فهي التي تشكل نمط الحياة وعادات العمل والاتجاهات والنزعات الإبداعية عند شعب ما. وشدد على أهمية اللغة قبل أي شيء آخر، والتي رأى فيها التجسيد للتقاليد والذاكرة التاريخية المميزة للشعب المعني. وتمتلك كل أمة، في اعتقاده، روح الشعب Volksgeist التي تعبر عن نفسها في الأغاني والخرافات والأساطير، وتزود الأمة بمصدر للإبداع. من ثم تمثل القومية عند "هيردر" شكلاً من النزعة الثقافية التي تشدد على الوعي والتقدير للتقاليد القومية والذاكرة الجمعية، وليس المسعى السياسي الصريح من أجل السيادة القومية. وقد كان لهذه الأفكار أثرها العميق على إيقاظ الوعي القومي في ألمانيا في القرن التاسع عشر، وهو ما انعكس في إعادة اكتشاف الأساطير والخرافات القديمة المتضمنة مثلاً في القصص الفلكلورية لإخوة "جريمن" وأوبرات "ريتشارد فاجنر" Richard Wagner (1813-1883).

تتلخص محصلة النزعة الثقافوية عند "هيردر" في أن الأمم كيانات "طبيعية" أو عضوية يمكن تتبع أصولها في العصور القديمة، وأنها – حسب المنطق نفسه– تواصل الوجود ما دام المجتمع الإنساني باقيًا. وقد طرح علماء نفس اجتماعيون محدثون رؤية مماثلة، حيث ركزوا على ميل البشر إلى تكوين جماعات من أجل اكتساب الشعور بالأمان والهوية والانتماء. ومن هذا المنظور، لا يعكس انقسام البشرية إلى قوميات أكثر من النزوع البشري الطبيعي نحو التقارب بين الأناس الذين يشتركون في

ذات الثقافة والخلفية ونمط الحياة. إلا أن هذه الرؤى السيكولوجية لا تكفي لتفسير القومية كظاهرة تاريخية، أي كظاهرة تنشأ في زمان ومكان معينين، وخاصة في أوروبا أوائل القرن التاسع عشر.

وقد شدد "إرنست جيلنر" (1983) Ernest Gellner في كتابه "الأمم والقومية" على مدى ارتباط القومية بالتحديث، وبعملية التصنيع على وجه الخصوص. وأكد أنه بينما بنيت مجتمعات ما قبل الحداثة أو "الزراعية" على شبكة من الروابط والولاءات الإقطاعية، فقد شجعت المجتمعات الصناعية الناشئة الحراك الاجتماعي والجهد الذاتي والمنافسة، ومن ثم احتاجت إلى مصدر جديد للُحْمة الثقافية. وهذا ما وفرته القومية.

من ثم تطورت القومية لتلبية احتياجات أوضاع وظروف اجتماعية محددة. ومن ناحية أخرى تفترض نظرية "جيلنر" أنه لم يعد من الممكن استئصال القومية، ذلك لأن عودة ولاءات وهويات ما قبل الحداثة أمر غير متصور. بيد أن "أنتوني سميث" Anthony Smith في كتابه "الأصول العرقية للأمم"(1986) تحدى فكرة وجود ارتباط بين القومية والتحديث، بتسليط الضوء على الاستمرارية بين المجتمعات العرقية فيما قبل الحداثة وبين الأمم الحديثة. فالأمم– وفقًا لهذه الرؤية– مضمنّة في التاريخ: بمعنى أنها متجذرة في موروث ثقافي مشترك ولغة واحدة، وقد تسبق بزمن طويل إنجاز السيادة الوطنية أو حتى السعي من أجل الاستقلال القومي. غير أن "سميث" اعترف بأنه على الرغم من كون العرقية سابقة على القومية، فلم تأت الأمم الحديثة إلى الوجود إلا عندما ارتبطت العرقيات المتكونة بنشوء فكرة الاستقلال السياسي. وقد وقع هذا الارتباط في أوروبا أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وفي القرن العشرين في آسيا وإفريقيا.

وبغض النظر عن أصول الأمم، فإن أشكالاً معينة من القومية كانت ذات طابع ثقافي مميز، وليس سياسيًا. ومن الشائع أن تأخذ القومية الثقافية صورة تأكيد الذات وسيلة يمكن أن يكتسب الشعب من خلالها شعورًا أوضح بهويته عبر إعلاء الفخر القومي واحترام الذات. ويتضح هذا من

مفهوم

القومية الثقافية Cultural nation-alism :
شكل من القومية يضع تشديدًا أوليًا على بعث الأمة كحضارة مميزة، وليس كمجتمع سياسي متميز. وليس من غير المعتاد أن ينظر القوميون الثقافيون إلى الدولة ككيان هامشي، أو حتى غريب. وبينما تكون القومية السياسية "عقلانية" ومبدئية في العادة، فإن القومية الثقافية "صوفية" بمعنى بنائها على إيمان رومانسي بالأمة ككيان متفرد وتاريخي وعضوي، تحركه "روحه" الخاصة. وهي عادة شكل للقومية "من أسفل إلى أعلى"، ويعتمد على الطقوس والتقاليد والأساطير "الشعبية"، أكثر من الاعتماد على الثقافة النخبوية أو "العليا". وعلى الرغم من اتصاف القومية الثقافية بطابع معاد للحداثة، فإن بالإمكان أن تعمل أيضا كوسيط للتحديث من خلال تمكين الشعب من "إعادة خلق" نفسه.

القومية الويلزية التي تركز كثيرًا على جهود الحفاظ على اللغة الويلزية، والثقافة الويلزية بشكل عام، وليس البحث عن الاستقلال السياسي. كذلك يتضح الطابع الثقافي القوي في القومية السوداء في الولايات المتحدة وجزر الهند الغربية وأجزاء كثيرة من أوروبا؛ حيث تشدد على تطوير وعي أسود متميز وشعور بالفخر القومي، وهو ما ارتبط في أعمال "ماركوس جارفي" Marcus Garvey و"مالكولم إكس" Malcolm X (1926-1965) بإعادة اكتشاف إفريقيا كـ"موطن" روحي وثقافي. ويمكن الإشارة إلى عملية مماثلة في أستراليا الحديثة، وكذا في نيوزيلندا إلى حد ما. فمثلاً تعكس الحركة الجمهورية في أستراليا الرغبة في إعادة تعريف الأمة كوحدة سياسية وثقافية منفصلة عن المملكة المتحدة. وهي عملية لتأكيد الذات تستوحي بقوة "أسطورة الأنزاك" (الفيلق الأسترالي النيوزيلندي الذي لعب دورًا مهمًا في الحرب على تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى- المترجم)، والعلاقة مع الشعوب الأصلية في أستراليا، وإعادة اكتشاف الثقافة الفلكلورية للمستوطنين.

وقد ذهب المؤرخ الألماني "فريدرش مينكه" Friedrich Meinecke (1907) خطوة أبعد من ذلك، وميّز بين "الأمم الثقافية" و"الأمم السياسية"؛ فتتسم "الأمم الثقافية" بمستوى عالٍ من التجانس، حيث تتداخل عمليًا الهويتان القومية والعرقية، وقدم من أمثلتها اليونان والألمان والروس والإنجليز والأيرلنديين. ولكن هذا التوصيف يمكن أن ينطبق أيضًا على جماعات عرقية مثل الأكراد والتاميل والشيشان. فيمكن اعتبار هذه الأمم "عضوية" حيث صاغتها قوى طبيعية أو تاريخية، أكثر من قوى سياسية. وتكمن قوة الأمم الثقافية، القائمة على شعور قوي وتاريخي بالوحدة القومية، في اتسامها بالاستقرار والتماسك. من ناحية أخرى تميل الأمم الثقافية إلى النظر لنفسها كجماعات مستقلة عما عداها. فلا ينظر إلى عضوية الجماعة على أنها مشتقة من ولاء سياسي، أو اختيار طوعي، وإنما من هوية عرقية موروثة على نحو ما. وهكذا تنزع الأمم الثقافية إلى النظر لنفسها كجماعات قرابية ممتدة، يمكن تمييزها بالأصل

المشترك. وبهذا المعنى يتعذر على المرء أن "يصبح" ألمانيًا أو روسيًا أو كرديًا لمجرد تبنيه لغة ومعتقدات هذا الشعب أو ذاك. وقد أدت هذه النزعة الحصرية إلى تفريخ أشكال انعزالية ورجعية من الرجعية، وإضعاف القدرة على تمييز الأمة والجنس.

الأمم جماعات سياسية

أما الرؤية القائلة إن الأمم هي بالأساس كيانات سياسية فهي تشدد على الولاءات المدنية والانتماءات السياسية، بدلاً من الهوية الثقافية. ومن ثم تعتبر الأمة جماعة بشرية ترتبط معًا بالمواطنة المشتركة أساسًا، بغض النظر عن ولاءاتهم الثقافية والعرقية وغيرها. وفي الغالب يرجع أصل هذه الرؤية للأمة إلى كتابات "جان جاك روسو" الذي يشير إليه البعض بأنه "أبو القومية الحديثة". فرغم أن "روسو" لم يخصص أحد عناوينه لمسألة الأمة، ولا ناقش ظاهرة القومية، فإن تشديده على مسألة السيادة الشعبية، معبرًا عنها في فكرة "الإرادة العامة" (وتعني عمليًا: الصالح العام للمجتمع)، كان بمثابة البذرة التي انبثقت منها الأطروحات القومية أثناء الثورة الفرنسية عام 1789. فمع إعلان "روسو" ضرورة أن تقوم الحكومة على الإرادة العامة، طوّر نقدًا قويًا للسلطة الملكية والامتيازات الأرستقراطية. وانعكس مبدأ الديمقراطية الراديكالية هذا إبان الثورة الفرنسية في التأكيد على أن الشعب الفرنسي "مواطنون" يمتلكون حقوقًا وحريات أصيلة، ولم يعودوا مجرد "رعايا" للتاج. ومن ثم استقرت السلطة ذات السيادة في أيدي "الأمة الفرنسية". وهكذا جسد هذا الشكل من القومية، الذي نشأ في خضم الثورة الفرنسية، رؤيةً لشعب أو أمة تحكم نفسها، كما ارتبط ارتباطًا لا ينفصم بمبادئ الحرية والمساواة والإخاء.

وقد لقيت فكرة أن الأمم تشكل جماعات سياسية وليست عرقية، تأييد عدد من نظريات القومية. فمثلاً قام "إريك هوبسباوم" Eric Hobsbawm (1983) بتسليط الضوء على مدى اعتبار الأمم "تقاليد مختَرعة". وبدلاً من القبول بفكرة أن الأمم الحديثة قد انبثقت من جماعات عرقية مستقرة، زعم "هوبسباوم" أن الإيمان بتواصل تاريخي ونقاء ثقافي هو بالتأكيد

مجرد أسطورة، بل أسطورة خلقتها القومية نفسها. وفي رأيه أن القومية هى التي تخلق الأمم وليس العكس. وهناك وعي على نطاق واسع بأن نزعة بناء الأمة (يطلق عليها أحيانًا: القومية الشعبية) على سبيل المثال لم تتطور حتى أواخر القرن التاسع عشر، وربما أسهم فيها ابتكار الأناشيد والأعلام القومية، والتوسع في التعليم الابتدائي. ومن المؤكد أن فكرة "اللغة الأم" التي انتقلت من جيل إلى جيل، ومجسدة لثقافة قومية، هى موضع خلاف كبير. ففي واقع الأمر أن اللغات تحيا وتنمو مع قيام كل جيل بتكييف اللغة مع احتياجاته وظروف عصره الخاصة. كما يمكن القول إن فكرة اللغة "القومية" هى فكرة غير مستساغة، أخذًا في الاعتبار حقيقة أن أغلبية الناس لم تكن لديهم معرفة حتى القرن التاسع عشر بالصيغة المكتوبة للغاتهم، وفي العادة كانوا يتحدثون بلهجات إقليمية ليس فيها سوى القليل من المشترك مع لغة النخبة المتعلمة.

كذلك صور "بندكت أندرسون" Benedict Anderson(1983) فكرة الأمة الحديثة على أنها أمر مصطنع و"جماعة متخيَّلة". ورأى أن الأمم توجد كصور ذهنية أكثر من كونها جماعات حقيقية تحتاج إلى مستوى من التفاعل المباشر للإبقاء على فكرة الهوية المشتركة. ففي داخل الأمم يجتمع الأفراد أبدًا مع جزء صغير من أولئك المتوقع أنهم يشتركون في ذات الهوية القومية. وإذا كانت الأمم موجودة فهى موجودة بالتحايل، حيث قدمت لنا من خلال التعليم والإعلام الجماهيري وعملية التنشئة السياسية. وبينما تبعث الأمة في رأي "روسو" بأفكار الديمقراطية والحرية السياسية، فإن فكرة الجماعات "المخترَعة" أو "المتصوَّرة" فيها الكثير من المشترك مع الاعتقاد الماركسي بأن القومية نوع من الأيديولوجيا البرجوازية.

فمن منظور الماركسية الأرثونكسية، تعتبر القومية أداة تمكن الطبقة الحاكمة من مواجهة تهديد الثورة الاجتماعية عن طريق جعل الولاء القومي أقوى من التضامن الطبقي، ومن ثم ربط الطبقة العاملة ببنية السلطة القائمة.

وسواء انبثقت الأمم من الرغبة في الحرية والديمقراطية أم كانت مجرد اختراعات ماكرة للنخب السياسية أو طبقة حاكمة، فإن الأمم تنطوي على

طابع سياسي لا يمكن إغفاله. ويمكن تصنيف هذه الأمم- حسب "مينكه" Meinecke- كـ"أمم سياسية". والأمة "السياسية" هى تلك التي تكتسي فيها المواطنة بمغزى سياسي أكبر من الهوية العرقية، وليس من النادر أن تحتوي الأمة السياسية على عدد من الجماعات العرقية، ومن ثم تتسم بالتنوع الثقافي. وقد اعتبرت المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا في الغالب كنماذج للأمم السياسية. فالمملكة المتحدة هى في الواقع اتحاد بين أربع أمم ثقافية: الإنجليز، الإسكتلنديين، الويلزيين، الأيرلنديين الشماليين (وإن كانت الأمة الأخيرة تتكون من أمتين هما الاتحاديون البروتستانت والجمهوريون الكاثوليك). وبقدر ما توجد هوية قومية بريطانية متميزة، بقدر ما هى مبنية على عوامل سياسية مثل الولاء المشترك للتاج، احترام برلمان ويستمنستر، الإيمان بالحقوق والحريات التاريخية للشعب البريطاني. أما الولايات المتحدة "أرض المهاجرين" فتحتفظ بطابع متميز متعدد العرقيات والثقافات، وهو ما يجعل من المستحيل بالنسبة لها أن تبني هويتها على أساس من روابط ثقافية وتاريخية مشتركة. وبدلاً من هذا تطور- عن وعي- شعور بقومية أمريكية من خلال المنظومة التعليمية، ومن خلال غرس الاحترام لمجموعة من القيم المشتركة، وخاصة تلك الموثقة في إعلان الاستقلال والدستور الأمريكيين. بالمثل ترتبط الهوية القومية الفرنسية ارتباطًا وثيقًا بتقاليد الثورة الفرنسية عام 1789ومبادئها.

والعنصر المشترك بين هذه الأمم هو أنها تأسست- نظريًا- على القبول الطوعي لمجموعة من المبادئ أو الأهداف المشتركة، وليس هوية ثقافية قائمة. ويُزعم أحيانًا أن نمط القومية الذي يتطور في تلك المجتمعات يتسم دومًا بالتسامح والديمقراطية. وإذا كانت أمة ما كيانًا سياسيًا فإنها تكون جماعة جامعة، بمعنى أنها غير قاصرة على أولئك الذين يفون بمعايير خاصة لغوية كانت أم دينية أم عرقية..إلخ. وتعد الولايات المتحدة من أمثلتها الكلاسيكية كأمة اكتسبت صورة "بوتقة الانصهار"، وجنوب إفريقيا "الجديدة" التي ينظر إليها كـ"مجتمع قوس قزح". ومن ناحية أخرى، قد تفشل الأمم السياسية أحيانًا في ممارسة الوحدة العضوية والشعور بالتجذر التاريخي الموجود في الأمم الثقافية. وهو ما قد يفسر

مثلاً الضعف النسبي للقومية البريطانية في المملكة المتحدة مقارنةً بالقومية الإسكتلندية والويلزية والشكل الضيق للقومية الإنجليزية التي يطلق عليها أحيانًا القومية "الإنجليزية الضيقة".

وقد واجهت دول العالم الثالث مشكلات خاصة في نضالها من أجل بناء هوية وطنية. وهى أمم يمكن وصفها كأمم "سياسية" بمعنيين. أولهما، أن هذه الدول لم تنل سيادتها إلا بعد كفاح ضد الحكم الاستعماري. وقد تأثرت الهوية القومية للأمة في هذه الحالة تأثرًا عميقًا بالجهد التوحيدي من أجل التحرير الوطني ونيل الحريّة. من ثم تنزع القومية في العالم الثالث لاكتساب طابع العداء القوي للاستعمار. ثانيًا، تشكلت هذه الأمم في أغلب الأحوال على أساس حدود إقليمية موروثة من الحكم الاستعماري السابق. وقد تجلت هذه الحقيقة في إفريقيا على وجه الخصوص، إذ يغلب على "الأمم" في إفريقيا اشتمالها على طائفة واسعة من الجماعات العرقية والدينية والإقليمية، والتي لا ترتبط فيما بينها بأكثر من الماضي الاستعماري المشترك. وعلى النقيض من عملية خلق الأمم الثقافية الأوروبية الحديثة، حيث تم البحث عن الاستقلال على أساس هوية ثقافية سابقة الوجود، فقد بُذِلت محاولات في إفريقيا لـ"بناء" الأمم على أسس الدول القائمة.

غير أن عدم التطابق بين الهويتين السياسية والثقافية قد تسبب في صراعات متكررة، كتلك التي وقعت في نيجيريا والسودان ورواندا وبوروندي على سبيل المثال. إلا أن هذه الصراعات لم تكن على الإطلاق مجرد مظاهر "للقبلية" القديمة، وإنما كانت إلى حد بعيد من نتائج سياسات "فرِّق تَسُد" التي استخدمت في الماضي الاستعماري.

أنواع القومية

العداء للأجانب Xenophobia: كراهية أو الخوف من الأجانب؛ الشعور المرضي بالمركزية العرقية.

هناك لغط كبير دائر حول الطابع السياسي للقومية. فمن ناحية يمكن أن تبدو القومية كقوة تقدمية وتحريرية، بما يفتح الأفق أمام الوحدة الوطنية أو الاستقلال. وبالمقابل يمكن أن تكون مذهبًا غير عقلاني ورجعيًا، بما يسمح للزعماء السياسيين أن ينفذوا سياسات التوسع العسكري

والحرب باسم الأمة. وفي الحقيقة أن القومية تكشف عن كل أعراض المكافئ السياسي للمعاناة من انقسام الشخصية. فقد كانت في أوقات مختلفة ديمقراطية وتسلطية، تحريرية وقمعية، يسارية ويمينية. ولهذا السبب قد يكون من الأفضل التعامل معها ليس كظاهرة سياسية واحدة أو متماسكة، وإنما كسلسلة من "القوميات": أي كمركب من التقاليد التي تشترك في خاصية واحدة فقط، إذ يمضي كل تقليد منها في طريقه الخاص، ولكنها تشترك في الاعتراف بالأهمية السياسية المركزية للأمة.

وينبع هذا التشوش جزئيًا من الخلافات التي درسناها آنفًا حول كيفية التعامل مع مفهوم الأمة، وبشأن ما إذا كانت المعايير الثقافية أم السياسية هى الحاسمة في تعريف الأمة. غير أن طابع القومية تصوغه أيضًا الظروف التي تنشأ فيها الطموحات القومية، وكذا القضايا السياسية المرتبطة بها. من ثم عندما تكون القومية رد فعل ضد ممارسات السيطرة الأجنبية أو الحكم الاستعماري، فإنها تنزع لأن تكون قوة تحريرية مرتبطة بأهداف الحرية والعدل والديمقراطية. وعندما تكون القومية نتيجة للتفكك الاجتماعي والتغيير السكاني، يغلب عليها عندئذ الطابع الانعزالي والإقصائي، ويمكن أن تصبح مطية للعنصرية والعداء للأجانب. وأخيرًا تتشكل القومية حسب الأفكار السياسية المرتبطة بها. وهكذا فقد انجذب للقومية الليبراليون والمحافظون والاشتراكيون والفاشيون وحتى الشيوعيين (ويمكن القول إن الفوضوية وحدها من بين الأيديولوجيات الرئيسية هى التي تتعارض والقومية). وبهذا المعنى تكون القومية أيديولوجية متغلغلة في كل المنظورات. ويمكن تحديد الصور الرئيسية للقومية فيما يلي:-

- القومية الليبرالية
- القومية المحافظة
- القومية التوسعية
- القومية المناهضة للاستعمار

القومية الليبرالية

يمكن النظر إلى القومية الليبرالية على أنها الشكل الكلاسيكي لليبرالية الأوروبية، حيث يعود تاريخها إلى الثورة الفرنسية وتمثل الكثير من قيمها. وفي الحقيقة أن كلمة قومي في أوروبا القارية منتصف القرن التاسع عشر كانت تساوي كلمة ليبرالي، والعكس صحيح. ذلك أن ثورات 1848 على سبيل المثال قد صهرت النضال من أجل الاستقلال القومي مع المطالبة بحكومة محدودة ودستورية. وتجلى هذا بأوضح صوره في قومية "البعث" Risorgimento التي اعتمدتها الحركة القومية الإيطالية، وبخاصة كما عبر عنها "نبي" توحيد إيطاليا "جيوسيبي ماتزيني" Guiseppe Mazzini.

"جيوسيبي ماتزيني" Guiseppe Mazzini (1805-1872):



قومي إيطالي ومن رواد الدعوة للجمهورية الليبرالية. ولد في جنوة بإيطاليا لأب طبيب. دخل في النشاط السياسي الثوري كعضو في الجمعية السرية الوطنية "كاربوناري" Carbonari. فاعتقل ون في إلى فرنسا، ثم طرد من فرنسا إلى بريطانيا. عاد إلى إيطاليا أثناء ثورات 1848، حيث اشترك في تحرير ميلانو وأصبح رئيسًا للجمهورية الرومانية قصيرة العمر. وتراجع نفوذه بعد ذلك كجمهوري متحمس بعدما تطلع زعماء قوميون آخرون، من بينهم "جاريبالدي" Garibaldi (1807-1882) إلى "آل سافوي" من أجل توحيد إيطاليا. وعلى الرغم من أنه لم يعد إلى إيطاليا قط بصورة رسمية فقد كان لأفكاره القومية الليبرالية تأثيرها العميق في مختلف أرجاء أوروبا، وعلى الجماعات التي هاجرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

تقرير المصير القومي National self-determination، المبدأ القائل إن كل أمة كيان ذو سيادة، وينطبق تقرير المصير على كل من الاستقلال السياسي والحكم الديمقراطي.

وقد تبلورت أفكار مشابهة عند "سيمون بوليفار" Simon Bolivar (1783-1830) الذي قاد حركة الاستقلال في أمريكا اللاتينية أوائل القرن التاسع عشر وساعد في طرد الإسبان من أمريكا الإسبانية. وربما كان التعبير الأوضح عن القومية الليبرالية هو إعلان "النقاط الأربع عشرة" للرئيس الأمريكي "ودرو ويلسون" Woodrow Wilson. وقد وُضعت

عام 1918 في سياق عملية إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت بمثابة المخطط الأولي للتغييرات الإقليمية الجارفة التي طبقت بمقتضى معاهدة فرساي 1919.

تقوم القومية الليبرالية، مثل جميع صور القومية، على الافتراض الأساسي بأن البشرية مقَسَّمة تقسيمًا طبيعيًا إلى مجموعة من الأمم، لكل منها هوية منفصلة. ومن ثم تعد الأمم مجتمعات أصيلة أو عضوية، وليست كيانات مصطنعة يخلقها الزعماء السياسيون أو الطبقات الحاكمة. غير أن الخاصية المميزة للقومية الليبرالية تتمثل في أنها تربط بين فكرة الأمة والإيمان بالسيادة للشعب، وذلك باستلهام أفكار "روسو". وقد نجم هذا الدمج بين الفكرتين من حقيقة أن الإمبراطوريات متعددة القوميات التي كان القوميون الأوروبيون يصارعونها في القرن التاسع عشر، كانت استبدادية وقمعية. ومن ثم فإن "ماتزيني" على سبيل المثال لم يتوقف عند الرغبة في توحيد الدويلات الإيطالية، وإنما رغب أيضًا في التخلص من نفوذ الحكم الاستبدادي النمساوي؛ ولذلك كان العنوان الرئيسي لهذا الشكل من القومية هو الالتزام بمبدأ حق تقرير المصير القومي. أما هدفه فهو بناء الدولة- الأمة وهى الدولة التي تتطابق فيها بقدر الإمكان حدود ممارسة الحكم مع قومية المقيمين داخلها. وحسب كلمات "جون ستيوارت ميل":

"عندما توجد مشاعر القومية في أي قوة، تنشأ بداهةً prima facie قضية النضال من أجل توحيد جميع أعضاء هذه القومية تحت حكومة واحدة، وحكومة خاصة بهم. وهو ما يعني بالضبط أن مسألة الحكومة يجب أن يحددها المحكومون".

وتعتبر القومية الليبرالية- قبل أي شيء آخر- شكلاً مبدئيا من أشكال القومية. فهى لا تدافع عن مصالح أمة على حساب الأمم الأخرى. وبدلاً من هذا تعلن أن لكل أمة الحق في الحرية وتقرير المصير. وبهذا المعنى، هى ترى أن جميع الأمم متساوية. ومن ثم فإن الهدف النهائي للقومية الليبرالية هو بناء عالم من الدول- الأمم ذات السيادة. وهكذا فقد كوَّن

حقوق الإنسان Human rights: الحقوق المستحقة للناس بمقتضى كونهم كائنات بشرية، وهى حقوق كلية وجوهرية.
القبلية Tribalism: سلوك جماعة يتصف بالانفصال والإقصاء، تغذيه عادة الكراهية للجماعات المنافسة.

"ماتزيني" منظمة سرية باسم "إيطاليا الفتاة" لتعزيز فكرة توحيد إيطاليا، كما أسس أيضًا "أوروبا الفتاة" على أمل نشر الأفكار القومية في سائر أنحاء القارة. وبالمثل، عندما انعقد مؤتمر الصلح في باريس الذي توصل إلى معاهدة فرساي، طرح "ودرو ويلسون" مبدأ تقرير المصير، ليس فقط لأن انهيار الإمبراطوريات الأوروبية قد خدم المصالح القومية الأمريكية، وإنما أيضًا لأنه اعتقد أن للبولنديين والتشيك واليوغوسلاف والمجريين نفس الحق في الاستقلال السياسي الذي كان الأمريكيون يتمتعون به بالفعل.

ولا تقف القومية من هذا المنظور عند حدود أن تكون وسيلة لتوسيع الحرية السياسية، وإنما هي آلية أيضًا لضمان نظام عالمي ينعم بالسلم والاستقرار. فقد اعتقد "ويلسون" على سبيل المثال أن الحرب العالمية الأولى قد اشتعلت بسبب "نظام قديم" سيطرت عليه إمبراطوريات ذات طابع استبدادي ونزوع عسكري، ومن ثم اندفعت نحو التوسع والحرب. ورأى أن الدول- الأمم الديمقراطية ستكون مسالمة بالضرورة، وتنعم بالوحدة الثقافية والسياسية، لأنها تفتقد الحافز إلى شن الحروب أو إخضاع الأمم الأخرى. وفي ضوء هذا لا ينظر إلى القومية كمصدر لعدم الثقة والريبة والخصومة. وإنما كقوة قادرة على تعزيز الوحدة داخل كل أمة والأخوة بين الأمم على أساس الاحترام المتبادل للحقوق والخصائص القومية.

ومع ذلك فهناك شعور بأن الليبراليين تتطلع إلى ما هو أبعد من الأمة، ويحدث هذا لسببين. أولهما أن التزام الليبرالية تجاه النزعة الفردية يجعلهم مؤمنين بأن كل البشر (بغض النظر عن عوامل الجنس والمذهب والخلفية الاجتماعية والجنسية) متساوون في القيمة الأخلاقية. ومن ثم تشترك الليبرالية مع العالمية في القبول بأن الأفراد في كل مكان لديهم ذات الوضعية والصلاحيات. وهو ما يتم التعبير عنه اليوم على نطاق واسع في فكرة حقوق الإنسان. فمن خلال وضع الفرد فوق الأمة، يرسي الليبراليون الأساس لتجاوز السيادة القومية، مثلما كان مع الحملة

الدولية للضغط على نظام حكم "البيض" في جنوب إفريقيا للتخلي عن سياسة الفصل العنصري. أما السبب الثاني فيتمثل في خوف الليبراليين من أن ينحط عالم الدول- الأمم ذات السيادة إلى "الحالة الأصلية" على المستوى الدولي. فمثلما يمكن للحرية غير المحدودة أن تسمح للأفراد بانتهاك الآخرين واستعبادهم، فإن السيادة القومية يمكن أن تستخدم كغطاء للنزعة التوسعية وقهر الشعوب. لذا يجب أن تخضع الحرية دائمًا للقانون، وهو ما ينطبق على حرية الأفراد والأمم على السواء. نتيجة لهذا، كان الليبراليون دائمًا في مقدمة الحملات الداعية إلى إرساء منظومة للقانون الدولي تحت إشراف هيئات فوق قومية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن ثم ينبغي وفق هذه الرؤية عدم السماح للقومية بأن تصبح انعزالية وإقصائية، وإنما يجب الاحتفاظ بالتوازن بينها وبين التشديد المنافس على العالمية.

يمكن تصنيف منتقدي القومية الليبرالية إلى فئتين. وقد يتعرض القوميون الليبراليون لاتهامات من جانب نقاد الفئة الأولى بالسذاجة والرومانسية. فهم لا يرون إلا الوجه التقدمي والتحريري للقومية، فقوميتهم متسامحة وعقلانية. بيد أنهم يتغاضون عن الجانب الأكثر قتامة في القومية، والذي يتمثل في الروابط غير العقلانية للقبلية التي تفرق بين "نحن" و"هم" - الأجانب والمهدِّدين. ينظر الليبراليون للقومية كمبدأ كليّ، غير أن لديهم فهمًا أقل للقوة العاطفية التي تنطوي عليها القومية، والتي يمكن أن تغري الشعب في زمن الحرب بأن يقاتلوا ويَقتلوا ويموتوا من أجل "بلدهم"، بغض النظر تقريبًا عن مدى عدالة قضية الأمة. وهو الموقف الذي يعبر عنه في القول: "هو وطني، سواء كان على حق أم خطأ".

ثانيًا: قد يكون هدف القومية الليبرالية (بناء عالم من الدول- الأمم) مضللاً في جوهره. فقد كان خطأ القومية الويلسونية (التي أعيد على أساسها رسم خريطة أجزاء واسعة من أوروبا) أنها افترضت أن الأمم تعيش في مناطق جغرافية متسعة ومنفصلة، وأنه من الممكن بناء الدول على أساس التطابق مع حدود تلك المناطق. بينما تتكون ما تسمى الدول- الأمم في

الواقع من جملة من الجماعات اللغوية والدينية والعرقية والإقليمية، وقد تنظر بعضها إلى نفسها على أنها أمم في حد ذاتها.

ولم يظهر هذا بوضوح مثلما ظهر في يوغوسلافيا، وهو البلد الذي اعتبره صناع السلام في فرساي "أرض السلاف"، بينما هو تكون في الحقيقة من العديد من الجماعات العرقية والأديان واللغات والتواريخ المختلفة. بل إن تفكك الاتحاد اليوغوسلافي في أوائل التسعينيات قد كشف عن أن كل واحدة من جمهورياته كانت تتكون هي الأخرى من خليط عرقي. وفي الحقيقة أن النازيين، وصرب البوسنة فيما بعد، قد أدركوا أن برنامجًا للتطهير العرقي هو الطريق الوحيد لإقامة دولة- أمة موحدة سياسيًا ومتجانسة ثقافيًا.

القومية المحافظة

تطورت القومية المحافظة متأخرة من الناحية التاريخية عن القومية الليبرالية. فقد ظل السياسيون المحافظون حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر يتعاملون مع القومية كمذهب هدام أو ثوري. غير أنه مع تقدم القرن أخذت الارتباط بين التيار المحافظ والقومية يظهر بشكل متزايد، على سبيل المثال في فكرة "ديزرائيلي" Disraeli عن "الأمة الواحدة"، ورغبة "بيسمارك" Bismarck في استخدام القومية الألمانية لتعظيم بروسيا، وفي اعتناق قيصر روسيا ألكسندر الثالث للقومية السلافية الشاملة. أما في السياسة الحديثة فقد أصبح معظم المحافظين، إن لم يكن كلهم، معتنقين للقومية. وقد ظهر هذا بأوضح صوره في ردة فعل "مارجريت تاتشر" الاحتفالية على النصر في حرب جزر فوكلاند عام 1982، كما يتضح أيضًا في النزعة المترسخة عند اليمين المحافظ "للشك في الوحدة الأوروبية"، وخاصة فيما يتعلق بالتحذير المتكرر من "أوروبا فيدرالية". كما حدث انبعاث مماثل للقومية في الولايات المتحدة من خلال اعتماد سياسة خارجية أكثر صرامة، كقيام "ريجان" بغزو جريناد وقصف ليبيا، وقيام "بوش" الأب بغزو بنما وشن حرب الخليج عام 1991.

التطهير العرقي Ethnic cleansing: طرد الشعوب "الغريبة" أو استئصالها باستخدام القوة، ويستخدم التعبير عادة كناية عن إبادة الجنس.

تتسم القومية المحافظة باهتمام أقل بالقومية المبدئية القائمة على تقرير المصير كمبدأ عالمي، بينما تُعنَى أكثر بتحقيق التماسك الاجتماعي والنظام العام، وتجسيدهما في مشاعر الوطنية القومية. وينظر المحافظون إلى الأمة ككيان عضوي ينشأ من رغبة أساسية للبشر في الانضمام لمن يشاركونهم نفس الرؤى والعادات وأنماط الحياة والمظهر. جملة القول إن البشر يبحثون عن الأمن والهوية من خلال الانضواء في جماعة قومية. ومن هذا المنظور، تكمن جذور الولاء الوطني والوعي بالأمة في فكرة الماضي المشترك، مما يجعل القومية دفاعًا عن القيم والمؤسسات التي صمدت عبر التاريخ. هكذا تصبح القومية شكلا من النزعة التقليدية. وهو ما يضفي على القومية المحافظة طابعًا مميزًا بالتطلع إلى الوراء والحنين إلى الماضي. وقد تحقق هذا في الولايات المتحدة من خلال التشديد على دور الآباء المؤسسين، حرب الاستقلال، إعلان فيلادلفيا.. إلخ. وبالنسبة للقومية البريطانية (أو القومية الإنجليزية على وجه الدقة) تستوحي الوطنية القومية من رموز ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالمؤسسة الملَكية. فالنشيد القومي للمملكة المتحدة هو "حفظ الله الملكة"، كما تلعب الأسرة الملكية دورًا بارزًا في احتفالات قومية مثل يوم الهدنة ومناسبات رسمية مثل افتتاح البرلمان.

وتتطور القومية المحافظة في الدول– الأمم المستقرة أكثر من البلدان التي تمر بعملية بناء الأمة. وهي تستوحي دائمًا تصور أن الأمة تتعرض لتهديد ما، سواء من الداخل أوالخارج. أما "العدو الداخلي" التقليدي فقد كان النزاع الطبقي والخطر الداهم للثورة الاجتماعية. وقد نظر المحافظون إلى القومية في هذا الصدد باعتبارها الترياق في مواجهة الاشتراكية: إذ عندما تكون الولاءات الوطنية أقوى من التضامن الطبقي يتم عمليًا إدماج الطبقة العاملة في الأمة. ومن ثم فإن دعوات الوحدة القومية والإيمان بأن الوطنية الحادة فضيلة مدنية، تعتبر من الموضوعات المتواترة في الفكر المحافظ.

أما "الأعداء الخارجيون" الذين يهددون الهوية القومية فيشملون الهجرة والهيئات فوق القومية. فوفقًا لهذه الرؤية تشكل الهجرة تهديدًا لأنها تعمل على إضعاف الثقافة القومية والهوية العرقية المستقرتين، ومن

مفهوم

الوطنية Patriotism:
(من الكلمة اللاتينية **patria** وتعني "أرض الآباء") شعور وارتباط سيكولوجي من جانب الفرد إزاء أمته (حب الفرد لبلده). وكثيرا ما يحدث تداخل في استخدم مصطلح الوطنية مع مصطلح القومية. لكن لمصطلح القومية طابعًا مذهبيًا ويجسد الاعتقاد بأن الأمة هي بطريقة ما المبدأ الرئيسي في التنظيم السياسي. أما الوطنية فتوفر الأساس الفعال لذلك الاعتقاد. فالوطنية تعزز كل أشكال القومية، ومن الصعب تصور جماعة قومية تطالب بالاستقلال السياسي مثلا دون أن تمتلك على الأقل معيارًا للولاء السياسي أو الوعي القومي. غير أنه ليس جميع الوطنيين قوميين، ذلك لأنه ليس كل من يعرفون أنفسهم بأمتهم، أو حتى يحبونها، ينظرون إليها كوسيلة يمكن من خلالها التعبير عن المطالب السياسية.

النعرة القومية jingoism: مزاج عام من الحماس والافتخار نتيجة التوسع الحربي أو الغزو الإمبريالي.

إثارة العداء والصراع. وقد عبر "إينوك باول" Enoch Powell عن هذا الخوف في المملكة المتحدة في الستينيات، والذي حذر من أن الهجرة المطردة للقادمين من بلدان الكومنولث سوف تقود إلى الصراع والعنف العرقيين. كما اتخذت "مارجريت تاتشر" مواقف مماثلة عام 1979 حينما أشارت إلى خطر "إغراق" المملكة المتحدة بالمهاجرين. وعرفت أوروبا حملات ضد الهجرة شنها الحزب القومي البريطاني، والجبهة الوطنية في فرنسا بزعامة "لوبان"، وجماعات أقصى اليمين في ألمانيا مثل الجمهوريين، وقد انطلقت جميعًا من مواقف قومية محافظة. وتم الادعاء بأن الهوية القومية مهددة، ومعها أمننا وانتماؤنا، أيضًا بسبب نمو الهيئات فوق القومية وعولمة الثقافة. فالمقاومة التي أبديت ضد العملة الأوروبية الموحدة في المملكة المتحدة ودول أخرى في الاتحاد الأوروبي، تعكس ليس فقط القلق من فقدان الاستقلال الاقتصادي، وإنما أيضًا من الاعتقاد بأهمية العملة الوطنية للاحتفاظ بهوية قومية مميزة.

ورغم الربط الذي تم بين القومية المحافظة وروح المغامرة العسكرية والتوسع، فإن طابعها المميز يتمثل في الانكفاء إلى الداخل والانعزال. وإذا كانت الحكومات المحافظة قد استخدمت السياسة الخارجية كأداة لإثارة الحماسة الوطنية، فإن هذا يدخل في باب الانتهازية السياسية أكثر من كونه بسبب أن القومية المحافظة عدوانية بلا توقف أو ذات نزعة عسكرية متأصلة. ويقودنا هذا إلى الانتقاد القائل إن القومية المحافظة في جوهرها أحد أشكال تلاعب النخبة أو أيديولوجية الطبقة الحاكمة. فوفقًا لهذا المنظور، يتم اختراع "الأمة" وتشكيلها بواسطة الزعماء السياسيين والنخب الحاكمة بهدف خلق الرضا الشعبي وهندسة السلبية السياسية. ويمكن القول من حيث المبدأ إن جميع الحكومات تلعب "الورقة القومية" حينما تمر بمتاعب. غير أن النقد الأخطر للقومية المحافظة فحواه أنها تشجع على عدم التسامح والتعصب الأعمى. وتقوم القومية الانعزالية على مفهوم ثقافي ضيق للأمة، أي الاعتقاد بأن الأمة مجتمع عرقي خاص، يتشابه إلى حد بعيد مع الأسرة الممتدة. ومن ثم يتم رسم خط واضح بين

مفهوم

العنصرية، التمييز العنصري Racism, Racialism

يستخدم هذان المصطلحان كمترادفين في العادة، وإن كان الأخير قد أصبح أكثر استخدامًا في العصر الحديث. ويتضمن التمييز العنصري كل اعتقاد أو مذهب يستخلص استنتاجات سياسية أو اجتماعية من فكرة انقسام الجنس البشري إلى أجناس مختلفة بيولوجيًا. وتتبنى نظريات التمييز العنصري على افتراضين: الأول أن الاختلافات الوراثية (الجينية) تبرر التعامل مع البشرية كمجموعة من الأجناس المختلفة. والافتراض الثاني أن الاختلافات الثقافية والفكرية والأخلاقية بين المجموعات البشرية تنبثق من اختلافات وراثية أكثر جوهرية. ويظهر التمييز العنصري من الناحية السياسية في الدعوات إلى الفصل العنصري (الأبرتايد)، وفي النظريات القائلة بتفوق أو تدني "الدم" (مثل النزعة الآرية والعداء للسامية) أما مصطلح العنصرية فقد يستخدم على نطاق أضيق في الإشارة إلى الانتهاكات أو العداء الذي يمارَس ضد جماعة ما بسبب أصلها الجنسي، سواء ارتبطت هذه الممارسات أم لم ترتبط بنظرية عنصرية مكتملة.

من هم أعضاء الأمة، والغرباء عنها. . وفي سياق إصرار المحافظين على حماية النقاء الثقافي والتقاليد المستقرة، قد يعمدون إلى تصوير المهاجرين، أو الأجانب عمومًا، على أنهم يشكلون تهديدًا، ومن ثم يشجعون، أو على الأقل يضفون الشرعية، على العنصرية والعداء للأجانب.

القومية التوسعية

يتصف الشكل الثالث من القومية بطابع عدواني وعسكري وتوسعي. ويعتبر هذا الشكل من جوانب عديدة الطرح النقيض للإيمان المبدئي بالحقوق المتساوية وحق تقرير المصير، التي تكمن في قلب القومية الليبرالية. وقد ظهر الوجه العدواني للقومية للمرة الأولى في أواخر القرن التاسع عشر حينما انغمست الدول الأوروبية في "التنافس على إفريقيا" باسم المجد القومي ومن أجل "مكانها تحت الشمس". وقد اختلفت الإمبريالية الأوروبية في القرن التاسع عشر عن التوسع الاستعماري في الفترات السابقة، حيث تغذت الإمبريالية بمناخ القومية الشعبية الذي ارتبطت فيه المكانة القومية على نحو متزايد بامتلاك إمبراطورية، وكان كل نصر استعماري يلقى التهليل والتظاهرات الشعبية الحماسية، أو مظاهر النعرة القومية. ويمكن القول إن كلتا الحربين العالميتين في القرن العشرين قد اندلعتا بسبب هذا الشكل التوسعي من القومية. فعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى عام 1914 بعد فترة طويلة من سباق التسلح وتعاقب الأزمات الدولية، تسبب الفتح الاستعماري والمجد الحربي في إثارة الفرح العارم في كل العواصم الأوروبية الكبرى.

أما الحرب العالمية الثانية فقد نجمت إلى حد بعيد عن المخططات المستوحاة من النزعة القومية للتوسع الاستعماري، في كل من اليابان وإيطاليا وألمانيا. ويعتبر المثال الحديث الأشد تدميرًا على هذا الشكل من القومية في أوروبا هو محاولة صرب البوسنة بناء "صربيا العظمى".

تنبع القومية في شكلها المتطرف هذا من شعور بالحماس القومي المكثف، وحتى الهستيري، يشار إليه أحيانًا بالقومية الإدماجية. وقد صك هذا المصطلح القومي الفرنسي "شارل مورا" (1868-1952) Charles Maurras

مفهوم

العداء للسامية Anti-Semitisim، الساميون تقليديًا هم المنحدرون من "سام" ابن النبي "نوح". وهم يضمون معظم شعوب الشرق الأوسط. ويقصد بالعداء للسامية كراهية أو التحيز ضد اليهود. وقد اتخذ العداء للسامية في أول صوره المنهجية طابعًا دينيًا، فقد عكست كراهية المسيحيين لليهود على أساس اتهامهم بالتواطؤ في قتل "يسوع"، ورفضهم الاعتراف به كابن الرب. وتطور العداء للسامية اقتصاديًا في العصور الوسطى وما بعدها، وقد عبر عن النفور من اليهود كمقرضين وتجار، وتم استبعادهم من عضوية الطوائف المهنية ومنعوا من تملك الأرض. وشهد القرن التاسع عشر العداء للسامية عنصريًا في أعمال "فاجنر"Wagner و"شمبرلين" H. S. Chamberlain (1855-1929) التي أدانت اليهود باعتبارهم أشرارًا ومخربين. وشكلت هذه الأفكار الأساس للنازية الألمانية ووجدت التعبير الفظ عنها في الهولوكوست.

القومية الشاملة Pan-nationalism: نوع من القومية مكرّس لتوحيد الشعب المحبط إما عن طريق التوسع أو التضامن السياسي.

زعيم الحركة اليمينية المعروفة باسم "العمل الفرنسية". وكانت الفكرة الرئيسية في سياسة "موررا" هي تأكيد الأهمية الساحقة للأمة: فالأمة هي كل شيء، والفرد لا شيء. وهكذا فإن للأمة وجودًا ومعنى يتجاوزان حياة أي فرد، ولا يكون لوجود الفرد معنى إلا بأن يتفانى من أجل وحدة الأمة وبقائها. وقد كان لهذه القومية المتطرفة مردودها القوي عند المستبعدين والمعزولين والضعفاء الذين أصبحت القومية عندهم بمثابة الوسيلة التي يمكنهم من خلالها استعادة الكرامة واحترام الذات. غير أن القومية الإدماجية تكسر الرابطة التي أقيمت سابقًا بين القومية والديمقراطية. والأمة "المدمجة" ما هي إلا جماعة عرقية منغلقة، ترتبط فيما بينها بولاءات أولية وليس بانتماءات سياسية طوعية. ولا تتطلب الوحدة القومية عندئذ حرية النقاش أو صراعًا مفتوحًا وتنافسيًا للوصول للسلطة، وإنما تتطلب الانضباط والطاعة لزعيم أعلى واحد. وأدى هذا بـ"موررا" إلى تصوير الديمقراطية على أنها مصدر للضعف والفساد، والدعوة بدلاً منها إلى إعادة تأسيس الحكم الملكي المطلق. وارتبط هذا الشكل الكفاحي والمكثف من القومية ارتباطًا وثيقًا بالمعتقدات والمذاهب الشوفينية. وقد تم اشتقاق التعبير الأخير من اسم "نيكولاس شوفان" Nicolas Chauvin الجندي الفرنسي الذي عُرف بولائه المتطرف لنابليون وقضية فرنسا، ومن ثم فالشوفينية هي إيمان غير عقلاني بتفوق أو سيطرة الجماعة أو الشعب الذي ينتمي إليه المرء. وهكذا ترفض الشوفينية القومية فكرة أن جميع الأمم متساوية، وتنتصر للاعتقاد بأن لكل أمة خصائص وصفات خاصة، ومن ثم تختلف مصائر الأمم اختلافًا كبيرًا. فبعض الأمم جُبِلت كي تسيطر، وأمم أخرى مؤهلة فقط لأن تُحكَم. ويتم التعبير في العادة عن شكل القومية هذا من خلال مذاهب التفوق العرقي أو العنصري، ومن هنا كان المزج بين القومية والتمييز العنصري. فينظر الشوفيني إلى أمته على أنها فريدة وخاصة، بل قد تعتبر "الشعب المختار" في بعض الحالات. وقد رأى القوميون الألمان الأول مثل "فيخته" Fichte و"يان" Jahn أن الألمان وحدهم هم الشعب الحقيقي Volk، كما تفردوا بالإبقاء على نقاء الدم ولم يسمحوا بتلوث لغتهم. وقد كانت فرنسا بالنسبة لـ"موررا" كيانًا

مفهوم

الاستعمار Colonialism، نظرية أو ممارسة فرض السيطرة على إقليم أجنبي وتحويله إلى "مستعمرة". وهو أحد أشكال الإمبريالية. ويتم تمييز الاستيطان عادة بالاستيطان والسيطرة الاقتصادية. وقد سادت ممارسة الحكم الاستعماري في إفريقيا وجنوب شرق آسيا من خلال جماعة مستوطنين من "البلد الأم" والذين اختلفوا عرقيًا عن السكان "الوطنيين". وبالنسبة للاستعمار الفرنسي فقد اعتبرت المستعمرات جزءًا من البلد الأم، بمعنى أن شعوب المستعمرات قد حصلت على حقوق شكلية للمواطنة. وعلى العكس من الاستعمار التقليدي يعتبر الاستعمار الجديد ظاهرة اقتصادية في الأساس، مبنية على تصدير رؤوس الأموال من بلد متقدم إلى بلد آخر أقل تطورًا، وهو ما يتضح كمثال فيما أطلق عليها "إمبريالية الدولار" في أمريكا اللاتينية.

مدهشًا لا نظير له، ومستودعًا لجميع الفضائل المسيحية والكلاسيكية.

بيد أنه لا يقل أهمية عما سبق بالنسبة لهذا النمط من القومية: تصوير أمة أو جنس آخر كتهديد أو عدو. وفي مواجهة العدو تتماسك الأمة وتكتسب شعورًا مكثفًا بهويتها وأهميتها الخاصة، ومن ثم تنجز نوعًا من "الاندماج السلبي". لهذا ترسي القومية الشوفينية تفرقة واضحة بين "هم" و"نحن". ولا بد من إيجاد "هم" الذين يكونون موضع ازدراء وكراهية حتى يتم التمكن من صياغة الشعور بـ"نحن". وهكذا يتم تقسيم العالم، على أساس التصنيفات العنصرية عادةً، إلى من هم "داخل الجماعة" ومن هم "خارج الجماعة". ويلعب الأخيرون دور كبش الفداء لجميع المصائب والإحباطات التي يعاني منها من هم "داخل الجماعة". وقد بدا هذا بأوضح صوره في العداء للسامية الذي كان من أسس النازية الألمانية. وقد صور "هتلر" في كتابه "كفاحي" (1925) التاريخ على أنه صراع بين الأريين واليهود، الذين مثلوا على التوالي قوى النور والظلام، أو الخير والشر.

وتعتبر فكرة البعث أو إعادة الميلاد من العناوين المتكررة للقومية التوسعية؛ إذ يقوم هذا النوع من القومية في العادة على أساطير الماضي العظيم والمجد القومي. فمثلاً تطلع "موسوليني" والفاشيون الإيطاليون إلى أيام الإمبراطورية الرومانية. أما النازيون في ألمانيا فقد صوروا نظامهم على أنه "الرايخ الثالث"، باعتباره استمرارًا لكل من "الرايخ الثاني" الذي أنشأه "بيسمارك"، و"الرايخ الأول" الذي أنشأه "شارلمان" في عهد الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وقد أضفت هذه الأساطير بوضوح على القومية التوسعية طابعًا يتطلع إلى الماضي، ولكن مع التطلع أيضًا صوب المستقبل بما يحدد مصير الأمة.

وبينما كانت القومية وسيلة لإعادة تأسيس المجد واستعادة الكرامة الوطنية، فقد اكتسبت أيضًا طابعًا عسكريًا وتوسعيًا. وباختصار تم اعتبار الحرب مجال اختبار للأمة. وفي أغلب الأحوال يكمن في قلب القومية الإدماجية مشروع إمبراطوري: أي السعي من أجل التوسع

مفهوم

الدولة- الأمة Nation-state:
شكل من التنظيم السياسي، ومثال سياسي. هي في الحالة الأولى مجتمع سياسي مستقل بذاته يرتبط بعضه بعضا بالروابط المتداخلة للمواطنة والقومية. من ثم هي بديل للإمبراطوريات متعددة القوميات والدول- المدن. وفي الحالة الثانية تعتبر الدولة- الأمة مبدأ أو نمطا مثاليًا انعكس في الهدف الذي صاغه "ماتزيني": "لكل أمة دولة، ودولة واحدة للأمة كلها". من ثم يجسد مبدأ الدولة- الأمة الاعتقاد بأن الأمم هي مجتمعات سياسية "طبيعية"، تستمد قوتها من الروابط الثقافية والمدنية المتداخلة. وهناك وجهتا نظر متناقضتان للدولة- الأمة. فهي بالنسبة لليبراليين ومعظم الاشتراكيين تتشكل إلى حد بعيد حسب الولاءات والانتماءات المدنية، بينما تقوم عند المحافظين وأنصار القومية الشاملة على أساس الوحدة العرقية أو العضوية.

أو البحث عن المستعمرات؛ ويمكن رؤية هذا في أشكال القومية الشاملة. ومرة أخرى تعتبر ألمانيا النازية أفضل مثال على هذا. فقد رسمت كتابات "هتلر" برنامجًا للتوسع من ثلاث مراحل؛ المرحلة الأولى كانت سعي النازي لتأسيس "ألمانيا الكبرى" بتوحيد العرق الألماني في النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا داخل رايخ موسَّع. ثانيًا: استهداف إنشاء المجال الحيوي Lebensraum بتأسيس إمبراطورية يهيمن عليها الألمان وتتمدد حتى روسيا. ثالثًا: حلم "هتلر" بسيطرة الجنس الآري على العالم.

القومية المعادية للاستعمار

أنتج العالم النامي عدة أشكال من القومية، استلهمت جميعًا من الكفاح ضد الاستعمار. ومن مفارقات هذا الشكل من القومية اعتماده لمذاهب ومبادئ تطورت سابقًا خلال عملية "بناء الأمم" في أوروبا، وذلك في النضال ضد القوى الأوروبية ذاتها. بعبارة أخرى نجح الاستعمار في تحويل القومية إلى مذهب سياسي ذي أهمية عالمية. فقد أدى في إفريقيا وآسيا إلى صياغة الشعور بالقومية الذي شكَّل الرغبة في "التحرر الوطني". وفي واقع الحال إن الجغرافيا السياسية في كثير من أجزاء العالم قد تغيرت بفعل معاداة الاستعمار؛ إذ إن حركات الاستقلال التي تصاعدت في الفترة ما بين الحربين العالميتين قد حصلت على قوة دفع جديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. فالتمدد الزائد الذي عرفته إمبراطوريات بريطانيا وفرنسا وهولندا والبرتغال أخذ في التعثر أمام تصاعد الموجة الوطنية.

حصلت الهند أثناء الحرب العالمية الثانية على وعد بالاستقلال، ونالته بالفعل عام 1947. وأنجزت الصين وحدتها واستقلالها الحقيقيين بعد الثورة الشيوعية عام 1949، بعد قتال استمر ثمانية أعوام ضد الاحتلال الياباني. وأعلنت جمهورية إندونيسيا عام 1949 بعد حرب استمرت ثلاث سنوات ضد هولندا. وأجبرت انتفاضة مسلحة الفرنسيين على الانسحاب من فيتنام عام 1954، وإن لم يتحقق التحرير الكامل وتوحيد شمال فيتنام وجنوبها إلا في عام 1975 بعد 14 عامًا أخرى من الحرب ضد الولايات المتحدة. وألهمت الانتفاضات الوطنية في جنوب شرقي

آسيا حركات مماثلة في إفريقيا، حيث انبثقت حركات تحرير تحت قيادة زعماء مثل "نكروما" في غانا، الدكتور "أزيكوي" في نيجيريا، "جوليوس نيريري" في تنجانيقا (تنزانيا فيما بعد)، و"هاستنجز باندا" في نيازالند (مالاوي فيما بعد). وتسارع إيقاع إنهاء الاستعمار في إفريقيا منذ أواخر الخمسينيات. فحصلت نيجيريا على استقلالها عن بريطانيا عام 1960، كما نالت الجزائر استقلالها عام 1962 بعد حرب تحرير طويلة ضد الفرنسيين. وأصبحت كينيا دولة مستقلة عام 1963، ثم تنزانيا ومالاوي في العام التالي. أما آخر المستعمرات في القارة، وهي جنوب غربي إفريقيا فقد أصبحت ناميبيا المستقلة عام 1990.

لقد استلهمت الأشكال الأولى من معاداة الاستعمار الكثير من القومية الأوروبية "الكلاسيكية"، واستوحت منها على وجه الخصوص فكرة الحق القومي في تقرير المصير. غير أن الأمم الإفريقية والآسيوية الناشئة قد وجدت نفسها في وضع مختلف تمامًا عن الدول الأوروبية التي تكوّنت في القرن التاسع عشر. ذلك أن سعي الأمم الإفريقية والآسيوية من أجل الاستقلال السياسي قد ارتبط ارتباطًا لا ينفصم بالرغبة في التنمية الاجتماعية وإنهاء الخضوع للدول الصناعية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم كان لهدف "التحرير الوطني" بعد اقتصادي ملازم للبعد السياسي. ويساعدنا هذا في تفسير لماذا تطلعت الحركات المناهضة للاستعمار عادة نحو الاشتراكية وليس الليبرالية، بل تطلعت بشكل خاص نحو الماركسية اللينينية، كوسيلة تعبير عن طموحاتها القومية. وبدا ظاهريًا أن القومية والاشتراكية مذهبان سياسيان غير متوافقين. فقد نادى الاشتراكيون تقليديًا بالأممية حيث نظروا إلى البشرية ككيان واحد، وزعموا أن تقسيمها إلى أمم منفصلة لا يغذي الشك فحسب، إنما العداء أيضًا. وقد شدد الماركسيون تشديدًا خاصًا على روابط التضامن الطبقي باعتبارها أقوى وأكثر أصالة من روابط القومية، حيث كتب "ماركس" في البيان الشيوعي: "ليس للعمال وطن" (Marx 1967:102 [1848]). وتقوم دعوة الاشتراكية في العالم النامي على حقيقة أن

قيم الجماعة والتعاون التي تجسد الاشتراكية عميقة الغور في ثقافات المجتمعات التقليدية وما قبل الصناعية. وبهذا المعنى يتحقق الارتباط بين القومية والاشتراكية اللتين تشتركان في التشديد على التضامن والعمل الجماعي. وانطلاقًا من هذا المستوى قد تكون القومية ببساطة شكلاً أضعف للاشتراكية، فالأولى تطبق المبدأ الاجتماعي على الأمة، والثانية تمده ليغطي الإنسانية بأكملها. وعلى نحو أكثر تحديدًا، تقدم الاشتراكية- والماركسية على وجه الخصوص- تحليلاً للظلم والاستغلال يمكن من خلاله فهم الخبرة الاستعمارية وتحدي السيطرة الاستعمارية. وبنفس طريقة إدراك البروليتاريا المقهورة والمستغلة أن بإمكانها تحرير نفسها من خلال الإطاحة الثورية بالرأسمالية، رأى قوميو العالم الثالث في "الكفاح المسلح" الوسيلة لإنجاز كل من الخلاص السياسي والاقتصادي، ومن هنا كان المزج بين أهداف الاستقلال السياسي والثورة الاجتماعية. وفي بلدان مثل الصين وكوريا الشمالية وفيتنام وكمبوديا، اعتنقت الحركات المعادية للاستعمار الماركسية اللينينية صراحةً. وبمجرد وصولها إلى السلطة قامت بالاستيلاء على الأصول الأجنبية وتأميم الموارد الاقتصادية، وبناء اقتصادات مخططة على النمط السوفيتي. بينما طورت دول إفريقيا والشرق الأوسط شكلاً أيديولوجيًا أخف للاشتراكية ذات الطابع القومي، مثلما تم في الجزائر وليبيا وزامبيا والعراق واليمن الجنوبي وغيرها. وفي العادة اتخذت "الاشتراكيات" المعلنة في هذه البلاد شكل الدعوة إلى التوحد حول القضية أو المصلحة القومية، وتم هذا عادة تحت زعامة قائد "كاريزمي" قوي.

بيد أن القوميين في العالم النامي لم يرتاحوا على الدوام للتعبير عن قوميتهم بلغة الاشتراكية أو الماركسية المقتبسة من الغرب. ومنذ السبعينيات بشكل خاص أخذت أشكال من الأصولية الدينية وخاصة الأصولية الإسلامية تحل محل الماركسية اللينينية. وهو ما أضفى على العالم النامي صوتًا غير غربي، وبالأحرى معاديًا للغرب. فمن الناحية النظرية على الأقل، يسعى الإسلام إلى ترسيخ هوية سياسية عابرة للقوميات توحد أولئك المؤمنين بتطبيق "النهج الإسلامي" وتعاليم النبي محمد في نطاق "أمة إسلامية".

غير أن ثورة إيران الإسلامية عام 1979 التي جاءت بآية الله خميني (1900-1989) إلى السلطة، قد أظهرت فعالية الأصولية الإسلامية كمذهب للتجديد القومي والروحي. فتم بناء "جمهورية إسلامية" لتطهير إيران من النفوذ الفاسد للمادية الغربية عامة، ومن نفوذ "الشيطان الأعظم" (الولايات المتحدة) خاصة، وذلك بالعودة إلى القيم والمبادئ التقليدية المفصلة في الشريعة، أو القانون الإسلامي الإلهي.

لكن هل تملك القومية الإسلامية طابعًا موحدًا. لقد استخدمت عملية الأسلمة في كل من السودان وباكستان على سبيل المثال كأداة في الحكم لتعزيز سلطة النخب الحاكمة، بينما أطلقت الحركات الإسلامية الثورية في مصر والجزائر الدعوة باسم فقراء الحضر للتجديد الأخلاقي والنقاء السياسي.

مستقبل الدولة- الأمة

تزايدت الادعاءات مع تقدم القرن العشرين بأن عصر القومية قد انتهى، ولم يكن هذا لأن ولاءات فوق قومية "أعلى" قد جبّت القومية، وإنما لأن المهمة قد اكتملت: أي إن العالم قد أصبح عالم الدول– الأمم. وفي الواقع أن الأمة قد أصبحت مقبولة باعتبارها وحدة الحكم السياسي المشروعة الوحيدة. وبالتأكيد فإن العالم منذ 1789 قد أعيد تشكيله على الأسس القومية. وفي عام 1910 كان هناك 15 دولة فقط من إجمالي الـ192 المعترف بها عام 2006 كأعضاء كاملين في الأمم المتحدة. ففي جزء كبير من القرن العشرين كانت معظم شعوب العالم تعيش في مستعمرات خاضعة لإمبراطوريات أوروبية. ومن بين 65 دولة موجودة الآن في الشرق الأوسط وإفريقيا لم تكن هناك سوى ثلاث دول عام 1910، ولا يقل عدد الدول التي أقيمت بعد 1959 عن 107 دول. وقد نتجت هذه التغيرات إلى حد كبير عن السعي من أجل الاستقلال القومي حيث اكتست هذه الدول الجديدة جميعًا برداء الدولة– الأمة.

ويبدو أن التاريخ يقف بلا ريب في صف الدولة– الأمة؛ فقد أعطت الذرى الثلاث الكبرى في القرن العشرين (الحرب العالمية الأولى، والثانية، وانهيار

الشيوعية في أوروبا الشرقية) دفعات لمفهوم الدولة كمبدأ في التنظيم السياسي. فمنذ 1991 مثلاً جاء إلى الوجود 18 دولة جديدة في أوروبا وحدها (14 منها نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي) وادعت كل منها أنها دولة- أمة. وتتمثل القوة الكبيرة للدولة- الأمة في كونها تفتح الأفق أمام اللُّحمة الثقافية والوحدة السياسية. فحينما يحصل شعب ذو هوية ثقافية أو عرقية مشتركة على حقه في حكم نفسه يحدث التطابق بين المجتمع والمواطنة. وهذا يفسر إيمان القوميين بأن القوى التي خلقت عالم الدول- الأمم المستقلة هي قوى طبيعية لا يمكن مقاومتها، وأنه لا يمكن لأي جماعة اجتماعية غيرها أن تشكل مجتمعًا سياسيًا ذا معنى. وهم يؤمنون بأن الدولة- الأمة هي في النهاية الوحدة السياسية الوحيدة القابلة للحياة. ومن نتائج تبني هذه النظرة أن الكيانات فوق القومية- مثل الاتحاد الأوروبي- لن تكون قادرة أبدا على التنافس مع قدرة الحكومات القومية على إرساء الشرعية وضمان الولاء الشعبي. ومن ثم رأوا ضرورة فرض حدود على عملية الاندماج الأوروبي لأن الشعوب ذات اللغات والثقافات والتواريخ المختلفة لن تصل إلى مرحلة تصور نفسها كأعضاء في جماعة سياسية واحدة.

ومع ذلك، فمثلما نال مبدأ الدولة- الأمة أوسع تأييد، نشأت أيضًا قوى عفيّة جدًا تهدد بجعل تلك الدولة زائدة على الحاجة. ذلك أن اجتماع حزمة من الضغوط الداخلية والتهديدات الخارجية قد أنتج ما يشار إليه عامة بـ"أزمة الدولة- الأمة". ففي الداخل تعرضت الدولة- الأمة لضغوط التفكك التي ولّدها تصاعد السياسة العرقية والتعددية الثقافية. وهو ما أدى إلى احتدام القلق من أن تكون العرقية والثقافة تعكسان في الواقع حقيقة أن الأمم لم تعد قادرة في سياق العولمة الاقتصادية والثقافية على تقديم هوية جماعية ذات معنى أو شعور بالانتماء. ونظرًا لأن جميع الدول- الأمم تجسد مستوى ما من التنوع الثقافي، فإن سياسة التشديد العرقي لا يمكن أن تشكل تحديًا لمبدأ الأمة، ما يقود البعض إلى افتراض أن القومية تمر بعملية ستؤدي إلى أن تحل التعددية الثقافية محلها.

فعلى النقيض من الأمم، لا تعتبر الجماعات العرقية أو الإقليمية أو الثقافية كيانات سياسية قابلة للحياة بحد ذاتها، ومن ثم كان النظر أحيانًا في أشكال من الفيدرالية يمكن أن تشكل بديلاً للقومية السياسية. فعلى سبيل المثال، وبفضل الإطار الذي وفره الاتحاد الأوروبي، أنجز إقليما الفلاندرز والوالونيا في بلجيكا درجة من الحكم الذاتي استمرت معها بلجيكا كدولة– أمة بالمعنى الرسمي الدقيق. وسنناقش بتفصيل أكثر طبيعة القوى المركزية الطاردة تلك في الفصل الثامن.

أما بالنسبة للتهديدات الخارجية للدولة– الأمة فقد اتخذت أشكالاً متنوعة. أدى التقدم المنجز في التكنولوجيا الحربية، وخاصة مع تقدم العصر النووي، إلى زيادة المطالبات بأن تتولى هيئات دولية وفوق قومية التعامل السياسي مع قضايا السلم العالمي. وهو ما أدى إلى إنشاء عصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة. ثانيًا: أخذت الحياة الاقتصادية تتعولم بشكل متزايد. فالأسواق أصبحت الآن أسواقًا عالمية، وأصبحت الأعمال بشكل متزايد شركات عابرة للقومية، وبات من الممكن لرأس المال أن يتحول بين أرجاء العالم في طرفة عين. فهل هناك إذن مستقبل للدولة– الأمة في عالم لم يعد ممكنًا فيه لحكومة قومية أن تتحكم في مصيرها الاقتصادي؟ ثالثًا: قد تكون الدولة– الأمة عدوًا للبيئة الطبيعية وتهديدًا للتوازن الإيكولوجي. فالأمم معنية أساسًا بمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية الخاصة، وغالبًا ما تكون قليلة الاهتمام بالتبعات الإيكولوجية لأنشطتها. وقد تجلت هذه الحماقة في حادثة مفاعل تشرنوبيل النووي في أوكرانيا عام 1986، والتي أطلقت موجة من الإشعاع النووي في شمال أوروبا، وينتظر أن يبلغ عدد الوفيات المرتبطة بهذه الحادثة ألفي شخص على مدى أكثر من خمسين عامًا في أوروبا.

أخيرًا، لقد ضعفت الثقافات والتقاليد القومية المميزة (أي مصدر التماسك القومي الذي يميز الدول– الأمم عن الأشكال الأخرى من التنظيم السياسي) من جراء نشأة ثقافة عابرة للقوميات، بل حتى ثقافة عالمية. وقد ساعد على هذا التطور: السياحة الدولية والنمو المذهل في تكنولوجيا الاتصال، من التلفزة الفضائية إلى "طرق المعلومات السريعة". وبينما

تشاهَد الأفلام والبرامج التليفزيونية الأمريكية في مختلف أرجاء العالم، يتمتع المطبخان الصيني والهندي بالشعبية في أوروبا لتقديمهما أطباقًا وطنية. كما أصبح البشر يتصلون بسهولة مع الجانب الآخر في عالمهم، بالضبط مثلما كان بإمكانهم الاتصال بالبلدة المجاورة.. فهل لم تعد الدولة– الأمة كيانًا ذا معنى. وسوف نناقش هذه المسائل ومسائل أخرى مرتبطة بها بتعمق أكبر في الفصل السابع من هذا الكتاب.

ملخص

◆ تعرف الأمم بأنها تجمع لعوامل ثقافية وسياسية. فمن الناحية الثقافية هي جماعات من البشر تربط بينهم لغة ودين وتاريخ وتقاليد مشتركة. بيد أن الأمم تعرف نفسها في نهاية الأمر من خلال وجود وعي مدني مشترك، يعبر عنه تقليديًا بالرغبة في تحقيق أو الحفاظ على الدولة ذات السيادة.

◆ من الممكن تحديد الأشكال الثقافية والسياسية المميزة للقومية. فالقومية الثقافية تشدد على إعادة توليد الأمة كحضارة مميزة على أساس من إيمان بأن الأمة كل متفرد وتاريخي وعضوي. أما القومية السياسية فهي بالمقابل تعترف بالأمة كمجتمع سياسي منفصل، مرتبط بأفكار مثل السيادة القومية وتقرير المصير.

◆ يصور بعض المفكرين السياسيين القومية على أنها ظاهرة حديثة مرتبطة بالتصنيع الديمقراطية وصعودها، بينما يُرجع آخرون أصولها إلى ولاءات وهويات ما قبل الحداثة. ولقد اختلف طابع القومية إلى حد بعيد، وتأثر بكل من الظروف التاريخية التي نشأت فيها، والقضايا السياسية التي ارتبطت بها.

◆ هناك عدد من المظاهر المتناقضة للقومية السياسية؛ فالقومية الليبرالية مبنية على الاعتقاد بحق كلي في تقرير المصير. والقومية المحافظة تُقيِّم قدرة الوطنية القومية على تحقيق اللُّحمة الاجتماعية والوحدة السياسية.

والقومية التوسعية هى وسيلة للعدوان والفتح الإمبراطوري. أما القومية المناهضة للاستعمار فقد ارتبطت بالنضال من أجل التحرير القومي وامتزجت في أغلب الأحوال بالسعي من أجل التنمية الاجتماعية.

◆ تعتبر الدولة- الأمة شكل التنظيم السياسي الأوسع اعترافًا، وغالبًا ما ينظر إليها على أنها الوحدة الشرعية الوحيدة للسلطة السياسية. وتكمن قوتها في أنها تفتح الآفاق أمام كل من اللُّحمة الثقافية والوحدة السياسية، وهو ما يسمح لأولئك الذين يملكون هوية ثقافية أو عرقية مشتركة بممارسة الحق في الاستقلال والحكم الذاتي.

◆ تواجه الدولة- الأمة اليوم عددًا من التحديات؛ فقد أصبحت معرضة لضغوط مركزية طاردة بفعل نمو السياسة العرقية. وعلى المستوى الخارجي واجهت الدولة- الأمة تحديات من القوة المتنامية للهيئات فوق القومية، وتقدم العولمة الاقتصادية والثقافية، والحاجة إلى إيجاد حلول دولية للأزمة البيئية.

أسئلة للمناقشة

- من أين جاءت الأمم؟ وهل هى تكوينات طبيعية أم مصطنعة؟
- لماذا كان تثمين المجد القومي والولاء الوطني؟
- هل تعني القومية الثقافية مجرد حصر الأمة في ماضيها؟
- لماذا أثبتت القومية نفسها كقوة سياسية قوية؟
- هل تعتبر التعددية الثقافية مصدرًا للثراء الاجتماعي أم تهديدًا للاستقرار الاجتماعي؟
- هل تعد الدولة- الأمة الوحدة الشرعية الوحيدة للسلطة السياسية؟

لمزيد من القراءة

Brown, D., Contemporary Nationalism: Civic, Ethnocultural and Multicutural Politics (London and New York: Routledge, 2000)

إطار واضح لفهم السياسة القومية.

Gellner, E. Nations and Nationalism (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983).

وصف واضح لنشأة القومية وطابعها.

Hearn. J., Rethinking Nationalism: A Critical Introduction (Basings and New York: Palgrave Macmillan 2006)

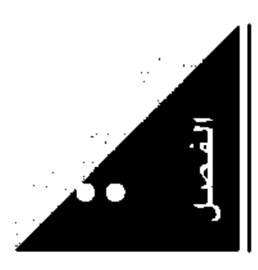
وصف شامل لمقاربات فهم القومية، يستلهم علم الاجتماع وعلم الإنسان والأنثروبولوجيا والتاريخ، ثم طور فهمه الخاص.

Hobsbawm, E. Nations and Nationalism Since 1780 (2nd ed.) (Cambridge:Cambridge University Press, 1993).

تحليل للظاهرة القومية من منظور ماركسي حديث.

Spencer, P. and H. Wollman (eds), Nations and Nationalism: A Reader (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2005)

تجميعة واسعة النطاق وملهمة لكتابات مهمة وأخرى أقل أهمية حول القومية.



السياسة العالمية

"إن الحرب في عصر العلم الذي نعيشه، تعني الموت الشامل، إن عاجلا أم آجلا"

"برتراند راسل" Bertrand Russel "مقالات غير شعبية" (1950)

شهدت أواخر القرن العشرين الاعتراف بأن العالم قد أصبح "قرية عالمية" حسب التعبير الذي صكه "مارشال مكلوهان" Marshall McLuhan. فقد أدت ظاهرة العولمة إلى التغيير الكلي لفهمنا للسياسة وطبيعة التفاعل السياسي؛ إذ إن الرؤية التقليدية للسياسة كانت تتمحور على الدولة: فقد كان يُنظر للدولة بوصفها الفاعل السياسي الأساسي، وتركز الاهتمام على المستوى القومي في نشاط الحكم. وكان من نتائج هذا: التفرقة الواضحة بين السياسة المحلية والسياسة الخارجية: أي بين ما يحدث داخل الدولة- الأمة وما يحدث خارج حدودها. وفي الواقع أصبح الموضوع الثاني مادة لفرع علمي جديد ومستقل هو: العلاقات الدولية. غير أن العولمة قد أضعفت، وربما قضت على الحدود بين ما هو "محلي" وما هو "أجنبي"، مما أدى في زعم البعض إلى نشأة مجتمع عالمي. وعلى الرغم من أن الدول- الأمم لا تزال تمثل الفاعلين الأكثر أهمية في الساحة العالمية، فمن المستحيل إنكار الأثر المتزايد للهيئات فوق القومية والجماعات عابرة القوميات.

وفيما يلي المسائل الأساسية التي نتناولها في هذا الفصل:

المسائل الرئيسية:

- كيف تم تحليل وتفسير السياسة الدولية أو العالمية؟
- كيف تأثر النظام العالمي بانتهاء الحرب الباردة وإعلان "الحرب على الإرهاب"؟
- ما العولمة؟ وما نتائجها بالنسبة للدولة- الأمة؟
- هل العولمة قوة خيِّرة أم هدامة؟
- ما الآفاق أمام الكيانات الإقليمية فوق القومية؟
- هل يمكن لفكرة الحكومة العالمية أن تصبح حقيقة يومًا ما؟

المحتويات

فهم السياسة العالمية

يعتبر الاعتراف بوجود بعد دولي في السياسة قديمًا قدم علم السياسة، حيث يعود هذا إلى توصيفات الصراع والحرب بين الدول- المدن في اليونان القديمة. غير أن النظام الدولي الحديث لم يأتِ إلى الوجود حتى نشأة الدول المركزية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وقد اكتملت هذه العملية بمعاهدة وستفاليا (1648) التي أنهت حرب الثلاثين سنة باعتراف رسمي من جانب الدول الأوروبية باستقلال كل منها وسيادتها. وقد اتسع نظام الدول الأوروبية هذا فيما بعد حينما تم الاعتراف بالولايات المتحدة الأمريكية كقوة كبيرة بعدما هزمت إسبانيا عام 1898، وعندما تم الاعتراف باليابان أيضًا بعد انتصارها على روسيا 1904-1905. وقد أسهمت الإمبريالية وخاصة "السباق على المستعمرات" في إفريقيا وآسيا أواخر القرن التاسع عشر، أسهمت في منح النظام الدولي بعدًا عالميًا حقًا.

هكذا شهد القرن العشرون نشأة السياسة العالمية بمعنى أن أنماط الصراع والتعاون بين الدول والمنظمات الدولية قد امتدت عبر أرجاء العالم. وقد تجلى هذا بأبشع صوره في الحرب العالمية الأولى (1914-1918) والحرب العالمية الثانية (1939-1945) والحرب الباردة. ومع اقتراب القرن العشرين من نهايته كان هناك اعتراف متزايد بأن معالم الحياة السياسية قد تغيرت. وهو ما شكك بشكل جذري في التمييز التقليدي بين المجالين المحلي والدولي في السياسة. ويشار بشكل متزايد إلى هذه التغيرات المعقدة ومتعددة الأوجه باسم "العولمة".

بيد أنه من الضروري لتحليل هذه التطورات وغيرها أن نتطرق بالبحث إلى المنظورات المختلفة التي استخدمت تقليديًا لدراسة السياسة الدولية والعالمية. ومن "المدارس" النظرية الرئيسية للسياسة الدولية:

- المثالية
- الواقعية
- التعددية
- الماركسية

المثالية

تتمثل الخاصية المحددة للمثالية في كونها تنظر إلى السياسة الدولية من منظور القيم المعيارية والقواعد القانونية. ذلك أن اهتمامها بالتحليل الإمبريقي (أي: كيف يتصرف الفاعلون الدوليون) أقل من اهتمامها بالأحكام المعيارية (أي: كيف ينبغي أن يتصرفوا). ولهذا السبب ينظر البعض للمثالية أحيانًا على أنها نوع من اليوتوبيا. وقد وُضِع عدد كبير من النظريات المثالية. ففي العصور الوسطى مثلاً ناقش "توما الأكويني" Thomas Aquinas (1224-1274) طبيعة "الحرب العادلة" في محاولة منه لوضع التصرفات الدولية للحكام في سياق أخلاقي. فزعم أن الحرب يمكن أن تكون مبرَّرة إن توفرت فيها ثلاثة شروط. أولاً: أن يعلنها الحاكم الذي يملك سلطة إعلانها. ثانيًا: أن يكون سبب قيام الحرب عادلاً بمعنى الثأر من خطأ. ثالثًا: أن يكون الهدف من القتال هو تحقيق الخير أو تفادي الشر، وليس لتمرير الجشع أو الوحشية.

"إيمانويل كانت" Immanuel Kant (1724-1804):



فيلسوف ألماني، قضى حياته بأكملها في كونيجسبرج (كانت وقتذاك جزءا من بروسيا الشرقية) وأصبح أستاذا للمنطق والميتافيزيقا في جامعتها عام 1770. تقول فلسفته "النقدية" إن المعرفة ليست مجرد مجموع الانطباعات الحسية، وإنما تعتمد على الجهاز التصوري للفهم البشري. وقد قام الفكر السياسي عند "كانت" على أساس الأهمية الرئيسية للأخلاق. واعتقد أن قانون العقل قد أملى الحوافز الحاسمة، وأهمها الالتزام بمعاملة الآخرين كـ"غايات" وليسوا مجرد "وسائل". ومن أهم أعماله: "نقد العقل المحض" (1781) و"نقد العقل العملي" (1788) و"نقد الحكم" (1790).

وقد وضع "إيمانويل كانت" ما اعتبر نسخة مبكرة من الحكومة العالمية. فقد رأى أن اجتماع الأخلاق والعقل يمليان بألا تكون هناك حروب، وأن يبنى مستقبل البشرية على أساس "السلام الشامل والدائم".

وتعد فكرة الدولية أساسًا من أسس معظم أشكال المثالية، ويقصد بالدولية الإيمان بضرورة تنظيم الشئون الإنسانية على أساس المبادئ العالمية،

وليست القومية فقط. وهو ما ينعكس بدوره في التأكيد على أن الشئون الإنسانية- على المستويين المحلي والدولي- تتسم بالانسجام والتعاون. وقد وُجد أحد أكثر أشكال المثالية نفوذًا في الليبرالية. فعلى الرغم من قبول الليبراليين تقليديًا للأمة باعتبارها الوحدة الأساسية للتنظيم السياسي، فقد شددوا في الوقت نفسه على أهمية الاعتماد المتبادل والتجارة الحرة، زاعمين ببساطة تامة أن "الحرب لا تفيد". كما تنعكس هذه الدولية أيضًا في الإيمان بالأمن الجماعي والقانون الدولي حيث يتجسد الأخير في تنظيمات مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة. وقد رأى الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" على سبيل المثال أن الحرب العالمية الأولى قد نجمت عن "السياسة القديمة" القائمة على النزعة العسكرية والتوسع، والتي تبنتها الإمبراطوريات متعددة القوميات. وفي رأيه أن أفضل ترياق لمنع الحرب هو بناء عالم من الدول- الأمم الديمقراطية المستعدة للتعاون في مجالات الصالح المشترك، وليست لديها نوازع لحروب التوسع أو النهب. وبعد سنوات من تعرض المثالية للسخرية والتحقير من جانب أنصار النظرية الواقعية، تم إحياؤها مرة ثانية أواخر القرن العشرين. وتعكس ما تسمى المثالية الجديدة خيبة الأمل من سياسة القوة اللاأخلاقية في عصر القوى العظمى. وكان من الأمثلة المبكرة على هذا محاولة الرئيس "جيمي كارتر" في السبعينيات استعادة البعد الأخلاقي في السياسة الخارجية الأمريكية، عن طريق التشديد على أن المعونة الاقتصادية والعسكرية ستتوقف على سجل حقوق الإنسان للنظم المتلقية للمعونة. وقد تم التعامل بوضوح أكثر مع موضوع التعاون الدولي والأمن المشترك في أواخر الثمانينيات، من خلال الرئيس السوفيتي "ميخائيل جورباتشوف" الذي تحدث عن "البيت الأوروبي المشترك"، وأعلن أن مبادئ حقوق الإنسان قد تجاوزت الخصومة الأيديولوجية بين الشيوعية والرأسمالية.

المثالية الجديدة Neo-idealism: منظور في السياسة الدولية يشدد على القيم العملية للأخلاق، وبوجه خاص: احترام حقــوق الإنســان والاستقلال الوطني.

وقد أعطى تفاقم خطر الإبادة النووية (نتيجةً لسنين من الإنفاق الحربي المتصاعد في كل من الشرق والغرب) دفعة قوية للنظرية المثالية من عدة نواحٍ. وقد انعكس هذا في نشأة حركة السلام التي اعتنقت فلسفة دولية عريضة ارتبطت غالبًا بالنزعة السلامية، أي الرفض المبدئي للحرب وكل أشكال العنف باعتبارها شرًا بالأساس.

كما تقدم إلى الأمام الموقف المثالي الجديد باتجاه فكرة "المجتمع العالمي"، والتي ارتبطت عادّة بالدبلوماسي والعالم الأسترالي "جون بيرتون" John Burton (1972) . يرفض منظور المجتمع العالمي فكرة الدول- الأمم ذات السيادة باعتبارها فكرة بالية، ويشدد بدلاً منها على نمط يتسم بالتعقيد والاعتماد المتبادل، والذي صوره "بورتون" كبيت العنكبوت. وتقترح هذه الرؤية أن سياسة القوة القديمة قد فتحت الطريق إلى حد كبير أمام استخدام وسائل غير قهرية وتعاونية لحل الصراعات الدولية.

الواقعية

بإمكان التقليد الواقعي، ويطلق عليه أحيانًا "الواقعية السياسية"، الادعاء بأنه النظرية الأقدم في السياسة الدولية. ويمكن تتبع جذورها حتى وصف "ثيوسيديديس" Thucydides للحرب البلوبونزية (431 قبل الميلاد)، وكذلك عمل "صن تزو" Sun Tzu الكلاسيكي في موضوع الاستراتيجية تحت عنوان "فن الحرب" والذي كتبه فى الصين في نفس الوقت تقريبًا. ومن الشخصيات البارزة الأخرى في التقليد الواقعي "مكيافيللي" Machiavelli و"توماس هوبز" Hobbes Thomas. غير أن الواقعية لم تصبح المنظور الدولي المهيمن إلا في القرن العشرين، حيث تلقت قوة دفع من الحربين العالميتين الأولى والثانية. وبينما تشدد المثالية على ضرورة أن تسترشد العلاقات الدولية بالأخلاق، تقوم الواقعية على التشديد على سياسة القوة والسعي لتحقيق المصالح القومية. وتتمثل فرضيتها الأساسية في أن الدولة هي الفاعل الرئيسي على الساحة الدولية أو العالمية، إذ إن كونها ذات سيادة يجعلها كيانًا مستقلاً بذاته. يضاف إلى هذا أن صعود القومية ونشأة الدول- الأمم الحديثة قد حول الدولة إلى مجتمع سياسي متماسك تخضع فيه للأمة كل الولاءات والروابط الأخرى.

وقد انتقد منظرو الواقعية، أمثال "كار" E. H. Carr (1939) و"هانز مورجنتاو" Hans Morgenthau (1948)، انتقادًا لاذعًا الإيمان المثالي بالدولية والانسجام الطبيعي. وفي الحقيقة أن "كار" قد زعم أن الإيمان الساذج بالقانون الدولي والأمن الجماعي قد حال دون فهم رجال الدول على

مفهوم

الدولية Internationalism: هي نظرية أو ممارسة للسياسة مبنية على التعاون العابر للقوميات أو العالمي، وتكمن جذورها في افتراضات بشأن الطبيعة الإنسانية تضعها في تعارض مع النزعة القومية حيث تشدد الأخيرة على درجة تشكيل الهوية على أساس القومية؛ وتستقي التقاليد الدولية من كل من الليبرالية والاشتراكية. وتنبني الدولية الليبرالية على النزعة الفردية، وهو ما ينعكس مثلا في الاعتقاد بأن لحقوق الإنسان العالمية وضعية "أعلى" في النهاية من السلطة المستقلة لكل أمة. أما الدولية الاشتراكية فبُنيت على الإيمان بالتضامن الطبقي الأممي (الأممية البروليتارية) القائم على افتراضات بشأن الإنسانية العامة. كذلك طورت كل من النسوية والبيئية مواقع أممية متميزة.

سياسة القوة Power politics: مقاربة للسياسة تقوم على افتراض أن السعي من أجل القوة هو الهدف الإنساني الرئيسي. ويستخدم المصطلح أحيانًا بشكل وصفي.

توازن القوى Balance of power: نمط في التفاعل بين الدول يعمل على الحد من العدوان والنزعات التوسعية من خلال جعلها غير قابلة للتطبيق.

القوة الكبرى Great power: دولة توضع في مصاف الدول الأقوى في تراتبية النظام الدولي، وتنعكس قوتها في النفوذ الذي تمارسه على الدول الأصغر.

[redacted]

السيادة Sovereignty:

هي في أبسط معانيها مبدأ السلطة المطلقة وغير المحدودة. غير أن هناك تمييزًا يجرى عادة بين السيادة القانونية والسيادة السياسية، وكذا بين السيادة الداخلية والخارجية. تشير السيادة القانونية إلى السلطة القانونية العليا، أي الحق الذي لا ينازع في طلب الانصياع حسبما يحدده القانون. وعلى العكس منها تشير السيادة السياسية إلى سلطة سياسية غير محدودة، أي القدرة على فرض الطاعة، وهي تتأمن عادة من خلال احتكار قوة الإكراه. وبالنسبة للسيادة الداخلية فهي فكرة وجود سلطة عليا داخل الدولة تتموضع في الهيئة التي تتخذ القرارات الملزمة لجميع المواطنين والجماعات والمؤسسات الكائنة داخل الحدود الإقليمية للدولة. السيادة الخارجية فتشير إلى مكانة الدولة في النظام الدولي وقدرتها على التصرف ككيان مستقل وذي سيادة.

ضفتي الأطلنطي في فترة ما بين الحربين العالميتين لخطر التوسع الألماني، ومن ثم العمل على احتوائه. وعلى النقيض من هذا يشدد الواقعيون على أنه لا توجد سلطة أعلى من الدولة ذات السيادة، وأن السياسة الدولية تجري في سياق "الحالة الأصلية"، ومن ثم تتسم بالفوضى وعدم الانسجام. ويقصد بالنظام الدولي الفوضوي ذلك النظام الذي تضطر فيه كل دولة إلى الاعتماد على نفسها، وأن تعطي الأولوية لمصلحتها القومية الخاصة، والتي تعرَّف أساسًا ببقاء الدولة والدفاع عن إقليمها الجغرافي.

يفسر هذا لماذا يؤكد الواقعيون بشدة دور القوة في الشئون الدولية، ولماذا يميلون إلى فهم هذه القوة على أنها القدرة أو القوة العسكرية. غير أن هذا لا يعنى مطلقًا أن الفوضى الدولية تفترض صراعًا لا يتوقف وحروبًا لا تنتهي. وإنما على العكس يؤكد الواقعيون أن نمط الصراع والتعاون داخل نظام الدول يتطابق إلى حد كبير مع مقتضيات توازن القوى. فتقر هذه النظرة بأن الدول، في سعيها من أجل الأمن القومي، تدخل في تحالفات يمكن أن تضمن- في حال تحقق التوازن بينها- فترات طويلة من السلم والاستقرار الدولي. إلا أن هذا النمط من النظام الدولي ديناميكي بطبيعته، وحينما يختل توازن القوى تصبح الحرب من المضاعفات المحتملة.

الواقعية الجديدة Neo-realism: منظور في السياسة الدولية يعدل نموذج سياسة القوة بتسليط الضوء على العوائق البنيوية في النظام الدولي.

وقد اعترف الواقعيون دومًا بأن الدولي لا يشكل "الحالة الأصلية" الكلاسيكية، لأن القوة والثروة والموارد ليست موزعة بالتساوي بين

الدول. فاللاعبون الكبار يحصلون تقليديًا على وضعية القوى الكبرى (أو القوى العظمى في عصر الحرب الباردة). وتفرض التراتبية بين الدول الناجمة عن هذا تدبيرًا نظاميًا على النظام الدولي، بما يعكس التحكم الذي تمارسه القوى الكبرى على الدول الخاضعة من خلال الكتل التجارية و"مجالات النفوذ" وحتى الاستعمار السافر.

أدى هذا خلال فترة الحرب الباردة إلى خلق نظام عالمي ثنائي القطبية امتد فيه الصراع بين الكتلتين الأمريكية والسوفيتية ليشمل معظم الكرة الأرضية. ومع هذا كان الواقعيون مستعدين للزعم بأن القطبية الثنائية قد ساعدت في الحفاظ على السلم، حيث أدى الإنفاق الحربي المتصاعد إلى بناء نظم فعالة للردع النووي، خاصة حينما اعترف الطرفان في الستينيات بإمكانية التدمير المتبادل. ومن ثم فإن تحقق تراتبية مستقرة بُنيت على أساس من قواعد مقبولة وعمليات معترف بها من الطرفين، قد حال دون وقوع الفوضى، وشجع الواقعيين على تبني فكرة معدلة صاغها "هيدلي بول" Hedley Bull (1977) تحت عنوان "المجتمع الفوضوي".

وأثناء الثمانينيات تطورت الواقعية الجديدة (ويشار إليها أحيانًا باسم الواقعية البنيوية) تحت تأثير "والتز" Waltz (1979) وآخرين. وإذا كان الواقعيون الجدد قد استمروا في الاعتراف بالأهمية المركزية للقوة، فقد مالوا إلى تفسير الأحداث ببنية النظام الدولي أكثر من تفسيرها بأهداف الدول المنفردة وبنيتها.

غير أن الواقعية والواقعية الجديدة قد تعرضتا لنقد حاد. وكان الاعتراض الأساسي أنه بإحداث الطلاق بين السياسة والأخلاق، يضفي المنظور الواقعي الشرعية على التصعيد العسكري ومطامح الهيمنة عند القوى الكبرى. وتقترح هذه الرؤية أن سياسة القوة لم تحافظ على السلم كثيرًا بينما احتفظت بالعالم على حافة كارثة نووية. وتقدم منظرو النسوية بنقد ثانٍ للواقعية، فحواه أن مسلك السعي وراء القوة وتسلط هاجس الأمن القومي والجبروت العسكري، يعكسان السيطرة العالمية للسياسيين الذكور الذين تتلخص أولوياتهم في العدوان والمنافسة. ولعل الضعف الإمبريقي الأساسي للنظريات الواقعية يتمثل في أن تركيز اهتمامها على

الدولة باعتبارها الفاعل الدولي المسيطر، قد أفضى إلى تجاهل الاتجاهات التعددية التي أعادت تشكيل وجه السياسة الدولية أواخر القرن العشرين. هذا وقد أخلت الواقعية "الكلاسيكية" الطريق تمامًا أمام الواقعية الجديدة.

التعددية

نشأ المنظور التعددي للسياسة الدولية خلال الستينيات والسبعينيات، في الولايات المتحدة بشكل خاص، كما بُنيت على الأفكار والقيم الليبرالية. والتعددية بمعناها التقليدي هى نظرية اجتماعية- سياسية تشدد على توزع السلطة بين عدد من الهيئات أو الجماعات المتنافسة. وهى كنظرية في السياسة الدولية، تسلط الضوء على نفاذية الدولة وتقدم بديلاً لمركزية الدولة في النموذج الواقعي.

وقد أوضح "جون بورتون" John Burton (1972) حدود مقاربة مركزية الدولة بتشبيهها بطاولة البلياردو. فيقترح أن الواقعية تتصور الدول مثل كرات البلياردو، أي كوحدات مصمتة ومكتفية بذاتها، حيث تؤثر كل منها في غيرها من خلال ضغط خارجي. وتتفاعل الدول ذات السيادة في نظام للفوضى الدولية، ومن ثم تراها تتصرف كمجموعة من كرات البلياردو تتحرك فوق طاولة اللعب وتصطدم بعضها ببعض. ويرى التعدديون أن هذا التشبيه يشوه السياسة الدولية بتجاهله للدرجة التي يتزايد بها نفوذ فاعلين عابرين للقومية مثل الشركات متعددة القوميات والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الإخفاق في إدراك الاعتماد المتبادل بين الدول، وخاصة فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية.

من ثم يقدم المنظور التعددي نموذجًا لفاعلين مختلطين، لا يتجاهل الحكومات القومية، بينما يشدد على أن السياسة الدولية تتشكل بفعل طيف واسع من المصالح والجماعات. ويرى هذا المنظور أنه يجب على أقل تقدير التخلي عن التشديد على السيادة الخارجية (الذي يعد أساسيًا بالنسبة للواقعية) لصالح فكرة أكثر اعتدالاً عن الاستقلالية. وهو ما يمكن من الاعتراف بكيانات متنوعة مثل "السلام الأخضر"، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكوكا كولا، والكرسي البابوي...، كفاعلين دوليين

بنفس المعنى الدقيق الذي تحمله دول مثل فرنسا والأرجنتين. وفي الحقيقة أن النموذج التعددي- آخذين في الاعتبار تشديده على توزع القوة- يضع موضع التساؤل الفكرة نفسها للفاعل المستقل، بتشديده على أن جميع الفاعلين (حكوميين وغير حكوميين) ينشطون في إطار من الضوابط والقيود التي تعيق الحركة المستقلة. وقد سمحت هذه الرؤية للبعض مثل "أليسون" Allison (1971) – عند تحليله لأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962- لأن يطرح فكرة أن القرارات تتحدد بشكل أكثر شيوعًا بفعل السياق البيروقراطي- السياسي وبشكل أكثر شيوعًا من أي مسعى "عقلاني" وراء المصلحة القومية.

أخيرًا، من أهم نتائج المقاربة التعددية للسياسة الدولية أنها تسلط الأضواء على الابتعاد عن سياسة القوة والتعاظم القومي. ولا يعكس هذا كثيرًا وجود إيمان مثالي بمبادئ مجردة، كالاعتراف بأن المنافسة- عندما تتوزع القوة على نطاق واسع- تميل لأن تؤدي إلى هزيمة الذات. نتيجة لهذا ينزع التعدديون نحو الادعاء بأنه في ظل عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل، سيتأكد في النهاية استحالة مقاومة الاتجاه نحو التعاون والاندماج (وربما كانت أوروبا أوضح مثال على هذا).

الماركسية

تقدم الماركسية منظورًا للسياسة الدولية يتناقض تناقضًا حادًا مع النماذج المعيارية التقليدية. وما يميز الماركسية هو تشديدها على القوة الاقتصادية والدور الذي يلعبه رأس المال الدولي. فرغم أن "ماركس" كان معنيًا أساسًا بتحليل بنى الرأسمالية القومية، وخاصة العلاقات العدائية بين البرجوازية والبروليتاريا، فقد كان هناك منظور أممي متضمنًا في عمله. وقد كان هذا واضحًا في إدراكه أن الانتماءات الطبقية تتقاطع مع التقسيمات القومية، الأمر الذي مكنه من أن يطلق صيحته في نهاية "البيان الشيوعي" (1848): "يا عمال العالم اتحدوا!". بعبارة أخرى، بينما نجد النظريات الليبرالية والواقعية تتمسك بفكرة أن القوة تُنَظَّم رأسيًا بما يعكس تقسيم العالم إلى دول منفصلة، تقدم الماركسية نظرية في التنظيم الأفقي مبنية على الطبقية الدولية. غير أن نتائج النظر

مفهوم

الإمبريالية Imperialism: هي بوجه عام السياسة الرامية إلى توسيع سلطة أو حكم الدولة خارج حدودها. وكان المصطلح في استخدامه المبكر يشير إلى أيديولوجية دعمت التوسع بالحرب والإلحاق الإمبراطوري، مع استلهام في العادة للمذاهب القومية والعنصرية. أما الاستخدام الشائع للمصطلح الآن فيتعلق بوصف نظام للسيطرة السياسية أو الاستغلال الاقتصادي يمكن لاقتفاء الأهداف السابقة أن يساعد في إرسائه. وينظر التقليد الماركسي للإمبريالية كظاهرة اقتصادية تنتج عادة عن الضغوط لتصدير رأس المال. غير أن الماركسيين الجدد يوجهون اهتمامهم إلى شكل أكثر دهاءً من الإمبريالية، أطلقوا عليه الاستعمار الجديد neocolonialism تتمكن من خلاله الدول الصناعية من التحكم في المناطق الأجنبية عبر السيطرة الاقتصادية بينما تحترم الاستقلال السياسي الرسمي لها. غير أن نظريي الواقعية ينظرون للإمبريالية كظاهرة سياسية بالأساس؛ حيث تجسد مسعى الدول وراء تحقيق القوة والميزة الاستراتيجية من خلال التوسع والفتح.

للرأسمالية كنظام دولي لم تكتمل إلا بعمل "لينين": "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" (1917). وقد زعم "لينين" أن التوسع الإمبريالي قد عكس مسعى الرأسمالية المحلية للاحتفاظ بمستويات أرباحها عن طريق تصدير رأس المال الفائض، وأن هذا يؤدي بدوره إلى إثارة الصراعات بين القوى الرأسمالية الكبرى، واعتبر الحرب (العالمية الأولى) حربًا إمبريالية، بمعنى أن القوى الإمبريالية قد خاضتها من أجل السيطرة على المستعمرات في إفريقيا وآسيا وغيرهما.

غير أن الماركسيين المحدثين أو الماركسيين الجدد يعترفون بحدود النموذج الماركسي- اللينيني الكلاسيكي، وفي مقدمتها حقيقة أنه لم يثبت أن إمبريالية أوائل القرن العشرين هى "أعلى" (بمعنى: آخر) مراحل الرأسمالية، وكذلك قصور الافتراض القائل بأن سياسة الدولة هى محض انعكاس للمصالح الرأسمالية. وفي الحقيقة أن الماركسيين الجدد الذين اعترفوا بـ"الاستقلال النسبي" للدولة قد اقتربوا من اعتقاد التعدديين بأن العديد من الهيئات (تحت القومية، والقومية، والدولية) تمارس نفوذًا على المسرح العالمي. إلا أن الملمح المميز لمنظور الماركسيين الجدد يتمثل في اختلافهم مع الماركسية الكلاسيكية التي شددت على العداء بين الرأسماليات القومية المنفصلة، بينما هم ركزوا اهتمامهم على تطور نظام رأسمالي عالمي خلال القرن العشرين.

ويرى التحليل الماركسي الجديد أن السمة الرئيسية لهذا النظام هى تنظيم المصالح الطبقية على أساس دولي من خلال نشأة الشركات متعددة القوميات. ووفق هذه الرؤية: لم تحل هذه الشركات فقط محل الدول المستقلة باعتبارها الفاعلين الأساسيين على الساحة العالمية، وإنما تعمل أيضًا- بالضبط مثل الدول والمنظمات الدولية- في إطار من ضوابط بنيوية تضمن المصالح طويلة الأجل للرأسمالية العالمية. وحسبما يرى الماركسيون الجدد: تم تنظيم هذه البنية العالمية للإنتاج والتبادل تنظيمًا دقيقًا قسَّم العالم بين "القلب" و"الأطراف" . وتستفيد مناطق القلب أو المركز- مثل الشمال المتطور- من التجديد التكنولوجي والمستويات العالية والمستمرة في الاستثمار، بينما مناطق الأطراف مثل بلدان

الجنوب الأقل نموًا تشكل مصدرًا للعمل الرخيص، وتعتمد في الغالب على المحاصيل النقدية. وتعكس صور اللاتكافؤ على صعيد عالمي هذه نفس صور اللاتكافؤ الموجودة على المستوى الإقليمي. فبينما يتم إدماج مناطق القلب الإقليمية في الاقتصاد العالمي، يجري تهميش الأقاليم الطرفية التي تصبح في الغالب أرضًا لتفريخ القومية العرقية. وهكذا تمضي العولمة الاقتصادية يدًا بيد مع التفكك القومي.

النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية

حدث في 9 نوفمبر 1989 أن اقتحم المتظاهرون الألمان الشرقيون حائط برلين مبتهجين، وبدأوا في تفكيك ما اعتبر الرمز الرئيسي لحقبة الحرب الباردة. وفي ربيع 1990، أثناء أزمة الكويت التي شهدت بناء تحالف دولي واسع لمواجهة العدوان العراقي، أعلن الرئيس الأمريكي "بوش الأب" نشأة "نظام عالمي جديد". وفي نوفمبر 1990 اجتمع في باريس ممثلو حلف وارسو والناتو، أي الوجوه العسكرية للمواجهة بين الشرق والغرب، ليعلنوا رسميًا انتهاء العداء، ويغلقوا كتاب الحرب الباردة. ولكن تتبقى الأسئلة: أولاً كيف بدأت الحرب الباردة؟ وماذا حملت نهاية الحرب الباردة.. هل انتصر فيها أحد؟ وما النتائج المترتبة على نهايتها بالنسبة للنظام العالمي؟

ارتبط الجدل بشأن بداية الحرب الباردة ارتباطًا وثيقًا بالعداوات والتصورات الأيديولوجية التي ساعدت هي نفسها في إشعال الحرب الباردة. فالتفسيرات التقليدية أو "الأرثوذكسية" تصب اللوم على الاتحاد السوفيتي؛ إذ ترى أن القبضة السوفيتية على أوروبا الشرقية كانت تعبيرًا عن الطموحات الإمبريالية الروسية العريقة، والتي تلقت قوة دفع مجددة بالفكرة الماركسية اللينينية عن الصراع الطبقي على صعيد عالمي.

غير أن تفسيرًا "مراجعًا" للحرب الباردة قُدِّم واكتسب تأييدًا متزايدًا أثناء حرب فيتنام، وتبناه أكاديميون مثل "جابريل كوللو" Gabriel Kollo(1988) . وقد صورت هذه الرؤية السياسة السوفيتية كسياسة

مفهوم

الحرب الباردة Cold war :
مصطلح صكه "والتر ليبمان" Walter Lippman عام 1944، ويقصد به حالة من التوتر الفائق والممتد بين بلدان أو تحالفات متصارعة، ولكنها تقف دون عتبة الحرب الشاملة. وقد ارتبط المصطلح على نحو أكثر شيوعًا بفترة الصراع السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري بين الكتلة الغربية "الرأسمالية" والكتلة الشرقية "الشيوعية"، ومن ثم بين القوتين الأعظم: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وينظر عادة إلى هذه الفترة على أنها قد بدأت عام 1947 مع إعلان ما يطلق عليه "مبدأ ترومان"، وإن كان البعض يرجع بدايتها إلى مؤتمر بوتسدام عام 1945، أو حتى التدخل الغربي ضد البلاشفة أثناء الحرب الأهلية الروسية (1918-1921). ورغم أن هذه "الحرب" كانت "باردة" بمعنى أن الخصوم تجنبوا المواجهة المباشرة فيما بينهم فإن العمليات السرية وحروب الوكالة كانت سمة هذه الفترة. ويشار غالبًا إلى تجدد التوتر بين القوتين الأعظم المرتبط بتصعيد البناء العسكري في عهد الرئيس ريجان، على أنه يمثل الحرب الباردة الثانية في الفترة 1981-1990.

دفاعية لا عدوانية، تحركها أساسًا الرغبة في إيجاد منطقة عازلة بينها وبين الغرب المعادي، وتمني رؤية ألمانيا ضعيفة بشكل دائم. كما وجهت الاهتمام إلى السياسات التوسعية للولايات المتحدة. وطبقًا لهذه الرؤية كان هدف السياسة الأمريكية هو تدشين السلام الأمريكي pax Americana الذي سيضمن بقاء أسواق العالم مفتوحة أمام الرأسمالية الأمريكية. ثم تطور مع ذلك عدد من التفسيرات "ما بعد المراجعة". وقد اعترفت هذه غالبًا بطموحات الهيمنة عند كل من القوتين الأعظم، مع الزعم بأن الحرب الباردة كانت النتيجة الحتمية لفراغ القوة الذي نجم عن هزيمة ألمانيا واليابان، إلى جانب الإنهاك الذي حل بالملكة المتحدة (Yergin, 1980). وبهذا المعنى، ومثلما يمكن أن يشير نظريون واقعيون، أدت نشأة القوتين الأعظم إلى خصومة وتوتر حتميين، بمعنى أنه لم يكن هناك مفر من أن يتسم النظام العالمي ثنائي القطبية بالعداء، حتى إن تم احتواء هذا العداء بفعل توازن القوى.

وقد اتصف الجدل حول نهاية الحرب الباردة بالانغماس في مستنقع المبارزة الأيديولوجية، بالضبط مثلما كان الجدل بشأن بداية هذه الحرب. فتعتبر إحدى وجهات النظر أن "رونالد ريجان" هو الذي وضع نهاية الحرب الباردة بإصراره في أوائل الثمانينيات على تجديد البناء العسكري الأمريكي، ومن ثم إطلاق شرارة "الحرب الباردة الثانية". وكانت نتيجة هذا استدراج الاتحاد السوفيتي إلى سباق تسلح لا يمكن لاقتصاده المنهك أن يستمر فيه. وقد وضع "فوكوياما" (Fukuyama, 1992) وآخرون هذا التفسير في إطار أوسع بصياغة الأطروحة المنتصرة عن "نهاية التاريخ". رأت هذه الأطروحة أن الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، قد "كسبت" الحرب الباردة في النهاية لأن الديمقراطية الليبرالية على الطراز الأمريكي هي وحدها التي توفر نظامًا اقتصاديًا وسياسيًا قابلاً للحياة.

غير أن آراءً أخرى تشدد أكثر على الضعف البنيوي للاقتصاد السوفيتي. ووفقًا لهذا المنظور أدت عدم كفاءة نظام التخطيط المركزي، والفشل في

إدخال الإصلاحات في مراحل مبكرة، إلى تقويض مشروعية نظم الحكم الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية التي لم يعد بإمكانها تلبية الطلب المتنامي على السلع الاستهلاكية والحريات السياسية من الطراز الغربي. فالإصلاحات التي أدخلها "جورباتشوف" منذ 1985 نجحت فقط في إسقاط النظام الاقتصادي غير الكفؤ وإن كان لا يزال يقوم بوظائفه وقتذاك، وفي تخفيف قبضة الحزب الشيوعي، الأمر الذي أطلق الاتجاهات الانفصالية التي أدت في نهاية 1991 إلى تدمير الاتحاد السوفيتي نفسه.

يُنظَر غالبًا للحرب الباردة كنقطة انتقال رئيسية في التاريخ العالمي، حيث كان لها آثار عميقة على النظام العالمي بشكل خاص. ذلك أن إنهاء تقسيم ألمانيا وبرلين وبناء ألمانيا الموحدة عام 1990، قد أنهى الحرب الباردة الثانية عمليًا. ويمكن اعتبار هذا- بنظرة أوسع- بمثابة النهاية للقرن العشرين "القصير"، والذي كان من معالمه الرئيسية تلك المعركة الأيديولوجية بين الرأسمالية والشيوعية. وفي رأي "فيليب بوبيت" Philip Bobbitt (2002) أن هذه كانت الذروة "للحرب الطويلة للدول- الأمم" التي استمرت من 1914 حتى 1990. فقد عبرت هذه "الحرب" عن الصراع بين الفاشية والشيوعية والبرلمانية الليبرالية على تحديد البنية الدستورية للدولة- الأمة، وقد نجحت البرلمانية في التغلب على خصميها في النهاية. وعلى ذات هذا النطاق الأوسع في التحليل زعم "روبرت كوبر" Robert Cooper (2004) أن عام 1989 كان بمثابة النهاية لنظام الدول الأوروبية الذي دخل الوجود في مؤتمر وستفاليا للصلح عام 1648 بعد حرب الثلاثين عامًا. وغالبًا ما ينظر إلى نهاية الحرب الباردة- من منظور النظام الدولي- على أنها لحظة القطبية الأحادية، ونهاية عصر القطبية الثنائية بين القوتين الأعظم، ومولد عالم تقف فيه الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة، "القوة الفائقة المنفردة" أو القوة المهيمنة عالميًا. غير أن مضاعفات نظام عالمي أحادي القطبية بقيت فقط لفترة من الزمن.

صاحب ميلاد عالم ما بعد الحرب الباردة موجة من التفاؤل والمثالية، ساعدت عليها التوقعات المنتظرة من نظام عالمي "جديد". فبينما قامت الحرب الباردة على أساس الصراع الأيديولوجي وتوازن الرعب، أتاحت نهاية المنافسة بين القوتين الأعظم إمكانية إقامة "سِلم ليبرالي" يتأسس

النزعة التوسعية Expansionism: سياسة للعدوان العسكري تستهدف تحقيق مكاسب إقليمية. ظاهرة ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالإمبريالية.

القوة الأعظم Superpower: قوة أكبر من "القوى العظمى" التقليدية، تتسم بتمدد نطاقها العالمي، وقدرتها العسكرية الفائقة واتساع قيادتها الأيديولوجية.

القطبية الثنائية Bipolarity: ميل النظام الدولي للتمحور حول قطبين (كتلتي قوة رئيسيتين)، وهى تنطوي على التعادل والاستقرار.

الأحادية القطبية Unipolarity: نظام دولي تنعقد السيادة فيه لدولة واحـــدة، أي وجـــودة قـــوة عظمى واحدة.

للقوة الفائقة المنفردة Hyper-power: قوة تملك مقدرات أكبر بكثير من أي قوة منافسة أخرى محتملة، من ثم تسيطر على السياسة العالمية.

على الاعتراف الجماعي بقواعد الأخلاق الدولية ومعاييرها. وكان في القلب من النظام العالمي الناشئ: الاعتراف بالحاجة إلى التسوية السلمية للمنازعات، ومقاومة النزعات العدوانية والتوسعية، والرقابة أو الحد من الترسانات العسكرية، وضمان المعاملة العادلة للسكان المحليين باحترام حقوق الإنسان. بعد هذا أن النظام العالمي لفترة ما بعد الحرب الباردة قد نجح في سلسلة من الاختبارات الرئيسية؛ إذ أدى ضم العراق للكويت في أغسطس 1990 إلى إنشاء تحالف غربي- إسلامي واسع استطاع طرد القوات العراقية من الكويت خلال حرب الخليج الأولى عام 1991. كذلك تبدى انتهاج مبادئ أخلاقية جديدة في الشئون الخارجية من خلال الاستخدام الواسع "للتدخل الإنساني"، وخاصة حملة القصف الجوي التي قام بها حلف الناتو التي أخرجت القوات الصربية من كوسوفو عام 1999.

التدخل الإنساني Humanitarian Intervention.

هو تدخل مسلح يتم لأهداف إنسانية وليست استراتيجية. ويعكس نمو التدخل الإنساني اتساع القبول بمبادئ متفق عليها عالميًا مثل حقوق الإنسان وحقيقة أنه من الممكن حشد الدعم الديمقراطي للحرب بشكل متزايد، على أساس من القضايا الأخلاقية. وينظر مؤيدو التدخل الإنساني له كدليل على عدم قدرة الدول في عصر عالمي على تقييد مسئولياتها الأخلاقية تجاه شعبها.

وقد اعتُبر التدخل الإنساني مبررًا في الحالات التالية:

- حالة حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (مثل طرد أو استئصال أعداد كبيرة من شعب لا يستطيع الدفاع عن نفسه).
- عندما تهدد هذه الانتهاكات أمن الدول المجاورة.
- عندما تستنفد الوسائل الدبلوماسية وتكون التكلفة الإنسانية للتدخل أقل من تكلفة عدم التدخل.

غير أن منتقدي التدخل الإنساني يقدمون الاعتراضات التالية:

- إن أي خرق لسيادة الدولة يضعف القواعد المستقر عليها للنظام الدولي.
- دائمًا كان يتم تبرير العدوان بتبريرات إنسانية (هكذا فعل "هتلر" و"موسوليني").
- يؤدي التدخل العسكري دائمًا إلى نتائج أسوأ وليست أفضل، أو يستدرج القوى المتدخلة إلى انخراط طويل الأمد.

غير أنه لم يمر وقت طويل قبل أن تنشأ تفسيرات جديدة للنظام العالمي فيما بعد الحرب الباردة. ففي الحقيقة بشر البعض ليس بنشوء نظام

عالمي جديد وإنما لا نظام عالمي جيد. ومن أسباب هذا إطلاق الضغوط والصراعات التي كانت الحرب الباردة قد ساعدت في وضعها تحت السيطرة. فمن خلال الحفاظ على صورة التهديد الخارجي (سواء كانت الشيوعية الدولية أو الحصار الرأسمالي) ساعدت الحرب الباردة في تعزيز التماسك الدولي ومنحت المجتمعات الشعور بالهدف والهوية.

غير أن اختفاء التهديد الخارجي أطلق الضغوط الانفصالية، والتي اتخذت عادة صورة الصراعات العرقية والعنصرية والإقليمية. وقد حدث هذا في مناطق كثيرة من العالم، ولكن في شرق أوروبا بشكل خاص، مثلما اتضح من حمام الدم الطويل في التسعينيات بين الصرب والكروات والمسلمين في يوغوسلافيا السابقة، واندلاع الحرب عام 1994 بين روسيا وجمهورية الشيشان الراغبة في الانفصال. وبدلاً من بناء نظام عالمي يقوم على احترام العدالة وحقوق الإنسان، وقف المجتمع الدولي صامتًا- حتى أزمة كوسوفو- وسمح لصربيا بأن تشن حربًا توسعية وتنتهج سياسات الإبادة الجماعية التي تذكر بتلك التي اتُبِعت في الحرب العالمية الثانية. وقد أصدر بعض المعلقين- خاصة من المدرسة الواقعية- تحذيرات من عواقب نظام عالمي أحادي القطبية. فبينما نزع نظام الحرب الباردة ثنائي القطبية نحو التوازن والاستقرار، حتى وإن تم ضمان هذا من خلال خطر التدمير المؤكد المتبادل، يخلق النظام أحادي القطبية حالات من القوة المنفلتة، ومن ثم ما يمكن أن تستتبعه من عدم استقرار. ذلك أن وجود دولة مهيمنة منفردة لن يؤدي فحسب إلى تفريخ السخط والعداء وسط الدول الأخرى، وإنما أيضًا يمكن أيضًا ألا تراعي القوة المهيمنة عالميًا القيود متعددة الأطراف التي تضبط عادةً حرية المناورة عند الدول. وقد لوحظ هذا في السلوك الأحادي الذي انتهجته السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتخاب "جورج دبليو. بوش" عام 2000، والذي اتضح من قرار الانسحاب من مجموعة من المعاهدات الدولية للرقابة على الأسلحة، والموقف المعادي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، والاستمرار في رفض توقيع بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ العالمي. غير أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تسببت في إحداث تحول كبير في اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية وتوازن النظام العالمي.

"الحرب على الإرهاب"

في يوم الحادي عشر من سبتمبر 2001 وقعت سلسلة من الهجمات الإرهابية المنسقة ضد الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام أربع طائرات مختطفة؛ فاصطدمت طائرتان جامبو ببرجي مركز التجارة العالمي في نيويورك، وتسببتا في انهيارهما، واصطدمت الطائرة الثالثة بمبنى وزارة الدفاع (البنتاجون) في واشنطون، بينما يعتقد أن الطائرة الرابعة كانت في طريقها إلى البيت الأبيض ولكنها تحطمت في حقل في بتسبورج. وقد اعترف "أسامة بن لادن" زعيم تنظيم القاعدة بمسئوليته عن هذه الهجمات في شريط أذيع في أكتوبر 2001، وامتدح فيه رفاقه "طلائع الإسلام". وكان الرئيس "بوش" قد أعلن بعد الهجمات مباشرة أنها تشكل عملاً من أعمال الحرب، ووصف الصراع من الجانب الأمريكي بأنه "حرب على الإرهاب". وكان 11 سبتمبر بالنسبة للكثيرين لحظة فارقة في التاريخ العالمي، تكشفت فيها الطبيعة الحقيقية لعصر ما بعد الحرب الباردة، ومن ثم بداية حقبة جديدة غير مسبوقة في الصراع وعدم الاستقرار العالميين. ومن ناحية أخرى أضحى من الممكن المبالغة في آثار 11 سبتمبر. وكما أوضح "روبرت كاجان" Robert Kagan (2004) فإن "أمريكا لم تتغير في 11 سبتمبر. وإنما فحسب أصبحت أكثر اتساقًا مع نفسها".

وقد طُرِحت نظريات كثيرة لتفسير تصاعد الإرهاب العالمي وطبيعة "الحرب على الإرهاب". وكان أكثرها نفوذًا وانتشارًا في النقاش العام نظرية "صامويل هنتنجتون" Huntington Samuel (1996) عن "صدام الحضارات"، والتي تدعي أن الصراع في القرن الحادي والعشرين لن يكون أيديولوجيًا أو اقتصاديًا بالدرجة الأولى، وإنما صراع ثقافي، سيكون صراعًا بين أمم وجماعات من "حضارات مختلفة". وزعم "هنتنجتون" أن الحضارات الرئيسية (الغربية، الصينية، اليابانية، الهندوسية، الإسلامية، البوذية، الأمريكية اللاتينية، المسيحية الأرثوذكسية) ستصبح- كرد فعل للعولمة- اللاعبين الرئيسيين في الشئون الدولية.

الإبـــادة الجمـــاعية Genocide: محاولة استئصال شعب، محدد على أساس القومية أو الجنس أو العرقية أو الدين، باستخدام أعمال تتضمن القتل الجماعي، إعادة التوطين الإجبارية، التجويع العمدي، التعقيم القهري.

التدمير المؤكد المتبادل Mutually assured destruction: وضع تمتلك فيه دولتان قدرة نووية كافية لتدمير الأخرى بغض النظر عن الدولة التي تبدأ بالضربة الأولى، حيث تملك كل منهما قدرة محمية على توجيه الضربة الثانية.

الأحادية Uniliteralism: سياسة تتحدد وفق مصالح وأهداف دولة منفردة، دون قيود من دول أو هيئات أخرى.

الأحادية Uniliteralism:

سياسة تتحدد وفق مصالح وأهداف دولة منفردة، دون قيود من دول أو هيئات أخرى. بدأت هذه الحرب في أعقاب هجمات 11 سبتمبر وفق استراتيجية لـ"حرب طويلة" تتعامل مع التهديدات الأمنية الرئيسية للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. تستهدف بشكل خاص: الجماعات الإرهابية، ما تسمى "الدول المارقة"، أسلحة التدمير الشامل، النظريات الجهادية للإسلام الراديكالي. وقد زعم منتقدو "الحرب على الإرهاب أن ما تنطوي عليه هذه الحرب من التباس يضفي الشرعية على طائفة غير محدودة من التدخلات في السياسة الخارجية والداخلية، كما أنها تسببت في بناء مناخ الخوف والقلق بما يسمح لحكومة الولايات المتحدة وبلدان أخرى بالتلاعب بالرأي العام واصطناع الموافقة الشعبية على أعمال (يمكن أن تكون) إمبريالية أو غير ليبرالية. كما شكك آخرون فيما إذا كان من الممكن شن حرب ضد اسم مجرد.

وقد تناقض هذا التحليل تناقضًا صارخًا مع التوقعات "الساذجة" لنظريي "نهاية التاريخ" بأن الانقسامات السياسية– الثقافية سوف وقد تناقض هذا التحليل تناقضًا صارخًا مع التوقعات "الساذجة" لنظريي "نهاية التاريخ" بأن الانقسامات السياسية– الثقافية سوف تضيق، وفي النهاية سوف تتبخر، وأن كل أجزاء العالم سوف تلتف حول القيم والنظم الليبرالية– الديمقراطية. وقد حذر "هنتنجتون" بشكل خاص من احتمال اندلاع الصراع بين الصين (المتشبثة بالقيم الثقافية الصينية المتميزة على الرغم من نموها الاقتصادي السريع) والغرب، وكذلك بين الغرب والإسلام. غير أن أطروحة "هنتنجتون" هذه تعرضت لانتقاد واسع النطاق. وكان النقد الأكثر نبوعًا هو أنها فشلت في إدراك المدى الذي ذهبت إليه العولمة وقوى أخرى بالفعل في طمس الفروق الثقافية في أجزاء كثيرة من العالم. فعلى سبيل المثال تفشل فكرة وجود "حضارة إسلامية" أو "حضارة غربية" في مراعاة مدى الانقسامات السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية داخل كل "حضارة"، وكذلك مدى تأثر واستمرار تأثر كل من الإسلام والغرب بالآخر. ويضاف إلى هذا أن الربط بين الاختلاف الثقافي والعداء السياسي هو موضع شك في أحسن الأحوال، لأن معظم الحروب تقع بين دول تنتمي إلى حضارة واحدة وليس إلى حضارات مختلفة. وأخيرًا فإن الصراع بين الحضارات قد يكون أقرب

"الدولة المارقة" Rogue state: **دولة تشكل سياستها الخارجية تهديدًا لدول مجاورة أو غير مجاورة، من خلال نواياها العدوانية، أو التسلح الكبير، أو التورط مع الإرهاب.**

إلى التعبير عن مظالم اقتصادية وسياسية من أن يعبر عن خصومة ثقافية. فمثلاً يمكن تفسير صعود الإسلام الجهادي على نحو أفضل بصراعات الشرق الأوسط وأزماته بوجه عام، والعالم العربي بشكل خاص، والتي ترتبط أساسًا بالإرث الاستعماري، الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، بقاء النظم الاستبدادية غير الشعبية ولكنها تتمتع بالثراء النفطي، والفقر والبطالة في الحضر.. وليس بعدم التوافق الثقافي بين منظومتي القيم

"صامويل ب. هنتنجتون" Samuel P. Huntington (1927-):

أكاديمي ومعلق سياسي أمريكي. قدم مساهمات مهمة فى ثلاثة مجالات ، (أ) السياسة الحربية، الاستراتيجية، العلاقات المدنية- العسكرية. (ب) السياسة الأمريكية والمقارنة. (ج) سياسة المجتمعات الأقل نموًا. صك فكرة "موجات الدمقرطة" فى كتابه "الموجة الثالثة"(1991)، حيث ربط عملية الدمقرطة بعد عام 1975 بموجتين أسبق، الأولى فى الفترة 1926-1828، والثانية 1943-1962. وأكثر أعماله إثارة للجدل هو "صدام الحضارات وصنع عالم جديد" (1996) والذي قدم فيه أطروحته المثيرة للجدل بأن الصراع فى القرن الحادي والعشرين بين الحضارات العالمية الرئيسية سيقود إلى الحروب والانفلات فى النظام الدولي.

وتلقي تفسيرات بديلة الضوء على مغزى التغيرات في النظام العالمي. فحسب "روبرت كوبر" Robert Cooper (2004) أفسحت المواجهة بين الشرق والغرب في النظام العالمي القديم الطريق أمام عالم منقسم إلى ثلاثة أجزاء. ففي العالم "ما قبل الحداثي"، الذي نعني به الدول المستعمَرة سابقًا التي لم تستفد من الاستقرار السياسي أو التنمية الاقتصادية، استمرت القلاقل. ومن أمثلة هذه الدول: الصومال، أفغانستان، ليبيريا، والتي قد يطلق عليها أحيانًا "الدول الضعيفة" أو "الدول الفاشلة" أو "الدول المارقة".

أسلحة التدمير الشامل Weapons of mass destruction، أسلحة قادرة على تدمير مناطق شاسعة أو قتل أعداد كبيرة من السكان. وهى أسلحة غير تقليدية، وبالأخص الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية والإشعاعية.

بينما تواصل الدول في العالم "الحديث" وظائفها بفعالية وتحمي سيادتها القومية بكل صلابة. ولا يزال هذا الجزء من العالم يعمل على أساس موازين القوى، حيث لا تتقيد مصالح وطموحات دولة ما سوى بقدرات

الدول الأخرى. أما في العالم "ما بعد الحداثي" الذي يقصد به "كوبر" أساسًا أمريكا والاتحاد الأوروبي، فقد تجاوزت الدول سياسة القوة وتخلت عن الحرب كوسيلة لضمان الأمن، وتبنت بدلاً منها الاتفاقات متعددة الأطراف والقانون الدولي والحوكمة فوق القومية. غير أن هذه النظرة للنظام العالمي الجديد تجسد سلسلة من التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة. ليس أقلها تلك التهديدات المرتبطة بانتشار أسلحة التدمير الشامل WMD التي يمكن أن تقع بسهولة – في العالم ما قبل الحداثي– في أيدي الدول "المارقة" أو الجماعات غير الرسمية مثل المنظمات الإرهابية. وقد كان الانتشار النووي موضع قلق خاص، خاصة أن ما يسمى "النادي النووي" قد اتسعت عضويته من خمسة بلدان (الولايات المتحدة، روسيا، المملكة المتحدة، فرنسا، الصين) إلى تسعة أعضاء حيث أصبح السلاح النووي بحوزة الهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية. ورغم أن أوروبا قد تكون "منطقة أمان" فهناك في خارجها "منطقة للخطر والقلاقل"؛ حيث يهدد عدم الاستقرار في العالم ما قبل الحداثي بالامتداد إلى العالم الحديث وربما إلى العالم ما بعد الحداثي.

يتشابك هذا التحليل في عدة نقاط مهمة مع أفكار "المحافظين الجدد" التي كان لها تأثير خاص على إدارة "بوش" في السنوات التالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي انعكست فيما سمى "مبدأ بوش" المعلن في يونيو 2002. وكان الهدف الرئيسي لمقاربة المحافظين الجدد للسياسة الخارجية الأمريكية (في مواجهة آرائها المحلية التي ناقشناها في الفصل الثالث) هو تطوير استراتيجيات تمكِّن الولايات المتحدة من الاستفادة من مزايا وضع القوة والنفوذ غير المسبوق الذي تتمتع به بعد "انتصارها" في الحرب الباردة. معنى هذا، وقبل كل شيء، صيانة "الهيمنة الأمريكية الخيرة على العالم" وتعزيزها (Kristol and Kagan, 2004). وسيتم الحفاظ على الهيمنة الأمريكية من خلال نوع من الإمبريالية "الجديدة" التي تتسم بثلاث سمات رئيسية. أولاً: كان على الولايات المتحدة الأمريكية بناء قوتها العسكرية بما يحقق لها وضعية "قوة لا يمكن تحديها"، سواء فيما يتعلق بردع خصومها أم توسيع نفوذها العالمي. وقد بدأ هذا الاتجاه بمجرد انتخاب "بوش الابن"، لكنه تصاعد بشكل درامي بعد أحداث الحادي

عشر من سبتمبر. ففي العام 2007 بلغ الإنفاق العسكري الأمريكي نحو نصف الإنفاق العسكري العالمي. ثانيًا: تقوم نزعة المحافظين الجدد على شكل من الدولية "الويلسونية"، حيث تستهدف نشر الطراز الأمريكي للديمقراطية في سائر أرجاء العالم. وينعكس هذا الهدف في الاعتقاد بأن الديمقراطية هي الترياق الأفضل للحرب والتوسع، وكذلك الاستفادة من ميزة أن الأنظمة الديمقراطية هي الأكثر استعدادًا على الأرجح لفتح أسواقها وتوفير فرص الاستثمار أمام الشركات الأمريكية. ثالثًا: يفضل المحافظون الجدد اعتماد سياسة خارجية تدخلية صارمة تباشر دعم الحوكمة الديمقراطية– الليبرالية من خلال عملية "تغيير نظم الحكم" التي يمكن إنجازها بوسائل عسكرية عند الضرورة. غير أن الجانب الأكثر إثارة للجدل في مقاربة تغيير نظم الحكم تمثل في أن يتم هذا في سياق استراتيجية الهجوم الاستباقي.

الهجوم الاستباقي:

عمل عسكري يستهدف إحباط عدوان محتمل أو منعه، من ثم هو شكل للدفاع عن النفس القائم على التوقع، حيث ينطوي على فكرة "الانتقام مقدمًا". هكذا هو بديل لاستراتيجيات الردع والاحتواء و"الانخراط البنّاء" في التعامل مع المعتدين المحتملين. وقد جذبت هذه المقاربة الانتباه منذ التسعينيات فيما يتعلق بالتهديدات القائمة من الدول "المارقة" والإرهاب. وتتمثل جاذبية الهجوم الاستباقي في أن العمل العسكري يأخذ مجراه قبل أن يصبح العدوان المحتمل قويًا جدًا (مثلًا قبل أن يحصل على أسلحة التدمير الشامل)، ومن ثم يمكن تقليل التكلفة الكلية للصراع العسكري. ويضاف إلى هذا أن الاستراتيجيات الأخرى قد تشكل نوعًا من الخنوع وتشجع على تحول المعتدي إلى قوة لا يمكن تحديها. بيد أن من جوانب القصور في هذه المقاربة إمكانية الخطأ في الحسابات الخاصة بالأعمال أو التهديدات المستقبلية والتي على أساسها يُتخذ القرار بالهجوم الاستباقي. كما يضاف إلى ما سبق أن بناء هذا القرار على أساس عدوان متوقع وليس فعليًا قد يكون من الصعب معه حشد أو الحفاظ على التأييد الدولي لهذا الهجوم.

فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بدأت تتشكل سريعًا المقاربة الأمريكية "للحرب على الإرهاب" بالاتساق مع "مبدأ بوش". وكان العمل الافتتاحي في تطبيق هذه المقاربة الهجوم العسكري بقيادة الولايات المتحدة على أفغانستان، والذي أطاح بنظام حكم طالبان في غضون أسابيع. ثم أعلن

الرئيس الأمريكي في يناير 2002 عن "محور الشر" الذي يشمل العراق وإيران وكوريا الشمالية، ثم ضم إليه فيما بعد كلاً من كوبا وسوريا وليبيا (وقد رُفعت الأخيرة من القائمة فيما بعد)، غير أنه صار واضحًا أن تغيير نظام "صدام حسين" في العراق هو الهدف القادم للإدارة الأمريكية. وبالفعل شنت حرب العراق عام 2003 بقيادة الولايات المتحدة و"تحالف الراغبين". ورغم أن الهدف المباشر لهذه الحملة (الإطاحة بصدام حسين وحكم حزب البعث) قد تم إنجازه بسرعة، فقد أثبتت الأحداث التالية أن حرب العراق معضلة وطالت أكثر مما كان متوقعًا. فرغم النجاحات الفورية المثيرة التي حققتها الحرب في أفغانستان والعراق، وجدت الولايات المتحدة وحلفاؤها أنفسهم يخوضون حروبًا ضد تمرد يستخدم فيه الأعداء تكتيكات حرب العصابات والإرهاب والهجمات الانتحارية، الأمر الذي كشف عن حدود القوة العسكرية الأمريكية المنتصرة. أما مهمة إعادة بناء العراق، من أجل إرساء الأسس لإعادة البناء الديمقراطي المأمولة في العالم العربي الأكبر، فقد صادفت صعوبات هائلة. ونخص بالذكر الصراع الطائفي بين العرب الشيعة (المدعومين غالبًا من إيران) والعرب السنة (المرتبطين بنظام البعث السابق، مع الإسلاميين المجاهدين الذين أتوا إلى العراق من الخارج) وهو الصراع الذي هدد بدخول العراق في حرب أهلية والتقسيم الفعلي للبلاد. ومن ثم بدأت الإدارة الأمريكية بعد إعادة انتخاب الرئيس "بوش" عام 2004 تتخلى– في بعض الجوانب– عن استراتيجيات المحافظين الجدد في السياسة الخارجية. وهى العملية التي تصاعدت وتيرتها بدرجة كبيرة بعدما فقد الحزب الجمهوري الذي ينتمي إليه "بوش" أغلبيته في الكونجرس في نوفمبر 2006.

وقد طرح منتقدو مقاربة إدارة "بوش" للحرب على الإرهاب عددًا من الحجج. فسلطوا الضوء أحيانا على الإخفاقات التكتيكية، وخاصة العدد غير الكافي للقوات التي تم نشرها في العراق أول الأمر، وعدم وجود استراتيجية للخروج في حالة ثبوت صعوبة تحقيق الأهداف الأمريكية من الحرب بشكل أكبر من المتوقع. إلا أن انتقادات أخرى ركزت أكثر على المقاربة الاستراتيجية "للحرب على الإرهاب". وقد لقيت ثلاث مشكلات اهتمامًا خاصًا في هذا الصدد. أولاً: زعموا أن الولايات المتحدة قد بالغت

في تقدير فعالية القوة العسكرية. فلم يتوقف الأمر عند حد إثبات تكتيكات حرب العصابات لفعالية كبيرة ضد عدو أقوى وأكثر موارد بما لا يقارن، كما سبق وأثبتت في حرب فيتنام، وإنما تسبب استخدام الوسائل العسكرية في إضعاف "القوة الناعمة" للولايات المتحدة، وقوضت سمعتها في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، أو على الأقل أثارت استياء الرأي العام للمسلمين المعتدلين. وبهذا المعنى خاطرت الولايات المتحدة بخلق ذات "قوس التطرف" الذي شرعت أصلاً في تدميره. ثانيًا: ثبت أن استراتيجية فرض الديمقراطية "من أعلى" هى استراتيجية ساذجة في أحسن الأحوال، حيث تفشل بشكل خاص في إدراك أن المؤسسات الديمقراطية المستقرة تقوم عادةً على وجود ثقافة ديمقراطية ويدعمها تحقق مستوى معين من التنمية الاجتماعية- الاقتصادية. كما أن الدمقرطة يمكن أن "تَضل السبيل" حينما تؤدي إلى الإسلاميين المتشددين الذين لا يشتركون مع الولايات المتحدة في رؤيتها لإعادة بناء العراق. ثالثًا: لا يزال عدم التقدم في حل "المسألة الفلسطينية" يسمم السياسة في الشرق الأوسط. فقد مال المحافظون الجدد إلى تأييد إسرائيل باعتبار هذا مسألة إيمانية بالنسبة لهم، ولكن هذا أصاب الرأي العام في أنحاء العالم العربي بالحنق والمرارة تجاه الولايات المتحدة والغرب، وهو ما أدى إلى زيادة التأييد الذي يحصل عيه الإسلام المتشدد.

كما قُدمت انتقادات أخرى ذات طابع أيديولوجي وبنيوي أكثر من تعلقها بالاستراتيجية والتكتيك. فقد ظل معلقون من أمثال "نعوم تشومسكي" Noam Chomsky يتحدون منذ زمن طويل الفكرة القائلة إن الولايات المتحدة غير معنية بالهيمنة على العالم. ففي رأيهم أن الطموحات الإمبريالية ظلت توجه السياسة الخارجية الأمريكية منذ زمن طويل، بهدف حماية المصالح الأمريكية والاحتفاظ بالسيطرة الأمريكية على الاقتصاد العالمي. ذلك لأن قوتها العسكرية الهائلة وجنوحها المتزايد نحو النزعة الأحادية، يجعلانها عمليًا "قوة عظمى مارقة". ومن هذا المنظور، تعتبر "الحرب على الإرهاب" نوعًا من التضليل الأيديولوجي بمعنيين؛ أولهما أنها تطمس الطموحات الأمريكية الموجودة في الأعماق: توسيع النفوذ السياسي في الشرق الأوسط بما يضمن الحصول على إمدادات نفطية يعتمد عليها،

وبشكل أكثر عمومية إعادة بناء الإقليم على أمل توفير فرص أوسع للأعمال الأمريكية. ثانيًا: زعم البعض أن تضخيم خطر الإرهاب العالمي في سياق "الحرب على الإرهاب" يخلق ذلك "الآخر" الأيديولوجي الذي افتقد منذ نهاية الحرب الباردة، ومن ثم يساعد في توطيد الرأسمالية الأمريكية عبر خلق مناخ الخوف والتوجس.

صعود التعددية القطبية

ربما كانت "لحظة الأحادية القطبية" مجرد فترة عابرة في السياسة العالمية، وفي إطار عملية أوسع لإعادة بناء النظام العالمي. وعلى أي حال فإن الأحادية القطبية تتسم بعدم الاستقرار، لسببين أولهما أنها تفرخ مشاعر الغضب وأيضًا المقاومة- بمرور الزمن- للقوة "رقم واحد". وثانيًا لأن دور القوة المهيمنة عالميًا لا يمكن الحفاظ عليه للنهاية. معنى هذا أن الولايات المتحدة يمكن أن تستسلم لاتجاه شاع لدى قوى عظمى أسبق (مثل الإمبراطورية الرومانية التي تقارن بها أحيانًا "الإمبراطورية الأمريكية") يتمثل في التمدد الإمبراطوري الزائد (Kennedy، 1989). فالإنفاق العسكري للولايات المتحدة قد يزيد عن نصف الإنفاق العسكرى العالمي، على الرغم من حقيقة أن حصة الولايات المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أقل من النصف وآخذ في التراجع نسبيًا. فضلاً عن كون النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة هشًا بشكل خاص بسبب ما تعانيه من "عجز مزدوج": فالإنفاق الحكومي يتجاوز الحصيلة الضريبية بكثير، والواردات تزيد كثيرًا عن الصادرات. وأخيرًا فإن صعود قوى جديدة وغيرها من التحولات في السياسة الدولية- والمرتبطة غالبًا بالعولمة- تسلط الضوء على اتجاهات نحو تعددية قطبية في النظام العالمي، ببروز خمس قوى عالمية رئيسية وربما أكثر.

التمدد الإمبراطوري الزائد Imperial over-reach: ميل التوسع الإمبريالي لأن يصبح غير قابل للحفاظ عليه، بسبب ضخامة المسئوليات العسكرية إلى حد يتجاوز بكثير النمو في الاقتصاد المحلي.

ويمكن فيما يلي تحديد العوامل الرئيسية المؤدية إلى تطور عالم متعدد الأقطاب:

- صعود الصين والهند وقوى جديدة أخرى.
- القوة المتنامية للفاعلين غير الرسميين والعابرين للحدود.
- الطبيعة المتغيرة للقوة وعلاقات القوى.

لا شك أن الصين تعد القوة الأهم من بين القوى المنافسة للولايات المتحدة. وفي الواقع يتنبأ الكثيرون بأن القرن الحادي والعشرين سيكون "قرنًا صينيًا" بالضبط مثلما كان القرن العشرون "أمريكيًا". ويعتبر الأساس في وضعية الصين كقوة عظمى: نموها الاقتصادي السريع منذ إدخال إصلاحات السوق في منتصف السبعينيات، ما دفع البنك الدولي إلى التنبؤ بأنه في حال استمرار معدلات النمو الحالية ستصبح الصين الاقتصاد الأعظم في العالم بحلول عام 2020، فيبدو أن التعداد السكاني الهائل في الصين يمنحها موردًا لا ينضب من قوة العمل الرخيصة، ما يساعد الصين لأن تتحول بشكل متسارع إلى قلب الصناعة العالمية. كما تملك الصين قدرة عسكرية متنامية، حيث تحتل المرتبة الثانية مباشرة بعد الولايات المتحدة في الإنفاق على التسلح (وإن كان الإنفاق الأمريكي يمثل سبعة أضعاف الإنفاق الصيني). ومن ثم يرجح أن العلاقات الأمريكية- الصينية هي التي ستحدد السياسة العالمية خلال النصف الأول على الأقل من القرن الحادي والعشرين، مع عودة لشكل ما من الثنائية القطبية والتوتر المتصاعد بين الطرفين، خاصة فيما يتعلق بمسألة تايوان (Carpenter، 2006). وتعتبر الهند في مقدمة الدول الصاعدة الأخرى، فعلى الرغم من استمرار مشاكلها الخطيرة مع الفقر والأمية استطاعت الحفاظ على معدلات نمو في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين لا تتجاوزها إلا المعدلات الصينية. ويقال الشيء نفسه عن البرازيل التي تستفيد من ثراء الموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية وأيضًا من التعداد السكاني الأكبر في القارة. أما روسيا فإنها تشهد عملية بعث في القرن الحادي والعشرين مبنية إلى حد كبير على احتياطيات الطاقة الهائلة. وبالنسبة لليابان والاتحاد الأوروبي تحت القيادة الألمانية فمن المرجح أن يظلا فاعلين رئيسيين، خاصة إذا مكنهما الإصلاح الاقتصادي من استعادة الميزة التنافسية في اقتصاد آخذ في التعولم المتزايد.

تعددية قطبية Multipolarity: نظام دولي تتواجد فيه ثلاثة مراكز قوة أو أكثر، مما يدفع الأوضاع نحو السيولة وربما عدم الاستقرار.

لعل من أهم نتائج العولمة أن القوة لم تعد تُمارَس ببساطة في السياسة العالمية بواسطة الدول ومن خلالها، وإنما دانت بشكل متزايد لجملة من الفاعلين غير الرسميين. ومن ثم فإن الاتجاهات الخاصة بالتعددية

القطبية لم تعد تبرز ببساطة في مجرد نمو دول جديدة، ولكن يمكن العثور عليها أيضًا في انتشار أوسع للقوة يتجاوز سيطرة أي دولة. فعلى سبيل المثال أصبحت الشركات عابرة القوميات تسيطر سيطرة متزايدة على الاقتصاد العالمي؛ حيث أصبحت تتحكم الآن في نحو 50 % من الإنتاج الصناعي العالمي، وأكثر من 70 % من التجارة العالمية، كما باتت قادرة على التملص من أي رقابة سياسية بسبب قدرتها على تحويل الاستثمارات والإنتاج بمرونة. وبالمثل انتشرت منذ الثمانينيات المنظمات الدولية غير الحكومية وأصبح بإمكانها ممارسة نفوذ قوي على المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما أضحت هذه المنظمات تمارس في بعض الحالات دور القوة الموازنة لقوة الشركات عابرة القوميات. ربما تنافس الدول من حيث القدرة على التعبئة والاضطلاع بدور السلطة الأخلاقية والخبرة. ومن بين الفاعلين غير الرسميين الآخرين، والذين يمارسون نفوذًا متصاعدًا في عالم آخذ في التشابك المتزايد: الحركات السياسية المسلحة مثل حركة حماس وحزب الله وتنظيم القاعدة، وطائفة من المنظمات الإجرامية التي تنشط في الدول الفقيرة والشيوعية سابقًا بشكل خاص، والتي تعد مسئولة مثلاً عن الكثير من أنشطة تهريب المخدرات وتهريب البشر في أنحاء العالم.

وإلى جانب إعادة توزيع القوة بين دول العالم، وبين الدول والفاعلين غير الرسميين، هناك ما يكفي من الأسباب للتفكير في أن طبيعة القوة نفسها تتغير بطريقة تجعل من الصعب بشكل متزايد استمرار تركزها في عدد قليل من الأيدي. وقد حدث هذا بطريقين. أولاً: بسبب التكنولوجيا الجديدة ففي عالم الاتصالات العالمية وتصاعد معدلات محو الأمية والمستويات التعليمية، أصبح للقوة "الناعمة" ذات أهمية القوة "الصلبة" في تحقيق النتائج السياسية. ذلك أن القوة العسكرية- باعتبارها تيارًا تقليديًا في السياسة العالمية- لم تفقد دورها بالتأكيد، ولكن استخدامها يتعرض للخطر الكبير ما لم يكن مصحوبًا باستراتيجيات "كسب العقول والقلوب". فعلى سبيل المثال، وكما أوضحنا في موضع سابق، فقد أدى استخدام الجيش الأمريكي لتكتيك "الصدمة والرعب"، وغيره من مظاهر القوة الأمريكية القاهرة، إلى تحقيق نتائج عكسية حيث تسببت في تأجيج

العداء للولايات المتحدة في العراق وسائر العالمين العربي والإسلامي.

ثانيًا: تكفلت التكنولوجيا الجديدة- بعدة طرق- بتعديل موازين القوى داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة، إذ أنت في الغالب إلى تمكين من افتقروا إلى القوة تقليديًا. ويمكن رؤية هذا كأوضح مثال في امتلاك الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل، وهو ما يمكِّن دولاً ضعيفة نسبيًا مثل كوريا الشمالية من الوقوف بوجه الضغوط التي تمارسها دول أقوى منها بكثير كالولايات المتحدة. كذلك أصبح نفوذ تنظيم القاعدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أقوى بكثير جدًا من قدراته التنظيمية والاقتصادية، وذلك بسبب التكنولوجيا الحديثة، التي استخدمها في صورة القنابل وطائرات الركاب، الأمر الذي أضفى بعدًا عالميًا على أنشطته الإرهابية. كذلك أدى التقدم في تكنولوجيا الاتصالات- وخاصة استخدام الهواتف المحمولة وشبكة الإنترنت- إلى تحسين الفعالية التكتيكية للجماعات ذات التنظيم الفضفاض، والتي تتراوح بين العصابات الإرهابية والجماعات والحركات الاجتماعية الاحتجاجية. وأخيرًا يتأثر الرأي العام في أرجاء العالم، ومن ثم سلوك الحكومات، بالانتشار الهائل للتلفزة والاستخدام الأوسع لتكنولوجيا الفضائيات. فأصبح العالم كله يشاهد في اللحظة ذاتها صور الدمار والمعاناة الإنسانية سواء نتجت عن الحروب أو المجاعة أو الكوارث الطبيعية.

إذا قدر للنظام العالمي في القرن الحادي والعشرين أن يتخذ طابع التعددية القطبية وليس الأحادية القطبية، فماذا يعنى هذا بالنسبة لاحتمالات الحرب والسلام والاستقرار العالمي؟ إن هناك نموذجين مختلفين للنظام العالمي متعدد الأقطاب. أولهما ينزع نحو عدم الاستقرار والفوضى، حيث يوجد انتشار أوسع للقوة بين فاعلين عالميين يسمح لكل منهم بحرية أكبر في السعي لتحقيق أهدافه الخاصة دون قيد من منافسين أقوى. ويمكن أن يؤدي هذا إلى عالم من التحالفات والائتلافات المتقلبة، التي تتشكل إما لردع عدوان أو الاستفادة من فاعلين أو جماعات أقل قوة. وتوجد مزاعم بأن كلاً من الحربين العالميتين الأولى والثانية قد نشبت بسبب وجود نظام عالمي متعدد الأقطاب شعرت فيه القوى الطموحة بالقدرة

مفهوم

القوة الصلبة / القوة الناعمة Hard/Soft power، القوة هي القدرة على إنجاز النتائج المرغوبة. غير أن هناك تمييزا متزايدًا في السياسة العالمية بين القوة "الصلبة" والقوة "الناعمة". تشير القوة الصلبة إلى قدرة فاعل دولي (هو دولة في العادة وليس بالضرورة) على التأثير في الآخرين باستخدام التهديدات والمكافآت، وهو ما يتضمن دائمًا استخدام "العصا" العسكرية أو "الجزرة" الاقتصادية. أما القوة الناعمة فهي القدرة على التأثير في الفاعلين الآخرين بإقناعهم باتباع أو الموافقة على قواعد وأهداف بما ينتج السلوك المطلوب. وهي تعتمد على الجاذبية أكثر من الإجبار. وينظر إلى القوة الناعمة في الغالب على أنها أكثر أهمية في عالم الاعتماد المتبادل والتدفق الحر للاتصال والمعلومات. وعلى الرغم من إمكانية عمل القوتين الصلبة والناعمة معًا، فإن بإمكان القوة الناعمة تقليل الحاجة إلى القوة الصلبة، بل يمكنها العمل في غياب القوة الصلبة (من الأمثلة على هذا: الفاتيكان، الدلاي لاما، كندا، السويد).

النظام متعدد الأطراف Multilateralism: نظام لتنسيق العلاقات بين ثلاث أو أكثر من الدول، يقوم على مبادئ في السلوك تضعها اتفاقيات وتنظيمات دولية.

على تحقيق أغراضها التوسعية نتيجة استمرار السيولة في موازين القوى الدولية. أما النموذج البديل والأكثر تفاؤلاً للنظام العالمي متعدد الأقطاب فيجد جذوره في النظام متعدد الأطراف. غير أن هذا النظام يتطلب قبول جميع، أو على الأقل معظم، الأطراف لفكرة التزام جميع الأطراف بقواعد معينة في لعبة السياسة العالمية، وأنه من الواجب صياغة هذه القواعد من خلال اتفاق واسع. وتتوقف إمكانية قيام نظام متعدد الأطراف– في مواجهة تعددية الأقطاب "الفوضوية"– على ثلاثة عوامل. أولاً: وجود اعتراف واسع وسط الفاعلين العالميين بعواقب تعددية أقطاب "فوضوية" في عالم يتسم بالانتشار النووي وإمكانيات النفاذ الكبيرة إلى أسلحة التدمير الشامل الأخرى. ثانيًا: أن يتأثر النظام العالمي بالمزيد من تداعيات عملية العولمة، التي يمكن– كما سنناقش فيما بعد– أن تؤدي إما إلى تقوية الشعور بالاعتماد المتبادل، وإما إلى خلق انشقاقات وانقسامات جديدة. ثالثًا: ترتبط آفاق نظام دولي متعدد الأطراف ارتباطًا وثيقًا بنجاح مؤسسات الحوكمة العالمية والإقليمية في إرساء شرعية، والحفاظ على الأطر الشرعية للحل السلمي للمنازعات بين الدول والفاعلين الآخرين. وسندرس هذه الإمكانية في الجزء الأخير من الفصل الحالي.

■ ديناميات العولمة

اتجاهات العولمة

العولمة مفهوم غامض ومراوغ. فعلى الرغم من الاهتمام المكثف بظاهرة العولمة منذ الثمانينيات، لا يزال هذا المصطلح يستخدم بصور مختلفة للإشارة إلى عملية أو سياسة أو استراتيجية تسويق أو مأزق أو حتى أيديولوجية. والمشكلة مع العولمة هنا لا تتعلق كثيرًا بها في صيغة المفرد وإنما صيغة الجمع: فهي ليست عملية واحدة وإنما مُرَكَّب من العمليات التي تتداخل أحيانًا وتتشابك أحيانًا، بل إنها أيضًا تتناقض وتتضارب في بعض الأحيان؛ لذا من الصعب اختزال العولمة في موضوع واحد. وربما كانت المحاولة الأفضل في هذا الصدد هي فكرة "كينيشي أوماي" Kenichi Ohmae (1989) عن "عالم بلا حدود". وهي لا تشير فقط إلى اتجاه بالنسبة للحدود السياسية التقليدية، المقامة على أساس الحدود القومية

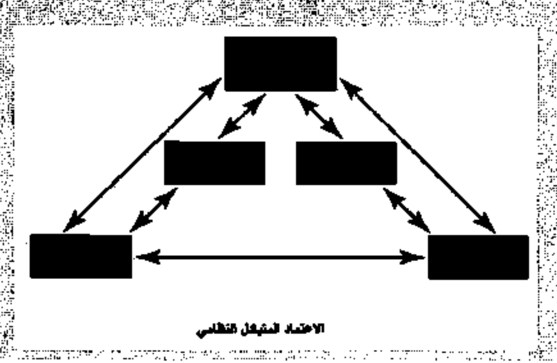
وبين الدول، لتصبح قابلة للنفاذ أكثر من أي وقت، وإنما تنطوي أيضًا على اتجاه لانخفاض أهمية الانقسامات التي كانت تفصل بين الشعوب سابقًا من حيث الزمان والمكان، وأحيانًا عدم مناسبة هذه الانقسامات تمامًا. ومن ثم زعم "شولت" Scholte (2005) أن العولمة مرتبطة بنمو العلاقات "العابرة للحدود الوطنية" بين البشر، وإعادة تشكيل للفضاء الاجتماعي تقل بمقتضاها أهمية الإقليم الأرضي نتيجة لطائفة من الصلات آخذة في الاتساع تتسم بطابع "عالمي" أو "عابر للحدود". فمثلاً هناك تدفقات هائلة للنقود الإلكترونية تدور في مختلف أرجاء العالم بمجرد النقر على لوحة مفاتيح الكمبيوتر، بما يعني أن أسواق العملات وغيرها من الأسواق المالية تستجيب في الحال تقريبًا للتطورات الاقتصادية في أي مكان بالعالم. كما تسمح تكنولوجيا الكوابل والفضائيات بنقل الرسائل الهاتفية والبرامج التليفزيونية عبر أنحاء العالم في اللحظة ذاتها تقريبًا.

وتتسم الصلات المتبادلة التي أفرزتها العولمة بعدة أبعاد. فالصورة

الهجوم الاستباقي:

العولمة Globalization: نشأة شبكة معقدة من الصلات المتبادلة، وحيث أصبحت حياتنا تتشكل باطراد بفعل حوادث تقع، أو قرارات تتخذ في أماكن بعيدة عنا. ومن ثم فإن من السمات الرئيسية في العولمة تقلص أهمية المسافات الجغرافية والحدود السياسية بين الدول. ولكن ليس معنى هذا بالمطلق أن كل ما هو "محلي" و"قومي" أصبح خاضعًا تمامًا لما هو "عالمي"، وإنما هو يسلط الضوء على تعمق العملية السياسية واتساعها، بحيث يوجد تفاعل متواصل بين الأحداث المحلية والقومية والعالمية (أو ربما: الأحداث المحلية والإقليمية والقومية والدولية والعالمية).

ويوضح الشكل رقم 1/7 ما ينتج عن العولمة من اعتماد متبادل تكاملي.



الشكل 7-1 الاعتماد المتبادل التكاملي

الشعبية للعولمة تعتبرها عملية من أعلى إلى أسفل، وإرساءً لنظام عالمي واحد يفرض نفسه على كل أرجاء المعمورة. ومن ثم ترتبط العولمة في هذه الرؤية بالـ"تنميط"، حيث يتم تدمير التنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي في عالم نشاهد فيه نفس البرامج التليفزيونية، ونشتري نفس السلع، ونتناول نفس الطعام، ونشجع نفس نجوم الرياضة، ونقلد نفس الفنانين. غير أن العولمة تسير في الغالب جنبًا إلى جنب مع إضفاء الصبغة المحلية والأقلمة والتعددية الثقافية. وهو ما يحدث لعدة أسباب. ففي المقام الأول يسمح تناقص قدرة الدولة- الأمة على تنظيم الحياة الاقتصادية والسياسية بأن تتوزع السلطة أكثر لصالح المستوى المحلي، وأن تقل على المستوى القومي. وهكذا تشحب الولاءات المبنية على أساس الأمة أو القومية السياسية، لتحل محلها في الغالب ولاءات مرتبطة بالمجتمع المحلي أو الإقليم أو الهوية الدينية أو العرقية. وعلى سبيل المثال يمكن النظر إلى الأصولية الدينية كرد فعل للعولمة. ثانيًا: تؤدي خشية التنميط (وخاصة حينما يتم فهمها كأحد أشكال الإمبريالية) إلى إثارة مقاومة ثقافية وسياسية. ويمكن أن يؤدي هذا إلى بعث الاهتمام باللغات المتوارية وثقافات الأقليات مع ردة فعل قوية ضد العولمة، ويتضح هذا أكثر من نشأة الحركات الاجتماعية الجديدة المناهضة للرأسمالية وحرية التجارة. ثالثًا: إن العولمة بدلاً من أن تنتج ثقافة عالمية أحادية، قد صنعت أنماطًا من التنوع الاجتماعي والثقافي أكثر تعقيدًا، وذلك في البلدان المتطورة والنامية على السواء. ففي البلدان النامية تم استيعاب السلع الاستهلاكية والصور الغربية في ممارسات ثقافية أكثر تقليدية عبر عملية توطين. كذلك لم تنج الدول المتطورة من التأثير الواسع للتبادل الثقافي، ففي مقابل الكوكا كولا وماكدونالدز والإم تي في، أصبحت تتأثر بشكل متزايد بما هو غير غربي من ديانات وأدوية ونظم علاجية وموسيقى وآداب.

ومن الممكن تحديد ثلاثة أشكال متمايزة من العولمة:

- عولمة اقتصادية
- عولمة ثقافية
- عولمة سياسية

تنعكس العولمة الاقتصادية في فكرة أنه لم يعد هناك اقتصاد قومي في

حالة تشبه الجزيرة المنعزلة: إذ تم استيعاب كل الاقتصادات، بدرجات متفاوتة، في اقتصاد عالمي متشابك. وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (1995) العولمة بأنها "انتقال من عالم الاقتصادات قومية مستقلة إلى اقتصاد عالمي يتم بمقتضاه تدويل الإنتاج، والتدفق الحر والفوري لرأس المال المالي بين البلدان". وقد منح انهيار الشيوعية دفعة قوية للعولمة الاقتصادية، الأمر الذي مهد الطريق أمام الاستيعاب في النظام الرأسمالي العالمي بالنسبة لآخر كتلة من الدول كانت ولا تزال خارجة. وكانت العولمة الاقتصادية نفسها قد ساعدت في الإسراع بانهيار الشيوعية، ذلك أن تقليل الحواجز التجارية، وإنهاء القيود على المبادلات، وتحرير حركة الاستثمارات الرأسمالية منذ الثمانينيات فصاعدًا، قد أسهمت جميعًا في توسيع الفجوة الاقتصادية بين الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي الجامد اقتصاديًا. وكان من النتائج الرئيسية لعولمة الاقتصادية تقليل قدرة الحكومات القومية على التحكم في اقتصاداتها، وخاصة: مقاومة عملية إعادة هيكلة هذه الاقتصادات على أساس من حرية السوق.

أما العولمة الثقافية فهى العملية التي يمكن بمقتضاها للمعلومات والسلع والصور المنتجة في أحد أجزاء العالم أن تدخل في التيار العالمي الذي ينزع نحو "تسوية" الاختلافات الثقافية بين الأمم والأقاليم والأفراد. وهى العملية التي تم الرمز لها بإشاعة "الماكدونالدية". وإلى جانب استفادة العولمة الثقافية جزئيًا من نمو الشركات عابرة القوميات وبروز السلع ذات الطابع العالمي، فقد تغذت أيضًا على ما أطلق عليها ثورة المعلومات، وانتشار الاتصال بالأقمار الصناعية، وشبكات الاتصال، وتكنولوجيا المعلومات والإنترنت، ومؤسسات الإعلام العالمية. غير أن الثقافة، وكما أوضحنا سابقًا، تخدم قوى العولمة وتعيقها في آن واحد. فإلى جانب نيوع أفلام هوليوود، وأحذية نايك، ومقاهى ستاربكس، يتطلب بيع السلع في أنحاء مختلفة من العالم التمتع بحساسية خاصة إزاء الثقافات والممارسات الاجتماعية المحلية.

وتتضح العولمة السياسية من الأهمية المتزايدة للمنظمات الدولية. وهى

التنميط Homogenization: نزوع كل الأجزاء أو العناصر (ويقصد بها البلدان في هذه الحالة) لأن تصبح متماثلة أو متطابقة.

التوطين Indigenization: العملية التي يتم من خلالها استيعاب السلع والممارسات الأجنبية بتكييفها مع الاحتياجات والظروف المحلية.

منظمات عابرة للقومية حيث تمارس صلاحيات ليس داخل دولة واحدة، وإنما داخل حيز دولي يتشكل من عدة دول. وقد نشأ معظم هذه المنظمات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، ومن أمثلتها: الأمم المتحدة، حلف شمال الأطلنطي (ناتو)، الجماعة الاقتصادية الأوروبية ثم المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة التجارة العالمية WTO. ومن خلال العمل وفق مبادئ العلاقات بين الحكومات توفر المنظمات الدولية آلية تمكّن الدول– نظريًا على الأقل– من الاضطلاع بعمل منسّق دون تضحية بالسيادة الوطنية. من ناحية أخرى، بمقدور المنظمات فوق القومية فرض إرادتها على الدول– الأمم. ويؤدي التركيز في العلاقات بين الدول على العولمة السياسية إلى تمييزها عن المفاهيم المنافسة كالعولمة الاقتصادية والثقافية، وهى المفاهيم التي تسلط الضوء على دور القوى غير الرسمية وفاعلين مرتبطين بآليات السوق. وفوق هذا، بقدر ما تعكس العولمة السياسية التزامًا مثاليًا بالدولية وشكلا ما من الحكومة العالمية، فإنها تتأخر تأخرًا ملحوظًا عن العولمتين الاقتصادية والثقافية. وبينما لا تزال الدولة العالمية احتمالاً بعيدًا جدًا، نجد أن المجتمع المدني العالمي، القائم على أنشطة الشركات عابرة القوميات والمنظمات غير الحكومية وجماعات الضغط الدولية، قد أصبحت واقعًا صلبًا للغاية.

العولمة: نظريات ومجادلات

أصبحت العولمة من الموضوعات محل الاختلاف العميق؛ فبينما تنشغل معظم الحكومات والأحزاب السياسية الرئيسية بوضع نفسها في مكان يسمح لها بالاستفادة من الاقتصاد المعولم الجديد، نشأت حركات مناهضة للعولمة بشكل أقوى في البلدان المتطورة، وبدرجة أقل في البلدان النامية. وأخذت الانقسامات بصدد العولمة تحل محل الانقسامات التقليدية بين اليمين واليسار، المبنية على الصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية. بيد أن هناك شعورًا بأن الجدل بين مؤيدي العولمة ومناهضيها لا يعدو أن يكون إعادة تشغيل للانقسام الأيديولوجي الأقدم والمألوف أكثر. وذلك لأن الصلات المتبادلة الكائنة في قلب العولمة

"الماكدونالدية" McDonaldization، العمليات التي بمقتضاها أصبحت السلع العالمية والممارسات التجارية والتسويقية المرتبطة بصناعة الأطعمة السريعة، تسيطر أكثر فأكثر على القطاعات الاقتصادية.

لا تزال ترتبط ارتباطًا ثابتًا بتوسع المبادلات السوقية والممارسات التجارية. وهكذا تكتسي العولمة بطابع أيديولوجي نيوليبرالي أو مؤيد للسوق الحرة. باختصار لا تزال الرأسمالية هي المسألة.

لقد اعتاد مؤيدو العولمة، أو من يطلق عليهم أحيانًا "العولميون"، على الادعاء بأن الرأسمالية تتجه بوجه عام نحو تحقيق الرفاهية وتوسيع الفرص، وأن الرأسمالية العالمية سوف تسمح لمزيد من الناس في عدد متزايد من البلدان بالتمتع بهذه المنافع. بينما في الناحية المقابلة، نزع معارضو العولمة نحو ربط الرأسمالية بالظلم والاستغلال، ومن ثم فإن الرأسمالية العالمية ستولّد ببساطة أشكالاً جديدة من البؤس والظلم. إلا أن هناك مجالاً مهمًا في جدل العولمة يعد جديدًا بحق: ذلك الجدل الدائر بشأنها في إطار ما بعد انتهاء الاستعمار، وحيث لا يُعترف إلا ببديلين ممكنين للبنى السوقية والتنظيمات الرأسمالية. فالخيار هنا إذن هو بين العولمة الليبرالية الجديدة والعولمة المقيدة، أي ليس بين الرأسمالية العالمية وأي بديل آخر مختلف نوعيًا.

كانت أول مجموعة من المجادلات قد ثارت بين المؤمنين والمتشككين فيما إذا كانت العولمة تحدث فعليًا، ومن ثم حول القوى التي تقودها. يزعم المؤمنون– ومنهم مؤيدون ومعارضون للعملية على السواء– أن العولمة تجذب الانتباه إلى جملة من التحولات العميقة، وحتى الثورية، اقتصاديًا وثقافيًا وتكنولوجيًا وسياسيًا، والتي ازدادت كثافتها منذ الثمانينيات فصاعدا. وكان من أهم تلك التحولات تحقق مستويات أعلى بكثير في التجارة العالمية، وحدوث زيادة درامية– على وجه خاص– في التحويلات المالية والعملات، وتطور التكنولوجيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصال بما يوفر الوصول الفوري للصور والرسائل بين أصقاع الكرة الأرضية، ونشأة سلع عالمية أصبحت متاحة في كل أرجاء المعمورة تقريبًا. وتشترك هذه الرؤية– في أقصى صورها تطرفًا: النزعة العالمية المتطرفة– في صورة من الحتمية التكنولوجية التي تفترض أن أنماطًا ثقافية واقتصادية معولَمة جديدة قد أصبحت حتمية، مع الانتشار الواسع لتكنولوجيات التداول المالي باستخدام الكمبيوتر، الاتصالات عبر الأقمار

النزعة العالمية المتطرفة Hyperglobalism، النظر إلى الأنماط الاقتصادية والثقافية الجديدة، المعولَمة، باعتبارها حتمية، وتقودها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

الصناعية، الهواتف النقالة والإنترنت. بيد أن هناك شواهد على تباطؤ في إيقاع العولمة منذ التسعينيات، كما ازداد هذا التباطؤ بفعل تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الاقتصاد العالمي وزيادة التدابير الأمنية في الحركة بين البلدان.

انقسام الشمال- الجنوب The North- South divide،
ذاعت هذه الفكرة من خلال ما أطلق عليها "تقارير برانت" المعنونة "الشمال- الجنوب: برنامج للبقاء" (1980) و"الأزمة المشتركة: تعاون الشمال- الجنوب من أجل الانتعاش العالمي" (1983). ورغم أن تقسيم العالم إلى "شمال" و"جنوب" يقوم على ميل التنمية الصناعية لأن تتركز في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وميل الفقر والحرمان للتركز في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية (فيما عدا أستراليا).. فإن هذين المصطلحين يتصلان بالمفهوم أكثر من الجغرافيا. ويوجه اصطلاح انقسام الشمال- الجنوب الانتباه إلى الطريقة التي تساعد بها المعونات وديون العالم الثالث وممارسات الشركات العابرة للقوميات في إدامة اللاتكافؤ البنيوي بين الشمال الصناعي ذي الأجور المرتفعة والاستثمارات الكبيرة، وبين الجنوب ذي الطابع الريفي الغالب والأجور المنخفضة والاستثمارات الضعيفة. كما تسلط تقارير برانت الضوء على الاعتماد المتبادل بين الشمال والجنوب، مشددةً على أن استمرار الرفاهية في الشمال يعتمد على تنمية الجنوب.

ومن ناحية أخرى يشترك المتشككون غالبًا في تحليل يساري تقليدي أو"قديم" للرأسمالية، وهو إما يزعم أن هناك القليل من الجديد فيما يتعلق بالعولمة، أو يزعم أن تأثيرها قد تم تضخيمه لأسباب سياسية. ويعاد الآن إحياء "كارل ماركس" كمنظِّر للعولمة أكثر من كونه مناصرًا للصراع الطبقي، من خلال التركيز على أن الطابع الدولي للتنظيم الرأسمالي قديم منذ أواسط القرن التاسع عشر. وقد سلط كل من "هوبسون" J. A. Hobson (1858-1940) و"لينين" الأضواء على الروابط الجوهرية بين الرأسمالية والإمبريالية في أوائل القرن العشرين. يضاف إلى هذا أنه على الرغم من النمو غير المشكوك فيه للتجارة العالمية منذ أواخر القرن التاسع عشر، يشير المتشككون إلى أن الغالبية الساحقة من النشاط الاقتصادي لا تزال تتم داخل الحدود القومية وليس عبرها. بعبارة أخرى، ليست الاقتصادية القومية غير مناسبة كما اعتاد منظِّرو العولمة الزعم. وفي أغلب

نظرية النظام العالمي World-system theory، النظرية القائلة إن أفضل طريقة لفهم الاقتصاد العالمي هي النظر إليه كنظام رأسمالي متشابك يكشف على مستوى دولي الكثير من السمات الخاصة بالرأسمالية القومية.

الأحوال يتم- وفق هذا المنظور- التقليل من شأن العولمة كقوة اقتصادية أو تكنولوجية ثورية، وإنما ينظر إليها أكثر كأداة أيديولوجية يستخدمها السياسيون والأيديولوجيون المؤيدون للاقتصاديات الليبرالية الجديدة والراغبون في توطيد مصالح الشركات الكبرى (Hirst and Thompson، 1999). ولأطروحة العولمة ميزتان رئيسيتان في هذا الصدد؛ أولهما أنها تصور اتجاهات معينة (وخاصة: التحول نحو مرونة العمل وضعف النقابات، القيود على الإنفاق العام وخاصة اعتمادات الرفاه الاجتماعي، وتقليص القيود المنظمة للأعمال) باعتبارها اتجاهات حتمية، ومن ثم لا يمكن مقاومتها. ثانيًا أنها تفترض أن تلك التحولات هي جزء من عملية متجردة، غير مرتبطة بوسيط مثل الشركات الكبرى التي ينظر لمصالحها على أنها تقود اتجاهات العولمة وتستفيد منها

غير أن الجدل الأكثر حدة بشأن العولمة يدور حول نتائجها بالنسبة للمساواة والفقر. فقد وجه منتقدو العولمة الانتباه إلى نشأة أنماط جديدة وراسخة لعدم المساواة، ومن ثم فإن العولمة لعبة فيها الفائزون والخاسرون. أما الفائزون فيتم تحديدهم دومًا في الشركات متعددة القوميات والدول المتقدمة صناعيًا بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، بينما الخاسرون على العكس يوجدون في العالم النامي حيث الأجور منخفضة، والتنظيم ضعيف أو غائب، ويتوجه الإنتاج غالبًا لتلبية احتياجات الأسواق العالمية وليس الاحتياجات المحلية. وبينما كان الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الأوروبية تنمو بقوة على مدى الثمانينيات والتسعينيات بفضل العولمة والتقدم التكنولوجي، انخفضت مستويات المعيشة المطلقة في الأجزاء الأفقر من العالم، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء حيث يعيش 40 % من السكان تحت خط الفقر. وقد استخدم "والرشتاين" Wallerstein (1984) النظرة الماركسية للرأسمالية باعتبارها استغلالية في جوهرها، ليسلط الضوء على الوضع البنيوي للتطور السياسي والاقتصادي غير المتساويين والذي أدى إلى زيادة عدم التكافؤ بين "المراكز" و"الأطراف" في النظام الاقتصادي العالمي. وهكذا فقد بدأت تقل النظرة للصراعات العالمية كصراعات بين الشرق والغرب، وإنما كتعبير أكثر عن الانقسام بين الشمال والجنوب.

غير أن أنصار العولمة يقرون بأن الغني قد أصبح أكثر غنىً، ولكن الفقير بدوره أصبح أقل فقرًا. كما يقضي منظور التعددية الليبرالية لضرورة الترحيب بنشأة اقتصاد عالمي لأن التجارة الحرة تسمح لكل بلد بالتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تتفوق فيها. ويؤدي هذا إلى التخصص الدولي والمنافع المتبادلة. فعلى سبيل المثال يؤدي نقل عمليات إنتاجية من الدول المتطورة إلى الدول النامية إلى تحقيق فوائد للأولى بفضل انخفاض تكاليف الإنتاج، ومن ثم الأسعار. كما يفيد البلدان النامية لأنه يؤدي إلى رفع مستويات الأجور، وإن كان من أساس منخفض أصلاً، الأمر الذي يحفز الاقتصاد المحلي ويقوي المشروعات. أما مناطق العالم التي تفشل في الاستفادة من العولمة فهي وفقًا لهذا المنظور تلك المناطق التي توجد خارجها.

تعرضت العولمة للانتقاد أيضًا بسبب ميلها نحو المخاطرة وعدم اليقين وعدم الاستقرار. فمن المؤكد أن أنصار العولمة يقرون بالدينامية الملازمة لأي نظام سوقي تنافسي، ولكنهم يشيرون- انطلاقًا من مبادئ علم الاقتصاد الكلاسيكي- إلى أن الأسواق تميل إلى التوازن على المدى الطويل، ليأتي العرض فعليًا في مستوى الطلب. وترجح هذه الرؤية تراجع عدم اليقين وعدم الأمان الملازمين لنشأة اقتصاد عالمي، مع تشكل أنماط من النشاط الاقتصادي تكون أكثر استقرارًا.

غير أن العولمة قد ارتبطت بزيادة المخاطر وعدم اليقين بثلاث طرق أعمق على الأقل؛ أولاً: أضحت صناعة القرار الاقتصادي تتأثر أكثر بأسواق المال العالمية غير المستقرة بطبيعتها. فالكثير من نشاط هذه الأسواق يتسم بالمضاربة، وتوجهها الاعتبارات الاقتصادية قصيرة الأجل. ومن ثم يتوقف مصير الشركات والصناعات والاقتصادات القومية، بل حتى أقاليم العالم، على تقلبات الأسواق المالية. وقد كانت الأزمة المالية في المكسيك عام 1995 والأزمة المالية الآسيوية 1997-1999 مجرد مؤشرات مبكرة على كون الاقتصاد العالمي الجديد عرضة بدرجة أكبر للأزمات وعدم إمكانية التنبؤ باتجاهاته. وزعم "جورج سوروس" George Soros (1998) أن تلك الأزمات قد هددت المجتمع المفتوح، وكان من الممكن منعها

فقط باستخدام قيود تنظيمية أكبر، تستهدف السيطرة على التدفقات المالية المضاربة.

أما الشكل الثاني لعدم اليقين فقد لخصته فكرة "أولريش بيك" Ulrich Beck (1992) عن "مجتمع المخاطرة"، ويقصد به المجتمع الذي يتسم بتصاعد النزعة الفردية وما يرتبط بهذا من ضعف في التقاليد والمجتمع المحلي والمؤسسات القائمة. ويتجاوز عدم اليقين- في هذا الصدد- مجرد الزيادة في إيقاع التغيير الاقتصادي والاجتماعي، وانخفاض إمكانية التنبؤ بهما، حيث يكتسب أيضًا بعدًا شخصيًا، وحتى نفسيًا: فحينما تتقوض جميع النقاط الثابتة، تصبح القيم الأساسية عند الناس، وحتى الشعور بالهوية، محل شك. أو حسبما أوضح "ماركس" في البيان الشيوعي (1848) فإن "كل ما هو صلب يتبدد في الهواء". أما الشكل الثالث لعدم الاستقرار فيتمثل في الميل المزعوم للعولمة لزيادة الأزمة البيئية بل تدميرها. ويفسر المتخصصون في مجال البيئة هذا بالإشارة إلى الانشغال الأعمى للرأسمالية بالربح، وعدم حساسيتها إزاء المسائل الإيكولوجية. يعتقد الإيكولوجيون الراديكاليون من جانبهم أن العولمة هي مجرد توسيع للنزعة الصناعية، وهي نظام اقتصادي يتسم بالإنتاج كبير الحجم، والتراكم الرأسمالي، والنمو الذي لا يتوقف. ومن خلال انتشار النزعة المادية، وترسخ الإيمان المطلق بالعلم والتكنولوجيا، تتسبب النزعة الصناعية في تقويض القيم الإنسانية وقتل الحساسية إزاء البيئة. أما الإيكولوجيون الإصلاحيون فيدعون إلى اتخاذ تدابير لحماية البيئة العالمية. غير أنه كما يتضح من تعثر عملية تطبيق بروتوكول كيوتو (1997) بشأن التغير المناخي، من الصعب تحقيق عمل منسق بين الدول في هذا المجال، بسبب ما ينطوي عليه هذا من تضحيات اقتصادية.

بيد أن أهم جدل سياسي بشأن العولمة قد كان حول تأثيرها على الديمقراطية. فقد رأى مؤيدو العولمة فيها عاملاً أساسيًا لدعم التوجه نحو الدمقرطة. وتقترح هذه الرؤية في أكثر نسخها تفاؤلاً، وهي تلك التي قدمها "فوكوياما" Fukuyama (1989, 1992) أن العولمة سوف تقود إلى "نهاية التاريخ"، بمعنى أن يؤدي توسع رأسمالية السوق إلى قبول

عالمي بمبادئ وبنى الديمقراطية الليبرالية. فالحرية الاقتصادية ترتبط ارتباطًا حتميًا بالحرية السياسية، لأن الضغوط المركبة والمتنوعة التي تطلقها اقتصاديات السوق لا يكن احتواؤها سوى في مجتمعات مفتوحة وديمقراطية. ومع ذلك يمكن رؤية أن العولمة قد قوضت الديمقراطية بطريقين مهمين؛ أولاً: قامت العولمة بتركيز القوة الاقتصادية، ومن ثم السياسية، في أيدي الشركات عابرة القوميات. فهذه الشركات تسيطر الآن على معظم الأسواق العالمية. ومن الأمثلة الملحوظة على ذلك: جنرال موتورز، فورد، إسو، شل، بريتش بتروليم، مكدونالدز، إيه تي أند تي، ونيوز. وإذا أخذنا جنرال موتورز كمثال سنجد أن إيراداتها السنوية تساوي تقريبا مجموع النواتج المحلية الإجمالية في أيرلندا، نيوزيلند، سري لانكا، كينيا، ناميبيا، نيكارجوا، تشاد. كما تتحالف هذه القوة الاقتصادية والمالية مع القدرة على التحكم في أذواق المستهلكين وغرس القيم المادية من خلال تطوير الماركات التجارية الجذابة (Klein, 2000). بيد أن قدرة الشركات عابرة القوميات على إعادة توجيه رأس المال والإنتاج في أي مكان بالعالم، تمنحها ميزة حاسمة على الحكومات القومية وتمكنها من الإفلات فعليًا من الرقابة الديمقراطية. ولقد أصبحت دول العالم النامي في موقف ضعيف بشكل خاص في هذا الصدد، حيث توفر لهذه الشركات العمالة الرخيصة وتكاليف الإنتاج المنخفضة بينما لا تستطيع إلزامها باستثمارات طويلة الأجل أو نقل سلطة اتخاذ القرار من البلد "الأم" إلى البلد "المضيف".

ثانيًا: تتعرض الديمقراطية للخطر من جراء حقيقة أن إيقاع العولمة الاقتصادية يتجاوز إيقاع العولمة السياسية بكثير. فبينما يتزايد عدم اكتراث النشاط الاقتصادي بالحدود القومية، تستمر السياسة في العمل بدرجة كبيرة داخل نطاق هذه الحدود، كما أن المنظمات الدولية القائمة بالفعل مازالت أضعف بكثير من وضع الرأسمالية موضع المساءلة. وهو ما أثار الدعوات لاعتماد مفهوم عالمي للديمقراطية (Held, 1995). ويتطلب توسيع الأشكال والعمليات الديمقراطية عبر الحدود السياسية ليس فقط دعم منظمات مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وإنما يتطلب

أيضًا تقليص جوانب القصور الديمقراطي التي تعاني منها هذه الكيانات. كذلك تحتاج مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية – مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة السبعة– إلى تطوير قدر من الاستقلال عن مصالح الشركات متعددة القوميات، مع إيلاء اهتمام أكبر لقضايا مثل حقوق الإنسان والعدالة الاقتصادية وحماية البيئة.

الأقلمة

تفترض إحدى الرؤى للأقلمة أنها انحياز للتعاون والانسجام، حيث أخذت أجزاء متزايدة من العالم في الاندماج في أطر من الاعتماد المتبادل اقتصاديًا وسياسيًا. غير أن هناك رؤية بديلة تنظر للأمر من زاوية أن اتجاهات العولمة تخلق أشكالاً جديدة من التوتر والصراع. وفي العادة تعتبر هذه التوترات شاهدًا على نمو الأقلمة، آخذين في الاعتبار تراجع فاعلية الحكومات القومية. ونتيجة للنظر إلى الدولة– الأمة ككيان منخفض الفعالية في توفير الأمن والاستقرار والرفاهية، أصبح تحقيق هذه الأهداف مرهونًا بشكل متزايد للتعاون مع الدول المجاورة والقريبة جغرافيًا. بيد أن العلاقة بين العولمة والأقلمة لا تزال ملتبسة. فقد تكون الأقلمة مجرد خطوة على طريق العولمة: فمن المرجح لنمو الاعتماد الاقتصادي المتبادل أن يتخذ شكلاً إقليميًا في البداية، حيث تضطلع المنظمات الإقليمية بإدارة العلاقة بين الدول– الأمم والقوى العالمية. وبالمقابل قد تمثل الأقلمة اتجاهًا مضادًا وشكلاً مقاومًا للعولمة. ولعل السابقة التاريخية الأسوأ التي تدعم التفسير الأخير كانت حالة التآكل والتدمير التي لحقت بالنظام الاقتصادي الدولي المفتوح أواخر القرن التاسع عشر من خلال انتشار القومية الاقتصادية. وقد أسهم نمو النزعة الحمائية والتنافس الاقتصادي إسهامًا كبيرًا في احتدام التوترات الدولية التي أفضت عمليًا إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. ولما لم تعد الأمة تمثل وسيلة فعالة لحماية أو تدعيم المصالح الاقتصادية وغيرها، فإن هذا الدور قد يقع في المستقبل على عاتق الإقليم.

ولقد ازدهرت الأقلمة بفعل عوامل استراتيجية واقتصادية مهمة. كانت

مفهوم

الشركات عابرة القوميات Transnational corporations:
الشركة عابرة القوميات هي التي تضطلع بنشاط اقتصادي في بلدين أو أكثر، وفي العادة يتم إدراج الشركة الأم في دولة واحدة (الدولة "الأم") على الرغم من وجود فروع في دول أخرى (الدول "المضيفة") مع إمكانية إدراج الفروع بشكل منفصل. ويفضل اليوم استخدام مصطلح الشركات عابرة القوميات TNCs عن مصطلح الشركات متعددة القوميات MNCs لأن المصطلح الأول يتسع لفكرة تجاوز استراتيجيات وعمليات الشركات للحدود القومية وليس مجرد العبور منها. كما أن الاندماج بين القطاعات الاقتصادية ونمو التجارة داخل الشركة الواحدة قد سمح للشركات عابرة القوميات بأن تصبح اقتصادات في حد ذاتها، مستفيدة في هذا من المرونة الجغرافية وميزات ابتكار وتجديد المنتجات والقدرة على انتهاج استراتيجيات تسويق عالمية. وقد ركز مؤيدو الشركات عابرة القوميات الأضواء على كفاءتها وقدرتها على نشر الرفاهية والفرص في مختلف أرجاء الكوكب. أما المنتقدون فيعتبرونها أدوات لسيطرة الشركات على العالم، واستغلال الضعفاء، وتخريب الديمقراطية، ونشر النزعة الاستهلاكية الخرقاء.

جوانب القصور الديمقراطي Democratic Deficit: عدم مساءلة السلطات التنفيذية أمام المجالس الشعبية، أو عدم كفاية فرص المشاركة الشعبية.

الأقلمة Regionalization: الاتجاه نحو تطوير أنماط من التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول واقعة في إقليم واحد.

النزعة الحمائية Protectionism: فرض قيود على الواردات، مثل استخدام نظام الحصص والتعريفات الجمركية، وذلك بهدف حماية المنتجات المحلية.

التكتلات الاقتصادية الإقليمية Regional economic blocks

- اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية NAFTA : وقعتها كندا والمكسيك والولايات المتحدة عام 1993. وقد جاءت- جزئيًا- كرد فعل لتزايد إيقاع الاندماج الأوروبي، واستهدفت توفير الأساس اللازم لشراكة اقتصادية أوسع تشمل كل النصف الغربي من الكرة الأرضية.
- الاتحاد الأوروبي EU : تكوّن عام 1993 كتطوير للجماعة الأوروبية التي تأسست عام 1957. وقد اتسعت عضوية الاتحاد من 6 إلى 27 دولة، ويشمل الآن العديد من الدول الشيوعية السابقة. وهو النموذج الأكثر تطورًا للاندماج الإقليمي على المستويين الاقتصادي والسياسي.
- منتدى التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي APEC : نشأ المنتدى غير الرسمي عام 1989 ثم اتسعت عضويته من 12 إلى 21 دولة (من بينها: أستراليا، الصين، روسيا، اليابان، الولايات المتحدة)، وتشكل هذه الدول نحو 40 % من سكان العالم وأكثر من 50 % من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- رابطة دول جنوب شرقي آسيا ASEAN : تأسست عام 1967 بعضوية بروناي، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند. ثم انضمت إليها فيما بعد: فيتنام، لاوس، ميانمار، كمبوديا. وقد حاولت الرابطة إقامة منطقة تجارة حرة بهدف مساعدة دول جنوب شرقي آسيا على حماية استقلالها الاقتصادي.
- ميركوسور Mercosur : تربط اتفاقية ميركوسور بين: الأرجنتين، البرازيل، فنزويلا، بارجواي، أورجواي مع الأعضاء المنتسبين: شيلي، كولومبيا، إكوادور، بيرو، بوليفيا. وهي أكبر تكتل تجاري في أمريكا اللاتينية، وتعمل كاتحاد للتجارة الحرة.
- منطقة التجارة الحرة في الأمريكتين FTAA : اتفاقية تم التوصل إليها في قمة ميامي للدول الأمريكية عام 1994، لبناء منطقة تجارة حرة في الأمريكتين، وكتوسيع مقترح لاتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية. تضم الاتفاقية 34 دولة كعضوية مؤقتة، ولكن تسيطر عليها الولايات المتحدة وكندا.

منظمات الدفاع الإقليمي قد نشأت في الفترة اللاحقة مباشرة على انتهاء الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أفضى لنشوء توترات استراتيجية جديدة ولّدتها الحرب الباردة. وكان حلف شمال الأطلنطي (ناتو) ومعاهدة وارسو هما الأبرز بين تلك المنظمات، على الرغم من إقامة أحلاف أخرى مثل منظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا SEATO. ومع ذلك فإن كلاً من حلف الأطلنطي ومعاهدة وارسو لم يفعلا شيئًا حتى انهيار الشيوعية في الفترة 1989-1991 أكثر من ضمان التعادل العسكري بين الغرب بقيادة

الولايات المتحدة والشرق تحت القيادة السوفيتية.

إلا أن انتهاء الحرب الباردة قد أفضى إلى تغييرات عميقة في دور الناتو وهدفه باعتباره أصبح المنظمة الدفاعية الإقليمية الوحيدة ذات الأهمية. فبعد غياب التهديد السوفيتي الذي أنشئ الحلف لاحتوائه بدا الأخير زائدًا عن الحاجة. غير أنه بدلاً من حله أخذ الحلف يتوسع شرقًا، ليضم جمهورية التشيك والمجر وبولندا عام 1999، ثم دول البلطيق الثلاث وسلوفينيا وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا عام 2004. ويبدو أن دور الحلف في حماية الأمن قد أخذ في التراجع لصالح التشديد على التدخل الإنساني وحفظ السلام، مثل الدور الذي قام به في البوسنة وكوسوفو في التسعينيات. وقام الناتو للمرة الأولى بعمليات خارج أوروبا في العام 2003 حينما تولى قيادة القوة الدولية لحفظ السلام في أفغانستان.

مع ذلك فقد شكل الاقتصاد بلا شك قوة الدفع الأهم باتجاه الأقلمة الدولية. ويمكن للتجارة الدولية أن تسهم في دعم الانسجام بين المصالح، بقدر ما يمكن أن تسهم بالمثل في إثارة الشكوك والاستياء. فعلى الرغم من الرغبة الدائمة لدى كل بلد في اختراق أسواق البلدان الأخرى، يتكون لديها في المقابل حافز قوي لحماية أسواقها من المنافسة الأجنبية. وقد اعتنقت القوى المسيطرة اقتصاديًا قضية تحرير التجارة تقليديًا (بريطانيا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة منذ أواسط القرن العشرين) حيث رغبت في تشجيع الدول الأضعف على فتح أسواقها، بينما هي لا تخشى المنافسة الأجنبية في أسواقها إلا قليلاً.

غير أن هذا يمكن أن يغذي النزعة الحمائية، بحيث تسعى الدول الأقل نموًا لحماية نفسها مما تعتبرها منافسة غير عادلة: ومن أمثلة ذلك صعود القومية الاقتصادية أواخر القرن التاسع عشر في أوروبا والتي كانت في جانب منها رد فعل ضد التفوق الصناعي البريطاني. وبينما لم تعد النزعة الحمائية القومية، أو "الحمائية في البلد الواحد"، تمثل خيارًا مطروحًا، فقد ازدادت جاذبية التعاون الاقتصادي الإقليمي كوسيلة لتيسير التجارة الدولية، وفي الوقت نفسه لتوفير الحماية ضد المنافسة العالمية المحتدمة.

وقد نشأت بعض التكتلات التجارية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مثل

الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ولكن معظم هذه التكتلات بدأ ينشأ منذ التسعينيات كرد فعل للعولمة الاقتصادية، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (نافتا)، ومنتدى التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهندي (أبيك)، واتفاقية التجارة الحرة في الأمريكتين (فتا). بل إن أكثر من ثلث التجارة العالمية يتم بالفعل داخل أربعة أقاليم: أمريكا الشمالية والجنوبية، أوروبا، آسيا والأوقيانوس، إفريقيا والشرق الأوسط. وتتوقف نتائج الأقلمة الاقتصادية بشكل واضح على ما إذا كانت هذه التكتلات التجارية ستصبح "حصونًا اقتصادية" تنظر إلى الداخل وتقاوم العولمة، أم أنها ستتطور إلى كيانات تتطلع إلى الخارج بما يساعد في إدارة اندماج هذه الأقاليم في الاقتصاد العالمي في نفس الوقت الذي تعمل على تعزيز التعاون الداخلي. كما سيتأثر هذا بنجاح مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية، وخصوصًا منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، في تشجيع التجارة الحرة.

الاتحاد الأوروبي

ولدت الفكرة الأوروبية (وتعني بوجه عام الإيمان بأن أوروبا تشكل جماعة سياسية واحدة، بغض النظر عن الاختلافات التاريخية والثقافية واللغوية) قبل العام 1945 بوقت طويل. فقبل حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر، سمح الولاء العام لروما بأن تتمتع البابوية بسلطة روحية على أجزاء كثيرة في أوروبا. وحتى بعد قيام نظام الدولة الأوروبي كان مفكرون كثيرون مثل "روسو" و"سان سيمون" Saint-Simon (1760-1825) و"ماتزيني" قد دافعوا عن قضية التعاون الأوروبي، بل أيدوا في بعض الحالات إنشاء مؤسسات سياسية على النطاق الأوروبي. غير أنه حتى النصف الثاني من القرن العشرين ثبت أن هذه الطموحات كانت يوتوبيا لا أمل في تحققها. ولكن أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية مرت بعملية اندماج غير مسبوقة تاريخيًا، واستهدفت حسب زعم البعض بناء ما أسماه "ونستون تشرشل" عام 1946: الولايات المتحدة الأوروبية. وفي الحقيقة أن البعض يرى في الاندماج الأوروبي نموذجًا في التنظيم السياسي سيصبح موضع قبول عالمي مع تزايد وضوح أوجه

القصور عند الدولة- الأمة. ومن الواضح أن هذه العملية قد تسارعت بفعل مجموعة من الظروف التاريخية القوية التي مرت بها أوروبا بعد عام 1945، وربما لم يكن بالإمكان مقاومتها. ومن أهمها:

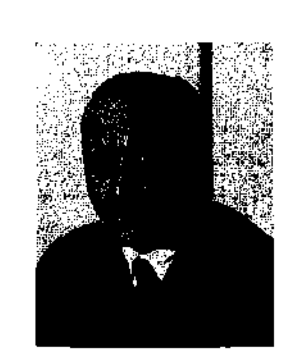
- الحاجة إلى إعادة البناء الاقتصادي في أوروبا التي مزقتها الحرب، وذلك من خلال التعاون وبناء سوق أكبر، بما يحول دون العودة إلى النزعة الحمائية أو القومية الاقتصادية.
- الرغبة في الحفاظ على السِلم بتقديم حل دائم للخصومة المريرة بين فرنسا وألمانيا التي انبثقت من إنشاء ألمانيا الموحدة عام 1871 بعد الحرب الفرنسية- البروسية (1871-1870)، وهو ما قاد إلى اندلاع حربي 1914 و1939.
- الاعتراف بأن "المشكلة الألمانية" لا يمكن حلها بغير إدماج ألمانيا في أوروبا الأكبر.
- الرغبة في حماية أوروبا من خطر التوسع السوفيتي، ومن غياب الدور المستقل لأوروبا وهويتها في النظام العالمي ثنائي القطبية.
- رغبة الولايات المتحدة في قيام أوروبا مزدهرة وموحدة، كسوق للسلع الأمريكية، وحصن أمام انتشار الشيوعية.
- القبول الواسع، خاصة في القارة الأوروبية، بفكرة أن الدولة- الأمة المستقلة كانت عدوًا للسلام والرفاهية.

ولقد تغذى الاندفاع نحو الاندماج الأوروبي- إلى حد ما- على الالتزام المثالي بالنزعة الدولية، والإيمان بأن المنظمات الدولية تجسد سلطة أخلاقية أعلى من السلطة التي تحوزها الدول- الأمم. وقد تجلى هذا في الحلم "الفيدرالي" بأوروبا المندمجة الذي بلوره على سبيل المثال "جان مونيه" و"روبير شومان" Robert Schuman (1886-1963). غير أن الأحلام الأولى عن أوروبا "الفيدرالية" التي "تتجمع" فيها الأمم الأوروبية لم تصل إلى شيء على أرض الواقع. وتم بدلاً من هذا اتباع طريقًا وظيفيًا للوحدة. وهذا يفسر لماذا مال المشروع الأوروبي نحو التركيز على

"المشكلة الألمانية" German problem: قضية عدم الاستقرار في منظومة الدول الأوروبية بسبب نشأة ألمانيا قوية وموحدة.

وسائل تعزيز التعاون الاقتصادي الذي رأت فيه الدول الأوروبية شكل الاندماج الأقل إثارة للخلاف والأكثر ضرورة. وتأسست جماعة الفحم والصلب الأوروبية ECSC عام 1952 بناءً على مبادرة "جان مونيه" المستشار الاقتصادي لوزير الخارجية الفرنسي "روبير شومان". ثم جاءت الجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC إلى الوجود بمقتضى معاهدة روما عام 1957، والتي التزمت بإنشاء سوق أوروبية مشتركة مع الهدف الأوسع "بإقامة اتحاد أوثق بين الشعوب الأوروبية". وفيما بعد أصبحت النظرية الوظيفية الجديدة هي الأكثر تأثيرًا فيما يتصل بالاندماج الإقليمي الحقيقي.

"جان مونيه" (1888-1979) Jean Monnet:



اقتصادي وإداري فرنسي، علّم نفسه ذاتيًا إلى حد كبير. عمل خلال الحرب العالمية الأولى في تنسيق الإمدادات الحربية الفرنسية- البريطانية، ثم عُين فيما بعد نائبًا للأمين العام لعصبة الأمم. صاحب الفكرة الرئيسية في اقتراح "ونستون تشرشل" عام 1940 بإقامة اتحاد بين المملكة المتحدة وفرنسا، وهو الاقتراح الذي نحيّ جانبًا بعد قيام حكومة فيشي بقيادة "بيتان". تولّى "مونيه" مسئولية برنامج التحديث الفرنسي تحت قيادة "ديجول" عام 1945. وفي العام 1950 وضع "خطة شومان" التي تم على أساسها فيما بعد تطوير جماعة الفحم والصلب الأوروبية وجماعة الاتصالات الأوروبية. ورغم رفضه لفكرة التركيز على التنسيق بين الحكومات، ولصالح فكرة الحكومة فوق القومية، فإنه لم يناصر بشكل رسمي فكرة الفيدرالية الأوروبية.

وفي العام 1967 تم رسميًا دمج جماعة الفحم والصلب الأوروبية والجماعة الاقتصادية الأوروبية والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية Euratom فيما أصبح يعرف بالجماعة الأوروبية EC. وعلى الرغم من أن الجماعة الأولى المكونة من ست دول (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورج) قد اتسعت عام 1973 بانضمام المملكة المتحدة وأيرلندا والدنمارك، فإن فترة السبعينيات عامة قد اتصفت بالجمود. غير أنه قد أعيد إطلاق عملية الاندماج بعد توقيع الوثيقة الأوروبية الموحدة SEA عام

1986 والتي قضت بحرية غير مقيدة في تدفق السلع والخدمات والأفراد بين أنحاء أوروبا (أي "سوق موحدة") مع قدوم العام 1993. وقد أجريت المفاوضات حول معاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماسترخت) عام 1991، وتم التصديق عليها في العام التالي، لتحل حيز التطبيق الفعلي عام 1993، حيث ظهر إلى الوجود الاتحاد الأوروبي EU. وهكذا التزمت الدول الأعضاء الخمس عشرة في الاتحاد الأوروبي (بعد انضمام: اليونان، البرتغال، إسبانيا، النمسا، فنلندا، السويد) باتحاد سياسي ونقدي معًا.

وكانت الخطوة الرئيسية في هذا المشروع هى إنشاء العملة الأوروبية الموحدة، اليورو، التي ولدت بالفعل عام 1999 ثم بدأ تداولها بعملات ورقية ومعدنية عام 2002. وفي العام 2004 بدأت عملية التوسيع الأكثر جذرية في تاريخ الاتحاد، حيث التحقت به عشر دول من وسط أوروبا وشرقها، فيما مثل إعادة توحيد لأوروبا بعد عقود من التقسيم جسدها الستار الحديدي. ثم انضمت بلغاريا ورومانيا عام 2007، بينما تجري مفاوضات الانضمام مع كرواتيا ومقدونيا وتركيا، بينما كل من ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، وصربيا، مرشحة للانضمام.

ومن الصعب جدًا تصنيف نوع الاتحاد الأوروبي كمنظمة سياسية. فهو بالمعنى الضيق لا يعدو أن يكون كونفيدرالية لدول مستقلة، ويعمل على أساس التعاون بين الحكومات (مثلما كانت الجماعة الاقتصادية الأوروبية والمفوضية الأوروبية في بدايتهما). فقد كانت السيادة القومية للدول الأعضاء مصونة بمقتضى الاتفاقية التي أطلق عليها "تسوية لوكسمبورج" عام 1966، وقد أقرت اتخاذ القرارات بالإجماع، ومن ثم منحت كل دولة عضو حق النقض الصريح في المسائل التي تهدد المصالح القومية الحيوية. غير أنه قد اعتمدت ممارسة اتخاذ القرارات بالأغلبية المؤهلة في كل من الوثيقة الأوروبية الموحدة ومعاهدة الاتحاد الأوروبي، وهو ما سمح باتخاذ قرارات لا توافق عليها الدول الأكبر حجمًا، وتم تطبيق هذه القاعدة في طائفة أوسع من المجالات السياسية، وبالأحرى قلصت نطاق حق النقض القومي. وقد ترافق هذا الاجتهاد مع حقيقة إلزام قانون الاتحاد الأوروبي لكل الدول الأعضاء، وتوسيع سلطة هيئات

الوظيفية Functionalism: النظرية القائلة بأن تستجيب الحكومة للاحتياجات الإنسانية في المقام الأول. وترتبط الوظيفية بخطوات تكميلية نحو الاندماج الإقليمي، في نطاق مجالات معينة من صنع السياسات، ووفق إيقاع تحدده الدول الأعضاء.

الوظيفية الجديدة Neofunctionalism: تنقيح للنظرية الوظيفية يقر بأن الاندماج الإقليمي في حقل ما يولّد ضغوطًا من أجل تحقيق المزيد من التكامل فيما يتخذ شكل "الفيض".

الاتحاد على حساب الحكومات القومية. وكانت الثمرة هى نشوء هيئة سياسية تجمع بين سمتي التعاون بين الحكومات والسلطة فوق القومية، فتتجلى السمة الأولى في مجلس وزراء الاتحاد، وتجلت الثانية أول الأمر في المفوضية الأوروبية ومحكمة العدل الأوروبية. وقد لا يكون الاتحاد الأوروبي قد خلق فيدرالية أوروبية، ولكنه بالنظر إلى أسبقية القانون الأوروبي على القانون القومي في الدول الأعضاء، ربما يكون من الدقة الحديث عن أوروبا "الآخذة في تقدرل". وقد بُذلت محاولة لتوحيد القواعد الدستورية المختلفة للاتحاد الأوروبي، وخاصة في ضوء توسيعه، من خلال إدخال المعاهدة الدستورية المعروفة باسم الدستور الأوروبي. ولكن على الرغم من موافقة رؤساء الدول والحكومات رسميًا عليه في العام 2004، فقد فشلت عملية التصديق عليه بسبب الهزيمة التي لحقت به في الاستفتاء عليه عام 2005 في هولندا وفرنسا.

وعلى الرغم من استمرار صعوبة تصنيف الاتحاد الأوروبي، فلا ريب في أنه يمثل أكثر أشكال الاندماج الإقليمي تقدمًا في العالم. ففي الحقيقة أن الاتحاد الاقتصادي والنقدي، والاتحاد السياسي إلى حد ما اللذين تحققا بفعل التعاون الطوعي بين الدول الأعضاء، يمثل كيانًا سياسيًا فريدًا. فالتحول من جماعة إلى اتحاد– بمقتضى معاهدة ماستريخت– لم يؤدِ فحسب إلى توسيع التعاون بين الحكومات في مجالات مثل السياسة الخارجية والأمن والشئون الداخلية والعدالة والهجرة والعمل الشُرطي، وإنما تكفل أيضًا بإرساء فكرة مواطنة الاتحاد الأوروبي من خلال ضمان الحق في الحياة والعمل والنشاط السياسي للمواطنين في كل الدول الأعضاء. وقد أمكن بلوغ هذا المستوى من الاندماج بفعل التراكم القوي – والاستثنائي كما يرى البعض– للضغوط في هذا الاتجاه في أوروبا بعد 1945، والتي ساعدت في تغيير المواقف العامة بعيدًا عن النزعات القومية وباتجاه التعاون، وفي إقناع النخب بأن المصالح القومية تصان في النهاية على أفضل وجه من خلال العمل المنسق وليس الاستقلال. وأينما تكون هذه المتطلبات ضعيفة، مثلما في حالة المملكة المتحدة الموسوم غالبًا بـ"الشريك الصعب"، تتسم المشاركة في العملية الاندماجية بالتردد والتعثر (ففي العام 1957 رفضت المملكة المتحدة الدعوة للانضمام للجماعة الاقتصادية

مفهوم

التعاون بين الحكومات Inter-governmentalism، السلطة فوق القومية Supranationalism: يقصد بالتعاون بين الحكومات أي شكل للتفاعل بين الدول يقوم على أساس الاستقلال الذاتي لكل منها. وهو ما يشكل المعاهدات والتحالفات إلى جانب الاتحادات والروابط الدولية، مثل عصبة الأمم والجماعة الاقتصادية الأوروبية. ويتم الحفاظ على السيادة الوطنية من خلال قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات، أي حصول كل دولة على حق النقض، على الأقل في المسائل ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لها.

أما السلطة فوق القومية فتعني وجود سلطة "أعلى" من سلطة الدولة– الأمة، وتتمتع بالقدرة على فرض إرادتها عليها. ومن ثم يمكن أن تتلبس في صورة اتحادات دولية يتم فيها تقاسم السيادة بين الهيئات المركزية والطرفية. ولذلك يشمل الاتحاد الأوروبي خليطا من عناصر كل من التعاون بين الحكومات والسلطة فوق القومية.

حق النقض Veto: القدرة الرسمية على منع قرار أو عمل من خلال رفض الموافقة عليه.

التصويت بالأغلبية المؤهلة Qualified majority voting: نظام للتصويت يتطلب تحقيق أغلبيات مختلفة في المسائل المختلفة، وحيث توزن أصوات الدول وفقًا لحجمها (تقريبًا).

الأوروبية كما تفاوضت عام 1991 للاحتفاظ بحق عدم التدخل في الاتحاد النقدي).

مفهوم

لا مركزية القرار Subsidiarity، (من الكلمة اللاتينية subsidiarii بمعنى الفصيلة أو القوات الفرعية) وتعني بشكل عام تفويض سلطة اتخاذ القرار من المركز إلى المستويات الأدنى. غير أنها تُفهم بمعنيين مختلفين تمامًا. فتفهم في الدول الفيدرالية مثل ألمانيا كمبدأ سياسي يتطلب اللامركزية والمشاركة الشعبية، بهدف دعم المؤسسات المحلية والإقليمية داخل الدولة. وهو ما عبرت عنه معاهدة الاتحاد الأوروبي في شكل الالتزام بأن "تتخذ القرارات في مواقع قريبة من المواطن قدر الإمكان". ومع ذلك يفسر أعداء الفيدرالية عادة لا مركزية القرار على أنه مبدأ دستوري يدافع عن السيادة القومية ضد تعديات مؤسسات الاتحاد الأوروبي. وقد تم التعبير عن هذا في معاهدة الاتحاد الأوروبي بالنص على ضرورة تقييد صلاحيات الاتحاد الأوروبي في تلك الأعمال "التي لا يمكن للدولة العضو القيام بها على نحو ملائم". أما السلطة فوق القومية فتعني وجود سلطة "أعلى" من سلطة الدولة-الأمة، وتتمتع بالقدرة على فرض إرادتها عليها. ومن ثم يمكن أن تتأسس في صورة اتحادات دولية يتم فيها تقاسم السيادة بين الهيئات المركزية والطرفية. ولذلك يشمل الاتحاد الأوروبي خليطا من عناصر كل من التعاون بين الحكومات والسلطة فوق القومية.

كيف يعمل الاتحاد الأوروبي:

- **المفوضية الأوروبية: هي الذراع البيروقراطية التنفيذية للاتحاد الأوروبي. ويرأسها سبعة وعشرون مفوضا (واحد من كل دولة من الدول الأعضاء) ورئيس. وهي تقترح التشريعات، وتعمل كمراقب يضمن احترام معاهدات الاتحاد الأوروبي، كما تضطلع بمسئولية عامة عن تنفيذ السياسات.**
- **مجلس الوزراء: هو الهيئة المختصة باتخاذ القرارات في الاتحاد الأوروبي، ويتكون من 27 وزيرًا من الدول الأعضاء والمسئولين أمام برلماناتهم وحكوماتهم. ويتم تداول رئاسة المجلس بشكل دوري كل ستة أشهر بين الدول الأعضاء. ويتم اتخاذ القرارات المهمة بالإجماع أما بقية القرارات الأخرى فتتخذ بالأغلبية المؤهلة أو الأغلبية البسيطة.**
- **المجلس الأوروبي: ويطلق عليه بشكل غير رسمي "القمة الأوروبية"، وهو منتدى رئيسي يلتقي فيه رؤساء الحكومات مصحوبين بوزراء الخارجية ومفوضين، وفيه تتم مناقشة الاتجاه العام لعمل الاتحاد. يجتمع المجلس دوريًا، ويمثل القيادة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي.**
- **البرلمان الأوروبي: يتكون من 785 عضوًا (منهم 78 من المملكة المتحدة) يتم انتخابهم بالطريق المباشر كل خمس سنوات. وهو مجلس لأعمال الرقابة وليس التشريع، ولكنه نادرًا ما يمارس فعليًا سلطته الأساسية المتمثلة في رفض ميزانية الاتحاد الأوروبي أو إقالة المفوضية الأوروبية.**
- **محكمة العدل الأوروبية: تضطلع بتفسير القانون الاتحادي الأوروبي والفصل طبقًا لأحكامه. تتكون من 27 قاضيًا، واحد من كل دولة عضو، وثمانية مدعين عامين يقدمون المشورة للمحكمة. ولما كان للقانون الاتحادي الأوروبي أسبقية على القانون القومي في الدول الأعضاء، فإن بإمكان المحكمة "إيقاف تنفيذ" القوانين المحلية. وتضطلع محكمة ابتدائية بقضايا معينة يرفعها الأفراد والشركات.**

مع ذلك، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها الاتحاد الأوروبي من أجل إنجاز هدف معاهدة روما بإقامة "اتحاد أكثر وثاقة من أي وقت"، أي بالابتعاد عن رؤية كل من "شارل ديجول" و"مرجريت تاتشر" لأوروبا ككونفيدرالية لدول مستقلة، فلا يزال الطريق طويلاً أما تحقيق الحلم القديم للفيدراليين الأول بإقامة دولة أوروبية "عظمى". وقد عمل الاتحاد على ضمان تحقيق هذا جزئيًا من خلال مبدأ لا مركزية القرار

المنصوص عليه في معاهدة الاتحاد الأوروبي، ومن خلال المقاربة العملية للاندماج التي تتبناها دول رئيسية مثل فرنسا وألمانيا. وتجرى عملية اتخاذ القرار داخل "أوروبا الجديدة" بشكل مطرد على قاعدة الحوكمة متعددة المستويات، بما يسمح بتواصل العمليات السياسية بين المستويات تحت القومية والقومية وبين الحكومات وفوق الحكومات، وحيث يتغير التوازن بين هذه المستويات حسب القضايا والسياسات موضع النظر.

الاندماج الأوروبي : بين المؤيدين والمعارضين

تتلخص أهم حجج مؤيدي الاندماج الأوروبي ما يلي:

- **الاتحاد يشجع الشعوب الأوروبية- من خلال دعم النزعة الدولية- على تجاوز النزعة القومية الضيقة والانعزالية.**
- **الاتحاد الاقتصادي والنقدي والسياسي يخلق مستوى من الاعتماد المتبادل بين الدول يجعل الحرب أو الصراعات الكبيرة من الأمور المستبعدة.**
- **إقامة سوق باتساع القارة يشكل الأساس للرفاهية والنمو، ويمنح أوروبا وضعًا آمنًا في الاقتصاد العالمي.**
- **السيادة الجماعية هي السبيل الوحيدة التي يمكن من خلالها للدول الأوروبية ممارسة نفوذ كبير ومستقل على المسرح الدولي.**
- **الاتحادان السياسي والاقتصادي يمشيان جنبًا إلى جنب، بمعنى أن السوق الموحدة بحاجة إلى أن تنظمها مجموعة موحدة من القواعد والقرارات.**
- **المواطنة الأوروبية تمنح الأفراد طائفة أوسع- وأحيانا أقوى- من الحقوق والحريات والفرص.**

أما حجج معارضي الاندماج الأوروبي فتتضمن:

- **الافتئات على السيادة القومية يعني فشل عملية صنع القرارات في أن تأخذ بالاعتبار الاحتياجات والمصالح القومية الخاصة.**
- **يتم إضعاف الهويات القومية المترسخة تاريخيًا، وهو ما قد يثير أحيانًا حالة العداء والاحتقان بين القوميات.**
- **الاختلافات القومية واللغوية والثقافية تجعل من المستحيل بالنسبة لهيئات الاتحاد الأوروبي إرساء ولاءات سياسية حقيقية.**
- **لن يمكن أبدًا القضاء على القصور الديمقراطي نظرًا للتباعد بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والشعوب الأوروبية.**
- **النخب السياسية ومصالح الشركات هي التي تقود الاندماج إلى حد كبير، وحيث حاولت تضليل الشعوب الأوروبية من أجل الحصول على دعمها لأوروبا الجديدة.**
- **الاندماج مفيد بالدرجة الأولى للدول الكبيرة والقوية اقتصاديًا، وسيؤدي فعليًا إلى سيطرة ألمانية على أوروبا.**

وتساعد هذه الصورة المركبة لصنع السياسات في تطوير الاندماج أكثر من الفكرة العقيمة للصراع بين السيادة القومية وسيطرة الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأوروبي، فإنه يواجه عددًا من المشكلات التي تمثل اختبارًا له. ربما كان أقدمها السياسة الزراعية المشتركة CAP التي تضمن استمرار استخدام معظم صناديق الاتحاد الأوروبي لدعم الزراعة غير التنافسية. ورغم وجود اتفاق واسع على الحاجة إلى إصلاح السياسة الزراعية المشتركة، فإن هذا ينطوي على الاصطدام بجماعات الضغط الزراعية القوية في دول مثل فرنسا وألمانيا وسائر بلدان جنوب أوروبا. أما المشكلة الثانية فيطلق عليها "القصور الديمقراطي"، ويقصد به عادةً نقص المساءلة الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي، وهو ما ينعكس في ضعف مؤسسته الوحيدة المنتخبة انتخابًا مباشرًا، أي البرلمان الأوروبي.

ثالثًا: هناك التحديات التي جلبتها عملية التوسيع. وقد برزت أكثر التوقعات طموحًا حينما كانت المنظمة في أشد حالاتها تماسكًا، أي عندما كانت مكونة من الدول "الست" الأصلية. غير أن التوسع اللاحق- وخاصة في اتجاه أوروبا الشرقية منذ 2004- قد خلق تناقضات بين أجندتي "التوسيع" و"التعميق" الأوروبيتين. إذ إن عددًا أكبر من الدول والمصالح قد انخرط في العملية السياسية للاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أصبحت معه عملية صنع القرار أصعب، بل تهدد بأن تصبح مستحيلة. وهو ما خلق ضغوطًا من أجل إعمال دستور الاتحاد الأوروبي، ولكن الإخفاق في التصديق على هذا الدستور جعل الاتحاد الأوروبي يواجه احتمال الجمود المؤسسي. رابعًا: ترتبط قدرة الاتحاد الأوروبي على الإبقاء على قوة الدفع الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا الآن بنجاح مشروع العملة الموحدة، وهو الذي يحتاج الآن- ضمن أشياء أخرى- أن تكون معدلات الفائدة الموحدة مناسبة للدول التي قد تواجه أوضاعًا اقتصادية مختلفة. أخيرًا: إن تعاظم استقلالية وتماسك موقف الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية قد يؤدي إلى إعادة تشكيل علاقاتها مع القوى الرئيسية الأخرى. ويبدو هذا واضحًا على سبيل المثال من انزعاج الولايات المتحدة من إنشاء قوة التدخل السريع الأوروبية ونتائج هذا بالنسبة لوضع حلف الأطلنطي ومكانته.

الحوكمة العالمية

نحو حكومة عالمية

إن المنطق الكامن وراء فكرة الحكومة العالمية هو نفس المنطق وراء التبرير الليبرالي الكلاسيكي للدولة، أي: نظرية العقد الاجتماعي. فمثلما تعتبر الوسيلة الوحيدة لضمان نشر النظام والاستقرار بين الأفراد ذوي المصالح المختلفة هو إنشاء دولة ذات سيادة، فإن السبيل الوحيدة لمنع الصراع الدولي بين الدول التي تسعى كل منها لتحقيق مصالحها القومية هو بناء سلطة عالمية عليا. بيد أن فكرة الحكومة العالمية، وبغض النظر عن المشاكل العملية في بنائها، تعاني من ثلاثة أوجه قصور رئيسية. أولاً: إن الحكومة العالمية، وبالاتساق مع التفكير الليبرالي، تخلق احتمال قيام سلطة غير مقيدة، وغير قابلة للمساءلة. ومن ثم قد تتحول الحكومة العالمية إلى طغيان عالمي. ثانيًا: من المشكوك فيه أن تصبح فكرة المواطنة العالمية (التي تشكل الأساس لهذه الحكومة) ذات مغزى، في ظل الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية وغيرها التي تقسم شعوب العالم. ثالثًا: نظرًا للمسافة الواسعة (جغرافيًا ومؤسسيًا) بين الحكومة العالمية والشعب، من الصعب معرفة كيف يمكن أن تعمل محاسبة ديمقراطية فعالة داخل هذا النظام.

ومع ذلك فإن الحربين العالميتين في القرن العشرين قد خلقتا ضغوطًا عاتية من أجل إنشاء مؤسسات تساعد في تيسير التعاون الدولي. وتطور هذا بمرور الوقت إلى الدعوة لشكل من الحوكمة العالمية. وهو لا يتكون من حكومة عالمية واحدة، إنما من مجموعة مؤسسات يمكن أن يعمل من خلالها نظام "تعددي- متعدد الأطراف" (Fukuyama, 2006). وقد كانت عصبة الأمم التي تشكلت عام 1919 وانتهت إلى مصير بائس، هي أولى تجارب الحوكمة العالمية. ومن سوء الحظ أن عصبة الأمم لم تصل قط إلى حالة التطابق مع تسميتها. فقد رفض الكونجرس الأمريكي انضمام الولايات المتحدة للعصبة، على الرغم من الجهود التي بذلها الرئيس الأمريكي "ويلسون" في هذا الاتجاه. أما ألمانيا التي خرجت مهزومة من الحرب العالمية الأولى فلم يسمح لها بالانضمام إلا عام 1926، وعادت هي لتنسحب من العصبة عام 1933 بمجرد قدوم "هتلر" للسلطة. كذلك امتنع

الاكتفاء الذاتي Autarky: تعني حرفيًا التحكم الذاتي، وتُفهم عـادةً على أنها الاكتفاء الذاتي اقتصاديًا، الذي يتحقق إما بالتوسع الاستعماري، أوالانسحاب من التجارة الدولية.

الميركانتيلية Mercantilism: مدرسة في الفكر الاقتصادي شددت على أهمية دور الدولة في إدارة التجارة الدولية وتحقيق الرفاهية.

مفهوم

التجارة الحرة Free Trade:
نظام للتجارة بين الدول لا تقيده التعريفات الجمركية أو غيرها من صور الحمائية. وينظر إليه في العادة على أنها تنطوي على مزايا اقتصادية وسياسية. فهي من الناحية الاقتصادية تسمح للدول بالتخصص في إنتاج السلع والخدمات المؤهلة لإنتاجها أكثر من غيرها. أما من الناحية السياسية فإن حرية التجارة تعزز الاعتماد المتبادل والنزعة الدولية؛ إذ تقلل من احتمالات الصراع والحروب، بل ربما تجعلها معدومة. ولكن منتقدي التجارة الحرة يرون أنها توسع الفجوة الاقتصادية عبر السماح للقوى السائدة بالنفاذ إلى أسواق الدول الضعيفة في وقت لا تخشى الأولى على نفسها كثيرًا من المنافسة الأجنبية. وأضافوا أن التجارة الحرة تربط الاقتصادات بمطالب الأسواق العالمية أكثر من ربطها بالاحتياجات المحلية، وأنها تهتم بتحقيق الربح أكثر من استقرار المجتمع وحقوق العمال وحماية البيئة. وتعد التجارة الحرة من المسائل الرئيسية في الجدل حول مدى استحسان وأثر العولمة.

الحوكمة الاقتصادية العالمية

- صندوق النقد الدولي **The International Monetary Fund (IMF):** أنشئ للإشراف على القواعد العالمية الحاكمة للنقد بوجه عام، والحفاظ بشكل خاص على استقرار العملات من خلال نظام لمعدلات الصرف الثابتة. وقد تبنى الصندوق منذ العام 1971 نموذجًا اقتصاديًا ليبراليًا جديدًا، وطلب من البلدان الأعضاء تنفيذ إصلاحات قاسية مبنية على أساس حرية السوق، وذلك كشرط للحصول على المساعدات. وقد ازدادت عضوية الصندوق من 29 إلى 184 دولة. ويوجد مقره الرئيسي في واشنطن.
- البنك الدولي **The World Bank (WB):** الاسم الرسمي "البنك الدولي للتعمير والتنمية". أنشئ بهدف تقليص عنصر المخاطرة في الإقراض الخارجي، ومن ثم إرساء الاستقرار الاقتصادي. منذ الثمانينيات ربط البنك سياسته الخاصة في الإقراض بـ"التكيف الهيكلي"، إعادة توجيه الاقتصادات على أساس مبادئ السوق، واندماجها في الاقتصاد العالمي. ويوجد مقره الرئيسي في واشنطن.
- منظمة التجارة العالمية **World Trade Organization (WTO):** تأسست عام 1995 لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT. جاء إنشاؤها محصلة لدورة مفاوضات أوروجواي (1986-1995). تتمتع المنظمة بصلاحيات أوسع وأقوى من صلاحيات اتفاقية الجات. رسالة المنظمة هي "تحرير التجارة العالمية وخلق نظام تجاري عالمي مفتوح". غير أن دورة مفاوضات الدوحة التي بدأت عام 2001 قد انقطعت عام 2006 بسبب الخلافات بين الدول المتطورة والنامية. بلغ أعضاء المنظمة 149 دولة عام 2005 فضلاً عن تقدم 30 دولة أخرى بطلبات التحاق. يوجد مقرها الرئيسي في جنيف.

الاتحاد السوفيتي أول الأمر عن الانضمام للعصبة، ولم يصبح عضوًا إلا عام 1934 بعد انسحاب ألمانيا واليابان منها.

وقد حظيت فكرة الحوكمة العالمية بقوة دفع مجددة قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ ففي العام 1944 اجتمع في بريتون وودز (نيوهامبشير بالولايات المتحدة) ممثلو أربع وأربعين دولة كانت تحارب دول المحور، لوضع قواعد جديدة وإنشاء مؤسسات جديدة للتحكم في النظامين التجاري والنقدي الدوليين في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان الهدف من "نظام بريتون وودز" هو بناء نظام نقدي دولي يتسم بالاستقرار والتعاون، بما يعزز استقرار الأوضاع المالية ويحول دون العودة إلى

"إجماع واشنطن" Washington consensus: حزمة من السياسات استهدفت تقليص التدخل في السوق، وذلك من خلال إجراءات تشمل: إنهاء الضوابط، الخصخصة، كبح الإنفاق العام.

سياسات الاكتفاء الذاتي أو السياسات الحمائية التي سممت العلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين. فأنشئت ثلاث مؤسسات لتنظيم الاقتصاد العالمي، هي: صندوق النقد الدولي IMF، الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT، البنك الدولي WB. وعلى الرغم من تعهد النظام النقدي الجديد بإرساء اقتصاد دولي مفتوح، فقد قبل في الوقت نفسه بالدور المهم الذي لعبته الدول في إدارة شئونها الاقتصادية، وهو ما انعكس في نظريات "جون ماينارد كينز" الذي كان على رأس وفد المملكة المتحدة. وبهذا المعنى يمكن القول إن نظام بريتون وودز قد اقترب من أفكار الميركانتيلية (المذهب التجاري) أكثر الليبرالية التجارية التي نادى بها الاقتصاد الكلاسيكي. كما كان في قلب اتفاقية بريتون وودز الاقتراح بإنشاء نظام لمعدلات الصرف الثابتة، وذلك بناءً على الاعتقاد بأن أسعار الصرف المتغيرة تتسبب في عدم الاستقرار وتجعل التخطيط على مستوى الاقتصاد القومي مستحيلاً.

بيد أن نظام بريتون وودز هذا قد انهار أوائل السبعينيات عندما تسبب قرار الولايات المتحدة بتعويم الدولار في تدمير نظام معدل الصرف الثابت وفقدان صندوق النقد الدولي لدوره الرئيسي. وقد تم هذا في وقت كانت الولايات المتحدة تواجه مصاعب اقتصادية متزايدة، علمًا بأنها كانت محور النظام النقدي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية والضامن الأساسي لمعدلات الصرف الثابتة. وقد مثل إدخال معدلات الصرف المتحركة بداية لتحول سياسي وأيديولوجي رئيسي. فعلى الجانب المتعلق بالسياسات أدى هذا إلى إعلان "إجماع واشنطن". أما على الجانب الأيديولوجي فإن كلاً من صندوق النقد الدولي والجات والبنك الدولي قد تحولت خلال السبعينيات إلى فكرة قيام نظام اقتصادي دولي أساسه مبادئ السوق الحرة وحرية التجارة. وفي العام 1995 حلت منظمة التجارة العالمية محل الجات، الأمر الذي قوى أجندة التجارة الحرة، وساعد في تسريع إيقاع العولمة الاقتصادية. وينظر البعض إلى منظمة التجارة العالمية على أنها حكومة اقتصادية عالمية في طور التكوين. ويزعم مؤيدوها أنها تضطلع بتعزيز التنمية والرفاهية العالميتين من خلال تفكيك التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز أمام التجارة. غير أن المعارضين للمنظمة ينتقدونها

باعتبارها المتحدث الرسمي باسم مصالح الشركات الكبرى، وبانعدام حساسيتها للشواغل البيئية والاجتماعية. ومع ذلك فإن صندوق النقد الدولي قد كان أكثر نشاطًا منذ الثمانينيات في دعم البلدان النامية التي كانت تمر بأزمات المديونية، والمساعدة في منع وقوع الأزمات المالية. وهناك شواهد أيضًا من تعثر "جولة مفاوضات الدوحة" على أن البلدان النامية- متحالفةً مع الصين غالبًا- قد بدأت تمارس نفوذًا أكبر داخل منظمة التجارة العالمية.

الأمن الجماعي Collective security: تتلخص هذه الفكرة ببساطة في أن أفضل طريقة لمقاومة العدوان تتمثل في العمل الموحد الذي يضطلع به عدد من الدول. وتقوم نظرية الأمن الجماعي على فرضية أن جذور الحروب والصراعات الدولية تتمثل في انعدام الأمن وعدم اليقين الكامنين في سياسة القوة. وتفترض أنه مادامت التزمت الدول بالدفاع عن بعضها بعضًا، فإنها بذلك تمتلك القدرة إما على ردع العدوان في المقام الأول، أو معاقبة المعتدين إذا تعرض النظام الدولي للخرق. ويتوقف نجاح الأمن الجماعي على ثلاثة شروط. أولا: يجب أن تتمتع الدول بالتساوي تقريبًا، أو على الأقل لا توجد دولة مهيمنة. ثانيًا: يجب أن تكون كل الدول راغبة في تحمل تكلفة ومسئولية الدفاع عن بعضها بعضًا. ثالثًا: يجب أن تكون هناك هيئة دولية تتمتع بالسلطة الأخلاقية والقدرة العسكرية للقيام بعمل فعال.

الأمم المتحدة

تأسست هيئة الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو (أبريل- مايو 1945) في الأيام الأخيرة للحرب العالمية الثانية، وهى التجربة الأكثر تقدمًا في الحوكمة العالمية حتى اليوم. وقد حاولت تجنب جوانب الإخفاق الواضحة في عصبة الأمم، والتي وقفت عاجزة أمام ألمانيا وإيطاليا واليابان عندما كشفت الأخيرة عن مطامحها التوسعية في الثلاثينيات. وقد ولِّدت الأمم المتحدة نتيجة لخليط من النزعتين الواقعية والمثالية. فمن ناحية كانت هناك المزايا الواضحة لامتداد تحالف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة إلى فترة ما بعد الحرب. ومن ناحية أخرى كانت هناك التوقعات الأسمى التي عبر عنها بأكبر وضوح الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" حينما دعا لأن تشهد تلك الفترة نبذًا لسياسة القوة التي كانت منتهَجة في الماضي، وتمهيد الطريق أمام عصر السِلم والتعاون الدولي.

ووضع ميثاق الأمم المتحدة معايير عالية للسلوك الدولي يجب أن تلتزم بها الدول الراغبة في الانضمام للمنظمة. وتشمل: إدانة استخدام القوة (فيما عدا حالات الدفاع عن النفس)، تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، التعاون وضمان احترام حقوق وحريات الإنسان الأساسية، والاعتراف بالسيادة القومية وحق تقرير المصير. وفي القلب من هذه المقاربة يكمن الالتزام بمبدأ الأمن الجماعي، والإيمان بأن العمل الجماعي هو الكفيل بتقديم البديل لـ"سياسة الماضي" التي قامت على اقتفاء المصلحة القومية والحفاظ عل توازن القوى. بيد أنه على الرغم من أن الأمم المتحدة قد أسست نفسها دون شك (وعلى النقيض من عصبة الأمم) كهيئة عالمية حقًا،

ويُنظر إليها في الغالب كجزء لا يمكن الاستغناء عنه في المشهد السياسي الدولي، فإنه يصعب الادعاء بأنها قد ارتقت، أو يمكن أن ترتقي يومًا، إلى مستوى توقعات مؤسسيها.

وتتركز بنية الأمم المتحدة حول الجمعية العامة التي تتكون من جميع الدول الأعضاء، وحيث تملك كل دولة صوتًا واحدًا. ومن حق الجمعية العامة مناقشة واتخاذ القرارات بشأن أي مسألة وردت في ميثاق الهيئة. وتتخذ القرارات المهمة بأغلبية الثلثين، ولكن تلك القرارات تعتبر بمثابة توصيات أكثر من كونها قانونًا دوليًا ملزمًا. وتعد الأمم المتحدة كساحة للدعاية تشبه البرلمانات، وتسيطر عليها في الغالب الأعداد الكبيرة للدول النامية. أما الهيئة الأكثر أهمية في الأمم المتحدة فهي مجلس الأمن الدولي الذي يضطلع بمسئولية حماية السلم والأمن الدوليين، ومن ثم هو المسئول عن دور الأمم المتحدة كقوة تفاوض ومراقبة وحفظ السلام، وأخيرًا كقوة فرض للسلام. ويبلغ عدد أعضاء المجلس خمس عشرة دولة، وتحتفظ "الدول الخمس الكبرى" (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، المملكة المتحدة، فرنسا) بالعضوية الدائمة و"حق النقض"، أي إن بإمكان أي منها إلغاء أي قرار توافق عليه كل الدول الأعضاء الأخرى. أما الدول العشر الأخرى غير دائمة العضوية فيتم انتخابها بواسطة الجمعية العامة كل عامين. غير أن بنية مجلس الأمن قد تعرضت لمعارضة متزايدة. ذلك أن التركيبة الحالية لعضوية المجلس لا تزال تعكس موازين القوى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولا تراعي المكانة المتصاعدة لكل من اليابان والهند وألمانيا والبرازيل، كما أن دولاً أخرى مثل نيجيريا ومصر وجنوب إفريقيا تطالب أيضًا بتمثيل دائم.

وتعتبر المحكمة الدولية (محكمة العدل الدولية سابقًا) الذراع القضائية للأمم المتحدة. تتكون المحكمة من 15 قاضيًا ينتخبون لفترة 9 سنوات بأغلبية أعضاء كل من مجلس الأمن والجمعية العامة. ومن جوانب ضعفها أنها لا تستطيع الفصل سوى في المنازعات التي تختار الدول رفعها إلى المحكمة، كما أن نحو الثلث فقط من أعضاء الأمم المتحدة مستعدون للاعتراف بولاية المحكمة في جميع المجالات.

القانون الدولي International law : هو مجموعة القواعد الملزمة للدول، ومن ثم تحدد العلاقات بينها. والقانون هو مجموعة من القواعد العامة والجبرية. وفي ظل غياب مجلس تشريعي عالمي، يستقي القانون الدولي من عدة مصادر: المعاهدات، الأعراف، المبادئ العامة (مثل احترام السيادة الإقليمية) والمعارف القانونية المتراكمة لدى المحاكم الدولية. وقد شدد المثاليون - تقليديًا- بقوة على القانون الدولي، حيث رأوا فيه وسيلة لإرساء النظام من خلال احترام المبادئ الأخلاقية، مما يمكن من حل الصراعات الدولية بالطرق السلمية. وفي المقابل، تشكك الواقعيون في مكانة القانون الدولي، زاعمين أنه لما كان هذا القانون غير ذي قوة إجبارية، فإنه لا يشكل قانونًا في الواقع، وإنما مجموعة من المبادئ الأخلاقية.

وتعتبر الأمانة هى الفرع التنفيذي للأمم المتحدة، ويترأسها الأمين العام للأمم المتحدة . ويعمل الأمين العام بشكل وثيق مع مجلس الأمن. ولما كان الأمين العام في وضعية أقرب إلى "رئيس العالم" فإن بإمكانه عمل الكثير للتأثير في مكانة المنظمة واتجاهها. ورغم أن الأمم المتحدة معروفة جيدًا بأدوارها في عمليات حفظ السلام، فإن سمعتها تكونت أساسًا بأنشطة عدد من الوكالات المتخصصة التي ينسق أعمالها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمعية العامة. ومن هذه الوكالات: منظمة الصحة العالمية WHO، صندوق الأمم المتحدة للأطفال UNICEF، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO، المفوضية السامية للاجئين UNHCR.

غير أن قدرة الأمم المتحدة على التطور إلى شكل من الحكومة العالمية محدودة جدًا بالنظر لحقيقة أنها من صنع أعضائها بالأساس: فلا تستطيع أن تفعل أكثر مما تسمح به الدول الأعضاء، وبخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ونتيجة لهذا فقد تحدد دورها أساسًا في توفير الآليات التي تيسر الحل السلمي للصراعات الدولية. بل إن سجل الأمم المتحدة حتى في هذا المجال جاء مختلطًا، فقد تحققت نجاحات غير منكورة، مثل التفاوض بشأن وقف إطلاق النار بين الهند وباكستان عام 1959، وحفظ السلام عام 1960 في الكونغو البلجيكي (زائير حاليًا)، والتوسط بين هولندا وإندونيسيا بشأن إيريان الغربية (غينيا الجديدة) عام 1962. غير أن الأمم المتحدة عانت من الشلل الفعلي في معظم تاريخها من جراء الصراع بين القوى العظمى. فقد تسببت الحرب الباردة في تبني الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لمواقف متعارضة في معظم المسائل، الأمر الذي حال دون اتخاذ مجلس الأمن لمواقف حاسمة. ولم يكن تدخل الأمم المتحدة في كوريا عام 1950 ممكنًا إلا بعد انسحاب الاتحاد السوفيتي مؤقتًا من المجلس (احتجاجًا على استبعاد الصين الشيوعية) وهو ما أشعل المخاوف من أن تصبح الأمم المتحدة منظمة يسيطر عليها الغرب. ورغم وقوف العالم على حافة الحرب النووية أثناء أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 وقفت الأمم المتحدة موقف المتفرج العاجز. كما عجزت

الأمم المتحدة عن منع الغزو السوفيتي للمجر 1956 وتشيكوسلوفاكيا 1968 وأفغانستان 1979، كما مارست نفوذًا محدودًا للغاية في الحروب العربية- الإسرائيلية المتتالية أعوام 1948، 1956، 1967، 1973.

وقد أمل الكثيرون أن تكون نهاية الحرب الباردة بمثابة بدء فصل جديد في حياة الأمم المتحدة. فقد ظلت هذه الهيئة مهمشة بسبب خلافات القوى العظمى، غير أن الأمم المتحدة برزت فجأة لتؤكد وضعها كأداة يمكن من خلالها بناء "عالم واحد"؛ إذ إن تدخل الأمم المتحدة عام 1991-1990 لطرد القوات العراقية من الكويت بدا كمظهر لتجدد قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بالتزامها بردع العدوان وحفظ السلام، وكذلك كان قرار الولايات المتحدة بعدم مطاردة فلول القوات العراقية إلى داخل العراق خشية أن تكون بهذا تعمل خارج سلطة الأمم المتحدة. غير أن هذه الآمال المتعجلة سرعان ما أجهضت، حينما وقفت قوات حفظ السلام الأممية موقف المتفرج أثناء مذبحة الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، والتردد بعد عقد من هذا إزاء التدخل في إقليم دارفور بالسودان. وانتهى التدخل الأمريكي في الصومال، والمدعوم من الأمم المتحدة، بإذلال هذه القوات وانسحابها عام 1995، وحيث تواصل الصراع دون توقف بين أمراء الحرب هناك. كما أثبت القتال المتجدد في يوغوسلافيا السابقة عدم فعالية اتفاقيات وقف إطلاق النار التي عقدت برعاية الأمم المتحدة، وكذلك عدم جدوى العقوبات التي فرضتها المنظمة الدولية على صربيا. وكان التصور الأكثر دلالة هو إقدام الولايات المتحدة و"تحالف الراغبين" على غزو العراق عام 2003، على الرغم من معارضة دول رئيسية في مجلس الأمن، ما اضطر معه "كوفي عنان" إلى وصف الغزو بأنه انتهاك للقانون الدولي. فلماذا وقع هذا؟

من الواضح تمامًا أن الأمم المتحدة كانت من بين ضحايا انعدام الأمن والتحول الذي طرأ على موازين القوى بفعل انهيار النظام العالمي "القديم". وبدلاً من أن تتحول الأمم المتحدة إلى منصة رئيسية لنسخة أولية من الحكومة العالمية، اضطرت إلى مواجهة طائفة من المشاكل والصراعات الجديدة. كان من بينها أن الدول التي لم يعد أمنها مهددًا

كما في الماضي بالصراع بين الشرق والغرب، أصبحت تتردد في توجيه مواردها لخدمة قضية الأمن الجماعي، أو الدفاع عن دول في الجانب الآخر من العالم. وساعدت هذه "الانعزالية الجديدة" في حرمان الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من الاضطلاع بعمل منسق في البوسنة، كما قللت من حماس الولايات المتحدة للانخراط هناك مبكرًا. كما أن النظام العالمي أحادي القطبية يهدد بإزاحة الأمم المتحدة جانبًا، أي بالضبط مثلما فعلت الثنائية القطبية في حقبة الحرب الباردة. وقد عبر الاتجاه الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية عن نفسه ليس فقط من خلال انتقاد الأعباء غير المتناسبة للمسئوليات المالية والتي تقع على عاتقها أساسًا، وإنما أيضًا من خلال إبداء الغضب من محاولات الأمم المتحدة تقييد حرية الولايات المتحدة في اتباع ما تراه أهدافًا أمنية مشروعة لها. وأخيرا فإن بؤرة السياسة الدولية ذاتها قد تغيرت. فقد اعتادت الأمم المتحدة أن تلعب دورًا في حفظ السلام في عالم يسوده الصراع بين الشيوعية والرأسمالية. أما اليوم فإنها مضطرة للبحث لنفسها عن دور جديد في عالم مبني على ديناميات الرأسمالية العالمية، وحيث يميل الصراع بشكل متزايد لأن ينشأ من الاختلالات في توزيع الثروة والموارد. ولما كانت الأمم المتحدة تفتقر إلى نفوذ اقتصادي فإن هذا يعد من جوانب ضعفها الخاصة في هذا المجال، وخاصة في ضوء حقيقة القوة المتنامية لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومجموعة السبعة، حيث تمثل الأخيرة هيئة القوى الاقتصادية المسيطرة عالميًا. ومع ذلك، فإنه نظرًا للدور الفريد والسلطة الأخلاقية للأمم المتحدة، يرغب حتى أشد منتقديها في القبول بفكرة أنه لو لم توجد الأمم المتحدة لكان من الواجب اختراعها.

■ ملخص

◆ جرى تحليل السياسة الدولية بعدد من الطرق؛ فتتبنى المدرسة المثالية منظورًا مبنيًا على القيم الأخلاقية والقواعد القانونية. وتشدد المدرسة الواقعية على أهمية سياسة القوة. وتلقي الواقعية الجديدة الضوء على العوائق البنيوية في النظام الدولي. بينما تقدم التعددية نموذجًا لفاعلين مختلطين، وتشدد على الانتشار المتزايد للقوة. أما الماركسية فتوجه

الأنظار إلى جوانب اللامساواة الاقتصادية في النظام الرأسمالي العالمي.

◆ جرى أيضًا تفسير النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين بعدة طرق؛ إذ أفسح النظام ثنائي القطبية الطريق أمام تقدم نظام عالمي أحادي القطبية باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية قطبًا فائقًا أو استثنائيًا. وقد تحدد هذا النظام العالمي الجديد إلى حد كبير بـ"الحرب على الإرهاب"، حيث سعت الولايات المتحدة إلى التغلب على القوى المتصوَّر أنها تشكل أساس خطر الإرهاب العالمي. غير أن صعود قوى جديدة، والنفوذ المتزايد للفاعلين غير الرسميين، والطبيعة المتغيرة للقوة.. تقود إلى شكل جديد من التعددية القطبية.

◆ تشكل العولمة شبكة معقدة من الترابط المتبادل، بما يعني أن حياتنا قد أخذت تتشكل بازدياد متأثرة بقرارات وتصرفات تتم على مسافات بعيدة منا. وتعكس العولمة الاقتصادية زيادة في التدفقات الرأسمالية والسلعية عبر الحدود القومية، الأمر الذي يهدم فكرة السيادة الاقتصادية. أما العولمة الثقافية فهي قوة تعمل على تحقيق التجانس، على الرغم من عدم كون العولمة عملية تجري "من أعلى إلى أسفل" بشكل كامل.

◆ تتضمن العولمة مجموعة من العمليات المختلف بشأنها اختلافًا كبيرًا. فهناك جدل حول ما إذا كانت العولمة تقع بالفعل، وكذلك حول القوى الدافعة لها. ويزعم مؤيدو العولمة أنها تشجع الدمقرطة، وتعزز الرفاهية والتنمية، وتوسع نطاق الخيارات والفرص. أما معارضوها فيصرون على مسئولية العولمة عن ازدياد اللامساواة، وقدرة الشركات الكبرى على التملص من الرقابة الديمقراطية، فضلاً عن تفاقم الخلل البيئي.

◆ قد يكون ما يوازن العولمة هو تزايد اتجاهات الاندماج الإقليميين، حتى إن البعض يزعم بقدرة الأقلمة على إزاحة القومية. ويعتبر الاتحاد الأوروبي التجربة الأكثر تطورًا في مجال الاندماج الإقليمي، حيث يمثل نموذجًا للاتحاد السياسي والاقتصادي معًا. ومع ذلك فبينما تحرك الاتحاد الأوروبي نحو السيادة "المجمعة" فإنه لا يزال بعيدًا عن أن يصبح دولة أوروبا العظمى.

◆ تنطوي المناداة بحكومة عالمية– إذا لم توجد دولة عالمية– بشكل

أساسي على فكرة أن النظام الدولي سوف يعمل كـ"حالة أصلية". غير أن قدرة الأمم المتحدة على لعب هذا الدور تعتبر محدودة بسبب عدم رغبة الدول في الالتزام بتوجيه مواردها لخدمة الأمن الجماعي، وعدم التكافؤ في توزيع المسئوليات في النظام الدولي الجديد، وصعوبة إيجاد دور جديد للأمم المتحدة في عالم لم يعد قائمًا على الصراع بين الشرق والغرب.

أسئلة للمناقشة

- ما منظور السياسة الدولية الذي يقدم أفضل رؤية للتطورات المعاصرة؟
- هل تعتبر "الحرب على الإرهاب" دليلاً على نشأة صراع بين الحضارات؟
- هل العولمة خرافة أم حقيقة؟
- هل تعني العولمة الاقتصادية إتاحة الفرص أمام الجميع أم تعاظم انعدام الأمن وتعميق عدم المساواة؟
- هل يعتبر الاتحاد الأوروبي ظاهرة استثنائية أم نموذجًا للاندماج الإقليمي؟
- ما الدور الذي يمكن، أو ينبغي، للأمم المتحدة أن تضطلع به في النظام الدولي الجديد؟
- هل تعد الحكومة العالمية أفقًا جاذباً؟

لمزيد من القراءة

Baylis, J. and S. Smith (eds), The Globalization of of World Politics: An Introduction to International Relations (Oxford: Oxford University Press, 2005)

مقدمة شاملة ومتميزة للسياسة العالمية، مع توصيف كامل لأثر العولمة.

Burchill, S. et al., Theories of International Relations, 3rd edn (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005).

مقدمة مختصرة ومفيدة لطائفة من التقاليد النظرية في مجال العلاقات الدولية.

Chomsky, N., Hegemony and Survival: America's Quest for Global Dominance (New York: Owl Books, 2004).

نقد لاذع للسياسة الخارجية الأمريكية في عصر ما بعد الحرب الباردة، يلقي الضوء على انتهاج الولايات المتحدة "استراتيجية إمبراطورية عظمى".

Held, D. and A. McGrew (eds), The Global Transformation: An Introduction to the Globalization Debate (Cambridge and Malden, MA: Polity Press, 2000).

نص متعدد الموضوعات يناقش المسائل الرئيسية في الجدل حول العولمة.

Hettne, B., A. Inotai and O. Sunkel (eds), Globalization and the New Regionalism (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1999).

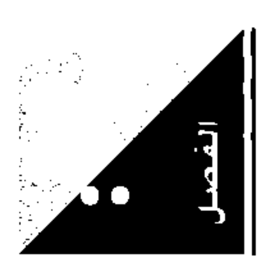
الجزء الأول من خمسة أجزاء لدراسة العلاقة بين العولمة والأقلمة.

McMormick, J., Understanding the European Union: A Concise Introduction (Basing stoke and New York: Palgrave Macmillan, 2005).

مقدمة موجزة وسلسة لأعمال وتطور الاتحاد الأوروبي وتطوره ونتائج الاندماج الأوروبي.

Scholte, J. A., Globalization: A Critical Introduction, 2nd edn (Basing stoke and New York: Palgrave Macmillan, 2005).

أكثر المقدمات شمولاً ويسرًا كتبت عن العولمة.



المحتويات

السياسة تحت القومية

"كل السياسة محلية"

التعبير المفضل للرئيس السابق لمجلس النواب الأمريكي "توماس (تيب) أونيل جيه آر" Thomas (Tip) O'Nell JR

على الرغم من النظر إلى الدول- الأمم ككيانات منفصلة وموحدة ما دامت السياسة الدولية هي موضع الاهتمام، فإن كل دولة تشمل طائفة داخلية من تقسيمات السلطة ومستوياتها، وأكثرها أهمية هو التقسيمات على أساس إقليمي بين الحكومة المركزية أو القومية من جهة، وبين مختلف أشكال الحكم على مستوى الأقاليم والولايات والمحليات من جهة أخرى. وتتشكل هذه التقسيمات أساسًا وفق البنية الدستورية للدولة: أي هل يعد نظام الحكم في الدولة وحدويًا أم فيدراليًا (اتحاديًا). إذ يرسي كل نظام توزيعه الإقليمي الخاص لسلطة الحكم، ومن ثم يحدد الإطار الذي تتفاعل فيه العلاقات بين المركز والأطراف. وتتعرض كل الدول الحديثة لضغوط متناقضة في هذا الصدد، وإن بدرجات مختلفة. فمن ناحية أدت عوامل اقتصادية ودولية وغيرها إلى اعتماد اتجاه صارم نحو المركزية. بينما من ناحية أخرى، تزايدت الاتجاهات المناهضة للمركزية، وخاصة في أواخر القرن العشرين، نتيجة لصعود السياسة العرقية والإقليمية والمحلية.

وفيما يلي المسائل الأساسية التي نتناولها في هذا الفصل:

المسائل الرئيسية :

- ما المزايا الخاصة لكل من المركزية واللامركزية ؟
- ما الفوارق بين النظامين الفيدرالي والوحدوي؟ وما مدى نجاح كل منهما في تسوية الخلافات الإقليمية وغيرها؟
- لماذا كان هناك ميل نحو المزيد من المركزية؟
- ما العوامل التي تفسر صعود السياسة العرقية؟ وما مدى خطورة التهديد الذي تمثله للدولة- الأمة؟
- إلى أي مدى يوجد مجال في المجتمعات الحديثة لأن تحل الجماعة المحلية محل الدولة باعتبارها البؤرة الرئيسية للسياسة؟

مركزية أو لا مركزية؟

تنقسم جميع الدول الحديثة على أساس إقليمي بين مؤسسات مركزية (قومية) وطرفية (على مستوى الإقليم أو المقاطعة أو المستوى المحلي). غير أن طبيعة هذه التقسيمات تختلف اختلافًا كبيرًا. ومن بين هذه الاختلافات: الإطار الدستوري المنظم للعلاقات بين المركز والأطراف، توزيع الوظائف والمسئوليات بين مستويات الحكومة، طرق تعيين العاملين بها، السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية وغيرها التي يمكن للمركز تفويضها للأطراف، ومدى الاستقلالية التي تتمتع بها الأطراف. بيد أنه يظل من الواضح أنه لا يمكن الاستغناء كليًا عن أي من الهيئات المركزية أو الطرفية.

ففي حال غياب حكومة مركزية لن تكون الدولة قادرة ببساطة على الاضطلاع بوظيفتها على الساحة الدولية أو العالمية؛ إذ ستفتقر عندئذ إلى الجهاز اللازم للدخول في تحالفات استراتيجية، أو التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية، أو الحصول على تمثيل في اجتماعات القمم الدولية، أو أن تصبح عضوًا في الهيئات فوق القومية. ولهذا تكون الحكومة المركزية هي المسئولة دومًا عن العلاقات الخارجية للدولة، وهو ما يتجلى في سيطرتها على السياسات الخارجية والدبلوماسية والدفاعية. يضاف إلى ما سبق ضرورة وجود شكل ما من الحكومة المركزية للتوسط بين الهيئات الطرفية بما يضمن التعاون في المجالات ذات الفائدة المتبادلة. وهو ما يعني في معظم الحالات أن تضطلع الحكومة المركزية بالرقابة العامة على الحياة الاقتصادية للدولة، والإشراف على مسائل مثل التجارة الداخلية والنقل والاتصالات. بيد أن هناك أسبابًا قوية تدعو إلى المزيد من تقوية الحكومة المركزية على حساب المؤسسات الطرفية.

ومن الأسباب المقدمة للدفاع عن المركزية:

• الوحدة الوطنية: الحكومة المركزية وحدها هي التي تعبر عن مصالح الجميع وليس الأطراف المختلفة، أي عن مصالح الأمة ككل وليس مصالح جماعات قطاعية أو عرقية أو إقليمية. ووجود مركز قوي هو الذي يضمن أن تتوخى الحكومة المصالح المشتركة للمجتمع كله، بينما

المركزية Centralization: تركيز السلطة السياسية أو سلطة الحكم على المستوى القومي.

يتسبب ضعف المركز في الصراع وعدم الانسجام.

• الاتساق: الحكومة المركزية هي وحدها التي تستطيع فرض القوانين والخدمات العامة الموحدة، بما يساعد أفراد الشعب على الانتقال بحرية أكبر بين أجزاء البلد؛ إذ من الأرجح أن يتم تقييد حرية الانتقال الجغرافي حينما تكون هناك نظم ضريبية مختلفة، ونظم قانونية وتعليمية وضمان اجتماعي متغاير في أجزاء البلد المختلفة.

• المساواة: تحقق اللامركزية ميزة إجبار المؤسسات الطرفية على الاعتماد على الموارد المتاحة في نطاقها المحلي أو الإقليمي. ولكن بإمكان الحكومة المركزية تدارك صور اللامساواة الناجمة عن حقيقة أن المناطق ذات الاحتياجات الاجتماعية الأكبر تكون دائمًا المناطق الأقل قدرةً على تدبير الموارد.

• الرفاهية: تسير المركزية والتنمية الاقتصادية جنبًا إلى جنب بثبات. فمثلاً وحدها الحكومة المركزية قادرة على إدارة عملة موحدة، والتحكم في سياسات الضرائب والإنفاق بما يضمن النمو المستدام، بل عند الضرورة توفير البنية التحتية من طرق برية وسكك حديدية ومطارات..إلخ.

مع ذلك هناك حدود للمدى الممكن أو المرغوب الذي يمكن أن تذهب إليه المركزية. ففي الحقيقة أنه من غير المعقول تصور أن يتحكم المركز بالكامل في حياة المواطنين في الدول الحديثة التي تتكون من عشرات وربما مئات الملايين. فعلى سبيل المثال إذا قيض للمركز أن يضطلع بجميع خدمات الحكومة الحديثة ووظائفها، لا بد أن تكون النتيجة عدم كفاءة بائسة وتشوشًا بيروقراطيًا، بما يعكس ما يسميه الاقتصاديون "عدم اقتصادية الحجم الكبير". وبوجه عام تتمثل المسئوليات المنوطة بالمؤسسات الطرفية في المسئوليات "المحلية" بمعنى أنها تعالج بشكل مباشر احتياجات السكان المحليين، مثل: التعليم، الصحة، الرفاه الاجتماعي، التخطيط. وعلى أي حال هناك ضغوط كبيرة لنقل المسئوليات وسلطة صنع القرار من الهيئات المركزية إلى الهيئات الطرفية.

ومن الأسباب المقدمة للدفاع عن اللامركزية:

• المشاركة: من المؤكد أن الحكومة المحلية أو الإقليمية أكثر كفاءة من

اللامركزية Decenteralization: توسيع الاستقلالية المحلية بأن تنقل إليها سلطات ومسئوليات كانت بيد الهيئات القومية.

الكونفيدرالية Confederation: اتحاد بين دول تحتفظ فيه كل منها باستقلالها، وهو ما يتم الحفاظ عليه من خلال اتخاذ القرارات بالإجماع.

الحكومة المركزية في توفير الفرص أمام المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية لمجتمعهم. ومن فوائد توسيع نطاق المشاركة السياسية حقيقة أنها تساعد في خلق مواطنين ذوي تعليم ومعلومات أفضل.

• الاستجابة: في العادة تكون المؤسسات الطرفية "أقرب" إلى الشعب وأكثر إحساسًا باحتياجاته. وهو ما يدعم كلاً من المحاسبة والديمقراطية، ويضمن ألا تقف الحكومة عند حدود الاستجابة للمصالح الكلية للمجتمع، وإنما أيضًا للاحتياجات الخاصة بالمجتمعات المحلية المختلفة.

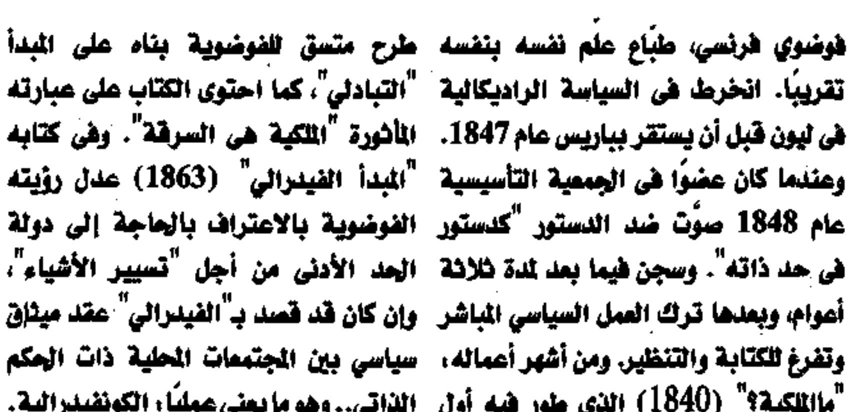
• المشروعية: يؤثر البعد المادي للحكومة المركزية في إمكانية قبول أو صحة قراراتها. ومن المرجح أن تكون القرارات المتخذة على مستوى "محلي" أكثر واقعية، ومن ثم أكثر مشروعية. على العكس من هذا قد تبدو الحكومة المركزية قصيةً من الناحيتين الجغرافية والسياسية على السواء.

• الحرية: تميل السلطة لأن تكون فاسدة، والمركزية تهدد بتحويل الحكم إلى طغيان في مواجهة الأفراد. أما اللامركزية فتحمي الحرية عن طريق توزيع سلطة الحكم، ومن ثم تخلق شبكة من الضوابط والقيود. فتضبط الهيئات الطرفية الحكومة المركزية والعكس صحيح.

العلاقات بين المركز والأطراف

يتحدد التوازن بين المركزية واللامركزية داخل دولة ما بطيف عريض من العوامل التاريخية، الثقافية، الجغرافية، الاقتصادية، السياسية. غير أن أكثرها أهمية يتمثل في البنية الدستورية للدولة، وخاصة موقع السيادة في النظام السياسي. وعلى الرغم من تأثر البنية الدستورية بالعوامل الأخرى، فإنها تكفل- كحد أدنى- الإطار الذي تتم في داخله العلاقات بين المركز والأطراف. ويعتبر النظامان الفيدرالي والوحدوي الشكلين الأكثر شيوعًا للتنظيم الإقليمي في الدولة الحديثة. وهناك شكل ثالث هو الكونفيدرالية التي ثبت صعوبة الإبقاء عليها. فالكونفيدرالية ترسي أكثر صور الاتحاد السياسي لا مركزية ورخاوة، حيث تمنح سلطات السيادة للهيئات الطرفية، ومن ثم لا يدعو للدهشة أن يكون الأنصار الرئيسيون لهذا المبدأ هم الفوضويون من أمثال "بيير-

جوزيف برودون" . وفي الحقيقة أن المبدأ الكونفيدرالي ينطبق أكثر في شكل العلاقات بين الحكومات كما تجسد في منظمة معاهدة شمال الأطلنطي (ناتو NATO) والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية OAU والكومنولث.



"بيير- جوزيف برودون" (1809-1865) Pierre-Joseph Proudhon:

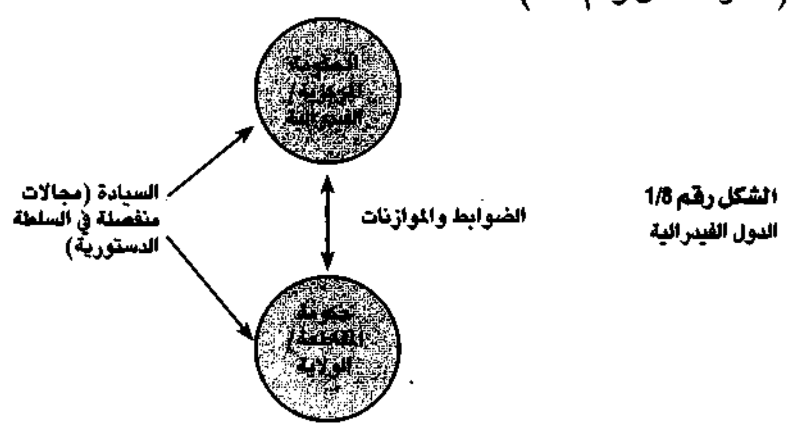


فوضوي فرنسي، طبّاع علّم نفسه بنفسه تقريبًا. انخرط فى السياسة الراديكالية فى ليون قبل أن يستقر بباريس عام 1847. وعندما كان عضوًا فى الجمعية التأسيسية عام 1848 صوّت ضد الدستور "كدستور فى حد ذاته". وسجن فيما بعد لمدة ثلاثة أعوام، وبعدها ترك العمل السياسي المباشر وتفرغ للكتابة والتنظير. ومن أشهر أعماله: "ما الملكية؟" (1840) الذي طور فيه أول طرح متسق للفوضوية بناء على المبدأ "التبادلي"، كما احتوى الكتاب على عبارته المأثورة "الملكية هى السرقة". وفى كتابه "المبدأ الفيدرالي" (1863) عدل رؤيته الفوضوية بالاعتراف بالحاجة إلى دولة الحد الأدنى من أجل "تسيير الأشياء"، وإن كان قد قصد بـ"الفيدرالي" عقد ميثاق سياسي بين المجتمعات المحلية ذات الحكم الذاتي.. وهو ما يعني عمليًا: الكونفيدرالية.

غير أنه من النادر جدًا العثور على أمثلة كونفيدرالية على مستوى الدول- الأمم. وقد كانت الولايات المتحدة كونفيدرالية في الأصل، حيث اتخذت أولاً صورة مؤتمرات القارة (1774-1781)، ثم "مواد الكونفيدرالية" (1781-1789). أما أهم الأمثلة الحديثة للكونفيدرالية فهو كمنولث الدول المستقلة CIS الذي حل رسميًا عام 1991 محل الاتحاد السوفيتي، وقد أسسته إحدى عشرة دولة من بين الخمس عشرة التي شكلت الاتحاد السوفيتي في الماضي (حيث لم ترفض الانضمام سوى جورجيا وجمهوريات البلطيق الثلاث). غير أن الكمنولث يفتقر إلى وجود سلطة تنفيذية له، ومن ثم فهو أقرب لأن يكون منتدى غير منتظم لتبادل الرأي والفصل في المنازعات. وفي الواقع كما تشير الدلائل إلى أن الكونفيدراليات - بسبب غياب هيئة مركزية فعالة- إما أن تتحول إلى دول فيدرالية (كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية) أو تستسلم أمام ضغوط التفكك وتنفصل أكثر عن بعضها بعضًا (كما حدث بهذه الدرجة أو تلك في حالة كمنولث الدول المستقلة).

النظم الفيدرالية

شاعت نظم الحكم الفيدرالية بدرجة أكبر من النظم الكونفيدرالية؛ إذ يعيش أكثر من ثلث سكان العالم في دول ذات بنية فيدرالية بشكل أو آخر. ومن بين هذه الدول: الولايات المتحدة، البرازيل، باكستان، أستراليا، المكسيك، سويسرا، نيجيريا، ماليزيا، كندا. وعلى الرغم من عدم وجود تطابق بين أي نظامين فيدراليين، فإن السمة الرئيسية في كل تلك النظم هي تقاسم السيادة بين المؤسسات المركزية والطرفية. وهو ما يضمن– نظرياً على الأقل– ألا يعتدي أي من مستويات الحكم على سلطات مستوى آخر (انظر الشكل رقم 1/8).



الشكل رقم 1/8
الدول الفيدرالية

ومن ثم فإن الفيدرالية تمثل شكلاً في التنظيم السياسي يقع في مكانة ما متوسطة بين الكونفيدرالية (التي تخص المؤسسات الطرفية بصلاحيات السيادة) وبين الدولة الوحدوية (حيث تنحصر السلطة في المؤسسات المركزية. وهكذا فقد قامت النظم الفيدرالية كحل توفيقي بين الوحدة والتنوع الإقليمي، أو بين الحاجة إلى وجود سلطة مركزية فعالة والحاجة إلى وجود ضوابط أو كوابح لتلك السلطة.

لماذا الفيدرالية

إذا قمنا بالتمعن في قائمة الدول الفيدرالية (أو الدول ذات ملامح فيدرالية) سنلاحظ وجود عدد من الخصائص المشتركة بينها. وهو ما يدعو لافتراض أن المبدأ الفيدرالي قابل للتطبيق في بعض الدول أكثر من غيرها. ففي المقام الأول سنلاحظ بعض أوجه التشابه التاريخي بين تلك الدول. وعلى سبيل

مفهوم

الفيدرالية Federalism:
مأخوذة من الكلمة اللاتينية foedus بمعنى "عهد" أو "ميثاق". يستعمل المصطلح عادة للإشارة إلى الهياكل القانونية والسياسية لتوزيع السلطة إقليمياً داخل الدولة. ومع ذلك فقد فُهم أيضاً تماشياً مع معناه الأصلي بما يفيد التبادلية ("برودون"). أو كما جاء في كتابات "ألكسندر هاملتون" و"جيمس ماديسون" كجزء من الإطار الأوسع لأيديولوجية الليبرالية. بيد أن الفيدرالية– كشكل سياسي– تتطلب وجود مستويين متمايزين من الحكومة، لا يخضع أي منهما للآخر قانونياً أو سياسياً، ومن ثم تتمثل سمته الرئيسية في فكرة السيادة المشتركة. وينطبق هذا التعريف اليوم على عدد قليل من الفيدراليات الكلاسيكية: الولايات المتحدة، سويسرا، بلجيكا، كندا، أستراليا. ومع ذلك هناك عدد أكبر بكثير من الدول التي تحمل ملامح من النمط الفيدرالي.

المثال تكونت الفيدراليات غالبًا من تجمع عدد من المجتمعات السياسية المستقرة، ولكنها ترغب مع ذلك في الحفاظ على هوياتها المتميزة، وإلى حد ما على استقلالها الذاتي. وقد تجلى هذا بوضوح في أول دولة فيدرالية عرفها العالم، أي الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى الرغم من أن المستعمرات البريطانية السابقة الثلاث عشرة في أمريكا قد أدركت سريعًا عدم كفاية التنظيم الكونفيدرالي، فقد احتفظت كل منها بهوية سياسية ومجموعة من التقاليد المتمايزة داخل الإطار الدستوري الجديد، الأكثر مركزيةً. وفي الحقيقة إن بعض المستعمرات الملكية ذات الحكم الذاتي، مثل رود أيلاند وكونيكتكت، قد اعتادت على تلك الدرجة من الاستقلال عن التاج البريطاني، ومن ثم فقد شكل ميثاق المستعمرة ما يشبه دستور الولاية في الفترات الأولى على الأقل.


"ألكسندر هاملتون" Alexander Hamilton (1775-1805):



رجل دولة أمريكي. اشترك فى كتابة "الأوراق الفيدرالية". ولد فى جزر الهند الغربية، وقاتل فى الثورة الأمريكية ليصبح معاونًا ميدانيًا لـ"جورج واشنطون" فى الفترة 1777-1781. وبعد إنهاء دراسته للقانون عاد "هاملتون" إلى الكونجرس عام 1782 ليعمل كأول وزير للخزانة فى تاريخ الولايات المتحدة (1789-1795)، كما أسس وقاد الحزب الفيدرالي حتى وفاته فى مبارزة بالرصاص مع غريمه "آرون بور".

وقد اتسمت فيدرالية "هاملتون" بالشك العميق فى الديمقراطية، وتأييده لقيام حكومة مركزية فعالة، والرغبة فى تشجيع الصناعة التحويلية من خلال سياسات مالية واقتصادية قومية موحدة. ومن ثم فقد عرفت "الهاملتونية" بأنها تمثل فكرة الحكومة القومية القوية ذات السلطات التنفيذية الفعالة والقادرة على دعم الاقتصاد القومي الناشئ.

وقد اتضح مدى تردد المستعمرات السابقة في إقامة حكومة وطنية قوية في المؤتمر الدستوري بفلادلفيا عام 1787 والذي صاغ دستور الولايات المتحدة، وما صاحب التصديق عليه من جدال. وقد طُرِح الموقف "القومي" المؤيد للتصديق فيما أطلِق عليها "الأوراق الفيدرالية" التي نشرت في الفترة 1789-1787. وقد كتبها "ألكسندر هاملتون" و"جيمس

ماديسون" و"جون جاي" John Jay (1745-1829) حيث نشروها معًا بتوقيع "بوبليوس" Publius. وشددوا فيها على أهمية حكومة مركزية قوية مع الإبقاء في الوقت نفسه على حريات الولايات والأفراد. وتحقق التصديق على الدستور أخيرًا عام 1789، ولكن فقط من خلال تبني "شرعة الحقوق"، وخاصة التعديل العاشر الذي ضمن "الاحتفاظ لكل ولاية، أو الشعب" بالسلطات التي لم تخوّل للحكومة المركزية. وهو ما شكل الأساس الدستوري للفيدرالية الأمريكية. وقد حدثت عملية مشابهة في ألمانيا. ورغم أن التوحيد الذي تم عام 1871 قد عكس أساسًا قوة بروسيا المتنامية فإن البنية الفيدرالية قد ساعدت في تهدئة المخاوف من السيطرة المركزية على الثماني والثلاثين ولاية الأخرى والتي تمتعت منذ عهود طويلة بالاستقلال السياسي. وقد تم التصديق رسمياً على هذا الحكم الذاتي الإقليمي (الذي تعرض لانقطاع قصير الأجل في الحقبة النازية) في دستور جمهورية ألمانيا الفيدرالية المعتمد عام 1949، والذي منح لكل واحدة من الإحدى عشرة ولاية أو مقاطعة حق إصدار دستورها الخاص. وقد ازداد العدد إلى 16 ولاية بعد توحيد ألمانيا عام 1990.

يتمثل العامل الثاني في إقامة الفيدراليات في وجود تهديد خارجي، أو الرغبة في لعب دور أكثر فاعلية في الشئون الدولية. فمثلاً يوجد حافز قوي عند الدول الصغيرة والضعيفة استراتيجياً للدخول في اتحادات سياسية أكبر. ولعل من أهم جوانب الضعف في مواد الكونفيدرالية الأمريكية فشلها في منح الولايات الأمريكية المستقلة حديثًا عن بريطانيا صوتًا دبلوماسياً واضحًا، حيث جعل من الصعب عليها التفاوض على معاهدات أو الدخول في تحالفات وهلم جرا. وبالنسبة لرغبة الولايات الألمانية في الدخول في اتحاد فيدرالي والقبول بـ"البروسية" الفعالة فقد رجعت لحد كبير إلى احتدام الصراع بين القوى الكبرى، وبشكل خاص التهديد الذي مثلته كل من النمسا وفرنسا.

بالمثل فإن التحول نحو إقامة أوروبا الفيدرالية مع تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1952، والجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957، قد تشكّل جزئيًا بفعل الخوف من العدوان السوفيتي،

والخسارة المتصورَّة للنفوذ الأوروبي في النظام العالمي ثنائي القطبية الناشئ وقتذاك.

أما العامل الثالث فهو عامل الحجم الجغرافي. فلم يكن من باب المصادفة أن تختار الدول ذات المساحات الإقليمية الشاسعة إقامة نظام فيدرالي. وقد انطبق هذا على الولايات المتحدة، وكذلك كندا (أصبحت فيدرالية عام 1867) والبرازيل (1891) وأستراليا (1901) والمكسيك (1917) والهند (1947). فمن المرجح للدول الأكبر جغرافيًا أن تكون ذات تنوع ثقافي، وأن توجد فيها في الغالب تقاليد إقليمية قوية. الأمر الذي يخلق ضغوطًا أكبر باتجاه اللامركزية وتوزيع السلطات بشكل لا يمكن تحقيقه في نظام وحدوي.

والعامل الأخير المشجع على إقامة الفيدرالية هو العامل المرتبط بعدم التجانس الثقافي والعرقي. ففي أغلب الأحوال جاءت الفيدرالية – باختصار– كاستجابة مؤسسية للانقسامات والتنوعات المجتمعية. فمقاطعات كندا الاثنتا عشرة على سبيل المثال لا تعكس فحسب التقاليد الإقليمية المستقرة منذ زمن، وإنما تعكس أيضًا الاختلافات اللغوية والثقافية بين المناطق الناطقة بالإنجليزية والفرنسية. أما الخمس والعشرون ولاية ذات الحكم الذاتي في الهند فقد تحددت بالدرجة الأولى على أساس اللغة، ولكنه أخذت الاختلافات الدينية أيضًا في الحسبان كما هو الحال مع ولايات مثل البنجاب وكشمير. كما يعترف الدستور الفيدرالي في نيجيريا المكونة من 19 ولاية بالاختلافات القبلية والدينية الرئيسية، وخاصة بين الشمال والجنوب الشرقي.

سمات الفيدرالية

يتصف كل نظام فيدرالي بسمات خاصة حيث لا تتحدد العلاقة بين الحكومة الفيدرالية (القومية) وحكومات الولاية (الإقليم) بالقواعد الدستورية فحسب، وإنما يحددها أيضًا مُركب الظروف السياسية والتاريخية والجغرافية والثقافية. ففي بعض الحالات يعتبر النظام الحزبي مثلاً محددًا مهمًا للعلاقة بين الاتحاد الفيدرالي والولاية بقدر أهمية السلطات المقررة

دستوريًا لكل مستويات الحكومة. فالبنية الفيدرالية للاتحاد السوفيتي السابق، وعلى العكس من الولايات المتحدة، منحت الجمهوريات الخمس عشرة المشكلة للاتحاد حق الانفصال عنه، الأمر الذي كان محض ادعاء نظرًا للطبيعة شديدة المركزية للحزب الشيوعي "الحاكم"، ناهيك عن نظام التخطيط المركزي ذي الطبيعة الهرمية الصارمة. ويوجد موقف مماثل في المكسيك، حيث قام الحزب الثوري الدستوري PRI المهيمن بإبطال النظام الفيدرالي الذي وُضِع على النموذج الأمريكي. أما في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والهند، فقد حمت النظم الحزبية اللامركزية السلطات الممنوحة لحكومات الولايات والأقاليم.

وهناك تناقض آخر بين النظم الفيدرالية التي تطبق "الفصل بين السلطتين" التنفيذية والتشريعية (كما يجسده النظام الرئاسي الأمريكي)، وبين النظم البرلمانية التي "تنصهر" فيها السلطة التنفيذية والتشريعية. فالنظام الرئاسي يميل إلى ضمان انتشار سلطة الحكم إقليميًا ووظيفيًا، بمعنى وجود العديد من نقاط الاتصال بين مستويي الحكم، وهو ما يؤدي إلى خلق أنماط معقدة للاختراق المتبادل بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، كما هو واضح في النظامين الأمريكي والسويسري. أما النظم البرلمانية فتنتج غالبًا ما يُطلَق عليها "الفيدرالية التنفيذية"، ومن أوضح أمثلتها كندا وأستراليا. وفي هذه الحالات يتحدد التوازن الفيدرالي بدرجة كبيرة حسب العلاقة بين السلطات التنفيذية لكل مستوى في الحكم.

ومع ذلك تظل هناك سمات معينة تشترك فيها معظم، إن لم يكن كل، النظم الفيدرالية:

- مستويان للحكومة مستقلان نسبيًا: تمتلك كل من الحكومة المركزية (المستوى الفيدرالي) والحكومة الإقليمية (مستوى الولاية) مجموعة من السلطات لا تستطيع الأخرى التعدي عليها. وهي تتضمن على الأقل تدابير للسلطة التشريعية والتنفيذية، والقدرة على توليد الإيرادات، ومن ثم تتمتع بدرجة من الاستقلال المالي. غير أن مجالات اختصاص كل من مستويي الحكم، وقدرة كل منهما على التأثير في الأخرى، تختلف اختلافًا

السلطة التنفيذية Executive: فرع الحكم المسئول عن تطبيق أو تنفيذ القانون والسياسات (انظر ص 358).

السلطة التشريعية Legislature: فرع الحكم المخوّل إصدار القوانين من خلال عملية رسمية للتشريع.

الدستور المكتوب Written constitution: وثيقة قانونية أساسية تحدد واجبات مؤسسات الحكم وسلطاتها ووظائفها، ومن ثم فإن الدستور يمثل القانون "الأعلى".

كبيرًا. ففي ألمانيا وأستراليا مثلاً يطبق نظام للفيدرالية "الإدارية" تكون فيه الحكومة المركزية الصانع الأساسي للسياسات، وتقع على الحكومات المقاطعات مسئولية تحديد تفاصيل التطبيق.

• دستور مكتوب: يتم تحديد مسئوليات وسلطات كل من مستويي الحكومة في دستور مكتوب أو مدوّن. ومن ثم تتم ممارسة العلاقة بين المركز والأطراف داخل إطار قانوني رسمي. والضامن عادةً لاستقلالية كل من المستويين هو حقيقة عدم قدرة أيهما على تعديل الدستور بشكل منفرد: فمثلاً يتطلب إدخال تعديلات على الدستور الأمريكي تأييد ثلثي أعضاء كل من مجلسي الكونجرس وثلاثة أرباع المجالس التشريعية في الولايات وعددها خمسون. كذلك بالنسبة لأستراليا وسويسرا حيث يتطلب تعديل التصدير الموافقة عليه في استفتاء عام.

• القضاء الدستوري: تتولى محكمة عليا تفسير مواد الدستور، ومن ثم هى التي تفصل في المنازعات بين مستويي الحكومة المركزية وفي الأطراف. وفيما يتعلق بمجالات اختصاص كل مستوى تقوم السلطة القضائية في النظام الفيدرالي بتحديد كيفية عمل الفيدرالية في الممارسة العملية، وهو ما يدخل السلطة القضائية حتمًا في حقل العملية السياسية. وقد لعبت المحاكم دورًا ثابتًا في التصديق على مركزية السلطات في جميع النظم الفيدرالية خلال القرن العشرين.

• المؤسسات الرابطة: من أجل دعم التعاون والتفاهم بين مستويي الحكم المركزي والطرفي، يجب أن تتمكن الأقاليم والمقاطعات من إيصال صوتها في عملية صنع السياسات مركزيًا. ويتحقق هذا عادةً من خلال مجلس تشريعي ذي غرفتين، حيث تمثل الغرفة الثانية أو المجلس الأعلى مصالح الولايات. وعلى سبيل المثال يتكون مجلس الشيوخ في أستراليا من 76 عضوًا: 12 من كل ولاية من الولايات الست، واثنان من الإقليم الأسترالي، واثنان من الإقليم الشمالي. ونستثني هنا تلك الترتيبات الفيدرالية الضعيفة في ماليزيا، والتي تسمح للملك بتعيين أغلبية أعضاء مجلس الشيوخ (ديوان نيجارا).

تقييم الفيدرالية

يعد من جوانب القوة الرئيسية في النظام الفيدرالي أنه- على العكس من النظم الوحدوية- يعطي للحكومة الإقليمية والمحلية صوتًا سياسيًا مسموعًا ومضمونًا بقوة الدستور؛ إذ تمارس الولايات أو المقاطعات جملة من السلطات المستقلة، كما تتمتع بتدبير ما للتمثيل في المستوى المركزي، وهو ما يتم عادة- كما أشرنا سابقًا- من خلال الغرفة الثانية في المجلس التشريعي الفيدرالي. ولكن في المقابل لم تستطع الفيدرالية الصمود في وجه الاتجاه العام نحو المركزة الذي ساد القرن العشرين. فعلى الرغم من الضمانات المكفولة لحقوق الولايات والأقاليم في النظم الفيدرالية، توسعت سلطات الحكومة المركزية، وذلك نتيجة بالأساس لنمو التدخل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ولتزايد قدرات الحكومة المركزية في جمع الإيرادات.

وكمثال، عمل النظام الأمريكي أول الأمر وفق مبادئ "الفيدرالية الثنائية" حيث شغل كل من الحكومة المركزية والحكومات الطرفية مجالات في السلطة السياسية منفصلة ومتصادمة فيما يبدو، ثم حل محله نظام "الفيدرالية التعاونية" الذي بُنِي على نمو "المنح والمساعدات" من الحكومة الفيدرالية إلى الولايات والمحليات. ومن ثم تزايد اعتماد الحكومات الأخيرة على تدفق الموارد الفيدرالية، خاصة بعد فورة البرامج الاقتصادية والاجتماعية في إطار إصلاحات الرئيس "فرنكلين روزفلت" في الثلاثينيات والتي عُرفت بـ"الأسلوب الجديد" New Deal. غير أن الفيدرالية التعاونية- القائمة على نوع من المشاركة بين الحكومة الفيدرالية والولايات- قد أفسحت الطريق منذ منتصف الستينيات أمام ما أطلق عليه "الفيدرالية الإجبارية"، وهو نظام بمقتضاه فرضت الحكومة الفيدرالية الانصياع على الولايات من خلال إصدار قوانين تجهض سلطات الولايات والمحليات، وتفرض قيودًا عليها في صورة أوامر أو تفويضات رسمية.

والميزة الثانية للفيدرالية أنها تضطلع، من خلال نشر سلطة الحكم، بخلق شبكة من الضوابط والموازنات التي تساعد في حماية الحرية الفردية. وحسب تعبير "جيمس ماديسون" فإنه "يجب وضع الطموح في مواجهة الطموح". وعلى الرغم من الاتجاه العالمي نحو المركزة، فإن النظم

الفيدرالية مثل تلك في الولايات المتحدة وأستراليا وكندا قد كانت عادةً أكثر فعاليةً من النظم الوحدوية فيما يتعلق بضبط السياسيين القوميين. إلا أن البنى الهادفة إلى خلق صراع صحي داخل منظومة الحكم يمكن أن تولّد الإحباط والشلل أيضًا. فمن جوانب ضعف النظم الليبرالية أنها من خلال تحجيم السلطة المركزية قد تجعل من الأصعب تطبيق البرامج الاقتصادية والاجتماعية الجسورة. فعلى سبيل المثال تعرضت سياسة "فرنكلين روزفلت" للكثير من الإضعاف بفعل قرارات أصدرتها المحكمة العليا بهدف منع الحكومة الفيدرالية من التعدي على مسئوليات الولايات. وفي الثمانينيات عمد الرئيس "رونالد ريجان" إلى استخدام الفيدرالية كسلاح ضد الحكومة "المتضخمة"، وبشكل خاص ضد الميزانية المتصاعدة للرفاه الاجتماعي. وحاول "ريجان" تحت شعار "الفيدرالية الجديدة" إيقاف نزيف الإنفاق الاجتماعي عن طريق نقل مسئولية الرفاه الاجتماعي من الحكومة الفيدرالية إلى حكومات الولايات ذات الإمكانات المالية الأقل بالطبع. وعلى العكس من هذا، اضطلع نمط الفيدرالية التعاونية السائد في ألمانيا بتيسير، وليس عرقلة، بناء نظام شامل للرفاه الاجتماعي ويتمتع بتمويل سخي.

أخيرًا.. ساعدت الفيدرالية في توفير آلية مؤسسية مكّنت المجتمعات المنقسمة من الحفاظ على وحدتها وتماسكها. وفي هذا الصدد قد يكون الحل الفيدرالي مناسبًا فقط لعدد محدود من المجتمعات المتنوعة عرقيًا والمنقسمة إقليميًا، ولكنها أيضًا تعتبر الحل الحيوي تمامًا. فمثلاً تمثلت عبقرية الفيدرالية الأمريكية أولاً في أنها أرست الأساس للوحدة بين الثلاث عشرة ولاية الأولى، إلا أنها تجلت أكثر في تزويدها للولايات المتحدة بآلية مؤسسية مكّنتها من استيعاب الضغوط التي أحدثتها الهجرة إليها منذ منتصف القرن التاسع عشر.

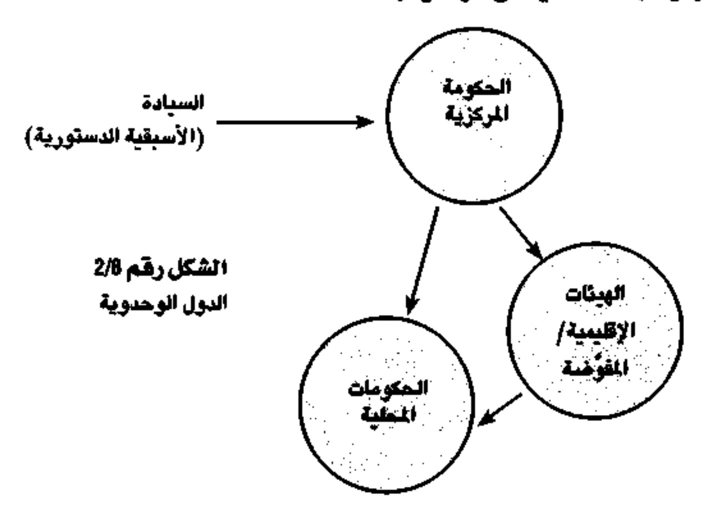
غير أن خطر الفيدرالية يتمثل في تفريخ رؤية حكومية قد تقوّي الضغوط الاستقلالية بما يفضي إلى الانفصال والتفكك. ونتيجة لهذا ادعى البعض أن النظم الفيدرالية تنطوي على عوامل تساعد على الاستقرار، وبالتالي الميل في النهاية نحو الوحدة المضمونة التي لا يمكن أن توفرها غير الدولة الوحدوية، وإما التوجه نحو لامركزية أكبر ومن ثم الانهيار.

فمثلاً يمكن أن يكون محكومًا بالفشل على الفيدرالية في كندا إذا كان الغرض منها هو بناء اتحاد سياسي يمكن أن يعيش داخله بانسجام السكان الناطقون بالإنجليزية والفرنسية. فنظرًا لنمو النزعة الانفصالية في إقليم كويبك الذي تسوده أغلبية فرانكفونية، انخرطت كندا منذ أواخر الثمانينيات في بحث عقيم عن صيغة دستورية يمكن أن تقنع كويبك بالاستمرار في عضوية الاتحاد الفيدرالي الكندي. فكان اتفاق "ميتش ليك" عام 1987 الذي حاول الاستجابة للمطالبات بحكم ذاتي أوسع صلاحيات، وذلك من خلال منح المقاطعة "وضعًا خاصًا" داخل الاتحاد الفيدرالي، ولكن الاتفاق فشل بعد ثلاث سنوات بسبب رفض مقاطعتي مانيتوبا ونيوفوندلاند لمبدأ "الفيدرالية غير المتناسقة". وفي عام 1992 طرحت اتفاقية تشارلوتاون صيغة أخرى، ولكنها رُفضت في استفتاء وطني، وكان من أسباب الرفض شعور كويبك أن الاتفاقية لم تمض بعيدًا في منحها الحكم الذاتي، وكذلك خشية كثير من الكنديين الناطقين بالإنجليزية من خطر أن تؤدي الاتفاقية إلى تهديد الوحدة الإقليمية للدولة الكندية. غير أن الخيار الآخر بحصول كويبك على الاستقلال الكامل، والذي يؤيده بقوة "الحزب الكويبكي" قد رفضه سكان الإقليم بأغلبية بسيطة في استفتاء أجري نهاية عام 1995.

النظم الوحدوية

تملك أغلبية كبيرة من الدول المعاصرة نظم حكم وحدوية، حيث توضع سلطات سيادية واسعة في أيدي مؤسسة واحدة، قومية. وفي المملكة المتحدة تتمثل هذه المؤسسة في البرلمان الذي يمتلك- نظريًا على الأقل- سلطة تشريعية لا ينازعها أو يتحداها أحد. فبإمكان البرلمان أن يصدر أو يلغي ما يشاء من قوانين، ولا يحد من سلطاته دستور مدوّن أو مكتوب، كما لا توجد هناك مجالس تشريعية منافسة يمكن أن تتحدى سلطة البرلمان، والقوانين الصادرة عنه تجُبُّ كل القوانين الأخرى إنجليزية كانت أم اسكتلندية. ولما كانت الأسبقية الدستورية معقودة للمركز في النظام الوحدوي، يصبح وجود أي نظام للحكم الطرفي أو المحلي في خدمة المركز (انظر الشكل رقم 2/8). ويتضح من النظرة الأولى أن هذا يخلق شبحًا من المركزية غير الخاضعة لأي قيد. فبالإمكان إعادة تشكيل، وإعادة تنظيم،

وحتى إلغاء المؤسسات المحلية حسب الرغبة، إذ يمكن تقليص سلطاتها ومسئولياتها مثلما يمكن توسيعها.



الشكل رقم 2/8
الدول الوحدوية

غير أن العلاقة بين المركز والأطراف بالدول الوحدوية تتسم بالتعقيد– في الممارسة العملية– مثلما هو الحال في النظم الفيدرالية، حيث تؤثر فيها عوامل سياسية وثقافية وتاريخية ولا تحكمها فقط القواعد الدستورية الرسمية. بيد أن هناك شكلين مؤسسيين متمايزين للسلطة الطرفية في الدول الوحدوية: الحكومة المحلية، والجمعيات المفوَّضة. ويعطي كل منهما شكلاً مميزًا للعلاقة بين المركز والأطراف.

الحكومة المحلية

هى في أبسط معانيها الحكومة المختصة بموقع محلي محدد، كقرية أو مركز أو بلدة أو مدينة أو مقاطعة. وعلى نحو أكثر تخصيصًا، هى شكل من الحكومة لا يشترك في السيادة، ومن ثم فهى خاضعة بالكامل للسلطة المركزية، أو تخضع في حالة النظام الفيدرالي لسلطة الولاية أو الإقليم. و في الواقع يوجد هذا المستوى من الحكم في جميع النظم، سواء أكانت فيدرالية، كونفيدرالية أم وحدوية. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال هناك ما يربو عن 86 ألف وحدة للحكم المحلي يبلغ عدد العاملين بها 11 مليون شخص، مقارنة بإجمالي العاملين على المستوى الفيدرالي والولايات الذي يقل عن 8 ملايين. بيد أن ما يجعل الحكم المحلي ينطوي على أهمية خاصة في النظم الوحدوية هو كونها تعد الشكل الوحيد للحكومة خارج المركز.

النزعة الانفصالية Separatism: السعي للانسلاخ عن تكوين سياسي معين بهدف تأسيس دولة مستقلة.

غير أنه سيكون من الخطأ افتراض أن الخضوع الدستوري المفروض على الحكم المحلي يعني عدم أهميته سياسيًا؛ إذ إن مجرد وجود الحكم المحلي يعكس حقيقة أنها تشكل ضرورة إدارية، فضلاً عن سهولة الوصول إليها نظرًا لـ"قربها" من الشعب. يضاف إلى هذا امتلاك السياسيين المحليين المنتخبين لقدر من الشرعية الديمقراطية يمكنهم من توسيع سلطاتهم ومسئولياتهم الرسمية. وهو ما يعني في الغالب أن العلاقات بين المركز والمحليات تتم في إطار عملية للمساومة والتفاوض بين الجانبين، وليست محض إملاء من أعلى. ويتأثر التوازن بين المركز والأطراف تأثرًا مطردًا بعوامل مثل الثقافة السياسية (خاصة فيما يتعلق بالتقاليد المستقرة للاستقلال الذاتي المحلي والتنوع الإقليمي) وطبيعة النظام الحزبي. فعلى سبيل المثال يؤدي تعاظم المركزية إلى اتجاه متزايد نحو "تسييس" السياسة المحلية، بمعنى السيطرة المتزايدة للأحزاب القومية على السياسة المحلية. وفي حال غياب إطار دستوري من النوع الذي توفره الفيدرالية، يعتمد الاستقلال الذاتي المحلي بشكل حاسم على الكوابح الذاتية لدى المركز. وهو أقرب للقول إن درجة المركزية في النظم الوحدوية تختلف إلى حد كبير، بمرور الزمن، ومن بلد إلى آخر. ويتضح هذا أكثر من الخبرتين المتناقضتين لكل من المملكة المتحدة وفرنسا.

فقد عرفت المملكة المتحدة تقليديًا نظامًا للحكم المحلي يتسم باللامركزية النسبية، حيث تمارس السلطات المحلية صلاحيات مهمة في إطار قانوني يضعه البرلمان. وفي الحقيقة إن احترام الديمقراطية المحلية قد اعتبر منذ وقت طويل كإحدى سمات الدستور البريطاني غير المكتوب. وحسب "جون ستيوارت ميل" فقد امتدح الفقهاء الدستوريون الحكم المحلي عادةً باعتباره ضابطًا للسلطة المركزية، ووسيلة تتحقق المشاركة الشعبية من خلالها، ومن ثم يمكن نشر الوعي السياسي. غير أن توسيع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في فترة ما بعد 1945، أدى لازدياد قيام السلطات المحلية بتقديم الخدمات العامة بالنيابة عن الحكومة المركزية. ثم تم في عهد حكومات المحافظين في الثمانينيات والتسعينيات: التخلي بالكامل عن مقاربة الشراكة في العلاقات بين المركز والأطراف، حيث رأت تلك الحكومات أن الحكم المحلي والوكالات الوسيطة الأخرى تشكل عقبة

الديمقراطية المحلية Local democracy: المبدأ الذي يجسد كلاً من فكرة الحكم الذاتي المحلي وهدف التجاوب الشعبي.

في طريق تطبيق سياساتها الراديكالية لتحرير الأسواق.

وفي عام 1984 تم إدخال "سقف المعدل" الذي سلب من الحكومة المحلية أهم سلطاتها، أي القدرة على التحكم في مستويات الضرائب المحلية، ومن ثم تحديد سياسات الإنفاق الخاصة بها. أما السلطات المحلية التي تحدت المركز، مثل مجالس لندن الكبرى ومجالس المقاطعة الحضرية، فقد ألغيت وأحيلت وظائفها إلى مجالس المراكز والبلدات الصغيرة وطائفة من المنظمات الأهلية الجديدة محدودة الصلاحيات. كما تم الحد من مسئوليات الحكم المحلي من خلال وسائل عدة مثل إدخال مقررات دراسية وطنية في المدارس، وإصدار تشريع يسمح للمدارس باختيار الخروج من إشراف السلطة المحلية. وكان الهدف النهائي من تلك السياسات هو بالأساس إعادة تشكيل الحكم المحلي عن طريق خلق مجالس "تمكينية" ليس دورها القيام بالخدمة وإنما الإشراف على قيام هيئات في القطاع الخاص بها، من خلال نظام للتعاقدات والخصخصة. وقد تم تفسير هذه السياسات على نطاق واسع كاعتداء على الديمقراطية المحلية. ومن ناحية أخرى تم نقل السلطة من الحكومة المحلية إلى المركزية، كما تم إخضاع السلطات المحلية لضغوط سوقية مكثفة من المجتمع المحلي وفي أدوار جديدة كـ"عملاء" و"زبائن".

أما فرنسا فقد اتبعت سياسات مختلفة جدًا في الفترة ذاتها. ففي محاولة واعية لتغيير طابع المجتمع الفرنسي، وبشكل خاص تقليد المركزية الذي ورثته الجمهورية الخامسة عن اليعاقبة و"نابليون"، أطلق الرئيس "ميتران" برنامجًا للامركزية السياسية أشرف على تنفيذه وزير الداخلية واللامركزية "جاستون ديفير" في الفترة 1982-1986. وكانت العلاقة بين المركز والمحليات في فرنسا قد سيطر عليها تقليديًا نظام للرقابة الإدارية الصارمة عمل بالدرجة الأولى من خلال مفتشين (تعينهم وزارة الداخلية ويكونون مسئولين مسئولية مباشرة أمامها) تشكلوا من كبار التنفيذيين في المصالح الفرنسية الـ 96. ومن ثم فقد عمل النظام الفرنسي المستقر فيما يشبه تمامًا تسلسلاً أوامريًا هرميًا. وقد امتدت إصلاحات "ديفير" – إلى جانب إحياء الحكومات الإقليمية– لتشمل مسئوليات الحكم المحلي وسلطاته. وعلى وجه الخصوص تم نقل السلطات التنفيذية للمفتشين إلى

مفهوم

تفويض السلطة Devolution: هو نقل السلطة من الحكومة المركزية إلى مؤسسات إقليمية خاضعة لها (والتفويض to devolve يعني نقل السلطات والواجبات من سلطة عليا إلى سلطة أدنى). من ثم تشكل هذه الهيئات مستوى وسيطا في الحكومة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية. مع ذلك يختلف التفويض عن الفيدرالية في أنه على الرغم من تماثل الصلاحيات الإقليمية فإن الهيئات المفوضة لا نصيب لها من السيادة، حيث تشتق مسئولياتها وسلطاتها، وتنتقل إليها، من المركز. ويقتضي التفويض في أضعف أشكاله، أي: التفويض الإداري، أن تلتزم المؤسسات الإقليمية بتطبيق سياسات تم تحديدها في مكان آخر. وفي حالة التفويض التشريعي (يطلق عليه أحيانا: الحكم الأهلي Home rule) يقتضي التفويض إقامة جمعيات إقليمية منتخبة تخول مسئوليات صنع السياسات وتدابير للاستقلال المالي.

للمنظمات الأهلية الاحترافية Quan-gos: اسم مختصر لمنظمات غير حكومية مستقلة، وهي هيئات عامة يعمل فيها معينون وليس سياسيين أو موظفي خدمة مدنية.

رؤساء منتخبين محليًا، وبدلاً من المفتشين حلّ محلهم مفوَضو الجمهورية الذين أسندت إليهم أساسًا مهمة التخطيط الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، أعفيت السلطات المحلية من الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة على القرارات الإدارية والمتعلقة بالإنفاق، حيث أصبحت خاضعة فحسب لرقابة قانونية ومالية بعدية posteriori . وكانت النتيجة النهائية لهذه الإصلاحات أن أصبح لدى فرنسا بنية للدولة أكثر لامركزية من أي وقت منذ الثورة الفرنسية عام 1789.

التفويض

يقيم التفويض أقصى أنواع التدابير اللامركزية الممكن الوصول إليها في نمط الحكومة الوحدوية، وبإيجاز: في حالة انتقالها إلى نظام فيدرالي. وقد تم في العادة خلق الجمعيات والمجالس المفوَّضة كاستجابة للضغوط الاستقلالية المتزايدة داخل دولة ما، ومن ثم كمحاولة بشكل خاص لتخفيف الضغوط الإقليمية أو حتى القومية المتصاعدة. وعلى الرغم من عدم امتلاك هذه الجمعيات المفوَّضة لسلطات راسخة فبمجرد اكتسابها لهوية سياسية خاصة بها، وامتلاكها لشرعيتها الديمقراطية، أصبح من الصعب إضعافها، ومن المستحيل إلغاؤها في ظروف عادية. وكان برلمان ستورمونت في أيرلندا الشمالية استثناء من هذا، حيث تم تعليقه عام 1972 وحلَّ محله الحكم المباشر لبرلمان وستمنستر، ولكن فقط حينما تبين أن سيطرة الأحزاب البروتستانتية الوحدوية عليه قد حالت دون الوقوف في وجه العنف الطائفي المتصاعد في أيرلندا الشمالية والذي كان ينذر بالتطور إلى حرب أهلية.

وقد عرفت إسبانيا أقدم تقاليد تفويض الحكم في أوروبا. فعلى الرغم من كونها دولة وحدوية منذ سبعينيات القرن السادس عشر، فقد تم تقسيمها إلى خمسين مقاطعة تمارس كل منها قدرًا من الحكم الذاتي الإقليمي. وكجزء من عملية الانتقال الديمقراطي بعد وفاة الجنرال "فرانكو" عام 1975، تم توسيع عملية التفويض هذه عام 1979 بإنشاء 17 إقليم حكم ذاتي. وقد تأسس هذا المستوى الجديد من الحكم الإقليمي على جمعيات منتخبة منحت صلاحيات واسعة في السياسة المحلية. ورغم أن

هذا الإصلاح قد استهدف الاستجابة للمطالبات القديمة بالحكم الذاتي القطالوني في منطقة الباسك، فإنه قد تسبب في إثارة موجة جديدة من الإرهاب على أيدي حركة إيتا الانفصالية. كذلك استخدمت الحكومة الفرنسية التفويض وسيلة للتعامل مع استمرار التشبث بالهويات الإقليمية، أو على الأقل في بريتاني وأوكسيتانيا، وكذلك مع نشأة صور من القومية العرقية. وكان من العناصر الرئيسية في إصلاحات "ديفير" بفرنسا الانتقال من التفويض الإداري إلى التفويض التشريعي. وكجزء من استراتيجية "الإقليمية الوظيفية" تم إنشاء 22 هيئة عامة إقليمية انتُخِبت عام 1972 للارتقاء بالتنسيق الإداري لقرارات الاستثمار والتخطيط المحليين. ولكنها مع هذا افتقرت إلى أساس ديمقراطي وتمتعت بسلطات محدودة. غير أنها تحولت إلى حكومات إقليمية بمعنى الكلمة عام 1982 ولكل منها مجلس منتخب انتخابًا مباشرًا. وفي محاولة لاستئصال النزعة الانفصالية وموجة الإرهاب المتصاعدة تم منح كورسيكا وضعية خاصة كمنطقة جماعية، وهو ما يعني عمليًا حصول الجزيرة على حكم ذاتي. غير أن التوجه نحو اللامركزية في أوروبا قد تسارع أيضًا بفعل التطورات داخل الاتحاد الأوروبي، وخاصة منذ أواخر الثمانينيات مع بروز فكرة "أوروبا الأقاليم". فقد استفادت الحكومات على مستوى الأقاليم والولايات من التوزيع المباشر لمساعدات الصندوق الأوروبي لتنمية الأقاليم، مما جعلها تسعى للتمثيل المباشر في بروكسل، والانخراط المتزايد في التخطيط الاقتصادي وتطوير البنية التحتية.

وبالنسبة للمملكة المتحدة التي كانت تقليديًا من بين أكثر الدول الوحدوية مركزيةً، فقد كانت أكثر بطئًا في اعتماد التفويض. غير أن انبعاث القوميتين الإسكتلندية والويلزية أواخر الستينيات وضع مسألة التفويض على جدول الأعمال السياسي، حتى إنه أدى إلى مقترحات محبطة من جانب حكومة حزب العمال ذات الأقلية عام 1978، ومرة ثانية عام 1979، ولكن الهيئات ذات التفويض اللامركزي لم تنشأ قبل 1999. ويعتبر البرلمان الإسكتلندي أكبر هذه الهيئات وأقوها، حيث يملك سلطات تعديل الضرائب (القدرة على زيادة ضريبة الدخل أو خفضها في حدود ثلاثة بنسات لكل جنيه إسترليني)، إلى جانب سلطة تشريعية أولية في

مفهوم

العرقية Ethnicity:
هي الشعور بالانتماء لجماعة سكانية، ثقافية، أو لمنطقة جغرافية معينة. وهو مصطلح معقد لأنه ينطوي على إيحاءات عرقية وثقافية معًا. وينظر في الغالب إلى أعضاء الجماعة العرقية- سواء أكان هذا خطأ أم صوابًا- على أنهم ينحدرون من أسلاف مشتركين، ومن ثم يعتقد أن هذه الجماعات أقرب لأن تكون جماعات قرابة ممتدة، يوحدها الدم. وتُفهم العرقية- على نحو أكثر شيوعًا- كشكل للهوية الثقافية، وإن كان يعمل على مستوى عميق وعاطفي. وتشمل الثقافة "العرقية": القيم والتقاليد والممارسات، ولكن الأمر الأهم أنها تمنح أناسًا ما هوية مشتركة وشعورًا بالتمايز، من خلال التركيز على أصولهم وسلالاتهم. وينظر البعض إلى الأمم على أنها ببساطة جماعات عرقية ممتدة، بينما يشدد البعض على أنه بينما تعد الجماعات العرقية جماعات ثقافية ومنحصرة (بمعنى أنك لا تستطيع "الانضمام" لجماعة عرقية) فإن الأمم ذات طبيعة إدماجية أكثر، ومن ثم يتم تعريفها في النهاية على نحو سياسي.

القومية العرقية Ethnic nationalism: شكل للقومية يتغذى أساسًا على شعور عميق بالتمايز العرقي والرغبة في الحفاظ عليه.

مجال السياسات المحلية. غير أن التحكم في المسائل الدستورية، الدفاع، السياسة الخارجية، الأمن القومي والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، ظل مقصورًا على برلمان وستمنستر. أما الجمعية الويلزية فتعتبر مثالاً على التفويض الإداري، حيث لا سلطة لها على الضرائب، وهي مجرد سلطة تشريعية تابعة أو "ثانوية". وتأسست جمعية أيرلندا الشمالية نتيجة "للعملية السلمية" وكجزء من اتفاقية "الجُمعة الطيبة"، وهي تملك سلطة تشريعية أولية ولكن دون سلطة على الضرائب، وإن كانت سلطاتها ستتسع وفق مبدأ التفويض "المتدحرج" إذا ثبت نجاح تقاسم السلطة. ويزعم مؤيدو التفويض أنه بمنح نوع من "الحكم الذاتي" لاسكتلندا وويلز على وجه الخصوص سوف تتراجع الضغوط الناجمة عن النزعة القومية الانفصالية، مما يساعد في توطيد الدولة متعددة القوميات بالمملكة المتحدة.

مع ذلك كان للتفويض في المملكة المتحدة طابع "شبه فيدرالي"، فعلى الرغم من افتقار الهيئات الاسكتلندية والويلزية والأيرلندية الشمالية للتحصين الدستوري، فهي تتمتع بالشرعية الديمقراطية ومن ثم المَنَعة السياسية بفضل كونها جمعيات شعبية نشأت باستفتاءات عامة. وفوق هذا، تتسبب الطبيعة غير المتسقة للتفويض في المملكة المتحدة في خلق ضغوط ديناميكية

"ماركوس جارفي" (1887-1940) Marcus Garvey:



مفكر وناشط سياسي جامايكي، أحد المدافعين الأوائل عن القومية السوداء. أسس عام 1914 الاتحاد العام لتحسين أحوال الزنوج UNIA. غادر جامايكا إلى نيويورك عام 1916 وهناك ساعدته رسالته عن كرامة السود والاكتفاء الاقتصادي الذاتي، على كسب أعداد متزايدة من الأنصار، وخاصة وسط المقيمين في الأحياء المنعزلة مثل هارلم. وعلى الرغم من فشل مشاريعه التجارية للسود، والتجاهل الكبير لدعوته للعودة إلى إفريقيا، فإن تشديده على إرساء كرامة السود ورؤيته لإفريقيا كـ"موطن"، قد وضع الأساس لنشوء حركة "القوة السوداء" فيما بعد، كما قامت على أفكاره: "الرستافارية" Rastafarianism (الاقتناع بأن إفريقيا- خاصة إثيوبيا- هي أرض الميعاد). وقد سُجن "جارفي" عام 1923 بتهمة الغش البريدي، وطرد فيما بعد ليموت عمليًا في لندن في ظل تجاهل.

قد تفضي إلى توسيع سلطات الهيئات المفوَّضة: إذ إن الجمعيتين الويلزية والأيرلندية الشمالية ستطمحان في الحصول على سلطات البرلمان الإسكتلندي، كما سيتكون حافز لدى الأخير للحفاظ على وضعيته المتميزة. ويزداد الأمر أهمية مع حقيقة أنه بتركيز المجالس التشريعية الجديدة على الولاء السياسي والوطني، يمكن للتفويض عندئذ أن يفضي إلى إضعاف الشعور بـ"البريطانية" التي تشكل أساس التكامل الإقليمي لدولة المملكة المتحدة، وربما يبلغ الأمر حد تولد الضغوط المطالبة بالنظام الفيدرالي، بل حذر البعض من انهيار أكيد للدولة.

السياسة العرقية والجماعية

صعود السياسة العرقية

كانت الدعوة إلى اللامركزية السياسية، وكذا ظاهرة انهيار الدولة في الحالات المتطرفة، بمثابة التغذية المتزايدة لنشأة نمط جديد من السياسة: سياسة الانتماء العرقي والهوية الإقليمية. وقد تزامن صعود السياسة العرقية أواخر القرن العشرين- في بعض جوانبه- مع نشأة السياسة القومية في القرن التاسع عشر، بل ربما كان هناك تشابه بين آثار كل منهما. فبينما كانت القومية بداية لحقبة من بناء الأمم وتحطيم الإمبراطوريات متعددة القوميات، قد تسبب السياسة العرقية في الدخول في فترة طويلة من التشكك في بقاء الأمة نفسها. بعبارة أخرى: قد تتوارى القومية لتحل محلها التعددية الثقافية. فما العوامل وراء صعود هذا النمط الجديد من السياسة؟ وما طابعه السياسي الخاص؟

تعتبر الأهمية المتزايدة للوعي العرقي في الغرب ظاهرة وثيقة الارتباط بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي الحقيقة يمكن إرجاع بدايتها إلى الستينيات بشكل خاص. غير أن الأهمية المتجددة للعرقية في السياسة جاءت فيما يشبه المفاجأة لمعظم المعلقين. ومبعث الدهشة أنه قد ساد يقين على نطاق واسع بأن الحداثة كفيلة بإذابة التمايز العرقي، ذلك لأن انتشار القيم الديمقراطية الليبرالية سيعني التخلي عن الخصومات المتخلفة والتضامن على أساس الجماعات المحلية. ومع ذلك فقد شهدت أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات انبثاق الحركات الانفصالية والقومية

العرقية في أجزاء كثيرة من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وظهر هذا أوضح ما يكون في: كويبك بكندا، اسكتلندا وويلز في المملكة المتحدة، قطالونيا وإقليم الباسك في إسبانيا، كورسيكا في فرنسا، والفلاندرز في بلجيكا.

نموذج المراكز- الأطراف The core-periphery model:

إطار تفسيري يستهدف توضيح كيف ولماذا تحدث الاختلالات في التنمية الاقتصادية بين الأقاليم المختلفة. ويمكن تطبيقه على الاختلالات الإقليمية داخل الدولة الواحدة (كنظرية للاستعمار الداخلي) أو على الاختلالات في الاقتصاد العالمي (كنظرية للنظام العالمي). ومع ذلك غالبًا ما يعترف بالتداخل بين الاثنين. فمناطق "المراكز" على سبيل المثال هي تلك المندمجة في الاقتصاد العالمي بشكل أفضل. ويشدد نموذج المراكز- الأطراف على وجود نسق للتبادل اللامتكافئ، بمقتضاه يتمتع الإقليم المركزي بالرفاهية ويتطور بشكل خاص من خلال استغلال الأطراف، ما يدفع الأخيرة في طريق التخلف. من ثم يتسم المركز بالأجور المرتفعة نسبيًا والتكنولوجيا المتقدمة والمركب الإنتاجي المتنوع، أما الأطراف فتتصف بالأجور المنخفضة والتكنولوجيا غير المتطورة والمركب الإنتاجي البسيط.

وهو ما زاد الضغوط من أجل اللامركزية السياسية، والدعوة في بعض الحالات إلى تعديلات دستورية رئيسية. ولم تمض هذه الحركة قدمًا في إيطاليا إلا في التسعينيات مع صعود الرابطة الشمالية في لومباردي. وهناك مظاهر مماثلة للتأكيد على العرقية وسط الأمريكيين الأصليين في كندا والولايات المتحدة، وشعوب الأبورجين في أستراليا، والماوري في نيوزيلندا. وفي الحالتين الأخيرتين على الأقل أدت هذه العملية إلى إعادة تقييم أساسية للهوية القومية.

يمكن القول إن القومية السوداء كانت من عدة جوانب بمثابة الرائد أو ربما النموذج الأوليّ لهذا النمط الجديد في السياسة. وترجع جذور حركة الوعي الأسود إلى أوائل القرن العشرين ونشأة حركة "العودة إلى إفريقيا التي استوحت أفكار نشطاء مثل "ماركوس جارفي" . إلا أن السياسة السوداء حققت أكبر بروز في الستينيات حيث ازدهرت الحركة بجناحيها الثوري والإصلاحي على السواء. فعلى جانبها الإصلاحي اتخذت الحركة شكل النضال من أجل الحقوق المدنية والذي بلغ ذروته في الولايات المتحدة

تحت زعامة "مارتن لوثر كنج" Martin Luther King (1929-1968) والاتحاد الوطني للارتقاء بالملونين NAACP. ولكن هذه الاستراتيجية للاحتجاج والعصيان المدني غير العنيف، لقيت الرفض من جانب حركة القوة السوداء التي كانت صاعدة وقتذاك، وناصرت النزعة الانعزالية للسود، وشجعت على استخدام القوة المادية والمواجهة المسلحة تحت قيادة حزب الفهود السوداء الذي تأسس عام 1966. غير أن المظهر الأكثر استمرارًا لهذا التيار تمثل في حركة المسلمين السود التي روجت لمذهب انعزالي مبني على فكرة تحدر الأمريكان السود من أصل قبلي إسلامي عريق. تكونت حركة المسلمين السود عام 1929 وظلت لمدة أربعين عامًا تحت قيادة "إليجا محمد" Elijah Muhammad (1975- 1897) واعتبر من بين أبرز نشطائها الزعيم الأسود المناضل "مالكوم إكس" Malcolm X (1965-1925). وأعيد تسمية الحركة باسم أمة الإسلام، واستمرت في توسيع نفوذها تحت قيادة "لويس فارخان" Louis Farrakhan.

إن القومية السوداء تسلط الضوء بوضوح على أحد مصادر السياسة العرقية: وهى الرغبة في تحدي التهميش الاقتصادي والاجتماعي، والاضطهاد العنصري في بعض الحالات. وبهذا المعنى، كانت السياسة العرقية بمثابة أداة للتحرير السياسي، يتمثل عدوها في الحرمان البنيوي واللامساواة المتأصلة.

وكان تأسيس هوية عرقية للسود في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية قد وفّر وسيلة لمواجهة ثقافة البيض المسيطرة التي شددت تقليديًا على تدني السود وأصرت على ضرورة إخضاعهم. وقد نشأ بعث الانتماءات الإقليمية في الغالب من نظام "الاستعمار الداخلي" الذي يتم بمقتضاه استغلال المناطق الجغرافية "الطرفية" من جانب "قلب" أو "مركز" .ومن ثم فإن الشعور القومي في إسكتلندا وويلز ينبع جزئيًا من إخضاع هذه الأقاليم اقتصاديًا لإنجلترا، وخاصة جنوب شرقي إنجلترا. وينعكس هذا في صورة اعتماد تلك الأقاليم على الصناعة "الثقيلة" تقليديًا، وارتفاع مستويات البطالة فيها، وانخفاض مستويات الأجور والرواتب. وهو ما يشبه إلى حد كبير الحالة في مناطق أخرى مثل بريتاني في فرنسا، وقطالونيا والباسك في إسبانيا. والاتجاه الغالب للقومية العرقية في تلك الحالات هو

اتسامها بطابع يساري، ويتحدث باسمها عادةً أحزاب وحركات ذات فلسفة اشتراكية بالمعنى الواسع.

من ناحية أخرى، عندما تتكثف الانتماءات الإقليمية في مناطق "القلب" في مواجهة البروز المتنامي للانتماءات المماثلة في المناطق "الطرفية"، فإن السياسة العرقية تكتسب غالبًا طابعًا أكثر يمينية. حدث هذا على سبيل المثال في حالة الفلاندرز في بلجيكا، عندما تسببت التنمية الاقتصادية في والونيا، التي يغلب عليها السكان الناطقون بالفرنسية، في تزايد التأييد للحركات الفاشية الجديدة. يقال الشيء نفسه عن الكتلة الفلمنكية ذات النزعة العنصرية السافرة، والتي تدعو إلى الإجلاء الجماعي للمهاجرين، حين تمكنت خلال التسعينيات من تحقيق مكاسب انتخابية في المناطق الصناعية، وخاصة: إنتويرب. كذلك تعكس فلسفة السوق الحرة لدى الرابطة الشمالية في لومباردي بإيطاليا، جزئيًا، رغبة شمال إيطاليا المتقدم اقتصاديًا (المسمى: بادانيا) في فك الارتباط مع الجنوب الأكثر ريفيةً والأقل رفاهية.

ومع ذلك ليس بإمكان الاختلالات الهيكلية والاستعمار الداخلي أن تفسر وحدها بروز السياسة العرقية والإقليمية. فلماذا على سبيل المثال أصبحت الهويات العرقية والإقليمية على هذه الدرجة من الأهمية أواخر القرن العشرين، بينما يرجع عمر المظالم التي تريد علاجها إلى أجيال إن لم يكن قرون مضت؟ ربما تكمن الإجابة في ظاهرة ما بعد الحداثة. وقد زعم "جيلنر" (Gellner 1983) أن القومية نشأت لتوفر مصدرًا للُّحمة الثقافية في المجتمعات الصناعية الحديثة، بينما قد يكون الوعي العرقي قوة إدماجية ضرورية في مجتمعات ما بعد الحداثة الناشئة. وتتمثل مشكلة ما بعد الحداثة في أنها تشجع التنوع وتضعف الهويات الاجتماعية التقليدية. فمثلاً أدى الحراك الاجتماعي المتزايد وانتشار النزعة الفردية القائمة على السوق إلى تقويض كل من التضامن الطبقي والانتماءات السياسية المستقرة. وفي الوقت نفسه تسببت العولمة بأشكالها الاقتصادية والثقافية والسياسية في إضعاف قدرة الأمة على إرساء هوية اجتماعية قوية وراسخة. وفي ظروف كهذه قد تحل النزعة العرقية محل القومية كالمصدر الرئيسي للاندماج الاجتماعي، مستفيدة من ميزة أنه بينما

ترتبط الأمم معًا بالانتماءات والروابط "المدنية"، فإن الجماعات العرقية والإقليمية تتسم بالقدرة على توليد شعور أعمق بالهوية "العضوية".

ولم يقتصر صعود الوعي العرقي على الغرب بأي حال؛ فعلى الرغم من النظر أحيانًا إلى الخصومات العرقية (والتي يصورها البعض في صورة "القبلية") كسمة خالدة للسياسة الإفريقية والآسيوية، فإنه من الممكن فهمها على نحو أفضل كظاهرة مرتبطة بالاستعمار. فمثلاً ساعد الصراع ضد الحكم الاستعماري في تصعيد الوعي العرقي، حيث غلب الاتجاه لتعبئته كسلاح معادٍ للاستعمار. ومع ذلك فإن سياسات "فَرِّقْ تَسُدْ" التي اتبعت إبان الحقبة الاستعمارية قد أورثت العديد من الأمم المستقلة حديثًا تركة من المرارة والحنق. وفي حالات كثيرة تفاقمت هذه المشاعر فيما بعد بسبب محاولة الجماعات العرقية المتمتعة بالأغلبية توطيد سيطرتها تحت قناع "بناء الأمة". وقد أفضت هذه التوترات- على سبيل المثال- إلى حرب بيافرا بنيجيريا في الستينيات، الحرب الأهلية طويلة الأمد في جنوب السودان، ولجوء جماعة التاميل ذات الطابع المسيحي الغالب في سريلانكا إلى استخدام الإرهاب. غير أن أبشع حمامات الدم العرقية الحديثة كانت تلك التي وقعت في رواندا عام 1994، والتي ذُبح فيها ما يقدر بمليون شخص من التوتسي وكذلك الهوتو المعتدلين في خضم تمرد قامت به ميليشيات الهوتو.

كما أدى انهيار الشيوعية في شرق أوروبا إلى خلق مجموعة من العداءات العرقية والصراعات الإقليمية. ففي الاتحاد السوفيتي السابق وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا على سبيل المثال قادت هذه الصراعات إلى انهيار الدولة وخلق سلسلة من الدول- الأمم الجديدة. وقد كانت أسباب هذا معقدة. ففي المقام الأول، وعلى الرغم من سعي النظم الشيوعية لحل "مشكلة الأقليات" عن طريق بناء "الإنسان الاشتراكي"، تؤكد الدلائل أنها لم تفعل أكثر من دفع الانتماءات القومية إلى ما تحت الأرض. ثانيًا، لا شك أن القومية العرقية أو الدينية كانت وسائط للتعبير عن العداء للشيوعية أو السوفيتية. ثالثًا، كان عدم الاستقرار السياسي وانعدام الثقة الاقتصادي اللذان أفضت إليهما الشيوعية بمثابة أرض خصبة لتفريخ ذلك الشكل من السياسة الذي يمنح شعورًا "عضويًا" بالهوية الجماعية. غير أن الأمم التي نشأت حديثًا وجدت نفسها خاضعة لخصومات وتوترات

عرقية عميقة. وقد ظهر هذا بوضوح في تمرد الشيشان في روسيا، وتمزق جمهورية البوسنة اليوغوسلافية سابقًا إلى مناطق "نقية عرقيًا" لكل من المسلمين والصرب والكروات.

سياسة للجماعة / المجتمع المحلي؟

بينما نشأت السياسة العرقية من أسفل كحركة شعبوية كانت سياسة الجماعة المحلية دومًا شاغل النخب السياسية. وبكلمات أخرى كانت هذه السياسة موضع عناية السياسيين والأكاديميين الذين فسروا الانهيار والتمزق بوصفه جزءًا من عملية أكبر "لانهيار الجماعة المحلية". وقد برز هذا المصطلح بشكل متزايد منذ الستينيات ليصل إلى ذروته في التسعينيات؛ حيث هددت ما تسمى "النزعة الجماعوية" بأن تصبح فلسفة سياسية شاملة، تزيح إلى الوراء الانقسام السياسي القديم بين اليمين واليسار. ويكمن في قلب الرسالة الجماعوية التأكيد أولاً على أن الشعور بالجماعة المحلية أمر حيوي للمجتمع الصحي، ثانيًا: أن روابط الجماعة المحلية قد تعرضت للضعف تدريجيًا في الحقبة الحديثة.

تقدم الاهتمام بسياسة الجماعة المحلية وإعادة اكتشاف "المحلي" بالتوازي مع تقدم العولمة، وهو ما ناقشناه في الفصل السابع. وبهذا المعنى كانت العولمة والمحلية بمثابة استجابتين مرتبطتين بتدهور الدولة– الأمة. وبقدر ما تنطوي مسألة الجماعة المحلية على إرث أيديولوجي، فإنه يكمن في التشديد الفوضوي التقليدي على التسيير الذاتي والتعاون؛ إذ إن الفوضويين الكلاسيكيين أمثال "برودون"، "بيتر كروبتكين" Peter Kropotkin (1842-1921) "جوستاف لانداور" Gustav Landauer (1870-1934) قد امتدحوا مزايا الجماعات المحلية الصغيرة واللامركزية، أو الكوميونات التي يتمكن البشر فيها من تنظيم حياتهم بتلقائية ويحلون خلافاتهم عبر الاتصال وجهًا لوجه. ويرى فوضويون معاصرون مثل "موراي بوكتشن" Murray Bookchin (1989) أن الحاجة للتشديد على الجماعة المحلية أصبحت ضاغطة بشكل أكبر مما كانت عليه الحال في القرن التاسع عشر، بسبب الطبيعة القاتمة والاستلابية للحياة في المدينة الحديثة. وبالنسبة لتشديد "بوكتشن" على أهمية "الجماعات الحميمة"

مفهوم

الجماعة المحلية / المجتمع المحلي Community:
هي في الاستخدام اليومي للغة مجموع السكان في موقع معين، قرية أو بلدة أو مدينة أو حتى بلد. بيد أنه من حيث استخدام العلم الاجتماعي والسياسي، يشير المصطلح إلى جماعة اجتماعية تمتلك هوية جماعية قوية مبنية على أواصر المرافقة والولاء والواجب. وقد ميز "فرديناند تونيس" (1855-1936) Ferdinand Tonnies بين الـ Gemeinschaft أو "الجماعة المحلية/ المجتمع المحلي" الموجود نمطيًا في المجتمعات التقليدية ويتسم بالنزوع الطبيعي والاحترام المتبادل، وبين الـ Gesellschaft أو "الاتحاد" وهو عبارة عن علاقات مصطنعة وتعاقدية وفضفاضة أكثر توجد نمطيًا في المجتمعات الحضرية والصناعية. وقد شدد "إميل دوركايم" (1858-1917) Emile Durkheim على درجة قيام الجماعة أو المجتمع المحلي على حماية القانون الاجتماعي والأخلاقي. فإذا كانت تلك ضعيفة يؤدي هذا إلى "انعدام المعيارية"، أي مشاعر الانعزال والوحدة واللامعنى.

الكوميونة (المشترَك) Commune: تنظيم جماعي صغير النطاق، مبني على اقتسام الثروة والسلطة، ومن الممكن امتداده إلى الترتيبات الشخصية والمنزلية أيضًا.

باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع الجديد، فقد أثرت تأثيرًا متزايدًا على مخططي المدن فأخذوا يقلعون عن فكرة الولايات شاسعة المساحة والتنمية على النطاق الكبير، ومن ثم يفضلون بناء "قرى حضرية".

وقد بشر برؤية مماثلة الاقتصادي وعالم البيئة الألماني "فريتز شوماخر" Fritz Schumacher برؤية مماثلة في دراسته الرائدة المعنونة "الأصغر أفضل: دراسة في الاقتصاديات مع الاهتمام بالناس" (1973) حيث دافع عن الانتقال إلى تنظيم اقتصادي واجتماعي "ذي معيار إنساني" مبني على وحدات عمل أصغر حجمًا، وملكية جماعية ومواقع عمل إقليمية تنتفع بالعمالة والموارد المحلية.

كما التقط أكاديميون فكرة الجماعوية منهم "مايكل ساندل" Michael Sandel (1982) و"أليسدير ماكلنتير" Alisdair MacIntyre (1981)، حيث استخدماها لإلقاء الضوء على سقوط الليبرالية الفردية. زعم أنصار الجماعوية أن الليبرالية، بتصويرها للفرد على أنه سابق منطقيًا على الجماعة و"خارجها"، قد أضفت المشروعية فحسب على السلوك الأناني الذاتوي، وقللت من أهمية فكرة الصالح العام. وقد أثرت هذه الأفكار، من خلال كتابات "أميتاي إتزيوني" Amitai Etzioni (1995)، في إدارة كلينتون بالولايات المتحدة، وفي حزبي العمال والمحافظين بالمملكة المتحدة. زعم "إتزيوني" أن التفكك والانهيار الاجتماعي يأتيان إلى حد كبير نتيجة لتشبث الأفراد بالحقوق مع رفض الاعتراف بالواجبات والمسئوليات الأخلاقية المتبادلة. ويتجلى هذا فيما يسمى "قصور الوالدية" parenting deficit، ويقصد به تحلل الآباء والأمهات من أعباء الوالدية وتركز اهتماماتهم على أنماط حياتهم ووظائفهم الخاصة. غير أن النقاد يرون أن الجماعوية تغلب الواجبات على الحقوق ومن ثم تشكل تحولاً باتجاه التسلط والابتعاد عن الحرية الفردية، وفوق هذا كثيرًا ما أدت الجماعوية إلى نتائج محافظة، نظرًا لميلها إلى الارتباط بمساعي دعم المؤسسات الاجتماعية القائمة، مثل مؤسسة الأسرة. ومن ثم هي تحاول

إضفاء المشروعية على الوضع القائم، وفي حالة الأسرة تعمل على ترسيخ الدور التقليدي للنساء كربات بيوت وأمهات مربيات.

ملخص

◆ لكل من المركزية واللامركزية مزايا. فمن بين مزايا المركزية: السماح للدولة بأن تكون فاعلاً دوليًا، التمكين من تنظيم الحياة الاقتصادية على نحو أكفأ، المساعدة في تمتين الوحدة القومية، والقدرة على معالجة الاختلالات الإقليمية. أما جاذبية اللامركزية فتتمثل في: توسيع نطاق المشاركة السياسية، جعل الحكومة أكثر قربًا من المواطنين، جعل القرارات السياسية أكثر حصافة، تعزيز الضوابط والتوازنات داخل الحكومة.

◆ الشكلان الأكثر شيوعًا في التنظيم السياسي للدولة هما النظامان الوحدوي والفيدرالي. تقوم الفيدرالية على فكرة السيادة المشتركة التي توزَّع بمقتضاها السلطة بين المركز والسلطات الطرفية في الحكومة. أما النظم الوحدوية فتضع السيادة في أيدي مؤسسة قومية واحدة، ما يسمح للمركز بتحديد التنظيم المناطقي للدولة.

◆ هناك عوامل أخرى تؤثر في هذا التقسيم تشمل: النظام الحزبي والثقافة السياسية، النظام الاقتصادي ومستوى التكور المادي، مساحة الدولة، درجة التنوع الثقافي والعرقي والديني. وقد كان هناك ميل للمركزية في معظم؛ إن لم يكن كل النظم، ما يعكس بشكل خاص حقيقة أن الحكومة المركزية وحدها تملك الموارد والموقع الاستراتيجي اللازمين لإدارة الحياة الاقتصادية وتوفير رفاه اجتماعي شامل.

◆ استفادت اللامركزية السياسية من تزايد قوة الوعي العرقي والهويات الإقليمية. ويرتبط صعود السياسة العرقية بمدى قدرة النزعة العرقية على توليد الشعور بكون الهوية "العضوية" أقوى من الانتماءات والروابط "المدنية" المرتبطة في العادة بالوعي القومي . كما يعكس صعود القومية العرقية بدرجة ما أثر العولمة.

◆ جرى التعبير عن قلق متزايد من فقدان الجماعة مع التأكيد على الحاجة إلى إعادة اكتشاف "المحلي". وقد ارتبطت النزعة الجماعوية بالمطالبات

بلامركزية وإدارة ذاتية جذرية، إلى جانب فكرة الحقوق والمسئوليات المتبادلة، والدعوات إلى احترام السلطة وتعزيز القيم والثقافة التقليدية.

أسئلة للمناقشة

- كيف ينبغي أن يتحقق التوازن بين المركزية واللامركزية؟
- هل يعتبر المبدأ الفيدرالي قابلاً للتطبيق على جميع الدول أم بالنسبة لدول معينة؟
- ما المزايا الخاصة بكل من الفيدرالية وتفويض السلطة؟
- هل يعتبر التوجه نحو اللامركزية في الدول الحديثة أمرًا غير قابل للمقاومة؟
- هل يعني تصاعد السياسة العرقية انهيار القومية المدنية؟
- هل تعتبر كل مساعي دعم الجماعة المحلية محافظةً ضمنيًا على الدوام؟

لمزيد من القراءة

Bookchin, M., Remaking Society (Montreal: Black Rose, 1989).

مناقشة مثيرة لقائد فوضوي محدث عن الحاجة إلى اللامركزية والمجتمعات المستدامة.

Denters, B. and L. E. Rose (eds.), Comparing Local Governance: Trends and Development (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2005).

دراسة مفيدة لطبيعة ومدى تحول الحوكمة المحلية في أوروبا ونيوزيلندا وأستراليا والولايات المتحدة.

Fenton, S., Ethnicity (Cambridge: Polity: 2003).

بحث مفصل للعرقية من منظور سوسيولوجي ومستفيدًا من أدبيات الأنثروبولوجيا الاجتماعية.

Menton, A. and M. A. Schain, Comparative Federalism (Oxford: Oxford University press, 2006).

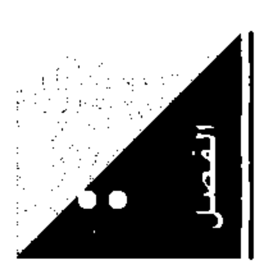
دراسة مقارنة لأعمال الفيدرالية وتطوراتها في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

Wachendorfer-Schmidt, U. (ed.) Federalism and Political Performance (London and New York: Routledge, 2006).

تقييم لفعاليات الفيدرالية مع مقارنة للأداء بين الدول الفيدرالية والوحدوية.



التفاعل السياسي



المحتويات

الاقتصاد والمجتمع

"إنه الاقتصاد يا غبي!"

شعار كُتب على حائط مكتب بيل كلنتون أثناء حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 1992

تتداخل السياسة مع الاقتصاد والمجتمع على جميع المستويات تقريبًا. وقد دارت المحاجاة والجدل الأيديولوجي تقليديًا حول المعركة الدائرة بين فلسفتين اقتصاديتين متصارعتين: الرأسمالية والاشتراكية. ويتحدد السلوك الاجتماعي والنظم الحزبية إلى حد بعيد بالانقسامات والانشقاقات الاجتماعية. وتتنافس الأحزاب على الوصول للسلطة عبر بذل الوعود بزيادة النمو الاقتصادي، الحد من التضخم، مكافحة الفقر..إلخ. وكما أدرك الرئيس كلنتون فإن حالة الاقتصاد هي التي تحدد في الغالب نتائج الانتخابات: فالحكومات تفوز بالانتخابات عندما يكون الاقتصاد في حالة ازدهار، كما يرجح أن تتعرض للخسارة في حالات الكساد والتدهور الاقتصادي. وقد مضى الماركسيون الأرثوذكس إلى أبعد من هذا في الحقيقة، فافترضوا أن السياسة هي مجرد جزء من "بنية فوقية" تتحدد أو تتشكل وفق "أساس" اقتصادي، أي إن العملية السياسية لا تعدو أن تكون انعكاسًا للنظام الطبقي. ورغم أن عددًا قليلاً من الناس (ومنهم الماركسيون) مازالوا متمسكين بهذه الرؤية التبسيطية، فإنه لا يمكن إنكار أهمية مراعاة العوامل الاقتصادية- الاجتماعية في التحليل السياسي؛ إذ إنه ببساطة لا يمكن فهم السياسة خارج السياق الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يلي المسائل الأساسية التي نتناولها في هذا الفصل:

المسائل الرئيسية:

- كيف وإلى أي مدى يعمل الاقتصاد في تشكيل السياسة؟
- ما النظم الاقتصادية الرئيسية في عالمنا اليوم؟ وما جوانب القوة والضعف في كل منهما؟
- إلى أي مدى تستطيع، وينبغي، للحكومات أن تتحكم في الاقتصاد؟
- ما الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في المجتمعات الحديثة؟
- ما مدى الدور الذي تلعبه الطبقة والجنس والنوع في تشكيل بنية الحياة السياسية؟

النظم الاقتصادية

يُقصد بالنظام الاقتصادي الشكل الذي يتم من خلاله إنتاج وتوزيع وتبادل السلع والخدمات. ويشير الماركسيون إلى النظم الاقتصادية بتعبير "أنماط الإنتاج". ولكن هناك صعوبة مستمرة تتمثل في التشوش الحادث بين نظم التنظيم الاقتصادي تلك والأفكار والمذاهب التي تدافع عنها. فعلى سبيل المثال يتم التعامل مع الرأسمالية في بعض الأحيان ليس بوصفها محض نظام اقتصادي، وإنما أيضًا كأيديولوجية في حد ذاتها، وبالأخص تلك الأيديولوجية التي تدافع عن الملكية الخاصة، وتشدد على مزايا المنافسة، وتفترض أن الرفاهية العامة ستنجم عن اقتفاء المصلحة الذاتية. إلا أن التشوش يبدو أوضح في حالة الاشتراكية. ويُستخدم مصطلح الاشتراكية للإشارة إلى كل من: مجموعة من القيم والنظريات والمعتقدات، وكذلك إلى نسق في التنظيم الاقتصادي يتوقع أن يتحقق من خلاله تلك القيم. وعلى الرغم من أن الفصل الحالي يتناول بعض جوانب القوة والضعف في النظم الاقتصادية (كيف تم الدفاع عنها ولماذا تعرضت للنقد) ينصب الاهتمام الرئيسي للفصل على التنظيم الاجتماعي- الاقتصادي وليس النظرية السياسية المعيارية. وقد ضمنّا الفصل الثالث عرضًا أكثر اكتمالاً للنزاعات الأيديولوجية ذات الصلة بذلك.

على مدى مائتي عام دار الجدل بشأن التنظيم الاقتصادي حول الصدام بين نظامين متصارعين: الرأسمالية والاشتراكية. كما بدا الدور الجوهري الذي يلعبه اختيار أحدهما في بنية الطيف السياسي نفسه، بما يختزل الآراء السياسية في موقفها من التنظيم الاقتصادي. وقد عرفت المعتقدات اليسارية بتفضيل الاشتراكية، بينما عكست المعتقدات اليمينية التعاطف مع الرأسمالية. وقد ساعدت حقيقة التباين الجوهري بين النظامين المتصارعين في تعزيز ثنائية الانقسام بينهما.

وقد تمثلت الملامح الرئيسية المرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي عادةً فيما يلي:-

- وجود إنتاج سلعي معمم، بوصف السلعة بضاعة أو خدمة تُنتَج للتبادل، أي اكتسابها قيمة سوقية.

- وجود معظم الثروة الإنتاجية (وسائل الإنتاج) في أيدٍ خاصة.
- تنظيم الحياة الاقتصادية على أساس مبادئ السوق: قوى العرض والطلب.
- المصلحة الذاتية المادية وتعظيم الربح يشكلان الحافز على الاستثمار والعمل الشاق.

وعلى النقيض من ذلك تقوم الاقتصادات الاشتراكية على المبادئ التالية:-

- نظام إنتاج للاستخدام يستهدف – نظريا على الأقل- إشباع الاحتياجات الإنسانية.
- الغالب هو وجود ملكية عامة أو مشتركة للثروة الإنتاجية، فيما يتضمن بالتأكيد وجود "قمم أمرة" لإدارة الاقتصاد.
- تنظيم اقتصادي مبني على التخطيط، كعملية عقلانية- كما يفترض- لتخصيص الموارد.
- يقوم العمل على الجهد التعاوني المنبثق من الرغبة في تحقيق الصالح العام.

غير أن النظم الاقتصادية كانت دائمًا- كما أثبتت الممارسة العملية- أعقد وأصعب من أن تُصنَّف. في المقام الأول كان من الخطأ افتراض وجود ولو نموذج واحد مقبول عالميًا باعتباره يمثل الاشتراكية أو الرأسمالية. ففي الممارسة العملية، قامت المجتمعات ببناء نماذجها الخاصة لأي من الرأسمالية والاشتراكية، بما يتفق وظروفها الاقتصادية والسياسية الخاصة، وإرثها الثقافي والتاريخي. ومن ثم يبدو من الأكثر معقولية الحديث عن عدة رأسماليات واشتراكيات. كما أن المنظور التبسيطي للتنظيم الاقتصادي الذي يضع "الاشتراكية في مقابل الرأسمالية" قد تسبب في تشويه الواقع جراء التشديد الزائد على الاختلافات بين النموذجين (كنتيجة غالبًا للصراع أثناء الحرب الباردة).

لكن ما حدث في أعقاب ثورات أوروبا الشرقية 1989-1991 من ابتعاد كامل عن التخطيط المركزي لم يؤدِ فحسب إلى إنهاء نظام اشتراكية الدولة، وإنما أدت أيضًا إلى تدمير الوهم بإمكانية وجود نظام اشتراكي

أو رأسمالي "نقي". فلا يوجد نظام رأسمالي خالٍ تمامًا من الشوائب "الاشتراكية"، مثل قوانين العمل وشبكات الأمانِ والرفاه الاجتماعي. كما لم يوجد قط نظام اشتراكي ليست به شوائب "رأسمالية" مثل سوق العمل وشكل ما من أشكال الاقتصاد "الأسود". وفوق هذا كانت هناك محاولات لإقامة نظم اقتصادية لا تتناسب مع أي من النماذج الرأسمالية أو الاشتراكية، ويشار إليها عادة بـ"الطريق الثالث". وقد وضع تحت هذا التصنيف كل من: الإدماجية في إيطاليا الفاشية، البيرونية في الأرجنتين، الديمقراطية الاجتماعية السويدية. أما أنصار البيئة فقد طوروا من جانبهم النقد الخاص بهم زاعمين أن الرأسمالية والاشتراكية متشابهتان من حيث الجوهر، إذ تمثلان نظامين اقتصاديين يتوجهان صوب الإنتاج قبل أي شيء آخر ويغلب عليهما الهوس بالنمو. أما الاقتصاد الأخضر فيتطلب إحداث نقلة جذرية في الأولويات الاقتصادية نحو أولويات تستمد جذورها من استدامة البيئة وتوازنها.

السوق Market:

هي منظومة للتبادل التجاري تجمع بين المشترين الراغبين في الحصول على السلعة أو الخدمة والبائعين الذين يعرضونها بيعها، وتستخدم النقود في جميع الأسواق، وتكاد تستخدمها الأسواق بوصفها الوسيلة الحديثة لإتمام التبادل وليس المقايضة. وتعد الأسواق آليات احتكارية، بمعنى أنها تنتظم بواسطة تقلبات الأسعار التي تعكس الميزان بين العرض والطلب، وهو ما يطلق عليه قوى السوق.

يزعم أنصار السوق أنها تتسم بالمزايا التالية:-

- تشجيع الكفاءة من خلال التنافس الربحي.
- تشجع الابتكار الذي يتخذ صورة منتجات جديدة وعمليات إنتاجية جديدة.
- تسمح لكل من المنتجين والمستهلكين بالسعي وراء مصالحهم الخاصة والتمتع بحرية الاختيار.
- تميل إلى تحقيق التوازن من خلال التنسيق بين عدد لا نهائي تقريبًا من الأفضليات والقرارات.

غير أن معارضي السوق يرون للسوق مساوئ خطيرة مثل:-

- إنها تولد انعدام الأمن لأن حيوات الناس تتشكل بفعل قوى لا يستطيعون التحكم فيها.
- توسع اللامساواة المادية وتولد الفقر.
- ترفع مستويات الجشع والأنانية وتتجاهل الاحتياجات العامة للمجتمع.
- تدفع نحو عدم الاستقرار من جراء فترات الازدهار والركود الدورية.

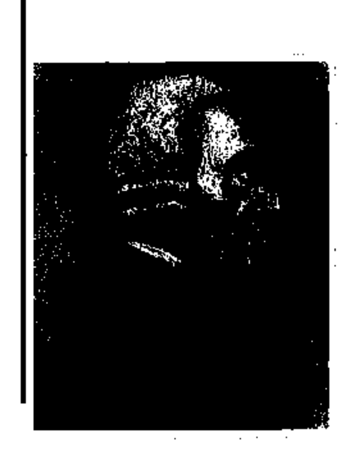
اشتراكية الدولة State socialism: شكل للاشتراكية، الدولة فيه تتحكم وتدير الحياة الاقتصادية، وتعمل نظريًا لصالح الشعب.

الرأسماليات في العالم

نشأت أول أشكال الرأسمالية بأوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وتطورت من داخل مجتمعات يهيمن عليها الإقطاع. وقد اتصف النظام الإقطاعي بالإنتاج القائم على الزراعة والموجه لتلبية احتياجات الإقطاعية، وبالتراتبيات الاجتماعية الثابتة، مع نمط صارم للالتزامات والواجبات. وتبلورت جذور الأنشطة الرأسمالية أول الأمر في صورة الزراعة التجارية التي توجهت نحو السوق، واعتمدت اعتمادًا متزايدًا على العمل المأجور بدلاً من الأقنان المرتبطين بالأرض. ومن المؤكد أن آلية السوق (قلب النظام الرأسمالي الناشئ) قد كثفت الضغوط من أجل التجديد التكنولوجي، وأحدثت توسعا ملموسًا في القدرة الإنتاجية.

"آدم سميث" Adam Smith (1723-1790):

اقتصادي وفيلسوف اسكتلندي، يُنظر إليه عادة باعتباره مؤسس "العلم المتجهم". بعد جلوسه على كرسي أستاذية المنطق ثم الفلسفة الأخلاقية في جامعة جلاسجو، أصبح معلم دوق بكلوتش، الأمر الذي مكنه من زيارة فرنسا وجنيف، ومن ثم وضع نظرياته الاقتصادية. ففي كتابه "نظرية المشاعر الأخلاقية" (1759) وضع نظرية الحافز التي حاول من خلالها التوفيق بين السعي من أجل المصلحة الذاتية ونظام اجتماعي غير مقيد. أما أشهر أعماله كتاب "ثروة الأمم" (1776) فقد كان أول محاولة منهجية لتفسير كيفية عمل الاقتصاد في شروط السوق، حيث شدد على أهمية تقسيم العمل. وعلى الرغم من النظر إلى "سميث" باعتباره من منظري السوق الحرة، فقد كان على وعي أيضا بحدود السوق.



وبسبب الضغوط من أجل زيادة الإنتاجية قامت ما أطلق عليها "الثورة الزراعية" التي رأت إغلاق الأراضي المشاع المتعرضة للرعي الزائد، ودعت إلى زيادة استخدام الأسمدة والأساليب العلمية في الإنتاج. وفي أواسط القرن الثامن عشر بدأت ثورة صناعية في المملكة المتحدة أولاً ثم في الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف أنحاء أوروبا. تكفَّل التصنيع بإحداث تحوُّل كامل في المجتمع من خلال إدخال الإنتاج المصنعي القائم

على الآلة، والانتقال التدريجي للسكان من الريف صوب البلدات والمدن الآخذة في التوسع. وفي الحقيقة كان هناك ارتباط وثيق بين الرأسمالية والتصنيع، مما جعل الرأسمالية الصناعية تؤخذ بشكل عام على أنها الشكل الكلاسيكي للرأسمالية. بيد أنه من الممكن تحديد ثلاثة أنماط للنظام الرأسمالي في العالم الحديث:

- رأسمالية المجازفة الحرة
- الرأسمالية الاجتماعية
- الرأسمالية التعاونية

رأسمالية المجازفة الحرة

يُنظر إليها على نطاق واسع، خاصةً في العالم الأنجلو- أمريكي على أنها تشكل الرأسمالية "النقية"، وكمثال ستتطلع إليه حتمًا الرأسماليات الأخرى. مع ذلك من الواضح أن هذا النموذج قد قوبل بالرفض في معظم أجزاء العالم فيما عدا الولايات المتحدة (موطن هذا النوع من الرأسمالية) على الرغم من تسربها إلى الديمقراطية الاجتماعية الكينزية بالمملكة المتحدة في السنوات الأولى التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية. تنبنى رأسمالية المجازفة الحرة على أفكار اقتصاديين كلاسيكيين مثل "آدم سميث" و"ديفيد ريكاردو" David Ricardo (1772-1823) وتم تحديثه على أيدي منظرين محدثين مثل "ميلتون فريدمان" و"فردريك فون هايك" . ويمثل الملمح الأساسي لهذه الرأسمالية في الإيمان بالحرية التامة للمنافسة في السوق، انطلاقًا من الاعتقاد بأن آلية السوق تنظِّم نفسها بنفسها (أي ما أطلق عليها "آدم سميث": "اليد الخفية"). وهو ما عبر عنه "آدم سميث" بعبارته المأثورة: "لا نتوقع أن نحصل على عشائنا من العمل الطيب للقصاب أو صانع الشراب أو الخباز، وإنما من نظرتهم إلى مصلحتهم الشخصية". وقد عملت مبادئ السوق الحرة تلك في الولايات المتحدة على الاحتفاظ بالملكية العامة في أضيق الحدود الممكنة، مع ضمان أن يعمل توفير الرفاه الاجتماعي بما هو أكبر قليلاً من شبكة أمان. يسعى رجال الأعمال الأمريكان كما هو متوقع وراء تحقيق الربح،

ويعطون أهمية قصوى لتحقيق الإنتاجية المرتفعة ومرونة العمالة. وتتسم النقابات العمالية بالضعف عادةً، فيما يعكس الخوف من أن تتسبب المنظمات العمالية القوية في عرقلة تعظيم الأرباح. وينبثق التشديد على كل من النمو والمجازفة الحرة عند هذا النموذج بشكل جزئي من حقيقة كون الثروة الإنتاجية مملوكة إلى حد كبير لمؤسسات مالية، مثل شركات التأمين وصناديق التقاعد التي تتطلب معدلات مرتفعة للعائد على استثماراتها.

تعتبر القوة الاقتصادية التي لا شك فيها للولايات المتحدة بمثابة شهادة على حيوية رأسمالية المجازفة الحرة. وعلى الرغم من وجود دلائل حدوث تراجع نسبي (فبينما كانت الولايات المتحدة تنتج نصف الناتج الصناعي العالمي عام 1945 انخفضت هذه النسبة إلى الخُمس عام 1990) لا يزال متوسط الإنتاجية في الولايات المتحدة أعلى من نظيره في ألمانيا واليابان. كذلك من الواضح تمتُّع الولايات المتحدة بمزايا طبيعية تمكنها من الاستفادة من تطبيق مبادئ السوق، وخاصةً وجود سوق محلية بحجم قارة، ووفرة الثروات الطبيعية، والثقافة الشعبية ذات النزعة الفردية الطاغية التي تعتبر بمثابة "الأيديولوجية الحامية". ومع ذلك لا يمكن اختزال نجاحها في السوق وحدها. فعلى سبيل المثال تمتلك الولايات المتحدة- بشكل أساسي- شعورًا قويًا وواضحًا بالهدف القومي، فضلاً عن وجود شبكة من الهيئات المنظِّمة التي تتكفل بإيقاف التطرف السيئ في السلوك التنافسي.

وقد انتشرت مبادئ رأسمالية المجازفة الحرة خارج الولايات المتحدة من خلال تأثيرات العولمة الاقتصادية. فقد شجعت العولمة (التي ناقشناها بالتفصيل في الفصل السابع) على إضفاء النزعة السوقية بطرق مختلفة. فعلى سبيل المثال كان من نتائج منافسة الدولة المحتدمة تشجيع الحكومات على تخفيف القيود والتنظيمات المفروضة على اقتصاداتها، وخفض المعدلات الضريبية، على أمل جذب الاستثمارات "إلى الداخل" ومنع الشركات متعددة القوميات من نقل أعمالها إلى أماكن أخرى. كما أجريت تخفيضات كبيرة على الإنفاق العام، وخاصة ميزانيات الرفاه الاجتماعي، وفي الحقيقة أدى التحكم في معدلات التضخم إلى إزاحة فكرة

العولمة الاقتصادية Economic globalization: إدماج الاقتصادات الوطنية في اقتصاد عالمي واحد "لا يعترف بالحدود"، وذلك من خلال الإنتاج والتدفقات الرأسمالية العابرة للقوميات.

إضفاء الطابع السوقي Marketization: تمدُّد علاقات السوق بناء على التبادل التجاري والسعي وراء المصلحة المادية الذاتية، عبر الاقتصاد، وربما عبر المجتمع أيضًا.

الاحتفاظ بالعمالة الكاملة كهدف رئيسي للسياسة الاقتصادية. يضاف إلى هذا أن الحاجة إلى تعزيز مرونة العمل والمنتجات قد أدت في العادة إلى إثارة أنشطة نقابية تتم السيطرة عليها بواسطة التشريعات أو تدابير أخرى. وقد ساعدت تلك الضغوط في بلورة ما أسماه البعض الاقتصاد السياسي "الجديد"، وهو شكل غير مسيس في الإدارة الاقتصادية يتم بمقتضاه تقليص التدخل المباشر من جانب الدولة، مع وضع السوق في مركز الحياة الاقتصادية (سبق أن تناولنا في الفصل الخامس أثر هذا على الدولة نفسها). بيد أن هناك ملمحين رئيسيين في هذا الاقتصاد السياسي الجديد: يتمثل أولهما في التشديد على أهمية التجديد والتطوير التكنولوجي، وبخاصة توسيع الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وقد أدى التقدم التكنولوجي في التسعينيات، وخاصة في الولايات المتحدة، إلى صعود ما تسمى "الرأسمالي التوربينية". أما الملمح الثاني فهو زيادة استثمار الحكومات في رأس المال البشري، إيمانًا بأن رفع مستويات التعليم والتدريب سوف يؤدي إلى تحسين جانب العرض في الاقتصاد وتمكين المواطنين من تحقيق المزيد من المرونة وازيادة الاعتماد على أنفسهم.

مع ذلك، تنطوي رأسمالية المجازفة الحرة على سمات خطيرة، لعل أهمها هو الاتجاه نحو توسيع الفوارق المادية والتمزق الاجتماعي. وهو ما يتضح من مستويات الفقر المطلق الموجودة بالولايات المتحدة، والتي لا يوجد ما يماثلها في أوروبا مثلاً، وفي نمو طبقة دنيا من الذين تلقوا تعليمًا منخفضًا، ويعتمدون في حياتهم على الرفاه الاجتماعي. وقد يكون من الممكن احتواء التوترات التي تولدها تلك المشكلات، عن طريق تحقيق مستويات نمو مرتفعة تبقي على آفاق الحراك الاجتماعي مفتوحة. إلا أنه في مجتمعات أخرى مثل المملكة المتحدة التي تفتقر إلى الموارد الثقافية والاقتصادية المتاحة للولايات المتحدة، قد تولّد رأسمالية المجازفة الحرة من التوترات العميقة ما قد يجعلها غير قابلة للاستدامة في الأمد الطويل. وتتمثل مشكلة أخرى في أن السمات "التوربينية" لتلك الرأسمالية أقل علاقةً بديناميكيات السوق أو التجديد التكنولوجي من رغبة المستهلك في الإنفاق والاقتراض، ومن رغبة رجال الأعمال في الاستثمار. من ثم

يمكن لهذا النموذج الاقتصادي أن يصبح معرضًا بشكل خاص لنزوات الأسواق المالية والتقلبات في مشاعر الثقة لدى المستهلكين ورجال الأعمال.

الرأسمالية الاجتماعية

يشير مصطلح الرأسمالية الاجتماعية إلى أحد أشكال الرأسمالية الذي تطور في كثير من بلدان وسط أوروبا وغربها. وتعتبر ألمانيا الموطن الطبيعي لتلك الرأسمالية، ولكن مبادئها اعتُنِقت أيضًا بصور مختلفة في النمسا، بلدان البنيلوكس، السويد، فرنسا والكثير من اسكندنافيا. ويستند هذا الشكل الاقتصادي بقوة إلى الأفكار المرنة والبراجماتية لاقتصاديين مثل "فريدريك ليست" (1789-1846) Friedrich List وليس على مبادئ السوق الصارمة في الاقتصاد السياسي كما صاغها "سميث" و"ريكاردو". شدد "ليست"، وهو من المؤيدين المتحمسين للاتحاد الجمركي الألماني Zollverein، على الأهمية الاقتصادية للسياسة والسلطة السياسية، حيث رأى على سبيل المثال ضرورة تدخل الدولة لحماية الصناعات الوليدة من المنافسة الأجنبية الحادة. ويعد العنصر الرئيسي في هذا النموذج فكرة السوق الاجتماعية، وهي محاولة للمزواج بين قواعد المنافسة الاقتصادية والحاجة إلى ضمان التماسك والتضامن الاجتماعي.

تأسس هذا النظام في ألمانيا على الربط بين رأس المال الصناعي ورأس المال المالي في شكل علاقة وثيقة بين الشركات والبنوك القائمة على أساس إقليمي والتي تكون في الغالب من بين حملة الأسهم الرئيسيين في تلك الشركات. وكان هذا هو المحور الذي دار حوله الاقتصاد الألماني منذ الحرب العالمية الثانية، والذي وجَّه الاقتصاد نحو ربحية الاستثمار طويل الأجل وليس قصير الأجل. كذلك تختلف المنظمات التجارية التي أُطلِق عليها رأسمالية الراين- الألب عن الرأسمالية الأنجلو- أمريكية في كون الأولى مبنية على المشاركة الاجتماعية. فتتمتع النقابات بالتمثيل من خلال مجالس الأعمال، وتشترك في دورات سنوية للتفاوض بشأن الأجر تشمل الصناعة كلها عادةً. وتقوم هذه العلاقة على رفاه شامل وممول جيدًا، يوفر ضمانات اجتماعية للعمال والجماعات الضعيفة الأخرى. بهذه الطريقة، تطورت

مفهوم

السوق الاجتماعية Social market: نشأت فكرة "اقتصاد السوق الاجتماعي" بألمانيا في الخمسينيات، وقد طور هذه الفكرة الاقتصاديون الذين يتبعهم "ألفريد- مولر أرماك" AlfredMuller-Armack غير الاشتراكيين الديمقراطيين المسيحيين، وخاصة "لودفيج إيرهارد" Ludwig Erhard [illegible] الحرة. وتصبح استراتيجية السوق الاجتماعية لألمانيا بالتوصل إلى وفاق يجمع بين الرأسمالية [illegible] والاشتراكية.

"رأسمالية الشركاء" أو أصحاب المصلحة stakeholders، التي تأخذ في اعتبارها مصالح العمال ومصالح المجتمع الأوسع. وهو ما يتناقض مع رأسمالية "حملة الأسهم" shareholders الموجود في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (Hutton, 1995).

ولقد اتضحت جوانب القوة في الرأسمالية الاجتماعية كأوضح ما يكون في "المعجزة الاقتصادية" التي حوّلت ألمانيا التي مزقتها الحرب إلى القوة الاقتصادية القائدة في أوروبا في الستينيات. ذلك أن المستويات المرتفعة والثابتة للاستثمار الرأسمالي، إلى جانب التشديد القوي على التعليم والتدريب- خاصة في المهارات المهنية والحرفية- قد مكّنت ألمانيا من تحقيق أعلى مستويات الإنتاجية في أوروبا. بيد أن مزايا نموذج السوق الاجتماعية لم تُقبَل بأي حال على مستوى عالمي. فمن بين نقائصه أن التشديد الكبير على المشاورات والمفاوضات والبحث عن التوافق، يجعل هذا النموذج يميل إلى تشجيع عدم المرونة، كما يجعل من الصعب على الشركات التكيف مع الأوضاع المتغيرة في السوق (مثلاً: العولمة الاقتصادية والمنافسة القوية لمنتجات أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وآسيا). أضف إلى هذا: العوائق الناجمة عن مستويات الإنفاق الاجتماعي المرتفعة نسبيًا والتي تستهدف الحفاظ على خدمات الرفاه الاجتماعي عالية الجودة. يؤدي هذا الوضع إلى زيادة الضرائب، ومن ثم الأعباء على كل من أصحاب الأعمال والعاملين. وبينما يصر مؤيدو السوق الاجتماعية على وجود رابطة لا يمكن فصمها بين السوقي والاجتماعي، يرى منتقدوها أن الرأسمالية الاجتماعية مقولة متناقضة بحكم تركيب المصطلح نفسه، وفي رأيهم أن ثمن تمويل البرامج الاجتماعية الآخذة في التوسع هو تراجع القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، فضلاً عن إضعاف قاعدة خلق الثروة في الاقتصاد.

الرأسمالية التعاونية

ينبني الشكل الثالث للرأسمالية على نموذج اليابان بعد 1945. وهو النموذج الذي تبنته بحماس "نمور" شرق آسيا (كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة..إلخ)، كما كان له تأثيره على الرأسمالية الصينية الناشئة.

والسمة المميزة للرأسمالية التعاونية هي التشديد على العلاقات التعاونية

مفهوم

"دعه يعمل" Laissez-faire، تعبير فرنسي يشير إلى مبدأ عدم تدخل الحكومة في الشئون الاقتصادية، وهو جوهر المذهب القائل بأن الاقتصاد يعمل على أفضل وجه حينما تتركه الحكومة وشأنه. وقد نشأ المصطلح مع الفيزيوقراط (أنصار المذهب الطبيعي) الفرنسيين في القرن الثامن عشر الذين وضعوا شعار "دعه يعمل، دعه يمر". وقد التقط اقتصاديون كلاسيكيون مثل "ديفيد ريكاردو" و"ألفريد مارشال" Alfred Marshall (1842-1924) من "آدم سميث". وتعتبر الفكرة الجوهرية وراء شعار "دعه يعمل، دعه يمر" أن اقتصاد السوق غير المقيدة ينزع بشكل طبيعي نحو تحقيق التوازن، وهو ما يُشرح عادة بنظرية "المنافسة التامة". ووفقًا لهذا المنظور يُعتبر التدخل الحكومي مدمرًا ما لم ينحصر في إجراءات تستهدف تشجيع المنافسة في السوق، مثل فرض الضوابط على الاحتكارات والحفاظ على استقرار الأسعار.

طويلة الأجل. وهو ما يسمح بألا يوجّه الاقتصاد على أساس آلية سعرية مجردة، وإنما من خلال ما أطلق عليه "الأسواق الارتباطية" Relational Markets. ومن أمثلة هذا: نمط ملكية الأسهم المتشابكة في اليابان، والذي يضمن وجود علاقة وثيقة بين الصناعة والتمويل. حتى إن نحو 40 % من الأسهم المدرجة في بورصة طوكيو مملوكة لمجموعات صناعية ذات وشائج بشركات شقيقة، ويطلق عليها "كيجوشودان". أما "الكيرتسو" فهي شبكات عابرة لحملة الأسهم تربط المصالح الصناعية بمختلف مقاولي الباطن، وهي تشكل 30 % من الأسهم المدرجة في بورصة طوكيو. ويضمن استقرار الملكية للشركات اليابانية وفرة في رأس المال بما يمكنها من تبني استراتيجيات مبنية على الاستثمار طويل الأجل بدلاً من الأرباح قصيرة ومتوسطة الأجل.

توفر الشركات نفسها الجوهر الاجتماعي للحياة اليابانية؛فالعمال (خاصةً الذكور منهم في الشركات الكبيرة) "أعضاء" في الشركة بطريقة لا توجد في الولايات المتحدة، ولا حتى في السوق الاجتماعية بأوروبا. ومقابل ولاء العمال للشركة والتزامهم بالعمل الشاق من أجلها، يحصلون تقليديًا ومدى الحياة على عمل ورواتب تقاعد وحماية اجتماعية وفرص الترويح والاستجمام. ويُعطَى اهتمام خاص هنا لفريق العمل وبناء هوية تعاونية أساسها فارق الدخول البسيط نسبيًا بين العمال والمديرين. وقد أدى هذا التشديد على العمل وأهمية الجهد التعاوني إلى إطلاق مسمى "الشعبية" Peoplism على النظام الياباني. وتُعَد الحكومة العنصر الثالث في هذا المزيج الاقتصادي. فعلى الرغم من انخفاض مستويات الإنفاق العام والضرائب في بلدان شرق آسيا مقارنة بالمستويات الدولية (تحت 30 % غالبًا من الناتج القومي الإجمالي) تلعب الدولة دورًا حيويًا في "إرشاد" قرارات الاستثمار والبحوث والمتاجرة. وبلا شك يتصل النموذج هنا أساسًا بدور وزارة التجارة الدولية والصناعة، والتي تواصل (وإن بدرجة أقل ظهورًا مما كانت عليه الحال في الخمسينيات والستينيات) الإشراف على الاقتصاد الياباني من خلال نظام للتخطيط "التأشيري".

وقد أظهر الاقتصاد الياباني في مجالات عديدة الكثير من سمات رأسمالية المجازفة الحرة بعد الحرب العالمية الثانية، من بينها الولع بتعظيم الربح،

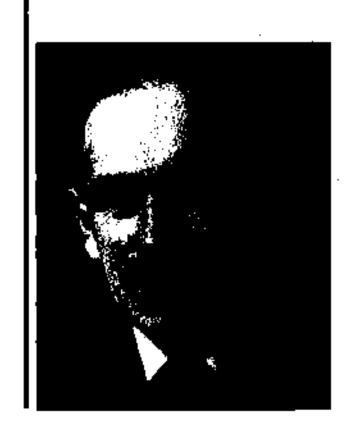
والنزوع نحو العمليات قصيرة الأجل. ومع ذلك فإن عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية التي بدأت قبل الحرب وتسارعت بعدها قد حققت نجاحًا باهرًا. وقد خلقت "المعجزة الاقتصادية" اليابانية قوة صناعية كان من الممكن أن تصبح عام 2005 أكبر اقتصاد في العالم لو حافظت على معدل الاستثمار العالي. بيد أن النجاح الياباني سوف تتجاوزه الصين، تلك القوة الصاعدة التي تجاوزت معدلات النمو التي حققتها "النمور" في شرق آسيا. ومع ذلك هناك ثمن للنجاح ينبغي دفعه. فخلف الوجه العام للتعاون والتعاضد يتطلب النموذج الاقتصادي الياباني مطالب كبيرة من العمال وأسرهم. فساعات العمل الطويلة وشروط العمل ذات الانضباط الصارم تعني خنق الروح الفردية ويصبح العمل هو محور الوجود الإنساني. بالمثل أدت سيادة شركة "الجماعة" في المجتمع الياباني إلى الاحتفاظ بشعور إقطاعي جديد فيما يتعلق بالالتزام، مع تصور للواجب يضعه فوق كل الحقوق. من ثم يزعم المنتقدون أن الرأسمالية التعاونية تقوم حتمًا على التسلطية وأن المثال الأوضح على الرأسمالية التسلطية يوجد في المزيج الصيني بين الرأسمالية البرجوازية وانفراد الحزب الشيوعي بالحكم. ومع ذلك فقد كان المزج الصيني بين اقتصاديات السوق والتحكم السياسي الستاليني قد حقق نجاحًا ملحوظًا في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، مستفيدًا في هذا من الوفرة الهائلة في الأيدي العاملة الرخيصة والاستثمار الضخم في البنية التحتية الاقتصادية.

الرأسمالية مدارة أم غير مدارة

وكما اتضح من هذه المراجعة للرأسمالية في عالمنا فإن المسألة الرئيسية في السياسة الاقتصادية هي تحقيق الموازنة السليمة بين السياسة والاقتصاد، وكذلك بين الدولة والسوق. هل يعمل الاقتصاد الرأسمالي على أفضل وجه حينما تتركه الحكومة وشأنه، أم أن النمو الاقتصادي المستقر والرفاهية العامة لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال نظام للإدارة الاقتصادية؟ يختصر هذا السؤال استراتيجيتين اقتصاديتين متناقضتين: الكينزية والنقدية

(المذهب النقدي). وتمثل محور التحدي الذي طرحه "كينز" على الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في عمله المعنون "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" (1936) في رفض فكرة وجود نظام اقتصادي طبيعي مبني على الضبط الذاتي الذي تقوم به السوق. ورأى أن سياسات "دعه يعمل" المؤسسة على فصل صارم بين الحكومة والاقتصاد قد أنتجت عدم الاستقرار والبطالة، وهو ما كان الكساد العظيم في الثلاثينيات أوضح صوره.

جون ماينارد كينز (1883-1946) John Maynard Keynes:



اقتصادي بريطاني تأسست شهرته على نقده لمعاهدة فرساي والذي نشره في كتاب "التبعات الاقتصادية للسلام" (1919). أما عمله الرئيس فهو "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" (1936) والذي ابتعد فيه عن النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية، ومضى باتجاه تأسيس فرع علمي جديد يعرف الآن بالاقتصاد الكلي. ومن خلال تحديه لمبادئ "دعه يعمل" وضع الأساس النظري لسياسة إدارة الطلب، والتي تبنتها على نطاق واسع الحكومات الغربية في الفترة الأولى التالية للحرب العالمية الثانية. وكان للنظريات الكينزية أثر عميق على كل من الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية.

رأى "كينز" أن الاقتصادات الرأسمالية قد انحدرت إلى الكساد الكبير خلال الثلاثينيات بسبب أنه مع نمو البطالة أخذت قوى السوق تقتطع من الأجور، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات. واعترض "كينز" على أرثونكسية السوق الحرة بتوضيح أن مستوى النشاط الاقتصادي يتوجه نحو تلبية "الطلب الكلي"، أي المستوى الشامل للطلب في الاقتصاد، والذي يمكن للحكومة إدارته من خلال سياسات الضرائب والإنفاق العام. ومن ثم عندما يرتفع مستوى البطالة ينبغي على الحكومة "إنعاش" الاقتصاد بزيادة الإنفاق العام أو خفض الضرائب. ورأى "كينز" أن عجز الموازنة العامة الناتج عن هذا سيتم التغلب عليه من خلال النمو الذي سيؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية، ومن ثم خفض حاجة الحكومة إلى الاقتراض. يضاف إلى هذا أن أي تحفيز اقتصادي من هذا النوع سوف يتسع من خلال الأثر المضاعف.

الأثر المضاعف Multible effect : آلية يكون من خلالها للتغيير في الطلب الكلي أثر متزايد على الدخل القومي عندما ينتشر في الاقتصاد.

"ميلتون فريدمان" Milton Friedman (1912-2006):



أكاديمي واقتصادي أمريكي. أستاذ الاقتصاد بجامعة شيكاغو منذ العام 1948 ومؤسس ما تسمى "مدرسة شيكاغو". عمل أيضا كاتب عمود في مجلة نيوزويك، ومستشارًا للرئيس الأمريكي. حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976. من أكبر مؤيدي المذهب النقدي واقتصاديات السوق الحرة. من أقوى منتقدي النظرية الكينزية وسياسات "الضرائب والإنفاق" الحكومية، وساعد في تحويل الأولويات الاقتصادية خلال السبعينيات والثمانينيات في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على وجه الخصوص. من أهم أعماله: "الرأسمالية والحرية" (1962)، ومع زوجته "روز" - "حر في أن أختار" (1980). وقد كان لهذين العملين أثر كبير في الفكر الاقتصادي لليمين الجديد.

هكذا أحدثت الإدارة الكينزية للطلب في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ثورة في السياسة الاقتصادية، وبدا أنها تزود الحكومات بوسيلة يعتمد عليها لتحقيق النمو المستدام والانتشار المتواصل للرفاهية. يرى كثيرون أن الكينزية مثلت مفتاح "الازدهار الطويل" في الخمسينيات والستينيات، والتي كانت أطول فترة للنمو الاقتصادي المستدام عرفها العالم. غير أن المصداقية الفكرية للكينزية تعرضت للطمة قوية بنشوء "الركود التضخمي" في السبعينيات (أي الارتفاع المتوازي لمستوى كل من البطالة والتضخم)، وهو ظرف لم تتصوره النظريات الكينزية ولم تستطع تفسيره. فمن الناحية السياسية تقوّضت الأفكار الكينزية بسبب ارتباطها بسياسات "الضرائب والإنفاق" التي يزعم اقتصاديو السوق الحرة أنها قد أوهنت المجازفة الحرة وروح المبادرة، وقوّضت النمو بخلق معدلات تضخم مرتفعة دائمة (زيادة عامة في مستوى الأسعار). وفي هذه الفترة كسبت الأفكار النقدية ما قبل الكينزية جولة حياة جديدة، خاصة وسط اليمين السياسي.

كان صعود المذهب النقدي، وخاصة نتيجة أعمال اقتصاديين مثل "فردريك فون هايك" و"ميلتون فريدمان"، علامة على حدوث تحول في الأولويات الاقتصادية بعيدًا عن خفض البطالة، والاهتمام بدلاً من هذا

المذهب النقدي Monetarism: النظرية القائلة إن سبب التضخم هو زيادة المعروض من النقود- "نقود كثيرة جدًا تتزاحم على سلع قليلة جدًا".

رأس المال الاجتماعي Social capital: الموارد الثقافية والأخلاقية التي تساعد في تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والرفاهية.

بالتحكم في التضخم. وفي حركة قادتها في الثمانينيات حكومة تاتشر في المملكة المتحدة، وإدارة ريجان في الولايات المتحدة، أصبحت المسئولية الاقتصادية الرئيسية للحكومة هي ضمان "النقود السليمة". فكانت مهمة الحكومة هي ضغط التضخم إلى خارج النظام، وترك أمور مثل النمو، والتشغيل، والإنتاجية للتفاعلات الطبيعية في السوق. وحسب كلمات "فريدمان" يفترض المذهب النقدي "أن التضخم هو، دائمًا وفي كل مكان، ظاهرة نقدية". ويرى المذهب النقدي أن السياسات الكينزية المصممة لزيادة الناتج وخفض البطالة تؤدي ببساطة إلى إشعال التضخم بتشجيع الحكومة على الاقتراض، ومن ثم "طباعة النقود". والبديل هو نقل الاهتمام من السياسات المركزة على جانب الطلب والتي تشجع المستهلكين على مزيد من الاستهلاك، إلى الاهتمام بجانب العرض الذي يشجع المنتجين على الإنتاج. وهو ما يعني لأنصار المذهب النقدي رفع القيود عن السوق وخفض الضرائب.

بيد أن الاقتصاديين المحدثين قد ابتعدوا إلى حد كبير عن هذه الحلول التبسيطية التي قدمها كل من الكينزية والمذهب النقدي، وصاغوا استراتيجيات اقتصادية أرقى، بل ربما أنشأوا اقتصادًا سياسيًا "جديدًا". فلقد نجح المذهب النقدي على الأقل في إقناع الكينزيين بأهمية التضخم وجانب العرض في الاقتصاد. كما أسهمت العولمة الاقتصادية في تجاوز الكينزية "الخام"، لأن الإدارة الاقتصادية في الخمسينيات والستينيات قد قامت على أساس وجود اقتصادات قومية منفصلة. ومن ناحية أخرى أصبح من الصعب الاحتفاظ بفكرة اقتصاد السوق المحرر من كل الضوابط، خاصة في ظل ميل هذا النمط الاقتصادي إلى انخفاض الاستثمارات، وسيادة الطابع قصير الأجل، والتمزق وربما الانهيار الاجتماعي. وكما أشار "فرنسيس فوكوياما" (1996) يعتمد خلق الثروة من أي نوع على رأس المال الاجتماعي في شكل الثقة، وليس العوامل غير البشرية وحدها. من ثم نشأت "كينزية جديدة" ترفض الإدارة الاقتصادية من أعلى- لأسفل، وتعترف أيضًا بحقيقة أن تفاعلات السوق تتعرقل بفعل عدم اليقين واللامساواة والمستويات المعرفية المختلفة.

التخطيط Planning:

هو نسق في التنظيم الاقتصادي يعتمد على التخصيص العقلاني للموارد وفقًا لأهداف محددة بوضوح يتم الوصول إليها من خلال التنسيق الجزئي أو الكامل للإنتاج والتوزيع والتبادل. بيد أن نظم التخطيط تختلف في الممارسة اختلافًا ملحوظًا. فقد طورت نظم الدول الاشتراكية نظامًا للتخطيط التوجيهي الذي يستهدف تحقيق أهداف للناتج في كل المنشآت الاقتصادية، ويُدار مركزيًا من خلال التسلسل القيادي لمؤسسات الحزب والدولة. أما التخطيط التأشيري فقد استخدم على سبيل المثال في فرنسا وهولندا واليابان لإكمال أو إرشاد أعمال الاقتصاد الرأسمالي باستخدام أدوات الإدارة الاقتصادية وليس توجيه الدولة.

فيما يلي أوجه القوة في التخطيط:-

- **يضع الاقتصاد في أيدٍ إنسانية ولا يتركه للنزوات غير الإنسانية أو المتقلبة للسوق.**
- **يدفع الاقتصاد باتجاه إشباع الاحتياجات الإنسانية أكثر من تعظيم الربح الخاص.**
- **يقلل انعدام الثقة فيما يتعلق باستقرار السوق والأزمات.**
- **يمكن أن يضمن مستوى عاليًا من الجودة المادية.**

غير أن خصوم التخطيط يطرحون النقاط الآتية:-

- **لا يستطيع التخطيط أن يتناسب مع تعقيد الاقتصاد الصناعي الحديث.**
- **هو نظام تسلطي بشكل واضح أو ضمني لأنه يسمح لهيئات مركزية بالتحكم في الاقتصاد.**
- **يفرض آراءً نخبوية على الجماهير بدلاً من الاستجابة لاحتياجات المستهلك.**
- **يفشل في مكافأة روح المجازفة الحرة أو تشجيعها ويميل إلى الجمود البيروقراطي.**

أنواع الاشتراكية

أخذ الاشتراكيون المحدثون يتقبلون بشكل متزايد فكرة أن الرأسمالية هي الوسيلة الوحيدة التي يعتمد عليها لتوليد الثروة. ومن لم يعودوا ينظرون إلى القضاء على الرأسمالية وإنما إلى إصلاحها أو "أنسنتها" (إضفاء الطابع الإنساني عليها). وقد تطلب هذا عادةً تبني بعض أفكار الكينزية أو السوق الاجتماعية. غير أن الاشتراكيين تطلعوا تقليديًا لصياغة بديل عن رأسمالية السوق، معتبرين الاشتراكية تشكيلاً اقتصاديًا مختلفًا اختلافًا نوعيا عن الرأسمالية. وقد قامت هذه المحاولات على افتراض أن الاشتراكية تعلو فوق الرأسمالية سواء من الناحية الأخلاقية أم من

ناحية الإنتاجية. وعلى الرغم من كثرة النماذج الاشتراكية التي تحفل بها الأدبيات الاشتراكية، بدءًا من النزعة التصنيعية التقنية عند "سان سيمون" Saint-Simon (1760-1825) وانتهاءً بالتسيير الذاتي اللامركزي عند "بيتر كروبتكن" Peter Kropotkin (1842-1921)، فإن أكثر هذه النماذج نفوذًا قد صيغ في إطار التقليد الماركسي. إلا أن ما يجمع بين النماذج الاشتراكية المتعددة هو الاعتقاد بإمكانية وضرورة أن يحل شكل ما من التخطيط الاقتصادي محل آلية السوق.

لكن "ماركس" لم يضع للأسف صورة أولية للتنظيم الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي المنتظر، واقتصر فحسب على طرح عدد من المبادئ العامة. ومن المؤكد أنه توقع القضاء على الملكية الخاصة وأن يحل محلها نظام للملكية الجماعية أو الاجتماعية، الأمر الذي سيسمح للاقتصاد بخدمة الاحتياجات المادية للمجتمع بدلاً من إملاءات السوق الصارمة. ليس هذا فحسب، فقد ميز "ماركس" نفسه عن النزعة التجميعية الحكومية والتخطيط المركزي الذي سيسم الاقتصاد السوفيت في القرن العشرين، بأن أيد المشاركة الشعبية الواسعة على جميع مستويات المجتمع، مع توقع "اضمحلال" الدولة مع ترسيخ الشيوعية الكاملة.

وقد عرف الاقتصاد الاشتراكي نموذجين مختلفين:

- اشتراكية الدولة.
- اشتراكية السوق.

اشتراكية الدولة

بعد قيام الثورة البلشفية عام 1917 أصبح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية أول مجتمع يتبنى بشكل واضح النموذج الاشتراكي في التنظيم الاقتصادي. ولم يكتمل تطور هذا النموذج إلا في ظل "ستالين" أو ما سميت "الثورة الثانية" في الثلاثينيات، إذ استمرت في العشرينيات جوانب مهمة من تنظيم السوق في ظل "السياسة الاقتصادية الجديدة" التي وضعها "لينين". وقد صُدِّر النموذج الستاليني فيما بعد إلى بلدان أوروبا الشرقية، كما سادت ما عرفت بالستالينية الاقتصادية في

رأسمالية الدولة State capitalism: نظام الملكية الدولة يكرر العلاقات الطبقية الرأسمالية بتركيز القوة الاقتصادية في أيدي نخبة الدولة- الحزب الحاكم.

ممارسات الشيوعية الأرثوذكسية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها. وقد بُني هذا النظام على الجماعية في إطار الدولة، حيث تم وضع كل الموارد الاقتصادية تحت سيطرة جهاز الحزب– الدولة. وقد وضع نظام "التخطيط التوجيهي" في الاتحاد السوفيتي السيطرة التامة على السياسة الاقتصادية في أيدي الهيئات العليا في الحزب الشيوعي التي أشرفت على رسم أهداف المخرجات (في شكل خطط خمسية) وباستخدام شبكة من وكالات التخطيط ولجانه.

ويُستخدم الانهيار المدوي لنموذج اشتراكية الدولة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي في ثورات 1989-1991 كدليل على الإخفاقات المتأصلة في التخطيط المركزي، إلى حد ذهاب البعض إلى رفض فكرة التخطيط نفسها. غير أن هذا يتجاهل الإنجازات غير المشكوك فيها للتخطيط على الطراز السوفيتي. فعلى سبيل المثال حقق نظام التخطيط المركزي نجاحًا ملحوظًا في بناء الصناعات "الثقيلة"، وزود الاتحاد السوفيتي بقاعدة صناعية كانت كافية عام 1941 لتمكينه من الصمود بوجه الغزو النازي. وفوق هذا، وعلى الرغم من فشل التخطيط المركزي في إنتاج سلع استهلاكية من الطراز الغربي، فقد مكن الاتحاد السوفيتي والكثير من بلدان أوروبا الشرقية من استئصال ظواهر التشرد والبطالة والفقر المطلق، وهى المشكلات التي ظلت تضرب المدن الداخلية في بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة. وعلى الرغم من التخلف المزمن الذي عانت منه كوبا على سبيل المثال فقد استطاعت رفع مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة إلى 98 % من السكان، وبناء منظومة للرعاية الصحية الأولية تفوق مثيلاتها في كثير من البلدان الغربية.

غير أنه من الصعب إخفاء مثالب التخطيط المركزي. وربما كان أهمها نقص الكفاءة، والذي ينبثق من حقيقة أنه مهما كانت كفاءة المخططين والتزامهم، فإنهم يواجَهون بحجم من المعلومات المعقدة التي تتجاوز قدرتهم على التعامل معها (Hayek 1948). فيُقَدَّر على سبيل المثال أن ما يواجهه المخططون– حتى في نظام تخطيط مركزي صغير نسبيًا– من خيارات يتجاوز عدد الذرات في الكون. وهناك تفسير آخر للأداء

الاقتصادي السيئ للنظام الشيوعي يتمثل في الضمانات الاجتماعية المضمنَّة في التخطيط المركزي مع الالتزام بنظام في التوزيع يقوم على المساواة النسبية، الأمر الذي لا يساعد في تشجيع المجازفة الحرة أو تعزيز الكفاءة. ببساطة يمكن القول إنه على الرغم من حصول العمال السوفيت على وظائف، فقد كان من الأصعب ضمان أن يكونوا يعملون فعليًا. أخيرًا، ارتبط التخطيط المركزي بنشأة انقسامات اجتماعية جديدة على أساس الوضع السياسي أو البيروقراطي. فقد نشأت "طبقة جديدة" – حسب "دجيلا" (Milovan Djilas 1957) من بيروقراطيي الحزب والدولة الذين تمتعوا بمكانة وامتيازات تضاهي ما تتمتع به الطبقة الرأسمالية في المجتمعات الغربية. ورأى المنتقدون اليساريون للتخطيط السوفيتي أنه لا يعدو أن يكون نظامًا لرأسمالية الدولة.

رأسمالية السوق

في إطار البحث عن بديل للنموذج الاقتصادي السوفيتي شديد المركزية بُذلت محاولات للتوفيق بين مبادئ الاشتراكية وآليات المنافسة السوقية. وقد أُدخل هذا النموذج في يوغوسلافيا في أعقاب الانشقاق الذي وقع بين الرئيس اليوغوسلافي "تيتو" و"ستالين" عام 1949، كما طُبق في المجر بعد قمع الاتحاد السوفيتي للانتفاضة السياسية فيها عام 1956. كما طُبقت أفكار مشابهة أثناء تنفيذ برنامج "جورباتشوف" لإعادة البناء الاقتصادي "بيريسترويكا" في الفترة 1990-1985. وقد طرحت البيريسترويكا برنامجًا مرنًا سمح أولاً بتنمية التعاونيات والأعمال المملوكة للأفراد بهدف تكملة نظام التخطيط المركزي، ولكنه سمح عمليًا للمشروعات السوفيتية بالانفصال عن التخطيط المركزي كليًا والتوجه نحو التمويل والإدارة الذاتيين.

تكمن جاذبية اشتراكية السوق في أنها تعوض الكثير من أخطر عيوب التخطيط المركزي؛ إذ إن البيئة السوقية لا تتوقف عند ضمان الاستجابة لاحتياجات المستهلك والكفاءة، وإنما كذلك تنحي جانبًا مخاطر السطوة البيروقراطية. لكن ليس معنى هذا القول أن السوق الاشتراكية لا تعرف التخطيط أو القيود كليًا. ففي الحقيقة إن معظم المحاولات لاقتراح شكل من

الاشتراكية "ذي جدوى" أو "قابل للحياة" (Nove 1983, Breinbach, Burden and Coates 1990)، تقر بالحاجة الدائمة لإطار للتخطيط، وإن كان من النوع الذي يستخدم إجراءات تعاونية وتفاعلية. في الوقت نفسه، على الرغم من كون الإدارة الذاتية تشجع التعاون وتضمن مستوى عاليًا من المساواة المادية، فإنه لا يمكن إنكار أن السوق تفرض نظمًا قاسية. فالمشروعات الفاشلة تنهار، والصناعات غير المربحة تتراجع، ولكن هذا هو- على المدى الطويل- الثمن الذي لا بد من تكبده من أجل الحصول على اقتصاد صحي ومزدهر.

غير أن أيًا من الاقتصادين اليوغوسلافي أو المجري لم يثبت- رغم البداية الواعدة- أنه أكثر نجاحًا وقدرة على البقاء من نظام التخطيط المركزي السوفيتي. فمن أهم جوانب ضعف اشتراكية السوق ذلك التناقض الواقع بين الإدارة الذاتية ونظم السوق، حيث تتطلب هذه الإدارة الاستجابة أولاً وأخيرًا لمصالح قوة العمل. لذلك يُزعم عادةً أن المشروعات الخاصة المنظمة على أساس التسلسل الإداري هى القادرة وحدها على تحقيق أقصى كفاءة، لأنها الوحيدة التي تستطيع الاستجابة لإملاءات السوق، لأنها تضع تعظيم الأرباح فوق كل اعتبار.

هل هناك "طريق ثالث" فى الاقتصاد ؟

اجتذبت فكرة "طريق ثالث" في الاقتصاد يقدم بديلاً لكل من الرأسمالية والاشتراكية.. مفكرين سياسيين من مختلف الاتجاهات. فكان هذا- على سبيل المثال- موضوعًا مطروقًا في الفكر الفاشي، حيث ربطه "موسوليني" من حيث علاقته بالإدماجية، ثم اعتنقه آخرون فيما بعد مثل "موزلي" Moseley في المملكة المتحدة و"بيرون" Perón في الأرجنتين. وتقوم الإدماجية الفاشية- على العكس من نسختها الليبرالية- على الاعتقاد بوجود رابطة عضوية وروحية بين الشركات والعمال. غير أن الإدماجية في الممارسة الإيطالية كانت أقرب إلى أداة تمكنت من خلالها الدولة الفاشية من سحق النقابات المستقلة ومحاولة إخضاع الشركات الكبرى. كما وجد فى السويد "طريق ثالث" مختلف تمامًا استند إلى الديمقراطية الاجتماعية الكينزية، والتى عرفت أرقى

اشتراكية السوق Market social-ism: اقتصاد تعمل فيه مشروعات الإدارة الذاتية في سياق المنافسة داخل السوق، ويفترض فيه أنه يحقق الكفاءة دونما استغلال.

بعد 1945. فقد حاول النموذج الاقتصادي السويدي الجمع بين عناصر من كل من الاشتراكية والرأسمالية؛ إذ تركزت الثروة الإنتاجية بشكل كبير في أيدٍ خاصة، لكن تم تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال أكثر نظم الرفاه الاجتماعي اشتمالاً، وأعلى مستويات ضريبية في العالم. بهذا المعنى يمكن النظر إلى "الطريق الثالث" الديمقراطي الاجتماعي على أنه نسخة يسارية من الرأسمالية الاجتماعية.

"إي إف. شوماخر" (E. F. Schumacher (1911-1977:



اقتصادي ومنظر بيئي بريطاني وُلد في ألمانيا. ذهب إلى المملكة المتحدة عام 1930 بعد أن حصل على منحة "رودس". حصل على معرفة عملية في مجال الأعمال والزراعة والصحافة قبل أن يعود إلى الحياة الأكاديمية. عمل مستشارًا اقتصاديًا للجنة الرقابة البريطانية في ألمانيا (1946-1950) وهيئة "الهدف الوطني" (1950-1970). في عمله الرائد "الصغير جميل: دراسة في الاقتصاد كما يهم الناس" (1973) دافع عن قضية الإنتاج ذي الحجم الإنساني (الصغير) وطور فلسفة اقتصادية "بوذية" تشدد على أهمية الأخلاق و"العيش السليم". أسس مجموعة تنمية التكنولوجيا الوسيطة للمساعدة في نشر أفكاره.

غير أنه- كما في حالة نموذج السوق الاجتماعي- ثارت الشكوك حول إمكانية الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من الإنفاق الاجتماعي في ظل اقتصاد يتخذ طابعًا عالميًا وتنافسيًا متزايدًا. وقد انعكس هذا في السويد خلال الثمانينيات والتسعينيات في صورة تزايد الحساسية إزاء ضغوط المنافسة الدولية، وظهور اتجاه للتراجع عن أولويات الرفاه الاجتماعي. كما يُلاحَظ أن الفكر الأيديولوجي "للطريق الثالث" قد بُني بوضوح منذ التسعينيات على نموذج بعد- اشتراكي. وتوجد مناقشة مفصلة لهذا في الفصل الثالث.

بينما قدم المنظرون البيئيون مقاربة مختلفة تمامًا للتنظيم الاقتصادي. ففي منظورهم تعد الرأسمالية والاشتراكية مجرد مظهرين مختلفين لذات "الأيديولوجيا العليا" الواحدة: النزعة التصنيعية. بعبارة أخرى ينظرون

إليهما كطريقتين تبادليتين لاستغلال الطبيعة من أجل إشباع الاحتياجات المادية للبشرية. يزعم أنصار البيئة أن هذا الولع بالنمو الاقتصادي لم يؤدِ فحسب إلى نهب البيئة الطبيعية، وإنما قام أيضًا بتدمير كل المنظومة الإيكولوجية الهشة التي تعتمد عليها كل صور الحياة، الأمر الذي يهدد بفناء النوع البشري نفسه. ويقتضي البديل البيئي إعادة صياغة الأولويات الاقتصادية على أساس تحقيق الاستدامة: أي قدرة النظام (وهو كوكب الأرض في هذه الحالة) على الاحتفاظ بصحته والاستمرار في الوجود. وعلى الرغم من تمسك أنصار البيئة الاشتراكيين بأن السعي الدائب للرأسمالية من أجل تحقيق الربح هو المسئول عن تدمير البيئة، فإنه من الصعب الادعاء بأن سجل النظم الاشتراكية في تحقيق "النمو المستدام" يمكن أن يكون ملهمًا. وقد يفترض مبدأ الاستدامة أن مسائل ملكية وتنظيم الثروة تعتبر ثانوية بالنسبة للقضية الأكثر جوهرية المتعلقة بالعلاقة بين البشرية والعالم الطبيعي. ومن أجل التخلي عن رؤية الطبيعة كما لو كانت بالدرجة الأولى موردًا متاحًا لإشباع الاحتياجات الإنسانية، يصبح من الضروري صياغة نظام قيمي مختلف تمامًا، يعطي الأولوية للبيئة قبل الاقتصاد، وللأخلاق قبل النزوع المادي. وقد طور "شوماخر" هذا النوع من الأفكار عام 1973 تحت مسمى "الاقتصاد البوذي".

البنية والتقسيمات الاجتماعية

اعتادت الكتب الدراسية القول إن السياسة تحدث في سياق اجتماعي، ولكنها تفشل في توضيح كيفية الارتباط الوثيق بين السياسة والحياة الاجتماعية. فالسياسة بمقتضى طبيعتها نشاط اجتماعي، وهي لا تعدو أن تكون في نظر البعض عملية يتم من خلالها التعبير عن صراعات المجتمع، وربما حلها. بهذا المعني لا يصبح المجتمع مجرد "سياق"، وإنما مادة وجوهر السياسة نفسها. غير أن مفهومي "الاجتماعي" و"السياسي" يشيران إلى مجالين متمايزين في النشاط (وإن اتصلا في الجوهر). فماذا نعني بـ"المجتمع"؟

إن المجتمع في أعم معانيه هو مجموع الأناس الذين يعيشون على نفس الإقليم الأرضي. ومع ذلك ليس كل مجموعة من الناس تشكل مجتمعًا. فالمجتمعات تتصف بأنماط منتظمة من التفاعل الاجتماعي. وهو ما يفترض وجود نوع ما من البنية الاجتماعية، أي مجموعة مستقرة عادةً

النزعة التصنيعية Industrialism: نظرية أو نظام اقتصادي يقوم على الإنتاج الصناعي الكبير والتراكم الذي لا يهدأ لرأس المال.

ن العلاقات المتبادلة بين عدد من العناصر. فوق هذا، تنطوي العلاقات "الاجتماعية" على الوعي المتبادل ودرجة من التعاون على الأقل. فعلى سبيل المثال لا تشكل القبائل المتحاربة "مجتمعًا" على الرغم من أنها قد عيش بالقرب من بعضها ويحدث بينها تواصل منتظم. تتصف المجتمعات يضًا بالتقسيمات الاجتماعية؛ التي تحتل فيها الجماعات والأفراد مواقع شديدة الاختلاف، بما يعكس التوزع غير المتساوي للمكانة والثروة السلطة داخل المجتمع. وبطبيعة الحال تختلف طبيعة هذه التقسيمات و الانقسامات، والأهمية السياسية لتقسيمات معينة (الطبقة، الجنس، لنوع، السن، الدين..إلخ) من مجتمع لآخر.

الفردية والجماعية Individualism, collectivism،

النزعة الفردية هي الاعتقاد بامتياز للفرد عن كل جماعة أو هيئة جماعية أخرى، ما يعني أن الفرد يمثل مركز النظرية السياسية أو التفسير الاجتماعي. وقد ارتبطت هذه الرؤية ارتباطًا وثيقًا بالليبرالية الكلاسيكية، وأيضًا باليمين الجديد في الحقبة الحديثة. ووفقًا لهذا المنظور ينبغي أن تتم كل المقاربات للمجتمع من حيث العلاقة بالأفراد الذين يشكلونه، أو حسب تعبير "مارجريت تاتشر" الصارم: "لا يوجد تلك الشيء المسمى المجتمع". وتقوم هذه الرؤية عادة على الاعتقاد بأن المخلوقات البشرية بطبيعتها مهتمة بمصالحها، وليست مدينة في مواهبها ومهاراتها بأي شيء للمجتمع.

أما النزعة الجماعية فتشدد على قدرة المخلوقات البشرية على ممارسة النشاط الجماعي، فتسلط الضوء على رغبتهم وقدرتهم على إنجاز الأهداف من خلال العمل معًا وليس السعي الذاتي. وتستقي الجماعية روحها من الاعتقاد بوجود قلب اجتماعي في الطبيعة البشرية، ما يعني أن الجماعات الاجتماعية (بما فيها "المجتمع" نفسه) هي كيانات سياسية ذات مغزى. ويمكن مطالعة هذه الرؤية- على سبيل المثال- في التشديد الاشتراكي على التحليل الطبقي، وفي استخدام النسويات لتصنيفات النوع، وكذلك في كل الأطروحات القومية والجنسية. وفي بعض الأحيان ترتبط الجماعية بالدولة وإن لم تكن العلاقة بينهما جوهرية.

مع ذلك يمكن النظر إلى المجتمع في جميع الحالات على أنه يشكل السياسة بعدد من الطرق المهمة:

- توزيع الثروة والموارد الأخرى في المجتمع يحدد طبيعة سلطة الدولة (وهوما ناقشناه في الفصل الخامس).

- المجتمع يؤثر في الرأي العام والثقافة السياسية (انظر الفصل العاشر).
- البنية الاجتماعية تشكل السلوك السياسي، أي: من يصوِّت، وكيف يصوت، ومن ينضم للأحزاب، وهلم جرا (انظر الفصول 13-11).

غير أن طبيعة المجتمع تظل من أكثر مجالات الجدل السياسي والأيديولوجي إثارة للخلاف، بل إنها لا تقل في إثارة الخلافات عن محاولة تعريف محتوى الطبيعة الإنسانية. فمثلاً بينما يتمسك الماركسيون وآخرون غيرهم بأن المجتمع يتسم بصراع لا يمكن التوفيق بين أطرافه، يميل الليبراليون إلى تأكيد وجود انسجام بين المصالح والجماعات المتنافسة. بالمثل، بينما يميل الليبراليون إلى النظر للمجتمع ككيان مصنوع يشكله الأفراد لإشباع احتياجاتهم المختلفة، فقد صوره المحافظون تقليديًا ككيان عضوي تشكله قوى الضرورة الطبيعية. وربما كان الجدل الأهم هو ذلك المعنِيّ بالعلاقة بين الفرد والمجتمع، والتساؤل عما إذا كان موجودًا أم لا ذلك الكيان المسمى "مجتمعًا". ويكمن في قلب هذا السؤال: الصراع بين نمطين متناقضين في الفهم الاجتماعي، أي الفردية والجماعية.

الطبقة الاجتماعية Social class:

هي في أوسع معانيها مجموعة من البشر المشتركين في وضع اجتماعي واقتصادي متشابه. ترتبط الطبقة عند الماركسيين بالقوة الاقتصادية، والتي تُعرَّف بعلاقة الفرد بوسائل الإنتاج. ووفقًا لهذا المنظور تتمثل التقسيمات الطبقية في الانقسامات بين "رأس المال" و"العمل": أي بين ملاك وسائل الثروة (البرجوازية)، وأولئك الذين يعيشون على بيع قوة عملهم (البروليتاريا). أما التعريفات غير الماركسية للطبقة فهي تنبني عادة على أساس الاختلافات في الدخل والمكانة بين الجماعات المهنية. ومن الأمثلة على ذلك التمييز بين: الطبقة "المتوسطة"، العمال ذوي الياقات البيضاء (القائمين بأعمال غير يدوية)، الطبقة العاملة ذات الياقات الزرقاء (العمال اليدويين). هناك أيضًا تصنيف أكثر تمييزًا وضعه البعض على أساس سوقي: المحترفون (الطبقة أ)، المديرون (ب)، العمالة المكتبية (ج 1)، العمال اليدويون المهرة (ج2)، العمال أنصاف وغير المهرة (د)، العاطلون أو غير المتاحين للعمل أو غير القادرين عليه (ه).

الطبقة الاجتماعية

منذ نشأة المجتمعات الصناعية الحديثة، وقد أصبح يُنظر للطبقة عامةً باعتبارها أعمق التقسيمات الاجتماعية وأهمها سياسيًا. فالقليل من المجتمعات، تحديدًا الأكثر تقليديةً، هو الذي احتفظ بتراتبيات اجتماعية، كما استمرت في التأثير نظم قبل- صناعية في التقسيم الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، رغم تقلص أهمية النظام الطائفي في الهند لا يزال "الهاريجان" (عرفوا قديمًا في الإنجليزية بالمنبوذين) يشكلون قوة سياسية مهمة. وتعكس التقسيمات الطبقية الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ومن ثم هى تقوم على التوزيع غير المتساوي للثروة والدخل والمكانة الاجتماعية، لذلك تعتبر الطبقة الاجتماعية مجموعة من الناس ذوي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتشابهة، وتوحدهم المصلحة الاقتصادية المشتركة. ولكن أي تحليل للعلاقة بين الطبقة والسياسة يشوبه عدد من المشكلات. منها مثلاً مشكلة صعوبة تحديد التقسيمات الطبقية واستيضاح العلاقات بين الطبقات ووسطها. وأيضًا مشكلة تحديد ما إذا كان نفوذ الطبقة يتراجع ولماذا؟ ولكن يظل كامنًا وراء هذه الأسئلة الخلاف حول كيف ينبغي تعريف الطبقة الاجتماعية بدقة.

المكانة Status:

هي موقع الشخص داخل نظام تراتبي. وهي تتعلق بدور الشخص وحقوقه وواجباته إزاء بقية أعضاء النظام. ولما كانت المكانة تنطوي على مركب من العوامل، مثل الشرف والنفوذ والمنزلة والقوة، فإن الأمر يزداد صعوبة بالنسبة لتعريف فئة هي اقتصادية بالأساس مثل الطبقة. ولما كانت أيضًا مقياسًا للاحترام (أي مقياس لما إذا كان المرء في درجة "أعلى" أم "أدنى" على المقياس الاجتماعي) فإنه ينطوي على طابع أكثر ذاتية. وبينما امتلكت المجتمعات التقليدية تراتبيات واضحة وثابتة للمكانة الاجتماعية، فإن الأمر أكثر سيولة في المجتمعات الصناعية الحديثة التي ترتبط فيها المكانة عادةً- وإن على نحو غير صارم- بالثروة والمهنة. مع ذلك تظل تراتبيات المكانة تعمل عملها بالتفاعل مع عوامل مثل الخلفية الأسرية، التعليم، النوع، الجنس ،العرق.

صعود السياسة الطبقية وهبوطها

جاء الأنصار الرئيسيون لنظرية السياسة الطبقية من التقليد الماركسي. ينظر الماركسيون للطبقة على أنها التقسيم الاجتماعي الأكثر جوهرية والأهم سياسيًا. فكما أوضح "ماركس" في بداية "البيان الشيوعي" (1848): "إن تاريخ كل المجتمعات التي وجدت حتى الآن هو تاريخ الصراع الطبقي". وهو ما يعكس اعتقاده بأن السياسة (مع عناصر أخرى مثل القانون والثقافة والفنون والدين) جزء من "البناء الفوقي" الذي يتحدد وفق شروط "القاعدة" الاقتصادية. ومعنى هذا ببساطة أن العملية السياسية لا تعدو أن تكون نتاجًا للتوترات والصراعات الطبقية. وتوجد جذور هذه الصراعات في نمط الإنتاج، وفي التحليل الأخير: في مؤسسة الملكية الخاصة.

وحسب هذه الرؤية، يتصف النظام الرأسمالي بسيطرة الطبقة "الحاكمة" واستغلال أصحاب الملكية الخاصة (البرجوازية) لطبقة عبيد الأجر (البروليتاريا). هكذا نشأ نموذج الرأسمالية الصناعية ذو الطبقتين، والذي يشدد على الصراع والاستقطاب التقدمي. وفي رأي "ماركس" أن الطبقات تمثل الفاعلين الرئيسيين على المسرح السياسي، وأن لديها القدرة على صناعة التاريخ. وزعم أن البروليتاريا ستكون تاريخيًا بمثابة "حفَّار قبر" الرأسمالية. وستقوم البروليتاريا بإنجاز مهمتها التاريخية هذه بعدما يتحقق لديها "الوعي الطبقي". وتصبح على دراية بمصالحها الطبقية الحقيقية، ومن ثم تدرك بشكل خاص الاستغلال الذي تتعرض له؛ لذا يجب على البروليتاريا أن تتحول من "طبقة في حد ذاتها" (أي كفئة مُعرَّفة اقتصاديًا) إلى "طبقة من أجل ذاتها" (أي كقوة ثورية). واعتقد "ماركس" أن هذا سيتحقق نتيجة لأزمات الرأسمالية وتدهور الشروط المادية أو إغراق الطبقة العاملة في البؤس.

غير أن النموذج الطبقي الماركسي قد تعرض لهزة بسبب فشل نبوءات "ماركس" في التحقق، أو في تراجع الدلائل على وجود الصراع الطبقي، في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة على الأقل. فحتى قبل نهاية القرن التاسع

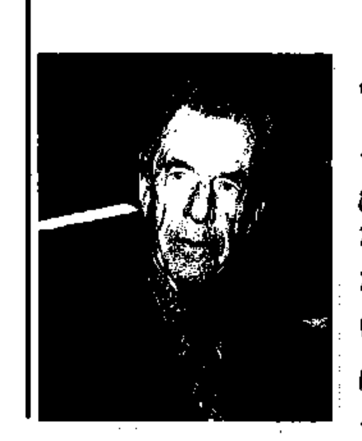
عشر أصبح واضحًا مدى التعقيد المتزايد في البنية الطبقية للمجتمعات الصناعية، وكيف أنها تختلف من نظام لآخر، وبين زمن وآخر. وكان "ماكس فيبر" من أوائل من وقفوا على هذا التحول، فطوَّر نظرية للتقسيم الطبقي اعترفت بالاختلافات الاقتصادية أو الطبقية، لكنها أخذت في اعتبارها أيضًا أهمية الأحزاب السياسية والمكانة الاجتماعية. ومن خلال توجيه "فيبر" الاهتمام إلى المكانة باعتبارها "تقديرًا اجتماعيًا للشرف" مُعبَّرًا عنها في نمط حياة مجموعة ما، أسهم في تمهيد الأرض أمام الفكرة الحديثة عن الطبقة المهنية والتي يستخدمها على نطاق واسع علماء الاجتماع والسياسة. كما حاول الماركسيون المحدثون صقل النموذج الخام للطبقتين. فبينما ظلوا يشددون على أهمية عنصر امتلاك الثروة، أبدوا استعدادًا للقبول بأن طبقة "وسيطة" قد نشأت تتكون من المديرين والتقنيين، وبأن هناك انقسامات داخلية في كل من طبقتي البرجوازية والبروليتاريا. فهناك صراع مثلاً بين رأس المال المالي ورأس المال الصناعي، بين الشركات الكبيرة وأرباب الأعمال الصغار، وبين العمال ذوي المهام الإشرافية وأولئك الخاضعين للإشراف.

ويرى البعض، رغم هذا، أن أواخر القرن العشرين شهدت الاختفاء النهائي للسياسة الطبقية. وكان الماركسيون الجدد أمثال "هربرت ماركيوز" قد نعوا في الستينيات انتفاء الطابع الراديكالي عن البروليتاريا الحضرية، وأخذوا يتطلعون بدلاً منها إلى الطاقات الثورية عند الطلاب والنساء والأقليات العرقية والعالم الثالث. كما تخلوا رسميًا عن فكرة الرابطة التقليدية بين الطبقة العاملة والاشتراكية، وذلك في أعمال مثل كتاب "أندريه جورز" André Gorz "وداعًا للطبقة العاملة" (1982). وفي الفترة نفسها لفتت دراسات السلوك الانتخابي الانتباه إلى عملية انتهاء التحزب الطبقي أي ضعف العلاقة بين الطبقة الاجتماعية وتأييد الحزب السياسي؛ إذ بدا أن التصويت الانتخابي قد أصبح يعكس بشكل متزايد الحسابات الفردية للفائدة المادية التي ستعود على الناخب أكثر من شعور التضامن الطبقي.

مفهوم

الفوردية، ما بعد الفوردية Fordism, post-Fordism، مصطلحان يُستخدمان لتفسير التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع الحديث بالإشارة إلى تغير شكل الإنتاج وتنظيمه. تشير الفوردية إلى أساليب الإنتاج الضخم التي كان رائدها "هنري فورد" Henry Ford في ديترويت بالولايات المتحدة، باستخدام تقنيات كانت ولا تزال محدودة الانتشار حتى الستينيات. اعتمد "فورد" على الميكنة وعمليات للعمل على خطوط الإنتاج شديدة الصرامة من أجل إنتاج منتجات قياسية ورخيصة نسبيًا. وتقوم المجتمعات الفوردية أساسًا على الانتماءات الطبقية التضامنية. أما ما بعد الفوردية فقد نشأت نتيجة الآلات الأكثر مرونة المبنية على تكنولوجيا الإلكترونيات متناهية الصغر، والتي تمنح العمال الأفراد استقلالاً أكبر، وتسمح بتجديدات مثل عقود الباطن والإنتاج بالطلبية. وقد ارتبطت ما بعد الفوردية باللامركزية في موقع العمل، والتفتت الاجتماعي والسياسي، والتشديد الأكثر على الاختيار والفردية.

"جون كينيث جالبريث" John Kenneth Galbraith (1908-2006)،



اقتصادي ومنظر اجتماعي كندي. بعدما أنهى خدمته في زمن الحرب كمدير للمسح الأمريكي للقصف الاستراتيجي، أصبح أستاذا للاقتصاد بجامعة هارفارد. عمل سفيرًا للولايات المتحدة بالهند في الفترة 1963-1961. كان قريبًا من الحزب الديمقراطي، وربما كان من أهم الأنصار المحدثين للاقتصاد الكينزي (لكنه كان بالتأكيد أهم المجددين فيه). أصبح من أبرز المعلقين الاجتماعيين. من أعماله الأساسية "مجتمع الوفرة" (1958)، "الدولة الصناعية الجديدة" (1967)، "ثقافة الاطمئنان" (1992). وقد سلط الأضواء في كتابه "مجتمع الوفرة" على التناقض بين الوفرة الخاصة والبؤس العام، ورأى أن الموارد الاقتصادية يتم تبديدها غالبًا لإشباع مطالب تافهة. أما كتابه "الدولة الصناعية الجديدة" فيقدم نقدا لسطوة الشركات في الولايات المتحدة".

وقد اتفق معظم المعلقين على أن العامل الكامن وراء شحوب الأهمية السياسية للطبقة هو تراجع التصنيع وصعود "اقتصاد المعرفة" و"مجتمع المعلومات". ويقصد بتراجع التصنيع تقلص الصناعات كثيفة العمالة مثل صناعات الفحم والصلب وبناء السفن. فهذا النوع الأخير من الصناعات يتسم بثقافة تضامنية تمتد جذورها إلى الانتماءات السياسية، والتنظيمات النقابية القوية عادةً. وعلى العكس من هذا يؤدي توسع قطاعات الخدمات في الاقتصاد إلى تبني مواقف أكثر فردية ونفعية. وقد اقترح "بيور" و"سابيل" Piore and Sabel في كتابهما "الانقسام الصناعي الثاني: إمكانات الرفاهية" (1984) أن تكون هذه التغيرات جزءًا من عملية الانتقال من العصر "الفوردي" إلى العصر "ما بعد الفوردي"؛ إذ إن طغيان الإنتاج الكبير والاستهلاك الكبير (وهما من السمات الأساسية للفوردية) قد أنتج تشكيلات طبقية أكثر تعددًا. وقد انعكس هذا على الحقل السياسي في صورة تراجع الأحزاب السياسية المبنية على أساس طبقي، ونشأة حركات اجتماعية جديدة تعبر عن الاهتمام بقضايا مثل النسوية، السلام العالمي، حقوق الحيوان، حماية البيئة.

تراجع التصنيع Deindustrialization : انكماش القاعدة الصناعية في البلد المعني، منعكسًا بشكل خاص في تراجع الصناعات الثقيلة.

ما الطبقة الدنيا؟

هناك مبالغة في التقارير التي تتحدث عن وفاة الطبقة؛ إذ عندما تصدر مثل هذه التقارير من اشتراكيين، فإنها تعكس خيبة أمل مريرة، وعندما تصدر من ليبراليين ومحافظين فإنها تعكس ما هو أكثر قليلاً من تفكير مُتَمَنٍ. إن المجتمعات الصناعية الحديثة، أو حتى ما بعد الفوردية، هي مجتمعات لا طبقية، ولكن ليس بالمعنى الماركسي للامتلاك الجماعي للثروة، ولا بالمعنى الليبرالي للمساواة الحقيقية في الحصول على الفرص. ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال تقول إحصائيات 2002 إن أغنى 1 % من السكان امتلكوا 35 % من الثروة القابلة للتسويق- باستبعاد المساكن- كما امتلك الـ 50 % الأغنى 98 %من الثروة، بينما يعيش 12 مليون شخص (22 % من السكان) في أسر معيشية يقل دخلها الإجمالي عن 50 % من المستوى القومي (Social Trends 2005). غير أن ما حدث هو نشوء أنماط جديدة من الحرمان والأضرار بدلاً من التقسيم الطبقي القديم.

قدم "جون كينيث جالبريث" واحدة من أهم المحاولات في مناقشة هذا التحول وآثاره السياسية، خاصةً في كتابه "ثقافة الاطمئنان" Galbraith 1992 أوضح "جالبريث" ما تشهده المجتمعات الحديثة- على الأقل وسط الفئات النشطة سياسياً- من نشأة "أقلية مطمئنة" تشجعها الوفرة المادية والأمن الاقتصادي على تبني مواقف محافظة سياسياً. وتشكل هذه الأقلية المطمئنة القاعدة الانتخابية للمعادين لسياسات الرفاه الاجتماعي والمؤيدين لخفض الضرائب، والتي أصبحت الصيحة السائدة منذ السبعينيات. وينعكس تركز الفقر والحرمان وسط أقلية من السكان في تبلور ما يسمى مجتمع "الثلثين والثلث"، وهو ما عدّل "ويل هاتون" Will Hutton من صياغته (1995) في المملكة المتحدة إلى مجتمع "الثلاثة أخماس والخمسين". من ثم فإن الجدل الخاص بطبيعة عدم المساواة الاجتماعية قد أصبح يركز بشكل متزايد على ما تعرف باسم "الطبقة الدنيا" Underclass.

هناك غموض في تعريف الطبقة الدنيا، والمصطلح موضع خلاف سياسي. فهو يشير في أوسع معانيه إلى أولئك الذين يعانون من حرمان مضاعف (البطالة أو الأجر المنخفض، السكن السيئ، التعليم غير المناسب..) ويتعرضون للتهميش الاجتماعي: أو "المُقْصَوْن". بيد أن معلقين يمينيين

مثل "تشارلز موراي" Charles Murray (1984) يرجعون نشأة الطبقة الدنيا بالدرجة الأولى إلى الاعتماد على الرفاه الاجتماعي وعدم الكفاءة الشخصية. وهكذا يعتبر الرفاه الاجتماعي- وفقًا لهذا المنظور- هو سبب الحرمان وليس العلاج له. وترى هذه الرؤية أن "ثقافة الاعتماد" قد نمت وسط أولئك المصنفين كعاطلين أو محرومين أو معاقين، مما يضعف المبادرة الفردية ويسلبهم احترام الذات والمسئولية الشخصية. ويزعم "موراي" أيضًا أنه إذا كان الرفاه الاجتماعي يخلص النساء من الاعتماد على الرجال "المُعيلين"، فإنه يعد في الوقت نفسه السبب الرئيسي في الانهيار الأسري، بإنتاج طبقة دنيا آخذة في الاتساع تتشكل من الأمهات الوحيدات والأطفال بلا آباء. وفي كتابه المشترك مع "ريتشارد هيرنشتين" Richard Herrnstein بعنوان "منحنى الجرس: الذكاء وبنية الطبقة في الحياة الأمريكية" (1995)، ذهب "موراي" لأبعد مما سبق بأن ربط الحرمان الاجتماعي بما ادعاه عن الدونية الملازمة للأمريكان السود على وجه الخصوص.

في الجانب المقابل يميل المعلقون اليساريون إلى تعريف الطبقة الدنيا من زاوية الفقر البنيوي والميزان المتغير للاقتصاد العالمي. فالمشكلة الرئيسية في منظورهم هي البطالة طويلة الأمد، والعجز الواضح لكثير من الاقتصادات الحديثة عن توفير فرص العمل لأعداد كبيرة من مواطنيها بسبب التطور التكنولوجي وازدياد حدة المنافسة الدولية. والطبقة الدنيا عند "جالبريث" هي "طبقة دنيا وظيفية" تَنتج عن الحاجة في البلدان الصناعية إلى كتلة من العمال منخفضي الأجر للقيام بالأعمال التي يرفضها من هم أوفر حظًا باعتبارها أعمالاً كريهة أو مهينة. وعندما يقوم بهذه الأعمال غالبًا الأقليات العرقية والعمالة المهاجرة تعاني الطبقة الدنيا من حرمان مزدوج حيث تعاني من الإقصاء الاجتماعي والتحيز العنصري.

الجنس

تعد التقسيمات الجنسية والعرقية ملمحًا بارزًا في كثير من المجتمعات المعاصرة. وليس بجديد ذلك الارتباط بين الجنس والسياسة؛ فقد تطورت في القرن التاسع عشر أولى النظريات السياسية العنصرية في ظل الإمبريالية الأوروبية. فقد حاولت أعمال مثل كتاب "جوبينو" Gobineau "مقالة في

عدم تساوي الأجناس البشرية" (1855)، وكتاب "تشمبرلين" H. S. Chamberlain "أصول القرن التاسع عشر" (1899) تقديم تبرير علمي زائف لسيطرة الأجناس "البيضاء" في أوروبا وأمريكا الشمالية على الشعوب "السوداء" و"الصفراء" في إفريقيا وآسيا. كما نشأت أحزاب وحركات معادية للسامية في بلدان مثل ألمانيا والنمسا وروسيا في أواخر القرن التاسع عشر. أما أكثر مظاهر العنصرية شذوذًا في القرن العشرين فقد وجد في ألمانيا النازية التي حاولت من خلال ما سمى "الحل النهائي" استئصال اليهود من أوروبا. أما سياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا أو الأبرتايد (كلمة بالأفريكانية تقابل apartness بالإنجليزية وتعني السكن المنفصل) فقد قامت على الفصل الصارم بين البيض وغير البيض، في الفترة من انتخاب الحزب الوطني عام 1948 وتأسيس الديمقراطية غير العنصرية تحت قيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي عام 1994. وقد ظهرت العنصرية في أماكن أخرى من خلال الحملات ضد الهجرة، والتي ينظمها في بريطانيا على سبيل المثال "الحزب الوطني البريطاني"، و"الجبهة القومية" في فرنسا.

ولقد تطورت أشكال مختلفة جدًا من سياسة العرق أو العنصر في خضم النضال ضد الاستعمار على وجه الخصوص، نتيجة للتعرض للتفرقة والحرمان العنصريين. وتعاني الأقليات العرقية في كثير من المجتمعات الغربية من التمثيل الضعيف داخل النخب السياسية، ومن ارتفاع مستويات البطالة والحرمان الاجتماعي، بدرجة أكبر بكثير من السكان الأصليين أو البيض. فمثلاً يعيش 31.9 %من الأمريكان السود تحت خط الفقر الذي حددته الحكومة، مقارنة بنسبة 8.8 % من الأمريكان البيض (Peele et al., 1994:260). ولقد تسبب اقتران العنصر بالحرمان الاجتماعي في توليد أنماط مختلفة من النشاط السياسي.

وقد شهدت الستينيات في الولايات المتحدة نشأة كل من حركة الحقوق المدنية بزعامة "مارتن لوثر كنج" Martin Luther King (1929-1968) التي مارست الاحتجاج السياسي غير العنيف، وحركة "القوة السوداء" المسلحة التي اعتنقت مبدأ النضال الثوري كما في حالة "مالكوم إكس" Malcolm X (1926-1965)، وحركة المسلمين السود التي دعت للانعزال العنصري. بالمقابل مارست منظمات أخرى التعبئة

مفهوم

الجنس Race:

مصطلح يشير إلى الاختلافات البدنية أو الوراثية بين البشرية، مع افتراض التمييز بين جماعة ما وغيرها من الجماعات على أسس بيولوجية مثل لون الجلد والشعر، بنية الجسم، ملامح الوجه.. من ثم فالجنس هو مجموعة الناس ذوو الأصل المشترك و"الدم الواحد". مع ذلك يعد مصطلح الجنس محل خلاف علمي وسياسي. فتؤكد الدلائل العلمية عدم وجود ذلك الشيء المسمى جنسًا بمعنى وجود اختلاف نوعي بين الشعوب. أما من الناحية السياسية فقد بُني التصنيف الجنسي في العادة على تنميطات ثقافية في أحسن الأحوال، وشريرة في أسوأها. ويفضل استخدام مصطلح "عرقية" في بعض الأحيان لأنه يشير إلى الاختلافات الثقافية والاجتماعية التي لا ترجع جذورها بالضرورة إلى البيولوجيا.

المناهضة للعنصرية ومواجهة الحركات الفاشية، وذلك من خلال تنظيم المسيرات والاحتجاجات والمظاهرات. وقد اضطلع بالمهمة نفسها في بريطانيا الرابطة المناهضة للنازية التي تكونت في السبعينيات للتصدي "للجبهة القومية"، ثم أعيد تشكيلها في التسعينيات في مواجهة "الحزب القومي البريطاني". كما نشأت في فرنسا في الثمانينيات منظمة "الإنقاذ من العنصرية" لمقاومة "الجبهة القومية". وتضطلع بأنشطة مشابهة منظمات خارج النظام الحزبي التقليدي، نظرًا لأن الأحزاب الرئيسية تخشى بوجه عام أن تؤدي المواجهة السافرة مع العنصرية إلى المجازفة بإضعاف قاعدتها الانتخابية. وقد أصبح هدف إرساء الانسجام بين الأعراق والأجناس يُطرح عادةً الآن من خلال فكرة التعددية الثقافية التي سنبحثها في الفصل العاشر.

مفهوم

النوع Gender،

على الرغم من استخدام مصطلحي "النوع" و"الجنس" sex بشكل مترادف في الحديث اليومي، فإن التفرقة بينهما تعد مهمة بالنسبة للنظرية الاجتماعية والسياسية. ففي هذا السياق يُستخدم مصطلح "النوع" للإشارة إلى فروق ثقافية واجتماعية بين الذكور والإناث، بينما يستخدم مصطلح "الجنس" للإشارة إلى الفروق البيولوجية، ومن ثم يتعذر إزالتها، بين الرجال والنساء. وهكذا فإن النوع مقولة اجتماعية تقوم عادة على تنميطات للسلوك "الأنثوي" و"الذكوري". وتركز النظريات النسوية دومًا على الفرق من أجل إظهار أن الاختلافات الفيزيقية أو البيولوجية (الاختلافات الجنسية) لا تستدعي أن يكون للرجال والنساء أدوار ووضعيات اجتماعية مختلفة (الاختلافات النوعية). باختصار يعكس السعي من أجل مساواة النوع الاعتقاد بأن الاختلافات الجنسية ليس لها مغزى اجتماعي أو سياسي. وتستمد الاتجاهات المعادية للنسوية جذورها عادة من إنكار التفرقة بين النوع والجنس لأن البيولوجيا مسألة قدرية.

النوع

اجتذبت التقسيمات الاجتماعية على أساس النوع والجنس اهتمامًا أقل تقليديًا من تلك التي ارتبطت بتقسيم الطبقات الاجتماعية مثلاً؛ إذ إن الباحثين والأكاديميين- ومعظمهم كان من الذكور- إما قد أخفقوا في إدراك التمثيل المتدني للنساء وسطهم وداخل كل المواقع المهمة في المجتمع، وإما افترضوا ببساطة أن هذا أمر طبيعي وحتمي. وقد قامت "الموجة الثانية" للنسوية في الستينيات بالكثير لتعويض هذا الإغفال والتأسيس لوعي أفضل بالأهمية السياسية للنوع. وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذت منذ الستينيات لتقليص لامساواة النوع تقدر الأمم المتحدة أن النساء في سائر أنحاء العالم يسهمن بـ 66 % من ساعات العمل ومع ذلك يحصلن على 10 % من الدخل ولا تزيد حصتهن في الملكية عن 1 %. وفي المملكة المتحدة لا يزيد تمثيل النساء عن 4% من عضوية مجالس إدارات الشركات الرئيسية. وعلى الرغم من حصول النساء على حق التصويت عام 1918 كان عدد عضوات مجلس العموم 127 فقط عام 2006 أي بنسبة 20 %.

وفي المجتمعات الأكثر تقليدية مثل اليابان تعني القواعد غير الرسمية (والرسمية أحيانًا) التي لا تزال قوية أن على النساء ترك العمل والعودة إلى البيت في حالات الزواج والحمل وبلوغ سن الثلاثين. وفي البلدان

الإسلامية يُطلب من النساء ارتداء الحجاب والالتزام بزي موحد. كما يفرض عليهن أحيانًا العزلة في البيت، فضلاً عن الإقصاء التام عن الحياة السياسية. وحتى في المجتمعات الاسكندنافية التقدمية حيث حققت النساء أهم الاختراقات في التمثيل السياسي، فإن تمثيلهن في البرلمان يتراوح بين ربع الأعضاء أو ثلثهم .

تعتبر تقسيمات النوع في أعين النسويات الراديكاليات، مثل "كيت ميلليت" Kate Millet (1970) و"ماري دالي" Mary Daly (1978) هى الأعمق والأهم سياسيًا من كل التقسيمات الاجتماعية الأخرى؛ إذ تتسم كل المجتمعات المعاصرة والتاريخية– وفق هذه الرؤية– بالأبوية أي سيطرة الرجال وإخضاع النساء، وهو ما تكمن جذوره في سيطرة الزوج– الأب داخل الأسرة. وحسب هذا المنظور لا يمكن لأقل من "ثورة جنسية" الاضطلاع بتحويل جوهري للعلاقات الثقافية والشخصية، فضلاً عن الأبنية الاقتصادية والسياسية، وبما يضع نهاية لعدم مساواة النوع.

وقد تبنى معظم المنظمات السياسية النسائية موقفًا ليبراليًا أو إصلاحيًا. فاضطلعت بالتصدي لجوانب عدم المساواة الممكن استئصالها في الحياة العامة، مثل التمثيل المنخفض للنساء في المواقع السياسية والإدارية والمهنية الرئيسية، والافتئات على حقوق النساء في التشريعات المناهضة للإجهاض، ونقص الدعم المقدم للنساء في رعاية الأطفال والرفاه الاجتماعي. وهو ما يعكس الاعتقاد بإمكانية تحقيق هذه الأهداف عبر عملية تدريجية للإصلاحات المتوالية وليس من خلال "حرب جنسية" بين النساء والرجال. وقد تطور أكثر هذه المنظمات تقدمًا في الولايات المتحدة مثل: "المنظمة الوطنية للنساء" NOW (تأسست عام 1966)، "التجمع السياسي الوطني للنساء" NWPC"قائمة إميلي". ومن بين تكتيكات هذه المنظمات محاولة استغلال ما تسمى "فجوة النوع" (اختلاف السلوك التصويتي بين الرجال والنساء) لزيادة عدد النساء المنتخَبات في الكونجرس والمجالس النيابية في الولايات. وعلى الرغم من أن نجاحاتها في هذا المجال لا تزال متواضعة، فقد حققت وجوداً متزايدًا فيما يتعلق بقضايا حقوق النساء. على سبيل المثال نجحت هذه المنظمات خلال

الثمانينيات والتسعينيات في مقاومة اتجاه المحكمة العليا نحو موقف معارض للإجهاض.

■ ملخص

◆ يؤثر الاقتصاد في السياسة على جميع المستويات تقريبًا. وتتنافس الأحزاب فيما بينها للوصول للسلطة بالتباري في الوعود بتحقيق النمو وخفض التضخم وما إلى ذلك. ويتشكل السلوك التصويتي إلى حد بعيد وفق الانقسامات الطبقية والاجتماعية. وتتأثر نتائج الانتخابات دائمًا بحالة الاقتصاد. وقد دارت الانقسامات الأيديولوجية تقليديًا حول الملكية والتنظيم الاقتصادي.

◆ كانت الرأسمالية والاشتراكية تقليديًا الشكلين الاقتصاديين المتمايزين بشكل واضح. تميزت الرأسمالية بالإنتاج السلعي العام، والملكية الخاصة للثروة، وتنظيم الحياة الاقتصادية وفق قواعد السوق. واتسمت الاشتراكية بنظام الملكية العامة أو المشتركة، وقيام الاقتصاد على التخطيط المركزي، والاستهداف المفترض لإشباع الاحتياجات الإنسانية وليس الطلب في السوق.

◆ لم يحدث أن وجدت رأسمالية أو اشتراكية في صورتها "النقية". وقد تضمنت النظم الرأسمالية في العالم تلك التي تشدد على المشروع الخاص والسلوك الفردي في السوق، وتلك التي تعترف بأهمية العدل الاجتماعي، وأخرى مبنية على علاقات تعاونية طويلة الأمد. ومارست النظم الاشتراكية إما تجميع وسائل الإنتاج والثروة في أيدي الدولة، وإما التأقلم مع السوق في صورة رأسمالية مدارة أو منظمة.

◆ تخضع كل نظم السوق لدرجة ما من التنظيم. يزعم مؤيدو التنظيم أن الإدارة الاقتصادية ضرورية لمواجهة النزوع الحتمي نحو عدم الاستقرار في السوق، ما يؤدي إلى الركود وازدياد البطالة. ويحذر معارضو التنظيم من إمكانية أن تؤدي الإدارة الاقتصادية إلى الإخلال بالتوازن الهش في السوق والإضرار بكل من المنافسة والكفاءة، ومن ثم الإنذار بتضخم

خارج عن السيطرة.

◆ تؤثر البنية الاجتماعية- وبخاصة تقسيماتها- في السياسة بعدة طرق. فيحدد توزيع الثروة طبيعة سلطة الدولة. ويؤثر المجتمع في الرأي العام والثقافة السياسية. ويساعد الصراع الاجتماعي في توليد التغيير من خلال الإصلاح أو الثورة. وتشكل البنية الاجتماعية جميع صور المشاركة والسلوك السياسيين.

◆ تعتبر التقسيمات على أساس الطبقة والجنس والنوع هى الأهم سياسيًا بين سائر الانقسامات التي يعرفها المجتمع الحديث. ربما تكون السياسة الطبقية قد انخفضت حدتها بفعل ما بعد الفوردية، لكنها مازالت تقاوم بسبب تأثير "الطبقة الدنيا" بشكل خاص. وقد أدى نمو حركات الحقوق المدنية والنساء إلى ضمان اعتبار تقسيمات الجنس والنوع- التي ساد تجاهلها لوقت طويل- لا تقل أهمية عن التقسيم على أساس طبقي.

أسئلة للمناقشة

◄ لماذا تُختزل المسائل السياسية عادةً إلى مسائل اقتصادية؟ وهل هذا صحي؟

◄ ما نوع النظام الرأسمالي المرجّح أن يكون أكثر قابلية للحياة في القرن الحادي والعشرين؟

◄ هل يعتبر عدم الاستقرار واللامساواة من السمات الملازمة لاقتصادات السوق الحرة؟

◄ هل مازالت النماذج الاقتصادية الاشتراكية ملائمة؟

◄ ما السمات الضرورية للاقتصاد القابل للاستدامة بيئيًا؟

◄ هل تم حل الصراع الطبقي في المجتمعات الحديثة أم ببساطة تم قمعه؟

◄ إلى أي مدى أدى الاعتراف بانقسامات الجنس والنوع إلى إحداث تغيير سياسي ذي مغزى؟

للمزيد من القراءة

Hall, P. and D. Soskice (eds), Varieties of Capitalism: The Institutional Foundations of Comparative Advantage (Oxford: Oxford University Press, 2001).

فحص مدقق للفروق بين الاقتصادات القومية وأثر العولمة الاقتصادية.

Hampden-Turner, C. and F. Trompenaars, The Seven Cultures of Capitalism (New York: Doubleday, 1993).

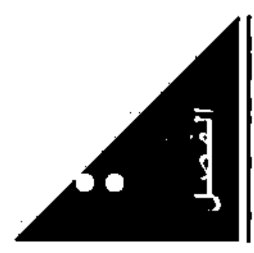
مراجعة رائعة ومتعمقة لطائفة عريضة من صور الرأسمالية.

O'Brien R. and M. Williams, Global Political Economy, 2nd edn (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2007).

Rush, M., Politics and Society: An Introduction to Political Sociology (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1992).

مقدمة مقارنة للعلاقة بين المؤسسات السياسية والاجتماعية، وبين السلوكين الاجتماعي والسياسي.

للاطلاع على مراجع حول التقسيمات المجتمعية: انظر Saunders (1990) حول الطبقة الاجتماعية، وانظر Fenton (2003) حول الأجناس والعرقية، وانظر McDowell and Pringle (1992) حول انقسام النوع.



الثقافة والهوية والشرعية السياسية

"إن الأقوى لن يكون قويًا أبدًا ما لم يحول الحق إلى قوة والطاعة إلى واجب"

جان جاك روسو، العقد الاجتماعي (1862)

إن الكثير من السياسة يأخذ مكانه داخل رءوسنا: أي إنها تتشكل بأفكارنا وقيمنا وافتراضاتنا حول كيف ينبغي تنظيم المجتمع وتوقعاتنا وآمالنا ومخاوفنا إزاء الحكم. وفي نهاية المطاف يكون ما نعتقده بشأن المجتمع الذي نعيش فيه أكثر أهمية من واقع بنية السلطة فيه والتوزيع الفعلي للموارد والفرص داخله. لا يتوقف الأمر عند كون التصورات أهم من الواقع، إذ يمكن للتصور أن يكون واقعًا. وهو ما يلقي الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه ما نسميها "الثقافة السياسية"؛ إذ إن معتقدات الناس وقيمهم ورموزهم تشكل كلاً من موقفهم إزاء العملية السياسية، ونظرتهم- بشكل حاسم- للنظام الذي يعيشون في ظله، وبخاصة ما إذا كانوا يعتبرونه نظامًا قانونيًا وشرعيًا. من ثم تُعَد الشرعية مفتاح الاستقرار السياسي، فلا يمكن التقليل من أهميتها كمصدر لبقاء النظام ونجاحه.

وفيما يلي المسائل الأساسية التي نتناولها في هذا الفصل:

المسائل الرئيسية:

- كيف تتكون لدى الأفراد والجماعات مواقفهم وقيمهم السياسية؟
- هل تعتمد النظم الديمقراطية على وجود "ثقافة مدنية" متميزة؟
- هل تتصف المجتمعات الحديثة بحرية المنافسة بين القيم والأفكار أم بثقافة "سائدة"؟
- كيف تحافظ النظم على شرعيتها؟
- هل تواجه المجتمعات الحديثة أزمة شرعية؟
- ماذا يحدث حينما تنهار الشرعية؟ لماذا تقع الثورات؟

المحتويات

الثقافة السياسية

اعترف المفكرون السياسيون عبر العصور بأهمية الاتجاهات والقيم والمعتقدات. لكن مفكري الماضي لم ينظروا إليها كجزء من الثقافة السياسية. فعلى سبيل المثال كتب "بيرك" عن العادات والتقاليد، و"ماركس" عن الأيديولوجيا، و"هيردر" عن الروح القومية. إلا أنهم اتفقوا جميعًا على أهمية الدور الذي تلعبه القيم والمعتقدات في تعزيز الاستقرار وبقاء النظام. وقد تبلور الاهتمام وسط علماء السياسة بفكرة الثقافة السياسية خلال الخمسينيات والستينيات كتقنية جديدة في تحليل السلوك، والتي حلت محل مقاربات أكثر تقليديةً ومؤسسيةً للموضوع. وكان العمل الرئيسي في هذا الشأن من تأليف "ألموند" و"فيربا" Almond and Verba بعنوان "الثقافة المدنية" (1963) وقد استخدما فيه استطلاعات الرأي العام لتحليل الاتجاهات السياسية والديمقراطية في خمسة بلدان: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ألمانيا الغربية، إيطاليا، المكسيك. وكان من بين الدوافع وراء هذا العمل: رغبة في تفسير انهيار الحكومة في فترة ما بين الحربين في إيطاليا وألمانيا وبلدان أخرى، وفشل الديمقراطية في الكثير من الدول النامية المستقلة حديثًا بعد 1945. وعلى الرغم من شحوب الاهتمام بموضوع الثقافة السياسية في السبعينيات والثمانينيات، فقد عادت الحيوية لهذا الجدل في التسعينيات في سياق الجهود المبذولة في أوروبا الشرقية وقتذاك لبناء الديمقراطية على أنقاض الشيوعية، وكذلك تزايد القلق في الديمقراطيات الناضجة– بما فيها الولايات المتحدة– من التراجع الواضح في الرأسمال الاجتماعي والمشاركة المدنية. مع ذلك هناك جدل أيضًا حول ما إذا كانت الثقافة السياسية تتشكل أم لا حسب أفكار جماعات النخبة ومصالحها. وهو ما يرتبط في المقابل بوجهات النظر المتصارعة لوسائل الإعلام الجماهيرية وإلى أي مدى يمكن للحكومات الآن التلاعب بالاتصال السياسي.

ثقافة مدنية أم هيمنة أيديولوجية؟

غالبًا ما تركز الجدل بشأن الثقافة السياسية على فكرة الثقافة المدنية، والتي تُربَط عادةً بكتابات "ألموند" و"فيربا" (1963، 1980) فقد شرع الكاتبان في تحديد الثقافة السياسية التي تدعم السياسة الديمقراطية

مفهوم

الثقافة السياسية Political culture،
الثقافة في أوسع معانيها هي طريقة حياة الناس. ويميل علماء الاجتماع والأنثروبولوجيون إلى التمييز بين "الثقافة" و"الطبيعة"، حيث تشمل الأولى ما ينتقل من جيل إلى جيل بالتعلم وليس من خلال الوراثة البيولوجية. غير أن علماء السياسة يستخدمون المصطلح بمعنى ضيق للإشارة إلى الاتجاه النفسي عند الناس، فتكون الثقافة السياسية هي "نمط التوجهات" إزاء مفردات سياسية مثل الأحزاب والحكومة والدستور، معبرًا عنها في صورة معتقدات ورموز وقيم. وتختلف الثقافة السياسية عن الرأي العام في أنها تتشكل بقيم طويلة الأجل وليس بمجرد ردود أفعال الشعب تجاه سياسات ومشكلات معينة.

على النحو الأكثر فعالية. وحددا ثلاثة أنماط عامة للثقافة السياسية: ثقافة المشاركة، ثقافة التبعية، الثقافة المحلية.

الثقافة السياسية المشاركة هى تلك التي يعطي المواطنون بموجبها اهتمامًا كبيرًا للسياسة، ويعتبرون المشاركة الشعبية أمرًا مرغوبًا وفعالاً على السواء. والثقافة السياسية التابعة هى الثقافة التي تتسم بوجود سلبية أكبر وسط المواطنين واعترافهم بأنهم ذوو قدرة محدودة جدًا على التأثير فى الحكومة. أما الثقافة السياسية المحلية فيغلب عليها غياب الشعور بالمواطنة حيث يعرف الناس أنفسهم بواقعهم المحلي وليس بالأمة، ولا تكون لديهم الرغبة ولا القدرة على المشاركة فى السياسة. وعلى الرغم من قبول "ألموند" و"فيربا" بفكرة أن ثقافة المشاركة هى الأقرب للمثال الديمقراطي، فقد ذهبا إلى أن "الثقافة المدنية" هى مزيج من الثقافات الثلاث، وحيث تحقق التوافق بين مشاركة المواطنين فى العملية السياسية والضرورة الحيوية لأن تحكم الحكومة. وفي رأيهما أن الاستقرار الديمقراطي يقوم على ثقافة سياسية تتصف بمزيج من النشاط والسلبية على جانب المواطنين، وبالتوازن بين الالتزام والأداء على جانب الحكومة.

استخلص "ألموند" و"فيربا" فى عملهما الأولي (1963) أن المملكة المتحدة هى الأقرب إلى الثقافة المدنية، حيث تتبدى فيها سمتا المشاركة والتبعية. وبعبارة أخرى: فى الوقت الذي يعتقد البريطانيون بقدرتهم على التأثير فى الحكومة، فإنهم يرغبون أيضًا فى طاعة السلطة. كما سجلت الولايات المتحدة مستوى عاليًا هى الأخرى، وإن كان ضعفها النسبي قد تمثل فى أولوية اتجاهات المشاركة على اتجاهات التبعية، ومن ثم لم يكن الأمريكان بشكل خاص من الملتزمين بالقانون.

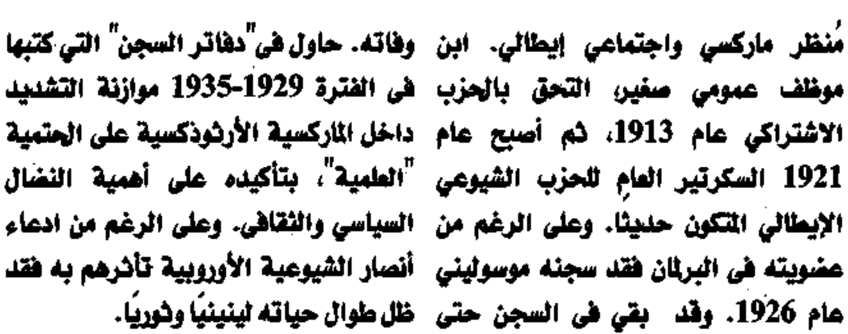
اتضحت صعوبة بناء وإعادة بناء ثقافة مدنية من مثالي ألمانيا الغربية وإيطاليا. فبعد عقد ونصف العقد من سقوط الفاشية لم يَبْدُ فى أي من البلدين وجود ثقافة مشاركة قوية، حيث سادت ثقافة الطاعة فى ألمانيا، وظلت الثقافة المحلية راسخة بقوة فى إيطاليا. وقد بينت دراسة لـ "ألموند" و"فيربا" فيما بعد (1980) حدوث عدد من التحولات، وبخاصة

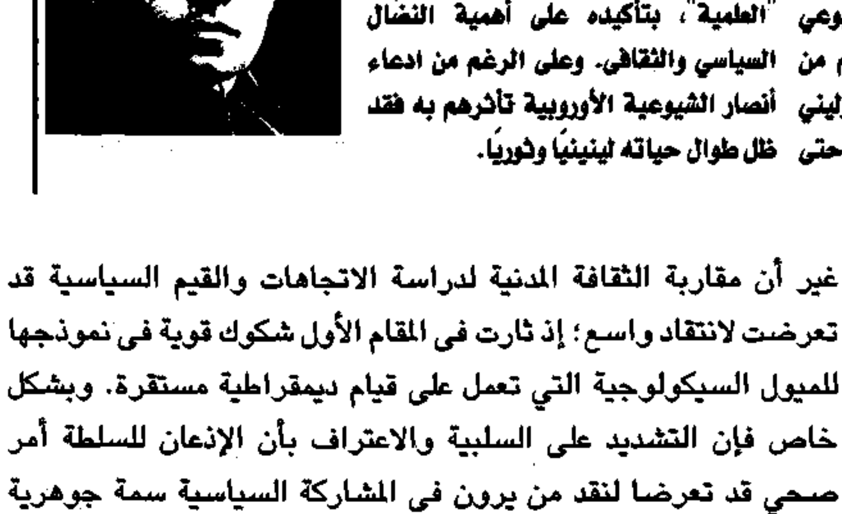
مفهوم

الهيمنة Hegemony، المأخوذة من الكلمة اليونانية - hegeonia بمعنى "القائد") وهي تعني في أبسط معانيها سطوة أو سيطرة أحد عناصر النظام على بقية العناصر (مثل سيطرة دولة ما على تكتل إقليمي أو اتحاد كونفيدرالي). ويُستخدم مصطلح الهيمنة في النظرية الماركسية بمعنى أكثر تقنية وتخصيصًا. فتشير الهيمنة في كتابات "أنطونيو جرامشي" إلى قدرة طبقة مسيطرة على ممارسة السلطة عن طريق الفوز برضا أولئك الذين تُخضعهم وكبديل عن استخدام الإكراه. وباعتبار الهيمنة شكلاً غير إكراهي للحكم الطبقي فإنها تُفهم عادة كعملية ثقافية أو أيديولوجية تعمل من خلال نشر القيم والمعتقدات البرجوازية في جوانب المجتمع. غير أن للعملية بعدًا سياسيًا واقتصاديًا أيضًا، إذ يمكن الاحتيال للحصول على الرضا باستخدام زيادة الدخول أو إجراء الإصلاحات السياسية أو الاجتماعية.

الأيديولوجية البرجوازية Bour-geoisideology: مصطلح ماركسي يشير إلى الأفكار والنظريات التي تخدم مصالح البرجوازية من خلال التغطية على تناقضات المجتمع الرأسمالي.

تراجع الفخر والثقة القوميين فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وهو ما تناقض مع صعود النزعات المدنية فى ألمانيا.





"أنطونيو جرامشي" Antonio Gramsci (1891-1937):

مُنظر ماركسي واجتماعي إيطالي. ابن موظف عمومي صغير، التحق بالحزب الاشتراكي عام 1913، ثم أصبح عام 1921 السكرتير العام للحزب الشيوعي الإيطالي المتكون حديثا. وعلى الرغم من عضويته فى البرلمان فقد سجنه موسوليني عام 1926. وقد بقي فى السجن حتى وفاته. حاول فى "دفاتر السجن" التي كتبها فى الفترة 1929-1935 موازنة التشديد داخل الماركسية الأرثوذكسية على الحتمية "العلمية"، بتأكيده على أهمية النضال السياسي والثقافي. وعلى الرغم من ادعاء أنصار الشيوعية الأوروبية تأثرهم به فقد ظل طوال حياته لينينيًا وثوريًا.

غير أن مقاربة الثقافة المدنية لدراسة الاتجاهات والقيم السياسية قد تعرضت لانتقاد واسع؛ إذ ثارت فى المقام الأول شكوك قوية فى نموذجها للميول السيكولوجية التي تعمل على قيام ديمقراطية مستقرة. وبشكل خاص فإن التشديد على السلبية والاعتراف بأن الإذعان للسلطة أمر صحي قد تعرضا لنقد من يرون فى المشاركة السياسية سمة جوهرية للحكم الديمقراطي. واقترح "ألموند" و"فيربا" نظرية "الكلاب النائمة" للثقافة الديمقراطية، والتي ترى فى التمثيل المنخفض مؤشرًا على الرضا الواسع على الحكومة، والتي سيحرص السياسيون بالمقابل على الحفاظ عليها. ومن ناحية أخرى، عندما يهتم أقل من نصف السكان بالتصويت فى الانتخابات- كما يحدث عادةً فى الولايات المتحدة- فإن هذا يمكن أن يعكس ببساطة حالة الاغتراب الواسعة والحرمان المتأصل.

ثانيًا، تستند الثقافة المدنية إلى افتراض بديهى بأن الاتجاهات والقيم السياسية تشكل السلوك، وليس العكس؛ أي إن الثقافة المدنية باختصار قد تكون نتيجة للديمقراطية أكثر من أن تكون سببًا لها. ولما كان هذا هو الحال فإن الثقافة السياسية تكون مؤشرًا على صحة الديمقراطية، ولكن لا يمكن النظر إليها كوسيلة لتعزيز الحكم الديمقراطي المستقر. أخيرًا، تميل مقاربة

"ألموند" و"فيربا" إلى التعامل مع الثقافة السياسية على أنها متجانسة، أي إنها لا تزيد كثيرًا عن الثقافة القومية أو الطابع القومي. وهكذا تهتم هذه المقاربة اهتمامًا قليلاً بالثقافات السياسية الفرعية وتميل إلى طمس الانقسام أو الصراع الاجتماعي. على العكس من ذلك تميل المقاربات الراديكالية للثقافة السياسية إلى التركيز على الانقسامات الاجتماعية، سواء على أساس الطبقة أم الجنس أم النوع (انظر الفصل التاسع).

هناك رؤية مختلفة جدًا لدور الثقافة السياسية وطبيعتها، تطورت داخل التقليد الماركسي. فرغم تصوير "ماركس" للرأسمالية كنظام للاستغلال والقهر الطبقيين يعمل من خلال تملك وسائل الإنتاج، فقد اعترف أيضًا بقوة الأفكار والقيم والمعتقدات. فقد أوضح "ماركس" وإنجلز" فى كتابهما "الأيديولوجية الألمانية" (1846) أن "أفكار الطبقة الحاكمة كانت هى الأفكار السائدة فى كل عصر، أي إن الطبقة المتحكمة فى القوة المادية فى المجتمع تكون فى نفس الوقت القوة الفكرية الحاكمة". وقد رأى "ماركس" أن الأفكار والثقافة جزء من "البناء الفوقي" الذي يتحدد بـ"القاعدة" الاقتصادية، أي نمط الإنتاج.

وقد أنتجت هذه الأفكار نظريتين للثقافة فى الفكر الماركسي. تفترض النظرية الأولى أن الثقافة بالأساس خاصية طبقية: إذ يشترك أعضاء الطبقة الواحدة فى خبرات متماثلة ووضعية ومصالح اقتصادية مشتركة، ومن المرجح أن تتكون لديهم أفكار وقيم ومعتقدات متشابهة بوجه عام. وحسب تعبير "ماركس": "إن وعي الناس لا يحدد وجودهم، إنما وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم". من ثم يُتوقع أن تختلف الثقافة والأفكار البروليتارية اختلافًا ملحوظًا عن الثقافة والأفكار البرجوازية". أما النظرية الثانية للثقافة فتشدد على درجة سيادة أفكار الطبقة الحاكمة (أي ما يشير إليه "ماركس" بـ"الأيديولوجية") فى المجتمع وإلى أي حد أصبحت "الأفكار الحاكمة" فى العصر. ومن ثم لا ترى هذه النظرية فى الثقافة السياسية شيئًا أكثر من كونها أيديولوجية برجوازية.

الأمر المهم فى هذه الرؤية هو نظرتها للثقافة والقيم والمعتقدات كشكل للسلطة. فوظيفة الأيديولوجية فى المنظور الماركسي هى ترويض الطبقات

المخضَعة كي ترضخ للاستغلال والقهر من خلال الترويج للخرافات والأوهام والأكاذيب ("الوعي الزائف" حسب تعبير "إنجلز"). وقد فهم الماركسيون اللاحقون هذه العملية على أنها "هيمنة برجوازية".

وسرعان ما أقر الماركسيون المحدثون بأن "سيادة الأفكار" البرجوازية لا تعني بأي حال احتكارها للحياة الفكرية والسياسية فى المجتمع الرأسمالي، وإقصاء كل الآراء الأخرى. وقبلوا بدلاً من هذا بفكرة الوجود الفعلي للتنافس الثقافي والأيديولوجي والسياسي، لكن مع التشديد على عدم التكافؤ فى هذا التنافس. وببساطة كان للأفكار والقيم المحافظة على النظام الرأسمالي ميزة كبيرة على الأفكار والقيم التي تشكك فيه أو تتحداه. وفي الحقيقة قد تنجح مثل هذه الهيمنة الأيديولوجية لأنها تعمل بالضبط خلف وهم حرية التعبير والمنافسة المفتوحة والتعددية السياسية، وهو ما أطلق عليه "هربرت ماركيوز" Herbert Marcuse "التسامح القمعي".

كان من أكبر أنصار هذه الرؤية فى القرن العشرين "أنطونيو جرامشي" الذي وجه الاهتمام إلى أنه لا يتم الحفاظ على النظام الطبقي بمحض عدم تكافؤ القوى الاقتصادية والسياسية، إنما بواسطة الهيمنة البرجوازية أيضًا. وتتشكل هذه الهيمنة من السيادة الروحية والثقافية للطبقة الحاكمة، والتي تتحقق من خلال انتشار القيم والمعتقدات البرجوازية عبر "المجتمع المدني": الإعلام، الكنيسة، الحركات الشبابية، النقابات.. إلخ. ومما يزيد من قوة إغراء هذه العملية أنها تتجاوز أطر التعلم والتعليم الرسمي لتصبح بمثابة المنطق العام للعصر. وتكمن أهمية تحليل "جرامشي" فى أنه كي تتحقق الاشتراكية يجب خوض "معركة الأفكار" التي يمكن من خلالها للمبادئ والقيم والنظريات الاشتراكية الحلول محل القيم البرجوازية، أو تتحداها على الأقل.

تستند الرؤية الماركسية للثقافة كسلطة أيديولوجية إلى التمييز بين المصالح الذاتية أو المتصورة (أي ما يعتقد الناس أنهم يريدونه) والمصالح الموضوعية أو الواقعية (ما يجب أن يقوم به الناس إذا كان بإمكانهم القيام باختيارات مستقلة ومبنية على معلومات كافية). وهو ما يلفت الانتباه إلى ما أسماه "ستيفن لوكس" Stephen Lukes نظرة

راديكالية للسلطة. "(أ) يمارس السلطة على (ب) عندما يتمكن (أ) من التأثير فى (ب) بطريقة تتناقض مع مصالح (ب)". غير أن هذه النظرة للثقافة السياسية قد تعرضت لانتقادات كثيرة. فزعم البعض أنها تفترض دون مبرر أن قيم الأفراد العاديين ومعتقداتهم قد فُرِضت عليهم بالخداع والتلقين. فمن الممكن ببساطة أن يعكس قبول الطبقة العاملة للقيم والمعتقدات الرأسمالية تصورهم بأن الرأسمالية تؤدي عملها.

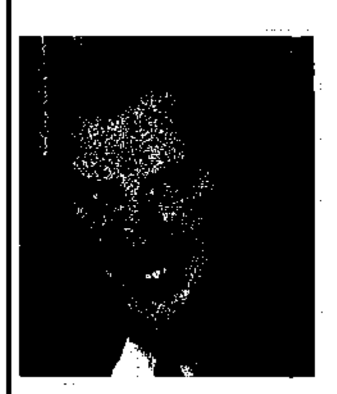
أيضًا ربما يبالغ نموذج الأيديولوجيا المسيطرة فى الثقافة السياسية فى درجة الهيمنة بالنسبة للقيم والمعتقدات فى المجتمعات الحديثة. فبينما قد تزود "الأيديولوجيا الحاكمة" الطبقة السائدة بالإيمان بنفسها والشعور بالهدف، يزعم البعض (Turner Abercrobie, and Hill 1980) أنه لا يكون من الواضح بما فيه الكفاية ما إذا كان قد تم بنجاح إدماج الطبقات المخضَعة فى منظومة القيم هذه. أخيرًا، قد لا تفعل الرؤية الماركسية (التي تحاول الربط بين عدم تكافؤ القوة الطبقية والانحياز الثقافي والأيديولوجي) أكثر من وصف اتجاه لدى الجماعات القوية فى كل المجتمعات لبث الأفكار التي تخدم مصالحها الخاصة. ومن المشكوك فيه نوعًا ما القول إن هذا يشكل منظومة قيم سائدة يتم من خلالها بث رسالة متماسكة ومتسقة عبر وسائل الإعلام الجماهيرية والمدارس والكنائس..إلخ.

انهيار الرأسمال الاجتماعي

كان من نتائج عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي فى الدول الشيوعية السابقة بعث الاهتمام بمسألة الثقافة السياسية منذ التسعينيات. يرجع هذا إلى حقيقة أن السيطرة الواسعة للدولة على عدد من الأجيال قد حطم أو قمع بشكل واضح الوشائج الاجتماعية والشعور بالمسئولية المدنية التي تعمل عادةً على الإبقاء على السياسة الديمقراطية. بعبارة أخرى، هناك حاجة متصورة إلى إعادة بناء المجتمع المدني، بمعناه كحقل للجماعات والروابط المستقلة ذاتيًا،بما فيهاجماعات الأعمال وجماعات المصالح والنوادي ...إلخ. ويمكن فى الحقيقة العثور على جذور هذه الأفكار عند "أليكسيس دو توكوفيل" Alexis de Tocqueville الذي فسر

في القرن التاسع عشر المؤسسات الأمريكية القائمة على المساواة، والعمليات الديمقراطية، بالإشارة إلى نزوع الأمريكي إلى المشاركة والاتحاد المدني. ولم يلبث بعث الاهتمام بالثقافة السياسية فى دول ما بعد الشيوعية حتى امتد تطبيقه إلى المشكلات المتصورة فى الديمقراطيات الناضجة.

"روبرت بوتنام" Robert Butnam (1940):



عالم سياسة ومعلق اجتماعي أمريكي. أثارت أعماله إحياء الاهتمام بالثقافة السياسية، كما ركز على أهمية "الرأسمال الاجتماعي"؛ مستوى الثقة والتعاون فى المجتمع، ما الذي يعمل على تطوير "الأنا" إلى "نحن". أهم أعماله "لعب البولينج وحيدا: انهيار وبعث المجتمع الأمريكي" (2000) حيث استخدم صورة رجل يلعب البولينج منفردًا وليس فى فريق، ليوضح تراجع النشاط الجماعي والمشاركة السياسية فى الولايات المتحدة. وأورد "بوتنام" من بين أسباب هذا التدهور، النفوذ المتنامي للتليفزيون، التغييرات فى بنية الأسرة، وزيادة القدرة على الحراك الجغرافى.

الرأسمال الاجتماعي Social Capital:

تشير كلمة الرأسمال إلى الأصول المستخدمة فى إنتاج السلع والخدمات. وقد برز مفهوم "الرأسمال الاجتماعي" فى الثمانينيات لتسليط الضوء على العوامل الاجتماعية والثقافية التي يقوم على أساسها خلق الثروة. وقد استخدم هذا المصطلح منذ ذلك الوقت للإشارة إلى الترابط الاجتماعي ممثلاً فى الشبكات، القواعد والثقة التي تعزز المشاركة المدنية. هكذا يعتبر رأس المال الاجتماعي شرطًا مسبقًا لنجاح المجتمعات والحوكمة الجيدة. ومثل الأصول الاقتصادية يمكن لرأس المال الاجتماعي أن يتناقص أو يتزايد، وذلك فى العادة من خلال التعليم والتشديد على المواطنة الفعالة. وقد ارتبط التدهور المزعوم لرأس المال الاجتماعي في المجتمعات الحديثة بـ "قصور الوالدية" وتصاعد النزعة الفردية وزيادة الحراك الاجتماعي والجغرافي. بينما يرى منتقدو هذا المصطلح أن رأس المال الاجتماعي هو نتيجة وليس سببًا للحكم الديمقراطي، ويرى آخرون أن المصطلح يتجاهل دور الازدهار الاقتصادي فى تعزيز الانتماء المدني.

"مايكل أوكشوت" Michael Oakeshott (1901-1990):



فيلسوف سياسي بريطاني. عمل أستاذًا لعلم السياسة في مدرسة لندن للاقتصاد من عام 1951 حتى تقاعده عام 1968. وينظر غالبًا إلى مقالاته المجمعة في كتاب "العقلانية في السياسة ومقالات أخرى" (1962)، وعمله الأكثر منهجية في الفلسفة السياسية "عن السلوك الإنساني" (1975)، باعتبارهما من الإسهامات الرئيسية في النزعة التقليدية المحافظة. فمن خلال التشديد على أهمية الاتحاد المدني، والإصرار على مجال السياسة المحدود، طوّر "أوكشوت" موضوعاته بشكل وثيق الارتباط بالفكر الليبرالي. وعلى الرغم من النظر إليه غالبًا كأحد أنصار نمط غير أيديولوجي للسياسة، فقد أثر في الكثير من مفكري اليمين الجديد.

مثلاً رأى "روبرت بوتنام" (1993) أن تفاوت درجات المساواة في لحكم المحلي بين الأقاليم المختلفة في إيطاليا قد تحدد بوجود أو غياب قاليد المشاركة المدنية، وهو ما ينعكس في اختلاف مستويات لتصويت في الانتخابات، قراءة الصحف، والانضواء في الجمعيات ،نوادي كرة القدم. وفي كتابه "لعب البولينج وحيدًا" (2000) لفت بوتنام" الانتباه إلى تدهور "رأس المال الاجتماعي" في الولايات لتحدة وزعم أنه من المرجح أن تسير البلدان المصنعة الأخرى في ،ات الاتجاه الأمريكي. فسلط الأضواء على نشأة جيل "ما بعد مدني".

ما بعد المادية Post materialism:

نظرية تفسر طبيعة الاهتمامات والقيم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية. فهي مبنية بشكل فضفاض على ما أسماه "أبرهام ماسلو" Abraham Maslow (1908-1970) "تراتب الاحتياجات" الذي يضع احترام الذات وتحقيقها فوق الاحتياجات المادية أو الاقتصادية. تفترض هذه النظرية أن الأوضاع المتسمة بالندرة المادية تفرخ القيم الأنانية والمولعة بالكسب، بمعنى المسائل الاقتصادية تطغى على السياسة ؛أي إن الأفراد في ظروف الوفرة المادية يعبرون عن اهتمام أكبر بالمسائل "ما بعد المادية" أو "نوعية الحياة". وهي التي تتصل دائمًا بالأخلاق والعدالة السياسية والتحقق الشخصي، وتشمل: النسوية، السلم العالمي، الانسجام بين الأجناس، البيئة، حقوق الحيوان... وقد استخدمت ما بعد المادية لتفسير تطورات مثل عدم الاصطفاف الطبقي وصعود الحركات الاجتماعية الجديدة.

وهو ما يتضح من حقيقة حدوث انخفاض بنسبة تتراوح بين20% و52 % فى عدد النوادي والاتحادات الطوعية منذ العام 1965، فضلاً عن الانخفاضات الحادة فى الالتحاق بالاجتماعات العامة والمحلية والمدرسية، ناهيك عن عضوية الأحزاب السياسية والعمل من أجلها. تفسر رؤية "بوتنام" التي تأثرت بالجماعوية تدهور رأس المال الاجتماعي بطرق مختلفة. ومن بينها اتساع الضواحي حول المدن ومن ثم احتياج الفرد إلى وقت طويل للذهاب إلى موقع العمل، وتزايد ظاهرة الأسر ذات المهنتين وأثر صعود ظاهرة الأسر مزدوجة الوظائف (حيث يعمل كل من الوالدين ويتوليان مسئوليات منزلية فى الوقت نفسه) وأثر هذا على كل من كمية الوقت المعطاة لوظائف الوالدية وجودة القيام بهذا الدور، واتجاه التليفزيون إلى خصخصة وقت الفراغ، وسوء تشكل التصورات الاجتماعية وانخفاض مستويات الإنجاز عند الأطفال. غير أنه يتم تفسير تراجع المشاركة المدنية من منظور ديمقراطي– اجتماعي بديل بانتصار الرأسمالية الاستهلاكية وانتشار القيم المغالية فى الفردية والمادية.

ومن جانبهم احتفظ المفكرون المحافظون طويلاً برؤيتهم الخاصة للرأسمال الاجتماعي فى شكل التقليد وبخاصة القيم "التقليدية". وهى القيم والمعتقدات الموروثة من أجيال أسبق، ومن ثم تمثل نوعًا من حجر الأساس الثقافي. لا يتوقف السياسيون المحافظون عن الدعوة إلى "دعم" أو "الدفاع عن" تلك القيم اعتقادًا منهم بأنها مفتاح التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.

ففى المملكة المتحدة فى الثمانينيات دعت مارجريت تاتشر إلى بعث ما أسمته "القيم الفيكتورية"، بينما حاول "جون ميجور" الشيء نفسه خلال التسعينيات من خلال مبادرته الفاشلة "للعودة إلى الأساسيات". وفي الولايات المتحدة تبنى "رونالد ريجان" فكرة "أيديولوجية الحدود" بالإشارة إلى غزو الغرب الأمريكي وفضائل الاعتماد على النفس والعمل الشاق وما كشف عنه من رغبة فى المغامرة. وليس من الغريب أن ترتبط هذه القيم بالأسرة والكنيسة والأمة، أي الارتباط بالمؤسسات العريقة التي تجسد فضائل الاستمرار والجَلَد.

وقد قام "مايكل أوكشوت" فى مقاله بعنوان "الريجانية والسياسة"

(1962) بالمزيد من الدفاع عن الاستمرار والتقليد. فزعم ضرورة احترام القيم التقليدية والعادات المستقرة والتمسك بها نظرًا للألفة معها، ما يولد الشعور بالطمأنينة والاستقرار والأمن. وهو ما يفترض وجود نزوع إنساني عام نحو تفضيل التقليد على التجديد، أي المستقر بدلاً من الجديد. ومعنى أن تكون محافظًا حسب "أوكشوت" هو "أن تفضل المألوف على المجهول، أن تفضل المجرَّب على غير المجرَّب، الحقيقة على الغموض، الواقعي على المحتمل، المحدد على غير المحدد، القريب على البعيد، الكافي على الوفير جدًا، المعتاد على الأكمل، السرور الحالي على النعيم الخيالي" (Oakeshott, 1962:169).

وقد كان الدفاع عن القيم التقليدية والمعتقدات المستقرة أحد العناصر الرئيسية وسط المحافظين الجدد، والتي دفعها قدمًا منظرون اجتماعيون بالولايات المتحدة، أمثال "دانيل بيل" Daniel Bell (1976) و"إرفنج كريستول" Irving Kristol (1983)، الذين حذروا من تحطيم القيم الروحية جراء كل من ضغوط السوق وانتشار التسيب.

غير أن المشكلة مع هذا النزوع تكمن في تأكيده على وجود منظومة أخلاقية موثوق فيها يمكن إرساء النظام والاستقرار عليها. والحقيقة البسيطة أنه من المشكوك فيه القدرة على تحديد أي مجموعة من القيم يمكن اعتبارها ذات حجية في المجتمعات الحديثة متعددة الثقافات ومتعددة الأديان؛ إذ إن تعريف قيم معينة بأنها "تقليدية" أو "مستقر عليها" أو قيم "الأغلبية" قد لا يعدو أن يكون محاولة لفرض منظومة أخلاقية بعينها على بقية المجتمع. وفي الحقيقة يبدو أن الشواهد العملية تؤيد القول إن الثقافة السياسية قد أصبحت مفتتة بشكل متزايد، وأن المجتمعات الحديثة تتسم بتنوع أخلاقي وثقافي متنامٍ.

وتقترح رؤية بديلة للجدل بشأن رأس المال الاجتماعي أنه لا يوجد تراجع في المشاركة المدنية أو التواصل الاجتماعي، وإنما الذي تغير هو أشكال المشاركة والتواصل. فيقول "إنجلهارت" Inglehart (1977-1990): إن هذه التحولات ترتبط باتساع نفوذ "القيم ما بعد المادية" ونموها، وخاصة وسط الشباب. فالجيل الجديد الذي نشأ منذ الستينيات- في البلدان

الصناعية المتقدمة على الأقل- قد اعتاد على الأمن الاقتصادي والرفاه المادي والأفكار "التقليدية" بشأن موضوعات مثل الجنس والزواج والسلوك الشخصي، قد حلت محله أجيال أكثر "ليبرالية" أو "تساهلاً". في الوقت نفسه ضعفت الاتجاهات والانتماءات السياسية التقليدية، وحل محلها في بعض الأحوال الاهتمام بقضايا مثل النسوية، نزع السلاح النووي، حقوق الحيوان، حماية البيئة.. هكذا تراجعت العضوية الحزبية والاشتراك في الانتخابات، بينما تنامى الاهتمام بسياسة احتجاجية أو حملات للتعبئة تتعلق بمسألة واحدة. ويزعم نظريو ما بعد الفوردية أنه لا يمكن مقاومة هذه التغيرات الثقافية لأنه ترتبط بتحول كلي في التنظيم الاقتصادي والسياسي يكشف عن تدهور في الانقياد العام وصعود في النزعة الفردية.

سياسة الهوية والتعددية الثقافية

صعود سياسة الهوية

أصبح من أهم ملامح السياسة الحديثة الإدراك المتزايد لأهمية الاختلافات الثقافية داخل المجتمع،والتي تُصوَّر عادة بـ "سياسة الهوية" أو "سياسة الاختلاف". وليس هناك بالطبع جديد في إدراك الاختلافات داخل المجتمع. فالفصل التاسع على سبيل المثال يدرس الروابط بين السياسة والانقسامات الاجتماعية مثل الطبقة الاجتماعية والجنس والنوع الاجتماعي. بيد أنه في الوقت الذي يعني "الانقسام الاجتماعي" وجود انشقاقات وانقسامات مما يشجعنا على التعامل مع الجماعات الاجتماعية والهيئات الجماعية ككيانات في حد ذاتها، تربط الهوية بين الشخصي والاجتماعي، بالنظر للفرد "كجزء مُضَمَّن" في سياق ثقافي، اجتماعي، مؤسسي، أيديولوجي خاص.تشير الهوية إلى شعور مستقل بالذاتية. لكنها تعترف أيضًا بأن طريقة نظر الناس لأنفسهم تتشكل بفعل شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية وغيرها بما يميزهم عن غيرهم. ويمكن للهوية أن تتعدد (بناءً على عوامل مثل النوع، العرقية، الدين، المواطنة..إلخ)،أما في المجتمعات الغربية على وجه الخصوص فقد أصبحت الهوية تنبني بشكل متزايد على القدرة على الاختيار، بمعنى أن النشاط السياسي يحدد طبيعة اختيار أسلوب

الكلية Universalism: النظرية القائلة بوجود جوهر عام للهوية الإنسانية يشترك فيه الناس في كل مكان.

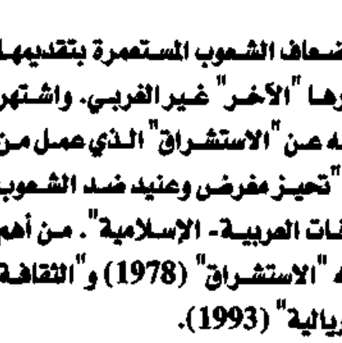
الخصوصية Particularism: النظرية القائلة إن جذور الهوية تكمن في الخصائص الخاصة وليست العامة، وتسلط الضوء على أهمية عوامل مثل المكان والثقافة والعرقية.

المركزية الأوروبية Eurocentrism: مقاربة للفهم منحازة ثقافيًا تعتبر الأفكار والقيم والفروض الأوروبية، والغربية بشكل عام، "طبيعية".

إدوارد سعيد(Edward Said (1935-2003



أكاديمي وناقد أدبي أمريكي ولد في القدس، ومدافع بارز عن القضية الفلسطينية وأحد مؤسسي نظرية ما بعد الاستعمار. قدم منذ السبعينيات نقدا إنسانيًا للتنوير الغربي، كشف عن ارتباطاته بالاستعمار وسلط الضوء على روايات القهر والانحيازات الثقافية والأيديولوجية التي عملت



على إضعاف الشعوب المستعمرة بتقديمها باعتبارها "الآخر" غير الغربي. واشتهر بفكرته عن "الاستشراق" الذي عمل من خلال "تحيز مفرض وعنيد ضد الشعوب والثقافات العربية- الإسلامية". من أهم أعماله "الاستشراق" (1978) و"الثقافة والإمبريالية" (1993).

الحياة. بيد أن الهوية– في أي من معانيها– تعني الاختلاف: أي وعي بالاختلاف يصقل ويوضح شعورنا بالهوية. وقد قاد هذا النوع من التفكير إلى ما يسمى "سياسة الاعتراف" التي تقوم على فكرة ضرورة الاعتراف الكامل والرسمي بالهوية، وتقبُّل الاختلاف، وحتى الاحتفاء به. بهذا المعنى يعكس صعود سياسة الهوية التحول من النزعة الكلية إلى الخصوصية.

وبالنسبة لأسس سياسة الهوية، وأفكار التعددية الثقافية التي ترتبط بها عادة، فقد وضعتها نظريات ما بعد الاستعمار التي نشأت عن انهيار الإمبراطوريات الأوروبية أوائل الحقبة التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945. وترجع أهمية هذه النظريات إلى سعيها لتحدي البعد الثقافي للسيطرة الإمبريالية والتحول عنه، وذلك بإرساء شرعية الأفكار والتقاليد السياسية غير الغربية، بل المعادية للغرب أحيانًا. وكمثال على هذا يشار إلى "فرانز فانون" (1926-1961) Fanon Frantz المنظر الثوري الفرنسي المولود في المارتنيك، الذي وضع نظرية عن الإمبريالية شددت تشديدًا خاصًا على البعد السيكولوجي في الإخضاع الاستعماري. ومن ثم رأى "فانون" (Fanon 1968) أن إنهاء الاستعمار ليس مجرد عملية سياسية ولكن من خلال خلق "نوع" جديد من الإنسان. وزعم أن الممارسة التطهرية للعنف قوية بما يكفي لهذا البعث السيكولوجي– السياسي.

وقدم "إدوارد سعيد" Edward Said نقدًا لنزعة المركزية الأوروبية من خلال فكرة "الاستشراق" (Said 1978) التي سلطت الأضواء على المدى الذي بلغته الهيمنة الثقافية والسياسية الغربية على بقية العالم، والشرق بشكل خاص، وفي الحفاظ على نفسها من خلال صوغ روايات نمطية استهانت وحطت من شأن الشعوب والثقافات غير الغربية. ومن الأمثلة التي يمكن ذكرها أفكار مثل :"الشرق الغامض"، "الصينيون المبهمون"، "الأتراك الشبقون". وحصلت سياسة الهوية على دفعة قوية أخرى من صعود حركة الوعي الأسود فى الستينيات، والتي بدأت فى الولايات المتحدة. وقد اهتمت الحركة بالدرجة الأولى وقتذاك بإرساء كرامة السود، وفي الغالب من خلال بعث هوية إفريقية مميزة، مثلما دعا مفكرون ونشطاء مثل "ماركوس جارفي" Marcus Garvey. كما تشكلت سياسة الهوية بتنامي التشديد السياسي لجماعات ثقافية فى مختلف أنحاء العالم، والمعبر عنه أحيانًا من خلال قومية عرقية. وقد عالج الفصل الثامن هذه النقطة من خلال تناوله للسياسة العرقية.

إلا أن العامل الأقوى فى تحديد المغزى العالمي لسياسة الهوية كان نمو الهجرة الدولية، وخاصة منذ الخمسينيات؛ فتزايد عدد المجتمعات ذات الطابع الواضح لتعدد الثقافات، وأصبح من الأندر وجود نماذج لبلدان ذات تجانس عالٍ كاليابان. وتطورت جاليات الأقليات العرقية فى كثير من البلدان الأوروبية نتيجة لانتهاء الإمبراطوريات والمساعي المخططة التي بذلتها الحكومات لجلب العمال من الخارج للمساعدة فى عملية إعادة البناء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال جاء الوافدون أساسًا من مستعمراتها السابقة فى جزر الإنديز الغربية وجنوب آسيا، وفي حالة فرنسا جاءوا أساسًا من الجزائر والمغرب وتونس، وفي ألمانيا جاء من أطلق عليهم عادة "العمال الضيوف" Gastarbeiter من تركيا أو يوغوسلافيا. وبالنسبة للولايات المتحدة فإن الهجرة إليها منذ السبعينيات جاءت بالدرجة الأولى من المكسيك وبلدان أخرى فى أمريكا اللاتينية. وإذا استمرت معدلات نمو الهجرة والسكان الحالية لجماعات "اللاتينو" أو "الهسبانيك" ينتظر أن يشكلوا ربع سكان الولايات المتحدة تقريبًا فى العام 2050.

الجماعة العابرة للقوميات Transnational community:

جماعة ذات هوية ثقافية وولاءات سياسية وميول سيكولوجية تعبر أو تتجاوز الحدود الوطنية. وتتحدى هذه الجماعات عقيدة القومية التي تربط بوضوح بين الهوية الثقافية- السياسية وبين أرض أو "وطن" محدد. من ثم يمكن التفكير في الجماعات عابرة القوميات باعتبارها "أممًا غير مستقرة في أرض بعينها" أو "قبائل عالمية". بيد أن لا يمكن اعتبار كل جماعة شتات جماعة عابرة للقوميات، فقد يحتفظ أعضاؤها بولاءات لبلدهم الأصلي، وكذا الاهتمام وربما الانخراط في سياسته وتنميته. وتتوقف قوة هذه الانتماءات على عوامل مثل ظروف الهجرة وطول مدة البقاء في البلد الجديد. بيد أن لدى الجماعات العابرة للقوميات ارتباطات متعددة، بمعنى أن الولاء للبلد الأصلي لا يمنع تشكيل ارتباطات بالبلد الذي يقطنه، مما يخلق شكلاً من المواطنة المتمايزة.

ويشهد العالم منذ الثمانينيات كثافة كبيرة في الهجرة العابرة للحدود، مما خلق ما أطلق عليه البعض "كوكبًا فائق الحركة". وقد نتج هذا عن عاملين رئيسيين: العامل الأول هو تزايد أعداد اللاجئين (التي بلغت نحو19 مليون شخص عام 1993) بسبب الحروب والصراعات العرقية والاضطرابات السياسية في مناطق كثيرة تراوحت بين الجزائر ورواندا وأوغندا وبين بنجلاديش وأفغانستان. كما أسهم انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية (1991-1989) في تنامي الظاهرة بأن خلقت جماعة جديدة من المهاجرين بين عشية وضحاها، وكذلك لما نتج عن هذا الانهيار من إشعال سلسلة من الصراعات العرقية، وخاصة في يوغوسلافيا السابقة. ويتمثل العامل الثاني في العولمة الاقتصادية التي كثفت الضغوط باتجاه الهجرة الدولية بطرق مختلفة. وكان من بينها نمو سوق "ثنائية" للعمالة من خلال ازدياد عدد الوظائف منخفضة الأجر والمهارة والمكانة التي يتزايد نفور السكان المحليون من شغلها. وقد خلق هذا وضعًا في بلدان الخليج العربي مثلاً أصبح فيه ثلث إجمالي السكان وثلثا عمالتها من غير الوطنيين، وبخاصة القادمين من جنوب وجنوب شرقي آسيا.

نماذج التعددية الثقافية

مع تزايد عدد البلدان التي تقبل حقيقة الطابع متعدد الأعراق، متعدد الديانات، أو متعدد الثقافات لسكانها، بُذلت جهود مختلفة للتوافق بين التنوعات الثقافية والاختلافات ذات الصلة بالهوية، بما يحقق اللُّحمة المدنية والسياسية. لكن كيف يتحقق الاستقرار السياسي في مجتمعات قوضتها إلى حد خطير الروابط أحادية الثقافة للقومية السياسية؟ في الحقيقة ينظر البعض إلى هذا على أنه التحدي السياسي الرئيسي في القرن الحادي والعشرين. وفي العادة يُطلَق على مساعي تحقيق التوازن بين التنوع والتماسك مسمى: التعددية الثقافية. وهو مصطلح واسع المحتوى ولم يحظ بتعريف ملائم، وقد يشدد ببساطة على مدى التنوع الثقافي الموجود في كثير من المجتمعات الحديثة. ورغم أن التنوع قد يرتبط بالسن أو الطبقة الاجتماعية أو النوع الاجتماعي أو الجنس، فإن التعددية الثقافية ترتبط عادة بالتمايز الثقافي القائم على العنصر أو العرقية أو اللغة. ولا تتوقف التعددية الثقافية عند الاعتراف بحقيقة التنوع الثقافي، وإنما تتمسك أيضًا بضرورة احترام هذه الاختلافات وتأكيدها في المجال العام.

وعلى الرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية بلد مهاجرين، إذ تكون فيها منذ وقت بعيد مجتمع متعدد الثقافات، فالقضية التعددية الثقافية بهذا المعنى لم تؤخذ باهتمام حتى صعود حركة الوعي الأسود في الستينيات، والشروع في برامج التمييز الإيجابي. وقد التزمت أستراليا رسميًا بالتعددية الثقافية منذ أوائل السبعينيات في اعتراف منها بزيادة "الطابع الآسيوي". وفي نيوزيلندا ارتبطت التعددية الثقافية بالاعتراف بدور ثقافة "الماوري" في بناء هوية وطنية مميزة. أما في كندا، البلد الذي أظهر أقوى التزام رسمي بالتعددية الثقافية، فقد ارتبطت هناك بالجهود المبذولة لتحقيق التوافق بين مقاطعة كويبك الناطقة بالفرنسية وأغلبية السكان الناطقين بالإنجليزية، وكذلك الاعتراف بحقوق السكان الأصليين "الإنويت". وفي المملكة المتحدة تعترف التعددية الثقافية بوجود جماعات سوداء وآسيوية كبيرة، وتخلت عن المطالبة بالاستيعاب في المجتمع الأبيض. وينطبق هذا أيضًا على الأتراك في ألمانيا.

الشتات Diaspora: (من العبرية) تعني حرفيًا التفرق، وتفترض الإزاحة أو التشتيت باستخدام القوة، لكن المصطلح يستخدم أيضًا للإشارة إلى الجماعات التي نشأت نتيجة هذا التشتيت.

التمييز الإيجابي Affirmative action: تمييز عكسي أو "إيجابي" بتقديم معاملة مميزة لجماعات معينة بسبب حرمانها في الماضي.

الاستيعاب أو التمثيل Assimilation: عملية تفقد بمقتضاها جماعات المهاجرين تمايزها الثقافي عن طريق التكيف مع القيم والولاءات وأسلوب الحياة في المجتمع "المضَيِّف".

ويتمثل العنصر الرئيسي في كل أشكال التعددية الثقافية في التضمين الثقافي للهوية، بمعنى أن الناس يستوحون فهمهم للعالم وإطار معتقداتهم الأخلاقية من الثقافة التي يعيشون ويتطورون في سياقها. من هنا استحقت الثقافات المتمايزة الحماية أو حتى الدعم، وخاصة إذا كانت ثقافة أقلية أو جماعة ضعيفة. ويقود هذا إلى فكرة حقوق الأقليات أو حقوق التعددية الثقافية، والتي تعتبر أحيانًا من الحقوق "الخاصة".

وحسب "ويل كيمليكا" (Kymlicka 1995) هناك ثلاثة أنواع من حقوق الأقلية: حقوق الحكم الذاتي، حقوق التعدد العرقي، حقوق التمثيل. ويرى "كيمليكا" أن حقوق الحكم الذاتي تنتمي إلى ما دعاها حقوق الأقلية، أي جماعات من الناس تتركز في منطقة جغرافية، وتمتلك لغة مشتركة، وتتسم بـ "طريقة في الحياة ذات مغزى وتشمل طيفًا كبيرًا من الأنشطة الإنسانية". ومن الأمثلة على ذلك: الأمريكيون الأصليون، الإنويت في كندا، الماوري في نيوزيلندا، والأبورجين في أستراليا. وزعم أن حق الحكم الذاتي في هذه الحالات ينبغي أن يشمل تفويض السلطة السياسية، وخاصة من خلال الفيدرالية، وإن كان من الممكن أن يمتد ليشمل الحق في الانفصال ومن ثم إقامة دولة مستقلة. أما حقوق التعدد العرقي فهي تلك التي تساعد الجماعات العرقية والأقليات الدينية- التي نمت من خلال الهجرة- في التعبير عن أوجه تمايزها الثقافي والاحتفاظ بها. ويمكن لهذا النوع من الحقوق أن يشكل الأساس مثلاً لإعفاءات قانونية، مثل إعفاء اليهود والمسلمين من قوانين ذبح الحيوانات، وإعفاء السيخ من ارتداء خوذة الدراجات النارية، وإعفاء الفتيات المسلمات من أنماط الزي المدرسي. وبالنسبة لحقوق التمثيل الخاص فتحاول معالجة التمثيل المنخفض للأقليات والجماعات المحرومة في التعليم، والمناصب العليا في الحياة السياسية والعامة. وتقتضي هذه الحقوق، التي تتخذ في الولايات المتحدة صورة التمييز الإيجابي، ممارسة التمييز المعكوس أو "الإيجابي" بهدف التعويض عن التمييز في الماضي أو استمرار الإخضاع الثقافي. وما يبرر هذا ليس فقط محاولة ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية، وإنما أيضًا لكونه السبيل الوحيد الضامن لأن تعكس السياسة العامة مصالح جميع الجماعات وليست الجماعات المسيطرة تقليديًا فحسب.

مفهوم

التعددية الثقافية Multicul-turalism، تستخدم كمصطلح وصفي ومعياري. فهي تشير كمصطلح وصفي إلى التنوع الثقافي الناشئ عن وجود جماعتين أو أكثر داخل المجتمع، تولد معتقداتها وممارساتها شعورًا مميزًا بهوية جماعية. ويحتجز مصطلح التعددية الثقافية دومًا للتعبير عن تنوع الجماعات الناشئ عن الاختلافات في الجنس أو العرق أو اللغة. وكمصطلح معياري تعني التعددية الثقافية تصديقا إيجابيًا على تنوع الجماعات، ويقوم على حق الجماعات الثقافية المختلفة في الاحترام والاعتراف بها، أو على الزعم باستفادة المجتمع الأكبر من التنوع الثقافي والأخلاقي. وبهذا المعنى تعترف التعددية الثقافية بأهمية المعتقدات والقيم وطرق الحياة لإرساء الفهم الذاتي والشعور بقيمة الذات وسط الأفراد والجماعات على السواء. ويزعم منتقدو التعددية الثقافية أن المجتمعات المتعددة ثقافيًا تتسم بصراعات كامنة وعدم الاستقرار، وينظرون إلى التعددية الثقافية المعيارية كنموذج للتصحيح السياسي.

ومع ذلك لا توجد رؤية مستقر عليها لكيف ينبغي أن تعمل المجتمعات المتعددة ثقافيًا، ولا إلى أي مدى ينبغي أن تذهب التعددية الثقافية فى التصديق الإيجابي على التنوع المجتمعي. وهناك ثلاثة نماذج للتعددية الثقافية:

- التعددية الثقافية الليبرالية
- التعددية الثقافية التعددية
- التعددية الثقافية الكوزموبوليتية

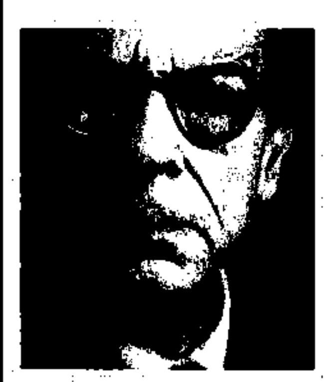
تكمن جذور التعددية الثقافية الليبرالية فى الالتزام بالحرية والتسامح: قدرة المرء على اختيار معتقداته الأخلاقية وممارساته الثقافية وأسلوب حياته الخاص، بغض النظر عما إذا كان الآخرون لا يوافقون عليها. وقد حاول كيمليكا" (Kymlicka 1995) مثلاً التوفيق بين الليبرالية والتعددية الثقافية بتقديم فكرة المواطنة المتعددة ثقافيًا، تأسيسًا على الاعتقاد بأن الثقافات قيمة ومتمايزة وتوفر سياقًا يشعر الفرد من خلاله بالمعنى والاتجاه والهوية والانتماء. غير أن النموذج الليبرالي للتعددية الثقافية يوفر تصديقًا محددًا على تنوع الجماعات، مع تسليط الضوء أيضًا على المخاطر التي قد تكون مُضمَّنة فى سياسة الهوية. ويطبق هذا بثلاث طرق رئيسية. أولاً يقوم النموذج الليبرالي للتعددية الثقافية على دعم التسامح، ولكن التسامح ليس محايدًا من الناحية الأخلاقية، فهو يعكس الرغبة فى تقبل آراء أو أفعال لا يتفق المرء معها. وهو ما يراه الليبراليون أمرًا قيمًا بالنسبة للفرد، حيث يضمن له الحق فى اختيار معتقداته الأخلاقية وممارساته الثقافية الخاصة، ولكن هذا يسهم أيضًا فى حيوية المجتمع وصحته عن طريق ضمان اختبار كل الأفكار والممارسات فى مواجهة الأفكار والممارسات المنافسة. غير أن التسامح يشمل فحسب الأفكار والقيم والممارسات الاجتماعية التي تتسم هى نفسها بالتسامح، أي تلك المتفقة مع الحرية والسيادة الشخصيتين. من ثم قد لا يرغب الليبراليون من أنصار التعددية الثقافية فى التصديق على ممارسات مثل ختان الإناث، الزواج القسري (وربما المرتب) أنماط الزي المفروضة على الإناث، بينما يعتقد الكثير من الجماعات المعنية أن ما سبق

يعتبر أساسيًا للحفاظ على هويتهم الثقافية.

ثانيًا: يعقد الليبراليون تفرقة مهمة بين الحياتين "الخاصة" و"العامة"، حيث اعتبروا الأولى مملكة الحرية التي ينبغي أن يكون فيها الناس قادرين بقدر الإمكان على التعبير بلغتهم وعن هويتهم الدينية والثقافية، بينما يشددون على ضرورة أن تقوم الحياة العامة على أسس الانتماءات المدنية المشتركة على الأقل. من ثم يتسق هذا الشكل للتعددية الثقافية مع القومية المدنية. وهكذا يمكن للمواطنة أن تكون "متمايزة"، وحيث تشمل انتماءات مدنية– تركز على الدولة– إلى جانب انتماءات ثقافية لجماعة أو تقليد بعينه. وقد أدى هذا فى التعددية الثقافية ذات الطابع "الجمهوري" الممارسة بشكل واضح فى فرنسا إلى فرض حظر على ارتداء الحجاب فى المدارس، ومنذ 2003 حظر كل الأشكال التي تنم عن الانتماء الديني فى المدارس الفرنسية، على الرغم من حقيقة أن تلك الممارسات تعتبر قانونية تمامًا فى الحياة الخاصة. ثالثًا: ينظر الليبراليون أنصار التعددية الثقافية إلى الديمقراطية الليبرالية باعتبارها النظام السياسي الشرعي الوحيد، وتكمن ميزتها فى كونها وحدها التي تضمن قيام حكم مبني على الرضا ويرسي ضمانات للحرية الشخصية والتسامح. من ثم يعارض الليبراليون أنصار التعددية الثقافية الدعوات مثلاً لإقامة دولة إسلامية تطبق الشريعة، بل ربما يرغبون حتى فى حظر الجماعات والحركات الرامية إلى تحقيق هذا النوع من الأهداف.

أما التعددية الثقافية فتوفر أسسًا أكثر صلابة لنظرية التنوع الثقافي، لأنها تقوم على فكرة تعددية القيم. وقد تطورت بشكل خاص فى كتابات "آسيا برلين"، التي تمسكت بفكرة حتمية عدم اتفاق الناس على الغايات النهائية للحياة. ومع الصراع بين القيم يتسم المأزق الإنساني حتمًا بالصراع الأخلاقي. ووفقًا لهذه النظرة لا توجد سلطة أخلاقية للمعتقدات الليبرالية أو الغربية، مثل تأييد الحرية الشخصية والديمقراطية والعلمانية، أعلى من المعتقدات المنافسة. وهو ما يقود إلى شكل للتعددية الثقافية أقرب إلى مبدأ "عِش ودع الآخرين يعيشون"، والذي يطلق عليه البعض سياسة اللامبالاة. غير أن "برلين" ظل ليبراليًا إلى حد اعتقاده أنه لا يمكن

أسيًا برلين (1909-1997) Isaiah Berlin:



فيلسوف ومؤرخ للأفكار بريطاني. ولد في ريجا بلاتفيا، وجاء إلى بريطانيا عام 1921. طور شكلا للتعددية الليبرالية يقوم على التزام دائم بالإمبريقية وتأثر بأفكار المفكرين المعادين للتنوير مثل "فيكو" Vico (1668-1744) و"هيردر" Herder و"ألكسندر هيرزن" Alexander Herzen(1812-1870). ومن أركان موقف "برلين" الفلسفي اعتقاده في التعددية الأخلاقية، وفكرة تأصل صراعات القيم في الحياة الإنسانية. ومن أشهر كتاباته السياسية "أربع مقالات في الحرية" (1958) حيث أشاد بفضائل الحرية "السلبية" على الحرية "الإيجابية". وتصنف كتاباته في إطار الدفاع عن الليبرالية الغربية في مواجهة الشمولية.

احتواء تعددية القيم سوى في مجتمع يحترم الحرية الفردية، لكنه فشل في إظهار كيف يمكن أن يكون هناك تعايش منسجم بين المعتقدات الثقافية الليبرالية وغير الليبرالية داخل المجتمع الواحد. وقد قدم "بيخو باريخ" Bhikhu Parekh (2006) أساسًا بديلاً لهذا النموذج في التعددية الثقافية، حيث رأى أن التعدد الثقافي في جوهره انعكاس للجدل، أو التفاعل التداخلي، بين الطبيعة الإنسانية والثقافة. فعلى الرغم من كون البشر مخلوقات طبيعية، ويملكون بنية فيزيقية وذهنية مشتركة ومشتقة من نوعهم الطبيعي، إلا أنهم قد تشكلوا ثقافيًا، بمعنى أن اتجاهاتهم وسلوكهم وطرق حياتهم تتشكل بفعل الجماعات التي ينتمون إليها. واعترافًا من "باريخ" بالطبيعة البشرية المعقدة، وحقيقة أن أي ثقافة يمكن أن تعبر فقط عن جزء مما يعتبر إنسانيًا حقًا، اقترح أساسًا قابلاً للحياة لسياسة الاعتراف.

وفيما وراء هذا النموذج للتعددية الثقافية يمكن تحديد شكل من التعددية الثقافية "الخصوصية"، يضع تشديدًا أقل على كيفية التعايش في مجتمع واحد لقيم وأنماط حياة متعددة، مع تشديد أكثر على حماية التمايز الثقافي. ومن الشائع التشديد على التمايز الثقافي من جانب التصور السلبي للقيم وأنماط الحياة الغربية التي تعتبر- ضمنيًا وظاهريًا- جائرة حيث تلوثت بارتباطها بالإمبريالية والعنصرية.

القومية المدنية Civic nationalism: شكل من القومية يقوم على المواطنة المشتركة، وتأييد مجموعة موحدة من القيم السياسية، ولا يقوم على الثقافة المشتركة.

تعددية القيم Value pluralism: النظرية القائلة بعدم وجود تصور واحد ومسيطر "للحياة الجيدة"، حيث يوجد عدد من التصورات المتنافسة والمتساوية في الشرعية.

أما التعددية الثقافية الكوزموبوليتية فتصادق على التنوع الثقافي وسياسة الهوية ولكن تنظر لهما أكثر كحالات انتقالية في عملية أكبر لإعادة بناء الحساسيات والأولويات السياسية. ويحتفي هذا النوع من التعددية الثقافية على أرضية ما يمكن أن تتعلمه كل ثقافة من الثقافات الأخرى، وبسبب آفاق التنمية الذاتية الشخصية التي يوفرها عالم أكثر اتساعًا من الفرص الثقافية واختيارات أسلوب الحياة. وهكذا تتصف الثقافة– وفق هذه النظرة– بالسيولة والاستجابة للظروف السياسية والاجتماعية المتغيرة، فهي ليست ثابتة، وإنما تتشكل تاريخيًا، على عكس ما يرى أنصار التعددية الثقافية في النموذجين الأولين. ويمكن لهذا أن يقود إلى نوع من التعددية الثقافية القائمة على الانتقاء والمزج، حيث يُصوَّر المجتمع كـ "بوتقة صهر"، على العكس من "الموزاييك الثقافي" لجماعات عرقية أو دينية منفصلة. ومن المنظور الفردي يُعتبر من الأمور الإيجابية، إن لم يكن من الواجب تشجيعها، استكشاف الاختيارات الثقافية وطرق الحياة المختلفة. ويقف هذا النموذج بعيدًا بشكل واضح– وبأكثر من معنى– عن التعددية الثقافية الليبرالية والمتساوية، حيث يتبنى بشكل إيجابي الهوية المتعددة والهجين. ومن أسباب تبني الهجين كون البشر– أيًا كانت أصولهم الثقافية– يتقاسمون الكوكب نفسه ويواجهون تحديات وتجارب متشابهة للغاية. من ثم يمكن القول إن هذا الشكل من التعددية الثقافية تكمن جذوره في الكوزموبوليتية والضمير العالمي. وهو نوع من التعددية الثقافية يلقى تأييد الكثيرين عادةً في إطار حركة العولمة.

سلبيات التعددية الثقافية

رغم ما سبق ليس الحماس للتعددية الثقافية مطلقًا. فبينما يرحب البعض ببناء مجتمعات متعددة الثقافات، احتفاءً بالتنوع وتفاؤلاً بنهاية القومية السياسية، يحذر آخرون من خطرها على الحرية وتهديدها للاستقرار السياسي، بل من الممكن أن تهدد بالانهيار الاجتماعي والعنف. وتنبثق مجموعة الانتقادات الأولى في هذا الصدد من النزعة الفردية الليبرالية. فعلى الرغم من محاولة البعض التوفيق بين الليبرالية والتعددية الثقافية، يقف أنصار النزعة الفردية محذرين من الفرض الأساسي الذي تنبني عليه التعددية الثقافية، بأن الهوية

الكوزموبوليتية Cosmopolitanism: تعني حرفيًا الإيمان بـ"الدولة العالمية" cosmopolis . ومن ثم تعني طمس الهويات القومية وتأسيس انتماء سياسي مشترك يوحد كل البشر. غير أن المصطلح يُستخدم عادة للإشارة إلى الهدف الأكثر تواضعًا لتحقيق السلم والوئام بين الأمم، تأسيسًا على الفهم المتبادل والتسامح، وقبل كل شيء: الاعتماد المتبادل. وقد سابق "ريتشارد كوبدن" Richard Cobden (1804-1865) و"جون برايت" John Bright المعروفان بـ"ليبراليي مانشستر" على الكوزموبوليتية في دفاعهما عن التجارة الحرة على أساس تعزيزها للتفاهم الدولي والاعتماد الاقتصادي المتبادل، وفي النهاية جعل الحرب مستحيلة، كما تلقى الفكرة الكوزموبوليتية تشجيع هيئات فوق قومية تهدف إلى تعزيز التعاون بين الأمم أكثر من الاهتمام بإزاحة الدول– الأمم.

الهجين Hybridity: حالة من المزج الاجتماعي والثقافي، وقد اشتق المصطلح من التهجين بين نباتات أو الحيوانات مختلفة في جيناتها الوراثية.

الضمير العالمي Global consciousness: شعور بالترابط العالمي ينعكس (عادةً) في مسئوليات وقيم أخلاقية فوق قومية وشاملة.

الشخصية مُضَمَّنة في هوية الجماعة أو الهوية الاجتماعية. وهكذا تُعتبر التعددية الثقافية (مثل القومية وحتى العنصرية) مجرد شكل آخر للجماعية، إذ إنها مثل كل الأشكال الجماعية تُخضع حقوق الفرد وحاجاته لحقوق الجماعة وحاجاتها، ومن هنا المخاطرة بالحرية والتنمية الذاتية الشخصية. وقد شن "أمارتيا سين" Amarttya Sen (2006) هجومًا قويًا على النظرية "الأحادية" التي يرى فيها أساس التعددية الثقافية، والتي تتمسك بأن هوية الإنسان تتشكل بعضويته في جماعة اجتماعية واحدة. ولا يؤدي هذا إلى "تصغير" الإنسانية فحسب، إنما يجعل العنف أكثر احتمالاً لأن الناس سيعرفون أنفسهم بجماعتهم الأحادية وسيتقاعسون عن الاعتراف بحقوق أعضاء الجماعات الأخرى وجدارتهم. كما رأى "سين" وضوح هذا التفكير الأحادوي في الأفكار التي تشدد على تعارض التقاليد الثقافية، مثله في ذلك مثل فكرة "صدام الحضارات" (Huntington 1996). بل حتى الليبراليين المتعاطفين مع التعددية الثقافية يدينون النموذج التعددي،وتحديدا التعددية الثقافية الخصوصية بسبب إضفاء الشرعية على أفكار سياسية قمعية ومعادية للديمقراطية.

أما المجموعة الثانية من التخوفات فيقدمها في العادة مفكرون محافظون وقوميون، يرون أن الاشتراك في القيم والثقافة يعد الشرط المسبق والضروري لاستقرار المجتمع ونجاحه. وتعتبر التعددية الثقافية من هذا المنظور معيبة بطبيعتها، والمجتمعات المتعددة ثقافيًا محكوم عليها حتمًا بالتمزق والصراعات، حتى إن الشك والعداء وربما العنف أيضًا تصبح من حقائق الحياة المعترف بها. والأساس في هذه النظرة هو أن البشر مخلوقات محدودة ومعتمدة على الآخر، ومن ثم ينجذبون إلى الآخرين المماثلين لهم، وبالتالي ينشأ الخوف أو عدم الثقة إزاء الآخرين المختلفين عنهم بطريقة ما. وهكذا يعتبرون صورة "الوحدة في التنوع" التي تقوم عليها التعددية الثقافية خرافة، أو تزييفًا تدحضه الحقائق البسيطة للسيكولوجية الاجتماعية. ووفقًا لأصحاب هذه النظرة ينبغي التقييد الحاد للهجرة، والتشديد على ضرورة تَمَثُّل جماعات الأقليات العرقية بما يقوي الهوية القومية على حساب الهويات الخاصة. ومن الجوانب الأخرى في هذا النقد أن التعددية الثقافية تؤدي غالبًا إلى نفور مجتمعات

الأغلبية أو المجتمعات "المضيفة" التي تتعرض ثقافتها للحط من شأنها من خلال ربطها بالاستعمار، وللخسارة عن طريق ما تُسمى الحقوق "الخاصة" أو التمييز "الإيجابي".

غير أن سجل المجتمعات المتعددة ثقافيًا يشير إلى عدم وجود شيء طبيعي أو حتمي فيما يتعلق بالصراع أو العداء بين العرقيات. بل بدلاً من هذا تشير الدلائل إلى إمكانية وقوع هذا الصراع والتعبير عنه فى ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية خاصة. وقد تجلت على نحو درامى قدرة العوامل السياسية على إشعال العداء العرقي مع تفكك يوغوسلافيا فى التسعينيات. فقد عاش الصرب والكروات والسلوفينيون والبوسنيون والمقدونيون وغيرهم جنبًا إلى جنب فى حالة من السلام والتوافق النسبيين منذ الحرب العالمية الثانية. إلا أن انهيار الشيوعية قد صاحبه تصاعد فى التشديد على العرقية والخصومات القومية، وكان الملمح الأكثر درامية فى هذا هو اندلاع الحرب الأهلية فى البوسنة (1995-1992)، والتي كانت الحرب الأوروبية الأعنف التي عرفتها أوروبا فى النصف الثاني من القرن العشرين، حيث شهدت برنامجًا وحشيًا "للتطهير العرقي" نفذه صرب البوسنة ضد مسلميها. كذلك ارتبط الصراع العرقي فى أغلب الأحوال بالضغوط الاقتصادية والاجتماعية، مثل تزايد البطالة واتساع الفجوات بين الدخول. وفي واقع الأمر إن التوترات ذات الأساس الاقتصادي قد تصبح أكثر حدة بفعل العولمة. وهو ما حدث بالفعل بطريقين؛ أولهما أن زيادة تركز الثروة بالدول النامية فى أيدي أولئك الذين فى موقع يتيح لهم استغلال فوائد الأسواق العالمية قد سمح للأقليات العرقية الصغيرة - حسب "إيمي تشوا" Amy Chua (2003)- باكتساب قوة اقتصادية أكبر بكثير من حجمها. ومن أمثلة الأقليات الاقتصادية "المسيطرة على السوق": الصينيون فى جنوب شرقي آسيا، الهنود فى شرق إفريقيا، ثم بدرجة أقل الإيبوس فى غرب إفريقيا. وقد أدت الانقسامات الاقتصادية الواسعة فى هذه الظروف إلى إثارة العداء والتحيز العنصري بشكل متزايد. أما الطريقة الثانية فتتمثل فى تداخل التوترات الاقتصادية والعرقية فى الدول النامية التي تحتل فيها الأقليات العرقية عادةً موقع التابع وليس المسيطر فى الاقتصاد، وحيث تظل محدودة غالبًا فى مواقع

هامشية ومنخفضة الدخل. وترتبط تلك الظروف عادةً بالتمييز وغيره من أشكال الحرمان البنيوي، وهو ما قاد إلى الاضطرابات المدنية وحتى الشغب وسط شباب الأقليات العرقية، مثلما حدث في المملكة المتحدة عام 1981، ولوس أنجلوس 1992، وكوينزلند بأستراليا 2004، والكثير من المدن الفرنسية 2005.

هناك أيضًا طائفة من الانتقادات قدمها المنظرون التقدميون الذين زعموا عدم نجاح التعددية الثقافية بالقدر الكافي في التعامل مع مصالح الجماعات أو القطاعات المحرومة في المجتمع. فقد أثاروا المخاوف على سبيل المثال بشأن مدى تشجيع التعددية الثقافية للجماعات بالسعي لتحقيق الارتقاء من خلال التأكيد على الخصوصية الثقافية والعرقية، وليس من خلال الكفاح من أجل العدل الاجتماعي. وهكذا فمن نقائص التعددية الثقافية فشلها في معالجة مسألة الحرمان الطبقي: فالمسألة الواقعية التي تواجه جماعات الأقلية ليست الافتقار إلى الاعتراف الثقافي، وإنما الافتقار إلى القوة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية. وزعم "بريان باري" Brian Barry (2002) أن تشديد التعددية الثقافية على التمايز الثقافي يعمق الانقسام، ومن ثم إضعاف ذوي المصالح الاقتصادية المشتركة في القضاء على الفقر وتحقيق الإصلاح الاجتماعي. ويتمثل ملمح آخر لذلك في إمكانية تراجع الدعم المقدم لنظم الرفاه الاجتماعي المستهدفة للقضاء على الفقر، حيث تتقوض المسئولية الاجتماعية في المجتمع من خلال إدراك المواطنين لما يقسمهم أكثر مما يوحدهم. أخيرًا تعرضت التعددية الثقافية للنقد بدعوى عملها على استبقاء الشرعية وإضفائها على المعتقدات الأبوية والتقليدية التي توقع الحرمان بشكل منهجي على قطاعات بعينها داخل جماعات الأقلية نفسها. وبخاصة يصعب التوفيق بين مصالح النساء وذوي الميول الجنسية الخاصة وبين الكثير من أشكال التعددية الاقتصادية.

الشرعية والاستقرار السياسي

ارتبطت مسألة الشرعية، أو أحقية النظام القائم فى الحكم، بواحدة من أقدم المجادلات السياسية وأهمها، وهى مشكلة الالتزام السياسي. أو ما الذي يجعل المواطنين يشعرون بالالتزام والاعتراف بسلطة الحكم؟ هل يجب عليهم احترام الدولة وإطاعة قوانينها؟ بيد أن الشرعية تُفهَم عادةً - فى الجدل السياسي الحديث- بدرجة أقل كالالتزامات الأخلاقية، لصالح تزايد النظر إليها من زاوية السلوك السياسي والمعتقدات السياسية. بعبارة أخرى: لا تعالج الشرعية سؤال لماذا ينبغي على الشعب أن يطيع الدولة- بالمعنى المجرد- وإنما سؤال لماذا يطيع الشعب فعلاً دولة بعينها أو نظام حكم معين؟ ما الشروط أو العمليات التي تشجعهم على النظر إلى السلطة كسلطة ذات أحقية، ومن ثم تعزيز استقرار النظام القائم؟ يعكس هذا التناول انتقالاً من الفلسفة إلى علم الاجتماع، لكنه يسلط الضوء أيضًا على طبيعة مفهوم الشرعية المختلف عليه.

شرعية السلطة

قدم "ماكس فيبر" المساهمة الكلاسيكية فى فهم الشرعية كظاهرة سوسيولوجية. فقد عُنِي بتصنيف "نظم سيطرة" معينة، وبتحديد الأساس الذي تقوم عليه الشرعية فى كل حالة.

الشرعية Legitimacy:

تشتق من الكلمة اللاتينية legitimare بمعنى "يعلن قانونية شيء ما". وهي تعني بوجه عام الأحقية، ومن ثم هي تمنح سلطة أو طابعًا ملزمًا للنظام أو قيادة، وبالتالي تحول القوة إلى سلطة. وهي تختلف عن القانونية legality التي لا تعني بالضرورة أن تكون الحكومة المعنية موضع احترام أو أن يعترف المواطنون بواجب الطاعة لها. ويتعامل الفلاسفة السياسيون مع الشرعية كمبدأ أخلاقي أو عقلاني يمكن للحكومات أن تطلب على أساسه الطاعة من مواطنيها. ومن ثم فإن مطلب الشرعية أكثر أهمية من حقيقة الطاعة. بيد أن علماء السياسة ينظرون إلى الشرعية فى العادة من زاوية سوسيولوجية، أي كإرادة الانصياع لنظام حكم ما بغض النظر عن الطريقة التي جاء بها. وترى هذه النظرة للشرعية- حسبما "فيبر"- أنها تعني الاعتقاد بالقانونية، أي الاعتقاد بحق النظام فى الحكم.



"ماكس فيبر" Max Weber (1864-1920):

عالم اقتصاد سياسي واجتماع ألماني. انسحب من التدريس الأكاديمي عام 1898 في أعقاب أزمة نفسية ألمت به، لكنه استمر في الكتابة والبحث حتى نهاية حياته. أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث ودافع عن المقاربة العلمية المتحررة من الأحكام القيمية له. كما سلط الضوء على الفعل الاجتماعي للمعنى والوعي. وتنوعت اهتماماته العلمية لتشمل التراتب الاجتماعي، القانون، السلطة، التنظيم الديني. من أكثر أعماله نفوذا: "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" (1902)، "سوسيولوجيا الدين" (1920)، "الاقتصاد والمجتمع" (1922).

وقد اضطلع بهذا من خلال بناء ثلاثة أنماط نموذجية (انظر ص 18) أو نماذج مفهومية، تشكل ثلاثة أنواع من السلطة:

- السلطة التقليدية
- السلطة الكاريزمية
- السلطة القانونية- العقلانية

وقد اتسم كل نموذج من الثلاثة بمصدر معين للشرعية السياسية، ومن ثم اختلاف أسباب إطاعة الناس لكل نظام. وسعى "فيبر" خلال هذه العملية إلى فهم تحول المجتمع نفسه، ومقارنة نظم السيطرة القائمة في المجتمعات التقليدية البسيطة نسبيًا بتلك الموجودة عادة في المجتمعات الصناعية وذات التنظيم البيروقراطي الأعلى.

يقوم النمط الأول للشرعية السياسية عند "فيبر" على العادات والتقاليد المستقرة منذ زمن طويل. وتُعتبر السلطة التقليدية شرعية بسبب كونها "موجودة دائمًا"، أي إن التاريخ يُصدِّق عليها بسبب قبول الأجيال الأسبق بها. وتعمل هذه السلطة عادةً وفق جملة من القواعد المحددة: عادات راسخة لا توضع موضع التساؤل ولا تحتاج إلى تبرير لأنها تعكس الطريقة التي وُجِدت عليها الأشياء دومًا. وتوجد أوضح أمثلة السلطة التقليدية وسط القبائل أو الجماعات الصغيرة، وذلك في شكل

التقليد Tradition:

يشمل مصطلح التقليد أي شيء يتم تلقيه أو نقله من الماضي إلى الحاضر (عادات وممارسات، مؤسسات، نظم اجتماعية أو سياسية، قيم ومعتقدات راسخة..إلخ). وعلى نحو أكثر تدقيقًا يختلف التقليد عن الارتداد للماضي في كونه يشير إلى استمرارية للماضي دون محاولة "إعادة عقارب الساعة إلى الوراء" وإعادة بناء الماضي. وتُفهم هذه الاستمرارية عادةً على أنها تربط بين الأجيال على الرغم من عدم وضوح الخط الفاصل غالبًا بين ما هو تقليدي وما هو حديث تمامًا. وقد استخدم مصطلح التقليد أيضًا للإشارة إلى تناقض المجتمعات "التقليدية" مع المجتمعات "الحديثة"، فينظر إلى الأولى بوجه عام على أنها مبنية على المكانة والتراتبيات العضوية بينما تقوم الثانية على أساس الاتفاق التعاقدي والعمليات الديمقراطية.

الأبوية (سيطرة الأب داخل الأسرة، أو سيطرة "السيد" على خدمه) وحكم الشيوخ gerontocracy (حكم الأكبر سنًا كمثل سلطة "حكماء القرية"). وارتبطت السلطة التقليدية ارتباطًا وثيقًا بالنظم الوراثية للسلطة والامتيازات، وهو ما ينعكس مثلاً فى استمرار حكم السلالة الملكية فى السعودية والكويت والمغرب. وعلى الرغم من المغزى الهامشي لبقاء الملكية فى بعض المجتمعات الصناعية المتقدمة، وإن اتخذت شكلاً دستوريًا كما فى المملكة المتحدة وبلجيكا وهولندا وإسبانيا على سبيل المثال، فإنها تدخل فى تشكيل الثقافة السياسية من خلال الاحتفاظ بقيم

الكاريزما Charisma:

كان في الأصل مصطلحًا لاهوتيًا يعني "هبة القدرة"، وقد كانت مصدر السلطة التي مارسها المسيح على حوارييه، والقوة المنسوبة للقديسين في اللاهوت الكاثوليكي. غير أن الكاريزما كظاهرة اجتماعية- سياسية تشير إلى سحر أو قوة شخصية: القدرة على بناء الزعامة من خلال التحكم السيكولوجي في الآخرين. من ثم اتخذت نظريات السلطة الكاريزمية طابعًا شبه صوفي ويتضمن القدرة على كسب الولاء والتبعية العاطفية وحتى التقديس. وعلى الرغم من النظر إلى الكاريزما في العادة كقدرة "طبيعية"، فإن جميع الزعماء السياسيين يظهرون مواهبهم الكاريزمية من خلال الدعاية، إلقاء الخطب والمهارات التمثيلية.. إلخ. وقد ميز "فيبر" بين الكاريزما "الفردية (المرتبطة بشخص) وكاريزما "المنصب" (المرتبطة بموقع).

حية مثل الالتزام والاحترام والواجب.

النمط الثاني للسيطرة عند "فيبر" هو السلطة الكاريزمية. وهو يقوم على سلطة الشخصية الفردية، أي على الكاريزما الخاصة لشخص. ولما كانت السلطة الكاريزمية غير مدينة لمكانة أو وضعية اجتماعية أو منصب، فإنها تعمل بالكامل من خلال قدرة الزعيم على التوجه المباشر والشخصي إلى الأنصار باعتباره بطلاً أو قديسًا.

ورغم أن الزعماء السياسيين المحدثين مثل "ديجول" و"كيندي" و"تاتشر" قد تمكنوا من بسط سلطتهم دون شك من خلال صفاتهم الشخصية وقدرتهم على كسب الولاء، ولكن هذا لا يتصل بالشرعية الكاريزمية، لأن سلطتهم قد قامت أساسًا على السلطات الرسمية للمناصب التي تقلدوها. وإنما الأكثر مناسبة هنا تتمثل فى "نابليون"، "موسوليني"، "هتلر"، "آية الله الخميني"، "فيدل كاسترو" والعقيد "القذافي".

بيد أن السلطة الكاريزمية ليست مجرد الهبة أو الشخصية الطبيعية، إذ تقوم نظم الحكم الشخصي دائمًا على "تقديس الشخصية" وبغض النظر ومما لا شك فيه هو "صناعة" الكاريزما. غير أنه عندما تُبنى الشرعية بشكل كبير أو كامل على قوة شخصية الزعيم، تتحقق نتيجتان فى العادة، النتيجة الأولى أنها- كسلطة كاريزمية غير مبنية على قواعد وتدابير رسمية- غالبًا ما لا تعرف الحدود. فالزعيم "مسيح" معصوم وغير قابل للمساءلة، أما الجماهير فتصبح مجرد أتباع ومريدين، لا يتم استدعاؤهم إلا لتأييد أداء فروض الطاعة. والنتيجة الثانية أنه لما كانت السلطة الكاريزمية وثيقة الارتباط بفرد بعينه، فإنه يصعب على نظم الحكم الشخصي الإفلات من شخصية مؤسسه. وهو ما انطبق بالتأكيد على الحالات الخاصة بنظم "نابليون" و"موسوليني" و"هتلر".

أما نمط الشرعية السياسية الثالث عند "فيبر"، أي السلطة القانونية- العقلانية، فترتبط السلطة بجملة من القواعد المحددة قانونيًا وبوضوح. ورأى "فيبر" أن السلطة القانونية- العقلانية هى الشكل النمطي للسلطة القائمة فى معظم الدول الحديثة. فسلطة الرئيس أو رئيس الوزراء أو مسئولي الحكومة تحددها- فى التحليل الأخير- قواعد دستورية تحدد

وتضبط ما يستطيع القيام به كل حائز لمنصب. ويمتاز شكل السلطة هذا عن السلطتين التقليدية والكاريزمية بأنه يرتبط بالمنصب وليس الشخص، وهو أقل احتمالاً بكثير لارتكاب انتهاكات أو ظلم.

من ثم تحتفظ السلطة القانونية- العقلانية بحكومة تعرف حدودها، كما تشجع الكفاءة من خلال التقسيم العقلاني للعمل. إلا أن "فيبر" قد اعترف أيضًا بجانب مظلم فى نمط الشرعية السياسية هذا، إذ خشي أن يكون ثمن الكفاءة الأكبر هو خلق بيئة اجتماعية غير شخصية وغير إنسانية تتجسد فى انتشار لا يتوقف لأشكال التنظيم البيروقراطي.

وعلى الرغم من أن تصنيف "فيبر" لأنماط الشرعية الثلاثة مازال يعتبر مناسبًا فإن له حدوده. ومن بينها أنه بالتركيز على شرعية نظام حكم أو نظام سياسي لا يخبرنا سوى بالقليل عن الظروف التي تتحدى السلطة السياسية نتيجة انتهاج سياسات غير شعبية، أو قيادة أو حكومة لا تتمتع بالمصداقية. وكما أوضح "بيتهام" Beetham (1991)، فإن الأمر الأكثر أهمية فى رؤية "فيبر" للشرعية، أي باعتبارها لا تعدو أن تكون "الاعتقاد بالشرعية"، هو تجاهل كيف تتحقق. وهو ما قد يعني ترك تحديد الشرعية إلى حد كبير فى أيدي الأقوياء الذين قد يستطيعون "صناعة" الاعتراف بالأحقية من خلال حملات العلاقات العامة وغيرها.

ورأى "بيتهام" أنه من الممكن اعتبار السلطة شرعية إذا توفرت فيها ثلاثة شروط. أولاً: ينبغي ممارسة السلطة وفق القواعد المستقر عليها، سواء تجسدت فى نصوص قانونية رسمية أو اتفاقات غير رسمية. ثانيًا: ينبغي أن تكون هذه القواعد مبرَّرة وفق المعتقدات المشتركة بين الحكم والمحكومين. ثالثًا: يجب إظهار هذه الشرعية عن طريق تعبير المحكومين عن رضاهم. وهو ما يلقي الضوء على ملمحين رئيسيين فى عملية الشرعية؛أولهما وجود الانتخابات والمنافسة الحزبية، كنظام يمكن من خلاله ممارسة التعبير عن الرضا الشعبي (وهو ما سنناقشه فى الفصلين 12 و13). والملمح الثاني هو وجود قواعد دستورية تعكس بمعنى واسع رؤية الشعب للطريقة التي ينبغي أن يُحكَموا بها (وهو ما نناقشه فى الفصل 15).

أزمات الشرعية

طور المنظرون الماركسيون الجدد مقاربة بديلة لمقاربة "فيبر" عن الشرعية. فبينما مال الماركسيون التقليديون إلى نبذ فكرة الشرعية باعتبارها تزييفًا لا يعدو أن يكون خرافة برجوازية، اعترف الماركسيون الجدد، وعلى خطى "جرامشي"، بأن الرأسمالية قد صمدت جزئيًا بسبب قدرتها على حشد التأييد السياسي. ومن ثم فقد ركز ماركسيون جدد مثل "يورجن هابرماس" Habermass (انظر ص 223) و"كلاوس أوفه" (Offe 1984) اهتمامهم ليس فقط على النظام الطبقي، ولكن أيضًا على الآليات التي من خلالها تتحقق الشرعية (العملية الديمقراطية، التنافس الحزبي، الرفاه والإصلاح الاجتماعي ..إلخ). غير أنهم سلطوا الأضواء أيضًا على ما اعتبروه الصعوبة الملازمة لإضفاء الشرعية على نظام سياسي مبني على أساس موازين غير متكافئة للقوى الطبقية. ففي كتابه "أزمة الشرعية" (1973) حدد "هابرماس" سلسلة من "اتجاهات الأزمة" داخل المجتمعات الرأسمالية مما يجعل من الصعب عليها الاحتفاظ بالاستقرار السياسي عن طريق الرضا وحده. وزعم أن فى قلب هذا التوتر تكمن التناقضات والصراعات بين منطق التراكم الرأسمالي من جانب والضغوط الشعبية التي تنطلق بفعل السياسة الديمقراطية من جانب آخر.

كما رأى أصحاب هذا المنظور أن الاقتصادات الرأسمالية أظهرت ميلها الذي لا يعرف الرحمة إلى التوسع الذي يمليه السعي وراء الربح. غير أن اتساع نطاق الحقوق السياسية والاجتماعية- فى محاولة لبناء الشرعية داخل تلك النظم- قد خلق ضغوطًا مقابلة لذلك الميل. وقد أدت العملية الديمقراطية خاصةً إلى تزايد المطالبات بالرفاه الاجتماعي، إلى جانب زيادة مستويات المشاركة الشعبية والمساواة الاجتماعية.

وقد نجم عما سبق التوسع فى مسئوليات الدولة إزاء الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والزيادة الكبيرة فى كل من الضرائب والإنفاق العام، وهو ما يعيق التراكم الرأسمالي عن طريق تقييد مستويات الربح والحد من تشجيع المشروع الخاص. ويرى "هابرماس" أنه ليس بإمكان الديمقراطيات

الرأسمالية تلبية المطالب الشعبية بالأمن الاجتماعي وحقوق الرفاه، وفي نفس الوقت تلبية احتياجات اقتصاد السوق المبني على الربح الخاص. ومن ثم تجد هذه المجتمعات نفسها مضطرة إما إلى مقاومة الضغوط الشعبية وإما المجازفة بوقوع انهيار اقتصادي، أي إن هذه المجتمعات ستجد من الصعب عليها بشكل متزايد- بل من المستحيل عمليًا- الإبقاء على الشرعية.

"يورجن هابرماس" Jurgen Habermas (1929-) :



فيلسوف ومنظر اجتماعي ألماني. بعد نشأته في العهد النازي ازداد اهتمامه بالسياسة أثناء محاكمات نورمبرج وكذلك الوعي بعد الحرب بما كانت عليه معسكرات الاعتقال والموت. انجذب إلى التتلمذ على أيدي "أدورنو" Adorno (1903-1969) و"هوركهايمر" Horkheimer(1895-1973)، ثم أصبح أهم منظري "الجيل الثاني" في مدرسة فرانكفورت للنظرية النقدية. تراوحت أعماله بين نظرية المعرفة، ديناميات الرأسمالية المتطورة، طبيعة العقلانية، والعلاقة بين العلم والفلسفة. ابتعد في السبعينيات عن الماركسية التقليدية ووضع نظرية نقدية فيما أصبح يعرف بنظرية "فعل الاتصال". من بين أهم أعماله: "النظرية والممارسة" (1974)، "نحو مجتمع عقلاني" (1970)، "نظرية فعالية الاتصال" (1984، 1988).

وقد نشأت مشكلة مماثلة تمامًا في السبعينيات اتخذت صورة ما أطلق عليه "العبء المتزايد" على الحكومة. فزعم كتاب مثل "أنتوني كنج" Anthony King (1975) و"ريتشارد روز" Richard Rose (1980) أن الحكومة أصبحت تجد من الصعب عليها بدرجة متزايدة أن تحكم، بسبب تعرضها للطلب الزائد. وقد نجم هذا عن سببين معًا، أولهما احتدام المزايدات بين السياسيين والأحزاب السياسية في سياق السعي من أجل السلطة، والثاني قدرة جماعات الضغط على محاصرة الحكومة بمطالبات متضاربة ولا تنتهي. كما تقوضت باطراد قدرة الحكومات على الوفاء بالمطلوب منها من جراء الاتجاه المتزايد نحو الإدماجية- أي مجتمع المصالح الكبرى المنظمة- Corporatism التي خلقت اعتمادًا متبادلاً مطردًا بين المؤسسات الحكومية والجماعات المنظمة.

الأزمة المالية لدولة الرفاه Fiscal crisis of the welfare state: أزمة تحدث للمالية العامة للدولة بسبب التوسع في الإنفاق الاجتماعي في زمن الركود وانخفاض الإيرادات الضريبية.

وبينما اعتقد الماركسيون الجدد أن "اتجاهات الأزمة" التي تجسدت في السبعينيات تتجاوز قدرة الديمقراطيات الرأسمالية على التحكم والسيطرة، مال منظرو العبء الزائد إلى المطالبة بإجراء تحويل كبير على الأولويات السياسية والأيديولوجية بالتخلي عن مقاربة الحكومة "الكبيرة".

من الممكن النظر إلى سياسة الثمانينيات والتسعينيات كاستجابة- من عدة زوايا- لأزمة الشرعية أو العبء الزائد. وقد كان اليمين الجديد هو الأعلى صوتًا في الدعوة لتغيير الأولويات. فقد سلط نظريون مثل "صامويل بريتان" Samuel Brittan (1977) الضوء على الأزمة المالية لدولة الرفاه، وتحدثوا عن "التناقضات الاقتصادية للديمقراطية". وفي التسعينيات عملت حكومات مثل إدارة "ريجان" في الولايات المتحدة وحكومة "تاتشر" في المملكة المتحدة، على خفض التوقعات الشعبية من الحكومة. وقد فعلت الحكومات هذا من خلال محاولة نقل المسئوليات من الدولة إلى الفرد. وجرى تصوير الرفاه الاجتماعي على أنه شأن من مسئولية الفرد إلى حد كبير، ومن ثم أهمية تشجيع الأفراد على تدبير احتياجاتهم عن طريق العمل والمدخرات ورواتب التقاعد الخاصة والتأمين الصحي..إلخ. ولم تعد الحكومات تنظر للبطالة على أنها تدخل في نطاق مسئولياتها، مع التأكيد على وجود "معدل طبيعي" للبطالة يتسبب في ارتفاعه العمال الجشعون "الذين يرفعون ثمنهم بشكل مصطنع وخارج الوظائف المتاحة".

واتخذ اليمين الجديد مواقف أكثر جذرية بمحاولة إزاحة، والإطاحة العملية، بالنظريات والقيم التي أضفت المشروعية في السابق على التوسع التقدمي في المسئوليات التي تضطلع بها الدولة. وبهذا المعنى قارب اليمين الجديد على أن يكون "مشروع هيمنة" عمل على إرساء جملة من القيم والنظريات الموالية للفرد والسوق، أو ما شكل فلسفة عامة تمجد النزعة الفردية الفجة وتشهر بـ "الدولة الحاضنة". ومما أبرز نجاح هذا المشروع إقدام الأحزاب الاشتراكية في بلدان مختلفة مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وأستراليا ونيوزيلندا، إقدامها على تعديل برامجها لتحقيق أهداف وقيم متفقة إلى حد كبير مع ذلك المشروع. وفي هذا الإطار فإن الثقافة السياسية التي سبق أن شددت على العدل الاجتماعي وحقوق

الرفاه والمسئوليات العامة، قد أفسحت الطريق لثقافة أخرى تبرز فيها قيم الاختيار والمجازفة والمنافسة والمسئولية الفردية.

لماذا تقوم الثورات؟

إذ كانت الشرعية تساعد فى ضمان الاستقرار السياسي وبقاء نظام حكم ما، فإن انهيارها يؤدي على الأرجح إما إلى اللجوء إلى القمع وإما حدوث تغيير سياسي واسع المدى. ويعد التغيير من أهم ملامح الحياة السياسية. ولا شك أن كثيرين من المنخرطين فى السياسة يتفقون بالتأكيد مع قول "ماركس" فى عمله "موضوعات حول فيورباخ" (1845) بأن "الفلاسفة توقفوا عند تفسير العالم بطرق مختلفة، ولكن المهم هو تغيير العالم". إلا أن اتجاهات المفكرين السياسيين بشأن هذا التغيير قد اختلفت اختلافًا هائلاً. فبينما أبدى المحافظون فى العادة "رغبة فى المحافظة" على ما هو قائم ومقاومة التغيير، باسم الاستمرار والتقليد، احتفى الليبراليون والاشتراكيون بالتغيير باعتباره مظهرًا للتقدم. وقد تضمن الإيمان بالتقدم إيمانًا عميقًا بالعقل الإنساني وقدرة البشر على دفع التاريخ قُدُمًا وخلق مجتمع أفضل من خلال تراكم الحكمة والمعارف.

وسواء كان التغيير علامة على التقدم أم التفسخ، النمو أم التدهور، فإنه يتحقق نتيجة لعملية من اثنتين: التطور التدرجي أو الثورة. وفي العادة يعتبر التغيير التطوري تحسينات إصلاحية تدرجية متكاملة داخل نظام اجتماعي أو سياسي. من ثم يمثل الإصلاح تغييرًا فى سياق استمرار أو الإقرار أو إعادة بناء مؤسسة ما، وليس تصفية هذه المؤسسة أو إزاحتها. أما الثورة فهى تغيير جذري شامل؛ إذ تقوم الثورات بإعادة صياغة كاملة للنظام، وذلك من خلال قطع شامل، وعنيف غالبًا، مع الماضي. وقد دار جدل كثير بشأن طبيعة الثورة والظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية التي يرجح أن تقع فيها ثورات.

النظريات الماركسية للثورة

استخدم الماركسيون مصطلح الثورة بطريقة خاصة جدًا. فعلى الرغم من الإقرار بأن الثورات هى حوادث سياسية حاسمة تنطوي على إزاحة الحكم القائم وإرساء نظام جديد تمامًا، فسر الماركسيون هذه

مفهوم

الثورة Revolution:

كان مصطلح الثورة فى أقدم استخداماته يعني التغيير الدوري (من الفعل - re volve يدور) مثلما كان الحال مع استعادة النظام السياسي "السليم" فيما أطلق عليها "الثورة المجيدة" في إنجلترا (1688). غير أن الثورة الفرنسية (1789) قد أرست المفهوم الحديث للثورة كعملية للتغيير الدرامي وواسع النطاق، بما في ذلك تدمير النظام القديم وإحلال نظام جديد محله. والثورات هي انتفاضات جماهيرية تتضمن أعمالاً خارج نطاق القانون القائم، وغالبًا ما تكون- وإن لم يكن بالضرورة- عنيفة الطابع. وهذا ما يميزها عن الانقلاب ويقصد به استيلاء جماعة صغيرة على السلطة. وتختلف الثورة عن التمرد والعصيان في أنها تُحدِث تغييرًا جوهريًا (تغييرًا في النظام السياسي ذاته) وليس مجرد التغيير في السياسات أو النخبة الحاكمة.

التغييرات باعتبارها انعكاسًا لتحول اجتماعي أعمق. فجوهر الثورة – من هذه النظرة– هو وقوع تغيير اجتماعي جوهري، أي تحطيم النظام الاقتصادي أو "نمط الإنتاج" القائم وإحلال آخر محله. ومن ثم قد يرفض بعض الماركسيين فكرة أن تكون الثورة الأمريكية (1776) قد أحدثت تغييرًا ثوريًا على الرغم من تحقيقها الاستقلال للمستعمرات البريطانية سابقًا وإقامة جمهورية دستورية، إذ إنها أبقت على نظام الملكية والبنية الاجتماعية كما هما. ومع ذلك يفسر معظم الماركسيين الثورات الإنجليزية والأمريكية والفرنسية على أنها ثورات برجوازية، بمعنى أنها أدت إلى تحول تدرجي من نمط الإنتاج الإقطاعي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي. وهكذا فإن الثورات– من هذا المنظور– لا تعنى فترات للتغيير السياسي بشكل عاجل ودرامي، وإنما فترات للتحول الاجتماعي الأطول والأعمق. وبهذا المعنى فإن الثورة الروسية– مثلاً– التي بدأت عام 1917 قد استمرت حتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، حيث لم يكتمل تحقيق هدفها المتمثل فى "بناء الشيوعية".

مفهوم

الوعي الطبقي Class consciousness:
الوعي الذاتي بالواقع الموضوعي للطبقة وبمصالحها، وهو مصطلح يسلط الضوء على التمييز الماركسي الحاسم بين "الطبقة في ذاتها" و"الطبقة من أجل ذاتها". ومن المفهوم أن المعنى الأخير يجسد تضامن النشاط الطبقي المستهدف تحقيق المصالح العامة للطبقة. من ثم يُقدِّم الوعي الطبقي كنقيض "للوعي الزائف"، أي الفهم المضلل الذي يطمس حقيقة الاستغلال من أنظار الطبقات المخضعة، وبالتالي نشر السلبية السياسية. وقد اعتقد "ماركس" بحتمية تطور الوعي الطبقي نتيجة لاحتدام الصراع الطبقي، وقد زعم "لينين" بحاجة البروليتاريا إلى اكتساب الوعي الطبقي من خلال قيادة وتوجيه "طليعة" أو حزب ثوري.

تنشب الثورة– وفق النظرية الماركسية– بسبب التناقضات الموجودة على المستوى الاجتماعي– الاقتصادي. من ثم تعكس الثورات– فى جوهرها– الصراع بين القاهرين والمقهورين، المستغلِّين والمستغلَّين. أي إن كل المجتمعات الطبقية مقضي عليها بالثورة. واعتقد "ماركس" أن الثورة تشير إلى نقطة عندها يتطور النضال الطبقي إلى صراع مفتوح ينتهي بإطاحة طبقة بطبقة أخرى وتحل محلها، مثلما كان الحال فى الثورة الفرنسية التي تم تفسيرها كثورة "برجوازية"، والثورة الروسية كثورة "بروليتارية" أطلقت عملية ستصل إلى ذروتها بإرساء الاشتراكية والشيوعية الكاملة عمليًا. وحسب الرؤية الماركسية تبدأ حقبة الثورة الاجتماعية عندما يصبح النظام الطبقي، أو "علاقات الإنتاج"، "قيدًا" على التطور المطرد للتقنيات والتجديد الإنتاجي وما تسمى "قوى الإنتاج". واعتقد أن هذا يؤدي إلى احتدام العداء الطبقي، واكتساب الطبقة المستغلَّة (البروليتاريا فى النظام الرأسمالي) "للوعي الطبقي". ومع اكتساب هذا الوعي تصبح البروليتاريا قوة ثورية تتجه نحو التمرد تلقائيًا.

وحسب "ماركس"، يعتبر التغيير الثوري جزءًا من عملية حتمية تقود التاريخ عبر سلسلة من الفترات التاريخية باتجاه البناء الفعلي لمجتمع غير طبقي لا توجد به تناقضات داخلية. غير أن الثورات التي وقعت لم تتطابق مع توقعات "ماركس". فلم تقع الثورات فى البلدان الرأسمالية المتقدمة في غرب أوروبا ووسطها كما تنبأ. وبدلاً من أن يصبح النظام الطبقي قيدًا يعرقل التطور المطرد لقوى الإنتاج، أثبتت الرأسمالية نزعة غير محدودة باتجاه التجديد التكنولوجي، وإدخال تحسينات مستمرة- وإن بشكل غير منتظم فى بعض الأوقات- على مستويات المعيشة. وهو ما أضفى السلبية السياسية على البروليتاريا. وقد اتسمت الثورات الماركسية فى القرن العشرين بأنماط مختلفة تمامًا عما توقعه "ماركس".

فبالنسبة للثورة الروسية البلشفية عام 1917 التي قادها "لينين" فقد قدمت نظرية ماركسية للثورة بمعنيين مهمين. أولهما: أنه بينما صور الماركسيون الكلاسيكيون الثورة كانهيار حتمي للمجتمع الطبقي عندما تنضج الشروط الموضوعية، فإن "لينين" هو من حدد النقطة التي يجب عندها القيام بالثورة. وقد استولى البلاشفة على السلطة فى أكتوبر 1917 على الرغم من أن الثورة "البرجوازية" المتوقعة كانت قد وقعت بالكاد فى فبراير من ذات العام، وكانت البروليتاريا لا تزال صغيرة الحجم ومنخفضة الوعي السياسي. ثانيًا: أدرك "لينين" الحاجة إلى قيادة سياسية فى شكل "حزب طليعي"، وهو الدور الذي لعبه البلاشفة (الحزب الشيوعي فيما بعد). من ثم يمكن القول بالمعنى الضيق إن الثورة الروسية كانت انقلابًا أكثر منها ثورة شعبية. فعلى العكس من ثورة فبراير 1917 التي أدت إلى سقوط القيصر، لم تستولِ الجماهير على السلطة فى ثورة أكتوبر، وإنما استولت عليها عصبة شديدة التماسك من الثوريين الذين عملوا باسم الجماهير؛ لذا زعم الكثيرون أن نظم الحكم الشيوعية التي أقيمت فى القرن العشرين تحت راية الماركسية- اللينينية كانت بمثابة انحرافات عن المثال الثوري الماركسي.

هناك تحول آخر فى النظرية الماركسية تمثل فى إحلال الفلاحين محل البروليتاريا "كالطبقة الثورية". وقد أومأ "لينين" إلى هذا فى 1917 عندما تحدث عن التحالف بين البروليتاريا الحضرية والفلاحين، ولكن الفكرة تأسست بصورة أكثر اتضاحًا فى الثورة الصينية (1949) تحت قيادة

"ماو تسي – تونج". ووفق هذا النمط، الذي تبناه فيما بعد ماركسيون فى أمريكا اللاتينية وإفريقيا وأماكن أخرى فى آسيا، كانت الثورة الصينية ثورة فلاحية أُنجِزت فى الريف وليس فى المراكز الحضرية الكبرى. أما الماركسية– اللينينية فإنها بدلاً من أن تخدم كفلسفة للثورة الاجتماعية فقد مالت فى الممارسة العملية لأن تطبَّق كأيديولوجية للتحديث والتصنيع، ما جعلها تتمتع بجاذبية خاصة فى البلدان النامية.

[redacted]



"ماو زيدونج" ("ماو-تسي تونج") Mao Zedong (Mao Tse-tung) (1893-1976):

مُنظر ماركسي وزعيم جمهورية الصين الشعبية فى الفترة من 1949 إلى 1976. ولد لأب فلاح من هونان. عمل فى مقتبل حياته كأمين مكتبة وكمدرس. اشترك فى تأسيس الحزب الشيوعي الصيني عام 1921 وأصبح زعيمه عام 1935. وكمنظر سياسي اضطلع "ماو" بتكييف الماركسية اللينينية بما يتفق واحتياجات مجتمع زراعي ومازال تقليديًا. ويرتبط تراثه غالبًا بالثورة الثقافية (1966-1970) وهى حركة سوائية راديكالية أدانت النخبوية و"سالكي الطريق الرأسمالي" وأنتجت قلاقل وقمعًا وأعمال قتل واسعة النطاق. ويُنظر إلى الماوية عادة كشكل من الماركسية معاد للبيروقراطية ويؤمن بالطاقات الراديكالية للجماهير.

النظريات غير الماركسية للثورة

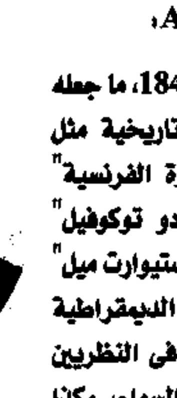
طُرح الكثير من النظريات غير الماركسية للثورة. وهى تتفق مع النظرية الماركسية فى التأكيد على أهمية الصراع الاجتماعي، لكنها تختلف مع الماركسية فى جانبين. أولهما أن النظريات غير الماركسية لا تفسر الوقائع السياسية كمجرد انعكاس لتطورات اقتصادية أو اجتماعية أعمق. إذ تُفهَم الثورة على أنها تحول فى النظام السياسي أكثر منه فى النظام الاجتماعي. والفارق الثاني أن النظريات غير الماركسية لا تنظر إلى الثورة كعملية حتمية (أي كنتيجة لمنطق التاريخ) وإنما كثمرة لمجموعة محددة من الظروف السياسية والاجتماعية. إلا أن جدلاً كبيرًا قد دار حول تحديد الظروف والعوامل الاجتماعية– السياسية التي تساعد فى قيام الثورات.

نظرية النظم Systems theory: النظرية التي تتعامل مع النظام السياسي باعتباره آلية ذاتية التنظيم حيث تستجيب "للمدخلات" (المطالبات والتأييد) بإصدار قرارات أو "مخرجات" (سياسات) رسمية نافذة.

ومن أكثر تلك النظريات نفوذًا تلك التي طورتها مقاربة نظرية النظم للسياسة. وقد رأت هذه المقاربة أن أي نظام سياسي ينزع إلى الاستقرار



"أليكسي دو توكوفيل" Alexis de Tocqueville (1805-1859):



سياسي فرنسي ومُنظر سياسي ومؤرخ. قام في أعقاب ثورة يوليو 1830 في فرنسا بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية بقصد دراسة نظامها الجزائي. وأثمر عمله هذا عن كتابه ذائع الانتشار "الديمقراطية في أمريكا" (1835-1840) حيث قدم نقدًا ملتبسًا للديمقراطية الأمريكية ذات الفرص المتساوية، لكنه حذر من "طغيان الأغلبية". وقد انتهى دوره السياسي بالانقلاب الذي قام به "لويس نابليون" عام 1849، ما جعله يكرس وقته لإنجاز أعمال تاريخية مثل كتابه "النظام القديم والثورة الفرنسية" (1856). وتعكس كتابات "دو توكوفيل" ومراسلاته مع صديقه "جون ستيوارت ميل" موقفا ملتبسا للغاية من تقدم الديمقراطية السياسية. وقد أثرت أفكاره في النظريين الليبراليين والمحافظين على السواء، وكذا علماء الاجتماع الأكاديميين.

طويل الأمد عندما تكون "مخرجات" الحكومة متساوقة مع "مدخلاتها" أو الضغوط الممارَسة عليها. ومن ثم يمكن فهم الثورات على أنها نوع من "اختلال التوازن" في النظام السياسي والناجم عن تغييرات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو دولية يكون النظام عاجزًا عن مواجهتها بنفسه. وعلى سبيل المثال زعم "تشالمرز جونسون" Chalmers Johnson في كتابه "التغيير الثوري" (1966) أن الثورات تقع في ظروف "تعدد صور الاختلال الوظيفي" حينما ينكسر النظام السياسي تحت ضغط المطالب المتصارعة بالتغيير. وعلى سبيل المثال فقد ثبت عجز النظام القيصري المستبد في روسيا عجزه عن الاستجابة لخليط الضغوط الناجمة عن التصنيع في مراحله الأولى، وكذا عن الاضطرابات والانهيار المعنوي اللذين تسببت فيهما الحرب العالمية الأولى. بالمثل يمكن الزعم بأن النظم الشيوعية التقليدية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية قد عجزت في أواخر القرن العشرين عن التعامل مع الضغوط والتوترات الناجمة عن نمو السكان الحضريين الأفضل تعليمًا والأكثر وعيًا سياسيًا. غير أن مقاربة تحليل النظم تميل إلى تجاهل العوامل الذاتية والسيكولوجية رغم أهميتها في التعجيل بالثورة.

هناك أيضًا نظرية ثانية وُضعت على أساس دروس علم النفس الاجتماعي، لكن ربما كان "أليكسي دو توكوفيل" هو أول من استخدمها في إطار

محاولاته لتفسير اندلاع الثورة الفرنسية عام 1789. وقد طُوِّرت هذه الأفكار إلى نموذج "ثورة التوقعات المتصاعدة". وأوضح "دو توكوفيل" في كتابه "النظام القديم والثورة الفرنسية"(1856) أن الثورات نادرًا ما تنتج عن الفقر المطلق والحرمان الكبير- المرتبطين عادةً باليأس والجمود السياسي- وإنما تأتي في الغالب عندما تخفف الحكومة من قبضتها بعد فترة طويلة من الحكم القمعي. ورأى أن "اللحظة الأشد خطرًا على الحكومة السيئة تأتي عندما تسعى إلى تعديل طرائقها" (p. 227). وقد حدث هذا مثلاً في فرنسا عندما دعا "لويس السادس عشر" مجلس طبقات الأمة عام 1788، كما يُزعم أنه قد وقع في مختلف أنحاء أوروبا الشرقية نتيجة لإصلاحات "جورباتشوف" أواخر الثمانينيات؛ إذ إنه بدلاً من إشباع الإصلاح لمطالب الإصلاح السياسي يمكن أن يؤدي إلى رفع منسوب التوقعات الشعبية وتوليد الوهج الثوري.

يوجد عرض كلاسيكي لنظرية الثورة هذه في عمل "تيد جور" Ted Gurr بعنوان "لماذا يثور الناس" (1970). ففي رأيه أن التمرد يأتي نتيجة "للحرمان النسبي" الناجم عن الفجوة بين ما كانوا يتوقعون الحصول عليه (قيمة ما يتوقعونه) وما حصلوا عليه بالفعل (قيمة ما أمكن الحصول عليها وفق قدراتهم). من ثم يتوفر الاحتمال الأكبر لوقوع الثورة عندما تتوقف فجأة فترة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية أنتجت توقعات متصاعدة. وهو ما يخلق فجوة بين التوقعات والإمكانات يمكن أن تؤدي إلى ثورة. وقد فسر "جيمس ديفيس" (1971) James Davies هذا في كتابه "متى يثور الناس ولماذا" بنظرية منحنى الحرف (J) الذي يمثل فترة التوقعات المتصاعدة التي تتعرقل فجأة. وتعد فكرة الحرمان النسبي مهمة أيضًا لأنها توجه الاهتمام إلى حقيقة أن تصور الناس لأحوالهم أكثر أهمية من ظروفهم الموضوعية الفعلية. فالأمر الحاسم هنا هو كيف يقيِّم الناس أحوالهم سواء مقارنة بالماضي أم بأناس آخرين. فمثلاً لا شك في أن السخط الشعبي وعدم الاستقرار الذي شهدته أوروبا الشرقية أواخر الثمانينيات قد نجما- جزئيًا- عن تصور شعوبها للوفرة النسبية والحرية السياسية اللتين تتمتع بهما شعوب الغرب الرأسمالي.

هناك نظرية ثالثة للثورة لا تركز على الضغوط المتفاعلة داخل النظام السياسي، وإنما على جوانب القوة والضعف في الدولة نفسها. بمعنى أن الدولة يمكن أن تصمد في وجه أي حجم من الضغوط الداخلية ما دامت تملك السلطة الإكراهية الضرورية للاحتفاظ بالسيطرة، مع توفر الإرادة السياسية لاستعمالها. ومن ثم فإن فقدان الشرعية يفضي إلى الثورة أو القمع.

ومن المؤكد أن نظمًا مثل تلك التي عرفتها ألمانيا في ظل هتلر، والاتحاد السوفيتي في عهد ستالين، والعراق تحت صدام حسين، قد ظلت قادرة على البقاء ما دامت مستطيعة استخدام قدرتها على سحق المعارضة الداخلية من خلال الإرهاب والقمع. ومن المرجح أن يأتي التغيير في تلك النظم من خلال تمرد داخل النخبة السياسية أو العسكرية أكثر من أن يكون نتيجة لثورة شعبية.

ولقد قامت "تيدا سكوكبول" Theda Skocpol (1979) بتحليل مقارن للثورات الفرنسية والروسية والصينية قدمت من خلاله تفسيرًا اجتماعيًا- بنيويًا للثورات، حيث سلطت الضوء على الضعف على المستوى الدولي وعدم فاعلية النظم الحاكمة على المستوى المحلي، اللذين يدفعانها للانهيار. وغالبًا ما كانت الحرب والغزو حاسمة في توليد المواقف الثورية: حدث هذا في الصين عامي 1911 و1941، و في روسيا عامي 1905 و1917. أما على مستوى السياسة المحلية فإن الدول تصبح معرضة للثورة عندما لا يعود بإمكانها الاعتماد على ولاء قواتها المسلحة، أو انتفاء القدرة على ممارسة القمع واسع النطاق. وقد اتضح هذا من المقارنة بين القمع الوحشي- ولكنه الناجح- لتمرد الطلاب الصينيين في ميدان تيانمين في يونيو 1989، وبين الانهيار السريع وغير الدموي- إلى حد بعيد- للنظم الشيوعية في أوروبا الشرقية في خريف وشتاء العام نفسه. وكان العامل في الحاسم في الحالة الأخيرة هو عدم رغبة الاتحاد السوفيتي تحت قيادة جورباتشوف في التصديق على القمع أو إخماد الثورات الوليدة بنفس الطريقة التي سبق استخدامها في ألمانيا الشرقية عام 1949 والمجر 1956 وتشيكوسلوفاكيا 1969.

ملخص

◆ الثقافة السياسية هى توجه سيكولوجي للشعب إزاء مفردات سياسية مثل الأحزاب والحكومات والدستور، معبرًا عنه فى مواقفهم ومعتقداتهم ورموزهم وقيمهم السياسية. وتختلف الثقافة السياسية عن الرأي العام فى كونها تُصاغ وفق قيم طويلة الأجل، وليس مجرد ردود أفعال على سياسات أو مشكلات أو مسئوليات خاصة.

◆ يكتسب الأفراد والجماعات مواقفهم وقيمهم السياسية من خلال عملية للتنشئة السياسية. وقد يمتد هذا إما من خلال عملية تلقين المبادئ التي يتعرض لها المرء فى مختلف مراحل حياته، أو من خلال انتقال القيم من جيل لآخر وهو ما يتحقق فى فترة الطفولة أساسًا. والوسطاء الرئيسيون للتنشئة هم الأسرة والتعليم والدين ووسائل الإعلام الجماهيرية والحكومة.

◆ يدور جدل كبير حول فكرة الثقافة المدنية، وقد استخدم المصطلح لتعريف ميول سيكولوجية مثل المشاركة واحترام الحكومة، مما يساعد فى الاحتفاظ بحكم ديمقراطي مستقر. غير أن الثقافة المدنية قد تكون نتيجة للديمقراطية أكثر من كونها سببًا لها. فهى تقدر قيمة الإختلاف، وتقلل من قيمة عدم التجانس الثقافي. ويرى الراديكاليون والماركسيون أن الثقافة "السائدة" تُفرَض من أعلى لصالح الجماعات ذات الامتيازات.

◆ يُعتقَد أن المجتمعات الحديثة تعاني فى بعض الأحيان من تدهور رأسمالها الاجتماعي، وهو ما ينعكس فى انخفاض مستويات المشاركة المدنية. وفُهِم هذا نتيجة لتغير اجتماعي أو ثقافي، أو لتصاعد النزعة الفردية، أو كانعكاس لتزايد اللامساواة.

◆ تؤدي الشرعية إلى الاحتفاظ بالاستقرار السياسي لأنها ترسي حق النظام فى الحكم، ومن ثم ترسيخ سلطته على شعبه. وقد تؤسس الشرعية على سلطة تقليدية أو كاريزمية أو قانونية– عقلانية. وتعتبر

السلطة القانونية- العقلانية الأساس الأكثر شيوعًا للشرعية في المجتمعات الحديثة، حيث ترتبط بتشكيل سلوك الحكام- المحكومين من خلال الدستورية والديمقراطية الانتخابية.

◆ قد تسبب الاختلالات البنيوية في المجتمع الحديث في تزايد صعوبة الاحتفاظ بالشرعية؛ إذ قد تنشأ أزمات الشرعية من الصراع بين الضغوط التي تنتجها الديمقراطية من أجل تدخل الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وبين حاجة نظام السوق إلى الحوافز والمبادرة الفردية واستقرار الأسعار.

◆ الثورات هي انتفاضات شعبية تتمثل في تحركات جماهيرية خارج القانون وتهدف إلى تغيير النظام السياسي. وتُفسر الثورات بطرق مختلفة. فيتم تصويرها كمظهر يعبر عن تحولات اجتماعية يعتقد أنها أكثر عمقًا، أو علامة على اختلال التوازن في النظام السياسي، أو نتيجة لإحباط التوقعات المتصاعدة وتدهور فعالية الدولة.

أسئلة للمناقشة

- هل تعد الثقافة المدنية سببًا أم نتيجة للحكم الديمقراطي؟
- هل انخفضت المشاركة المدنية أم أنها اكتسبت أشكالاً جديدة فحسب؟
- هل يمكن تحقيق التوافق بين التعددية الثقافية وأي شكل من أشكال القومية؟
- هل تحتاج المجتمعات إلى الحماية من التنوع الثقافي، أم ينبغي عليها الاحتفاء بهذا التنوع؟
- ما الشروط المطلوب تحققها للاحتفاظ بالشرعية في المجتمعات الحديثة؟
- هل تُعَد النظم الرأسمالية معرضة حتمًا لأزمات الشرعية؟
- هل من الأفضل التفكير في الثورات كظواهر اجتماعية أم كظواهر سياسية؟

للمزيد من القراءة

Almond, G. A. and S. Verba (eds), The Civic Culture Revisited (Boston, MA: Little, Brown, 1989).

طبعة محدثة لعمل المؤلف الكلاسيكي عام 1963 في تحليل الشروط الضرورية لتحقيق الاستقرار الديمقراطي.

Bauman, Z., Identity (Cambridge: Polity, 2004).

استكشاف مثير للتفكير لفكرة الهوية في شروط "الحداثة السائلة".

Cohen, A., Theories of Revolutions: An Introduction (London: Nelson, 1975).

تحليل واضح وميسر للمقاربات المختلفة في فهم الثورة.

Halpern, D., Social Capital (Cambridge: Polity, 2005).

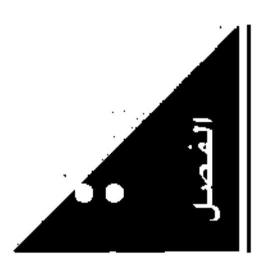
مقدمة ميسرة وغنية للأدبيات الكثيرة عن رأس المال الاجتماعي.

Parekh, B., Rethinking Multiculturalism: Cultural Diversity and Political Theory, 2nd edn (Basingstoke and New York; Palgrave Macmillan, 2006).

دفاع متكامل عن المنظور التعددي للتنوع الثقافي، ويناقش المشكلات العملية للمجتمعات المتعددة ثقافياً.

Putnam, R., Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community (New Yourk: Simon & Schuster, 2000)

تحليل متميز للغاية لتراجع المشاركة المدنية والمشاركة الاجتماعية في الولايات المتحدة.



وسائل الإعلام الجماهيرية والاتصال السياسي

"يحكم البشر على الأشياء-عمومًا- بعيونهم أكثر من أيديهم، لأن الجميع يمكن أن يروا المشهد ولكن القليلين هم الذين يمكنهم أن يلمسوا الواقع"

نيكولو مكيافيللي، الأمير (1531)

المحتويات

يكمن الاتصال في قلب السياسة. فالحكام، حتى في الدول المتسلطة، يجب عليهم أن يمارسوا الاتصال مع شعبهم حتى يتمكنوا من بناء مظهر الشرعية. أما في الديمقراطيات فتجري عمليات متطورة ومعقدة للاتصال من خلال أنشطة مثل الحملات الإعلامية، الاستطلاعات، مناقشات الجماعات الممثلة، السياسة العامة للإقناع. وفي الحقيقة أنه قد يُنظر إلى الديمقراطية نفسها كشكل للاتصال السياسي، حيث تنطوي على تفاوض مستمر على الرضا الشعبي بين الحكومة والمواطنين. غير أن الاتصال السياسي نادرًا ما يتم بدون وسائط إعلامية؛ إذ إن معرفتنا بالسياسة وفهمنا لها نادرًا ما يتحققان عن طريق السياسيين مباشرة، وإنما من خلال ما نقرأ في الصحف والمجلات، مانراه في التليفزيون أو نسمعه من الراديو، أو ما نجده- بشكل متزايد- من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية "الجديدة"، وخاصة الإنترنت. وهكذا فإن وسائل الإعلام الجماهيرية هي أكبر بكثير من أن تكون مجرد قناة للاتصال، في جزء من العملية السياسية، حيث لا تقف عند حدود أن تعكس الواقع وإنما تؤثر في توزيع السلطة في المجتمع بشكل أوسع.

وفيما يلي المسائل الأساسية التي نتناولها في هذا الفصل:

المسائل الرئيسية:

- ما النظريات التي تناولت العلاقة بين السياسة ووسائل الإعلام الجماهيرية؟
- هل تدعم وسائل الإعلام الجماهيرية الديمقراطية أم تقوضها؟
- كيف أثرت الأهمية المتزايدة لوسائل الإعلام الجماهيرية على عمليات الحوكمة؟
- إلى أي مدى تعتبر وسائل الإعلام الجماهيرية مسئولة عن تعزيز العولمة؟
- كيف استخدمت الحكومات وسائل الإعلام الجماهيرية، وما مدى نجاحها، كآلة دعائية؟
- هل تعتبر سياسة "التلاعب" حتمية في عصر الإعلام؟

نظريات وسائل الإعلام الجماهيرية

أصبحت الأهمية السياسية لوسائل الإعلام الجماهيرية موضع اعتراف منذ ظهور الصحافة الأدبية والشعبية ذات الطابع الجماهيري أواخر القرن التاسع عشر. وبات من المقبول على نطاق واسع أن وسائل الإعلام- بفعل مركب التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية- قد أصبحت بشكل متزايد من الفاعلين السياسيين الأقوى، وفي بعض الحالات قد تكون متداخلة في عمق العملية السياسية. وهناك ثلاثة تطورات جديرة بالذكر على وجه خاص. أولاً: تراجع تأثير ما يطلق عليها الوسائط "الأولية" للتنشئة السياسية مثل الأسرة والطبقة الاجتماعية. فبينما كان يتشكل لدى الفرد- في أواخر الطفولة وفي فترة المراهقة على وجه الخصوص- إطار للتعاطف والانحياز السياسي، وكان هذا الإطار يتعرض للتعديل والتعمق بفعل خبرات فترة المراهقة، إلا أنه كان من النادر أن يتحول تحولاً جذريًا، غير أن هذا المنحى قد ضعف في المجتمع الحديث نظرًا للحراك الاجتماعي والجغرافي الأكبر، وبفعل انتشار القيم الفردية والاستهلاكية. وهو ما يؤدي بدوره إلى توسيع نطاق التأثير السياسي لوسائل الإعلام، بوصفها الآلية الرئيسية التي تُقدَّم من خلالها للعامة المعلومات عن القضايا والسياسات، ومن ثم الخيارات السياسية.

ثانيًا: إن التطور الذي لحق بحجم مشاهدي التلفزة الجماهيرية منذ الخمسينيات، ثم الانتشار الأحدث للقنوات الفضائية والإنتاج الإعلامي المرتبط بالإعلام "الجديد"، قد كان من نتائجه التغلغل الهائل لوسائل الإعلام الجماهيرية في الحياة اليومية للشعب. وأصبح الجمهور يعتمد بقوة على وسائل الإعلام الجماهيرية أكثر من أي وقت: فمثلاً أصبح التليفزيون مصدرًا للأخبار والمعلومات عن الأحوال الجارية أهم بكثير جدًا من الاجتماعات السياسية، وباتت جماهير عريضة تشاهد المناسبات الرياضية المنقولة تليفزيونيًا أكثر ممن يمارسون الرياضة بالفعل، بل إن التسوق أصبح يتم بشكل متزايد عبر قنوات التسويق والإنترنت. وهناك اهتمام خاص بدراسة التأثير السياسي المطّرد للإنترنت حيث بلغ مستخدموه أكثر من مليار شخص عام 2006. ورغم أن أعلى معدلات

مفهوم

وسائل الإعلام الجماهيرية Mass Media،

تتكون وسائل الإعلام من المؤسسات المجتمعية المعنية بإنتاج وتوزيع كل أنواع المعرفة، المعلومات والترفيه. وينبثق الطابع "الجماهيري" لوسائل الإعلام الجماهيرية من واقع أن وسائل الإعلام تحقق الاتصال بجماهير واسعة ودون تمييز، وباستخدام تكنولوجيا متقدمة نسبيًا. ويتضح - من الناحيتين اللغوية والسياسية- اتصاف وسائل الإعلام الجماهيرية بالتعددية. فتُرسل رسائل مختلفة عبر وسائل الإعلام "المذاعة" (التليفزيون والراديو) و"المطبوعة" (الصحف والمجلات). وبالمثل فإن الصحف الشعبية والنشرات يمكن أن تعرض لصور تعاطف مختلفة. أما ظهور وسائل الإعلام المسماة "الجديدة" (مثل الكوابل والفضائيات والإنترنت) فقد أحدث تحولاً في فكرة الإعلام الجماهيري، من خلال الزيادة الهائلة في المنتج الإعلامي وتجزئة الجمهور.

انتشار الإنترنت توجد فى أمريكا الشمالية (62 %) وأوقيانوس / أستراليا (51%) وأوروبا (36 %) فإن أعلى معدلات زيادة المستخدمين توجد فى إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

ثالثًا: أصبحت وسائل الإعلام فاعلاً اقتصاديًا أكثر قوة. فلا نجد فقط شركات إعلامية كبيرة، وإنما هناك أيضًا سلسلة من الاندماجات بين مجالات كانت منفصلة فى الماضي، مثل النشر والتليفزيون والسينما والموسيقى والحواسب والاتصالات، فى إطار صناعة ضخمة "إعلامية ترفيهية" infotainment (Scammel, 2000). وقد تراكمت قوة اقتصادية وتسويقية هائلة لدى شركات إعلامية عملاقة مثل ميكروسوفت، أول- تايم وارنر، ديزني، نيوز كوربوريشن، حتى لم يعد بإمكان الدولة تجاهل قوتها.

يشكك معلقون قليلون فى قدرة وسائل الإعلام على تشكيل المواقف السياسية، أو على الأقل فى قدرتها على صياغة الخيار السياسي والانتخابي عبر التأثير فى تصورات العامة للمسائل والمشكلات. إلا أن هناك جدلاً كبيرًا حول الأهمية السياسية لهذا التأثير. وهناك مجموعة من النظريات المتباينة التي تقدم رؤى متناقضة للتأثير السياسي لوسائل الإعلام. وفيما يلي عرض لأهم هذه النظريات:

- النموذج التعددي
- نموذج الأيديولوجية المسيطرة
- النموذج النخبوي القيمي
- النموذج السوقي

النموذج التعددي

تسلط التعددية الضوء على التنوع والتعدد بشكل عام. ويصور النموذج التعددي لوسائل الإعلام الجماهيرية هذه الوسائل كسوق يجري فيها الجدال والنقاش حول طيف واسع من الآراء السياسية. وفي الوقت الذي لا يرفض النموذج فكرة أن وسائل الإعلام يمكن أن تؤثر فى الآراء والانحيازات السياسية، فإنه يقترح أن هذا التأثير يكون محايدًا بالأساس، بمعنى أنه يعكس موازين القوى داخل المجتمع بشكل عام.

مفهوم

التنشئة السياسية Political socializaton:

هى العملية التي يكتسب الأفراد من خلالها المعتقدات والقيم السياسية، والتي تنتقل من خلالها من جيل لآخر. ويُنظر عادةً إلى الأسر والمدارس كوسائط "أولية" للتنشئة السياسية، بينما يعتبر موقع العمل وجماعات النظراء ووسائل الإعلام الجماهيرية وسطاء "ثانويين" للتنشئة السياسية. وقد بلغ الاهتمام بالتنشئة السياسية أوجه أثناء ما أطلق عليها الثورة السلوكية، حيث رؤي أن الحافز الخارجي هو ما يفسر (ومن الممكن أن يحدد) المواقف أو السلوك السياسي. بينما يرى معارضون أن فكرة التنشئة تقوم على نموذج تبسيطي للسيكولوجيا الإنسانية وعملية التعلم، وتتجاهل بشكل خاص دور الذات المفكرة.

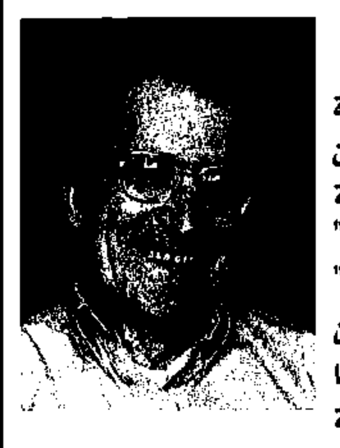
يصور هذا النموذج وسائل الإعلام على نحو إيجابي جدًا. فيرى أن وسائل الإعلام الجماهيرية، من خلال ضمانها "جعل المواطنين يعلمون"، تعمل على الارتقاء بجودة الديمقراطية، كما تضمن كبح جماح سلطة الحكم. وقد تجلى هذا الدور الرقابي في تحقيقات الواشنطن بوست في فضيحة وترجيت عام 1974، والتي أدت إلى استقالة الرئيس "ريتشارد نيكسون". بل يزعم البعض أن زحف وسائل الإعلام "الجديدة" – وخاصة الإنترنت– قد قوّى التعددية والمنافسة السياسية، من خلال منح جماعات الاحتجاج– بمن فيهم النشطاء "المعادون للرأسمالية" – وسائل رخيصة نسبيًا وفعالة لنشر المعلومات وتنظيم الحملات. غير أن النموذج التعددي تشوبه جوانب قصور مهمة. فمثلاً نجد الجماعات الضعيفة وغير المنظمة مستبعدة من وسائل النشر والإذاعة الجماهيرية، ما يعني أن السوق الأيديولوجية لوسائل الإعلام تميل لأن تكون ضيقة نسبيًا وذات طابع موالٍ للمؤسسة عمومًا. يضاف إلى هذا أن الملكية الخاصة والاستقلال الرسمي عن الحكومة قد لا يكونان كافيين لضمان الطابع المعارض لوسيلة الإعلام، وذلك في ضوء العلاقة التكافلية المتزايدة بين الحكومة والصحفيين والمذيعين.

نموذج الأيديولوجية المسيطرة

هو نموذج يصور وسائل الإعلام الجماهيرية كقوة محافظة سياسيًا تنحاز لمصالح النخب الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على تعزيز الانصياع أو السلبية السياسية وسط الجماهير. وتفترض النسخة الماركسية من هذا النموذج، والمرتبطة بمنظرين مثل "جرامشي" Gramsci أن وسائل الإعلام تروج للأفكار البرجوازية والحفاظ على الهيمنة الرأسمالية، حيث تعمل لمصالح الشركات الكبرى والإمبراطوريات الإعلامية. بعبارة أخرى، الملكية هي التي تحدد المواقف السياسية وغيرها التي تنشرها وسائل الإعلام الجماهيرية، كما أخذت الملكية تتركز بشكل متزايد في أيدي عدد قليل من المؤسسات الإعلامية العالمية. والمؤسسات الإعلامية الأكبر عالميًا هي أول– تايم وارنر، نيوز كوربوريشن، فياكوم، ديزني، فيفندي يونيفرسال، بيرتلسمان إيه جي. ووفق هذا المنظور، تلعب وسائل الإعلام

دورًا في تعزيز العولمة حيث تقوم بنشر أفكار وصور وقيم تتناسب مع النزعة الاستهلاكية الغربية ومن ثم المساعدة في فتح أسواق جديدة وتوسيع تغلغل الشركات باتساع العالم.

نعوم تشومسكي Noam Chomsky (1928)



نظري لغوي ومفكر راديكالي أمريكي. ولد في فيلادلفيا، وابن لأبوين مهاجرين من أوروبا الشرقية. أثبت تميزه أولا في مجال الدراسات اللغوية. أحدث كتابه "البنيات النحوية" (1975) ثورة في علم اللغويات من خلال نظريته "النحو التوليدي" التي تفترض أن للإنسان قدرة فطرية على اكتساب اللغة. أصبح راديكاليًا مع حرب فيتنام، ومنتقدًا للسياسة الخارجية الأمريكية، وطور أفكاره هذه من خلال عدة مؤلفات مثل "القوة الأمريكية والماندرين الجدد" (1969) و"الإنسانية العسكرية الجديدة" (1999) و"الهيمنة والبقاء" (2004). وفي أعمال مثل "صناعة الرضا" (1988) (بالاشتراك مع إدوارد هيرمان Edward Herman) قدم نقدا راديكاليًا لوسائل الإعلام الجماهيرية، ودرس كيفية تعبئة التأييد الشعبي للعدوان الإمبريالي.

ومن أكثر نسخ هذا النموذج انتشارًا ودقةً تلك التي طورها "نعوم تشومسكي" و"إد هرمان" Ed Herman في كتابه "صناعة الرضا" (1994) تحت مسمى "نموذج الدعاية". وقد حددا خمسة "مرشحات" (فلاتر) تقوم من خلالها بنيات وسيلة الإعلام بتشويه الأخبار والتغطية السياسية. وهذه المرشحات الخمسة هي:

- المصالح الخاصة بالشركات المالكة.
- الحساسية تجاه آراء واهتمامات المعلنين والرعاة.
- الحصول على الأخبار والمعلومات من "فاعلين في السلطة" مثل الحكومات ومراكز البحث والتفكير المدعومة من الأعمال الخاصة.
- التضييق أو ممارسة الضغوط على الإعلاميين، بما في ذلك التهديد بإجراءات قانونية.
- الإيمان الجازم بفوائد المنافسة السوقية والرأسمالية الاستهلاكية.

ويشدد تحليل تشومسكي على المدى الذي تستطيع وسائل الإعلام

الجماهيرية الذهاب إليه في تخريب الديمقراطية، مثلاً من خلال المساعدة في التعبئة الشعبية وراء الأهداف الإمبريالية للسياسة الخارجية الأمريكية. ومن اعتراضاته على هذا التحليل أنه يقلل من حجم اهتمام الإعلاميين - وخاصة في الوسائل العامة - بالقضايا الاجتماعية والعنصرية والتنموية التقدمية. أضف إلى هذا أن فرضية أن المنتَج الإعلامي يشكل المواقف السياسية هي فرضية حتمية متعسفة تنكر الدور الذي تلعبه قِيَم الشعب ذاته في استصفاء أو ربما مقاومة الرسائل الإعلامية.

النموذج النخبوي القيمي

يحول هذا النموذج الاهتمام بعيدًا عن ملكية الشركات الإعلامية ليهتم أكثر بالآلية التي يتم من خلالها التحكم في المنتَج الإعلامي. وتفترض هذه الرؤية أن المحررين والصحفيين والمذيعين يتمتعون باستقلال مهني كبير، وأن أكثر الوسائل الإعلامية الكبرى تدخلاً في هذا الشأن لا تستطيع أكثر من وضع أجندة سياسية عريضة، وليس التحكم في صناعة القرارات التحريرية اليومية. ومن ثم فإن التحيز السياسي لوسيلة الإعلام يعكس قيم جماعات ممثلة على نحو غير متناسب وسط كبار الإعلاميين. وعلى أي حال، توجد نسخ متعددة من هذا النموذج، حسب الخصائص المعتبرة مهمة سياسيًا.

ومن نسخ النموذج النخبوي القيمي نموذج الرؤية المناهضة للاشتراكية والآراء المحافظة الموجودة في كبريات الصحف والمجلات ومحطات التليفزيون، وهي المواقف المنبثقة من حقيقة أن كبار العاملين بها يتقاضون رواتب مرتفعة ويأتون في الغالب من صفوف الطبقة المتوسطة. وهناك نسخة أخرى مختلفة تمامًا. ويطرحها محافظون يعتقدون أن وسائل الإعلام تعكس وجهات نظر المثقفين الليبراليين خريجي الجامعات الذين تختلف قيمهم واهتماماتهم عن الكتلة الأساسية من السكان. وفي النسخة النسوية لهذا النموذج يسلِّط الضوء على غلبة الذكور وسط الصحفيين والمذيعين، وأن هذا هو السبب في الاهتمام غير الكافي من جانب وسائل الإعلام الجماهيرية بآراء النساء وقضاياهن، والنمط غير المتعاطف الذي يعتمده المذيعون والصحفيون أحيانًا في المقابلات والنقاشات السياسية. رغم أن النموذج النخبوي القيمي يساعد في تفسير لماذا يكون طيف

الآراء السياسية المعبر عنها في وسائل الإعلام الجماهيرية أكثر قيودًا مما يفترض أنصار التعددية، فإن لهذا حدوده أيضًا، ومن أهمها الفشل في إعطاء الاعتبار الكافي للضغوط التي يتعرض لها المهنيون، ومنها على سبيل المثال آراء الملاك ومصالحهم والاعتبارات التجارية، وبخاصة درجات "التصنيفات".

النموذج السوقي

يختلف عن غيره من النماذج في تخليه عن فكرة الانحياز الإعلامي، حيث يرى أن الصحف والتليفزيون تعكس، لا تشكل، الرأي العام. وهو ما يحدث بغض النظر عن الآراء الشخصية للملاك وكبار المهنيين، لأن المنافذ الإعلامية الخاصة معنية في المقام الأول والأخير بتعظيم الربح وزيادة الحصة في السوق. ومن ثم فإن الإعلام يعطي الناس "ما يريدون"، ولا يمكنه عزل نفسه عن المشاهدين أو القراء الحاليين والمحتملين بطرح آراء لا يوافقون عليها. وربما تكون تلك الاعتبارات أقل ضغطًا في وسائل الإعلام العامة، مثل بي بي سي، التي تكون محصنة من الضغوط التجارية والإعلانية، ومع ذلك تكتسب درجات "التصنيف" أهمية متزايدة لها.

بيد أنه على الرغم من كون هذا النموذج يتخلى عن فكرة ضرورة النظر إلى وسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة على الأقل كجزء من العملية السياسية، فإنه يساعد في تفسير بعض الاتجاهات المهمة في الحياة السياسية. ومن بينها الاستياء الشعبي المتنامي من السياسة الناجمة عن تسطيح التغطية السياسية. فشركات التلفزة على وجه الخصوص، وخوفًا منها على "حصتها السوقية"، تقلص تغطيتها للمجادلات السياسية المهمة وتركز أكثر على المواد الترفيهية، ومن ثم تتخلى عن مسئوليتها في توعية المواطنين وإيصال المعلومات لهم.

وسائل الإعلام الجماهيرية والديمقراطية والحوكمة

حراس الديمقراطية

الصحافة الحرة Free press: الصحف (ووسائل الإعلام الأخرى) المتحررة من الرقابة والتدخلات السياسية من جانب الحكومة، وتكون عادةً مملوكة ملكية خاصة.

يعتبر تأثير وسائل الإعلام الجماهيرية في الديمقراطية من أكثر موضوعات الجدل اتساعًا فيما يخص العلاقات بين الإعلام والسياسة. فالكثيرون يرون أن وجود الصحافة الحرة ملمح رئيسي للحوكمة الديمقراطية. ولكن كيف تعمل وسائل الإعلام تلك كحارس للديمقراطية؟

ولماذا يتشكك البعض فى مؤهلاتها الديمقراطية، بل إلى حد الزعم بأنها قد تقوض الديمقراطية؟ يمكن القول إن وسائل الإعلام الجماهيرية تعزز الديمقراطية بأربع طرق رئيسية:

- دعم الجدل والانخراط السياسي العام.
- العمل كـ "كلب حراسة للمجتمع" لكشف انتهاكات السلطة.
- إعادة توزيع السلطة والنفوذ السياسي.
- توفير آلية يمكن للديمقراطية العمل من خلالها.

يُعد من الأدوار الديمقراطية الرئيسية المتوقعة من وسائل الإعلام الجماهيرية: قدرتها على أن توفر منبرًا مدنيًا تجري فيه المجادلات السياسية المهمة. ومن فضائل هذا الدور إيصال المعلومات بشكل أفضل للمواطنين وبرؤية أكثر استقلالاً وموضوعية، مما يحقق انخراطهم أكثر فى الحياة السياسية. ومن ثم تعد وسائل الإعلام الجماهيرية من وسطاء التثقيف السياسي. وفي الحقيقة يمكن لهذا الإعلام أن يحل بدرجة كبيرة محل المؤسسات التمثيلية الرسمية، مثل البرلمانات والمجالس المحلية، التي يكون الحوار والجدل فيها بمثابة المادة الخام الجافة للسياسة الديمقراطية. أما وسائل الإعلام الجماهيرية فتعتبر مؤهلة أكثر لهذا الدور من الهيئات التمثيلية التقليدية. فبالإضافة إلى تزويد الجمهور بالفرصة الكبيرة الوحيدة ربما لمراقبة السياسيين أثناء نشاطهم (مثلاً من خلال المقابلات والمناظرات) تمثل وسائل الإعلام الجماهيرية منبرًا للتعبير عن طائفة من وجهات النظر والآراء أوسع مما يمكن أن يثار فى المؤسسات التمثيلية المشكلة من السياسيين المنتخبين فحسب. فيمكن للأكاديميين والعلماء، وقادة الأعمال والزعماء النقابيين، وممثلي جماعات المصالح والضغط من كل الأنواع، أن يعبروا عن آرائهم ويشتركوا فى الجدل العام من خلال آلية وسائل الإعلام الجماهيرية. وأكثر من هذا تسمح هذه الوسائل للجمهور العام بالتعبير عن آرائه، مثلاً من خلال البرامج الإذاعية التي تتلقى المكالمات الهاتفية، والمقابلات التليفزيونية مع المواطنين العاديين، و"غرف الدردشة" ومدونات الإنترنت..إلخ. ولا يقف دور وسائل الإعلام الجماهيرية عند توسيع نطاق وجهات النظر والآراء

المعبر عنها في الجدل السياسي، وإنما تقدم الجدل والمناقشات أيضًا بطريقة حية ومنخرطة وسط الجمهور وخالية من الطابع الرسمي الذي تتصف به المناقشات في الجمعيات والمجالس النيابية حول العالم.

أما دور "كلب الحراسة" لوسائل الإعلام الجماهيرية فيتفرع، بمعنى ما، مما يثار في الجدل السياسي. ويكون دور الإعلام من هذا المنظور هو ضمان أن تتحقق المساءلة العامة، من خلال التدقيق في الأنشطة الحكومية وفضح انتهاكات السلطة. ومرة ثانية، فإن اضطلاع وسائل الإعلام الجماهيرية بهذا الدور تكمل، وبدرجة ما تحل محل، عمل المؤسسات التمثيلية الرسمية؛ إذ إن محترفي الإعلام، مثل الصحفيين ومقدمي البرامج التليفزيونية، مناسبون أكثر للقيام بهذا الدور لأنهم من "خارج" السياسة وليست لديهم مصلحة سوى كشف عدم الكفاءة والفساد. بينما إذا تُركت المساءلة العامة للسياسيين المحترفين وحدهم فإنها قد تتعثر بسبب حقيقة أن من يحاولون فضح عدم الكفاءة أو الممارسات السيئة يمنون أنفسهم عند مرحلة ما بتولي مقاعد في السلطة. وهو ما يمكن أن يلوث دوافعهم أو يثنيهم عن التفتيش في عمليات وممارسات ربما يرغبون في الانتفاع منها مستقبلاً. غير أن الإعلام لا يمكنه أداء هذا الدور بكفاءة إلا إذا كان مستقلاً حقًا ولا تسيطر عليه الحكومة. فالحوكمة الديمقراطية تتطلب إما محاسبة الإعلام الممول تمويلاً عامًا أمام هيئة مستقلة، أو أن يكون هناك مستوى مناسب من المنافسة من جانب وسائل الإعلام "الحرة" أو الممولة تمويلاً خاصًا.

ثالثًا ، تعزز وسائل الإعلام الجماهيرية الديمقراطية عن طريق توسيع إعادة توزيع السلطة والنفوذ السياسي في المجتمع. ويُنجز هذا إلى حد بعيد من خلال قدرة الوسائل الإعلامية "الجديدة" على توسيع النفاذ إلى المعلومات وفرص التبادل المعلوماتي بدرجة كبيرة. وكان لتطورات سابقة في تكنولوجيا الاتصالات، كاختراع الطباعة في القرن الخامس عشر، والأجيال الأولى من الحاسوب والأقمار الصناعية بعد عام 1945 (ويطلق عليهما أحيانًا ثورة الاتصالات "الأولى" و"الثانية") أن أدت إلى تقوية الحكومة أكثر مما قوّت الجمهور العام.

مفهوم

مجتمع المعلومات Information society:

هو المجتمع الذي يكون فيه خلق وتوزيع واستغلال المعلومات من الأنشطة الاقتصادية والثقافية الجوهرية، ويقوم بشكل خاص على الاستخدام الموسع لعمليات الحاسوب والإنترنت. وتُصوَّر مجتمعات المعلومات على أنها خليفة المجتمعات الصناعية، حيث تحل المعلومات والمعرفة محل رأس المال المادي كالمصدر الرئيسي للثروة. وفي عصر المعلومات أو العصر السيبري تكون المسئولية الأساسية للحكومة هي تحسين التعليم والتدريب، لدعم القدرة التنافسية دوليًا، وتوسيع الفرص أمام الفرد. كما تميل مجتمعات المعلومات لأن تكون معولَمة بسبب انعدام الحدود في وسائل الاتصال الحديثة. ومع ذلك فقد تتصف بأنماط جديدة من اللامساواة (بين "الأغنياء معلوماتيًا" و"الفقراء معلوماتيًا") وقد يعاني أفراد ومنظمات من "عبء معلوماتي زائد".

فقد ضمنت تكنولوجيا الاتصالات أن تعرف الحكومات أكثر مما يعرف مواطنوها، ومن ثم تصبح أكثر قدرة على "إدارة" الرأي العام. غير أن ما تسمى ثورة الاتصالات "الثالثة"، التي جاءت منذ التسعينيات خاصة مع انتشار تلفزة الأقمار الصناعية والكوابل والهواتف النقالة والإنترنت والتكنولوجيا الرقمية عامة، قد ساعدت فى خلق ما يسمى "مجتمع المعرفة". فالنفاذ الأيسر والأوسع للأخبار والمعلومات يعني- للمرة الأولى- حصول المواطنين والجماعات على كم وكيف من المعلومات ينافس ما لدى الحكومة. وهو ما أدى بشكل عام إلى تمكين الفاعلين خارج الدولة على حساب الحكومات والنخب السياسية الوطنية. وهكذا أصبحت المنظمات غير الحكومية وجماعات المصالح ومراكز الأبحاث والفكر أكثر فعالية فى تحدي مواقف وتصرفات الحكومة، بل أحيانًا إزاحة الحكومة باعتبارها مصدرًا موثوقًا للآراء والمعلومات عن موضوعات متخصصة تتراوح بين البيئة والفقر العالمي وانتهاء بالصحة العامة والحريات المدنية. وبالإضافة إلى ما سبق، يسرت وسائل الإعلام "الجديدة" المشاركة السياسية وساعدت فى منح سياسة الاحتجاج والتعبئة الشعبية فعالية تنظيمية أكبر. فبعدما تسلح المحتجون ضد العولمة، أو "ضد الرأسمالية"، بالهواتف النقالة، واستخدام الإنترنت، استطاعوا تعطيل أنشطة هيئات مثل منظمة التجارة العالمية ومجموعة الثمانية بل والتشويش عليها.

رابعًا: تتجسد الطاقة الديمقراطية للإعلام فى الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا الجديدة لزيادة مشاركة المواطنين من خلال ما تسمى الديمقراطية الإلكترونية أو "الديمقراطية السيبرية". ومن هذا المنظور يمكن القول إن المشكلات التي ابتليت بها كثير من الديمقراطيات الناضجة، كتناقص الحضور الجماهيري فى الاجتماعات السياسية وانخفاض معدلات التصويت فى الانتخابات، قد تكون انعكاسًا- بدرجة أقل- للاستياء المتزايد من الديمقراطية والسياسة على وجه العموم، ولكنها مؤشر- بدرجة أكبر- على فشل العملية الديمقراطية فى أن تلم أولاً بأول بالكيفية التي يرغبها مواطنو مجتمع المعلومات للمشاركة فى السياسة والتعبير عن آرائهم. ويمكن تعداد ثلاث ميزات على الأقل للديمقراطية الإلكترونية التي تعمل من خلال التليفزيون التفاعلي والإنترنت والتصويت

الإلكتروني. فهى تتغلب على مشكلة الحجم، لأن الناس لم يعودوا بحاجة إلى التجمع بأعداد كبيرة للاشتراك فى نشاط سياسي، وهى توسع بشكل كبير من فرص نفاذ المواطنين إلى المعلومات وتمكينهم من تبادل حر وحقيقي للأفكار والآراء، وأخيرًا هى تمكن المواطنين من التعبير عن آرائهم بيسر ودون الحاجة إلى مغادرة المنزل. ومع ذلك وُجِهت انتقادات أخرى للديمقراطية الإلكترونية، ركز بعضها على النقائص العملية مثل الاحتمالات الكبيرة لتزوير الانتخابات، والممارسات السيئة فى إطار نظام مبني على المشاركة الإلكترونية لا البشرية. وهناك انتقادات أخرى أعمق تقترح أن تحول العملية الديمقراطية إلى سلسلة من استفتاءات كبس الزر من مواطنين جالسين منعزلين فى غرفة المعيشة، يؤدي إلى تآكل البعد العام للمشاركة السياسية ويقلص المواطنة الديمقراطية إلى سلسلة من الخيارات الاستهلاكية.

غير أنه تتبقى هناك ثلاثة تحفظات أعمق بشأن قدرة وسائل الإعلام الجماهيرية على توفير حوكمة ديمقراطية فعالة. أولها ما قدمه نظريو الأيديولوجية المسيطرة والنخبة- القيم، من أنها أبعد ما تكون عن تزويد المواطنين بطائفة واسعة ومتوازنة من الآراء السياسية، إذ إن محتوى هذه الوسائل يعيبه التحيزات السياسية الواضحة. وسواء نبع التحيز السياسي من آراء وقيم المحررين والصحفيين والمذيعين، أم من انحياز أكثر عمومية بين مصالح وسائل الإعلام الجماهيرية ومصالح النخب الاقتصادية والاجتماعية، فإنه من الصعب رؤية كيف يمكن لتلك الوسائل تقديم معلومات موضوعية والحفاظ على مبادئ الخدمة العامة بشكل مستمر ويعتمد عليه.

ويتم التشديد بشكل خاص فى هذا المجال على نتائج ملكية وسائل الإعلام، وحقيقة أن وجهات نظر ومصالح الشركات الكبرى أو عمالقة الإعلام لا تستطيع- إلى حد ما- التأثير فى المنتَج الإعلامي. وكلما أثرت وسائل الإعلام الجماهيرية فى الأجندة السياسية كان من المرجح أن تصبح هذه الأجندة محافظة سياسيًا، أو تتناسب على الأقل مع مصالح الجماعات المسيطرة فى المجتمع. ثانيًا: لا تخضع وسائل الإعلام الجماهيرية للمساءلة العامة، وهى مثال كلاسيكي على فكرة "السلطة دون مسئولية"

(Curran and Seaton, 2003). وأيًا كانت آراء الصحفيين والمذيعين مبنية على معلومات ومعرفة، وأيًا كان حماسهم لتصوير أنفسهم كـ "صوت الشعب"، فإن مهنيي الإعلام- وعلى العكس من السياسيين المنتخبين- لا يمثلون غير أنفسهم، ولا يوجد أساس يعتد به لادعائهم بالتعبير عن رأي عام. ثالثًا: هناك أسباب للشك فى استقلال وسائل الإعلام عن الحكومة. فكما نناقش فى الجزء الأخير من هذا الفصل، غالبًا ما تتطور علاقة تكافلية بين المهنيين الإعلاميين والنخبة السياسية، وهو ما يقيد الآراء السياسية للوسيلة الإعلامية، ويحد من قدرتها على القيام بدور "الكلب الحارس".

مفهوم

التحيز السياسي Political bias: التعبير عن وجهات نظر سياسية تؤيد بشكل منهجي قيم أو مصالح جماعة على حساب أخرى. يرتبط التحيز أحيانًا بالتعبير عن الآراء أكثر من الحقائق، وبحيث يكون التحيز نقيض "الموضوعية". وإذا نُظر إلى الحقائق والآراء على أنهما مترابطتان فإن "التوازن" هنا يكون نقيض التحيز. بيد أن التحيز قد يتخذ أشكالاً مختلفة (Mc-Quail, 1992). فالتحيز الحزبي يكون ظاهرًا وموضع تشجيع عمدي (افتتاحيات الصحف). أما التحيز الدعائي فهو عمدي ولكن لا يعترف به (التعميمات مثل: الطلاب "الكسالى"، والمسلمون "المحاربين"). ويحدث التحيز غير المتعمد من خلال عملية اختيار وترتيب للأولويات على أساس اعتبارات تبدو مهنية (استخدام مفهوم "الأخبار مستحقة النشر" لتقرير التغطية الإخبارية. وأخيرًا يكون التحيز الأيديولوجي خفيًا وغير متعمد، ويعمل على أساس افتراضات وأحكام قيمية يتضمنها نظام اعتقادي خاص (الملكية الخاصة، الخيار الانتخابي، العلمانية..) ويتم تصويرها كسمات "طبيعية" فى الحياة السياسية.

وسائل الإعلام الجماهيرية والحوكمة

إلى جانب تأثير وسائل الإعلام الجماهيرية (سلبًا أم إيجابًا) على الديمقراطية، فإن بروزها فى "عصر المعلومات" قد أثر على عملية الحوكمة بطرق مختلفة. ومن أهمها تحول القيادة السياسية، وإعادة توزيع مواقع السلطة، وتغيرات الثقافة السياسية الأمر الذي جعل البعض يحذر من دور تلك الوسائل فى تنامي العزوف عن السياسة وجعل المجتمعات أصعب قيادةً، بالإضافة إلى التبدلات فى سلوك الحكومات وطبيعة عملية صنع السياسات.

والطريق الرئيسي لاضطلاع وسائل الإعلام الجماهيرية بتحويل القيادة السياسية يتم من خلال تزايد الاهتمام بالحياة الخاصة والسلوك الشخصي لكبار الشخصيات السياسية، وذلك على حساب السياسة الجادة و"الرصينة" والجدل الأيديولوجي. ونبع هذا جزئيًا من ولع وسائل الإعلام، والتليفزيون خاصة، بالصورة أكثر من القضايا، وبالأشخاص لا السياسات. ويتضح هذا فى المملكة المتحدة ونظم برلمانية أخرى من خلال الميل نحو "النظرة الرئاسية" أو "الأمركة" للحياة السياسية. وتعكس هذه الميول انحيازًا دون وعي كبير من جانب وسائل الإعلام كمحاولة لـ "بيع" السياسة" لجمهور بات قليل الاهتمام بالقضايا والسياسات. وهو ما يتمثل أيضًا فى التعامل مع الانتخابات كالتعامل مع "أفراس السباق" حيث لا يتم تركيز اهتمام الجمهور على المغزى

السياسي لنتيجة الانتخابات بقدر التركيز أكثر على شخص من سيفوز. وهما اتجاهان لا ينفصلان عن بعضهما، بما يحول الانتخابات إلى ما يشبه "مسابقات الجَمال" بين كبار السياسيين، حيث يمثل كل منهم "صورة العلامة التجارية" لحزبه. ومن ثم يجري الحكم على القادة- بدرجة كبيرة- على أساس مهاراتهم "التليفزيونية" (السلوك الهادئ، الحس الفكاهي، القدرة على إظهار "اللمسة الشعبية"..) بدلاً من مدى تمكنهم فى فهم القضايا السياسية والقدرة على الاشتراك فى الجدل السياسي الجاد. ولكن هل أدى تعرض السياسيين القياديين لوهج الاهتمام الإعلامي الذي لا يتوقف إلى إكسابهم وضعية النجوم، أم أن اهتمام الإعلام قد أثر على مواقع القوة داخل المنظومة الحاكمة؟

وهناك قليل من الشك فى افتراض أن "عصر الإعلام" قد غير سلوك القادة السياسيين، كما أثر فى الآفاق السياسية أمامهم. فمثلاً باتت العوامل الاستعراضية، مثل المظهر الشخصي وتسريحة الشعر وأناقة الملبس..إلخ، أكثر أهمية فى تحديد الأداء أو الارتقاء السياسي. بيد أن هذه التطورات لم تغير فقط "وجه" السياسة الحديثة، وإنما أعادت أيضًا تنظيم علاقات القوة داخل الحكومة وبين الحكومة والبرلمان. ويعطي نمو "النجومية السياسية" الرؤساء ورؤساء الوزراء وغيرهم من القادة الحزبيين القدرة على توجيه نداءات مشخصنة إلى الناخبين، وهو ما خلق ظاهرة الزعامة العليا، وهى التي تسمح للقادة بالتحدث إلى الجمهور مباشرة "من فوق رءوس" زملائهم الكبار وأحزابهم ومؤسسات الحكم. وفوق هذا، فإن الرسائل التي يطرحونها، والمواقف السياسية والأيديولوجية التي يتبنونها، تتحدد بشكل متزايد بواسطة السياسيين القياديين أنفسهم، مدعومة فيما يظهر بمجموعة متوسعة من "المتحدثين الشخصيين" ومديري وسائل الإعلام ومراكز قياس الرأي العام ومديري العلاقات العامة. ومن نتائج هذا أن يتكون لدى شباب السياسيين سبب إضافي للإذعان لقادتهم: خشية تدمير صورة أولئك القادة وسمعتهم، لأن تدمير صورة القائد، خاصة بسبب الانشقاقات والنقد الداخلي، سيؤدي إلى معاناة كل أعضاء حزبه أو حكومته. وهكذا أصبحت السلطة السياسية

الزعامة العليا: Spatial leadership
نزوع القادة السياسيين إلى النأي بأنفسهم عن أحزابهم وحكوماتهم بتقديم أنفسهم كـ"خارجيين" أو طرح مواقفهم السياسية أو الأيديولوجية الخاصة.

تُبنى على أساس الشعبية وحجم الاهتمام الإعلامي الذي يحصل عليه السياسيون الأفراد. فكلما زاد اهتمام الإعلام زاد النفوذ السياسي. بيد أن الاهتمام الإعلامي أبعد ما يكون عن فائدة مطلقة للقادة السياسيين. فرغم إمكانية الترويج العام لانتصاراتهم ونجاحاتهم، فإن إخفاقاتهم وآثامهم يمكن أيضًا فضحها بدون شفقة. وفي الحقيقة أن الانكشاف التام للقادة السياسيين المعاصرين قد يجعل التغطية الإعلامية السلبية تحولهم إلى "خاسرين انتخابيًا"، مما يشجع أحزابهم وزملاءهم على إزاحتهم من أجل "إنقاذ الحزب"، أو بالأحرى إنقاذ مستقبلهم السياسي.

أما الطريقة الثانية لتأثير وسائل الإعلام في الحوكمة فتتم من خلال التأثير في الثقافة السياسية. ويُتهم الإعلام أحيانًا بخلق مناخ من الاستخفاف والازدراء وسط الرأي العام، ومن ثم تزايد الاستياء الشعبي من السياسة عامة وافتقاد الثقة في الحكومات والسياسيين من كل الألوان (Lloyd ،2004). وقد يرتبط هذا بدوره باتجاهات ابتليت بها الديمقراطيات الناضجة بشكل خاص، مثل تراجع معدلات الإقبال على التصويت وتقلص عضوية الأحزاب. وتعتبر المملكة المتحدة غالبًا المثال الأكثر إمعانًا لـ "ثقافة الازدراء" هذه المدفوعة من التناول الإعلامي، لكن توجد أيضًا اتجاهات مشابهة في أماكن أخرى مثل الولايات المتحدة وأستراليا وكندا. فلم يحدث هذا؟ بالطبع يعتبر اتخاذ موقف نقدي من السياسيين عامة والحكومات خاصة شرطًا حيويًا لصيانة الحوكمة الديمقراطية. غير أنه قد يصعب عمليًا التفرقة بين الانتقاد المشروع والتناول السلبي المنهج والشرس. ويحدث هذا جزئيًا بسبب الضغوط التجارية الآخذة في التعاظم والتي أجبرت وسائل الإعلام على جعل تغطيتها للسياسة "مثيرة" وتستقطب الاهتمام. فوسائل الإعلام- قبل كل شيء- هي مشروع تجاري، الأمر الذي يضع ضغوطًا حتمية على تغطيتها للأخبار والشئون العامة. ويتم استيعاب الحقائق بسرعة أكثر فأكثر في دوامة التعليقات والشروح، بما يمحو- بشكل يبدو كاملاً- التفرقة بين ماذا يحدث وماذا يعني. وبالمثل أصبح الجدل السياسي الروتيني وتحليل السياسات يحصلان على اهتمام أقل فأقل، حيث تروج

أو تركز وسائل الإعلام على الفضائح من كل نوع والاتهامات بعدم الكفاءة أو فشل السياسات أو مجرد القصور. ونتيجة لهذا أصبح السياسيون يعيشون فى نوع من برامج تليفزيون الواقع المتواصلة التي يبدو هدفها الوحيد هو النيل من السياسيين والحط من شأنهم كلما لاحت الفرصة. أما الجمهور فيميل بدوره إلى النظر للسياسيين كمخادعين لا يستحقون الثقة، أو يمنحونهم ذات مستوى الاحترام الذي يمكن أن يمنحوه لأي مشارك آخر فى برامج تليفزيون الواقع.

وتتم الطريقة الأخيرة التي أثرت بها وسائل الإعلام فى الحوكمة من خلال تأثيرها فى عملية صنع السياسات. وقد حدث هذا بطريقين؛ الأول هو أن الحكومة- بالضبط مثل أي فرد فى المجتمع- تتعرض للقصف بكم هائل من المعلومات التي تصل فى الحال تقريبًا. ويمكن فى بعض الأحيان لمعرفة الكثير جدًا أن تكون بنفس خطر معرفة القليل. ويمكن أن نجد مثالاً على هذا فى عجز الولايات المتحدة عن التنبؤ أو منع الهجمات الإرهابية فى 11 سبتمبر 2001. ولم تكن مشكلة الولايات المتحدة نقص المعلومات عن تنظيم القاعدة وخططه وتحركاته، لكن كانت المشكلة فى الكم الهائل من المعلومات المتاح لدى استخبارات الأمن القومي وبشكل جعل التحليل الكفء لها أمرًا مستحيلاً. ويضاف إلى هذا أنه مع السرعة الكبيرة لنشر المعلومات فى مختلف أرجاء الكوكب، باتت الحكومات ملزمة بالرد على الأحداث بسرعة أكبر، وغالبًا ما يكون هذا قبل نضج المناقشة واكتمالها داخل الحكومة. فعصر "أخبار 24 ساعة يوميًا ٧أيام أسبوعيًا" يتطلب بالمثل حكومة "7 /24". ويُطلب من السياسيين، بل حتى يُجبرون على اتخاذ موقف فى مسألة ما لمجرد تفادي الانتقاد بالخمول أو عدم الفاعلية، الأمر الذي يترك مساحة أقل لتحليل الخيارات السياسية ونتائجها. ثانيًا: يعني الاعتماد الأكبر على وسائل الإعلام أن الأخيرة، وليست الحكومة، هى التي تضع الأجندة السياسية وتُملي اتجاه صنع السياسات. فمثلاً، أدى النشر الفوري فى كل العالم للصور التليفزيونية لموجات تسونامي فى آسيا فى ديسمبر 2004 إلى خلق موجة من التعاطف مع الضحايا ومستوى غير مسبوق من التبرعات الخيرية الخاصة، ما أجبر الحكومات على أن ترفع حجم المساعدات والدعم بشكل كبير فى غضون أيام.

العولمة الإعلامية

من جوانب التأثير الإعلامي التي اجتذبت اهتمامًا سياسيًا متناميًا: دور الإعلام فى تقوية العولمة. وهى العملية التي بدأها الراديو والتليفزيون، حيث أصبح من الصعب بشكل متزايد عزل سكان بلد ما عن الأخبار والمعلومات والصور المذاعة من قبَل بلد آخر. ومن الأمثلة على ذلك مدى عدم استقرار النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية بسبب الاختراق المتزايد من جانب الإذاعات والقنوات التيلفزيونية الموالية للغرب والرأسمالية، الموجهة من غرب أوروبا والولايات المتحدة، والتي أسهمت فى ثورات 1989 -1991. كما تكثفت هذه العملية بشكل درامي مع الإعلام "الجديد"، وخاصة الفضائيات والهواتف النقالة والإنترنت، بفعل انتشارها الدرامي وطابعها العابر للقوميات. وتعتبر الصين وسنغافورة من بين الدول القليلة التي مازالت تحاول ممارسة الرقابة على الإنترنت، لكن هذه المحاولات تصبح أقل فأقل نجاحًا مع الزمن. ومثلما يسرت وسائل الإعلام الجماهيرية، أو حتى غذت، العولمة، فقد أحدثت جملة من التطورات السياسية، من بينها نمو الاقتصاد الرأسمالي المعولم، تراجع (أو على الأقل: تغير) دور الدولة، ونشأة ما يراه البعض ثقافة عالمية متجانسة.

وأصبح دور وسائل الإعلام الجماهيرية فى تعزيز العولمة الثقافية محل خلاف خاص. ففي الغالب ينسب إلى قوة وسائل الإعلام الجماهيرية- إلى جانب نمو الشركات متعدية القوميات واتجاهات مثل السياحة الجماهيرية- المسئولية عن التطور باتجاه نظام عالمي أحادي يفرض نفسه على سائر أجزاء العالم، وهو ما يؤدي، عمليًا، إلى تبلور ثقافة عالمية واحدة. وكان من أبرز سمات هذه العملية الانتشار العالمي للنزعة الاستهلاكية والرغبات والقيم المادية التي تقوم عليها الرأسمالية العالمية.

وقد أطلق بنجامين باربر Benjamin Barber (1995) على هذه العملية "عالم ماك" ليعبر عن فكرته بأن الاتصالات الجماهيرية والتجارة الحديثة، إلى جانب التكنولوجيا المرتبطة بهما، قد خلقت عالمًا مفتونًا بـ "الموسيقى السريعة، الحواسب السريعة، الأطعمة السريعة، حيث إم تي فى وماكينتوش وماكدونالدز تضغط الأمم إلى حديقة واحدة متجانسة تجاريًا". وفي إطار هذه الرؤية للعولمة الثقافية يتم ضرب التنوع الغني للثقافات العالمية والأديان والتقاليد وأنماط الحياة من خلال عملية "تغريب"

العولمة الثقافية Cultural globalization:
العملية التي من خلالها يتم إنتاج المعلومات والسلع والصور فى جزء من العالم وتدخل فى تدفق عالمي يميل إلى "التحليق" خارج الاختلافات الثقافية بين الأمم والأقاليم.

أو "أمركة"، ما يمكن أن نسميها "الإمبريالية الإعلامية". فالطابع الغربي، أو الأمريكي بالأخص، الذي تتصف به العولمة الثقافية ينبثق من حقيقة أن الغرب هو موطن رأسمالية النزعة الاستهلاكية، وكذلك من اتجاه محتوى الإعلام العالمي إلى الاستيحاء والتركيز بشكل زائد على الغرب، وبالأخص الولايات المتحدة. وانعكس هذا في صعود اللغة الإنجليزية لتصبح اللغة العالمية، وهيمنة أفلام هوليوود عالميًا، وبرامج التلفزة الأمريكية.

غير أن صورة التجانس الثقافية تلك التي تولدها وسائل الإعلام الجماهيرية العالمية لا تنجح في الإمساك بجوهر عملية معقدة في الواقع ومتناقضة غالبًا. فإلى جانب ميل وسائل الإعلام إلى "تسطيح" الاختلافات الثقافية، هناك أيضًا اتجاهات قوية نحو التنوع والتعددية. وقد حدث هذا بعدد من الطرق ولأسباب مختلفة. ففي المقام الأول ارتبط صعود "عالم ماك" – كما يقول باربر Barber (1995) – ارتباطًا تكامليًا مع بروز قوى معادلة، وأبرزها هو الإسلام المقاتل، أو "الجهاد". ويتمثل التطور الثاني في أن وسائل الإعلام "الجديدة"، وبخاصة تقنيات الطباعة بالحاسوب والتلفزة الفضائية والإنترنت، قد خفضت تكلفة الاتصال تخفيضًا كبيرًا كما وسعت فرص النفاذ إليه. ومن أمثلة ذلك نجاح قناة الجزيرة من قطر التي بدأت البث عام 1996 في توفير منبر للتعبير عن وجهات نظر وآراء غير غربية في العالم العربي وخارجه، لتنافس على سبيل المثال السي إن إن وصوت أمريكا وبي بي سي. ثالثًا: إن التبادل الثقافي الذي يسرته وسائل الإعلام الجماهيرية ليست بأي حال من الأحوال عملية "من أعلى لأسفل" أو ذات اتجاه واحد، فجميع المجتمعات، بما فيها القوية اقتصاديًا وسياسيًا، أصبحت أكثر تنوعًا وتعددية نتيجة لنشأة سوق ثقافية معولمة. فمقابل كوكاكولا وماكدونالدز وإم تي في أصبحت الدول المتقدمة "مخترَقة" بشكل متزايد بأفلام بوليوود، وفنون الدفاع عن النفس الصينية و"الموسيقى العالمية" والأديان والممارسات العلاجية غير الغربية.

الاتصال السياسي

الماكينات الدعائية

هناك فكرة مضللة إلى حد كبير تقول إن الحكومة ووسائل الإعلام الجماهيرية قوتان متعارضتان دومًا، حيث تقوم الأخيرة بكشف إخفاقات

ونقائص الأولى (سواء كان الباعث وراء هذا الصالح العام أم المكسب التجاري). ذلك لأن الحكومات كانت تتحكم فيها غالبًا، بشكل مباشر أم غير مباشر، ويتم استخدامها كأحد أشكال الماكينة الدعائية. ويعد المثل الكلاسيكي لماكينة الدعاية تلك التي بُنيت برعاية جوزيف جوبلز Joseph Goebbels فى ألمانيا النازية. فقد حاول النازي "تنسيق" المجتمع الألماني من خلال عملية دقيقة للتلقين المذهبي. فعلى سبيل المثال أنشئت المنظمات الشبابية فى صورة "شباب هتلر" و"رابطة الفتيات الألمانيات، وتمت مراجعة كاملة للمقررات المدرسية، وأجبِر جميع المعلمين على الانضمام لرابطة المعلمين النازيين، وحلت جبهة العمل الألمانية محل النقابات الحرة، حيث وفرت الجبهة للعمال تسهيلات ترفيهية من خلال منظمة "جوي".

وقد خلق جوبلز، كبير الدعائيين فى الحزب النازي، وزارة جديدة عام 1933 هى وزارة المعلومات والدعاية، والتي غمرت ألمانيا بفيض لا ينتهى من الدعاية. ولم يفلت من رقابة وزارة جوبلز سوى القليل من وسائل الاتصال والترفيه. فقد اضطلعت الوزارة بالرقابة على الكتابات والموسيقى والمسرح والرقص والرسم والنحت والأفلام والإذاعة. وشدد جوبلز على الأخيرة بشكل خاص وشجع تصنيع أجهزة راديو "شعبية" رخيصة حتى يضمن جمهورًا ضخمًا ومتزايدًا باستمرار لاستقبال دعايته. كما بدأ أول بث تليفزيوني منتظم عام 1935 ، ورغم أنه كان منحصرًا فى دوائر مغلقة ببرلين، فقد ظل مستمرًا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

كذلك كانت الدعاية من السمات المهمة للنظم الشيوعية. ففي الاتحاد السوفيتى على سبيل المثال لم يتوقف الأمر على تشغيل نظام للرقابة الصارمة على وسائل الإعلام، وإنما عزز أيضًا ثقافة صحفية "الرقيب الداخلي" تطلبت التأييد الكلي لأيديولوجية الحزب الشيوعي. وسياسته. واستخدمت وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة كأدوات دعائية للسلطات السوفيتية، مع محتوى إعلامي يعكس سياسات الدولة حرفيًا فى كل مرحلة من مراحل تاريخ الاتحاد السوفيتي (Oates, 2005) . وأعطت السلطات اهتمامًا خاصًا لزيادة قراء الصحف حيث بلغ توزيع البرافدا

مفهوم

النزعة الاستهلاكية Con-sumerism:

ظاهرة مادية واجتماعية بمقتضاها تقاس السعادة الشخصية باستهلاك المقتنيات المادية. وهى ترتبط فى الغالب بنشأة "مجتمع استهلاكي" أو "رأسمالية استهلاكية". والمجتمع الاستهلاكي هو ذلك الذي يُنظم حول استهلاك السلع والخدمات أكثر من إنتاجها. وبينما تشدد المجتمعات "الإنتاجية" على قيم الانضباط والواجب والعمل الشاق، تشدد المجتمعات الاستهلاكية على المادية واللذة والإشباع الفوري (وليس المؤجل). ويمكن الدفاع عن النزعة الاستهلاكية انطلاقًا من أرضية أنها تعكس ببساطة غريزة الاقتناء، فكلما استهلك الناس أكثر زادت سعادتهم. غير أن المنتقدين يرون فيها عملية احتيال تعمل من خلال الإعلان والتسويق المنتشرين، وتخدم مصالح الرأسمالية من خلال دفع الناس إلى الاقتناع بأن الاقتناء المادي (أو "التبضع") هو ما يعزز تقديرهم لذواتهم ومكانتهم الاجتماعية، ويتم هذا عادة من خلال الترويج للعلامات التجارية.

(الحقيقة) عام 1980 قرابة 11 مليونًا، وزميلتها إزفستيا 7 ملايين. ومع ذلك فإن سياسة جلازنوست "المصارحة" التي أعلنها ميخائيل جورباتشوف بعدما أصبح سكرتيرًا عامًا للحزب الشيوعي السوفيتي عام 1985، كان لها نتائج سياسية بعيدة المدى ولا يمكن إيقافها. وبلغ التأثير الإعلامي ذروته في أغسطس 1991 عندما تحدى الصحفيون والمذيعون الانقلاب الذي أطاح بجورباتشوف بهدف استعادة الحكم التسلطي. ومن ثم فقد أسهموا في انهيار الانقلاب، ثم في سقوط النظام السوفيتي نفسه في وقت لاحق من العام نفسه. ومع ذلك اتسم سجل الإعلام الروسي في عهد ما بعد الشيوعية بعدم الاستقرار. فعلى الرغم من إلغاء الرقابة رسميًا عام 1990 وتكريس ذلك في الدستور الروسي الصادر عام 1993 (المادة 29) استمرت مصالح الدولة في السيطرة على الإعلام الروسي، وبخاصة التليفزيون. وقد وُجهت الانتقادات إلى قنوات تليفزيونية، مثل القناة الأولى، إن تي في، وآر تي آر، أثناء الانتخابات البرلمانية 2003 والرئاسية 2004، بسبب تحيزها للرئيس بوتين وحزب روسيا المتحدة، إلى جانب شن حملات الدعاية "السوداء" ضد الشخصيات والأحزاب المعارضة.

ومع ذلك لا تقتصر اتهامات استخدام وسائل الإعلام كماكينة للدعاية على النظم الشمولية والديمقراطيات الجديدة. فمثلاً هناك الخلاف الذي ثار في إيطاليا إبان فترات حكم سليفيو برلسكوني Silvio Berlusconi فهو أغنى رجل في إيطاليا ويتحكم في ثلاث من ست محطات تلفزة إيطالية مملوكة ملكية خاصة. وفي العام 1993 أسس حركة سياسية باسم "قوة إيطاليا" كجزء من مشروع سياسي شخصي طموح. وبالتأكيد ارتبط نجاح الحركة بالاستياء الواسع من جمود النظام الحزبي الإيطالي، لكن الحركة استفادت دون شك من التغطية الإيجابية المستمرة في وسائل الإعلام المملوكة لبرلسكوني. لكنه تعرض خلال فترة حكمه الثانية لانتقاد كثير بسبب محاولته توسيع تحكمه في الإعلام المملوك له ليشمل أيضًا قنوات التلفزة المملوكة للدولة.

ويقول منتقدوه: إن هذا منحه السيطرة الكاملة تقريبًا على مصادر

مفهوم

الدعاية Propaganda:
(مشتقة من اسم القسم المعني في الكنيسة الكاثوليكية بنشر العقيدة ضم الأعضاء لها de propaganda fide) وتعني نشر (أو عدم نشر) المعلومات في إطار مسعى عمدي لتشكيل الرأي وربما الحث على عمل سياسي معين. وهو اصطلاح ذو تلميح تحقيري، حيث يشير إلى عدم الصدق أو التشويه ورغبة (فعلة عادة) في التلاعب والتحكم في الرأي العام. وبالنسبة للدعاية المنتشرة القائمة على احتكار وسائل الإعلام، فينظر إليها غالبًا كإحدى سمات الشمولية، وحيث تعتبر ماكينة الدعاية النازية مثالا كلاسيكيًا عليها. وتختلف الدعاية عن التحيز السياسي من حيث كونها سيئة ومتعمدة، بينما التحيز قد يكون جزئيًا ومن غير عمد. ويتم التمييز في بعض الأحيان بين الدعاية "السوداء" (الأكاذيب السافرة) و"الرمادية" (التشويهات وأنصاف الحقائق) و"البيضاء" (الحقائق).

الرقابة Censorship
سياسة أو ممارسة التحكم فيما يمكن أن يقال أو يُكتب أو يُنشر أو يُمثَّل بهدف قمع ما يُعتبر غير مقبول أخلاقيًا أو سياسيًا.

المصارحة Glasnost
أو جلازنوست (كلمة روسية) تعني حرفيًا "الانفتاح" أو "الشفافية"، والتحرر من الرقابة على التعبير السياسي والإعلام.

المعلومات التليفزيونية، وضمن تغطية منحازة لشخصه ولآراء يمين الوسط. وبالمقابل زعم أنصار برلسكوني أنه لم يكن يبالغ فى فرض التحيز بأكثر من التحيز ليسار الوسط فى التلفزة المملوكة ملكية عامة. وعلى الرغم من كون هذا المثال الإيطالي غير معتاد بسبب الدور المزدوج لبرلسكوني كأحد أقطاب الإعلام وزعيم سياسي فى آن واحد، فإن محاولات السياسيين الديمقراطيين ممارسة التأثير فى الإعلام ليست غير شائعة. فقد أصبح هذا فى الحقيقة روتينًا فى عصر ناشئ من "التوجيه" والتحكم فى الأنباء.

التوجيه أو التلاعب السياسي

بالإضافة إلى التحيز السياسي الذي يعمل فى وسائل الإعلام الجماهيرية ومن خلالها، هناك قلق متنامٍ من العلاقة الوثيقة فى السياسة الحديثة بين الحكومة ووسائل الإعلام، وكيف يستخدم كل منهما الآخر لأغراضه الخاصة. فقد أدى هذا إلى تحول فى نمط ومضمون الاتصال السياسي فى النظم الديمقراطية، مما يؤثر فى كل من الرأي العام، وفي الثقافة السياسية وهو الأوسع انتشارًا. وقد كان للحكومات دائمًا- وأيًا كان تكوينها- علاقة لا يُعتمد عليها مع الحقائق. فالسياسيون معنيون أساسًا بالفوز بالسلطة أو الاحتفاظ بها، ومن ثم هم حساسون أبدًا إزاء الحاجة للتأييد الشعبي. وهكذا فإن لديهم رغبة لا تقاوم فى إبراز الإيجابي وطمس السلبي. وفي سياق ديمقراطي- ليبرالي، حيث وجود وسائل إعلام حرة تستبعد الدعاية "الرسمية" والتلاعب الأيديولوجي، أخذت الحكومات تشكل أجندة جديدة للأخبار من خلال تقنيات جديدة للتحكم فى المعلومات ونشرها يطلق عليها "إدارة الأنباء" أو "التسويق السياسي". وهكذا فإن العرض المفضل للمعلومات والسياسات، أو ما أصبح يطلق عليه "التوجيه"، موضع اهتمام أساسي لدى الحكومات الحديثة.

التوجيه Spin

تقديم المعلومات بما يضمن الاستجابة المرغوبة، أو "التعامل الاقتصادي/ النفعي مع الحقائق".

ويُمارس فن "التوجيه" هذا بواسطة من يطلق عليهم "دكاترة التوجيه"، وله عدة أوجه، من بينها:

- "الفحص" الحذر للمعلومات والآراء قبل إطلاقها لوسائل الإعلام.
- التحكم فى مصادر المعلومات لضمان تقديم "الخط" الرسمي فقط.

- استخدام التصريحات غير المنسوبة لأشخاص بعينهم، أو "التسريبات".
- اقتصار التزويد بالقصص الإخبارية على المصادر الإعلامية المتعاطفة.
- إطلاق المعلومات قبل وقت قصير من مواعيد النشرات أو البرامج لمنع التدقيق فيها أو تعريضها لانتقادات مضادة.
- إطلاق الأخبار "السيئة" فى وقت تكون هناك وقائع أكثر أهمية تسيطر على أجندة الأخبار.

وتوجد أكثر إدارات الأنباء تطورًا فى الولايات المتحدة، حيث أصبح من الشائع أن يحصل المخططون الاستراتيجيون ومديرو الحملات الانتخابية على مناصب رئيسية فى البيت الأبيض عندما يصبح مرشحهم الرئيس. وقد اعتبرت إدارة كلينتون Clinton على نطاق واسع أنها الإدارة التي اعتمدت "التوجيه"، وحيث بلغ أصحاب مهارات عرض السياسات مستويات جديدة وأرق. كما وجهت حكومة بلير Blair فى المملكة المتحدة اهتمامًا خاصًا لـ "تغليف" السياسة، الأمر الذي أثار انتقادات للحكومة بالاهتمام بالشكل أو النمط أكثر من الجوهر. ومن التطورات التي وقعت فى عهد بلير تركيز اتصالات الحكومة تحت سيطرة المكتب الصحفي لرئيس الوزراء، واتباع سياسة "الجزرة والعصا" مع الصحفيين، حيث كانوا يكافَأون بالمعلومات اللازمة للتغطية المتعاطفة ولكنهم يعاقَبون أيضًا على النقد، إلى جانب تسييس مكاتب المعلومات فى الوزارات من خلال فرض السيطرة من داوننج ستريت (مقر رئيس الوزراء). كما أن الإنفاق الحكومي على العلاقات العامة والتسويق والإعلان قد تزايد ثلاثة أضعاف فى الفترة من 1998 إلى 2006.

مع ذلك سيكون من الخطأ تأكيد أن وسائل الإعلام كانت لاعبًا مترددًا أو سلبيًا فى تنمية إدارة الأخبار. فوسائل الإعلام الجماهيرية تحتاج إلى الحكومة مثلما تحتاجها الأخيرة. فقد كانت الحكومة على الدوام مصدرًا مهمًا للأخبار والمعلومات، لكن دورها هذا يصبح أكثر حيوية مع التوسع فى المنافذ الإعلامية (قنوات تليفزيونية، مواقع إنترنت، مجلات وصحف) الذي خلق ضغطًا أكبر للحصول على "القصص الإخبارية القيمة". وفي بعض الأحيان يتآمر الناشرون والمحررون والصحفيون مع "دكاترة

التوجيه" لإدارة الأخبار بما يحقق مصالحهم المشتركة. ويُضرب مثل في هذا في العلاقة التي كانت بين حكومة بلير وصحف مردوخ Murdoch (إمبراطور الإعلام) فعلى سبيل المثال لم تكن الحكومة راغبة في المضي قدمًا في تطبيق تشريع الخصوصية بحق صحيفة صان (أكثر صحف التابلويد مبيعًا في المملكة المتحدة) ثم ذي تايمز (المملوكتين لمردوخ)، عندما تحولتا إلى تأييد حزب العمال.

وبالإضافة إلى تقويض رصانة النشر السياسي واستقلاليته، فإن لمخاطر الإعلام الموجه حكوميًا جملة من النتائج الأخرى؛ إذ يزعم البعض مثلاً أنه يقوي الديمقراطية من خلال السماح للحكومات بالتعامل مع الرأي العام بطريق أكثر مباشرة والاستجابة بفعالية أكبر للآراء والاهتمامات الشعبية. غير أن آخرين يرون فيه خطرًا على العملية الديمقراطية حيث توسع نطاق التلاعب وعدم الأمانة، وتضعف دور المؤسسات التمثيلية مثل الجمعيات التشريعية والبرلمانات. وفوق هذا قد تزيد خطر اللامبالاة وتقوض الاهتمام بالأشكال التقليدية للنشاط السياسي، وبخاصة التصويت والانضمام للأحزاب. ويحدث هذا لأن "التوجيه" والنمط والعرض تصبح بؤرة اهتمام وسائل الإعلام، مما يقوي صورة الحكومة كآلة دعائية كبيرة ضعيفة الصلة بحيوات المواطن العادي وهمومه.

■ ملخص

◆ توجد نظريات متعارضة بشأن الأثر السياسي لوسائل الإعلام. فيصور أنصار النموذج التعددي وسائل الإعلام فيما يشبه السوق الأيديولوجية التي ترتقي بالجدل والاختيار الانتخابي. غير أن آخرين يسلطون الضوء على التحيز المنهج لوسائل الإعلام، والمنبثق إما من وجود روابط بينها وبين النخب الاقتصادية والاجتماعية، أو من الآراء الخاصة بالمحررين والمذيعين والصحفيين. ويفترض نموذج السوق أن مخرجات وسائل الإعلام تعكس ببساطة آراء الجمهور العام.

◆ تلعب وسائل الإعلام دورًا ديمقراطيًا رئيسيًا بأربعة معانٍ. فهي تعزز التثقيف السياسي من خلال إتاحة منتدى عام للمجادلات المهمة والجادة، والعمل ككلب حراسة عام، وفضح انتهاكات السلطة، وميلها– خاصة وسائل الإعلام الحديثة– لتوسيع النفاذ إلى المعلومات وتيسير النشاط

السياسي، وعملها كآلية تتحقق من خلالها الديمقراطية. غير أن هناك أوجهًا للقلق أثيرت بشأن وجهات النظر السياسية لوسائل الإعلام، وافتقارها إلى المساءلة الديمقراطية، وروابطها الحميمية الزائدة مع الحكومة.

◆ أثرت وسائل الإعلام الجماهيرية فى الحوكمة بعدة طرق. من بينها أنها حولت القيادة السياسية، وأعادت- عمليًا- توزيع سلطة الحكومة. كما غيرت الثقافة السياسية، وأسهمت- كما حذر البعض- فى تراجع احترام السياسيين والسياسة عامة. وأخيرًا، يتضح النفوذ المتزايد للإعلام فى عملية صنع السياسات التي أصبح عليها أن تستجيب بسرعة أكبر و تستفيد بكفاءة من كم المعلومات الكبير.

◆ ثار خلاف خاص بشأن دور وسائل الإعلام فى تعزيز العولمة. وقد حذر البعض من "الإمبريالية الإعلامية" ودعا إلى الاهتمام بدور وسائل الإعلام في نشر ثقافة عالمية للنزعة الاستهلاكية، وفي تقوية "الغربنة" أو "الأمركة". غير أن التبادل الثقافي الذي يسرته وسائل الإعلام الجماهيرية لم يكن دائمًا "من أعلى لأسفل" أو عملية أحادية الاتجاه.

◆ استخدمت الحكومات وسائل الإعلام فى بعض الحالات كماكينة للدعاية. وتضمن هذا: التحكم المباشر فى كل أنواع المخرجات الإعلامية لضمان نشر الآراء والأفكار "الرسمية" فقط. ويمكن ضرب أمثلة كلاسيكية على ذلك بألمانيا النازية والنظم الشيوعية، لكن هناك أيضًا اتجاها متزايدا لدى النظم الديمقراطية للانخراط فى إدارة الأخبار وسياسة "التوجيه"، وهو ما يدلل على العلاقة التكافلية بين الحكومة ووسائل الإعلام.

أسئلة للمناقشة

- ما الجديد فى وسائل الإعلام الجديدة؟
- هل تعكس وسائل الإعلام الجماهيرية الرأي العام أم تشكله؟
- هل تعتبر وسائل الإعلام الحرة حيوية للحكم الديمقراطي؟
- كيف غيرت وسائل الإعلام الجماهيرية طبيعة القيادة السياسية؟ وهل أصبح القادة أقوى أم أضعف نتيجة لذلك؟

- هل تعد وسائل الإعلام الجماهيرية وسيطًا لإضفاء التجانس الثقافي؟
- هل تلجأ كل الحكومات إلى استخدام الدعاية؟ أم بعضها فقط؟
- هل تعتبر الحكومات الحديثة مهتمة بالتسويق السياسي أكثر من الأداء السياسي؟

للمزيد من القراءة

Axford, B. and R. Huggins (eds), The New Media and Politics (London and Thousand Oakes, CA: Sage, 2001)

مجموعة من الكتابات المفيدة وواسعة النطاق التي تنظر في كيفية ولأي مدى حولت وسائل الإعلام الجديدة السياسة.

Bartle, J. and D. Griffiths (eds), Political communication Transformed: From Morrison to Mandelson (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2001).

مجموعة مقالات تحلل العلاقة المتحولة بين وسائل الإعلام والأحزاب السياسية والناخبين في المملكة المتحدة.

Gunther, R. and A. Mughan (eds), Democracy and the Media: A Comparative Perspective (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2000)

تقييم منهجي لتأثير الإعلام في السياسة ، والسياسة في الإعلام، من خلال إلقاء الضوء على الأنماط المختلفة في عدد كبير من الدول.

Meyer, T. and L. Hinchman, Media Democracy: How the Media Colonize Politics (Cambridge and New York: Polity, 2002.

تحليل راديكالي لوسائل الإعلام الجماهيرية مبني على بحث لمجموعة جلاسجو للإعلام.

Street, J., Mass Media, Politics and Democracy (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2001).

رؤية مبسطة وواسعة لكل جوانب العلاقة بين الإعلام والسياسة.

الفصل

التمثيل والانتخابات والاقتراع

"لو كان التصويت غيّر أي شيء لأنهاه"

عنوان كتاب لكين ليفنجستون (1987)

المحتويات

هناك اعتقاد غالب بأن الانتخابات بمثابة القلب من العملية السياسية. وربما لا توجد مسألة حاسمة في السياسة مثل قيامنا بانتخاب السياسيين الذي سيحكموننا وما القواعد التي ستجرى على أساسها الانتخابات؟ وينظر إلى الديمقراطية على أنها ليست أقل من الديمقراطية في الممارسة. فهي الوسيلة التي يمكن للشعب من خلالها ممارسة الرقابة على حكومته، إلى حد "ركل الأوغاد". ويتبرأ مبدأ التمثيل من أسس هذه الفكرة. وهو ببساطة يصور السياسيين كخُدام للشعب، ويحملهم مسئولية العمل بالنيابة عمن انتخبوهم. وبينما ينظر إلى الديمقراطية- بالمعنى الكلاسيكي للمشاركة الشعبية المباشرة والمستمرة- كعملية ميئوس من إمكانية تطبيقها، يعتبر التمثيل هو أقرب الطرق لتحقيق حكم الشعب. ومع ذلك هناك خلاف كبير حول كيفية تنفيذ التمثيل في الممارسة العملية، وكيفية انتخاب السياسيين، وما المعنى الفعلي لنتائج الانتخابات.

وفيما يلي المسائل الأساسية التي نتناولها في هذا الفصل:

المسائل الرئيسية:

- ما التمثيل؟ كيف يمكن لفرد أن يمثل فردًا آخر؟
- كيف يمكن تحقيق التمثيل في الممارسة العملية؟
- ماذا تفعل الانتخابات؟ ما وظائفها؟
- كيف تختلف النظم الانتخابية؟ ما جوانب القوة والضعف في كل منها؟
- ماذ تعني نتائج الانتخابات؟
- لماذا يصوت الناس بطريقة معينة؟ كيف يمكن تفسير السلوك التصويتي؟

مفهوم

التمثيل Representation: مصطلح يعني في اللغة اليومية "التصوير" أو "العرض" مثلما يقال عن صورة تمثل مشهدًا أو شخصًا. وكمبدأ سياسي يعتبر التمثيل علاقة يمكن من خلالها أن يقوم فرد أو جماعة بالدفاع عن أو التصرف باسم مجموعة أكبر من الناس. ويختلف التمثيل عن الديمقراطية من حيث كونه يعترف بالفارق بين الحكام والمحكومين، بينما الديمقراطية بشكلها الكلاسيكي على الأقل تطمح إلى إلغاء هذا الفارق وإقامة حكومة ذاتية شعبية. مع ذلك قد تشكل الديمقراطية التمثيلية شكلاً محدودًا وغير مباشر من الحكم الديمقراطي، آخذين في الاعتبار أن التمثيل يربط بين الحكومة والمحكومين بطريقة تتيح التعبير عن آراء الشعب وتضمن مصالحه.

التمثيل

أثارت مسألة التمثيل خلافات سياسية عميقة ومتواصلة. فحتى النظم الملكية المطلقة القديمة كان منتظرًا منها أن تحكم بالسعي لطلب المشورة من "النظم الاجتماعية الأساسية" (المصالح الرئيسية للنبلاء وكبار الملاك، رجال الدين، وهلم جرا). وبهذا المعنى فقد اندلعت الحرب الأهلية الإنجليزية فى القرن السابع عشر بين الملك والبرلمان إثر محاولة لإنكار تمثيل جماعات ومصالح رئيسية. كما تركز الجدل بشأن انتشار الديمقراطية فى القرنين التاسع عشر والعشرين أساسًا حول مسألة من الذي ينبغي تمثيله. وهل ينبغي تقييد التمثيل ليقتصر على من لديهم الكفاءة والتعليم، وربما وقت الفراغ الكافي للتصرف بحكمة والتفكير الجدي فى شئون السياسة (وهم بدرجات متفاوتة: الرجال، ذوو الأملاك، أو من جنس أو جماعة عرقية بعينها) أم ينبغي أن يتسع التمثيل ليشمل جميع المواطنين البالغين؟

وقد تم حل هذا السؤال الآن إلى حد بعيد من خلال القبول الواسع بمبدأ المساواة السياسية على الأقل بالمعنى الرسمي للانتخاب العام وقاعدة "صوت واحد للفرد الواحد". فعلى سبيل المثال ألغى التصويت الجماعي فى بريطانيا عام 1949، وحصلت النساء فى سويسرا على حق الانتخاب عام 1971، وألغيت معايير التمييز العنصري فى التصويت بجنوب إفريقيا عام 1994. إلا أن هذه المقاربة لمسألة التمثيل تبدو تبسيطية بسبب أنها تساوي بين التمثيل التصويت والانتخابات، واعتبار السياسيين ممثلين لمجرد أنهم تم انتخابهم. فهذه المقاربة تتجاهل مسائل أكثر صعوبة عن كيف يمكن اعتبار شخص ما ممثلاً لآخرين، وماذا يمثل. هل هى آراء من يمثلهم، أم مصالحه العليا، أم مصالح الجماعة التي أتى منها، أم ماذا؟

نظريات التمثيل

لا توجد نظرية واحدة متفق عليها للتمثيل. وإنما هناك عدد من النظريات المتباينة التي يقوم كل منها على افتراضات أيديولوجية وسياسية خاصة. على سبيل المثال، هل يُفترض فى الحكومة الممثلة أنها "تعرف أفضل" من الشعب، أم أن الحكومة تعمل بمقتضى "تعليمات" ما من الشعب حول

ماذا تفعل وكيف تتصرف، أم إن الحكومة "تشبه" الشعب من حيث أنها تعكس بوجه عام خصائصهم أو سماتهم؟ وهي ليست أسئلة ذات طابع أكاديمي فقط. فنماذج التمثيل المختلفة تملي سلوكيات مختلفة تمامًا على الممثِّلين. فمثلاً هل ينبغي على السياسيين المنتخبين أن يلتزموا بالسياسة والمواقف المحددة أثناء فترة الانتخابات وصادق عليها الناخبون، أم أن عملهم يتطلب أن يقودوا الرأي العام ومن ثم تحديد المصلحة العامة؟ وفوق هذا ليس من النادر أن يعمل أكثر من مبدأ واحد للتمثيل في إطار النظام السياسي الواحد، وهو ما قد يفترض أن نموذجًا واحدًا بعينه كافٍ في حد ذاته لضمان قيام حكومة تمثيلية.

وهناك أربعة نماذج رئيسية للتمثيل:

- الوصاية
- الانتداب
- التفويض
- المضاهاة

نموذج الوصاية

الوصي هو الشخص المخول مسئولية رسمية عن ملكية أو شئون فرد آخر. ويوجد التعبير الكلاسيكي عن التمثيل كوصاية في خطاب "إدموند بيرك" Edmond Burke إلى ناخبي بريستول عام 1774:

"في الحقيقة أنكم تنتخبون عضوًا، ولكنه عندما يُنتخب لا يصبح عضوًا في بريستول، وإنما عضوًا في البرلمان... وممثلكم مَدين لكم بالحكم، وليس بعمله وحده، وهو يخونكم- بدلاً من أن يخدمكم- إذا ضحى بحكمه من أجل رأيكم" (Burke, 1975: 157).

جوهر التمثيل عند "بيرك" هو خدمة جمهور الناخبين من خلال "الحكم الناضج" و"الوعي المستنير". وبإيجاز يعتبر التمثيل واجبًا أخلاقيًا: فأولئك الذين يملكون التعليم والفهم يجب أن يعملوا لصالح الأقل حظًا. ولهذه الرؤية نتائج نخبوية واضحة حيث تشدد على أن الممثلين بمجرد انتخابهم يجب أن يفكروا لأنفسهم ويمارسون أحكامهم المستقلة على أساس أن جمهور الشعب لا يعرف ما هي المصلحة الأفضل له. وقد

الإيثار Altruism: الاهتمام بصالح الآخرين، إما على أساس الاستنارة أو الاعتراف بالإنسانية المشتركة.

عبر "جون ستيوارت ميل" عن رأي مماثل في صورة النظرية الليبرالية للتمثيل. وقد بنيت على افتراض أنه على الرغم من حق جميع الأفراد في أن يتم تمثيلهم، ليست جميع الآراء السياسية ذات قيمة متساوية. من ثم اقترح "ميل" نظامًا لتعدد الأصوات حيث تعطَى أربعة أو خمسة أصوات لحائزي الدبلومات أو الدرجات العلمية، وصوتان أو ثلاثة للعاملين المهرة أو الإداريين، وصوت واحد للعمال العاديين. كما زعم أن الناخبين العقلانيين سوف يؤيدون السياسيين الذين سيتصرفون بحكمة بالنيابة عنهم، وليس أولئك الذين يعكسون آراء الناخبين المحددة. وهكذا يعتبر تمثيل الوصي السياسيين المحترفين ممثلين حقًا ما داموا أعضاءً في النخبة المتعلمة. ويقوم على الاعتقاد بأن المعرفة والفهم ليسا موزعين بالتساوي في المجتمع، بمعنى أن ليس جميع المواطنين على وعي بالأفضل لهم.

الاستفتاءات Referendums، ما لها وما عليها

الاستفتاء هو عملية تصويتية يمكن لهيئة الناخبين أن تعبر من خلالها عن رأيها في مسألة متعلقة بسياسة معينة. وهو يختلف عن الاستفتاء في كون الأخيرة وسيلة لشغل المناصب العامة ولا تنطوي على أية وسيلة مباشرة أو يعتد بها للتأثير في محتوى السياسة العامة. ومن ثم يعتبر الاستفتاء من طرق الديمقراطية المباشرة. وهو لا يستخدم كبديل عن المؤسسات التمثيلية وإنما كإضافة لها. وقد تكون الاستفتاءات استشارية أو ملزمة، كما يمكن أن تدور حول قضايا مطروحة للمناقشة (مبادرات)، أو تستخدم لتقرير مسائل متعلقة بالسياسات العامة (اقتراحات، خيارات).

ومن مزايا الاستفتاء العام:

- اختبار قوة الحكومات المنتخبة، والتأكد من استمرار تطابقها مع الرأي العام.
- تعزيز المشاركة السياسية، ومن ثم المساعدة في خلق هيئة ناخبين أكثر تثقيفًا وتزودًا بالمعلومات.
- تدعيم الشرعية عن طريق تزويد الجمهور بوسيلة للتعبير عن آرائهم بشأن مسائل معينة.
- توفير وسيلة لحل مسائل دستورية أساسية، أو لقياس الرأي العام فيما يتعلق بمسائل لم تثر في الانتخابات بسبب اتفاق الأحزاب الرئيسية عليها.

أما أهم عيوب الاستفتاء فهي:

- يترك القرارات السياسية في أيدي أولئك ذوي مستويات التعليم والخبرة الدنيا، والأكثر عرضة لتأثيرات وسائل الإعلام وغيرها من مصادر التأثير.
- لا يوفر في أحسن الأحوال سوى لمحة سريعة عن الرأي العام في نقطة واحدة من الزمن.
- يسمح للسياسيين بممارسة التلاعب من أجل أجنداتهم السياسية وإعفاء أنفسهم من مسئولية اتخاذ القرارات السياسية الصعبة.
- يميل الاستفتاء إلى تبسيط المسائل السياسية أو تشويهها باختزالها إلى أسئلة مطلوب الإجابة عنها بنعم أو لا.



"توماس بين" (1737-1809) Thomas Paine:

كاتب وثوري ولد فى بريطانيا، نشأ فى أسرة من الكويكر وقضى سنواته الأولى فى العمل الحرفي. ذهب إلى أمريكا عام 1774 وحارب مع الاستعماريين فى حرب الاستقلال. عاد إلى إنجلترا عام 1789، ولكن بعد إدانته بالخيانة هرب إلى فرنسا كمؤيد للجمهورية، حيث نفد من المقصلة بصعوبة أثناء عصر الإرهاب. انصهرت راديكاليته مع الالتزام بالحرية السياسية، مع إيمان عميق بسيادة الشعب،مع استيحاء كل من النزعة الجمهورية الليبرالية والسوائية الاشتراكية. كان شخصية مهمة فى السياسة الثورية فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. من أهم كتاباته، "الفطرة السليمة" (1776)، "حقوق الإنسان" (1791)، "عصر العقل" (1794).

غير أن فكرة "بيرك" هذه قد نالت الكثير من النقد الحاد. فمثلاً يتضح انطواؤها على مقتضيات معادية للديمقراطية عداءً واضحًا. وإذا كان على السياسيين أن يفكروا لأنفسهم لأن الجمهور جاهل وناقص تعليم أو حتى أحمق، فمن المؤكد وفق هذا أنه سيكون من الخطأ فى المقام الأول السماح للجمهور بانتخاب ممثليهم. ثانيًا إنه من المشكوك فيه ذلك الارتباط المفترض بين التمثيل والتعليم. فبينما قد يكون التعليم ذا قيمة بالتأكيد فى المساعدة على فهم المشكلات السياسية والاقتصادية الدقيقة، فإنه ليس من الواضح تمامًا أنه يساعد السياسيين فى إصدار أحكام أخلاقية سليمة فيما يتعلق بمصالح الآخرين. فمثلاً لا توجد أدلة يعتد بها تؤيد اعتقاد "بيرك" و"ميل" بأن التعليم يغذي الإيثار ويمنح الأشخاص شعورًا أقوى بالمسئولية الأخلاقية. أخيرًا توجد الخشية التي عبر عنها تقليديًا ديمقراطيون راديكاليون مثل "توماس بين" Thomas Paine من أنه إذا سُمح للسياسيين بالممارسة وفق أحكامهم الخاصة، فإنهم ببساطة سيستخدمون حريتهم هذه لتحقيق مصالحهم الخاصة الأنانية؛لذا يمكن للتمثيل على هذا النحو أن يصبح بديلاً عن الديمقراطية ببساطة. وقد اقترب "بين" فى كراسته "الفطرة السليمة" (1987: 68) من فكرة الانتداب المنافسة حيث أصر على أن "لا يجوز مطلقًا للمنتخبين أن يكونوا

المبادرة Initiative: نوع من الاستفتاء يتيح للجمهور طرح مقترحات تشريعية.

الاستدعاء Recall: عملية يستطيع الناخبون من خلالها طلب المسئولين غير المرضي عنهم للمحاسبة وفصلهم في النهاية.

سيادة الشعب Popular sovereignty: مبدأ قوامه ألا سلطة أعلى من إرادة الشعب (أساس المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية).

مصلحة خاصة لأنفسهم منفصلة عن مصالح الناخبين".

نموذج الانتداب

المنتدَب هو الشخص المختار لتمثيل شخص أو أشخاص آخرين على أساس من الإرشاد أو التعليمات الواضحة. بعبارة أخرى يتوقع من المنتدب أن يتصرف كقناة تحمل آراء الآخرين، بينما قد تكون له قدرة قليلة، أو لا قدرة على الإطلاق، لممارسة أحكامه وتفضيلاته الخاصة.

ومن أمثلة ذلك: مندوبو المبيعات والسفراء، حيث من غير المرخص لأي منهم التفكير لأنفسهم. وكذلك المسئول النقابي الذي يحضر مؤتمرًا وهو محمَّل بتعليمات عن كيف سيدلي بصوته، وما سيقوله كمندوب وليس كممثل على النمط الذي رآه "بيرك". وفي العادة يؤيد من يفضلون نموذج الانتداب وجود الآليات التي تضمن التزام السياسيين بأكبر قدر ممكن بآراء من يمثلون. ومن ضمنها آلية "التبادل المتكرر" – حسب تعبير "بين" – بين الممثلين ودوائرهم الانتخابية في صورة انتظام الانتخابات، وقصر مدة تولي المنصب. بالإضافة إلى ما سبق، دافع الديمقراطيون الراديكاليون عن استخدام المبادرات وحق الاستدعاء كوسيلتين لمنح الشعب رقابة أكبر على السياسيين. وعلى الرغم من كون الانتداب أقل من الديمقراطية المباشرة، يفضل مؤيدوه استخدام الاستفتاء كجزء مكمل للعملية التمثيلية.

تتمثل ميزة ما يسمى "التمثيل الانتدابي" فى منحه فرصًا أوسع للمشاركة الشعبية، واختبار انحرافات الساسة المحترفين فى خدمة أنفسهم. وهو ما يجعل الحكومة التمثيلية أقرب قدر الإمكان من تحقيق مثال سيادة الشعب. ومع ذلك تبدو عيوب هذه المقاربة واضحة أيضًا. فأولاً فيما يتعلق بضمان التزام الممثلين بمصالح ناخبيهم، يميل هذا النموذج إلى تغذية ضيق الأفق وإثارة الصراع. وهو بالضبط ما خشي "بيرك" من وقوعه إذا تصرف أعضاء المجلس التشريعي كسفراء يأخذون التعليمات من دوائرهم الانتخابية، ولم يتصرفوا كممثلين للأمة. ففي رأيه أن "البرلمان هو جمعية تداولية لأمة واحدة، ذات مصلحة واحدة، هى مصلحة الكل". أما العيب الثاني فهو أن الانتداب يحد من نطاق القيادة ومن حنكة رجال الدولة، بسبب عدم السماح للسياسيين بممارسة أحكامهم الخاصة. يُضطر السياسيون إلى التعبير عن آراء ناخبيهم أو حتى تملقهم، ومن ثم

لا يكونوا قادرين على تعبئة الشعب وراء رؤاهم وأفكارهم الخاصة.

نموذج التفويض

وُضع كل من نموذجي الوصاية والانتداب قبل نشأة الأحزاب السياسية الحديثة، ومن ثم كان النظر للممثلين كفاعلين مستقلين أساسًا. بيد أن المرشحين الأفراد نادرًا ما يُنتخبون الآن على أساس كفاءتهم أو مواهبهم الشخصية، وإنما ينظر إليهم كجنود مشاة لأحد الأحزاب، وينالون التأييد على أساس الصورة العامة للحزب أو برنامجه السياسي. ومن ثم فإن المقولة الأكثر انتشارًا هي تلك المسماة بالتفويض. وهي مبنية على فكرة أن الحزب الفائز في الانتخابات يكسب تفويضًا شعبيًا يرخص له تنفيذ ما تبناه من السياسات أو البرامج أثناء الحملة الانتخابية. ولما كان الأمر يتعلق هنا بالحزب وليس بالسياسيين الأفراد، يمنح نموذج التفويض الحزب تبريرًا واضحًا للتشديد على وحدة الحزب والانضباط الحزبي. وهكذا فإن السياسيين– عمليًا– لا يخدمون دوائرهم الانتخابية عن طريق التفكير لهم أو العمل كقناة لنقل آرائهم، وإنما يحافظون على ولائهم للحزب وسياساته.

ترجع قوة هذا النموذج إلى أنه يأخذ في اعتباره الأهمية العملية غير المشكوك فيها لشعارات الحزب وسياساته. كما أنه يوفر وسيلة لفرض نوع ما من المعنى على نتائج الانتخابات، فضلاً عن إلزام السياسيين باحترام كلمتهم. ولكن قوبل هذا النموذج أيضًا بنقد حاد. فهو أولاً يقوم على نموذج للسلوك التصويتي مشكوك فيه تمامًا، حيث يفترض أن الناخبين يختارون الأحزاب على أساس السياسات والقضايا. بينما يمكن أن يتأثر الناخبون بطيف من العوامل "اللاعقلانية"، مثل شخصيات القادة، صورة الأحزاب، الولاءات العادية، التكيف الاجتماعي.

ثانيًا: إذا كان الناخبون يتأثرون بالسياسات فمن المرجح أن تجتذبهم تعهدات واردة في بيان (مانفيستو) حزبي معين، بينما يكونون أقل اهتمامًا وربما معارضين لبيانات أحزاب أخرى. ولا يمكن اعتبار التصويت لحزب ما بمثابة تصديق على كل برنامجه، أو– في الحقيقة– على أي وعد انتخابي بعينه. ثالثًا: يؤدي هذا النموذج إلى فرض قيود، حيث يحدد السياسات الحكومية في تلك المواقف والمقترحات التي تبناها الحزب في

مفهوم

التفويض Mandate: تعليمات أو أمر من شخص أعلى ويجب الانصياع له. وتنبثق فكرة التفويض الشعبي من الادعاء بأن التصديق على الوعود الواردة في البرنامج الانتخابي لحزب فائز بالانتخابات يمنحه سلطة ترجمة هذه الوعود إلى برنامج للحكومة. وهكذا تضمن فكرة التفويض قيام حكومة حزبية مسئولة، وبحيث يستطيع الحزب الحاكم أن يعمل فقط في إطار التفويض الذي حصل عليه. وبهذا هو "تفويض بسياسة". وكلما كانت فكرة "التفويض بالحكم" أو لقائد فرد مرنة، طرحت أكثر فكرة "التفويض الشخصي" في بعض الأحوال، ولكن من الصعب رؤية كيف يؤدي هذا إلى تقييد السياسيين بمجرد أن يصبحوا في السلطة.

مانيفستو Manifesto: وثيقة توضح بتفصيل (يزيد أو ينقص) السياسات أو البرامج التي يقترحها حزب معين إذا أوصلته الانتخابات للسلطة.

فترة الانتخابات، ولا يترك مجالاً لتعديل السياسات فى ضوء الظروف المتغيرة. فما الأفكار التي يمكن أن يطرحها المنتدبون مثلاً فى حالة وقوع أزمات دولية أو اقتصادية؟ أخيرًا (وكما سنناقش فى القسم التالي من هذا الفصل) يمكن تطبيق فكرة التفويض فقط فى حالة النظم الانتخابية القائمة على الأغلبية، بل إن حتى استخدامها فى هذه الحالة يبدو سخيفًا إذا فشل الحزب الفائز فى الحصول على 50% من التصويت الشعبي.

نموذج المضاهاة

تقوم النظرية الأخيرة للتمثيل على الطريقة التي يُنتخب بها الممثلون أكثر من تحديد ما إذا كانوا يضاهون أو يتشابهون مع الجماعة التي يزعمون تمثيلها. وهى تتجسد فى فكرة التمثيل "العابر للقطاعات" كما يستخدمها باحثو السوق والقائمون على استطلاعات الرأي. وبهذا المعيار تشكل الحكومة التمثيلية عالمًا أو مجتمعًا مصغرًا للمجتمع الأكبر، حيث تتضمن أفرادًا من جميع جماعات المجتمع وقطاعاته (من حيث الطبقات الاجتماعية، النوع الاجتماعي، الدين، العرق، العمر..إلخ) وبأعداد تتناسب مع حجم الجماعات نفسها فى المجتمع الأكبر. وقد كانت فكرة ما يسمى "تمثيل العالم المصغر" موضع تصديق تقليدي من جانب المفكرين الاشتراكيين والراديكاليين. فهم متفقون على أن "التمثيل المنخفض" لجماعات مثل الطبقة العاملة والنساء والأقليات العرقية فى المستويات العليا من المؤسسات الرئيسية يؤدي إلى تهميش مصالحها أو تجاهلها كليًا.

يفترض نموذج المضاهاة أن القادمين فقط من جماعة معينة، ولديهم خبرات حية فى هذه الجماعة، هم الذين يستطيعون التماهى مع مصالحها. وهذا هو الاختلاف بين "وضع شخص فى حذاء شخص آخر" وبين أن تكون عنده خبرة مباشرة وشخصية بمعيشتهم ومشاعرهم. وقد يتعاطف "إنسان جديد" أو ذكر "مؤيد للنسوية" مع مصالح النساء ويناصر مبدأ المساواة بين الجنسين، لكنه لن يستطيع أبدًا تناول المشكلات النسائية مثل النساء أنفسهن، ذلك لأن مشكلاتهن ليست مشكلته هو. ومن ناحية أخرى فإن فكرة ضرورة أن يضاهى الممثلون من يمثلونهم تتسبب فى عدد من الصعوبات لا مراء.

جوزيف شومبيتر (1883-1950) Joseph Schumpeter :

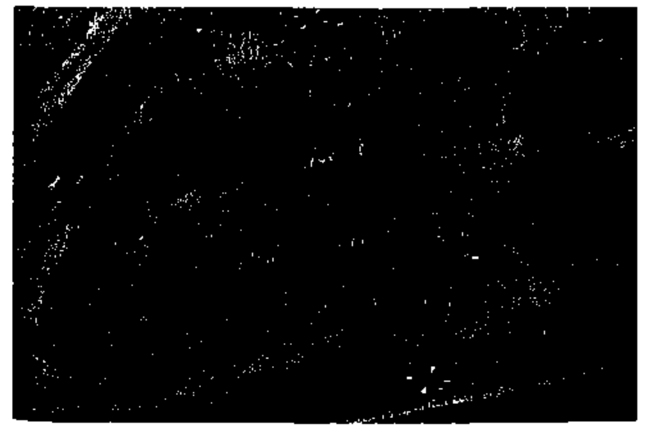


إقتصادي وعالم اجتماع أمريكي ولد في مورافيا. بعد سنوات من العمل الأكاديمي وفترة وجيزة من تولي وزارة المالية في النمسا بعد الحرب العالمية الأولى، أصبح أستاذا للاقتصاد في جامعة هارفارد عام 1932. من الأعمال الشارحة لفكره الاقتصادي كتاب "نظرية التطور الاقتصادي" (1912) و"دوائر الأعمال" الذي تركز على الديناميات طويلة الأجل للنظام الرأسمالي، وبشكل خاص دور ريادي الأعمال "محبي المخاطرة". أما كتابه "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" (1942) فقد انطلق من النظريات الاقتصادية والسوسيولوجية والسياسية ليقدم الفكرة الخلافية الشهيرة بأن الرأسمالية الغربية - المدفوعة بنجاحها- كانت تتطور نحو نوع من الاشتراكية.

ومن بين هذه الصعوبات أن النموذج الحالي يصور التمثيل تصويرًا حصريًا ضيقًا، وفق الاعتقاد بأن النساء وحدهن هن القادرات على تمثيل المرأة، وأن الرجل الأسود قادر وحده على تمثيل السود، وكذلك أن عضو الطبقة العاملة وحده هو من يستطيع تمثيل الطبقة العاملة، وهلم جرا. وإذا كان جميع الممثلين يقدمون ببساطة مصالح الجماعات التي أتوا منها، ستكون النتيجة هي الانقسام الاجتماعي والصراع، حيث لا يكون هناك أحد قادر على التعبير عن الصالح العام أو الدفع باتجاه المصلحة العامة الأوسع. وفوق هذا يجب على حكومة تمثل عالمًا مصغرًا للمجتمع أن تعكس ضعف هذا المجتمع أيضًا مثلما تعكس جوانب قوته. فما ميزة الحكومة المضاهية للمجتمع إذا اتسمت غالبيته مثلاً باللامبالاة ونقص المعلومات وسوء المستوى التعليمي؟ أخيرًا لا يمكن تحقيق مثال العالم المصغر إلا بفرض قيود قوية على الخيار الانتخابي والحرية الفردية. وهكذا باسم التمثيل قد تضطر الأحزاب إلى اختيار حصص من الإناث ومرشحي الأقليات، كما يمكن أن تحفظ دوائر انتخابية لمرشحين من خلفيات معينة، أو الأسوأ أن يصنف الناخبون على أساس الطبقة أو النوع أو الجنس أو غيره ولا يسمح لهم إلا بالتصويت لصالح مرشحين من جماعتهم.

الانتخابات

رغم استمرار الخلاف المحتدم حول طبيعة التمثيل تظل هناك نقطة موضع اتفاق عام: أن العملية التمثيلية ترتبط ارتباطًا لا ينفصم بالانتخابات والتصويت. قد لا تكون الانتخابات في حد ذاتها شرطًا كافيًا للتمثيل السياسي، ولكن لا يوجد إلا قليل من الشك في أنها شرط ضروري. وفي الحقيقة، ذهب بعض المفكرين إلى أبعد من هذا وصوروا الانتخابات على أنها قلب الديمقراطية نفسها. تلك كانت الفكرة التي صاغها "جوزيف شومبيتر" في كتابه "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" (1942) حيث صور الديمقرطية "كترتيب مؤسسي"، كوسيلة لشغل المنصب العام عبر صراع تنافسي على أصوات الناخبين. ورأى "أن الديمقراطية تعني فقط أن تتاح للشعب الفرصة لقبول أو رفض الرجال (هكذا) الذين سيحكمونه". وفي سياق تفسيره للديمقراطية بكونها لا تعدو أن تكون أسلوبًا سياسيًا، يكون قد ساواها فعليًا بالانتخابات، والانتخابات التنافسية بشكل خاص. وبينما نجد القليل من منظري الديمقراطية المحدثين هم القابلون باختزال الديمقراطية إلى الانتخابات التنافسية، فإن الغالبية تتبع "شومبيتر" في فهم الحكم الديمقراطي من زاوية القواعد والآليات الموجهة لإجراء الانتخابات. ومن ثم كان تركيز الاهتمام على الأشكال المختلفة التي يمكن أن تأخذها الانتخابات.



الشكل 1/12:
الانتخابات كالديمقراطية في الممارسة- الشعب يصوت في أول انتخابات غير عنصرية في جنوب إفريقيا عام 1994.

الانتخاب Election: وسيلة لشغل المناصب العامة عن طريق اختيارات لمجموعة من الناس: هيئة الناخبين.

أولاً: ما الوظائف أو المناصب العامة التي تخضع للمبدأ الانتخابي؟ على الرغم من الاستخدام الواسع للانتخابات لشغل المناصب العامة التي يتولى شاغلوها مسئوليات فى صنع السياسات (المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية بوجه خاص)، يتم التعامل مع المؤسسات السياسية الرئيسية أحيانًا كاستثناءات. وينطبق هذا مثلاً على الغرف الثانية فى المجالس التشريعية فى دول مثل بريطانيا وكندا، وعندما يضطلع الملوك الدستوريون بدور رأس الدولة.

ثانيًا: من له حق التصويت وما مدى اتساع هذا الحق؟ وكما أوضحنا سلفًا، فإن القيود على الحق فى التصويت على أساس عوامل مثل الملكية، التعليم، النوع، الأصل العرقي، قد ألغيت فى معظم البلدان. ومع ذلك قد تكون هناك قيود غير رسمية، مثلما الممارسة فى معظم الولايات الأمريكية التي تترك التسجيل للانتخابات فى أيدي المواطنين، وما ينتج عن هذا من اتساع ظاهرة عدم التسجيل وعدم الانتخاب. بينما يكون ذلك إجباريًا فى بلدان مثل أستراليا وبلجيكا وإيطاليا.

ثالثًا: كيف يتم التصويت؟ على الرغم من أن التصويت العلني كان القاعدة فى الاتحاد السوفيتي حتى 1989، ومازال يمارس على نطاق واسع فى المنظمات الصغيرة عن طريق التصويت برفع الأيدي، فإن الانتخابات السياسية الحديثة تجرى بوجه عام عن طريق الاقتراع السري (ويسمى أحيانًا "الاقتراع الأسترالي" نسبة إلى ممارسته لأول مرة فى جنوب أستراليا عام 1856). ويعتبر الاقتراع السري من ضمانات الانتخاب "النزيه" حيث يقي من أخطار الفساد والترهيب. ومع ذلك لا يمكن تقليص نزاهة الانتخابات إلى مسألة كيف يصوت الناس. فهى تتأثر أيضًا بمدى قدرة الناس على الحصول على معلومات متوازنة ويمكن الاعتماد عليها، ونطاق الاختيار المطروح أمامهم، والظروف التي تجري فيها الحملات الانتخابية، وأخيرًا الدقة فى عد الأصوات.

رابعًا : هل الانتخابات تنافسية أم غير تنافسية؟ وهو ما ينظر إليه عادةً باعتباره العامل الأكثر حسمًا بين النظم الانتخابية المختلفة، إذ إن نحو نصف البلدان التي تجري انتخابات هى التي تمنح ناخبيها اختيارًا

حقيقيًا بين المرشحين والأحزاب. فمثلاً كانت انتخابات المرشح الواحد هى القاعدة فى الدول الشيوعية. ومعنى هذا أن شَغل المنصب العام كان يتم فعليًا من خلال عملية تعيين يسيطر عليها الحزب الشيوعي. وتعتبر المنافسة الانتخابية مسألة معقدة للغاية وموضع خلاف غالبًا. فهى لا تتناول مجرد حق الشعب فى الانتخاب، وقدرة الأحزاب السياسية على التقدم بمرشحيها والقيام بحملاتها الانتخابية فى إطار قانوني، وإنما تتعلق أيضًا بعوامل أخرى أوسع تؤثر فى الأداء الحزبي، مثل موارد التمويل والقدرة على الوصول إلى وسائل الإعلام. ومن هذه النقطة تعتبر طبيعة النظام الحزبي عاملاً حاسمًا فى الحفاظ على المنافسة الحقيقية مثلها مثل القواعد المتعلقة بمن له حق الترشح ومن له حق التصويت. أخيرًا: كيف تُجرى الانتخابات؟ سنرى فيما بعد كيف أن هناك تنوعًا مذهلاً فى النظم الانتخابية، ولكل منها مقتضياته السياسية والدستورية.

وظائف الانتخابات

نظرًا لاختلاف أنواع الانتخابات والنظم الانتخابية، يصبح من الصعب دائمًا التعميم بشأن أدوار الانتخابات ووظائفها. ومع ذلك فإن تقدم الدمقرطة فى الثمانينيات والتسعينيات– نتيجة انهيار الشيوعية– قد ارتبط فى العادة باعتماد النظم الانتخابية الديمقراطية– الليبرالية، المعروفة بالاقتراع العام، التصويت السري، المنافسة الانتخابية. وكما رأى "هاروب" و"ميلر" (Harrop and Miller 1987)فإن هناك رؤيتين متناقضتين لوظيفة الانتخابات التنافسية.

الرؤية التقليدية للانتخابات هى أنها آلية يمكن من خلالها إخضاع السياسيين للمحاسبة وإعمال السياسات التي تعكس الرأي العام على نحو ما. وهكذا تشدد على وظائف الانتخابات من أسفل– إلى أعلى: توظيف السياسيين، التمثيل، تشكيل الحكومة، التأثير فى السياسات.. إلخ. بالمقابل نجد الرؤية الراديكالية للانتخابات التي طورها منظرون مثل "جنسبرج" (Ginsberg 1982) الذي صورها كوسيلة يمكن من خلالها للحكومات والنخب السياسية ممارسة التحكم فى الشعب وجعله طيعًا سهل القياد، ومن ثم يمكن حكمه فى النهاية. تشدد هذه الرؤية على الوظائف

من أعلى– لأسفل: بناء الشرعية، تشكيل الرأي العام، تقوية النخب. مع ذلك فإن الانتخابات ليس لها في الواقع طابع واحد، فهي ليست ببساطة آلية للمحاسبة السياسية، ولا وسيلة لضمان التحكم السياسي. فهي مثل جميع قنوات الاتصال السياسي "طريق ذو اتجاهين"، حيث تتيح لكل من الحكومة والشعب، للنخبة والجماهير، فرصة التأثير في الآخر. وتتضمن الوظائف الرئيسية للانتخابات ما يلي:

• توظيف السياسيين: تعتبر الانتخابات المصدر الرئيسي لتوظيف السياسيين في الدول الديمقراطية، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا للعمليات التي تحدد الأحزاب من خلالها المرشحين؛ لذا يغلب على المرشحين أن يتحلوا بمهارات ومواهب يمكن الاعتماد عليها في الدعاية الانتخابية، مثل الكاريزما، مهارات الخطابة والمظهر الحسن، وليس بالضرورة أولئك القادرون على الاضطلاع بالمسئولية تجاه الناخبين، أو العمل في اللجان، أو إدارة المصالح الحكومية..إلخ. ودائمًا لا تستخدم الانتخابات لشغل المواقع التي تحتاج إلى معرفة أو خبرة متخصصة، مثل الجهاز الحكومي أو السلك القضائي.

• تشكيل الحكومة: لا تستخدم الانتخابات كوسيلة مباشرة لتشكيل الحكومة سوى في دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا وفنزويلا؛ حيث تنتخب السلطة التنفيذية السياسية انتخابًا مباشرًا. كما تؤثر الانتخابات في تشكيل الحكومات في معظم النظم البرلمانية، وبالأخص عندما تميل النظم الانتخابية إلى منح حزب بعينه أغلبية برلمانية واضحة. وقد يعني استخدام التمثيل النسبي أن يتم تشكيل الحكومة عبر صفقات تعقد بعد الانتخابات، وأن الحكومات يمكن أن تتشكل أو لا تتشكل دون الحاجة إلى انتخابات.

• توفير التمثيل: عندما تكون الانتخابات تنافسية ونزيهة تصبح وسيلة يمكن من خلالها توصيل مطالب الشعب إلى الحكومة. وما لم يكن هناك استخدام للمبادرات واستدعاءات سحب الثقة لن يصبح بيد الناخبين وسيلة فعالة لضمان الالتزام بالتفويض، بغض النظر عن قدرتهم على معاقبة السياسيين في الانتخابات التالية. وفوق هذا لا تمثل الحكومة بأي حال صورة مصغرة من المجتمع الأكبر.

• التأثير فى السياسات: من المؤكد أن الانتخابات تردع الحكومات عن انتهاج سياسات راديكالية غير شعبية، ولكن فقط فى حالات استثنائية، عندما تهيمن مسألة واحدة على الحملات الانتخابية، يمكن القول بتأثير مباشر للانتخابات فى السياسات. كما يمكن الزعم أيضًا بأن نطاق الخيارات السياسية المطروح فى الانتخابات يكون ضيقًا فى العادة حتى إن النتيجة قد تكون ذات مغزى هامشي فيما يتعلق بالسياسات. يرى البعض أن السياسة الحكومية تتشكل على أي حال تحت إملاءات عملية مثل حالة الاقتصاد، وبدرجة أكبر من الاعتبارات الانتخابية.

• تثقيف الناخبين: تزود الحملات الانتخابية جمهور الناخبين بوفرة من المعلومات عن الأحزاب، المرشحين، السياسات، سجل الحكومة الحالية، النظام السياسي، وهلم جرا. لكن هذا يقود إلى التثقيف فقط إذا كانت المعلومات وطريقة تقديمها تثير الاهتمام العام وتحفز على النقاش، أي على النقيض من اللامبالاة والاغتراب. ولما كان السياسيون والأحزاب يسعون إلى إقناع الجمهور أكثر من تثقيفه، فإن الحافز قوي لديهم لتقديم معلومات ناقصة ومشوهة.

• بناء الشرعية: من أسباب حرص النظم- حتى التسلطية منها- على إجراء الانتخابات- حتى لو كانت غير تنافسية- هو كون الانتخابات تساعد على تعزيز الشرعية بتوفير المبرر لنظام ما كي يحكم. يحدث هذا لأن الطقس الخاص بالحملة الانتخابية يضفي على الانتخابات أهمية وطابعًا احتفاليًا. والأمر الأهم أن الانتخابات تعبئ القبول الشعبي الفعال، بتشجيع المواطنين على المشاركة فى الحياة السياسية، حتى ولو فى الصورة المحدودة للتصويت.

• تقوية النخب: يمكن أيضًا أن تكون الانتخابات أداة فى أيدي النخب لخداع الجماهير والتحكم فيها. وقد شجعت هذه الإمكانية "برودون" Proudhon على التحذير بأن "الاقتراع العام ثورة مضادة"؛ إذ يمكن تحييد السخط السياسي وقوى المعارضة باستخدام الانتخابات التي تحولهم إلى الاتجاه الدستوري، وتسمح للحكومات بأن تأتي وتذهب بينما يبقى النظام نفسه. وتعتبر الانتخابات فعالة على وجه الخصوص فى هذا

الشأن لأنها تمنح المواطنين الانطباع بأنهم يمارسون سلطة على الحكومة.

النظم الانتخابية: مجادلات وخلافات

النظام الانتخابي هو مجموعة القواعد الحاكمة لإجراء الانتخابات. وتختلف هذه القواعد فى مختلف بلدان العالم، كما تخضع حتى فى بلدان كثيرة لمجادلات وخلافات سياسية حادة. وتختلف تلك القواعد من عدة جوانب:

- قد يُطلب من الناخبين الاختيار من بين مرشحين أو من بين أحزاب.
- قد يختار الناخب مرشحًا واحدًا، أو يصوت تفضيليًا بأن يرتب المرشحين الذين يرغب فى دعمهم.
- قد تُقسم هيئة الناخبين أو لا تقسم إلى وحدات أو دوائر انتخابية.
- قد تمثل الدوائر الانتخابية بمرشح واحد أو عدة مرشحين.
- يختلف مستوى التأييد المطلوب لنجاح المرشح بين مبدأ الأكثرية (الحائز على العدد الأكبر من الأصوات أو "أغلبية نسبية") أو مبدأ الأغلبية المطلقة أو حصة من نوع ما.

غير أنه يمكن تقسيم النظم المتاحة إلى فئتين واسعتين على أساس طريقة ترجمة الأصوات إلى مقاعد. فمن ناحية هناك نظم الأغلبية التي تفوز فيها الأحزاب الأكبر عادةً بنسبة من المقاعد أعلى من نسبة الأصوات التي نالتها فى الانتخابات. وهو ما يزيد من فرص حزب واحد للحصول على أغلبية برلمانية والحكم بمفرده. وفي بريطانيا على سبيل المثال يعتبر حكم الحزب الواحد مؤسسًا بقوة راسخة، على الرغم من حقيقة عدم تمكن حزب واحد من تحقيق أغلبية انتخابية منذ عام 1935. وبالمقابل هناك النظم النسبية التي تضمن علاقة متساوية أو أكثر تساويًا بين المقاعد التي يفوز بها الحزب والأصوات التي حققها فى الانتخابات. ففي نظم التمثيل النسبي الخالصة نجد أن الحزب الذي حصل على 45 % من الأصوات يحصل بالضبط على 45 % من المقاعد. ومن ثم فإن هذه النظم تقلل من احتمال حصول حزب واحد على الأغلبية، وهى ترتبط عادة بنظم التعددية

مفهوم

التمثيل النسبي Proportional representation:

مبدأ يقضي بضرورة تمثيل الأحزاب في البرلمان بنسب من المقاعد تساوي قوتها الانتخابية. ولا يستخدم المصطلح عادة للإشارة إلى أسلوب واحد للانتخاب، وإنما إلى طائفة من الآليات الانتخابية التي تضمن المحصلة المتناسبة، أو على الأقل درجة من التناسب عالية ويمكن الاعتماد عليها. وأفضل نظام للتمثيل النسبي هو نظام القوائم الحزبية، الاقتراع الفردي قابل للتغيير، النظام الفردي الإضافي، على الرغم من أن الخط الفاصل بين النظام النسبي ونظام الأغلبية يكون مبهمًا أحيانًا. ويستخدم النظام النسبي في أوروبا أكثر من غيرها مع اهتمام أكبر بتمثيل الأحزاب وليس الأفراد، وقد يكون ملائمًا أكثر للمجتمعات المنقسمة أو التعددية.

الحزبية والحكومات الائتلافية. وتتراوح النظم الانتخابية الموصوفة فى الصندوق التالي بين أشد أنواع نظم الأغلبية وبين أنقى أنواع النظم النسبية.

ورغم أن النظام الانتخابي يثير فى بعض البدان قدرًا قليلاً من الجدل، فإننا نجده فى بلدان أخرى يشكل مسألة سياسية ملحة وتنطوي على أهمية دستورية. فعلى سبيل المثال غيرت فرنسا نظامها الانتخابي مرات عديدة حتى لربما تصبح أي محاولة لشرحها مهددة بأن تكون متأخرة. وقد ألغيت الجولة الثانية من الانتخابات عندما تحولت فرنسا إلى نظام القائمة الإقليمية، لكنها أعيدت إلى العمل فى انتخابات 1993. وفي بريطانيا رغم استمرار العمل بنظام "الفوز للأكثر أصواتًا" فى الانتخابات العامة أدخل عدد من النظم الأقرب للنسبية منذ عام 1999 فى انتخابات المجالس الإقليمية فى اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية ومجلس لندن الكبرى والبرلمان الأوروبي.

الأمر الذي يثير الحيرة بشأن الجدل حول الإصلاح الانتخابي أن التحولات التي وقعت لم تعكس نمطًا متماسكًا. ففي عام 1994 عندما تبنت نيوزيلاندا التمثيل النسبي بدلاً من نظام "الفوز للأكثر أصواتًا"، تحركت إيطاليا فى الاتجاه المعاكس وتخلت عن نظام القوائم الحزبية لتعود إليه عام 2005.

يرجع الاهتمام بالنظم الانتخابية– جزئيًا– إلى تأثيرها الحاسم فى الأداء الحزبي، وخاصة بالنسبة لاحتمالات تولي السلطة (أو المشاركة فيها على الأقل). من ثم سيكون من الحماقة إنكار أن المواقف من النظام الانتخابي تتحدد بشكل كبير من زاوية المصلحة الحزبية. فتقلبات وانعطافات الرئيس الفرنسي "ميتران" فى الثمانينيات والتسعينيات كانت تمليها أساسًا رغبته فى تقوية التمثيل الاشتراكي فى الجمعية الوطنية. بالمثل كان اهتمام حزب العمال البريطاني بالإصلاح الانتخابي منذ الثمانينيات يتعاظم ويتضاءل حسب إمكانية فوز الحزب بالانتخابات تحت قواعد "الفوز للأكثر أصواتًا". وكان تحول الحزب للتمثيل النسبي فى المجالس الإقليمية وتعهده عام 1997 بإجراء استفتاء على الإصلاح الانتخابي فيما

يتعلق بمجلس العموم.. كان في جزء منه بسبب بقاء الحزب ثمانية عشر عامًا في المعارضة. وجدير بالذكر أن الانتصارات الساحقة التي حققها الحزب في انتخابات 1997 و2001 قد تزامن معها تراجع اهتمام الحزب بتغيير انتخابات وستمنستر. ومع ذلك هناك اعتبارات أخرى أهم يجب أخذها في الحسبان. لكن تظل المشكلة أنه لا يوجد ما يمكن أن يقال عنه "النظام الانتخابي الأفضل".

النظم الانتخابية، نظام الأكثرية الفردي
(الفوز للأكثر أصواتًا)

الاستخدام: بريطانيا (مجلس العموم)، الولايات المتحدة، كندا، الهند على سبيل المثال.
النوع: الأغلبية
السمات:

- يُقسم البلد إلى دوائر انتخابية فردية، متساوية في الحجم عادةً.
- يختار الناخبون مرشحًا واحدًا، يضعون علامة X على اسمه في بطاقة الانتخاب.
- يحتاج المرشح الفائز إلى تحقيق أعلى الأصوات فقط (الفوز للأكثر أصواتا).

المزايا:

- يرسي هذا النظام رابطة واضحة بين الممثلين ودوائرهم الانتخابية، مما يضمن تنفيذ واجبات الممثل تجاه الدائرة.
- توفر للناخبين اختيارًا واضحًا بين الأحزاب المحتمل وصولها للحكم.
- تسمح للحكومات التي ستشكل بأن تحصل على تفويض واضح من الناخبين، وإن كان دائمًا على أساس تأييد الأكثرية بين الناخبين.
- يبقي على القوى المتطرفة بعيدًا حيث يكون من الصعب على الأحزاب الراديكالية الصغيرة أن تفوز بالمقاعد والمصداقية.
- يؤدي إلى حكومة قوية وفعالة نظرًا لأن حزبًا واحدًا يحصل عادةً على أغلبية متحكمة في البرلمان.
- ينتج حكومة مستقرة لأنه نادرًا ما تتعرض حكومات الحزب الواحد للانهيار نتيجة التفكك والصراع الداخلي.

العيوب:

- يهدر" الكثير من (وربما معظم) الأصوات التي حصل عليها المرشحون الخاسرون، وكذلك أصوات الفائزين المتجاوزة لعلامة الأكثرية المحققة.
- يشوه التفضيلات الانتخابية من خلال "التمثيل المتدني" للأحزاب الصغيرة والأحزاب المتمتعة بتأييد موزع جغرافيا على نحو متساو (أثر الطرف الثالث).
- يوفر اختيارًا محدودا بسبب الاستقطاب الثنائي (الحزبان الرئيسيان).
- يقوض شرعية الحكومات والتي تتمتع عادة بدعم أقلية، وإنتاج نظام قائم على الأكثرية.
- يخلق عدم الاستقرار عند تغير الحكومة والذي يمكن أن يؤدي إلى تحول جذري في السياسات والتوجه.
- يؤدي إلى حكومة غير قابلة للمحاسبة حيث عادةً ما يكون المجلس التشريعي خاضعًا للسلطة التنفيذية، لأن أغلبية أعضائه من مؤيدي الحزب الحاكم.
- لا يشجع ترشيح أعضاء من طيف واسع اجتماعيًا بسبب تفضيل أولئك القادرين على جذب كمية كبيرة من الأصوات.

يدور صلب الجدل بشأن إصلاح الانتخابات حول طبيعة الحكومة المرغوب فيها والمبادئ التي ترسي الحكم الجيد. فهل تعتبر الحكومة التمثيلية على سبيل المثال أهم من الحكومة الفعالة؟ هل يعتبر الانحياز لصالح التسويات والإجماع أفضل من تلك المحبذة للاقتناع والمبادئ؟ وهما من نوع الأسئلة المعيارية التي لا تسمح بإجابات موضوعية. يضاف إلى هذا أنه من زاوية الدور المركب الذي تلعبه الانتخابات، يمكن الحكم عليها وفق طائفة من المعايير الكثيرة، والتي يمكن أن تتناقض فيما بينها. من ثم تستحق النظم الانتخابية تصنيفًا مناسبًا يعكس الموازنة بين المزايا والعيوب، وجوانب قوة كل نظام مقارنةً بالنظم الأخرى. وتنقسم هذه المعايير إلى مجموعتين رئيسيتين: معايير تتعلق بجودة التمثيل، ومعايير ترتبط بفعالية الحكومة.

النظم الانتخابية: نظام الجولة الثانية

الاستخدام: تقليديًا في فرنسا (على الرغم من كثرة التغييرات في النظام الانتخابي الفرنسي).

النوع: الأغلبية

السمات:

- دوائر فردية وتصويت لمرشح واحد، مثلما في نظام "الفوز للأكثر أصواتًا".
- يتطلب الفوز من الجولة الأولى حصول أحد المرشحين على أغلبية الأصوات.
- إذا لم يتمكن أحد المرشحين من تحقيق الأغلبية من الجولة الأولى، تجرى جولة ثانية بين أعلى مرشحين اثنين.

المزايا:

- النظام يوسع الاختيار الانتخابي: فيمكن للناخبين أن يصوتوا بقلوبهم في الجولة الأولى لمرشحهم المفضل، ثم بعقولهم في الجولة الثانية لانتخاب الأفضل.
- لما كان المرشح لا يستطيع الفوز إلا بالحصول على الأغلبية فإنه يتشجع لجعل دعايته على أوسع نطاق ممكن.
- يمكن أن ينتج حكومات قوية ومستقرة، مثلما نظام "الفوز للأكثر أصواتًا".

العيوب:

- إذا كان هذا النظام أقرب للنسبية من النظام السابق، فإنه يشوه تفضيلات الناخبين، وليس عادلاً بالنسبة للأحزاب الصغيرة.
- يشجع مرشحي الجولة الثانية على التخلي عن مبادئهم بحثًا عن الشعبية قصيرة الأجل، أو عقد الصفقات مع المرشحين المهزومين في الجولة الأولى.
- ربما يؤدي عقد جولة ثانية إلى ضجر الناخبين وفتور اهتمامهم بالسياسة.

النظم الانتخابية: نظام الصوت البديل، والصوت التكميلي:

الاستخدام: أستراليا (الصوت البديل في انتخاب مجلس النواب) وبريطانيا (الصوت التكميلي في انتخاب عمدة لندن).

السمات:

- دوائر فردية.
- هناك تصويت تفضيلي. ففي نظام الصوت البديل يرتب الناخبون المرشحون حسب تفضيلهم: يوضع رقم 1 أمام الاختيار الأول، و2 للاختيار الثاني، وهكذا. أما في نظام الصوت التكميلي فهناك صوت "مكمل" واحد لمرشح آخر.
- يجب أن يحصل المرشح الفائز على أكثر من 50 % من إجمالي الأصوات.
- تعد الأصوات حسب التفضيل الأول. وإذا لم يتجاوز أحد المرشحين نسبة 50 % يستبعد المرشح الحاصل على أقل الأصوات، ويعاد توزيع أصواته حسب التفضيل الثاني. ويستمر الأمر هكذا حتى يحصل أحد المرشحين على الأغلبية. أما في نظام الصوت التكميلي يتم استبعاد جميع المرشحين فيما عدا المرشحين الأول والثاني.

المزايا:

- الأصوات "المهدرة" أقل مما في نظام "الفوز للأكثر أصواتًا".
- على العكس من نظام الجولة الثانية، لا يمكن أن تتأثر النتيجة بالصفقات بين المرشحين.
- على الرغم من ضرورة حصول المرشح الفائز على أكثر من 50 % من الأصوات، لا يستبعد تشكيل حكومة من الحزب الواحد.

العيوب:

- لا يعتبر النظام أكثر نسبية من نظام "الفوز للأكثر أصواتًا"، ومن ثم يظل منحازًا للأحزاب الكبيرة.
- قد تتحدد النتيجة بتفضيلات أولئك الذين يدعمون الأحزاب الصغيرة، وربما المتطرفة.
- قد يتمتع المرشح الفائز بالقليل من تأييد التفضيل الأول، ويفوز بفضل كونه المرشح المتاح الأقل في عدم الشعبية.

تعتبر نظم الأغلبية عادةً فى أضعف أحوالها إذا قُيِّمت من حيث وظائفها التمثيلية؛ إذ إن أي نظام منها يشوه بدرجة أو أخرى التفضيلات الشعبية بمعنى عدم تناسب التمثيل الحزبي مع القوة الانتخابية. ويبدو هذا على نحو سيئ فى "عدم عدالته" إزاء الأحزاب الصغيرة والأحزاب التي يتوزع تأييدها على نحو متقارب جغرافيًا. كما يظهر أكثر محاباة للأحزاب الكبيرة والأحزاب التي يتركز تأييدها فى مناطق جغرافية معينة. فمثلاً فى

بريطانيا عام 2001 حصل حزب العمال على 63 % من مقاعد البرلمان رغم حصوله على 41 % فقط من الأصوات، بينما حصل حزب المحافظين على 25 % من المقاعد رغم حصوله على 31 % من الأصوات، وحصل حزب الأحرار على 8 % من المقاعد مقابل 18 % من الأصوات. ومن المستحيل تبرير هذا التحيز من ناحية التمثيلية، خاصة أن الأحزاب الثلاثة سيئة الحظ تكون في الغالب من أحزاب الوسط، وليس من الأحزاب المتطرفة ذات الصورة الشعبية.

هكذا "يتخلق" نظام الحزبين وحكومة الحزب الواحد من خلال تحيز النظام الانتخابي للأغلبية، وعدم تمثيله لتوزيع التفضيلات الشعبية. يضاف إلى هذا حقيقة أن الأحزاب يمكن أن تأتي للسلطة لمجرد حصولها على خمسي الأصوات مثلاً (في انتخابات 2005 ببريطانيا فاز حزب العمال بالأغلبية في مجلس العموم بعد حصوله على 35,3 % من أصوات الناخبين) وهو ما يقلل من مشروعية النظام السياسي بأكمله، ويخلق الظروف الكفيلة بأن تظل الأحزاب الراديكالية والأيديولوجية في السلطة لفترات طويلة وتحت ضغط قليل لتوسيع طيفها. وقد استطاع المحافظون في بريطانيا تطبيق برامج لإصلاح آليات السوق في الثمانينيات والتسعينيات، ولكنهم لم يستطيعوا تحقيق أكثر من 43 % من الأصوات في الانتخابات. وحينما تعارض أغلبية الناخبين الحزب الموجود في السلطة يكون من الصعب الادعاء بأن الحزب يملك تفويضًا شعبيًا من أي نوع.

ومن خلال هذه النظرة تبدو النظم الانتخابية النسبية هي الأوضح تمثيلاً. غير أنه سيكون من قبيل السذاجة تبسيط الأمور بالتسوية بين العدالة الانتخابية والنسبية. فعلى سبيل المثال تنبع معظم الانتقادات الموجهة لنظم التمثيل النسبي أنها تجعل تكوين حكومة ائتلافية هو الاحتمال الأرجح. وعلى الرغم من إمكانية الادعاء بأن الحكومة الائتلافية- وعلى العكس من حكومة الحزب الواحد- تتمتع بتأييد 50 % على الأقل من الناخبين، فإن سياساتها تصاغ عادة من خلال صفقات ما بعد الانتخابات، ومن ثم هي سياسات لم يصدق عليها الناخبون. كما تنطوي هذه الممارسة على خطر إضافي يتمثل في أن نفوذ الأحزاب داخل الائتلاف

لحاكم قد لا يتناسب مع قوتها الانتخابية. والمثل الكلاسيكي على هذا أن حزاب الوسط الصغيرة (مثل الديمقراطيين الأحرار في ألمانيا) يمكن ن تملي إرادتها على الأحزاب الأكبر (مثل الاتحاد الديمقراطي المسيحي الحزب الديمقراطي الاجتماعي في الحالة الألمانية) عن طريق التهديد تحويل دعمها إلى حزب آخر. وهو ما ينطبق عليه عمليًا المثل القائل "الذيل قود الكلب".

النظم الانتخابية: نظام العضو الإضافي:

الاستخدام: ألمانيا، إيطاليا، روسيا (مجلس الدوما)، نيوزيلندا، والمملكة المتحدة (البرلمان الاسكتلندي والجمعية الوطنية في ويلز).

النوع: نسبي.

السمات:

- يتم شغل حصة من المقاعد (50 % في ألمانيا، وأكثر في إيطاليا واسكتلندا وويلز على سبيل المثال) بالفائز بأعلى الأصوات في دوائر فردية.
- ويتم شغل النسبة المتبقية باستخدام قوائم حزبية كما شرحنا من قبل.
- يدلي الناخب بصوتين: أحدهما لمرشح في الدائرة الفردية، والثاني للقائمة الحزبية.

المزايا:

- تؤدي الطبيعة المختلطة لهذا النظام إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تمثيل الدائرة الانتخابية والحاجة إلى العدالة الانتخابية؛ إذ إن اللجوء إلى القوائم الحزبية يضمن التمثيل النسبي داخل مجمل البرلمان.
- رغم كون النظام نسبيًا في محصلته بشكل عام فإنه يُبقي على إمكانية تكوين حكومة حزب واحد.
- يسمح هذا النظام باختيار ممثل للدائرة ينتمي لحزب ما، بينما يختار قائمة حزب آخر لتشكيل الحكومة.
- يراعي النظام حقيقة وجود اختلافات كبيرة بين تمثيل الناخبين وتولي المناصب الوزارية التي تتطلب مواهب وخبرات مختلفة تمامًا.

العيوب:

- تخصيص مقاعد للدوائر الفردية يمنع الوصول لمستويات عالية من النسبية.
- يخلق النظام طبقتين من الممثلين، إحداهما محملة بواجبات إزاء الدائرة الانتخابية، والثانية ذات وضعية أعلى مع آفاق لتولي منصب وزاري.
- يعاني ممثلو الدوائر الفردية من الحجم الواسع للدائرة (ويكون في العادة ضعف نظام الأكثرية الفردي).
- تصبح الأحزاب السياسية أكثر مركزية وقوة في هذا النظام، حيث لا تقرر فحسب من يوضع اسمه بالقائمة ومن يجب عليه أن يناضل في الدائرة الانتخابية، وإنما أيضًا تحدد ترتيب الأسماء في القائمة.

يتبني الدفاع عن نظم الأكثرية على النهوض بوظائف الحكومة، وبخاصة القدرة على القيام بحكم مستقر وكفء. وبعبارة أخرى، فإن غياب التمثيل النسبي قد يكون ببساطة هو الثمن المدفوع من أجل الحصول على حكومة قوية. ويعني الانحياز لحكم حزب واحد هنا أن بإمكان الناخبين عادةً الاختيار بين حزبين، ويكون لدى كل منهما القدرة على الوفاء بوعوده الانتخابية وتحويلها إلى برنامج عمل للحكومة. وتتمتع هذه الحكومات بتأييد أغلبية متماسكة في البرلمان، وهو ما يمكنها من استكمال مدة ولايتها. بينما على النقيض من هذا، تكون الحكومات الائتلافية ضعيفة وغير قادرة، حيث تنغمس في عملية تسويات لا تنتهي بين الآراء المتعارضة داخلها، وتظل معرضة دائمًا للانهيار نتيجة انشقاقات وانقسامات داخلية. وتعتبر حالة إيطاليا بعد 1945 حالة كلاسيكية في هذا الصدد، حيث عرفت البلاد 59 حكومة حتى عام 2001.

النظم الانتخابية، نظام الصوت الواحد القابل للتحويل

الاستخدام: جمهورية أيرلندا والمملكة المتحدة (برلمان أيرلندا الشمالية).
النوع : نسبي
السمات :

- دوائر انتخابية كبيرة العدد لكل منها عدد من المقاعد يصل إلى خمسة.
- قد تتقدم الأحزاب بمرشحين كثيرين حسب المقاعد المطلوب شغلها.
- يصوت الناخب تفضيليا بترتيب المرشحين حسب نظام الصوت البديل السابق شرحه.
- يتم انتخاب المرشح إذا حقق حصة محددة، وهي الحد الأدنى اللازم من الأصوات لانتخاب العدد المقرر من المرشحين، ويتم حسابه حسب طريقة دروب Droop Formula وهو يساوي:

عدد الأصوات المدلى بها÷[(عدد المقاعد المطلوب شغلها + 1) +1]
فمثلا إذا كان عدد من أدلوا بأصواتهم 100 ألف في دائرة لها أربعة مقاعد يكون عدد الأصوات اللازم للفوز بالمقعد= 100 ألف ÷ [(4+1)+1] =20001 صوتا

- تحسب الأصوات حسب الخيار الأول للناخبين. وإذا لم يتم شغل كل المقاعد في هذه المرحلة يتم استبعاد المرشح الذي جاء أقل عدد من المرات في المرتبة الأولى، ويعاد توزيع أصواته حسب المرتبة الثانية، وهكذا حتى يتم شغل كل المقاعد.

المزايا :

- النظام قادر على الوصول إلى نتائج نسبية دقيقة.
- التنافس بين أعضاء الحزب الواحد يعني إمكانية الحكم على كل منهم حسب سجله وحسب مواقفهم من القضايا التي تتجاوز الخطوط الحزبية.
- إتاحة العديد من المرشحين أمام الناخبين تعني استطاعتهم اختيار من يتبنى شكواهم.

العيوب:

- اختلاف درجة تحقق النسبية اختلافًا كبيرًا على أساس النظام الحزبي.
- لا يرجح الوصول إلى حكومة حزب واحدة مستقرة وقوية.
- المنافسة داخل الحزب تتسبب في انقسامات، وقد تسمح للأعضاء بالتملص من مسئولياتهم أمام الناخبين.

بالمقابل، يزعم مؤيدو التمثيل النسبي أن امتلاك حكومة قوية، أي حكومة قادرة على تنفيذ سياساتها بحزم، وهى على كل حال ميزة مطلقة، يغلب عليه أن يقيد المراجعة والمساءلة أمام البرلمان. وهم فى الحقيقة يقترحون ضرورة أن نفهم الحكومة "القوية" من زاوية التأييد الشعبي واستعداد المواطنين لإطاعتها واحترامها. وقد تملك الحكومات الائتلافية الموسعة هذه السمات بدرجة أكبر بكثير من الحكومات الممثلة لحزب واحد. وعلى المنوال نفسه، يمكن للحكومة "المستقرة" أن تعني تطويرًا متماسكًا لسياسات تستمر عبر عدة حكومات، وليست تلك الحكومة القادرة على البقاء لدورة انتخابية واحدة. وهو ما يمكن أن تنجزه الحكومات الائتلافية (وفيها يمكن لحزب أو أكثر البقاء فى السلطة عبر عدد من الحكومات بغض النظر عن تكرار إعادة تشكيلها) بدرجة أفضل من حكومات الحزب الواحد التي تتسم بالتغييرات الشاملة فى الأشخاص والأولويات كأمر لا يمكن تحاشيه عند تغيير الحكومة.

النظم الانتخابية : نظام القائمة الحزبية

الاستخدام: إسرائيل، وعدد من البلدان الأوروبية تشمل بلجيكا، لوكسمبورج، سويسرا، بالإضافة إلى البرلمان الأوروبي.

النوع : نسبي

السمات :

- إما أن يعامل البلد كله كدائرة انتخابية واحدة، أو عدد من الدوائر كبيرة العدد كما في حالة القوائم الحزبية الإقليمية.
- تطرح الأحزاب قوائمها على الناخبين، بنظام الترتيب التنازلي.
- يصوت الناخبون للأحزاب وليس المرشحين.
- تحصل الأحزاب على عدد من المقاعد يتناسب مع الأصوات التي تحصل عليها قوائمها، ويتم شغل المقاعد حسب ترتيب المرشحين في القائمة.
- قـــد يوضع حد أدنى من الأصوات يجب تحقيقه للسماح بتمثيل الحزب في البرلمان (5 % في ألمانيا) بهدف استبعاد الأحزاب الصغيرة وربما المتطرفة أيضًا من التمثيل.

المزايا :

- هو النظام النسبي الخالص الوحيد، ويعتبر عادلاً بالنسبة لكل الأحزاب.
- يعزز الوحدة عن طريق تشجيع الناخبين على التماهي مع الانتماء للأمة أو الإقليم وليس الموقع المحلي.
- يجعل من الأسهل انتخاب مرشحي الأقليات والنساء بفعل التضمين في القائمة الحزبية.
- تمثيل عدد كبير من الأحزاب الصغيرة بما يضمن التشديد على التفاوض والمساومة والتوافق.

العيوب :

- تمثيل الكثير من الأحزاب الصغيرة يمكن أن يقود إلى حكومة ضعيفة وغير مستقرة.
- انقطاع الصلة تمامًا بين الممثلين والدوائر الانتخابية المحلية.
- لا يمكن استبعاد المرشحين الذين لا يتمتعون بشعبية بسبب وجودهم على القوائم الحزبية.
- تصبح الأحزاب شديدة المركزية، لأن القادة هم من يشكلون القوائم الحزبية، ويتولد الحافز لدى الأعضاء الشباب كي يكونوا موالين لهم على أمل التضمين في قائمة الحزب.

مفهوم

للصالح العام Public Interest:

يتكون من المصالح العامة أو الجماعية للمجتمع: أي تلك التي تكون جيدة بالنسبة للمجتمع ككل. ويمكن الإشارة إلى فكرتين متناقضتين للصالح العام. تميز القوية منها بين المصالح العامة والخاصة، بين مصالح الشعب ككل و المصالح الأنانية أو الشخصية لكل فرد. ويرى روسو Rousseau مع كثير من الاشتراكيين أن مصالح الشعب "أعلى" وأكثر أخلاقية من مصالح الفرد. أما النسخة الضعيفة فتعترف بالمصالح الخاصة فقط، ومن ثم لا ترى في الصالح العام أكثر من كونه مجموع المصالح الخاصة، أي تلك المصالح التي يعتبرها جميع الأفراد جيدة بالنسبة لهم. بل إن الفرديين الليبراليين في الغالب يستبعدون بالكلية فكرة الصالح العام ويعتبرونها فكرة سخيفة.

بيد أن الجدل بشأن الإصلاح الانتخابي يتسم دائمًا بالمبالغة فى أهمية النظم الانتخابية. بينما تعتبر الانتخابات من الناحية العملية عاملاً واحدًا من بين جملة عوامل تشكل العملية السياسية، وقد لا تكون العامل الحاسم. وفي الحقيقة يتحدد أثر نظم انتخابية معينة- إلى حد كبير- بظروف أخرى، مثل الثقافة السياسية، وطبيعة النظام الحزبي، والسياق الاقتصادي والاجتماعي لممارسة الحياة السياسية. فعلى سبيل المثال توجد دائمًا شكوك كبيرة فى التعميمات بشأن طبيعة الحكومة الائتلافية.

وبينما كانت الائتلافات فى إيطاليا ضعيفة وقصيرة العمر، فإنها فى ألمانيا قد أنتجت فى العادة حكومات مستقرة وفعالة. وبالمثل، يمكن لنظم الأغلبية أن تنتج تحولات مهمة فى السياسات مع حلول حكومة محل أخرى وليس من النادر أيضًا أن يحدث فى المجلس توافق عام على السياسات. فمثلاً على مدة الخمسينيات والستينيات تبادل حزبا المحافظين والعمال السلطة فى المملكة المتحدة، ومع ذلك ظلت سياسة الحكومة ذات توجه سياسي متواصل بشكل ملحوظ، وهو ما تجذر فى الالتزام العابر للأحزاب بالديمقراطية الاجتماعية الكينزية. وفوق هذا ليس من الواضح تماما مدى الضرر الذي يمكن أن تتسبب فيه النظم الانتخابية. فعلى الرغم من اشتهار إيطاليا بعدم الاستقرار السياسي، والذي يعود اللوم فيه غالبًا إلى نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية المهجور الآن، عرف شمال إيطاليا على الأقل فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نموًا اقتصاديًا ثابتًا جعل إيطاليا مع التسعينيات ثالث دول الاتحاد الأوروبي الأكثر رفاهية.

ما معنى الانتخاب ؟

لا يمكن الشك فى أهمية الانتخابات. فهى على الأقل تزود الشعب بأوضح فرصة رسمية للتأثير فى العملية السياسية، وتحديد- بشكل مباشر أو غير مباشر- من سيتولى سلطة الحكم. ومن ثم فإن مغزى الانتخابات - وفق هذا المنظور- يتعلق بنتائجها، أي من الفائز ومن الخاسر. ولا يتردد السياسيون فى تأكيد أن للانتخابات معنى أوسع وأعمق، حيث يعتبرونها- بالأساس- تعبيرًا واضحًا عن الصالح العام، أو باختصار: "لقد قال الشعب كلمته". مع ذلك يعبر المعلقون السياسيون عن آرائهم

زاعمين مثلاً أن تلك الادعاءات والتفسيرات ذات طابع تعسفي قوي، وأن أية محاولة لتوظيف انتخابات ما لصالح "معنى" بعينه محفوفة بالمخاطر. فربما كان الشعب قد تكلم فعلاً ولكن قد يكون من الصعب الجزم بما قال تحديدًا.

ينبثق كثير من تلك المشكلات من الفكرة الصعبة عن "الصالح العام". فإذا كان بالفعل ذلك الشيء "الصالح العام" فمن المؤكد أنه يعكس المصالح المشتركة أو الجماعية لكل المواطنين. وهذا على وجه الدقة ما عناه روسو بفكرة "الإرادة العامة" التي فهمها بأنها تعني إرادة جميع المواطنين حال يكون كل منهم يتصرف على نحو غير أناني. وهناك صعوبة واضحة في التعامل مع هذه الرؤية. فببساطة تامة لا يتصرف الأفراد في الممارسة العملية بلا أنانية وبالتطابق مع الإرادة العامة أو الجماعية، لأنه لا يوجد ذلك الصالح العام غير القابل للانقسام. من ثم يجب التعامل بشك كبير مع كل التعميمات عن "الشعب" أو "كتلة الناخبين". فلا توجد مثل هذه الكتلة، وإنما توجد مجموعة من الناخبين الذين يملك كل منهم مصالح وعواطف وولاءات خاصة. وفي أحسن الأحوال، تعكس نتائج الانتخابات تفضيلات أغلبية أو ربما تعددية المصوتين. وعلى أي حال تظل هناك مشكلات غير محلولة في تحديد ماذا تعني تلك "التصويتات".

تكمن صعوبة تفسير نتائج الانتخابات في المهمة المستحيلة، ربما، لمعرفة لماذا صوَّت الناخبون هكذا. وكما سيتضح من الجزء التالي، فقد اجتهد علماء السياسة في التعامل مع مسألة السلوك التصويتي، لكنهم أخفقوا في التوصل إلى نظرية شاملة للتصويت. فإذ يبدو التصويت على السطح فعلاً بالغ البساطة، رغم أنه يتشكل بمركب من العوامل، عن وعي أم عدم وعي، بعقلانية أم لا، بأنانية أم لا؛ لذلك تعتبر كل النظريات جزئية ويجب أن تكتمل بطيف من الاعتبارات الأخرى. ويمكن رؤية هذا في طرح أنتوني داونز Anthony Downs لما أطلق عليها النظرية الاقتصادية للديمقراطية (1957) التي تقترح أن الفعل التصويتي يعكس تعبيرًا عن المصلحة الذاتية من جانب الناخبين الذين يختارون من بين الأحزاب بطريقة تشبه كثيرًا اختيارهم كمستهلكين للسلع والخدمات التي سيشترونها. وعلى هذا الأساس يمكن للحزب الفائز في الانتخابات الادعاء المعقول بأن سياساته

هى الأكثر تطابقًا مع مصالح الجماعة الأكبر وسط الناخبين.

من ناحية أخرى يمكن الزعم بأن الناخبين، بدلاً من "شراء" السياسات، قليلو الإلمام والمعلومات بشأن المسائل السياسية، ومن ثم يتأثرون بمجموعة من العوامل "غير العقلانية"، مثل العادة، الوضعية الاجتماعية، صورة الأحزاب، شخصيات قادتها. وفوق هذا فإن قدرة الأحزاب على اجتذاب الأصوات قد تكون على علاقة أقل بـ "السلع" التي يرغبون فى شرائها، من علاقتها بالطريقة التي "تباع" بها تلك السلع عن طريق الإعلان، الحملات السياسية، الدعاية وهلم جرا. وبقدر تبلور هذا فى الواقع فإن نتائج الانتخابات قد لا تعكس مصالح جمهرة الناخبين بقدر ما تعكس حجم الموارد والأموال المتاحة للأحزاب المتنافسة.

هناك مشكلة إضافية، يرى البعض أنها أكثر استعصاءً، وتتمثل فى عدم وجود آلية انتقائية تستطيع أن تعطي- بشكل يعتمد عليه- تعبيرًا عن التفضيلات المتباينة للناخبين. وهى المشكلة التي وصفها الاقتصادي الأمريكي كينيث أرو Kenneth Arrow فى صياغته لـ "نظرية الاستحالة". فقد لفت الانتباه فى كتابه "الخيار الاجتماعي والقيم الفردية" (1951) إلى مشكلة "التعددية القابلة للانتقال" والتي تحدث حينما يسمح للناخبين بالتعبير عن تفضيلات متعددة للمرشحين أو الخيارات السياسية، وليس مجرد إعطاء صوت منفرد. وتمثل العقبة فى التصويت لمرشح واحد فى كونه يمنح المقعد لصاحب أعلى الأصوات دون تمييز، كما قد لا يحصل أحد المرشحين أو الخيارات على تأييد الأغلبية، فمثلاً نفترض حصول المرشح (أ) على 40% من الأصوات، والمرشح (ب) على34% ، والمرشح (ج) على 26%. ومع ذلك قد يصبح الموقف أكثر تعقيدًا إذا أخذت الرغبة الثانية للناخبين فى الاعتبار.

ولنفترض أن الرغبة الثانية لجميع مؤيدي المرشح (أ) ذهبت -على سبيل التبسيط- إلى المرشح (ج)، والرغبة الثانية عند جميع مؤيدي المرشح (ب) ذهبت إلى المرشح (أ)، والرغبة الثانية عند مؤيدي المرشح (ج) ذهبت إلى المرشح (ب). وهو ما يخلق وضعًا يستطيع معه كل مرشح الزعم بأنه المرشح المفضل لدى أغلبية الناخبين. فمجموع الخيارين الأول والثاني

لدى المرشح (أ) يبلغ 74 % (34 % + 40 % كرغبة ثانية من الناخبين الذين سجلوا المرشح (ب) كرغبة أولى). كما يستطيع المرشح (ب) الادعاء بأن 60 % قد انتخبوه (26 % + 40 % ممن أيدوه كرغبة ثانية). أما المرشح (ج) فبإمكانه الادعاء بحصوله على66% (26% + 40 % كرغبة ثانية. وتسترعي مشكلة "الأغلبية الدائرية" انتباهنا إلى حقيقة أنه قد يكون من غير الممكن التوصل إلى ارتباط يعتمد عليه بين التفضيلات الفردية والخيارات الجماعية. وبعبارة أخرى، لا يمكن لنتائج الانتخابات أن تتحدث بنفسها عن نفسها، وهناك نوع من الاعتباطية في حديث السياسيين والمعلقين السياسيين الزاعمين بالتوصل إلى تحديد معنى النتائج الانتخابية. ومع ذلك فإنهم سيستمرون في هذا الادعاء، لأنهم يعلمون أن هناك انتخابات مقبلة عليهم خوضها. وفي ضوء ما سبق يمكن القول إنه ربما كانت الوظيفة الأهم للانتخابات هي وضع حدود للحكم التعسفي، بضمان أن يحكم الجمهور بنفسه على السياسيين الزاعمين أنهم يتحدثون باسمه.

السلوك التصويتي

تزامن نمو الاهتمام الأكاديمي بـ السلوك التصويتي مع صعود علم السياسة السلوكي. وباعتبار السلوك التصويتي أكثر أشكال السلوك السياسي انتشارًا وقابلية للقياس فسرعان ما أصبح بؤرة اهتمام التقنيات الجديدة لمسوح العينة والتحليل الإحصائي. وقد أصبح كتاب "الناخب الأمريكي" (Campbell et al., 1960) الناتج عن بحث بالغ التدقيق لجامعة ميتشجان، العمل الرائد في هذا الميدان، والذي كان الحافز وراء ثروة متراكمة من الدراسات المشابهة مثل دراسة باتلر وستوكس Butler and Stokes بعنوان "التغير السياسي في بريطانيا" (1969). وفي ذروة الثورة السلوكية ساد رأي بأن التصويت الانتخابي بإمكانه الكشف عن أسرار النظام السياسي، وربما السماح بصياغة قوانين علمية لعلم النفس السياسي الجماهيري. ورغم أن هذه الأماني الكبيرة لم تتحقق فإن البسيفولوجيا psephology (الدراسة العلمية للسلوك التصويتي) مازالت تحتل موقعًا مهمًا في التحليل السياسي؛ فالتصويت يزودنا بأغنى

مصادر المعلومات عن التفاعل بين الأفراد والمجتمع والسياسة. فمن خلال تقصي أسرار السلوك التصويتي يمكننا تعلم الدروس المهمة عن طبيعة النظام السياسي، والتمعن فى عملية التغيير الاجتماعي والسياسي.

من الواضح أن السلوك التصويتي يتشكل بعدد من المؤثرات قصيرة وطويلة الأجل؛ فالقصيرة الأجل تعتبر خاصة بانتخابات معينة ولا تسمح باستخلاص النتائج بشأن أنماط التصويت بشكل عام. أما المؤثر الرئيسي قصير الأجل فيتمثل فى حالة الاقتصاد، والتي تعكس حقيقة وجود ارتباط فى العادة بين شعبية الحكومة ومتغيرات اقتصادية مثل البطالة، التضخم، الدخل المتاح. ويبدو حاسمًا هنا بشكل خاص. وفي الواقع يغلب الزعم بأن الحكومات تحاول خلق فورة إعلامية قبل الانتخابات على أمل تحسين فرصها فى الفوز بالانتخابات. وتتعزز بوضوح فرص التعاون بين دوائر السياسيين وأرباب الأعمال بما يسمح للحكومة باختيار المرشحين قبل "التوجه إلى الأمة".

ومن المؤثرات الأخرى قصيرة الأجل على التصويت شخصية القادة الحزبيين ومكانتهم العامة. وترجع الأهمية الخاصة لذلك إلى تعرض وسائل الإعلام للقادة كصورة رمزية لحزبهم. ومعنى هذا أن الحزب قد يعمل على إعادة تعبئة التأييد الشعبي عن طريق إبدال المرشح الذي يُتصور أنه يشكل عبئًا انتخابيًا، وهو ما فعله حزب المحافظين فى بريطانيا عام 1990 مع مارجريت تاتشر Margaret Thatcher وحزب العمال الأسترالي عام 1991 مع بوب هوك Bob Hawke. ومن العوامل الأخرى أيضًا: نمط وفعالية الحملة الانتخابية للحزب. وقد تتراوح فترة الحملة بين ثلاثة أسابيع فى الانتخابات المبكرة وعامين فى حالة الانتخابات المحدد موعدها سلفًا مثل انتخابات الرئاسة الأمريكية. وتعتبر استطلاعات الرأي مهمة عادة فى هذا الصدد، فهى إما أن تعطي حملة المرشح أو الحزب دفعة للأمام، وإما أن تبث الشعور بخيبة الأمل وسط الناخبين.

وتعتبر وسائل الإعلام الجماهيرية من المؤثرات قصيرة الأجل أيضًا، ومع نلك تكون مهمة أيضًا فى الأمد الطويل إذا كانت متحيزة، أو تعكس

تغطيتها للحياة الحزبية عوامل بنيوية مثل ملكية الوسيلة الإعلامية. بيد أن نمط التغطية الإعلامية قد يتغير من انتخابات لأخرى. فعلى سبيل المثال نسق حزب العمال البريطاني، تحت قيادة توني بلير، جهودًا للتقرب من صحافة مردوخ على وجه الخصوص، وهو ما يساعد في تفسير عودة الحزب إلى السلطة عام 1997. غير أن كل هذه الاعتبارات تعمل داخل إطار سيكلوجي واجتماعي واقتصادي وأيديولوجي يؤثر في التصويت. وهو ما يمكن دراسته على نحو أفضل من خلال عرض نماذج التصويت المختلفة، وأهمها:

- نموذج التماهي الحزبي.
- النموذج السوسيولوجي.
- نموذج الاختيار العقلاني.
- نموذج الأيديولوجية السائدة.

نظريات التصويت

نموذج التماهي الحزبي

يمثل أقدم نظريات السلوك التصويتي، وهو مبني على الشعور بالانتماء السيكولوجي لأحد الأحزاب. ويُنظر إلى الناخبين هنا كأناس متماهين مع حزب ما، بمعنى كونهم مؤيدين طويلي الأمد ينظرون إلى ذلك الحزب على أنه "حزبهم". من ثم يكون التصويت مظهرًا للحزبية وليس نتاجًا لمحصلة تشمل عوامل مثل السياسات والشخصيات والحملة الانتخابية والتغطية الإعلامية. ويشدد هذا النموذج على التنشئة السياسية المبكرة، حيث يرى في الأسرة الوسيط الرئيسي لصياغة الولاءات السياسية، ثم تتعزز ووفقًا لهذا النموذج تميل المواقف إزاء السياسات والقادة، وكذا التصورات عن المصالح الجماعية والشخصية، لأن تتكون على أساس التعلق بحزب ما. وهكذا يتم تفسير الأحداث بما يتسق مع الولاءات والارتباطات سابقة الوجود. وينزع هذا التحيز الحزبي نحو بناء الاستقرار والاستمرار، خاصة فيما يتعلق بالأنماط المعتادة للسلوك التصويتي والتي تستمر مع الفرد في مسيرة حياته. وينبغي من وجهة النظر هذه حساب الصوت "المعتاد"

مفهوم

عدم التحيز الحزبي Partisan dealignment:
تراجع مدى انحياز الأفراد أو التماهي مع حزب ما. ومع ضعف الولاء للأحزاب يرجح أن يصبح السلوك التصويتي أكثر تذبذبًا، ما يؤدي إلى زيادة عدم اليقين، وربما صعود أحزاب جديدة أو تراجع الأحزاب القديمة. فيسقط ما كان يعتبر تأييدًا "طبيعيًا" للأحزاب، ويصبح عدد متزايد من الناخبين "عائمين" أو "متأرجحين". وترجع الأسباب الرئيسية في عدم التحيز الحزبي إلى التوسع في التعليم، وزيادة الحراك الجغرافي والاجتماعي، والاعتماد المتزايد على التليفزيون كمصدر للمعلومات السياسية. ويزعم البعض أن عدم التحيز الحزبي يعكس الاستياء المتزايد من السياسة التقليدية وفشل النظام الحزبي في الاستجابة لاحتياجات مجتمع ما بعد الصناعي.

لحزب ما وفق مستويات التنظيم الحزبي. ويفترض أن الانحرافات عن هذا المستوى "المعتاد" تعكس تأثيرات عوامل قصيرة الأجل. ويعد من جوانب الضعف في هذا النموذج: تزايد الدلائل في عدد من البلدان على ضعف التحيز الحزبي. وهو ما يفسر التراجع العام في التماهي مع الأحزاب وكذلك تراجع أنماط التصويت المعتادة. وينعكس عدم التحيز الحزبي في الولايات المتحدة في تراجع أعداد الديمقراطيين والجمهوريين المسجلين، مقابل زيادة أعداد المستقلين (التي زادت من6 % عام 1952 إلى 12 % عام 1992). كما يظهر هذا في المملكة المتحدة أيضًا من خلال تراجع قوة الولاء لحزبي المحافظين والعمال، حيث انخفض التماهي "القوي جدًا" لكلا الحزبين من 43 % عام 1960 إلى 15 % عام 2005.

مفهوم

دم التحيز الطبقي Class dea-lignment:
ضعف العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والتأييد الحزبي. مع ذلك قد تظل الطبقة الاجتماعية عاملاً مهمًا (وربما الأكثر أهمية) للتأثير للاختيار الانتخابي. ومن آثار عدم الانحياز الطبقي تقويض الأحزاب المبنية تقليديًا على أسس طبقية، وبخاصة الأحزاب اليسارية للطبقة العاملة، وهو ما يؤدي في الغالب إلى إعادة صياغة الانحيازات داخل النظام الحزبي. وبالنسبة للتفسيرات المقدمة لعدم الانحياز الطبقي فإنها تركز في العادة على تغيرات البنية الاجتماعية التي أضعفت الطابع التضامني للهوية الطبقية، وتشمل هذه التغيرات: تبرجز الطبقة العاملة نتيجة الوفرة المتنامية، والتحول من التصنيع إلى الخدمات وتزايد أهمية الانقسامات القطاعية بناءً على الانقسام بين القطاع العام والقطاع الخاص.

النموذج السوسيولوجي

يربط هذا النموذج بين السلوك التصويتي وعضوية الجماعة، ويقترح أن الناخبين يميلون إلى تبني نمط تصويت يعكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجماعة التي ينتمون إليها. وبدلاً من النموذج السابق الذي يُرجع التعلق السيكولوجي بحزب ما إلى التأثير الأسري، يسلط النموذج السوسيولوجي الضوء على أهمية الانحياز الاجتماعي، ما يعكس الانقسامات والتوترات المختلفة داخل المجتمع. وأهم هذه الانقسامات ما كان منها على أساس الطبقة، النوع الاجتماعي، العرقية، الدين والإقليم. ورغم عدم استبعاد هذا النموذج لتأثير التنشئة الاجتماعية، فإن التأثيرات المبنية على أساس اجتماعي تسمح بالعقلانية بقدر ما تساعد المصالح في تشكيل الولاءات الحزبية. وربما كان هذا في أوضح صوره بالنسبة للطبقة الاجتماعية.

وليس من النادر النظر إلى النظم الحزبية باعتبارها تعكس النظام الطبقي، حيث تشكل الطبقات المتوسطة القاعدة الانتخابية للأحزاب اليمينية، وتشكل الطبقة العاملة القاعدة الانتخابية للأحزاب اليسارية. وقد ساد تاريخيًا فهم نظام الحزبين في المملكة المتحدة (العمال والمحافظين) وفق هذه الرؤية بدقة. ومن ثم كان بإمكان بيتر بلزر Peter (1967: 98) Pulzer أن يطلق مقولته الشهيرة: "الطبقات هي أساس السياسة

الحزبية البريطانية، وما عدا ذلك مجرد زوائد وتفاصيل". غير أن النموذج السوسيولوجي قد تعرض للهجوم فى تركيزه على الجماعات الاجتماعية، بأنه يتجاهل الفرد ودور المصلحة الشخصية. يضاف إلى هذا أن هناك الكثير من الأدلة الإمبريقية على ضعف ارتباط العوامل السوسيولوجية بالتأييد الحزبي فى المجتمعات الحديثة. كما وُجِّه اهتمام خاص لظاهرة عدم التحيز الطبقي. ويمكن الحصول على أدلة ذلك فى معظم المجتمعات الغربية. فعلى سبيل المثال انخفضت نسبة التصويت الطبقي المطلق (أي نسبة المصوتين المؤيدين لحزبهم الطبقي "الطبيعي") من66 % عام 1966 إلى 47 % عام 1983. وفي عام 1997 حصل حزب العمال البريطاني للمرة الأولى فى تاريخه على أصوات من العمال غير اليدويين أكثر من حصيلته من أصوات العمال اليدويين.

نموذج الاختيار العقلاني

يحول هذا النموذج الانتباه باتجاه الفرد، ويبتعد عن التنشئة وسلوك الجماعات الاجتماعية. ووفقًا لهذا النموذج يُنظَر إلى التصويت على أنه فعل عقلاني، بمعنى الاعتقاد بأن الناخبين الأفراد يقررون تفضيلاتهم الحزبية على أساس المصلحة الشخصية. وبدلاً من أن يكون التصويت معتادًا، كمظهر لتعلقات وولاءات أكبر، يُنظر إلى التصويت على أنه ذرائعي بالدرجة الأولى: أي كوسيلة لتحقيق غاية.

ولكن النماذج المختلفة للاختيار العقلاني تختلف حيث ينظر البعض مثل فى.أو.كي V. O. Key (1966) إلى التصويت كتعليق استرجاعي على أداء الحكومة فى السلطة، بينما يصوِّر آخرون مثل هيلفيت وآخرين Himmelveit, Humphreys and Jager (1985) الأصوات كتصرف يماثل تعبير المستهلكين عند اختيارهم من بين البدائل السياسية المتاحة.

ويشدد النموذج الأخير على أهمية ما يسميه "مسألة التصويت" فيقترح أن الأحزاب يمكن أن تحدث تغييرًا كبيرًا على أدائها الانتخابي بمراجعة وإعادة تشكيل سياساتها. ومن المتفق عليه بشكل عام أن هذا كان أحد نتائج عدم التحيز الحزبي والطبقي. كما شجعت على هذا أيضًا كل من

التعددية والفردية اللتين دعمتهما ما بعد الحداثة. ويكمن ضعف نظريات الاختيار العقلاني فى تجريدها الناخب الفردي عن سياقه الاجتماعي والثقافي. وبعبارة أخرى فإن القدرة على تقييم المسائل وحساب المصلحة الذاتية (وهما جوهر التصويت الذرائعي) يتشكلان إلى حد ما بالتعلق بأحد الأحزاب والولاء لجماعة ما.

نموذج الأيديولوجية السائدة

تهتم النظريات الراديكالية بتسليط الضوء على درجة تكوين الاختيارات الفردية من خلال عملية للتلاعب والتحكم الأيديولوجي. وتشبه هذه النظريات النموذج السوسيولوجي من بعض الجوانب، حيث تنظر إلى التصويت باعتباره يعكس موقع الفرد فى التراتبية الاجتماعية. إلا أن هذه النظريات تختلف عن النموذج السوسيولوجي فى تشديدها على أن كيفية تفسير الجماعات والأفراد لمكانتها تتوقف على طريقة تقديم هذه المكانة لهم من خلال التعليم والحكومة وفوق كل شيء من خلال: وسائل الإعلام الجماهيرية. وقد ناقشنا بتفصيل أكبر فى الفصل الحادي عشر تأثير الإعلام فى الجدل السياسي والمنافسة الحزبية.

وعلى النقيض من الرأي السابق بأن وسائل الإعلام الجماهيرية تعزز فحسب تفضيلات سابقة الوجود، فإن هذا يفترض قدرة وسائل الإعلام على حرف تدفق الاتصال السياسي، من خلال وضع أجندة الجدل وكذلك بناء التفضيلات والتعاطفات. ومن نتائج هذا أنه إذا تطابقت مواقف الناخبين مع الأيديولوجية السائدة، فلن تستطيع الأحزاب وضع سياساتها خارج هذه الأيديولوجية. وهكذا فإن العملية الانتخابية، بدلاً من تحدي التوزيع القائم للسلطة والموارد فى المجتمع، ستنزع نحو إعادة تأكيده. ويكمن ضعف نموذج الأيديولوجية السائدة فى مغالاته فى عملية التكييف الاجتماعي، حيث يُخرج الحسابات الفردية والاستقلال الشخصي من الصور كلياً.

issue voting: مسألة التصويت
السلوك التصويتي الذى تشكله السياسات الحزبية و(عادة) المصالح الذاتية الشخصية

ملخص

◆ التمثيل هو علاقة بمقتضاها يقوم فرد أو جماعة بتمثيل، أو يعمل بالنيابة عن، قطاع أكبر من الشعب. وقد يتحقق هذا من خلال ممارسة الحكمة من جانب النخبة المتعلمة، أو من خلال الإرشاد أو التعليمات

الموجهة لمندوب، أو عن طريق الفوز بانتداب شعبي، أو من خلال ممثلين تختارهم الجماعات.

◆ يرتبط التمثيل في المجتمعات الحديثة ارتباطًا ثابتًا بالانتخابات. وقد لا تكون الانتخابات شرطًا كافيًا للتمثيل السياسي، لكنها بالتأكيد شرط ضروري. غير أنه كي تكون الانتخابات مفيدة للأغراض التمثيلية يجب أن تكون تنافسية وحرة وعادلة، وأن تجري على أساس الاقتراع الشامل للبالغين.

◆ توجد للانتخابات مجموعة من الوظائف. فلها من ناحية وظائف "من أعلى لأسفل" مثل التجنيد السياسي، والتمثيل، وتشكيل الحكومة، والتأثير في السياسات. ومن ناحية أخرى يشدد النظريون الراديكاليون على الوظائف "من أعلى لأسفل" التي تشمل بناء الشرعية وتشكيل الرأي العام والمساعدة في تقوية النخب.

◆ تصنَّف النظم الانتخابية غالبًا كنظم الأغلبية ونظم النسبية. وفي نظم الأغلبية تنال الأحزاب الكبيرة عادةً نسبة من المقاعد أكبر مما حصلت عليه من أصوات، ومن ثم زيادة فرص تشكيل حكومة الحزب الواحد. وفي النظم النسبية توجد علاقة متساوية، أو على الأقل: أكثر تساويًا، بين نسبتي الفوز بالمقاعد والأصوات، ومن ثم زيادة احتمال تشكيل حكومة ائتلافية.

◆ يقوم الدفاع عن نظم الأغلبية عادةً على أساس أنها توفر للناخبين خيارًا واضحًا بالنسبة للحكومات المحتملة، وتوجيه أصواتهم لأحزاب ذات سياسة محددة، والمساعدة في تكوين حكومة قوية ومستقرة. وعلى العكس يتم الدفاع عن النظم النسبية على أساس أنها توفر عادةً فرصة تكوين حكومات ذات قاعدة واسعة، وتعزيز التوافق والتعاون بين عدد من الأحزاب، وتحقيق توازن صحي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

◆ يرتبط معنى الانتخابات ارتباطًا وثيقًا بالعوامل التي تشكل السلوك التصويتي. ومن بين النظريات المختلفة للتصويت هناك النماذج التي تشدد على أهمية التماهي الحزبي والانتماءات العادية، ونماذج تشدد على أهمية عضوية الجماعة والتحيز الاجتماعي، ونماذج تقوم على الاختيار

العقلاني وحسابات المصلحة الذاتية، وأخيرًا نماذج ترى أن الخيارات الفردية تتشكل بفعل التلاعب والتحكم الأيديولوجي.

أسئلة للمناقشة

- هل يعتبر التمثيل مجرد مرادف للديمقراطية؟
- ما الشروط اللازمة لتشكيل حكومة تمثيلية؟
- هل تعتبر الانتخابات أكثر أهمية لمساءلة السياسيين أو بقاء نظام ما؟
- هل هناك مقايضة حتمية بين نزاهة الانتخابات وحكومة قوية ومستقرة؟
- ما مدى نجاح الانتخابات فى تحديد الصالح العام؟
- إلى أي مدى يعتبر السلوك التصويتي عقلانيًا ومبنيًا على المسائل؟

للمزيد من القراءة

Birch, A. H., The Concepts and Theories of Democracy, 2nd edn (London: Routledge, 2000).

مناقشة واضحة ودقيقة لمفهوم التمثيل ونظرية الديمقراطية التمثلية.

Farrell, D. M., Electoral Systems: A Comparative Introduction (Basingstoke: Palgrave, 2001).

مقدمة واضحة للأنماط الستة للنظم الانتخابية المعمول بها حاليًا.

Gallagher, M. and P. Mitchell (eds), The Politics of Electoral Systems (Oxford: Oxford University Press, 2005).

تحليل لأداء النظم الانتخابية فى 22 دولة، يسلط الأضواء على العلاقة المركبة بين النظم الانتخابية والعملية السياسية الأكبر.

Harrop, M. and W. L. Miller, Elections and Voters: A Comparative Introduction (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1987).

تحليل مبسط ومليء بالمعلومات لدور الانتخابات والمجادلات الخاصة

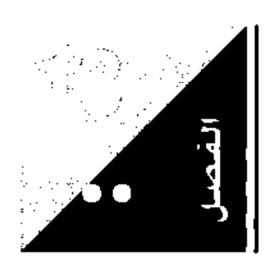
بالسلوك التصويتي.

Katz, R., Democracy and Elections (Oxford and New York: Oxford University Press, 1997).

مراجعة مفيدة لقضايا مرتبطة بالديمقراطية والانتخابات.

LeDuc, L., R. Niemi and P. Norris (eds), Comparing Democracies: Elections and Voting in Global Perspective (London: Sage, 1996).

دراسة جيدة لطبيعة الديمقراطية الانتخابية وصحتها ومغزى النظم الانتخابية.



الأحزاب والنظم الحزبية

"فى السياسة تكون الكراهيات المشتركة هى دائمًا تقريبًا الأساس للصداقات"

أليكسي دي توكوفيل، الديمقراطية فى أمريكا (1853)

المحتويات

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم أصول عمل السياسة الحديثة، حتى إن دورها ومغزاها يؤخذان دومًا على أنهما من الأمور المفروغ منها. لكن يجري التغافل مثلاً عن كون الأحزاب مخترَعًا حديثًا نسبيًا. فالأحزاب كأدوات سياسية للفوز بالانتخابات واكتساب السلطة، لم تأتِ إلى الوجود إلا فى أوائل القرن التاسع عشر. والآن أصبحت الأحزاب موجودة فعليًا فى كل مكان. أما الأماكن الوحيدة التي لا توجد فيها أحزاب سياسية فهى تلك المقموعة بديكتاتورية أو حكم عسكري. ويمكن ببساطة تامة القول إن الحزب السياسي هو المبدأ التنظيمي الرئيسي فى السياسة الحديثة. وسواء كانت الأحزاب السياسية أدوات عظيمة للديمقراطية أم مَصادر للطغيان والقمع، فإنها الرابط الحيوي بين الدولة والمجتمع المدني، بين مؤسسات الحكم والجماعات والمصالح الفاعلة فى المجتمع. ومع ذلك تتعرض الأحزاب والنظم الحزبية لهجوم متزايد. فيوجَّه لها اللوم على الفشل فى التعبير عن الطموحات الجديدة والأكثر تنوعًا التي نشأت فى المجتمعات الحديثة، والفشل فى حل- وربما حتى فى تناول- الكثير من المشكلات الخطيرة فى هذا المجتمع.

وفيما يلي المسائل الأساسية التي نتناولها فى هذا الفصل:

المسائل الرئيسية:

- ما الحزب السياسي؟ وكيف يمكن تصنيف الأحزاب السياسية؟
- ما الوظائف الرئيسية للأحزاب؟
- كيف يتم تنظيم الأحزاب؟ وأين توجد السلطة داخلها؟
- ما أنواع النظم الحزبية الموجودة؟
- كيف يشكل النظام الحزبي العملية السياسية الأكبر؟
- هل تتراجع الأحزاب ، وهل هذا التراجع نهائي؟

الحزب السياسي Political party:

مجموعة من الناس تُنظِّم بغرض الحصول على سلطة الحكومة، عن طريق الانتخابات أو وسائل أخرى. وهناك اختلاط في الغالب بين الأحزاب وجماعات المصالح أو الحركات الاجتماعية.

هناك أربع خصائص تميز الأحزاب عن الجماعات الأخرى:

- **تهدف الأحزاب إلى ممارسة سلطة الحكم من خلال الفوز بالمناصب السياسية (مع ذلك قد تستخدم الأحزاب الصغيرة كوسيلة للحصول على منبر).**
- **الأحزاب كيانات منظمة ذات عضوية رسمية من "حاملي بطاقات العضوية". وهو ما يميزها عن الحركات الاجتماعية الفضفاضة والأوسع نطاقًا.**
- **تتبنى الأحزاب دائمًا جملة من المسائل العريضة، وتتعامل مع كل المجالات الرئيسية للسياسات الحكومية (مع ذلك قد تركز الأحزاب الصغيرة على قضية واحدة بعينها، ومن هنا تشابهها مع جماعات المصالح).**
- **تتوحد الأحزاب– بدرجات متفاوتة– حول تفضيلات سياسية مشتركة وهوية أيديولوجية عامة.**

سياسة الأحزاب

توجد الأحزاب السياسية فى أغلبية كبيرة من البلدان وفي معظم النظم السياسية. وقد تكون الأحزاب سلطوية أو ديمقراطية، وقد تسعى للوصول إلى السلطة عبر الانتخابات أو عن طريق الثورات، وقد تعتنق أيديولوجيات اليسار أو اليمين أو الوسط، أو حتى قد تتنصل كلية من الأفكار السياسية. وعلى أية حال فإن هناك أحزابًا من هذا النوع أو ذاك من البرازيل إلى بوروندي، ومن النرويج إلى نيوزيلندا. وقد أصبح موضع اعتراف واسع أن نمو الأحزاب السياسية ووجود نظام حزبي هما من علامات التحديث السياسي. ففي أواخر الخمسينيات كان نحو 80 % من دول العالم تحكمه أحزاب سياسية. إلا أن الستينيات والسبعينيات عرفت تراجعًا فى ذلك بسبب انتشار نظم الحكم العسكري فى البلدان النامية. فقد وُجِّهت الاتهامات للأحزاب بأنها مثيرة للانقسام وفاشلة فى حل المشكلات الضاغطة للفقر والخصومات العرقية والقبلية. كما ثبت أيضًا عدم ارتياح النخب الاقتصادية والعسكرية للأحزاب السياسية. ولكن أدى صعود عمليات الدمقرطة فى الثمانينيات والتسعينيات إلى ازدهار الأحزاب مجددًا. ففي آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ترافق انهيار أو تخفيف قبضة نظم الحكم العسكرية مع بعث الأحزاب من جديد. أما فى الدول الشيوعية السابقة فقد حلت نظم التنافس الحزبي محل نظام الحزب الواحد.

تكتل، تكتلية Faction, Factionalism

في الأصل كانت كلمتا حزب Party وتكتل (فصيل) Faction تستخدمان مترادفين. ولكن أصبح تعبير تكتل يستخدم الآن أكثر ليعني قسمًا أو جماعة داخل كيان أكبر، عادة داخل حزب سياسي. ورغم أن التكتلات قد تكون مستقرة وشبه دائمة، وربما تمتلك تنظيمًا وعضوية رسميين، فإن أهدافها ووضعيتها التنظيمية تكون متوافقة مع الكيان الحزبي الأكبر. وإن لم يكن الأمر كذلك يُنظر إلى هذه الجماعة كـ "حزب داخل الحزب". وتتم التفرقة أحيانًا بين التكتلات والتيارات، حيث تكون الأخيرة جماعات غير رسمية وذات طابع فضفاض أكبر، وتتميز فقط بسياستها أو موقفها الأيديولوجي. ويشير تعبير التكتلية إما إلى انتشار التكتلات، أو إلى مرارة الخصومة بين الكتل المختلفة. ويغلب استخدام مصطلح تكتل بغرض التحقير، لكن مصطلح التكتلية يستخدم على نحو تحقيري دائمًا حيث تنطوي على صراعات منهكة.

رغم ذلك سيكون من الخطأ تأكيد أن الأحزاب كانت دائمًا معنا. فالأحزاب السياسية جزء من بنيات متعددة للسياسة، وقد ظهرت مع مجيء حكومات تمثيلية والتوسع التقدمي لحق الانتخاب في القرن التاسع عشر.

فحتى ذلك الوقت كانت ما نطلق عليها الأحزاب أكثر بقليل من جماعات لسياسيين ذوي تفكير متشابه، وتتكون عادةً حول قائد رئيسي أو عائلة ما. فمثلاً تبلورت ما تسمى أحزاب "البلاط" داخل نظم الحكم الملكي المستبد نتيجة الصراع على النفوذ بين النبلاء والمستشارين. ولذلك فإن إدموند بيرك Edmund Burke حينما وصف الحزب أواخر القرن الثامن عشر بأنه "مجموعة من رجال... متحدين حول مبدأ خاص معين يتفقون عليه جميعًا"، كان يفكر في تجمعات فضفاضة وغير رسمية مثل الويجز Whigs والتوريز Tories وليس عن الكيانات المنظمة والمنضبطة التي كان لا بد وأن تتطور إليها.

نشأت الأحزاب الحديثة أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى الرغم من مقت الأحزاب من جانب "الآباء المؤسسين" الذين وضعوا الدستور الأمريكي فإن الحزب الفيدرالي (الويجز فيما بعد، ثم الحزب الجمهوري منذ 1860) برز كحزب جماهيري إبان الانتخابات الرئاسية عام 1800. كما بدأ الكثير من الأحزاب المحافظة والليبرالية في الحياة ككتل أو أجنحة في الكونجرس. وفيما بعد، واستجابة للتوسع المستمر في قاعدة

الناخبين، اضطرت تلك التكتلات إلى إنشاء آلية خارج البرلمان ذات فروع في الدوائر الانتخابية ووكلاء محليين..إلخ. وعلى العكس من ذلك فقد ولدت الأحزاب الاشتراكية والأحزاب الممثلة للجماعات الدينية والعرقية واللغوية كحركات اجتماعية أو جماعات مصالح تعمل من خارج الحكم. ثم تطورت فيما بعد إلى أحزاب برلمانية مستوفية العناصر على أمل الفوز بالتمثيل الرسمي والمساهمة في تشكيل السياسات العامة. ومع بداية القرن العشرين أصبحت الأحزاب والنظم الحزبية- عمليًا- المظهر السياسي للانقسامات الاجتماعية وغيرها النشطة في المجتمع ككل. غير أن الأشكال الحزبية الناجمة عن ذلك قد اختلفت إلى حد بعيد.

أنواع الأحزاب

استُخدِمت تصنيفات مختلفة للأحزاب السياسية. وأهمها:

- أحزاب الكادر والأحزاب الجماهيرية.
- الأحزاب التمثيلية والأحزاب التكاملية.
- الأحزاب الدستورية والأحزاب الثورية.
- الأحزاب اليسارية والأحزاب اليمينية.

يعتبر التصنيف الأكثر شيوعًا بين الأحزاب هو التفرقة بين أحزاب الكادر (القيادات) والأحزاب الجماهيرية. وكان مصطلح الكادر cadre عند نشأته يعني "حزب الأعيان" والذي تسيطر عليه جماعة غير رسمية من القادة غير المهتمين ببناء منظمة جماهيرية. وقد تطور هذا النوع من الأحزاب خارج التكتلات أو الطغم البرلمانية في وقت كان حق الاقتراع محدودًا. غير أن مصطلح الكادر يستخدم الآن على نحو أكثر شيوعًا (كما في الأحزاب الشيوعية) للإشارة إلى أعضاء الحزب المدرَّبين والمحترفين الذين يتوقع منهم إظهار مستوى عالٍ من الالتزام السياسي والانضباط الصارم. ومن أمثلتها في العصر الحديث: الحزب الشيوعي السوفيتي، الحزب النازي في ألمانيا، الحزب الفاشي في إيطاليا، وكذلك الحزب الشيوعي الصيني وحزب المؤتمر الهندي- في بعض الجوانب. والسمة المميزة لأحزاب الكادر هي اعتمادها على نخبة نشطة سياسيًا

(تخضع عادة لانضباط شبه عسكري) وقادرة على الاضطلاع بالقيادة الأيديولوجية للجماهير. وعلى الرغم من معايير العضوية الصارمة التي تتبعها تلك الأحزاب فإن دوافع التوظف والمصلحة تكون غالبًا وراء الانضمام لتلك الأحزاب.

بالمقابل يشدد الحزب الجماهيري على توسيع العضوية وبناء قاعدة انتخابية عريضة. ورغم أن التوسع فى حق الاقتراع قد أجبر الأحزاب الليبرالية والمحافظة على البحث عن التأييد الجماهيري فإن النماذج الأولى منها تمثلت فى الأحزاب الاشتراكية الأوروبية مثل الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني وحزب العمال البريطاني اللذين بنيا تنظيمين صُمِّما خصيصًا لحشد تأييد الطبقة العاملة. والسمة الرئيسية فى تلك الأحزاب هى تشديدها الزائد على تجنيد الأعضاء والتنظيم أكثر من الأيديولوجية والمعتقد السياسي. ورغم امتلاك هذه الأحزاب رسميًا لتنظيمات ديمقراطية فى أغلب الأحوال، فإن هناك أقلية من العضوية النشطة هى التي تنخرط عادةً فى المشاركة، إلى جانب اتفاق عام فحسب على المبادئ والأهداف.

تُصنّف معظم الأحزاب الحديثة فى فئة أسماها أوتو كرتشهيمر Otto Kirchheimer (1966) بـ "الأحزاب المفتوحة للجميع"، وهى الأحزاب التي تقلص حمولتها الأيديولوجية إلى حد كبير بهدف أكبر عدد ممكن من الناخبين. ويبدو أن كرتشهيمر كان يقصد بشكل خاص حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي فى ألمانيا، لكن أفضل الأمثلة على هذا النوع من الأحزاب موجود فى الحزبين الديمقراطي والجمهوري بالولايات المتحدة. كما ينطبق هذا التوصيف أيضًا على الأحزاب الاشتراكية الحديثة غير المؤدلجة مثل الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني وحزب العمال البريطاني. وتختلف هذه الأحزاب عن النموذج الكلاسيكي للحزب الجماهيري بتشديدها على القيادة والوحدة، والتقليل من دور أعضاء الحزب الأفراد، فى محاولة لبناء ائتلافات مؤيدة عريضة أكثر من الاعتماد على طبقة اجتماعية أو جماعة قطاعية معينة.

أما التمييز الثاني بين أنواع الأحزاب فهو الذي قدمه سيجموند نيومان Sigmund Neumann (1956) حين ميز بين ما أسماها أحزاب التمثيل وأحزاب التكامل. فالأحزاب التمثيلية ترى أن وظيفتها الأولية هى تأمين

أصوات الناخبين. ومن ثم تحاول أن تعكس الرأي العام، لا أن تشكله. وتتبنى الأحزاب التمثيلية فى هذا المقام استراتيجية استيعاب الجميع ومن ثم تراعي البراجماتية قبل المبدأ، وتهتم بأبحاث السوق أكثر من التعبئة الشعبية. وقد أعطى انتشار هذا النوع من الأحزاب فى السياسة الحديثة قوة كبيرة للادعاءات المبنية على نموذج الاختيار العقلاني فى السلوك السياسي، ومن هؤلاء جوزيف شومبيتر وأنتوني داونز Anthony Downs وغيرهما ممن يصورون السياسيين كمخلوقات ساعية للسلطة، ويرغبون فى تبني أي سياسات يرجح أن تحقق لهم النجاح الانتخابي.

أما الأحزاب التكاملية فهى على العكس مما سبق تتبني استراتيجيات سياسية مبادرة بالفعل، وليس كمجرد رد فعل، فهى تعبئ وتثقف وتلهم الجماهير، وليس خطابها مجرد استجابة لهمومهم. ورغم أن نيومان رأى فى الحزب التعبوي مجرد حزب للكادر منضبط أيديولوجيًا، فإن الأحزاب الجماهيرية قد تُظهر أيضًا هى الأخرى ميولاً تعبوية. ومن أمثلة ذلك الأحزاب الاشتراكية ظلت الأحزاب الاشتراكية- إلى أن منيت بإخفاقات انتخابية- على قناعة بأن الفوز بالانتخابات يتطلب الاقتناع بفوائد الملكية العامة والتشغيل الكامل وإعادة التوزيع..إلخ. وهى المقاربة ذاتها التي تبناها أيضًا- للمفارقة- حزب المحافظين تحت قيادة مارجريت تاتشر فى الثمانينيات. فقد تخلت تاتشر عن نفور الحزب تقليديًا من الأيديولوجيا والمبادئ المجردة، واعتمدت "سياسة المعتَقَد" سعيًا منها لتعبئة المسئولية الفردية والقضاء على قوة النقابات العمالية وهلم جرا.

وبالنسبة للنوع الثالث من تصنيفات الأحزاب فهو يميز بين الأحزاب الدستورية والأحزاب الثورية. فتعترف الأحزاب الدستورية بحقوق الأحزاب الأخرى وصلاحياتها، ومن ثم تعمل فى إطار متفق عليه من القواعد والضوابط. وهى تعترف على وجه الخصوص بالفارق بين الحزب والدولة، بين الحزب فى السلطة (حكومة اليوم) ومؤسسات الدولة (البيروقراطية، القضاء، الشرطة..إلخ) التي تتمتع باستقلال رسمي وحياد سياسي. وفوق كل هذا، تقر الأحزاب الدستورية وتحترم قواعد التنافس الانتخابي. فتعترف بأن من الممكن خروجها من السلطة بيسر،

الاختيار العقلاني Rational Choice:
مقاربة للسياسة مبنية على افتراض أن الأفراد فاعلون من أجل مصالحهم المفترضة عقليًا، وهى نظرية "اقتصادية" فى السياسة.

مثل حقها فى اكتساب السلطة بالانتخاب. وتتسم الأحزاب الرئيسية فى كل الديمقراطيات الليبرالية بهذا الطابع الدستوري.

بالمقابل، تكون الأحزاب الثورية معادية للنظام أو غير دستورية، سواء كانت أحزابًا يسارية أم يمينية. وترمي هذه الأحزاب للاستيلاء على السلطة والإطاحة بالبنية الدستورية القائمة، مستخدمة تكتيكات تتراوح بين التمرد المسلح الصريح والثورة الشعبية وانتهاءً بوسيلة شبه شرعية مثل تلك التي وصل بها النازيون والفاشيون للسلطة. وفي بعض الحالات تكون الأحزاب الثورية محظورة رسميًا لتصنيفها كأحزاب "متطرفة" أو "معادية للديمقراطية"، مثلما حدث فى ألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. لكنها بمجرد الوصول للسلطة تصبح أحزابًا "حاكمة" أو أحزاب النظم الحاكمة، فتقمع الأحزاب المنافسة وترسي علاقة دائمة مع أجهزة الدولة. وهكذا يتم إضعاف التفرقة بين الحزب والدولة فى نظم الحزب الواحد، سواء تأسست تحت راية الشيوعية أو الفاشية أو القومية أو أية راية أخرى، إلى الحد الذي يصبح معه الحزب "الحاكم" رديفًا للحكومة، مما يخلق انصهارًا بين الدولة والحزب. وقد شاع هذا المسلك على سبيل المثال فى الاتحاد السوفيتي؛ حيث أصبح السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي يتصرف كرئيس السلطة التنفيذية أو رئيس الحكومة دون أن يتكبد عناء تولي موقع رسمي فى الدولة.

أما الطريقة الرابعة لتصنيف الأحزاب فتقوم على أساس التوجه الأيديولوجي، وخاصة بين الأحزاب اليسارية واليمينية. وتتسم الأحزاب اليسارية (التقدمية والاشتراكية والشيوعية) بالالتزام بالتغيير، فى صورة الإصلاح الاجتماعي أو التحول الاقتصادي الشامل. وقد حصلت هذه الأحزاب على التأييد تقليديًا من صفوف الفقراء والمحرومين (الطبقة العاملة فى المجتمعات الحضرية). أما الأحزاب اليمينية (وخاصة الأحزاب المحافظة والفاشية) فهى بوجه عام تتمسك بالنظام الاجتماعي القائم، بمعنى أنها تمثل قوة الاستمرار. ويتمثل مؤيدوها عادةً فى أصحاب الأعمال والطبقات المتوسطة الميسورة ماديًا. بيد أن فكرة الانقسام بين أحزاب يسارية ويمينية نقية تعتبر فى أحسن الأحوال تبسيطًا مخلاً، وفي أسوأها فكرة بالغة التضليل. فكل الأحزاب اليسارية واليمينية تنقسم

داخليًا بين إصلاحيين وثوريين، ودستوريين وثوريين، ليس هذا فحسب إذ إن جميع الأحزاب– وخاصة الدستورية منها– ترغب في أن تكون "تجمعات عريضة" بمعنى أن يكون لكل منها جناحان يساري ويميني. وفوق هذا، فإن التنافس الانتخابي يعمل فعليًا على طمس الهويات الأيديولوجية، حيث تتوارى المبادئ التي كانت محل احتفاء لصالح البحث عن الأصوات. كما أن تعريفات اليسار واليمين قد تغيرت بمرور الزمن، وتختلف من نظام لآخر. وأخيرًا أدى التحول عن الاستقطابات الطبقية القديمة، وبروز قضايا سياسية جديدة مثل البيئة وحقوق الحيوان والنسوية إلى تراجع الأفكار التقليدية عن اليسار واليمين (Giddens, 1994).

وظائف الأحزاب

رغم تعريف الأحزاب السياسية بحسب وظيفتها المركزية (شَغل المواقع السياسية والحصول على سلطة الحكم) فإن تأثيرها في النظام السياسي أوسع وأعقد من هذا بكثير. ولا حاجة للقول بخطر التعميم بشأن وظائف الأحزاب؛ إذ تميل الأحزاب الدستورية، التي تنشط في سياق المنافسة الانتخابية، إلى تصويرها كحصون للديمقراطية، وفي الحقيقة يجري النظر غالبًا إلى وجود تلك الأحزاب على أنه المحك الحقيقي لوجود نظام ديمقراطي صحي.

وقد صُمم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية طيف سياسي بديل على هيئة حدوة الحصان (انظر الشكل 13-2) استهدف تسليط الضوء على الاتجاهات الشمولية والأحادية (الرافضة للتعددية) عند كل من الفاشية والشيوعية، وعلى النقيض من ادعاء التسامح والانفتاح عند المذاهب الرئيسية الأخرى. وقد حاول من وضعوا الطيف السياسي ذي البعدين (انظر الشكل 13-2)، مثل هانز إيسنك (1964) Hans Eysenck، التغلب على تبسيط وعدم كفاية الطيف القائم على اليمين– اليسار، بإضافة محور تسلطي– تحرري، وهو ما يمكّن من التمييز بين المواقف من التنظيم الاقتصادي والمواقف المتعلقة بالحرية المدنية.

ومن ناحية أخرى فإن أحزاب النظام الحاكم التي تتمتع باحتكار السلطة السياسية يتم تصويرها على نحو أكثر تداولاً كأدوات للتحكم والسيطرة

الطيف السياسي Political Spectrum

الطيف السياسي بين اليسار واليمين هو أسلوب مختزل لوصف الأفكار والمعتقدات السياسية، وإيجاز للمواقع الأيديولوجية للسياسيين والأحزاب والحركات. ويرجع تاريخه إلى الثورة الفرنسية والمواقع التي شغلتها الجماعات المختلفة في أول اجتماع للجمعية الوطنية الفرنسية عشية الثورة عام 1789. غير أنه لا يوجد معنى لتسمية اليسار واليمين، فحسب المعنى الضيق يلخص الطيف السياسي الخطي (أنظر الشكل 13-1) المواقف المختلفة من الاقتصاد ودور الدولة: فاليسار يؤيد التدخل والجماعية، بينما اليمين يؤيد السوق والفردية. وهو ما يعكس إختلافات أيديولوجية وقيمية أعمق:

اليمين	اليسار
السلطة	الحرية
التراتبية	المساواة
النظام	الأخوة
الواجبات	الحقوق
التقليد	التقدم
الرجعية	الإصلاح
القومية	الأممية

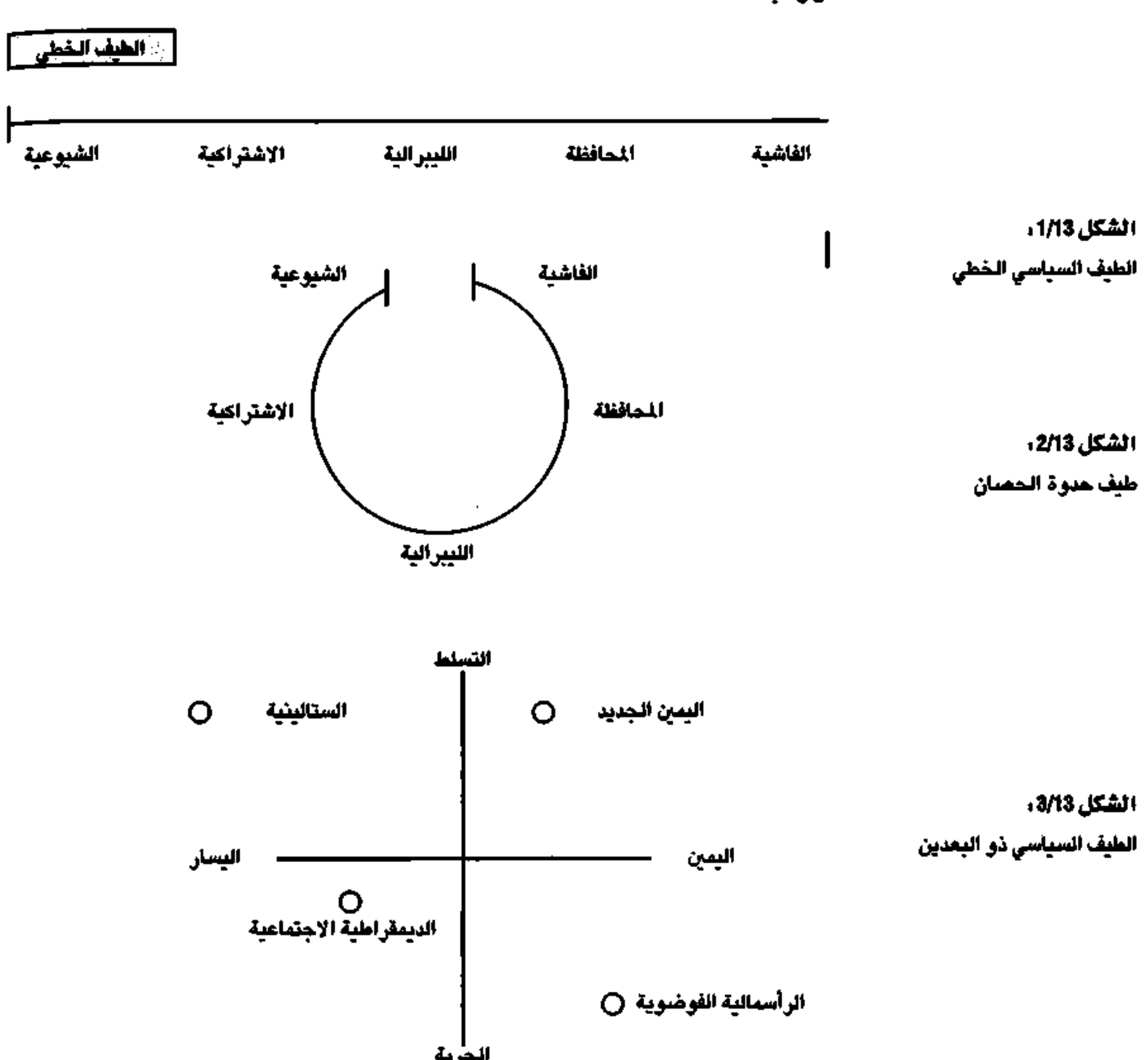
لسياسية. ومع ذلك يمكن تحديد عدد من الوظائف العامة للأحزاب لسياسية كما يلي:

- التمثيل
- تكوين النخبة والانضمام لها
- صياغة الأهداف
- التعبير عن المصالح والجمع بينها
- التنشئة والتعبئة
- تنظيم الحكومة

التمثيل

ينظَر إلى التمثيل غالبًا على أنه الوظيفة الرئيسية للأحزاب. فهو يشير

إلى قدرة الأحزاب على الاستجابة والتعبير عن آراء كل من الأعضاء والناخبين. وحسب لغة نظرية النظم تُعتبر الأحزاب أجهزة "الإدخال" الرئيسية التي تؤمِّن للحكومة الإلمام بشواغل المجتمع الأكبر واحتياجاته ورغباته.



الشكل 1/13:
الطيف السياسي الخطي

الشكل 2/13:
طيف حدوة الحصان

الشكل 3/13:
الطيف السياسي ذو البعدين

ومن الواضح أن هذه الوظيفة تُنجز على أفضل وجه، أو لا تنجز على الإطلاق إلا في نظام مفتوح وتنافسي يجبر الأحزاب على الاستجابة للتفضيلات الشعبية. ويشرح نظريو الاختيار العقلاني هذه العملية، مثل أنتوني داونز Anthony Downs (1957) باقتراح أن السوق

السياسية تضاهي السوق الاقتصادية، أي إن السياسيين ينشطون- من حيث الجوهر- كأصحاب أعمال يبحثون عن الأصوات، فيما يشبه إلى حد بعيد مسعى أصحاب الأعمال التجارية. وهكذا فإن السلطة تكمن عند المستهلكين، أي الناخبين. غير أن هذا "النموذج الاقتصادي" يتعرض للنقد على أساس أن الأحزاب تسعى إلى "تشكيل" الرأي العام أو تعبئته مثلما تحاول الاستجابة له، ومن ثم كان التشكيك في الصورة المفترضة للناخبين كمستهلكين عقلانيين ولديهم معلومات جيدة ويركزون على القضايا، ومن ثم فإن نطاق الاختيار الاستهلاكي (أو الانتخابي) يتسم بالضيق غالبًا.

تكوين النخبة والانضمام إليها

تضطلع الأحزاب بأنواعها بمسئولية تزويد الدول بقياداتها السياسية. وكان من الاستثناءات النادرة من هذه القاعدة الجنرال ديجول de Gaulle الذي قدم نفسه لفرنسا عام 1944 بوصفه "القائد المنقذ" ومن ثم ارتقت مكانته إلى ما فوق الانقسامات الحزبية. كما كان هو من أنشأ "حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة" UNR ولم يكن الحزب هو من صنع القائد. ومن الأمور الأكثر شيوعًا أن يصل السياسيون إلى المناصب الرسمية بفضل مواقعهم الحزبية: فالمتقدمون للانتخابات في النظم الرئاسية يكونون في العادة هم قادة الأحزاب، بينما في النظم البرلمانية يصبح قائد الحزب الأكبر في المجلس التشريعي- عادةً- رئيسًا للوزراء. كما أن المناصب الوزارية وغيرها من المناصب الرئيسية يتم إشغالها في العادة بكبار الشخصيات الحزبية، وإن وجدت استثناءات من هذا في نظم رئاسية مثل الولايات المتحدة والتي تسمح بتعيين وزراء غير حزبيين.

وهكذا فإن الأحزاب تكون في معظم الأحوال كميدان تدريبي للسياسيين، حيث تزودهم بالمهارات والمعرفة والخبرات، كما تمنحهم وضعية ما في البنية الوظيفية التخصصية، وإن كان هذا يتوقف على حظوظ الحزب. ومن ناحية أخرى يمكن انتقاد القبضة الخانقة التي تمارسها الأحزاب على المواقع الحكومية من زاوية أن القادة السياسيين يتم انتقاؤهم من وسط جماعة صغيرة نسبيًا من الموهوبين: ويقصد بها الشخصيات

مفهوم

الانتخابات الأولية Primary Election:
انتخابات تُجرى داخل الأحزاب لاختيار مرشحي الحزب لخوض الانتخابات "الرسمية". وقد أصبحت في القرن العشرين الوسيلة الرئيسية للترشيح في الولايات المتحدة، وأيضًا لانتخاب المندوبين للمؤتمرات الحزبية وانتخاب قادة الحزب. وتُعقد في معظم الولايات الأمريكية انتخابات تمهيدية "مغلقة" تقتصر المشاركة فيها على المؤيدين المسجلين للحزب (حتى من غير الأعضاء)، أما الانتخابات التمهيدية "المفتوحة" فتسمح لجميع الناخبين بالمشاركة فيها بغض النظر عن انتمائهم الحزبي. وترجع أهمية الانتخابات الأولية في كونها تمنح جمهرة الناخبين صوتًا أكبر في تقرير الشئون الحزبية، وتشجع نمطًا سياسيًا يدور حول المرشح أكثر من الحزب. ويسمح النجاح في الانتخابات الأولية للمرشح بالتحكم في آلة الحزب، بدلاً من ترك الأمور كلها للحزب.

الرئيسية في حفنة من الأحزاب الكبيرة. غير أنه تم تخفيف هذه القبضة في الولايات المتحدة من خلال الاستخدام الواسع للانتخابات الأولية التي تقلل من التحكم الذي قد يمارسه الحزب على عملية اختيار المرشحين.

صياغة الأهداف

كانت الأحزاب السياسية تقليديًا إحدى الوسائل التي تصوغ المجتمعات أهدافها الجماعية من خلالها، بل ضمان إنجازها في بعض الحالات. وتلعب الأحزاب هذا الدور لأنها في إطار عملية السعي إلى السلطة تصوغ برامج للحكومة (من خلال المؤتمرات والبيانات الانتخابية ..إلخ) تستهدف اجتذاب التأييد الشعبي. ولا يقتصر معنى هذا على اعتبار الأحزاب مصدرًا رئيسيًا لاقتراح السياسات، وإنما هي تشجع أيضًا على صياغة حزم مترابطة من الخيارات السياسية التي تساعد الناخبين على الاختيار بين أهداف واقعية وقابلة للتحقيق.

ويتم الاضطلاع بهذه الوظيفة على نحو أوضح في النظم البرلمانية؛ حيث تستطيع الأحزاب تطبيق سياساتها التي وصلت إلى السلطة على أساسها. ومع ذلك يمكن أن تتحقق هذه الوظيفة في النظم الرئاسية أيضًا من خلال الأحزاب غير البرنامجية عادة، كما في حالة "العقد مع أمريكا" الذي طرحه الجمهوريون في انتخابات الكونجرس الأمريكي عام 1994. غير أن تأييد الاتجاه نحو أحزاب واسعة غير أيديولوجية، وحقيقة التشديد المتزايد للحملات الانتخابية على الشخصيات والصورة على حساب السياسات والقضايا، قد قلصا بشكل عام تأثير الأحزاب في صياغة السياسات. وفوق هذا، من المؤكد أن تتعرض البرامج الحزبية للتعديل تحت ضغوط الجهاز الحكومي وجماعات المصالح، وكذلك في ضوء الظروف المحلية والدولية. ومن ناحية أخرى، يتم تنفيذ السياسات عادةً بواسطة البيروقراطيين وليس الأحزاب، فيما عدا حالة نظم الحزب الواحد مثلما كانت الحال في الدول الشيوعية سابقًا، حيث كان الحزب "الحاكم" يشرف على كل مستويات جهاز الدولة.

التعبير عن المصالح والجمع بينها

كما تساعد الأحزاب، من خلال عملية صياغة الأهداف الجماعية، فى التعبير عن المصالح المختلفة الموجودة فى المجتمع والحشد لها. وفي حقيقة الأمر تنشط الأحزاب كآليات يمكن من خلالها لأرباب الأعمال والعمال والجماعات الدينية والعرقية أن تحقق مصالحها المختلفة أو تدافع عنها. فعلى سبيل المثال أنشأت الحركة النقابية البريطانية حزب العمال بهدف التمثيل السياسي للطبقة العاملة.

وقد استوعبت أحزاب أخرى عمليًا مصالح وجماعات بهدف توسيع قاعدتها الانتخابية، وهو ما فعلته الأحزاب الأمريكية مع الجماعات المهاجرة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

كما أن حقيقة تعبير الأحزاب الوطنية بثبات عن مطالب العديد من الجماعات يجبرها على الجمع بين تلك المصالح فى مجمل واحد متماسك، مع مراعاة التوازن بينها. وتُضطر الأحزاب الدستورية تحديدا إلى القيام بهذا على نحو واضح بسبب ضغوط المنافسة الانتخابية، ولكن حتى الأحزاب المحتكرة للسلطة أيضًا تعبر وتجمع المصالح من خلال علاقتها الوثيقة مع الدولة والاقتصاد، خاصة فى نظم التخطيط المركزي. ومع ذلك فإنه لا يتم التعبير عن كل المصالح، حتى فى النظم الحزبية التنافسية، وبخاصة مصالح الفئات الضعيفة المعرضة للإقصاء.

التنشئة والتعبئة

تعتبر الأحزاب وسيطًا مهمًا للتثقيف والتنشئة السياسية، من خلال الجدل والمناقشات الداخلية، وكذلك الحملات الإعلامية والمنافسة الانتخابية. فالمسائل التي تختار الأحزاب والتركيز عليها عند وضع أجندتها السياسية، والقيم والمواقف التي تعبر عنها، تصبح جزءًا من الثقافة السياسية الأوسع. وفي حالة الأحزاب المحتكرة للسلطة يُعتبر الترويج لأيديولوجية "رسمية" (مثل الماركسية- اللينينية أو الاشتراكية القومية أو ببساطة أفكار زعيم كاريزمي) وظيفة رئيسية معترفًا بها للحزب، إن لم تكن وظيفته الأسمى.

وتلعب الأحزاب الرئيسية في النظم التنافسية دورًا لا يقل أهمية في تشجيع الجماعات على الالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية، وهكذا تعبئ التأييد للنظام نفسه. فمثلاً كانت نشأة الأحزاب الاشتراكية أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وسيلة مهمة لإدماج الطبقة العاملة في المجتمع الصناعي. غير أن قدرة هذه الأحزاب على التعبئة والتنشئة قد أصبحت موضع شك حسبما برهنت الممارسة في بلدان كثيرة على زيادة عدم التحيز الحزبي والاستياء المتنامي من الأحزاب التقليدية. ومشكلة الأحزاب هنا أنها هي نفسها تتم تنشئتها (ويفضل البعض قول: إفسادها) بفعل خبرة الحكم مما يجعلها- فيما يبدو- أقل فاعلية في إدماج المتعاطفين معها واجتذابهم.

تنظيم الحكومة

يكثر الزعم بأن المجتمعات الحديثة المعقدة ستصبح غير قابلة للحكم حال غياب الأحزاب السياسية. ففي المقام الأول تساعد الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومات، بل إنه يمكن الحديث عن "حكومة الحزب" في النظم البرلمانية. كذلك تمنح الأحزاب للحكومات درجة من الاستقرار والتماسك، خاصة إذا جاء أعضاء الحكومة من حزب واحد، ومن ثم توحدهم العواطف والارتباطات المشتركة. وحتى في حالة الحكومات التي يشكلها ائتلاف حزبي فمن الأرجح أن تتعزز الوحدة والتوافق بين أطرافه أكثر من تلك الحكومات التي يشكلها أفراد منفصلون لكل منهم أولوياته الخاصة.

يضاف إلى ما سبق أن الأحزاب تيسر التعاون بين فرعي الحكم الأساسيين: البرلمان والحكومة. ويُضْمَن هذا عمليًا في النظم البرلمانية من خلال حقيقة تشكيل الحكومة من الحزب أو الأحزاب التي تتحكم في أغلبية البرلمان. بل إنه حتى في النظم الرئاسية يمكن أن يكون لرئيس الحكومة ممارسة بعض النفوذ- وإن لم يكن التحكم- من خلال المطالبة بوحدة الحزب. وأخيرًا توفر الأحزاب- في النظم التنافسية على الأقل- مصدرًا حيويًا للمعارضة والانتقاد، داخل الحكومة أو خارجها.

كما أن توسيع الجدل السياسي وتثقيف الناخبين يساعدان في ضمان أن تكون السياسات الحكومية قد دُرِست بعناية، ومن ثم يُرجح أن تكون قابلة للعمل.

القانون الحديدي للأوليجاركية Irion Law of Oligarchy:

الأوليجاركية هي حكم أو سيطرة زمرة صغيرة. وقد صاغ ميشلز Michels (1911) القانون الحديدي للأوليجاركية الذي يقترح وجود اتجاه حتمي فى المنظمات السياسية، ومن ثم فى جميع المنظمات، لأن تصبح أوليجاركية. ولا يمكن للبنيات التشاركية أو الديمقراطية أن توقف هذا الاتجاه، وإنما يمكنها فقط أن تخفيه. وقدم ميشلز عددًا من الحجج التي تؤكد قانونه:

- تنبثق جماعات النخبة من الحاجة إلى التخصص. ويتمتع أعضاء النخبة بخبرة أكبر ومهارات تنظيمية أفضل من تلك التي يملكها الأعضاء العاديون.
- يشكل القادة جماعات متماسكة بسبب إدراكهم لأن هذا يحسن فرص بقائهم في السلطة.
- يميل الأعضاء العاديون إلى اللامبالاة، ومن ثم هم مستعدون بوجه عام لتبجيل القادة والخضوع لهم.

التنظيم الحزبي: أين توجد السلطة؟

بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه الأحزاب السياسية، فقد تركز اهتمام كبير على أين تكمن السلطة داخل الأحزاب. وتزودنا بنية الأحزاب وتنظيمها بأدلة حيوية على توزيع السلطة داخل المجتمع ككل. فهل بإمكان الأحزاب أن تنشط ككيانات ديمقراطية توسع المشاركة وفرص النفاذ إلى السلطة؟ أم هل هى ببساطة تعمل على اختراق سيطرة القادة والنخب؟

وكان من المحاولات الأولى لدراسة الديمقراطية الحزبية الداخلية دراسة موسي أوستروجورسكي (1902) Mosei Ostrogorski المعنونة "الديمقراطية وتنظيم الأحزاب السياسية"، والتي رأت أن تمثيل المصالح الفردية يتراجع لصالح النفوذ المتنامي للآلة الحزبية الداخلية والتحكم الذي تمارسه مجموعة من الشخصيات الحزبية القيادية. وقد عبر روبرت ميشلز (1876- 1936) Robert Michels عن هذه الرؤية على نحو أكثر تميزًا في كتابه "النخب السياسية"؛ حيث صاغ "القانون الحديدي للأوليجاركية" أو ما وصفه "بأن الحديث عن التنظيم يعني الحديث عن الأوليجاركية". وقد رغب هذا المنظر البارز للنخبة فى أن يحلل بنية السلطة فى الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني SPD وتوصل إلى أنه على الرغم من البنية التنظيمية الديمقراطية الرسمية لهذا الحزب، فإن السلطة فيه تتركز فى أيدي مجموعة صغيرة من القادة.

ورأى ميشلز أن "قانونه" يفسر الفشل الحتمي للاشتراكية الديمقراطية، ويفجر خرافة الديمقراطية السياسية. بينما رأى منتقدوه أن ملاحظاته اتسمت بالتعميم لواقع حزب واحد في لحظة معينة من الزمن، كما أنها تقوم على أساس نظريات سيكولوجية موضع تساؤل. وقد بينت الممارسة العملية أن النخب الحزبية كانت مدفوعة دائمًا بروح تكتلية أكبر، بينما كانت العضوية القاعدية أقل سلاسة مما تصور ميشلز.

وقد بُذلت جهود لتدعيم السمات الديمقراطية والتشاركية للأحزاب من خلال الإصلاح. وقد تمت أوضح الأمثلة على ذلك في الولايات المتحدة في عقدي السبعينيات والثمانينيات. وتختلف الأحزاب الأمريكية عن الأوروبية في كثير من الجوانب، فالأحزاب الأمريكية عبارة عن تحالفات فضفاضة لمصالح متعارضة أحيانًا جمعتها الحاجة إلى التكتل في الانتخابات الرئاسية، ومن ثم تتسم باللامركزية وغياب البرنامج. وقد عمل القادة على مستوى الولايات أو المدن (إرث ماكينات السياسة من أوائل القرن العشرين) كوسطاء للسلطة ومارسوا نفوذًا حاسمًا في مؤتمرات الترشيح. لكنه بعد الاحتجاجات والصدامات التي وقعت في المؤتمر الوطني للديمقراطيين عام 1968 بشيكاغو نشأت حركة إصلاحية ترمي إلى إضعاف سلطة القادة الحزبيين المحليين وتقوية دور الأعضاء العاديين.

وأنجز هذا إلى حد كبير من خلال التوسع في استخدام الانتخابات الأولية والمؤتمرات الحزبية (الأولى عند الديمقراطيين والثانية عند الجمهوريين) التي اجتذبت إلى السياسة الحزبية الكثير من النشطاء حول القضايا والمرشحين، ما أدى إلى ترشيح مرشحين أكثر تشديدًا على الأيديولوجية مثل جورج مكجفرن George McGovern للديمقراطيين عام 1972 ورونالد ريجان Ronald Regan للجمهوريين عام 1980. وقد ولدت هذه الاتجاهات القلق، خاصة وسط الديمقراطيين، من أن اعتماد هياكل أكثر انفتاحًا ومشاركة قد يؤدي ببساطة إلى اختيار مرشحين "خارجيين" يصعب انتخابهم. وقد تفاعل الحزبان الأمريكيان الرئيسيان مع هذه المشكلة بتحديث بنية اللجان وتقويتها خاصة على المستوى الوطني

مفهوم

الديمقراطية الحزبية Party democracy: شكل للحكم الشعبي يعمل من خلال حزب بوصفه مؤسسة ديمقراطية. وهناك رأيان بشأن كيفية حدوث ذلك. يرى الأول (الديمقراطية الحزبية الداخلية) في الأحزاب وسائط ديمقراطية تتوزع السلطة فيها باتساع وتساو، وهو ما يقتضي على سبيل المثال المشاركة الواسعة في انتخاب القادة واختيار المرشحين، وإعطاء دور أكبر للمؤتمرات الحزبية في صياغة السياسات. وفي النموذج الثاني، تتطلب الديمقراطية تركيز سلطة صناعة السياسات في أيدي أعضاء الحزب المنتخبين والخاضعين للمحاسبة العامة. ويرى هذا النموذج أن التوزيع الواسع والمتساوي للسلطة داخل الحزب قد يؤدي إلى طغيان نشطاء محليين غير منتخبين.

ماكينات السياسة Machine Politics: نمط من السياسة يتحكم فيه "الرؤساء" في تنظيم جماهيري من خلال الزبونية وتوزيع المزايا.

المؤتمر الحزبي Caucus: اجتماع لأعضاء الحزب لاختيار مرشحيه للانتخابات أو مناقشة المقترحات التشريعية قبل طرحها رسميًا.

الكلية الانتخابية Electoral College: آلية للانتخاب غير المباشر، هيئة للناخبين تقع عليها مسئولية شغل المواقع الحزبية أو العامة.

والكونجرس ومجلس الشيوخ. ورغم تصوير ذلك على أنه عملية "للتجديد الحزبي"، فهناك شواهد على أن الأحزاب ترغب فى توفير دعم انتخابي أكبر للمرشحين الأفراد، وليس الاقتراب من النمط الأوروبي للانتخابات المتمركزة حول الأحزاب.

كما تبلورت تحركات أخرى صوب الدمقرطة فى حزب العمال البريطاني أوائل الثمانينيات. فقد كان استياء متنامٍ وسط النشطاء من "خيانة الاشتراكية" من قِبَل الزعماء البرلمانيين، وتحول هذا إلى صراع علني بعد فشل الحزب فى انتخابات 1979. ونجح دعاة الإصلاح بزعامة توني بن Tony Benn فى تقوية الحزب خارج البرلمان بإدخال الكلية الانتخابية لانتخاب قائد الحزب ونائبه. لكن تعرض الحزب لهزائم انتخابية متتالية جعله يتحول مرة أخرى إلى القيادة المركزية. ويمكن رؤية عودة بنية السلطة من أعلى لأسفل خلال المراجعة السياسية 1987-1989 بقيادة نيل كينوك Neil Kinnock زعيم الحزب وقتذاك، وضعف النفوذ النقابي من خلال إدخال نظام "الصوت الواحد للعضو الواحد" تحت قيادة جون سميث John Smith عام 1993 ونجاح توني بلير فى إعادة صياغة المادة 4 من دستور الحزب (التي تؤكد التزام الحزب بالملكية العامة) عام 1995 وهو ما ساعد فى أن يحكم الحزب منذ 1997 كحزب عمال "جديد". ومن المثير فى هذه العملية بدء الاتجاهات الأوليجاركية فى البروز، ليس من ديناميات التنظيم، وإنما من حاجة الحزب للوحدة واستعادة المصداقية أمام الناخبين.

يعتبر وجود الأجنحة والاتجاهات المختلفة كتنظيم رسمي مهمًا فى تحديد موقع السلطة داخل الحزب. وبينما تتبنى كل الأحزاب (بما فيها تلك ذات الطابع الأحادي الواضح) وجود قدر من الاختلاف السياسي والأيديولوجي، وتعتبر درجة هذا الخلاف بين الجماعات المنظمة والمتماسكة داخل الحزب حاسمة فى تحديد مستوى السلطة التي يتمتع بها القادة الحزبيون. وفي بعض الحالات يمكن أن تنشق بعض الكتل على الأحزاب مثلما نشأت الأحزاب الشيوعية الأوروبية فى أغلب الحالات بالانشقاق على الأحزاب الاشتراكية فى السنوات التي تلت

الثورة الروسية عام 1917. وترتبط النزعة التكتلية غالبًا بالوزن الذي تعطيه الأحزاب للأفكار السياسية والتوجه الأيديولوجي. فبينما تضطر الأحزاب اليمينية البراجماتية عادة إلى التوفيق بين الاتجاهات المتنافسة، تضطر الأحزاب اليسارية الأكثر أيديولوجية غالبًا للتعامل لائحيًا مع الرفض الصريح أو الخصومة غير المؤسسية. ومع محاولة الأحزاب تبني الديمقراطية الداخلية فإن هذا يجعل قيادة الأحزاب الاشتراكية أصعب بشكل عام من قيادة الأحزاب الليبرالية أو المحافظة.

غير أن الاعتبار الأكثر أهمية ربما يكون هو مدى قدرة الأحزاب على الاحتفاظ بالسلطة. وتعتبر التكتلية- بمعنى ما- رفاهية لا يتحملها إلا الأحزاب التي استمرت لفترة طويلة فى الحكم. وهذا هو السبب فى قدرة الأحزاب الشيوعية المحتكرة للسلطة على وضع التكتلية في موقف دفاعي صعب جراء فرض انضباط صارم وفق قيود المركزية الديمقراطية. كما يفسر الطبيعة التكتلية العميقة للأحزاب "المسيطرة" مثل الحزب الديمقراطي الليبرالي فى اليابان LDP والحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي DC. ويعتبر حزب المحافظين البريطاني مثالاً على حزب كان يشدد على مبادئ الالتزام والولاء، لكنه عرف التكتلية بشكل متزايد فى الثمانينيات والتسعينيات بسبب ترافق الطابع الأيديولوجي الزائد مع النجاحات الانتخابية لفترة طويلة منذ 1979. وقد أعطت الضغوط من أسفل لأعلى طابعًا أكثر ديمقراطية مما افترضته البنية الرسمية لسيطرة القائد. وكانت مارجريت تاتشر هى الخاسر الأكبر من هذه العملية، حيث رُفضت زعامتها للحزب عام 1990 على الرغم من كسبها الانتخابات العامة ثلاث مرات. وقد تكررت الظاهرة بوضوح فى فترة قيادة جون ميجور John Major 1992- 1997.

المركزية الديمقراطية Democratic Centralism، المبدأ اللينيني فى التنظيم الحزبي، يقوم على توازن مفترض بين حرية المناقشة والالتزام الصارم بوحدة العمل.

النظم الحزبية

لا تقتصر أهمية النظم السياسية على الوظائف التي تضطلع بها (التمثيل، تكوين النخبة والانضمام لها، صياغة الأهداف، التعبير عن المصالح والجمع بينها، التنشئة والتعبئة، تنظيم الحكومة) وإنما أيضًا لأهمية العلاقات بين الأحزاب ووسطها بالنسبة لتحديد طريقة عمل

النظم السياسية فى الممارسة العملية. وتسمى شبكة العلاقات هذه نظامًا حزبيًا. وأكثر الطرق شيوعًا للتمييز بين الأنماط المختلفة للنظم الحزبية هى الرجوع إلى عدد الأحزاب المتنافسة على السلطة. وبناءً على ذلك ميز دوفرجيه (1954) Duverger بين نظم "الحزب الواحد"، "الحزبين"، و"متعدد الأحزاب". ورغم شيوع استخدام هذا التنميط فإنه لا يمكن التبسيط إلى حد اختزال النظم الحزبية فى "لعبة الأرقام".

ويتساوى فى الأهمية مع عدد الأحزاب المتنافسة على السلطة، حجمها النسبي حسبما ينعكس فى قوتها الانتخابية والتشريعية. فمن الحيوي هنا حسب سارتوري (1976) Sartori تحديد أهمية الأحزاب عند تشكيل الحكومات، وبالأخص ما إذا كان حجمها يسمح لها باحتمال الفوز بالسلطة، أو المشاركة فيها على الأقل. وتنعكس هذه المقاربة غالبًا فى التمييز بين الأحزاب "الرئيسية" (أو القادرة على الحكم) والأحزاب الأقرب للهامشية والأحزاب الصغيرة (وإن كان لا يوجد تصنيف محدد بدقة رياضية). وهناك اعتبار ثالث خاص بكيفية العلاقات بين تلك الأحزاب "المناسبة". هل يتصف النظام الحزبى بالتعاون والتوافق أم بالصراع والاستقطاب؟ ويرتبط هذا ارتباطًا وثيقًا بالطابع الأيديولوجي للنظام الحزبي وتقاليد وتاريخ الأحزاب التي يتكون منها.

غير أن مجرد وجود الأحزاب لا يعني فى حد ذاته وجود نظام حزبي؛ إذ لا يشكل نمط العلاقات بين الأحزاب نظامًا حزبيًا إلا إذا اتسم بالاستقرار ودرجة من الترتيب. وإذ لم يوجد استقرار أو ترتيب، قد يكون النظام الحزبي مازال يمر بعملية صعود أو انتقال من نمط نظام حزبي إلى نمط آخر.

على سبيل المثال يمكن قول هذا عن روسيا ما بعد الشيوعية. فقد كانت نشأة نظام حزبي تنافسي بعد سقوط الحكم الشيوعي عام 1991 وحظر الحزب الشيوعي السوفيتي، عملاً صعبًا وربما متعرجًا. فقد كانت مشكلة روسيا كثرة الأحزاب والجماعات السياسية التي لم يكن أي منها قريبًا من إنشاء تنظيم ذي عضوية كبيرة وينتشر فى كل البلد. لم يقل عدد الأحزاب التي تنافست فى انتخابات ديسمبر 1995 البرلمانية عن 43 حزبًا كان

الطليعية Vanguardism: اعتقاد لينيني بالحاجة إلى حزب يقود البروليتاريا ويرشدها من أجل إنجاز المهمة الثورية.

أكبرها هو الحزب الشيوعي الروسي الذي فاز بـ 22 % من الأصوات. غير أن البعض قد زعم أنه فى عصر عدم التحيز الحزبي وأنماط التصويت المتقلبة، تفقد النظم الحزبية طابعها "النظامي" بشكل عام، ما يجعل من الصعب التمييز بين نظام وآخر. وفوق ذلك حينما تمارس الكيانات تحت الوطنية نفوذًا كبيرًا قد تعمل نظم حزبية مختلفة على مستويات مختلفة داخل النظام السياسي.

يمكن تصنيف النظم الحزبية الرئيسية الموجودة فى السياسة الحديثة إلى:

- نظم الحزب الواحد
- نظم الحزبين
- نظم الحزب المسيطر
- نظم التعددية الحزبية

نظم الحزب الواحد

يتسم مصطلح نظم الحزب الواحد بالتناقض، لأنه، إن شئنا الدقة، فإن كلمة "نظام" تعني التفاعل بين عدد من الكيانات. ومع ذلك يساعدنا المصطلح فى التمييز بين النظم السياسية التي يتمتع فيها حزب واحد باحتكار السلطة عن طريق إقصاء كل الأحزاب الأخرى (بوسائل سياسية أو دستورية) والنظم السياسية الأخرى المتسمة بصراع تنافسي بين عدد من الأحزاب. ولأن الأحزاب الاحتكارية تعمل فعليًا كحكومات دائمة، دون وجود آلية (سوى الانقلاب أو الثورة) يمكن من خلالها إزاحتها من السلطة، فإنها تطور علاقة راسخة مع جهاز الدولة. وهو ما يسمح بتصنيف تلك الدول كـ "دول الحزب الواحد"، وينظر إليها كجهاز تنصهر فيه الدولة مع الحزب. بيد أن هناك نمطين لنظام الحزب الواحد يمكن تحديدهما:

وُجد النمط الأول فى نظم اشتراكية الدولة، حيث اضطلعت الأحزاب الشيوعية "الحاكمة" بالتوجيه والتحكم الفعلي فى جميع مؤسسات وجوانب حياة المجتمع. وتخضع تلك الأحزاب لانضباط أيديولوجي

صارم وفق مبادئ الماركسية– اللينينية، ولديها تنظيمات داخلية ملتزمة بقواعد المركزية الديمقراطية. وهى أحزاب للكادر بمعنى أن عضويتها مقيدة على أسس سياسية وأيديولوجية. ويبلغ أعضاء الحزب الشيوعي الصيني 5 % فقط من تعداد السكان، وبلغت النسبة نحو 9 % فى حالة الحزب الشيوعي السوفيتي. ويتكون قلب هذا النوع من الأحزاب من مسئولين متفرغين يتقاضون أجورًا مرتفعة apparatchiki الذين يديرون الجهاز الحزبي apparat ويمارسون الرقابة على كل من الدولة والمؤسسات الاجتماعية.

وهناك وسيلة رئيسية لتحكم الأحزاب الشيوعية في كل من الدولة والاقتصاد والمجتمع، ولضمان خضوع الهيئات "الدنيا" للهيئات "الأعلى"، وهو النظام المسمى نومنكلاتورا nomenklatura وهو نظام للتدقيق فى التعيينات يتم بمقتضاه شغل جميع المناصب الرئيسية بمرشحين يوافق الحزب عليهم. ويكمن المبرر المقدم لاحتكار الحزب للسلطة ورقابته على الدولة والمؤسسات الاجتماعية فى الادعاء اللينيني بأن الحزب يعمل كـ "طليعة البروليتاريا"؛ حيث يزود الجماهير العاملة بالقيادة الأيديولوجية والإرشاد المطلوب لضمان تحقيق الأهداف الثورية. غير أن هذه الطليعية تعرضت للانتقاد بأنها نخبوية إلى حد بعيد وأنها قد غرست بذور الستالينية التي نمت فيما بعد.

غير أن تروتسكي (1937) Trotsky قدم تفسيرًا بديلاً فحواه أنه بدلاً من سيطرة الحزب "الحاكم" على التطور السوفيتي، تسبب الاحتكار الرسمي للسلطة فى التغطية على النفوذ المتواصل لبيروقراطية الدولة.

أما النمط الثاني لنظام الحزب الواحد فقد ارتبط بالحركات الوطنية المعادية للاستعمار وبناء الدولة فى العالم النامي. ففي غانا وتنزانيا وزيمبابوي على سبيل المثال نشأ الحزب "الحاكم" من حركة استقلال وطني أعلنت الحاجة الماسة لبناء الأمة والتنمية الاقتصادية. ولم ينشأ نظام الحزب الواحد فى زيمبابوي إلا فى عام 1986 (بعد ست سنوات من الاستقلال) من خلال اندماج الحزبين الرئيسيين زانو ZANU وزابو

ZAPU اللذين خاضا حرب العصابات قبل الاستقلال. وفي حالات أخرى نشأ الحزب الواحد مجرد أداة حاول الزعيم الوطني من خلاله توطيد سلطته، كما فى حالة حزب الشعب الذي أنشأه الجنرال إرشاد Ershad فى بنجلاديش فى الثمانينيات، وحزب الحركة الشعبية للثورة فى زائير الذي دعم حكم الرئيس موبوتو فى الفترة 1965 -1997.

بُنِيت نظم الحزب الواحد فى إفريقيا وآسيا عادةً حول الدور المسيطر الذي يلعبه زعيم كاريزمي، واستوحت هويتها الأيديولوجية من آراء الزعيم أيًا كانت. وغالبًا ما ينظر إلى كوامي نكروما Kwame Nkrumah زعيم حزب المؤتمر الشعبي حتى الإطاحة به فى عام 1966، كنموذج للقائد الكاريزمي، كما توجد نماذج مشابهة مثل جوليوس نيريري Nyerere Juluis فى تنزانيا وروبرت موجابي Robert Mugabe فى زيمبابوي. وليس من النادر أن تكون تلك الأحزاب ضعيفة التنظيم (أي تختلف تمامًا عن الانضباط الصارم فى دول الحزب الشيوعي الواحد) وتؤدي فى أحسن الأحوال دورًا هامشيًا فى صنع السياسات. بيد أن وضعها الأحادي يساعد فى ترسيخ الحكم التسلطي واستمرار مخاطر الفساد.

نظام الحزبين

هو نظام تنحصر مركزيته فى طرفين رئيسيين، أي يسيطر عليه حزبان "رئيسيان" لدى كل منهما فرصة متساوية تقريبًا للفوز بسلطة الحكم. ويمكن تحديد ثلاثة معايير فى تعريف هذا النظام فى صورته الكلاسيكية:

- على الرغم من وجود عدد من الأحزاب "الصغيرة"، يتمتع حزبان فقط بالقوة الانتخابية والتشريعية الكافية لامتلاك فرصة واقعية للفوز بسلطة الحكم.
- يتمكن الحزب الأقوى (عادةً على أساس الأغلبية البرلمانية) من الحكم منفردًا، ويلعب الحزب الآخر دور المعارضة.
- تداول السلطة بين هذين الحزبين "المنتخب" أحدهما، بينما يلعب الحزب المعارض دور "حكومة الظل".

وتعتبر المملكة المتحدة والولايات المتحدة أبرز الأمثلة على الدول ذات نظام الحزبين، وهو موجود أيضًا فى بلدان أخرى مثل كندا وأستراليا ونيوزيلندا. ويجري تصوير المملكة المتحدة مثلاً كنظام نموذجي لسيطرة حزبين، ومع ذلك فقد تحققت فيها ثلاثة فقط من المعايير سابقة الذكر (بل يرى البعض أن انطباقها لم يكن نموذجيًا أيضًا) فى فترات من تاريخها. فعلى الرغم من التحقق الظاهر لنظام الحزبين (العمال والمحافظين) فى الفترة اللاحقة بالحرب العالمية الثانية (تداول السلطة بين الحزبين أربع مرات فى الفترة 1945 -1970) فإن الفترة نفسها عرفت استمرار حزب المحافظين فى الحكم 13 عامًا متواصلة (1951 -1965) وهى فترة لم تتوفر فيها إمكانية انتخاب حزب العمال للحكم. فوق ذلك، وعلى الرغم من السيطرة المتواصلة للحزبين الرئيسيين على مجلس العموم يتزايد التساؤل عن وجود نظام الحزبين "في البلد" منذ 1974، مع تراجع إجمالي التأييد الممنوح لحزبي العمال والمحافظين (من أكثر من 95 % أوائل الخمسينيات إلى ما دون 75 % منذ 1974).

ومن الممكن التساؤل أيضًا عن نظام الحزبين الذي يبدو كما لو أنه لا جدال فيه، حيث يتقاسم الجمهوريون والديمقراطيون كل مقاعد مجلسي النواب والشيوخ. فمن ناحية، يسمح النظام الرئاسي لأحد الحزبين بأن يفوز بالبيت الأبيض (الرئاسة) فى وقت يتحكم الحزب الآخر فى أحد مجلسي الكونجرس أو كليهما، وهو ما حدث فى الفترة 1984 -2000، بمعنى أنه يصبح من غير الممكن الحديث عن انقسام واضح بين حكومة ومعارضة. ومن ناحية أخرى قد تكون هناك أهمية لمرشحي طرف ثالث. فقد حصل روس بيروت Ross Perot على 16 % من الأصوات فى الانتخابات الرئاسية عام 1992، وهو ما سلط الضوء على تراجع الحزبين الجمهوري والديمقراطي، كما كان حاسمًا فى تأمين الفوز لبيل كلينتون.

وقد صُوِّرت سياسة الحزبين أحيانًا على أنها أضمن طريق للجمع بين الاستجابة لإرادة الناخبين والنظام، بين الحكم التمثيلي والحكم الفعال. وتتمثل ميزته الرئيسية فى كونه يجعل نظام حكومة الحزب ممكنًا، ويتوقع معه أن يتصف بالاستقرار والاختيار والمحاسبية. وبإمكان

مفهوم

حكومة الحزب Party government:
نظام من خلاله تتمكن أحزاب منفردة من تشكيل الحكومات وتنفيذ برامجها السياسية. وتوجد الحكومة الحزبية فى النظم التنافسية بأشكال أصلية ومن ثم فمن المعقول الحديث عن حكومات أكثر أو أقل حزبية، وليس عما إذا كان هذا النوع من الحكومات موجودًا أم لا. ومن السمات الرئيسية لحكومة الحزب:

- **تمتلك الأحزاب الرئيسية طابعًا برنامجيًا واضحًا، ومن ثم توفر للناخبين اختيارًا ذا معنى بين الحكومات المحتملة.**
- **تستطيع حكومة الحزب الادعاء بالتفويض الشعبي لها، وتتمتع بالتماسك الأيديولوجي والوحدة التنظيمية الكافيين فى تنفيذ التعهدات الواردة ببرنامجها الانتخابي.**
- **تتحقق المسئولية من خلال محاسبة الحكومة أمام الناخبين ووجود معارضة ذات مصداقية تعمل كقوة موازنة.**

الحزبين الرئيسيين أن يوفرا للناخبين اختيارًا مستقيمًا بين برنامجين متضادين وحكومتين بديلتين. ويمكن أن يؤيد الناخبون حزبًا يعرفون أنه إذا فاز بالانتخابات سيكون قادرًا على تنفيذ وعوده الانتخابية دون الاضطرار إلى التفاوض أو المساومة مع شركاء الائتلاف. وينظر إلى هذا أحيانًا بأنه من أهم جاذبيات نظم انتخاب الأغلبية التي تغالي في دعم الأحزاب الأكبر. كذلك امتُدِح نظام الحزبين بدعوى أنه ينتج حكومة قوية ولكن قابلة للمحاسبة، ومبنية على منافسة لا تتوقف بين الحزب الحاكم والحزب المعارض. ورغم أن الحكومة تستطيع أن تحكم فإنها لا تستطيع أن تسترخي أبدا لأنها تواجَه من معارضة تعمل كحكومة في الانتظار. وفوق هذا، يخلق نظام الحزبين انحيازًا لصالح الاعتدال، لأنه يتحتم على القوتين المتنافستين على السلطة التصارع على الأصوات "العائمة" الموجودة في منطقة الوسط. وقد انعكس هذا على سبيل المثال فيما يسمى التوافق الاجتماعي- الديمقراطي الذي ساد المملكة المتحدة في الخمسينيات والستينيات.

ومع ذلك لم يُنظَر بعين الرضا إلى سياسة الحزبين وحكومة الحزب منذ السبعينيات. فبدلاً من ضمان الاعتدال أظهر نظام الحزبين في المملكة المتحدة اتجاهًا دوريًا نحو سياسة الشقاق. وقد انعكس هذا في الاستقطاب الأيديولوجي والتشديد على الصراع والمحاجة بدلاً من التوافق والتسوية. وقد ظهر هذا بجلاء في أوائل الثمانينيات في بريطانيا بالاستقطاب بين اليمين ممثلاً في حزب المحافظين الذي اكتسب الطابع "التاتشري"، واليسار ممثلاً في حزب العمال الذي ازدادت "راديكاليته"، وإن كان توافق جديد ما بعد تاتشري سرعان ما نشأ. وقد فُسِّر نظام الحزبين الصراعي في أغلب الأحوال بالإشارة إلى الطبيعة الطبقية للتأييد الحزبي (حيث يُنظَر للصراع الحزبي على أنه في نهاية المطاف صراع طبقي) أو نتيجة للدمقرطة الحزبية وتأثير النشطاء القاعديين الملتزمين أيديولوجيًا.

وهناك مشكلة إضافية مع نظام الحزبين، وتتمثل في أن الحزبين المتنافسين القريبين في القوة يحاولان الحصول على أكبر عدد من الأصوات عن طريق المزايدة على الوعود الانتخابية للحزب الآخر، وهو ما قد يتسبب في زيادة الإنفاق العام وإشعال التضخم النقدي. وهو ما يقود

إلى حكومة حزبية غير مسئولة، حيث يأتي الحزب إلى السلطة على أساس برنامج انتخابي ليست لديه القدرة على إنجازه. ومن أوجه الضعف الأخيرة لنظام الحزبين تلك القيود الواضحة التي يفرضها على الاختيار الانتخابي والأيديولوجي. وإذا كان الاختيار بين مجرد برنامجين للحكم كافيًا- ربما- فى عصر التحيز الحزبي والتضامن الطبقي، فإنه أصبح غير كافٍ تمامًا فى فترة تتسم بتصاعد الفردية والتنوع الاجتماعي.

نظم الحزب المسيطر

لا يجوز الخلط بين نظم الحزب المسيطر ونظم الحزب الواحد، رغم أنهما قد يتماثلان فى الخصائص فى بعض الحالات. فنظام الحزب المسيطر نظام تنافسي بمعنى وجود عدد من الأحزاب التي تتنافس على السلطة فى انتخابات دورية وشعبية، ولكن يسودها حزب رئيسي واحد يتمتع بالبقاء فى الحكم لفترات طويلة. غير أن هذا التعريف المبسط يثير بعض المشكلات، وتحديدا فيما يتعلق بتحديد مدى "طول" فترة حكم حزب ما حتى يمكن اعتباره "مسيطرًا". وفي العادة يشار إلى اليابان باعتبارها مثالاً كلاسيكيًا لهذا النظام، فقد ظل الحزب الديمقراطي فى السلطة لمدة 38 عامًا حتى سقوطه عام 1993 حين فشل فى الحصول على الأغلبية المطلقة فى مجلس النواب (المجلس الأدنى للدايت الياباني). وقد بُنِيت سيطرة هذا الحزب على أساس "المعجزة الاقتصادية" اليابانية، كما عكست هذه السيطرة الدعوة القوية للحزب للمبادئ الكونفوشية الجديدة القائمة على الواجب والالتزام الراسخة فى الريف الياباني الذي مازال تقليديًا، وعكست أيضًا الروابط القوية بين الحزب ونخب الأعمال. وعلى الرغم من أن الحزب مازال يواصل مكانته كأكبر أحزاب اليابان، فقد أصبح لزامًا عليه الاعتماد على الائتلاف مع أحزاب أخرى حتى يتمكن من تشكيل الحكومة.

كذلك تمتع حزب المؤتمر الهندي بحكم متواصل استمر 30 عامًا بعد إنجاز الاستقلال عام 1947. وحتى عام 1989 لم يعرف الحزب وضع المعارضة إلا لثلاث سنوات أعقبت إعلان إنديرا غاندي Indiri Gandhi حالة الطوارئ (1975 -1977). كذلك ظل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي

ANC الحزب المسيطر فى جنوب إفريقيا منذ انتهاء الفصل العنصري عام 1993، وقد تحقق له هذا بفضل دوره السابق فى النضال الطويل ضد حكم الأقلية البيضاء. أما فى أوروبا فإن أفضل مثال على حكم الحزب المسيطر يوجد فى السويد، حيث تولى حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي SAP الحكم لمدة 65 عامًا خلال الـ 74 عامًا المنصرمة حين هُزِم عام 2006. ومثال آخـــر فى إيطاليا حيث سيطر الحــزب الديمقراطــي المسيحــي DC على كــل الحكومات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وعددها 53 حكومة، إلى أن انهار الحزب فعليًا وسط تصاعد اتهامه بالفساد فى الأعوام 1992 -1994.

وتتمثل السمة الأبرز فى نظام الحزب المسيطر فى انتقال بؤرة التركيز السياسي من التنافس بين الأحزاب إلى الصراع داخل الحزب المسيطر نفسه. فمثلاً لم يكن الحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي أكثر من ائتلاف بين جماعات ومصالح مميزة فى المجتمع الإيطالي، وقد لعب الحزب دور الوسيط بين الكتل المتصارعة. وكانت الكنيسة الكاثوليكية (التي تمارس النفوذ من خلال منظمات مثل العمل الكاثوليكي) هى أقوى تلك المجموعات إلى جانب الجماعة الفلاحية والمصالح الصناعية، وقد كان كل منها قادرًا على بث الولاء التصويتي وممارسة النفوذ على أعضاء الحزب الديمقراطي المسيحي فى البرلمان.

كما تُعتَبر التكتلات مؤسسة متكاملة فى العملية السياسية اليابانية. فهناك صراع دائم على السلطة داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي؛ حيث تكتلت جماعات فرعية مختلفة حول أفراد صاعدين أو أقوياء. وامتدت هذه النزعة التكتلية إلى المستويات المحلية حيث استطاع قادة التكتلات تزويد أتباعهم بمزايا سياسية، أما على المستوى البرلماني فيتم هذا من خلال تخصيص المناصب الرئيسية فى الحكومة والحزب. وعلى الرغم من إمكانية النظر إلى هذا الصراع الداخلي على أنه من وسائل ضمان استمرار الحوار والجدل داخل نظام يتسم عادة بتهميش الأحزاب الصغيرة، تميل النزعة التكتلية فى اليابان إلى التمحور حول الخلافات الشخصية أكثر من الانقسامات الأيديولوجية. ومن الأمثلة على هذا: الصراع بين جني

فوكودا Fukuda وتاناكا Tanaka خلال السبعينيات والثمانينيات والذي استمر لوقت طويل حتى بعدما غادر هذا الشخصان المشهد.

وبينما يوجد مؤيدون، أو على الأقل مبررون، لنظم حزبية تنافسية أخرى، هناك القليلون المستعدون للدفاع عن نظام الحزب المسيطر. فإلى جانب الاتجاه نحو الاستقرار وإمكانية التنبؤ بالسلوك المستقبلي، يُنظَر عادة إلى نظام الحزب المسيطر كظاهرة مؤسفة وغير صحية. فهو يميل فى المقام الأول إلى إزالة التمييز الدستوري المهم بين الدولة والحزب الموجود فى السلطة. فعندما تتوقف الحكومات عن الذهاب والمجيء تتحقق عملية تسييس يتكيف من خلالها مسئولو الدولة ومؤسساتها مع الأولويات الأيديولوجية والسياسية للحزب المسيطر. فمثلاً كان نحو ربع أعضاء الحزب الديمقراطي الليبرالي فى الدايت موظفين مدنيين سابقين، الأمر الذي خلق نوعًا من الوشائج بين الحزب والدولة التي ترتبط عادة بنظام الحزب الواحد.

ثانيًا، يتسبب طول فترة البقاء بالسلطة فى توليد عدم الاكتراث والتكبر والفساد فى الحزب المسيطر. ومن ثم فإن مسار السياسة فى إيطاليا واليابان مثلاً قد اتسم بتكرار الفضائح، وخاصة تلك المرتبطة بالفساد المالي. وفي واقع الأمر تسببت تلك الاتهامات فى تراجع كل من الحزب الديمقراطي الليبرالي فى اليابان والحزب المسيحي الديمقراطي فى إيطاليا. فحينما لا تخشى الأحزاب "صندوق الانتخاب" يرجح أن تصبح غير مستجيبة للجمهور وتخذل أيديولوجيتها. فمثلاً أدى استمرار حزب المحافظين البريطاني فى الحكم منذ 1979 إلى عدم قدرة الحزب فيما يبدو على التخلص من الإرث التاتشري، ومن ثم عدم قدرته على الابتعاد عن التشكك فى الوحدة الأوروبية أو إعادة النظر فى الرؤية الجامدة للسوق.

ثالثًا، يتسم نظام الحزب المسيطر بضعف وعدم فعالية المعارضة، فمن السهل على الحزب المسيطر تجاهل الانتقادات والاحتجاجات من جانب أحزاب لم يعد يُنظر إليها كمنافسين حقيقيين على السلطة. وأخيرًا فإن وجود حزب "دائم" فى الحكومة قد يؤدي إلى تآكل الروح الديمقراطية بتشجيع الناخبين على الخوف من التغيير والتمسك بحزب "طبيعي" فى

الحكومة. ومن ثم فإن نظم الحزب المسيطر قد تصبح مستديمة نفسيًا. بينما تتطلب الثقافة السياسية الديمقراطية أن يحتفظ الجمهور العام بقدر من الشك في جميع الأحزاب، والأهم التمسك بالرغبة في إزاحة الحكومات الفاشلة.

نظم التعددية الحزبية

وهي تتسم بالمنافسة بين أكثر من حزبين، بما يقلل فرص حكم الحزب الواحد وزيادة احتمال الحكومات الائتلافية. غير أنه من الصعب تعريف نظم التعددية الحزبية بعدد الأحزاب الرئيسية، حيث يحدث أحيانًا أن تعمل تلك النظم من خلال ائتلافات تشمل الأحزاب الأصغر بهدف استبعاد أحزاب كبيرة من الحكومة. وهذا بالضبط ما حدث مع الحزب الشيوعي الفرنسي PSF في الخمسينيات والحزب الشيوعي الإيطالي PCI على مدى حياته. وإذا كان ترجيح الحكومة الائتلافية هو من مؤشرات نظم التعددية الحزبية، فإن هذا التصنيف ينطوي على عدد من التصنيفات الفرعية.

فقد بدت ألمانيا على سبيل المثال حتى التسعينيات تملك نظام "حزبين ونصف"، حيث كان للاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الاجتماعي قوتان انتخابيتان مساويتان تقريبًا لما لدى حزبي العمال والمحافظين في المملكة المتحدة. غير أن الحزبين الألمانيين اضطرا إلى اللجوء للائتلافات مع حزب صغير هو الحزب الديمقراطي الحر. وتضمنت التعددية الحزبية في إيطاليا تقليديًا وجود عدد أكبر من الأحزاب الصغيرة نسبيًا. وهكذا فإن الحزب المسيحي الديمقراطي نادرًا ما اقترب من نسبة 40 % من أصوات الناخبين.

التشكك في الوحدة الأوروبية Euroscepticism:
معارضة المزيد من الاندماج الأوروبي بداعي نتائجها السلبية على السيادة والهوية الوطنية.

وقد ميز سارتوري Sartori (1976) بين نوعين من نظم التعددية الحزبية، هما النظام المعتدل والنظام الاستقطابي. ووفق هذا التصنيف توجد التعددية المعتدلة في بلدان مثل بلجيكا وهولندا والنرويج، حيث تتضاءل الاختلافات الأيديولوجية بين الأحزاب الرئيسية، كما يوجد ميل عام نحو عقد الائتلافات والتحرك نحو المنطقة الوسطى. وبالمقابل، توجد التعددية الاستقطابية حينما تكون الخلافات الأيديولوجية أكبر

بين الأحزاب الرئيسية، إلى حد أن يتبنى بعضها مواقف مناهضة للنظام. فوجود أحزاب شيوعية قوية انتخابيًا- مثلما فى فرنسا وإيطاليا وإسبانيا- حتى التسعينيات، أو وجود حركات فاشية كبيرة مثل الحركة الاجتماعية الإيطالية MSI (عادت عام 1991 باسم التحالف النازي) يقدم أمثلة واضحة على التعددية الاستقطابية.

تكمن قوة نظم التعددية الحزبية فى أنها تخلق آليات للضبط والتوازن داخل الحكومات، وتدفع باتجاه الحوار والتصالح والتسويات. وتضمن عملية تشكيل الائتلاف وديناميات الحفاظ عليه تحقيق استجابة واسعة تراعي الآراء المتنافسة والمصالح المتعارضة. ففي ألمانيا مثلاً يمارس الحزب الديمقراطي الحر تأثيرًا يدفع كلاً من الاتحاد الديمقراطي المسيحي (المحافظ) والحزب الديمقراطي الاجتماعي (الاشتراكي) نحو الاعتدال. وحينما تشكل ائتلاف الحزب الديمقراطي الاجتماعي مع حزب الخضر، ساعد هذا فى وضع القضايا البيئية على الأجندة السياسية. وبالمثل كانت سمات النظام نفسه فى السويد، حيث أصبح تشكيل حكومات ائتلافية هو الأمر المرجح، وهو ما شجع حزب التحالف SAP على بناء توافق الرفاه الواسع وانتهاج سياسات معتدلة لا تتجاهل مصالح قطاع الأعمال. وهكذا فإن سياسة التزمت والراديكالية الأيديولوجية التي عبرت عنها التاتشرية فى المملكة المتحدة مثلاً خلال الثمانينيات والتسعينيات لا يمكن التفكير فيها فى ظل نظام التعددية الحزبية.

وتشير الانتقادات الرئيسية لهذا النظام إلى عيوب وصعوبات تشكيل الائتلافات. فمفاوضات ومساومات ما بعد الانتخابات التي تجري عندما لا يكون حزب بمفرده قويًا بما يكفي ليحكم وحده، يمكن أن تستمر لأسابيع، وربما لشهور كما فى حالتي إسرائيل وإيطاليا، قبل أن تصل لنتيجة. والأمر الأخطر أن الحكومات الائتلافية قد تعاني من الشقاق وعدم الاستقرار؛ حيث يوجه الاهتمام الأكبر إلى مشكلات الائتلاف الداخلية أكثر من مهام الحكومة.

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بأن الاتجاه نحو الاعتدال والمساومة قد يعني أن يسيطر على نظم التعددية الحزبية وسطية سياسية تجعلها غير قادرة

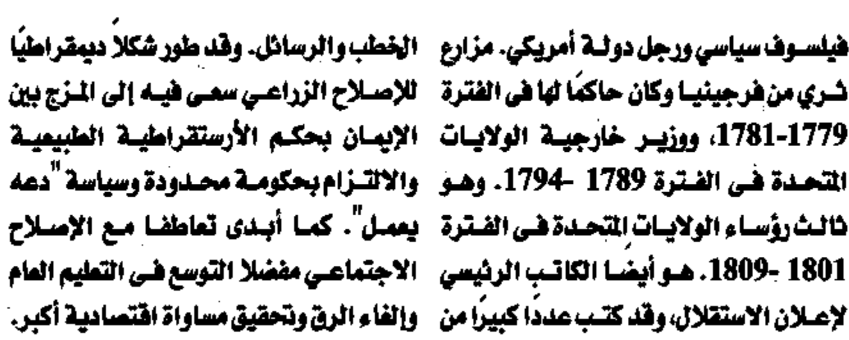
مفهوم

الائتلاف Coalition:

هو تجمع فاعلين سياسيين متنافسين بسبب وجود تهديد مشترك، أو إدراك أن أهدافهم لا يمكن أن تتحقق من خلال عمل كل منهم منفردًا. والائتلافات الانتخابية هي تحالفات تتم باتفاق الأحزاب على عدم التنافس ضد بعضها، بهدف تعظيم فرص تمثيلها. أما الائتلافات النيابية فهي اتفاقات بين حزبين أو أكثر لتأييد قانون أو برنامج معين. وبالنسبة للحكومات الائتلافية فهي اتفاقات رسمية بين حزبين أو أكثر تتضمن توزيع الحقائب الوزارية فيما بينها. والباعث على عقد الائتلافات عادة هو ضمان التحكم في أغلبية المجلس التشريعي. ويمثل "الائتلاف الكبير" أو "الحكومة الوطنية" كل الأحزاب الصغيرة أيضا، لكنها تكون عادة في أوقات الأزمات الوطنية أو الطوارئ الاقتصادية.

على طرح بدائل أيديولوجية واضحة. وتميل السياسة الائتلافية– بشكل طبيعي– لأن تتصف بالتفاوض والمساومة، والبحث عن أرضية مشتركة، بدلاً من السياسة المبدئية. ويمكن نقد هذه العملية باعتبارها فاسدة ضمنيًا، حيث تشجع الأحزاب على التخلي عن سياساتها ومبادئها في ظل سعيه للسلطة. كما يمكن أن تؤدي إلى تمثيل زائد للأحزاب والمصالح الوسطية، خاصة عندما يكون حزب صغير– كما في ألمانيا– هو الشريك المتاح الوحيد للدخول في ائتلاف مع الحزب المحافظ أو الاشتراكي الأكبر حجمًا. وفي الحقيقة يُنظَر إلى هذا أحيانًا على أنه أحد مثالب النظم الانتخابية القائمة على التمثيل النسبي، والتي تمنح الأحزاب حجمًا تشريعيًا يعكس قوتها الانتخابية، ومن ثم تتحيز لسياسة تعدد الأحزاب الحاكمة والحكومات الائتلافية.

توماس جيفرسون (1826 -1743) Thomas Jefferson:



فيلسوف سياسي ورجل دولة أمريكي. مزارع ثري من فرجينيا وكان حاكمًا لها في الفترة 1779-1781، ووزير خارجية الولايات المتحدة في الفترة 1789 -1794. وهو ثالث رؤساء الولايات المتحدة في الفترة 1801 -1809. هو أيضا الكاتب الرئيسي لإعلان الاستقلال، وقد كتب عددًا كبيرًا من الخطب والرسائل. وقد طور شكلاً ديمقراطيًا للإصلاح الزراعي سعى فيه إلى المزج بين الإيمان بحكم الأرستقراطية الطبيعية والالتزام بحكومة محدودة وسياسة "دعه يعمل". كما أبدى تعاطفا مع الإصلاح الاجتماعي مفضلا التوسع في التعليم العام وإلغاء الرق وتحقيق مساواة اقتصادية أكبر.



هل تتراجع الأحزاب؟

ليس انتقاد الأحزاب شيئًا جديدًا بالتأكيد. ففي الحقيقة إن الأحزاب السياسية قد قوبلت منذ نشأتها بالشك وعدم الثقة. فمثلاً كان هذا الشك شائعًا عند "الآباء المؤسسين" الذين كتبوا الدستور الأمريكي، ومنهم توماس جيفرسون الذي كان ناقدًا شرسًا للأحزاب والتكتلات السياسية، حيث اعتقد أنها تغذي الصراع وتدمر أسس وحدة المجتمع. كذلك جرى

فى الأزمان الحديثة استخدام مفهوم المصلحة العامة أو الوطنية غير القابلة للتقسيم، من جانب نظم الحزب الواحد لتبرير القمع الواقع على الأحزاب المنافسة، وكذلك من جانب الحكام العسكريين لتفسير القمع الواقع على جميع الأحزاب السياسية. وهناك قلق آخر عبر عنه ليبراليون مثل جون ستيوارت ميل J. S. Mill فحواه أن الأحزاب كهيئة جماعية تقمع بالضرورة حرية الفكر وسياسة الوعي الفردي. غير أن القلق الحديث المعبر عنه بشأن الأحزاب ينبع من الدلائل على تراجعها كوسطاء للتمثيل، ورابط فعال بين الحكومة والشعب.

ويمكن العثور على دليل "لأزمة السياسة الحزبية" فى تناقص عضوية الأحزاب وعلاقاتها، انعكاسًا لظاهرة عدم التحيز الحزبي. فمثلاً منذ بلوغ عضوية الأحزاب البريطانية ذروتها فى الخمسينيات فقد حزب العمال ثلثي عضويته تقريبًا، وفقد حزب المحافظين أكثر من نصف أعضائه. كذلك هناك ارتفاع فى متوسط أعمار الأعضاء، حيث بلغ 36 عامًا فى حزب المحافظين عام 1998. وقد ازدادت هذه المشاكل جراء تقلبات الناخبين الدرامية إزاء الأحزاب الحاكمة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك تراجع حصة الاشتراكيين الفرنسيين من مقاعد الجمعية الوطنية عام 1993 من 282 مقعدًا إلى 70 مقعدًا، والقضاء فعليًا فى نفس العام على تمثيل حزب المحافظين التقدمي الكندي الذي لم يحصل إلا على مقعدين فقط. كما يوضح انخفاض نسبة التصويت فى الانتخابات تراجع قدرة الأحزاب على تعبئة التأييد الانتخابي. فمثلاً انخفضت نسبة التصويت فى الانتخابات البريطانية عام 2001 من 71 % (وهى نفسها نسبة منخفضة بالنسبة لفترة ما بعد الحرب) إلى 59 % فقط.

بالإضافة إلى ما سبق هناك دلائل أيضًا على ظاهرة "معاداة السياسة"، أي صعود الحركات والمنظمات السياسية المشتركة فى النفور من المراكز التقليدية للسلطة ومعارضة الأحزاب المستقرة فى الحكم. وقد انعكس هذا فى نشأة حركات سياسية جديدة يقوم مبدأها الجاذب على أنها لم تتلوث بالسلطة من قبل.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك حصول البليونير روس بيروت على 19 %

من أصوات الناخبين فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 1992 رغم ترشحه مستقلاً، والنجاح الدرامي لحركة الإمبراطور الإعلامي سيلفيو بيرلسكوني عام 1994. كما كان صعود الحركات الاجتماعية الجديدة مثل حركات المرأة والسلام والبيئة، كان جزءًا من نفس الظاهرة. وحتى عندما تعبر هذه الحركات عن آرائها من خلال أحزاب سياسية، كأحزاب الخضر، فإنها تميل إلى التأكيد على ارتداء عباءة الأحزاب المعادية للحزبية.

كيف يمكن تفسير تراجع الأحزاب؟ أولاً من بين المشكلات التي تعانيها الأحزاب طابعها الأوليجاركي الفعلي أو المتصور. فيُنظَر إلى الأحزاب على أنها ماكينات سياسية مبقرطة، أعضاؤها القاعديون غير فعالين أو منخرطين فى المهام الروتينية (حضور الاجتماعات، الاشتراك فى اللجان،..إلخ). وعلى العكس من هذا فإن الجماعات الاحتجاجية ذات القضية الواحدة أصبحت أكثر نجاحًا فى اجتذاب العضوية والتأييد، خاصة وسط الشباب، ويرجع جزء من ذلك إلى تنظيمها الفضفاض ومحلي الطابع، وكذلك لأنها تشدد أكثر على المشاركة والنشاطية. وقد فقدت صورة الأحزاب الكثير من بريقها بسبب ارتباطها بالحكومة أو السياسيين المحترفين. فمع تلوث الأحزاب بالسلطة والطموح والفساد، لم يعد ينظر إليها كتنظيمات "للشعب"، وتبدو كثيرًا كتنظيمات مستهلَكة فى الصراعات البينية والتدافع على السلطة، ومن ثم انفصالها عن شواغل المواطنين العاديين.

وهناك طريقة أخرى لتفسير هذا التراجع الحزبي تنظر إلى حقيقة الصعوبة المتزايدة لحكم المجتمعات الحديثة المعقدة. ويتسع فقدان الثقة فى الأحزاب والسخرية منها مع ادعائها القدرة على حل المشكلات وتحسين الأوضاع ثم تفشل فى تنفيذ ما وعدت به بعد الفوز بالسلطة. وهو ما يعكس الصعوبات الهائلة التي تواجه أي حزب حاكم، فى ظل تزايد قوة جماعات المصالح وعولمة الاقتصاد.

كما يرى تفسير أخير أن هذا التراجع قد يكون بسبب بدء شحوب الهويات الاجتماعية والولاءات التقليدية التي كانت وراء صعود الأحزاب عند نشأتها. ويمكن رؤية هذا بالتأكيد فى تراجع السياسة الطبقية والمرتبط

بظاهرة ما بعد الفوردية. ويضاف إلى ذلك أنه مع تراجع التضامنيات الاجتماعية والدينية وغيرها القديمة، نشأت على الأجندة السياسية طموحات وحساسيات جديدة، خاصة تلك المرتبطة بما بعد المادية. وبينما قد تنجح الأحزاب البرنامجية العريضة في التعبير عن أهداف الأقسام الكبيرة من الناخبين، فإن مسائل جديدة مثل مساواة النوع الاجتماعي والقوة النووية وحقوق الحيوان والتلوث..إلخ تتطلب صياغات سياسية جديدة ومختلفة للتعبير عنها. وهكذا لأن جماعات القضية الواحدة والحركات الاجتماعية يمكن أن تكون بصدد الحلول محل الأحزاب السياسية لتصبح الرابط الأساسي بين الحكومة والمجتمع.

ملخص

◆ الحزب السياسي هو مجموعة منظمة من البشر تستهدف الفوز بسلطة الحكم، وتظهر في العادة درجة ما من التماسك الأيديولوجي. وقد ميزت التصنيفات الرئيسية للأحزاب بين أحزاب الكادر والأحزاب الجماهيرية، أحزاب التمثيل وأحزاب التكامل، الأحزاب الدستورية والأحزاب الثورية أو المعادية للنظام، والأحزاب اليسارية واليمينية.

◆ تضطلع الأحزاب بعدد من الوظائف في النظام السياسي. وتشمل: دور الحزب كآلية للتمثيل، وتكوين النخب السياسية والانضمام لها، وصياغة الأهداف الاجتماعية والسياسات الحكومية، والتعبير عن المصالح والحشد لها، وتعبئة وتنشئة الناخبين، وتنظيم العمليات الحكومية والعلاقات المؤسسية.

◆ يؤثر تنظيم الأحزاب وبنيتها تأثيرًا حاسمًا على توزيع السلطة داخل المجتمع الأوسع. ويمكن الارتقاء بالديمقراطية الحزبية من خلال التوزيع الواسع للسلطة داخل الحزب، أو بتركيز السلطة في أيدي أعضاء منتخبين وقابلين للمساءلة. ومن الممكن أن تكون الميول الأوليجاركية نتيجة حتمية للتنظيم، أو قد تنشأ من الحاجة إلى وحدة الحزب والمصداقية الانتخابية.

الأحزاب المعادية للحزبية Anti-party parties: الأحزاب التي تسعى لقلب السياسة الحزبية التقليدية برفض المساومة البرلمانية، والتشديد على التعبئة الشعبية.

◆ النظام الحزبي هو شبكة من العلاقات تتفاعل الأحزاب من خلالها وتؤثر في العملية السياسية. وفي نظم الحزب الواحد يعمل الحزب "الحاكم" فعليًا كحكومة دائمة. وفي نظم الحزبين يجري تداول السلطة

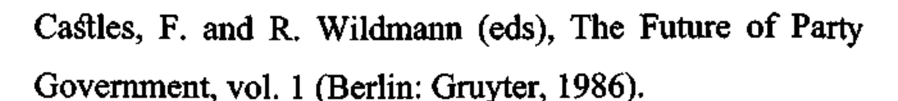
بين حزبين اثنين "رئيسيين". وفي نظم الحزب المسيطر يحتفظ حزب "رئيسي" بالسلطة منفردًا ولفترة زمنية طويلة. أما فى نظم التعددية الحزبية فلا يكون حزبا قويًا بما يكفي لأن يحكم لوحده، مما يقود إلى تشكيل حكومات ائتلافية.

◆ تشكل النظم الحزبية العملية السياسية بطرق مختلفة. فهى تؤثر فى مدى وطبيعة الخيار المطروح أمام الناخبين، وفي تماسك الحكومات واستقرارها. كذلك تشكل بنية العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وترسي الانحياز لأي من الصراع أو التوافق، وتشكل الطابع العام للثقافة السياسية.

◆ يمكن العثور على دلائل أزمة السياسة الحزبية فى تراجع عضوية الأحزاب والنشاط فيها، وكذا صعود جماعات وحركات "معادية للأحزاب". ويمكن تفسير هذا بالتصور الشائع بأن الأحزاب قد لوثتها السلطة والطموح والفساد، وأنها قد عانت نتيجة الانصراف عنها جراء العجز المتزايد للحكومات عن الوفاء بوعودها. كما يُنظَر إليها باعتبارها فاشلة فى التعبير عن الطموحات والحساسيات المرتبطة بما بعد المادية أو التي ولدتها ما بعد الحداثة.

أسئلة للمناقشة

- ◄ هل تندرج كل الأحزاب السياسية الحديثة بالضرورة ضمن الأحزاب الرامية لاستيعاب الجميع؟
- ◄ هل يمكن للحكومة أن تعمل فى الظروف المعاصرة دون أحزاب سياسية؟
- ◄ هل تعزز الأحزاب الديمقراطية؟ وبأي طرق؟ ولأي مدى؟
- ◄ لماذا تميل الأحزاب السياسية فى الغالب لأن يسيطر عليها الزعيم؟
- ◄ ما المعايير التي ينبغي استخدامها فى الحكم على النظم الحزبية؟
- ◄ كيف تكيفت الأحزاب الحديثة مع تراجع السياسة الحزبية وضعف الولاءات التقليدية؟



Castles, F. and R. Wildmann (eds), The Future of Party Government, vol. 1 (Berlin: Gruyter, 1986).

تحليل لشروط الحكومة الحزبية والمشكلات المرتبطة بها.

Graham, B. D., Representation and Party Politics: A Comparative Prespective (Oxford: Blackwell, 1993).

مناقشة واسعة النطاق للعلاقة بين الأحزاب والتمثيل والديمقراطية.

Mair, P., The West European Party System (Oxford: Oxford University Press, 1990).

عرض شامل للأحزاب والنظم الحزبية في أوروبا الغربية.

Sartori, G., Parties and Party Systems: A Framework for Analysis (Cambridge: Cambridge University Press, 1976).

تحليل كلاسيكي ويثير الأسئلة لدور الأحزاب وطبيعة النظم الحزبية.

Wolinetz, S. (ed), Political Parties (Aldershot and Brookfield, VT: Ashgate, 1997.

مجموعة شاملة من المقالات التي تبحث جميع جوانب أعمال الأحزاب السياسية ومغزاها.

الفصل

الجماعات والمصالح والحركات

"عشرة أشخاص يتكلمون يحدثون ضجيجًا أكبر من عشرة آلاف صامتين"

نابوليون الأول، مكسيموس

المحتويات

حدث تحول لأنماط التفاعل السياسي فى القرن العشرين جراء البروز المتنامي للجماعات والمصالح المنظمة. وفي الحقيقة أنه قد تم التأكيد على نطاق واسع فى الخمسينيات والستينيات (وهى النقطة العالية للحماس بشأن "سياسة الجماعة") على أن مصالح قطاع الأعمال والنقابات وجماعات الضغط الزراعية وما شابهها قد حلت محل المجالس التمثيلية والأحزاب لتصبح الفاعلين السياسيين الرئيسيين. فمنذ الستينيات بشكل خاص، اتسع عالم جماعات المصالح بنمو الجماعات الاحتجاجية بشأن المسألة الواحدة بدواعي مختلفة تبدأ من حماية المستهلك وتصل إلى حقوق الحيوان، ومن المساواة بين الجنسين إلى حماية البيئة. وقد ارتبطت تلك الجماعات فى الغالب بحركات اجتماعية أوسع (الحركة النسائية، حركة الحقوق المدنية، حركة الخضر..إلخ) واتسمت بتبني أساليب جديدة فى النشاط والحملات، فيما يسمى أحيانًا "السياسة الجديدة". ومع ذلك فقد ثار جدل كبير حول طبيعة ومغزى الجماعات والمصالح والحركات، خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على العملية الديمقراطية.

وفيما يلي المسائل الأساسية التي نتناولها في هذا الفصل:

المسائل الرئيسية :

- ما جماعات المصالح؟ وما الأشكال المختلفة التي تتخذها؟
- ما النظريات الرئيسية فيما يختص بسياسة الجماعات؟
- هل تساعد الجماعات أم تعرقل الديمقراطية والحكم الفعال؟
- كيف تمارس جماعات المصالح نفوذها؟
- ماذا يحدد نجاح أو فشل جماعات المصالح؟
- لماذا نشأت الحركات الاجتماعية الجديدة؟ وما مغزاها الأوسع؟

سياسة الجماعات

تشكل جماعات المصالح، مثل الأحزاب السياسية، إحدى الروابط الرئيسية بين الحكومة والمحكومين في المجتمعات الحديثة. وتتشابه أصولها في بعض الجوانب مع أصول الأحزاب. فقد بنت عصرًا جديدًا من الحكم التمثيلي، وجاءت إلى الوجود لتعبر عن الانقسامات والصدوع متزايدة التعقيد في المجتمع الصناعي الناشئ. وبينما عُنيت الأحزاب السياسية بكسب الانتخابات، وسعت إلى بناء التحالفات المؤيدة لها وتوسيع نفوذها، فإن جماعات المصالح سعت عادةً إلى اتخاذ مواقف أكثر وضوحًا وقطعيةً طبقًا للطموحات أو القيم الخاصة بمن تمثلهم.

ومن الصعب تحديد الأشكال الأولى من تلك الجماعات . فقد سبق بعضها وجود الحكم التمثيلي، مثل جمعية تصفية الرق التي تأسست في بريطانيا عام 1787 اعتراضًا على تجارة الرقيق. أما الرابطة المناهضة لقانون الذُرة التي تأسست عام 1839 فينظر إليها عادة على أنها النموذج للجماعات البريطانية التي جاءت بعد ذلك، من حيث إنها أنشئت بغرض خاص هو ممارسة الضغط على الحكومة. وبعدما قام أليكسي دو توكوفيل Alexis de Tocqueville بزيارة الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر كتب أن ما أسماها "اتحادات" قد أصبحت بالفعل "أداة قوية للعمل". كما أصبحت "إيطاليا الفتاة" التي أنشأها البطل الإيطالي جيوسيبي ماتزيني Giuseppe Mazzini النموذج الذي اقتفته منظمات شقيقة انتشرت فيما بعد في جميع أنحاء أوروبا. وبالمثل تأسست جمعية حقوق النساء الفرنسية عام 1866 لتلهم الحركة العالمية من أجل حق المرأة في الاقتراع. وفي نهاية القرن التاسع عشر نشطت المصالح الزراعية ومصالح الأعمال في معظم المجتمعات الصناعية، جنبًا إلى جنب الحركة النقابية المتنامية.

بيد أن معظم جماعات المصالح الموجودة حاليًا ذات منشأ أحدث بكثير. فهي بالأساس منتَج لتفجر سياسة الضغط والاحتجاج منذ ستينيات القرن الماضي؛ إذ قد تكون جزءًا من عملية أوسع لتراجع الأحزاب

اتحاد Association:
مجموعة تتشكل طوعيًا، تعكس الإدراك بمصالح مشتركة أو اهتمامات عامة.

مصلحة Interest:
ما يفيد الفرد أو الجماعة، وتُفهَم المصالح (على عكس المطالبات والتفضيلات) عادة على أنها "موضوعية" و"واقعية".

السياسية وزيادة التشديد على الجماعات المنظمة والحركات الاجتماعية كوسطاء للتعبئة والتمثيل.

أنواع الجماعات

تعتبر مهمة تعريف الجماعات وتصنيفها محفوفة بالمخاطر، نظرًا للطبيعة الفضفاضة للجماعات وتنوع أشكالها. فهل نحن معنيون بالجماعات أم المصالح؟ بعبارة أخرى: هل نحن ندرك الجماعات فقط كاتحادات ذات مستوى معين من التماسك والتنظيم، أم كمجرد تجمعات لأناس يتشاركون في نفس المصلحة ولكنهم قد يفتقرون إلى الوعي بالحقيقة؟ وبالمثل: هل تُعنَى جماعات المصالح بالمصالح الأنانية والمادية فقط أم أنها يمكن أن تتبنى أيضًا قضايا أكبر وأهدافًا عامة؟ هناك أيضًا مسألة صعبة خاصة بالعلاقة بين جماعات المصالح والحكومة. فهل تتمتع جماعات المصالح بالاستقلال الذاتي دائمًا وتمارس نفوذها من خارج الحكومة، أم أنها قد تعمل من خلال الحكومة، بل ربما تكون جزءًا من الآلة الحكومية نفسها؟

ويترافق هذا الارتباك مع افتقاد المصطلح المتفق عليه بين علماء السياسة المشتغلين فى هذا المجال. فمثلاً بينما يستخدم مصطلح "جماعة المصالح" فى الولايات المتحدة وأماكن أخرى لوصف كل الجماعات المنظمة، يغلب استخدامه فى المملكة المتحدة للإشارة فقط إلى الجماعات التي تعبر وتدافع عن مصالح أعضائها. ومن ثم فإن المصطلح المفضل عادة فى المملكة المتحدة هو "جماعة الضغط"، أما "جماعة المصالح" فيغلب استخدامه كمصنف فرعي فى التصنيف الأوسع.

رغم ذلك، يمكن تصنيف الجماعات إلى ثلاثة أنواع:

- جماعات مجتمعية
- جماعات مؤسسية
- جماعات اتحادية

الجماعات المجتمعية

تعد السمة الرئيسية لهذه الجماعات كونها تتجسد فى النسيج الاجتماعي، بمعنى أن عضويتها تقوم على المولد أكثر من التجنيد. ومن أمثلتها:

الأسر، القبائل، الطوائف، الجماعات العرقية. وعلى العكس من جماعات المصالح المألوفة، التي يختار الأعضاء الانتماء لها، والتي تملك بنية وتنظيمًا رسميين، تنبني الجماعات المجتمعية على أساس الإرث المشترك والروابط والانتماءات التقليدية. ومازالت هذه الجماعات تلعب دورًا رئيسيًا فى السياسة بالدول النامية. ففي إفريقيا على سبيل المثال، تعتبر الروابط العرقية والقبلية والعشائرية هى الأساس للتعبير عن المصالح فى أغلب الأحوال. كما لا تزال هذه الجماعات باقية وتمارس نفوذًا فى بلدان صناعية متقدمة مثل بعث القوميات العرقية ومكانة الجماعات الكاثوليكية فى بلدان مثل إيطاليا وأيرلندا.

الجماعات المؤسسية

تعتبر هذه الجماعات جزءًا من الآلة الحكومية، وتحاول ممارسة النفوذ داخلها ومن خلالها. وهى تختلف عن جماعات المصالح بأنها لا تتمتع بأي درجة من الاستقلالية. وتعتبر البيروقراطيات والعسكريون أوضح الأمثلة على الجماعات المؤسسية، وليس من المستبعد أن تتضمن كل جماعة منهما عددًا من المصالح المتنافسة. وفي حالة الدول التسلطية التي تقمع بثبات الجماعات والحركات المستقلة، قد تصبح الخصومة بين الجماعات المؤسسية الشكل الرئيسي للتعبير عن المصالح. فعلى سبيل المثال كان النظام الستاليني شديد المركزية فى الاتحاد السوفيتي مخترقًا بالمصالح البيروقراطية والاقتصادية، وخاصة مصالح أولئك المتمركزين حول الصناعة الثقيلة. وبالمثل غطى الطابع الاحتكاري الواضح للدولة الهتلرية فى ألمانيا (1933 -1945) واقع التناحر البيروقراطي الداخلي، حيث بنى القادة النازيون إمبراطوريات خاصة واسعة فى خضم صراع لم يتوقف على السلطة.

ولا تقتصر أهمية الجماعات المؤسسية على النظم غير الديمقراطية. ويذهب البعض إلى حد الادعاء بأن النخب البيروقراطية والمصالح الراسخة التي تتطور فى الوزارات والمصالح والوكالات بالنظم الديمقراطية هى التي تشكل عملية صنع السياسات: فهى تعمل على إعاقة السياسيين المنتخبين والحكومات المنتخبة، بل يذهب البعض إلى القول إنها تُملي عليهم ما

يفعلون. وبالتأكيد تشكل تلك الجماعات تحالفات مع جماعات المصالح التقليدية، كما فى الحالة المشهورة "للمجمع الصناعي- العسكري" فى الولايات المتحدة. وسنناقش بالتفصيل فى الفصلين السابع عشر والثامن عشر أهمية كل من البيروقراطية والعسكريين.

الجماعات الاتحادية

هى جماعات يشكلها أناس يريدون تحقيق أهداف مشتركة، ولكن محدودة. وتتسم هذه الاتحادات بالنشاط الطوعي ووجود مصالح وطموحات ومواقف مشتركة. وأفضل الأمثلة عليها هى تلك التي تعتبر عادة جماعات مصالح أو جماعات ضغط. غير أن التمييز بين الجماعات الاتحادية والجماعات المجتمعية قد يتعرض للطمس فى بعض الحالات.

فعلى سبيل المثال حينما تكون الانتماءات الطبقية قوية وتضامنية، تكون عضوية الجماعة الاتحادية مثل نقابة قد تكون تعبيرًا عن هوية اجتماعية أكثر من كونها فعلاً أداتيًا يتوخى دعم هدف خاص. ورغم الأهمية المتزايدة للجماعات الاتحادية فى البلدان النامية، فإنه يُنظَر إليها عادةً كإحدى سمات المجتمعات الصناعية. فالتصنيع يولّد التمايز الاجتماعي فى شكل شبكة معقدة من المصالح المتنافسة، كما أنه يشجع- فى الأوضاع الرأسمالية على الأقل- نمو أنماط السلوك الفردية والباحثة عن المصلحة الذاتية بدلاً من تلك المتشكلة بفعل العادات والتقاليد. وحينما تكون الوظيفة الأولية لتلك الجماعات هى التعامل مع الحكومة والهيئات العامة الأخرى فإنها تسمى فى العادة جماعات مصالح.

تظهر جماعات المصالح فى العديد من الأشكال والأحجام. فهى تُعنَى بكم هائل من المسائل والقضايا، وتستخدم تكتيكات تبدأ من العمل فى خدمة الهيئات العامة والمساعدة فى تنفيذ البرامج الحكومية، وتنتهى بتنظيم حملات العصيان المدني والاحتجاج الشعبي. غير أنه يُستبعد من هذا التصنيف الجماعات المناهضة للدستور والبرلمان. فجماعات مثل الفهود السود فى أمريكا والجيش الجمهوري الأيرلندي لا يمكن تصنيفها كجماعات مصالح لأنها تسعى بالأساس إلى إعادة هيكلة النظام السياسي وليس مجرد التأثير فيه، كما تستخدم تكتيكات الإرهاب والعمل المباشر

بدلاً من سياسة الضغط. ومع ذلك يجب إضفاء البنية على عالم جماعات المصالح بهدف تحديد الأنماط المختلفة لجماعات المصالح لهذه الجماعة. والتصنيفان الأكثر انتشارًا هما:

- الجماعات القطاعية وجماعات الدعوة أو القضايا
- الجماعات داخل الحكم وخارجه

توجد الجماعات القطاعية (وتسمى أحيانًا الجماعات الحمائية أو الوظيفية) للارتقاء بمصالح (المادية عادةً) أعضائها أو الدفاع عنها. وتعتبر النقابات العمالية ومؤسسات رجال الأعمال والاتحادات التجارية والروابط المهنية أمثلة بارزة لهذا النوع من الجماعات. وقد اشتُق طابعها القطاعي من حقيقة أنها تمثل قطاعًا من المجتمع: العمال، أصحاب الأعمال، المستهلكين، جماعة عرقية أو دينية..إلخ. غير أنه على نحو أدق يمكن النظر إلى الجماعات المنخرطة فى إنتاج وتوزيع وتبادل السلع والخدمات كجماعات "وظيفية". وفي الغالب تُصنَّف الجماعات القطاعية فى الولايات المتحد ك "جماعات المصالح الخاصة" للتشديد على أن اهتمامها الأساسي هو تحسن أحوال ورفاه أعضائها، وليس المجتمع بوجه عام.

على العكس مما سبق، تنشأ جماعات القضايا للارتقاء بالقيم والمُثُل والمبادئ المشتركة. والقضايا كثيرة جدًا فى هذا الصدد، فتشمل مثلاً لوبيات "حرية الاختيار" و"أنصار الحياة" فيما يختص بقضية الإجهاض، حملات الحريات المدنية أو ضد الجنس والعنف فى التليفزيون، الاحتجاجات على التلوث والعنف ضد الحيوان، أو الدفاع عن القيم التقليدية أو الدينية. ويسمى هذا النوع من الجماعات فى الولايات المتحدة "جماعات المصالح العامة" للتشديد على دورها فى تعزيز المنافع الجماعية وليس الانتقائية الخاصة. وحينما تنخرط هذه الجماعات فى السياسة الدولية يطلق عليها عادةً مسمى المنظمات غير الحكومية NGOs. وهكذا فإن جماعات القضايا تستهدف فى الواقع مساعدة جماعات أخرى أكثر من مساعدة أعضائها هى نفسها. فمنظمة "انقذوا الحيتان" على سبيل المثال هى منظمة تنشط من أجل الحيتان. وهناك بالطبع منظمات تجمع بين سمات الجماعات القطاعية وجماعات القضايا. فالاتحاد الوطني

مفهوم

جماعة المصالح Interest group:
تعتبر جماعة المصالح (أو جماعة الضغط) اتحادًا منظمًا يستهدف التأثير في السياسات والإجراءات الحكومية. وهي تختلف عن الأحزاب السياسية من زاوية سعيها لممارسة التأثير من الخارج وليس الفوز بسلطة الحكم أو ممارستها. كما تكون لجماعة المصالح بؤرة تركيز ضيقة حيث تُعنى دائمًا بقضية أو مصالح جماعة محددة، ومن النادر أن تملك سمات برنامجية أو أيديولوجية ترتبط بوجه عام بالأحزاب السياسية. وتتميز جماعات المصالح عن الحركات الاجتماعية بدرجة أعلى من التنظيم الرسمي. ومع ذلك لا تملك جماعات المصالح عضوية بالمعنى الرسمي؛ ومن هنا فضل بعض المعلقين تسمية فضفاضة هي "المصالح المنظمة".

العمل المباشر Direct Action: نشاط سياسي يتم خارج الإطار الدستوري والقانوني، وهو يتراوح بين المقاومة السلبية والإرهاب.

للارتقاء بالملونين NAACP يهتم بالمصالح القطاعية للأمريكيين السود (بمعارضة التمييز ضدهم وتشجيع فرص توظيفهم) ولكنه معنيّ أيضًا بقضايا مثل العدالة الاجتماعية والوئام العرقي.

ويقوم نظام التصنيف البديل على أساس وضعية هذه الجماعات من حيث علاقتها بالحكومة، والاستراتيجيات التي تتبناها في ممارسة الضغط. هناك جماعات داخل الحكم تتمتع بامتيازات ونفاذ ذي طابع مؤسسي إلى الحكومة من خلال تقديم الاستشارات المنتظمة أو التمثيل في الهيئات الحكومية. ويحدث في حالات كثيرة أن يتداخل التصنيف القطاعي مع "الداخلي"، وهو ما يعكس قدرة المصالح الاقتصادية الرئيسية، مثل جماعات أصحاب الأعمال والنقابات، على ممارسة تأثير قوي إذا تجاهلت الحكومة آراءها. وقد تهتم الحكومة باستشارة الجماعات التي تملك معرفة ومعلومات متخصصة تساعدها في صياغة سياسات قابلة للعمل.

غير أن وضعية العمل من داخل الحكومة لا تعد ميزة دائمًا، لأنها لا تُمنح إلا للجماعات ذات الأهداف المتوافقة بوجه عام مع أهداف الحكومة، والتي تملك قدرة واضحة على إلزام أعضائها بالقرارات المتفق عليها.

بالمقابل لا تقوم الحكومة باستشارة الجماعات الناشطة من خارج الحكم، أو تتم استشارتها عَرَضًا ومن جانب مسئولين غير كبار. وتعتبر وضعية العمل من خارج الحكم علامة ضعف في حالات كثيرة، حيث تفتقر إلى سبل النفاذ الرسمي إلى الحكومة، ما يضطرها للتحول إلى الجمهور في نوع من ممارسة التأثير غير المباشر على العمليات السياسية. ومن المفارقة أنه توجد في الغالب علاقة معكوسة بين صورة جماعة المصالح عند الرأي العام والنفوذ السياسي الذي تمارسه. فجماعات الاحتجاج الراديكالية في مجالات مثل حماية البيئة وحقوق الحيوان لديها القليل من الاختيار كي تعمل من خارج الحكومة؛ إذ إن أهدافها كثيرًا ما تكون خارج أولويات الحكومة، كما أن أعضاء هذه الجماعات ومؤيديها قد اجتذبهم إليها في الغالب حقيقة أنها جماعات لم تتورط في روابط وثيقة مع الحكومة. ولهذا قد تختار الجماعات البقاء خارج الحكومة للحفاظ على نقائها واستقلالها الأيديولوجي.

مفهوم

المنظمة غير الحكومية Nongovernmental Organization:
جماعة غير هادفة للربح، وتسعى لتحقيق أهدافها بوسائل غير عنيفة. وهي تنشط عادةً في السياسة الدولية، وقد تحظى بحقوق استشارية رسمية من جانب كيانات مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويطلق عليها أحيانًا المنظمات غير الحكومية الدولية. ويتم عادة التمييز بين المنظمات العملياتية والمنظمات الدفاعية؛ حيث يتمثل هدف المنظمات العملياتية في تصميم وتنفيذ المشروعات المرتبطة إما بالتنمية أو الإغاثة. أما المنظمات الدفاعية فتعنى أكثر بالدعوة أو الدفاع عن قضية بعينها، وتهتم بالخبرة والمعرفة المتخصصة أكثر من القدرات التنفيذية. ويُنظر أحيانًا إلى المنظمات غير الحكومية على أنها حجر الزاوية في مجتمع مدني عالمي صاعد. ويعتبرها كثيرون مساوية في الوزن للشركات متعدية القوميات.

نماذج سياسة الجماعات

يرى بعض المعلقين أن نوع ومغزى سياسة الجماعة يَنتجان كلية من عوامل خاصة بكل نظام سياسي. ومن ثم يعكس دور الجماعات ثقافة سياسية ونظامًا حزبيًا ومجموعة من الترتيبات المؤسسية.. الخاصة. وهو ما يعني أنه لا يمكن استخلاص استنتاجات عامة بشأن طبيعة سياسة الجماعات. ومن ناحية أخرى، غالبًا ما يتشكل فهم سياسة الجماعات بافتراضات أوسع عن طبيعة العملية السياسية وتوزيع السلطة في المجتمع. وترتبط تلك الافتراضات ارتباطًا وثيقًا بالنظريات المختلفة المشروحة في الفصل الخامس. وفيما يلي أكثر نماذج سياسة الجماعات تأثيرًا:

- التعددية
- الإدماجية
- اليمين الجديد

النموذج التعددي

تقدم النظريات التعددية أكثر الصور إيجابية لسياسة الجماعات؛ فهي تشدد على قدرة الجماعات على الدفاع عن الفرد أمام الحكومة، إلى جانب تعزيز الاستجابة الديمقراطية. والعنوان الجوهري للتعددية هو التوزيع الواسع للسلطة. فالقرارات تتخذ من خلال عملية معقدة من المساومة والتفاعل، بما يضمن مراعاة وجهات نظر ومصالح عدد كبير من الجماعات.

ومن أقدم المحاولات لوضع "نظرية تعددية للجماعات"، وأكثرها تأثيرًا، تلك التي قام بها آرثر بنتلي Arthur Bentley في كتابه "عملية الحكم" (1908). ويشدد بنتلي على الجماعات المنظمة باعتبارها أحجار بناء أساسية للعملية السياسية، وهو ما لخصه في قوله الفصل: "عندما تكون الجماعات مستقرة رسميًا يكون كل شيء كذلك". ويعتبر كتاب ديفيد ترومان David Truman "العملية الحكومية" (1951) أنه جاء مواصلة لذلك التقليد، حتى وإن جاءت استنتاجاته أضيق نطاقًا بالتركيز على العملية السياسية في الولايات المتحدة.

روبرت دال Robert Dahl (ولد 1915):



سياسي أمريكي. عُيّن أستاذًا لعلم السياسة بجامعة ييل عام 1946، ثم أصبح أحد أبرز المحللين السياسيين في الولايات المتحدة. صك في عام 1953 (مع تشارلز لندبلوم Charles Lindblom) مصطلح "دولة التعدد" polyarchy (حكم الكثرة) لتمييز المجتمعات الحديثة عن الديمقراطية الكلاسيكية. وتعكس كتابات دال الأولى تأثير المقولات الوضعية والسلوكية، ثم قام في الخمسينيات وأوائل الستينيات بتطوير موقف تعددي تقليدي. غير أنه قام منذ أواخر الستينيات، مع لندبلوم وجالبريث بطرح صيغة أكثر راديكالية لليبرالية، التعددية الجديدة، كشفت عن اهتمام متزايد بقوة الشركات الرأسمالية الكبرى. ومن أعماله الرئيسية: "مقدمة للنظرية الديمقراطية" (1956)، "من يحكم؟" (1961) و"معضلات الديمقراطية التعددية" (1982).

ومع انتشار المدرسة السلوكية في الخمسينيات وأوائل الستينيات، ازداد الحماس للجماعات كوسائط للتعبير عن المصالح والحشد حولها. فعلى سبيل المثال صور محللو السياسات جماعات المصالح كـ "حراس الأبواب" الذين يصْطفُون من بين المطالب العديدة من الحكومة ما يمكن المضي في الدعوة له. وفي الوقت نفسه زعمت دراسات قوة الجماعات التي أنجزها محللون مثل روبرت دال (1961) Robert Dahl ونيلسون بولسبي (1963) Nelson Polsby أنها وجدت أدلة إمبريقية على تأكيد التعددية وأن أي نخبة محلية لا تستطيع منفردة السيطرة على صنع القرار في المجتمع المحلي.

ومن هذا المنظور التعددي تشكل سياسة الجماعات قلب العملية الديمقراطية. وفي الحقيقة أن زعمًا قد شاع في الستينيات بأن شكلاً من الديمقراطية التعددية قد حل محل الديمقراطية الانتخابية الأكثر تقليديةً، بمعنى أن الجماعات والمصالح المنظمة قد أصبحت، بدلاً من الأحزاب السياسية، الرابط بين الحكومة والمحكومين. وتتلخص الافتراضات الرئيسية لهذه النظرية في امتلاك كل الجماعات والمصالح القدرة على التنظيم والنفاذ إلى الحكومة، وهي تتمتع بالاستجابة داخليًا حيث يعبر القادة بوجه عام عن مصالح أعضائها وقيمهم، وأن نفوذها السياسي

يتناسب تقريبًا مع حجمها وكثافة التأييد الذي تحوزه. ومن طرق تجلي هذا: تَوزُّع السلطة السياسية بما لا يسمح لأي جماعة أو مصلحة أن تحقق السيطرة لأي فترة من الزمن. وكما أوضح دال: (145-1956) فإن "كل الجماعات النشطة والشرعية وسط السكان يمكنها أن تجعل صوتها مسموعًا في مرحلة حاسمة من عملية القرار". وتقترح الفكرة البديلة عن "القوى الموازنة" – التي طرحها جالبريث في كتاباته المبكرة – أن التوازن الديناميكي ينشأ طبيعيًا بين الجماعات المتنافسة، بمعنى أن نجاح جماعة الأعمال مثلاً قد يشجع خصومها – مثل العمال أو المستهلكين – على تنظيم أنفسهم في مواجهة ذلك النجاح. ومن ثم فإن سياسة الجماعات تتسم بتوازن تقريبي بين القوى.

وقد تعرضت هذه النظرة المتفائلة لسياسة الجماعات إلى انتقادات حادة من النخبويين والماركسيين على السواء. فتحدى النخبويون المزاعم الإمبريقية للتعددية بقولهم إنهم يعترفون بـ "وجه" واحد للسلطة: هو القدرة على التأثير في صناعة القرار. وفي مواجهة الفكرة القائلة إن السلطة موزعة باتساع وبالتساوي، وجه نظريو النخبوية الانتباه إلى وجود "نخبة للسلطة" تتكون من رءوس الشركات والزعماء السياسيين والقادة العسكريين (Mills, 1956) .

من جانبهم، شدد الماركسيون تقليديًا على الارتباط الوثيق بين السلطة السياسية وملكية الثروة المنتجة، ومن ثم اقترحوا وجود "طبقة حاكمة" رأسمالية. وبالنسبة للماركسيين الجدد مثل رالف ميليباند Ralph Miliband (1969) ينعكس هذا في "منافسة غير متكافئة" بين جماعتي أرباب الأعمال والعمال، حيث تتمتع الجماعة الأولى بسيطرة على الموارد الاقتصادية ومكانة عامة ومستوى من النفاذ إلى الحكومة، بدرجة لا تستطيع الجماعة الثانية مجاراتها. وأدى صعود العولمة إلى تجديد تلك المزاعم فادعى البعض أن الحراك المتزايد لرأس المال ونظام التجارة الدولية الحرة قد أديا إلى "استيلاء الشركات" على الحكم (Hertz, 2001). وفي مواجهة هذه الانتقادات نشأ شكل جديد من الإدماجية أكثر نقدية أو اتساقًا من التعددية، هو التعددية الجديدة. وربما كان التعبير عن هذا الاتجاه أكثر وضوحًا في كتاب تشارلز لندبلوم Charles Lindblom

(1977) بعنوان "السياسة والأسواق" حيث ألقى الضوء على الامتيازات التي تتمتع بها جماعات أرباب الأعمال في نظم الحكم التعددية الغربية، في الوقت الذي يعترف بأن هذا يضعف من قوة الادعاء بديمقراطية تلك المجتمعات.

النموذج الإدماجي

تختلف النماذج الإدماجية لسياسة الجماعات عن التعددية من زاوية محاولة الأولى تتبع آثار الروابط الوثيقة التي تطورت في المجتمعات الصناعية بين الجماعات والدولة. والإدماجية نظرية سياسية تشدد على الوضع المتميز الذي تتمتع به جماعات بعينها في العلاقة مع الحكومة، ما يمكنها من التأثير في صياغة السياسات العامة وتنفيذها. وقد اعتبر البعض الإدماجية ظاهرة خاصة بالدولة، تتشكل حسب الظروف التاريخية والسياسية الخاصة. ومن ثم فهي ترتبط ببلدان مثل أستراليا والسويد وهولندا، وإلى حد ما: ألمانيا واليابان، حيث مارست الحكومة عادة شكلاً من الإدارة الاقتصادية.

غير أن آخرين رأوا في الإدماجية ظاهرة عامة تنبثق من اتجاهات ضمنية في التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم يعتقدون أنها تظهر، بدرجة أو أخرى، في جميع الدول المتقدمة صناعيًا. بل إن الولايات المتحدة نفسها، والتي تُصور عادةً كنموذج للديمقراطية التعددية، قد أمدت وكالاتها التنظيمية بسلطات شبه تشريعية، ومن ثم دعم تطور ارتباطات رسمية بين الحكومة والمصالح الرئيسية. ووفق هذا المنظور، قد تعكس الاتجاهات الإدماجية العلاقة الرمزية القائمة بين الجماعات والحكومة. فتسعى الجماعات إلى وضعية "داخل" الحكم لأن هذا يعطيها فرصة النفاذ إلى صناعة السياسات، الأمر الذي يمكنها من الدفاع بشكل أفضل عن مصالح أعضائها. ومن ناحيتها تحتاج الحكومة إلى الجماعات كمصدر للمعرفة والمعلومات، ولأن الامتثال للمصالح الرئيسية ضروري كي تصبح السياسات قابلة للعمل. كذلك تنمو الحاجة إلى التشاور والتفاوض في المجتمعات الصناعية التي يتزايد فيها التمايز والتعقيد، مما يستدعي -ربما حتميًا- نشوء آليات مؤسسية لتيسير ذلك.

مفهوم

الإدماجية Corporatism: الإدماجية في أوسع معانيها هي وسيلة لإدماج المصالح المنظمة في عمليات الحكم. وهناك وجهان للإدماجية. الأول هي الإدماجية التسلطية وهي أيديولوجية أو شكل اقتصادي وثيق الارتباط بالفاشية الإيطالية. وقد اتسمت بالترهيب السياسي للصناعيين وتدمير النقابات المستقلة. والوجه الثاني هو الإدماجية الليبرالية (الإدماجية "المجتمعية" أو "الإدماجية الجديدة") ويقصد بها الاتجاه الموجود في الديمقراطيات الناضجة بتمتع المصالح المنظمة بامتيازات ونفاذ مؤسسي إلى عملية صياغة السياسات. وهناك اختلاف كبير بين آليات ومستوى تحقيق الإدماجية. فالنسخة الليبرالية من الإدماجية تختلف عن نظيرتها التسلطية في أنها تقوي الجماعات في مواجهة الحكومة، وليس العكس.

الثلاثية Tripartitism: بنية من هيئات تمثل الحكومة وأرباب الأعمال ونقابات العمال، تستهدف إضفاء الطابع المؤسسي على التشاور مع الجماعات.

أثار التحول إلى الإدماجية فى الدول الرأسمالية المتطورة، خاصة فى الستينيات والسبعينيات، شكوكًا عميقة حول دور جماعات المصالح وسطوتها. وفي المقام الأول تقلل الإدماجية إلى حد كبير عدد ونطاق الجماعات المتمتعة بالنفاذ إلى الحكومة. وتمنح الإدماجية امتيازات ثابتة للجماعات الاقتصادية والوظيفية، وهى بذلك تقود إلى شكل من الثلاثية الجامعة بين الحكومة ورجال الأعمال والعمال المنظمين. بيد أنها قد تترك جماعات المستهلكين وجماعات القضايا فى العراء، وتضفي طابعًا مؤسسيًا على النفاذ إلى الحكومة يُرجِّح أن ينحصر فيما تسمى اتحادات "الذروة" التي تتحدث باسم طائفة من المنظمات والجماعات. ويتحقق هذا الدور فى النمسا مثلاً بواسطة غرفة التجارة واتحاد النقابات، وفي المملكة المتحدة من خلال اتحاد الصناعات CBI ومؤتمر النقابات TUC، وفي الولايات المتحدة من خلال الاتحاد الوطني للصناعيين ومؤتمر الاتحاد الأمريكي للعمال– مؤتمر المنظمات الصناعية AFL-CIO .

مفهوم

الاختيار العام Public Choice:
نظرية الاختيار العام هى فرع من نظرية الاختيار العقلاني، وبنيت على افتراضات الاقتصاد النيوكلاسيكي. ويتمثل تأكيدها الأساسي فى أن القضايا السياسية تُحلل على أفضل وجه بفحص سلوك الأفراد باعتبارهم فاعلين يدركون مصالحهم الذاتية عقلانيًا. وينبثق الطابع "العام" لنظرية الاختيار العام من اهتمامها بتوفير ما تسمى السلع العامة، أي السلع التي توفرها الحكومة بدلاً من السوق (مثل الهواء النظيف) لأنه لا يمكن حجب فائدتها عن الأفراد الذين اختاروا عدم الإسهام فى توفيرها. وقد سلط نظريو الاختيار العام الضوء عمومًا على إخفاقات الحكومة وتقصيرها فى هذا المقام، حيث ركزوا على مسائل مثل البيروقراطية فى عملية صنع السياسات وتنفيذها، ونتائج سياسة الضغط وجماعات المصالح.

وهناك مشكلة ثانية تتمثل فى أن الإدماجية، على العكس من النموذج التعددي، تصور جماعات المصالح على أنها جماعات منظمة تراتبياً ويسيطر عليها قادة لا يخضعون لمساءلة الأعضاء مباشرة. ووفقًا لهذه الرؤية فإن "الحكم بالتشاور" قد يكون ببساطة غطاءً يخفي حقيقة أفعال الإدماجية كآليات للتحكم الاجتماعي. ثالثًا، ركز البعض على التهديد الذي تمثله الإدماجية للديمقراطية التمثيلية. وبينما ترى التعددية فى سياسة الجماعات مكملاً للعملية التمثيلية، تثير الإدماجية المخاوف من اتخاذ قرارات خارج الرقابة الديمقراطية ومن خلال عملية للمساومة لا تخضع للمصادقة العامة. وأخيرًا، ارتبطت الإدماجية بـ"العبء الزائد" للحكومة، حيث تصبح الأخيرة عمليًا "أسيرة" الجماعات المستشارة، ومن ثم عدم القدرة على مقاومة مطالبها. وقد تقدم اليمين الجديد بهذا الانتقاد على نحو أكثر منهجية.

نموذج اليمين الجديد

ينبثق نفور اليمين الجديد من جماعات المصالح– أيديولوجيًا– من النزعة الفردية التي تكمن فى قلب الاقتصاد النيوليبرالي. فهو ينظر بعين الشك

للجماعات الاجتماعية والهيئات الجماعية أيًا كان نوعها. وهو ما انعكس بوضوح فى تفضيل اليمين الجديد لاقتصاد السوق القائم على الاعتماد الذاتي وريادية الأعمال. كما عبر اليمين الجديد عن قلق خاص من الربط المزعوم بين الإدماجية وتفاقم الإنفاق العام والمشكلات ذات الصلة بالحكومة كبيرة الحجم. وقد تأثر عداء اليمين الجديد للإدماجية بنظرية الاختيار العام، وخاصة منصور أولسون Mancur Olson فى كتابه "منطق العمل الجماعي: السلع العامة ونظرية الجماعات" (1968). وقد زعم أولسون أن الناس ينضمون لجماعات المصالح فقط من أجل تأمين الحصول على "السلع العامة": أي السلع غير القابلة للتقسيم إلى حد ما، ولا يمكن حرمان أفراد من التمتع بها حتى لو لم يسهموا فى توفيرها.

وتعتبر زيادة الأجر سلعة عامة، إذ إن العمال غير النقابيين، أو من اختاروا عدم الإضراب من أجل المطالبة بالزيادة، يستفيدون من الزيادة بالتساوي مع من لجأوا للإضراب بالفعل. وهذا يخلق الفرص أمام الأفراد كي يصبحوا مثل "الرُّكّاب بالمجان"، الذين يجنون الفوائد دون دفع التكاليف التي يتكبدها أعضاء الجماعة. ويعتبر هذا التحليل مهمًا لأنه يؤكد عم وجود ضمانة بأن وجود المصلحة المشتركة يقود بالضرورة إلى تكوين منظمة تهدف إلى الارتقاء بتلك المصلحة أو الدفاع عنها. وهكذا يصبح محل شك كبير الافتراض التعددي بأن جميع الجماعات تملك نوعًا ما من الصوت السياسي. وزعم أولسون أيضًا أن سياسة الجماعات قد تمكّن الجماعات الصغيرة على حساب الجماعات الكبيرة. ويشجع هذا العضوية الأكبر على الركوب المجاني لأن الأفراد قد يحسبون أن فعالية الجماعة لن يضعفها امتناعهم عن المشاركة.

وقد تطور هذا التحليل أكثر فيما بعد فى عمل أولسون المعنون "صعود وهبوط الأمم" (1982) الذي قدم فيه نقدًا حادًا لنشاط جماعات المصالح حيث رأى فيها إضرارًا كبيرًا بالرفاه أو من أسباب الفشل الاقتصادي فى دول بعينها. فعلى سبيل المثال، رأى أن المملكة المتحدة وأستراليا تعانيان من "جمود مؤسسي". وقد حدث هذا بسبب نشوء شبكات قوية من جماعات المصالح سيطرت عليها بثبات مصالح ضيقة أو قطاعية، مثل النقابات العمالية، منظمات أصحاب الأعمال، الروابط المهنية.

جماعات المصالح: معها وضدها Interest Groups: for and against:

فيما يلي المزاعم المؤيدة لجماعات المصالح:

- تقوي التمثيل بالتعبير عن المصالح وطرح الآراء التي تتجاهلها الأحزاب السياسية، وتوفر وسائل للتأثير في الحكومة في الفترات بين الانتخابات.
- تعزز الجدل والمناقشة، ومن ثم تبني جماعة ناخبين أفضل معلوماتيًا وتثقيفًا، وتحسن نوعية السياسات العامة.
- توسع نطاق المشاركة السياسية، من خلال توفير بديل للسياسة الحزبية التقليدية، وإتاحة الفرص للنشاط القاعدي.
- تضبط سلطة الحكومة، ومن ثم ضمان توازن مواقف الدولة إزاء مجتمع مدني قوي وصحي.
- تساعد في الحفاظ على الاستقرار السياسي بتوفير قنوات اتصال بين الحكومة والشعب، وجعل المخرجات متسقة مع المدخلات.

أما المزاعم المناهضة لجماعات المصالح فتشمل الآتي:

- تزيد اللامساواة السياسية بتقوية صوت الأغنياء وأصحاب الامتيازات، أولئك الذين يستطيعون النفاذ إلى الموارد المالية والتعليمية والتنظيمية وغيرها.
- تعمق الانقسام الاجتماعي والسياسي، إذ إنها تعنى بالمصالح الخاصة على حساب العامة، وتدعم مصالح الأقليات ضد مصالح المجتمع ككل.
- تمارس سلطة غير شرعية حيث إن قادتها- على العكس من السياسيين- ليسوا معرضين للمساءلة العامة، ويتجاوز نفوذهم العملية التمثيلية.
- تميل إلى جعل العمليات الخاصة بالسياسات مغلقة وأكثر سرية بممارسة النفوذ عبر المفاوضات والصفقات غير الخاضعة للمصادقة العامة بأي شكل.
- تجعل المجتمعات غير قابلة للحكم حيث تخلق جملة من المصالح المستقرة القادرة على التصدي للمبادرات الحكومية وجعل السياسات غير قابلة للعمل.

والرسالة المتضمنة هنا هى أن الأثر العكسي للعلاقة بين جماعات المصالح القوية والمنظمة جيدًا من جهة، والنمو الاقتصادي والرفاه الوطني من جهة أخرى، له أثر قوي على سياسات اليمين الجديد وأولوياته. وكان أوضح مثال على ذلك ردة الفعل القوية ضد الإدماجية فى الثمانينيات والتي قادها ريجان فى الولايات المتحدة وتاتشر فى المملكة المتحدة. واتخذ هذا فى الولايات المتحدة شكل محاولة إلغاء القيود المنظِّمة للاقتصاد بإضعاف الوكالات الرقابية، أما فى المملكة المتحدة فقد اتضح هذا من تهميش- ثم إلغاء- الهيئات الإدماجية مثل المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية NEDC (Neddy) والهجوم القوي على السلطة التي تتمتع بها النقابات.

أنماط سياسة الجماعات

ما مدى أهمية جماعات المصالح ؟

من المتفق عليه على نطاق واسع أن نشاط جماعات المصالح وثيق الارتباط بالتطور الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ يغلب على المجتمعات الزراعية أو التقليدية أن يسيطر عليها عدد صغير من المصالح، بينما تكون المجتمعات الصناعية المتقدمة أكثر تعقيدًا وتمايزًا. وقد جاءت جماعات المصالح لتؤكد الأهمية المركزية للتوسط بين الدولة والمجتمع الأكثر انقسامًا، خاصة مع انتشار التعليم الذي يرتقي بالوعي السياسي والمهارات التنظيمية.

حدث هذا مثلاً فى الاتحاد السوفيتي فى السبعينيات، فعلى الرغم من استمرار صلابة الأحادية السياسية الرسمية، أخذ معظم المراقبين يقرون بوجود ما أسموه "تعددية مؤسسية". غير أن أدوار المصالح المنظمة وأهميتها تختلف من نظام لآخر، ومن دولة لأخرى، ومن زمن لآخر. ومن أهم العوامل المحدِّدة لنفوذ الجماعات:

- الثقافة السياسية
- البنية المؤسسية
- طبيعة النظام الحزبي
- طبيعة السياسات العامة ونوعها

وتعتبر الثقافة السياسية عاملاً حاسمًا لسببين، أولهما أنها تحدد ما إذا كان يُنظر إلى جماعات المصالح كفاعلين شرعيين أم غير شرعيين، وما إذا كان تشكيلها ونفوذها مسموحًا به وموضع تشجيع أم لا. والسبب الثاني أن الثقافة السياسية تؤثر فى رغبة المواطنين فى تشكيل أو الالتحاق بالمصالح المنظمة أو الانخراط فى سياسة الجماعات. فمن ناحية متطرفة يمكن للنظم أن تمارس الأحادية، بقمع كل أشكال النشاط الجماعي الطوعي من أجل ضمان سلطة الدولة منفردة وغير قابلة للتحدي. وهو ما يحدث بالضبط فى النظم العسكرية ودول الحزب الواحد. ورغم أنه لم تتمكن قط دولة تاريخية أو معاصرة من القضاء على كل أشكال

الأحادية Monism:
الإيمان بنظرية واحدة أو قيمة واحدة، وهي تنعكس سياسيًا فى الانصياع الإجباري لسلطة أحادية، ومن ثم فهي شمولية ضمنًا.

النشاط المتخذ صورة جماعات أو تكتلات، فإن النظم الأحادية تدفع نشاط الجماعات– على الأقل– باتجاه العمل السري، أو العمل على التعبير عنها من خلال جهاز الحزب– الدولة، ومن ثم تختلط مع الأهداف السياسية والأيديولوجية للنظام.

بالمقابل، لا تسمح النظم التعددية فحسب بسياسة الجماعات، وإنما تسعى أيضًا إلى تشجيعها، وربما التعبير عن الحاجة إليها فى بعض الحالات. فقد يُطلب من الجماعات المشاركة فى صياغة السياسات، أو التمثيل فى هيئات مستقلة. ومن أسباب المستوى العالي بشكل عام لنشاط الجماعات فى الولايات المتحدة مثلاً، اعتراف الثقافة السياسية الأمريكية بحق الجماعات الخاصة فى إيصال صوتها. وقد أضفيت الشرعية على هذا من خلال الضمانات الدستورية لحرية التعبير والنشر والتجمع..إلخ. أما فى اليابان، حيث يغيب التمييز الواضح بين المجالين العام والخاص، فقد تخلقت ثقافة سياسية اعتدت بوجود علاقة وثيقة بين الحكومة ومجتمع أصحاب الأعمال، وذلك فى الفترة الديمقراطية أو ما قبلها على السواء.

وتعتبر البنية المؤسسية للحكم واضحة الأهمية بالنسبة لنشاط جماعات المصالح، لأنها تؤسس نقاط النفاذ إلى عملية السياسات. فتميل النظم الوحدوية والمركزية، مثل المملكة المتحدة، إلى تضييق نطاق سياسة الجماعات وتركيزها حول السلطة التنفيذية. ورغم أن هذا لا يحيل الجماعات إلى وجود هامشي، فإنه يشدد بقوة على وضعية "الجماعات من داخل الحكم" ويوسع قدرة الحكومة القائمة على اختيار الاستجابة لجماعة الضغط أم لا. وقد ظهر هذا بأوضح الوجوه أثناء حكم تاتشر بالمملكة المتحدة فى الثمانينيات، حيث اضطلعت بالحط من شأن الهيئات الإدماجية والنقابات العمالية. أما فى فرنسا فقد تركز نشاط جماعات المصالح حول التشاور المباشر مع الإدارة، خاصة منذ تقوية الحكم الرئاسي وإضعاف الجمعية الوطنية فى الجمهورية الخامسة التي بدأت 1958.

التدخلية Interventionism: سياسات حكومية مصممة لتنظيم الحياة الاقتصادية وإدارتها، وبمعنى أوسع هى سياسة اشتراك وانخراط أكبر للدولة فيهما.

بالمقابل تتسم حكومة الولايات المتحدة بالتوزع واللامركزية. وهو ما يعكس أثر البرلمان ذي المجلسين، فصل السلطات، الفيدرالية، المراجعة القضائية. ويتسبب هذا النطاق الواسع من "نقاط النفاذ" أمام جماعات

المصالح فى جعل النظام الأمريكي مُعرضًا بشكل خاص لضغوط الجماعات. فتعرف الجماعات أن المعارك التي تخسرها فى الكونجرس مثلاً يمكن أن تحاربها من جديد أمام القضاء، على مستوى الولاية أو المستوى المحلي، وهكذا. ورغم أن هذا يعمل دون شك كحافز على تشكيل الجماعات، ويزيد عدد الجماعات ذات النفوذ، فإنه يمكن أن ينطوي أيضًا على هزيمة الذات، حيث يمكن لأنشطة الجماعات المتضاربة أن تنتهي بأن يلغي بعضها بعضًا. وهكذا يمكن للمصالح المنظمة أن تعمل فقط ك "جماعات اعتراض".

وتكون العلاقات معقدة دائمًا بين الأحزاب السياسية وجماعات المصالح. ففي بعض الحالات تكون بينهما خصومة واضحة. فبينما تسعى الأحزاب إلى تجميع المصالح ووضع برامج سياسية مبنية بثبات على أهداف أيديولوجية عريضة، تُعنَى جماعات المصالح بنطاق أضيق وأكثر تخصيصًا من المسائل والأهداف. ومع ذلك تسعى جماعات المصالح فى أغلب الأحوال إلى ممارسة النفوذ داخل الأحزاب ومن خلالها، بل إنها قد تلجأ فى بعض الحالات إلى إنشاء أحزابها فى محاولة منها للنفاذ المباشر إلى السلطة. فكثير من الأحزاب الاشتراكية، مثل حزب العمال البريطاني، أنشأتها أصلاً النقابات العمالية، ومازالت هذه الصلات المؤسسية والمالية مستمرة حتى اليوم، مع بعض التعديلات.

كما يتأثر نمط سياسة جماعات المصالح بالنظام الحزبي القائم. فتميل نظم الحزب المسيطر– بشكل طبيعي تمامًا– إلى تضييق بؤرة سياسة الجماعات، والتركيز على الحزب الحاكم. ومن ثم حاولت المصالح الصناعية والتجارية الكبرى فى إيطاليا واليابان ممارسة الضغوط من خلال الأحزاب "الحاكمة" مثل الديمقراطي المسيحي والديمقراطي الليبرالي على التوالي، وهو ما أدى بالتالي إلى تبلور اتجاهات تكتلية داخل هذين الحزبين. أما فى النظم التعددية فتكون الأرض خصبة لنشاط جماعات المصالح، نظرًا لاتساع نطاق النفاذ الذي توفره تلك النظم. وقد يكون التأثير التشريعي لجماعات المصالح هو الأكبر فى نظم سياسية معينة مثل الولايات المتحدة حيث تتسم الأحزاب السياسية بالضعف من حيث التنظيم والانضباط. وقد تجلى هذا أواخر السبعينيات حين

استطاعت مصالح الأعمال التقويض الفعلي لبرنامج الطاقة الذي تبناه الرئيس كارتر Carter رغم تمتع الحزب الديمقراطي بالأغلبية فى مجلسي النواب والشيوخ.

أخيرًا، يتذبذب مستوى نشاط الجماعات حسب التحولات فى السياسة العامة، وبخاصة حسب درجة تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فكقاعدة عامة تمضي التدخلية جنبًا إلى جنب مع الإدماجية، رغم الجدل بشأن تحديد أيهما السبب وأيهما النتيجة. فهل تجبر السياسات التدخلية الحكومة على بناء علاقة وثيقة مع المصالح المنظمة بهدف الحصول على المعلومات والنصح والتعاون؟ أم أن الجماعات تستغل نفاذها إلى الحكومة لاستخلاص المزايا والدعم وغيرها من المنافع لأعضائها؟ أيًا كانت الإجابة، فمن الواضح فى الدول الغربية أن إدماج المصالح المنظمة- وخاصة المصالح الوظيفية- فى الحياة العامة يأخذ مداه الأبعد فى حالة اتباع سياسات اجتماعية- ديمقراطية.

ويعتبر النظام السويدي نموذجًا كلاسيكيًا فى النزعة التدخلية للدولة؛ حيث تشكل جماعات المصالح جزءًا لا يتجزأ من المشهد السياسي السويدي على جميع المستويات. وهناك روابط وثيقة- إن لم تكن مؤسسية- بين النقابات وحزب العمال الاجتماعي الديمقراطي SAP. وتستهدف العملية التشريعية فى الرِكْسداج (البرلمان) إجراء تشاور واسع مع المصالح المختلفة، ويعترف المسئولون بالاتحادات الكبيرة، كـ "شركاء اجتماعيين"، مثل اتحاد النقابات واتحاد أصحاب الأعمال. وهناك نمط مشابه لتمثيل المؤسسات تطور فى نظام البرلمان النمساوي، حيث يُمنَح تمثيل قانوني لمصالح رئيسية مثل التجارة والزراعة والعمل. وفي ألمانيا، تنخرط جماعات اقتصادية رئيسية، مثل اتحادات أصحاب الأعمال واتحاد الصناعة واتحاد النقابات العمالية، تنخرط عن كثب فى صياغة السياسات، حتى إن النظام يوصَف بـ "النخبوية التعددية".

كيف تمارس الجماعات النفوذ ؟

تستطيع جماعات المصالح استخدام طيف واسع من التكتيكات والاستراتيجيات السياسية. وفي الحقيقة من غير المتصور تقريبًا القول إن على جماعة ما أن تقيد نفسها باستراتيجية واحدة، أو أن تحاول ممارسة

النفوذ من خلال قناة واحدة. وتختلف الأساليب التي تتبعها الجماعات حسب عدد من العوامل، ومن بينها: المسألة التي تُعنى بها الجماعة، وكيف تتشكل السياسات فى هذا المجال. ففي المملكة المتحدة مثلاً، نظرًا لأن معظم السياسات المتعلقة بالحريات المدنية والحقوق السياسية توضع بواسطة وزارة الداخلية، فإن جماعة مثل "ليبرتي" (المجلس الوطني للحريات المدنية سابقًا) تكون مضطرة للبحث عن وضعية "من داخل الحكم"، وهو ما تفعله عن طريق التشديد على معرفتها التخصصية والتمتع بالاحترام السياسي. وبالمثل تعتبر طبيعة الجماعة والموارد المتاحة لها من المحددات الحاسمة لاستراتيجيتها السياسية. وتشمل هذه الموارد:

- التعاطف العام مع الجماعة وأهدافها.
- حجم عضوية الجماعة أو قاعدتها النشطة.
- قوتها المالية وقدراتها التنظيمية.
- قدرتها على استخدام إجراءات غير مواتية أو معرقلة للحكومة.
- الروابط الشخصية أو المؤسسية مع الأحزاب السياسية أو الهيئات الحكومية.

وعلى الأرجح تُعد جماعات أصحاب الأعمال أقدر من النقابات أو جماعات المستهلكين فى توظيف اللوبيات المهنية أو القيام بالحملات الإعلامية المكلفة، وذلك لأنها ببساطة تملك القدرة المالية اللازمة لهذا. وتتحدد الأساليب التي تستخدمها جماعات المصالح حسب قناة النفاذ التي تمارس التأثير من خلالها. وتتمثل القنوات الرئيسية المتاحة للنفاذ فيما يلي:

- البيروقراطية.
- البرلمان.
- المحاكم.
- الأحزاب السياسية.
- وسائل الإعلام الجماهيرية.
- الكيانات فوق الوطنية.

يميل نشاط جماعات المصالح في جميع الدول للتمحور حول البيروقراطية باعتبارها المؤسسة الرئيسية في عملية صياغة السياسات. وينحصر النفاذ عبر هذه القناة، إلى حد كبير، في الجماعات الاقتصادية والوظيفية الرئيسية، مثل الشركات الكبرى، اتحادات أصحاب الأعمال، النقابات، المصالح الزراعية، الروابط المهنية الكبرى. ففي النمسا وهولندا والدول الاسكندنافية مثلاً تبلورت المؤسسات الإدماجية كي تيسر التشاور مع الجماعات، ويتم هذا عادة بإعطاء كبار أصحاب الأعمال واتحادات العاملين تمثيلاً رسمياً. والأكثر شيوعًا أن تتم العملية التشاورية بشكل غير رسمي ولكن له طابع مؤسسي، من خلال الاجتماعات والاتصالات المنتظمة التي نادرًا ما يُعلَن عنها ومن دون مصادقة عامة.

وتكون العلاقة الحاسمة هنا عادةً بين كبار البيروقراطيين وقادة الأعمال أو المصالح الصناعية. ومن المزايا التي تتمتع بها جماعات الأعمال في هذا المقام: القيام بدور رئيسي في الاقتصاد كمنتجين ومستثمرين وأصحاب أعمال، والتداخل في الخلفية الاجتماعية والمنافذ السياسية بين قادة الأعمال والوزراء وكبار المسئولين، والاعتقاد العام الواسع بتطابق مصالح قطاع الأعمال مع المصلحة الوطنية (ما هو جيد لشركة جنرال موتورز هو جيد لأمريكا). وتتوطد هذه العلاقة غالبًا من خلال "الباب الدوّار" الذي عن طريقه ينتقل البيروقراطيون بعد التقاعد إلى وظائف مجزية في القطاع الخاص. وقد ترسخت هذه الممارسة في اليابان حيث يُطلق عليها "أماكونداري" amakundari وتعني حرفيًا "الهابطين من السماء". وهناك عاملان أسهما أكثر في تدعيم سيطرة الشركات الكبيرة على الوزراء والبيروقراطيين، هما السهولة الأكبر التي يمكن بها للشركات تحويل إنتاجها واستثماراتها في الاقتصاد العالمي، واستحداث إدارة عامة "جديدة" يزداد بموجبها اعتماد الحكومات على القطاع الخاص للاستثمار في الخدمات العامة، بل تقديمها في بعض الحالات (Monbiot, 2001).

أما النفوذ الممارَس من خلال البرلمان، ويطلق عليه اللوبي غالبًا، فهو شكل آخر مهم لنشاط جماعات المصالح. ومن مظاهره: نمو عدد خبراء اللوبي المحترفين، حيث بلغ عدد المسجل منهم في واشنطن عام 1990 أكثر من

مفهوم

اللوبي Lobby:
اشتُق هذا المصطلح من أماكن في البرلمانات أو الجمعيات التشريعية حيث يمكن للعامة التقدم للمشرعين بمطالبهم، أو يجتمع فيها السياسيون لمناقشة نشاطهم السياسي. ويستخدم المصطلح كاسم وفعل في الاستخدام الحديث. ويعني فعل "لوبي" القيام باتصالات مباشرة مع صانع السياسة، باستخدام الحجة والإقناع. أما "لوبي" كاسم فهو مرادف لجماعة المصالح. ويهدف اللوبي (كاسم وفعل) إلى التأثير في السياسات العامة، كلوبيات الزراعة والبيئة والطرق.. وبالمعنى الضيق لنشاط اللوبي في الممارسة الأمريكية هو "مُقْنِع محترف"، أي شخص يُستأجر لتمثيل آراء عملائه من جماعات المصالح. وقد تعرض اللوبي الاحترافي لانتقادات بأنه يقترب من "شراء" النفوذ السياسي.

11 ألف شخص. وتتوقف أهمية الجمعية أو المجلس التشريعي فى هذا الشأن على عاملين: أولهما الدور الذي يلعبه المجلس فى النظام السياسي ودرجة مشاركته فى تشكيل السياسات العامة، والعامل الثاني يتعلق بمدى قوة النظام الحزبي وانضباطه. ويعتبر نشاط جماعات المصالح حول الكونجرس الأمريكي الأكثر كثافة عالميًا فى هذا الصدد. وهو ما يعكس قوة الكونجرس من حيث استقلاله الدستوري ونظام لجانه القوي، وحقيقة أن النظام الحزبي اللامركزي يسمح بسهولة تجنيد الممثلين الأفراد لصالح الجماعات والقضايا. ويمارَس الكثير من هذا التأثير من خلال المساهمات المالية فى الحملات الانتخابية عبر لجان العمل السياسي PACs. غير أنه منذ التسعينيات، ونتيجة للقوانين الصارمة لتمويل الحملات، أخذت الأموال العلنية التي تمنحها تلك اللجان تتراجع لصالح التبرعات غير المباشرة والسرية.

كذلك تطورت شبكات السياسات من خلال الصلات المؤسسية بين المشرعين (وخاصة الشخصيات الرئيسية فى اللجان التشريعية) والجماعات والمصالح ذات الصلة. ويشكل هذا "قدمين" مما يسمى "المثلثات الحديدية" (حيث تشكل وكالات السلطة التنفيذية "القدم" الثالثة) التي تسيطر على الكثير من عملية صنع السياسات العامة المحلية. وتعتبر أنشطة اللوبي المركزة على المجلس التشريعي أقل اتساعًا وأهمية فى بلدان مثل كندا والمملكة المتحدة، حيث يتسم الانضباط الحزبي بالقوة وتخضع البرلمانات عادةً لرقابة السلطة التنفيذية. ومع ذلك فقد تطورت فى المملكة المتحدة فى الثمانينيات صناعة اللوبي على النمط الأمريكي وتزايدت الأموال المنفقة على اللوبي الاحترافي، ويتم عادةً من خلال المشاورات البرلمانية. وقد كان هذا فى جزء منه نتيجة تفكيك الإدماجية فى المملكة المتحدة، إلا أنه تسبب فى قلق متزايد من تدهور مستويات الحياة العامة، وخاصة وسط أعضاء البرلمان، وهو ما أدى إلى تشكيل لجنة نولان لمستويات الحياة العامة عام 1995.

وفي البلدان التي لا يستطيع القضاء تحدي التشريع، ونادرًا ما يراجع أعمال السلطة التنفيذية، تقل أهمية تركيز نشاط جماعات المصالح على القضاء. وينطبق هذا على بلدان مثل المملكة المتحدة ونيوزيلندا، على الرغم

من الاتجاه العام فى الثمانينيات والتسعينيات نحو النشاط القضائي، الأمر الذي شجع جماعات الحريات المدنية وحماية البيئة بشكل خاص على القيام بحملاتها من خلال المحاكم.

وفي حالة منح الدساتير المكتوبة للقضاة رسميًا سلطة المراجعة، مثلما فى أستراليا والولايات المتحدة، يجتذب النظام القضائي اهتمامًا أكبر من جماعات المصالح. ولعل النموذج الكلاسيكي على هذا كان فى الولايات المتحدة، وتحديدًا قضية "براون ضد مجلس التعليم" عام 1954 حين قضت المحكمة العليا بعدم دستورية قوانين الفصل العنصري. وكان الاتحاد الوطني للارتقاء بالملونين قد مارس الضغوط على المجتمع التشريعي لسنوات عديدة فى محاولة للفت الانتباه إلى قضايا مثل الفصل العنصري. وبالمثل شكلت الجماعات المؤيدة للحياة (المناهضة للإجهاض) لوبيًا استهدف المحكمة العليا أساسًا، وبخاصة من أجل الحكم الصادر عام 1974 فى قضية "روي ضد واد" والذي قضى بدستورية الإجهاض.

وتمارس جماعات المصالح الضغوط غالبًا من خلال الأحزاب السياسية. وفي بعض الحالات تكون الأحزاب والجماعات وثيقة الارتباط فيما بينها بروابط تاريخية وأيديولوجية، بل مؤسسية أحيانًا، حتى يرى البعض أنهما ببساطة عبارة عن جناحين لحركة اجتماعية واحدة. وهو الطريق الذي بدأه حزبا العمال فى المملكة المتحدة وأستراليا، ومازالا يسلكانه وإن بدرجة أقل، كجزء من حركة عمالية أوسع. ومازالت الأحزاب الفلاحية، مثل حزب الوسط فى السويد والنرويج، يشكلان جزءًا من حركة فلاحية عريضة، بل إن البعض ينظر إلى الأحزاب الديمقراطية المسيحية فى وسط أوروبا كجزء من حركة كاثوليكية واسعة. غير أن هذه العلاقة بين الجماعات والأحزاب تتخذ فى حالات أخرى طابعًا أكثر براجماتية ونفعية.

وبالنسبة للوسائل الرئيسية لممارسة الجماعات التأثير على الأحزاب، فإن تمويل الحملات الحزبية يأتي على رأسها، والفوائد التي تأمل الجماعات الحصول عليها من هذا واضحة: "من يدفع للزمّار هو من يحدد المعزوفة". ففي مختلف أنحاء العالم يأتي التمويل الأكبر للأحزاب المحافظة واليمينية

ومرشحيها من مساهمات قطاع الأعمال، بينما يأتي تمويل الأحزاب الاشتراكية أو اليسارية تقليديًا من العمال المنظمين. فمثلاً لم تكن حملة إعادة انتخاب جورج دبليو بوش عام 2004 هى الأكثر إنفاقًا فحسب فى تاريخ الولايات المتحدة، وإنما اتسمت أيضًا بتمويل هائل من الشركات والمصالح الصناعية.

مع ذلك، ربما تكون لدى الجماعات أسباب معقولة لتحاشي الارتباط الزائد على الحد مع الأحزاب. ومن أسباب ذلك أنه حينما يكون "حزبها" فى صفوف المعارضة فإن هذا قد يعرضها لنقص تعاطف الحكومة مع مصالحها، كما أن ظهور نزعة حزبية واضحة عند الجماعات يقلل قدرتها عى اجتذاب أعضاء من مؤيدي الأحزاب الأخرى. ونتيجة لهذا، أصرت جماعات مثل المأوى ومساعدة الأطفال الفقراء على الاحتفاظ بطابعها غير الحزبي. وهناك أمثلة مقابلة لأحزاب سياسية سعت إلى "الطلاق" من جماعات المصالح. فمثلاً عمل حزب العمال البريطاني فى التسعينيات على خفض نفوذ النقابات المنتسبة له فى كل المستويات الحزبية، وذلك فى محاولة للقضاء على الصورة السائدة للحزب كمجرد أداة للحركة النقابية. وفي الوقت نفسه انخرط الحزب أيضًا فى "هجوم ناعم" لاجتذاب مؤيدين من أصحاب الأعمال، وساعده هذا فى توطيد الانتقال إلى الأرضية الوسطية.

ولقد طبقت الجماعات وسائل شديدة الاختلاف فى مسعاها للتأثير غير المباشر فى الحكومة عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية وحملات الرأي العام. وتراوحت التكتيكات المستخدمة بين تقديم الالتماسات، مرورًا بالاحتجاجات والتظاهرات، وانتهاءً بالعصيان المدني وحتى الاستخدام التكتيكي للعنف. وتحدد جماعات المصالح استخدام هذه الوسائل وفق عامل من اثنين. فإما أن يعكس الأسلوب مكانة الجماعة من الخارج وعدم قدرتها على النفاذ المباشر إلى صناع السياسات، أو ربما ينتج الأسلوب عن طبيعة قاعدة نشطاء الجماعة أو الطابع الخاص لأهدافها الأيديولوجية. وتعد النقابات من أهم الممارسين التقليديين لهذا الشكل من السياسة، حيث تستفيد من "قوتها الصناعية" فى شكل الإضرابات والاعتصامات والمسيرات.

غير أن الصعود القوي لجماعات القضايا منذ الستينيات كان مؤشرًا على بروز أنماط جيدة من السياسة النشطة، مثل حركات السلام، جماعات الضغط البيئية، جماعات حقوق الحيوان، الجماعات المحتجة على شق طريق ما..إلخ. ويتمثل الهدف المشترك لهذه الجماعات في جذب اهتمام الإعلام وتوعية وكسب تعاطف الجمهور. وقد أبدعت جماعتا "السلام الأخضر" و"أصدقاء الأرض" بشكل خاص في تنظيم الاحتجاجات ضد التجارب النووية، تلوث الماء والهواء، نزع الغابات، استخدام موارد الطاقة غير المتجددة. وسندرس في القسم التالي من هذا الفصل طبيعة هذه الأنشطة وأهميتها بالنسبة للحركات الاجتماعية الجديدة.

أخيرًا، أخذت جماعات المصالح، منذ العقود الأخيرة في القرن العشرين، تتكيف بشكل متزايد مع آثار العولمة وتعاظم قوة الهيئات فوق القومية. ويعد من بين أفضل الجماعات تكيفًا مع تلك التحولات: الجماعات المنظمة للحملات الخيرية والبيئية (مثل السلام الأخضر وأصدقاء الأرض) التي تملك هياكل عابرة للقوميات وعضوية دولية. فمثلاً منذ إنشاء السلام الأخضر عام 1971 فتحت فروعًا لها في 30 بلدًا وحققت دخلاً سنويًا 50 مليون دولار. وقد حصل عديد من هذه المنظمات على تمثيل رسمي كمنظمات غير حكومية عام 1992 في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بالبرازيل (المعروف باسم قمة الأرض). وقد أصبح للمنظمات الأوفر تمويلاً مكاتب دائمة الآن في واشنطن وبروكسل، حيث تراقب عمل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتقوم بحملات ضغط منتظمة.

كذلك تمكنت جماعات المصالح القطاعية من التكيف مع حقيقة أن العديد من القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسات في عدد من المجالات أصبحت دون شك تتخذ داخل المؤسسات الأوروبية وليست الوطنية. ومن ثم فإن نفوذها يمارَس بطرق مختلفة: من خلال الضغط المباشر للشركات الكبرى، والهيئات التجارية الوطنية والاتحادات القوية، فضلاً عن أنشطة طيف واسع من الاتحادات الأوروبية مثل اتحاد الكونفيدراليات الصناعية وأرباب الأعمال في أوروبا UNICE. غير أن الحركة النقابية في المملكة

المتحدة، ومؤتمر النقابات TUC على وجه الخصوص، استطاعت من خلال مؤسسات الاتحاد الأوروبي تعويض تهميشها على المستوى الوطني عن طريق حملاتها لصالح الحقوق العمالية والاجتماعية.

الحركات الاجتماعية

انبعث الاهتمام بالحركات الاجتماعية من جديد مع صعود ما تسمى الحركات الاجتماعية "الجديدة" منذ الستينيات: الحركات النسائية، البيئية، حركات السلام..إلخ. وترجع جذور الحركات الاجتماعية إلى أوائل القرن التاسع عشر. وكانت أقدمها هي الحركة العمالية التي نشطت من أجل تحسين شروط العمل للطبقة العاملة النامية، والحركات القومية المختلفة التي كانت تناضل عادةً من أجل الاستقلال عن الإمبراطوريات الأوروبية، والحركة الكاثوليكية- في وسط أوروبا بشكل خاص- التي كافحت من أجل الخلاص عبر نيل الحقوق القانونية والسياسية للكاثوليك. وقد شاع في القرن التاسع عشر أيضًا النظر إلى الجماعات التسلطية اليمينية والفاشية كحركات وليست كأحزاب سياسية معتادة.

الحركات الاجتماعية الجديدة

ما "الجديد" في الحركات الاجتماعية التي نشأت في العقود الأخيرة من القرن العشرين؟ أولها أنه بينما كانت نظيراتها من حركات اجتماعية تقليدية حركات للمقهورين والمحرومين، فإن الحركات الاجتماعية الجديدة كانت أكثر جذبًا للشباب والأفضل تعليمًا وحالة مادية. ويرتبط ما سبق بالاختلاف الثاني وهو كون الحركات الجديدة ذات توجه بَعد مادي ومعنية بقضايا "نوعية الحياة" أكثر من الارتقاء الاجتماعي. ورغم أن الحركة النسائية- على سبيل المثال- تخاطب همومًا مادية مثل الأجر المتساوي والفرص المتساوية فإنها تقوم على طيف قيمي أوسع يرتبط بمساواة النوع الاجتماعي ومعارضة الأبوية. ثالثًا: بينما يوجد القليل من المشتركات بين الحركات الاجتماعية التقليدية، ويندر أن تعمل جنبًا إلى جنب، تشترك الحركات الاجتماعية الجديدة في أيديولوجية مشتركة، وإن كانت غير محددة بشكل واضح دائمًا.

مفهوم

العصيان المدني Civil diso-bedience:

هو كسر للقانون يبرر بالرجوع إلى مبادئ دينية أو أخلاقية أو سياسية "عليا". وهو نشاط علني وشعبي يستهدف كسر القانون من أجل "جذب الاهتمام والدعم لمسألة ما"، وليس لمجرد مخالفة القانون. وفي الحقيقة، تنبني قوته المعنوية بدرجة كبيرة على القبول الإرادي بالعقوبات الناتجة عن خرق القانون. وهو ما يشدد على الطبيعة الواعية والمبدئية للفعل ويقيم الدليل على عمق الشعور والالتزام الكامن وراءه. ويتم إظهار الطابع الأخلاقي للعصيان المدني عادة من خلال التحاشي الصارم للعنف، كالمثال الذي ضربته فكرة "ساتياجراها" (حرفيًا: "الإصرار على الحقيقة") والمقاومة السلمية عند غاندي Ghandhi (1869 - 1948). ومن الأمثلة الأخرى على أنصار العصيان المدني دي. إتش. ثورو D. H. Thoreau (1817- 1862) ومارتن لوثر كنج Martin Luther King (1929- 1968).

الحركة الاجتماعية Social movement:

هى شكل خاص من السلوك الجماعي ينبثق دافع العمل فيها أساسًا من مواقف أعضائها وطموحاتهم، وينشطون عادة داخل إطار تنظيمي فضفاض. ويتطلب الانضواء في الحركة الاجتماعية مستوى من الالتزام والنشاط السياسي يختلف عن العضوية الرسمية أو حاملة البطاقة، وقبل كل شيء تتطلب الحركة. وتختلف الحركة عن الفعل الجماهيري التلقائي (كالانتفاضة أو التمرد) في كونها تتطلب مستوى من النشاط القصدي والمخطط من أجل هدف اجتماعي معترف به. وليس من النادر أن تتضمن الحركة الاجتماعية جماعات مصالح، بل قد تنشئ حزبًا سياسيًا: كحالة النقابات العمالية والأحزاب الاشتراكية مثلا، حيث يمكن اعتبارهما جزءًا من حركة عمالية أوسع.

يرتبط الموقف الأيديولوجي للحركات الاجتماعية الجديدة باليسار الجديد من حيث تحدي الأهداف الاجتماعية والأنماط السياسية السائدة، وتَبَنِّي طموحات تحررية مثل التحقق الشخصي والتعبير عن الذات؛ لذلك لا يثير الدهشة وجود تداخل كبير في العضوية، إلى جانب التعاطف المتبادل، بين الحركات النسائية والبيئية وحقوق الحيوان و"مناهضة الرأسمالية" أو "مناهضة العولمة"..إلخ.

وهناك فارق أخير بين الحركات الاجتماعية التقليدية والجديدة يتمثل في ميل الأخيرة إلى تكوين بنية تنظيمية تشدد على اللامركزية واتخاذ القرارات بالمشاركة، فضلاً عن تطويرها لأشكال جديدة في النشاط السياسي.

اليسار الجديد New Left:

يتشكل من المفكرين والحركات الفكرية (التي برزت في الستينيات وأوائل السبعينيات) الذين سعوا لإحياء الفكر الاشتراكي عبر تطوير نقد راديكالي للمجتمع الصناعي المتقدم. رفض اليسار الجديد كلا من البديلين اليساريين "القديمين": اشتراكية الدولة من الطراز السوفيتي، والديمقراطية الاجتماعية الغربية منزوعة الطابع الراديكالي. تأثرت نظريات اليسار الجديد بالكتابات الإنسانية لماركس "الشاب" والفوضوية والأشكال الراديكالية من الفينومينولوجيا (الفلسفة الظاهراتية) والوجودية، ومن ثم كانت مترامية الأطراف. غير أنه كان من الموضوعات المشتركة بين فرقه الرفض البات للمجتمع التقليدي "النظام" باعتباره قمعيًا، الالتزام بالاستقلال الشخصي والتحقق الذاتي فيما يتعلق بشكل "التحرر"، التخلي عن وهم دور الطبقة العاملة كوسيط ثوري، وتفضيل اللامركزية والديمقراطية التشاركية.

ناومي كلاين (-1970) Naomi Klein



صحفية كندية، مؤلفة وناشطة معادية للشركات. يعتبر كتابها "بدون لوجو" (2000) نقدا واسع النطاق لنمط الحياة بالماركات التجارية وانتهاك حقوق العاملين، ويناقش الأشكال الصاعدة لمقاومة العولمة وسيطرة الشركات. ووصف بأنه "الكتاب الذي أصبح جزءًا من الحركة"، لكن كان له أهمية أكبر في إثارة التفكير في طبيعة الرأسمالية الاستهلاكية وطغيان ثقافة العلامات التجارية. هي أيضا معلقة معروفة ومؤثرة في الإعلام. تعيش في تورونتو لكنها تتجول في كل أنحاء أمريكا الشمالية وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا لتتبع الأنشطة المعادية للشركات، ومؤيدة للحركات المناهضة للآثار السلبية للعولمة. من كتاباتها أيضا: "أسوار ونوافذ" (2002).

وهكذا تمارس هذه الحركات ما يطلق عليه أحيانًا "السياسة الجديدة" التي تبتعد عن الأحزاب "المستقرة" وجماعات المصالح والعمليات التمثيلية، متوجهة نحو أشكال أكثر تجديدًا ومشهدية في سياسة الاحتجاج. ومن أكثر الأمثلة درامية على ذلك هي ما أطلق عليها "معركة سياتل" عام 1999، حيث نُظمت تظاهرات ضخمة ضد منظمة التجارة العالمية سرعان ما تحولت إلى صدامات عنيفة بين الشرطة وجماعات المحتجين، وكذلك الاحتجاجات المماثلة "ضد الرأسمالية" وضد العولمة كما حدث في براغ عام 2000 وجنوة عام 2001. واشترك في هذه التظاهرات طيف واسع شمل جماعات بيئية وتنموية وعرقية وفوضوية واشتراكية ثورية، وحيث كان الإنترنت والهاتف المحمول هما وسيلة الاتصال الرئيسية. وقد تم التعبير عن أفكار الحركة الصاعدة المضادة للعولمة في كتابات مؤلفين مثل نعوم تشومسكي Noam Chomsky وناومي كلاين.

تسبب ظهور جيل جديد من الحركات الاجتماعية يمارس أنماطًا جديدة من النشاط، في إحداث تحول كبير في الآراء بشأن طبيعة ومغزى الحركات نفسها. كانت خبرة الشمولية في فترة ما بين الحربين العالميتين قد شجعت مُنظِّري المجتمع الجماهيري مثل إريك فروم Fromm Erich (1900- 1980) وهنا أرندت Arendt Hannah على تبني نظرة سلبية

المجتمع الجماهيري Mass society:
مجتمع يتسم بالطابع الذري وانعدام الجذور الثقافية والسياسية، ويلقي هذا المفهوم الضوء على اتجاهات مثيرة للتشاؤم في المجتمعات الحديثة.

المجتمع ما بعد الصناعي Postindustrial society:
مجتمع لم يعد يعتمد على الصناعة التحويلية، وأصبح أكثر اعتمادًا على المعرفة والاتصال، ويطلق عليه أيضًا "مجتمع المعلومات".

للحركات الاجتماعية، فهى تعكس– من منظور المجتمع الجماهيري– "هربًا من الحرية" (Fromm, 1941)، ومحاولة أفراد مستلبين تحقيق الأمن والهوية عن طريق التزام متعصب بقضية قائدها وطاعته (الذي يكون فى العادة فاشيًا). وعلى العكس من هذا، يتم عادة تفسير الحركات الاجتماعية الجديدة كفاعلين عقلانيين وذرائعيين يستخدمون وسائل غير رسمية وغير تقليدية تعكس الموارد المتاحة لديهم (McCarthy and Zald, 1973). وهناك نظرة واسعة الانتشار إلى الحركات الاجتماعية الجديدة كبرهان على حقيقة توزع السلطة وتفككها بشكل متزايد فى المجتمعات ما بعد الصناعية. وهكذا تتوارى الطبقية القديمة لتحل محلها سياسة جديدة مبنية على ما أسماه لاكلو وموف "التعددية الديمقراطية" (Laclu and Mouffe, 1985). ولا تكتفي الحركات الاجتماعية الجديدة بتقديم مراكز للسلطة قوية ومنافسة، وإنما تنشر السلطة أيضًا على نحو أكثر فعالية بمقاومة البقرطة وتطوير أشكال تنظيمية أكثر تلقائية وتأثيرًا.

غير أن تأثير الحركات الاجتماعية أصعب فى التقييم من تأثير الأحزاب السياسية وجماعات المصالح. وذلك بسبب الطبيعة الأوسع لأهداف الحركات الاجتماعية، وكذلك لأن تمارس النفوذ– إلى حد ما– من خلال استراتيجيات ثقافية أقل مادية. غير أنه من الواضح فى بعض الحالات، مثل الحركات النسائية والبيئية، أنها حققت تغييرات سياسية عميقة من خلال تحولات فى القيم الثقافية والمواقف الأخلاقية تراكمت عبر عدد من السنين.

على سبيل المثال نشأت حركة تحرير النساء WLM فى الستينيات كتجميع لمنظمات وجماعات احتشدت حول الأفكار الصاعدة لنسوية "الموجة الثانية" كما عبرت عنها كتابات بيتي فريدان Betty Friedan، جيرمين جير Germaine Geer (المولودة 1939) كاتي ميليت Kate Millett (المولودة 1939). ورغم الإنجاز الذي حققته الحركة النسائية فى مجالات معينة، مثل الأجر المتساوي وتقنين الإجهاض، فقد يكون أهم إنجازاتها هو زيادة الوعي العام بقضايا النوع الاجتماعي وتراجع التأييد

للمواقف والمؤسسات الأبوية. وقد كان لهذا التغيير الثقافي أثر عميق- وإن يصعب تقديره كميًا- في السياسات العامة على مستويات كثيرة.



بيتي فريدان (1921- 2006) Betty Friedan

ناشطة نسوية وسياسية أمريكية، يعتبرها البعض بمثابة "الأم" لتحرير النساء. يُنظر إلى كتابها "السحر الأنثوي" (1963) على أنه ما حفز على صعود "الموجة الثانية" النسوية. تناول الكتاب الشعور بالإحباط واليأس الذي يعتصر النساء الأمريكيات ساكنات الضواحي. وفي عام 1966 اشتركت في تأسيس المنظمة الوطنية للنساء NOW وأصبحت أول رئيسة لها. وفي كتابها "المرحلة الثانية" (1983) لفتت الانتباه إلى خطر النزعة "الشخصية" التي قد تشجع النساء على إنكار أهمية الأطفال والبيت والأسرة. ومن كتاباتها المهمة أيضا "ينبوع العمر" (1993).

كما حققت الحركة البيئية تحولات سياسية- ثقافية مماثلة. فلم يعد الأمر مقصورًا على مواجهة الحكومات لحملات جماعات المصالح مثل السلام الأخضر وأصدقاء الأرض والصندوق العالمي للطبيعة، وإنما تعرضت أيضًا لتأثير انزعاجات بشأن البيئة أكبر من تلك التي عبرت عنها العضوية الرسمية في تلك المنظمات. فمنذ السبعينيات أصبحت أحزاب الخضر تعبر عنها، وقد اعتنقت هذه الأحزاب فكرة "السياسة الجديدة" وصنفت نفسها كأحزاب "مضادة للنظام" وشددت بقوة على اللامركزية والنشاط الشعبي. كما امتد تأثير الحركة البيئية أيضًا إلى الأحزاب التقليدية أو "الرمادية"، وقد تجاوب الكثير منها مع الحساسيات الشعبية الجديدة وحاولت تأكيد مصداقيتها البيئية. وعلى العكس من ذلك نجد أن حركة "مناهضة الرأسمالية" أو بالأدق: الائتلاف الفضفاض للجماعات التي التفت حول مقاومة العولمة وقيمها الاستهلاكية وممارسات التجارة الحرة، قد حققت نجاحًا أقل. فعلى الرغم من أنه بات تنظيم اجتماعات القمة العالمية أكثر صعوبة، فإنه لا توجد سوى علامات قليلة على عزم الحكومات أو الأحزاب الرئيسية على مراجعة تأييدها للتجارة الحرة ورفع القيود عن الاقتصاد.

ملخص

◆ جماعة المصلحة أو الضغط هى اتحاد منظم يستهدف التأثير فى سياسات الحكومة أو تصرفاتها. تعمل الجماعات القطاعية على تطوير أو حماية مصالح أعضائها (المادية عادةً)، بينما الجماعات المهتمة بالقضايا تُعنى بالقيم أو المُثُل أو المبادئ المشتركة. وبينما تتمتع الجماعات العاملة من داخل الحكم بامتيازات النفاذ إلى صياغة السياسات، تفتقر الجماعات العاملة من خارجه إلى هذا النفاذ ومن ثم تضطر لأن تصبح "شعبية".

◆ تُفهم سياسة الجماعات بعدد من الطرق؛ فالتعددية تشدد على انتشار السلطة وقدرة الجماعات على ضمان المساءلة الديمقراطية. والإدماجية تسلط الضوء على الوضع المميز الذي تتمتع به بعض الجماعات فى علاقتها بالحكومة. ويوجه اليمين الجديد الاهتمام إلى الخطر الذي تمثله الجماعات من حيث الحكومة المتضخمة وعدم الكفاءة الاقتصادية.

◆ تفيد الجماعات المنظمة النظام السياسي من حيث تقوية التمثيل، تعزيز الجدل والنقاش، توسيع المشاركة السياسية، العمل كرقيب على سلطة الحكم. ومع ذلك قد تشكل خطرًا بتعميق اللامساواة السياسية، الانقسام الاجتماعي والسياسي، ممارسة سلطة غير مشروعة وغير خاضعة للمساءلة، جعل عملية السياسات أكثر انغلاقًا وسرية.

◆ تمارس جماعات المصالح النفوذ من خلال قنوات مختلفة تشمل: البيروقراطية، البرلمان، المحاكم، وسائل الإعلام الجماهيرية، الأحزاب، الهيئات الدولية. غير أن مستوى تأثير هذه الجماعات فى نظام معين يتوقف على مدى استعداد النظام لتقبل نشاط الجماعات بوجه عام، ونقاط النفاذ التي يتيحها للجماعات من حيث توزيع سلطة صنع السياسات.

◆ يتاح لجماعات المصالح استخدام طيف واسع من التكتيكات والاستراتيجيات السياسية. وقد يكون من موارد الجماعة التعاطف العام معها ومع أهدافها، حجم عضويتها أو قاعدتها النشطة، قوتها المالية وقدراتها التنظيمية، قدرتها على التلويح بتهديد الحكومة، وارتباطاتها الشخصية أو المؤسسية مع الأحزاب السياسية أو الهيئات الحكومية.

◆ الحركة الاجتماعية هى كيان جماعي يوجد داخله مستوى عالٍ من الالتزام والنشاط السياسي اللذين لا يقومان بالضرورة على تنظيم رسمي. وتتميز الحركات الاجتماعية الجديدة بالقدرة على اجتذاب الشباب والأفضل تعليمًا والميسورين نسبيًا، وبتوجهها ما بعد المادي، والتزامها بأشكال جديدة من النشاط السياسي يطلق عليها أحيانًا "السياسة الجديدة".

أسئلة للمناقشة

◄ لماذا يكون من الصعب أحيانًا التمييز بين جماعات المصالح والأحزاب السياسية؟

◄ هل تعتبر الجماعات المنظمة هى الوسيلة الرئيسية التي يمكن من خلالها التعبير عن المصالح فى المجتمعات الحديثة؟

◄ هل تعمل الإدماجية أكثر لفائدة الجماعات أم فائدة الحكومات؟

◄ هل تساعد جماعات المصالح فى تعزيز الديمقراطية أم تقويضها؟

◄ لماذا تكون بعض جماعات المصالح أقوى من البعض الآخر؟

◄ ما مدى تأثير الحركات الاجتماعية الجديدة على السياسات العامة؟

للمزيد من القراءة

Cigler, C. and B. Loomis (eds), Interest Group Politics (Washington, DC: Congressional Quarterly Press, 1998).

دراسة لمختلف جوانب سياسة الجماعات فى الولايات المتحدة.

Jordan, G., Interest Group Politics: Enhansing Participation? (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2006).

تقييم لكيفية تشكيل والحفاظ على جماعات المصالح، ودراسة تأثيراتها على المشاركة والديمقراطية.

Smith, M., Pressure Groups (Manchester: Baseline Books, 1995).

مقدمة لدور وأنشطة جماعات الضغط فى المملكة المتحدة.

Tarrow, S., Power in Movement: Social Movements and ContentiousPolitics (Cambridge and New York: Cambridge University, 1998).

مقدمة مفيدة لطبيعة الحركات الاجتماعية وأهميتها.

Wilson, G., Interest Groups (Oxford: Blackwell 1990).

مناقشة واضحة ودقيقة لدور الجماعات فى النظم الديمقراطية.



آلة الدولة

الفصل

الدساتير - القانون - القضاء

"حكومة بدون دستور هي سلطة بغير حق"

توماس بان، "حقوق الإنسان" (1795)

المحتويات

تراجع الإقبال بشكل واضح على دراسة الدساتير والمسائل الدستورية منذ الخمسينيات والستينيات، إذ تحول التحليل السياسي بدلاً من ذلك إلى ما اعتُبِرت حقائق سياسية أعمق، مثل الثقافة السياسية وتوزيع السلطة الاقتصادية والاجتماعية. وبات الاهتمام بالدساتير يعني الاستمرار في مقاربة بالية ومفرطة القانونية، بل مملة، للسياسة، حيث تركز على كيفية تصوير النظام السياسي لنفسه وليس على كيفية عمله في الواقع. غير أن السبعينيات شهدت عودة المسائل الدستورية إلى قلب المسرح السياسي. فقد وضعت الدول المتقدمة والنامية على السواء دساتير جديدة، وتزايد التعبير عن الصراع السياسي بالدعوات إلى إصلاح دستوري. وكان لهذا بدوره نتائج رئيسية على دور القانون ووضعية القضاة. ورغم كون القضاة والمحاكم منفصلين نظريًا عن السياسة، فإنهم من الناحية العملية، وفي أجزاء كثيرة من العالم، قد تطوروا إلى مؤسسات سياسية رئيسية ذات قدرة متنامية في تشكيل السياسات العامة.

وفيما يلي المسائل الأساسية التي نتناولها في هذا الفصل:

المسائل الرئيسية:

- ما الدستور، وما الأشكال التي يتخذها ؟
- ما الغرض من الدستور ؟
- ما مدى مشاركة الدستور في تشكيل الممارسة السياسية؟
- ما العلاقة بين القانون والسياسة؟
- ما الأهمية السياسية للمحاكم؟
- هل يمكن أن يبتعد القضاة عن السياسة؟ وهل ينبغي للقضاة الابتعاد عن السياسة؟

الدساتير

اعتُبِرت الدساتير مهمة تقليديًا لسببين؛ أولهما: الاعتقاد بأنها تقدم توصيفًا للحكم نفسه، ومدخلاً واضحًا للمؤسسات الرئيسية وأدوارها. ثانيًا: كان يُنظر إلى الدساتير باعتبارها الركيزة الأساسية للديمقراطية الليبرالية، بل سمتها المحددة. ولكن كلتا الرؤيتين على خطأ للأسف. فبينما قد تهدف الدساتير إلى إرساء إطار يتم من خلاله ممارسة الحكم والنشاط السياسي، فإن أيًا من الدساتير لم يحقق نجاحًا كاملاً في هذا الصدد؛ إذ نجد عدم الدقة والتشوهات والإغفالات في كل الدساتير. وبالمثل فإنه على الرغم من كون فكرة الحكم الدستوري ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقيم والطموحات الليبرالية، لا يوجد ما يمنع دستورًا تسلطيًا أو غير ديمقراطي. ففي الدول الشيوعية وبعض الدول النامية لم تكن الدساتير ليبرالية تماما. فلم إذن الانشغال بالدساتير؟ لماذا يبدأ توصيف آلة الحكم بمناقشة الدساتير؟ يكمن السبب في أن الهدف من الدساتير هو إرساء قواعد فوقية تَحكم الحكم نفسه. فمثلما تنشئ الحكومة قواعد لحكم المجتمع ككل، يستهدف الدستور تحقيق الاستقرار وإمكانية التنبؤ والنظام في كل أعمال الحكم.

توفر فكرة تدوين القواعد إرشادًا لسلوك الحكم، وهي فكرة عريقة. فقد استُلهِمت بدورها من فكرة السلطة الأخلاقية العليا، وكانت دينية في العادة، والتي يتوقع من الجميع الانصياع لها. فقد اعترف الفراعنة بسلطة ماعت "العدل"، وخضع أباطرة الصين لـ تيين "السماء"، واليهود لأحكام الشريعة الموسوية، وخلفاء المسلمين للشريعة الإسلامية. ولم يكن من النادر أيضًا أن يتم تضمين المبادئ "العليا" في القانون العادي كما نرى مثلاً في تمييز الدستور الأثيني بين النوموس nomos (القوانين التي لا يمكن تغييرها إلا بتدابير خاصة) والبسيفسماتا psephismata (مراسيم يمكن تمريرها بموافقة الجمعية). بيد أن هذه القواعد القديمة لم تَرْقَ لأن تكون دساتير بالمعنى الحديث، حيث فشلت جميعًا في أن تضع أحكامًا تتعلق بسلطة ومسئوليات المؤسسات المختلفة، ونادرًا ما أرست آليات للسلطة يمكن من خلالها إنفاذ هذه الأحكام أو المعاقبة على انتهاك القانون الأساسي.

مفهوم

الدستور Constitution:
هو مجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة، سعيًا لتأسيس واجبات وسلطات ووظائف مختلف مؤسسات الحكم، وتنظيم العلاقات بينها، وتعريف العلاقة بين الدولة والأفراد. ويختلف من نظام لآخر مدى التوازن بين المكتوب (القانوني) وغير المكتوب (العرفي أو التقليدي). كما يستخدم مصطلح "الدستور" على نحو أضيق للإشارة إلى وثيقة واحدة رسمية "دستور مكتوب" غرضها تدوين الأحكام الدستورية، وهي تشكل أعلى مستويات القانون في البلد. ولما كان من الصعب تغطية كل الأحكام في وثيقة واحدة فإن الدستور بهذا المعنى لا يتساوى مع القانون الدستوري.

ومن ثم يُفضل النظر إلى الدساتير على أنها تطور حديث نسبيًا. وعلى الرغم من اعتبار الدستور البريطاني يعود في تاريخه إلى وثيقة الحقوق عام 1689 وقانون التسوية عام 1701، أو حتى الماجنا كارتا (العهد الأعظم) عام 1215، فإنه من المفيد أكثر التفكير في الدساتير على أنها من منتجات أواخر القرن الثامن عشر. وقد بدأ "عصر الدساتير" بإعمال أول الدساتير المكتوبة: الدستور الأمريكي عام 1787 والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن عام 1789. فلم يقدم مثالا دستوري الولايات المتحدة وفرنسا الثورية فحسب ما يجب أن تحتذيه الدساتير اللاحقة من حيث الشكل والمضمون، وإنما ألقيا الضوء أيضًا على لماذا وكيف تستحدث الدساتير.

يشكل إعمال دستور ما انقطاعًا رئيسيًا في الاستمرار السياسي، فهو يأتي عادة نتيجة فورة كبرى، مثل حرب أو ثورة أو إعلان الاستقلال الوطني. والدساتير هي قبل كل شيء وسيلة لإرساء نظام سياسي جديد يعقب رفض النظام القديم أو انهياره أو فشله.

وفي ضوء هذا يوضح بعث الاهتمام بالدساتير منذ سبعينيات القرن العشرين (حيث وُضِعت دساتير جديدة في بلدان مثل البرتغال، إسبانيا، كندا، السويد، هولندا، وزيادة الاهتمام بالإصلاح الدستوري في بلدان كثيرة من بينها المملكة المتحدة، الهند، أستراليا) الاستياء المتزايد، بل حتى انقضاء الأوهام، إزاء النظم السياسية القائمة. وبوجه عام يمكن القول إن الصراعات السياسية لا تتضمن بعدًا دستوريًا إلا عندما تكون القوى المطالبة بالتغيير راغبة في إعادة صياغة، وليس فقط إعادة تكييف، قواعد اللعبة السياسية. ومن ثم يكون التغيير الدستوري بإعادة توزيع القوى والسلطة السياسية.

تصنيف الدساتير

يمكن تصنيف الدساتير بطرق مختلفة كثيرة، مثل:

- شكل الدستور ووضعية أحكامه (مكتوب أم غير مكتوب، أو مدون أم غير مدون).
- مدى سهولة تغيير الدستور (جامد أم مرن).

- درجة مراقبة تطبيق الدستور في الممارسة (فعالة أم اسمية أم مزيفة).
- مضمون الدستور والبنية المؤسسية التي يرسيها (مثلاً: ملكي أم جمهوري، فيدرالي أم وحدوي، رئاسي أم برلماني).

لقد كان هناك تقليديًا تشديد على التفرقة بين الدساتير المكتوبة وغير المكتوبة، فالدساتير المكتوبة تصاغ- نظريًا- في صورة القوانين، بينما الدساتير غير المكتوبة فيفترض أنها تتجسد في أعراف وتقاليد. والأولى هي من صنع الإنسان بمعنى أنه هو الذي "خلقها"، بينما يُنظَر إلى الثانية ككيانات عضوية تطورت عبر التاريخ. غير أن نظام التصنيف هذا قد أصبح مهجورًا إلى حد كبير. ذلك لأن الغالبية الساحقة من الدول تملك الآن وثائق مكتوبة تتضمن الأحكام الدستورية الأساسية. ولا توجد سوى ثلاث ديمقراطيات ليبرالية (إسرائيل، نيوزيلندا، المملكة المتحدة) مستمرة في امتلاك دساتير غير مكتوبة، بالإضافة إلى عدد محدود من الدول غير الديمقراطية مثل بوتان والسعودية وعمان. وفوق ذلك، كان هذا التصنيف مضللاً دائمًا. فلا يوجد دستور مكتوب بشكل كامل، بمعنى أن كل أحكامه رسمية وجبرية الإنفاذ؛ إذ إن القليل من الدساتير، مثلاً، يحدد أدوار الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، أو حتى تتطرق إليها من الأصل. وبالمثل لا يوجد دستور غير مكتوب بالكامل بمعنى ألا يكون لأي من أحكامه مضمون قانوني وأن جميعها اتفاقات أو أعراف أو تقاليد.

إذن كل الدساتير هي خليط من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة، وإن اختلف التوازن بين الاثنين من حالة لأخرى. ففي بلدان مثل فرنسا وألمانيا حيث تعمل الوثائق الدستورية كقوانين للدولة تحدد بتفصيل كبير سلطات ومسئوليات المؤسسات السياسية، يكون التشديد واضحًا على القواعد المكتوبة. بيد أن الدستور الأمريكي (أول دستور مكتوب عرفه العالم) وثيقة مكونة من سبعة آلاف كلمة فقط، التزمت- في الغالب- بتحديد مبادئ عامة بما يرسي إطارًا فضفاضًا للحكم. ومن ثم فقد تطورت ببساطة عبر الزمن مؤسسات ذات مغزى دستوري لا شك فيه، مثل: لجان الكونجرس، الانتخابات الأولية والبيروقراطية. بينما نجد دساتير أخرى تشدد كثيرًا- رغم كونها غير مكتوبة- على أهمية الاتفاقات. فعلى سبيل المثال يمارس

الوزراء البريطانيون سلطات الحق الملكي، وتقوم مسئوليتهم- الفردية أو الجماعية- أمام البرلمان على أساس الاتفاق وحده.

مع ذلك يظل الاتجاه السائد عالميًا هو تبني قواعد مكتوبة أو رسمية. وبالفعل يتناقص عدد الدول ذات الدساتير غير المكتوبة، بل إنه حتى في تلك الدول يظهر اعتماد متزايد على القواعد القانونية. فعلى الرغم من أن احترام التوراة- الكتاب المقدس للشريعة اليهودية- قد شجع الإسرائيليين على إقامة دولتهم عام 1948 دون تبني وثيقة دستورية أساسية، فإنه لم يمض عامان حتى صوت الكنيست على ضرورة إعداد دستور ولكن عبر فترة غير محددة من الزمن. كما نُشرت في المملكة المتحدة وثائق مثل "مسائل إجرائية للوزراء" تضمنت مضمونًا رسميًا مفصلاً لممارسات كانت تغطيها في السابق اتفاقات غير محددة جيدًا. كما أقرت نيوزيلندا القانون الدستوري عام 1986 (الذي دمج مجموعة من القوانين والمبادئ كانت متناثرة في السابق) وفي عام 1990 تبنت قانون الحقوق وهو ما اعتبره معلقون كثيرون مؤشرًا على أنه لم يعد ينبغي تصنيف نيوزيلندا مع الدول ذات الدساتير غير المكتوبة.

ولعل الأكثر فائدة (والأكثر دقة) هو الاستعاضة عن التمييز بين الدساتير المكتوبة وغير المكتوبة، بالتمييز بين الدساتير المدونة وغير المدونة. والدستور المدوّن هو الدستور الذي يتم فيه تجميع القواعد الدستورية معًا في وثيقة قانونية واحدة، وهو يعرف شعبيًا بـ "الدستور المكتوب" أو "الدستور" فحسب. وكما أوضحنا سابقًا، يمكن إدخال معظم الدساتير في هذا التصنيف، حتى على الرغم من درجة الاختلاف بينها من حيث التفصيل وحجم القواعد الدستورية الأخرى غير المكتوبة. وعلى أية حال تظل أهمية التدوين كبيرة.

أولاً: بالنسبة للدستور المدون تكون الوثيقة نفسها بمثابة القانون "الأعلى" في البلد. والدستور ملزم لكل المؤسسات السياسية، بما فيها تلك التي تنفذ القانون العادي. ومن ثم فإن وجود دستور مدون يؤسس لتراتبية في القوانين. ففي الدول الوحدوية يوجد نظام قانوني من درجتين، حيث يعلو الدستور فوق سائر القوانين التي يصدرها المجلس

التشريعي. أما في الدول الاتحادية فتوجد درجة ثالثة تتمثل في القوانين "الأدنى" بالولايات والأقاليم. ثانيًا: تتأكد وضعية الوثيقة المدونة بحقيقة أن أحكامها تكون راسخة على الأقل، بمعنى أنه من الصعب تعديلها أو إلغاؤها. ولذلك فإن إجراءات إنشاء الدستور ومراجعته فيما بعد تكون أكثر تعقيدًا وصعوبة من الإجراءات المماثلة بالنسبة للقوانين. أخيرًا: لما كان الدستور باعتباره القانون "الأعلى" ينص على واجبات وسلطات ووظائف مؤسسات الحكم، فإنه من الواجب أن يكون قابلاً للتقاضي، بمعنى خضوع كل الهيئات السياسية لسلطة المحاكم، وبخاصة المحكمة العليا أو الدستورية. وهو ما يرتقي بأهمية القضاة إلى حد كبير، أو على الأقل كبار القضاة، الذين يصبحون عمليًا المُحَكّمين الأخيرين للدستور، ومن ثم يكتسبون سلطة المراجعة القضائية له.

وبالنسبة للدساتير غير المدونة، فعلى الرغم من وجودها في عدد قليل من الدول، فتختلف خصائصه كثيرًا عما سبق. فالدستور البريطاني مثلاً، والذي يعتبر عن حق دستورًا غير مدون ولكنه مكتوب جزئيًا، يعود إلى مجموعة من المصادر، من أهمها: القانون العادي الذي يصدره البرلمان، القانون العام، الاتفاقات، وأعمال السلطة المختلفة التي توضح وتفسر عناصر الدستور غير المكتوبة. والأهم أن غياب وثيقة مدونة يؤدي إلى تمتع المجلس التشريعي بسلطة سيادية أو لا يمكن تحديها. فهو يملك الحق في صياغة أو عدم صياغة أي قانون كان، وليس بوسع أي هيئة تجاهل أو تجنب قوانينه. وبفضل السيادة التشريعية التي تتمتع بها هيئات مثل البرلمان البريطاني والكنيست الإسرائيلي، تستطيع هذه الهيئات العمل القيام بوظيفة الحَكَم الأخير فيما يتعلق بالدستور: إذ إن الدستور يَعني فعليًا ما يقولون هم إنه يعنيه.

وقد أثار هذا، في المملكة المتحدة خصوصًا، خلافًا عميقًا وانتقادًا واسع الانتشار. فقد اعتُبِرت السيادة البرلمانية مسئولة عما أسماه اللورد هيلشام Hailsham الديكتاتورية الانتخابية (1976): أي قدرة الحكومة على

مفهوم

الاتفاق Convention:
هو في اللغة الدارجة إما أن يكون اجتماعًا سياسيًا رسميًا، أو يكون اتفاقًا يتم الوصول إليه عبر الجدل والتفاوض. غير أن الاتفاق الدستوري هو قاعدة إجرائية أو سلوكية لا تنبني على القانون وإنما على أساس العادة والسابقة. وتتأيد هذه القاعدة غير القانونية على الشعور بالصحة الدستورية (أي الشعور بما هو "سليم") أو الظروف العملية (ما هو "قابل للعمل"). وتوجد اتفاقات من هذا النوع في كل النظم الدستورية، وهي في العادة توفر الإرشاد حيثما تكون القواعد الرسمية غير واضحة أو غير مكتملة. وهي تنطوي على أهمية خاصة في حالة الدساتير غير المكتوبة، حيث تحدد إجراءات المؤسسات الرئيسية وسلطاتها وواجباتها، ومن ثم تعوض غياب وثيقة مكتوبة. وهي تُعدِّل دائمًا أثر السلطات المنصوص عليها في قانون صارم.

القانون العام Common Law
ينبني على الأعراف والسوابق وينتظر منه أن يكون "عامًا" على الكل.

العمل بأي طريقة تراها ما دامت تحافظ على أغلبيتها في مجلس العموم.

الدستور المدون: جوانب القوة والضعف

من جوانب قوة الدستور المكتوب أو المدون:

- **ترسيخ قوة المبادئ الرئيسية وحمايتها من تدخل الحكومة القائمة.**
- **تقييد سلطة وسيادة المجلس التشريعي.**
- **يستطيع قضاة غير سياسيين الحفاظ على الدستور بالتيقن من احترام الهيئات العامة الأخرى لأحكامه.**
- **ضمان الحرية الفردية والحيلولة دون التسلطية.**
- **للوثيقة المدونة قيمة تثقيفية حيث تسلط الضوء على القيم الأساسية والأهداف العامة للنظام السياسي.**

أما نقائص وجوانب الضعف في التدوين فتشمل:

- **الدستور المدون أكثر جمودًا، ومن ثم أقل استجابة وتكيفًا من الدستور غير المدون.**
- **كبح سلطة الحكومة يكون أكثر فعالية من خلال الانتخابات الدورية من وثيقة دستورية.**
- **في حالة الدستور المدون تقع السلطة الدستورية العليا في أيدي قضاة غير منتخبين، وليس في أيدي سياسيين خاضعين للمساءلة العامة.**
- **قد تكون القواعد الدستورية المتضمنة في العرف والاتفاق أكثر احترامًا لأن التاريخ صدّق عليها ولم يتم "ابتداعها".**
- **تكون الوثائق الدستورية متحيزة بالحتم، لأنها تصدق على مجموعة واحدة من القيم أو المبادئ المفضلة عن سواها، ما يعني أنها قد تدفع باتجاه مزيد من الصراعات بدلاً من حلها.**

ومن نتائج تركز السلطة في أيدي السلطة التنفيذية، والتهديد الذي يشكله هذا للحقوق والحريات الفردية، أن تَشَجَّع البعض للادعاء بأن المملكة المتحدة ليس بها أي دستور على الإطلاق. فإذا كان بوسع الحكومات- بمجرد انتخابها- أن تعمل بأي طريقة تريدها فمن المؤكد أنها ستتمتع بحرية توسيع السلطات بحوزتها، ومن ثم لن تكبحها قواعد دستورية من أي نوع. وحسب تعبير جريفث Griffith (1991) فإن دستور المملكة المتحدة هو دستور "كيفما اتفق". وقد أنتج هذا القلق حملة متصاعدة في الثمانينيات والتسعينيات بالمملكة المتحدة لإجراء إصلاح دستوري، وترافقت الحملة مع بقاء حزب العمال لفترة طويلة في المعارضة (1979 -1997) وهو ما دفع الحزب للتحول إلى جانب المطالبة بالإصلاح. وبدءًا من عام 1997 أعادت حكومة بلير تشكيل جوانب مهمة في المشهد

الديكتاتورية الانتخابية Elective dictatorship: اختلال دستوري لا تخضع الحكومة بمقتضاه إلا للحاجة إلى الفوز بالانتخابات التالية.

الدستوري بالبلاد. فتم إدخال التفويض في اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية، وتوسع استخدام الاستفتاءات والنظم الانتخابية النسبية، وأُدخِل الإعلان الأوروبي لحقوق الإنسان في التشريع البريطاني من خلال قانون حقوق الإنسان (1998)، وأزيحت عضوية النبلاء بالوراثة من مجلس اللوردات، وصدر تشريع خاص بحرية المعلومات. ورغم أن هذا البرنامج كان أقل من التدوين، فقد رأى فيه البعض تحولاً من السيادة البرلمانية إلى السيادة الشعبية (Hazell, 1999).

هناك تصنيف بديل يميز بين الدساتير الجامدة والمرنة. أي ما الإجراءات المطلوب اتخاذها لتعديل الدستور؟ وما مدى سهولة تكيُّف الدستور مع الظروف المتغيرة؟ وعلى الأرجح تكون الدساتير المدونة غير مرنة نسبيًا لأن أحكامها تكون راسخة بطريق ما في قانون "أعلى". وبالمقابل تبدو الدساتير غير المدونة مرنة وقادرة على التكيف لأن القوانين ذات المغزى الدستوري يمكن تغييرها من خلال العملية التشريعية العادية، كما تنبني الاتفاقات- بطبيعتها- على السلوك والممارسة.

وتوجد درجات مختلفة من المرونة، ومن المثير أن مرونة الدستور لا تتناسب بشكل مباشر مع رسمية إجراءاته وقواعده. فبينما استمر الدستور الأمريكي- مع تعديلات أدخلت عليه- منذ العام 1787، نجد أن فرنسا قد عرفت في نفس الفترة ما لا يقل عن 17 دستورًا. وبالمثل أيضًا قد تكون إجراءات التعديل أكثر تعقيدًا أو صعوبة. ففي أستراليا والدنمارك وأيرلندا وإسبانيا مثلاً يتم تنظيم الاستفتاءات العامة للحصول على موافقة الشعب على تعديل الدستور أو التصديق على دستور جديد أعده المجلس التشريعي. وفي حالات أخرى يُشترط حصول التعديل على موافقة أغلبية خاصة في المجلس التشريعي، ففي ألمانيا مثلاً يشترط القانون الأساسي حصول التعديل المقترح على موافقة أغلبية الثلثين في كل من البوندستاج والبوندسرات. أما في الولايات المتحدة، فبالإضافة إلى اشتراط موافقة الثلثين في مجلسي الكونجرس على التعديل الدستوري، يجب أن يصدق عليه ثلاثة أرباع الولايات. وكان من نتائج ذلك أنه لم يُقر سوى 26 تعديلاً دستوريًا، عشرة منها (المتضمنة فيما عُرِف بوثيقة الحقوق) تم إدخالها في العامين الأولين من عمر الدستور.

بيد أن هذا الجمود الظاهري يبدو مضللاً. إذ رغم أن كلمات الدستور الأمريكي وغيره من الوثائق المدونة لم تتغير إلا في القليل، فإن معانيها تخضع لمراجعة وتحديث مستمرين من خلال عملية التفسير وإعادة التفسير القضائي. وسنتناول دور القضاء في الجزء الأخير من هذا الفصل. ومثلما قد تسمح القواعد المكتوبة بالمرونة، فإن القواعد غير المكتوبة يمكن أن تكون جامدة في بعض الحالات. فبينما أثبتت الاتفاقات الخاصة بالمسئولية الوزارية في المملكة المتحدة أنها قابلة للتكيف إلى حد إعادة تشكيلها بما يلائم الحكومة القائمة، تظل هناك بعض الاتفاقات الراسخة بعمق في الثقافة السياسية والتوقعات الشعبية بما يجعل التخلي عنها أو تعديلها من الأمور غير المتصورة فعليًا. وينطبق هذا بالتأكيد على حالة الاتفاقات التي تقيد الدور السياسي للعائلة الملكية وتمنع الملوك من تحدي سلطة البرلمان.

هناك نظام ثالث للتصنيف يأخذ في اعتباره العلاقة بين القواعد والمبادئ الدستورية من ناحية، وممارسة الحكومة (الدستور "العامل") من ناحية أخرى. فمبكرًا جدًا ميَّز والتر باجيهوت Walter Bagehot (1867) في كتابه "الدستور الإنجليزي" بين الأجزاء "موضع الإجلال" في الدستور (المَلَكية ومجلس اللوردات) التي نالت الولاء الشعبي ولكنها مارست القليل من السلطة التنفيذية، وبين أجزائه "الفعالة" (مجلس الوزراء ومجلس العموم). ويكون الدستور فعالاً إذا أوفى بمعيارين. أولهما: أن تتطابق ممارسة الحكومة– في المجالات الرئيسية على الأقل– مع أحكام الدستور. والثاني: يتم هذا لأن لدى الدستور القدرة– بوسائل عدة– على الحد من السلوك الحكومي.

لذلك لا يتطلب الدستور الفعال وجود قواعد دستورية فحسب، وإنما يحتاج أيضًا إلى قدرة هذه القواعد على كبح الحكومة وإقامة حكم دستوري. غير أن كل الدساتير تتعرض– كما سنرى فيما بعد– للتجاوزات بقدر أو آخر، وتكون المسألة الحقيقية هنا متعلقة بمغزى الانتهاكات وتكرارها. ويمكن تصنيف بعض الدساتير على أنها اسمية حيث تصف نصوصها أو مبادؤها سلوك الحكم الواجب على نحو دقيق، لكنها تفشل عمليًا في ضبطه. فعلى سبيل المثال، كان لدى الدول الشيوعية– ومن بينها الاتحاد السوفيتي–

دساتير أقرت ضمن أشياء أخرى احتكار الحزب الشيوعي للسلطة، بل كانت غير مناسبة سياسيًا أيضًا بسبب وضع القضاء- المسئول عن تفسير الدستور- تحت السيطرة الصارمة للحزب. وهناك بلدان أخرى امتلكت دساتير صورية أو زائفة لا صلة لها بالممارسة السياسية الفعلية، ولا تلعب أكثر من دور دعائي. وهذه هي بالضبط حال الدول الديكتاتورية أو التسلطية، حيث الالتزام بالحريات والحقوق الفردية لا يتعدى إلا قليلاً النصوص المضمنة في الوثائق الدستورية.

كما صُنِّفت الدساتير أيضًا على أساس المحتوى، وبخاصة البنية المؤسسية التي تنشئها. وهو تصنيف يمكننا من تمييز بعض الفروق. فمثلاً صُنفت الدساتير تقليديًا كـ ملكية أو جمهورية. وينطوي الدستور الملكي نظريًا على وضع السلطة الدستورية العليا في يد الحاكم من السلالة الملكية، بينما تنبثق السلطة السياسية من الشعب في الدستور الجمهوري. غير أن نشأة الملَكيات الدستورية- التي نُقلت فيه السلطة فعليًا إلى المؤسسات التمثيلية- قد جعلت التمييز بين هذين النوعين من الدساتير غير ذي أهمية كبيرة، فيما عدا استمرار بعض نظم الحكم الملكي المطلق في بلدان مثل نيبال والسعودية.

إلا أن التصنيف الأكثر انتشارًا هو الذي يفرق بين الدساتير الوحدوية والدساتير الفيدرالية (وقد نوقش بالتفصيل في الفصل الثامن): أي الفرق بين دساتير تركز السيادة في هيئة وطنية واحدة، ودساتير أخرى تقسم السلطة بين مستويين في الحكم.

كما توجد مقاربة أخرى تهتم بالتمييز بين ما تعتبره دساتير برلمانية ودساتير رئاسية. والمحك الأساسي هنا هو العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ففي النظم البرلمانية تنبثق السلطة التنفيذية من البرلمان وتكون مسئولة أمامه، بينما في النظم الرئاسية يعمل كل من السلطتين باستقلال عن الأخرى على أساس مبدأ الفصل بين السلطات.

وأخيرًا هناك التمييز بين الدساتير التعددية والدساتير الأحادية. وتعتبر الأولى من خصائص الديمقراطيات الليبرالية حيث تضمن تَوَزُّع السلطة السياسية، ويتم هذا عادة من خلال ضمانات حقوق المشاركة والتنافس الحزبي. أما الثانية فتوجد أكثر في الدول الشيوعية أو التسلطية؛ حيث

توضع سلطات غير قابلة للمحاسبة في أيدي الحزب "الحاكم" أو قائد أعلى، وهو ما يوضح عدم وجود ترادف ضروري بين الدستور والحكم الدستوري الليبرالي.

الغاية من الدستور

تملك الأغلبية الساحقة من البلدان دساتيرها، بل إن معظم المؤسسات والجماعات المنظمة تملك قواعد لها نوع ما من الأثر الدستوري. وينطبق هذا على حالة هيئات دولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك على الحكومات الإقليمية والمحلية والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والشركات والكنائس والنوادي..إلخ. وتوجه شعبية هذه القواعد الدستورية الانتباه لحقيقة الدور الحيوي الذي تلعبه الدساتير في إدارة المنظمات.

لماذا يكون من الصعب، وربما المستحيل، أن تقوم الدول وغيرها من التنظيمات بوظائفها بدون دستور؟ وتكمن صعوبة الإجابة عن هذا السؤال في عدم وجود غاية واحدة أو مبسطة للدساتير. وإنما تضطلع الدساتير بعدد من الوظائف ويتم استخدامها بطرق مختلفة. ويمكن تلخيص أهمها في الآتي:

- تمكين الدول
- تأسيس قيم وأهداف موحِّدة
- تأمين استقرار الحكم
- حماية الحرية
- إضفاء الشرعية على نظم الحكم.

تمكين الدول

رغم أن الصورة الذائعة شعبيًا للدساتير تركز على كونها تحد من سلطة الحكومة، فإن لها وظيفة أكثر أهمية حيث تعد من علامات وجود الدول ودعاواها بخصوص مجال سلطتها المستقلة. ويترافق دائمًا مع خلق الدول الجديدة (سواء من خلال إزاحة الاستعمار، أو تفكك الدول الأكبر، أو اندماج الدول الأصغر) إدخال دستور جديد. وفي الحقيقة يمكن القول إن هذه الدول توجد فقط عندما يصبح لها دستور، إذ إنها بدونه تفتقر إلى

مفهوم

الحكم الدستوري Constitutionalism:

هو بالمعنى الضيق ضمان أن تكون ممارسة الحكومة مكفولة بوجود الدستور. ومن ثم يمكن القول بوجود حكم دستوري حينما تعمل مؤسسات الحكم وتمارس العمليات السياسية وفق ضوابط دستورية. وعلى نحو أعم يُعتبر الحكم الدستوري مجموعة من القيم والطموحات السياسية تعكس الرغبة في حماية الحرية من خلال إرساء ضوابط داخلية وخارجية على سلطة الحكم. وبهذا المعنى يُعتبَر الحكم الدستوري نوعًا من الليبرالية السياسية. ويُعبّر عنه دائمًا في شكل تأييد القواعد الدستورية التي تحقق ذلك الهدف، مثل: دستور مدون، وثيقة حقوق، الفصل بين السلطات، برلمان من مجلسين، الفيدرالية أو اللامركزية.

الولاية الرسمية على الإقليم الأرضي المعنيّ الذي يمكن أن تمارس عليه اختصاصاتها فعلياً.

فيمكن القول إن دولة الهند قد جاءت إلى الوجود في الفترة بين منحها الاستقلال عام 1947 وإقرار الدستور الفيدرالي عام 1950: وخلال هذه الفترة استمر الحاكم العام الذي عينته بريطانيا في ممارسة سلطته الإشرافية. وعلى النحو نفسه كان إعلان الاستقلال الأمريكي عام 1776 بداية لعملية حققت خلالها الولايات المتحدة سيادتها الوطنية، لكنها لم تكتمل إلا بصدور الدستور الأمريكي عام 1789. كما تنطبق الحاجة إلى تمكين الدولة على الكيانات تحت الوطنية وفوق الوطنية. ففي النظم الفيدرالية يكون للأقاليم أو الولايات دساتيرها الخاصة بها حتى تضمن نطاق سلطتها إزاء سلطة الحكومة المركزية. كما أن "دستور" الاتحاد الأوروبي، الذي يتكون من معاهدات واتفاقيات مثل معاهدة روما (1957) والقانون الأوروبي الموحد (1986) ومعاهدة الاتحاد الأوروبي (أو معاهدة ماستريخت) (1992).. هو الذي يرخص لهيئات الاتحاد الأوروبي التدخل بطرق مختلفة في شئون الدول الأعضاء.

تأسيس القيم والأهداف

بالإضافة إلى رسم الدساتير لإطار الحكم، فإنها تجسد دائمًا مجموعة أكثر اتساعًا من القيم والمثل والأهداف السياسية. وهو ما يفسر لماذا لا يمكن أن تكون الدساتير محايدة، فهي مشوبة دائمًا–بدرجات متفاوتة من الوضوح– بأولويات أيديولوجية. من ثم يعمل صانعو الدستور على منح نظمهم مجموعة من القيم الموحِدة، والشعور بالغاية الأيديولوجية، والمفردات التي يمكن استخدامها في مسالك السياسة. ويتم في حالات كثيرة تضمينها بوضوح في ديباجة الوثيقة الدستورية، حيث تعمل هذه الديباجة كإعلان للمثل الوطنية. وتختلف هذه المثل بدءًا من الالتزام بالديمقراطية والحرية ودولة الرفاه، وانتهاءً بالاشتراكية أو الفيدرالية أو الإسلام مثلاً. فقد أعلن الدستور السوفيتي عام 1977 أن المجتمع السوفيتي "مجتمع اشتراكي متطور"، بينما يقرر القانون الأساسي الألماني العزم على "خدمة السلم العالمي".

غير أن هناك حالات أخرى لقيم وأولويات أيديولوجية تكون مُضمّنة إلى حد كبير. فيزعم تشارلز بيرد Charles Beard (1913) على سبيل المثال أن أحكام الدستور الأمريكي تشكلت من حيث الأساس وفق مصالح اقتصادية، وبخاصة الرغبة في الدفاع عن الملكية ضد القوة المتنامية للجماهير غير المالكة. بالمثل يمكن الزعم بأنه بينما يعترف التعديلان الرابع عشر والخامس عشر على الدستور الأمريكي بأهمية التقسيمات العرقية، فإن الدستور يطمس عمليًا التقسيمات الناشئة عن الطبقة الاجتماعية أو نوع الجنس الاجتماعي. أما بالنسبة للدستور البريطاني فقد فُسرت مقولة السيادة البرلمانية كوسيلة لتثبيط أو حتى نفي الثقة في أي عمل سياسي في هذا الصدد من خارج البرلمان.

تأمين استقرار الحكم

يعمل الدستور، من خلال توزيع الواجبات والسلطات والوظائف بين مختلف مؤسسات الحكم، كما لو كان "مخططًا تنظيميًا" أو "دليلاً تعريفيًا" أو "هيكلة مؤسسية". وهكذا تضفي الدساتير الطابع الرسمي وتنظم العلاقات بين الكيانات السياسية، وتوفر آلية يمكن من خلالها الفصل في الصراعات وحلها. فيحتوى الدستور الهندي مثلاً على وصف مفصل للغاية للسلطات والعلاقات المؤسسية في وثيقة طويلة من 400 مادة تقريبًا. وعلى الرغم من تفاوت درجة التخصيص والفعالية بين الدساتير فإنها جميعًا تفي بالوظيفة الحيوية لإدخال تدابير الاستقرار والنظام والقدرة على التبؤ بأعمال الحكم. ومن هذه الزاوية، يكون المناقض للحكم الدستوري هو الحكم العشوائي أو التعسفي. ولهذا بالضبط تسير الدساتير جنبًا إلى جنب مع التنظيم. ولا يمكن الحفاظ على كل أنماط التفاعل المعقد إلا بأن يعرف كل المعنيين "قواعد اللعبة" ومن ثم معرفة من يُتوقّع منه ماذا.

حماية الحرية

من المسلمات في الديمقراطيات الليبرالية اعتبار أن الغاية الرئيسية من الدستور هي كبح الحكم بهدف حماية الحرية الفردية. ولهذا تسود النظرة إلى الدساتير كوسيلة لتأسيس حكومة محدودة والحفاظ عليها. ومن المؤكد أن الدساتير تحدد العلاقة بين الدولة والفرد، حيث تبين المجال الخاص

مفهوم

وثيقة الحقوق Bill of rights: وثيقة دستورية تحدد حقوق وتفصل حقوق الفرد وحرياته، فتعرّف المدى القانوني للحرية المدنية. ويمكن التمييز بين مواثيق الحقوق الراسخة والقانون الصادر عن مشرع، فالأولى تمثل قانونًا "أعلى" والأساس في المراجعة القضائية، أما الثانية فيمكن تعديلها أو إلغاؤها كأي قانون آخر. ويزعم مؤيدو مواثيق الحقوق أنها الوسيلة الوحيدة الفعالة لتأمين الحماية القانونية، وربما الدستورية أيضًا للمواطنين في مواجهة الدولة، وأن لها قيمة تعليمية في بث "ثقافة حقوق الإنسان". ويرد المعارضون بأن في هذا توسيعًا لسلطة القضاة على حساب السياسيين المنتخبين، وأنها غير مرنة ومحافظة، وتدعم ثقافة التشاكي أمام القضاء.

الحكومة المحدودة Limited government: عمل الحكومة داخل أطر مقيدة، تفرض أساسًا بواسطة القانون أو الدستور أو الهيئات الرقابية.

الحقوق السلبية Negative rights: الحقوق التي تقع خارج نطاق سلطة الحكم غير المقيدة.

الحقوق الإيجابية Positive rights: حقوق مطلوب من الحكومة تحقيقها في ضوء توفر الموارد.

بكل من سلطة الحكومة والحرية الشخصية. وتقوم الدساتير بهذا أساسًا من خلال وثائق الحقوق. ومن نتائج الحكم الدستوري الليبرالي أنه قد ضمن في حالات كثيرة الحريات المدنية "الكلاسيكية" أو التقليدية مثل حرية التعبير، حرية العبادة، حرية الاجتماع، حرية الحركة، واعتبرها حقوقًا "أساسية" مصونة دستوريًا. وقد كان لهذه الحقوق السلبية طابعها الليبرالي من حيث منع الدولة من التعدي على حقوق الفرد.

بالإضافة إلى ما سبق، يتزايد عدد الدول التي ترسخت فيها طائفة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحق في الرعاية الصحية، الحق في التعليم وحتى الحق في العمل. غير أن هذه الحقوق الإيجابية تسببت في إثارة خلافات لأنها ترتبط بالتوسع في الحكومة، وليس انكماشها، ولأن توفير تلك الحقوق يتوقف على الموارد الاقتصادية والاجتماعية المتاحة لدى الدولة. فهل يمكن التفكير في هذه الحقوق والحريات باعتبارها "أساسية" حينما لا توجد طريقة عملية لتوفيرها؟ وقد اعترف الدستور الهندي مثلاً بهذا حينما أكد أن، الحق في العمل يكون "في حدود القدرة والتنمية الاقتصادية".

إضفاء الشرعية على نظم الحكم

أخيرًا من وظائف الدستور المساعدة في بناء الشرعية. وهو ما يفسر الاستخدام الواسع للدساتير، حتى في الدول التي تكون فيها الدساتير اسمية تمامًا أو منفصلة بالكامل عن الواقع. ولعملية إضفاء الشرعية هذه بعدان؛ ففي المقام الأول يعتبر وجود الدستور شرطًا تقريبيًا لانضواء الدولة في المجتمع الدولي واعتراف الدول الأخرى بها. غير أن البعد الأهم هو القدرة على استخدام الدستور في بناء الشرعية من خلال تعزيز احترام الدولة والامتثال لها وسط السكان. ويكون هذا ممكنًا لأن الدستور يمثل وينشر قيم النخبة الحاكمة، ويكسو النظام الحاكم بمعطف الشرعية. وحتى يصبح الدستور أكثر فاعلية في هذا الشأن تُبذَل المساعي في أغلب الأحوال لتبجيل الدستور نفسه كوثيقة ذات أهمية تاريخية أو كرمز للغاية والهوية الوطنيتين.

هل الدساتير مهمة؟

تؤخذ قيمة الدستور غالبًا كأمر مسلم به. ووفقًا لهذا الافتراض يحقق الدستور الاستقرار السياسي والحكومة المحدودة ويضمن الحقوق والحريات. ولم يتطور هذا الاعتقاد مثلما تطور في الولايات المتحدة، حيث يقترب عند لويس هارتز Louis Hartz (1955) من "عبادة الدستور". وقد تعرض هذا الاعتقاد لاختبارات قاسية بالطبع، ليس أقلها الادعاءات إبان فضيحة ووترجيت بأن الرئيس ريتشارد نيكسون Richard Nixon قد ساعد في التغطية على أنشطة غير قانونية لموظفين كبار في البيت الأبيض أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية عام 1972. ومع ذلك فإن استقالة نيكسون قد مكنت خلفه جيرالد فورد Gerald Ford من إعلان أن "دستورنا يعمل"، مكررًا العبارة التقليدية عن الحكم الدستوري: "لدينا حكومة قوانين، لا حكومة أشخاص". بيد أن مجرد وجود دستور لا يضمن أن يكون الحكم دستوريًا. ففي الحقيقة توجد أدلة قليلة على أن الدستور هو ضامن رئيسي ضد الطغيان، وإلا كان هذا لا يقل عن "قطع تذكرة إلى يوتوبيا".

"تعمل" الدساتير في ظروف محددة. وبعبارة أخرى، هى لا تخدم غاياتها المختلفة إلا عندما تكون مدعومة بطيف من الشروط الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تتطابق الدساتير مع الثقافة السياسية وتتمتع بتأييدها، فالدساتير الناجحة هى من منتجات الثقافة السياسية مثلما هى تصنعها. وهذا يفسر لماذا لم تتجذر الدساتير الديمقراطية الليبرالية النموذجية في البلدان النامية وكان يتم التخلي عنها بعد رحيل الحكم الاستعماري. فالقواعد الدستورية الضامنة للحقوق الفردية والمنافسة السياسية قد لا تكون ملائمة بالكامل في مجتمعات تترسخ فيها القيم والتقاليد الجماعية، خاصة إبان نضال تلك المجتمعات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالمثل لم تنص الدساتير السوفيتية فقط على القيم "الاشتراكية" التي كانت أجنبية بالنسبة لجماهير الشعب، وإنما فشلت أيضًا في تنمية التأييد الشعبي لتلك القيم بعد مضي 74 سنة من وجود الاتحاد السوفيتي. وفي

مفهوم

الحرية Freedom or Liberty،

هى في أوسع معانيها قدرة الفرد على التفكير أو الفعل كما يرى. غير أنه تجري عادة التفرقة بين الحرية "السلبية" و"الإيجابية": أي بين أن تكون متحررًا من شيء ما وبين أن تكون حرًا في أن تفعل شيئًا ما (Berlin, 1958). والحرية السلبية تعني عدم التدخل: غياب الكوابح الخارجية عن الفرد. من ثم يكون الفرد حرًا في أن يتصرف كما يرغب. أما الحرية الإيجابية فترتبط بتحقيق هدف أو فائدة محددة، وعادة ما تتعلق بالتنمية الشخصية أو تحقيق الذات أو السيادة الذاتية. غير أن التفرقة بين "التحرر من" و"الحرية في" تعتبر مضللة لأن كل مثال للحريات يمكن وصفه بكلتا الطريقتين. فمثلا: التحرر من الجهل يعني أن تكون حرًا في اكتساب التعليم.

الولايات المتحدة، ونتيجة لانتشار العنصرية وتأسسها، فإن الضمانات الدستورية للحقوق المدنية والانتخابية للسود التي أدخلت بعد الحرب الأهلية لم يتم تنفيذها عملياً في الولايات الجنوبية حتى ستينيات القرن العشرين. ومن ناحية أخرى، فإن دستور 1947 في اليابان، وعلى الرغم من حقيقة فرضه بواسطة الاحتلال الأمريكي وتشديده على الحريات الفردية بدلاً من التقاليد اليابانية التي تشدد أكثر على الواجب، فهذا الدستور حقق نجاحًا ملحوظًا، حيث وفر إطارًا مستقرًا لإعادة البناء فيما بعد الحرب والتنمية السياسية. مع ذلك فإنه مثلما كان الأمر في ألمانيا ما بعد الحرب، استفاد الدستور الياباني كثيرًا من "المعجزة الاقتصادية".

هناك مثال آخر يتمثل فيما إذا كان الحكام يحترمون الدستور من عدمه، ومدى انسجام الدستور مع مصالح الجماعات المسيطرة وقيمها. فعلى الرغم مثلاً من حقيقة كون دستور فايمار في ألمانيا قد نص على جملة مثيرة للإعجاب من الحقوق والحريات، كان من السهل تنحيته جانبًا في الثلاثينيات عندما أقام هتلر ديكتاتوريته النازية؛ إذ إن الديمقراطية التنافسية لنظام فايمار لم تتناقض فحسب مع طموحات النخب المحافظة النازية في قطاع الأعمال والجيش، وإنما عانت أيضًا من ضعف تأييد السكان الذين كانوا يعانون من أزمة اقتصادية، وتأقلم القليلون منهم مع الحكم التمثيلي. كذلك تم انتهاك أحكام دستورية رئيسية وأعلنت "حالة الطوارئ" في كل من الهند أعوام 1975 -1977 إبان حكم إنديرا غاندي، وباكستان أعوام 1977 -1981 إبان جم الجنرال ضياء الحق Zia ul-Haq. وفي مثل هذه الحالات كان التأييد للحكم العسكري أقوى من احترام الضرورات الدستورية. ويقال عادة إن الدستور البريطاني غير المدون يوفر نطاقًا غير عادي لمثل هذا الانتهاك لأنه يعتمد بقوة على الكوابح الذاتية للحكومة القائمة. وقد بدا هذا ظاهرًا بوضوح مع حكومات المحافظين في الثمانينيات والتسعينيات التي استغلت المرونة المتضمنة في السيادة البرلمانية لتبديل الأدوار الدستورية للمؤسسات مثل الخدمة المدنية والحكم المحلي والنقابات، بل يرى البعض أنها قوضت الحريات المدنية إلى حد بعيد.

أما العامل الأخير فيتعلق بقدرة الدستور على التكيف، وقدرته على البقاء ملائمًا رغم تغير الظروف السياسية. في الواقع لا يوجد دستور يعكس الوقائع السياسية، والقليل منها وُضع خصيصًا لهذا الغرض. وعلى وجه العموم

تتسم الدساتير الناجحة بالمرونة الكافية للتكيف مع المتغيرات من خلال إطار عريض يكون مناسبًا لمدد طويلة، أما الدساتير المرنة بلا حدود، فهي إن شئنا الدقة ليست دساتير على الإطلاق. ويتسم الدستور الأمريكي بأهمية خاصة هنا. تمثلت "عبقريته" في تركيزه على مبادئ عريضة، والنطاق الذي يوفره لتدارك جوانب قصوره. وهكذا كان بمقدور الحكومة الأمريكية أن تتطور استجابة للتحديات والمطالب الجديدة. فمثلاً سمحت عملية التعديلات الرسمية على الدستور بدمقرطته، كما أدت التفسيرات القضائية في القرن العشرين إلى زيادة سلطات الرئيس، وتحول في السلطة من الولايات إلى الحكومة الفيدرالية، وتوسيع الحريات الفردية في بعض المجالات.

بيد أنه يمكن القول إن تلك التغييرات وقعت من داخل الدستور، حيث استمر احترام مبادئ جوهرية مثل الفصل بين السلطات، الفيدرالية، الحرية الفردية، وإن بصيغة مجدّدة. وينطبق الشيء نفسه على الإصلاحات التي أدخلتها حكومة بلير على الدستور البريطاني غير المدون بعد عام 1997. وعلى العكس من هذا أثبت دستور الجمهورية الرابعة في فرنسا أنه لم يعد قادرًا على العمل، بسبب التشديد الزائد الذي يضعه على الجمعية الوطنية والذي أسفر عن تعاقب الحكومات الضعيفة وغير المستقرة. ولما كان الدستور لا يتضمن أي حلول لهذه العقدة، صارت الأمور إلى إصدار دستور جديد عام 1958 ليكون بمثابة إعلان للجمهورية الخامسة، والذي بمقتضاه اتسعت سلطة الرئيس حسب التصور الذي أراده الجنرال ديجول.

مفهوم

السيادة البرلمانية Parliamentary Sovereignty:
السلطة المطلقة وغير المحدودة للبرلمان أو المجلس التشريعي، وينعكس هذا في القدرة على وضع أو تعديل أو إلغاء أي قانون يراه. وينظر إليها عادة كالمبدأ الرئيسي في الدستور البريطاني، بسبب عدم وجود دستور مدون. ويرى المؤيدون أن هذا المبدأ يضع السيادة الدستورية في أيدي مؤسسة تمثيلية، وليس مجموعة من القواعد المصطنعة أو هيئة من قضاة غير منتخبين. بينما يشير المعارضون إلى أنه مبدأ سلطوي في باطنه ويقود إلى "ديكتاتورية انتخابية" عندما تهيمن السلطة التنفيذية على البرلمان.

القانون

القانون والأخلاق والسياسة

تعتبر العلاقة بين القانون والأخلاق من أكثر مشكلات النظرية السياسية دقة؛ ففي الظاهر يبدو كل من القانون والأخلاق شيئين مختلفين. فالقانون شكل مميز للضبط الاجتماعي، يستند إلى وسائل الإجبار، ويحدد ما يمكن وما لا يمكن فعله. والأخلاق بالمقابل معنية بالمسائل الأخلاقية والاختلاف بين "الصواب" و"الخطأ" وتحدد ما ينبغي عمله وما لا ينبغي عمله.

القانون Law:
مجموعة من القواعد العامة والمفروضة جبرًا من خلال مجتمع سياسي. ويعترف عادة بكون القانون ملزمًا.

فوق ذلك، بينما للقانون طابع موضوعي، من حيث كونه حقيقة اجتماعية، تُعامَل الأخلاق عادةً كمكون ذاتي: أي كنوع من الرأي أو الحكم الشخصي.

حقوق الإنسان Human Rights:

حقوق مكفولة للأفراد بفضل طبيعتهم الإنسانية، وهي نسخة حديثة وعلمانية من الحقوق الطبيعية. وهي حقوق "عالمية" بمعنى أنها ترتبط بكل البشر وليست مقصورة على أفراد دولة بعينها أو جنس أو دين أو نوع اجتماعي أو أي جماعة أخرى، وهي حقوق "أصولية" أيضا بمعنى أنها غير قابلة للمصادرة. فعلى العكس من الحقوق المدنية هي لا تتوقف على الحريات والوضعية الممنوحة للمواطنين في مجتمعات بعينها. وتصور حقوق الإنسان من جانب مؤيديها كمبادئ أخلاقية قابلة للتطبيق عالميًا وتعلو فوق الانقسام الأيديولوجي التقليدي. وبالمقابل يزعم معارضو المفهوم أنه من قبيل اللغو افتراض أن يمتلك الأفراد حقوقًا منفصلة عن التقاليد والثقافات والمجتمعات التي ينتمون إليها.

ومع ذلك تقترح نظريات القانون الطبيعي التي تعود إلى أفلاطون Plato وأرسطو Aristotle أن القانون متجذر - أو هكذا يجب أن يكون- في نظام أخلاقي من نوع ما. وغالبًا ما بُنيت مثل هذه النظريات في بواكير العصر الحديث على فكرة "الحقوق الطبيعية" الممنوحة من الإله. وأصبح تأكيد هذا الرابط بين القانون والأخلاق ملائمًا مرة أخرى مع تقدم القرن العشرين، وارتبط هذا عادةً بأفكار مثل الحريات المدنية أو حقوق الإنسان.

غير أن صعود "علم القانون الوضعي" في القرن التاسع عشر قد أتاح رؤية مختلفة تمامًا للعلاقة بين القانون والأخلاق، وكان الغرض منها بسيطا جدًا وهو تحرير فهم القانون من الافتراضات الأخلاقية والدينية

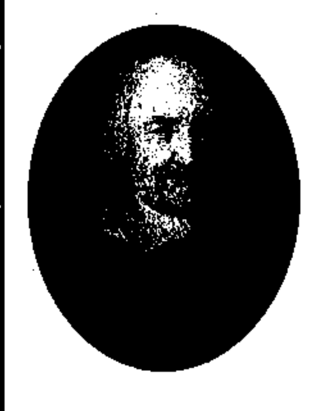
حكم (سيادة) القانون Rule of law:

المبدأ القائل إن القانون يجب أن "يحكم"، بمعنى أن يضع إطارًا يجب أن يمتثل له كل سلوك أو تصرف، وأن يطبق بالتساوي على جميع أعضاء المجتمع، سواء كانوا مواطنين أم مسئولين حكوميين. ومن ثم يعتبر مبدأ حكم القانون مبدأ ديمقراطيًا ليبراليًا جوهريًا، ويجسد أفكارًا مثل الحكم الدستوري والحكومة المحدودة. وقد عمل في القارة الأوروبية في أغلب الأحوال بالمفهوم الألماني بالريخستشات rechest-sstaat أي دولة القانون. وقد ارتبط حكم القانون في الولايات المتحدة ارتباطًا قويًا بوضعية الدستور كقانون "أعلى" ومقولة "الإجراءات القانونية الواجبة". أما في المملكة المتحدة فيعتبر متجذرًا في القانون العام ويوفر بديلاً للدستور المدون (Dicey, 1885).



توماس هوبز (1679 - 1588) Thomas Hobbes:

فيلسوف سياسة إنجليزي. ولد لرجل دين مبتدئ هجر الأسرة فيما بعد. أصبح توماس معلمًا لأمير ويلز المنفي تشارلز ستيوارت Charles Stewart وعاش تحت رعاية أسرة كافيندش. ألف كتبه في وقت اتسم بالغموض والصراع الأهلي جراء الثورة الإنجليزية. وضع أول نظرية شاملة للطبيعة والسلوك البشري منذ أرسطو. من أعماله الكلاسيكية: "ليفياثان" (1651) وناقش فيه أسس الإلزام السياسي، متأثرًا بالحرب الأهلية. وقد وضع الكتاب دفاعًا عن الحكم المطلق، ولكن انطلاقًا من مقولة مسببة اتخذت صيغة العقد الاجتماعي. كان نصيرًا محبطًا أيضًا للحق الإلهي.



والروحية. فوضع جون أوستن John Austin (1895 - 1790) نظرية "الوضعية القانونية" التي لم تعرِّف القانون من حيث انسجامه مع مبادئ أخلاقية أو دينية عليا، وإنما انطلاقًا من حقيقة إنشائه وإنفاذه، فالقانون هو القانون لأنه مُطاع. وهي المقاربة التي طورها هارت H.L. A. Hart في كتابه "مفهوم القانون" (1961)، حيث اقترح أن القانون قد انبثق من اتحاد قواعد "أولية" و"ثانوية"، لكل منها وظيفة خاصة. فالقواعد الأولية تنظم السلوك الاجتماعي ويمكن اعتبارها بمثابة "محتوى" النظام القانوني: القانون الجنائي كمثال. أما القواعد الثانوية فهي تلك التي تمنح السلطات لمؤسسات الحكم. فتحدد كيف يمكن إنفاذ والفصل فيها، ومن ثم تحدد مدى صلابتها.

ومن زاوية الدور الحاسم الذي يلعبه القانون في تنظيم السلوك الاجتماعي، لا يمكن لأحد أن يشكك في أهميته السياسية الكبيرة. ومع ذلك، فإن أسئلة عن العلاقة الفعلية والمرغوبة بين القانون والسياسة- بما يعكس طبيعة القانون ووظيفته ومداه السليم- قد أثارت خلافًا عميقًا. ولا شك أن الكثير من فهمنا للقانون ينبع من النظرية الديمقراطية. فهو يصور القانون كالضمانة الأساسية للوجود المتحضر والمنظم، بالاعتماد الكبير على نظرية العقد الاجتماعي؛ إذ إنه في حال غياب الدولة ومنظومة القانون- هذا في حالة الطبيعة البدائية- سيكون كل فرد حرًا في انتهاك كل فرد آخر أو تهديده، ومن ثم فإن دور القانون هو حماية كل عضو

الحق الإلهي Divine right:
المذهب القائل إن حكام الأرض هم من اختيار الإله، ومن ثم تكون سلطتهم غير قابلة للتحدي، وهو في جوهره دفاع عن الحكم الملكي المطلق.

في المجتمع من الأعضاء الآخرين، وبالتالي يحمي حقوقهم وحرياتهم من الاعتداء.

ومع امتداد هذه الحماية في سائر المجتمع واشتمالها لجميع أعضائه يتخذ القانون– كما يجزم الليبراليون– طابعًا محايدًا. ومن ثم يقف القانون "فوق" السياسة، ويجب الحفاظ على فصل صارم بين القانون والسياسة لمنع القانون من محاباة الدولة على حساب الفرد، والغني على حساب الفقير، والرجال على النساء، والبيض على السود..إلخ. ولهذا يشدد الليبراليون بقوة على السلطة الكلية للقانون، والتي تتجسد من خلال مبدأ حكم القانون. وقد كان لهذه الرؤية نتائج مهمة أيضًا بالنسبة للقضاء، الذي تكون مهمته تفسير القانون والفصل بين الأطراف المتنازعة. ويجب على وجه الخصوص أن يكون القضاة مستقلين، بمعنى أن يكونوا "فوق" أو "خارج" آلة الحكومة وألا يخضعوا للتأثير السياسي.

هذا وقد طور النظريون المحافظون رؤية بديلة للقانون، وهى تنبثق أساسًا من فكرة ارتباط القانون بالنظام، حتى إلى حد الزعم بأن "القانون والنظام" أصبحا شيئًا واحدًا، أو مفهومًا منصهرًا. وينبع هذا الموقف من مصدرين: أولهما نظرة عميقة التشاؤم، وحتى "هوبزية" للطبيعة البشرية، ففي "ليفياثان" (1651) وصف توماس هوبز الميل الإنساني الأساسي بـ "رغبة دائمة لا تهدأ في السلطة بعد السلطة، ولا تتوقف إلا بالموت". وفي ضوء هذا يمكن رؤية أن جذور اللانظام الاجتماعي تكمن في الكائن البشري الفرد، وهى الرؤية التي ارتبطت أحيانًا بالمقولة المسيحية عن "الخطيئة الأصلية". ومن ثم لا يمكن الحفاظ على النظام إلا بقوانين صارمة مع إنفاذ حاد لها وعقوبات قاسية. ورأى هوبز في القانون الوسيلة الوحيدة لمنع الانحدار إلى الفوضى والبربرية.

والمصدر الثاني لهذه الرؤية المحافظة لأهمية القانون هى الاعتقاد بأن الاستقرار الاجتماعي يتوقف على وجود قيم عامة وثقافة مشتركة. وقد قدم الحالة المثالية على ذلك باتريك دلفين Patrick Delvin في كتابه "إنفاذ الأخلاق" (1968) حيث زعم أن للمجتمع الحق في فرض "الأخلاق العامة" باستخدام أداة القانون. وهو موقف يبتعد بوضوح عن تحررية ميل Mill

بالقول مثلاً إن للمجتمع الحق في حماية نفسه مما يعتبرها ممارسات "منعدمة الضمير" كالمثلية الجنسية وتعاطي الخمر. بل إن اليمين الجديد اتخذ في الثمانينيات والتسعينيات موقفًا مماثلاً بتمجيد فضائل "الأخلاق التقليدية" و"القيم الأسرية" مع الاعتقاد بضرورة التمسك بها من خلال القانون.

القضاء

القضاء هو فرع الحكم الذي يتم تمكينه لاتخاذ القرار في النزاعات القانونية. ومن ثم تكون الوظيفة الأساسية للقضاة هي القول الفصل بشأن معنى القانون، أي إنهم يفسرون و"يقيِمون" القانون. وتختلف أهمية هذا الدور من دولة لأخرى، ومن نظام لآخر. غير أن له أهمية خاصة في الدول ذات الدساتير المدونة، حيث يمتد دور القضاء إلى تفسير الدستور نفسه، ومن ثم يسمح للقضاة بالتحكيم في المنازعات بين مؤسسات الحكم الرئيسية، أو بين الدولة والفرد.

كما ازدادت أهمية القضاء مع نمو أهمية القانون الدولي إذ تعتبر محكمة العدل الدولية في لاهاي (المعروفة رسميًا بالمحكمة العالمية) هي الذراع القضائية للأمم المتحدة. وهي توفر منبرًا لتسوية المنازعات بين الدول شرط رضا جميع أطراف النزاع، لأن القانون الدولي يحترم مبدأ السيادة الوطنية. كما أحيت المحكمة الجنائية الدولية ICC الفكرة التي طرحتها محاكمات نورمبرج 1945 -1946 للمحاكمة على جرائم الحرب أو "الجرائم ضد الإنسانية". وقد أدانت المحكمة الدولية وألقت القبض بالفعل على عدد ممن ارتكبوا جرائم كبرى، وكان من بينهم عام 2001 الرئيس اليوغوسلافي السابق سلوبودان ميلسوفيتش Slobodan Milosevic. بالإضافة إلى ذلك أنشئت محاكم دولية ذات ولاية إقليمية مثل محكمة العدل للاتحاد الأوروبي في لوكسمبورج والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورج.

ومن الخصائص الرئيسية للقضاء، بل خصيصته الأساسية في النظم الديمقراطية الليبرالية: الاستقلال التام للقضاة وانعدام طابعهم السياسي. وفي الحقيقة تُعتبر قدرة القضاة على أن يكونوا "فوق" السياسة عادة

التحررية Libertarianism: الاعتقاد بضرورة توسيع نطاق الحرية الفردية لأقصى حد، وهي ترتبط عادة بمحاولات تقليص السلطة العامة إلى أدنى حد.

جرائم الحرب War crimes: أعمال تنتهك الاتفاقيات الدوية بشأن السلوك أثناء الحرب، وتشمل عادة الحروب العدوانية والفظائع التي تُرتكب ضد المدنيين أو أسرى الحرب.

الضمانة الحيوية للفصل بين القانون والسياسة. غير أن هذه الصورة المرسومة للقضاة غالبًا ما تكون مضللة. وأفضل طريقة في النظر إلى القضاء هى اعتباره مؤسسة سياسية، ولكن ليس بطريقة قانونية.

ومثلما يلعب القضاة دورًا رئيسيًا في العملية القانونية، فإنهم يضطلعون كذلك بأنشطة سياسية حيوية كحل الصراعات وصيانة سلطة الدولة. ورغم أن القضاة يكونون سياسيين بشكل واضح من زاوية الأثر السياسي غير المنكور لأحكامهم، فإن الجدل بشأن المغزى السياسي للقضاء يدور حول مسألتين خلافيتين. الأولى: هل يكون القضاة سياسيين من زاوية تشكل أفعالهم بفعل الاعتبارات أم الضغوط السياسية؟ والثانية: هل يصنع القضاة السياسة بمعنى أن يقتحموا المسئوليات الخاصة بالسياسيين؟

مفهوم

الحياد Neutrality: هو غياب أي شكل للمشاركة أو الالتزام، ويتمثل في رفض "اتخاذ أي جانب". وفي العلاقات الدولية يعتبر الحياد شرطا قانونيًا تعلن من خلاله الدولة عدم اشتراكها في صراع أو حرب، وتوضح نيتها في الامتناع عن تأييد أو مساعدة أي جانب. أما على مستوى السلوك الفردي، فينطبق مفهوم الحياد على أشخاص القضاة، الخدمة المدنية، الجيش وغيرهم من الموظفين العامين، وهو يقتضي- بالمعنى المتشدد- انعدام صور التعاطف السياسي والميول الأيديولوجية. وهكذا يكونون خاملين سياسيًا. ولكن في الممارسة العملية يتطلب الأمر عادة قدرًا أقل صرامة من التجرد، أي السماح بالتعاطف السياسي ما دام لا يتدخل أو يتناقض مع المسئوليات المهنية أو العامة.

هل القضاة سياسيون؟

لا تُظهر نظم سياسية معينة اعتدادًا بحيادية أو تجرد القضاة. فعلى سبيل المثال في الدول الشيوعية التقليدية فرض مبدأ "الشرعية الاشتراكية" على القضاة تفسير القانون بما يتماشى مع الماركسية- اللينينية، والخضوع للسلطة الأيديولوجية للحزب الشيوعي. وبهذا أصبح القضاة مجرد أدوات وظيفية تنفذ الأهداف السياسية والأيديولوجية للنظام. وقد تجلى هذا بأوضح صوره في "المحاكمات الصورية" التي عرفها الاتحاد السوفيتي في الثلاثينيات. وبالمثل جرى استخدام المحاكم الألمانية في عهد الحكم النازي كأدوات للقمع الأيديولوجي والملاحقات السياسية. غير أن القضاة كانوا مطالَبين في دول أخرى بمراعاة الحياد السياسي الدقيق. ففي البلاد التي تشترك في أي شكل من أشكال الحكم الدستوري الليبرالي، ارتبطت سلطة القانون بطابع غير سياسي، وتأسست على افتراض أن من يفسره قضاة مستقلون متجردون.

استقلال القضاء Judicial independence: المبدأ الدستوري بضرورة الفصل التام بين القضاء وفروع السلطة، تطبيقًا لمبدأ الفصل بين السلطات.

وقد يكون القضاة سياسيين بمعنيين: فقد يخضعون لانحياز خارجي أو انحياز داخلي. وينبع الانحياز الخارجي من التأثير الذي يمكن أن تمارسه على القضاء الهيئات السياسية مثل الأحزاب والبرلمان والحكومة. أما الانحياز الداخلي فينبع من تعاطف أو أحكام مسبقة عند القضاة أنفسهم. ومن المتوقع أن يتم التغلب على الانحياز الخارجي باحترام مبدأ استقلال

القضاء. ويتم حماية هذا الاستقلال في معظم الديمقراطيات الليبرالية عن طريق تأمين القضاة وظيفيًا (حقيقة أن القاضي غير قابل للفصل)، ومن خلال القيود المفروضة على انتقاد القضاة وأحكامهم. غير أن استقلال القضاء يمكن أن يُنتقَص في الممارسة العملية بفعل الانخراط الوثيق من جانب الهيئات السياسية في عملية اختيار القضاة وترقيتهم.

ففي الولايات المتحدة يظل القاضي في مهنته مدى الحياة بشرط "حسن السلوك". غير أن الرئيس الأمريكي هو من يعين قضاة المحكمة العليا، وتخضع هذه التعيينات لموافقة مجلس الشيوخ. فقد انتهت المعارك التي جرت في الثلاثينيات بين الرئيس روزفلت F. D. Roosevelt والمحكمة العليا، إلى اعتماد أسلوب التعيين السياسي الصريح؛ إذ يختار الرؤساء القضاة على أساس الانتماء الحزبي والميل الأيديولوجي، وعلى الأسس نفسها يمكن أن يرفض مجلس الشيوخ تعيين بعض القضاة، مثلما حدث مع روبرت بورك Robert Bork في الثمانينيات. وكانت الاتجاهات الليبرالية عند المحكمة العليا برئاسة القاضي وارين Warren (1954- 1969) ثم الميول الأكثر محافظة في المحكمة في عهد القاضي بيرجر Burger (1969- 1986) واستمرارها في عهد القاضي رينكويست Rehnquist (1986 - 2005)، أمثلة واضحة على الضغوط السياسية الخارجية. أما في بريطانيا فتقوم الحكومة بتعيين القضاة، وبالنسبة لكبار القضاة يعينهم رئيس الوزراء بالتشاور مع رئيس مجلس اللوردات. وعلى الرغم من الاتفاقات العامة على ضرورة أن تكون هذه التعيينات حيادية، فإن الاعتبارات السياسية تتدخل غالبًا، كما حدث عام 1980 بتعيين اللورد دونالدسون Donaldson في ثالث أهم منصب قضائي، وقد عُرف بتأييده فرض القيود على النشاط النقابي.

فيما يتعلق بالمجلس الدستوري في فرنسا، المخوّل ببحث دستورية القوانين ومن ثم يستطيع كبح كل من الجمعية الوطنية والسلطة التنفيذية، فهو يخضع بشكل خاص لنفوذ سياسي ملحوظ. فأعضاؤه كانوا بالأساس سياسيين ذوي خبرة طويلة أكثر من كونهم قضاة مهنيين. ويختار كل من رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ

ثلث أعضاء "المحكمة" وغالبًا ما يكون الانتماء الحزبي عاملاً مهمًا في اختياراتهم. وفي اليابان يعين مجلس الوزراء المحكمة العليا عمليًا، حيث يصدر الإمبراطور قرار التعيين بترشيح من مجلس الوزراء. ونظرًا للسيطرة الطويلة للحزب الديمقراطي الليبرالي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تمكن الحزب من شغل المحكمة بمؤيديه، وهو ما ضمن استمرار خضوعها التام للبرلمان. وكان من نتائج ذلك أن المحكمة لم تكن مستعدة قط لإلغاء النتائج الانتخابية، على الرغم من انتشار التلاعب الواسع لصالح الحزب في المناطق الريفية، حتى عندما أعلن- مثلما في عام 1983- عدم دستورية الانتخابات بسبب عدم تناسب تقسيم المقاعد والدوائر (Eccleston, 1989).

وليس الاستقلال القضائي هو المسألة الوحيدة في هذا الصدد، فالانحياز يمكن أن يتسلل من خلال قيم القضاة وثقافتهم. والعامل الرئيسي وفق هذا المنظور لا يرتبط كثيرًا بكيف يتم تعيين القضاة، وإنما بمن هم القضاة المعينون. ويتمسك نقد اشتراكي قديم بأن القضاء يعبر عن القيم السائدة في المجتمع، ومن ثم يدافع عن النظام السياسي والاجتماعي القائم. ويقوم هذا الاتجاه على الاستثنائية الاجتماعية للقضاة ومكانتهم الخاصة والاحترام الذي تناله مهنة القضاء عمومًا. وقد زعم جريفث Grifith (1991) أن الانحياز المحافظ يبرز بشكل خاص وسط كبار القضاة في بريطانيا، وأن هذا ينبثق من التجانس الواضح لكبار القضاة، حيث تتكون أغلبيتهم الساحقة من الذكور، البيض، أبناء الطبقة العليا، المتعلمين في جامعة أكسفورد أو كمبريدج Oxbridge. وتذهب آراء مشابهة إلى تحيز القضاة ضد النساء والأقليات العرقية، وفي الواقع ضد أي جماعة ضعيفة التمثيل ممثلة تمثيلاً ضعيفًا في صفوفه.

ورغم أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة قد عرفت تعيين قاضٍ أسود منذ الخمسينيات، وأصبح العدد الآن قاضيَيْن، فقد غلب على عضويتها بشكل عام البروتستانت البيض الأنجلوسكسون الآتون من الطبقتين المتوسطة والمتوسطة العليا. ومن ناحية أخرى، بُذلت محاولات في دول مثل أستراليا في مواجهة هذه الاتجاهات لجعل القضاء أكثر تمثيليةً من

الناحية الاجتماعية. فمثلاً ظل تعيين القضاة منذ الثمانينيات منحصرًا تقريبًا في الأكاديميين والمحامين. إلا أن منتقدي القضاء يعترفون بوجود حدود لإمكانية جعل القضاء ممثلاً اجتماعيًا. فالقضاء جزء أصغر من مجتمع أكبر يمكن أن يتجاهل تمامًا أولوية معايير مثل الخبرة والكفاءة المهنية عند تعيين القضاة.

هل يصنع القضاة سياسات؟

إن صورة القضاة كمجرد مطبقين للقوانين كانت خرافة دومًا. فلا يمكن للقضاة تطبيق ما يُسمى "القانون حرفيًا"، لأنه ما من قانون أو مصطلح أو مبدأ قانوني له معنى واحد يفسر نفسه بنفسه؛ إذ يفرض القضاة - في الممارسة العملية- معنى على القانون من خلال عملية "بناء" تجبرهم على الاختيار بين عدد من المعاني والتفسيرات المختلفة. ومعنى هذا أن كل قانون هو من صنع القاضي. ومن الواضح مع ذلك التفاوت الكبير في نطاق السلطة التقديرية المتاحة للقضاة في هذا الصدد. وهناك عاملان حاسمان في هذا؛ العامل الأول هو مدى وضوح وتفصيل النص القانوني المعنيّ. فالقوانين أو المبادئ الدستورية الفضفاضة تسمح بنطاق أكبر للتفسير القضائي.

والعامل الثاني هو وجود دستور مدون أو "مكتوب"، فوجود مثل هذه الوثيقة يرتقي بوضعية القضاء ويسلحه بسلطة المراجعة القضائية.

ورغم أن المراجعة القضائية تبدو أحيانًا ناشئة من القانون الإنجليزي كما اتضح مبكرًا في قضية الدكتور بونهام Bonham عام 1610، فإن الفهم الأفضل للمراجعة القضائية يكون بالنظر إليها كتطور ناجم عن أول دستور مكتوب عرفه العالم. ولا يأتي في الدستور الأمريكي أي ذكر للمراجعة القضائية، لكنه يجسد المنطق الذي يجعل المراجعة القضائية حتمية. فإذا كان الدستور قد وضع المعايير القانونية لعمل مؤسسات الحكم، فإن هذا قد تطلب رقابة أو حراسة، وكان القضاء (وبالأخص: المحكمة العليا) هو المؤسسة الوحيدة المؤهلة للوفاء بهذا الغرض. وقد مورست سلطة المراجعة القضائية للمرة الأولى في قرار القاضي جون مارشال John Marshall في قضية ماربوري ضد ماديسون عام 1803،

مفهوم

المراجعة القضائية Judicial Review: تعني سلطة القضاء في "مراجعة" وربما الحكم ببطلان القوانين والمراسيم وغيرها من أعمال فروع الحكم، وتحديدًا: البرلمان والسلطة التنفيذية. وتنبع المراجعة القضائية- في معناها الكلاسيكي- من وجود دستور مدون، وتسمح للمحاكم بالقضاء بـ "عدم دستورية" الأعمال التي ترى تناقضها مع الدستور. ويوجد شكل أكثر تواضعًا للمراجعة القضائية في النظم التي لا يوجد بها دستور مدون، حيث يقتصر على مراجعة أعمال السلطة التنفيذية في ضوء القانون العادي باستخدام مبدأ "خارج السلطات" ultra vires لتقرير ما إذا كانت السلطة التنفيذية قد تصرفت في شأن ما خارج سلطاتها. ويرى الكثيرون في المراجعة القضائية أحد الأركان الأساسية في الحكم الدستوري، حيث تضمن "التزام الحكومة بالقانون"، كما أن المراجعة القضائية تتجاوز مبدأ الفصل بين السلطات- للأفضل أو الأسوأ- وتؤسس للسيادة العليا للقضاء.

التلاعب Gerrymandering: التلاعب في تشكيل الدوائر الانتخابية بما يضمن ميزة سياسية لحزب أو مرشح.

حيث أعلنت المحكمة في حكمها أن القانون رقم 1789 يتعارض مع "القانون ذي الأهمية القصوى" للدستور الأمريكي. ويقول روبرت دال Robert Dahl (1954) إن هذا جعل المحكمة العليا "مؤسسة سياسية، مؤسسة للتوصل إلى قرارات بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات الوطنية".

وقد تجلت في تاريخ الولايات المتحدة حقيقة أهمية المحكمة العليا كصانع للسياسات. فمثلاً في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت المحكمة العليا شديدة التمسك بمبادئ "دعه يعمل" laissez-faire واستخدمت مقولة "العملية المستحقة" لإحباط تشريعات اجتماعية وللرفاه، وبالتحديد وقوف المحكمة ضد الكثير من برنامج الصفقة الجديدة (نيو ديل) للرئيس روزفلت أوائل الثلاثينيات. ولم يحدث التحول إلى التدخل الاقتصادي والاجتماعي للدولة إلا بعد مصادقة المحكمة العليا عام 1937 فيما سُمي "ثورة المحكمة" بعد تعيين قضاة مؤيدين للسياسات الجديدة مثل القاضيين هوجو بلاك Hugo Black ووليام أودوجلاس William O'Douglas. بينما خلال الخمسينيات والستينيات اتخذت المحكمة العليا قرارات ليبرالية في قضايا مثل "قضية براون ضد هيئة التعليم" (1954) حيث رفضت الفصل العنصري في المدارس واعتبرته ممارسة غير دستورية، وفي قضية "بيكر ضد كار" (1962) حيث تطلبت المساواة في معايير ترسيم الدوائر الانتخابية.

وفي حالات كثيرة كانت المحكمة العليا سابقة على الكونجرس والرئاسة، بل كانت في الغالب تمهد الطريق لصدور تشريع لاحق، كما في حالة إصلاحات الحقوق المدنية في منتصف الستينيات. كذلك أقرت المحكمة العليا دستورية الإجهاض بحكمها في قضية "روي ضد واد" (1973) في وقت رفضت المؤسسات المنتخبة التطرق لهذه المسألة الخلافية جداً. ورغم أن هذه النشاطية القضائية قد خمدت لفترة فيما بعد، نتيجة تعيين قضاة محافظين في عهد الرؤساء الجمهوريين مثل نيكسون وريجان وجورج بوش الأب، فإن المحكمة واصلت ممارسة نفوذها مثلاً فيما يتعلق بالسماح بإعادة العمل تدريجياً بعقوبة الإعدام والقيود المتنامية على ممارسة حق الإجهاض. إلا أن أهم أحكام المحكمة العليا من حيث المغزى السياسي

النشاطية القضائية Judicial activism: رغبة القضاة في الحكم في المنازعات السياسية بالمخالفة لما يعنيه منطوق القانون.

كان في ديسمبر 2000 حينما أبطلت المحكمة حكم المحكمة العليا في فلوريدا وقضت لصالح جورج بوش الابن في النزاع الخاص بالانتخابات الرئاسية. ورأى البعض في هذا الحكم أن المحكمة قد أحلت نفسها فعلياً محل الشعب الأمريكي نفسه.

بيد أنه سيكون من الخطأ تصور أن المراجعة القضائية الدستورية على النمط الأمريكي تضمن السيادة العليا للقضاء. فالمراجعة القضائية- في المقام الأول- لا تصبح فعالة إلا عندما يظل القضاة مستقلي الضمير عن مؤسسات الحكم الأخرى. وكما ذكرنا سابقًا فإن هذا نادر الحدوث عمليًا. فمن الملاحظ مثلاً أن المحكمة العليا قد انقسمت على أساس حزبي عند النظر في نتيجة الانتخابات الرئاسية عام 2000، وكانت الأغلبية بين قضاتها وقتذاك للمعينين من قِبَل الجمهوريين.

ورغم أن القضاة يمكنهم تفسير القانون، وحتى الدستور، فإن أحكامهم يمكن إلغاؤها بتعديلات دستورية، مثلما حدث بالتعديل السادس عشر على الدستور الذي أبطل حكما سابقا للمحكمة الدستورية بعدم دستورية ضريبة الدخل الفيدرالية. لكن ربما كان أبرز جوانب ضعف القضاة والمحاكم هو الافتقار إلى وسائل التنفيذ ومن ثم اضطرارهم إلى الاعتماد على فروع أخرى في الحكم. وقد تجلى هذا عام 1958 حينما اضطر الرئيس أيزنهاور لإرسال القوات الاتحادية إلى "ليتل روك" في ولاية أركنساس لإجبار مدارسها على الانصياع لحكم المحكمة عام 1954 بإنهاء الفصل العنصري في المدارس والذي كان مستمرًا حتى وقتها.

ولما كان القضاة من ضمن صناع السياسات، يتوجب عليهم إذن العمل كجزء من الآلة الأكبر للحكم، وفي حدود القيود المستقرة في الثقافة السياسية ولدى الرأي العام. وتبدت المصاعب التي يمكن أن يواجهها القضاء في الوفاء بدوره، كحارس للدستور، في المعركة التي ثارت بين إنديرا غاندي والمحاكم الهندية في السبعينيات. فرغم دستور الهند المكتوب لم يتسن قط الحل الكامل لمشكلة تحقيق التوازن بين المراجعة القضائية على الطراز الأمريكي والسيادة البرلمانية على طراز وستمنستر البريطاني. وفي غمار الانتقاد المتزايد لنمط القيادة الاستبدادي عند رئيسة الوزراء،

أدانتها المحكمة العليا في يونيو 1975 بالممارسة الانتخابية المعيبة وحظرت توليها مناصب سياسية لمدة خمس سنوات، ورغم أن المحكمة العليا علقت تنفيذ قرارها حتى يتم الفصل في الاستئناف، بادرت إنديرا غاندي في غضون أيام بإعلان "حالة الطوارئ"، وهو ما سمح لها باعتقال المئات من معارضيها السياسيين وإعمال رقابة مشددة. رغم ذلك استطاع القضاء استعادة سلطاته بعد رفع حالة الطوارئ في مارس 1977، فإنه مارس بعد ذلك قدرًا أكبر من ضبط النفس وأصابه التردد في تحدي الحكومة القائمة مرة أخرى بهذا المستوى من السفور.

وتصبح النظرة للقضاة كصناع سياسات أقل إقناعًا في حالة غياب دستور مدون. فعندما يكون الدستور غير مكتوب يفتقر القضاة إلى المعيار القانوني الذي على أساسه سيقضون بدستورية الأفعال السياسية والقرارات الحكومية. ومن ثم فإن السيادة في المملكة المتحدة هي للبرلمان ويظل القضاء خاضعًا له. وكان لدى القضاة قبل "الثورة العظيمة" عام 1688 صلاحية إبطال قرارات البرلمان إذا تجنب مبادئ القانون العام، مثلما حدث في قضية الدتور بونهام (1601). غير أن الثورة أرست السيادة العليا للقوانين التي يصدرها البرلمان، وهو المبدأ الذي لم تتحداه المحاكم قط منذ وقتها.

غير أن سلطة المراجعة القضائية لا يمكن تطبيقها بمعنى أضيق في حالة أن تُستمد السلطات التنفيذية من تشريع يمكنها من ذلك. وفي هذه الحالة يمكن استخدام مبدأ "خارج السلطات" سابق الذكر لإعلان أن أعمال الوزراء مثلاً غير قانونية. وفي حقيقة الأمر هناك منذ الثمانينيات تصاعد في النشاطية القضائية بالمملكة المتحدة، ما يسلط الضوء على الأهمية السياسية المتزايدة للقضاة. ففي عام 1984 مثلاً أيد مجلس اللوردات حكم محكمة الاستئناف بعدم شرعية نظام دعم أسعار النقل العام الذي أقره مجلس لندن الكبرى. وفي الفترة من 1992 إلى 1996 هزمت المحاكم وزير الداخلية فيما لا يقل عن عشر مناسبات. وتعكس هذه النشاطية المتزايدة كلاً من انتشار "ثقافة حقوق الإنسان" وسط القضاء البريطاني، والقلق المتعاظم من سوء استخدام السلطة التنفيذية النابع من غياب آليات

دستورية للضوابط والتوازنات في المملكة المتحدة. كما جاء قانون حقوق الإنسان (1988) والذي بدأ سريانه عام 2000، بصورة تدعم هذا الاتجاه نحو النشاطية. ويدل على هذا سلسلة الهزائم التي منيت بها حكومة بلير في المحاكم بشأن تدابير مكافحة الإرهاب التي تفتئت على الحقوق الفردية أو الحريات المدنية.

ملخص

◆ الدستور هو مجموعة من القواعد الساعية لتحديد واجبات مؤسسات الحكم وسلطاتها ووظائفها، والعلاقة بين الدولة والفرد. ويمكن تصنيف الدساتير على أساس شكل ووضعية أحكامها، مدى سهولة تغيير قواعدها، درجة مراعاة أحكامها في الممارسة العملية، ومضمون هذه القواعد والبنية المؤسسية التي تنشئها.

◆ لا تخدم الدساتير غاية واحدة أو بسيطة. ومن بين وظائفها: تمكين الدول بتحديد نطاق سلطتها المستقلة، إرساء مجموعة من قيم ومثل وأهداف المجتمع، تحقيق الاستقرار والنظام وقابلية التنبؤ في أعمال الحكومة، حماية الأفراد من الدولة، وإضفاء الشرعية على النظم في أعين الدول الأخرى وشعوبها.

◆ توجد علاقة غير كاملة بين مضمون الدستور والممارسة السياسية. فالدساتير "تعمل" في شروط معينة، خاصة عندما تكون مصحوبة ومدعومة بالثقافة السياسية، وعندما يحترمها الحكام وتكون متلائمة مع مصالح الجماعات السائدة وقيمها، وعندما تكون قابلة للتكيف وقادرة على البقاء في الظروف السياسية المتغيرة.

◆ هناك خلافات عميقة حول العلاقة الفعلية والمرغوبة بين القانون والسياسة؛ إذ تميل النظرية الليبرالية- الحساسة إزاء انتهاك الحريات المدنية وحقوق الإنسان- إلى التشديد على الولاية المحدودة للقانون الذي يجب أن يعمل ببساطة كوسيلة لضمان الوجود المنظم. بينما تشدد النظرية المحافظة على الارتباط بين القانون والاستقرار الاجتماعي، والاعتراف بأن للقانون دورًا مهماً يجب أن يلعبه في فرض الأخلاقيات العامة.

◆ يتحقق فصل القانون عن السياسة من خلال السعي للحفاظ على القضاء مستقلاً وغير منحاز. غير أن استقلال القضاء يتهدده الانخراط الوثيق مع الكيانات السياسية عبر عملية تعيين القضاة وترقيتهم. كما ينتقص من تجرد القضاء حقيقة تمثيل القضاة للمجتمع الأكبر. ففي النظم التعددية الغربية مثلاً يغلب على القضاة أن يكونوا من الذكور، البيض، الميسورين مادياً، وكبار السن نسبياً.

◆ رغم كون القضاة معنيين بالقانون فإنهم لا يستطيعون تفادي الانخراط في عملية صنع السياسات. ويختلف مستوى نفوذهم هنا حسب درجة وضوح وتفصيل القوانين التي يعملون وفقها، والنطاق المتاح للتفسير القضائي، ووجود دستور مدون أو مكتوب من عدمه، وهو ما قد يمنح القضاة سلطة المراجعة القضائية.

أسئلة للمناقشة

- ما مدى فائدة الدستور كدليل للممارسة السياسية؟
- ما العوامل التي تحدد مستوى احترام الحكام للدستور؟
- هل تؤدي الدساتير المدونة ومواثيق الحقوق إلى طغيان السلطة القضائية؟
- على أي أساس- إن وجد- يمكن تبرير خرق القانون؟
- هل من المرغوب فيه فصل القانون عن السياسة، وإن كان مرغوباً فلماذا؟
- إلى أي مدى يمكن الحفاظ في الممارسة العملية على استقلالية القضاء؟
- هل يهم أن يعكس التركيب الاجتماعي للقضاة نظيره في المجتمع الأكبر؟

للمزيد من القراءة

Alexander, L. (ed.), Constitutionalism, Philosphical Foundations (Cambridge and New York: Cambridge

University Press, 1998).

تأملات ملهمة في النظريات والأفكار التي يقوم عليها الحكم الدستوري.

Bogdanor, V. (ed.) Constitutions in Democratic Politics (Aldershot: Gower, 1988).

تجميع ممتاز لمقالات تنظر في طبيعة الحكم الدستوري ومسألة الإصلاح الدستوري.

Davis, R., Electing Justice: Fixing the Supreme Court Nomination Process (Oxford and New York: Oxford University Press, 2005).

مناقشة مفيدة لدور جماعات المصالح والإعلام والرأي العام في تعيين قضاة المحكمة العليا.

Griffith, J. A. G., The Politics of Judiciary (London: Fontana, 1997).

تحليل نقدي لدور القضاة السياسي في المملكة المتحدة.

Lane, J. –E, Constitutions and Political Theory (Manchester: Manchester University Press, 1996).

مناقشة دقيقة ورصينة للمجادلات الرئيسية بشأن الدساتير والحكم الدستوري.

الجمعيات الوطنية

الفصل ١٠

"لا يعدو البرلمان أن يكون أكثر من اجتماع كبير لعدد من الخاملين بدرجات متفاوتة"

والتر بيدجوت، "الدستور الإنجليزي" (1867)

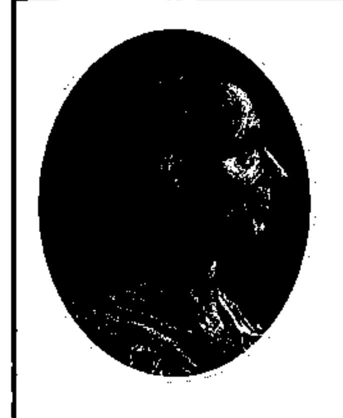
تحتل الجمعيات الوطنية (وتسمى أحيانًا البرلمانات أو المجالس التشريعية) موقعًا رئيسيًا في آلة الحكم. وقد عوملت تقليديًا باحترام ومكانة خاصين باعتبارها الوجه الشعبي، وحتى الديمقراطي، للحكم. ففي الدساتير المكتوبة يتم تبجيلها عادة قبل السلطتين التنفيذية والقضائية. وتُحترم الجمعيات الوطنية لأنها تتشكل من مواطنين سياسيين يدعون تمثيل الشعب وليس كمسئولين حكوميين مدرَبين أو خبراء. وفوق هذا تعمل الجمعيات الوطنية كغرف للحوار الوطني، وكمنتديات عامة يمكن من خلالها ممارسة النقاش والتحليل العلني للسياسات الحكومية والقضايا الرئيسية المعاصرة. كما تتمتع هذه الجمعيات في معظم الأحوال بالسلطة الرسمية لصناعة القوانين، ما يعطيها بعض القدرة على تشكيل، أو على الأقل التأثير في السياسات العامة. بيد أن هناك ادعاء واسع الانتشار بأن القرن العشرين قد شهد ضعفًا متزايدًا في السلطة البرلمانية وتراجع دور الجمعيات الوطنية. فرغم أن بعضها مازال يلعب دورًا مهمًا في عملية السياسات، تقلص العديد منها إلى مجرد "مجالس للكلام" لا تفعل أكثر من وضع ختمها على قرارات تُتخذ فعليًا في أماكن أخرى.

وفيما يلي المسائل الأساسية التي نتناولها في هذا الفصل:

المسائل الرئيسية:

- ما الجمعية الوطنية؟
- كيف تختلف نظم الحكم البرلمانية عن الرئاسية ؟
- ما الوظائف الرئيسية للجمعيات النيابية ؟
- كيف تنظَم الجمعيات الوطنية؟ وكيف تختلف بنياتها الداخلية؟
- ما المحددات الرئيسية للسلطة البرلمانية؟
- لماذا تراجعت الجمعيات الوطنية؟ وما أهمية هذا التراجع؟

المحتويات



شارل- لويس دي سيكوندا مونتسكيو (1775 -1689) Charles-Louis de Secondat Montesquieu،

فيلسوف سياسى فرنسي. ولد لأسرة أرستقراطية وعمل محاميًا قبل أن يحقق شهرته كمؤلف بعد نشر كتابه "رسائل فارسية" (1721). استقر فى باريس عام 1726 وقام برحلات فى أوروبا لدراسة المؤسسات السياسية والاجتماعية. أما عمله الأساسي فهو كتاب "روح القوانين" (1748) وهو عبارة عن دراسة مقارنة مستفيضة لمسائل سياسية وقانونية. كان من مؤيدي شكل من الليبرالية البرلمانية مؤسس على كتابات لوك Locke، وقد أساء إلى حد ما قراءة الخبرة السياسية الإنجليزية. شدد على الحاجة إلى مقاومة الطغيان عن طريق تقسيم سلطة الحكم بالفصل بين السلطات.

يوجد فى الممارسة العملية تنوع مذهل فى المصطلحات المستخدمة لوصف الهيئات السياسية ذات الوظائف المتشابهة: الكونجرس (في الولايات المتحدة)، الجمعية الوطنية (فرنسا)، مجلس النواب (اليابان)، كونجرس المندوب ين (إسبانيا).. وهلم جرا. وفي العادة يصنف دارسو علم السياسة المقارنة هذه الهيئات كجمعيات وطنية أو مجالس تشريعية أو برلمانات. والجمعية الوطنية فى أبسط تعريفاتها هى تجمع يشبه جمعية المدرسة مثلاً. وقد جاء تعبير الجمعية الوطنية كمصطلح سياسي يرتبط بالتمثيل وحكم الشعب، وهى بالضبط مثل التقليد الفرنسي جمعية تنوب عن الشعب. ولهذا السبب يقتصر المصطلح أحيانًا على الغرفة الأدنى المنتخبة شعبيًا فى النظام البرلماني المكون من غرفتين (كما فى تركيا). غير أننا نستخدم تعبير الجمعية الوطنية فى هذا الكتاب للإشارة إلى كلا المجلسين أو الغرفتين، وأيضًا بما يرادف مصطلحي المجلس التشريعي والبرلمان.

ومن خلال النظر لهذه الهيئات كمجالس تشريعية، يمكن تصنيفها حسب وظيفتها الأولية كهيئة تصدر القوانين. ومن هذه الزاوية يمكن تحديد ثلاثة فروع متمايزة للحكم:

- مجالس تشريعية تضع القانون، تباشر التشريع.
- سلطة تنفيذية تطبق القانون، تنفذ القانون.
- سلطة قضائية تفسر القانون، تَبِتُّ فى معنى القانون.

الحكومة البرلمانية Parliamentary Government:

في نظام الحكم البرلماني (انظر الشكل 16 -1) تَحكم الحكومة من خلال الجمعية التشريعية أو البرلمان، ومن ثم "صهر" الحاجز بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وعلى الرغم من التمايز الرسمي بين هاتين السلطتين (وينظر إليهما عادة باعتبارهما: الحكومة) فإنهما مرتبطتان بطريقة تخالف مقولة الفصل بين السلطات وتميز النظم البرلمانية عن النظم الرئاسية.

فيما يلي السمات الرئيسية للنظام البرلماني:

- تتشكل الحكومات حسب نتائج الانتخابات للجمعية، بناءً على قوة التمثيل الحزبي، ولا يوجد انتخاب منفصل للسلطة التنفيذية.
- يأتي أعضاء الحكومة من الجمعية الوطنية، وعادةً من بين قادة الحزب أو الأحزاب ذات الأغلبية.
- تكون الحكومة مسئولة أمام الجمعية، بمعنى أنها يجب أن تفوز بثقة الجمعية، ويمكن إقالتها (من الغرفة الأدنى عادةً) إذا فقدت الثقة.
- يمكن للحكومة، في معظم الحالات، "حل" الجمعية.
- إلى جانب رأس الحكومة (عادة رئيس الوزراء) الآتي من الجمعية الوطنية، تكون هناك رأس منفصل للدولة: ملك دستوري أو رئيس بلا سلطة تنفيذية.

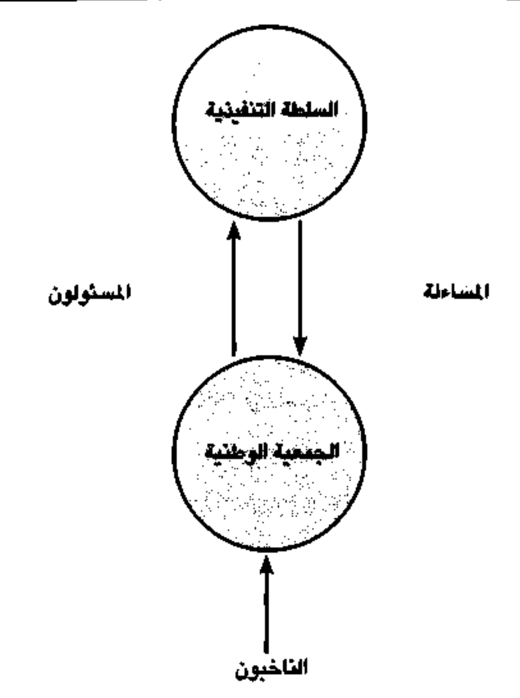
وقد تم الاحتفاظ بتقسيم الحكم إلى مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية، بمقتضى نظرية الفصل بين السلطات وظل الأساس التقليدي لتحليل الحكم منذ زمن مونتسكيو. غير أن هذه الرؤية مضللة إلى حد كبير. فالمؤسسات المصنفة رسميًا كمجالس تشريع نادرًا ما تحتكر سلطة صنع القانون. فعلى سبيل المثال تمتلك السلطات التنفيذية بعض القدرة على صنع القانون، وذلك من خلال أدوات مثل المراسيم أو الأوامر، كما تمتلك السلطات التنفيذية عادة القدرة على التأثير– إن لم يكن تشكيل– في العملية الرسمية للتشريع. وفوق ذلك يعتبر إصدار القوانين وظيفة واحدة من مجمل وظائف المجالس التشريعية، وليست أهمها بالضرورة.

يفضل البعض استخدام مصطلح البرلمان parliament (المشتق من الكلمة الفرنسية parler بمعنى: يتكلم) لتفادى حدود كلمة الجمعية assembly والخلط الذي قد يرتبط بكلمة المشرع أو المجلس التشريعي legislature. وبغض النظر عن السلطات التشريعية والسمات التمثيلية، تعتبر البرلمانات قبل كل شيء منتديات للحوار والتصويت بشأن السياسات العامة والقضايا السياسية.

النظم البرلمانية والنظم الرئاسية

تعتبر العلاقة بين الجمعية الوطنية والحكومة (أي العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية) من السمات الرئيسية المحدّدة للنظام السياسي. وقد يحدث في حالات استثنائية أن يتبلور شكل من "حكومة الجمعية الوطنية" وفيه تُخول السلطات التنفيذية والتشريعية للجمعية الوطنية، أي لا توجد سلطة تنفيذية منفصلة. وقد وُجِد هذا النظام لفترة وجيزة في فترة حكم روبسبيير Robespierre واليعاقبة أثناء الثورة الفرنسية، تحت تأثير أفكار روسو Rousseau عن الديمقراطية الراديكالية. وفي حالات أخرى، وبالتحديد في النظم الشيوعية التقليدية، خضعت كلتا السلطتين التشريعية والتنفيذية لسلطة الحزب "الحاكم" التي لا يمكن تحديها. غير أن العلاقات بين الجمعية الوطنية والسلطة التنفيذية تتحدد حسب واحد من ترتيبين مؤسسيين هما: النظم البرلمانية والنظم الرئاسية في الحكم.

وقد تبنت معظم الديمقراطيات الليبرالية نوعًا ما من الحكم البرلماني (انظر الشكل 16-1). وهي في الغالب نظم اتخذت نمط وستمنستر، أي قامت على أساس نموذج البرلمان البريطاني. وقد ساد تصوير البرلمان البريطاني على أنه "أبو البرلمانات"، وحيث يمكن إرجاع أصوله إلى القرن الثالث عشر عندما تم إدماج ممثلي الفرسان والمواطنين في بلاط الملك. وفي القرن الرابع عشر أنشئ مجلسان منفصلان (مجلس العموم ومجلس اللوردات) ليمثلا الفرسان والمواطنين من ناحية، والبارونات ورجال الدين من ناحية أخرى. ومع ذلك لم تتحقق سيادة البرلمان على الملك إلا بعد قيام "الثورة العظيمة" عام 1688، ولكن قدرة البرلمان على إخضاع الحكومة للمحاسبة لم تكتمل إلا بعد إقرار تدريجي للإصلاح الديمقراطي في القرن التاسع عشر.



الشكل 1/16:
نظام الحكم البرلماني

كما وجدت نظم برلمانية مماثلة فى دول مثل ألمانيا، السويد، الهند، اليابان، نيوزيلندا، أستراليا. وكان الملمح الرئيسي فى تلك النظم هو الانصهار بين السلطتين التنفيذية والتشريعية: فالحكومة برلمانية بمعنى أنها تأتي من الجمعية أو البرلمان، وتحاسب أمامه. وموطن القوة فى هذه الحكومة أنها تكون حكومة فعالة ولكنها حكومة مسئولة أيضًا. فهى فعالة من زاوية استنادها إلى ثقة الجمعية الوطنية، ومن ثم تستطيع فى معظم الحالات ضمان تمرير برنامجها التشريعي، أي باختصار تستطيع تحقيق ما تخطط له. غير أنها تظل حكومة مسئولة لأنها لا تستطيع الاستمرار فى الحكم إلا إذا احتفظت بثقة الجمعية الوطنية. فالأخيرة لها نظريًا اليد الأعلى لأنها تملك السلطة الأخيرة: أي القدرة على إقالة الحكومة.

غير أن النظم البرلمانية للأسف غالبًا ما تفشل فى تحقيق هذه التوقعات الكبيرة. ومن المؤكد أنه فى حالات مثل السويد تستطيع الجمعية الوطنية (الريكسداج)، استنادًا إلى مبادئ قوية فى التشاور والمشاركة، ممارسة نفوذ سياسي قوي دون تهديد بشل أعمال الحكومة. ومع ذلك تظل الحكومة البرلمانية تواجه مشكلة سيطرة السلطة التنفيذية. وهذه هى الحال فى المملكة المتحدة، حيث الجمع بين الانضباط الحزبي الصارم

الحكومة المسئولة Responsible government: الحكومة الخاضعة للمحاسبة أمام جمعية وطنية منتخبة، ومن ثم أمام الجماهير.

ونظام انتخابي غير نسبي (نظام التعددية البسيط)، وهو ما يسمح للحكومة بالتحكم في البرلمان بفضل تمتعها بأغلبية قوية ويعتمد عليها في مجلس العموم. وهو ما شجع اللورد هيلشام Hailsham (1976) على وصف الحكومة البريطانية بـ "الديكتاتورية الانتخابية". ومن المفارقة أن تسمح النظم البرلمانية للبرلمانات بأن تزيد قليلاً عن "مَحال للكلام" وربما يتقلص دور أعضائها إلى مجرد ممارسة الضغط.

كذلك ارتبطت النظم البرلمانية بالحكومات الضعيفة وعدم الاستقرار السياسي. ويحدث هذا عادة حينما يكون النظام الحزبي مفتتًا، كما يرتبط بأغلب النظم الانتخابية النسبية. فمثلاً في الجمهورية الرابعة بفرنسا في الفترة 1945 -1958 وجدت 25 حكومة في غضون 12 سنة. ولم تستطع أي حكومة طوال تلك الفترة أن تحوز أغلبية مستقرة في الجمعية الوطنية، وحيث كان كل من الشيوعيين على اليسار والديجوليين على اليمين يعارضون النظام نفسه بشراسة.

وبالمثل حدثت مشكلات مشابهة في السياسة الإيطالية بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أدى نظام التعددية الاستقطابية إلى تشكيل ما لا يقل عن 59 حكومة في الفترة من 1945 إلى 2001. ومع ذلك قد يكون هذا الشَلل مضللاً. ففي المثال الإيطالي كانت التغييرات الوزارية تتضمن كثيرًا إعادة تكليف ذات الوزراء، ودون انقلابات سياسية، فقط كنتيجة عرضية للانتخابات العامة.

والنقيض البديل للنظام البرلماني هو النظام الرئاسي (انظر الشكل17–1).ويقوم النظام الرئاسي على التطبيق الصارم لمبدأ الفصل بين –السلطات (انظر الشكل 16-2). وهو يضمن الاستقلال الرسمي للسلطتين التشريعية والتنفيذية عن بعضهما، وتُنتخبان بشكل منفصل. ويوجد المثال الكلاسيكي على ذلك في الولايات المتحدة، حيث كان "الآباء المؤسسون" مهتمين بمنع قيام سلطة تنفيذية مفْرِطة في قوتها، خشية أن تكتسب الرئاسة سلطات تماثل الحكم الملكي البريطاني. ومن ثم أُدخلت شبكة من الضوابط والتوازنات. وتعتبر الرئاسة والكونجرس والمَحكمة العليا سلطات منفصلة، بمعنى عدم السماح بالتداخل بين مسئولي المؤسسات الثلاث، ولكن تملك كل منها القدرة على كبح سلطة الأُخريين. فبينما يمتلك الكونجرس القدرة على إصدار القوانين، يستطيع الرئيس استخدام الفيتو (حق النقض) ضدها، لكن الكونجرس يستطيع في المقابل إبطال هذا الفيتو بأغلبية الثلثين في كلا مجلسيه. وعلى المنوال

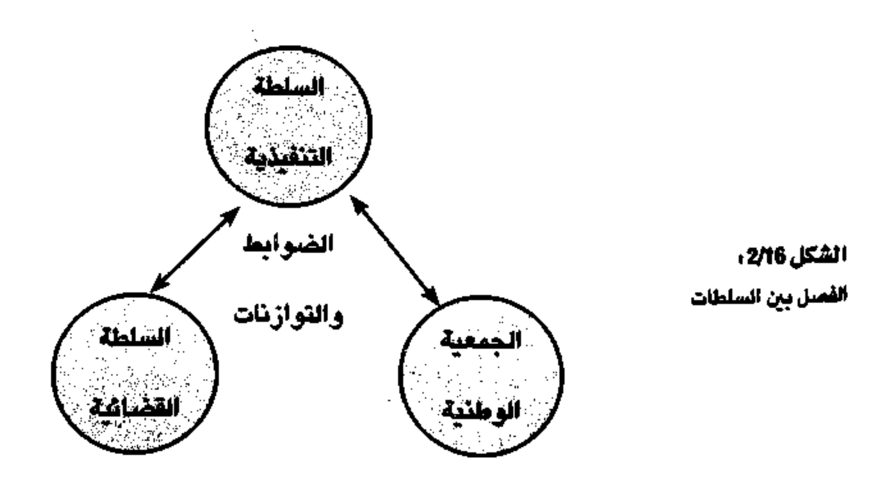
نفسه، رغم امتلاك الرئيس سلطة التعيينات الرئيسية فى السلطتين التنفيذية والقضائية، فإن اختياراته تخضع لتصديق مجلس الشيوخ.

وبالنسبة لخارج الولايات المتحدة، فقد اقتصر استخدام النظام الرئاسي إلى حد كبير على أمريكا اللاتينية. كما وجد نظام رئاسي "هجين" أو شبه رئاسي في الجمهورية الخامسة بفرنسا، حيث وجدت "سلطة تنفيذية مزدوجة" يعمل بمقتضاها رئيس الجمهورية- المنتخب بشكل منفصل- بالتعاون مع رئيس ومجلس الوزراء المسئولين أمام الجمعية الوطنية. وتتوقف كيفية عمل هذا النظام على توازن دقيق بين سلطة الرئيس وشعبيته من ناحية، والتركيبة السياسية للجمعية الوطنية من الناحية الأخرى. ويوجد أيضًا نظام شبه رئاسي مشابه فى فنلندا، حيث يختص الرئيس أساسًا بالشئون الخارجية، ويترك عبء المسئوليات المحلية فى أيدي مجلس الوزراء.

تتمثل الميزة الرئيسية للنظم الرئاسية فى أنها من خلال فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، تخلق توترات داخلية تساعد فى حماية الحقوق والحريات. وكما قال هوبز فإن "الحرية هى السلطة مقسمة إلى قطع". ففي الولايات المتحدة مثلاً يتم التحوط ضد تسلط السلطة التنفيذية بمجموعة من السلطات المخولة للكونجرس. وعلى سبيل المثال يملك الكونجرس حق إعلان الحرب وزيادة الضرائب، ويجب أن يصدق مجلس الشيوخ على المعاهدات ويوافق على التعيينات الرئاسية، ويمكن أن يجتمع المجلسان على توجيه الاتهام للرئيس وعزله. غير أن لهذا التوزع فى السلطات مثالبه أيضًا.

مفهوم

الفصل بين السلطات Separation of powers:
يفترض هذا المبدأ أن كل واحدة من الوظائف الثلاث للحكم (التشريع، التنفيذ، الفصل فى المنازعات) يجب أن توكل إلى فرع منفصل فى الحكم (مجلس تشريعي، سلطة تنفيذية، جهاز قضائي) (انظر الشكل 16-2). ويهدف إلى تقسيم سلطة الحكم بطريقة تضمن الحرية وتحول دون الطغيان. وهو يتطلب من ناحية الشكل الاستقلال فى تقاسم السلطات بحيث لا يكون هناك تداخل بين مستوى الفروع الثلاثة، بيد أنه يتطلب أيضًا الاعتماد المتبادل فى شكل تقاسم السلطات بضمن الضبط والتوازنات فيما بينها. ويطبق الفصل بين السلطات بأكثر الصور صرامة فى الولايات المتحدة حيث يشكل أساسًا فى دستورها، ولكن المبدأ نفسه محل احترام فى جميع الديمقراطيات الليبرالية، وبالأخص مبدأ استقلال القضاء.



الشكل 2/16: الفصل بين السلطات

الشلل السياسي Immobilism: يتحقق الشلل السياسي نتيجة غياب سلطة تنفيذية قوية، بسبب الانقسامات العديدة فى الجمعية الوطنية (وربما فى المجتمع).

الضوابط والتوازنات Checks and Balances: توترات داخل النظام الحاكم تؤدي إلى توزع السلطات بين المؤسسات.

قد تكون النظم الرئاسية غير فعالة ومعرقلة على وجه الخصوص بسبب ما توفره من "دعوة للصراع" موجهة للسلطتين التنفيذية والتشريعية. وكمثال يزعم منتقدو النظام الأمريكي أنه لما كان يسمح للرئيس بالاقتراح وللكونجرس بالحسم فإنه لا يزيد عندئذ على كونه وصفة للجمود المؤسسي أو "طريق مسدود أمام الحكم". وربما يكون هذا هو الوضع الأرجح إذا كان البيت الأبيض (الرئاسة) والكابيتول هيل (الكونجرس) موزعين بين حزبين متنافسين، ولكنه يمكن أن يحدث أيضًا عندما يكون حزب واحد مسيطرًا على الاثنين، وقد كان هذا هو الحال في عهد إدارة كارتر 1981 -1977. وتحدث مشكلة مشابهة في فرنسا في شكل التعايش الثنائي عندما يضطر الرئيس للعمل مع رئيس وزراء وجمعية وطنية مناوئين.

وظائف الجمعيات الوطنية

من نتائج التصنيف المبسط للجمعيات الوطنية كمجالس تشريعية أو قاعات للجدل العام أو هيئة تمثيلية أنه يطمس المغزى الحقيقي لها. ورغم اختلاف دور الجمعية الوطنية من دولة لأخرى ومن نظام لآخر، فإنها تضطلع في كل حالة بمجموعة وظائف. وقبل كل شيء توفر الجمعية الوطنية رابطًا بين الحكم والشعب، وقناة اتصال تستطيع دعم الحكومة والنظام، ودفع الحكومة إلى الاستجابة للمطالب والاهتمامات العامة. ويمكن تلخيص الوظائف الرئيسية للجمعيات الوطنية فيما يلي:

- التشريع
- التمثيل
- الرقابة
- التجنيد السياسي
- الشرعية

التعايش الثنائي Cohabitation: ترتيب يجري في النظم شبه الرئاسية، وفيه يعمل الرئيس مع حكومة وجمعية وطنية يتحكم فيهما حزب أو أحزاب منافسة.

التشريع

ينظر إلى التشريع عادة على أنه الوظيفة الرئيسية للجمعيات الوطنية، وهو ما يقتضيه بوضوح تصنيفها الشائع كمجالس تشريعية. وتُخول

للجمعيات الوطنية أو البرلمانات دائمًا سلطة تشريعية على أمل النظر إلى القوانين الصادرة على أنها جازمة وملزمة. ويرجع ذلك إلى سببين؛ أولهما أن الجمعية الوطنية منتدى علني لمناقشة القوانين المقترحة. والسبب الثاني أنها مشكلة بطريقة تمثيلية تتيح الافتراض بأن الشعب (أو بتعبير العصر: المصالح الرئيسية فى المجتمع) هو من يصدر القوانين. بيد أن فكرة امتلاك الجمعيات الوطنية سلطة التشريع غالبًا ما تكون مضللة للغاية. فكما أوضحنا سابقًا، يندر أن تحتكر الجمعيات الوطنية سلطة التشريع. فالقانون الدستوري يقف عادة خارج سلطة الجمعية. على سبيل المثال يتطلب تعديل الدستور فى أيرلندا إجراء استفتاء عام، وفي بلجيكا يتم التعديل بمؤتمرات دستورية خاصة. وغالبًا ما يكون باستطاعة بعض المسئولين التنفيذيين- مثل الرئيس الفرنسي- إصدار مرسوم بقانون، كما يمكن للرئيس الأمريكي استخدام حق النقض ضد القوانين بعد إصدارها. ولا يعد البرلمان الأوروبي مجلسًا تشريعيًا على الإطلاق، بينما يصدر القوانين مجلس الوزراء. وحتى فى المملكة المتحدة حيث تُخول السيادة القانونية للبرلمان ويعد الوزراء القوانين عبر وثائق قانونية لتصديق برلماني قليل الفاعلية.

الأمر الأهم أن البرلمانات تمارس سلطة تشريعية إيجابية قليلة؛ إذ تنبع المقترحات والبرامج التشريعية أساسًا من السلطة التنفيذية التي تملك التماسك التنظيمي والوصول إلى النصيحة المتخصصة والمعلومات الضرورية لصياغة السياسات. لكن أعضاء البرلمان البريطاني مثلاً مازالت لديهم قدرة على المبادرة باقتراح التشريعات فى شكل مشروعات قوانين من عضو منفرد، لكنها لا تُناقش إلا إذا كانت الحكومة مستعدة لتحديد وقت لها فى إطار برنامجها التشريعي الخاص. وحتى فى الولايات المتحدة وجد أن 80% من التشريعات التي يناقشها الكونجرس، الذي يعتبر الجمعية الوطنية الأقوى والأكثر استقلالاً فى العالم المتقدم، تأتي بمبادرات رئاسية. وبالنسبة للسلطة التشريعية السلبية للجمعيات الوطنية (أي قدرتها على رفض مشروعات القوانين المقدمة أو تعديلها) فتتصف بالمحدودية أيضًا. ففي حالات مثل "الغرفة الثانية" فى البرلمان الهولندي، وجد أن قرابة نصف الإجراءات التشريعية تتعرض لإعادة صياغة كبيرة نتيجة المداولات

البرلمانية. ومع ذلك فإن الحكومة البريطانية نادرًا ما تتعرض لهزائم في مجلس العموم، حيث يعد هذا من الحوادث الاستثنائية. ومن السائد غالبًا أن يمر التشريع من خلال الجمعيات الوطنية أكثر من أن يمر بواسطتها.

التمثيل

تلعب الجمعيات الوطنية دورًا تمثيليًا مهمًا في توفير الرابطة بين الحكم والشعب. وقد عُبِّر عن هذا في القرن الثامن عشر بالشعار الذي رفعته 13 مستعمرة أمريكية متمردة ضد المنتج البريطاني، وهو شعار "لا ضرائب بدون تمثيل". وكان التنفيذ الفعلي لتوسيع حق الاقتراع للبالغين كفيلاً بتحويل الجمعيات إلى منتديات شعبية، أي هيئات "تنوب" عن الشعب نفسه. ولهذا السبب يُنظَر عادةً إلى دور الجمعية الوطنية داخل النظام السياسي كمؤشر مهم على الحكم الديمقراطي. ومع ذلك تظل كيفية تنفيذ هذه الوظيفة التمثيلية في الممارسة أقل وضوحًا.

يعتبر التمثيل مبدأ معقدًا له نتائج متناقضة؛ فمثلاً غلب تصوير الممثلين في النظم البرلمانية على نمط وستمنستر والمبنية على التقاليد البريطانية، كأمناء مسئوليتهم الأولى هي ممارسة أحكامهم وحكمتهم الخاصة بالنيابة عن ناخبيهم. غير أن هذه النظرة إلى الممثلين كفاعلين مستقلين تصطدم بحدة مع الانضباط الحزبي الصارم الموجود الآن في معظم الجمعيات الوطنية، وخاصة تلك التي في النظم البرلمانية. والنظرية البديلة للتمثيل هي نظرية التفويض التي تنظر إلى الأحزاب– وليس الجمعيات الوطنية– كالآلية الرئيسية التي يتم التمثيل من خلالها.

بينما في دول أخرى تأتي فكرة تمثيل الدائرة الانتخابية في المقام الأول. وينطبق هذا بشكل خاص على الكونجرس الأمريكي، نتيجة للضعف النسبي للنظام الحزبي وقصر مدة التمثيل التي تبلغ العامين للنواب. ويعتبر الشاغل الأول لكل من النواب والشيوخ هو "جلب المزايا للموطن الانتخابي" bring home the bacon. ومن ثم يسود الكونجرس عادة ما يطلق عليها سياسة "كسب الإنفاق الحكومي للدائرة الانتخابية" pork barrel، وهو نمط في السياسة يتسم بإجراءات تستهدف تحقيق المنافع لدوائر انتخابية معينة من خلال شكل من التعاون بين بعض المشرعين

يعرف بـ "التنازلات المتبادلة" log rolling. بيد أن الفعالية الكبيرة للكونجرس فى وظيفته التمثيلية تجعل منه صانع سياسة غير ملائم، تتمثل فى قدرته على إحباط برنامج للرئيس أكثر من اقتراح بديل مناسب له.

وفي الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية، حيث غاب الاختيار الانتخابي والمنافسة الحزبية، كان التمثيل مبنيًا فى الغالب على درجة من التشابه مع المجتمع الأكبر. فكان مجلس السوفيت الأعلى أقرب إلى كيان مصغر يمثل المجتمع السوفيتي (من حيث تمثيل النوع الاجتماعي، القوميات، المهن..إلخ) بدرجة أكبر من مدى تمثيلية الجمعيات الوطنية فى البلدان الغربية المتقدمة.

ويكون هذا هو الحال بالضبط حينما تمارس درجة من التأثير فى السياسات، وعندما تكون النظم الحزبية رخوة بما يكفي لمنح جماعات المصالح نقاطًا للنفاذ. ومرة أخرى تقدم الولايات المتحدة مثالاً قويًا حيث مُوّلت انتخابات الكونجرس 1999 -2000 بما يزيد على 1,2 بليون دولار، جاءت بالأساس من قطاع الأعمال.

المصادقة والرقابة

بينما يتراجع الدوران التشريعي والتمثيلي للجمعيات الوطنية، أصبح التشديد أكثر على قدرتها على كبح السلطة أو ضبطها. وقد أصبحت الجمعيات التشريعية بشكل متزايد هيئات للمصادقة والرقابة حيث أصبح دورها الرئيسي إخراج حكومات مسئولة أو قابلة للمحاسبة. وقد طورت معظم الجمعيات التشريعية آليات مؤسسية تستهدف تيسير القيام بهذا الدور. فالنظم البرلمانية تُخضِع الوزراء عادةً لمحاسبة منتظمة شفوية أو مكتوبة، والمثال الكلاسيكي على هذا هو الوقت المخصص يوميًا للأسئلة فى مجلس العموم البريطاني. وهو ما يسمح بمساءلة رئيس الوزراء مرة كل أسبوع، ويُخضع غيره من الوزراء الرئيسيين لمصادقة مماثلة مرة كل شهر تقريبًا. وتستخدم ألمانيا وفنلندا أسلوب "الاستجواب"، وهو عملية مساءلة شفوية يعقبها تصويت يبين ثقة الجمعية الوطنية من عدمها فى الإجابات المقدمة. ولما كانت المساءلة والجدل فى قاعة الجمعية تميل حتمًا لأن تكون فى جلسات عامة، فإن الكثير من هذا الدور يتم الاضطلاع به فى لجان أنشئت لهذا الغرض. وقد

عملت اللجان الدائمة القوية في الكونجرس الأمريكي كنموذج يحتذى في هذا الشأن للكثير من الجمعيات الوطنية.

ومع ذلك لا تكون الجمعيات الوطنية فعالة دائمًا في وضع المسئولين التنفيذيين تحت المساءلة. ففي المؤتمر الوطني للشعب في الصين مثلاً، تكفلت سيطرة الحزب المحتكر عليه بتحويله إلى مجرد سلاح دعائي، حيث تتم الموافقة بالإجماع وبشكل دائم تقريبًا على السياسات الحكومية. كما يعيق الالتزام الحزبي المصادقة والرقابة البرلمانية في أماكن أخرى. فمثلاً يمكن القول إن الوظيفة الرئيسية للجمعية الوطنية في النظم القائمة على نمط وستمنستر هي إسناد الحكومة وتأييدها، لأن أغلبية أعضاء الجمعية ينتمون للحزب الحاكم. ومن ثم تنتقل وظيفة المصادقة والرقابة إلى أحزاب المعارضة، والتي لا تملك القدرة على إقالة الحكومة المتمتعة بالأغلبية في الجمعية الوطنية.

ومن العوامل المهمة هنا مدى قدرة الجمعية الوطنية على استخلاص المعلومات من السلطة التنفيذية. فالمعرفة سلطة، وبدون توافر معلومات كاملة ودقيقة تصبح المصادقة والرقابة مستحيلة. ولذلك صدرت قوانين حرية المعلومات في الولايات المتحدة وفرنسا وهولندا وكندا وأستراليا – كأمثلة – لتأكيد الحق العام في الحصول على المعلومات الحكومية والاطلاع على السجلات. وأخيرًا فإن الرقابة على السلطة التنفيذية تتطلب توافر المعلومات بشكل جيد للممثلين البرلمانيين، وأن يستطيعوا النفاذ إلى الخدمات البحثية واستشارة الخبراء. وهنا يبدو التناقض دراميًا حيث يتراوح بين التمويل السخي والعدد الكبير من المساعدين المخصصين لأعضاء الكونجرس الأمريكي، وبين أعضاء مجلس العموم البريطاني الذين يحصلون على مكافآت أقل ويعانون نقص الموارد وأحيانًا يعملون لساعات طويلة مناسب.

مفهوم

المسئولية Responsibility: يمكن فهم المسئولية بطريقتين متناقضتين. الأول أنها تعني العمل بأسلوب رشيد ومعقول وأخلاقي، وغالبًا في مواجهة الضغوط. وهكذا بإمكان الحكومة الادعاء بأنها مسئولة حينما تقاوم الضغوط الانتخابية وتخاطر بشعبيتها بإتباع سياسات تستهدف تحقيق المصالح العامة على المدى البعيد. ثانيًا: المسئولية أيضا هي القابلية للمحاسبة أو للاستجابة. وهو ما يقتضي وجود سلطة أعلى يخضع لها ولرقابتها الفرد أو الهيئة. ووفق هذا المعنى تكون الحكومة "مسئولة" إذا كانت أعمالها قابلة للمصادقة والانتقاد من جانب جمعية وطنية تمتلك القدرة على إزاحتها من السلطة. ولهذا المعنى بعد أخلاقي مهم أيضا: فهو يتطلب من الحكومة تقبُّل اللوم وتحمُّل العقاب المناسب.

التجنيد السياسي والتدريب

تعمل الجمعيات الوطنية كقنوات للتجنيد السياسي حيث تشكل تجمعًا للمواهب التي ينشأ من بينها صناع القرار القياديين. ويتحقق هذا بدرجة أقل في الدول السلطوية، حيث إن الجمعيات الوطنية المطواعة نادرًا ما تجتذب السياسيين الجادين، كما يقل في النظم الرئاسية لأن الفصل بين

السلطات يمنع شغل المنصب التنفيذي بأعضاء حاليين فى الجمعية. ومع ذلك فعلى الرغم من التقليد القديم بأن يأتي رئيس الولايات المتحدة من بين حكام الولايات السابقين، فإن رؤساء مثل نيكسون وكنيدي قد اكتسبا خبراتهما الأولى من الكونجرس.

بيد أن عضوية الجمعية الوطنية تعتبر طريقًا مهنيًا مطلوبًا فى النظم البرلمانية لتولي مناصب الوزراء ورئيس الوزراء، والذين يحتفظون بمقاعدهم فى الجمعية إلى جانب المنصب التنفيذي. وتضطلع الجمعيات الوطنية فى كثير من الدول المتقدمة والنامية بتجنيد وتدريب الجيل القادم من القادة السياسيين، حيث تمنحهم خبرات الجدل السياسي وتحليل السياسات.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن تكون الجمعيات الوطنية غير كافية فى ذلك المقام. فالبرلمانيون يحصلون بالتأكيد على خبرات فى السياسة مثل البلاغة أو ما يعرف على سبيل الازدراء بـ "الخطابة"، لكن تكون أمامهم فرص قليلة لاكتساب المهارات البيروقراطية والإدارية المطلوبة لإدارة المصالح الحكومية والإشراف على عملية صياغة السياسات. كما يُزعَم أحيانًا أن الجمعيات الوطنية "تفسد" السياسيين بتنشئتهم على قواعد وقيم تبعدهم عن احتياجات ناخبيهم وعن أعضاء الحزب القاعديين. فعلى سبيل المثال يشترك البرلمانيون الاشتراكيون فى مُثُل البرلمانية بحماس أكبر ممن تحمسهم لمبادئ الاشتراكية (Miliband, 172).

الشرعية

الوظيفة الأخيرة للجمعيات الوطنية هى تعزيز شرعية النظام الحاكم بتشجيع الجمهور على الإيمان بـ "صحة" نظام القواعد المعمول بها، وهو ما يفسر لماذا تتسامح معظم النظم التسلطية، وحتى الدول الشيوعية، مع الجمعيات الوطنية رغم أنها لا تملك بالطبع أي استقلال تشريعي أو سلطة صنع السياسات. وتتوقف قدرة الجمعيات الوطنية فى تعبئة مشاعر الرضا بدرجة كبيرة على قدرتها فى القيام بوظيفتها كمؤتمرات شعبية والتصديق على القوانين والسياسات باسم الشعب ولصالحه. وبالإضافة إلى قيمتها الدعائية ربما تقوم الجمعيات الوطنية بوظائف

البلاغة Rhetoric:
فن استخدام اللغة فى الإقناع أو التأثير، كما يطلق المصطلح أيضًا على الخطاب عالي الصوت لكنه فارغ من حيث الجوهر.

تثقيفية أكثر مصداقية؛ إذ يمكن للمناقشات البرلمانية أن تساعد فى إعلام المواطنين وتوعيتهم بشئون الحكم والقضايا الرئيسية المطروحة اليوم. فمثلاً تأثرت ردود الأفعال فى المملكة المتحدة على الغزو الأرجنتيني لجزر فوكلاند عام 1982 تأثرًا واضحًا بجلسة السبت النادرة التي عقدها مجلس العموم، وكذلك ما عرفه الجمهور الأمريكي عن صفقة إيران- كونترا عام 1988 والذي بني إلى حد كبير على جلسات الاستماع للجنة الاستخبارات فى مجلس الشيوخ.

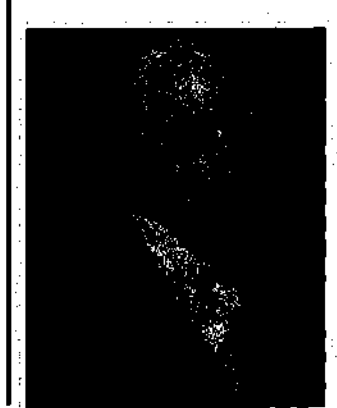
غير أن الدور الدعائي / التثقيفي للجمعيات الوطنية قد تراجع بازدياد لصالح وسائل الإعلام الجماهيرية. كما نشهد صعودًا فى الإعلام الإلكتروني فى الإذاعة وخاصة التليفزيون الذي يسمح للحكومة بالوصول المباشر إلى ملايين الناخبين بدلاً من الاعتماد- كما فى السابق- على تقارير المناقشات والمناظرات البرلمانية. ونتيجة لذلك فإن الوضعية التي تتمتع به الجمعيات بشكل متزايد تتوقف بدرجة أقل على وضعها الدستوري، وبدرجة أكبر على الاهتمام الإعلامي الذي تناله. ويساعد هذا فى تفسير لماذا أصبحت الجمعيات الوطنية مهتمة بشكل متزايد بالتغطية التليفزيونية لأعمالها. وقد تزايد التأثير العام للجان الكونجرس الأمريكي مع إذاعة جلسات استماعها. أما فى حالة المملكة المتحدة فقد ظل التليفزيون ممنوعًا من البث من مجلس العموم حتى 1989، أي بعد وقت وجيز من دخول التليفزيون للبرلمان السوفيتي.

بنية الجمعيات الوطنية

تختلف الجمعيات الوطنية فيما بينها فى عدد من الجوانب؛ فالأعضاء يمكن أن يأتوا بالانتخاب أو التعيين أو حتى بالاختيار بمقتضى وضع وراثي، أو أي جمع بين هذه الأساليب. وفي حالة الانتخاب فقد يكون هذا على أساس تعداد السكان (في شكل دوائر انتخابية متساوية الحجم) أو على أساس الأقاليم والولايات. وقد يكون حق الاقتراع مقيدا أو شاملاً، كما تُستخدم نظم انتخابية متعددة. كما توجد اختلافات كبيرة بين الجمعيات الوطنية من حيث عدد الأعضاء. ففي جمهورية صغيرة

مثل ناورو، جزيرة فى الغرب الأوسط من المحيط الهادي، يبلغ عدد أعضاء الجمعية الوطنية 18 عضوًا يمثل كل واحد منهم 440 مواطنًا تقريبًا. والمثل المقابل هو مؤتمر الشعب الصيني البالغ أعضاؤه 3 آلاف عضو تقريبًا، حيث يمثل العضو الواحد أكثر من 350 ألف مواطن. غير أن الاختلافات الأساسية بين الجمعيات الوطنية تتعلق بما إذا كانت الجمعية مكونة من غرفة واحدة أم غرفتين، وبطبيعتها ودور اللجان فيها.

جيمس مادسون (1751- 1836) James Madison:



رجل دولة وفيلسوف سياسة أمريكي. مندوب ولاية فرجينيا إلى المؤتمر الدستوري عام 1787. كان مدافعًا قويًا عن القومية الأمريكية ونصيرًا متحمسًا للتصديق على الدستور. عمل وزيرًا للخارجية فى عهد الرئيس جيفرسون (1801 Jefferson -1809)، ثم أصبح رابع رؤساء الولايات المتحدة (1809 -1817)، ينظر إليه عادة بوصفه داعمًا أساسيًا للتعددية والسلطة المقسمة، فقد دعا إلى تبني الفيدرالية والكونجرس من غرفتين وفصل السلطات. بيد أنه عندما بلغ السلطة كان مستعدا لدعم سلطة الحكومة القومية. قدم أفضل كتاباته السياسية مع ألكسندر هاملتون Alexander Hamilton وجون جاي John Jay فى "الأوراق الفيدرالية" (1787 -1789).

غرفة واحدة أم غرفتان؟

رغم أن يوغوسلافيا السابقة قد عرفت يومًا جمعية وطنية من خمس غرف، كما عرفت جنوب إفريقيا جمعية من ثلاث غرف فى الفترة 1984– 1994، فإن الغالبية الساحقة من الجمعيات الوطنية تكونت من غرفة واحدة أو اثنتين. وقد شاع وجود جمعية الغرفة الواحدة في كثير من البلدان الإفريقية، ودول شيوعية مثل الصين، بل فى نظم ما بعد انهيار الشيوعية التي احتفظت بتقليد الجمعية من غرفة واحدة. وفي الحقيقة كان هناك اتجاه واضح نحو تحبيذ نظام الغرفة الواحدة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فعلى سبيل المثال أسست إسرائيل برلمانًا (الكنيست) من غرفة واحدة عام 1948. وألغيت الغرفة الثانية فى نيوزيلندا عام 1950، وقد نظر فى العادة إلى الجمعية الوطنية من غرفتين على أنها تمثل المبدأ الرئيسي للحكم الدستوري الليبرالي (انظر ص 321)، من حيث تقويتها

الجمعية الوطنية من غرفتين Bicameralism:
تقسيم السلطة التشريعية من خلال وجود غرفتين (كشريكين متساويين) فى الجمعية الوطنية، وتحديدا فى الحكومات المحدودة.

والدنمارك 1954، والسويد 1970. وتؤيد هذه التطورات الرأي القائل إن الجمعيات الوطنية ذات الغرفة الواحدة تكون أكثر انسيابية وفعالية من الجمعية ذات الغرفتين، خاصة من حيث الاستجابة لاحتياجات المجتمعات الصغيرة والمتماسكة نسبيًا. وحسب ملاحظة ذائعة لآبي سييس Abbé Siéyès عام 1789 فإنه "إذا اتفقت الغرفة الثانية مع الأولى يكون هذا غير ضروري، وإذا اختلفت معها يكون هذا ضارًا". ومع ذلك فإن نصف دول العالم تقريبا تحتفظ بجمعية من غرفتين.

الجمعية الوطنية من غرفتين، جوانب القوة والضعف

تتمثل المزايا الرئيسية للجمعية الوطنية من غرفتين فيما يلي:

- الغرفة الثانية تضبط سلطة الغرفة الأولى وتمنع سيطرة الأغلبية.
- الجمعية ذات الغرفتين أكثر فعالية في ضبط السلطة التنفيذية، نظرًا لوجود غرفتين لكشف إخفاقات الحكومة.
- توسيع أسس التمثيل، حيث يمكن لكل غرفة التعبير عن طائفة مختلفة من المصالح، والاستجابة لمختلف جماعات الناخبين.
- وجود غرفة ثانية يمكن أن يضمن التصديق على التشريعات بعناية أكبر، حيث يمكن أن تخفف العبء التشريعي عن الغرفة الأولى وتصحح الأخطاء والهفوات.
- يمكن أن تعمل الغرفة الثانية كحارس دستوري، بتأجيل تمرير التشريعات موضع الجدل وإتاحة وقت أكبر للمناقشة والجدل العام.

أما أهم جوانب الضعف فتشمل ما يلي:

- الجمعيات ذات الغرفة الواحدة أكثر فعالية، لأن وجود الغرفة الثانية يمكن أن يجعل العملية التشريعية معقدة وصعبة دون ضرورة.
- الغرفة الثانية يمكن أن تكبح الحكم الديمقراطي، خاصة إذا كان أعضاؤها غير منتخبين أو منتخبين بطريق غير مباشر.
- وجود غرفتين في الجمعيات الوطنية هو بمثابة وصفة للصراع المؤسسي على التشريع، وتعطيل عمل الحكومة.
- وجود غرفتين يقلل فرص النفاذ إلى عملية صنع السياسات بوضع القرارات التشريعية النهائية في أيدي اللجان المشتركة.
- تعبر الغرفة الثانية عادة عن تحيز سياسي محافظ من خلال التمسك بالترتيبات الدستورية القائمة، والدفاع أحيانا عن مصالح النخب الاجتماعية.

للضوابط والتوازنات داخل الجمعيات نفسها. وقد كانت هذه حالة المجادلات التي جرت بين "الآباء المؤسسين" الذين وضعوا الدستور الأمريكي عام 1787. وبينما تطورت الغرفة الثانية المبكرة (مثل مجلس اللوردات البريطاني) كوسيلة يمكن من خلالها تمثيل المصالح الاقتصادية

مشروع قانون Bill:
تشريع يقدم في شكل مسودة، وإذا تم إقراره يصبح قانونًا.

والاجتماعية القوية، رأى مندوبون مثل جيمس ماديسون وآخرون في مجلس الشيوخ الأمريكي وسيلة لتقسيم السلطة التشريعية والحماية من سيطرة السلطة التنفيذية.

تعتبر المزايا التمثيلية للجمعيات الوطنية ذات الغرفتين مهمة بشكل خاص في الدول الفيدرالية حيث يخلق الاشتراك في السيادة خطرًا مستمرًا بوقوع صراعات مستعصية بين المركز والأطراف. ويوجد في كل الدول الفيدرالية الـ 16 في العالم جمعيات وطنية من غرفتين، وفي 14 منها تمثل الغرفة الثانية الأقاليم أو الولايات المكونة للدولة. وقد تتمتع هذه الأقاليم والولايات بتمثيل متساوٍ في الغرفة الثانية كما في أستراليا وسويسرا والولايات المتحدة، أو قد تمثّل حسب حجمها السكاني كما في النمسا وألمانيا. كما تستخدم الغرفة الثانية أيضًا في بعض الدول غير الفيدرالية بهدف حل الخلافات بين الأقاليم. ويتم انتخاب معظم أعضاء الغرفة الثانية في فرنسا، وكلهم في هولندا، بطريق غير مباشر عبر الحكم المحلي.

وتخضع معظم الغرف الثانية دستوريًا وسياسيًا للغرف الأولى التي تعتبر عادة موقع السلطة الشعبية. وهذا هو الحال بالنسبة للنظم البرلمانية على وجه الخصوص حيث تُشكّل الحكومة، معظمها أو كلها، من الغرفة الأولى. ويجب أن تقدّم مشروعات القوانين إلى الغرفة الأولى أولاً في النرويج وهولندا وفيجي، بينما يقتصر هذا الشرط على القوانين ذات الطبيعة المالية في كل من الهند وكندا والمملكة المتحدة. كما قد لا تُمنح الغرفة الثانية حق النقض. فمثلاً تستطيع الغرفة الأولى (مجلس النواب) في اليابان بأغلبية الثلثين أن تتجاوز مجلس المستشارين.

ولا يملك مجلس اللوردات البريطاني سوى سلطة تأجيل التشريعات غير المالية لمدة سنة واحدة، رغم أنه مازال يملك حق النقض في فصل القضاة وتأجيل الانتخابات البرلمانية. وليس من النادر أن تعكس تلك النسخ الضعيفة من الجمعيات الوطنية ذات الغرفتين، الأساس التمثيلي المقيد للغرفة الأعلى (الثانية). ففي ألمانيا والنمسا والهند على سبيل المثال تُستخدم الانتخابات غير المباشرة، بينما يستخدم مزيج من الانتخاب والتعيين في بلجيكا وماليزيا وأيرلندا. ويستخدم التعيين بالكامل في تشكيل مجلس

الشيوخ الكندي ومجلس اللوردات البريطاني. وفي الحقيقة كانت أغلبية أعضاء المجلس الأخير يعينون بمقتضى حقوق وراثية إلى أن ألغيت عام 1999. على العكس توجد نسخ أقوى من نموذج الغرفتين فى الجمعيات الوطنية التي تملك غرفتاها سلطات متساوية بوجه عام. فمثلاً يتم انتخاب مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى إيطاليا عن طريق الاقتراع العام، وهما شريكان متساويان فى عملية التشريع. وتضطلع كلية انتخابية تمثل المجلسين بانتخاب الرئيس، إلى جانب المسئولية الجماعية لرئيس الوزراء والوزراء أمام الجمعية بمجلسيها. وربما كان الكونجرس الأمريكي هو المثال الوحيد لجمعية وطنية بها غرفة أعلى مسيطرة. فعلى الرغم من ضرورة إدخال كل التشريعات الضريبية التى يجب أن تقدَّم إلى مجلس النواب ،فإن مجلس الشيوخ وحده هو الذي يملك سلطات التصديق.

ومن أبرز نقائص التقسيم التشريعي إمكانية وقوع صراع بين الغرفتين، وحينما تكون سلطتاهما متساويتين بوجه عام فإن الأمر يستلزم وسيلة لحل الخلافات ومنع الشلل المؤسسي. ولعل الآلية الأكثر شيوعًا هى تلك المستخدمة فى الكونجرس الأمريكي بتشكيل لجان مشتركة تتكون من شخصيات بارزة فى كلا المجلسين ولديها سلطة الوصول إلى اتفاق بالتسوية. وفي ألمانيا، وعلى الرغم من كون الغرفة الأدنى (البوندستاج) هى السائدة تشريعيًا فى معظم الحالات، فإن الغرفة الأعلى (البوندسرات) تتمتع بسلطات كبيرة للنقض فى المسائل الدستورية والقضايا ذات الصلة بكيان الدولة länder. وحينما يقع نزاع يتم الرجوع إلى لجنة مشتركة للتسوية تضم عددًا متساويًا من أعضاء المجلسين. ومن الانتقادات الأخرى لنظام الغرفتين أنه يميل إلى التحيز السياسي للمحافظين؛ إذ يصل الأمر إلى حد دفاع الغرفة الثانية عن البنية الدستورية بما يُصعِّب تمرير إجراءات راديكالية أو محل جدل. غير أنه حينما يكون باستطاعة الغرفة الثانية منع أو تأجيل تشريع تم إقراره فى الغرفة الأولى المنتخبة ديمقراطيًا، فإنها تعمل بذلك على تحصين النخب السياسية والاجتماعية من الضغوط الشعبية. ومن المفارقة أن العكس أيضًا يمكن أن يحدث. فمجلس الشيوخ الأمريكي الآن ليبرالي، أو أكثر ليبرالية من مجلس النواب، وفي الثمانينيات بالمملكة المتحدة كان مجلس اللوردات أكثر فعالية من مجلس

العموم في ضبط تصرفات حكومة تاتشر.

نظام اللجان

يوجد في كل الجمعيات الوطنية تقريبًا نظام للجان من نوع ما. وفي الحقيقة إن الاتجاه نحو استخدام اللجان يعتبر إحدى السمات المميزة للسياسة الحديثة. بل أصبحت هذه اللجان تصوَّر كمراكز للقوة في الجمعيات الوطنية، بل النقاط المحورية في العملية التشريعية، فبينما تستغرق المجالس البرلمانية في الكلام تنغمس اللجان في العمل. وقد عبر عن هذا وودرو ويلسون Woodrow Wilson (1885) بقوله: "حكم الكونجرس هو حكم اللجان. فجلسات الكونجرس هي جلسات للعرض العام. أما الكونجرس في غرف اللجان فهو الكونجرس حينما يعمل". . لذلك ليس هناك ما يدعو للدهشة في تصنيف الجمعيات الوطنية غالبًا حسب نظام اللجان فيها. وبمعنى أوضح: فإن الجمعيات القوية هي تلك التي تملك لجانًا قوية، بينما الجمعيات الضعيفة تملك لجانًا ضعيفة.

تضطلع لجان الجمعيات الوطنية في العادة بواحدة من وظائف ثلاث؛ الأولى: إجراء مناقشة مفصلة للتدابير التشريعية والمقترحات المالية، وبذلك فإنها لا تساعد فقط في تخفيف العبء التشريعي عن الغرفتين، وإنما تنغمس أيضًا في البحث الدقيق أكثر مما هو متاح في الجلسات العامة. وغالبًا ما تُنفذ هذه المهمة من خلال لجان دائمة، قد تكون موسعة ومرنة كما في المملكة المتحدة وفرنسا، أو شديدة التخصص كما في ألمانيا والولايات المتحدة. ثانيًا: قد تشكَّل اللجان للمصادقة على الإدارة الحكومية ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية. ويجب أن تكون هذه اللجان دائمة ومتخصصة لأنها حتى تصبح فعالة يجب أن تكون مكافئة للسلطة التنفيذية من حيث المعرفة المفصلة والخبرة. ففي الكونجرس الأمريكي على سبيل المثال تخول مسئوليات تشريعية وتصديقية للجان الدائمة، بينما يشكل البرلمان البريطاني والجمعية الوطنية الفرنسية لجانًا مختارة إذا كانت اللجان القوية تعني جمعية وطنية قوية، فما الذي يجعل اللجان قوية؟ من المتفق عليه بشكل عام أن الكونجرس الأمريكي يملك لجانًا أقوى من أي بلد آخر، وأن اللجان الأمريكية تمثل نموذجًا يحاول الكثير من الجمعيات

أو رقابية منفصلة. ثالثًا: قد تشكَّل لجان عرَضية لتقصي الحقائق فى أمور محل اهتمام عام، ومن أهم الأمثلة عليها تلك التي يشكلها الكونجرس الأمريكي، مثل لجنة إرفين بشأن أزمة ووترجيت، ولجنة الأنشطة غير الأمريكية التي أصبحت أداة للمكارثية فى الخمسينيات.

اللجان.. مزاياها وعيوبها

اللجنة هي مجموعة عمل صغيرة تتكون من أعضاء مختارين من هيئة أوسع، وتضطلع بمسئوليات خاصة. وبينما تشكل اللجان العرَضية لغرض محدد وتُحل عند اكتمال المهمة، فإن اللجان الدائمة تضطلع بمسئوليات مستمرة، ولديها دور ذو طابع مؤسسي. وقد أصبح اللجوء لتشكيل اللجان من الظواهر الواضحة في السلطتين التشريعية والتنفيذية على السواء، كمنتديات حوارية وتشاورية، وأيضًا كهيئات لصنع القرار.

وفيما يلي أهم مزايا اللجان:

- تسمح بتمثيل طيف واسع من الآراء ووجهات النظر والمصالح.
- توفر فرصة النقاش الأشمل والأطول والأكثر تفصيلاً.
- تساعد في اتخاذ القرارات على نحو أكفأ وأسرع بالحد من نطاق الخلاف بين الآراء المتعارضة.
- تسمح بتقسيم العمل بما يشجع مراكمة الخبرات والمعرفة المتخصصة.

غير أن أهم الانتقادات الموجهة لنظام اللجان يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يمكن استخدامها بسهولة في التلاعب من جانب من يشكلونها وأعضائها.
- تشجع الطابع المركزي من خلال السماح لرئيسها بالسيطرة على أعمالها خلف قناع المشاورات.
- تضييق نطاق الآراء والمصالح المأخوذة في الاعتبار عند صنع القرار.
- تفصل بين أعضائها والكيان الأوسع، ما يخلق نوعًا من التمثيل المصطنع.

الوطنية الأخرى احتذاءه. وتنبع قوتها بالتأكيد من خبرائها ومسئولياتها وعضويتها الدائمة والدعم الواسع الذي تلقاه من حيث التمويل والحصول على الاستشارات. وهو ما يسمح لها بأن تضاهي خبرات البيروقراطية. وفوق هذا هناك دورها الأساسي فى العملية التشريعية. وبينما فى حالة الجمعيات الوطنية بالمملكة المتحدة وفرنسا

واليابان تُقدم مشروعات القوانين للجان بعد مناقشتها والموافقة عليها من حيث المبدأ فى الجلسات العامة، فإن الموافقة تأتي أولاً من اللجان.

المكارثية McCarthyism، ملاحقة وتحقيقات مجحفة مورست فى الخمسينيات ضد الشيوعيين بقيادة السناتور الأمريكي جوزيف مكارثي Joseph McCarthy.

ومعنى هذا أن الكثير من مشروعات القوانين تُعاد صياغتها بالكامل، وقد لا ترى مشروعات أخرى النور.

غير أن الأمر الأكثر أهمية هو الضعف النسبي للنظام الحزبي فى الكونجرس، ما يسمح للجان باستقلال كبير عن رئاسته. فكلما كان الانضباط الحزبي صارمًا، كما فى أستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة، تم التحييد الفعال للجان جراء حقيقة أن أغلبية أعضائها يدينون بولاء أقوى للحكومة القائمة. وتعتبر ألمانيا استثناءً فى هذا الشأن، فرغم وجود نظام حزبي فعال نجدها تملك لجانًا تشريعية قوية، إذ إن الحاجة إلى تشكيل حكومات ائتلافية تسوي الأمور داخل الجمعية الوطنية بهدف الاحتفاظ بتأييد حزب أو اثنين.

وفي محاولة لتقوية البرلمان فى المملكة المتحدة فى مواجهة السلطة التنفيذية تأسس عام 1979 نظام للجان الخاصة بعمل الوزارات. وقد صُممت عمدًا على النموذج الأمريكي، بهدف التشجيع على الحكومة المنفتحة حيث يُسمح لها بفحص الوثائق الحكومية ومتابعة عمل الوزراء وكبار المسئولين فى الخدمة المدنية. والمأمول من تلك اللجان أن تقوم برقابة فعالة تمنحها القدرة على التأثير فى السياسات الحكومية. غير أن هذه التجربة جاءت مخيبة للآمال لعدد من الأسباب. أولاً: لم يتبلور الأمل فى أن يكون طابع اللجان أقل تحزبًا، وضمنت الحكومة غلبة الانضباط الحزبي على عمل اللجان. ثانيًا: لم تحصل اللجان على موارد كافية وكانت سلطاتها محدودة. فرغم أنها تستطيع طلب "أشخاص وأوراق وسجلات" فإنها لا تستطيع إجبار وزراء أو مسئولين معينين على الحضور أمامها، ولا تستطيع ضمان الحصول على إجابات شافية عن أسئلتها. ثالثًا: لم يتوفر هيكل وظيفي بديل حول اللجان، ومازال أعضاء البرلمان يتطلعون إلى الترقي المهني من خلال وظائف فى الحكومة، ومن ثم يكونون أكثر استجابة للضغوط الحزبية عن الضغوط البرلمانية.

أداء الجمعيات الوطنية

هل تصنع الجمعيات الوطنية السياسات؟

تكمن صعوبة تقييم أداء الجمعيات الوطنية فى قيامها بالكثير من الوظائف. فهل يجب الحكم عليها من حيث جودة التشريعات الصادرة عنها، أم كفاءتها فى تعبئة الرضا العام، أم درجة تمثيلها للرأي العام، أم ماذا؟ غير أن الاهتمام الأكبر فى هذا يتعلق بتأثير الجمعيات الوطنية فى صنع السياسات: أي قدرتها على تشكيل، أو على الأقل التأثير فيما تنفذه الحكومة فعليًا. فهل تملك الجمعيات الوطنية سلطة التأثير فى مضمون السياسات العامة، أم لا تعدو أن تكون محافل للكلام تجذب الانتباه بعيدًا عن عمل الحكومة فى الواقع؟ تتعلق المسألة الرئيسية هنا بطبيعة العلاقات بين الجمعية الوطنية والسلطة التنفيذية، وتوزيع السلطة بين هذين الفرعين الرئيسيين فى الحكم. ويمكن تصنيف الجمعيات الوطنية على هذا الأساس إلى ثلاث فئات عريضة.

- الجمعيات الوطنية صانعة السياسات: وهى التي تتمتع باستقلالية كبيرة وتأثير فعال فى السياسات.
- الجمعيات الوطنية المؤثرة فى السياسات: وهى التي تستطيع تغيير السياسات، ولكن كردة فعل على مبادرات السلطة التنفيذية.
- الجمعيات الوطنية التي تسيطر عليها السلطة التنفيذية: وهى التي تمارس تأثيرًا هامشيًا فى القرارات الحكومية أو تختم عليها بالموافقة.

وتعتبر الجمعيات الوطنية صانعة السياسات نادرة الوجود. فلكي تستطيع الجمعية ممارسة نفوذ إيجابي على العملية السياسية، يجب أن تتحقق لديها ثلاثة معايير. أولاً: يجب أن تتمتع بالسلطة الدستورية والاحترام اللازم. ثانيًا: يجب أن تتمتع باستقلال سياسي عن السلطة التنفيذية. ثالثا: يجب أن تكون متماسكة تنظيميًا بما يكفي للاضطلاع بالدور المطلوب. وإذا تحدثنا عن البرلمان البريطاني كمثال، فلم تتوفر هذه المعايير الثلاثة إلا فيما يسمى "العصر الذهبي"، أي الفترة بين قانون الإصلاح العظيم عام 1832 وقانون الإصلاح الثاني عام 1867. فقد شهدت

هذه الفترة صعود سلطة البرلمان بتوسيع حق الاقتراع، ولم يكن قد تعثر بعد بنشوء الالتزام الحزبي الفعال، فكان يغير الحكومات ويقيل الوزراء ويرفض التشريعات المقدمة من الحكومة ويتقدم بالمبادرات المهمة.

وبالنسبة للفترة الحديثة، يعتبر الكونجرس الأمريكي أفضل مثال (والبعض قد يرى أنه المثال الأوحد) على الجمعية الوطنية صانعة السياسات. فربما ينفرد الكونجرس بمجموعة من الامتيازات غير العادية؛ إذ إن الفصل بين السلطات يمنح الكونجرس استقلالية دستورية وطائفة مهمة من السلطات الذاتية. ويؤدي ضعف التماسك الحزبي إلى حرمان الرئيس من الوسائل المعتادة لممارسة التحكم فى التشريع، بل يمكن أن يتحكم الحزب المعارض فى الكونجرس بطريقة ما. ويضمن نظام اللجان القوية الفعالية التنظيمية للكونجرس. وأخيرًا يملك الكونجرس ما يكفي من الموارد البشرية والمعلوماتية كي يعمل دون الاعتماد على مساعدة السلطة التنفيذية.

ولكن على الرغم من هذه الامتيازات فقد الكونجرس بعض نفوذه فى الفترة الحديثة؛ فمنذ وقت "الصفقة الجديدة" (New Deal) أخذ الجمهور الأمريكي، بل الكونجرس نفسه، يتطلعون بشكل متزايد إلى البيت الأبيض (الرئاسة) باعتباره القيادة السياسية. ومن ثم أصبح العبء الرئيسي للكونجرس هو بحث البرنامج التشريعي للرئيس، وهو ما أضعف دور الكونجرس كمبادر بالسياسات، وأدى إلى وضع يتلخص فى "الرئيس يقترح والكونجرس يصادق". وفي الحقيقة إن القلق المتزايد من خضوع الكونجرس قد بدأ التعبير عنه منذ الستينيات بإبداء المخاوف من نشأة ما تسمى "الرئاسة الإمبراطورية". غير أنه فى أعقاب أزمة ووترجيت اتخذ الكونجرس موقفًا أكثر حزمًا تجاه سلطة الرئيس، وباشر سلسلة من الإصلاحات فى نظم اللجان والأسبقيات. ولعل المثال الأوضح لإحكام الكونجرس الرقابة على السياسات العامة قد وقع بعد انتخابات 1994 حينما اندفع الكونجرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون، بقيادة نيوت جنجريتش Newt Gingrich رئيس مجلس النواب، لتأييد برنامج راديكالي لتخفيضات فى الضرائب والإنفاق تحت شعار "تعاقد جديد مع أمريكا". ومع ذلك حينما

تحكم الجمهوريون فى البيت الأبيض ومجلسي الكونجرس فى الفترة 2002 -2006 تم فرض بعض الضوابط على السلطة الرئاسية، وخاصة فى قضايا السياسة الخارجية

وقد أدى انهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفيتي إلى نشأة نظام لما بعد الشيوعية يقوم على أهمية السلطة البرلمانية، وإن لم يدم هذا طويلاً. فقد قوبل الرئيس يلتسن Yeltsin بعدم تعاطف البرلمان مع الإصلاحات الليبرالية التي حاولت إدارته إدخالها.

واضطر يلتسن إلى عزل وزراء أساسيين وإبطاء بل العدول عن إصلاحات اقتصادية رئيسية، إلا أن هذه الفترة بلغت نهايتها حينما تمرد المتشددون ضد قرار يلتسن بحل البرلمان. وأدى هذا فى أكتوبر 1993 إلى استيلاء الجيش على البرلمان الروسي (البيت الأبيض) وفرض الحكم الرئاسي. وفي ظل الدستور الجديد الذي فرضه يلتسن عام 1993 حلت الجمعية الفيدرالية محل البرلمان، وهى تتكون من دوما الدولة (الغرفة الأدنى) والمجلس الفيدرالي (الغرفة الأعلى). ورغم أن هذه الجمعية قد حازت على دور تشريعي مهم ظلت وظيفتا التمثيل والرقابة فيها ضعيفة.

لقد لعبت الجمعيات الوطنية فى النظم البرلمانية عامةً دورًا فى التأثير فى السياسات أكبر من دورها فى صنع السياسات. وعندما حدثت استثناءات فى ذلك مثلما فى الجمعية الوطنية الإيطالية، والجمعية الوطنية فى الجمهورية الرابعة بفرنسا، فقد كان هذا عادة نتيجة الحكومات الائتلافية الضعيفة وتفتت النظام الحزبي. والأكثر شيوعًا هو تَشكُّل العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حسب الانقسامات الحزبية. ويبدو هذا بأكثر أشكاله وضوحًا فى حالة النظم الانتخابية المحابية للأغلبية أو النظم النسبية الضعيفة حيث يتحكم حزب الأغلبية فى الجمعية الوطنية، وهو ما حدث تقليديًا فى المملكة المتحدة ونيوزيلندا وأستراليا. ففي هذه الحالات تتمثل الدينامية الرئيسية فى النظام البرلماني فى العلاقة العدائية بين الحكومة والمعارضة، والتي يطلق عليها عادة "السياسة العدائية". وهكذا تضطلع الحكومة بالحكم بمعنى توليها مسئولية صياغة ثم تطبيق برنامج تشريعي، بينما تلعب الجمعية الوطنية بالأساس دور رد الفعل.

السياسة العدائية: مع وضد

نوع من السياسة يتسم بالعلاقة العدائية بين الأحزاب الرئيسية، والتي تتسبب في تحويل الحياة السياسية إلى معركة انتخابية مستمرة. فيصبح الجدل البرلماني "تراشقًا متواصلاً" أمام "محكمة الرأي العام". وقد دافع البعض عن هذه السياسة على أساس أنها:

- تقدم للناخبين بدائل واضحة، ومن ثم تعزز الاختيار الانتخابي والمساءلة الديمقراطية.
- تضبط سلطة الحكومة من خلال تأكيد وجود المعارضة وحاجة الحكومة إلى التصديق على مبادراتها.

غير أن من مخاطر هذه السياسة:

- لا تشجع على الجدل الراقي والعقلاني، وتعيق التسويات.
- تزيد الاستقطاب الذي يتسبب مع تغيير الحكومات في ازدياد عدم الاستقرار السياسي.

في ظل تلك الظروف يتوقف بدرجة كبيرة نطاق تأثير الجمعية الوطنية في السياسات على عاملين: قوة الحزب الحاكم داخل الجمعية، وقدرة الحزب على الحفاظ على وحدته الداخلية. وقد تمكنت إدارة بلير من السيطرة على مجلس العموم في بريطانيا بسبب الأغلبية الكبيرة التي نالها حزب العمال في انتخابات 1997 و2001، وبسبب نجاح الحزب في حل الانقسامات العميقة داخله قبل الوصول للسلطة.

ومع ذلك ينبغي على الحكومات في النظم البرلمانية أن تبقى متمتعة بالحساسية دائمًا إزاء معنويات نوابها في المقاعد الخلفية. فمثلاً اكتشفت مارجريت تاتشر خسارتها لتأييد هؤلاء في نوفمبر 1990 حينما أطيح بها من زعامة حزب المحافظين، وبالتالي من منصبها كرئيسة للوزراء، رغم أن الحزب كان ولا يزال متمتعًا بالأغلبية في مجلس العموم. ومن الجمعيات الوطنية الأخرى التي تمارس تأثيرًا قويًا في السياسات البوندستاج الألماني والريكسداج السويدي. بيد أن التأثير البرلماني في هاتين الحالتين ينبعان من السياسة العدائية بدرجة أقل من العادات المتأصلة للتفاوض والتسوية التي تغذيها الثقافة السياسية والتجارب الطويلة مع الحكومات الائتلافية.

إن النظم البرلمانية المعتادة على السيطرة طويلة الأجل لحزب واحد، هى ذاتها فى الغالب النظم التي تملك جمعيات وطنية ضعيفة أو تسيطر عليها السلطة التنفيذية. وقد بُذِلت محاولات عمدية فى الجمهورية الفرنسية الخامسة لإضعاف البرلمان بهدف تفادي الصراع والنزعة المغالية فى الاعتراض اللذين قوضا الجمهورية الرابعة. وجاء إلى الوجود نظامٌ يكفل البرلمانية الرشيدة. وقد سمح هذا للرئيس الفرنسي بالسيطرة على الحكومة إلى حد كبير، من خلال استخدام سلطته فى حل الجمعية الوطنية بهدف الحصول على أغلبية جديدة، وهو ما فعله ديجول de Gaulle عامي 1962 و1968، وميتران Mitterrand عامي 1981 و1988. كما أقدم ديجول على تقليص سلطة الجمعية الوطنية فى الرقابة السياسية، والحد من صلاحياتها التشريعية، بإنشاء المجلس الدستوري لضمان عدم مخالفة القوانين للدستور. غير أن انتهاء السيطرة الديجولية عام 1981 قد خلق الفرص لتحقيق درجة أكبر من التأثير البرلماني، خاصة حينما فقد الاشتراكيون سيطرتهم على الجمعية الوطنية واضطر ميتران للتعايش مع حكومة ديجولية برئاسة جاك شيراك Jacques Chirac. وتكرر الشيء نفسه عام 1997 حينما واجه الرئيس شيراك حكومة اشتراكية بقيادة جوسبان Jospin .

ويعتبر مجلس الديت (كوكاي) الياباني مثالاً آخر على جمعية وطنية خاضعة تاريخيًا. فحتى الثمانينيات لم يكن مطلوبًا من الديت سوى القليل أكثر من التصديق على قرارات السلطة التنفيذية، وكان هذا من نتائج السيطرة المتواصلة للحزب الديمقراطي الليبرالي منذ 1955. أما الأحزاب المنافسة فقد كانت خارج العملية دائمًا، بينما الانقسامات الداخلية فى الحزب الحاكم كانت تنشط بعيدًا عن الديت. غير أن التراجع المتواصل فى أغلبيات الحزب الديمقرطي الليبرالي قد أدى منذ السبعينيات إلى اتخاذ موقف أقل عدائية وأكثر ميلاً للتهدئة مع المعارضة البرلمانية. فمثلاً تم توسيع اللجان الدائمة لتشمل ممثلين من أحزاب الأقلية، كما بدأ الحزب الحاكم يخفف قبضته على العملية البرلمانية. وبعد هزيمة الحزب فى

انتخابات 1993 نشأ أخيرًا نظام كامل للتصديق والرقابة في اليابان.

ووجدت أنظمة أقل غموضًا للجمعيات الوطنية الهامشية في النظم الشيوعية والدول النامية. ففي الأولى ضمنت السيطرة الصارمة للأحزاب الشيوعية "الحاكمة" والانتخابات غير التنافسية ألا تفعل الجمعيات الوطنية أكثر من الموافقة الرسمية على البرنامج الحكومي. وحينما جرى تخفيف هذه السيطرة كانت النتائج مدمرة للنظام الحاكم. فمثلاً كانت الانتصارات الكبيرة لنقابة "تضامن" في الانتخابات البرلمانية عام 1989، والتي أدت مباشرة إلى سقوط الحكم الشيوعي الذي استمر في السلطة منذ 1945. أما في الدول النامية بآسيا وإفريقيا فقد لعبت دورًا مكملاً للسلطة أكبر من دورها في التأثير في السياسات؛ إذ كانت وظيفتها الأساسية هي دعم الشرعية القائمة والمساعدة في عملية بناء الأمة. وكثيرًا ما كان "رد الجميل" للجمعيات الوطنية من قِبَل حكم المؤسسة العسكرية هو تعليق عمل الجمعية أو حتى حلها. حدث هذا في شيلي وباكستان والفلبين في السبعينيات، وفي تركيا ونيجيريا في الثمانينيات.

لماذا تتراجع الجمعيات الوطنية؟

لا جديد في الجدل بشأن "تراجع الجمعيات الوطنية". فمنذ أواخر القرن التاسع عشر يتواتر التعبير عن القلق من ازدياد قوة السلطة التنفيذية، وبخاصة البيروقراطيات، على حساب الجمعيات الوطنية. ومما زاد من حدة هذا القلق حقيقة أنه منذ أيام لوك ومونتسكيو يُنظر إلى الجمعيات الوطنية كأدوات رئيسية لإقامة حكومات مسئولة وممثلة. بيد أن الفكرة القائلة إن الحكومة الجيدة تحتاج إلى جمعية وطنية قوية هي محل شك. فسلطة الجمعية الوطنية يمكن أن تصبح "زائدة" بالتأكيد، خاصة إذ أدت إلى الشلل وإعاقة السياسات. والمثال على ذلك هو الكونجرس الأمريكي الذي يملك الكثير من المنتقدين والمعجبين على السواء. ومع ذلك هناك اتفاق عام على تغيير وضعية الجمعيات العامة للأسوأ عادةً خلال القرن العشرين. وسواء كان هذا "تراجعًا" عامًا أم تحولاً في وظائف أو غايات الجمعيات الوطنية، فإن هذا شأن آخر. وفيما يلي العوامل التي كانت وراء هذا التغير:

- صعود الأحزاب السياسية المنضبطة
- نمو الحكومات "الكبيرة"
- الافتقار إلى القيادة
- تزايد قوة جماعات المصالح ووسائل الإعلام

صعود الأحزاب السياسية المنضبطة

تسببت نشأة الأحزاب ذات العضويات الكبيرة منذ أواخر القرن التاسع عشر في إضعاف الجمعيات الوطنية من عدة جوانب؛ ففي المقام الأول كان الانتقال من الكتل الفضفاضة إلى التنظيمات الحزبية المنضبطة هو ما قوض قدرة الأعضاء الأفراد على تمثيل دوائرهم كأمناء يمارسون أحكامهم وفق ضمائرهم. وهكذا أصبحت الأحزاب، بدلاً من الجمعيات الوطنية، هي الفاعل الرئيسي في التمثيل، حيث تعمل من خلال فكرة التفويض. كما أضعف الولاء الحزبي الجمعيات الوطنية فيما يتعلق بوظيفتها كمواقع للجدل. وأيا كانت صراحة أو قسوة أو إقناع المناقشات البرلمانية الشفوية، فإنها تكون قليلة أو حتى عديمة التأثير على التصويت في جمعيات وطنية خاضعة لهيمنة حزبية، مما يعني عقم هذه النقاشات أو شكليتها. وهو ما يُذكِّر بتعليق ريتشارد كوبدن Cobden Richard (1865 -1804) على أداء مجلس العموم البريطاني: "سمعت في هذا المجلس الكثير من الخطابة التي تجعل الرجال يدمعون، لكنها لم تترجم مرة واحدة إلى تصويت". غير أن الأهم هو الاتجاه نحو توحيد الحزب من أجل تيسير سيطرة السلطة التنفيذية. ويعني الولاء الحزبي في النظم البرلمانية على وجه الخصوص أن يصبح ولاء نواب الأغلبية للحكومة القائمة، والتي تتشكل من الأعضاء القياديين في الحزب. وبعيداً عن ضبط أو حتى إحراج السلطة التنفيذية أصبح الكثير من الجمعيات الوطنية يؤدي دور المتواطئ أو المدافع الشديد عن الحكومة.

نمو الحكومات "الكبيرة"

ارتبط نمو دور الحكومة، خاصة في مجالات الرفاه الاجتماعي وإدارة الاقتصاد، في العادة بإعادة توزيع السلطة من الجمعيات الوطنية إلى الحكومات. ويحدث هذا لثلاثة أسباب. أولاً: زيادة حجم ومكانة البيروقراطيات المسئولة عن إدارة السياسات الحكومية والمشرفة على

نطاق يتسع بدءا من الخدمات العامة. ثانيًا: التشديد الأكبر على عملية المبادرة باقتراح السياسات وصياغتها؛ فرغم أن بإمكان أعضاء الجمعية الوطنية اقتراح سياسة ما فى مجال بعينه، فإن مهمة وضع البرامج الحكومية العريضة والمتماسكة تتم خارجهم.

لذلك نجد أن معظم الجمعيات الوطنية فى القرن العشرين قد تكيفت مع خسارة سلطتها التشريعية الإيجابية والقبول بأن دورها الرئيسي هو الرقابة والانتقاد، وليس صنع السياسات. ثالثًا: أصبح معنى الحكومة "الكبيرة" أن السياسات الحكومية تتخذ طابعًا دقيقًا ومعقدًا بشكل متزايد. وهو ما أدى بدوره إلى إعطاء الأولوية للخبرة، وهى التي تتوفر لدى البيروقراطيين "المحترفين" أكثر من السياسيين "الهواة".

الافتقار إلى القيادة

بالنظر إلى وظيفة الجمعيات الوطنية كمنتديات تمثيلية ومواقع للجدل، فإنها تعاني عددًا من جوانب الضعف التنظيمي. فهى تتكون عادة من عدة مئات من الأعضاء الذين يتمتعون رسميًا بحقوق متساوية فى التصويت والنقاش. وعلى الرغم من هذه الميزة فى بعض الجوانب فإن طابع المساواة والتفتت هذا يضعف قدرة الجمعيات على توفير القيادة والاضطلاع بالجهد المنَسق. وقد باتت هذه المشكلة أكثر حدة فى عصر يتطلع فيه الجمهور إلى الحكومة لحل المشكلات الاجتماعية وتحقيق الرفاه المستدام، وحيث لا مفر أمام الدول من المشاركة فى الشئون الدولية والسياسة العالمية. وتعتبر الجمعيات الوطنية ذات المنظمة حزبيًا أفضل بالتأكيد من حيث القدرة على تبني سياسات محلية وخارجية واضحة ومتماسكة، ولكنها تميل فى هذه الحالات إلى تلقي المدخلات من الأحزاب لتمر عبر الجمعيات الوطنية. وبوجه عام أصبحت السلطة التنفيذية السياسية، وليست الجمعيات الوطنية، القادرة على الاستجابة لذلك الاحتياج إلى القيادة، بفضل تماسكها التنظيمي الأكبر وحقيقة أن من يقودها فعليًا فرد واحد، عادةً ما يكون الرئيس أو رئيس الوزراء.

تزايد قوة جماعات المصالح ووسائل الإعلام

لم يتوقف الأمر عند تحول السلطة واهتمام الرأي العام من الجمعيات الوطنية إلى السلطات التنفيذية، ولكن الخسارة لحقت بهذه الجمعيات أيضًا أمام مصالح وجماعات خارج الحكومة. أولها تلك الجماعات التي وفرت للجمهور آلية بديلة للتمثيل. ولما كانت جماعات المصالح قد نشأت أصلاً لهذا الغرض كان من الأرجح أن تصبح أكثر فاعلية من الجمعيات الوطنية فى رفع المطالب الشعبية والتعبير عن هموم وطموحات جماعات بعينها. فمثلاً تنخرط الآن الجماعات المهتمة بمسألة واحدة وتشجع نوعًا من الجدل العام كان مكانه سابقًا فى قاعات البرلمان. والعامل الثاني أنه فى الوقت الذي كانت الجمعيات الوطنية تُستبعَد بشكل متزايد من عملية صياغة السياسات، أصبحت المصالح المنظمة أكثر بروزًا كممثلة "للمصالح المتضررة" وكمصادر للخبرة والمعلومات. أما وسائل الإعلام الجماهيرية، وخاصة التليفزيون والصور الجديدة للاتصال الإلكتروني، فقد ساعدت أيضًا فى الإشعار بضعف الحاجة إلى الجمعيات الوطنية فى الشأن المعنيّ. وقد حدث هذا لبروز الصحف والتليفزيون- على حساب الجمعيات الوطنية- كالمنتديات الرئيسية للجدل السياسي، وبسبب الرغبة المتزايدة عند القادة السياسيين فى التعامل مع الرأي العام عبر وسائل الإعلام بدلاً من الوصول إليه بطريق غير مباشر عبر الجمعيات الوطنية.

صعود الجمعيات الوطنية

يرى كثيرون أن التحليل السابق يرسم صورة بالغة التشاؤم؛ ويعتقدون أن الحديث عن"تراجع الجمعيات الوطنية" فكرة متسرعة جدًا، وأنها تغطي على حقيقة ربما كانت أهم وهى أن دور الجمعيات الوطنية فى العملية السياسية قد تغير تغييرًا جوهريا. فبينما يمكن بصعوبة التشكيك فى تراجعها كهيئات مشرعة ومساهمة فى صنع السياسات، يتفق الكثيرون مع بلوندل (Blondel, 1973) فى أنها أصبحت رغم كل شيء أكثر أهمية كـ "آليات اتصال".

فهناك رغبة من عدد متزايد من الجمعيات الوطنية فى فتح جلساتها أمام كاميرات التليفزيون، وهو ما ساعد فى تدعيم صورتها العامة، كمواقع للجدل والرقابة. بعبارة أخرى، تستطيع وسائل الإعلام الجماهيرية الارتقاء بصورة الجمعيات مثلما تستطيع التقليل من شأنها. كذلك هناك اتجاه نحو زيادة الطابع الاحترافي فى أعمال الجمعيات الوطنية. ويبدو هذا فى الاقتداء بالكونجرس الأمريكي بتبني اللجان المتخصصة ودعمها، ورفع مستوى العاملين والموارد المتاحة لأعضاء الجمعية.

وبوجه عام هناك دلائل على أن الجمعيات الوطنية فى المملكة المتحدة وغيرها أصبحت أكثر انتقادًا واستقلالاً نتيجة تراجع الأحزاب كتنظيمات صارمة الانضباط. وليس الناخبون ذوو المعرفة الأفضل هم وحدهم من يتوقعون المزيد من أعضاء الجمعيات الوطنية، ولكن أيضًا يصبح الأعضاء الأفضل تعليمًا وتمتعًا بالموارد أقل رغبة فى الإذعان لخط الحزب والتصرف كآحاد فى كتلة تصويتية. وإذا كان لنا أن نضيف، فإن الاعتراف العام بشرعية واستقرار نظام سياسي ما يرتبط بالفعالية المتصورة للضمانات المكفولة للجمعية الوطنية، فعندما تضعف سلطتها ترتفع الأصوات احتجاجًا. غير أن التوازن المطلوب بين الجمعية الوطنية والسلطة التنفيذية يمكن اختصاره فى حكم معياري بالحاجة إلى التمثيل والمساءلة من ناحية، وإلى القيادة والحكومة القوية من ناحية أخرى.

■ ملخص

◆ تستخدم مصطلحات "الجمعية الوطنية" و"المشرع" و"البرلمان" كمترادفات فى العادة. فمصطلح "الجمعية الوطنية" يشير إلى كيان ينوب عن الشعب، حيث يتكون من سياسيين يدعون تمثيل الشعب بدلاً من مسئولي الحكومة المدرّبين أو أصحاب الخبرة. ومصطلح "المشرع" مضلل لأن الجمعيات الوطنية لم تحتكر قط سلطة صناعة القوانين. أما مصطلح "البرلمان" فهو يوجه الانتباه إلى أهمية الجدل والمناقشات فى الجمعية الوطنية.

◆ النظام البرلماني هو النظام الذي تضطلع فيه الحكومة بالحكم فى الجمعية الوطنية ومن خلالها (أو البرلمان) حيث تنبثق منها السلطة التنفيذية

وتخضع للمساءلة أمامها. أما النظام الرئاسي فيقوم على فصل السلطات بين الجمعية الوطنية والسلطة التنفيذية. وهو يؤسس لعلاقة تتسم بالجمع بين الاستقلال والاعتماد المتبادل بين فرعي السلطة هذين.

◆ توفر الجمعية الوطنية رابطة بين الحكومة والشعب: أي قناة اتصال يمكن أن تدعم الحكومة والنظام، كما تجبر الحكومة على الاستجابة للمطالب الشعبية. وتتمثل الوظائف الرئيسية للجمعيات الوطنية فى إدخال التشريعات، العمل كهيئة تمثيلية، الرقابة على السلطة التنفيذية، تجنيد السياسيين وتدريبهم، والمساعدة فى الحفاظ على شرعية النظام السياسي.

◆ تتشكل الجمعيات الوطنية بوجه عام من غرفة واحدة أو غرفتين. تتمثل جاذبية الجمعية الوطنية ذات الغرفتين فى أنها تقوي عمليات الضبط والتوازنات وتوسع التمثيل، وهى مفيدة بشكل خاص فى النظم الفيدرالية. ومن عيوب هذا الخيار التسبب فى جمود الأعمال الحكومية وشللها. وتزداد أهمية اللجان الداخلية فى العملية التشريعية، وغالبًا ما تكون الجمعيات القوية هى تلك التي توجد فيها لجان قوية، والعكس صحيح.

◆ نادرًا ما تصنع الجمعيات الوطنية السياسات. والمعتاد أكثر هو أنها تؤثر فى السياسات أو أن السلطة التنفيذية تسيطر عليها. وتتحدد قوة الجمعية الوطنية بعدد من العوامل، تشمل مدى السلطة المخولة لها دستوريًا، درجة استقلالها السياسي عن السلطة التنفيذية، طبيعة النظام الحزبي، ومستوى التماسك التنظيمي للجمعية الوطنية.

◆ يثير تراجع الجمعيات الوطنية القلق لأن هذا يؤثر فى صحة الحكم المسئول والممثل. وقد تراجعت الجمعيات الوطنية بسبب بروز الأحزاب السياسية المنضبطة، نمو دور الحكومة، تزايد دور السلطة التنفيذية فى صياغة السياسات والاضطلاع بالقيادة، وازدياد قوة جماعات المصالح ووسائل الإعلام الجماهيرية.

أسئلة للمناقشة

- هل يعكس التبني الواسع للحكم البرلماني نجاح هذا النظام وكفاءته؟
- لماذا يعتبر الفصل بين السلطات على هذه الدرجة من الأهمية بالنسبة لمبادئ الديمقراطية الليبرالية؟
- ما الشروط الأكثر ملاءمة لتعزيز قيام حكومة مسئولة؟
- هل من الأفضل أن تكون الجمعية الوطنية ذات غرفة واحدة أم غرفتين؟
- هل تتراجع الجمعيات الوطنية أمام السلطة التنفيذية فى المجتمعات الحديثة المعقدة؟
- هل يؤدي تراجع الجمعيات الوطنية بالضرورة إلى إضعاف التمثيل والمساءلة؟

للمزيد من القراءة

Davidson, R. and W. Oleszek, Congress and Its Members (Washington, DC: Congressional Quarterly, 1999).

مناقشة مفيدة لدور الكونجرس الأمريكي والتغيرات فى سلطته.

Lijphart, A. (ed.), Parliamentary Versus Presidential Government (Oxford: Oxford University Press, 1992).

مجموعة كبيرة من المقالات التي تناقش جدارة كل من الحكم البرلماني والحكم الرئاسي.

Olson, D., Legislative Institutions: A Comparative View (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1994).

مقدمة مقارنة جيدة وميسرة للجمعيات الوطنية.

Russell, M., Reforming the House of Lords: Lessons from Overseas (Oxford and New York: Oxford University Press, 2000).

مقدمة ميسرة للغرفة الثانية فى الجمعية الوطنية، مع اهتمام خاص بعملية الإصلاح فى المملكة المتحدة.

Strøm, K., W. Müller and T. Bergman (eds), Delegation and Accountability in Parliamentary Democracies (Oxford: Oxford University Press, 2006).

استعراض شامل لمؤسسات التفويض الديمقراطي فى الديمقراطيات البرلمانية فى أوروبا الغربية.

السلطة التنفيذية السياسية

الفصل

المحتويات

"يجب على الحاكم تعلُّم أن يكون شيئًا آخر غير الجيد"

نيكولو مكيافيللي الأمير (1513)

السلطة التنفيذية هي قلب الحكم الذي لا غنى عنه. فبإمكان النظم السياسية أن تعمل بدون دساتير وجمعيات وطنية وسلطة قضائية وحتى بلا أحزاب سياسية، لكنها لا يمكن أن تبقى بدون فرع السلطة التنفيذية الذي يصوغ السياسات الحكومية ويضمن تطبيقها. تلك هي الطاقة الكامنة للسلطة التنفيذية التي تحاول كثير من النظم السياسية ضبطها أو احتواءها، سواء بإجبارها على العمل داخل إطار دستوري، أو بجعلها قابلة للمساءلة أمام جمعية شعبية أو عموم الناخبين. وتعتبر السلطات التنفيذية السياسية بحق، وخاصة كبار رؤسائها هي واجهة السياسة في أعين الجمهور. وقد تزايد هذا الدور كثيرًا جراء اتساع مسئوليات الدولة في المجالين المحلي والخارجي، وميل وسائل الإعلام إلى تصوير السياسة من زاوية الشخصيات. غير أن الآمال والتوقعات المنصبة على التنفيذيين قد يثبت فشلها؛ إذ يجد القادة في كثير من النظم السياسية أنه من الصعب بشكل متزايد توفير الخدمات والسلع العامة. وترتبط هذه المشكلة بالاستياء المتنامي من السياسة عامة والسياسيين خاصة.

وفيما يلي المسائل الأساسية التي نتناولها في هذا الفصل:

المسائل الرئيسية:

- ما المقصود بفرع السلطة التنفيذية في الحكم؟ وممَّ تتشكل؟
- ما الوظائف الرئيسية للسلطات التنفيذية السياسية؟
- ما أوجه الاختلاف بين التنفيذيين في النظم البرلمانية والنظم الرئاسية؟
- أين تكمن القوة في السلطات التنفيذية السياسية؟
- كيف ينبغي فهم تفسير القيادة السياسية؟
- هل هناك أزمة قيادة في السياسة الحديثة؟

دور السلطة التنفيذية

من في السلطة التنفيذية؟

السلطة التنفيذية، بالمعنى الفني، هي ذلك الفرع في الحكم المسئول عن تنفيذ السياسات أو تطبيقها. غير أن مسئولياتها تميل إلى الاتساع والتعقيد الكبير في الممارسة العملية. ويمتد هذا التعقيد أيضًا ليشمل تكوين السلطة التنفيذية نفسها. وقد جرى تصنيف أعضاء السلطة التنفيذية بطريقتين: الطريقة الأولى تميز غالبًا بين السلطة التنفيذية "السياسية" والسلطة التنفيذية "البيروقراطية". وهي تركز على الفروق بين السياسيين ومسئولي الخدمة المدنية، أو بمعنى أوسع: بين السياسة والإدارة. والطريقة الثانية في التصنيف تركز على المستويات المختلفة للمكانة والمسئولية داخل السلطات التنفيذية. فبينما تميل الجمعيات الوطنية إلى الاحترام- الرسمي على الأقل- للمساواة بين أعضائها، تكون فروع السلطة التنفيذية هرمية دائمًا ومنظمة حسب هيكل قيادي واضح.

وتتم التفرقة بين المناصب السياسية والبيروقراطية أو الرسمية بأوضح صورها في حالة النظم السياسية البرلمانية، حيث يمكن تحديد الاختلافات بين الاثنين في التجنيد للوظائف والمسئولية والمكانة والتوجه السياسي. وتتشكل السلطة التنفيذية السياسية في تلك النظم من سياسيين منتخبين، ووزراء آتين من الجمعية الوطنية ومسئولين أمامها: وظيفتهم هي صنع السياسة بما يتفق والأولويات السياسية والأيديولوجية لحزبهم، ومراقبة التطبيق. بينما تتكون السلطة التنفيذية الرسمية من موظفي الخدمة المدنية الاحترافيين والمعينين: وعملهم هو تقديم النصح وإدارة السياسات، وهم مُلزَمون بمتطلبات الحياد السياسي والولاء لوزرائهم.

غير أن هذا التمييز بين السياسي والبيروقراطي يُطمَس في نظم برلمانية مثل أستراليا وكندا والهند والمملكة المتحدة، بسبب حقيقة أن كبار موظفي الخدمة المدنية يساهمون مساهمة كبيرة في أغلب الأحوال في صنع السياسات، إلى جانب شيوع الاستعانة بمستشارين مؤقتين ملتزمين سياسيًا. ويكون هذا التداخل أكبر في النظم الرئاسية عادةً. ففي الولايات المتحدة مثلاً: هو السياسي المنتخب الوحيد في السلطة وعلى

مفهوم

السلطة التنفيذية Executive:

هي بمعناها الأعم فرع الحكم المسئول عن تطبيق القوانين والسياسات الصادرة عن المشرِّع. وتمتد السلطة التنفيذية من رئيس الحكومة إلى أعضاء هيئات إنفاذ القانون مثل الشرطة والجيش، وتشمل كلا من الوزارات والخدمة المدنية. والأكثر شيوعًا الآن هو استخدام المصطلح بمعنى ضيق لوصف هيئة أصغر أو صناع قرار أقل عددًا يضطلعون بمسئولية التوجيه والتنسيق للسياسات الحكومية. ويطلق عادة على هذا القلب من الشخصيات الرئيسية السلطة التنفيذية السياسية (وهو تعبير مكافئ تقريبًا لـ "الحكومة القائمة"، أو "الإدارة" في النظم الرئاسية) وذلك للتمييز بينها وبين السلطة التنفيذية الرسمية أو البيروقراطية (انظر ص 372). ويستخدم في بعض الحالات مصطلح "قلب" السلطة التنفيذية للإشارة إلى أولئك الفاعلين والهيئات في قمة السلطة الحكومية.

التنفيذية، بينما يكون أعضاء الوزارة- عمليًا- مسئولين معيَّنين، كما يكون كل كبار موظفي الخدمة المدنية، والكثير من مستوياتها الوسطى، مؤقتين ويأتون من صفوف السياسيين الحزبيين. وفي النظم الشيوعية، كالاتحاد السوفيتي السابق والصين، يعتبر التمييز نوعًا من التزيد فعلياً بسبب تفشي وجود الحزب الشيوعي في كل الدوائر. ومن ثم فإن البيروقراط الصينيين "سياسيون" بمعنى أنهم في كل الحالات مؤيدون للحزب الشيوعي ملتزمون أيديولوجيًا، وأعضاء فيه عادةً.

رؤساء الدول

رئيس الدولة هو تجسيد شخصي لقوة الدولة وسلطتها. ونظرًا لكونه الممثل القائد للدولة فإنه يتمتع بأعلى مكانة في الوطن. غير أن الرئيس أو الرئيسة يكون في الغالب شخصية ذا أهمية رمزية أو رسمية، بينما تقع السلطة الفعلية بين يدي رئيس الحكومة (وهو منصب قد لا يتقلده ذات الشخص). ويمارس رؤساء الدول جملة من السلطات والمسئوليات الشرفية مثل منح الأوسمة، التصديق على التشريعات والمعاهدات، واستقبال رؤساء الدول. غير أن سلطة الرئيس بتعيين رئيس الحكومة (وهو أمر مهم في النظم البرلمانية) قد تسمح لبعض الرؤساء بمساحة من التأثير السياسي. ويكون رئيس الدولة عادة إما رئيسا منتخبا أو ملكا.

العكس من التمييز بين السياسي والبيروقراطي، تعتبر التقسيمات التراتبية داخل فروع السلطة التنفيذية هى الأيسر في التحديد. ففي المقام الأول، يغلب على السلطات التنفيذية التمركز حول قيادة فرد واحد. وكما أوضح مونتسكيو "فإن فرع الحكم هذا يحتاج إلى الإنجاز السريع للأشياء، ومن ثم من الأفضل أن يديره فرد واحد لا كثيرون". ومن ثم يمكن التفرقة بين السياسي والبيروقراطي كموقعين متمايزين رغم أن الشخص الواحد قد يشغلهما. فمن ناحية هناك موقع رئيس الدولة، وهو منصب له سلطاته الرسمية وأهميته الرمزية الكبيرة في آنٍ. ومن ناحية أخرى هناك رئيس الحكومة أو رئيس السلطة التنفيذية، وهو منصب يحمل الكثير من مسئوليات صنع السياسات والمسئوليات السياسية. وبينما يرتدي رؤساء الدولة التنفيذيون "قبعتين" في آنٍ مثلما في الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا، فإن المنصبين ينفصلان عن بعضهما

عادة في النظم البرلمانية، إذ يتولى رئيس الوزراء رئاسة السلطة التنفيذية، أما منصب رئيس الدولة فيتولاه في العادة شخصيات غير حزبية.

ويوجد تحت رئيس السلطة التنفيذية مجموعة من الوزراء المسئولين عن تطوير السياسات أو تطبيقها في مجالاتهم. ويوجد في أغلب الأحوال نوع من التراتبية بين هذه المناصب القيادية، تفرضها إما أهمية مجالاتهم السياسية (بوجه عام يتبوأ وزراء الاقتصاد والخارجية مواقع قيادية) وإما بفعل السلطات المخولة لهم في مجلس الوزراء أو اللجان الرئيسية. وكما سنناقش فيما بعد، يتولى مجلس الوزراء مسئوليات تتراوح بين المشاركة في سلطة صنع السياسات في شكل قيادة جماعية، وبين تقديم النصح والتنسيق الأوسع في السياسة التنفيذية. وفي مستوى آخر تحتهم توجد- نظريًا على الأقل- صفوف كبيرة من البيروقراطيين والمديرين المعنيين بتطبيق السياسات أكثر من صياغتها. وأخيرًا هناك هيئات إنفاذ القانون والأمن مثل الشرطة والقوات المسلحة (سندرسها في الفصل الثامن عشر) ثم حشد من الهيئات شبه الحكومية، وكلها تعتبر جزءًا من السلطة التنفيذية حيث تساعد في وضع السياسات الحكومية موضع التنفيذ، ولكن يتمتع من يعملون بها باستقلال رسمي على الأقل عن الحكومة نفسه.

وظائف السلطة التنفيذية السياسية

مهمة السلطة التنفيذية السياسية في أبسط صورها هى الاضطلاع بالقيادة. وبهذا المعنى تعمل السلطة التنفيذية بوصفها "القمم الآمرة" في جهاز الدولة، بل قلب الدولة نفسه. ويغطي هذا الدور العديد من المجالات، ومن ثم يكون على أعضاء السلطة التنفيذية السياسية القيام بكثير من الوظائف، وبشكل متزامن في بعض الحالات. غير أن أهم هذه المجالات هى:

- القيادة الرسمية
- قيادة صنع السياسات
- القيادة الشعبية
- القيادة البيروقراطية
- القيادة في الأزمات

مجلس الوزراء (المصغر) Cabinet: مجموعة من الوزراء الرئيسين تجتمع رسميًا وبانتظام، ويترأسها رئيس السلطة التنفيذية. وقد يضطلع مجلس الوزراء بصنع السياسات أو يُستشار في هذه العملية.

القيادة الرسمية

"يمثل الدولة" الرئيس ورئيس الوزراء، وبدرجة أقل: الوزراء الرئيسيون. ومن خلال اتخاذ سلطة الدولة هذا الشكل الشخصي، يمثل هؤلاء المجتمع الأكبر ويرمزون لوحدته. وهو دور رسمي وشرفي إلى حد كبير، ويغطي مثلاً: المناسبات القومية، الزيارات الأجنبية، المؤتمرات الدولية، التصديق على المعاهدات والقوانين. وفي بعض الحالات تُسند هذه المسئوليات الشرفية إلى الرؤساء غير التنفيذيين أو الَملَكيات الدستورية، بغرض السماح للمسئولين التنفيذيين بالتفرغ للعمل الحكومي اليومي. ولهذا الدور أهمية أكبر لسببين؛ أولهما أنه يركز على إظهار الوحدة والولاء السياسي، ومن ثم يساعد في بناء الشرعية. ثانيًا: يسمح لمن هم في قمة السلطة التنفيذية بتصوير أنفسهم كـ "قادة وطنيين"، وهو مطلب مهم للحفاظ على التأييد العام والشعبية الانتخابية.

قيادة صنع السياسات

الوظيفة الرئيسية للسلطة التنفيذية السياسية هى توجيه الرقابة على عملية صنع السياسات. باختصار: المطلوب من السلطة التنفيذية هو "أن تحكم". وقد اتسع هذا الدور كثيرًا خلال القرن العشرين نتيجة اتساع مسئوليات الحكومة؛ إذ يتطلب هذا من السلطة التنفيذية السياسية - بشكل خاص- أن تضع برامج اقتصادية واجتماعية متماسكة تلبي احتياجات المجتمعات التي أصبحت أكثر تعقيدًا وارتقاءً سياسيًا، وضبط مختلف العلاقات الخارجية للدولة في عالم الاعتماد المتبادل المتزايد. وكان من النتائج المهمة لهذا نمو السلطات التشريعية للسلطة التنفيذية واقتحام الأخيرة للمسئوليات التقليدية للجمعية الوطنية.

لا تقف السلطة التنفيذية السياسية عادةً عند المبادرة بطرح البرامج التشريعية، والمساعدة- من خلال الإقناع أو التوجيه- في جعل العملية التشريعية تعمل، وإنما تمارِس أيضًا، وفي أحوال كثيرة، سلطة واسعة في صناعة التشريعات باستخدام المراسيم والأوامر وغيرها. غير أنه من المضلل تصور أن السلطة التنفيذية السياسية تسيطر دائمًا على عملية صنع السياسات. فالكثير من السياسات يكون مبعثها مبادرات الأحزاب

السياسية وجماعات المصالح. يضاف إلى هذا أن البيروقراطيين أو مسئولي الخدمة المدنية- بما لديهم من خبرات ومعارف متخصصة- يلعبون دورًا رئيسيًا في صياغة السياسات، وفي أحسن الأحوال يتركون للسلطة التنفيذية السياسية تحديد الاتجاه العام للسياسة الحكومية.

القيادة الشعبية

تعتبر شعبية السلطة التنفيذية السياسية حاسمة- أكثر من أي عنصر آخر في النظام السياسي- في تحديد طابع واستقرار النظام الحاكم في مجمله. وعلى مستوى صنع السياسات، تُعتبر قدرة السلطة التنفيذية على تعبئة التأييد ضمانة للامتثال والتعاون من جانب الشعب. فببساطة عندما لا يتوفر هذا التأييد من جانب الشعب، أو من الجماعات الرئيسية في المجتمع، يصبح تطبيق السياسات صعبًا، بل ربما يكون مستحيلاً. والأهم أن شعبية السلطة التنفيذية السياسية ترتبط بشرعية النظام في مجمله. وبالطبع فإن عدم شعبية حكومة معينة لا تعني في حد ذاتها ضعف تأييد النظام السياسي، لكنها يمكن أن تتسبب في هذا فعلاً إذا غابت آليات إزاحة وتبديل هذه الحكومة. وهو ما يفسر الاستخدام الواسع للانتخابات التنافسية المنتظمة. وبالطبع ليس معنى ذلك القول إن الحكومات غير الشعبية وغير القابلة للتغيير تعبر دائمًا عن انهيار نظامي، فبإمكان تلك النظم أن تبقى ولكن من خلال اللجوء للحكم التسلطي (انظر ص 83) بمعنى فرض الامتثال الشعبي من خلال القمع والتلاعب الأيديولوجي.

القيادة البيروقراطية

تعني مهمة الإشراف على تطبيق السياسات: اضطلاع السلطة التنفيذية السياسية بمسئوليات بيروقراطية وإدارية أساسية. وبهذا المعنى يشكل رأس السلطة التنفيذية والوزراء "قمة الإدارة" المسئولة عن إدارة آلة الحكومة. ويتم تنظيم هذا العمل إلى حد كبير على أسس وزارية، حيث يتولى الوزراء مسئولية سياسات معينة، بينما ينخرط البيروقراطيون في إدارة تلك المجالات. وعند مستوى أعلى تظهر الحاجة إلى تنسيق بين السياسات، وهو ما يُنجز عادةً من خلال نظام ما في مجلس الوزراء.

غير أن شكوكًا أثيرت حول مدى كفاءة هذه القيادة البيروقراطية. أولاً: عند شغل السياسيين لمواقع السلطة التنفيذية السياسية، يتبين افتقارهم

في الغالب للكفاءة والخبرة الإدارية والمعرفة الضرورية لضبط الآلة البيروقراطية مترامية الأطراف على نحو فعال. ثانيًا: إن قطاعات حكومية معينة يمكن أن تطور مصالح خاصة لها، خاصة عندما تقيم تحالفات مع جماعات زبائنية قوية. ثالثًا: يمكن أن تطور البيروقراطية ككل مصالح خاصة ومنفصلة عن اهتمامات السلطة التنفيذية السياسية، فتتشجع على مقاومة سلطة القيادات السياسية المفترضة. وسندرس هذه المسائل بالتفصيل في الفصل الثامن عشر المخصص لسلطة البيروقراطية.

القيادة في الأزمات

من الامتيازات الرئيسية للسلطة التنفيذية السياسية على الجمعية الوطنية قدرة الأولى على الاضطلاع بالعمل السريع والحاسم. فعندما تقع أزمات في السياسة المحلية أو الدولية تأتي الاستجابة السريعة دائمًا من جانب السلطة التنفيذية، بفضل بنيتها التراتبية والمباحة التي توفرها للقيادة الشخصية؛ لذا من الشائع أن تمنح الجمعيات الوطنية للسلطات التنفيذية سلطات أقرب إلى الديكتاتورية في أزمنة الحرب، وفي استخدام "سلطات الطوارئ" عند مواجهة أزمات محلية مثل الكوارث الطبيعية، التهديدات الإرهابية، الاضطرابات العمالية، الصراع الأهلي. بيد أنه من الواضح أن سلطة إعلان "حالة الطوارئ" وفرض السيطرة الحكومية الفعالة، يمكن أن يخضع لسوء الاستخدام. فليس من النادر أن تستخدم الحكومات هذه السلطات لإضعاف المعارضة السياسية أو تصفيتها تحت قناع الحكم الدستوري.

■ السلطة داخل السلطة التنفيذية: من يقود؟

كما ذكرنا آنفًا، تزايدت أدوار السلطة التنفيذية السياسية ومسئولياتها بدرجة كبيرة مع صعود السياسة الديمقراطية، وزيادة النزعة التدخلية للحكومات، والعولمة السياسية والاقتصادية. وعلى مدى القرن العشرين اكتسبت السلطات التنفيذية السياسية مسئوليات متسعة باطراد في صنع السياسات والتشريع، وتولت قيادة جهاز بيروقراطي متضخم، كما أصبحت تركز بشكل متزايد على السياسة الانتخابية والاهتمام الإعلامي. وبدورها أثرت هذه التطورات تأثيرًا عميقًا في التنظيم الداخلي للسلطة التنفيذية، وفي توزيع السلطة داخلها. وبات من الشائع الآن أن يضطلع

فإن صورة المركزية المتزايدة وصعود السلطة الشخصية يتناقضان بحدة مع الفشل المحتمل لتلك القيادات وعجزها المتزايد عن تنفيذ ما انتخبهم الشعب من أجله.

الحكم الرئاسي Presidential Government:

يتسم نظام الحكم الرئاسي (انظر الشكل 17-1) بالفصل الدستوري والسياسي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. ومن ثم تخول السلطة التنفيذية لرئيس منتخب بشكل مستقل، ولا يخضع للمساءلة المباشرة أو العزل بواسطة الجمعية الوطنية. وفيما يلي السمات الرئيسية للنظام الرئاسي:

- انتخاب السلطتين التنفيذية والتشريعية بشكل منفصل عن بعضهما، وتضطلع كل واحدة منهما بسلطات دستورية مستقلة.
- هناك فصل رسمي كامل بين الأعضاء في السلطتين (فيما عدا النظم شبه الرئاسية).
- السلطة التنفيذية غير مسئولة دستوريًا أمام المجلس التشريعي ولا يمكن إقالتها (فيما عدا حالة العزل).
- لا يستطيع الرئيس أو السلطة التنفيذية "حل" المجلس التشريعي، ما يعني ثبات المدد الانتخابية لكلا الجانبين.
- تتركز السلطة التنفيذية بين يدي الرئيس، بينما يتوقف دور مجلس الوزراء والوزراء عند كونهم مستشارين فحسب، ومسئولين أمام الرئيس.
- يتحد دورا رئيس الدولة ورئيس الحكومة (رئيس السلطة التنفيذية) في منصب الرئاسة، حيث "يرتدي الرئيس قبعتين".

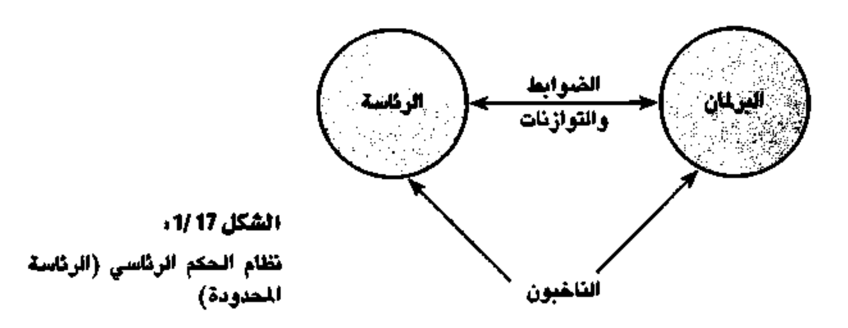
رؤساء الحكومات بمسئوليات مؤسسية، ومكانة سياسية، ووضعية شعبية، تجعلهم يبرزون بوضوح عن زملائهم في مجلس الوزراء. ومع ذلك

الرؤساء

الرئيس هو الرأس الرسمي للدولة، وهو لقب يحوزه الملك أو الإمبراطور في دول أخرى. بيد أنه يجب مراعاة تمييز مهم بين الرؤساء الدستوريين والرؤساء التنفيذيين. ويوجد الرؤساء الدستوريون أو غير التنفيذيين في بلاد مثل الهند وألمانيا، كملمح على برلمانية النظام وتنحصر مسئولياتهم غالبًا في الواجبات الشرفية. ويكون الرئيس في هذه الظروف شخصية شرفية، بينما تقع السلطة التنفيذية في أيدي رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء. ويشكل الرؤساء من هذا النوع أساس ما يسمى الحكم الرئاسي وهو على النقيض من الحكم البرلماني.

العزل Impeachment:
عملية رسمية لإقالة المسئول العام حال ارتكابه خطأ شخصيا أو مهنيا.

وتكون السلطات التنفيذية للرئاسة محدودة أو غير محدودة، حيث تعمل المحدودة منها في إطار ضوابط يفرضها الدستور، الديمقراطية السياسية، المنافسة الحزبية، وشكل ما من الفصل بين السلطات. وفوق كل شيء تتم موازنة سلطات الرئيس بسلطات الجمعية الوطنية المسئولة شعبيًا.



الشكل 17/1:
نظام الحكم الرئاسي (الرئاسة المحدودة)

يوجد في الولايات المتحدة أفضل مثال للحكم الرئاسي المحدود، ولكن النظم شبه الرئاسية في بلاد مثل فرنسا وفنلندا تتشابه أيضًا مع هذا النموذج. أما في النظم الرئاسية غير المحدودة فتوضع سلطات غير قابلة للمساءلة تقريبًا، بمعنى أن تلك النظم تشكل ديكتاتوريات فعلية وهي توجد عادة في دول الحزب الواحد التي تعتمد بقوة على دعم الجيش.

وقد انتشرت صور مقلدة للحكم الرئاسي الأمريكي، خاصة في بلدان أمريكا اللاتينية، ثم الأحدث: في دول ما بعد الشيوعية مثل بولندا والمجر وجمهورية التشيك وروسيا، رغم أن معظم رؤساء ما بعد الشيوعية- فيما عدا روسيا- يعملون في إطار نظم برلمانية فعالة. وكان مهندسو الدستور الأمريكي، حينما خولوا الرئيس سلطات تنفيذية، على وعي- عمليًا- بأنهم يخلقون "مَلكية منتخبة"؛ إذ كانوا يحاولون تفادي انتهاك السلطة الذي اعتقدوا أن التاج البريطاني كان يمارسه، ومن ثم أرسوا الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وهذا هو ما وصفه بدقة ريتشارد نيوستادت Richard Neustadt (1964) بـ "مؤسسات مستقلة تتشارك السلطات". ومن ثم، بينما منح الدستور الرئيس سلطات: رأس الدولة، رئيس السلطة التنفيذية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس السلك الدبلوماسي، إلى جانب سلطات واسعة في التعيينات وحق الاعتراض على التشريعات.. حرص الدستور على منح الكونجرس سلطات قوية

النظام شبه الرئاسي Semi-presidential system:
نظام للحكم يُنتخب الرئيس بمقتضاه بشكل منفصل، ليترأس حكومة تشكلها الجمعية الوطنية وتكون مسئولة أمامها.

موازنة. وعلى سبيل التخصيص يستطيع الكونجرس إعلان الحرب، وتجاوز الاعتراض الرئاسي، كما مُنِح مجلس الشيوخ سلطة الموافقة على التعيينات والتصديق على المعاهدات. وفي حقيقة الأمر ظلت الرئاسة مؤسسة ثانوية بشكل عام حتى أوائل القرن الثامن عشر، حيث احتفظ الكونجرس بقيادة السياسات.

وقد مرت الرئاسة الأمريكية بعد ذلك بتطورين أساسيين؛ أولهما تطور الاقتصاد القومي، ومن ثم بروز الحاجة إلى تخلي الحكومة عن سياسات "دعه يعمل" Laissez-faire التقليدية وتبني مقاربة أكثر تدخلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. والتطور الثاني كان اضطرار الولايات المتحدة إلى إسقاط سياسة الانعزال والقبول بدور عالمي، وهو ما أكسبها بعد الحرب العالمية الثانية وضعية القوة العظمى في نظام عالمي ثنائي القطبية (ويزعم البعض الآن أنه أصبح أحادي القطبية). ومنذ إعلان الرئيس فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt سياسة "الصفقة الجديدة" في ثلاثينيات القرن الماضي، أخذت الرئاسة الأمريكية تلعب دور المشرِّع الرئيسي، ومنذ 1945 باتت ترتدي عباءة زعيمة "العالم الحر".

وبالنظر إلى السهولة التي استطاع بها الرئيسان جونسون Johnson ونيكسون Nixon تصعيد الحرب في فيتنام دون إعلان رسمي للحرب من جانب الكونجرس، تَشَجَّع أرثر شليسنجر Arthur Schlesinger ليعلن عن نشأة "رئاسة إمبراطورية"، رئاسة تحللت من القيود الدستورية بشكل هدد بسيطرتها على فرعي السلطة الآخرين.

مع ذلك يغلب أن تكون السلطة الرئاسية هشة وغير ملموسة. ومازال صحيحًا استنتاج نيوستادت في كتابه "السلطة الرئاسية" (1964) بأن السلطة الأساسية لرئيس الولايات المتحدة هى "سلطة الإقناع": أي قدرته على أن يساوم ويشجع وحتى يداهن، وليس أن يُملي. وتتوقف قدرة رؤساء الولايات المتحدة على شق طريقهم من خلال أربع علاقات مع

قوى رئيسية هى:

- الكونجرس
- البيروقراطية الفيدرالية
- المحكمة العليا
- وسائل الإعلام الجماهيرية

تعتبر علاقة الرئيس مع الكونجرس هى العلاقة الأكثر حسمًا، حيث يُعد مثلاً من أسس تصنيف نجاح الرئيس الأمريكي المعنيّ "نسبة نجاحه" كميًا مع الكونجرس: أي نسبة برامجه التشريعية التي صدق عليها الكونجرس. وكان من الأمثلة المبكرة على ذلك تمرير قانون سلطات الحرب عام 1974 والذي تطلب تأييد الكونجرس قبل نشر القوات الأمريكية في الخارج. والأمر الأكثر أهمية أن الضعف النسبي للنظام الحزبي الأمريكي يحرم الرئيس من امتلاك رافعة تتيح له السيطرة التشريعية على البرلمانيين تحت شعار حماية وحدة الحزب. وكان من نتائج ذلك أن يكتشف الرئيس جيمي كارتر Jimmy Carter أن الرئيس يمكن أن يتعرض للخذلان من الكونجرس حتى عندما يكون حزبه مهيمنًا على مجلسيه.

ويمكن أن يصبح الرئيس في وضع أضعف إذا قوبل بكونجرس يتحكم فيه الحزب المعارض. وكانت هذه هى المشكلة التى واجهها الرئيس كلينتون Clinton بعد انتخاب كونجرس يسيطر عليه الجمهوريون عام 1994. كما تعرض نفوذ الرئيس جورج بوش الابن George W. Bush لتضييق حاد عندما ربح الديمقراطيون السيطرة على مجلس الشيوخ عام 2001 بعد انشقاق سيناتور جمهوري. ومن ثم فإن الصعوبة التي تواجه الرئيس هى أن أعضاء مجلسي النواب والشيوخ- بغض النظر عن الانتماء الحزبي- معنيون بالدرجة الأولى بـ "الناس في دوائرهم الانتخابية". وفي الحقيقة أن تلك المصلحة التي تدفعهم لإعطاء الأولوية للشئون المحلية قد شجعت بعض المعلقين على الحديث عن رئاستين، هما الرئاسة "المحلية" التي تتصف عادة بفشل السياسات والطرق المسدودة والتي يتراجع بسببها معظم الرؤساء، والرئاسة "الخارجية" التي يركز

الرؤساء ثقلهم عليها على أمل إبراز مؤهلاتهم القيادية. فحتى الرئيس كلينتون الذي تم انتخابه على أساس وعده بالتركيز "كشعاع الليزر" على الاقتصاد، لم يستطع تفادي "الانغماس دوليًا" حسب تعبير روز Rose (1987). وقد تقوّى هذا الاتجاه الأخير أكثر جراء الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر عام 2001.

وبالنسبة للبيروقراطية الفيدرالية فقد وُجدت أصلاً لخدمة الرئيس، لكنها غالبًا ما تعمل في الواقع كعائق مُربك له. ورغم أن الرئيس يقوم غالبًا بتعيين نحو 4 آلاف شخص- بشكل مباشر أو غير مباشر- في مستويات عليا ومتوسطة بالإدارات الفيدرالية، فإن هؤلاء لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة من إجمالي عدد البيروقراط المحترفين في الولايات المتحدة والذي يزيد عن مليوني موظف. يضاف إلى ما سبق الادعاء واسع النطاق بأن البيروقراط يتجاوبون كثيرًا مع مصالح تتعارض مع أولويات الإدارة الحاكمة. وقد وصف وودرو ويلسون Woodrow Wilson وزير البحرية في عهد فرانكلين روزفلت تأثير وزارة البحرية بمن يملك كيسًا من الجلد، قائلاً: "إنك تضرب وتضرب لكنه يبقى على حاله". وفي حديث شهير من الرئيس ترومان Truman وجهه إلى خليفته الجنرال أيزنهاور Eisenhower أشار إلى مشكلة مماثلة بقوله: "سيجلس هنا وسيقول لك 'افعل هذا! افعل ذلك!' ولا شيء سيحدث. عزيزي إيكي المسكين، لن تسير الأمور بنعومة مثلما في الجيش".

وتوجد صعوبات مماثلة في علاقة الرئيس بالمحكمة العليا. وقد لعبت هذه المحكمة دورًا مهمًا في الحياة السياسية الأمريكية منذ الخمسينيات، ما جعل الرؤساء الأمريكيين يضعون على أجندتهم ممارسة النفوذ عليها. فرغم أن الرؤساء هم من يعينون قضاة المحكمة العليا، فإن بإمكان الكونجرس رفض هذه التعيينات (وهو ما عانى منه نيكسون مرتين وريجان مرة واحدة)، كما أنه ليس بوسع أحد التحكم في القضاة بمجرد تعيينهم بسبب الحصانة التي يتمتعون بها. وقد حدث أن رفضت المحكمة العليا الكثير من إجراءات الصفقة الجديدة (النيو ديل) في الثلاثينيات، إلى أن تمكن الرئيس أيزنهاور من تغيير الموازين الأيديولوجية من خلال

"ثورة المحكمة" عام 1937. وكان أيزنهاور قد عين إيرل وارين Earl Warren رئيسًا لقضاة المحكمة العليا، ليكتشف بعد ذلك ميله للنشاطية القضائية وتفسيره الليبرالي للدستور.

وبالنسبة لعلاقة الرئيس بوسائل الإعلام الجماهيرية، فإنها تعتبر حيوية للرؤساء الذين يحتاجون إلى مخاطبة الشعب مباشرة "من فوق رءوس الكونجرس". وفي هذا الصدد هناك رؤساء، من بينهم رونالد ريجان (وهو ممثل وصحفي سابق)، حققوا نجاحًا ملحوظًا في "إدارة" التغطية الإعلامية وضمان الحصول على رد الفعل المؤيِّد. غير أن الرؤساء الذين يعيشون بالإعلام وحده يمكن أن يموتوا به أيضًا. وتُصوِّر وسائل الإعلام في الغالب على أنها تمثل السلطة الرابعة في الولايات المتحدة، والتي عُرِفت بالاستقلال السياسي والبحث عن الحقيقة. فقد أدى كشف الواشنطون بوست لأزمة ووترجيت إلى استقالة الرئيس نيكسون عام 1974، وكذلك تسببت التغطية القوية لفضيحة وايت ووتر إلى إلحاق الضعف الكبير بإدارة كلينتون في أوائل التسعينيات.

وقد تبدت إمكانية الصراع المؤسسي داخل النظام الرئاسي في الفترة التالية لسقوط الشيوعية في روسيا، حيث أصبح البرلمان يخضع بشكل متزايد لسيطرة المتشددين المقاومين لحزمة "العلاج بالصدمة" التي تبناها الرئيس يلتسين. وقد تمكنت رئاسة يلتسين من الانتصار في النهاية بفعل تأييد الجيش لسحق تمرد البرلمان في أكتوبر 1993، وهو ما أدى إلى فرض السلطة الرئاسية. غير أن إمكانية نشوء سلطة تنفيذية رئاسية غير محدودة في روسيا قد حدَّت منها رغبة يلتسين في موازنة الضغوط المتصارعة داخل النظام السياسي الروسي. فقد وجد يلتسين نفسه محاصرًا بين الإصلاحيين الراديكاليين والمتشددين المحافظين والقوميين المتطرفين، وكان عليه أن يتريث حتى يحتفظ بالمصداقية الانتخابية وفعالية حكومته. ومع ذلك فإن التقليد الروسي الخاص بالقيادة التنفيذية القوية قد أعاد تأكيد نفسه بعد انتخاب الرئيس بوتين Putin عام 2000، والذي أسس لرئاسة مهيمنة تقوم على ما أسماها "ديكتاتورية القانون"، وقد تضاعفت شعبيته بشن الحرب في إقليم الشيشان ومقاومته للحركات الانفصالية.

وقد وجدت صورة مختلفة من الحكم الرئاسي في النظم شبه الرئاسية ببلاد مثل فرنسا والنمسا وفنلندا والبرتغال. وهى نظم هجين تتكون - كما في النظم الرئاسية- من: رئيس يُنتخب بشكل منفصل ويحوز مجموعة من السلطات التنفيذية، وحكومة تتكون- كما في النظم البرلمانية- من رئيس وزراء ومجلس وزراء يُختارون من قِبل الجمعية الوطنية ويكونون مسئولين أمامها. ويعمل هذا النظام في فنلندا والنمسا مثلاً، وبالدرجة الأولى، من خلال تقسيم المسئوليات التنفيذية، بما يسمح للرئيس بالتركيز على الشئون الخارجية والمسائل الدستورية الأعم، بينما يضطلع رئيس الوزراء والوزراء بمسئوليات السياسة المحلية.

غير أن النظام الذي أنشأته الجمهورية الخامسة في فرنسا، واكتمل بإدخال انتخاب الرئيس بشكل مستقل عام 1962، يضيف المزيد من التعقيد. فمن ناحية، بالإضافة إلى القيام بالأدوار المماثلة لأدوار الرئيس الأمريكي كرأس للدولة وقمة السلطة التنفيذية والمضطلع بالتعيينات الرئيسية، يتمتع الرؤساء الفرنسيون بفترة حكم سبع سنوات، كما يمكنهم إخضاع البرلمان بالتهديد باستخدام سلطتهم لحل الجمعية الوطنية.

من ناحية أخرى يتعثر الرؤساء بدرجة خطيرة بسبب حاجتهم لأن تحافظ حكوماتهم على التأييد البرلماني والشعبي. وهكذا فإن رؤساء مثل ديجول de Gaulle (1969 -1958) وبومبيدو Pompidou (1974 -1969) وجيسكار ديستان Giscard d'Estaing (1981 - 1974) قد استمدوا قوتهم أساسًا من السيطرة التي مارستها القوى الديجولية في الجمعية الوطنية. غير أن حق الدعوة إلى انتخابات عامة لا يضمن بالضرورة سيطرة الحزب على الجمعية الوطنية مع اكتشاف الرئيس الاشتراكي ميتران Mtterrand عام 1986 ثم مرة ثانية عام 1993 لضرورة التعايش مع حكومات ديجولية. وبالمثل فعلى الرغم من امتلاك ديجول السلطات الرسمية لملك منتخب انتهت رئاسته بالاستقالة عام 1969 بعد الاضطرابات الطلابية في مايو 1968 ووقوع أزمة مالية. كما اتضحت هشاشة السلطة الرئاسية مع الضغوط التي مورست على الرئيس شيراك Chirac خاصة في فترة الحكومة الاشتراكية برئاسة جوسبان Jospin (2002 -1997).

الجدل بخصوص الحكم الملكي

الملكية هي نظام للحكم يسيطر عليه شخص واحد (حيث تعني كلمة monarchy حرفيًا "حكم الفرد"). غير أنها في الاستخدام العام تعني المؤسسة التي من خلالها يتم شغل موقع رئيس الدولة بالوراثة أو تعاقب الحكام داخل السلالة الملكية. وفي نظم الملكية المطلقة يدّعي الملك لنفسه احتكار السلطة السياسية حتى لو لم يمارس ذلك (أمثلة: السعودية، نيبال، المغرب). أما في الملكيات الدستورية فيضطلع الملك أساسًا بالوظيفة الرمزية المجردة من أي مغزى سياسي (أمثلة: إسبانيا، هولندا، المملكة المتحدة).

وتتلخص مزايا الملكية الدستورية فيما يلي:

- **توفر الحل للحاجة إلى رئيس غير حزبي وفوق سياسة الحزبية.**
- **تجسد السلطة التقليدية وتخدم كرمز للولاء الوطني والوحدة الوطنية.**
- **تشكل مستودعًا للخبرة والحكمة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الدستورية.**

وفيما يلي أهم عيوب الملكية الدستورية:

- **تتجنب المبادئ الديمقراطية حيث لا تقوم السلطة السياسية على أساس الرضا الشعبي، كما لا تخضع لأية مساءلة عامة.**
- **يرمز الملك (وربما يؤيد) إلى القيم المحافظة مثل التراتبية، الإذعان، احترام الثراء والمكانة الاجتماعية الموروثين.**
- **يقيد النظام الملكي الأمم بطرق بالية ورموز الماضي، ومن ثم إعاقة التقدم.**

ؤساء الوزراء

مكن تصنيف معظم السلطات التنفيذية السياسية في العالم الحديث سلطات تنفيذية برلمانية. وإن كانت بنية السلطة التنفيذية وشكلها فى لنظم البرلمانية تختلف كثيرًا عنها في النظم الرئاسية؛ فللسلطة التنفيذية لبرلمانية ثلاث سمات رئيسية. أولاً: لما كانت السلطة هنا مستمدّة من لجمعية الوطنية ووثيقة الارتباط بالسياسة الحزبية، تكون هناك حاجة إلى رئيس للدولة في صورة ملكية دستورية أو رئيس غير تنفيذي، لاضطلاع بالواجبات الرسمية وليكون بمثابة بؤرة الانتماء الوطني.

انيًا: تكون السلطة التنفيذية السياسية مشتقة من الجمعية الوطنية، ما عني أن الفصل بين أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء السلطة التنفيذية ب النظم الرئاسية لا يحدث مثله في النظم البرلمانية. ثالثًا: تكون السلطة

التنفيذية مسئولة مسئولية مباشرة أمام الجمعية الوطنية، أو أمام غرفته الأدنى على الأقل، بمعنى أنها لا تظل باقية في الحكم إذا فقدت ثقة الجمعية الوطنية.

هكذا تتناقض الديناميات الخارجية للسلطة التنفيذية في النظم البرلمانية تناقضًا حادًا مع مثيلتها في النظم الرئاسية. وبإيجاز: تُضطر السلطات التنفيذية البرلمانية لأن تمارس الحكم في الجمعيات الوطنية ومن خلالها، بينما تميل في النظم الرئيسية إلى الاعتماد على التفويض الشخصي ومجموعة مستقلة من السلطات الدستورية. وهو يؤثر أيضًا بلا شك على الديناميات الداخلية للسلطة. فبوجه خاص، تخلق ضغطًا أكبر على السلطة التنفيذية السياسية نحو جماعية اتخاذ القرار والتعاون، وهو ما ينعكس في وضعية أعلى لمجلس الوزراء في تلك النظم. ومع ذلك يرى معلقون كثيرون أن نمو سلطة رئيس الوزراء يحوله فعليًا إلى شبه رئيس.

ويعتبر رؤساء الوزراء (ويطلق عليهم أحيانًا لقب "مستشار" كما في ألمانيا، أو يشار إليه بلقب محلي مثل "تاوسيتش" في أيرلندا) رؤساء الحكومات الذين تنبع سلطتهم من وضعهم القيادي في الحزب أو الائتلاف الحائز على الأغلبية في الجمعية الوطنية. ويُعد نطاق السلطات الرسمية المخولة لمنصب رئيس الوزراء متواضعًا للغاية مقارنة بسلطات الرؤساء التنفيذيين. ولعل السلطة الأهم في هذا هي سلطة تعيين وإقالة، تشجيع وإعاقة، الوزراء. لكن هذه السلطة في هولندا وأستراليا على سبيل المثال تمارسها الجمعية الوطنية وبالأحرى حزب الأغلبية. ولما كان التوصيف الدستوري لمنصب رئيس الوزراء لا يمكن أن يكون إلا فضفاضًا، فإنه ليس من قبيل المبالغة القول إن المنصب يكون حسبما يريد منه شاغله، أو يكون قادرًا على فعله إن شئنا الدقة.

وفي الممارسة العملية، يتلخص هذا في مجموعتين من علاقات رئيس الوزراء؛ الأولى هي علاقاته مع مجلس الوزراء عامة ومع الوزراء ورؤساء الهيئات الحكومية منفردين. والثانية هي علاقاته مع الحزب، ومن خلاله تكون علاقاته مع الجمعية الوطنية والرأي العام. ويعتبر دعم مجلس الوزراء لرئيسه أساسيًا باعتباره الأول بين متساوين primus inter pares

كما هو الحال في المملكة المتحدة والهند وأستراليا. ويجبر هذا الوضع رؤساء الوزارات على العمل من خلال نظام للحكم الجماعي. ومن ثم تأتي قوتهم انعكاسًا لدرجة إدارتهم وتحكمهم في آلة الحكم، وضمان أن يعمل الوزراء تحتهم. وعلى العكس من هذا يتمتع المستشارون في ألمانيا بتمكينه شخصيًا- بمقتضى المادة 65 من القانون الأساسي- من تقرير الخطوط العامة للسياسة الحكومية. ومع ذلك فإن المادة نفسها تكبح سلطة المستشار بأن منحت الوزراء الاستقلال فيما يتعلق بالهيئات التابعة لهم.

لا شك أن العنصر الأساسي في قوة رئيس الوزراء ونفوذه تكمن في موقعه كقائد حزبي. وفي الحقيقة أن رئاسة الوزراء الحديثة قد نتجت أساسًا من نشأة الأحزاب السياسية المنضبطة. فمنصب رئيس الوزراء لا يتم منحه فقط على أساس القيادة الحزبية، وإنما هو يزود صاحب المنصب أيضًا بوسائل للتحكم في الجمعية الوطنية، وإرساء قاعدة لبناء صورته كزعيم وطني. ومن ثم يعتبر من العوامل المحدِّدة لقوة رئيس الوزراء: درجة وحدة الحزب، القوة البرلمانية لحزب رئيس الوزراء (وبخاصة ما إذا كان الحزب يحكم بمفرده أم ضمن ائتلاف) والسلطة المخولة للجمعية الوطنية، أو لغرفتها الأولى على الأقل. فمثلاً تسبب الصراع الداخلي في الحزب الديمقراطي الليبرالي باليابان في أن تكون فترات تولي رؤساء الوزراء لمناصبهم قصيرة وتكرار تغيير التشكيل الوزاري طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (عرفت الفترة من 1974 إلى 1982 خمسة رؤساء وزارات).

بالمثل يجبر النظام الحزبي المفتت في إيطاليا رئيس الوزراء عادةً على لعب دور الوسيط داخل حكومات ائتلافية تميل إلى الهشاشة. كما يتم تقييد سلطة المستشار في ألمانيا عن طريق سلطات الغرفة الثانية (البوندسرات) والمحكمة الدستورية، إلى جانب استقلال البنك المركزي (البوندسبنك).

بيد أن هناك اتفاقًا على أنه على الرغم من اختلاف الأوضاع الدستورية والسياسية بين رؤساء الوزراء في النظم المختلفة، فإن سلطتهم أخذت في النمو في السنين الأخيرة، ويرجع هذا جزئيًا إلى اتجاه وسائل الإعلام،

خاصة الصوتية والمرئية، إلى التركيز على الشخصيات، بمعنى أن رؤساء الوزراء قد أصبحوا نوعًا من "العلامة التجارية" لأحزابهم. كما أن تكاثر مؤتمرات القمة والزيارات الأجنبية يزود رئيس الوزراء بفرصة تصوير أنفسهم كزعماء قوميين. ويؤدي هذا في بعض الحالات إلى حد القول إن رؤساء الوزراء قد حرروا أنفسهم فعليًا من قيود مجلس الوزراء، وأرسوا شكلاً من حكم رئيس الوزراء. ففي الهند مثلاً نشأ نوع إمبراطوري من رئاسة الوزراء في عهد إنديرا غاندي Indira Gandhi وابنها راجيف Rajivوبلغ الأمر ذروته أثناء إعلان حالة الطوارئ في الفترة 1977-1975. وقد بات هذا ممكنًا بسبب الأغلبية التي تمتع بها حزب المؤتمر في البرلمان، والسيطرة الفجة التي مورست على أجهزة الحكومة المركزية، والهيمنة التي مارستها سلالة غاندي على أقسام مهمة من الشعب الهندي.

حكومة رئيس الوزراء: مزاياها ونقائصها

توجد سمتان رئيسيتان لحكومة رئيس الوزراء: الأولى: أن منصب رئيس الوزراء يشكل الرابط الرئيسي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فحائز هذا المنصب يأتي من الجمعية الوطنية ويكون مسئولاً أمامها، كما يخدم كرئيس للسلطة التنفيذية والبيروقراطية. ثانيًا: تعكس حكومة رئيس الوزراء تركز السلطة التنفيذية في يدي رئيس الوزراء والتبعية الفعلية له من جانب مجلس الوزراء ككل والوزراء. وهو بهذا يناظر الحكم الرئاسي.

وقد تعرضت حكومة رئيس الوزراء للانتقاد من جانبين:

- أنها تقوي مركزية السلطة بإضعاف الكوابح التي كان يمارسها مجلس الوزراء والوزارات والهيئات الحكومية.
- أنها تضيّق نطاق الجدل بشأن السياسات وتضعف الرقابة من خلال إقصاء الانتقادات ووجهات النظر البديلة.

ولكن بالمقابل يمكن الدفاع عن هذه الحكومة على الأسس التالية:

- أنها تعكس التفويض الشخصي الذي حصل عليه رئيس الوزراء في الانتخابات العامة.
- أنها تُضفي على السياسات الحكومية اتجاهًا واضحًا في مواجهة الضغوط المتجسدة في التقسيم الإداري وعقم وإضاعة الوقت في جماعية اتخاذ القرار.

تشمل:

- مستوى الزبائنية السياسية ونطاقاتها.
- السيطرة على نظام مجلس الوزراء، وبخاصة القدرة على إنشاء لجان المجلس وتشكيلها.
- القدرة على السيطرة على الجمعية الوطنية باعتبار رئيس الوزراء زعيم أكبر الأحزاب فيه، وخاصة حينما يملك الحزب الأغلبية في الغرفة الأدنى.
- وضعية رئيس الوزراء كرأس للخدمة المدنية، ومن ثم سيطرته على الآلة البيروقراطية.
- النفاذ المباشر إلى وسائل الإعلام، ما يمكنه من شخصنة الخطابات الموجهة للناخبين.

يقف رؤساء الوزراء على قمة الأذرع الإدارية والسياسية للحكومة، ما يعني أن مجلس الوزراء قد تحول إلى ما يشبه هيئة استشارية على النمط الأمريكي، ولم يعد يضطلع بمسئولية صنع السياسات. وقد أصبحت مقولة حكومة رئيس الوزراء حقيقة في المملكة المتحدة خلال الثمانينيات حين قامت مارجريت تاتشر بإعادة صياغة فعلية لطبيعة المنصب وسلطته.

وقد بنى توني بلير المزيد على هذه الأسس بعد 1997. وما ميز فترة رئاسة تاتشر للوزراء حقيقة أنها نظرت إلى نفسها كـ "رئيسة وزراء أيديولوجية" أي تضطلع بالقيادة الأيديولوجية والحرص على السياسات المتماسكة المتمحورة حول أفكار أصبح يطلق عليها التاتشرية. وبالمثل ربط بلير بقوة قيادته لحزب العمال بطرح مشروع "تحديثي" لحزب عمال "جديد" حيث حلت الأولويات الأيديولوجية "للطريق الثالث" محل الأولويات الاشتراكية القديمة. وقد رأى مايكل فولي Michael Foley (2000) أن هذا التطور قد كشف إلى أي درجة تبلورت "الرئاسة البريطانية المتأصلة".

ومن ملامح الرئاسية التي أصبحت السلطات التنفيذية البرلمانية تظهرها:

- القيادة الزعامية: اتجاه رئيس الوزراء لإبعاد شخصه عن حزبه وحكومته، بتقديم نفسه كزعيم "من الخارج" أو تطوير موقف

أيديولوجي خاص به.

- الانخراط الشعبوي: محاولة رئيس الوزراء الانخراط المباشر مع الجمهور بادعاء أنه يعبر عن أعمق آمالهم ومخاوفهم.
- شخصنة الحملات الانتخابية: ولع وسائل الإعلام الحديثة بالشخصيات واتجاهها لتصوير القيادات كـ "صورة العلامة التجارية" لأحزابهم وحكوماتهم.
- التفويض الشخصي: اتجاه رئيس الوزراء لادعاء السلطة بمقتضى الانتخاب، والنظر لذاته كضمير أيديولوجي لحزبه أو حكومته.
- المستشارون الخاصون: اتجاه رئيس الوزراء للاعتماد على مستشارين سياسيين يختارهم بنفسه عوضًا عن مجلس الوزراء أو الوزراء أو كبار مسئولي الخدمة المدنية.

ورغم أن رؤساء الوزراء الذين يقودون أغلبية برلمانية متماسكة يمكن أن يحوزوا سلطات يحسدهم عليها كثير من رؤساء الدول، فإنهم يخضعون أيضًا لكوابح مهمة. فمثلاً لا يملك رئيس الوزراء يدًا مطلقة في تعيين المسئولين وإقالتهم. فهناك الحاجة إلى الحفاظ على وحدة الحزب بضمان تمثيل الكتل والأجنحة الأيديولوجية المختلفة داخله في مجلس الوزراء، وكذا الضغوط في بلدان مثل كندا للحفاظ على التمثيل الإقليمي واللغوي، وهي تمثل ضوابط مهمة على سلطة رئيس الوزراء. وفي النهاية يكون رئيس الوزراء قويًا حسب الدرجة التي تسمح بها أوضاع مجلس الوزراء والحزب والظروف السياسية العامة.

ويمكن رؤية هذا في الهند بعد تجاوزات الطوارئ في السبعينيات، حيث قام رؤساء وزراء مثل ديساي Desai وسنج Singh وراو Rao على رأس حكومات ائتلافية أو أقلية بخفض حجم ديوان رئيس مجلس الوزراء، رغبة منهم في احترام سيادة الوزارات والهيئات الحكومية، وتقليل التدخل في شئون حكومات الولايات.

ومن المثير أن السلطة التي تمتعت بها مارجريت تاتشر في المملكة المتحدة لم تأت نتيجة شخصيتها الطاغية أو صلابتها الأيديولوجية، بقدر ما

التاتشرية Thatcherism: الموقف الأيديولوجي الداعي لحرية السوق/ الدولة القوية الذي تبنته مارجريت تاتشر، وهي النسخة البريطانية من المشروع السياسي لليمين الجديد.

الرئاسية Presidentialism: القيادة المشخصنة المنفصلة عن الأحزاب والهيئات الحكومية، والتي تتخذ شكل رئيس تنفيذي.

كانت نتيجة ظروف مواتية لها بشكل استثنائي، كان من بينها ضعف وانقسام المعارضة العمالية، الانتصار في حرب الفوكلاند عام 1982، عودة الاقتصاد العالمي للانتعاش في منتصف الثمانينيات، ومن ثم استطاع المحافظون تحت قيادتها الفوز بثلاثة انتخابات عامة متتالية. لكن هشاشة سلطة رئيسة الوزراء قد تجلت عند إزاحتها في نوفمبر 1990.

ولم ينبع الضعف النسبي لرئاسة جون ميجور John Major للوزراء (1992 - 1997) من نقص كفاءته الشخصية، بقدر ما كان نتيجة المصاعب التي واجهتها الحكومة، ومن بينها: تباطؤ تعافي الاقتصاد البريطاني من الركود الذي شهده في أوائل التسعينيات، تراجع الأغلبية البرلمانية التي يتمتع بها المحافظون منذ 1992، الصدع العميق داخل حزب المحافظين بخصوص الاتحاد الأوروبي، وحقيقة مواجهة الحزب لمعارضة أكثر فعالية ومصداقية انتخابية من جانب حزب العمال. وعلى العكس من حالة ميجور استفاد توني بلير ليس فقط من أغلبيته البرلمانية الكبيرة والتراجع الانتخابي لحزب المحافظين، وإنما استفاد أيضًا من حقيقة أن حزب العمال الذي قضى 18 عامًا في صفوف المعارضة قد أصبح أكثر استجابة لمقتضيات القيادة القوية والوحدة.

مجالس الوزراء

من السمات الأساسية لكل سلطة تنفيذية سياسية وجود نوع ما من مجلس الوزراء، وهو يعرف في فرنسا بهذا الاسم، وفي الاتحاد السوفيتي كان المكتب السياسي يقوم بهذا الدور. وهو عبارة عن لجنة من الوزراء الرئيسيين الذين يمثلون مختلف الهيئات الحكومية أو الوزارات. ولا يجوز أن يختلط هذا المصطلح مع "الكابينت" Cabinet المستخدم في فرنسا والاتحاد الأوروبي للإشارة إلى مجموعات صغيرة من المستشارين السياسيين الذين يؤيدون الوزراء منفردين. ويعكس الاستخدام الواسع لمجالس الوزراء الحاجة السياسية والإدارية لجماعية الإجراءات داخل السلطة التنفيذية. ففي المقام الأول تُمكِّن مجالس الوزراء الحكومة من تقديم وجه جماعي أمام الجمعية الوطنية والرأي العام. فبدونها يمكن أن

تظهر الحكومة كأداة شخصية في يد فرد واحد. ثانيًا: مجالس الوزراء هى وسيلة إدارية مصممة لضمان التنسيق الفعال بين السياسات الحكومية. وباختصار تصبح الحكومة، حال غياب مجلس للوزراء، مكونة من إمبراطوريات بيروقراطية متصارعة تكون كل منها معنية بتضخيم سلطاتها، فيما يشبه ما حدث في دولة هتلر بألمانيا النازية.

ويختلف الدور المحدد والأهمية السياسية لمجلس الوزراء من نظام لآخر، ومن دولة لأخرى. ففي النظم الرئاسية مثل الولايات المتحدة يوجد مجلس الوزراء لخدمة الرئيس حيث يعمل كناصح سياسي وليس كصانع سياسات. وفي الواقع أن نمو السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين، قد وقع أساسًا على مستوى آخر غير مجلس الوزراء، واتخذ شكل المكتب التنفيذي للرئيس. وعلى العكس من ذلك فإن مجلس الوزراء هو- من الناحية النظرية على الأقل- ذروة السلطة التنفيذية في الدول التي تحترم مبدأ حكم مجلس الوزراء مثل المملكة المتحدة ومعظم دول الكمنولث وعدة دول أوروبية مثل إيطاليا والسويد والنرويج.

مع ذلك من الصعب أن نجد في الممارسة العملية أمثلة لسلطات تنفيذية جماعية تعمل من خلال مجلس للوزراء أو هيئة مشابهة. وقد عرف الاتحاد السوفيتي- نظريًا- شكلاً من القيادة الجماعية يعكس المعتقد الماركسي- اللينيني بأن الحزب الشيوعي، وليس القائد الفرد، هو القوة القائدة والمرشدة في المجتمع السوفيتي. ولكن من الناحية العملية كان السكرتير العام للحزب، بدءًا من ستالين فصاعدا، هو المسيطر على المكتب السياسي والهيئة المكافئة له- رئاسة مجلس الوزراء- حتى وفاته، باستثناء خروتشوف Khrushchev الذي أطيح به في انقلاب حزبي عام 1964، وجورباتشوف Gorbachev. وفي ألمانيا- كما في مختلف أنحاء أوروبا- لا يشجع تقليد التخصص الوزاري الوزراء على النظر لأنفسهم "كلاعبين في فريق واحد" ومن ثم يعترض أي اتجاه نحو حكومة مجلس الوزراء. وحتى في النظام البريطاني، المفترض أنه المثال النموذجي لحكومة مجلس الوزراء، من الصعب رؤية مجلس الوزراء كهيئة لصنع القرار، ومازال في

حكومة مجلس الوزراء: المزايا والعيوب

يتسم حكم مجلس الوزراء بسمتين رئيسيتين. أولاً: يشكل مجلس الوزراء الرابط الرئيسي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث يأتي أعضاؤه من البرلمان ويكونون مسئولين أمامه، كما يخدم أيضًا كالرأس السياسي لمختلف الوزارات والهيئات الحكومية. ثانيًا: مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية العليا، وتكون مسئولية صنع السياسات بالمشاركة داخله، ويكون رئيس الوزراء هو "الأول" بالاسم فقط. ويقوم هذا النظام عادة على المسئولية الجماعية، حيث يُطلب من كل وزير أن "يغني الأغنية نفسها" ويؤيد السياسة الحكومية الرسمية.

وفيما يلي أهم مزايا حكومة مجلس الوزراء:

- تشجع الجدل المتكامل والصريح بشأن السياسات في إطار من الديمقراطية في اجتماعات المجلس، وتخضع المقترحات للفحص الدقيق.
- تضمن وحدة الحكومة وتماسكها، حيث يتخذ المجلس القرارات بشكل جماعي، ويدافع عنها أيضًا بشكل جماعي.

غير أن البعض وجه انتقادات لهذا النظام، أهمها:

- تعمل كعباءة لسلطة رئيس الوزراء حيث تجبر الوزراء ذوي الرأي المخالف على التأييد العلني للسياسة المتفق عليها.
- تعني عدم تماسك السياسات واتساقها؛ حيث تتخذ القرارات بناء على المساومات بين الوزراء المختلفين والمصالح المتباينة.

حدود المنتدى الديمقراطي.

م يؤدِ صعود سلطة رئاسة الوزراء إلى تقويض الطبيعة الجماعية لحكومة البريطانية فحسب، وإنما أدى نمو نطاق وتعقيد السياسات لحكومية هو الآخر إلى صناعتها فعليًا في أماكن أخرى، ثم وصولها لى مجلس في شكل سابق التجهيز. وهو ما يسلط الضوء على أهمية ساهمة الهيئات الحكومية في صياغة السياسات، إلى جانب تأثير لجان جلس الوزراء واللجان الفرعية بالأحرى. ويعتبر مجلس الوزراء كامل أعضائه في بريطانيا وبلاد أخرى مجرد القمة في منظومة مجلس لوزراء التي تتشكل من لجان للمتخصصين في الموضوعات المختلفة القادرين على دراسة المقترحات الخاصة بالسياسات بتفصيل وعمق كبر من اجتماع مجلس الوزراء. وتُضعف هذه المنظومة مجلس الوزراء

ذاته لسببين: أنها تقوي أدوات السيطرة المتاحة لرئيس الوزراء الذي ينشئ ويشكل اللجان، ولأن اجتماعات مجلس الوزراء بكامل أعضائه تفتقر عادةً إلى الوقت والخبرة اللازمين لفحص المقترحات المنبثقة من اللجان. وقد فسر بعض المعلقين العلاقة المعقدة الناتجة عن هذا بفكرة قلب السلطة التنفيذية (Rhodes and Dunleavy,1995). من ناحية أخرى، سيكون من الخطأ وصف مجلس الوزراء كمجرد مؤسسة "موقرة". وقد دفع الكثير من رؤساء الوزراء ثمنًا غاليًا لتجاهلهم عنصر الجماعية داخل الحكومة الحديثة. ويُعتبر المستشارون في ألمانيا أقوى بشكل عام من رؤساء الوزراء البريطانيين لأنه لا يمكن إقالة الحكومة في ألمانيا إلا "بسحب الثقة الإيجابي"، ومعنى ذلك أن البوندستاج لا يستطيع عزل الحكومة إلا بالموافقة على حكومة بديلة، ولا يُكتفى بمجرد سحب الثقة من الحكومة القائمة (كما هو الحال في المملكة المتحدة). ومع ذلك فقد اضطر المستشار شميدت Schmidt إلى الاستقالة عام 1982 حينما انسحب الحزب الديمقراطي الحر (وهو حزب صغير) من حكومة الائتلاف الذي يقوده الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وانضم إلى الديمقراطيين المسيحيين بقيادة هيلموت كول Helmut Kohl. ومن المؤكد أن الائتلافات تضيف المزيد من الصعوبات في إدارة مجلس الوزراء، وهو ما عانى منه رؤساء الوزراء الإيطاليون بانتظام، ولكن مجلس الوزراء المشكل من حزب واحد يمكن أن يسبب المشاكل.

فقد جاءت استقالة مارجريت تاتشر عام 1990 بدرجة كبيرة كنتيجة لتراجع الدعم الذي تحظى به داخل مجلس الوزراء. وفي الحقيقة أنها ادعت في روايتها الخاصة لأحداث نوفمبر 1990 أنه قد أطيح بها بانقلاب داخل مجلس الوزراء من خلال سحب التأييد الوزاري لها بمجرد فشلها في الاقتراع الأول لإعادة انتخابها كزعيمة لحزب المحافظين(Thatcher, 1993) كما جاءت إقالة رئيس الوزراء الأسترالي بوب هوك Hawke Bob عام 1991 لتؤكد الدرس القائل إن الزعماء البرلمانيين لا يستطيعون البقاء دون تأييد مجلس الوزراء، حيث تعرض للتحدي من جانب نائبه بول كيتنج Paul Keating .

سياسة القيادة

يظهر موضوع القيادة السياسية كموضوع عفى عليه الزمن من بعض الجوانب. وترجع جذور تقسيم المجتمع إلى قادة وأتباع إلى ثقافة ما قبل الديمقراطية التي ترى أن القادة "يعرفون أفضل" والجمهور بحاجة إلى من يقوده ويعبئه ويرشده.

ربما لا تكون السياسة الديمقراطية قد ألغت الحاجة إلى القادة، لكن من المؤكد أنها قد وضعت كوابح قوية على القيادة، وبالتحديد من خلال إخضاع القادة للمساءلة العامة وإرساء آليات مؤسسية يمكن إزاحتهم من خلالها. غير أن سياسة القيادة أصبحت ذات أهمية متزايدة من جوانب أخرى، حيث تسهم في إرساء فرع علمي مستقل للسيكولوجيا السياسية، ومن أهم شواغله دراسة التكوين والدوافع السيكولوجية عند القادة السياسيين (Kressel, 1993).

وقد تنامى التركيز على القيادة بفعل عدد من الأسباب. منها مثلاً أن الديمقراطية نفسها قد ارتقت، إلى حد ما، بأهمية الشخصية عن طريق

القيادة Leadership:

يمكن فهم القيادة كنمط من السلوك أو صفة شخصية؛ فالقيادة كنمط سلوكي هي التأثير الذي يمارسه فرد أو مجموعة على قطاع أكبر من المجتمع لتنظيم أو توجيه جهودهم نحو تحقيق أهداف مأمولة. بينما القيادة كصفة شخصية تشير إلى الصفات التي تمكن من ممارسة النفوذ على الآخرين، وبهذا المعنى فإن القيادة تساوي الكاريزما عمليًا.

ومن مزايا القيادة:

- تعبئ وتلهم قطاعات الشعب الخاملة أو لا يوجد لها اتجاه محدد.
- تعزز الوحدة وتشجع أعضاء الجماعة المعنية على السير في اتجاه واحد.
- تقوي التنظيمات عبر تأسيس تراتبية للمسئوليات والأدوار.

غير أن للقيادة مخاطرها أيضًا:

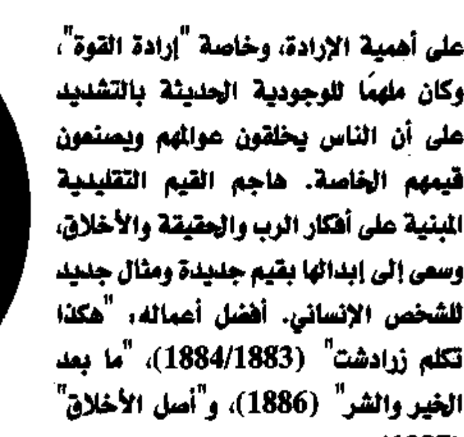
- تُركّز السلطة ويمكن أن تقود إلى الفساد والطغيان؛ ومن ثم كان المبدأ الديمقراطي القائل بضرورة ضبط القيادة من خلال المساءلة.
- تُولّد الخنوع والإذعان، ومن ثم لا تساعد الناس على الاضطلاع بالمسئولية تجاه حيواتهم ذاتها.
- تُضيّق نطاق الجدل والحوار بسبب تشديدها على الأفكار الآتية من القمة أكثر من تلك المنبثقة من القاعدة.

مفهوم

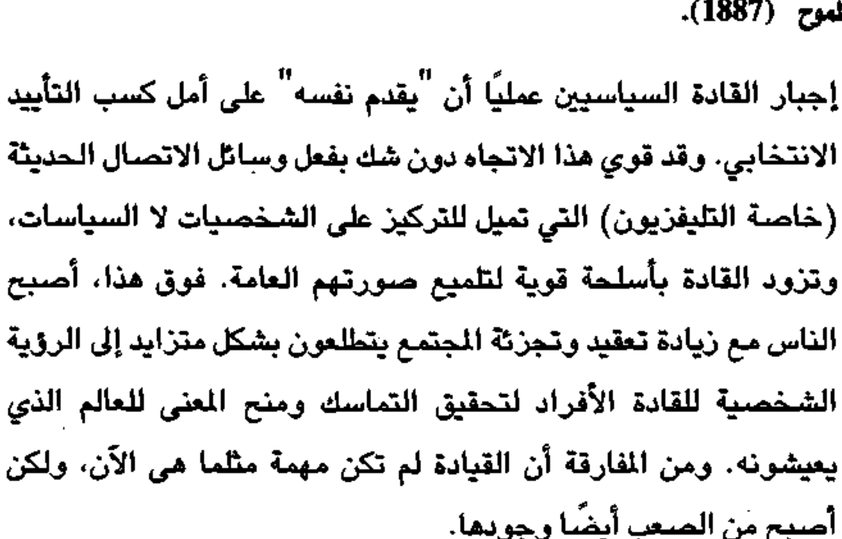
قلب السلطة التنفيذية Core Executive:

هو شبكة من المؤسسات والأفراد الذين يلعبون أدوارًا رئيسية في التوجيه والتنسيق الكلي للسياسات الحكومية. ويتكون في العادة من: رئيس الوزراء، كبار مستشاري السياسات، الأعضاء البارزين في مجلس الوزراء، لجان مجلس الوزراء، ومسئولين من الهيئات الحكومية ذات الأهمية الاستراتيجية. ولنظام القلب هذا عدد من المزايا نذكر منها: أولا، أنه يبتعد عن الجدل المبسط حول مواجهة "رئيس الوزراء ضد مجلس الوزراء"، وذلك من خلال الاعتراف بعمل هذه الهيئات داخل سياق مؤسسي. ثانيًا: يقر هذا النظام بمدى التأثير الممارَس على السياسات من خلال بناء تحالفات وائتلافات للتأييد. ثالثًا: يسمح بتأثير عوامل أوسع مثل التطورات الاقتصادية والدبلوماسية التي تؤثر في الموارد المتاحة للفاعلين في السلطة التنفيذية. أخيرًا: يفسر النموذج التقلبات في موقع السلطة التنفيذية، حيث تتغير العلاقات وتوزيع الموارد بمرور الزمن.

Friedrich Nietzsche (1844 - 1900) فردريك نيتشه



فيلسوف ألماني. عمل أستاذًا للغة اليونانية في بازل حينما كان في الخامسة والعشرين من عمره. هجر اللاهوت إلى الفيلولوجيا (فقه اللغة) وأصبح مهتمًا بشكل متزايد بأفكار شوبنهاور Schopenhauer (1788- 1860) وموسيقى فاجنر Wagner (1813- 1883). اعتلت صحته البدنية والذهنية بعد 1889 فوضع تحت رعاية شقيقته إليزابيث التي حررت وشوهت كتاباته. شدد نيتشه في عمله المعقد والطموح على أهمية الإرادة، وخاصة "إرادة القوة"، وكان ملهمًا للوجودية الحديثة بالتشديد على أن الناس يخلقون عوالمهم ويصنعون قيمهم الخاصة. هاجم القيم التقليدية المبنية على أفكار الرب والحقيقة والأخلاق، وسعى إلى إبدالها بقيم جديدة ومثال جديد للشخص الإنساني. أفضل أعماله: "هكذا تكلم زرادشت" (1883/1884)، "ما بعد الخير والشر" (1886)، و"أصل الأخلاق" (1887).



إجبار القادة السياسيين عمليًا أن "يقدم نفسه" على أمل كسب التأييد الانتخابي. وقد قوي هذا الاتجاه دون شك بفعل وسائل الاتصال الحديثة (خاصة التليفزيون) التي تميل للتركيز على الشخصيات لا السياسات، وتزود القادة بأسلحة قوية لتلميع صورتهم العامة. فوق هذا، أصبح الناس مع زيادة تعقيد وتجزئة المجتمع يتطلعون بشكل متزايد إلى الرؤية الشخصية للقادة الأفراد لتحقيق التماسك ومنح المعنى للعالم الذي يعيشونه. ومن المفارقة أن القيادة لم تكن مهمة مثلما هي الآن، ولكن أصبح من الصعب أيضًا وجودها.

نظريات القيادة

تحاط مسألة القيادة السياسية بخلافات كثيرة. فلأي حد تُعتبر القيادة متوافقة مع الحرية والديمقراطية؟ هل القيادة تُلهم وتُحرك أم تُثبط وتَقمع؟ هل يجب الإعجاب بالقادة الأقوياء أم الخشية منهم؟ ويكمن في قلب هذه الخلافات وجهات النظر المتباينة بشأن طبيعة القيادة السياسية. فمم تتكون ظاهرة القيادة السياسية؟ ومن أين يأتي القادة؟

مكننا هنا تحديد أربع نظريات متناقضة للقيادة:

- القيادة بوصفها هبة شخصية
- القيادة بوصفها ظاهرة سوسيولوجية
- القيادة بوصفها ضرورة تنظيمية
- القيادة بوصفها مهارة سياسية



الشكل 2/17:
الرئيس نيلسون مانديلا والدلاي لاما في كيب تاون، جنوب إفريقيا، 1996

نظر الرؤية التقليدية إلى القيادة باعتبارها هبة طبيعية لكن نادرة. وقد سورها أرسطو Aristotle بقوله: "يتحدد الإنسان منذ لحظة ميلاده لأولى ليحكم أو يكون محكومًا". والقيادة من هذا المنظور صفة فردية ماما، تظهر في الأشخاص الذين يُعتقد تقليديًا أنهم "رجال القدر". وتوجد

أكثر النسخ تطرفًا من هذه الرؤية في "مبدأ القائد" Führerprinzip. وهو يقوم على فكرة القائد الأوحد الأعلى (الذكر دائمًا) القادر وحده على قيادة الجماهير إلى مصيرهم. وهى الفكرة المأخوذة جزئيًا من أفكار فردريك نيتشه Friedrich Nietzsche عن "الرجل الأعلى" أو "الرجل الخارق" الذي يسمو فوق "غريزة القطيع" في الأخلاق التقليدية ومن ثم يحقق السيطرة على الذات. وتتجسد نظرية القيادة على نحو أكثر اعتدالاً في فكرة الكاريزما، والتي تُفهم بوجه عام على أنها تعني قوة الشخصية. ومن الأمثلة الكلاسيكية للقادة الكاريزميين كشخصيات قوية جدًا: هتلر وكاسترو وناصر وتاتشر، وإن وجدت أيضًا شخصيات أكثر اعتدالاً وإن لم تَقِلّ في الفاعلية مثل روزفلت من خلال "أحاديث المدفأة" والمهارات التلفزيونية عند كل القادة المحدثين تقريبًا. غير أن القادة الذين يظهرون سلطة أخلاقية حقيقية، مثل نيلسون مانديلا Nelson Mandela والدلاي لاما Dalai Lama (انظر الشكل 17-2) نادرون للغاية.

ويتبنى علم النفس السياسي نظرة مشابهة إلى القيادة، حيث يحللها من حيث الشخصية الإنسانية. ومن أولى المحاولات في هذا الشأن: التعاون الذي جرى في أواخر عشرينيات القرن الماضي بين سيجموند فرويد Sigmund Freud (1939 - 1856) ووليام بوليت William C. Bullitt في دراسة سيكولوجية لشخصية الرئيس وودرو ولسون (Freud and Bullit,1967). اقترح هارولد لازويل Harold Lasswell في كتابه الذي أحدث ضجة كبيرة "الأمراض النفسية والسياسة"(1930)، أن الدوافع التي تحرك القادة بالأساس هى صراعات خاصة ومَرضية تقريبًا يتم عقلنتها من حيث الأعمال المنفذة للصالح العام. وقد قام جيمس باربر James Barber (1988) بتحليل حديث واسع النطاق للقيادة السياسية، ومن خلال تركيزه على ما أسماها "الشخصية الرئاسية" صنَّف رؤساء الولايات المتحدة طبقًا لمتغيرين أساسيين: الأول: ما إذا كانوا "فعالين" أم "خاملين" من حيث الطاقة التي منحوها للمنصب، والمتغير الثاني: ما إذا كانوا "إيجابيين" أو "سلبيين" من حيث شعورهم إزاء المنصب السياسي. ومن ثم قام بتحديد أربعة أنماط لهذه الشخصية:-

- الفعالة – الإيجابية
- الفعالة – السلبية
- الخاملة – الإيجابية
- الخاملة – السلبية

وكان من أمثلة الرئيس الفعال الإيجابي: جون كيندي، جورج بوش الأب، وكلينتون. ومن أمثلة الرئيس الفعال السلبي: هاردنج Harding وريجان. وكان نيكسون مثالاً للرئيس الخامل الإيجابي، بينما صُنف كوليدج Cooledge وأيزنهاور ضمن الرؤساء الخاملين السلبيين. إلا أن حدود تحليل باربر تكشفت بفعل تحول جورج بوش الابن من تصنيف الخامل السلبي إلى رئيس أكثر فعالية وصرامة بعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001.

وهناك نظرة بديلة إلى القيادة تراها كظاهرة سوسيولوجية لا سيكولوجية. ووفقًا لهذا المنظور فإن القادة "تخلقهم" قوى اجتماعية تاريخية خاصة. فهم لا يصلون إلى درجة فرض إرادتهم على العالم وإنما يعملون كأداة تمارس من خلالها القوى التاريخية فعاليتها. وهذه هي المقاربة التي تبناها الماركسيون حيث يعتقدون بأن التطور التاريخي يتشكل إلى حد كبير وفق العوامل الاقتصادية، والتي تنعكس في عملية للصراع الطبقي. ومن ثم يعتبرون أن طاقات القادة الأفراد أقل أهمية من المصالح الطبقية الأعرض التي يعبرون عنها. ومع ذلك فقد اعترف ماركس أن البونابرتية تمثل استثناءً من هذا. وهي الظاهرة التي قامت على الانقلاب الذي قاده لويس بونابرت Louis Bonaparte عام 1851، وأسس بعده ديكتاتورية شخصية في سياق ظروف فقدت فيها البرجوازية السلطة، ولكن لم تكن البروليتاريا قد تطورت بعد بما يكفي للاستيلاء عليها. ولكن ماركس أصر، حتى في هذه الحالة على أن الديكتاتورية البونابرتية قد عكست مصالح الطبقة الأقوى عدديًا في فرنسا، وهي طبقة الفلاحين صغار الحائزين. وبالمثل عندما حلل تروتسكي الستالينية في روسيا شدد على درجة تجذر السلطة الستالينية في سيطرة بيروقراطية الدولة (Trotsky, 1937). كما

مفهوم

عبادة الشخصية Cult of personality:
أو (عبادة القائد/ الزعيم) وسيلة دعائية يتم من خلالها تصوير القائد السياسي كشخصية بطولية أو شبه إلهية. ومن خلال معاملة القائد كمصدر لكل الحكمة السياسية/ وحَكَم لا يخطئ المصلحة الوطنية، تقضي عبادة الشخصية بأن أي شكل من انتقاد أو معارضة القائد يقارب الخيانة أو الخلل. وقد تبلورت عبادة الشخصية بصورها المختلفة في النظم الشمولية (بدءًا من ستالين) باستخدام إمكانيات وسائل الاتصال الحديثة، إلى جانب قمع الدولة، من أجل إرساء نوع من التبجيل الطقسي. إلا أن النقطة التي عندها تتحول الدعاية الروتينية (الموجودة في كل النظم) إلى "عبادة" كاملة الأركان، قد لا تكون واضحة في الممارسة العملية.

البونابرتية Bonapartism:
نوع من الحكم تنصهر فيه القيادة الشخصية مع القومية المحافظة، ويرى الماركسيون أنها تعكس استقلالاً نسبيًا للدولة.

شكلت العوامل السوسيولوجية الأساس للفكرة المختلفة تمامًا والقائلة إن القيادة السياسية هى إلى حد كبير منتج للسلوك الجماعي. ففي كتابه "الجمهور" (1895) حلل جوستاف لوبون ديناميات السيكولوجيا الجماهيرية، وزعم أن القادة مجبرون على اقتفاء السلوك الجمعي للجماهير، وليس العكس.

أما الطريقة الثالثة لرؤية القيادة فتنظر إليها من زاوية تقنية كوسيلة عقلانية أو بيروقراطية. ووفق هذه الرؤية تكون القيادة ضرورة تنظيمية تنشأ من الحاجة إلى التماسك والوحدة وتحديد الاتجاه داخل أي مؤسسة معقدة. ومن ثم فإن القيادة تسير مع البيروقراطية جنبًا إلى جنب.

إذ تحتاج التنظيمات الضخمة الحديثة إلى التخصص وتقسيم العمل، وهو ما يفضي بدوره إلى تراتبية في المناصب والمسئوليات. وتتسق هذه القيادة البيروقراطية مع ما أسماه ماكس فيبر السلطة القانونية– العقلانية، والتي لا تكون شخصية بالأساس، وتقوم على قواعد رسمية تكون مكتوبة عادةً. ولا شك أن صعود الحكم الدستوري قد أضفى على القيادة السياسية طابعًا بيروقراطيًا قويًا بضمان أن ترتبط السلطة بالمنصب السياسي وليس بالفرد حائزه. غير أن هذا يتناقض مع الضغوط الديمقراطية التي تدفع القادة السياسيين إلى التعويل على الكاريزما والصفات الشخصية من أجل الفوز بالسلطة والبقاء فيها.

أما النظرية الأخيرة للقيادة فتصورها على نحو حرَفي تمامًا: أي كمهارة سياسية يمكن تعلمها وممارستها. وبهذا المعني تكون القيادة السياسية أقرب إلى فن التلاعب والخداع، وربما كسمة حتمية للسياسة الديمقراطية في عصر الاتصال الجماهيري. ويمكن رؤية هذا على نحو أكثر وضوحًا في ظواهر عبادة الشخصية التي يتم بناؤها لدعم قيادات ديكتاتورية مثل ماوتسي تونج Mao Zedong والعقيد القذافي وصدام حسين. وفي الحقيقة أن الكثير من النماذج الكلاسيكية للقيادة الكاريزمية يمكن اعتبارها– من الناحية العملية– كأشكال من القيادة المصنوعة. فمثلاً بنى ستالين شعبيته بناءً على عبادة شخصية لينين Lenin في العشرينيات، فنصب لسلفه التماثيل، وأعاد تسمية الشوارع والمدن باسمه، ووضع

جثمانه المحنط في ضريح بالميدان الأحمر. وبعدما نجح ستالين في ربط اسمه بعناية بتراث لينين قام في الثلاثينيات بتحويل هذه العبادة لصالحه هو الشخصي.

وبالمثل كانت أداءات هتلر في حشود نورمبرج مدارة مسرحيًا بعناية على يدي ألبرت سبير Albert Speer. إذ تم تصميم كل كلمة وكل إيماءة لهتلر، بل صُمم الحدث كله بما يخلق توترًا عاطفيًا لا يحرره إلا ظهور هتلر. ولا تقل عن هذا حاجة السياسيين المحدثين إلى تقديم أنفسهم ورؤاهم الشخصية، وإن كانت المهارات المناسبة للتليفزيون أكثر اعتدالاً ولياقة مقارنة بما يناسب الحشود الجماهيرية أو التظاهرات العامة. مع ذلك تظل القيادة هنا كحرفة، جراء تشديد هذه الرؤية على المهارات التليفزيونية واستخدام "المقاطع الصوتية المسجلة" والاعتماد على مستشاري الإعلام.

أنواع القيادة

المقصود بنوع القيادة هو الاستراتيجيات والأنماط السلوكية التي يسعى القائد من خلالها لتحقيق غاياته. وبالطبع ليس جميع القادة متشابهين، إذ إن القيادة يمكن أن تمارَس بعدد من الطرق المختلفة. وهناك عوامل عديدة تحدد شكل تبني القيادة استراتيجية أو أسلوبًا ما. غير أن من أكثرها وضوحًا: شخصية القائد وغاياته، الإطار المؤسسي الذي يعمل من خلاله، الآليات السياسية للحصول على السلطة والاحتفاظ بها، وسائل الاتصال الجماهيري المتاحة، طبيعة الثقافة السياسية العامة. وقد صنف البعض الأنواع المتمايزة للقيادة كما يلي (Buns, 1978):

- قيادة "دعه يعمل" laissez-faire
- القيادة المتعاملة
- القيادة التحويلية

والسمة الرئيسية في قيادة "دعه يعمل" هي تردد القائد في التدخل في الشئون الخارجة عن مسئوليته الشخصية. ويتمسك أولئك القادة بمقاربة "رفع أيديهم" عن مجلس الوزراء والهيئات الأخرى. ومن أمثلة هذه القيادة يمكن ذكر رونالد ريجان الذي كان اهتمامه قليلاً نسبيًا بالأعمال اليومية للإدارة.

وبالمثل قام جورج بوش الابن بتفويض المسئوليات لكبار مستشاريه، ولكن إعلان "الحرب على الإرهاب" عام 2001 دفع الرئيس إلى تبني نمط في القيادة أكثر مباشرةً. ولا تتناقض مقاربة "دعه يعمل" مع القيادة الأيديولوجية، لكنها تتطلب بالتأكيد أن تشكل الأهداف الأيديولوجية رؤية استراتيجية عمومية فقط. ومن جوانب القوة في هذه المقاربة أنها، بسبب منح التابعين مسئوليات أكبر، يمكن أن تعزز الانسجام وروح الفريق، كما تسمح للقادة بالتخلص من الأعباء الإدارية والتركيز على القضايا السياسية والانتخابية. ولكنها بالمقابل يمكن أن تؤدي أيضًا إلى إضعاف التنسيق بين السياسات الحكومية، حيث يُسمح للوزراء وغيرهم من المسئولين بنطاق واسع جدًا لتحقيق مصالحهم ومبادراتهم الخاصة. وعلى سبيل المثال أوضحت عملية إيران- كونترا مدى ضآلة معلومات الرئيس ريجان عن أنشطة وكالة الاستخبارات المركزية ومسئولي البيت الأبيض المفترض أنه مسئول عنهم.

وعلى النقيض مما سبق تعد القيادة المتعاملة نوعًا من القيادة أكثر تدخلاً؛ إذ يتبنى القادة من هذا النوع دورًا إيجابيًا في صنع السياسات وإدارة الحكم، ولكن ما يحركهم هنا يرجع أكثر إلى أهداف واعتبارات براجماتية، من أهمها على الأرجح: حماية وحدة الحزب وتماسك الحكومة، تقوية التأييد العام والمصداقية الانتخابية. ويعمل القادة هنا كوسطاء معنيين بتعزيز المكانة الكلية للحكومة، من خلال التفاوض على التسويات والموازنات بين الأفراد والكتل والمصالح. ويعتبر الرئيسان ليندون جونسون Lyndon Johnson وجورج بوش الأب من القادة المتعاملين، وكذلك هارولد ويلسون Harold Wilson وجون ميجور في المملكة المتحدة. وهو فوق كل شيء نمط إداري، وحتى تكنوقراطي، في القيادة. ومن مزاياه أنه عملي إلى حد بعيد ويسمح بمساحة واسعة من المرونة التكتيكية. ولكن أهم نواقصها إمكانية النظر لهؤلاء القادة كانتهازيين مجردين من المبادئ الراسخة أو القناعات العميقة. وقد اتضح هذا من الاعتراف المدمر لجورج بوش في الانتخابات الرئاسية عام 1992 بأنه لم يفهم "الشيء المسمى رؤية".

وفي النوع الثالث من القيادة، أي القيادة التحويلية، لا يكون القائد منسقًا

أو مديرًا بقدر ما يكون ملهمًا أو صاحب رؤية. ولا يتحرك أولئك القادة وفق قناعاتهم الأيديولوجية فحسب، وإنما أيضًا بمقتضى تجلي عزيمتهم الشخصية وإرادتهم السياسية في الممارسة العملية. وبدلاً من السعي للتسوية والتوافق يحاول القادة التحويليون تعبئة التأييد من داخل الحكومة وأحزابهم والرأي العام لتحقيق رؤيتهم الشخصية. وقد اقترح هوارد جاردنر Howard Gardner (1996) أن القائد هو "فرد يخلق قصة". وتتوقف فعالية هذا القائد على درجة "تجسيده" للمسألة وصداها عند الجمهور الأوسع.

ولقد أعاد الجنرال ديجول مثلاً تشكيل القيادة السياسية في فرنسا بدرجة كبيرة، من خلال تقديم نفسه في "شخصية الأب" و"الزعيم الوطني"، بتأسيس نظام رئاسي عرف بالجمهورية الخامسة. وقد ظهر نموذج مماثل في المملكة المتحدة مثلته مارجريت تاتشر حين جاءت إلى الحكم لتدير "حكومة مبادئ". ويعتبر الاستخدام المستمر لمصطلحات كالديجولية والتاتشرية شاهدًا على التأثير المتواصل للرؤى الأيديولوجية لأولئك القادة. فتبنى توني بلير كذلك موقفًا تحويليًا، أولاً بإعادة تقديم حزب العمال كحزب العمال "الجديد"، ثم بانتهاج حكومته "للطريق الثالث" بدلاً من الأولويات الاشتراكية القديمة، وأخيرًا بتتويج سمعته كرجل دولة عالمي.

وليس من النادر أن ترتبط القيادة التحويلية بالشعبوية، حيث تعكس رغبة هؤلاء القادة في إظهار أنهم يعبرون عن هموم "الشعب" ومصالحه. ورغم أن قوة القيادة التحويلية تكمن في توفيرها الأساس اللازم للمضي قدمًا في البرامج الراديكالية للإصلاح الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، فإنها قد تشد أيضًا الانحراف باتجاه الحكم التسلطي والتصلب الأيديولوجي. وهكذا يمكن النظر إلى تاتشر نفسها كإحدى ضحايا التاتشرية، حيث دفعت الثمن عام 1990 لقيادتها ذات الطابع الاستبدادي ورفضها لتغيير الأولويات السياسية التي لم تعد شعبية من الناحية الانتخابية.

وبغض النظر عن نمط القيادة القائم، هناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن القادة السياسيين الحديثين يواجهون تحديات أكبر من تلك التي واجهها أسلافهم. وترجع أهمية هذا إلى أن المواقف من القادة، والفعالية

المتصورَة للقيادة، تؤثر كثيرًا في النظرة العامة لدى الشعب تجاه العملية السياسية. ولعل الصعوبة الأولى التي يواجهها القادة تتمثل في التعقيد الذي يميز المجتمعات الحديثة وتعرضها المباشر للتأثيرات العالمية، حتى يجد السياسيون أحيانًا أنه من المستحيل إنجاز الأشياء كما خططوا. من ثم قد يجتاحهم الإحباط من إمكانية الوصول إلى مستوى التوقعات. ثانيًا: يعاني القادة من تحطم المسلمات الأيديولوجية والأخلاقية القديمة، وهو ما يصعب عليهم نسج سرديات جاذبة تحصل على رضا شعبي واسع.

مفهوم

الشعبوية Populism: مأخوذة من الكلمة اللاتينية – populus بمعنى "الشعب"، وقد استخدم المصطلح لوصف حركات سياسية معينة وتقليد خاص في الفكر السياسي. وقد اتسمت الحركات أو الأحزاب الموصوفة بالشعبوية بادعائها تأييد الشعب العادي في مواجهة النخب الاقتصادية أو السياسية "الفاسدة". وكتقليد سياسي، تعكس الشعبوية الاعتقاد بأن وجدان الشعب وأمنياته هي المرشد الشرعي الرئيسي للعمل السياسي. ومن ثم يتوجه السياسيون الشعبويون بدعوتهم إلى الشعب مباشرة ويزعمون التعبير عن أعمق أمانيه ومخاوفه جراء عدم الثقة في كل المؤسسات الوسيطة. ورغم أن الشعبوية قد ترتبط بأي قضية أو أيديولوجية فينظر إليها في الغالب كنزعة تسلطية ضمنا، ومن ثم تعتبر الديمقراطية "الشعبوية" العدو للديمقراطية "التعددية".

ملخص

◆ السلطة التنفيذية مسئولة عن تنفيذ السياسات أو تطبيقها. وتشكل السلطة التنفيذية قلب الشخصيات القيادية الذي يكاد يكافئ "الحكومة أو الإدارة القائمة". وتتشكل بيروقراطية السلطة التنفيذية من موظفين عامين أو الخدمة المدنية. غير أن الحدود بين السياسي والبيروقراطي تتعرض للطمس غالبًا جراء تعقيدات عملية صنع السياسات.

◆ تعمل السلطة التنفيذية السياسية كـ "القمم الآمرة" في جهاز الدولة وتضطلع بعدد من أدوار القيادة. ومن بينها: تمثيل الدولة في المناسبات الرسمية، قيادة عملية صنع السياسات خاصة من حيث صياغة الأولويات الاستراتيجية، تعبئة التأييد الشعبي للحكومة أو الإدارة، الإشراف على الآلة البيروقراطية، وأخذ المبادرة حين التعرض لأزمات محلية أو دولية.

◆ تتركز السلطات التنفينية الرئاسية في يد الرئيس الذي يجمع بين دوري رئيس الدولة ورئيس الحكومة، لكنه يواجه الجمعية الوطنية التي تتمتع بالاستقلال الدستوري والسياسي. ويعمل رئيس الوزراء في النظم البرلمانية من خلال مجموعتين من العلاقات: الأولى هى العلاقات مع مجلس الوزراء والوزراء والهيئات العامة، والثانية مع الأحزاب والجمعية الوطنية التي تنبع سلطته منها.

◆ ازدادت سلطة رؤساء السلطة التنفيذية جراء اتجاه وسائل الإعلام والسياسة الانتخابية إلى التركيز على الشخصية والصورة، إلى جانب فرص إظهار مهارات رجل الدولة في الشئون ومؤتمرات القمم الدولية،

فضلاً عن الحاجة إلى القيادة السياسية والأيديولوجية داخل السلطة التنفيذية الآخذة في التعقد والتضخم. ومع ذلك يتم ضبط سلطة رؤساء السلطة التنفيذية بفعل أهمية الوحدة داخل الحكومة والحزب، والحاجة إلى الاحتفاظ بالتأييد داخل الجمعية الوطنية، وصعوبة التحكم في الآلة البيروقراطية المتشعبة.

◆ تُفهَم القيادة السياسية بطرق مختلفة. فتم تفسيرها كموهبة شخصية تقوم على صفات فردية مثل الكاريزما، وكظاهرة سوسيولوجية يعبر من خلالها القادة عن قوى تاريخية اجتماعية معينة، وكضرورة تنظيمية ترجع جذورها إلى الحاجة للتماسك ووحدة الاتجاه، وكمهارة سياسية يمكن للقادة اكتسابها بغرض التلاعب بالزملاء والجماهير.

أسئلة للمناقشة

- ما الظروف التي تجعل رئيس الدولة يلعب دورًا سياسيًا مهمًا؟
- هل تُعتبر سلطة الإقناع هي السلطة الوحيدة التي يجب أن يمتلكها رئيس السلطة التنفيذية؟
- هل أصبح الرؤساء ورؤساء الوزراء أكثر قوة عن السابق؟
- هل تُعتبر جماعية حكومة مجلس الوزراء مبدأ يستحق الحفاظ عليه؟
- هل يجب الإعجاب بالقادة الأقوياء أم الخوف منهم؟
- هل تُعتبر عبادة الشخصية سمة لكل النظم السياسية وليس النظم الديكتاتورية وحدها؟
- هل نحصل على القادة السياسيين الذين نستحقهم؟

للمزيد من القراءة


Gardner, H., Leading Minds (London: HarperCollins, 1996).

استكشاف شيق لطبيعة القيادة ومهارات القادة واستراتيجياتهم.

Poguntke, T. and P. Webb., The Presidentialization of Politics: A Comparative Study of Modern Democracies (Oxford: Oxford University Press).

بحث أساسي في "منطق الحكم الرئاسي" يراعي أيضًا الاختلافات بين النماذج الوطنية.

Rhodes, R. and Dunleavey (eds), Prime Minister, Cabinet and Core Executives (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1995).

مجموعة مقالات تحلل موقع السلطة التنفيذية في المملكة المتحدة.

Rose, R., The Postmodern Presidency: The White House Meets the World, 2nd edn (New York: Chartham House, 1991).

تحليل مثير لنظرية "اللا فوز" للسلطة الرئاسية.

Wright, V., B. Guy Peters, and R. Rhodes (eds), Administerng the Summit: Administeration of the Core Executive in Developing Countries (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2000).

مقدمة مقارنة مفيدة لدور رئيس الوزراء والصور المختلفة لقلب السلطة التنفيذية.

البيروقراطيات

الفصل

المحتويات

"البيروقراطية آلة عملاقة يُشغلها أقزام"

أونوريه دي بلزاك، "الأقزام"

يشير مصطلح البيروقراطية عند الكثيرين إلى انعدام الكفاءة والشكليات الفارغة وإضاعة الوقت، باختصار: الروتين. أما في السياسة فيشير المصطلح إلى الآلة الإدارية للدولة: أي تلك الصفوف الغفيرة من موظفي الخدمة المدنية والمسئولين العامين عن تنفيذ أشغال الحكومة. ويتبع آخرون رؤية ماكس فيبر للبيروقراطية كشكل متميز من التنظيم لا يوجد في الحكومة فحسب وإنما في كل مجالات المجتمع الحديث. بيد أنه لا يمكن الشك في أنه مع نمو الحكومة واتساع مسئولياتها، أصبحت البيروقراطية تلعب دورًا متزايد الأهمية في الحياة السياسية. فلم يعد بالإمكان التقليل من شأن موظفي الخدمة المدنية واعتبارهم مجرد إداريين أو منفذي سياسات، إنما هم شخصيات أساسية في عملية السياسات، بل يديرون بلدانهم في بعض الحالات. وقد تكمن حقيقة "الحكم بواسطة الموظفين" وراء زيف التمثيل والمساءلة الديمقراطية.

وفيما يلي المسائل الأساسية التي نتناولها في هذا الفصل:

المسائل الرئيسية:

- ما البيروقراطية؟
- ما النظريات الثلاث للبيروقراطية؟
- ما وظائف البيروقراطيات؟
- كيف تنظَم البيروقراطيات؟ وكيف ينبغي أن تنظَم؟
- لماذا يكون البيروقراط أقوياء؟ ولماذا اتسعت السلطة البيروقراطية؟
- كيف يمكن النجاح في محاولة التحكم في البيروقراطيات؟

نظريات البيروقراطية

اجتذبت مسألة البيروقراطية اهتمامات سياسية عميقة. وكان الموقف منها سلبيًا على الدوام في العصر الحديث. فقد انتقد الليبراليون البيروقراطية لافتقارها إلى الانفتاح والقابلية للمساءلة. ويدينها الاشتراكيون – الماركسيون بالأخص– كأداة للإخضاع الطبقي. أما اليمين الجديد فيصور البيروقراطية كعديمة الكفاءة ولا تخدم سوى نفسها. وتقوم هذه الآراء المتناقضة على خلاف أعمق حول طبيعة البيروقراطية. فقد استخدم مصطلح البيروقراطية بطرق مختلفة كثيرة حتى إنه يجب التخلي تمامًا عن محاولة وضع تعريف شامل لها. فلم يستطع ألبرو (Albrow، 1970: 10 -84) تحديد أقل من سبعة مفاهيم حديثة للبيروقراطية:

- البيروقراطية كتنظيم عقلاني
- البيروقراطية كعدم كفاءة تنظيمية
- البيروقراطية كحكم الموظفين
- البيروقراطية كإدارة عامة
- البيروقراطية كإدارة موظفين
- البيروقراطية كتنظيم
- البيروقراطية كمجتمع حديث

تعكس هذه المفاهيم والاستخدامات المتناقضة إلى حد ما حقيقة أن الفروع الأكاديمية المختلفة تنظر إلى البيروقراطية بطرق مختلفة. فدارسو الحكم مثلاً فهموا البيروقراطية تقليديًا بمعنى حرفي لتعني "الحكم من المكتب"، أي بواسطة موظفين معينين. ولذلك عارض جون ستيوارت ميل J. S. Mill البيروقراطية في كتابه "اعتبارات بشأن الحكومة التمثيلية" (1861) بأشكال من الحكم التمثيلي، أي عارضها بحكم السياسيين المنتخبين والخاضعين للمساءلة. وفي حقل السوسيولوجيا فُهمت البيروقراطية دائمًا كنوع خاص من التنظيم، كنظام للإدارة أكثر منها نظامًا للحكم. وبهذا المعنى يمكن وجود البيروقراطية ليس فقط في

الدول الديمقراطية أو التسلطية، وإنما توجد أيضًا في الشركات والنقابات والأحزاب السياسية..إلخ. من ناحية أخرى ينظر الاقتصاديون إلى البيروقراطيات أحيانًا كتنظيمات "عامة". وتتسم البيروقراطيات بحقيقة تمويلها من خلال نظام ضريبي، وهي لا تلتزم بالدافع لتحقيق الربح ولا تستجيب لضغوط السوق. ولفهم هذه الاستخدامات المختلفة للمصطلح، سنتطرق لثلاث نظريات متناقضة للبيروقراطية:

- البيروقراطية كآلة إدارية- عقلانية
- البيروقراطية ككتلة محافظة للسلطة
- البيروقراطية كمصدر لفائض الحكومة

النموذج الإداري- العقلاني

سيطر عمل ماكس فيبر على الدراسة الأكاديمية للبيروقراطية. وقد رأى فيبر في البيروقراطية نظامًا للأحكام العقلانية، على النقيض لكل من التقليد والكاريزما. وحدد فيبر مجموعة من المبادئ التي يفترض أن يتسم بها التنظيم البيروقراطي، وأهمها:

- نطاقات السلطة تكون ثابتة ورسمية، وتخضع للقوانين واللوائح.
- توجد تراتبية منظمة بدقة، تضمن تسلسلاً قياديًا يرسي مراقبة الموظفين الأدنى من جانب موظفين أعلى درجة.
- تُدار الأعمال وفق نظام من المستندات والملفات الكتابية.
- سلطة الموظف غير شخصية وتنبثق بالكامل من المنصب الذي يشغله، وليس من وضعه الشخصي.
- القواعد البيروقراطية صارمة بما يكفي لتقليل أثر الاتجاهات الشخصية إلى أدنى حد.
- تقوم التعيينات والترقيات داخل البيروقراطية على المعايير المهنية، مثل التدريب والخبرة والكفاءة الإدارية.

يعتبر منظور فيبر للبيروقراطية أن ملمحها الرئيسي هو عقلانيتها، لأن البقرطة (فرض الطابع البيروقراطي) تعكس التقدم في استخدام وسائل

مفهوم

البيروقراطية Bureaucracy: تعني حرفيًا "حكم موظفي المكاتب". وهي في اللغة اليومية مصطلح سلبي يعني الروتين الإداري المعرقل وعديم الجدوى. ويستخدم هذا المفهوم في العلوم الاجتماعية على نحو أكثر تخصيصًا وحيادية، لكنه يشير إلى ظواهر مختلفة مثل سيطرة الموظفين غير المنتخبين، الجهاز الإداري للحكومة، وكنمط عقلاني في التنظيم. ورغم عدم الاتفاق بشأن موقع البيروقراطية وطابعها، يوجد اتفاق عام على أن التنظيم المجرد والإدارة الاحترافية للحكم هما من سمات البيروقراطية. وهناك صعوبات أقل في استخدام مصطلح البيروقراطية في حقل دراسات الحكم المقارن. وهو هنا يشير إلى الآلة الإدارية للدولة، أي المسئولين البيروقراط غير المنتخبين أو موظفي الخدمة المدنية.

أطروحة التقارب Convergence thesis: النظرية القائلة إن العوامل السياسية- الاقتصادية تفرض على كل من الدول الرأسمالية والاشتراكية أن تتشابه بشكل متزايد.

النزعة الإدارية Managerialism: النظرية القائلة بتواري الانقسامات الطبقية في المجتمع الحديث لتحل محلها تقسيمات مبنية على الوضع الإداري والسلطة البيروقراطية، والتكنوقراطية (حكم الخبراء أو المتخصصين).

عقلانية ويمكن التنبؤ بها، وفوق كل شيء: كفؤة، في التنظيم الاجتماعي. ويرى فيبر أن البيروقراطية من خصائص التنظيم الاجتماعي في المجتمع الحديث، ومن ثم فإن التوسع فيها اتجاه لا يمكن العودة عنه. وليس هذا نتيجة فحسب لتفوق البيروقراطية تقنيًا على أشكال الإدارة الأخرى، وإنما نتيجة أيضًا لتطورات اقتصادية وسياسية وثقافية مهمة. وقد ارتبط نمو البقرطة ارتباطًا وثيقًا بنشوء الاقتصادات الرأسمالية، وبالأحرى نتيجة تعاظم التشديد على الكفاءة الاقتصادية ونشأة وحدات الإنتاج والخدمات الكبيرة. ولقد أدى تطور الدولة الحديثة، وامتداد مسئولياتها إلى المجالين الاجتماعي والاقتصادي، إلى نمو بيروقراطيات حكومية قوية.

وفي رأي فيبر أيضًا أن نمو البقرطة قد تعزز أيضًا بزيادة ضغوط الدمقرطة، والتي أضعفت أفكارًا من قبيل التقليد، الامتيازات والواجب، وأحلت محلها الإيمان بالمنافسة المفتوحة واعتبارات الجدارة. كما اعتقد فيبر أن عملية "العقلنة" ستضمن تشابه جميع المجتمعات الصناعية- رأسمالية كانت أم شيوعية- باعتمادها أشكال الإدارة البيروقراطية. جدير بالذكر أن هذه النسخة مما يُطلق عليها أطروحة التقارب قد طورها جيمس بيرنهام (1905- 1987) James Burnham في كتابه "الثورة الإدارية" (1941)، وقد اقترح هذا النص الرائد للنزعة الإدارية- بغض النظر عن الاختلافات الأيديولوجية- أن كل المجتمعات الصناعية محكومة بطبقة من المديرين والتكنوقراط وكبار موظفي الدولة الذين تكمن سلطتهم في مهاراتهم التقنية والإدارية.

مع ذلك كان فيبر واعيًا بأن البيروقراطية تنطوي على نعمة ونقمة. ففي المقام الأول يجب "شراء" الكفاءة التنظيمية على حساب المشاركة الديمقراطية. وقد تقوي البقرطة الاتجاهات الهيراركية (التراتبية) بما يعني ممارسة القيادة- وإن بُني بعضها على أساس الجدارة- بواسطة موظفين أعلى درجة، وليس من أسفل بواسطة الجمهور. وهو ما يدمر الحلم الاشتراكي بـ "ديكتاتورية البروليتاريا" التي تنبأ لها فيبر (وصدقت نبوءته تمامًا) بالتطور إلى "ديكتاتورية البيروقراط". كما توصل فيبر أيضًا إلى استنتاجات مشابهة لاستنتاجات صديقه

روبرت ميتشلز (1878 -1936) الذي وضع القانون الحديدي للأوليجاركية بناءً على دراسته للأحزاب السياسية.

غير أن فيبر كان أقل تشاؤمًا من ميتشلز بشأن آفاق الديمقراطية الليبرالية. فرغم اعترافه بسعي البيروقراط لإدامة البيروقراطية وتجاوزها لوظيفتها الإدارية، فقد اعتقد أن هذا يمكن مقاومته على الأقل باستخدام وسائل ديمقراطية مثل المنافسة الانتخابية والتجزئة المؤسسية.

وألقى فيبر الضوء على خطر آخر ثانٍ وهو إمكانية أن تؤدي سيطرة المثال البيروقراطي إلى نوع من "خنق الروح" حيث تتحول البيئة بشكل متزايد إلى بيئة آلية وغير شخصية. ومن ثم يمكن لاجتماع العقل والبيروقراطية أن يصبح كـ "قفص حديدي" يقيد المشاعر الإنسانية والحرية الفردية.

نموذج كتلة السلطة المحافظة

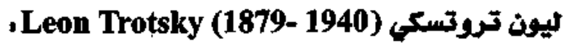
تنبع النظرة إلى البيروقراطية ككتلة سلطوية، إلى حد كبير، من التحليل الاشتراكي، والماركسية بوجه خاص. ورغم أن ماركس لم يضع نظرية متسقة للبيروقراطية على طريقة ماكس فيبر، فإن الخطوط العريضة لنظرية هكذا يمكن تلمسها في كتاباته. وبدلاً من أن ينظر ماركس للبيروقراطية كنتيجة لنشأة المجتمع الصناعي المعقد، ربطها بالاحتياجات الخاصة للرأسمالية. من ثم كان معنيًا بالبقرطة كظاهرة اجتماعية أكبر، واهتم أكثر بالدور الذي تلعبه بيروقراطية الدولة. ونظر إلى البيروقراطية- بشكل خاص- كآلية لحماية المصالح البرجوازية والدفاع عن المنظومة الرأسمالية.

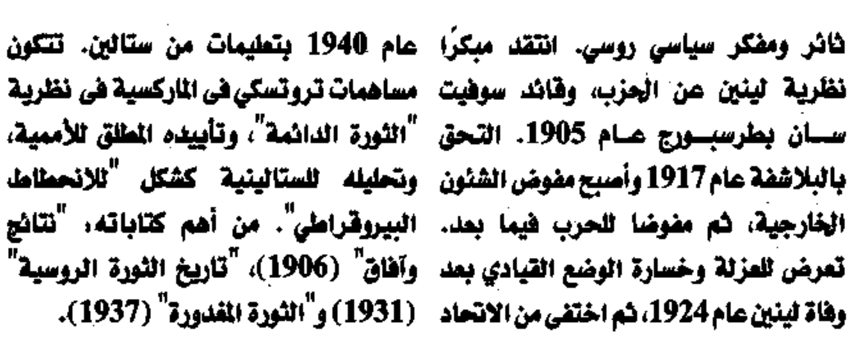
وقد امتد هذا التحليل- القائم على تمرير بيروقراطية الدولة للانحيازات الطبقية- إلى ماركسيين جدد أمثال رالف ميليباند Ralph Miliband (1969)، بإعطاء اهتمام خاص لقدرة كبار موظفي الخدمة المدنية على العمل كجماعة محافظة تستطيع ممارسة "الفيتو" بتخفيف، وربما صد، المبادرات الراديكالية لوزراء اشتراكيين أو حكومات اشتراكية. وقد أوضح ميليباند أن كبار موظفي الخدمة المدنية "محافظون، بمعنى أنهم يشكلون- في المجال الذي يتحركون فيه- الحلفاء الواعين أو غير الواعين للنخب الاقتصادية

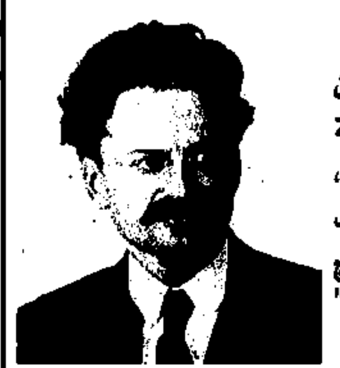
والاجتماعية القائمة". وبوضوح أكثر: على الرغم من المتطلبات الرسمية بضرورة الحياد السياسي لكبار موظفي الخدمة المدنية فإنهم يتشاركون في نفس الخلفيات التعليمية والاجتماعية مع الصناعيين ومديري الأعمال، ومن ثم فإنهم يشاركونهم أيضًا في الأفكار والهموم والنظرة العامة. كما أن احتمال تعاطف موظفي الخدمة المدنية الصاعدين مع الأفكار الراديكالية والاشتراكية يحد منه إجراءات التوظيف والترقية المصمّمة بما يضمن "سلامتهم" الأيديولوجية.

ورأى ميليباند أن العامل الأهم في تعزيز النظرة المحافظة لأصحاب المناصب العليا في الخدمة المدنية هو اقترابهم المتزايد من عالم الشركات الرأسمالية. ويتحقق هذا نتيجة لتدخل الدولة المتزايد في الحياة الاقتصادية، وهو ما يضمن قيام علاقات مستمرة بين جماعات الأعمال وموظفي الخدمة المدنية الذين يقتربون بثبات من تعريف "المصلحة الوطنية" بأنها المصالح طويلة الأجل للرأسمالية الخاصة. وبالمقابل، تتعزز هذه العلاقة بتبادل المديرين بين الحكومة وقطاع الأعمال (ويسمى غالبًا: "الباب الدوّار") حيث تقوم بيروقراطية الدولة بجلب موظفين من القطاع الخاص، كما يحصل موظفون بالخدمة المدنية حال تقاعدهم على فرص عمل مجزية في القطاع الخاص. وبمقتضى هذا التحليل فإن التزاوج بين كبار البيروقراط والمصالح الرأسمالية يشكل عقبة رئيسية في طريق أي محاولة لتحقيق الاشتراكية بوسائل دستورية.

من نقائص النظرية الماركسية بشأن البيروقراطية أنها تعطي اهتمامًا قليلاً لمشكلة البقرطة في النظم الاشتراكية. فمن الناحية الفعلية لم ترد هذه المشكلة في الحسبان عند ماركس وإنجلز Engels بسبب افتراضهما أن البيروقراطية "ستضمحل" مع الدولة حين يأتي إلى الوجود المجتمع الشيوعي اللاطبقي. وقد تعرضت هذه الماركسية اليسارية لنقد علماء اجتماعيين مثل فيبر وميتشلز اللذين رأيا في البيروقراطية ظاهرة اجتماعية أوسع من هذا، بل لا يمكن للتشديد على الملكية العامة والتخطيط إلا أن يقويها. وقد جاءت تجارب الشيوعية في القرن العشرين بنتائج تجعل من المستحيل استمرار المفكرين الماركسيين في تجاهل هذه المشكلة.


ليون تروتسكي (1940 -1879) Leon Trotsky:


ثائر ومفكر سياسي روسي. انتقد مبكرًا نظرية لينين عن الحزب، وقائد سوفيت سـان بطرسبـورج عـام 1905. التحق بالبلاشفة عام 1917 وأصبح مفوض الشئون الخارجية، ثم مفوضا للحرب فيما بعد. تعرض للعزلة وخسارة الوضع القيادي بعد وفاة لينين عام 1924، ثم اختفى من الاتحاد السوفيتي عام 1929، واغتيل فى المكسيك عام 1940 بتعليمات من ستالين. تتكون مساهمات تروتسكي فى الماركسية فى نظرية "الثورة الدائمة"، وتأييده المطلق للأممية، وتحليله للستالينية كشكل "للانحطاط البيروقراطي". من أهم كتاباته: "نتائج وآفاق" (1906)، "تاريخ الثورة الروسية" (1931) و"الثورة المغدورة" (1937).



أما التحليل الماركسي الأكثر نفوذًا لبيروقراطية ما بعد الرأسمالية فهو التحليل الذي قدمه ليون تروتسكي Leon Trotsky. ففي كتابه "الثورة المغدورة" (1937) ألقى الضوء على مشكلة "الانحطاط البيروقراطي"، حيث رأى أن اجتماع تخلف روسيا مع افتقار البروليتاريا للرقي السياسي قد خلق الشروط لتوسع بيروقراطية الدولة ووقوفها بوجه المزيد من التقدم صوب الاشتراكية. فكانت الديكتاتورية الستالينية مجرد التعبير السياسي عن هذه المصالح البيروقراطية المسيطرة، والمختلفة بالكامل مع مصالح الجماهير. وبينما رأى تروتسكي البيروقراطية كفئة اجتماعية يمكن إزاحتها بثورة سياسية، فإن المنشق اليوغوسلافي ميلوفان دجيلاس Milovan Djilas (1911-1995) (والرفيق السابق للمارشال تيتو Tito) صورها كـ "طبقة جديدة"، ورأى أن سلطة البيروقراطية في النظم الشيوعية التقليدية قد انبثقت من التحكم في الثروة المنتجة، بمعنى أن النظم الاجتماعية الشيوعية تحاكي بشكل متزايد شكلاً من رأسمالية الدولة.

نموذج الفائض البيروقراطي

تغيرت الفكرة القائلة إن منتقدي البيروقراطية جاءوا أساسًا من صفوف اليسار، بعد ظهور نظريات الخيار العقلاني والاختيار العام. وقد كان لهذه النظريات تأثير كبير على اليمين الجديد، وساعدت بشكل خاص في

تشكيل آرائه بشأن طبيعة الدولة ونشوء الحكومة "الكبيرة". والعنصر الأساسي في هذا النموذج هو الانشغال بمصالح البيروقراط ودوافعهم. وتقوم نظرية الخيار العقلاني على نفس الافتراضات الخاصة بالطبيعة الإنسانية، وافتراضات الاقتصاد النيوكلاسيكي: أي إن الأفراد مخلوقات تسعى عقلانيًا من أجل ذواتها أو تعظيم منافعها لأقصى حد. أما نظرية الاختيار العام التي برزت على وجه الخصوص في الولايات المتحدة وارتبطت بمدرسة فيرجينيا في التحليل السياسي، فتطبق على القطاع العام هذا النموذج الاقتصادي لصناعة القرار.

فزعم وليام نسكانين William Niskanen في كتابه "البيروقراطية والحكومة التمثيلية" (1971) أن كبار البيروقراط- بغض النظر عن صورتهم كموظفي خدمة مدنية- تحركهم بالأساس المصالح الذاتية المرتبطة بعملهم المهني، ومن ثم يسعون لتوسيع الصلاحية التي يعملون بمقتضاها، وكذلك زيادة الموارد الموضوعة تحت تصرفهم. وذلك لأن النمو البيروقراطي يضمن الأمان الوظيفي، يوسع آفاق الترقي، يحسن الرواتب، يمنح كبار الموظفين سلطة ورعاية ومكانة أكبر. هكذا تنطوي البيروقراطيات على ديناميكية داخلية قوية تقود إلى نمو الحكومة ذاتها وتوسع المسئوليات العامة. وبالنسبة لليمين الجديد فإن قدرة الموظفين المعينين على إملاء أولويات السياسات على السياسيين المنتخبين تفسر إلى حد بعيد كيف أن نمو الدولة قد حدث في ظل حكومات ذات مكونات أيديولوجية شديدة الاختلاف.

وبالمثل فإن صورة البيروقراط كديمقراطيين اجتماعيين بالطبيعة كان لها تأثيرات مهمة على نوايا حكومات اليمين الجديد بشأن إزاحة حدود الدولة إلى الخلف. باختصار يؤمن اليمين الجديد بأنه ما لم يتم كبح أو إعاقة السلطة البيروقراطية فإن أي محاولة لانتهاج سياسات السوق الحرة سيكون محكومًا عليها بالفشل.

كذلك يركز نقد اليمين الجديد على الطابع غير السوقي لبيروقراطيات الدولة، مع المقارنة بين القطاعين العام والخاص. فوفقًا لرؤيتهم تقوم بنية كيانات القطاع الخاص- مثل شركات ومؤسسات الأعمال- على الجمع بين عوامل داخلية وعوامل خارجية؛ حيث يكون المؤثر الداخلي

الرئيسي على العمل هو السعي من أجل تعظيم الأرباح، وهو ما يدفع الشركة نحو رفع الكفاءة من خلال ممارسة الضغط المتواصل لخفض التكاليف. أما من حيث العوامل الخارجية فإن شركات القطاع الخاص تعمل في بيئة سوقية تنافسية، الأمر الذي يجبرها على الاستجابة لضغوط المستهلكين من خلال تجديد أسعار المنتَج وتعديلها.

على النقيض مما سبق، لا تخضع البيروقراطيات لدافع الربح. فإذا تجاوزت التكلفة الإيرادات فإن دافع الضرائب موجود دائمًا لسداد الفاتورة. كذلك، تكون بيروقراطيات الدولة ذات وضع احتكاري عادةً ومن ثم لا يوجد شيء يجبرها على الاستجابة لضغوط السوق. والاستنتاج هنا هو أن البيروقراطيات (بشكل عام في كل كيانات القطاع العام) تتسم بعدم الكفاءة وهدر الطاقات. وفوق ذلك، تكون الخدمة التي تقدمها دائمًا منخفضة الجودة ولا تلبي احتياجات المستهلك أو رغباته. وهكذا فإن فلسفة "الخاص جيد، والعام سيئ" عند اليمين الجديد لا تُملي فحسب ضرورة تقليص بيروقراطية الدولة، بل توجب أيضًا إدخال تقنيات إدارة القطاع الخاص فيها.

يزعم منتقدو نظرية الاختيار العام عادةً أنها مقصورة بسبب تجريدها الفرد من بيئته الاجتماعية. ويرون أن التحيز للقيم المحافظة يدخل في بنية النظرية بافتراض أن الكائنات البشرية تهتم بذواتها دائمًا بشكل عقلاني. بيد أن آخرين استخدموا مقاربة الاختيار العام لكنهم توصلوا إلى نتائج مخالفة تمامًا. فزعم دانليفي Dunleavy (1991) مثلاً أنه لو كان البيروقراط الأفراد فاعلين عقلانيين لكان من الأرجح أن يفضلوا استراتيجيات تشكيل اختصاصات منظماتهم أكثر من استراتيجيات تعظيم الميزانية كما تقترح نظرية الاختيار العام التقليدية.

ومن المؤكد أن أولويات تعظيم الميزانية تمضي جنبًا إلى جنب مع نمو الدولة، خاصة في ظل غياب الضوابط السوقية. ومع ذلك من الصعب القيام بعمل جماعي لإنجاز هذا الهدف، حيث ينزع كبار الموظفين نحو الاهتمام أكثر بالفوائد، ذات الصلة بالعمل، من المنافع المالية بالمعنى الضيق. واقترح دانليفي أن البيروقراط يحددون الأولوية العليا على الأرجح بالحصول

على العمل المناسب لهم وبيئة آمنة وجذابة. وذلك بسبب الاهتمام الخاص عند كبار موظفي الخدمة المدنية بالمصلحة وأهمية مهام عملهم، ولأن التوظف في القطاع العام يمنحهم فرصًا متواضعة نسبيًا لزيادة الرواتب والأمن الوظيفي وآفاق الترقي. وبوضوح أكثر فإن كبار الموظفين المعنيين بتشكيل مهام المنظمة واختصاصاتها سيعملون بطريقة مختلفة تمامًا عن بناة الإمبراطورية وفق شيطنة اليمين الجديد لهم.

دور البيروقراطيات

وظائف البيروقراطيات

يبدو على السطح أن البيروقراطيات تضطلع بوظيفة واحدة، وهي أن اهتمامهم الأول هو تنفيذ وفرض القوانين التي يصدرها المشرع، والسياسات التي تقررها السلطة التنفيذية السياسية. في الحقيقة أنه بينما تُنفذ الوظائف الأخرى للحكومة (كالتمثيل وصنع السياسات والتعبير عن المصالح) بواسطة عدة مؤسسات، فإن تطبيق السياسات هو مسئولية منفردة للخدمة المدنية، وإن عمل تحت سادتها السياسيون.

وفوق هذا وذاك، يبدو النموذج الفيبري للبيروقراطيات كآلات عقلانية وموضوعية، كما لو كان يفصل العالم الإداري عن العالم السياسي. وبناءً على هذه الرؤية يُنظر إلى البيروقراط كما لو كانوا مجرد تروس في آلة، حيث يعمل المديرون الأكفاء في إطار تراتبية ثابتة وحسب قواعد محددة بوضوح. لكن الحقيقة مختلفة تمامًا. فعلى الرغم من خضوعهم وتجردهم الرسميين، يمارس البيروقراط نفوذًا يعتد به على عملية صنع السياسات، ومن ثم يضطلعون بعدد من الوظائف الرئيسية في أي نظام سياسي.

وفيما يلي أهم هذه الوظائف:

- إدارة التنفيذ
- تقديم النصح بخصوص السياسات
- التعبير عن المصالح وتجميعها
- الحفاظ على الاستقرار السياسي

إدارة التنفيذ

المهمة الرئيسية للبيروقراطية هى تطبيق القانون والسياسات: فهى المسئولة عن إدارة الأعمال الحكومية. ولهذا يشار إلى البيروقراطية أحيانًا باسم "الإدارة"، بينما السلطة التنفيذية السياسية يطلق عليها "الحكومة". وتعني هذه التفرقة رسم خط واضح بين دور السياسيين في صنع السياسات، ودور البيروقراط في تنفيذ السياسات. ومن المؤكد أن الأغلبية الساحقة من موظفي الخدمة المدنية ينخرطون تمامًا في مسئوليات إدارية تمتد من تنفيذ برامج الرفاه والأمن الاجتماعي إلى تنظيم الاقتصاد، ومنح الرخص وتوفير المعلومات والنصح للمواطنين في الداخل والخارج. ومن ثم يرتبط حجم البيروقراطيات ارتباطًا وثيقًا بمدى اتساع وظائف الحكومة. وقد اتسع التوظيف بالخدمة المدنية في المملكة المتحدة بما يتناسب مع دور الحكومة المتفاوت على مدى القرن العشرين. وقد بلغ الرقم أقصاه في السبعينيات بـ 735 ألف موظف، لكنه عاد وتراجع إلى 499 ألفًا عام 1996 نتيجة اتباع السياسات الليبرالية بدءًا من الثمانينيات. كما اتسعت البيروقراطية الفيدرالية في الولايات المتحدة نتيجة تطبيق سياسة "النيوديل" لتبلغ أكثر من 2,5 مليون موظف، أما في الاتحاد السوفيتي فإن نظام التخطيط المركزي احتاج لعشرين مليون موظف لإدارته.

بيد أن صورة البيروقراط كمجرد موظفين يطبقون القواعد وتنفيذ الأوامر الصادرة من آخرين يمكن أن تكون مضللة. ففي المقام الأول، يُترك للموظفين الكثير من التفاصيل الإدارية الضرورية، ومن ثم يسمح لموظفي الخدمة المدنية بحرية تصرف كبيرة في تقرير كيف سيتم التنفيذ الدقيق للسياسات. ثانيًا: تختلف درجة الرقابة السياسية على البيروقراطية من دولة لأخرى. فبينما يخضع الموظفون في الصين لرقابة صارمة ومتواصلة من جانب الحزب الشيوعي، يتمتع البيروقراط في فرنسا واليابان بدرجة كبيرة من الاستقلالية احترامًا لخبرتهم ومكانتهم. ثالثا: نتيجة قدرات كبار موظفي الخدمة المدنية كاستشاريين للسياسات، فإنهم يستطيعون على الأقل المشاركة في تشكيل السياسات التي سيُطلب منهم تنفيذها فيما بعد.

مفهوم

الإدارة Administration:
يستخدم هذا المصطلح بعدة طرق، فيمكن أن يستخدم للإشارة إلى مجمل المسئولين الكبار في السلطة التنفيذية، كـ "إدارة كلينتون" مثلا. وهو يعني بشكل أعم مهمة تنسيق السياسات وتنفيذها. وهو يقتضي مساعدة آخرين وخدمتهم، وبهذا المعنى يكون موظفو الخدمة المدنية منخرطين في الإدارة. كما تعني الإدارة بتضييق أكثر التعامل مع المعلومات والاحتفاظ بالتحكم. ويشير المصطلح هنا إلى الواجبات الإدارية لكبار الموظفين، على العكس من مهمة التنفيذ اليومي. ويشير مصطلح الإدارة العامة إما إلى الآليات والمؤسسات التي تنفذ السياسات العامة من خلالها، أو إلى العلم الأكاديمي الذي يدرس تلك الآليات.

تقديم النصح بخصوص السياسات

تنبثق الأهمية السياسية للبيروقراطية بدرجة كبيرة من دورها كمصدر رئيسي لإتاحة المعلومات وتقديم النصح للحكومة فيما يتعلق بالسياسات. ويساعد هذا الدور في التمييز بين كبار موظفي الخدمة المدنية، الذين يملكون الاتصال اليومي بالسياسيين ويتوقع منهم أن يقدموا النصيحة بشأن السياسات، وبين موظفي الخدمة المدنية من ذوي الدرجات المتوسطة والدنيا الذين يتعاملون أكثر مع المسائل الإدارية الروتينية. من ثم يميل الجدل الخاص بالأهمية السياسية للبيروقراطيات إلى تركيز جماعة النخبة من كبار الموظفين. ويمكن نظريًا التفرقة الجازمة بين مسئوليات البيروقراط والسياسيين في هذا الصدد. فالمتوقع أن يصوغ السياسيون السياسات، بينما يقدم البيروقراط النصح، أي إن دور موظفي الخدمة المدنية ينحصر في وظيفتين: تحديد الخيارات السياسية المتاحة أمام الوزراء، ومراجعة السياسات المقترحة من حيث أثرها ونتائجها المرجحة. ويتقيد تأثير كبار الموظفين في السياسات بحقيقة أنهم ملزمون بالحياد السياسي كما في المملكة المتحدة واليابان وأستراليا، أو أنهم خاضعون لنظام التعيين السياسي كما في الولايات المتحدة.

مع ذلك هناك ما يدعو للاعتقاد بأن دور موظفي الخدمة المدنية في مجال السياسات هو أكثر أهمية سياسية مما أوردناه سابقًا. فعلى سبيل المثال لا يوجد فرق واضح بين صنع السياسة وتقديم النصح بصددها؛ لأن القرارات تتخذ بناءً على المعلومات المتاحة، وهو ما يعني أن محتوى القرارات يتشكل دائمًا على أساس النصيحة المقدمة. وفوق هذا فإن كون البيروقراط المصدر الرئيسي للنصح المتاح للسياسيون، يجعل الأولين يتحكمون فعليًا في تدفق المعلومات: أي إن ما يعرفه السياسيون هو ما يريد البيروقراط توصيله لهم. وهكذا يمكن أن تتعرض المعلومات للطمس أو "التشكيل" بما يعكس تفضيلات الخدمة المدنية. ولعل المصدر الأساسي لقوة البيروقراطية يكمن في الخبرة والمعرفة المتخصصة التي تتراكم داخل البيروقراطية. ومع اتساع مسئوليات الحكومة تصبح السياسات أكثر تعقيدًا، فيضطر السياسيون "الهواة" إلى الاعتماد الحتمي تقريبًا على نصائح البيروقراط "المحترفين".

التعبيرعن المصالح وتجميعها

يساعد البيروقراط غالبًا في التعبير عن المصالح، وربما تجميعها في بعض الأحوال، رغم أن هذا ليس على الإطلاق من وظائفها الرسمية. فالبيروقراط يتصلون مع جماعات المصالح خلال قيامهم بمهمة تطبيق السياسات مع انخراطهم في صنع السياسات وتقديم النصح بشأنها. وقد ازداد هذا التعبير نتيجة للاتجاهات الإدماجية التي طمست الحدود بين المصالح المنظمة والهيئات الحكومية. وهكذا أصبحت جماعات مثل الأطباء والمعلمين والفلاحين والشركات بمثابة "جماعات زبونية" تخدمها الوكالات الحكومية ذات الصلة، كما تخدم كمصدر قيم للمعلومات والنصيحة. وقد تفيد هذه الزبونية النظام السياسي بقدر ما تساعد في تحقيق الإجماع أو التوافق. فبفضل نفاذ المصالح المنظمة إلى عملية صنع السياسات يرجح أن تتعاون أكثر مع السياسات الحكومية. ومن ناحية أخرى قد تتداخل الزبونية مع المسئوليات والواجبات العامة للخدمة المدنية. وهو ما يحدث مثلاً حينما ينتهي الأمر ببعض الوكالات التنظيمية الأمريكية إلى أن يتحكم فيها من يُنتظر أن تقوم هي بتنظيمهم. فعندما تتطابق مصالح جماعات ما مع مصالح البيروقراطية قد تتكون نواة يستحيل على السياسيين الديمقراطيين كسرها.

الحفاظ على الاستقرار السياسي

الوظيفة الأخيرة للبيروقراطيات هي توفير بؤرة للاستقرار والاستمرار داخل النظم السياسية. وقد يبدو هذا مهمًا للدول النامية في بعض الأحوال، حيث يمكن لوجود هيئة من الموظفين المدرّبين أن يشكل الضمانة الوحيدة للممارسة الحكومية المنتظمة والتي يمكن الاعتماد عليها.

يعتمد الاستقرار بدرجة كبيرة على وضعية البيروقراط كموظفين عامين دائمين واحترافيين، فبينما الوزراء والحكومات يأتون ويذهبون تظل البيروقراطية في مكانها دائمًا. وكانت إصلاحات نورثكوت- تريفليان Northcote- Trevelyan عام 1870 التي أنشأت الخدمة المدنية البريطانية الحديثة قد قامت على مبادئ الاختيار المتجرد والحيادية السياسية والدوام. وحتى في الولايات المتحدة، حيث يتم تعيين كبار

الزبونية Clientelism: علاقة تعمل من خلالها الهيئات الحكومية على خدمة مصالح الجماعات "الزبونية" التي يفترض أن تكون تلك الوكالات مسئولة عن تنظيمها والرقابة عليها.

البيروقراطيين سياسيًا من خلال ما يسمى " الزبونية السياسية" تظل جمهرة البيروقراط الفيدراليين موظفي خدمة مدنية مهنيين.

ومع ذلك، فإن الاستمرار في حد ذاته له عيوبه. ففي غياب رقابة ومساءلة عامة فعالة يمكن أن يؤدي هذا بلا شك إلى الفساد، وهى المشكلة الموجودة في كثير من الدول النامية، حيث تتزاوج مع انتشار الفقر والحرمان. وفي حالات أخرى قد يزرع الدوام الاتجاه لدى موظفي الخدمة المدنية نحو الغطرسة والانعزال، أو الانحياز للنزعات المحافظة. وقد يصل الأمر بموظفي الخدمة المدنية المهنيين إلى الاعتقاد بأنهم أكثر قدرة من السياسيين المنتخبين على تحديد الصالح العام أو الإرادة العامة. وقد يشعرون بأن الحق معهم تمامًا في مقاومة أي اتجاهات سياسية راديكالية أو إصلاحية، حيث يرون في أنفسهم حماة مصالح الدولة.

تنظيم البيروقراطيات

يعد من حدود نظرية فيبر للبيروقراطية افتراضها أن دينامية الكفاءة والعقلانية تقود إلى تبني بنيات بيروقراطية متشابهة من حيث الجوهر في مختلف أرجاء العالم. فهكذا يتجاهل "النمط المثالي" عند فيبر الطرق المختلفة التي يمكن تنظيم البيروقراطية من خلالها، كما يتجاهل الاختلافات الناشئة عن السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تعمل فيها البيروقراطيات المختلفة. ويعتبر تنظيم البيروقراطيات مهمًا لسببين. فهو يؤثر في الكفاءة الإدارية للحكومة، وكذلك في إمكانية المساءلة العامة والتحكم السياسي. ومع ذلك فقد اكتسبت مسألة تنظيم البيروقراطية أهمية أكبر مع تعاظم الضغوط – بدءًا من الثمانينيات بشكل خاص– لخفض الإنفاق العام. وهو ما يعكس جزئيًا انتشار أفكار اليمين الجديد، وكذا توابع العولمة الاقتصادية. فقد أرادت دول كثيرة إضفاء العقلانية على آلتها الإدارية، وهى العملية التي صُوّرت في بعض الحالات كـ "إعادة اختراع الحكومة". إلا أن هذه العملية قد أحدثت مضاعفات سياسية، وحتى دستورية، كبيرة.

يتم تنظيم كل بيروقراطيات الدول على أساس الغاية أو الوظيفة. ويتحقق هذا من خلال بناء وزارات وهيئات ووكالات تضطلع بالمسئولية في مجال من المجالات المختلفة للسياسات: التعليم، الإسكان، الدفاع، مكافحة

مفهوم

الفساد Corruption:
هو بمعناه العام حالة من الانحراف أو التفسخ الأخلاقي. ومن ثم يُقال إن السلطة تفسد بمعنى أنها تزرع شهوة السيطرة وعدم الإحساس بمعاناة الآخرين. والفساد بمعنى أكثر تخصيصًا هو مصطلح شبه قانوني يعني الفشل في الاضطلاع "السليم" بالمسئوليات العامة بسبب السعي لتحقيق مكسب خاص. وفي معظم الحالات يتسم الفساد بطابع مادي أو مالي تحديدًا، وأكثر مظاهره السياسية شيوعًا هى الرشوة. ويتحدد مستوى الفساد في مؤسسة أو نظام ما بعدد من العوامل، من بينها: مدى فعالية الضوابط الخارجية، مستوى الانضباط الإداري، قوة المدونات الداخلية للسلوك الأخلاقي، والمستوى العام للتنمية الاقتصادية.

المخدرات، الضرائب..إلخ وبالطبع يختلف عدد هذه الهيئات والوكالات من وقت لآخر، ومن دولة لأخرى، كما تختلف أيضًا من حيث تقسيم المسئوليات وتجميعها. فمثلاً بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة أنشأ الرئيس بوش الابن مكتب البيت الأبيض لشئون الأمن الوطني. وهو هيئة عليا تجمع بين مسئوليات الهجرة والجمارك والأمن الداخلي، وقد صُمِّم بهدف ضمان الاستجابة المنسقة تمامًا لخطر الإرهاب.

ويعد الملمح الأهم في هذه البيروقراطيات المحددة وظيفيًا هو درجة المركزية أو اللامركزية داخلها؛ فالتنظيمات الموجودة في النظم الشيوعية المتبقية، مثل الصين، تخضع لإشراف ورقابة حزبية صارمة على جميع المستويات، تعتبر أكثر التنظيمات البيروقراطية مركزيةً في العالم. ومع ذلك فإن أحجام البيروقراطيات الشيوعية وتعقيداتها قد وفرت أيضًا قدرًا معقولاً من الاستقلالية على مستوى المكاتب والهيئات.

وعلى الرغم من "القيادة" الرسمية للحزب الشيوعي السوفيتي، فقد استطاعت البيروقراطية السوفيتية مثلاً أن تعمل بآليات تشبه "المتاهة" في الضغط والتعبير عن مصالحها، حتى وصل الأمر إلى نوع من "التعددية المؤسسية" (Hough, 1977). وفي المملكة المتحدة كانت الخدمة المدنية مركزية تقليديًا. فقد عرفت سياسة موحدة في التوظيف والترقي، وهيكل واحد للمهن والرواتب. بل إن تقرير فولتون Fulton الصادر عام 1966 جاء ليدعم مثال الخدمة المدنية الموحدة بإلغاء التقسيم بين درجات الكتبة والتنفيذيين والمديرين، والذي قارب أن يكون نوعًا من النظام الطبقي.

غير أن الابتعاد عن وضع "أصحاب المعارف العامة" في المناصب الرئيسية، فتح الباب أمام الاهتمام الأكبر بالخبرة في المجال والمعرفة المتخصصة، ومن ثم دعم استقلالية الوكالات والهيئات. وفوق هذا استحدثت وزارة الخدمة المدنية (ألغيت فيما بعد) لتتولى مسئولية التوظيف والترقية وشروط العمل، ولتيسير الاستقلال البيروقراطي.

وقد عرفت فرنسا تقليديًا البيروقراطية الأشد مركزية في الديمقراطيات الليبرالية. فبينما تطورت البيروقراطيات في دول مثل المملكة المتحدة وألمانيا عبر عمليات للإصلاح والتكيف، يقوم النظام الفرنسي على أساس

مفهوم

استقلالية الهيئات Departmentalism:

تشير إلى الضغوط داخل البنيات البيروقراطية ضد المركزية الشديدة، والتي تدعم هوية الهيئات والوكالات منفردة. وبمقتضاها تصبح الوكالات والهيئات قادرةً على اتباع مصالحها المنفردة وتقاوم كلاً من التحكم السياسي والقيود الإدارية الأعلى، وتتشكل الثقافة المميزة للوكالة أو الهيئة الحكومية بعدة عوامل من بينها مسئولياتها فيما يتعلق بالسياسات، المصالح الجماعية لجملة العاملين فيها، ومصالح الجماعات التي تقدمها. وقد تبذل المحاولات لمواجهة هذه الاستقلالية بإجراءات مثل نقل الموظفين من وكالة إلى أخرى، أو فرض رقابة سياسية أكثر صرامة، لكن في هذا مجازفة بتقليص مستويات الخبرة والتخصص. كما يمكن لهذه المحاولات أن تقوض جهود مثل الوزراء أو كبار المسئولين إلى مجاملة المحليين، وتضمين هذا في ثقافة الوكالة أو الهيئة.

النموذج النابليوني في الإدارة، الذي شدد على أهمية إعلاء المركزية والهيكل التراتبي للخبراء التقنيين الذين تزاوجوا مصلحيًا مع الدولة الفرنسية منذ عهد بعيد. ويعتبر "مجلس الدولة" أعلى هيئة إدارية في فرنسا، إذ يقدم الرأي بشأن القضايا التشريعية والإدارية، ويعمل كالمحكمة الإدارية العليا. وتعمل كل من المدرسة الوطنية للإدارة ومدرسة البوليتكنيك في مجال تدريب موظفي الخدمة المدنية، حيث تمنح من يُسمون بالفرنسية grand corps (كبار المديرين والخبراء التقنيين) وضعًا متميزًا. غير أن النموذج النابليوني في الانضباط الصارم والتوحيد لم يتحقق قط بشكل كامل. فالانقسامات بين المتخصصين وغير المتخصصين، بين الإدارة العليا وشباب موظفي الخدمة المدنية، وبين المكاتب والهيئات المتنافسة، وخاصة بين وزارة المالية والوزارات ذات الإنفاق الكبير.

على العكس من ذلك، تقدم الولايات المتحدة نموذجًا للبيروقراطية اللامركزية؛فالبيروقراطية الفيدرالية تعمل تحت السلطة الرسمية للرئيس. غير أن جهود كل الرؤساء للتنسيق وتوجيه أنشطتها غالبًا ما تبددت أو لم تثمر. ومن أسباب هذا التفكك: تداخل مسئوليات الحكومة الفيدرالية مع مسئوليات حكومات الولايات والمحليات، بينما التعاون بينها مطلوب لضمان التنفيذ الفعال للسياسات. وسبب آخر يتعلق بتأثير الفصل بين السلطات. فبينما تعمل الوزارات ووكالات السلطة التنفيذية تحت سلطة الرئيس وعبر الوزراء أو المديرين، يوجد حشد هائل من اللجان الرقابية المستقلة التي أنشأها ويمولها الكونجرس. ورغم أن الرئيس هو من يعين رؤساء هذه اللجان فإنه لا يستطيع عزلهم أو يتدخل في مسئولياتهم المرسومة من قبَل الكونجرس. ويتمثل السبب الثالث في وجود توتر دائم بين موظفي الخدمة المدنية الثابتين (الذين يُعينون من خلال اختبارات عامة تنافسية ويحتلون درجة فيما يسمى "الجدول العام") وبين العدد الأقل بكثير من المعينين سياسيًا فيما يسمى الجدول ج. فبينما يتوقع من الأخيرين أن يضعوا على رأس أولوياتهم إرضاء الإدارة، فإن الأولين يكونون أكثر التزامًا بنمو مكاتبهم أو استمرار خدماتهم وبرامجهم.

وقد خضعت البنية التقليدية للبيروقراطيات الحكومية لضغوط وتدقيق خاص منذ السبعينيات. وقد أدى هذا في حالات متطرفة إلى محاولات لإعادة هيكلة الدولة إداريًا. فمثلاً تأثرت إدارة كلينتون تأثرًا عميقًا بالأفكار التي أوردها أوسبورن وجيبلر Osborne and Gaebler (1992) في كتابهما "إعادة اختراع الحكومة"، مثل اقتراحهما أن يكون عمل الحكومة هو "قيادة" المركب لا "التجذيف": وبعبارة أخرى إن الحكومة تؤدي عملها على أفضل وجه إذ شغلت نفسها بوضع السياسات وأن تترك تقديم الخدمات أو تنفيذ السياسات لجهات أخرى تعمل كوكلاء للدولة. ومن الناحية النظرية قد لا يبدو ضروريًا ربط هذه المقاربة نظريًا بانكماش مسئوليات الدولة، ولكن لا شك في أن أكثر المتحمسين لها يأتون من صفوف اليمين الجديد الذي ضمَّن هذا التحليل في هجومه الأوسع نطاقًا على الحكومة "الكبيرة".

أصبحت هذه الأفكار قوية التأثير في الولايات المتحدة وعدد من البلدان الغربية الأخرى؛ بل إن أفكار بناء "دولة تمكينية" أو حتى "دولة هيكلية" قد تطورت وبلغت أقصاها في نيوزيلندا، وأثرت أيضًا في المملكة المتحدة من خلال إصلاحات الخدمة المدنية التي أدخلتها تاتشر وميجور ثم تطورت أكثر على يد بلير. وقد اتخذت خطوة كبيرة على هذا الطريق عام 1988 بإطلاق مبادرة "الخطوات القادمة" التي بدأت بتفكيك الإدارة الوطنية الموحدة من خلال تقييد الوزارات بوظائفها السياسية "الجوهرية" وتسليم مسئولية التطبيق لوكالات تنفيذية مثلما حدث في السويد. ومع مجيء عام 1996 كان 70 %من موظفي الخدمة المدنية بالمملكة المتحدة يعملون في وكالات تنفيذية، بينما تم إسناد كمية كبيرة من الأعمال إلى كيانات خاصة.

يضاف إلى ما سبق أن محاولات تعويض عدم الكفاءة وضعف الاستجابة في الإدارة العامة قد أفضت إلى استخدام أوسع لمستهدفات الأداء وقياس الجودة. وحاولت حكومة بلير منذ 1997 نشر ثقافة تحديد المستهدف ومراجعة الأداء في سائر القطاع العام البريطاني، مع ربط التمويل بتحقيق المستهدف، إلى جانب الإعلان عن حالات "انخفاض الكفاءة". كما صاحب هذه التجديدات زيادة ملموسة في دور المنظمات غير الحكومية شبه المستقلة

في إدارة خدمات مثل الصحة، التعليم، التنمية الحضرية والتنظيم. ففي عام 1996 كان في المملكة المتحدة 5207 منظمات من هذا النوع، وتنفق أكثر من 60 مليار جنيه إسترليني سنويًا (35 %من إجمالي الإنفاق العام) ويعمل بها 60 ألف موظف. بيد أن المحاولة الأكثر راديكالية "لإزاحة الدولة إلى الوراء" في المملكة المتحدة قد تمت من خلال سياسة الخصخصة التي شملت منذ الثمانينيات فصاعدا صناعات مثل الاتصالات، الكهرباء، الغاز، المياه، النقل المحلي.. حيث تم تحويلها من خدمة عامة إلى ملكية خاصة. كذلك منحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص وضعًا أكبر للقطاع الخاص في تمويل الخدمات العامة وتقديمها.

ومن المتوقع لهذه التطورات، وخاصة الانفصال بين المشورة وتطبيق السياسات، أن تتسع مع مساعي الحكومات لخفض الإنفاق العام. غير أن السعي وراء تهذيب الإدارة، تعزيز الكفاءة، خفض التكاليف، ينطوي على تكاليف سياسية، لعل أوضحها هو ضعف المساءلة العامة وبروز "القصور الديمقراطي". ومن جوانب القوة في الخدمة المدنية الموحدة: دعمها لمبدأ المسئولية الوزارية الذي يضمن إجابة المسئولين المعينين عن أسئلة السياسيين المنتخبين، ومن خلالهم إلى الجمهور. كما أن إنشاء وكالات تنفيذية شبه مستقلة، وقبلها منظمات غير حكومية شبه مستقلة، يعني أن الوزراء لم يعودوا يضطلعون بالشئون الإدارية أو العملياتية اليومية. ومن ناحية أخرى يزعم مؤيدو إعادة التنظيم أن هذا يمكن موازنته بتحسين مستويات أداء الخدمة عن طريق استخدام المخططات ومستهدفات الأداء الأخرى.

وتكمن مشكلة ثانية في أن جلب تقنيات وهياكل و- بشكل متزايد- أشخاص من القطاع الخاص يمكن أن يضعف مُثُل الخدمة العامة التي اجتهدت بيروقراطيات الدول لبلورتها على مدى السنين. كما أن ثقافة الخدمة المدنية في دول مختلفة مثل اليابان والهند وفرنسا والمملكة المتحدة قد تكون محل نقد بسبب تعاليها، وربما غطرستها، ولكنها مرتبطة على الأقل بأفكار مثل الخدمة العامة والمصلحة العامة، وليس المكسب الخاص وريادية الأعمال. لقد ساعدت ثقافة الخدمة العامة، بين أشياء أخرى، على جعل الفساد محاصرًا في معظم الديمقراطيات التعددية بالعالم.

مفهوم

الإدارة العامة الجديدة New Public Management: مصطلح يشير بوجه عام إلى استخدام أساليب إدارة القطاع الخاص في الحكومة، ونقل وظائف الحكومة إلى كيانات خاصة. وتقوم فلسفة الإدارة العامة الجديدة على أنه ينبغي على الحكومة أن تقود (تقرر السياسات) بينما على القطاع الخاص أن يوصل الخدمات، وكذلك يجب على الهيئات العامة أن تستوعب "روح ريادية الأعمال". ومن أمثلة الشق الأخير: جعل إخضاع المديرين للمحاسبة على أساس النتائج، وضع أهداف محددة بدقة لتقييم النتائج على أساسها، تخصيص الموارد حسب النتائج، استخدام العقود قصيرة الأجل واستراتيجيات التوظيف المفتوحة. وتمثل الإدارة العامة الجديدة نقلة شاملة من التراتبيات إلى الأسواق، ومن الحكومة إلى الحوكمة. ويربطها مؤيدوها بشعار 3Es الذي يجمع بين ثلاثة عناصر تبدأ بحرف E بالإنجليزية: الاقتصاد، الكفاءة، الفعالية. بينما يرى منتقدو الإدارة العامة الجديدة أنها تقوض مُثل الخدمة العامة وتضعف المساءلة، وتنشر هيئات تنظيمية وتفتيشية جديدة، كما يشددون على قصور من الأساس في فلسفة "الخاص جيد، والعام سيئ".

الخصخصة Privatization: نقل أصول الدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بما يعكس انكماش مسئوليات الدولة.

المنظمات غير الحكومية شبه المستقلة: مزاياها وعيوبها

يطلق عليها بالإنجليزية اختصارا Quangos . وهو مصطلح فضفاض ومثير للبس. فالمعنى الأعم لمنظمة من هذا النوع يشير إلى أي كيان يضطلع بوظائف حكومية ويعمل فيه أشخاص معينون به وليس أفراد من الخدمة المدنية. من ثم تضم هذه المنظمات كيانات ذات وظائف تنفيذية من مختلف الأنواع، إلى جانب لجان استشارية وتحكيمية. وتعني وضعية شبه الاستقلال أن هذه المنظمات جزء من أذرع الحكومة الطويلة، أما طابعها غير الحكومي فيعني أنها جزء من "الدولة غير المنتخبة".

وأهم فوائد المنظمات غير الحكومية شبه المستقلة:

- تسمح للحكومة بالحصول على الخبرات والخبراء والمعرفة المتخصصة لمستشارين من خارجها.
- تقلص عبء أعمال الهيئات والوكالات الحكومية "الرسمية".

لكنها تتعرض للانتقادات الآتية:

- توسع نطاق الزبونية الوزارية، ومن ثم تسهم في مركزية السلطة السياسية.
- تضعف المساءلة الديمقراطية بخفض قدرة المؤسسات التمثيلية في الرقابة على أعمال الحكومة.
- تعزز البلقنة بتعريض الإدارة العامة لمزيد من التفكيك وخفض الطابع المنتظم.

وتتمثل مشكلة ثالثة في أنه على الرغم من ميل اللجوء لهذا النوع من المنظمات إلى الارتباط بتراجع أدوار الدولة، فإنها قد تؤدي عمليًا إلى مركزية وتحكم حكومي أكبر. وذلك لأنه عندما تتخلى الحكومة عن مسئوليتها المباشرة في أداء الخدمات، فإنها تضطر إلى إنشاء الكثير من الكيانات لإنجاز الوظائف التمويلية والتنظيمية. وهو ما يسمح بدوره للسياسيين بممارسة النفوذ من خلال الزبونية وتحديد مستهدفات الأداء، والسلطات التي كانت سابقًا ضمن صلاحيات البيروقراط المحترفين (Jenkins, 199). وأخيرًا هناك المشكلات المرتبطة بقانون النتائج غير المقصودة. وذلك لأن محاولات دعم الاقتصاد والكفاءة والفعالية قد تفضي عمليًا إلى نتائج مضادة. فمثلاً عندما أظهر الاتحاد السوفيتي نظم تخطيط "فائقة العقلانية" ومبنية على المستهدفات، كان من الممكن لهذا أن يسفر فعليًا عن سوء توجيه للموارد والسفه في استخدامها.

السلطة البيروقراطية: هل خرجت عن السيطرة؟

مصادر السلطة البيروقراطية

رغم الصورة الدستورية للبيروقراط كأعضاء موالين وداعمين في الخدمة العامة، يُنظر إليهم على نطاق واسع كشخصيات قوية ومؤثرة يشكلون معًا "الفرع الرابع في سلطة الحكم". وقد وجه منظرون مختلفون مثل فيبر وبرنهام وتروتسكي الأنظار نحو ظاهرة السلطة البيروقراطية، ودرجة خضوع السياسيين لها.

ففي اليابان، ينظر عامةً إلى موظفي الخدمة المدنية– وخاصة أولئك في الوزارة المميزة للتجارة الدولية والصناعة– على أنهم "الساسة الدائمون" الذين كانوا العقل المدبر "للمعجزة الاقتصادية" في الخمسينيات والستينيات. كذلك وصف ميلنر وكروثر- هنت Kellner and Crowther-Hunt (1980) الخدمة المدنية في المملكة المتحدة بـ "الطبقة الحاكمة البريطانية". بالمثل هناك تصور بأن القوة القائدة للاتحاد الأوروبي توجد في الهيئة الإدارية للمفوضية الأوروبية في بروكسل، والمسماة "الأوروقراط".

وكان القلق من السلطة البيروقراطية حادًا بشكل خاص وسط كل من اليسار السياسي واليمين السياسي الذين رفضوا من الأصل الفكرة التقليدية عن حيادية الخدمة المدنية. وكما أوضحنا سابقًا، زعم الماركسيون تقليديًا أن المصالح الطبقية تعمل من خلال البيروقراطية، كما تعمل الأخيرة بشكل خاص على إفشال المبادرات الراديكالية للحكومات الاشتراكية. أما اليمين الجديد فيصر على أن الموظفين العموميين المهتمين بمصالحهم الذاتية يؤيدون نمو الدولة، ومن ثم يشتركون في مقاومة السياسات النيوليبرالية وتحرير الأسواق.

غير أنه من المهم تذكر أن طبيعة السلطة البيروقراطية يكتنفها– وربما بشكل حتمي– الكثير من الغموض والتخمين. ويرجع هذا لأنه إذا مارس موظفو الخدمة المدنية السلطة فإنهم يفعلون هذا من خلال معاملات خاصة مع وزراء ليسوا خاضعين لتدقيق عام، ولأنه بالنظر إلى ضخامة الضغوط الأخرى على الوزراء لا يمكن تحديد نفوذ الخدمة المدنية. غير أن هناك

البلقنة Balkanization:
تمزق الوحدة السياسية إلى خليط من الكيانات المتعادية (مثلما حدث في بلدان البلقان).

ثلاثة مصادر رئيسية للسلطة البيروقراطية:

- الموقع الاستراتيجي للبيروقراط في عملية السياسات
- العلاقة اللوجستية بين البيروقراط والوزراء
- مكانة البيروقراط وخبراتهم

تتم عملية السياسات في كل الدول الحديثة بطرق تفتح مجالاً واسعًا أمام تأثير الخدمة المدنية. والأمر الأكثر أهمية بالنسبة لقدرة البيروقراط في مجال النصح بخصوص السياسات هو نفاذهم إلى المعلومات واستطاعتهم التحكم في تدفقها إلى رؤسائهم السياسيين. وتعتبر المعرفة سلطة لا شك فيها في الوزارات والهيئات الحكومية، فهم من يقرر ماذا يجب أن يعرف الوزراء وماذا يجب أن يخفى عنهم. وهكذا يتم اختيار البدائل السياسية وتقييمها وتقديمها بطريقة تضمن صدور القرار المطلوب بيروقراطيًا. وليس معنى هذا بالطبع أن البيروقراط مخادعون أو منحازون سياسيًا، ولكن أولوياتهم هى التي تشكل– عن وعي أو غير وعي– الجدل السياسي إلى حد كبير، ويمكن أن تؤثر في مضمون القرارات التي ستتخذ.

كذلك تتقوى أوضاع البيروقراط أكثر نتيجة تطور الروابط بينهم وبين المصالح المنظمة. ولما كانت التفاعلات الرئيسية للحكومة هى مع أصحاب الأعمال، العمال، الجماعات المهنية..إلخ، تستطيع البيروقراطية بناء تحالفات قوية ولعب دور رئيسي في صياغة بدائل السياسات ومراجعتها. وقد أدى هذا إلى نشوء شبكات السياسات: أي علاقات معقدة بين كبار البيروقراط وممثلي جماعات المصالح تميل لأن تكون محصنة نسبيًا من تأثيرات العامة أو السياسيين المنتخبين. وغني عن القول إن السلطة البيروقراطية لا تتوقف عن لعب دورها بمجرد اتخاذ القرار بشأن السياسة المزمعة؛ إذ بينما يمكن للسياسيين أن يبحثوا عن مصادر بديلة للحصول على النصح والمشورة، فإنهم يضطرون إلى ترك تطبيق السياسة في أيدي البيروقراطية، سواء كانت منظمة ككيان موحد أم كسلسلة من الوكالات شبه المستقلة. ولا شك أن التحكم في التطبيق يمنح موظفي الخدمة المدنية فرصة إعادة تفسير مضمون السياسات، فضلاً عن إمكانية تأجيل إدخالها أو حتى منعه.

المصدر الثاني لسلطة البيروقراطية هو العلاقة العملياتية وتوزيع المزايا بين الوزراء وموظفي الخدمة المدنية. فمن الناحية الشكلية يبدو الوزراء كسادة سياسيين، والبيروقراط المعينين كخاضعين موالين. غير أن هناك من الأسباب ما يدعو للاعتقاد بأن الواقع قد يختلف عن هذا، إن لم يكن عكسه. وأول الأسباب أن أولئك السياسيين أقل عددًا بكثير من كبار البيروقراط. فمثلاً في الولايات المتحدة، وإذا أخذنا في الاعتبار التعيينات السياسية العليا فقط (أي من يُشترط موافقة مجلس الشيوخ على تعيينهم) سنجد أن الرئيس يعين أقل من 20 وزيرًا (سكرتيرًا) ويواجه هؤلاء في وزاراتهم أكثر من 600 موظف قيادي. وفي المملكة المتحدة تبلغ نسبة الوزراء إلى البيروقراط في مستوى وكيل وزارة فما فوق 13:2 ومن ثم يكون حيز السيطرة المتاح أمام السياسيين محدودًا جدًا، بمعنى أن كبار موظفي الخدمة المدنية يُسمح لهم بالضرورة بصلاحيات كبيرة في تنفيذ مسئولياتهم على مستوى السياسات والمستوى الإداري.

ويتمثل العامل الثاني في اختلاف الهياكل الوظيفية بين موظفي الخدمة المدنية والسياسيين المنتخبين. فباستثناء البلدان التي بها نظم "للزبونية" كما في الولايات المتحدة، يكون موظفو الخدمة المدنية دائمين، بمعنى أنهم يظلون في مواقعهم بينما الحكومات تأتي وتذهب. وعلى العكس منهم، يكون الوزراء مؤقتين، وفي النظم البرلمانية مثل المملكة المتحدة حيث يتم التغيير الوزاري كثيرًا ليبقى الوزير في منصبه لمدة عامين في المتوسط. ولذلك قد يتملك الوزراء الجدد حماس خاص لتثبيت النفوذ باكتساب الخبرة الإدارية والمعرفة المتخصصة المطلوبة لإدارة وزاراتهم بكفاءة، وربما يتم فيما بعد نقلهم إلى وزارات أخرى بعد إتمام المهمة في وزارته، أما موظفو الخدمة المدنية فهم من ناحيتهم واثقون من بقائهم بعد وزير سياسي غير متعاطف.

الميزة الثالثة التي يتمتع بها موظفو الخدمة المدنية هي كونهم مستشارين للسياسات طوال الوقت، بينما الوزراء يعتلون المنصب لبعض الوقت. وفي الوقت نفسه ومع زيادة الأعباء الوزارية، بسبب اتساع نطاق وتعقيدات

الأعمال الحكومية، يجد الوزراء أنفسهم مواجهين بالتزامات تتجاوز وقتهم وطاقتهم. فهناك واجبات مجلس الوزراء واللجان الوزارية، وأحيانًا مع المسئوليات البرلمانية والأنشطة في الدوائر الانتخابية، وحضور الاحتفالات والمناسبات الرسمية، إلى جانب الزيارات الرسمية والمؤتمرات الدولية. وباختصار: مهما كان الوزراء متحمسين وحذقين فإن دورهم ينحصر في الاضطلاع بالتوجيه الاستراتيجي، عن اقتناع بأن الكثير من تفصيلات القضايا ذات الصلة بالسياسات والعمليات يجب أن تُترك للموظفين المعينين.

والمصدر الأخير الذي نورده لسلطة البيروقراطية يتمثل في المكانة والاحترام اللذين يتمتع بهما في الغالب موظفو الخدمة المدنية. وينبثق هذا بالأساس من خبرتهم ومعرفتهم المتخصصة. ففي نظم كثيرة يُنظر إلى البيروقراط على أنهم قطاع النخبة بحكم الجدارة، والذين يحملون المسئولية من أجل الصالح الوطني. وينعكس هذا في التشديد على عنصري الجدارة والإنجاز عند توظيف موظفي الخدمة المدنية وتدريبهم. فمثلاً يتم تعيين كبار موظفي الخدمة المدنية في ألمانيا عن طريق اختبار تنافسي بين خريجي الجامعات، في القانون عادةً، ثم الانضمام لبرنامج تدريبي منتظم لمدة ثلاث سنوات يعقبه اختبار ثانٍ. وفي فرنسا، أنشئت المدرسة الوطنية للإدارة بهدف خاص هو اختيار كبار موظفي الخدمة الوطنية وتعيينهم وتدريبهم، ويكمل ذلك عمل مدارس مثل مدرسة البوليتكنيك التي تدرب الخبراء التقنيين. ويتم الحفاظ على المكانة النخبوية للبيروقراط اليابانيين بنظام للاختبارات يعين واحدًا فقط من كل 40 مرشحًا، وتأتي النسبة الغالبة منهم من خريجي جامعة طوكيو التي تعتبر مصدر 70 % من العاملين بالخدمة المدنية، وثلثاهم يحملون درجات في القانون. وقد ارتقت وضعية البيروقراط اليابانيين مع المسئوليات الثقيلة نسبيًا التي وقعت على عاتق البيروقراطية في إطار عملية إعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة فيما يتعلق بإنشاء اقتصاد سوق مخطط. بالمثل، ارتبطت مكانة الخدمة المدنية في المملكة المتحدة بالاعتماد التقليدي على المرشحين من خريجي جامعتي أكسفورد وكامبريدج مع نظام منضبط وسريع لقبولهم.

وعلى سبيل المقارنة، تأتي الحكومات والوزراء إلى مواقع السلطة دون استعداد كاف لذلك، ومن ثم تبرز الحاجة إلى النصح والدعم. ورغم أن الحكومات تتشكل على أساس البرامج الحزبية والانتخابية، فإنها تعتمد على موظفي الخدمة المدنية في ترجمة الأهداف العريضة للسياسات إلى برامج عملية وتشريعية. وتكون المشكلة حادة هنا بشكل خاص، بسبب التباين الكبير بين المهارات والصفات المطلوبة للفوز في الانتخابات وبين تلك المطلوبة للإدارة الكفئة. ففي النظم البرلمانية على وجه الخصوص، يتم تعيين الوزراء من بين دائرة صغيرة من الموهوبين (أعضاء حزب أو أحزاب الأغلبية في البرلمان) ومن النادر بالنسبة لهؤلاء أن تكون لديهم معرفة متخصصة بشئون وزاراتهم، أو أن تكون لهم خبرة سابقة بإدارة تنظيمات بهذا الحكم.

كيف يمكن التحكم في البيروقراط ؟

تعكس الحاجة المتصورة للتحكم في البيروقراطية طيفًا واسعًا من جوانب القلق. وأهمها أن وجود سلطة بيروقراطية منفلتة يعني انهيار الحكومة التمثيلية والمسئولة. وحتى تكون الديمقراطية السياسية ذات معنى يجب أن يكون الموظفون المعينون مسئولين على نحو ما أمام السياسيين، مثلما يجب أن يخضع السياسيون لمساءلة الرأي العام. وفي الحقيقة إنه من الانتقادات الدائمة الموجهة للديمقراطية الليبرالية أن وراء التنافس الحزبي والمساءلة العامة في الواجهة تكمن سلطة البيروقراط المتغلغلة، وهم غير مسئولين أمام أحد. ومن ثم يجب إرساء ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة والممارسة التعسفية لسلطة الحكومة.

والتحكم السياسي مرغوب أيضًا بسبب الحاجة إلى تطوير كفاءة البيروقرطية التي قد تهتم أكثر بالحفاظ على جوانب الراحة المهنية والمكاسب المادية، وكذلك بسبب الحاجة إلى التنسيق الإداري اللازم لمقاومة ضغوط النزعة الاستقلالية المفرطة في الوزارات والهيئات. وقد يزعم البيروقراط من جانبهم أن التحكم الخارجي غير ضروري نظرًا للانضباط الذاتي الذي تفرضه المعايير المهنية على البيروقراطية، والمثُل الأصيلة في الخدمة العامة، وخاصة في الخدمة المدنية الدائمة في بلدان مثل

ألمانيا وفرنسا والهند والمملكة المتحدة. ومن جانب آخر، قد تكون ثقافة كهذه للخدمة المدنية جزءًا من المشكلة وليست جزءًا من الحل: فقد تعني تغلغل غطرسة واضحة مبنية على الاعتقاد بأن "البيروقراط يعرفون أفضل".

ويمكن تصنيف الأشكال الرئيسية للتحكم في البيروقراطيات كما يلي:

- خلق آليات للمساءلة السياسية
- تسييس الخدمة المدنية
- بناء بيروقراطيات مضادة

المساءلة السياسية

من المكن إخضاع البيروقراطيات للمساءلة (انظر ص 418) أمام السلطة التنفيذية السياسية، الجمعية الوطنية، القضاء، أو الرأي العام. وتعتبر السلطة التنفيذية السياسية هي الأهم بالطبع في هذا الشأن، بسبب مسئوليتها الشاملة عن إدارة الحكم وعلاقتها اللصيقة بالخدمة المدنية. وقد أوضح نظم تحكم السلطة التنفيذية السياسية في نظم اشتراكية مثل الصين والاتحاد السوفيتي، حيث وُجِدت شبكة تراتبية من الهيئات الحزبية لإدارة الدولة بالتوازي أو الإشراف.

ومع ذلك فإن تعقد الآلة الحكومية واتساعها في تلك النظم أدى إلى فشل حتى النفوذ الكبير للحزب "القائد" في منع البيروقراطيات الشيوعية من تنمية مصالحها الخاصة أو العمل كقنوات يتم من خلالها التعبير عن مصالح اقتصادية واجتماعية وإقليمية.

أما في الديمقراطيات الليبرالية، وخاصة تلك ذات السلطة التنفيذية البرلمانية، فيعتمد التحكم السياسي بدرجة كبيرة على احترام مبدأ المسئولية الوزارية، وبمقتضاه يكون الوزراء وحدهم هم المسئولين أمام الجمعية الوطنية عن أفعال موظفيهم والسياسات المتبعة في وزاراتهم. وقد اتخذت المسئولية الوزارية أكثر أشكالها تطورًا في المملكة المتحدة،

الإدارة السيئة Maladministration: الاستخدام غير السليم للسلطات، التطبيق المتحيز للقواعد، الفشل في اتباع الإجراءات، أو عدم الكفاءة.

وبمقتضاه يكون موظفو الخدمة المدنية مسئولين حصرًا أمام وزيرهم، ومن ثم الحكومة القائمة. ومع ذلك فإن قدرة هذا المبدأ على تحقيق التحكم السياسي تعوقها عوامل ثلاثة. العامل الأول ناقشناه سابقًا وهو أن خبرة وحجم وتعقيد البيروقراطيات الحديثة يجعل الإشراف الوزاري الفعال من المستحيل فعليًا. ثانيًا: لا يرغب الوزراء في التضحية بمستقبلهم السياسي بالاستقالة نتيجة أعمال نهب يقوم بها الموظفون، كما يتردد رؤساء الوزراء في الترحيب باستقالات قد تحقق آثارًا ضارة وسط الرأي العام. ثالثًا: تفتقر الجمعيات الوطنية عادة إلى الخبرة والإرادة السياسية اللازمتين لإخضاع الوزراء أو مسئولي الخدمة المدنية لتدقيق فعال في أعمالهم.

مفهوم

المسئولية الوزارية Ministerial Responsibility: أو المسئولية "الفردية". مبدأ يحدد العلاقات بين الوزراء ووزاراتهم، ويضمن ظاهريًا خضوع الخدمة المدنية للمساءلة العامة. ويراعى هذا المبدأ في معظم النظم البرلمانية، ويوجد أوضح أمثلته في المملكة المتحدة، وله سمتان. السمة الأولى: يكون الوزراء مسئولين عن أفعال وزاراتهم أو عدم قيامها بأفعال واجبة، والاحتفاظ بتصور أن الوزراء بأشخاصهم مسئولون عن كل القرارات التي تتخذ باسمهم، وأنه "لا أعذار للوزير". ثانيًا: الوزراء مسئولون أمام الجمعية الوطنية، بمعنى الإجابة عن أي سؤال يتعلق بما يجري في وزاراتهم وأنه من الممكن إقالتهم حال ثبوت ارتكاب موظفي الخدمة المدنية التابعين لهم الخطأ أو عدم كفاءتهم. ومن الناحية النظرية، تؤسس المسئولية الوزارية سلسلة من عمليات المساءلة التي تربط موظفي الخدمة الوطنية بالرأي العام عبر الوزراء والجمعية الوطنية، ولكنها في الممارسة العملية تتحنى لإرادة الحكومة القائمة.

وقد تساعد الرقابة التشريعية هي الأخرى في ضمان المساءلة السياسية للبيروقراط. وكان القرار الذي صدر في المملكة المتحدة عام 1979 ويسمح للجان الوزارية المختارة المشكلة حديثًا بأن تستجوب بدقة كبار موظفي الخدمة المدنية والوزراء.. كان بمثابة اعتراف ضمني بفشل نظام المسئولية الوزارية. غير أن الرقابة التشريعية الفعالة ارتبطت بتوجيه الأموال. فالكونجرس الأمريكي يدقق في ميزانية الرئاسة، ومن ثم يملك السلطة الدستورية لتوزيع الموارد على الوزارات والوكالات المختلفة. وهو ما يمنح لجان الكونجرس الفرصة لبحث أعمال كل وزارة والتدقيق في تقديراتها، وكشف حالات سوء الإدارة والتخصيص السيئ للموارد. ومع ذلك، قد تسمح رقابة الكونجرس بأن تتشكل تحالفات قوية فيما يسمى "المثلث الحديدي": شبكات السياسات التي تشكل وكالة تنفيذية، لجان الكونجرس ذات الصلة، وجماعات المصالح التي تعقد معها الصفقات.

بالنسبة للرقابة القضائية على البيروقراطية فهي توجد بشكل خاص في النظم التي استقر فيها القانون الإداري (الذي يحدد سلطات ووظائف الهيئات التنفيذية بالدولة) كفرع منفصل من القانون العام. ويؤدي هذا في كثير من دول القارة الأوروبية إلى خلق شبكة من المحاكم الإدارية المخولة بالفصل في النزاعات بين البيروقراطية الحكومية والأفراد الخواص. ويعتبر مجلس الدولة في فرنسا المحكمة الإدارية العليا. وهو يمارس رقابة

عامة على كل أشكال الإدارة الفرنسية، لكن هذا يمكن أيضًا أن يضعف التحكم السياسي عن طريق حماية موظفي الخدمة المدنية من التدخل بلا مبرر من جانب رؤسائهم السياسيين.

ويمكن إخضاع البيروقراط للمساءلة أمام المواطنين بعدد من الطرق الرسمية وغير الرسمية. فعلى سبيل المثال أنشئ في الدول الاسكندنافية ديوان أمين المظالم ثم انتشر بعد ذلك في بلدان مختلفة مثل نيوزيلندا وأستراليا والمملكة المتحدة وفرنسا. ورغم أن هذا النظام يوفر وسيلة يمكن من خلالها التعامل مع مظالم الأفراد، فإنه من النادر أن يعمل أمين المظالم بقوة القانون، كما يفتقر بشكل عام إلى الوسائل المباشرة لفرض قراراته. كذلك يعتبر المفوض البرلماني لشئون الإدارة في المملكة المتحدة غير فعال، لأن الشكاوى لا يمكن أن تقدم له مباشرة عن طريق الجمهور، وإنما فقط عن طريق إحالة من عضو في البرلمان، ولهذا السبب هناك جهل واسع وسط الجمهور بالمكتب ووظائفه.

ومن الضغوط غير الرسمية التي تمارَس على البيروقراطية تلك التي تقوم بها وسائل الإعلام الجماهيرية وجماعات المصالح جيدة التنظيم. وبغض النظر عن آليات المساءلة الرسمية للبيروقراط فإنهم يدركون أن مكانتهم ووضعيتهم العامة يمكن تتعرض للأضرار جراء كشف الفضائح والفساد والعبث الإداري. فقد أدى الانكشاف العلني لأزمة ووترجيت في الولايات المتحدة في السبعينيات إلى تشديد رقابة وكالات حكومية مثل وكالة الاستخبارات المركزية CIA ومكتب التحقيقات الفيدرالي FBI. بالمثل لعبت صحيفة لوموند الفرنسية دورًا مهمًا في فضح إغراق سفينة "رينبو واريور" لمنظمة السلام الأخضر عام 1985، الأمر الذي انتهى باستقالة وزير الدفاع. ومن ناحية معاكسة يمكن عرقلة تلك التحقيقات من خلال ثقافة السرِّية التي تسود الإدارة الحكومية عادةً، وغياب الحكومة المفتوحة.

التسييس

من أكثر الطرق انتشارًا في ممارسة التحكم السياسي تجنيد كبار البيروقراط لصالح الحماسيات الأيديولوجية للحكومة القائمة. وهو ما يؤدي فعليًا إلى طمس الحدود بين السياسة والإدارة، وبين السياسيين

مفهوم

أمين المظالم Ombudsman:
كلمة اسكندنافية لا يوجد مكافئ دقيق لها في الإنجليزية. وهو مسئول في الدولة يتم تعيينه لحماية حقوق المواطنين في قطاع معين ويبحث الادعاءات بسوء الإدارة والتي تتراوح بين الاستخدام غير السليم للسلطات والفشل في انتهاج الإجراءات الصحيحة وضعف الكفاءة. ودور أمين المظالم هو دور تكميلي وليس بديلا للمسارات المعتادة للفصل في النزاعات والشكاوى، مثل المحاكم الإدارية أو عن طريق ممثلين منتخبين. بيد أن أمين المظالم يكون معنيًا بأخلاقيات إدارية أوسع نطاقا، ونادرًا ما يكون لاستقصاءاته واستخلاصاته قوة قانونية. وبينما يؤدي هذا النظام إلى تقوية ممارسة الرقابة والإصلاح، فإنه في الوقت نفسه يتعرض لانتقادات بكونه رمزيًا (يفتقر إلى سلطة تنفيذ) وبأنه يتوقف إلى حد كبير على طبيعة الحكومة القائمة.

والموظفين العموميين. ويمارَس التحكم بشكل صريح من خلال نظام التعيينات السياسية. وقد جرت مأسسة هذا النظام المعروف بالزبونية في الولايات المتحدة على يدي أندرو جاكسون Andrew Jackson في القرن التاسع عشر، حين قام بتغيير 20 % من الخدمة المدنية الفيدرالية بحشد من أنصاره. وكلما جاء رئيس جديد إلى البيت الأبيض يتم تغيير الإدارة. وتصدر تعيينات سياسية لنحو 4 آلاف في مناصب قيادية. ويتم هذا غالبًا في الفترة بين الانتخابات في نوفمبر وبدء الفترة الرئاسية الجديدة في يناير. ويقوم الرئيس بنفسه بتعيين أقل من مئتي موظف كبير، أما العدد الأكبر فيعينهم مسئولو السلطة التنفيذية بعد موافقة رئاسية.

وفي ألمانيا، وعلى الرغم من محدودية الحيز الرسمي المتاح للوزراء كي يجروا التعيينات، فإن نظام "الحرمان من الوظيفة" berufsverbot يسمح للوزراء الجدد والحكومات الجديدة بفصل الموظفين غير المرغوب فيهم وإحالتهم إلى التقاعد بأجر كامل وتعيين آخرين أكثر تعاطفًا مكانهم. ومع ذلك فإن التسييس المغطى هو الأكثر انتشارًا. ففي المملكة المتحدة أدى إلغاء وزارة الخدمة المدنية عام 1981 إلى انتشار ادعاءات بأن المناصب الرئيسية في الخدمة المدنية يتم "تتشرتها" (شغلها بأنصار تاتشر). وقد نبع هذا الانتقاد من الاهتمام الشخصي من جانب مارجريت تاتشر بالتعيينات الجديدة، ومعيارها الخاص في الأداء الوظيفي الذي اشتهر بعبارة: "هل هو واحد مننا؟". كما تعرض توني بلير للانتقاد بسبب سماحه للمستشارين السياسيين لداوننج ستريت (مقر رئيس الوزراء) بممارسة التحكم على موظفي الخدمة المدنية. كما أصبح التسييس المتزايد من سمات الإدارة الفرنسية. فهناك قرابة 500 منصب رئيسي في الخدمة المدنية يتم شغلها بقرارات من شخصيات رئيسية في الحكومة، ومنذ الثمانينيات أصبح هؤلاء المعينون ذوي اتجاه حزبي واضح، أو لديهم صلات شخصية أو سياسية بكبار السياسيين. ومن ثم فإن كبار موظفي الخدمة الفرنسية في فرنسا اليوم يشبهون الخليط من عشائر مسيسة، وليسوا كيانًا موحدًا مترفعًا عن السياسة الحزبية.

وهكذا فإن اجتذاب البيروقراطية العليا المسيسة يضمن بوضوح مستوى من ولاء تلك المجموعات والتزامهم بدرجة أعلى من مستوى الولاء المرجح

من جانب موظفي الخدمة المدنية المتجردين سياسيًا. وفوق هذا فإن من يعتقدون أن الحيادية محض خرافة، يزعمون أن وجود نوع من التحيز السياسي هو أمر حتمي في بيروقراطية الدولة، ويؤكدون أن وجود نظام من التسييس المعلن أفضل من التسييس المغطى.

غير أن هذا الالتزام السياسي يفضي إلى عيوب خطيرة؛ ففي المقام الأول يضرب التسييس جوهر فكرة الخدمة المدنية المهنية والدائمة. فبمجرد اختيار الحكومة القائمة للبيروقراط على أسس سياسية، أو الترحيب بتعاطفهم الأيديولوجي معها، يصبح تعيينهم مؤقتًا مثل رؤسائهم السياسيين. وهو ما يعني بدوره عدم تراكم المعرفة والخبرات بغض النظر عن الحكومات القائمة، فيتسبب تغيير الإدارة في الولايات المتحدة مثلاً إلى إحداث ما يشبه انقطاعًا رئيسيًا في تواصل الحكومات.

فوق ذلك، من الصعب الجمع بين الالتزام السياسي والجدارة المهنية في الخدمة المدنية؛ ففي الخدمة المسيسة لا تقف التعيينات عند حد الاختيار على أساس الانتماء السياسي والولاء الشخصي على حساب القدرات والتدريب، وإنما أيضًا قد يصبح من الأصعب اجتذاب الكفاءات العالية للعمل في مناصب مؤقتة لا تكفل لهم الأمن الوظيفي. وهناك خطر أكبر يتمثل في أن الحماس الأيديولوجي قد يُعمي أنظار موظفي الخدمة المدنية عن العيوب وأوجه القصور في السياسات المقترحة. ويرى أصحاب هذه النظرة أن من مزايا الحيادية إرساء علاقة تراعي الحفاظ على مسافة ما بين البيروقراط والسياسيين، بما يسمح للبيروقراط برؤية جوانب الضعف، والقوة أيضًا، في بدائل السياسات المطلوب منهم فحصها. فمثلاً ربما كانت نتائج "الاقتراع" الكارثية بالنسبة للحكومة القائمة في المملكة المتحدة أواخر الثمانينيات خير شاهد على أي مدى ذهب إليه مسئولو الخدمة المدنية في عهد تاتشر بعدم التدخل ولو بعبارة: "ولكن سيدي الوزير...".

البيروقراطيات المضادة

تعمل آخر آليات التحكم السياسي من خلال بنيات مصممة لدعم أو مساعدة السياسيين في موازنة نفوذ البيروقراطية الرسمية. وأبسط صور هذه النظم استخدام المستشارين السياسيين أو "الخارجيين"،

وهو ما أصبح سمة لكل الدول الحديثة تقريبًا. والأهم من ذلك: إنشاء مؤسسات من مختلف الأنواع تشارك الوزراء أعباء العمل وتزودهم بمستشارين شخصيين. وقد حدث هذا في المملكة المتحدة بشكل عَرَضي. ففي عام 1970 أنشأ رئيس الوزراء إدوارد هيث Edward Heath الهيئة المركزية لمراجعة السياسات CPRS، كما أنشأ هارولد ويلسون Harold Wilson وحدة السياسات عام 1974. وفي الثمانينيات توسعت مارجريت تاتشر في دور المكتب الخاص وطلبت المشورة من "مراكز بحثية وفكرية" يمينية مثل مركز الدراسات السياسية ومعهد آدم سميث، بينما قوّى بلير مكتب مجلس الوزراء وطلب المشورة من هيئات مثل معهد بحوث السياسات العامة. ومن بين التطبيقات الأخرى: اللجان الوزارية، والتي تأسست في فرنسا منذ وقت طويل، واستخدمتها فيما بعد دول مثل إيطاليا والنمسا والاتحاد الأوروبي. وتتكون هذه اللجان من فرق المستشارين الشخصيين للوزراء (يبلغ عدد أعضائها من 15 إلى 20 عضوًا في فرنسا) وتساعد في صياغة السياسات والرقابة على أنشطة الوزارة ومساعدة الوزراء في الاضطلاع بمسئولياتهم الأخرى.

وفي الولايات المتحدة تبلورت فكرة البيروقراطية المضادة على نحو أكثر وضوحًا في صورة المكتب التنفيذي للرئيس EOP. وقد أسسه الرئيس روزفلت في أعقاب إعلان لجنة براونلو Brownlow أن "الرئيس في حاجة لمساعدة". والمكتب هو بمثابة البيروقراطية الشخصية للرئيس، ويتكون عدد متزايد من المجالس والمكاتب التي يعمل بها نحو1400 شخص. ووكالاته الرئيسية هي: مكتب البيت الأبيض الذي يضم أقرب مستشاري الرئيس، ومكتب الإدارة والموازنة الذي يساعد في إعداد مقترحات الموازنة والتشريع، ومجلس الأمن القومي NSC الذي يقدم النصح في مسائل الدفاع والشئون الخارجية، ومجلس المستشارين الاقتصاديين الذي يزود الرئيس بالنصح الفني حول السياسة الاقتصادية.

والغرض من إنشاء البيروقراطيات المضادة هو تعويض الاختلالات في العلاقة بين السياسيين الهواة المؤقتين قليلي العدد نسبيًا، وبين الموظفين الخبراء الدائمين والمهنيين. غير أن هذا الشكل من التحكم السياسي له

عيوبه. ففي حالة المكتب التنفيذي لرئيس الولايات المتحدة، نجده يقود إلى ازدواجية في الهيئات الحكومية، ومن ثم نشوب نزاعات وصراع بيروقراطي بشأن الصلاحيات. ويتضح هذا بشكل خاص في العلاقة المتوترة بين مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية.

ثمة صعوبة أخرى تنتج إمكانية تسبب البيروقراطيات المضادة في تعقيد مشكلة التحكم السياسي بدلاً من حلها. فمثلاً ألغت مارجريت تاتشر الهيئة المركزية لمراجعة السياسات عام 1983، اعتقادًا بأنها مصدر التسريبات المدمرة التي وقعت أثناء الحملة الانتخابية في ذلك العام. وكذلك كان أفراد من مجلس الأمن القومي الأمريكي، على رأسهم أوليفر نورث Oliver North، قد تورطوا في فضيحة إيران- كونترا في عهد الرئيس ريجان والتي هزت إدارته. وأخيرًا يؤدي السماح للسياسيين بأن يحيطوا أنفسهم بمستشارين يختارونهم بأنفسهم إلى خلق انقطاع تواصل السياسيين مع الواقع السياسي بأن يحصلوا فقط على ما يريدون سماعه. وقد ظهرت هذه المشكلة بوضوح تام في أزمتي ووترجيت وإيران- كونترا، حيث اعتمد الرئيسان نيكسون وريجان على التوالي على مستشاري المكتب التنفيذي للرئيس، ويرجع هذا في جزء منه لاعتقادهما بأنهما لا يستطيعان الثقة ولا التحكم في بيروقراطية فيدرالية مناوئة بالأساس.

خلاصة

◆ جرى استخدام مصطلح البيروقراطية بعدة طرق؛ فهو في الأصل يعني حكم الموظفين كنقيض لحكم السياسيين المنتخبين. وهو يُفهَم في العلوم الاجتماعية عادةً كنمط في التنظيم. بيد أن المحللين السياسيين المحدثين يستخدمون مصطلح البيروقراطية بما يعني الآلة الإدارية للدولة، أي البيروقراط من موظفي الدولة والخدمة المدنية غير المنتخبين الذين قد يخضعون أو لا يخضعون لتحكم السياسيين.

◆ وُجدت ثلاث نظريات أساسية للبيروقراطية. فيقترح النموذج الفيبري أن البيروقراطية آلة إدارية عقلانية، والشكل المميز للتنظيم في العصر الحديث. ويشدد نموذج كتلة السلطة المحافظة على الدرجة التي تعكس بها

البيروقراطية المصالح الطبقية ومقاومة التحكم السياسي. بينما يشدد نموذج الفائض البيروقراطي على الاتجاه نحو حكومة "كبيرة" جراء انتهاج كبار موظفي الخدمة المدنية سياسة تخدم مصالحهم الذاتية والمهنية.

◆ الوظيفة الأساسية للبيروقراطية هي تطبيق القانون والسياسات -أو تنفيذهامن خلال إدارة أعمال الحكومة. فيرى أن موظفي الخدمة المدنية يلعبون دورًا مهمًا أيضًا في تقديم النصح للوزراء بشأن السياسات، والتعبير عن المصالح وتجميعها (خاصة من خلال الروابط مع الجماعات الزبونة)، والحفاظ على الاستقرار والاستمرار السياسي عندما تتغير الحكومة أو الإدارة.

◆ جرى تنظيم البيروقراطيات تقليديًا على أساس الغرض أو الوظيفة، ومن هنا كان التقسيم إلى وزارات وهيئات ووكالات. وتختلف درجة المركزية أو اللامركزية اختلافًا كبيرًا بين تلك التنظيمات. غير أن الاتجاهات الحديثة تحبذ الفصل بين صنع السياسات وتطبيقها، وإدماج التقنيات الإدارية للقطاع الخاص في الهيئات الحكومية، إن لم يكن الخصخصة الكاملة.

◆ هناك قلق من تهديد سلطة البيروقراطية للمساءلة الديمقراطية. وتشمل المصادر الرئيسية لسلطة البيروقراطية: قدرة موظفي الخدمة المدنية على التحكم في تدفق المعلومات، وبالتالي تحديد ما يعرفه رؤساؤهم السياسيون، إلى جانب الامتيازات اللوجستية التي يتمتعون بها كموظفين دائمين لكل الوقت، ومكانتهم كخبراء وحراس على المصلحة الوطنية.

◆ يُمارَس التحكم في البيروقراطية بعدة طرق. فيمكن إيجاد آليات المساءلة العامة أمام الوزراء والجمعية الوطنية والمحاكم أو أمين المظالم. ومن الممكن تسييس الخدمة المدنية حتى تشارك القناعات الأيديولوجية للحكومة القائمة. كما يمكن بناء بيروقراطيات مضادة لتشكل مصادر بديلة للمشورة، وتقوية قبضة السياسيين المنتخبين.

أسئلة للمناقشة

◄ هل "يدير" البيروقراط بلدانهم حقًا ؟

◄ هل يمكن رسم خط فاصل وواضح بين صنع السياسة وتقديم النصح بشأنها؟

◄ هل تعتبر البيروقراطيات العامة غير كفئة بالضرورة؟

◄ هل تعوض فوائد الخدمة المدنية الملتزمة سياسيًا التكاليف الناجمة عن ذلك؟

◄ ما أكثر الآليات فعالية للتحكم في السلطة البيروقراطية؟

للمزيد من القراءة

Beetham, D., Bureaucracy (Milton Keynes: Open University Press, 1987).

مناقشة واضحة وشاملة لنماذج البيروقراطية ونظريات السلطة البيروقراطية.

Bekke, H., J. Perry and T. Tornton, Civil Service Systems in Comparative Perespective (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1996).

دراسة مفصلة ودقيقة للخدمة المدنية في أجزاء مختلفة من العالم.

Guy Peters, B., The Politics of Bureaucracy (White Plains, NY: Longman, 2001).

استعراض موسوعي لدور البيروقراطيات السياسي وفي صنع السياسات.

Self, P., Government by the Market? The Politics of Public Choice (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1994).

مناقشة متميزة لإعادة صياغة النماذج الحكومية وفق مبادئ المنافسة السوقية والكفاءة.

Verheijen, T. and D. Coombes (eds), Innovations in Public Management: Perspectives from East and West Europe (Cheltenham and Northahampton, MA: Edward Elgar, 1988).

تحليل مقارن لأفكار الإدارة العامة الجديدة وتأثيرها.

الفصل

الجيوش والشرطة

المحتويات

"السلطة السياسية تنبع من فوهة البندقية"

ماو تسي تونج، "مشكلات الحرب والاستراتيجية"، 1938.

لا يظل أي نظام في السلطة على أساس الشرعية أو الكفاءة الإدارية فقط. فكل نظم الحكم تقوم- بدرجة تزيد أو تقل- على ممارسة سلطة الإكراه من خلال مؤسستي الجيش والشرطة. غير أن هذه السلطة يمكن استخدامها في عديد من الاستخدامات السياسية. فقد تعمل الجيوش ببساطة كأدوات للسياسة الخارجية، أو قد تلعب دورًا داخليًا رئيسيًا، ربما للتصدي للاضطرابات المدنية أو حتى لدعم نظم غير شعبية. وقد تعمل كجماعات مصالح قوية أو تقدم البديل لنخبة مدنية ببناء نظم حكم عسكرية. وبالمنوال نفسه يمكن للشرطة أن تعمل كجهاز للحفاظ على النظام العام والحرية المدنية، أو كآلية للقمع السياسي يمكن أن تقود- في بعض الحالات- إلى تأسيس دولة بوليسية. ومن ثم فإن القدرات الكامنة لدى هاتين المؤسستين تثير أسئلة كبيرة وذات أهمية دائمة حول كيفية التحكم فيهما أو جعلهما قابلتين للمساءلة العامة.

وفيما يلي المسائل الأساسية التي نتناولها في هذا الفصل:

المسائل الرئيسية:

- ما السمات المميزة للجيش كمؤسسة سياسية؟
- كيف وبأي الطرق يمكن أن يتدخل الجيش في السياسة؟
- كيف يمكن وضع قوة الجيش تحت التحكم السياسي؟
- كيف تختلف الأعمال المدنية للشرطة عن السياسية؟
- ما الآليات المستخدمة لجعل الشرطة قابلة للمساءلة المدنية؟

الجيش والسياسة

يمكن إرجاع تطور القوات المسلحة الحديثة إلى الحقبة التالية للعصور الوسطى حين بدأت الدول الأوروبية في تطوير شكل معياري من التنظيم العسكري، يقوم عادة على الجيش النظامي. وفي القرن التاسع عشر أصبح الجيش مؤسسة متخصصة ذات قيادة محترفة منفصلة عن بقية المجتمع. كما ضمن الاستعمار الأوروبي بدوره اعتماد هذا النموذج العسكري في كل أنحاء العالم، ليتحول الجيش بمقتضاه إلى مكون أساسي للدولة. وتُصنف بورتوريكو أحيانًا كاستثناء كلاسيكي من هذه القاعدة، لكن افتقارها إلى القوات المسلحة كان ممكنًا فقط بسبب الأمن الذي تكفل الجيش الأمريكي بتوفيره.

يعتبر الجيش مؤسسة سياسية من نوع خاص جدًا. وهناك أربعة عوامل تميز الجيش عن بقية المؤسسات، وتعطيه ميزة فارقة- وأحيانًا مهيمنة- على التنظيمات المدنية الأخرى. فأولاً: يتمتع الجيش- كأداة للحرب- باحتكار فعلي للسلاح وقوة إكراه كبيرة. ولما كان الجيش يملك القدرة على تنصيب النظم أو إسقاطها فإن ولاءه يعتبر أساسيًا لبقاء الدولة. ثانيًا: القوات المسلحة كيان منظم بصرامة وعالي الانضباط، حيث يتسم بتراتبية الصفوف وثقافة الطاعة التامة. ومن ثم هي تمثل مثالاً متطرفًا للبيروقراطية بالمعنى الفيبري. وهو ما يمنح الجيش درجة غير عادية من الكفاءة التنظيمية، وإن كان هذا يمكن أن يفرخ أيضًا عدم المرونة ولا يشجع على المبادرة والتجديد. ثالثًا: يتسم الجيش دائمًا بثقافة مميزة ومجموعة من القيم الخاصة به، مثل روح التضامن التي تؤهل أفراده للقتال، أي أن يَقتل وربما يُقتل. ويصور البعض الثقافة العسكرية على أنها يمينية ضمنًا وذات نزوع تسلطي عميق (بفعل تشديدها التقليدي على القيادة والواجب والشرف) كما يمكن أن تقوم أيضًا على عقائد كالاشتراكية الثورية (مثل الصين) أو الأصولية الإسلامية (مثل إيران). رابعًا: يُنظر إلى القوات المسلحة غالبًا، وكذلك هي تنظر لنفسها بوجه عام، على أنها "فوق" السياسة، بمعنى أنها مستودع المصلحة الوطنية، جراء ضمانها للأمن وتكامل الدولة. وهو ما يكفل لمعظم الجيوش مكانة واحترامًا خاصين، لكنه قد ينطوي أيضًا على ما يدفع الجيش إلى التدخل في السياسة، خاصة حينما يرى أن المصالح الوطنية مهددة.

من ناحية أخرى سيكون من الخطأ النظر إلى الجيش كمؤسسة متماسكة في كل المجتمعات وذات سمات سياسية واحدة؛ إذ يمكن أن تبثق انقسامات في الجيش من مصادر مختلفة. فمثلاً يمكن أن تنشأ صراعات بين كبار الضباط ذوي الميول المحافظة (الآتين في الغالب من خلفيات نخبوية) والضباط الأكثر شبابًا الذين يتحرقون للترقية أو المنفتحين على الأفكار التقدمية والرايبكالية. بالمثل يمكن أن يحدث توتر بين الضباط النظاميين المتمتعين بالمزايا الاجتماعية والمهنية وبين المجندين والمتطوعين الذين يأتون غالبًا من أوساط الطبقة العاملة والفلاحين. كذلك قد تتسبب المنافسة على المكانة وندرة الموارد إلى توترات بين الأسلحة والوحدات، كما يمكن أن تكون الانقسامات الإقليمية والعرقية مهمة أيضًا.

ويتشكل الطابع الخاص بكل قوات مسلحة تحت تأثير عدد من العوامل الداخلية والخارجية، من بينها: تاريخ وتقاليد الجيش وفرقه ووحداته، طبيعة النظام السياسي، الثقافة السياسية وقيم النظام ذاته. فمثلاً يتأثر التوجه السياسي لجيش التحرير الشعبي في الصين PLA تأثرًا عميقًا بالدور الحاسم الذي لعبه في تأسيس النظام الشيوعي.

وأخيرًا من الصعب التعميم بشأن طبيعة الجيش وأهميته بسبب الأدوار المختلفة جدًا التي يمكن أن يلعبها في الحياة السياسية. وأهم هذه الأدوار:

- أداة للحرب
- ضمانة للنظام والاستقرار السياسي
- جماعة مصالح
- بديل للحكم المدني

مفهوم

الحرب War :
حالة من الصراع المسلح المفتوح بين طرفين أو أكثر (بين دول عادة). كما يستخدم المصطلح أيضا على سبيل الاستعارة مثل "الحرب الطبقية"، "الحرب التجارية"، "الحرب الباردة". وترجع نشأة الحرب كنشاط منظم ومحدد الهدف إلى تطور نظام الدولة الأوروبية أوائل العصر الحديث. وللحرب طابع شبه قانوني، حيث إن إعلان "حالة الحرب" لا تتطلب بالضرورة اندلاع العمليات العدائية. وبالنسبة للفكرة القائلة إن الحرب تضفي المشروعية على البربرية الطليقة، فيرد عليها بمفهوم "جرائم الحرب". ظل الخلاف هو الآخر وقد صار من الشائع بعد انتهاء الحرب الباردة الحديث عن الحروب "الجديدة" المرتبطة بالصراعات العرقية داخل الدولة، استخدام التكنولوجيا العسكرية المتطورة، وتحديات التصدي لفاعلين خارج الدولة مثل المنظمات الإرهابية عابرة القوميات.

دور الجيش

أداة للحرب

الغرض الأساسي من وجود الجيش هو أن يعمل أداة للحرب يمكن أن توجّه ضد المجتمعات السياسية الأخرى عند الضرورة. وهذا يفسر لماذا تطور الجيش كمؤسسة مستقلة ودائمة مع نشأة نظام الدولة في أوروبا أوائل العصر الحديث. بيد أن من الأمور الحاسمة هنا أن القوات المسلحة يمكن أن تستخدم لأغراض دفاعية أو هجومية. وكان لا بد لجميع الدول

أن تمتلك قوات مسلحة للدفاع عن البلاد ضد العدوان الخارجي، ومن ثم نُظِر إلى أهمية الجيش للدولة الحديثة على أنها لا تقل عن أهمية قوة الشرطة والمحاكم والخدمة البريدية. غير أن هذا الدور الدفاعي كان له نتائج متضاربة بالنسبة لحجم الجيش وطبيعته.

فمن ناحية يجب أن تكون القوات المسلحة قوية بما يكفي على الأقل لصد المعتدين المحتملين، والأفضل ردع العدوان مسبقًا. وكان من الطبيعي أن تؤدي تلك الحسابات إلى سباق التسلح والحرب نفسها، لأن هذه التعزيزات الدفاعية قد خلقت توترًا دوليًا لأنها قد تبدو للدول المجاورة كتهديد هجومي. وقد حدث هذا بالتأكيد فى حالة سباق التسلح البحري بين المملكة المتحدة والإمبراطورية الألمانية وكان من أسبابِ اندلاع الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك فإن سباق التسلح الذي يحافظ على توازن القوى الفعال يمكن أيضًا أن يمنع العدوان العسكري، وهو ما اتضح إبان الحرب الباردة. ومن ناحية أخرى، إذا كان للجيش دور دفاعي حصرًا فإن هذا يمكن أن يجعله يمر بفترات طويلة من انعدام النشاط الحربي، ولكن عليه خلالها أن يحافظ على حالة الاستعداد. وفوق هذا، إن النجاح فى ردع العدوان قد يؤدي فعليًا إلى إضعاف التأييد السياسي للإنفاق العسكري، إذ إن هذا التأييد يرتبط عادةً بوجود خطر متصور.

أما عندما تُستخدم القوات المسلحة لأغراض توسعية هجومية، تزداد أهمية الجيش بدرجة كبيرة؛ إذ إن شن حرب على الدول الأخرى يتطلب من الجيش أن يكون قادرًا وراغبًا فى التحرك كأداة للعدوان، وأن تتمتع أنشطته الهجومية بقدر كبير من التأييد الشعبي؛ لذلك تتسم الدول التوسعية فى العادة بمستويات مرتفعة من الإنفاق العسكري، واشتراك القادة العسكريين فى عملية صنع السياسات، ونمو النزعة العسكرية بمعنى أن تنتشر فى المجتمع المدني الأفكار والقيم المرتبطة بالجيش عادةً. ويعتبر الرايخ الثالث لهتلر فى ألمانيا هو المثال الكلاسيكي للنظام المشرب بالروح الحربية. فقد عملت الشمولية النازية فى إحدى نواحيها من خلال سقوط التفرقة بين المؤسسات العسكرية والمدنية، وإقحام العسكرة على الحياة السياسية.

غير أنه لا يجوز مساواة مصطلح النزعة العسكرية بإعطاء الأولوية للمصالح العسكرية وسيطرة قادة الجيش على المسئولين المدنيين. وقد

كانت النزعة العسكرية الألمانية في الثلاثينيات وسيلة- إلى حد ما- لإخضاع الجيش وتحويله إلى أداة لإنجاز الأهداف الأيديولوجية النازية.

غير أن دور الجيش قد أعيدَ تحديده في فترة ما بعد الحرب الباردة، بتغيير طبيعة الحرب، فقد انتهت الحرب الباردة أول الأمر إلى تحقيق فوائد السلام في شكل نقل الموارد من الأغراض العسكرية إلى الغايات المحلية في كل من الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي. غير أن هذا قد غطى على تحول مهم حيث صاحب خفض التوترات والحروب بين الدول: تصاعد الصراعات العرقية والنزاعات الأهلية منذ التسعينيات، والتي تحولت في بعض الحالات إلى حروب أهلية. وقد أدى هذا إلى استخدام قوات الجيش وموارده في عمليات التدخل الإنساني وحفظ السلام التي تتم عادةً بإشراف الأمم المتحدة. ومن المؤثرات الأخرى على طبيعة الحرب الحديثة استخدام التكنولوجيا العسكرية المتقدمة مثل أنظمة التوجيه والمراقبة بالأقمار الصناعية، وقد تم هذا للمرة الأولى في حرب الخليج عام 1991. ووطدت التكنولوجيا المتقدمة الانتقال من جيوش المجندين المبنية على مدنيين نصف مدربين إلى جيوش مكتملة الاحتراف، كما بدأت الحاجة تقل- هكذا بدا الحال أول الأمر على الأقل- إلى القوات البرية. وأخيرًا كان لا بد لصعود الإرهاب العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتطور الحروب المضادة للتمرد والتي مورست ضد خصوم أيديولوجيين شرسين في أفغانستان والعراق ضمن "الحرب على الإرهاب" .. أن يؤديا إلى خلق نوع من الحرب جديد تمامًا. وتتعرض أعداد متزايدة من الدول المضطلعة بمهمة محاربة المقاتلين غير الحكوميين، وخاصة الجماعات الإرهابية عابرة القوميات، ومواجهة مقاتلي العصابات الذين يستخدمون تكتيكات مثل الانتحاريين... تتعرض لتحديات ليست جديدة تاريخيًا فحسب وإنما صعبة أيضًا إلى أبعد الحدود.

ضمان النظام العام

لا حاجة للتأكيد على أن قوة الإكراه التي يمتلكها الجيش وكفاءته العملياتية ليست مهمة في السياسة الدولية فحسب. فرغم أن القوة العسكرية توجه عادةً ضد المجتمعات السياسية الأخرى، فإنها يمكن أيضًا أن تكون عاملاً

مفهوم

النزعة العسكرية Militarism: يستخدم هذا المصطلح بطريقتين: الأولى للإشارة إلى تحقيق الأهداف باستخدام القوة العسكرية، وبهذا المعنى يمكن اعتبار أي محاولة لحل المشكلات باستخدام الوسائل العسكرية نوعا من النزعة العسكرية. [illegible]

الحرب الأهلية Civil war: صراع مسلح بين جماعات منظمة سياسيًا داخل الدولة، تتقاتل عادةً لنيل (أو استعادة) السيطرة على الدولة أو إقامة دولة جديدة.

حاسمًا في السياسة المحلية. غير أن الظروف التي يتم فيها نشر الجيوش والاستخدامات التي توجه إليها تختلف من نظام لآخر ومن دولة لأخرى. ومن أقل المهام غير العسكرية التي تسند للقوات المسلحة هي أن تعمل كقوة طوارئ حال وقوع كوارث طبيعية أو غيرها. وهذا النوع من الانخراط في الشئون المحلية يكون استثنائيًا وبدون مغزى سياسي في العادة. لكن لا يمكن قول الشيء نفسه في ظروف استخدام القوات المسلحة لضبط اضطرابات أو نزاعات مدنية.

فمثلاً تم نشر الجيش الأمريكي لتنفيذ الأوامر الفيدرالية بإلغاء الفصل العنصري أثناء نضالات الحقوق المدنية في الخمسينيات والستينيات. وفي بريطانيا استخدم الجيش في السبعينيات والثمانينيات أثناء النزاعات الصناعية للقيام بأعمال الطوارئ في خدمات المطافئ والإسعاف. وقد أثارت هذه التصرفات انتقادات، ليس فقط لاستخدام الجيش بطريقة تتدخل في مسئوليات تسند إلى الشرطة دائمًا، وإنما أيضًا لتنصلها من الحياد التقليدي للقوات المسلحة. وهو ما يلقي الضوء على صعوبة التمييز بين الاستخدام المحلي للجيش كأداة "عامة" تخدم المصلحة الوطنية، واستخدامه كسلاح "سياسي" لتحقيق الأهداف الحزبية للحكومة القائمة. ويزداد هذا التداخل صعوبة عند استخدام الجيش لإخماد اضطراب مدني أو مواجهة هبة شعبية.

واجهت دول معينة مستويات من التوتر والاضطراب السياسي تتجاوز قدرة الشرطة المدنية على احتوائها. ويحدث هذا عادة في حالات الصراع الديني أو العرقي أو القومي. ففي هذه الظروف يمكن أن يصبح الجيش الضامن الوحيد لاستقرار الدولة، كما يمكن استدعاء الجيش لإنهاء ما يمكن أن يتحول إلى حرب أهلية كاملة. وقد تم نشر القوات البريطانية عام 1969 في أيرلندا الشمالية بهدف الدفاع أول الأمر عن الأقلية الكاثوليكية المحاصرة، ثم تحولت المهمة بشكل متزايد لاحتواء حملة إرهاب طائفي شنها الجيش الجمهوري الأيرلندي IRA وجماعات المعارضة "الموالية" له مثل اتحاد دفاع أولستر UDA وقوة دفاع أولستر UDF. كما تم استخدام الجيش الهندي في عدد من المناسبات لمواجهة الاضطرابات

مفهوم

الديكتاتورية Dictatorship:
شكل من الحكم تكون فيه السلطة المطلقة لفرد واحد، وبهذا المعنى هي مرادفة للاستبداد. وقد ارتبط المصطلح في الأصل بسلطات الطوارئ غير المحدودة التي كانت تمنح للقنصل الأعلى في الجمهورية الرومانية القديمة التي خلقت شكلا من الديكتاتورية الدستورية. وفي الاستخدام الحديث للمصطلح يعتبر الديكتاتور فوق القانون ويعمل دون قيود دستورية. ومن الأمثلة المبكرة للديكتاتوريين: القنصل الروماني سولا، وكذلك موسوليني وصدام حسين. وبتعميم أكثر، تتسم الديكتاتورية بالاستخدام المتعسف للسلطة وغير الخاضع لأي ضوابط، وهو ما يتضح في "الديكتاتورية الطبقية"، "الديكتاتورية الحزبية"، "الديكتاتورية العسكرية" و"الديكتاتورية الشخصية".

التمرد Rebellion:
انتفاضة شعبية ضد نظام قائم، وهو يستهدف عادة (على عكس الثورة) تغيير الحكام وليس تغيير النظام السياسي نفسه.

المدنية واستعادة النظام السياسي، من بينها عملية إخلاء الانفصاليين السيخ من المعبد الذهبي فى أمريتسار عام 1984 والتي أسفرت عن سقوط ألف قتيل، والسيطرة على أيودهيا من الأصوليين الهندوس عام 1992 عقب تدميرهم المسجد البابري العتيق. ونُشِرت القوات الروسية فى جمهورية الشيشان عام 1994 للقضاء على محاولتها الانفصالية فى عملية تحولت إلى حرب مكتملة الأبعاد، وتطورت فيما بعد إلى حرب عصابات مستمرة.

أما فى حالات الانهيار الكلي للشرعية السياسية، فقد يصبح الجيش هو الدعامة الوحيدة المتبقية للنظام، للقيام بحمايته من تمرد أو ثورة شعبية. ولكن عند حدوث هذا يتم التخلي عن كل مظاهر الحكم الدستوري حيث يتحول الحكم إلى الديكتاتورية الصريحة. وهكذا الحفاظ على النظام الشيوعي الصيني عندما قام الجيش فى مايو 1989 باقتحام ميدان تيانمين، وهى العملية التي نجحت فى تحييد الحركة الديمقراطية المتنامية. وتضع هذه الظروف ضغطًا شديدًا على ولاء الضباط وطاعة القوات المطلوبين لممارسة العنف ضد متظاهرين مدنيين. ونتيجة لهذا فإن القوات التي نُشِرت فى بكين قد تم استدعاؤها من الريف ويمكن الاعتماد على ولائها. بينما حدث العكس فى رومانيا عام 1989 ؛حيث صدرت الأوامر للجنود بقمع الغضب الشعبي لكنهم سرعان ما انضموا للمتظاهرين الأمر الذي أدى فعليًا لسقوط نظام شاوشيسكو.

جماعة مصالح

من الواضح مما سبق أن الجيش أصبح أداة للسياسة: أي كجهاز يمكن للحكومات أن تنجز من خلاله أهدافها الخارجية أو المحلية. بيد أن القوات المسلحة ليست كيانًا محايدًا بلا مصلحة فى الاستخدامات السياسية المطلوبة منه. وإنما يمكن للعسكريين أن يعملوا- مثل البيروقراط- كجماعة مصالح تسعى لتشكيل أو التأثير فى محتوى السياسات نفسها. ويتمتع الجيش هنا بعدد من نقاط التميز. أولاً: يملك الجيش معرفة وخبرة تقنية كبيرة. ورغم القيود المفروضة على الجيش عادة عن طريق خضوع العسكريين رسميًا لسياسيين مدنيين، إلى جانب متطلبات الحياد السياسي، فإنه من الصعب على الحكومة ألا تستمع وتتجاوب مع نصائح

كبار العسكريين في القضايا الاستراتيجية والدفاعية والخارجية.

ثانيًا: الجيش جماعة "داخلية" بمعنى أنه مُمَثّل في الهيئات الرئيسية لصنع السياسات ومن ثم يمتلك قاعدة سلطة مؤسسية. فمثلاً بإمكان الجيش الأمريكي التأثير من خلال وزارة الدفاع (البنتاجون) ومجلس الأمن القومي، وكذلك من خلال الظهور أمام لجان القوات المسلحة في الكونجرس. ثالثًا: يستفيد الجيش من وضعيته كالضامن للأمن الوطني وتكامل الدول، وكذلك من الاهتمام الذي يوليه المواطنون عادة لمسألة الدفاع. ولذلك تراعي الدولة وجود أصوات في صف تقوية قدرات الجيش وزيادة الإنفاق الدفاعي.

ومثلما يزعم منظرو الخيار العقلاني أن موظفي الخدمة المدنية معنيون أساسًا بمصلحتهم الذاتية مهنيًا، فمن الممكن الادعاء بأن كبار العسكريين "يساندون" على الأرجح السياسات التي ترتقي بحجم القوات المسلحة ومكانتها، أو تضمن استقلالها. وتنظر هذه الرؤية إلى الجيش باعتباره جماعة ضغط تقود حملات من أجل زيادة الميزانية العسكرية، أو كسلسلة من الأسلحة أو الوحدات المتنافسة للحصول على القطعة الأكبر من كعكة الإنفاق الدفاعي. وتلقى القوات المسلحة في هذا تأييد عدد من الحلفاء الأقوياء في صورة ما أسماه الرئيس أيزنهاور، في خطاب الوداع عام 1961، المجمع العسكري- الصناعي. وهناك قبول واسع مثلاً لفكرة أن من أسباب استمرار الحرب الباردة: المصالح المستقرة للمجمع العسكري- الصناعي في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث كان لدى كل منهما حافز قوي للمبالغة في التهديد الاستراتيجي والقدرات الهجومية للطرف الآخر. ويقدر البعض أن الإنفاق الدفاعي السوفيتي قد بلغ في الثمانينيات ما يعادل40 % من الناتج القومي الإجمالي GNP، وأن الصناعة العسكرية السوفيتية ("ملتهمة المعادن" حسب تعبير خروشوف) كانت القطاع الاقتصادي الكفء الوحيد في اقتصاد متدهور. وبينما بلغ الإنفاق الدفاعي الأمريكي في ذات الفترة نحو 6% من الناتج القومي الإجمالي، وهو ما يشكل ربما أقل من 10% من الإنفاق الدفاعي الروسي بالأسعار الفعلية.

وبالمثل يقترح البعض أنه كان وراء اندلاع حرب الخليج 1991 رغبة كبار

مفهوم

الإرهاب Terrorism:
يشير المصطلح في أوسع معانيه إلى استخدام الرعب لتحقيق أغراض سياسية، فهو يرمي إلى خلق مناخ الخوف والتوجس وعدم الثقة. وأكثر أشكال الإرهاب شيوعًا هي: الاغتيالات، زرع القنابل، اختطاف الرهائن، خطف الطائرات. ولئن كان قد بلغ مستوى عالميًا غير مسبوق في أحداث 11 سبتمبر 2001 بما أوحى بإعادة تعريف الظاهرة، فما زال المصطلح محل خلاف كبير، لماذا؟ أولاً: لأنه يصعب من الناحية العملية وضع خط فاصل بين الإرهاب وغيره من صور العنف أو الحرب، وذلك بحكم حقيقة أن الحرب قد تستهدف بث الخوف وسط أوسع السكان. ثانيًا: لما كان المصطلح ينطوي على تحقير كبير فإنه يغلب على استخدامه الطابع الانتقائي والذاتي (فـ"الإرهابي" في نظر شخص ما قد يكون "مقاتلاً من أجل الحرية" في نظر آخر). ثالثًا: رغم التصور الغالب بأن الإرهاب هو نشاط مناهض للحكومة، فإن الحكومات نفسها يمكن أن تستخدم الإرهاب ضد شعبها أو شعب آخر، وهو ما يسمى "إرهاب الدولة".

المجمع الصناعي العسكري Military-industrial complex:
علاقة تكافلية بين القوات المسلحة والصناعات العسكرية بناء على الرغبة في زيادة الإنفاق العسكري.

العسكريين ومقاولي الدفاع في الولايات المتحدة في تبرير مستويات الاستثمار العسكري المرتفعة بإظهار فعالية التكنولوجيا الجديدة مثل قاذفات الشبح وصواريخ كروز وباتريوت. ومن ناحية أخرى، قد يكون من المضلل تصوير العسكريين دائمًا كمشعلي حروب. ففي أعقاب مخازي حرب فيتنام كان كولين باول Colin Powell كبير المستشارين العسكريين للرئيس بوش الأب من أكثر المترددين في تأييد الحل العسكري لأزمة الخليج خشية الضرر الذي سيلحق بالقوات المسلحة جراء عملية تفتقر إلى أهداف سياسية واضحة وقابلة للتحقق. وحينما أصبح وزيرًا للدفاع في إدارة جورج بوش الابن رأى مع قادة الجيش أن "الحرب على الإرهاب" يجب أن تُشن ضد أهداف محددة بوضوح ونوعية استراتيجيًا لتحاشي انزلاق الولايات المتحدة إلى تورط طويل الأجل.

وبالنسبة للجيش الروسي فقد لعب دورًا أكبر في السياسة الخارجية والأمنية الروسية منذ انهيار الشيوعية عام 1991. وكانت مصالح الجيش مقيدة بشكل عام أثناء الحقبة السوفيتية، وعلى الرغم من قوته، وذلك لأن الدور القيادي كان للحزب الشيوعي السوفيتي. غير أن اجتماع انعدام الأمن السياسي مع عدم اليقين الاستراتيجي في روسيا ما بعد الشيوعية قد وفر الظروف التي سمحت للقوات المسلحة بممارسة نفوذ واستقلال أكبر. وكان هجوم قوات نخبة المظليين على البرلمان الروسي للقضاء على تمرد المتشددين في أكتوبر 1993 قد جاء ليؤكد أن الرئيس يلتسن قد أصبح– بمعنى ما– أسير الجيش. وقد صاحب هذا: الضعف الانتخابي للإصلاحيين، وفشل يلتسن في الحصول على تأييد الدوما (البرلمان) الذي يهيمن عليه القوميون والشيوعيون. وبدأ الجيش الروسي يلعب من خلال وزارة الدفاع دورًا رئيسيًا في صياغة السياسات إزاء كل من "الخارج القريب" و"الخارج البعيد".

ورغم استعداد القادة العسكريين الروس لسحب قواتهم من دول البلطيق، فقد نجحوا في إقناع يلتسن باتباع سياسة عامة للتعامل مع حدود كومنولث الدول المستقلة CIS كامتداد للحدود الروسية. وقد أدى هذا إلى تمتين الارتباط العسكري بين موسكو والجمهوريات السوفيتية سابقًا

مثل جورجيا وطاجيكستان اللتين تحدان آسيا الوسطى الإسلامية.

وكان التحول فى السياسة الروسية نحو "الخارج البعيد" واضحًا فى عام 1995 بتبني موقف أكثر قوة فى تأييد صربيا أثناء أزمة البوسنة، وهو ما أحبط عمليًا تحركات الناتو لحل الصراع من خلال الضغط العسكري. إلا أن الحرب فى الشيشان قد قدمت المظهر الأوضح على نفوذ الجيش الروسي ورغبته فى الحفاظ على وحدة أراضي الاتحاد الروسي، بعد التخلي عن شرق أوروبا عام 1989 وانفصال الجمهوريات السوفيتية غير الروسية عام 1991.

البديل للحكم المدني

من الطبيعي ألا يظل الجيش قانعًا دائمًا بوضعية جماعة مصالح تمارس الضغط على السياسيين المدنيين ومن خلالهم؛ فالتحكم فى السلاح وقوة الإكراه يمنح الجيش القدرة على التدخل مباشرة فى الحياة السياسية، وبما يصل فى حالات متطرفة إلى إقامة حكم عسكري. ومثلما يستطيع الجيش إسناد حكومة أو نظام غير شعبي، يمكنه أيضًا إزالة النخبة الحاكمة وإحلالها أو الإطاحة بالنظام نفسه. وسنبحث فى جزء لاحق من هذا الفصل الظروف المحددة التي تجعل القوات المسلحة تستولي على السلطة، وقد كان لشكل الحكم الذي يشكله الجيش عدد من السمات المميزة. ولعل السمة المميزة الأهم للحكم العسكري هى حلول العسكريين محل السياسيين المدنيين، بمعنى أن يتم شغل المناصب القيادية فى الحكومة على أساس وضعية الشخص فى التسلسل القيادي العسكري.

ومن صور هذا النوع من الحكم أن يتولى مجلس عسكري الحكم. وقد وجدت هذه المجالس بشكل شائع فى أمريكا اللاتينية، حيث يمثل شكلاً لحكومة عسكرية جماعية يكون مركزها مجلس قيادي من ضباط يمثلون فى العادة الأسلحة الثلاثة (الجيش، الأسطول، الطيران). وفي شكل كلاسيكي من حكم المجلس العسكري، والذي عرفته الأرجنتين فى الفترة 1978 -1983، تم استبعاد المدنيين من النخبة الحاكمة، وحُظر النشاط النقابي والسياسي بشكل عام. غير أن التنافس بين الأسلحة الثلاثة، والقادة، يضمن التغيير المتكرر نسبيًا فى مواقع السلطة الرسمية. وفي حالات أخرى ينشأ شكل

مفهوم

الحرية المدنية Civil liberty:
تشير إلى المجال الخاص فى الوجود، والذي ينتمي إلى المواطن وليس الدولة، وهي تشمل طيفًا من الحقوق "السلبية" التي تتجذر عادةً في مبدأ حقوق الإنسان الذي يطالب بعدم التدخل من جانب الدولة. وينظر عادةً إلى الحريات المدنية الكلاسيكية على أنها تتضمن: الحق في حرية التعبير، حرية الصحافة، حرية الدين والضمير، حرية التنقل، حرية التنظيم. وينظر بوجه عام إلى هذه الحريات الأساسية باعتبارها ضرورة حيوية للمجتمعات الديمقراطية الليبرالية، حيث إنها تزود الفرد بالحماية من الحكومات المتعسفة. وفي كثير من الحالات يحصل مبدأ الحرية المدنية على تعبير دستوري من خلال وثائق مثل وثيقة الحقوق.

المجلس العسكري Junta :
كلمة إسبانية تعني حرفيًا المجلس أو الهيئة، وهو يضم مجموعة الضباط العسكريين القابضين على السلطة السياسية.

من الديكتاتورية العسكرية حينما يصبح لأحد أعضاء المجلس العسكري هيمنة داخله كما كان الحال مع الكولونيل بابادوبلس Papadopoulos في اليونان 1974 -1980، والجنرال بينوشيه Pnochet في شيلي بعد انقلاب 1973، والجنرال أباتشا Abacha في نيجيريا 1993 -1998. وفي إفريقيا بشكل خاص كان من الممكن أن يستولي على السلطة ضباط صغار وضباط صف. فمثلاً حدث هذا في غانا عام 1979 حينما استولى على السلطة الملازم طيار جيري رولينجز Jerry Rawlings ، كما قاد الرقيب صمويل دو Samuel Doe انقلابًا في ليبيريا عام 1980.

بيد أنه من الصعب أن يوجد حكم عسكري في شكل سياسي مستقر ودائم؛ فبينما يسلط القادة العسكريون الضوء على الضعف المزمن والانقسامات العميقة والفساد المتوطن في الحكم المدني، فمن غير المرجح أن يقدم الحكم العسكري حلولاً لهذه المشكلات، أو سيُنظَر إليه كحكم شرعي، سوى أثناء الفترات المؤقتة أثناء الأزمات الوطنية أو الطوارئ السياسية. وهذا يفسر لماذا ارتبطت النظم العسكرية عادةً بتعليق الحريات المدنية وقمع كل صور المشاركة الشعبية الممكنة في السياسة. فيتم منع الاحتجاجات والتظاهرات، وحظر الأحزاب السياسية المعارضة والنقابات، وإخضاع وسائل الإعلام لرقابة صارمة. ومن ثم يفضل الجيش الحكم من وراء المشهد، وممارسة السلطة بشكل مغطًى من خلال قيادة مدنية. حدث هذا في زائير في عهد موبوتو Mobutu الذي جاء إلى السلطة بانقلاب عسكري عام 1965 لكنه سمح للجيش بعد ذلك بالانسحاب من السياسة النشطة بالحكم من خلال "الحركة الشعبية للثورة" التي تأسست عام 1967.

وفي مصر شهدت الستينيات والسبعينيات انتقال مصر من الحكم العسكري إلى الحكم المدني السلطوي بقيادة جمال عبد الناصر وأنور السادات، وكل منهما عسكري. وساعد تعيين مجالس وزراء مدنية ونشوء أحزاب وسياسة جماعات المصالح في تقوية شرعية النظام، بل أعطت عبد الناصر والسادات قدرًا من التحرر عن الجيش.

وقد تتعرض النظم العسكرية لنهايات درامية بالانهيار أو يطاح بها حينما

تتعرض سلطة القوات المسلحة للضعف، ويكون هذا عادة بعد الهزائم العسكرية. كما يمكن أن يحدث هذا أيضًا عندما يواجه الحكام العسكريون مستويات من المعارضة الشعبية لم يعد مجديًا احتواؤها باستخدام القمع وحده. ومن الأمثلة على الوضع الأول سقوط الجنرالات فى اليونان فى أعقاب استيلاء تركيا على شمال قبرص، وانهيار المجلس العسكري فى الأرجنتين عام 1983 بعد عام من الفشل فى حرب جزر فوكلاند (مالفيناس). وعلى الناحية المقابلة سقطت ديكتاتورية ماركوس Marcus المدعومة من الجيش فى الفلبين، نتيجة اجتماع الضغوط الداخلية من أجل الإصلاح الديمقراطي والتي عبرت عنها كوري أكينو CyroAquino، مع الضغوط الدبلوماسية للولايات المتحدة. ومع ذلك فإنه بمجرد ممارسة الجيش للتدخل المباشر فى السياسة قد يتردد فى العودة للثكنات. وقد اتضح هذا فى الفلبين بوقوع ثلاث محاولات انقلابية فاشلة خلال الـ 18 شهرًا الأولى من حكم الرئيسة أكينو.

التحكم فى الجيش

إن القوة المؤكدة للقوات المسلحة، قد تدعو إلى القول إن الجيش دائمًا عامل رئيسي، إن لم يكن حاسمًا، فى السياسة. غير أن الواقع مختلف جدًا؛ فالتدخل العسكري فى السياسة، بنية مؤكدة لإزاحة الحكومة المدنية، هو فى الحقيقة أمر نادر الحدوث فى كثير من بلدان العالم، حيث تكاد الانقلابات تقتصر على أمريكا اللاتينية وإفريقيا وأجزاء من آسيا. فكل من الديمقراطيات الليبرالية الغربية والدول الشيوعية التقليدية كانت متحررة من الانقلابات العسكرية الفاشلة أو الناجحة. فمنذ 1945 كانت الاستثناءات الوحيدة بأوروبا الغربية فى فرنسا عامي 1958 و1961 (أدى الأول إلى سقوط الجمهورية الرابعة، والثاني لم ينجح)، وفي البرتغال عام 1974 حينما استولى الجيش على السلطة "لإنقاذ الأمة من الحكومة"، وفي إسبانيا 1981 قام الجيش بمحاولة انقلابية فاشلة. ومن الاستثناءات فى العالم الشيوعي محاولة لين بياو Lin Biao فى الصين عام 1971، واستيلاء الجنرال ياروزلسكي Jaruzelski على السلطة فى

بولندا عام 1981، وأخيرًا الانقلاب الذي قام به المتشددون في روسيا في أغسطس 1991 وأزاح جورباتشوف من السلطة لفترة وجيزة.

كيف إذن تحقق التحكم المدني في الجيش في ظروف أخرى؟ وقد تم تصنيف الآليات والأساليب التي يمكن من خلالها ممارسة التحكم السياسي إلى نوعين بشكل عام. وقد وصفهما صمويل هنتنجتون Samuel Huntington (1957) بالأسلوبين "الموضوعي" و"الذاتي"، بينما استخدم إريك نوردلنجر Eric Samuel Nordlinger (1977) مصطلحي "الليبرالي" و"التغلغل". وتُعد المَلَكيات التعددية الغربية أفضل مثال على النموذج الليبرالي أو الموضوعي للعلاقات المدنية- العسكرية. والملمح الأساسي لهذا الشكل من التحكم هو الانفصال الواضح بين الدورين السياسي والعسكري ومسئوليات كل منهما، أي باختصار: إبعاد الجيش عن السياسة.

أولاً: يخضع الجيش رسميًا للقادة المدنيين الذين يكونون مسئولين عادة أمام الجمعية الوطنية أو الرأي العام. ثانيًا: يكون صنع السياسات- حتى في المجال الدفاعي والعسكري- هو من مسئوليات السياسيين المدنيين، ويطلب من العسكريين فقط تقييم النصح والاضطلاع بالتنفيذ. ورغم أن الجيش قد يستطيع ممارسة نفوذ أكبر على السياسات في الممارسة، فإنه سيكون فقط إحدى جماعات المصالح الكثيرة، ومقيدًا بالاعتراف بأنه لا يملك سلطة تحدي قرارات القادة المدنيين. ويتأسس هذا بدوره على متطلب ثالثا: الحياد السياسي الصارم وبقاء القوات المسلحة موالية بغض النظر عن الحزب أو الحكومة في السلطة.

وتقدم الولايات المتحدة مثالاً جيدًا على الخضوع السياسي للقوات المسلحة، رغم أن هذا ربما يبدو غريبًا في ضوء الدور الذي لعبه الجيش في ميلاد الجمهورية إبان حرب الاستقلال الأمريكية في الفترة 1775 -1783. وقد تم تأمين هذا الخضوع من خلال تأسيس وضعية الرئيس كالقائد العام للقوات المسلحة، ورفض جورج واشنطن George Washington (أولاً كقائد للقوات الأمريكية المقاتلة من أجل الاستقلال، ثم كرئيس للولايات المتحدة فيما بعد) تشجيع التدخل العسكري في الشئون المدنية. وقد نجح

هذا النمط الليبرالي فى العلاقات المدنية- العسكرية فى الصمود وسط ضغوط الحرب الأهلية الأمريكية الدامية (1861 -1865)، وكذلك صمد فى اختبار الحربين العالميتين الأولى والثانية، على الرغم من الخلافات السياسية حول اشتراك الولايات المتحدة فى كلتيهما. وحتى حينما كان رئيس الولايات المتحدة عسكريًا سابقًا وبطلاً حربيًا، وهو الجنرال أيزنهاور Eisenhower (1953 -1961)، فقد أقرت القوات المسلحة الأمريكية بالأسبقية للسياسيين المدنيين. غير أن التحكم المدني لا يعني عجز الجيش من الناحية السياسية. فبينما لم تحاول القوات المسلحة الأمريكية قط التدخل المباشر فى العملية السياسية، فإن تدخلها الروتيني كجماعات الضغط المؤثرة وذات المكانة كان له أثره الكبير على السياستين الدفاعية والخارجية.

ويمكن الإشارة إلى المملكة المتحدة كنموذج مشابه للعلاقات المدنية- العسكرية، فالقوات المسلحة البريطانية مسئولة فى النهاية عن التاج، وهو ما يعني عمليًا: رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، وذلك من خلال وزارة الدفاع. ولم يحدث منذ الحرب الأهلية الإنجليزية فى القرن السابع عشر وتولي الحكم عسكري- رجل دولة هو أوليفر كرومويل Oliver Cromwell، أن مارس الجيش نفوذًا مباشرًا على الحياة السياسية البريطانة. وفي الحقيقة أن مهنية الجيش فى المملكة المتحدة- مثل معظم الديمقراطيات الليبرالية- قد تأسست إلى حد كبير على احترام البعد عن السياسة. ولم يتعرض هذا الانضباط للاختبار إلا فى مناسبات نادرة. فأثناء الحرب العالمية الأولى مثلاً استخدم اللورد كتشنر Kitchener (وهو عسكري وإداري) تعيينه وزير دولة للحرب كي يحرض على زيادة جيش المتطوعين الكبير. وكان للسير دوجلاس هيج Douglas Haig قائد قوة التدخل السريع، نفوذ حاسم على القرار باستخدام تكتيكات الخنادق المكلفة والمرهقة على الجبهة الغربية. وقد استطاع ممارسة هذا النفوذ بسبب اعتقاد رئيس الوزراء أسكويث H. H. Asquith أن عمل الجنرالات هو إدارة الحرب، ولأن الملك جورج الخامس George V قد ساند الجيش أحيانًا فى مواجهة السياسيين المدنيين. ولم تحدث مشكلات مماثلة أثناء

الحرب العالمية الثانية تحت قيادة تشرشل Churchill. وفي الحقيقة أن القاعدة العامة في الدول الغربية المتطورة تمثلت في الاستقرار الدستوري وثقافة ديمقراطية راسخة، ولم تعرف سوى قليل من الصعوبات للحفاظ على النموذج الليبرالي للعلاقات المدنية– العسكرية.

وتحقق شكل مختلف تمامًا للتحكم المدني في الدول الديكتاتورية ودول الحزب الواحد. فبدلاً من الاعتماد على آليات "موضوعية" لإرساء هيمنة السلطة المدنية، جرى التحكم في الجيش باستخدام أساليب ذاتية تربطه بالقيادة المدنية وتصبغه بمثل هذه القيادة وقيمها. وبينما يعمل النموذج الليبرالي من خلال إقصاء القوات المسلحة عن السياسة، يستخدم نموذج التغلغل المقاربة النقيضة بالتسييس المنهجي والمغالى فيه. وتحقق هذا بطرق مختلفة، ودرجات نجاح مختلفة. فقد حاول هتلر تحويل الجيش الألماني إلى "جنود سياسيين" عن طريق جعلهم يؤدون قسم الولاء الشخصي له كفوهرر führer (زعيم أو مرشد) في أغسطس 1934. وفي الوقت نفسه أعلن نفسه رئيسًا للقوات المسلحة، وفي عام 1941 منح نفسه لقب القائد الأعلى. غير أن ولاء الجيش كان مبنيًا أكثر على التداخل بين القومية التسلطية والأهداف التوسعية لنظام هتلر، أكثر من العقيدة النازية.

وانعكس هذا في اعتماد هتلر المتزايد على فرق الحماية الخاصة بالحزب النازي (فافين إس إس Waffen SS) كجيش نخبوي مسيس يعتمد عليه. وقبل انتحار هتلر في أبريل 1945 أعلن الأدميرال دونيتس DÖnitz الفوهرر القادم، لاعتقاده أنه من بين الأسلحة الألمانية المختلفة تُعتبر القوات البحرية هي السلاح الوحيد الذي لم يتخل عنه.

ووجدت مقاربة أخرى أكثر فظاظة في عهد ستالين بالاتحاد السوفيتي في الثلاثينيات. كان التحرك نحو إضفاء طابع مهني أكبر على القوات المسلحة السوفيتية انعكاسًا للقلق المتزايد من النوايا التوسعية لألمانيا النازية، ووصل الأمر إلى القيام بسلسلة من عمليات التطهير الدموية؛ حيث أعدم ثلاثة من كل خمسة مارشالات سوفيت، و13 من كل 15 قائدا بالجيش. وبشكل إجمالي، فقد 90 % من الجنرالات و80 % من الكولونيلات ونحو

30 ألفًا من ضباط الرتب الأدنى.. فقدوا مواقعهم، وربما حياتهم. وهو ما أدى عمليًا إلى حرمان الجيش الأحمر من خبرائه العسكريين والزج به فى حالة من الفوضى الشاملة، وكان هذا هو حاله حين استخدم فى شن الحرب على فنلندا (1939 - 1940) وكان يتوقع منه أن يكون مستعدًا للدفاع عن الاتحاد السوفيتي ضد الغزو الألماني المحتمل.

وفي معظم الحالات لم يتضمن نموذج التغلغل التخلص من الكثيرين من أفراد الجيش "غير الموثوقين" سياسيًا، مثلما اهتم بغرس الأفكار والقيم "الصحيحة" سياسيًا من خلال الدعاية والتحريض المستمرين. ومن أمثلة ذلك: الجيش العراقي، خاصة منذ وصول صدام حسين إلى السلطة عام 1979 ، حيث غُرِست فيه أفكار القومية العربية لحزب البعث. وقد التزمت الحركة البعثية بتوحيد الأمة العربية وتحريرها من الإمبريالية الغربية والصهيونية. وقدمت هذه الأهداف المبرر الأيديولوجي لغزو إيران عام 1980 وضم الكويت عام 1990.

وقد بلغ التغلغل المؤسسي فى الجيش أعلى أشكاله فى الدول الشيوعية؛ ففي الصين مثلاً توجد شبكة من الهيئات الحزبية الموازية لبنية الجيش توفر القيادة والإرشاد فى القضايا ذات الأهمية السياسية والأيديولوجية. وهكذا يتحقق التحكم المدني عن طريق مستوى من التغلغل المتبادل بين الحزب والقوات المسلحة، بما يطمس فعليًا الحدود بين المسئوليات المدنية والعسكرية. ومن الشروط المسبقة لتعيين الضباط وترقيتهم فى جيش التحرير الشعبي فى الصين: عضوية الحزب وتاريخ من الالتزام السياسي والولاء للنظام الشيوعي. وبلغ الأمر حد أن الحزب يعمل فى الجيش ومن خلاله، غير أن الجيش يكسب صوتًا أيضًا فى عملية السياسات من خلال النخبة الحزبية- الحكومية- العسكرية المندمجة. وفي الاتحاد السوفيتي، سمحت هذه المقاربة لكبار العسكريين بلعب دور سياسي أساسي، كما حدث عام 1957 بمساندة خروتشوف ومساعدته فى إحباط انقلاب مجموعة معادية للحزب كما أطلق عليها، ومرة أخرى عام 1964 حيث كان من عواقب أزمة الصواريخ الكوبية أن سحب الجيش تأييده لخروتشوف مما عجل بسقوطه.

متي يستولي الجيش على السلطة؟

من أكثر المظاهر السياسية دراميةً لسلطة القوات المسلحة- بطبيعة الحال- قيامها بالإطاحة بالحكم المدني من خلال انقلاب عسكري. ويمكن أن يستولى الجيش على السلطة إما بإزاحة القيادة المدنية وتأسيس شكل من الحكم العسكري المباشر، وإما بإحلال مجموعة جديدة من المدنيين فى السلطة يستطيع الجيش من خلالهم ممارسة الحكم غير المباشر.

وفي حالات أخرى يمكن تأسيس حكم عسكري فعال دون الحاجة إلى مطالبة القوات المسلحة رسميًا بالسلطة، كما حدث فى الفلبين مع الرئيس ماركوس، خاصة بعد إعلان حالة الطوارئ عام 1972. وقد أصبح تدخل الجيش فى السياسة من الأمور العادية المتكررة فى مناطق بعينها من العالم، وبالفعل حققت النظم العسكرية درجة من الاستقرار لا يمكن معها الاستمرار فى تصنيفها كظاهرة استثنائية أو عابرة. وهكذا يصبح الانقلاب العسكري وسيلة أساسية لانتقال سلطة الحكم من جماعة من القادة إلى جماعة أخرى. وقد حدث هذا بانتظام خلال القرن التاسع عشر فى أمريكا اللاتينية (وخاصة المكسيك وبيرو وشيلي) وإسبانيا ودول البلقان. وفي القرن العشرين انحصر وقوع الانقلابات العسكرية إلى حد كبير فى الدول النامية بإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا. ويبدو أن الانقلابات العسكرية ترتبط بظروف معينة، نورد أهمها فيما يلي:

- التخلف الاقتصادي
- افتقاد الحكام المدنيين للشرعية
- الصراع بين الجيش والحكومة
- مواتاة السياق الدولي

هناك ارتباط واضح بين حدوث الانقلابات العسكرية والتخلف الاقتصادي. وقد أوضح بينكني Pinkney (1990) أن 56 بلدًا شهدت انقلابات عسكرية منذ عام 1960، وكان أغلبها فى العالم الثالث. وفوق هذا يمكن الربط بين انقلابات معينة والتدهور الاقتصادي. فمثلاً أطيح عام 1983 بحكم مدني استمر لأربع سنوات فى نيجيريا بعد تدهور اقتصادي تسبب فيه انخفاض

الصهيونية Zionism :
حركة نادت بإنشاء وطن قومي لليهود، ترتبط بالدفاع عن مصالح دولة إسرائيل.

أسعار النفط. ووفقًا لذات المنطق يمكن القول إن الانتعاش الاقتصادي هو بمثابة الترياق ضد التدخل العسكري، وهو ما يتضح من الاتجاه فى أمريكا اللاتينية منذ السبعينيات بعودة الجيش إلى الثكنات. ومن الواضح أن اتساع الفقر وتعمُّق اللامساواة الاجتماعية يضعفان التأييد للحكومة القائمة ويوفران المبرر للعسكريين للتقدم نحو انتزاع السلطة واعدين بتحقيق التنمية الاقتصادية. غير أن العوامل الاقتصادية وحدها لا يمكن أن تفسر الانقلابات العسكرية. فالهند مثلاً تعاني من مستويات خطيرة من الحرمان المادي، لكن قواتها المسلحة حافظت على حيادها السياسي الصارم ولم تدخل قط فى تحدٍ علني لسلطة الحكومات المدنية.

الانقلاب coup d'État،

كلمة فرنسية الأصل تعني حرفيًا "ضربة مفاجئة للدولة". تشير إلى استيلاء مفاجئ وبالقوة على سلطة الحكم من خلال عمل غير شرعي وغير دستوري. وعادة ينفذ الجيش الانقلابات أو أن تتم بمساعدته، وتتضمن قدرًا من العنف غالبًا. وليس من النادر وقوع انقلابات محدودة أو غير دموية. وتختلف الانقلابات عن الثورات من ناحيتين. أولاً: ينفذ الانقلاب جماعات صغيرة نسبيًا، تأتي في العادة من مؤسسات رئيسية داخل الدولة (مثل: البيروقراطية، الشرطة أو القوات المسلحة) ومن ثم لا تتضمن تحركًا سياسيًا جماهيريًا. ثانيًا: تحاول الانقلابات وضع حكومة أو جماعة حاكمة محل أخرى دون تغيير النظام بالضرورة أو إحداث تغيير اجتماعي واسع.

ويرجع جزء من الإجابة عن سؤال لماذا تقع الانقلابات العسكرية إلى واقع يجعلها يمكن أن تحدث. وبعبارة أخرى: من المرجح ألا يتدخل الجيش فى السياسة إلا عندما يشعر أن شرعية المؤسسات القائمة والنخبة الحاكمة أصبحت محل تحد، وعندما تخلص حسابات الجيش إلى أن تدخله سيلقى النجاح. فمن النادر أن تتدخل القوات المسلحة بشكل مباشر فى السياسة حينما تكون ثقافة ديمقراطية مستقرة قد تأسست بنجاح. وذلك لأن حكم الجيش لا يمكنه أن يعمل إلا من خلال مستوى من الكبت المنهج، والذي قد يكون من الصعب الاستمرار فيه إذا كان يؤدي إلى ضرب وحدة وانضباط القوات المسلحة نفسها.

لذلك لا يدعو للدهشة أن معظم النظم العسكرية الناجحة قد وجدت فى أجزاء العالم التي عرفت تاريخًا طويلاً من الحكم الاستعماري: أمريكا

الكبت Repression:

الكبت في معناه السياسي هو تحقيق الإخضاع عن طريق الإذلال المنهج أو العنف الصريح. ورغم أنه يتشابه في النوع مع القمع، فإنه يختلف في الدرجة، لأنه يكون فاعلاً أكثر من كونه رد فعل (هدفه "استئصال" المعارضة وليس مجرد احتوائها). والغرض من الكبت هو حماية النظام أو النخبة الحاكمة بإبعاد الجماهير عن السياسة وحرمانها من وسائل التعبير. ويتحقق هذا بوسائل سياسية وسيكولوجية معًا. فتعمل هذه النظم على إضعاف أو حتى القضاء على آليات السياسة التمثيلية (الانتخابات، الأحزاب، النقابات، الصحافة الحرة.. إلخ) ونشر مناخ الخوف من خلال الرقابة المنتظمة واستخدام القوة.

اللاتينية، الشرق الأوسط، إفريقيا، جنوب شرقي آسيا. ومن المؤكد أن الضعف السياسي وعدم الاستقرار اللذين استفادت منهما المحاولات الانقلابية العسكرية كانا أكثر حدة في الدول الجديدة نسبيًا. ولا ينبثق هذا فحسب من عدم التأقلم مع السياسة الديمقراطية، وإنما يرتبط أيضًا بالتوقعات الكبيرة التي صاحبت الاستقلال، وضعف المؤسسات السياسية الجديدة، وبالإضافة أحيانًا إلى التوترات الجهوية والعرقية الموروثة من الماضي الاستعماري.

وتعتبر نيجيريا مثالاً جيدًا هنا، فقد تمتع هذا البلد بفترات قصيرة من الحكم المدني منذ الاستقلال عن بريطانيا عام 1960. وكان الحكم الاستعماري قد عمل على إضعاف الحركة الوطنية وشقها عن طريق تسييس الانقسامات القومية والعرقية، وخاصة تلك التي بين الهوسا في الشمال ، واليوروبا في الغرب، والإيبو في الشرق. وهو ما ترك نيجيريا بنخبة سياسية مفككة وذات طابع إقليمي، ومن ثم عدم القدرة على تحقيق التوافق الاجتماعي الضروري للاستقرار السياسي. فتزايد الانفلات المدني نتيجة الصراعات العرقية، ما أدى بالجيش إلى الاستيلاء على السلطة عام 1966. غير أن احتدام الصراعات الإقليمية أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية في العام التالي، حيث حاول الإقليم الشرقي المسمى بيافرا الانفصال عن الحكومة الاتحادية. وبدلا من أن يكون الجيش الحل لمشكلات نيجيريا، أطال أمدها بالفعل. وذلك لأن نفس الصراعات العرقية والدينية والإقليمية التي

أربكت المجتمع النيجيري وقتها وتسربت إلى الجيش نفسه، هي التى داوم الجيش على استغلالها لتقوية قبضته على البلد.

العامل الثالث المرتبط بتدخل الجيش فى الحياة السياسية هو درجة اختلاف قيم القوات المسلحة وأهدافها ومصالحها عن تلك الخاصة بالنظام الحاكم ككل. فمثلاً على الرغم من انتشار الفقر والانقسامات الدينية واللغوية والإقليمية العميقة، ظل الجيش الهندي على موقفه بترك السياسة للسياسيين بسبب احترامه الراسخ لمبادئ الحكم الدستوري الليبرالي. وحينما تتحرك الجيوش ضد الحكومات فإنها تفعل هذا إما لاعتقادها بأن مصالحها وقيمها باتت مهددة، وإما لظنها أن فعلها الانقلابي مبرر. وفي كثير من الدول النامية المستقلة حديثًا اضطلعت الجيوش بالاستيلاء على السلطة من أجل "إنقاذ الوطن"، حيث ترى فى نفسها قوة "غربنة" أو "تحديث" تواجه نخبة سياسية تقليدية، ريفية، تراتبية، منقسمة على نفسها عادةً. وقد حدث هذا فى نيجيريا وإندونيسيا وباكستان.

وفي حالات أخرى، قامت نخبة عسكرية محافظة سلطوية– بالتحالف غالبًا مع كبار مصالح الأعمال ومتمتعة بدعم الطبقات المتوسطة– بتحدي سلطة الحكومات الإصلاحية أو الاشتراكية. فالانقلاب غير الدموي الذي وقع فى البرازيل عام 1964 وقع إلى حد كبير نتيجة شك الجيش فى الميول اليسارية للرئيس جولارت Goulart. وكذلك تمت الإطاحة بالرئيس الشيلي سلفادور ألليندي Salvador Allende (أول رئيس دولة ماركسي منتخب ديمقراطيًا) وقتله عام 1973 فى انقلاب قام به الجيش تحت قيادة الجنرال بينوشيه Pinochet. وبينما يتطلع الجيش عادةً إلى إظهار أن الباعث وراء تدخله فى السياسة هو الرغبة مثلاً فى القضاء على الفساد أو إنهاء الانقسامات أو الدفاع عن الوطن، فإن الاعتبارات الأنانية الضيقة لم تكن قط غائبة كليًا. فغالبًا ما تكون الانقلابات العسكرية محاولة للحفاظ على امتيازات القوات المسلحة واستقلالها ومكانتها، أو قد تكون وسيلة لتحقيق طموح سياسي.

أخيرًا، ربما يأتي قرار الجيش بالاستيلاء على السلطة تأثرًا باعتبارات فوق وطنية. فقليلة هى البلدان التي لم يكن لانقلاباتها العسكرية تأثير على

الدول المجاورة، أو المنظمات الإقليمية والدولية، أو المجتمع الدولي الأكبر. ولا شك أن الضغوط الدولية تشجع فى بعض الحالات على هذا التحرك العسكري. وقد كان هذا واضحًا فى حالة انقلاب بينوشيه فى شيلي. فقد رأت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية فى ألليندي شيوعيًا مواليًا لكوبا، وأن إصلاحاته الاقتصادية هددت مصالح الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات فى شيلي وغيرها بأمريكا اللاتينية. ولم يقف الأمر عند حد حصول بينوشيه على النصح والتشجيع من وكالة الاستخبارات المركزية، بل ضمنت له أيضًا التأييد الدبلوماسي الأمريكي بمجرد تأسيس نظامه العسكري الجديد.

بينما فى حالات أخرى كان رد الفعل الدبلوماسي غير المؤيد هو ما أحبط القائمين بانقلابات، فمثلاً حدث فى شرق أوروبا عام 1989 أن بقيت الجيوش ساكنة إلى حد كبير إبان سقوط النظم الشيوعية فى وجه التظاهرات الضخمة والضغط الشعبي. وبالإضافة إلى انعدام الإرادة السياسية عند القيادات الشيوعية، أدركت القوات المسلحة أن العمل العسكري لن يلقى تأييد الرئيس جورباتشوف والاتحاد السوفيتي، كما سيقابَل بإدانة شرسة من جانب الولايات المتحدة والغرب. ومع ذلك سيكون من الخطأ المبالغة فى حساسية النظم العسكرية إزاء الضغوط الدبلوماسية. فكان صدام حسين قليل التأثر بالانتقادات الدولية لقمعه العسكري للأكراد والمسلمين الشيعة فى أعقاب حرب الخليج عام 1991. وكذلك لم يكترث الجنرال أباتشا فى نيجيريا بضغوط الكمنولث عام 1995 لمنع إعدام كين سارو- ويوا Ken Saro-Wiwa وغيره من نشطاء حقوق الإنسان.

الشرطة والسياسة

تعتبر الشرطة مثل الجيش جزءًا من السلطة الإكراهية للدولة. ولكن بينما تكون الوظيفة الأساسية للجيش هى الدفاع عن الوطن، تعمل الشرطة على حماية النظام الداخلي. وقد جاءت قوات الشرطة إلى الوجود فى القرن التاسع عشر، وذلك نتيجة أساسية لارتفاع مستويات الاضطرابات الاجتماعية والسخط السياسي اللذين أنتجتهما حركة التصنيع. ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال تأسست فى لندن عام 1829 قوة شرطة

مفهوم

النظام Order:

يشير استخدام المصطلح في اللغة اليومية إلى الأنماط المنظمة والمتراتبة، كما يتم ترتيب الملابس بطريقة "منتظمة". وكمبدأ سياسي، يشير مصطلح النظام إلى أشكال من السلوك مستقرة ويمكن التنبؤ بها، وقبل كل شيء تضمن الأمن الشخصي. ومن ثم فإن اللانظام يعني القلاقل والعنف. ورغم كون النظام قيمة كلية، فإن له ارتباطين سياسيين مختلفين جداً. فالأكثر شيوعًا هو ارتباط النظام بالسلطة السياسية، والاعتقاد بأنه غير قابل للتحقق إلا إذا فرض "من أعلى" من خلال منظومة قانونية. ومن ثم فإن "القانون والنظام" يشكلان معًا مفهومًا واحدًا مندمجًا. أما الرؤية البديلة فتربط النظام بالمساواة والعدالة الاجتماعية، وتشدد على أن الاستقرار ينشأ "من أسفل" من خلال التعاون والاحترام المتبادل.

مدفوعة الأجر، موحدة الزي، دائمة الوظيفة، مدربة تدريبًا خاصًا، وذلك في أعقاب مذبحة بيترلو عام 1819 في مانشستر عندما استُخدِم سلاح الفرسان لفض تظاهرة كبيرة ولكن سلمية للطبقة العاملة. وفي عام 1856 تم تعميم نظام الشرطة الجديد هذا في سائر المملكة المتحدة، ثم تم تبنيه بعد ذلك في بلدان أخرى كثيرة. ورغم التشابه بين قوات الشرطة وقوات الجيش في الانضباط وتوحيد الزي والتسلح (بدرجات مختلفة)، فإن هناك اختلافات مهمة يمكن تناولها.

أولاً، في الوقت الذي يعني توجه الجيش أساسًا للخارج ويتم استدعاؤه للعمل في مناسبات نادرة كأوقات الحرب، والطوارئ الوطنية والكوارث، تُعْنَى قوات الشرطة بالنظام الداخلي بمعنى الانخراط الروتيني واليومي في الحياة العامة؛ لذا تعتبر الشرطة أكثر اندماجًا في المجتمع من الجيش، ويعيش أفرادها وأسرهم عادةً في المجتمعات المحلية التي يعملون في نطاقها، وإن كانت ثقافة شرطية مميزة تتبلور في أغلب الأحيان، كما سنبين فيما بعد. فوق هذا، تستخدم الشرطة دائمًا تكتيكات غير عسكرية: فبسبب اعتمادها على الأقل على الرضا والشرعية، إما أن تكون غير مسلحة (كما في المملكة المتحدة) وإما أن تكتفي بأسلحة الدفاع الشخصي. غير أن التطورات الحديثة قد مالت- إلى حد ما- إلى إزالة الفوارق بين الشرطة والجيش. فيتم استدعاء القوات المسلحة للتعامل مع الكوارث المحلية (مثل أعمال الشغب في لوس أنجلوس عام 1992)، مثلما تميل قوات الشرطة إلى اتخاذ طابع موازٍ للجيش بشكل متزايد. وينعكس هذا في اقتنائها لأسلحة متقدمة، بل في تبني نمط عمليات شبه عسكرى كما هو الحال في بعض البلدان.

مفهوم

الجريمة Crime :

هي خرق للقانون الجنائي، وهو القانون الذي يؤسس العلاقة بين الدولة والفرد، ومن ثم يرسي شروط التفاعل الاجتماعي النظامي والسلمي. وينظر عادة إلى المجرمين (الأشخاص المدانون بجريمة) على أن دافع ارتكابهم الجريمة هو تحقيق مكسب شخصي من نوع ما، وليس لاعتبارات سياسية أو أخلاقية أوسع كما في حالة العصيان المدني. وفي العادة يُنظر إلى الجريمة كمؤشر على المستوى العام للانفلات الاجتماعي وانعدام الأمن الشخصي. غير أن كلا من أسباب الجريمة، وكذا علاجها، محل خلاف. فهناك انقسام عام بين من يلومون الفساد الفردي ويؤمنون بأن العلاج في العقاب، وبين من يلومون الحرمان ومن ثم يتطلعون إلى تقليص الجريمة عن طريق الإصلاح الاجتماعي.

أدوار الشرطة

هناك ثلاث مقاربات متناقضة لطبيعة العمل الشرطي والدور الذي تلعبه الشرطة في المجتمع: ليبرالية، محافظة، راديكالية. يعتبر المنظور الليبرالي أن الشرطة هيئة محايدة بالأساس، وأن الهدف من إنشائها هو الحفاظ على النظام العام بحماية الحقوق والحريات الفردية. ووفقًا لهذه الرؤية، تعمل قوات الشرطة في إطار توافق واسع وتتمتع بقدر كبير من الشرعية، مبني على تصور أن العمل الشرطي يعزز الاستقرار الاجتماعي

والأمن الشخصي. وتُعنَي الشرطة أساسًا بحماية المواطنين من بعضهم بعضا. ولما كان عمل الشرطة معنيًا بسيادة القانون فليس لها أية وظيفة سياسية أوسع.

ويشدد المنظور المحافظ على دور الشرطة فى الحفاظ على سلطة الدولة وضمان اشتمالها لكل المجتمع. وترجع جذور هذه الرؤية إلى نظرة أكثر تشاؤمًا للطبيعة الإنسانية تشدد على أهمية الشرطة كقوة إكراه قادرة على التحكم فى الاضطراب الاجتماعي والانفلات المدني. وهكذا يتم النظر حتمًا إلى قوات الشرطة كآليات للتحكم السياسي.

ويقدم المنظور الراديكالي رؤية لسلطة الشرطة أكثر نقدية مما سبق. فهى تصور قوات الشرطة كأدوات للقهر تعمل لصالح الدولة وليس الشعب، وتخدم النخب لا الجماهير. وتنظر النسخة الماركسية من هذه النظرية إلى الشرطة كقوة مدافعة عن المِلْكية وحارسة لمصالح الطبقة الرأسمالية.

كما يتشكل دور قوات الشرطة حسب طبيعة النظام السياسي وطرق استخدام الحكومة للشرطة. ويغلب تمييز الشرطة المدنية عن العمل الشرطي فى المجال السياسي، كما توجد فروق فى هذا عادةً بين الدول الليبرالية والدول المسماة بالبوليسية.

العمل الشُرَطي المدني

يشير هذا التعبير إلى دور الشرطة فى إنفاذ القانون الجنائي. وهذا جانب من العمل الشرطي تعرفه الجماهير عادة أكثر من غيره، والذي يهيمن على الصورة العامة لقوات الشرطة: الشرطة موجودة "لمحاربة الجريمة". وتتخذ هذه العملية طابعًا دوليًا متزايدًا، بسبب تزايد نشاط المنظمات الإجرامية العابرة للقوميات كتلك العاملة فى تجارة المخدرات وتهريب البشر.

بيد أن العملية الروتينية للحفاظ على النظام المدني تختلف تمامًا عند التطبيق فى الريف الهندي مثلاً عنها فى مدن حديثة مثل نيويورك وباريس وسان بترسبورج. وبينما تتصف المجتمعات الصغيرة والمتجانسة نسبيًا بمستوى معقول من الأمن الذاتي، أصبح من المعترف به على نطاق واسع ضرورة أن يتغير هذا مع ازدياد التنوع داخل المجتمعات (اجتماعيًا

وثقافيًا)، ومع التنظيم على نطاق كبير بما ينزع الطابع الشخصي عن العلاقات والتفاعل. وهكذا فقد أدى التوسع في التصنيع خلال القرن العشرين إلى مستوى من التشابه في تنظيم الشرطة وتكتيكاتها في مناطق العالم المختلفة؛ إذ تواجه قوات الشرطة مشكلات متماثلة، منها مثلاً مخالفة قواعد المرور، سرقة السيارات، السطو، جرائم الشوارع، الجريمة المنظمة.

غير أن بلدان العالم شهدت أنواعًا متناقضة من العمل الشرطي المدني. فمن ناحية هناك فكرة الشرطة المجتمعية، والتي تعتمد على الوجود المستمر لرجال الشرطة داخل المجتمعات المحلية لضمان التعاون والدعم في تحقيقات الجرائم، وتشجيع القيم والمواقف التي تساعد في منع انتهاك القانون. ويضرب المثل تقليديًا في هذا بالمفهوم البريطاني للعمل الشرطي للتعبئة ضد الجريمة والذي تطور على نحو جيد في اليابان. فمن المتوقع من رجال الشرطة اليابانيين أن يتعرفوا ويزوروا العائلات ومواقع العمل المختلفة الواقعة في دائرة اختصاصهم، وأن يعملوا من خلال كبائن Koban الشرطة أو مراكزها chuzaisho. إلا أن نجاح هذا الأسلوب يعتمد على أن ينظر المجتمع المحلي لرجل الشرطة باحترام وعلى قبول المواطنين لأن تكون حياتهم محل متابعة عن كثب هكذا. وقد تسببت الضغوط المتعلقة بالفعالية والتكلفة في إلغاء هذا النظام في المملكة المتحدة في الستينيات والسبعينيات ، ثم أعيد ثانيةً بشكل محدود بعد الشغب الذي شهدته عدة مدن بريطانية أوائل الثمانينيات.

من ناحية أخرى هناك ما تسمى "فرقة التدخل السريع" التي تشدد على قدرة الشرطة على الرد على انتهاك القانون بمجرد وقوعه، على أمل منع الجريمة جراء فعالية الشرطة. وتحتاج هذه الفرق إلى اعتماد تكتيات أقوى وربما شبه عسكرية، مع التشديد أكثر على التكنولوجيا والسلاح. وقد اعتُمدت هذه المقاربة في الدول التسلطية والشمولية، كما وجد أيضًا بدرجة ما في الديمقراطيات الليبرالية. وفي محاولة لزرع الخوف في قلوب المخططين لاعتداءات، تحمل شرطة نيويورك مسدسات كبيرة العيار وهراوات. ويحمل ضباط الشرطة في باريس مسدسات آلية صغيرة العيار وهراوات وخوذات مصفحة، وتحمل الشرطة في القاهرة بنادق نصف آلية أو آلية.

العمل الشرطي السياسي

يمكن لعمل الشرطة أن يكون سياسيًا بمعنيين؛ المعنى الأول قد يتحقق حسب الانحيازات السياسية أو الاجتماعية التي تفضل جماعات أو مصالح معينة عن غيرها. والمعنى الثاني يتعلق بامتداد العمل الشرطي إلى ما هو أبعد من المسائل المدنية والتأثير بشكل خاص فى النزاعات السياسية. وقد انبثق القلق من هذا تقليديًا وسط الراديكاليين والاشتراكيين الذين ينفون فكرة أن الشرطة (أو أي هيئة أخرى فى جهاز الدولة) تعمل بحياد وتجرد. ووفقًا لهذا المنظور: يميل تدريب عمل الشرطة وانضباطيته وطبيعته إلى تفريخ ثقافة سلطوية مجتمعيًا ومحافظة سياسيًا. ومن ثم يرجح أن تكون الطبقات العاملة والمضربون والمحتجون والنساء والأقليات العرقية من بين الجماعات التي تُعامَل بقليل من التعاطف من جانب الشرطة.

وعلى الرغم من وجود آليات للمساءلة العامة والتقدم بطعون بعدم النزاهة، هناك بلا شك أدلة تؤيد هذه الادعاءات، على الأقل فى ظروف معينة. فمثلاً شكل الرئيس الأمريكي ليندون جونسون Lyndon Johnson اللجنة الاستشارية القومية بشأن الاضطرابات المدنية لبحث أعمال الشغب التي اندلعت فى الولايات المتحدة أثناء "الصيف الطويل الحار" عام 1967، والتي توصلت إلى أن الكثير من القلاقل مرتبطة بشكاوى سكان جيتو السود ضد تصرفات عنيفة أو عنصرية. كما أن الهجوم على رودني كنج من جانب أربعة بيض من ضباط شرطة لوس أنجلوس ثم تبرئتهم عام 1992 قد أدى إلى اندلاع الاضطرابات ليومين متصلين. وبالمثل توصل تقرير مكفرسون عام 1999 فى المملكة المتحدة إلى إدانة شرطة العاصمة بقتل ستيفن لورنس فى إطار العنصرية المؤسسية.

ولقد تزايد مستوى العمل الشرطي المسيس (بمعنى استخدام الشرطة كأداة سياسية لا مدنية) مع التعقد والتفكك المتزايد للمجتمعات. بينما يتحدى بعض المعلقين مجرد فكرة الفصل بين المجالين السياسي والمدني فى عمل الشرطة، ويزعمون أن كل الجرائم هى "سياسية"، بمعنى أنها تقع بسبب توزيع الثروة والسلطة وغيرهما من موارد المجتمع، وبالمثل فإن كل أعمال الشرطة "سياسية" لأنها تدافع عن التوزيع السائد لتلك

الموارد. وتتأثر فكرة حياد الشرطة فى أعين الرأي العام بشكل خاص حينما يتم استخدامها فى مواجهة الإضرابات والتظاهرات والقلاقل المدنية النابعة من الانقسامات العميقة فى المجتمع. وكان لخطر الإرهاب، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أن تسبب فى إدخال الشرطة فى مجالات تنطوي على صعوبة خاصة. فلم يتوقف الأمر عند تدعيم دول كثيرة لتشريعاتها فى مجال الأمن، بل توسيع سلطات الشرطة أيضًا، ولكن فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرهما تم تعديل الاستراتيجيات الشرطية من أجل تعامل أفضل مع أخطار بعينها يشكلها الإرهاب. والأكثر درامية أن قاد هذا إلى قيام شرطة العاصمة فى لندن بقتل جان دي مينزيس فى اليوم التالي للهجمات الإرهابية فى 7 يوليو 2005. وقد أدت هذه الحوادث إلى تعرض الشرطة للانتقادات بسبب تسليحها الزائد وعدم الحساسية إزاء مصالح جماعات الأقليات العرقية، وبخاصة المسلمين.

وفي كثير من الحالات تم تشكيل وحدات مدربة تدريبًا شبه عسكري لتنفيذ عمليات حساسة سياسيًا. ولعل المثال الكلاسيكي هو الحملة الجمهورية للأمن CRS فى فرنسا وهى قوات محل خوف واسع، منظمة على أسس عسكرية ويعيش أفرادها فى ثكنات. وفي المملكة المتحدة هناك جماعة الدوريات الخاصة SPG التي أنشئت لأغراض مشابهة.



الشكل 1/19:
أدى التهديد الإرهابي إلى تزايد الجماعات الشرطية ذات التدريب والتسليح والتكتيك شبه العسكري في بلدان كثيرة

العنصرية المؤسسية Institutional Racism:
شكل من العنصرية يعمل من خلال ثقافة أو قواعد إجرائية لتنظيم ما، وهكذا يختلف عن العنصرية الشخصية.

بالإضافة إلى ما سبق تملك كل الدول وكالات استخبارية أو أمنية تحاط عادةً بسرية فائقة. ودورها سياسي إلى حد بعيد حيث يشمل المراقبة وأحيانًا القضاء على جماعات مصنفة كخطر على الدولة، أو خصوم للنظام الاجتماعي القائم. ومن بين هذه الوكالات الأمنية الداخلية: الفرع الخاص والمكتب الخامس فى الاستخبارات الحربية MI5 فى المملكة المتحدة، ومكتب التحقيقات الفيدرالي FBI ووكالة الاستخبارات المركزية CIA فى الولايات المتحدة، ولجنة أمن الدولة KGB فى الاتحاد السوفيتي.

الدول البوليسية

يشير مصطلح "الدولة البوليسية" إلى شكل فى الحكم يغيب عنه تمامًا التوازن الليبرالي بين سلطات الشرطة والحريات المدنية، ما يسمح بتبلور نظام تعسفي فى العمل الشرطي. وتعمل قوة الشرطة هنا خارج الإطار الشرعي ولا تكون محل مساءلة أمام المحاكم أو الرأي العام. وللدول البوليسية ملامح شمولية بمعنى أن السلطة المبالغ فيها وغير المقننة الممنوحة للشرطة تستهدف خلق مناخ من الخوف يحيق بكل جوانب الوجود الاجتماعي ويضعها تحت الرقابة السياسية. غير أن الدولة البوليسية لا تدار بواسطة قوات الشرطة على منوال النظم العسكرية. وإنما تعمل الشرطة كجيش خاص تتحكم فيه النخبة الحاكمة، ويعمل لصالحها.

كان هذا واضحًا فى حالة ألمانيا النازية التي بنت جهازًا هائلاً للشرطة السرية. وعمل "أصحاب القمصان البنية" SA كبلطجية ومقاتلي شوارع. وكان الجستابو Gestapo قوة شرطة سرية، ونفذ جهاز الشرطة السرية SD (Sicherheitsdienst) عمليات استخبارية وأمنية، وتطور جهاز SS تحت قيادة هيملر Himmler إلى دولة داخل الدولة. كذلك اعتمد الاتحاد السوفيتي اعتمادًا قويًا على أنشطة الشرطة السرية. فأنشأ لينين التشيكا Cheka (المفوضية الاستثنائية) عام 1917 لتقويض خصومه السياسيين، وتم تحويلها فيما بعد إلى OGPU (الإدارة السياسية المشتركة) التي كان من بين مهامها فرض المزارع الجماعية، ثم NKVD (المفوضية الشعبية للشئون الداخلية) التي كانت أداة الإرهاب الشخصية لستالين. ثم KGB

(لجنة أمن الدولة) عام 1953، والتي تولت- بالإضافة إلى أنشطة الشرطة السرية- السيطرة على الحدود والأمن العام ونظام العمل الإجباري. ومن أمثلة وكالات الشرطة الشيوعية السابقة Stasi وزارة أمن الدولة فى ألمانيا الشرقية، وجهاز الأمن Securitate فى رومانيا. وقد عملت هذه الأجهزة كأدوات للقمع السياسي، وبنت عددًا كبيرًا من شبكات المخبرين المدنيين، وتغلغلت فى كل مجالات المجتمع، وعند الحاجة كانت تقوم "بتحييد" خصوم النظام.

مع ذلك فإن تلك الأنظمة تعمل إلى جانب أساليب وأجهزة بوليسة أكثر "تقليدية". ففي أثناء الحكم النازي فى ألمانيا مثلاً، بقيت قوة الشرطة المحلية المنظمة على نحو تقليدي، وإن لم تتمتع بالراحة الكافية، وتولت مسئولية إنفاذ القانون فى الجوانب العادية والأقل اتصالاً بالسياسة. وفي الاتحاد السوفيتي كانت الشرطة منفصلة عن الاستخبارات، وكانت مسئولة أمام وزارة الداخلية، وكُلفت بمهام التحري فى الجرائم، القبض على المجرمين، الإشراف على منظومة تصاريح السفر الداخلية، الحفاظ على النظام العام.

في الوقت نفسه، وجدت بعض الدول المصنفة على أنها "ليبرالية" دورًا للشرطة السرية، فمن المؤكد تورط الاستخبارات المركزية الأمريكية فى العديد من العمليات الخارجية السرية، مثل انقلاب بينوشيه فى شيلي، محاولات اغتيال الزعيم الكوبي فيدل كاسترو Fidel Castro، وتوفير الأسلحة لمتمردي الكونترا فى السلفادور. كما تُتهم أيضًا بالتدخل فى الشئون الداخلية، ليس أقلها الزعم الذي مازال غير مثبت بدور قامت به فى اغتيال الرئيس كنيدي عام 1962. وقد اضطلعت الشرطة فى أيرلندا الشمالية بمواجهة الإرهاب منذ أواخر الستينيات، وذلك من خلال وحدة إضافية فى شرطة ألستر الملكية الخاصة أنشئت للتحكم فى التظاهرات المدنية ومحاربة الجيش الجمهوري الأيرلندي IRA. واستخدمت هذه القوات للترهيب الحزبي والروتيني للمجتمع الكاثوليكي، وتم حلها عام 1969، ولكن بعدما أصبح الجيش البريطاني يتولى دورًا أكثر وضوحًا فى السيطرة على "المتاعب".

مفهوم

المساءلة Accountability:

تعني حرفيًا الإجابة عن الأسئلة: أي واجب تفسير الفرد لسلوكه، والتعرض للنقد من جانب آخرين. وهي تتطلب أن تكون واجبات الهيئات وسلطاتها ووظائفها محددة بطريقة تجعل من الممكن الرقابة والتقييم الفعالين لأنشطة الخاضعين للمساءلة. ووفقًا لهذا المعنى، لا يمكن أن تعمل المساءلة سوى في سياق الحكم الدستوري واحترام القواعد، فالخضوع للمساءلة لا يعني التعرض لسلطة أو عقاب متعسف. غير أن المساءلة يمكن أن تمثل صورة ضعيفة من المسئولية حيث تُرسي واجب الإجابة والتفسير، لكن لا تعني بالضرورة الإقرار بالذنب والقبول بالعقاب.

التحكم السياسي والمساءلة

تصاغ مسألة التحكم فى الشرطة غالبًا تحت سؤال أرسطو: "ومن سيراجع الحراس؟" وهى مسألة بالغة الحساسية وتستحضر صورتين متناقضتين، فهى فى معناها الإيجابي تفترض المساءلة والإشراف والتدقيق للوصول إلى قوة شرطة منضبطة وموالية لسلطة مؤسسة على نحو صحيح. غير أنها بالمعنى السلبي تشي بالتسييس واستخدام الشرطة لصالح الحكومة القائمة.

يتمثل العامل الأساسي فى تحديد أين يكمن التوازن بين المساءلة والتسييس فى الممارسة العملية، فى حال كانت الشرطة منظمة على أساس مركزي أم غير مركزي. وتنبع جاذبية المركزية فى كونها بنية من أسفل- إلى أعلى، وهو ما يتيح للشرطة استقلالاً صحيًا عن الحكومة المركزية، إلى جانب الاستجابة للاحتياجات والمصالح المحلية. وهذا هو سبب اعتبار الشرطة اللامركزية والخاضعة للمساءلة محليًا شرطة مثالية. غير أن الضغوط لفرض المركزية كبيرة، وحتى لا يمكن مقاومتها. لا يتعلق الأمر فحسب بكون المركزية تلبي بشكل أفضل حاجات الحكومات المركزية، وإنما أيضًا بكونها تفتح الأفق أمام كفاءة إدارية أكبر وفعالية سياسية متزايدة.

تملك معظم الدول الأوروبية قوات شرطة منظمة قوميًا، وعادةً ما يشار إلى الشرطة الفرنسية كالمثال الكلاسيكي لهذا النموذج؛ إذ توجد فى فرنسا شرطتان: الشرطة القومية تحت السيطرة المدنية لوزارة الداخلية، والحرس الوطني (الدرك) gendarmerie ويخضع للسيطرة العسكرية لوزارة الدفاع. ورغم أن الشرطة القومية هى المسئولة عن حماية القانون والنظام فى المدن والبلدات الكبيرة، ومسئولية الدرك فى المناطق الريفية، يظل هناك تداخل فى صلاحيات الاثنين، مما أدى إلى "صراع شرطي" تقليديًا. غير أنه قد جرى التعبير عن قلق خاص من مستوى التحكم السياسي الممارَس على الشرطة القومية؛ إذ يتولى وزير الداخلية تعيين كبار الضباط الأمر الذي يجعلهم يبدون ببساطة كمجرد وكلاء للوزير، حيث لا يُسمح لهم إلا باستقلال عملياتي محدود.

أدت هذه المشكلات إلى زيادة الضعف النسبي لوزارة العدل الفرنسية، حيث ظلت مساءلة الشرطة أمام القضاء ضعيفة تقليديًا. من ثم كان الغالب هو النظر إلى الشرطة القومية كمجرد أداة فى يد الحكومة، ولا تتمتع بالحساسية تجاه الحريات والعدالة، مع كبار الضباط الذين درجوا على التعبير العلني عن تعاطفهم مع الأحزاب اليمينية مثل التجمع من أجل الجمهورية RPR والاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية UDF . بيد أنه عندما تشكلت حكومة اشتراكية عام 1981 بعد انتخاب الرئيس ميتران، كان لا بد من حدوث تغيرات هزت بعنف كبار مسئولي الأمن مثل تغيير القائد العام للشرطة والمدير العام للشرطة القومية، وفرض قيود صارمة على سلطة الشرطة فى التدخل فى حقوق المواطنين من خلال ممارسات مثل التسجيلات الهاتفية غير المرخصة.

من ناحية أخرى، تبين التجربة فى البلدان الاسكندنافية إمكانية الجمع بين شرطة موحدة ومستوى عالٍ من المساءلة العامة. ففي الدنمارك تعين الحكومة مفوض الشرطة، وهو منصب له مسئوليات استراتيجية، و72 رئيس شرطة محليًا يعملون باستقلال فى قيادة الأفراد والموارد المتاحة لديهم. وفي السويد وجدت قوات الشرطة المُدارة قوميًا منذ 1965، ولكن منظومة لجان شرطية محلية تضمن لممثلي الحكومة المحلية مراجعة ميزانيات الشرطة ومناقشة السياسات والمسائل العملياتية.

ربما يوجد فى الولايات المتحدة النظام الشرطي الأكثر مركزية على المستوى العالمي، إذ نتج عن النظام الفيدرالي متعدد الطبقات ما لا يقل عن خمسة أنماط رئيسية للشرطة. وهى تشمل كيانات فيدرالية ملحقة بوزارة العدل (مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي، مكتب الإيرادات الداخلية، إدارة مكافحة المخدرات) وقوات الشرطة فى الخمسين ولاية والمأمير ومعاوني المأمير على المستويات المختلفة، وأخيرًا النظام الشرطي الخاص بالقرية وبقية التقسيمات الإدارية. وتنبع قوة هذا النظام من مستواه العالي فى الاستجابة المحلية، حيث تُنظَّم وتعمل الشرطة فى خدمة رغبات المجتمعات المحلية التي تخدمها. أما جوانب القصور الرئيسية فتتمثل فى الازدواجية والتداخل بين قرابة 40 ألف وحدة شرطية، وصعوبة تحقيق التوازن بين المساءلة العامة الفعالة والتدخلات السياسية غير المبررة.

ولا يمكن تقريبًا تفادي الضغوط السياسية على القرارات العملياتية لأقسام الشرطة فى المدن الأمريكية الكبرى مثل نيويورك ولوس أنجلوس، نظرًا لحقيقة أن العُمَد هم فى العادة من يعينون مفوضي الشرطة وضباطها لفترات محددة، ويتطلع الأخيرون بالطبع لإعادة تعيينهم. بينما فى حالات أخرى تم التخلي تمامًا عن النظم المركزية. ففي كل من ألمانيا الغربية واليابان حدث تحول نحو اللامركزية فى تنظيم الشرطة، وذلك كإحدى سمات إعادة البناء الديمقراطية بعد 1945. غير أن ما نتج عن هذا من نقص كفاءة واضطراب تسبب فى التراجع عن هذه السياسات. ففي عام 1950 أنشأت ألمانيا الغربية شرطة إقليمية Länder إلى جانب كيانات قومية أنشئت بعد ذلك بوقت قليل مثل المكتب الفيدرالي للشرطة الجنائية، وشرطة الحدود. وفي اليابان تم دمج قوات الشرطة فى كيان قومي واحد عام 1954 يخضع للمفوض الوطني للسلامة العامة، لكنها مازالت تدار على مستوى المقاطعات.

كذلك تعتبر المملكة المتحدة مثالاً لشرطة غير مركزية لم تعرف قط قوة شرطة قومية. فعدا شرطة العاصمة لندن التي تقع مباشرة فى نطاق مسئولية وزير الداخلية، يتم تنظيم ومساءلة الشرطة محليًا من خلال رؤساء الشرطة أمام لجان الشرطة التي تشمل قضاة وأعضاء مجالس محلية. غير أن هذه الصورة للامركزية المرحب بها لا تتحقق فى الممارسة غالبًا. ففي المقام الأول تمتد سلطات وزارة الداخلية إلى ما هو أبعد بكثير من المسئولية عن شرطة العاصمة، وتشمل كل المهام المتصلة بإنفاذ القانون. فمن خلال الإرشادات والتوجيهات والمنشورات الدورية، وكذلك التشريعات الصادرة عن البرلمان، تمارس وزارة الداخلية نفوذًا مستمرًا على كل من السلطات الشرطية ورؤساء الشرطة. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك اتجاه نحو زيادة المركزية من خلال إنشاء قاعدة قومية لتخزين البيانات واسترجاعها، مثل الحاسب الوطني للشرطة، ومركز التقارير الوطنية، اللذين استخدما أثناء إضراب عمال المناجم عامي 1984 - 1985 للتنسيق بين عمليات الشرطة فى كل البلد. كما تعززت المركزية أكثر فى التسعينيات بتقليص نفوذ المنتخبين على السلطات الشرطية. وفوق هذا لا يخضع الكثير من أعمال الشرطة الحساسة سياسيًا إلا للقليل أو

غير الكافي من التحكم الديمقراطي. ويصدق هذا بشكل خاص على "إم 15" التي امتدت صلاحياتها عام 1996 لتشمل أعمال الاستخبارات ذات الصلة بالجريمة وإنفاذ القانون و"الأمن القومي". وكل أعمال إم 15 سرية، وميزانيتها ليست خاضعة للمراجعة البرلمانية، وهي الوحيدة من بين الوكالات الأمنية البريطانية التي يسمح لها بأن "تحدد مهامها بنفسها"، بمعنى أنه تستطيع نظريًا استهداف من تشاء وقتما تشاء.

ملخص

◆ الجيش مؤسسة سياسية من نوع خاص جدًا. فهو يتميز باحتكار افتراضي السلاح وسلطة إكراه قوية، ومستوى عالٍ من الانضباط الداخلي والتنظيم التراتبي الصارم، ومجموعة من القيم والثقافة المنفصلة عن المجتمع المدني، إلى جانب التصور السائد بأنه يجسد الصالح الوطني، ومن ثم هو "فوق" السياسة.

◆ الغاية الرئيسية من الجيش هي أن يكون أداة للحرب يمكن توجيهها ضد مجتمعات سياسية أخرى. غير أن الجيش يمكن أن يعمل أيضًا كجماعة مصالح قوية تؤثر في سياستي الدفاع والخارجية على وجه الخصوص. كما يمكن أن يساعد في الحفاظ على النظام العام والاستقرار حينما تعجز الآليات المدنية أو تأبى العمل في بعض الحالات، كما قد يقوم– في ظروف خاصة– بإزاحة الحكومات المدنية ويقيم شكلاً من الحكم العسكري.

◆ استُخدمت آليتان متناقضتان لممارسة التحكم في الجيش. فتعتمد الأساليب الليبرالية أو "الموضوعية" على الاحتفاظ بالجيش بعيدًا عن السياسة عن طريق إخضاعه ومحاسبته أمام قيادة مدنية. وتحاول الأساليب "الذاتية" أو التغلغل ربط القوات المسلحة بالقيادة المدنية عن طريق غرس القيم السياسية والأهداف الأيديولوجية للقيادة.

◆ ترتبط الانقلابات العسكرية بظروف خاصة، أهمها: التخلف الاقتصادي (الذي يضعف دعم الحكومة القائمة)، خسارة الشرعية بالنسبة للمؤسسات القائمة والنخبة الحاكمة، ووجود سياق دولي يحبذ – أو على الأقل يتسامح مع– القيام بالانقلاب.

◆ الدور الرئيسي للشرطة هو فرض القانون الجنائي والحفاظ على النظام المدني. مع ذلك قد تكتسب الشرطة طابعًا سياسيًا بفعل انحيازات اجتماعية وغيرها داخلها، أو إذا نشرت فى حالة اضطراب مدني أو منازعات سياسية، أو فى الحالة الخاصة لتحول قوات الشرطة إلى جيش خاص يخدم مصالح النخبة الحاكمة فقط.

◆ يعتمد التحكم فى الشرطة على التوازن المناسب بين المساءلة والتسييس، والذي يتوقف بدوره على ما إذا كانت قوات الشرطة منظمة على أساس مركزي أم غير مركزي. تتمتع قوات الشرطة غير المركزية باستقلال صحي عن الحكومة المركزية ومن ثم تفتح الأفق أمام رفع الكفاءة الإدارية وزيادة الفعالية الشرطية.

أسئلة للمناقشة

◄ إذا كانت كل الدول تقوم على قوة الإكراه، فلماذا لا تتدخل القوات المسلحة بشكل مباشر فى السياسة إلا نادرًا؟

◄ متى يكون مبررًا استخدام الجيش كأداة فى السياسة المحلية؟

◄ هل يشكل المجمع العسكري– الصناعي تهديدًا للعملية الديمقراطية؟

◄ هل من الحتمي أن يتبني الجيش القيم اليمينية أو السلطوية؟

◄ هل كل العمل الشرطي سياسي؟

◄ هل تعتبر الشرطة غير المركزية مفضلة دائمًا عن الشرطة المركزية؟

للمزيد من القراءة

Brewer, J., A. Guelke, I. Hume, E. Moxon-Brown and R. Wilford, The police, Public Order and the State (Basingstoke: Macmillan, 1988).

مقدمة مقارنة جيدة لدور الشرطة فى ثماني دول.

Brooker, P., Non-Democratic Regimes: Theory, Government and Politics (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2000).

تحليل شامل لاندماج وعمل واستمرار الديكتاتورية العسكرية والحزبية.

Holmes, J. S., Terrorism and Democratic Stability (Manchester: Manchester University Press, 2000).

تحري لأثر الإرهاب وقمع الدولة على الاستقرار الديمقراطي فى أورجواي وبيرو وإسبانيا.

Nordlinger, E., Soldiers in Politics: Military Coups and Governments (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1977).

مقدمة جيدة لدور الجيش فى السياسة ووسائل التحكم المدني.

Pinkney, R., Right-Wing Military Government (London: Pinter, 1990).

دراسة مفيدة للنظم العسكرية فى مختلف أنحاء العالم.



السياسات والأداء

الفصل

عملية السياسات وأداء النظام

المحتويات

"سياستي هى ألا تكون عندي سياسة"

ملاحظة أبداها أبرهام لنكولن لسكرتيره (1861)

السياسات هى ذلك الجانب من السياسة الذي يهم معظم الشعب. وعلى سبيل التبسيط تتكون السياسات من "مخرجات" العملية السياسية. وهى تعكس تأثير الحكومة على المجتمع: أي قدرتها على جعل الأشياء أفضل أو لجعلها أسوأ. وفي واقع الأمر إن الستينيات والسبعينيات قد شهدتا حقبة تطور حقل دراسي هو تحليل السياسات. وقد اهتم بدراسة كيف تتم المبادرة بالسياسات ثم صياغتها فتنفيذها، وكيف يمكن تحسين هذه العملية. ومع ذلك لا يُعنَى تحليل السياسات بمسائل الكفاءة والفاعلية فقط، وإنما بـ "كيفية" صنع السياسة، كما يناقش "ماهية" صنع السياسة: طبيعة "المخرجات" الحكومية، و"محصلاتها بالنسبة للمجتمع الأكبر. وتكمن في قلب تحليل السياسات أسئلة معيارية مثل "ماذا تستهدف الحكومة؟" و"ما طبيعة المجتمع الجيد؟". من ثم يجب على أي محاولة لتقييم أداء الحكومة أو النظام السياسي أن تنظر أولاً إلى بعض أعمق الانقسامات السياسية والأيديولوجية في النظام.

وفيما يلي المسائل الأساسية التي نتناولها في هذا الفصل:

المسائل الرئيسية:

- ما السياسات؟
- كيف تُصنع القرارات؟ ما النظريات التي وُضعت لتفسير صنع القرار؟
- ما المراحل الرئيسية في عملية السياسات؟ وما مدى أهميتها؟
- ما النتائج المرغوبة لعملية السياسات؟
- كيف تؤدي دول ونظم سياسية خاصة من حيث العلاقة بتلك النتائج؟

عملية السياسات

تشير عملية السياسات إلى الآليات التي يتم من خلالها صنع السياسة العامة (الحكومية). ويعتبر صنع السياسة عملية بمعنيين. أولاً: تتضمن العملية سلسلة مترابطة من الأعمال أو الوقائع. وتبدأ باستنباط الأفكار وطرح المقترحات، وتمر بشكل ما من الجدل والتحليل والتقييم والاستخلاص مع صنع قرارات رسمية وتنفيذها من خلال أعمال مخطط لها. ويمكن القول إن عملية صنع السياسة تماثل عملية الهضم في الجسم البشري: فهي تربط بين "مدخلات" محددة و"مخرجات" خاصة. ثانيًا: هي عملية بمعنى أنها تميز بين الكيف والماهية، أي إنها تركز على طريقة صنع السياسة أكثر من محتوى السياسة نفسها ونتائجها. وفي النهاية يمكن فقط تقييم السياسة في ضوء أثرها أي حسب "ما يحدث فعليًا" جيدًا كان أم سيئًا.

مفهوم

السياسة Policy:
هي في معناها العام: خطة عمل يتبناها فرد أو جماعة أو شركة أو حكومة. ويتطلب وضع السياسة اتخاذ قرار رسمي يمنح التصديق الرسمي على مسار خاص للعمل. ومن ثم يمكن النظر إلى السياسة العامة على أنها القرارات الرسمية أو المتخذة من جانب الهيئات الحكومية. ولكن يمكن فهم السياسة على نحو أفضل باعتبارها الرابط بين النوايا والأفعال والنتائج. فعند مستوى النوايا تنعكس السياسة في موقف الحكومة (ما تقول الحكومة إنها ستفعله). وعند مستوى الأفعال تنعكس السياسة في سلوك الحكومة (ما تفعله الحكومة بالفعل). وعند مستوى النتائج تنعكس السياسة في محصلة الفعل الحكومي (تأثير الحكومة في المجتمع الأكبر).

نظريات صنع القرار

يعتبر صنع القرارات، وبخاصة مجموعة القرارات، أمرًا رئيسيًا في عملية السياسات. ورغم أن صنع السياسات يشير إلى الأعمال الخاصة بالمبادرة والتطبيق، فإن صنع القرارات والوصول إلى الاستخلاصات يعتبران أيضًا ملمحًا رئيسيًا. ولا شك أن القرارات تُصنَع بطرق مختلفة بواسطة الأفراد والجماعات، داخل الكيانات الصغيرة والمنظمات الكبيرة، وفي الأبنية الديمقراطية والتسلطية. ومع ذلك فقد طُرِح عدد من النظريات العامة التي تناولت صنع القرار السياسي. ومن أهم تلك النظريات:

- نماذج الفاعل العقلاني
- النماذج التدرجية
- نماذج التنظيم الديمقراطي
- نماذج النظام الاعتقادي

نماذج الفاعل العقلاني

يمكن القول إن نماذج صنع القرار التي تشدد على العقلانية البشرية قد بُنيت بشكل عام على أساس النظريات الاقتصادية التي اشتُقَّت هي نفسها

القرار Decision: فعل الاختيار من بين مجموعة من الخيارات.

من مذهب المنفعة. وتشكل هذه الأفكار الأساس لنظريات الاختيار العام التي طورها مفكرون مثل أنتوني داونز Anthony Downs (1975) وتلقفها اليمين الجديد بحماس. وفي قلب هذه النظريات تكمن فكرة ما يسمى "الرجل الاقتصادي"، وهو نموذج للطبيعة البشرية يشدد على تحقيق الإشباع المادي، محسوبًا من حيث المنفعة. وفي ضوء هذا يمكن التوصل إلى القرارات باستخدام الترتيبات التالية:

- تحديد طبيعة المشكلة
- اختيار الهدف أو الغاية على أساس التفضيلات الفردية
- تقييم الوسائل المتاحة لإنجاز الهدف من حيث الكفاءة وإمكانية الاعتماد عليها والتكاليف..إلخ.
- اتخاذ قرار باختيار الوسائل المرجح أن تضمن تحقيق الهدف المرغوب.

تفترض عملية من هذا النوع وجود أهداف واضحة جدًا، وأن البشر قادرون على استهدافها من خلال سلوك عقلاني ومتماسك. ولكي يحدث هذا يجب أن تكون المنفعة متجانسة: أي يجب أن تكون قابلة لمقارنة كمية الإشباع (السعادة أو اللذة) التي يمكن أن يجلبها كل عمل، مقارنتها بما يمكن أن ينتج عن أي عمل آخر.وأفضل مثال على تلك المقاربة في صنع القرار هو تحليل التكلفة- المنفعة في صنع القرارات في مجال الأعمال.

وتنبع جاذبية نموذج الفاعل العقلاني- جزئيًا- من كونه يعكس القرارات التي يعتقد معظم الناس بأنه يجب اتخاذها. ومن المؤكد أن السياسيين وآخرين ينزعون بقوة نحو تصوير أفعالهم على أنها موجهة لتحقيق الهدف، وأنها نتاج لفكر وجدل عميقين. غير أن الاقتراب أكثر من الحساب العقلاني قد لا يبين كونه نموذجًا مقنعًا في صنع القرار على وجه الخصوص. ففي المقام الأول يبدو النموذج أسهل في التطبيق على الأفراد الذين تكون عندهم قائمة تفضيلات محددة، على العكس من الجماعات التي يرجح أن يوجد داخلها عدد من الأهداف المتضاربة. لذلك يمكن القول إن المنظمات تتخذ قرارات عقلانية فقط إذا اتسمت بالمركزية العالية وامتلكت هيكلاً أوامريًا صارمًا.

مفهوم

المذهب النفعي Utilitarianism: فلسفة أخلاقية طورها جيرمي بنتام Jeremy Bentham وجيمس ميل James Mill (1773- 1836). يرى فيها البعض نظرية أخلاقية يعتمد عليها وحتى علمية، حيث تساوي "الخير" بالسعادة، و"الشر" بالألم أو التعاسة. من ثم يفترض أن يتصرف الأفراد بما يعظم سعادتهم ويقلل آلامهم لأقصى حد ويحسب هذا على أساس المنفعة أو القيمة الاستعمالية، وينظر إليها عادة على أنها الإشباع المستمد من الاستهلاك المادي. ويمكن استخدام مبدأ المنفعة العامة أو الاجتماعية لتقييم القوانين، المؤسسات، النظم السياسية في شكل "أكبر سعادة لأكبر عدد". أما من الناحية السياسية فقد ارتبط المذهب النفعي بالليبرالية الكلاسيكية واقتصاديات السوق الحرة فيما يقدم أساسًا نظريًا وأخلاقيًا للفردية.

التدرجية Incrementalism: النظرية القائلة إن القرارات لا تُصنع في ضوء أهداف محددة واضحة، وإنما عبر تكيفات صغيرة تمليها الظروف المتغيرة.

وهناك مشكلة ثانية تتمثل في أن القرارات تتخذ غالبًا في الممارسة العملية على أساس معلومات غير كافية وأحيانًا غير دقيقة، وأن الفوائد المحققة من أعمال مختلفة قد لا تكون قابلة للمقارنة في بعض الحالات. فهل من الممكن مثلاً مقارنة تكاليف "الضرائب" المرتفعة مع خفض الرعاية الصحية؟ وقد دعت هذه الصعوبات هربرت سيمون Herbert Simon (1983) إلى صك فكرة "العقلانية المحدودة". وتعترف هذه الفكرة بأنه مثلما من المستحيل تحليل واختيار كل مسارات العمل الممكنة، فإن صنع القرار هو من حيث الجوهر عمل للتوليف والمفاضلة بين نتائج مُقيَّمة بشكل مختلف ومحسوبة بغير دقة. ووصف سيمون هذه العملية بعملية "إشباع للاحتياجات". ووجه القصور الأخير في نماذج الفاعل العقلاني هو تجاهلها لدور التصور: أي درجة تَشَكُّل الأفعال بمقتضى الاعتقاد والفروض عن الواقع، بدلاً من الواقع نفسه. ومن ثم فهناك أهمية قليلة، أو لا أهمية، تُعلَّق على القيم والميول الأيديولوجية عند صناع القرار.

النماذج التدرجية

يتم عادة تصنيف التدرجية باعتبارها البديل الرئيسي لصنع القرار العقلاني. وقد أسمى ديفيد برايبروك وتشارلز لندبلوم David Braybrooke and Charles Lindbom (1963) هذا النموذج بـ"التدرجية المفككة" والتي لخصها لندبلوم (1959) بأنها "علم السير بلا خطة". ويغلب على اتخاذ القرارات في هذا النموذج بناؤها على أساس معلومات غير كافية ومستويات فهم منخفضة، وهو ما لا يشجع صناع القرار على اتخاذ مسارات عمل جديدة ومبتكرة؛ لذا يُعتبر صنع السياسات عملية مستمرة واستكشافية: الافتقار إلى أهداف مهيمنة أو غايات واضحة محددة، مما يجعل صناع السياسات يميلون إلى العمل في حدود النمط أو الإطار القائم، ويكيفون أوضاعهم في ضوء التغذية الراجعة في صورة معلومات عن أثر القرارات السابقة. وفي الحقيقة إن التدرجية قد تتبنى استراتيجية للتجنب أو المراوغة، حيث يهتم صناع السياسات بالتملص من المشكلات أكثر من محاولة حلها.

ويعتبر تناول لندبلوم للتدريجية معياريًا ووصفيًا. فبالإضافة إلى تقديم وصف أدق لكيفية صنع القرارات في العالم الواقعي، زعم أن هذه المقاربة تتميز أيضًا بجدارة السماح بالمرونة والتعبير عن الرؤى المتباينة. وبهذا

المعنى تتخذ المقاربة طابعًا مميزًا غير خيالي، وتلائم صناع السياسات في الديمقراطيات التعددية: فـ "السير بلا خطة" يعني على الأقل التجاوب والمرونة، والمشاورة والتسويات.

غير أن هذا النموذج تعرض للانتقادات باعتباره شديد المحافظة؛ حيث يبرر الانحياز ضد الابتكار ويحبذ القصور الذاتي. ومن المرجح لصناع السياسات الذين يعتمدون المقاربة التدرجية أن يهتموا بالمشكلات اليومية أكثر من الانشغال بالتفكير في رؤى بعيدة المدى.

وهناك صعوبة أخرى تتمثل في أن التدرجية تلقي القليل من الضوء على تلك القرارات السياسية راديكالية الطابع، حتى وإن كانت ثورية. فعلى سبيل المثال كان قرار ستالين ببدء الخطة الخمسية الأولى عام 1928، وقرار كاسترو بالاستيلاء على السلطة عام 1959، وحتى قرار تاتشر بـ"إرجاع الدولة" البريطانية إلى الوراء في الثمانينيات.. وجميعها يصعب وصفها بالتكيفات التدرجية. ونظرًا لهذه الصعوبات اقترح أميتاي إتزيوني Amitai Etzioni (1967) فكرة "المسح المختلط" التي تحاول ردم الفجوة بين المقاربة العقلانية والتدرجية. ويسمح "المسح المختلط" بأن يتم صنع القرار عبر مرحلتين متمايزتين. في المرحلة الأولى يقوم صناع القرار بتقييم عام، أو مسح، لكل خيارات السياسات المتاحة من حيث فعاليتها في تحقيق الأهداف المحددة سلفًا. ثم يتم اعتماد مقاربة أضيق وأكثر تدرجية بمراجعة تفاصيل السياسة المختارة. وبهذه الطريقة يجب لقرار عريض بخفض الإنفاق العام مثلاً أن تصحبه سلسلة من القرارات الأكثر تخصيصًا فيما يتعلق بالمجالات أو البرامج التي ستتأثر بها.

نماذج التنظيم البيروقراطي

يعتبر نموذجا الفاعل العقلاني والتدرجية بمثابة نظريات "الصندوق الأسود" لصنع القرار، فهما لا يعطيان اهتمامًا لأثر بنية عملية صنع السياسات على القرارات التي يتم التوصل إليها. بينما النماذج البيروقراطية أو التنظيمية تحاول سبر أغوار الصندوق الأسود بإلقاء الضوء على درجة تأثير العملية في المنتَج. وكان جراهام أليسون Graham Allison (1971) رائدًا في دراسته لصنع القرار في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أثناء أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962. وقد نجم

عن دراسته تحديد نموذجين متناقضين، ولكن على صلة ببعضهما. يُطلق على النموذج الأول عادة "نموذج العملية التنظيمية" والذي يسلط الضوء على تأثر القرارات بالقيم والافتراضات والأنماط النظامية للسلوك الموجودة في أي منظومة كبيرة. وبدلاً من النظر إلى القرارات من حيث علاقتها بالتحليل العقلاني والتقييم الموضوعي، يُنظر إليها كانعكاس لثقافة مترسخة للهيئة الحكومية التي تتخذها. أما النظرية الثانية المسماة "نموذج السياسة البيروقراطية" فيركز على تأثر القرارات بالمساومة بين الأفراد والهيئات حيث يقتفي كل منهم مصالح متصورة مختلفة. وتستبعد هذه المقاربة فكرة كون الدولة كيانًا موحدًا حول رؤية واحدة أو مصلحة واحدة، وتقترح أن القرارات تنبثق من مجال تنافسي يتغير فيه باستمرار توازن الامتيازات.

وعلى الرغم من كون هذه النماذج توجه الاهتمام بلا شك نحو جوانب مهمة في صنع القرارات، فإنها تنطوي أيضًا على جوانب قصور فيها. ففي المقام الأول يسمح نموذج العملية التنظيمية بنطاق ضيق للقيادة السياسية المفروض من أعلى؛ إذ سيكون من الحماقة مثلاً افتراض أن جميع القرارات حسب الضغوط والتصورات التنظيمية، لأن هذا يعني تجاهل الدور الشخصي الذي لعبه الرئيس روزفلت مثلاً في مبادرة "الصفقة الجديدة"، أو تأثير هتلر على قرار ألمانيا بغزو بولندا. ثانيًا: إنه لمن قبيل التبسيط افتراض نموذج السياسة البيروقراطية أن الفاعلين السياسيين يحملون ببساطة وجهات النظر المبنية على مواقفهم الشخصية ومصالح المنظمات التي يعملون في إطارها. وعلى الرغم من كون القول المأثور: "يعتمد موقفك على أين تجلس" قابل للتحقق غالبًا فإنه لا يمكن التغاضي بالكلية عن العواطف الشخصية والأهداف الفردية. وأخيرًا فإن تفسير القرارات بالكامل وفق اعتبارات "الصندوق الأسود" يفشل في مراعاة وزن الضغوط الخارجية المنبثقة من السياق الاقتصادي والسياسي والأيديولوجي.

نماذج النظام الاعتقادي

بالنسبة لنماذج صنع القرار التي تشدد على دور المعتقدات أو الأيديولوجيا فهي تسلط الضوء على درجة تشكُّل السلوك وفق التصورات. فما يراه

الناس وما يفهمونه يكون– إلى حد ما– حسب ما تسمح به، أو تشجعهم، مفاهيمهم وقيمهم لأن يروه ويفهموه. وهو اتجاه قوي في معظم الحالات نظرًا لكونه يتم– إلى حد بعيد – دون وعي. فرغم اعتقاد صناع القرار بأنهم عقلانيون وموضوعيون ومتجردون بصرامة، قد تعمل قيمهم الاجتماعية والسياسية كمصفاة قوية تحدد لهم ما يمكن التفكير فيه، وما يمكن تحقيقه، وما هو مرغوب. ونتيجة لهذا لا تُقدَّر معلومات معينة وخيارات خاصة، أو حتى لا يُنظَر إليها، بينما تدخل معلومات ومسارات أخرى بشكل واضح في حسابات صانع القرار. وفي الحقيقة إن كينيث بولدنج Kenneth Boulding (1956) قد شدد على الأهمية الحيوية لهذه العملية بالإشارة إلى أنه بدون وجود آلية لتصفية المعلومات سيغلب على صناع القرار ببساطة الرضوخ للكم الهائل من المعلومات أمامهم.

ومع ذلك هناك آراء مختلفة حول منشأ عملية التصفية تلك وطبيعتها. فمثلاً استرعى روبرت جيرفس Robert Jervis (1986) الاهتمام إلى وجود دلائل على وجود تصورات خاطئة مستمرة من جانب صناع القرار في الشئون الدولية. ومن أهم نماذج هذه الظاهرة إصرار أنتوني إيدن Anthony Eden رئيس الوزراء البريطاني على رؤية جمال عبد الناصر أثناء أزمة السويس عام 1956 بوصفه "هتلر الثاني"، واتجاه الولايات المتحدة عام 1959 إلى اعتبار فيدل كاسترو Fidel Castro ثوريًا ماركسيًا. من جانب آخر رأى إرفنج يانيس Irving Janis (1972) أنه من الممكن تفسير قرارات كثيرة في حقل العلاقات الدولية بما أسماه "فكر الجماعة". ويقصد به الظاهرة التي بمقتضاها توعز الضغوط السيكولوجية والمهنية لجماعة صناع القرار بتبني موقف موحد ومتماسك مستبعدين آراءً مناقضة أو غير ملائمة لهم.

وقد قام بول ساباتيه Paul Sabatier (1988) بمحاولة للجمع بين مقاربات صنع القرار المختلفة بما يأخذ في الحسبان أثر النظم الاعتقادية. وكان دافعه الأساسي هو تفسير كيف تحدث التغييرات في السياسة العامة. ووجه الاهتمام بشكل خاص إلى دور "النظم الفرعية للسياسات": أي جماعات الناس الذين يسهمون بشكل ما بالتأثير في السياسة الخاصة

بأحد المجالات. فمنظومة كل سياسة لا تشمل فحسب الجماعات المغلقة للسياسيين وموظفي الخدمة المدنية وجماعات المصالح، بل تشمل أيضًا الباحثين والأكاديميين والصحفيين المعنيين بالمجال. وأكد ساباتيه أن "ائتلافات دفاعية" تنشأ داخل النظم الفرعية، وتتشكل من تجمعات لأفراد يتشاركون بوجه عام في معتقدات وقيم متماثلة. إلا أن هذه المعتقدات تعمل على ثلاثة مستويات:

- المعتقدات الجوهرية العميقة (المبادئ الأخلاقية أو الفلسفية الجوهرية).
- المعتقدات الجوهرية القريبة (التفضيلات بخصوص السياسات).
- المعتقدات الثانوية (وجهات النظر بشأن التطبيق).

وتكمن أهمية هذه المعتقدات في أنها تمثل ما أسماه ساباتيه "لاصق" السياسة الذي يجمع أناسًا معًا على أساس قيم وتفضيلات مشتركة. بيد أنه في الوقت الذي تقاوم المعتقدات الجوهرية العميقة التغيير، يوجد عادة قدر أكبر من المرونة على المستويين الجوهري القريب والثانوي. ومن خلال استخدام هذا الإطار اقترح ساباتيه إمكانية فهم التغيير في السياسات إلى حد كبير بتغير موازين القوى داخل النظم الفرعية للسياسات، وخاصة من خلال سيادة أحد الائتلافات الدفاعية على غيره. ومع ذلك قد يُنظَر إلى هذه العملية كعملية عقلانية ما دام الجدل داخل النظام الاعتقادي، والتنافس بين النظم الاعتقادية المختلفة، مشجعًا "للسياسات القائمة على التعلم".

غير أنه كان بإمكان الماركسيين والنسويين استخدام أفكار كهذه للوصول إلى نتائج مختلفة تمامًا (Hann, 1995). فقد زعم الماركسيون أن المعتقدات الجوهرية داخل أي نظم فرعية للسياسات، أو في الحقيقة وسط صناع السياسات والأفكار بشكل عام، تشكلها أيديولوجية الطبقة الحاكمة، ومن ثم تكون ملائمة للمصالح الاقتصادية المسيطرة. أما النسويون فمن جانبهم يزعمون أن التمثيل الكبير للرجال وسط صناع السياسات يضمن تكوّن "لاصق" السياسة حسب الأفكار والقيم الأبوية. وينتج عن هذا سياسات عامة متحيزة تساعد في الإبقاء على السلطة الذكورية.

مراحل عملية السياسات

مفهوم

التمحور العرقي Ethnocentrism:

له معنيان متصلان ببعضهما. الأول: يشير إلى نمط للشخصية يتسم باعتقاد متصلب ومتسلط ضمنيًا في تفوق الجماعة التي ينتمي إليها الشخص. وبهذا المعنى يتداخل التمحور العرقي مع العنصرية. ويشير المعنى الثاني إلى نمط في الفهم يتم بمقتضاه فهم أفعال ونوايا الجماعات أو الشعوب الأخرى من خلال تطبيق القيم والنظريات المستقاة من الثقافة الخاصة للجماعة المنتمي إليها. وبهذا المعنى يكون التمحور العرقي انحيازًا (غير واع في العادة) ينتج عن الفشل في تقدير أهمية التنوع الثقافي. وفي أغلب الأحوال يؤدي التمحور العرقي إلى تشوه البحث المقارن إلى حد قد يجعل من المستحيل تقدير أو فهم الثقافات على نحو مستقيم، أو بلورة نظريات كلية.

لا يمكن فهم صنع السياسات ببساطة من حيث كيفية اتخاذ القرار فحسب، فالسياسة العامة لا تنطوي فحسب على مجموعات من القرارات، بمعنى عدد من القرارات المتعلقة بمجال سياسي معين، وإنما تنطوي أيضًا على أنواع مختلفة من القرارات. فعلى سبيل المثال هناك أولاً "القرار بصنع القرار"، أي القرار الناشئ عن تبلور التصور بوجود مشكلات تحتاج الحل ومسائل يجب معالجتها: باختصار "ضرورة عمل شيء ما". ومن ثم تنتقل عملية السياسة المعنية إلى مجموعة مختلفة من القرارات تحدد بالضبط متى وماذا وكيف ينبغي العمل. غير أن الأمر لا يتوقف هنا. فحتى عندما يكون "العمل" قد تم والقرارات وُضعت موضع الفعل، تنشأ الحاجة إلى اتخاذ قرارات أخرى، مثل القرارات المتعلقة بما إذا كانت نتائج السياسة متناسبة مع النوايا من ورائها، وما إذا كان من الممكن مستقبلاً تحسين مضمون السياسة، وكذا عملية صنع القرار. وهكذا يمكن تقسيم عملية السياسات إلى أربع مراحل رئيسية:

- المبادرة بالسياسة
- صياغة السياسة
- تطبيق السياسة
- تقييم السياسة

المبادرة

من أين تأتي سياسة عامة ما؟ كيف تنشأ أولاً الاقتراحات بسياسة ما؟ تعتبر الأسئلة من هذا النوع مهمة ليس فقط لأن السياسة يجب أن تبدأ من مكان ما (بدون مبادرة لن تكون هناك صياغة ولا تطبيق...إلخ)، ولكن أيضًا لأن هذه المرحلة في عملية السياسات تشكل كل ما يلحق من جدل ومناقشة واتخاذ قرار، لذا تعتبر المبادرة بسياسة ما حاسمة من وضع الأجندة (جدول الأعمال) السياسية، سواء بتعريف مشكلات معينة على أنها مسائل، أم بتحديد كيف يمكن التعامل مع تلك المسائل. فلماذا مثلاً نشأت حماية البيئة (التي كانت موضع إهمال حتى تلك اللحظة) على الأجندة السياسية في الثمانينيات؟ وكيف حدث هذا؟ وأيضًا: لماذا أصبحت البطالة (التي فُهِمت عادةً في الخمسينيات

المسألة Issue:
أمر معترف به كبند على الأجندة السياسية، والذي يدور حوله جدل أو عدم اتفاق عام.

والستينيات على أنها تحتاج إلى زيادة الإنفاق العام) ترتبط بأفكار مثل مرونة العمل وضعف النقابات؟ ولماذا فشلت خيارات سياسية أخرى (مثل توسيع الإدارة الذاتية للعمال) في أن تصبح مسائل من الأصل؟

تنبع صعوبة دراسة المبادرة بالسياسات إلى أنها يمكن أن تنشأ حرفيًا داخل أي جزء من النظام السياسي، فيمكن للسياسة أن تنبثق "من أعلى"، أي من القادة السياسيين، مجلس الوزراء، هيئات حكومية.. إلخ. كما يمكن أن تنشأ "من أسفل" من خلال ضغط الرأي العام، ووسائل الإعلام الجماهيرية، "مراكز البحث والتفكير"..إلخ. وبالنسبة للقيادة السياسية تتكون المبادرة بالسياسة من حشد التأييد لمبادرات منبثقة من رؤية شخصية للزعيم أو الأولويات الأيديولوجية للحزب أو الجماعة الحاكمة. ويبدو هذا بأوضح صوره في حالات القيادة التحويلية (مثل لينين والبلاشفة في روسيا، هتلر والنازيين في ألمانيا، وحتى تاتشر والمحافظين في المملكة المتحدة) حيث يبدأ القادة بـ "خلق قصة" يكون لها صدى واسع وشعبي من أجل المضي في إعادة هيكلة رئيسية في المجتمع.

غير أن القادة السياسيين نادرًا ما يكونون مفكرين أصلاء، أو يكونون مصدر تجديد سياسي حقيقي. وفي هذا الشأن فإن الكتاب والأكاديميين والفلاسفة الذين يبدون مقطوعي الصلة بعالم السياسة العملية، قد يلعبون دورًا حيويًا في عملية المبادرة بالسياسات من خلال بلورة القيم والنظريات "الجوهرية" التي تتطور فيما بعد إلى مقترحات بسياسات معينة يطرحها قادة أو أحزاب. وقد تطور الكثير من السياسة الاقتصادية في الدول الغربية خلال الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية انطلاقًا من أفكار جون ماينارد كينز. بالمثل فإن سياسات اليمين الجديد الرامية إلى إرجاع الدولة للوراء، خفض الضرائب، تقليل الإنفاق على الرفاه..إلخ، قد انبثقت أولاً من كتابات أمثال فردريك فون هايك وميلتون فريدمان.

وضع الأجندة Agenda setting: القدرة على هيكلة الجدل بشأن السياسات من خلال تحديد أي المسائل يجب تناولها، أو ترتيب الأولويات بينها.

أما المبادرة بالسياسات "من أسفل" فتعتبر مهمة في جميع النظم السياسية. وكما أجاب هارولد مكميلان Harold Macmillan عندما سئل عن العوامل الحاسمة في الحياة السياسية: "الأحداث يا ولدي.. الأحداث". وتتراوح هذه الأحداث بين الإضرابات وحوادث الشغب والكوارث الطبيعية، وبين

انهيارات الأسواق المالية في الدول الأجنبية والقرارات الاستثمارية التي تتخذها الشركات متعددة القوميات. غير أنه كلما ازدادت ديمقراطية النظام السياسي وتعدديته، ازدادت أهمية الضغوط من أسفل للمبادرة بسياسات جديدة. وفي الحقيقة يمكن فهم الديمقراطية بهذا المعنى على أنها تقضي بتشكيل الأجندة السياسية "من أسفل" وليس "من أعلى".

ومن الواضح أن الرأي العام يلعب دورًا مهمًا في هذه العملية؛ حيث تجبر الانتخابات التنافسية والمنتظمة القادة الطموحين على طرح مقترحات سياسية تأخذ في اعتبارها الاهتمامات والآمال الشعبية. غير أن هذه الاهتمامات والآمال تظل غائمة وغير متبلورة في الغالب، إلى أن تعبر عنها جماعات تدعي تمثيل قطاعات من الشعب. ولا شك أن وسائل الإعلام الجماهيرية (صحف، مجلات، راديو، التليفزيون بشكل خاص) تقوم بإسهام رئيسي في هذه العملية، سواء باختيار وترتيب أولويات المعلومات المتاحة للجمهور، أو استيعابها وتفسيرها خلال عملية التحرير. فمثلاً أصبح الفساد السياسي مسألة في إيطاليا واليابان بفعل النشر عنه في الإعلام المطبوع.

كذلك تلعب الأحزاب السياسية وجماعات الضغط دورًا رئيسيًا في وضع الأجندة؛ فمثلاً لا تكتفي أحزاب المعارضة بمجرد انتقاد السياسات الحكومية، وإنما تطرح أيضًا السياسات البديلة في محاولة لتقديم نفسها كأحزاب جاهزة للحكم. وتحاول جماعات المصالح من جانبها تسليط الضوء على طيف عريض من الشكاوى والهموم، والدفاع عن قضايا ومُثُل، والتعبير عن مصالح جماعات وقطاعات اجتماعية متنوعة. وبالنسبة لمراكز البحث والتفكير فقد أنشأتها بشكل خاص جماعات المصالح لطرح مقترحات سياسية، ولشن الحملات من أجل القبول بها ضمن اللاعبين في عملية السياسات.

وقد مال الباحثون منذ السبعينيات إلى التقليل من دور المؤسسات التمثيلية الرسمية، وإعطاء أهمية أكبر للعمليات غير الرسمية في المبادرة بطرح السياسات وصياغتها. وهو ما يلقي الضوء على أهمية شبكات السياسات: أي جماعات الفاعلين في مجال السياسات والتي تتشابك مع القطاعين العام والخاص.

من وجهة النظر الفنية (أي مراعاة فاعلية عملية السياسات وليس جودة

مخرجاتها) يمكن للمبادرة بالسياسات أن تعاني من جانبين متناقضين من الضعف. أولاً: يمكن أن يعوقها قلة المقترحات بسياسات معينة بديلة أو ندرة الأفكار المبتكرة، بمعنى آخر: ضآلة "المدخلات" السياسية. ويمكن رؤية هذا في حالة النظم الاشتراكية السابقة في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا. ففي غياب الانتخابات التنافسية والصحف الحرة وأحزاب المعارضة والجماعات المستقلة، تصبح المبادرة باقتراح السياسات متروكة إلى حد كبير لشبكات الرسميين العاملين داخل الحزب، بالأحرى: جهاز الدولة. وتمثلت المشكلة في هذه الحالة في أنه لما كان المبادرون بالسياسات لديهم مصالح راسخة في الحفاظ على نظام التخطيط المركزي، فإن مسألة الإصلاح الاقتصادي لم تظهر على الأجندة السياسية حتى أصبح إنقاذ النظام نفسه صعبًا. فمثلاً كانت إصلاحات جورباتشوف أواخر الثمانينيات "قليلة جدًا، ومتأخرة جدًا".

أما جانب الضعف الثاني في المبادرة بالسياسات فيتعلق بمشكلة مناقضة؛ إذ ببساطة يمكن لعملية السياسات أن تتعرض لفيض من "المدخلات" مختلفة الأوزان والنوع، مما قد يوصلها إلى ما يقرب الجمود أو الشلل. وقد وجد هذا في مشكلة "العبء الزائد" للحكومة، وهى الظاهرة المرتبطة بالسياسات التدخلية التي ترفع مستوى التوقعات من الحكومة. وهكذا تتجاوز المطالب المتزايدة للجماهير الشعبية وجماعات المصالح قدرة الحكومة على الاستجابة. وقد أطلق صمويل بير Samuel Beer (1982) على هذه المشكلة "الجمود التعددي". وكان من نتائج هذا أن حاولت حكومات اليمين الجديد في الثمانينيات والتسعينيات خفض التوقعات الشعبية مما يمكن للدولة أن تفعله، وهو ما يعني استعادتها السيطرة على المبادرة بالسياسات.

شبكة السياسة Policy Network:

أو مجتمع السياسة Community Network)، مجموعة نظامية من العلاقات بين الفاعلين السياسيين الذين يتشاركون في مصلحة واحدة أو توجه عام في مجال معين. وتكون هذه العلاقات في العادة عابرة للترتيبات المؤسسية الرسمية والانقسام بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية. ومن ثم قد تشمل شبكة السياسة: مسئولين حكوميين، برلمانيين نشطين، ممثلي جماعات الضغط في مواقع متميزة، أكاديميين متعاطفين، صحفيين بارزين وغيرهم. والاعتراف بوجود شبكات السياسات يسلط الضوء على أهمية العمليات والعلاقات غير الرسمية في صنع السياسات، وخاصة المبادرة بها. وقد تعرضت هذه الشبكات للنقد لكونها محصنة نسبيًا ضد التأثير الخارجي، وتقليل تأثير الجمهور- عبر المؤسسات التمثيلية- في عملية السياسات.

صياغة السياسات

بمجرد وضع مسألة أو مسائل ما على الأجندة السياسية، تلوح الحاجة إلى عملية تحليل مفصل لوضع مقترحات سياسية ممنهجة. ويُنظر عادة إلى صياغة السياسة على أنها أهم مراحل عملية السياسات، فهي لا تترجم فحسب المقترحات العريضة إلى توصيات محددة ومفصلة، وإنما تقوم أيضًا بتصفية المقترحات وربما أيضًا إعادة الصياغة الجوهرية للمشكلة موضع النظر. وقد حدد هوجود وجن Hogwood and Gunn (1984) في تحليلهما لدور السياسات عددًا من المراحل في عملية الصياغة، في أعقاب

المبادرة باقتراح السياسة أي "القرار باتخاذ قرار". وتتعلق المرحلة الأولى بقرار كيفية اتخاذ القرار: أي قرار بشأن الآليات والإجراءات الخاصة بانخراط الفاعلين السياسيين في تحليل السياسة وبلورتها. هل ينبغي للسياسة المعينة أن تصاغ من جانب موظفي الخدمة المدنية أم الوزراء؟ هل ينبغي أن تنفذ بواسطة عمليات مستقرة أم يجب تشكيل لجنة خاصة لذلك؟ هل ينبغي استشارة جماعات المصالح ومراكز البحث والتفكير؟ وإن كانت الإجابة بنعم فأيها يجب استشارتها؟ وتنطوي هذه القرارات على أهمية واضحة حيث تحدد التعاطفات والمصالح التي سيتم إشراكها ومراعاتها عند مناقشة ووضع السياسة.

وتشمل المرحلة الثانية تعريف المسألة والتنبؤات الخاصة بها، وتسمح هذه المرحلة بمساحة كبيرة لإعادة التفسير، ذلك لأن من يصوغون السياسة قد ينظرون إلى "المشكلة" بطريقة مختلفة تمامًا عن رؤيتها عندما أثيرت في السابق. ثالثًا: يأتي تحديد الأهداف والأولويات. ورغم ترجيح أن يؤثر الرأي العام واهتمامات كيانات مثل وسائل الإعلام والأحزاب السياسية وجماعات المصالح.. في تحديد الأهداف، لا توجد ضمانة بالطبع لأن تكون الأولويات المحددة بواسطة من يصوغون هي ذاتها التي اقتُرِحت من جانب المبادرين بالسياسة.

أخيرًا، هناك التحليل والمراجعة لبدائل السياسات للاستقرار على الخيار المفضل، وهو ما يعني عمليًا أن قرارًا رسميًا قد اتخذ. ومن المرجح أن يؤخذ في الاعتبار عدة عوامل أثناء هذه المرحلة من مراحل صياغة السياسة، حيث لا تقل النتائج السياسية والانتخابية للخيارات السياسية في الأهمية عن اعتبارات الكفاءة الإدارية والفعالية.

ومن الخطأ تصور أن مهمة الصياغة لها طابع واحد في الدول والأنظمة المختلفة. وقد حاول ريتشاردسون Richardson (1984) الكشف عن العمليات المختلفة في صياغة السياسات بتحديد "الأنماط" القومية المختلفة. وقد وجه الاهتمام بشكل خاص إلى بعدين أساسيين: هل تُبنى صياغة السياسة على التشاور أم الفرض، وما إذا كانت الحكومات منخرطة في تخطيط طويل الأجل أم تتفاعل مع الأحداث على أساس يومي. في ضوء هذا يمكن تصنيف السويد واليابان كدولتين لديهما نمط سياسي

يفضل التشاور الواسع والتخطيط طويل الأجل. ففيهما نظام واضح ورسمي لمشاورة الجماعات بشأن مجموعة عامة متفق عليها من الأهداف والأولويات. ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من كون الطبيعة المقسمة للحكم الفيدرالي الأمريكي تتطلب مستوى عاليًا من التوافق كي تحظى السياسة بالقبول، فإنها تنفي عمليًا التخطيط طويل الأجل وتتبع منهج رد الفعل و"إطفاء الحرائق".

وتقدم المملكة المتحدة نموذجًا لكيفية تغير النمط السياسى عبر الزمن. وقد ألقى النمط الذي حدده ريتشاردسون الضوء على كل من النزوع البريطاني للتشاور مع اتجاه للتجاوب مع المشكلات وليس توقعها. غير أنه في عهد مارجريت تاتشر في الثمانينيات تمت صياغة مجموعة أوضح بكثير من الأهداف السياسية بعيدة المدى في صيغة الالتزام بما أسماه أندرو جامبل Andrew Gamble (1988) "الاقتصاد الحر والدولة القوية". وقد صاحب السعي وراء هذه الأهداف التحول من التشاور إلى الفرض، وانعكس في تطورات كان أهمها التوسع في سلطات رئيس الوزراء. إلا أن رئيس الوزراء جون ميجور (1990 -1997) قد اضطلع بقيادة من النمط المنفتح على الجماعية والتوافق حيث عاد التشاور في مجلس الوزراء ليصبح ممارسة ذات مغزى. ثم جاء توني بلير ليعيد التأكيد على القيادة المركزية والاعتماد على المستشارين الخصوصيين والاجتماعات الثنائية مع الوزراء، على حساب السماح لمجلس الوزراء بلعب دور رئيسي فيما يختص بالسياسات.

من السمات الرئيسية في صياغة السياسات، وبغض النظر عن الاختلافات في أنماط السياسات، أنها تختصر إلى حد كبير مجموعة الفاعلين المنخرطين في عمليات السياسات. فبينما يمكن لطيف عريض من المصالح والجماعات والحركات أن تلعب دورًا في المبادرة بالدعوة للسياسات، تكون مهمة صياغة السياسات متروكة "للداخليين" (المسئولين الحكوميين، كبار المستشارين، السياسيين، الجماعات المستشارة) وهم إما يكونون جزءًا من الآلة الحكومية أو لديهم نفاذ مؤسسي لها. وهو ما يعرض عملية الصياغة لعدد من الانتقادات، ومنها ما ينجم عن النفوذ غير المستحق

لموظفي الخدمة المدنية من خلال دورهم كناصحين سياسيين. وفي أحسن الأحوال يحدد السياسيون الأولويات للسياسات ويتركون الأهداف التفصيلية ومراجعة الاختيارات في أيدي المسئولين الحكوميين. ولذلك زعمت نظريات الاختيار العام أن السياسات تعكس إلى حد كبير المصالح الوظيفية لموظفي الخدمة المدنية، بينما رأى الماركسيون أنه يتم استبعاد البدائل السياسية الراديكالية بسبب الخلفيات الاجتماعية والثقافية لكبار المسئولين الحكوميين.

هناك انتقادات من نوع آخر تتعلق بنمو مستوى التشاور وزيادة عدد الجماعات والمنخرطين في صياغة السياسات. وبشكل خاص، زعم منظرو اليمين الجديد أن الانحراف صوب الإدماجية (الكوربوراتية) قد سمح بأن تتشكل السياسات حسب المصالح القطاعية القوية على حساب الصالح العام (Olson, 1982). ومن هذا المنظور يمكن النظر إلى الإدماجية كاختراق للفصل بين المبادرة واقتراح السياسات وبين صياغتها، ما يسمح للجماعات التي ينبغي أن يتوقف دورها عند وضع الأجندة السياسية، بأن تشكل أيضًا محتوى السياسات الحكومية. وأخيرًا هناك مجموعة من الانتقادات تقوم على وجود "قصور ديمقراطي" عام في صياغة السياسات. ففي النظم الديمقراطية، وعلى الرغم من إشراف السياسيين المنتخبين على عملية السياسات واتخاذ القرارات النهائية، فإن العملية نفسها تضمن في الغالب بقاء مساهمتهم هامشية. ونظرًا لكون صياغة السياسات تتطلب الكثير من الوقت والتدقيق، فإنها تحتاج الخبرات المهنية والمعرفة المتخصصة والاهتمام بالتفاصيل، وهى صفات يندر وجودها في السياسيين، ديمقراطيين كانوا أم لا.

تطبيق السياسات

يعد من التطورات الرئيسية في تحليل السياسات التشديد على أهمية مرحلة التطبيق؛ فقد كان التطبيق يؤخذ تقليديًا على علاته باعتباره من شأن الإدارة وليس كإحدى سمات السياسة. غير أن تحليلات برنامج "المجتمع العظيم" في الولايات المتحدة أواسط الستينيات، قد حطمت الأوهام بشأن الانفصال بين السياسة والإدارة، حيث اتضح أن "مخرجات" السياسة قد

تختلف عما استهدفه صناع تلك السياسة. لهذا السبب وصف ولدافسكي Wildavsky (1980) تحليل السياسات بأنه "قول الحقيقة للسلطة". وقد حدد هود Hood (1976) الشروط المطلوبة للتطبيق "السليم"، بمعنى ضمان تطبيق السياسة مثلما أراد صانعوها، فيما يلي:

- نظام إداري واحد بخط واحد للسلطة لضمان السيطرة المركزية.
- قواعد ولوائح موحدة يعمل النظام على أساسها.
- الطاعة التامة، أو السيطرة التامة.
- توفر الوقت الكافي لتعبئة الموارد الإدارية.

ونظرًا لصعوبة الوفاء بأي من هذه الشروط، ناهيك عن غيابها جميعًا، لا يثير الدهشة اتساع الفجوة بين القرار وتنفيذه. وفي الحقيقة إن السيطرة المركزية والطاعة الصارمة قد تكونان غير مرغوبتين، وليس فقط غير ممكنتين. ورغم أن من يصنعون السياسة قد يتمتعون بشرعية ديمقراطية، فإن من يطبقونها (مسئولو الخدمة المدنية، الموظفون الحكوميون المحليون، المدرسون، الأطباء، ضباط الشرطة..إلخ) قد يمتلكون فهمًا أفضل "على مستوى الشارع" لما يمكن وما لا يمكن أن يعمل. وقد أدت هذه الاعتبارات إلى تقليد "من أسفل إلى أعلى" في تحليل السياسات والذي يشدد على الحاجة إلى المرونة وكذا قيمة ترك حرية التصرف في أيدي منفذي السياسات. ويتناقض هذا مع الرؤية الأكثر تقليديةً في التطبيق "من أعلى إلى أسفل" والتي تشدد على التطابق والسيطرة. غير أن معظم المعلقين يقرون الآن بأن المفاضلة بين السيطرة المركزية والمرونة في التطبيق هى المعضلة الرئيسية في تطبيق السياسات (Barrett and Fudge, 1981).

رغم أن التطبيق الحرفي قد لا يكون ممكنًا أو مرغوبًا، فإن معظم الاهتمامات المعبر عنها بشأن تطبيق السياسات قد ركزت مخاطر المرونة في التطبيق. وقد شددت على هذا دراسة بريسمان وولدافسكي Wildavsky and Bressman (1973) الرائدة تحت عنوان "كيف تتحطم توقعات واشنطن العظيمة في أوكلاند أو ماذا يثير الدهشة في عمل برناج فيدرالي". وقد تنشأ المرونة نتيجة عدد من الأسباب، من بينها أن من ينفذون السياسة قد لا يتطلعون فحسب

لاستخدام خبرتهم ومعرفتهم "على مستوى الشارع" من أجل ضمان فعالية التطبيق، وإنما قد يرغبون أيضًا- حسب منظري الاختيار العام- في حماية مواقعهم ومصالحهم المهنية. فيكون لدى موظفي الخدمة المدنية ومهنيي القطاع العام حافز واضح لتصفية أو إعادة تفسير جوانب السياسة العامة التي تبدو خطرة أو غير مناسبة.

وتنشأ جوانب القلق الأخرى بشأن تطبيق السياسات بدرجة أقل من عدم كفاية السيطرة السياسية، وأكثر من غياب ضغوط المستهلك من أسفل. ومن هذا المنظور ينتج سوء التطبيق- خاصة في تقديم الخدمات العامة- من حقيقة أن الحكومات تعمل عادةً خارج آلية السوق وهي المورد المحتكر لـ "سلعها". كما يمكن أن يتسم مسئولو الخدمة المدنية والموظفون المحليون وعمال القطاع العام بالخمول وعدم الكفاءة، لأنهم على العكس من القطاع الخاص ليسوا مضطرين للحصول على رضا الزبون.

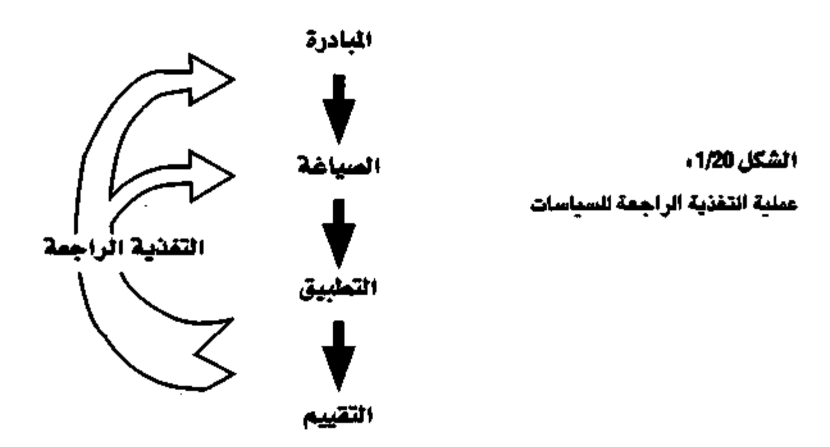
وكان من الاستجابات المهمة على ذلك نشأة الإدارة العامة الجديدة وهي تسمح للكيانات الخاصة بتولي مسئولية أكبر في تقديم الخدمات عن طريق الخصخصة، "التعاقد من الخارج"، و"اختبارات السوق". كما أدت إلى استخدام أوسع لمؤشرات الأداء التي تجمع بين الخدمات العامة ومجموعة من "معايير الأداء" التي تحاكي المنافسة في السوق بفعالية ومعاقبة الأداءات دون المستوى. وقد جرى اعتماد هذه الأفكار بحماس أكبر في نيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والبلدان الاسكندنافية. وبينما يزعم البعض أنها قد زادت الكفاءة والفعالية، يحذر آخرون من التضحية بالمساءلة وأخلاقيات الخدمة العامة لصالح الاهتمام الطاغي بخفض التكلفة وتقليل الضرائب.

التقييم

تُتوج عملية السياسات بالتقييم ومراجعة السياسة، بما يؤدي- نظريًا على الأقل- إلى استمرار السياسة أو تعديلها أو إنهائها. وتُكمل هذه المرحلة دورة السياسة، بمعنى أن المعلومات المستخلصة من التقييم يمكن أن تشكل تغذية راجعة للمبادرات والصياغات لسياسات لاحقة. فيمكن لهذه العملية أن تؤدي إلى مقترحات جديدة بسياسات وتساعد في صقل

القائم منها وتحسينه (انظر الشكل 20-1).

وقد كانت الحكومات مترددة عادةً في تخصيص الموارد اللازمة لتقييم السياسات. ففي الولايات المتحدة أصر الرئيس كارتر في السبعينيات على تخصيص1 % من الموارد المخصصة لأي مشروع لعملية التقييم، وهو ما كان تجديدًا شجاعًا ، لكنه ولّد كميات مهولة من العمل الورقي دون حدوث تحسن ملحوظ سواء بالنسبة لعملية السياسات أو منتجاتها. وثبت أن الدول القليلة التي تعاملت بجدية مع عملية تقييم السياسات جاءت فقط من الديمقراطيات المهتمة بالتخطيط طويل الأجل.



الشكل 1/20،
عملية التغذية الراجعة للسياسات

وأصبح الأكاديميون أكثر اهتمامًا بالتقييم من خلال دراسات مخرجات السياسات التي أجريت على نطاق واسع، خاصة في الولايات المتحدة منذ الستينيات. واستُخدمت البحوث الميدانية لتحري ما تفعله الحكومة، من قوانين وضرائب وبرامج..إلخ (مدخلات)، ونتائج أو آثار تلك السياسات (مخرجات). وكما رأى داي Dye (1995) فإن هذا الشكل من تحليل السياسات معنيٌّ بمعرفة "من يحصل على ماذا".

ومن الواضح أن محصلة أي عملية سياسات غالبًا ما تختلف جدًا عما كان مقصودًا من جانب من صاغوا السياسات أو اتخذوا القرارات بشأنها. وهناك الكثير من الأمثلة على هذا. فقد صُممت سياسات الرفاه لتخفيف الفقر وتمكين جميع المواطنين من المشاركة في حياة المجتمع، وقد

أدت حسب ليجراند Le Grand (1982) إلى تهدئة الطبقات الوسطى، أو حسب موراي Murray (1984) إلى نمو الطبقات الدنيا المعتمدة على الرفاه الاجتماعي.

الحكومة المفتوحة : معها وضدها

الحكومة المفتوحة هي المبدأ الذي يقضي بأن تكون الحكومة منفتحة على التدقيق والانتقاد العام على أساس من حرية تدفق المعلومات من الهيئات العامة إلى المؤسسات التمثيلية ووسائل الإعلام والجمهور بشكل عام. ومثلما هو مقبول عالميًا بضرورة الاحتفاظ بسرية بعض المعلومات (للحفاظ على الأمن القومي، الخصوصية...إلخ) يجب فهم الحكومة المفتوحة على أنها تلك التي تنحاز لجانب حق الشعب في المعرفة. ويتم التصديق على هذا عادة في قانون لحرية المعلومات يلزم الحكومة بالدفاع عن السرية أمام المحاكم.

ومن مزايا الحكومة المفتوحة:

- تضمن تحقق ضوابط في مواجهة عدم الكفاءة والفساد والاستبداد.
- تشجع النقاش السياسي وتؤدي إلى تحسن نتائج السياسات وحصول الناخبين على معلومات أفضل.

أما أوجه القصور فهي:

- تعيق كفاءة صنع السياسات بتعريض عملية الصياغة لمحاجة العامة.
- لا تشجع المقترحات والأفكار غير الشعبية، بغض النظر عن أهميتها.

وفي دراسة حالة للضريبة الفردية في المملكة المتحدة سلط الكاتبون Butler, Adonis and Travers (1994) الضوء على جملة من الإخفاقات والإغفالات في الحكومة، مجلس الوزراء، والبرلمان التي سمحت بتصميم أولي للسياسات استهدف التحكم في الإنفاق الحكومي المحلي، لكنها أثارت اضطرابات مدنية واسعة. وقد أسهم هذا في إسقاط مارجريت تاتشر والعودة السريعة في عهد خلفها جون ميجور للسياسات التي كانت مطبقة قبلها. وحدث شيء مماثل في الولايات المتحدة فقد أدى قرار إدارة بوش بغزو العراق عام 2003 كجزء من "الحرب على الإرهاب" إلى خوض حرب

متواصلة في مواجهة التمرد، بل قوة الإسلام المقاتل في بعض الحالات. وقد أدى هذا الفشل السياسي إلى تسليط الضوء على أهمية الحكومة المفتوحة والمساءلة العامة. ولكي تتحرك عملية السياسات بفعالية في ترجمة المدخلات إلى مخرجات مناسبة، فإنها يجب أن تكون متاحة دومًا للتدقيق والنقد؛ إذ يحدث كثيرًا أن تغطي ثقافة السرية عدم الكفاءة وتوفر مساحة للسلوك العشوائي والأناني.

أداء النظام

قمنا فيما سبق بتحليل عملية السياسات بشكل "إداري" إلى حد كبير: كيف تُصنع القرارات؟ ما مراحل عملية السياسات؟ كيف تكون عملية السياسات فعالة وكفؤ واقتصادية التكلفة؟ غير أن هناك سلسلة من المسائل "السياسية" الأعمق وراء هذه الأسئلة. وهى لا تُعنى كثيرًا بما تفعل الحكومات، بقدر اهتمامها بما ينبغي عليها عمله: أي من أجل ماذا تعمل الحكومة؟ تكمن المشكلة في أن هذا يكشف عن الأسئلة المعيارية العسيرة في قلب السياسة. ومن المستحيل معرفة من أجل ماذا تعمل الحكومة بدون فهم مسائل مثل طبيعة العدالة والتوازن المرغوب بين الحرية والسلطة، وبكلمات أخرى بدون امتلاك رؤية "للمجتمع الجيد". ونظرًا للاختلاف الكبير في الآراء بشأن هذه القضايا، تختلف بالتالي المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على الحكومات والنظم السياسية. ومع ذلك بالإمكان تحديد أربعة معايير رئيسية، كل منها يلقي ضوءًا بالغ التخصيص على أداء النظام. وهذه المعايير الأربعة هى:

- الاستقرار والنظام
- الرفاه المادي
- المواطنة
- الحكم الديمقراطي

أداء الاستقرار

يمكن الزعم عن منطق قوي بأن الحفاظ على الاستقرار والنظام هى الوظيفة الأساسية الأهم للحكومة. فباستثناء الفوضويين (اللاسلطويين) الذي يزعمون أن النظام الاجتماعي سوف ينشأ من الأعمال التلقائية للأفراد

الأحرار، يجمع كل المفكرين السياسيين على كون الحكومة هي الوسيلة الوحيدة لمنع الفوضى وعدم الاستقرار. وحسب كلمات توماس هوبز فإنه إذا غابت الحكومة تصبح الحياة "موحشة بائسة، مليئة بالشرور، بهيمية وقصيرة". ومن هذا المنظور تتمثل الغاية الأساسية من الحكومة في أن تحكم، تسيطر، تضمن الاستقرار من خلال ممارسة السلطة. ويتطلب هذا بدوره أن تكون الحكومة قادرة على إدامة وجودها هي مع ضمان بقاء النظام السياسي بمعناه الأوسع. وهكذا يمكن الحكم على أداء النظام على أساس معايير مثل طول العمر والقدرة على التحمل، باعتبار أن الحقيقة البسيطة للبقاء تبين قدرة النظام على احتواء الصراع. غير أن الآراء تختلف حول أفضل السبل لتحقيق هذا.

وتنقسم هذه الآراء إلى فئتين كبيرتين؛ تنبع الفئة الأولى من الاعتقاد الليبرالي بالضرورة بأن الحكومة المستقرة يجب أن تجد جذورها في التوافق والرضا. ومن ثم فإن ما يضمن البقاء طويل الأجل لنظام ما هو مدى استجابته للمطالب والضغوط الشعبية. ويُعبر عن هذا في لغة نظرية النظم بالقدرة على جعل "مخرجات" الحكم متناسبة مع "المدخلات" المختلفة. وقد اعتبر هذا دائمًا من جوانب القوة الخاصة في الديمقراطيات الليبرالية. ويشدد أنصار الديمقراطية الليبرالية على أنها لما كانت قائمة على الرضا، فإنها تتضمن آليات تكفل لها أن تكون مستجيبة، وتضمن درجة عالية من التوازن النظامي. فالوصول إلى سلطة الدولة يتم من خلال صراع تنافسي على الصوت الشعبي، ويمكن خسارة السلطة إذا خفت التأييد الشعبي. ويسمح المجتمع المدني القوي للمواطنين بممارسة النفوذ من خلال الجماعات والاتحادات المستقلة.

وقد كانت قدرة الديمقراطية الليبرالية على توليد الاستقرار السياسي هي ما تفسر إلى حد ما الاعتماد الواسع في عالمي ما بعد الشيوعية والبلدان النامية لممارسات الديمقراطية الليبرالية مثل الديمقراطية الانتخابية والمنافسة الحزبية. ومع ذلك فإن للديمقراطية الليبرالية عيوبها أيضًا، ومن أهمها أن الاستجابة للمطالب قد تولد عدم الاستقرار، نظرًا لرفع مستوى التوقعات الشعبية من الحكومة، ولأنها تعزز التوهم بأن النظام

مفهوم

النسبية Relativism :

الموقف الذي ينكر وجود معايير موضوعية أو "مطلقة"، وأنه لا يمكن الحكم على الأشياء إلا في ضوء علاقاتها مع سياقاتها. وترفض النسبية الأخلاقية فكرة وجود أو إمكانية وجود مبادئ أخلاقية مطلقة، وذلك انطلاقا في العادة من كون الفرد كائنا مستقلا بذاته أخلاقيا. وترى النسبية الإدراكية أو المعرفية أن الأنماط المختلفة في المعرفة متساوية الصحة، ومن ثم تستبعد الادعاءات الكلية للعلم نفسه. وقد تعرضت النسبية للانتقاد بأنها تضعف التماسك الأخلاقي للمجتمع (بخلق "متاهة صحراوية") أو بأنها تهزم نفسها فكريًا (إنكار المعايير الموضوعية هو نفسه نسبي). وتتناقض النسبية تناقضا كاملا مع كل أشكال الأصوليات.

السياسي يمكن أن يلبي كل المطالب ويستوعب كل "المدخلات". ومن هذا المنظور، تكون المعضلة الرئيسية للحكومة المستقرة هي ضرورة التوازن بين الاستجابة والفعالية. ويجب أن تكون الحكومات حساسة للضغوط الخارجية ، لكن يجب عليها أيضًا أن تكون قادرة على فرض إرادتها على المجتمع حينما تهدد تلك الضغوط بتوليد صراع لا يمكن حله.

ويشكل هذا الخوف المذكور أخيرًا أحد أسس الرؤية البديلة للاستقرار والنظام؛ فقد ربط المفكرون المحافظون تقليديًا بين الاستقرار والنظام السلطة، وليس الاستجابة. وقدم توماس هوبز هذه الفكرة كاختيار صادم بين الحكم المطلق والفوضى، بين القبول بسلطة غير قابلة للمساءلة الانزلاق نحو الفوضى واللانظام وشريعة الغاب. إلا أن المحافظين قد اهتموا بالتشديد بشكل خاص على درجة قيام السلطة السياسية على قيم عامة وثقافة مشتركة. وفي هذه الرؤية يكون الاستقرار والنظام إلى حد كبير منتَجيْن للتماسك الاجتماعي والثقافي، ولقدرة المجتمع على توليد الاحترام للسلطة والحفاظ على تأييد المؤسسات المستقرة.

ينعكس هذا الموقف بشكل واضح في مخاوف المحافظين الجدد من التسيب والنسبية الأخلاقية والثقافية، إلى حد إطلاق الدعوات لاستعادة القيم "التقليدية"، "الأسرية"، أو "المسيحية". ومن الممكن أيضًا وفق هذا المنظور اقتراح أن دول شرق آسيا التي تشترك في شكل ما من الكونفوشية وكذلك الدول الإسلامية، لديها قدرة أكبر من النظم الديمقراطية الغربية على الاحتفاظ بالاستقرار السياسي. غير أن ضعف هذه النظرة للاستقرار يكمن في اعتمادها على ممارسة السلطة من أعلى، وعدم قيامها بوضع كوابح فعالة على ممارسة سلطة الحكم. وإذا نُظِر للاستقرار على أنه هدف في حد ذاته، ومنفصل عن اعتبارات مثل الشرعية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، فإن النتيجة ستكون ببساطة القهر والطغيان. فقد كان بإمكان صدام حسين إطالة عمر نظامه رغم العقوبات الاقتصادية والهجمات والمعارضة من المسلمين الشيعة والأكراد، باستخدام الإرهاب الممنهج والقمع الوحشي.

جدل الرفاه

المعنى الأعم لمصطلح الرفاه هو السعادة والرخاء والحياة الجيدة؛ فهو لا يعني مجرد البقاء المادي، ولكن درجة ما من الصحة والاطمئنان. إلا أن الرفاه كمصطلح سياسي أصبح أكثر ارتباطا بوسائل معينة لتحقيق الخير العام: الرفاه المقدم جماعياً من جانب الحكومة وفق آلية تسمى دولة الرفاه.

ويزعم مؤيدو دولة الرفاه أن من فوائدها:

- تعزز القدرة الوطنية بخلق قوة عمل أفضل صحة وتعليمًا.
- تشجع التنمية الشخصية بحماية الأفراد من الحرمان الاجتماعي.
- تقوي التماسك الاجتماعي بأن تضمن لكل فرد نصيبًا في المجتمع.

لكن منتقدي دولة الرفاه يعترضون عليها للأسباب التالية:

- تغذي الاتكالية بخفض الخوف من الفقر ومن ثم ضعف حافز العمل.
- تقوض النمو الاقتصادي بزيادة العبء الضريبي.
- تخفف المصاعب والفقر دون التعامل مع الحرمان واللامساواة الهيكليين.

الأداء المادي

من الأفكار المألوفة القول إنه ينبغي الحكم على النظم السياسية من خلال أدائها المادي؛ فالسياسة الانتخابية مثلاً يغلب عليها عادة المسائل الاقتصادية وما يسمى عامل الشعور بالرضا. ويعاد انتخاب الحكومات عادة في فترات النمو واتساع الرفاهية، بينما تتعرض للهزيمة في فترات الركود والأزمات الاقتصادية. كذلك لا شك أن نجاح النظام السياسي مرتبط بشكل عام بقدرته على "تقديم الخدمات". فقد تسبب انتشار الفقر وانخفاض مستويات النمو الاقتصادي في الدول النامية في تعميق التوترات الاجتماعية والعرقية وتغذية الفساد وتقويض محاولات تأسيس حكم دستوري وتمثيلي. كذلك ارتبط انهيار نظم اشتراكية الدولة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي بفشل التخطيط المركزي، وخصوصًا عدم قدرته على توفير مستويات الرفاه المادي والسلع الاستهلاكية المتاحة في الغرب الرأسمالي. وفوق ذلك لم يكن من قبيل الصدفة تمتع الدول الصناعية المتقدمة بأعلى مستويات الاستقرار السياسي مع أعلى مستويات المعيشة

في العالم: ومن ثم تصنيفها كنظم العالم الأول.

وقد ثار جدل كبير حول الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها أكثر من غيرها في توليد الثروة وتحقيق الرفاه المادي. وقد عكس هذا الجدل في بعض معانيه الانقسام الأيديولوجي التقليدي بين الرأسمالية والاشتراكية، حيث يرتكز إيمان الأولى على السوق والمنافسة، وترتكز الثانية على التأميم والتخطيط. غير أن ثورات أوروبا الشرقية 1989 -1991 قد غيرت شروط هذا الجدل بشكل درامي عن طريق التقويض (الظاهري) لصحة أي شكل من أشكال الاشتراكية يختلف نوعيًا عن رأسمالية السوق.

بعبارة أخرى، أخذ الاشتراكيون أنفسهم يقبلون بالسوق، أو شكلاً ما من المنافسة السوقية على الأقل، باعتبارها الأولوية التي يمكن الاعتماد عليها لتوليد الثروة. ومن ثم فقد تطور جدل "اشتراكية أم رأسمالية؟" إلى جدل "أي نوع من الرأسمالية؟". والمسألة هنا لا تتعلق بمجرد كيف يمكن توليد الثروة، وإنما أيضًا كيف يمكن توزيع الثروة، أي: من يحصل على ماذا؟ ويرتبط هذا ارتباطًا وثيقًا بالتوازن بين السوق والدولة، والدرجة التي يمكن (أو ينبغي) للحكومة الوصول إليها في تعديل مضاعفات السوق من خلال نظام الرفاه وإعادة التوزيع.

تكمن المعضلة الرئيسية الناشئة من استخدام الرفاهية المادية كمؤشر أداء في أن النمو يجب أن يكون متوازنًا مع الإنصاف. تلك هي الصعوبة المتصلة بحجم الكعكة وبكيف يمكن أن تُقسّم. ويمكن تحديد رؤيتين متناقضتين لهذه المشكلة. فتتمسك رؤية حرية السوق التي قدمها هايك Hayek وفريدمان Friedman بأن الرفاهية العامة تتحقق على أفضل وجه من خلال نظام الرأسمالية بلا قيود. وهذا هو ما أسماه تيتموس Titmuss (1968) بنموذج أداء "الإنجاز الصناعي". ووفقًا لهذا المنظور يتحقق النمو الاقتصادي على أفضل وجه بواسطة الحوافز المادية التي تشجع المجازفة والجهد وتعاقب على الكسل. من ثم على دولة الرفاه أن تعمل فقط كشبكة أمان تحمي الأفراد من الفقر المطلق، بمعنى الافتقار إلى الوسائل الأساسية للبقاء. وعلى الرغم من أرجحية أن يؤدي هذا النظام إلى زيادة اللامساواة الاجتماعية، تتمسك النظرية المذكورة بأنه النظام

الذي يفيد حتى الأقل حظًا الذين يحصلون على نصيب أصغر من كعكة أكبر بكثير. وقد قادت هذه الأولويات السياسية حكومات اليمين الجديد منذ السبعينيات في محاولتهم الإفلات من "الأزمة المالية لدولة الرفاه". وفي هذه الرؤية استمرار تضخم الموازنات الاجتماعية قد أدى إلى زيادة العبء الضريبي الذي يعيق بدوره عملية توليد الثروة.

أما الرؤية الديمقراطية الاجتماعية التي أسماها تيتموس نموذج "إعادة التوزيع المؤسسية" فتسلط الضوء على المزايا الأخلاقية والاقتصادية للمساواة. ولا تكتفي هذه الرؤية بإدانة المنافسة الطليقة التي تزيد الجشع والصراع، وإنما تنظر إليها أيضًا باعتبارها غير كفؤ وغير منتجة. وبالتالي فإن ميزة العدالة الاجتماعية، التي تأخذ توزيع الثروة بعيدًا عن نزوات السوق، أنها تضمن لجميع المواطنين حصة في المجتمع، وأن كل واحد منهم سيكون لديه الحافز للمساهمة. أما التسامح مع اللامساواة الاجتماعية الواسعة وسياسات حرية الأسواق، فإنها تعني المخاطرة بزيادة الإقصاء الاجتماعي، منعكسًا في صورة نمو طبقة دنيا تشكل الأرضية المواتية لتفريخ الجريمة والاضطراب الاجتماعي. من ثم تتطلب الرفاهية طويلة الأجل والمستدامة أن تعمل الحوافز المادية في إطار موسع للتوزيع المنصف والرفاهية الفعالة.

مفهوم

المساواة Equality:
هو مبدأ التوزيع الموحد، لكنه لا يعني المطابقة أو التماثل الكامل. وللمصطلح معانٍ مختلفة باختلاف ما يتم توزيعه. فالمساواة الرسمية تعني التوزيع المتساوي للحقوق القانونية والسياسية، وتعني عادة على الأقل [illegible]

أداء المواطنة

يعتبر الفكر السياسي في اليونان القديمة هو المنشأ لفكرة أن المواطنة تمثل غاية للحكومة. فمثلاً في العام 403 قبل الميلاد قال بيركليس Pericles في خطبته الشهيرة بخطبة الرثاء:

"إن المواطن الأثيني لا يهمل الدولة حين يعتني بأسرته الخاصة، وحتى أولئك المنخرطين في الأعمال لديهم فكرة جيدة عن السياسة. ونحن وحدنا نعتبر الرجل الذي لا يهتم بالمسائل العامة بلا ضرر، ولكنه منعدم الفائدة. ولئن كان قليل منا مبتكرين فإننا جميعًا قضاة سديدين في السياسة".

والمواطن هو عضو في الجماعة السياسية أو الدولة، ويتمتع بمجموعة من الحقوق والواجبات. من ثم تُعتبَر المواطنة هى الوجه "العام" للوجود الفردي. ويستطيع الأفراد المشاركة في حياة مجتمعاتهم ولديهم استحقاقات

مفهوم

المواطنة Citizenship: هي علاقة بين الفرد والدولة ترتبط الاثنين معًا بحقوق وواجبات متبادلة. ويختلف المواطنون عن الرعايا والأجانب بكونهم أعضاء كاملي العضوية في المجتمع السياسي أو الدولة بفضل امتلاكهم حقوقًا أساسية. ويُنظر إلى المواطنة بطرق مختلفة تعتمد على ما إذا كانت تشكل بمفهوم الفردية أو الجماعية. وترتبط الفردية بالليبرالية، وتطرح مبدأ "مواطنة الحقوق" وتشدد بشكل خاص على الاستحقاقات الخاصة ومكانة الفرد كفاعل مستقل، وكذلك تستطيع الاشتراكية والمحافظة الجماعية، تعطيها معنى بعنوان "مواطنة الواجب"، كما يسلطان الضوء على دور الدولة كفاعل أخلاقي وأهمية الجماعة أو الوجود الاجتماعي.

ومسئوليات. وبدورها ترتبط المشاركة المدنية بتقدم الحكم الدستوري، منعكسًا في اتساع الحقوق السياسية والحريات المدنية.

وفي المساهمة الكلاسيكية لمارشال T. H. Marshall (1950) في دراسة حقوق المواطنة، ميز بين "ثلاث حزم من الحقوق": الحقوق المدنية، الحقوق السياسية، الحقوق الاجتماعية. وعرف الحقوق المدنية بأنها "الحقوق الضرورية لحرية الفرد، وتتضمن: حرية الكلام، حرية التجمع، حرية التنقل، حرية الضمير، الحق في المساواة أمام القانون، الحق في الملكية الخاصة. وتمارَس الحقوق المدنية داخل مجتمع مدني، وهي حقوق "سلبية" بمعنى أنها تحد وتضبط ممارسة الحكومة للسلطة. أما الحقوق السياسية فهي تزود الفرد بفرصة المشاركة في الحياة السياسية. ومن الحقوق السياسية الأساسية: الحق في الاقتراع، الحق في التقدم للانتخاب، الحق في تولي المنصب العام. ويتطلب توفير الحقوق السياسية تطور الاقتراع العام، المساواة السياسية، الحكم الديمقراطي. أخيرًا، وهو الأكثر إثارة للجدل، زعم مارشال أن المواطنة تقتضي حقوقًا اجتماعية تضمن للفرد حدًا أدنى من المكانة الاجتماعية، ومن ثم تزوده بالأساس اللازم لممارسة كل من الحقوق المدنية والسياسية. وقد عرفها مارشال بالحقوق "الإيجابية" وفسرها على نحو غامض إلى حد ما بالحق "في عيش حياة كائن متحضر وفق المعايير السائدة في المجتمع".

ولما كان مفهوم المواطنة يُنظَر إليه عادةً كاختراع غربي خاص، فلا مجال للدهشة في كون أداء الديمقراطيات الليبرالية جيدًا بشكل خاص في هذا الشأن؛ فالحقوق المدنية والسياسية تتطلب بوضوح شكلاً من الحكم الدستوري والتمثيلي، وهو ما يشيع وجوده في البلدان الصناعية بالغرب. بيد أن فكرة الحقوق الاجتماعية قد أظهرت اختلافات كبيرة، لأنها تتطلب مستوى من الرفاه وإعادة التوزيع اعتبره الليبراليون الكلاسيكيون واليمين الجديد غير مبرر ومدمرا اقتصاديًا. كذلك انتقد الماركسيون والنسويون فكرة المواطنة، حيث رأى الماركسيون أنها تتجاهل عدم تساوي القوى الطبقية، واتهمها النسويون بأنها لا تأخذ القهر الأبوي في الاعتبار.

وهناك معضلة كبيرة تواجه أولئك الذين يوظفون المواطنة كمعيار للأداء: هى الحاجة إلى التوازن بين الحقوق والواجبات، وتقسيم المسئوليات بين الفرد والمجتمع. وقد طُرِحت هذه المسألة بقوة منذ أوائل الثمانينيات في الجدل بين الليبرالية والنزعة الجماعية. وقد رفض منظرو الجماعية مثل أليسدير ماكنتاير Alisdair MacIntyre (1981) ومايكل ساندل Michael Sandel (1982) فكرة الذات غير المرتبطة، ورأوا أن "سياسة الصالح العام" يجب أن تحل محل "سياسة الحقوق"، وأن النزعة الفردية الليبرالية تأكل نفسها عمليًا. فبالاستثمار في الأفراد من خلال الحقوق يتم ببساطة تفريخ التذرر والاغتراب، وإضعاف الروابط الجماعية التي تجعل المجتمع متماسكًا. ووفقًا لهذا المنظور فإن المجتمعات غير الغربية التي قد تبدو سيئة الأداء من حيث مؤشرات المواطنة (مثل امتلاك سجل سيئ في مجال حقوق الإنسان) يمكن رغم ذلك أن تنجح في خلق إحساس قوي بالجماعية والانتماء الاجتماعي.

الأداء الديمقراطي

بينما يعتبر الاستقرار والرفاهية المادية والمواطنة من منتجات الحكم، تُعْنى الديمقراطية أساسًا بالعملية نفسها، أي: كيف تُصنع القرارات، وليس ما هى القرارات المتخذة.

تعني الديمقراطية حكم الشعب، وأوسع توزيع للسلطة والنفوذ السياسيين. والغرض من السياسة، في المنظور الديمقراطي، هو تمكين الفرد وتوسيع نطاق الاستقلال الشخصي. وقد اعتبر الاستقلال الذاتي غاية في حد ذاته، وأيضًا كوسيلة لتحقيق غاية. وقد صور المنظرون الكلاسيكيون للديمقراطية، مثل جان جاك روسو وجون ستيوارت ميل المشاركة السياسية كمصدر للتنمية الشخصية وتحقيق الذات. ومن ثم فإن الديمقراطية هى المادة الأولية للحرية، أو كما قال روسو أن الحرية تعني "أن تكون سيد نفسك".

وبأخذ هذا المنطق إلى أقصاه، فإن فكرة الحكم الذاتي الشعبي تقتضي إلغاء الفارق بين الدولة والمجتمع المدني بإنشاء شكل ما للديمقراطية المباشرة. فمثلاً قاربت الديمقراطية الأثينية– الموصوفة في الفصل

الرابع- لاعتماد شكل للحكومة يأتي في اجتماع جماهيري، حيث يشجِّع المواطنون على المشاركة المباشرة والمستمرة في حياة الدولة- المدينة Polis. غير أن الأفكار الحديثة بشأن الديمقراطية قد ابتعدت عن هذه الرؤية الخيالية، وأخذت تعتنق الديمقراطية كوسيلة تؤدي إلى غاية. وبالنسبة للآلية الأكثر اعتيادًا للديمقراطية التمثيلية - الاقتراع العام، التصويت السري، الانتخابات التنافسية- فقد غلب على الدفاع عنها التأكيد مثلاً على أن وجود حقوق الانتخاب يضبط تجاوزات السلطة، وأن المشاركة الحزبية تساعد في تحقيق التوافق الاجتماعي. ومن ثم فإن قدرة الشعب على "إخراج الأوغاد" من السلطة تساعد في ضمان أن تظل الحكومة في حدودها وتكون هناك على الأقل تدابير للمساءلة العامة.

ومع ذلك فإن معظم النظم السياسية مقصرة فيما يتعلق بالاستقلال الشخصي والحكم الشعبي؛ فما تمرره الديمقراطية في العالم الحديث يغلب عليه أن يكون شكلاً محدودًا وغير مباشر منها: الديمقراطية الليبرالية. وهو ما يعمل أكثر قليلاً مما أشار إليه جوزيف شومبيتر بـ "ترتيب مؤسسي للتوصل إلى قرارات سياسية يكتسب من خلالها الأفراد سلطة القرار من خلال صراع تنافسي على أصوات الشعب" (Schumpeter, 1942: 269). وقد تعرض هذا "الترتيب المؤسسي" لانتقادات الديمقراطيين الراديكاليين بأنه يختزل المشاركة الشعبية في طقوس بلا معنى تقريبًا: التصويت الانتخابي كل بضع سنوات لسياسيين لا يمكن إزاحتهم إلا بأن يحل محلهم مجموعة أخرى من السياسيين. وباختصار: إن الشعب لم يحكم قط، وأن الفجوة المتسعة بين الحكومة والشعب تنعكس في انتشار اللامبالاة والانفصال في المجتمع.

يرتبط ذلك المنظور بالدعوات إلى تغيير سياسي واجتماعي راديكالي، بل ثوري. فعلى سبيل المثال يجب إضفاء اللامركزية على سلطة الحكم بهدف جعل السلطة "أقرب" إلى الشعب. ويمكن لهذا أن يتطلب على سبيل المثال تجزئة الدولة- الأمة، حيث بات من الصعب عمليًا تصور

مفهوم

الحكم (الاستقلال) الذاتي Autonomy

مصطلح له أصل يوناني يعني "قانون الشخص نفسه"، ويعني الحرفي الحكم الذاتي. ويمكن أن يقال عن الدول أو المؤسسات أو الجماعات إنها تحكم ذاتها [illegible]

أن مجتمعًا بحجم الأمة الحديثة يمكن أن يحكم نفسه من خلال المشاركة المباشرة والمستمرة. بالمثل، اتسم تطبيق المبدأ الديمقراطي في المجتمعات الحديثة بتقييده بمجموعة من القرارات "السياسية" الضيقة. وإذا فُهِمت الديمقراطية على أنها حكم الذات، فإن القدرة على تشكيل القرارات التي تؤثر في حياة المرء، ومنها بالتأكيد السلطة الاقتصادية، يجب أن تتم دمقرطتها، ويفترض أن يتحقق هذا من خلال آلية للسلطة والإدارة الذاتية العمالية.

وإلى جانب معايير الأداء السابق تناولها، تطرح الديمقراطية بدورها معضلاتها الخاصة. وأهمها: الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الهدفين التوءمين للديمقراطية، الحكم بواسطة الشعب والحكم من أجل الشعب. وهو ما يلقي الضوء على التناقض بين المزايا المتنافسة بين المشاركة الشعبية والحكم لمصلحة الشعب. ويعتبر الاعتراض الأساسي على المشاركة، ومن ثم على كل أشكال الديمقراطية المباشرة، هو ببساطة افتقار المواطنين العاديين إلى الوقت والنضج والمعرفة المتخصصة للحكم الرشيد بأنفسهم.

وقد وردت النسخة الأصلية من هذا الادعاء على يد أفلاطون الذي طرح فكرة الحكم بالفضلاء: أي حكم طبقة الملوك الفلاسفة. وبهذا الشكل تكون قضية الحكم من أجل الشعب أقرب إلى ادعاء لصالح الاستبداد المستنير. ومع ذلك يمكن علاج مسألة قدرات الشعب العادي باعتدال أكثر، عن طريق عمليات تمثيلية تسمح بتقسيم العمل في الحياة السياسية. وتتمثل معضلة أخرى في أن تمكين الفرد يجب أن يتوازن مع تمكين المجتمع. فإعطاء الأولوية للاستقلال الشخصي ضروري لوضع حدود أمام السلطة العامة. غير أن تمجيد فضائل الحكم الشعبي قد يعني المجازفة بإخضاع الفرد لإرادة العموم أو الأغلبية. كما أن التناقض بين الفرد والمجتمع لا يثير فقط صعوبات عملية كبيرة، وإنما يسلط الضوء أيضًا على ما يرى البعض أنه كان دومًا، وسيظل، المسألة الرئيسية في النظرية السياسية.

ملخص

◆ تتكون السياسة العامة من القرارات الرسمية للهيئات الحكومية. وينبغي التفكير في صنع السياسات كعملية بمعنيين؛ المعنى الأول أنها تتضمن سلسلة مترابطة من الأفعال يتم من خلالها ترجمة نوايا السياسات إلى مخرجات. ثانيًا: يتصل صنع السياسات مبدئيًا بكيفية اتخاذ الحكومة للقرارات، أكثر من مضمون القرارات المتخذة.

◆ القرار هو فعل اختيار واحد من مجموعة خيارات. وقد فُسِّرت القرارات من حيث: السلوك المتوجه نحو الهدف لمجموعة من الفاعلين العقلانيين، والقيام بتكيفات تدرجية في ضوء الظروف المتغيرة، والعوامل البيروقراطية أو التنظيمية التي تشكل عملية صنع القرار، والمعتقدات والقيم الخاصة بصناع القرار.

◆ يمكن تقسيم عملية السياسات إلى أربع مراحل مختلفة. ففي مرحلة المبادرة بالسياسة، تنشأ المقترحات بانتهاج سياسة ما ويتم وضع أجندة لها. وفي مرحلة الصياغة يتم وضع السياسة بمعنى ترجمة المقترحات العامة إلى توصيات خاصة ومفصلة. وتتكون مرحلة التطبيق من العمليات التنفيذية للسياسات الموضوعة. وأخيرًا تتخذ مرحلة التقييم شكل التأمل النقدي لنتائج السياسات، بهدف تحسين عملية السياسات مستقبلاً.

◆ يمكن الحكم على السياسات في النهاية من خلال تأثيرها في المجتمع الأوسع. ولكن مع إثارة هذا لقضايا معيارية، لا يتحقق توافق بشأن "النتائج" المرغوبة. ومن أكثر المؤشرات المستخدمة لأداء الحكومة أو النظام: القدرة على حماية الاستقرار والنظام، تحقيق الرفاهية المادية، تعزيز المواطنة، دعم الحكم الديمقراطي.

◆ من الصعب تقييم النظم السياسية لأن كل مؤشر من مؤشرات الأداء ينطوي على تعقيداته. ويمكن تعزيز الاستقرار من خلال الرضا والتجاوب الشعبي، أو الثقافة المشتركة واحترام السلطة. وقد يتعثر تكوين الثروة بسبب سياسات تستهدف ضمان توزيعها على نحو أكثر إنصافًا. وقد يؤدي توسيع حقوق المواطنة إلى تقويض الواجب المدني والإحساس

بالمجتمع. كما أن امتداد الحكم الديمقراطي يمكن أن يفضي ببساطة إلى قيود على الحرية الفردية أو الاستقلال الشخصي.

أسئلة للمناقشة

- هل يتخذ الناس عمومًا القرارات بطريقة عقلانية ومحسوبة؟
- ما المرحلة الأهم في عملية صنع السياسة العامة؟ ولماذا؟
- هل هناك حاجة أخلاقية واقتصادية لتحقيق مساواة اجتماعية أكبر؟
- هل يمكن لـ "سياسة الحقوق" أن تهدد "سياسة الصالح العام"؟
- هل هناك تناقض حتمي بين الديمقراطية والحرية؟
- هل يُعتبر الناس أفضل حكام على ما هو صالح لهم؟
- أي نظام سياسي يُعتبر الأقرب لتحقيق "المجتمع الجيد"؟

للمزيد من القراءة

Bertsch, G., R and D. Wood, Comparing Political Systems: Power and Policy in Three Worlds (4th Edn.) (New York: Macmillan, 1992).

تحليل مفصل لعملية السياسات في أجزاء مختلفة من العالم.

Hogwood, B. and L. Gunn, Policy Analysis for the Real Word (Oxford: Oxford University Press, 1984).

مقدمة مفيدة جدًا للمفاهيم المستخدمة في تحليل السياسات.

Parsons, W., Public Policy: Introduction to the Theory and Practice of Policy Analysis (Aldershot: Edward Elgar, 1995).

تحليل واسع ومدقق للسياسات وعملية صنع السياسات.

Pierson, C. (ed.), The New Politics of the Welfare State

(Oxford and New York: Oxford University Press, 2000).

تحري طريف للاقتصاد السياسي للرفاه.

Roller, E., The Performance of Democracies: Political Institutions and Public Policy (Oxford and New York: Oxford University Press, 2005)

تحليل شامل لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأداء في طيف واسع من مجالات السياسات المحلية.

مسرد المصطلحات السياسية

(ملحوظة: المصطلحات مرتبة حسب الأبجدية العربية)

الائتلاف Coalition: تجمع فاعلين سياسيين متنافسين بسبب وجود تهديد مشترك، أو إدراك أن أهدافهم لا يمكن أن تتحقق من خلال عمل كل منهم منفردًا.

الإبادة الجماعية Genocide: محاولة استئصال شعب، محدد على أساس القومية أو الجنس أو العرقية أو الدين، باستخدام أعمال تتضمن القتل الجماعي، إعادة التوطين الإجبارية، التجويع العمدي، التعقيم القهري.

الأبوية Paternalism: موقف أو سياسة تبدي الاهتمام أو العناية بأولئك غير القادرين على مساعدة أنفسهم، كمثل العلاقة (المتوقعة) بين الأب والابن.

لاأبوية/ الذكورية (البطريركية) Patriar-chy: حرفيًا حكم الأب. نظام السيطرة الذكورية وإخضاع الأنثى في المجتمع الكبير.

اتحاد Association: مجموعة تتشكل طوعيًا، تعكس الإدراك بمصالح مشتركة أو اهتمامات عامة.

الاتفاق Convention: قاعدة في السلوك. قاعدة دستورية.

الأثر المضاعف Multible effect: آلية يكون من خلالها للتغيير في الطلب الكلي أثر متزايد على الدخل القومي عندما ينتشر في الاقتصاد.

"إجماع (توافق) واشنطن" Washington con-sensus: حزمة من السياسات استهدفت تقليص التدخل في السوق، وذلك من خلال إجراءات تشمل: إنهاء الضوابط، الخصخصة، كبح الإنفاق العام.

الأحادية Monism: الإيمان بنظرية واحدة أو قيمة واحدة، وهي تنعكس سياسيًا في الانصياع الإجباري لسلطة أحادية، ومن ثم فهي شمولية ضمنًا.

الأحادية Uniliteralism: سياسة تتحدد وفق مصالح وأهداف دولة منفردة، دون قيود من دول أو هيئات أخرى.

الأحادية القطبية Unipolarity: نظام دولي تنعقد السيادة فيه لدولة واحدة، أي وجود قوة عظمى واحدة.

الأحزاب المعادية للحزبية Anti-party parties: الأحزاب التي تسعى لقلب السياسة الحزبية التقليدية برفض المساومة البرلمانية، والتشديد على التعبئة الشعبية.

الإخاء Fraternity: رابطة التعاطف والرفاقية بين البشر ووسطهم.

الاختيار العام Public choice: فرع من نظرية الاختيار العقلاني معنيّ بتوفير السلع والخدمات العامة.

الاختيار العقلاني Rational choice: مقاربة للسياسة مبنية على افتراض أن الأفراد فاعلون من أجل مصالحهم المفترضة عقليًا، وهي نظرية "اقتصادية" في السياسة.

الإدارة Administration: مهمة تنسيق أو تنفيذ السياسات العامة، وبمعنى أضيق: التعامل مع المعلومات والتحكم النقدي.

الإدارة السيئة Maladministration:

الاستخدام غير السليم للسلطات، التطبيق المتحيز للقواعد، الفشل في اتباع الإجراءات، أو عدم الكفاءة.

الإدارة العامة الجديدة New public management: استخدام أساليب إدارة القطاع الخاص في الحكومة، ونقل وظائف الحكومة إلى كيانات خاصة.

الإدماجية Corporatism: وسيلة لإدماج المصالح المنظمة في عمليات الحكم.

الإدماجية الجديدة Neocorporatism: اتجاه وجد في التعدديات الغربية لمنح المصالح المنظمة امتيازات ونفاذًا إلى عملية صياغة السياسات.

الإرادة العامة General will: المصالح الحقة لكيان جماعي. تتساوى في المعنى مع الصالح العام؛ إرادة الجميع بافتراض أن كل شخص سيتصرف دون أنانية.

الأرستقراطية الطبيعية Natural aristocracy: الفكرة القائلة إن الموهبة والقيادة من الصفات الطبيعية أو الفطرية التي لا يمكن اكتسابها عن طريق الاجتهاد أو ترقية الذات.

الإرهاب Terrorism: استخدام الرعب لتحقيق أغراض سياسية، يرمي إلى خلق مناخ الخوف والتوجس وعدم الثقة.

الأزمة المالية لدولة الرفاه Fiscal crisis of the welfare state: أزمة تحدث للمالية العامة للدولة بسبب التوسع في الإنفاق الاجتماعي في زمن الركود وانخفاض الإيرادات الضريبية.

الاستثمار الخاص Entrepreneurialism: القيم أو الممارسات المرتبطة بالاضطلاع بالمجازفة التجارية ونشاط الأعمال المستهدف للربح.

الاستثنائية: اتصاف نظام سياسي بسمات منفردة أو خاصة به، ومن ثم تقييد تطبيق التصنيفات الأوسع.

الاستدامة Sustainability: قدرة النظام على الحفاظ على حيويته ومواصلة الوجود. هو المبدأ الرئيسي في الاقتصاد الإغريقي.

الاستدعاء Recall: عملية يستطيع الناخبون من خلالها طلب المسئولين غير المرضي عنهم للمحاسبة وفصلهم في النهاية.

الاستعمار Colonialism: نظرية أو ممارسة فرض السيطرة على إقليم أجنبي وتحويله إلى "مستعمرة".

الاستعمار الجديد Neocolonialism: ممارسة السيطرة على مناطق خارجية من خلال السيطرة الاقتصادية (والثقافية أحيانًا) أكثر من التوجيه السياسي الرسمي.

استقلال القضاء Judicial independence: المبدأ الدستوري بضرورة الفصل التام بين القضاء وفروع السلطة، تطبيقًا لمبدأ الفصل بين السلطات.

استقلالية الهيئات Departmentalism: تشير إلى الضغوط داخل البنيات البيروقراطية ضد المركزية الشديدة، والتي تدعم هوية الهيئات والوكالات منفردة.

الاستلاب Alienation: حالة أو عملية سلب الشخصية، انفصال المرء عن طبيعته الحقيقية أو الأساسية.

الاستيعاب Assimilation: عملية تفقد بمقتضاها جماعات المهاجرين تمايزها الثقافي عن طريق التكيف مع القيم والولاءات وأسلوب الحياة في المجتمع "المضَيِّف".

أسلحة التدمير الشامل Weapons of mass destruction: أسلحة قادرة على تدمير مناطق شاسعة أو قتل أعداد كبيرة من السكان. وهي أسلحة غير تقليدية، وبالأخص الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية والإشعاعية.

اشتراكية الدولة State socialism: شكل للاشتراكية، الدولة فيه تتحكم وتدير الحياة الاقتصادية، وتعمل نظريًا لصالح الشعب.

اشتراكية السوق Market socialism: اقتصاد تعمل فيه مشروعات الإدارة الذاتية في سياق المنافسة داخل السوق، ويفترض فيه أنه يحقق الكفاءة دونما استغلال.

لاالاشتراكية القومية (أو: النازية) National socialism: شكل من الفاشية مارسه هتلر في ألمانيا واتسم بالإرهاب الشمولي، الإبادة الجماعية المعادية للسامية والعنصرية التوسعية.

الإصلاح Reform: التغيير في حدود النظام القائم، ويتم عادةً بإجراءات سلمية وتدرجية. والمفترض في الإصلاح أن يكون إلى الأحسن.

الأصولية Fundamentalism: حركة أو نمط فكري يتمسك بمبادئ معينة يعتبرها "حقائق" جوهرية ولا يمكن تحديها.

الاقتراع Suffrage: الحق في التصويت الانتخابي، أو ممارسة هذا الحق.

اقتصادات النمو Tiger economies: اقتصادات سريعة النمو ومتوجهة للتصدير اقتفاءً بالنموذج الياباني، مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة.

الإقطاع Fudalism: نظام في الإنتاج الزراعي يتسم بالتراتبيات الاجتماعية الثابتة ونمط متشدد في الالتزامات.

الإمبراطورية Empire: بنية للسيطرة السياسية تتكون من ثقافات وجماعات عرقية وقوميات مختلفة، جمعتها معًا قوة أو تهديد باستخدام القوة.

إضفاء الطابع السوقي Marketization: تمدُّد علاقات السوق بناء على التبادل التجاري والسعي وراء المصلحة المادية الذاتية، عبر الاقتصاد، وربما عبر المجتمع أيضًا.

أطروحة التقارب Convergence thesis: النظرية القائلة إن العوامل السياسية- الاقتصادية تفرض على كل من الدول الرأسمالية والاشتراكية أن تتشابه بشكل متزايد.

إعادة التوزيع Redistribution: تضييق فجوات اللامساواة المادية عن طريق الجمع بين نظام ضريبي تقدمي وتقديم مزايا الرفاه الاجتماعي.

الأقلمة Regionalization: الاتجاه نحو تطوير أنماط من التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول واقعة في إقليم واحد.

الاكتفاء الذاتي Autarky: تعني حرفيًا التحكم الذاتي، وتُفهم عادةً على أنها الاكتفاء الذاتي اقتصاديًا، الذي يتحقق إما بالتوسع الاستعماري، أو الانسحاب من التجارة الدولية.

الالتزام السياسي Political obligation: واجب المواطن تجاه الدولة، والأساس لحق الدولة في الحكم.

التزام النبلاء Noblesse oblige: (من الفرنسية) تعني المسئولية العامة في إرشاد أو حماية أولئك الأقل حظًا وامتيازًا.

الإمبريالية Imperialism: هي بوجه عام السياسة الرامية إلى توسيع سلطة أو حكم الدولة خارج حدودها. يمكن أن تكون أيديولوجية توسعية.

الإمبريقي Empirical: القائم على الملاحظة والتجربة، وتُستمد المعرفة الإمبريقية من البيانات والخبرة الحسية.

الإمبريقية/ التجريبية Empiricism: الاعتقاد بأن الممارسة العملية هي الأساس الوحيد للمعرفة، ومن ثم يجب اختبار كل الفروض والنظريات من خلال الملاحظة والتجربة.

أمراء الحرب Warlordism: وضع تتمكن فيه عصابات محلية مسلحة من ممارسة مهام السلطة في غياب دولة ذات سيادة.

الأمة Nation: جماعة من البشر لديهم إرث ثقافي مشترك ويعتبرون أنفسهم مجتمعًا سياسيًا طبيعيًا.

الأمن الجماعي Collective security: نظرية أو ممارسة مقاومة العدوان من خلال العمل الموحد لعدد من الدول.

أمين المظالم Ombudsman: مسئول في الدولة يتم تعيينه لحماية حقوق المواطنين وبحث الادعاءات بسوء الإدارة.

الانتخاب Election: وسيلة لشغل المناصب العامة عن طريق اختيارات لمجموعة من الناس: هيئة الناخبين.

الانتخابات الأولية Primary Election: انتخابات تُجرى داخل الأحزاب لاختيار مرشحي الحزب لخوض الانتخابات "الرسمية".

الانحياز Bias: التعاطف أو التحامل الذي يؤثر (عن غير وعي غالبًا) في الأحكام الإنسانية.

الإنسان الاقتصادي Economic man: نموذج للطبيعة الإنسانية التي تشدد على السعي وراء المصلحة الذاتية والإشباع المادي، حيث يعمل الأفراد على تعظيم المنفعة.

لاالانعكاسية الاجتماعية Social reflexiv-ity: التفاعل بين أناس يتمتعون بمستوى عالٍ من الاستقلال الذاتي داخل سياق يتسم بالتبادلة والاعتماد المتبادل.

الانفصال غير المعياري Anomie: ضعف القيم والأحكام المعيارية المرتبط بالشعور بالعزلة والوحدة والضياع.

الانقلاب coup d'État: كلمة فرنسية الأصل تعني حرفيًا "ضربة مفاجئة للدولة". تشير إلى استيلاء مفاجئ وبالقوة على سلطة الحكم من خلال عمل غير شرعي وغير دستوري.

الأوليجاركية Oligarchy: حكم أو سيطرة القلة.

الإيثار Altruism: الاهتمام بمصالح الآخرين، إما على أساس الاستنارة أو اعترافًا بالإنسانية المشتركة.

الأيديولوجيا Ideology: مجموعة من المبادئ المتماسكة بدرجة تكبر أو تصغر وتشكل الأساس لنوع ما من العمل السياسي المنظم.

لاالأيديولوجية البرجوازية Bourgeois ideol-ogy: مصطلح ماركسي يشير إلى الأفكار والنظريات التي تخدم مصالح البرجوازية من خلال التغطية على تناقضات المجتمع الرأسمالي.

الإيكولوجيا Ecology: دراسة العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها، تسلط الضوء على الاعتمادية المتبادلة في الطبيعة.

البراجماتية (النزعة العملية) Pragmatism: نظرية أو ممارسة تشدد على أهمية الظروف والأهداف العملية، وهي تقتضي عدم الثقة في الأفكار المجردة.

البرجوازية Bourgeoisie: مصطلح ماركسي، يشير إلى الطبقة الحاكمة في المجتمع الرأسمالي، أي ملاّك الثروة الإنتاجية.

البرلمان Parliament: منتدى للتداول والنقاش. مرادف للجمعية الوطنية والمجلس التشريعي.

البروليتاريا Prolitariat: مصطلح ماركسي يشير إلى طبقة تبقى من خلال بيع قوة عملها، وعلى سبيل الدقة هو ليس مكافئًا لمصطلح الطبقة العاملة.

البلاغة Rhetoric: فن استخدام اللغة في الإقناع أو التأثير، كما يطلق المصطلح أيضًا على الخطاب عالي الصوت لكنه فارغ من حيث الجوهر.

البلقنة Balkanization: تمزق الوحدة السياسية إلى خليط من الكيانات متعادية (مثلما حدث في بلدان البلقان).

البونابرتية Bonapartism: نوع من الحكم تنصهر فيه القيادة الشخصية مع القومية المحافظة، ويرى الماركسيون أنها تعكس استقلالاً نسبيًا للدولة.

البيروسترويكا Pereśtroika: كلمة روسية تعني حرفيًا إعادة البناء. شعار يشير إلى محاولة إشاعة الليبرالية والديمقراطية في النظام السوفيتي، داخل إطار شيوعي.

البيروقراطية Bureaucracy: تعني حرفيًا "حكم موظفي المكاتب". الجهاز الإداري للدولة، أو نمط التنظيم العقلاني في الدولة.

التاتشرية Thatcherism: الموقف الأيديولوجي الداعي لحرية السوق/ الدولة القوية الذي تبنته مارجريت تاتشر، وهي النسخة البريطانية من المشروع السياسي لليمين الجدي.

للتدخل الإنساني Humanitarian intervention: هو تدخل مسلح يتم لأهداف إنسانية وليست استراتيجية.

التدرجية Incrementalism: النظرية القائلة إن القرارات لا تُصنع في ضوء أهداف محددة واضحة، وإنما عبر تكيفات صغيرة تمليها الظروف المتغيرة.

التجارة الحرة Free Trade: نظام للتجارة بين الدول لا تقيده التعريفات الجمركية أو غيرها من صور الحمائية.

التجانس Homogenization: ميل كل أجزاء أو عناصر الظاهرة للتماثل أو التماهي، كما في حالة العولمة الثقافية.

التجرد Impartiality: عدم التحيز. القدرة على منع العواطف السياسية من التدخل في المسئوليات المهنية أو العامة.

التجميع Collectivization: القضاء على الملكية الخاصة لصالح نظام يقوم على الملكية المشتركة أو العامة.

التحررية Libertarianism: الاعتقاد بضرورة توسيع نطاق الحرية الفردية لأقصى حد، وهي ترتبط عادة بمحاولات تقليص السلطة العامة إلى أدنى حد.

التحيز السياسي Political bias: التعبير عن وجهات نظر سياسية تؤيد بشكل منهجي قيم أو مصالح جماعة على حساب أخرى. يرتبط التحيز

أحيانًا التعبير عن الآراء أكثر من الحقائق، وبحيث يكون التحيز نقيض "الموضوعية".

التخطيط Planning: نسق في التنظيم الاقتصادي يعتمد على التخصيص العقلاني للموارد وفقًا لأهداف محددة بوضوح يتم الوصول إليها من خلال التنسيق الجزئي أو الكامل للإنتاج والتوزيع والتبادل.

التدخلية Interventionism: سياسات حكومية مصممة لتنظيم الحياة الاقتصادية وإدارتها، وبمعنى أوسع هي سياسة اشتراك وانخراط أكبر للدولة فيهما.

للتدمير المؤكد المتبادل Mutually assured de-struction: وضع تمتلك فيه دولتان قدرة نووية كافية لتدمير الأخرى بغض النظر عن الدولة التي تبدأ بالضربة الأولى، حيث تملك كل منهما قدرة محمية على توجيه الضربة الثانية.

التزام النبالة Noblesse oblige (فرنسية): هي بوجه عام المسئولية عن إرشاد وحماية أولئك الأقل حظوظًا أو الأقل امتيازًا.

التراتبية/ الهيراركية Hierarchy: تدرج في الوضعية أو المكانة الاجتماعية. تقتضي عدم المساواة الهيكلية أو الثابتة، حيث لا ترتبط المواقع بالقدرات الفردية.

تراجع التصنيع Deindustrialization: انكماش القاعدة الصناعية في البلد المعني، منعكسًا بشكل خاص في تراجع الصناعات الثقيلة.

التسامح Toleration: السماح للآخرين بالتفكير والتعبير والعمل بطرق لا يوافق عليها الشخص أو الجهة.

التشكك في الوحدة الأوروبية Euroscepticism: معارضة المزيد من الاندماج الأوروبي بداعي نتائجها السلبية على السيادة والهوية الوطنية.

للتصويت بالأغلبية المؤهلة Qualified major-ity voting: نظام للتصويت في الاتحاد الأوروبي يتطلب تحقيق أغلبيات مختلفة في المسائل المختلفة، وحيث توزن أصوات الدول وفقًا لحجمها (تقريبًا).

التطهير العرقي Ethnic cleansing: طرد أو استئصال الشعوب "الغريبة" باستخدام القوة، ويستخدم التعبير عادة كنايةً عن إبادة الجنس.

التعاون Cooperation: العمل معًا؛ إنجاز الأهداف بالعمل المشترك.

للتعاون بين الحكومات Inter-governmen-talism: يقصد بالتعاون بين الحكومات أي شكل للتفاعل بين الدول يقوم على أساس الاستقلال الذاتي لكل منها.

التعايش الثنائي Cohabitation: ترتيب يجري في النظم شبه الرئاسية، وفيه يعمل الرئيس مع حكومة وجمعية وطنية يتحكم فيهما حزب أو أحزاب منافسة.

التعددية Pluralism: الإيمان أو الالتزام بالتنوع أو التعدد، أو النظرية القائلة بالتوزيع الواسع والمتساوي للسلطة في المجتمعات الحديثة.

التعددية الثقافية Multiculturalism: التنوع الثقافي الناشئ عن وجود جماعتين أو أكثر داخل المجتمع، تولِّد معتقدات وممارسات كل منها شعورًا مميزًا بهوية جماعية (215).

التعددية الجديدة Neopluralism: صيغة منقحة من التعددية تأخذ في الاعتبار اختلالات السوق والقوة الزائدة لقطاع الأعمال الخاصة.

التعددية السياسية Political pluralism: وجود

طيف من القيم والفلسفات والحركات السياسية، وبالأخص: النظام الحزبي التنافسي.

تعددية قطبية Multipolarity: نظام دولي توجد فيه ثلاثة مراكز قوة أو أكثر، مما يدفع الأوضاع نحو السيولة وربما عدم الاستقرار.

تعددية القيم Value pluralism: النظرية القائلة بعدم وجود تصور واحد ومسيطر "للحياة الجيدة"، حيث يوجد عدد من التصورات المتنافسة والمتساوية في الشرعية .

تعددية المراكز في السلطة Poliarchy: تعني حرفيًا "حكم الكثرة". وهي تشير بوجه عام إلى المؤسسات والعمليات السياسية في الديمقراطية التمثيلية الحديثة.

التعصب Chauvinism: اعتقاد غير عقلاني بالتفوق أو السيادة للجماعة أو القضية التي ينتمي إليها الفرد.

التفويض Mandate: تعليمات أو أمر من شخص أعلى ويجب الانصياع له (252).

تفويض السلطة Devolution: هو نقل السلطة من الحكومة المركزية إلى مؤسسات إقليمية خاضعة لها.

التقدم Progress: التحرك صوب الأمام؛ الاعتقاد بأن التاريخ يتصف بالارتقاء الإنساني المبني على تراكم المعرفة والحكمة.

تقرير المصير القومي National self-determination: المبدأ القائل إن كل أمة كيان ذو سيادة، وينطبق تقرير المصير على كل من الاستقلال السياسي والحكم الديمقراطي.

التقليد Tradition: يشمل مصطلح التقليد أي شيء يتم تلقيه أو نقله من الماضي إلى الحاضر: عادات وممارسات، مؤسسات، نظم اجتماعية أو سياسية، قيم ومعتقدات راسخة..إلخ.

تكتل Faction: قطاع أو جماعة داخل كيان أكبر، حزب عادةً، يتميز بالتزامات سياسية أو ميول أيديولوجية مشتركة.

التكتلية Factionalism: انتشار التكتلات داخل الحزب أو الحكومة. أو المرارة الناجمة عن الصراعات الداخلية.

التلاعب Gerrymandering: التلاعب في تشكيل الدوائر الانتخابية بما يضمن ميزة سياسية لحزب أو مرشح.

التمثيل Representation: علاقة يمكن من خلالها أن يقوم فرد أو جماعة بالدفاع عن أو التصرف باسم مجموعة أكبر من الناس.

التمثيل النسبي :Proportional representation مبدأ يقضي بضرورة تمثيل الأحزاب في البرلمان بنسب من المقاعد تساوي قوتها الانتخابية.

التمرد Rebellion: انتفاضة شعبية ضد نظام قائم، وهو يستهدف عادة (على عكس الثورة) تغيير الحكام وليس تغيير النظام السياسي نفسه.

التمحور حول الإنسان Anthropocentrism: الاعتقاد بأن احتياجات الإنسان ومصالحه ذات أهمية أخلاقية وفلسفية أولى، والعكس هو: التمحور حول البيئة Ecocentrism .

التمدد الإمبراطوري الزائد Imperial over-reach: ميل التوسع الإمبريالي لأن يصبح غير قابل للحفاظ عليه، بسبب ضخامة المسئوليات العسكرية إلى حد يتجاوز بكثير النمو في الاقتصاد المحلي.

التمييز الإيجابي Affirmative action: تمييز

عكسي أو "إيجابي" بتقديم معاملة مميزة لجماعات معينة بسبب حرمانها في الماضي.

التنشئة السياسية Political Socializaton: العملية التي يكتسب الأفراد من خلالها المعتقدات والقيم السياسية، والتي تنتقل من خلالها من جيل لآخر.

التنظيمات العليا Peak association: جماعات تعترف بها الحكومة كممثلة للمصالح العامة أو الجماعية لأرباب الأعمال أو العمال.

التنقيحية (المراجعة) Revisionism: تعديل المعتقدات الأصلية أو المستقرة، ويمكن أن تنطوي على هجران لمبدأ الاقتناع أو فقداته.

التنميط Homogenization: نزوع كل الأجزاء أو العناصر (ويقصد بها البلدان في هذه الحالة) لأن تصبح متماثلة أو متطابقة.

توازن القوى Balance of power: نمط في التفاعل بين الدول يعمل على الحد من العدوان والنزعات التوسعية من خلال جعلها غير قابلة للتطبيق.

التوافق Consensus: اتفاق عام على مبادئ أساسية، يسمح بالخلاف حول القضايا موضع التشديد أو التفاصيل.

التوافق المزيف False consensus: مصطلح ماركسي يشير إلى الخداع والأوهام التي تمنع الطبقات المقهورة من إدراك حقيقة الاستغلال التي تتعرض له.

التوجيه Spin: تقديم المعلومات بما يضمن الاستجابة المرغوبة، أو "التعامل الاقتصادي/ النفعي مع الحقائق".

التوطين Indigenization: العملية التي يتم من خلالها استيعاب السلع والممارسات الأجنبية بتكييفها مع الاحتياجات والظروف المحلية.

الثقافة Culture: اتجاهات الشعب ومعتقداته ورموزه وقيمه بوجه عام، والتي يتم اكتسابها من خلال التعلم أكثر من الوراثة.

الثقافة السياسية Political culture: نمط التوجهات السيكولوجية إزاء الموضوعات السياسية، المواقف والمعتقدات والرموز والقيم السياسية للشعب.

الثقافة المدنية Civic culture: ثقافة تجمع بين المشاركة الشعبية والحكم الفعالة، ويفترض أنها تشكل أساس الحكم الديمقراطي المستقر.

الثلاثية Tripartitlsm: بنية من هيئات تمثل الحكومة وأرباب الأعمال ونقابات العمال، تستهدف إضفاء الطابع المؤسسي على التشاور مع الجماعات.

الثورة Revolution: انتفاضة شعبية تتضمن تحركات جماهيرية متجاوزة للشرعية وتريد تغيير النظام السياسي وليس مجرد تغيير النخبة الحاكمة.

الثيوقراطية (الحكم الديني) Theocracy: تعني حرفيًا "الحكم الإلهي"، وهي المبدأ القائل بضرورة أن تسود السلطة الدينية على السلطة السياسية من خلال سيطرة الكنيسة على الدولة.

الجدل (الديالكتيك) Dialectics: عملية التفاعل بين قوتين متنافستين، مما يفضي إلى مرحلة تطور أعلى.

جرائم الحرب War crimes: أعمال تنتهك الاتفاقيات الدولية بشأن السلوك أثناء الحرب، وتشمل عادة الحروب العدوانية والفظائع التي تُرتكب ضد المدنيين أو أسرى الحرب.

الجريمة Crime: هي خرق للقانون الجنائي، وهو القانون الذي يؤسس العلاقة بين الدولة والفرد،

ومن ثم يرسي شروط التفاعل الاجتماعي النظامي والسلمي.

الجماعة العابرة للقوميات Transnational community: جماعة ذات هوية ثقافية وولاءات سياسية وميول سيكولوجية تعبر الحدود الوطنية أو تتجاوزها.

الجماعة العرقية Ethnic group: جماعة بشرية تشترك في هوية ثقافية وتاريخية مشتركة، ويرتبط هذا عادة بالاعتقاد بالتحدر من أصل مشترك.

الجماعة المحلية/ المجتمع المحلي Community: جماعة اجتماعية تمتلك هوية جماعية قوية مبنية على أواصر المرافقة والولاء والواجب (ص 178).

جماعة المصالح Interest group: تعتبر جماعة المصالح (أو جماعة الضغط) اتحادًا منظمًا يستهدف التأثير في السياسات والإجراءات الحكومية.

الجماعوية/ الجماعية Communitarianism: الاعتقاد بأن الذات أو الشخص يتكون من خلال المجتمع، والجميع مثقلون بالمسئولية

لجلجمعية الوطنية ذات الغرفتين Bicameral-ism: تقسيم السلطة التشريعية من خلال وجود غرفتين (كشريكين متساويين) في الجمعية الوطنية، وتحديدا في الحكومات المحدودة.

لجلجمعية الوطنية ذات الغرفة الواحدة Unicam-eralism: تركيز السلطة التشريعية في مجلس واحد.

جمود الحكم Government gridlock: الشلل الناجم عن الخصومات المؤسسية داخل الحكم، أو محاولة الاستجابة للمطالب العامة المتصارعة.

جنس Race: جماعة من الناس يفترض أنهم يتميزون عن الجماعات الأخرى باختلافات جسدية أو بيولوجية.

ووانب القصور الديمقراطي Democratic Defi-cit: عدم مساءلة السلطات التنفيذية أمام المجالس الشعبية، أو عدم كفاية فرص المشاركة الشعبية.

بيش العمل الاحتياطي Reserve army of la-bour: قوة عمل متاحة يمكن الاستعانة بها بسهولة في فترات الركود، ولا يتمتع هذا "الجيش" بأي ضمان اجتماعي، ويتسم وضعه في السوق بالضعف.

الحالة الأصلية State of nature: مجتمع خالٍ من السلطة السياسية، ومن قيود رسمية (قانونية) على الأفراد، وهي تستخدم عادةً كأداة نظرية.

الحتمية Determinism: الاعتقاد بأن التصرفات والاختيارات الإنسانية مشروطة بالكامل بعوامل خارجية، وهي تعتبر الإرادة الحرة محض خرافة.

الحرب War: حالة من الصراع المسلح المفتوح بين طرفين أو أكثر (بين دول عادةً). كما يستخدم المصطلح أيضًا على سبيل الاستعارة مثل "الحرب الطبقية"، "الحرب التجارية"، "الحرب الباردة".

الحرب الأهلية Civil war: صراع مسلح بين جماعات منظمة سياسيًا داخل الدولة، تتقاتل عادةً لنيل (أو استعادة) السيطرة على الدولة أو إقامة دولة جديدة.

الحرب الباردة Cold war: حالة من التوتر الفائق والممتد بين بلدان أو تحالفات متصارعة، ولكنها تقف دون عتبة الحرب الشاملة.

الحركة الاجتماعية Social movement: شكل خاص من السلوك الجماعي ينبثق دافع العمل فيها أساسًا من مواقف أعضائها وطموحاتهم، وينشطون

عادة داخل إطار تنظيمي فضفاض.

الحرية Freedom or Liberty: هي في أوسع معانيها قدرة الفرد على التفكير أو الفعل كما يرى.

الحرية الإيجابية Positive freedom: الحرية كتنمية شخصية، تحقيق للذات، أو السيطرة الذاتية. ينظر إليها أحيانًا كالحرية "في..".

الحرية السلبية Negative freedom: عدم التدخل، منع العراقيل الخارجية أمام الفرد. أحيانًا يُنظَر إليها على أنها: التحرر "من..".

الحرية المدنية Civic liberty: المجال الخاص لوجود المواطن وانتمائه للدولة. الحرية إزاء الحكومة.

الحزب السياسي Political party: مجموعة من الناس تُنظِّم بغرض الحصول على سلطة الحكومة، عن طريق الانتخابات أو وسائل أخرى.

الحق الطبيعي Natural right: حقوق ممنوحة من الله وتعتبر أساسية للإنسان ولا يمكن مصادرتها.

حق النقض Veto: القدرة الرسمية على منع قرار أو عمل من خلال رفض الموافقة عليه.

الحقوق Rights: استحقاقات قانونية أو أخلاقية للتصرف أو لتلقي معاملة معينة، وهناك فرق بين الحقوق المدنية وحقوق الإنسان.

حقوق الإنسان Human rights: الحقوق المستحقة للناس بمقتضى كونهم كائنات بشرية، وهي حقوق كلية وجوهرية.

الحقوق الإيجابية Positive rights: الحقوق المطلوب من الحكومة تحقيقها، بتوفير الموارد والدعم، ومن ثم تؤدي إلى توسيع مسئولياتها.

الحقوق السلبية Negative rights: الحقوق التي تحدد نطاق الفعل غير المعرض للتدخل، من ثم يضبط مسئوليات الحكم.

الحقوق الطبيعية Natural rights: حقوق ممنوحة من الإله وتعتبر جوهرية للبشر، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنها.

الحقيقة Fact: واقع تم تأكيده بالتجربة أو الملاحظة. شيء معروف أنه قد حدث أو يحدث.

الحرية المدنية Civil liberty: تشير إلى المجال الخاص في الوجود، والذي ينتمي إلى المواطن وليس الدولة.

حكم الأغلبية Majority rule: الحكم الذي بمقتضاه تسود إرادة الأغلبية أو الأكثر عددًا على إرادة الأقلية، مع التزام الأقلية بقبول آراء الأغلبية.

حكم الجدارة Meritocracy: حكم الموهوبين ذوي القدرات؛ المبدأ القائل بضرورة توزيع المكافآت والمناصب على أساس القدرة.

الحكم/ الحكومة Government: الآلية التي من خلالها يتم الحفاظ على التحكم المنظم، باتخاذ القرارات الجماعية وفرضها في المجتمع وأماكن أخرى.

الحكم (الاستقلال) الذاتي Autonomy: حرفيًا: حكم الذات، والشخص المستقل ذاتيًا يكون راضيًا بميزة استقلاله عن السلطة الخارجية.

الحكم الدستوري Constitutionalism: هو بالمعني الضيق ضمان أن تكون ممارسة الحكومة مكفولة بوجود الدستور.

الحكم الرئاسي Presidential government: نظام للحكم تكون السلطة التنفيذية فيه متركزة في يد الرئيس، وحيث يكون منصبه منفصلاً سياسيًا ودستوريًا عن المجلس التشريعي.

حكم (سيادة) القانون Rule of law: المبدأ القائل إن القانون يجب أن "يحكم"، بمعنى أن يضع إطارًا يجب أن يمتثل له كل سلوك أو تصرف، وأن يطبق بالتساوي على جميع أعضاء المجتمع، سواء كانوا مواطنين أو مسئولين حكوميين.

حكم مجلس الوزراء Cabinet government: نظام للحكم يمثل مجلس الوزراء سلطته التنفيذية، ويملك كل عضو فيه (نظريًا) نفوذًا متساويًا ويخضع للمسئولية الجماعية.

الحكم المطلق/ الاستبدادي Absolutism: هو نظرية أو ممارسة الحكم المطلق الذي ارتبط عادةً بالحكم الملكي المطلق.

الحكومة الائتلافية Coalition government: تقاسم حزبين أو أكثر للسلطة داخل الحكومة من خلال الاتفاق على توزيع للحقائب الوزارية.

لحلحكومة البرلمانية Parliamentary govern-ment: نظام تأتي فيه الحكومة وتحكم من خلال الجمعية الوطنية أو البرلمان، ومن ثم "اندماج" المجلس التشريعي مع الحكومة.

حكومة الحزب Party government: نظام من خلاله تتمكن أحزاب منفردة من تشكيل الحكومات وتنفيذ برامجها السياسية.

لحلحكومة الدستورية Constitutional govern-ment: حكومة تعمل في إطار ضوابط قانونية ومؤسسية تحد سلطتها وتحمي الحرية الفردية.

الحكومة الرئاسية Presidential government: نظام للحكم تكون فيه السلطة التنفيذية في يد الرئيس الذي يكون مكتبه منفصلاً سياسيًا ودستوريًا عن المجلس التشريعي.

حكومة رئيس الوزراء Prime-ministerial government: نظام للحكم حيث تتركز السلطة التنفيذية بين يدي رئيس الوزراء ومن خلال سيطرته على مجلس الوزراء.

الحكومة الكبيرة Big government: حكومة تدخلية، وتُفهَم عادةً على أنها تفترض ضمنًا الإدارة الاقتصادية والتنظيم الاجتماعي.

الحكومة المحدودة Limited government: تعمل الحكومة في إطار من القيود المفروضة عادة بالقانون أو الدستور أو ضوابط وتوازنات مؤسسية.

الحكومة المسئولة Responsible government: الحكومة الخاضعة للمحاسبة أمام جمعية وطنية منتخبة، ومن ثم أمام الجماهير.

الحكومة المفتوحة Open government: التدفق الحر للمعلومات من الحكومة إلى الهيئات التمثيلية ووسائل الإعلام والناخبين، بناءً على حق المعرفة للجمهور.

حق الاقتراع Franchise: كفالة حق التصويت الانتخابي.

الحق الإلهي Divine right: المذهب القائل إن حكام الأرض هم من اختيار الإله، ومن ثم تكون سلطتهم غير قابلة للتحدي، وهو في جوهره دفاع عن الحكم الملكي المطلق.

الحقوق الإيجابية Positive rights: حقوق مطلوب من الحكومة تحقيقها في ضوء توفر الموارد.

الحقوق السلبية Negative rights: الحقوق التي تقع خارج نطاق سلطة الحكم غير المقيدة.

الحمائية Protectionism: فرض القيود على

الاستيراد من خلال نظام للحصص والتعريفات الجمركية بهدف حماية المنتجات المحلية.

الحوكمة Governance: الطرق المختلفة التي تُنظَّم بها الحياة الاجتماعية، وتُعتبر الحكومة مجرد إحداها.

لحلحوكمة متعددة المستويات Multi-level governance: عملية سياسية مركبة، بمقتضاها يتم توزيع السلطة أفقيًا ورأسيًا على مستويات عديدة من الحكم، قومية وفوق قومية.

الحياد Neutrality: هو غياب أي شكل للمشاركة أو الالتزام، ويتمثل في رفض "اتخاذ أي جانب".

الخصوصية Particularism: النظرية القائلة إن جذور الهوية تكمن في الخصائص الخاصة وليست العامة، وتسلط الضوء على أهمية عوامل مثل المكان والثقافة والعرقية.

الخصخصة Privatization: نقل أصول الدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بما يعكس انكماش مسئوليات الدولة.

الخطاب Discourse: تفاعل إنساني، في الاتصال بشكل خاص، وقد يفصح الخطاب أو يوضح علاقات القوة.

الدستور Constitution: مجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة، سعيًا لتأسيس واجبات مختلف مؤسسات الحكم وسلطاتها ووظائفها، وتنظيم العلاقات بينها، وتعريف العلاقة بين الدولة والأفراد.

الدستور المكتوب Written constitution: وثيقة قانونية أساسية تحدد واجبات مؤسسات الحكم وسلطاتها ووظائفها. الدستور يمثل القانون "الأعلى".

الدعاية Propaganda: نشر (أو عدم نشر) المعلومات في إطار مسعى عمدي لتشكيل الرأي وربما الحث على عمل سياسي معين.

"دعه يعمل" Laissez-faire: تعبير فرنسي يشير إلى مبدأ عدم تدخل الحكومة في الشئون الاقتصادية.

الديكتاتورية Dictatorship: شكل من الحكم تكون فيه السلطة المطلقة لفرد واحد، وبهذا المعنى هى مرادفة للاستبداد.

للديكتاتورية الانتخابية Elective Dictatorship: اختلال دستوري لا تخضع الحكومة بمقتضاه إلا للحاجة إلى الفوز بالانتخابات التالية.

يبكتاتورية البروليتاريا Dictatorship of the prolletaria: مصطلح ماركسي يشير إلى مرحلة انتقالية بين انهيار الرأسمالية وتأسيس الشيوعية التامة.

الدمقرطة Democratization: تقدم الإصلاح الديمقراطي الليبرالي، وتتضمن بشكل خاص منح الحريات الأساسية وتوسيع المشاركة الشعبية والخيار الانتخابي.

الدولة State: اتحاد سياسي يؤسس السيادة المستقلة في إطار إقليم أرضي، يتسم باحتكار العنف المشروع.

الدولة– الأمة Nation-state: اتحاد سياسي مستقل تتداخل فيه المواطنة والجنسية، أو أمة واحدة داخل دولة واحدة.

الدولة البوليسية Police state: شكل للحكم يتسم بالتسلط البوليسي التعسفي والترهيبي، حيث تعمل الشرطة كجيش خاص للنخبة الحاكمة.

الدولة الحامية (دولة الجَدَّة الرءوم) Nanny State: دولة تضطلع بمسئوليات اجتماعية واسعة. وتنطوي صياغة هذا المصطلح على الإيحاء بعدم وجود ضرورة لبرامج الرفاه الاجتماعي، وأنها تحط من قدر الفرد.

دولة الحد الأدنى Minimal state: دولة يتم تقليص وظائفها في الحفاظ على النظام المحلي وحماية الملكية الخاصة. تسمى أيضًا "دولة الحارس الليلي".

دولة الرفاه Welfare state: دولة تضطلع بمسئوليات أولية في الرعاية الاجتماعية لمواطنيها، من خلال مجموعة من خدمات الضمان الاجتماعي والصحة والتعليم وغيرها (وإن اختلفت هذه الخدمات باختلاف المجتمعات).

الدول شبه الديمقراطية Semi-democracy: نظام حكم تعمل فيه سمات ديمقراطية وسلطوية معًا، وفي مُرَكَّب مستقر.

الدولة الضعيفة Weak state: دولة تفتقد القدرة على الاضطلاع الفعال بطائفة من وظائف الدولة.

"الدولة المارقة" Rogue state: دولة تشكل سياستها الخارجية تهديدًا لدول مجاورة أو غير مجاورة، من خلال نواياها العدوانية، أو التسلح الكبير، أو التورط مع الإرهاب.

الدولة- المدينة polis: (كلمة يونانية) فُهِمت تقليديًا على أنها تطبيق الشكل الأرقى والمرغوب أكثر من غيره من أشكال التنظيم الاجتماعي.

دولة المنافسة Competition state: دولة تنتهج استراتيجيات لضمان القدرة التنافسية في اقتصاد معولم.

الدولنة Statism: (بالفرنسية tatismeé) هي الاعتقاد بأن تدخل الدولة هو الوسيلة الأنسب لحل المشكلات السياسية أو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الدولية Internationalism: نظرية أو ممارسة للسياسة مبنية على التعاون العابر للقوميات أو العالمي. الاعتقاد بأن الأمم تكوينات مصطنعة وغير مرغوبة.

الديمقراطيات الجديدة New democracies: نظم حكم لم تكتمل فيها عملية توطيد الديمقراطية، أو أن الديمقراطية لم تصبح بعد "اللعبة الوحيدة في المدينة".

للديمقراطيات الشمولية Totalitarian democracies: ديكتاتورية مطلقة تتنكر في لباس ديمقراطي، وتبنى عادة على الادعاء باحتكار الزعيم للحكمة الأيديولوجية.

الديمقراطية Democracy: حكم الشعب. تتطلب كلاً من المشاركة والحكم الشعبيين من أجل الصالح العام، ويمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة.

الديمقراطية الأثينية Athenian Democracy: من صور الديمقراطية المباشرة، تقوم على الحكم من خلال اجتماعات جماهيرية، وتوزيع المناصب العامة من خلال القرعة أو التناوب.

الديمقراطية الاجتماعية Social democracy: طيف من الاشتراكيات المعتدلة أو الإصلاحية التي تحبذ التوازن بين السوق والدولة، بدلاً من القضاء على الرأسمالية.

يميقراطية الاستفتاء Plebisci- democracy

tary: نوع من الحكم الديمقراطي يعمل من خلال العلاقة بدون وساطة بين الحكام والمحكومين، وتقوم على إجراء الاستفتاءات .

للديمقراطية البرلمانية Parliamentary democracy: شكل من الحكم الديمقراطي يعمل من خلال جمعية منتخَبة شعبيًا تقيم رابطة غير مباشرة بين الحكم والمحكومين.

الديمقراطية التعددية Pluralist democracy: يستخدم هذا المصطلح أحيانًا بالتبادل مع مصطلح الديمقراطية الليبرالية، في الإشارة إلى نظام ديمقراطي يقوم على المنافسة الانتخابية بين عدد من الأحزاب السياسية.

للديمقراطية التمثيلية/ النيابية Representative democracy: شكل محدود وغير مباشر للديمقراطية يقوم على اختيار (عادة من خلال انتخابات) أولئك الذين سيحكمون بالنيابة عن الشعب.

للديمقراطية التوافقية Consociational democracy: شكل للديمقراطية يعمل من خلال تقاسم السلطة والارتباط الوثيق بين عدد من الأحزاب والتكوينات السياسية.

الديمقراطية الحزبية Party democracy: شكل للحكم الشعبي يعمل من خلال حزب بوصفه مؤسسة ديمقراطية .

الديمقراطية الراديكالية Radical democracy: شكل للديمقراطية يحبذ اللامركزية والمشاركة، وأوسع توزيع ممكن للسلطة السياسية.

الديمقراطية الشمولية Totalitarian democracy: ديكتاتورية مطلقة ترتدي قناعًا ديمقراطيًا، وتنبني عادةً على ادعاء الزعيم باحتكار الحكمة الأيديولوجية.

للديمقراطية العالمية Cosmopolitan democracy: شكل للديمقراطية يعمل على المستويات فوق القومية للحكم، وتقوم على فكرة المواطنة العالمية أو العابرة للقوميات.

الديمقراطية الليبرالية Liberal democracy: هي شكل من الحكم الديمقراطي يحقق التوازن بين مبدأ الحكومة المحدودة ونظام الانتخابات التنافسية .

الديمقراطية المباشرة Direct democracy: الحكم الذاتي الشعبي، تتسم بالمشاركة المباشرة والمستمرة للمواطنين في مهام الحكم .

الديمقراطية المحلية Local democracy: المبدأ الذي يجسد كلاًّ من فكرة الحكم الذاتي المحلي وهدف التجاوب الشعبي.

ديمقراطية المداولة Deliberative democracy: شكل من الديمقراطية يشدد على الحاجة إلى الخطاب والجدل للمساعدة في التعرف على المصالح العامة.

الديمقراطية المسيحية Christian Democracy: اتجاه أيديولوجي داخل المحافظة الأوروبية، يتسم بالالتزام بمبادئ السوق الاجتماعية والتدخلية الكفؤ.

الذاتي Subjective: ما بداخل الشخص، ذو صلة أو ينبثق من مشاعره وقيمه وآرائه الشخصية.

الرئاسية Presidentialism: القيادة المشخصنة المنفصلة عن الأحزاب والهيئات الحكومية، والتي تتخذ شكل رئيس تنفيذي.

الراديكالية Radicalism: الالتزام بتحقيق تغيير عميق شامل يتحدى البنيات الأساسية، وليس إجراء تعديلات سطحية عليها.

رأس/ رئيس الدولة Head of state: الممثل القائد للدولة، يكون في العادة رئيسًا أو ملكًا. وهو لقب له أهمية رمزية بالأساس.

الرئاسية Presidentialism: قيادة شخصية غير مرتبطة بالأحزاب أو أي هيئات حكومية.

الرئيس President: رأس رسمي للدولة، المكافئ الجمهوري للملك. يعمل الرؤساء التنفيذيون أيضًا كرؤساء للحكومات.

رئيس الوزراء Prime minister: رئيس الحكومة. تُشتق سلطته من قيادة حزب كبير (أو ائتلاف حزبيّ) في الجمعية الوطنية.

الرأسمالية Capitalism: نظام للإنتاج السلعي تكون الثروة فيه مملوكة ملكية خاصة، وتُنظَّم الحياة الاقتصادية على أساس مبادئ السوق.

رأس المال الاجتماعي Social capital: الموارد الثقافية والأخلاقية التي تساعد في تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والرفاهية .

رأسمالية الدولة State capitalism: نظام لِملكية الدولة يكرر العلاقات الطبقية الرأسمالية بتركيز القوة الاقتصادية في أيدي نخبة الدولة– الحزب الحاكم.

الرخصة/ الإباحة License: حرية بالغة، تجاوز أو عدم اعتداد بالآخرين أو القانون.

الرضا Consent: القبول أو السماح. في السياسة تعني عادةً موافقة المحكومين.

الرفاه welfare: العيش الطيب بوجه عام. يُستخدم المصطلح سياسيًا بالارتباط مع التمتع جماعيًا بالرفاه المقدم عبر آلية دولة الرفاه .

الرقابة Censorship: سياسة أو ممارسة التحكم فيما يمكن أن يقال أو يُكتب أو يُنشر أو يُمثَّل بهدف قمع ما يُعتبر غير مقبول أخلاقيًا أو سياسيًا.

روح الشعب Volksgeist: كلمة ألمانية تعني حرفيًا روح الشعب؛ الهوية العضوية لشعب ما انعكست في ثقافتهم، وفي لغتهم بشكل خاص.

الزبونية Clientelism: علاقة تعمل من خلالها الهيئات الحكومية على خدمة مصالح الجماعات "الزبونة" التي يفترض أن تكون تلك الوكالات مسئولة عن تنظيمها والرقابة عليها.

الزعامة العليا: Spatial leadership نزوع القادة السياسيين إلى النأي بأنفسهم عن أحزابهم وحكوماتهم بتقديم أنفسهم كـ "خارجين" أو طرح مواقفهم السياسية أو الأيديولوجية الخاصة.

الزعيم الديماجوجي (الغوغائي) Demagogue: قائد سياسي تنبني سيطرته على الجماهير على قدرته في إثارتهم بالحماس الهستيري.

الستالينية Stalinism: البنيات الاقتصادية والسياسية التي تماثل تلك التي بناها ستالين في الاتحاد السوفيتي، خاصة التخطيط المركزي والقمع السياسي الوحشي.

السلطة Authority: الحق في التأثير في الآخرين على أساس واجب معترف به بالطاعة. وقد تكون السلطة تقليدية أو كاريزمية أو قانونية– عقلانية.

السلطة/ السطوة Power: القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، وتتم دائمًا من خلال القوة اللازمة على الثواب والعقاب .

السلطة التشريعية Legislature: فرع الحكم المخوّل إصدار القوانين من خلال عملية رسمية للتشريع.

السلطة التنفيذية Executive: فرع الحكم المسئول

عن تطبيق أو تنفيذ القانون والسياسات .

السلطة فوق القومية Supranationalism: قدرة الهيئات ذات الصلاحيات فوق القومية أو العالمية على فرض إراداتها على الدول القومية.

السلطة القضائية Judiciary: فرع الحكم المخول بالفصل في المنازعات القانونية وتفسير معنى القانون.

السلطوية Authoritarianism: هي الاعتقاد أو ممارسة الحكم "من أعلى"، وحيث تتم ممارسة السلطة بغض النظر عن الرضا الشعبي.

السلمية Pacifism: الرفض المبدئي للحرب وكل أشكال العنف باعتبارها شرًا محضًا.

السلوكية Behaviouralism: الاعتقاد بأن النظريات الاجتماعية يجب أن تنبني فقط على السلوك القابل للملاحظة، من خلال أن تتوفر للبحث بيانات قابلة للقياس الكمي.

السوق Market: هي منظومة للتبادل للتجاري تجمع بين المشترين الراغبين في الحصول على السلعة أو الخدمة والبائعين الذي يعرضون بيعها.

السوق الاجتماعية Social market: اقتصاد مبني على مبادئ السوق ولكن على أساس التوفير الاجتماعي الفعال للسلع والخدمات بهدف الحفاظ على اللحمة الاجتماعية .

السوق الحرة Free market: مبدأ أو سياسة تحقيق المنافسة الكاملة في السوق، والمتحررة من التدخلات الحكومية.

السيادة Sovereignty: السلطة المطلقة وغير المحدودة. يمكن أن تنطبق على السلطة القانونية، أو السلطة السياسية غير القابلة للتحدي .

السيادة الاقتصادية Economic sovereignty: السلطة الكاملة التي تمارسها الدولة على الحياة الاقتصادية داخل حدودها، بما في هذا السيطرة المستقلة على السياسات المالية والنقدية، وعلى التدفقات التجارية والرأسمالية.

السيادة البرلمانية Parliamentary sovereignty: السلطة المطلقة وغير المحدودة للبرلمان أو المجلس التشريعي، وينعكس هذا في القدرة على وضع أو تعديل أو إلغاء أي قانون يراه .

سيادة الشعب Popular sovereignty: مبدأ قوامه ألا سلطة أعلى من إرادة الشعب (أساس المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية).

السياسة Politics: النشاط الذي من خلاله يصنع ويحافظ ويعدل الناس القواعد العامة التي يعيشون في إطارها.

السياسة (العامة) Policy: هي في معناها العام: خطة عمل يتبناها فرد أو جماعة أو شركة أو حكومة. ويتطلب وضع السياسة اتخاذ قرار رسمي يمنح التصديق الرسمي على مسار خاص للعمل (ص 426).

السياسة التوافقية Consnsus politics: نمط في السياسة يقوم على التسويات والمصالحات، أو تداخل الأولويات السياسية والأيديولوجية بين الأحزاب.

سياسة القوة Power politics: مقاربة للسياسة تقوم على افتراض أن السعي من أجل القوة هو الهدف الإنساني الرئيسي. ويستخدم المصطلح أحيانًا بشكل وصفي.

السياسة المالية Fiscal policy: سياسات الضرائب والإنفاق الحكومي، تستهدف في الأساس التأثير في الطلب الكلي.

السياسة النزاعية adversary politics: نمط من السياسة يتسم بالعداء الأيديولوجي والمعارك الانتخابية المتوالية بين الأحزاب الرئيسية.

السياسة النقدية Monetary policy: تأثير الحكومة في المعروض من النقود وقيمتها. تمارَس أساسًا من خلال آلية معدلات الفائدة.

السيطرة الأبوية Patriarchy: تعني حرفيًا "الحكم بواسطة الأب"، سيطرة الزوج- الأب داخل الأسرة، وإخضاع زوجته وأطفاله. غير أن المصطلح يستخدم عادةً بالمعنى الأعم للحكم بواسطة الرجال.

سيطرة الأغلبية البسيطة Majoritarianism: نظرية أو ممارسة تعطي الأولوية لإرادة الأغلبية. تنطوي سيطرة الأغلبية على عدم الحساسية إزاء الأقليات والأفراد.

شبكة السياسة Policy Network: (أو مجتمع السياسة Community Network)، مجموعة نظامية من العلاقات بين الفاعلين السياسيين الذين يتشاركون في مصلحة واحدة أو توجه عام في مجال معين.

الشتات Diaspora: (من العبرية) تعنى حرفيًا التفرق، وتفترض الإزاحة أو التشتيت باستخدام القوة، لكن المصطلح يستخدم أيضًا للإشارة إلى الجماعات التي نشأت نتيجة هذا التشتيت.

الشراكة الاجتماعية gesellschaft: من (الألمانية) الاتحاد. روابط اجتماعية تعاقدية مبنية على الاعتراف بالمصالح المتداخلة.

الشرعية Legitimacy: الأحقية. تمنح سلطة أو طابعًا ملزمًا لنظام أو قيادة ما.

للشركات عابرة القوميات Transnational corporations: الشركة عابرة القوميات هى التي تضطلع بنشاط اقتصادي في بلدين أو أكثر، وفي العادة يتم إدراج الشركة الأم في دولة واحدة (الدولة "الأم").

الشريعة: تشريع إسلامي، مبني على الوحي الإلهي، ومستقى من القرآن والحديث ومصادر أخرى.

الشعبوية Populism: الإيمان بأن غرائز الجماهير هى الدليل الشرعي الوحيد للعمل السياسي. أو: الحركة المداعبة للغرائز والمشاعر والطموحات الشعبية.

الشلل السياسي Immobilism: يتحقق الشلل السياسي نتيجة غياب سلطة تنفيذية قوية، بسبب الانقسامات العديدة في الجمعية الوطنية (وربما في المجتمع).

الشمولية Totalitarianism: نظام في الحكم السياسي فحواه السيطرة الشاملة التي تقوم على تحكم أيديولوجي واسع، والإرهاب والقسوة السافرين، وإلغاء المجتمع المدني.

الشيوعية Communism: مبدأ الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج، ويشير المصطلح غالبًا إلى الحركات أو النظم القائمة على المبادئ الماركسية.

الشيوعية الأوروبية Eurocommunism: إحدى صور الشيوعية غير الراديكالية، تصنع خليطًا من الماركسية والمبادئ الديمقراطية- الليبرالية.

الصحافة الحرة Free press: الصحف (ووسائل الإعلام الأخرى) المتحررة من الرقابة والتدخلات

السياسية من جانب الحكومة، وتكون عادةً مملوكة ملكية خاصة.

الصراع Conflict: تنازع بين قوتين متعارضتين، بما يعكس اختلاف الآراء والأفضليات والاحتياجات والمصالح.

الضمير العالمي Global consciousness: شعور بالترابط العالمي ينعكس (عادةً) في مسئوليات وقيم أخلاقية فوق قومية وشاملة.

للضوابط والتوازنات Checks and Balanc-es: توترات داخل النظام الحاكم تؤدي إلى توزيع السلطات بين المؤسسات.

الطبقة الاجتماعية Social class: هي في أوسع معانيها مجموعة من البشر المشتركين في وضع اجتماعي واقتصادي متشابه .

الطبقة الحاكمة Ruling class: مصطلح ماركسي، يشير إلى طبقة تسيطر على الطبقات الأخرى والمجتمع، إلى حد كبير بفضل امتلاكها الثروة المنتجة.

الطبقة الدنيا Underclass: تصنيف لأولئك المهمشين اجتماعيًا وسياسيًا نتيجة اجتماع الحرمان المادي والثقافي.

الطبيعة الإنسانية Human nature: الطابع الجوهري والثابت لكل الكائنات البشرية، والذي يعتبر فطريًا أكثر من كونه منتجًا اجتماعيًا أو ثقافيًا.

الطليعية Vanguardism: اعتقاد لينيني بالحاجة إلى حزب يقود البروليتاريا ويرشدها من أجل إنجاز المهمة الثورية.

العالمية الفائقة Hyperglobalism: الرأي القائل بحتمية الأنماط الاقتصادية والثقافية المعولمة الجديدة، حيث يقودها التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

عبادة الشخصية Cult of personality: (أو: عبادة القائد/ الزعيم) وسيلة دعائية يتم من خلالها تصوير القائد السياسي كشخصية بطولية أو شبه إلهية .

العداء للأجانب Xenophobia: كراهية أو الخوف من الأجانب؛ الشعور المرضي بالمركزية العرقية.

العداء للسامية Anti-Semitism: مظالم أو كراهية تجاه اليهود، قد تتخذ أشكالاً دينية أو اقتصادية أو عرقية .

العداء للسياسة Anti-politics: التبرؤ من العمليات السياسية الرسمية والمستقرة، والذي ينعكس في عدم المشاركة، أو تأييد الأحزاب المعادية للنظم، أو استخدام العمل المباشر.

العدل Justice: القرارات المبررة أخلاقيًا بالثواب أو العقاب، حيث يحصل كل فرد على ما يستحقه.

العدل الاجتماعي Social ustice: توزيع مبرر أخلاقيًا للمزايا المالية، وينظر إليها غالبًا كانحياز للمساواة.

عدم التحيز الحزبي Partisan dealignment: تراجع مدى انحياز الأفراد أو التماهي مع حزب ما .

عدم التحيز الطبقي Class dealignment: ضَعف العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والتأييد الحزبي.

العزل Impeachment: عملية رسمية لإقالة المسئول العام حال ارتكابه خطأً شخصيا أو مهنيا.

العزلة Isolationism: سياسة الانسحاب من الشئون الدولية، وخاصة: تحاشي الالتزامات السياسية أو العسكرية إزاء الدول الأخرى.

العرقية Ethnicity: هي الشعور بالانتماء لجماعة سكانية، أو ثقافية، أو لمنطقة جغرافية معينة.

العصيان المدني Civil disobedience: كسر للقانون يبرر بالرجوع إلى مبادئ دينية أو أخلاقية أو سياسية "عليا"، من أجل جذب الاهتمام والدعم لمسألة ما .

العضوية Organicism: الاعتقاد بأن المجتمع مثل كائن عضوي أو حي، أي ككيان شامل أكثر من كونه مجموعة من الأجزاء المنفردة.

عقد Cotract: اتفاق طوعي ملزم أخلاقيًا، وربما قانونيًا.

العقد الاجتماعي Social-contract: هو اتفاق طوعي بين الأفراد، وينشأ من خلاله مجتمع منظَّم، أو دولة .

العقلانية Rationalism: الإيمان بأن العالم يمكن فهمه وتفسيره من خلال إعمال العقل البشري بناءً على افتراضات بشأن بنيته العقلانية.

العلم Science: حقل الدراسة الهادف للتوصل إلى تفسيرات يعتد بها للظواهر من خلال التجارب المتكررة والملاحظات والاستنتاجات .

العلمانية Secularism: الاعتقاد بضرورة عدم تدخل الدين في الأمور الدنيوية، وتنعكس عادةً في الرغبة في فصل الكنيسة عن الدولة.

علم السياسة Political science: دراسة الحكومة والدولة والسياسة. وبتحديد أكثر: تطبيق نظرية إمبريقية وأساليب علمية في تحليل المسائل السياسية.

العمل المباشر Direct action: نشاط سياسي يتم خارج الإطار الدستوري والقانوني، وهو يتراوح بين المقاومة السلبية والإرهاب.

للعنصرية، التمييز العنصري Racism, Racialism: المذهب القائل بضرورة قيام التنظيمات السياسية والاجتماعية على أساس التصنيف العنصري، وتشير العنصرية إلى الشك أو الكراهية في المنتمين لأجناس أخرى .

العنصرية المؤسسية Institutional racism: شكل من العنصرية يعمل من خلال ثقافة أو قواعد إجرائية لتنظيم ما، وهكذا يختلف عن العنصرية الشخصية.

العولمة Globalization: شبكة معقدة من الاعتمادات المتبادلة التي تتشكل من خلالها الحياة بشكل متزايد من خلال القرارات والأحداث في أماكن بعيدة .

للعولمة الاقتصادية Economic globalization: إدماج الاقتصادات الوطنية في اقتصاد عالمي واحد "لا يعترف بالحدود"، وذلك من خلال الإنتاج والتدفقات الرأسمالية العابرة للقوميات.

العولمة الثقافية Cultural globalization: العملية التي من خلالها يتم إنتاج المعلومات والسلع والصور في جزء من العالم وتدخل في تدفق عالمي يميل إلى "التحليق" خارج الاختلافات الثقافية بين الأمم والأقاليم.

العولمة السياسية Political globalization: الأهمية المتزايدة للهيئات والتنظيمات الدولية، والتي تمارس صلاحياتها في مجال دولي يتشكل من عدة دول.

الفاشية Fascism: أيديولوجية تتسم بالاعتقاد في:

اللاعقلانية، النضال، القيادة الكاريزمية، النخبوية، القومية المتطرفة. وهي تشير بشكل خاص إلى نظام موسوليني في إيطاليا.

الفساد Corruption: هو بمعناه العام حالة من الانحراف أو التفسخ الأخلاقي .

الفصل بين السلطات Separation of powers: مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية عبر ثلاثة أفرع مستقلة في السلطة (ص 339).

الفوضى Anarchy: حرفيًا: غياب الحكم، ويستخدم المصطلح عادة على سبيل الاستهجان بما يفيد انعدام الاستقرار.

الفلسفة السياسية Political philosophy: التحليل النظامي للجوانب المعيارية والمنهجية في دراسة السياسة.

الفوضوية (اللاسلطوية) Anarchism: أيديولوجية تنادي بالقضاء على الدولة، والرفض الصريح للسلطة السياسية، تقوم على إيمان غير محدود بالحرية والمساواة.

الفيدرالية Federalism: توزيع إقليمي للسلطة على أساس تقاسم السيادة بين الهيئات المركزية (القومية عادةً) والهيئات الطرفية .

القانون Law: مجموعة من القواعد العامة والمفروضة جبرًا من خلال مجتمع سياسي. ويعترف عادة بكون القانون ملزمًا.

القانون الإداري Administrative law: القانون المنظم لممارسة السلطة التنفيذية وتطبيق السياسات.

القانون الإيجابي Positive law: نظام الأوامر النافذة الذي يعمل بغض النظر عن محتواه الأخلاقي.

القانون الدستوري Constitutional law: القانون المنظم للعلاقة بين أفرع الحكم، وبين الدولة والفرد.

القانون الدولي International law: هو مجموعة القواعد الملزمة للدول، ومن ثم تحدد العلاقات بينها .

القانون الطبيعي Natural law: منظومة أخلاقية تؤكدها أو يجب أن تؤكدها القوانين الإنسانية. يحدد القانون الطبيعي المعايير الكلية للسلوك.

القانون العام Common Law: ينبني على الأعراف والسوابق وينتظر منه أن يكون "عامًا" على الكل.

القبلية Tribalism: سلوك جماعة يتصف بالانفصال والإقصاء، تغذيه عادة الكراهية للجماعات المنافسة.

القرار Decision: فعل الاختيار من بين مجموعة من الخيارات.

القصور الديمقراطي Democratic deficit: الافتقار إلى مساءلة الهيئات التنفيذية أمام الجمعيات الوطنية، أو عدم كفاية الفرص المتاحة للمشاركة الشعبية.

القطبية الثنائية Bipolarity: ميل النظام الدولي للتمحور حول قطبين (كتلتي قوة رئيسيتين)، وهي تنطوي على التعادل والاستقرار.

قلب السلطة التنفيذية Core executive: هو شبكة من المؤسسات والأفراد الذين يلعبون أدوارًا رئيسية في التوجيه والتنسيق الكلي للسياسات الحكومية .

القوة الأعظم Superpower: قوة أكبر من "القوى العظمى" التقليدية، تتسم بتمدد نطاقها العالمي، وقدرتها العسكرية الفائقة واتساع قيادتها الأيديولوجية.

القوة الصلبة "Hard" power: القدرة على

التأثير في الآخرين من خلال استخدام التهديدات أو المكافآت، وهو ما يتضمن دائمًا "العصا" العسكرية و"الجزرة" الاقتصادية .

القوة الفائقة المنفردة Hyperpower: قوة تملك مقدرات أكبر بكثير من أي قوة منافسة أخرى محتملة، من ثم تسيطر على السياسة العالمية.

القوة الكبرى Great power: دولة توضع في مصاف الدول الأقوى في تراتبية النظام الدولي، وتنعكس قوتها في النفوذ الذي تمارسه على الدول الأصغر.

القوة الناعمة "Soft" power: القدرة على التأثير في الآخرين بإغرائهم باتباع أو الموافقة على قواعد وطموحات تنتج السلوك المرغوب .

القومية Nationalism: أيديولوجية تعتبر الأمة المبدأ الرئيسي في التنظيم السياسي. يمكن أن تتحد مع طيف واسع من الأفكار والأهداف .

القومية الإدماجية Integral nationalism: نوع من الحماس القومي الشديد، أو حتى الهستيري، الذي يذيب هوية الفرد في الأمة.

القومية الثقافية Cultural nationalism: شكل من القومية يضع تشديدًا أوليًا على بعث الأمة كحضارة مميزة، وليس كمجتمع سياسي متميز .

القومية الشاملة Pan-nationalism: نوع من القومية مكرَّس لتوحيد الشعب المحبط إما عن طريق التوسع أو التضامن السياسي.

القومية العرقية Ethnic nationalism: شكل للقومية يتغذى أساسًا على شعور عميق بالتمايز العرقي والرغبة في الحفاظ عليه.

القومية المدنية Civic nationalism: شكل من القومية يقوم على المواطنة المشتركة، وتأييد مجموعة موحدة من القيم السياسية، ولا يقوم على الثقافة المشتركة.

القيادة Leadership: يمكن فهم القيادة كنمط من السلوك أو صفة شخصية. فالقيادة كنمط سلوكي هي التأثير الذي يمارسه فرد أو مجموعة على قطاع أكبر من المجتمع لتنظيم أو توجيه جهودهم نحو تحقيق أهداف مأمولة.

القيم الآسيوية Asian values: القيم المفترض أنها تعكس الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية للمجتمعات الآسيوية. من أمثلتها: الوئام الاجتماعي، احترام السلطة، الإيمان بالأسرة.

القيمة Value: مبدأ أخلاقي يصف المعايير المقبولة عند الأفراد والجماعات.

الكادر Cadre: جماعة الأعضاء النخبة في الحزب، يتميزون بالالتزام الأيديولوجي والانضباط شبه العسكري.

الكاريزما Charisma: سحر أو قوة شخصية: القدرة على بناء الزعامة من خلال التحكم السيكولوجي في الآخرين .

الكبت Repression: الكبت في معناه السياسي هو تحقيق الإخضاع عن طريق الإذلال الممنهج أو العنف الصريح .

الكلية Universalism: النظرية القائلة بوجود جوهر عام للهوية الإنسانية يشترك فيه الناس في كل مكان.

الكلية (المجمع) الانتخابية Electoral College: آلية للانتخاب غير المباشر، هيئة للناخبين تقع عليها مسئولية شغل المواقع الحزبية أو العامة.

الكوزموبوليتية Cosmopolitanism: تعني حرفيًا الإيمان بـ"الدولة العالمية" cosmopolis ومن ثم تعني طمس الهويات القومية وتأسيس انتماء سياسي مشترك يوحد كل البشر .

الكوميونة (المشترَك) Commune: تنظيم جماعي صغير النطاق، مبني على اقتسام الثروة والسلطة، ومن الممكن امتداده إلى الترتيبات الشخصية والمنزلية أيضًا.

الكونفوشية Confucianism: نظام أخلاقي مستمد من فلسفة كونفوشيوس، يشدد على الاحترام والإخلاص في العلاقات الإنسانية وتهذيب النفس .

الكونفيدرالية Confederation: اتحاد بين دول تحتفظ فيه كل منها باستقلالها، وهو ما يتم الحفاظ عليه من خلال اتخاذ القرارات بالإجماع.

الكينزية Keynesianism: نظرية أو سياسة في الإدارة الاقتصادية وضعها جون ماينارد كينز، ترتبط عادةً بهدف تحقيق التوظيف الكامل.

اللامركزية Decentralization: توسيع الاستقلالية المحلية بأن ينقل إليها سلطات ومسئوليات كانت بيد الهيئات القومية.

لامركزية القرار Subsidiarity: تفويض سلطة اتخاذ القرار من المركز إلى المستويات الأدنى. مبدأ ضرورة اتخاذ القرارات عند أدنى مستوى مناسب .

اللبرلة (التحرير) Liberalization: إدخال ضوابط داخلية وخارجية على سلطة الحكومة أو إحداث انتقالات نحو المشروع الخاص والسوق.

اللجنة Committee : فريق عمل صغير يتشكل من أعضاء يتم اختيارهم من هيئة أوسع، ويتولى مسئوليات محددة .

اللوبي Lobby: جماعة مصالح تؤثر في عملية السياسات العامة .

الليبرالية Liberalism: أيديولوجية تقوم على الالتزام بالفردية والحرية والتسامح والرضا. وتختلف الليبرالية الحديثة عن الكلاسيكية.

الليبرالية الاقتصادية Economic Liberalism: الإيمان بالسوق كآلية تنظم نفسها بنفسها، وأنها تنزع نزوعًا طبيعيًا نحو توفير الرفاهية العامة والفرص للجميع.

الليبرالية الجديدة Neoliberalism: نسخة محدَّثة من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي تدعو للفردية ودولة الحد الأدنى.

اللينينية Leninism: مساهمات لينين النظرية في الماركسية، وخصوصًا اعتقاده بالحاجة إلى حزب ثوري أو طليعي.

ما بعد الأيديولوجيا Meta-ideology: أيديولوجيا عليا تمهد الأرض التي يمكن للجدل الأيديولوجي أن يجرى على أساسها.

ما بعد الحداثة Postmodernism: حركة فكرية ترفض فكرة الحقيقة المطلقة والشاملة، وتشدد دائمًا على الخطاب والجدل والديمقراطية .

ما بعد الفوردية Post Fordism: تحول المجتمع الحديث الناجم عن التخلي عن أساليب الإنتاج الكبير القائمة على المصنع .

ما بعد المادية Postmaterialism: النظرية القائلة إن الوفرة المادية تزيد الاهتمام بـ "نوعية الحياة" على حساب القضايا الاقتصادية .

المادية التاريخية Historical materialism: نظرية ماركسية ترى أن الشروط المادية أو الاقتصادية هي التي تحدد في النهاية بنية القانون والسياسة والثقافة وغيرها من جوانب الوجود الاجتماعي.

المادية الجدلية Dialectical materialism: الشكل الخام والحتمي للماركسية والذي ساد الحياة

الفكرية في الدول الشيوعية الأرثوذكسية.

الماركسية Marxism: المنظومة النظرية التي وضعها كارل ماركس. تتسم بالاعتقاد بالمادية التاريخية والتغيير الجدلي واستخدام التحليل الطبقي.

الماركسية الجديدة Neo-Marxism: يطلق عليها أحيانًا "الماركسية الحديثة. تشير إلى محاولات مراجعة أو تنقيح أفكار "ماركس" الكلاسيكية مع الاحتفاظ بالوفاء لبعض المبادئ الماركسية، أو جوانب المنهجية الماركسية .

ما فوق الإقليمية Supraterritoriality: إعادة تشكيل الجغرافيا التي تمت من خلال تراجع أهمية الحدود بين الدول، والمسافات الجغرافية، والموقع الإقليمي.

"الماكدونالدية" McDonaldization: العمليات التي بمقتضاها أصبحت السلع العالمية والممارسات التجارية والتسويقية المرتبطة بصناعة الأطعمة السريعة، تسيطر أكثر فأكثر على القطاعات الاقتصادية.

"ماكينات السياسة" Machine Politics: نمط من السياسة يتحكم فيه "الرؤساء" في تنظيم جماهيري من خلال الزبونية وتوزيع المزايا.

مانيفستو Manifesto: وثيقة توضح بتفصيل (يزيد أو ينقص) السياسات أو البرامج التي يقترحها حزب معين إذا أوصلته الانتخابات للسلطة.

المبادرة Initiative: نوع من الاستفتاء يتيح للجمهور طرح مقترحات تشريعية.

المثالية Idealism: رؤية للسياسة تشدد على أهمية الأخلاق والمثل. فلسفيًا: تعني أن الأفكار أكثر "واقعية" من العالم المادي.

المثالية الجديدة Neo-idealism: منظور في السياسة الدولية يشدد على القيم العملية للأخلاق، وبوجه خاص: احترام حقوق الإنسان والاستقلال الوطني.

المثلث الحديدي Iron triangle: شبكة السياسات التي تتشكل من وكالات تنفيذية ولجان تشريعية وجماعات مصالح. توجد بوضوح في الولايات المتحدة.

مجازفة/ ريادية الأعمال Entrepreneurialism: القيم أو الممارسات المرتبطة بالمخاطرة التجارية ونشاط الأعمال الهادف للربح.

المجتمع الجماهيري Mass society: مجتمع يتسم بالطابع الذري وانعدام الجذور الثقافية والسياسية، ويلقي هذا المفهوم الضوء على اتجاهات مثيرة للتشاؤم في المجتمعات الحديثة .

المجتمع السياسي polity: مجتمع منظم من خلال ممارسة السلطة السياسية، وهو عند أرسطو الحكم بواسطة الكثيرين لمصلحة الجميع.

المجتمع العابر للقوميات Transnational community: مجتمع تعبر أو تتجاوز هويته الثقافية، وميله السيكولوجي، وقناعاته السياسية.. الحدود الوطنية .

المجتمع ما بعد الصناعي Postindustrial society: مجتمع لم يعد يعتمد على الصناعة التحويلية، وأصبح أكثر اعتمادًا على المعرفة والاتصال، ويطلق عليه أيضًا "مجتمع المعلومات".

المجتمع المدني Civil Society: مجال الجماعات والاتحادات المستقلة، مجال خاص مستقل عن السلطة العامة .

مجتمع المعلومات Information society:

المجتمع الذي يكون فيه خلق المعلومات وتوزيعها واستغلالها من الأنشطة الاقتصادية والثقافية الجوهرية، ويقوم بشكل خاص على الاستخدام الموسع لعمليات الحاسوب والإنترنت .

المجلس العسكري ("خونتا") Junta: حرفيًا تعني "مجلس"، طغمة (عسكرية غالبًا) تمسك بالسلطة من خلال ثورة أو انقلاب.

مجلس الوزراء (المصغر) Cabinet: مجموعة من الوزراء الرئيسيين تجتمع رسميًا وبانتظام، ويترأسها رئيس السلطة التنفيذية. وقد يضطلع مجلس الوزراء بصنع السياسات أو يُستشار في هذه العملية.

المجمع الصناعي العسكري Military-industrial complex: علاقة تكافلية بين القوات المسلحة والصناعات العسكرية بناء على الرغبة في زيادة الإنفاق العسكري.

المحافظون (التورية) Torism: موقف أيديولوجي داخل الحركة المحافظة يتسم بالاعتقاد في الهيراركية، والتشديد على التقليد، ودعم الواجب والعضوية.

المحافظون الجدد Neo-conservatism: نسخة محدّثة من حركة المحافظين الاجتماعية التي تشدد على الحاجة إلى استعادة سلطة، والعودة إلى القيم التقليدية (يستخدم المصطلح أيضًا لوصف مقاربة مميزة للسياسة الخارجية).

المذهب النقدي Monetarism: النظرية القائلة إن سبب التضخم هو زيادة المعروض من النقود– "نقود كثيرة جدًا تتزاحم على سلع قليلة جدًا".

المراجعة القضائية Judicial review: تعني سلطة القضاء في "مراجعة" وربما الحكم ببطلان القوانين والمراسيم وغيرها من أعمال فروع الحكم، وتحديدًا: البرلمان والسلطة التنفيذية (ص 330).

مركز البحث والفكر Think tank: جماعة مصالح تتكون بشكل خاص من أجل وضع سياسات مقترحة والقيام بحملات لترويجها وسط أصحاب الرأي وصناع السياسات.

المركانتيلية Mercantilism: مدرسة في الفكر الاقتصادي شددت على أهمية دور الدولة في إدارة التجارة الدولية وتحقيق الرفاهية.

المركزية Centralization: تركيز السلطة السياسية أو سلطة الحكم على المستوى القومي.

المركزية الأوروبية Eurocentrism: مقاربة للفهم منحازة ثقافيًا تعتبر الأفكار والقيم والفروض الأوروبية، والغربية بشكل عام، "طبيعية".

المركزية البيئية Ecocenterism: اتجاه نظري يعطي الأولوية لحماية التوازن البيئي قبل إشباع الاحتياجات الإنسانية.

المركزية الديمقراطية Democratic centralism: المبدأ اللينيني في التنظيم الحزبي، يقوم على توازن مفترض بين حرية المناقشة والالتزام الصارم بوحدة العمل.

المركزية (التمحور) العرقية Ethnocentrism: تطبيق القيم والنظريات المستقاة من ثقافة جماعة أو شعب ما على بقية الجماعات والشعوب، بما يتضمن التحيز أو التشويه .

المساءلة Accountability: تعني حرفيًا الإجابة عن الأسئلة: أي واجب تفسير الفرد لسلوكه، والتعرض للنقد من جانب آخرين. وهي تتطلب أن تكون واجبات وسلطات ووظائف الهيئات محددة

بطريقة تجعل من الممكن الرقابة والتقييم الفعالين لأنشطة الخاضعين للمساءلة .

المسألة Issue: أمر معترف به كبند على الأجندة السياسية، والذي يدور حوله جدل أو عدم اتفاق عام.

المساواة Equality: هو مبدأ التوزيع الموحد، لكنه لا يعني المطابقة أو التماثل الكامل .

المساواة السياسية Political equality: تعني في أوسع معانيها التوزيع المتساوي للسلطة والنفوذ السياسيين).

المسئولية Responsibility: السلوك السليم عقليًا وأخلاقيًا. أو المساءلة أمام سلطة أعلى .

المسئولية الجماعية Collective responsibility: الرأي القائل إن على جميع الوزراء إعلان التأييد العام لسياسات حكومتهم.

المسئولية الوزارية Ministerial Responsibility: أو المسئولية "الفردية". مبدأ يحدد العلاقات بين الوزراء ووزاراتهم، ويضمن ظاهريًا خضوع الخدمة المدنية للمساءلة العامة .

المشرِّع/ المجلس التشريعي Legislature: فرع الحكم المخول إصدار القوانين من خلال عملية رسمية للتشريع.

مشروع قانون Bill: تشريع يقدم في شكل مسودة، وإذا تم إقراره يصبح قانونًا.

"المشكلة الألمانية" German problem: قضية عدم الاستقرار في منظومة الدول الأوروبية بسبب نشأة ألمانيا قوية وموحدة.

المصارحة Glasnost أو جلازنوست: (كلمة روسية) تعني حرفيًا "الانفتاح" أو "الشفافية"، والتحرر من الرقابة على التعبير السياسي والإعلام.

مصلحة Interest: ما يفيد الفرد أو الجماعة، وتُفهَم المصالح (على عكس المطالبات والتفضيلات) عادة على أنها "موضوعية" و"واقعية".

المصلحة العامة Public interest: المصالح العمومية أو الجماعية للمجتمع والتي تعتبر خيرًا للمجتمع ككل .

المعياري Normative: وصفة القيم ومعايير السلوك؛ أي "ما ينبغي أن يكون"، بدلاً من "ما هو قائم بالفعل".

مفهوم Concept: فكرة عامة عن شيء ما، يعبر عنها عادة بكلمة واحدة أو جملة قصيرة.

مفهوم مختلف عليه Contested concept: مفهوم يدور حوله جدل نظري أو سياسي. تكون المفاهيم "ملتبسة أساسًا" حينما لا يتم التوصل إلى تعريف له مستقر عليه.

المكارثية McCarthyism: ملاحقة وتحقيقات مجحفة مورست في الخمسينيات ضد الشيوعيين بقيادة السناتور الأمريكي جوزيف مكارثي Joseph McCarthy.

المكانة Status: هي موقع الشخص داخل نظام تراتبي. وهي تتعلق بدور الشخص وحقوقه وواجباته إزاء بقية أعضاء النظام .

الميكافيللية Machiavellianism: سلوك مخادع وماكر، يستهدف عادة الصعود الشخصي أو السياسي (نسبة إلى نيكولو مكيافيللي) .

الملَكية Monarchy: مؤسسة يتم شغل منصب رئيس الدولة فيها عن طريق التوريث أو في إطار السلالة الحاكمة. يمكن أن تكون حكمًا مطلقًا أو دستوريًا.

السلع والمنافع العامة Public goods: السلع

والمزايا التي يتمتع بها الأفراد والجماعات ولا يمكن حرمانهم منها بدعوى عدم الاشتراك في توفيرها.

المنفعة Utility: استخدام القيمة؛ الإشباع الناجم عن الاستهلاك المادي.

المنظمة غير الحكومية Nongovernmental or-ganization: جماعة غير هادفة للربح ، وتسعى لتحقيق أهدافها بوسائل غير عنيفة .

المنظمات الأهلية Quangos: اسم مختصر لمنظمات غير حكومية مستقلة، وهى هيئات عامة يعمل فيها معينون وليس سياسيين أو موظفي خدمة مدنية.

المواطنة Citizenship: هى علاقة بين الفرد والدولة تربط الاثنين معًا بحقوق وواجبات متبادلة .

المؤتمر الحزبي Caucus: اجتماع لأعضاء الحزب لاختيار مرشحيه للانتخابات أو مناقشة المقترحات التشريعية قبل طرحها رسميًا.

المؤسسة Institution: كيان مستقر جيدًا له دور رسمي ومكانة وعلى نحو أكثر اتساعًا هى مجموعة من القواعد تضمن السلوك المنتظم والقابل للتنبؤ، أي "قواعد اللعب".

الموضوعي Objective: ما هو خارجي بالنسبة للمراقب، وغير المتأثر بالمشاعر أو القيم أو الانحياز.

الناتج المحلي الإجمالي Gross domestic product (GDP): إجمالي القيمة المالية للسلع النهائية والخدمات التي تم إنتاجها في اقتصاد معين على مدى عام.

النخبة Elite: أقلية تقبض على السلطة أو الثروة وتملك المكانة العالية.

النخبوية Elitism: الإيمان بأن الحكم للقلة أو ممارسة ذلك. النظرية القائلة بتركز السلطة السياسية في أيدي القلة.

النزعة الإدارية Managerialism: النظرية القائلة بتواري الانقسامات الطبقية في المجتمع الحديث لتحل محلها تقسيمات مبنية على الوضع الإداري والسلطة البيروقراطية، والتكنوقراطية (حكم الخبراء أو المتخصصين).

النزعة الاستهلاكية Consumerism: ظاهرة مادية واجتماعية بمقتضاها تقاس السعادة الشخصية باستهلاك المقتنيات المادية .

النزعة الانفصالية Separatism: السعي للانسلاخ عن تكوين سياسي معين بهدف تأسيس دولة مستقلة.

النزعة الإيكولوجية Ecologism: أيديولوجية تقوم على الاعتقاد برابطة جوهرية بين البشرية والعالم الطبيعي، وأن لصحة المنظومة البيئية أولوية على المصالح البشرية.

النزعة التصنيعية Industrialism: نظرية أو نظام اقتصادي يقوم على الإنتاج الصناعي الكبير والتراكم الذي لا يهدأ لرأس المال.

النزعة التوسعية Expansionism: سياسة للعدوان العسكري تستهدف تحقيق مكاسب إقليمية. ظاهرة ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالإمبريالية.

النزعة الجماعية Collectivism: الإيمان بقدرة البشر على العمل الجماعي القائم على التعاون وليس السعي الأناني .

النزعة الجمهورية Republicanism: المبدأ القائل بأن السلطة السياسية تنبثق كليًا من رضا الشعب، ورفض مبادئ المَلَكية والحكم السلالي.

النزعة الحمائية Protectionism: فرض قيود على الواردات، مثل استخدام نظام الحصص والتعريفات الجمركية، وذلك بهدف حماية المنتجات المحلية.

النزعة السوائية Egalitarianism: نظرية أو

ممارسة تقوم على الرغبة في تعزيز المساواة. أو الإيمان بأن المساواة هي القيمة السياسية الأولى.

النزعة العالمية المتطرفة Hyperglobalism: النظر إلى الأنماط الاقتصادية والثقافية الجديدة، المعولَمة، باعتبارها حتمية، وتقودها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

النزعة العسكرية Militarism: تحقيق الغايات باستخدام الوسائل العسكرية. أو انتشار الأفكار والقيم العسكرية وسط المجتمع المدني .

النزعة العلمية (العلموية) Scientism: الإيمان بأن الأسلوب العلمي هو المصدر الوحيد للمعرفة التي يعتمد عليها، وأنه قابل للتطبيق في جميع مجالات التعلم.

النزعة الفردية Individualism: الإيمان بالأهمية العليا للفرد عن أي جماعة اجتماعية أو كيان جمعي .

النزعة المحافظة Conservatism: أيديولوجية تتسم بتأييد التقاليد والواجب والسلطة والملكية، وهي تمتد من أبوية المحافظين إلى اليمين الجديد.

النزعة المحافظة للأمة الواحدة One-nation conservatism: مبدأ للإصلاحية المحافظة، ينبعث من الإيمان بالواجب الأبوي والخشية من اللامساواة الاجتماعية.

النسبية Relativism: الموقف الذي ينكر وجود معايير موضوعية أو "مطلقة"، وأنه لا يمكن الحكم على الأشياء إلا في ضوء علاقاتها مع سياقاتها .

النسوية Feminism: أيديولوجية تهتم بتعزيز الدور الاجتماعي للنساء، وتكرس نفسها في معظم الحالات لهدف المساواة بين النوعين الاجتماعيين.

النسوية الراديكالية Radical feminism: إحدى صور النسوية، تعتقد أن تقسيمات النوع الاجتماعي هي الدلالة الأهم سياسيًا على الانقسامات الاجتماعية، كما تعتقد أنها متجذرة في بنية الحياة المنزلية.

النشاطية القضائية Judicial activism: رغبة القضاة في الحكم في المنازعات السياسية بالمخالفة لما يعنيه منطوق القانون .

النظام Order: نمط سلوكي مستقر ويمكن التنبؤ به، يرتبط على وجه الخصوص بالأمن الفردي والسلامة العامة .

النظام الجمهوري Republicanism: مبدأ أن السلطة السياسية تنبع في النهاية من رضا الشعب. رفض مبادئ الحكم الملكي والسلالي.

النظام الحزبي Party System: شبكة مستقرة نسبيًا من العلاقات بين الأحزاب السياسية بحسب عددها وحجمها وتوجهها الأيديولوجي.

نظام الحكم Regime: نظام سياسي للسيطرة.

نظام الحكم العسكري Military regime: نظام يتم تخصيص المناصب السياسية فيه على أساس مكانة شاغله في التراتبية العسكرية.

النظام السياسي Political System: شبكة من العلاقات تولّد الحكومة من خلالها "المخرجات" (السياسات) استجابةً "للمدخلات" (المطالبات أو التأييد) من جانب الجمهور العام.

للنظام شبه الرئاسي Semi-presidential system نظام للحكم يُنتخب الرئيس بمقتضاه بشكل

منفصل، ليترأس حكومة تشكلها الجمعية الوطنية وتكون مسئولة أمامها.

النظام القديم ancient regime (بالفرنسية): ارتبط عادةً بالبنى الاستبدادية التي سبقت الثورة الفرنسية.

النظام متعدد الأطراف Multilateralism: نظام لتنسيق العلاقات بين ثلاث أو أكثر من الدول، يقوم على مبادئ في السلوك تضعها اتفاقيات وتنظيمات دولية.

النظرية Theory: تفسير نظامي لبيانات إمبريقية، ويتم تقديمها عادة (على العكس من الفرضيات) كمعرفة يعتمد عليها.

نظرية الحكم المطلق Absolutism: النظرية أو الممارسة الخاصة بالحكم المطلق، تقوم على الادعاء بحق غير محدود في الحكم .

نظرية النظام العالمي World-system theory: النظرية القائلة بأن أفضل طريقة لفهم الاقتصاد العالمي هى النظر إليه كنظام رأسمالي متشابك يكشف على مستوى دولي الكثير من السمات الخاصة بالرأسمالية القومية.

نظرية النظم Systems theory: النظرية التي تتعامل مع النظام السياسي باعتباره آلية ذاتية التنظيم، حيث يستجيب "للمدخلات" (المطالبات والتأييد) بإصدار قرارات أو "مخرجات" (سياسات) رسمية نافذة.

النعرة القومية Jingoism: مزاج عام من الحماس والابتهاج نتيجة التوسع الحربي أو الغزو الإمبريالي.

النمط المثالي Ideal type: (أحيانًا "النمط النقي") هو مقولة ذهنية لبذل محاولة لاستخلاص المعنى من واقع معقد بشكل لا نهائي تقريبًا، من خلال التطرف في الصرامة المنطقية .

النموذج Model: تمثيل نظري للبيانات الإمبريقية بهدف الارتقاء بالفهم من خلال تسليط الضوء على العلاقات والتفاعلات ذات المغزى.

النموذج القياسي Paradigm: إطار فكري، يتشكل من قيم ونظريات وفروض متداخلة، من خلاله يجري البحث عن المعرفة .

نموذج وستمنستر Westminister model: نموذج للحكم تُستمد السلطة التنفيذية فيه من الجمعية الوطنية أو البرلمان، وتحاسَب أمامها.

النوع (الاجتماعي) Gender: تمييز ثقافي بين الإناث والذكور على أساس الأدوار والمواقع الاجتماعية المختلفة بينهما .

النومنكلاتورا Nomenklatura: (من الروسية): نظام للتعيينات المدقّقة الذي يعمل من خلال قائمة للمرشحين المرضي عنهم.

الهجوم الاستباقي Preemptive attack: عمل عسكري يستهدف إجهاض أو منع عدوان مستقبلي .

الهجين Hybridity: حالة من المزج الاجتماعي والثقافي، وقد اشتق المصطلح من التهجين بين نباتات أو حيوانات مختلفة في جيناتها الوراثية.

الهيمنة Hegemony: (مأخوذة من الكلمة اليونانية hegemonia بمعنى "القائد") وهى تعني في أبسط معانيها سطوة أو سيطرة أحد عناصر النظام على بقية العناصر .

الواقعية Realism: رؤية للسياسة تشدد على

أهمية القوة والمصلحة، بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية أو المعيارية.

الواقعية الجديدة Neo-realism: منظور في السياسة الدولية يعدل نموذج سياسة القوة بتسليط الضوء على العوائق البنيوية في النظام الدولي.

وثيقة الحقوق Bill of rights: وثيقة دستورية تحدد حقوق تُفصّل حقوق الفرد وحرياته، فتعرِّف المدى القانوني للحرية المدنية .

وسائل الإعلام الجماهيرية Mass media: تتكون من المؤسسات المجتمعية المعنية بإنتاج كل أنواع المعرفة وتوزيعها، المعلومات والترفيه .

الوطنية Patriotism: حرفيًا حب الوطن، ارتباط سيكولوجي وولاء للأمة أو البلد .

الوظيفية Functionalism: النظرية القائلة بأن تستجيب الحكومة للاحتياجات الإنسانية في المقام الأول. وترتبط الوظيفية بخطوات تكميلية نحو الاندماج الإقليمي، في نطاق مجالات معينة من صنع السياسات، ووفق إيقاع تحدده الدول الأعضاء.

الوظيفية الجديدة Neofunctionalism: تنقيح للنظرية الوظيفية يقر بأن الاندماج الإقليمي في حقل ما يولّد ضغوطًا من أجل تحقيق المزيد من التكامل فيما يتخذ شكل "الفيض".

وضع الأجندة Agenda setting: القدرة على هيكلة الجدل بشأن السياسات من خلال تحديد أي المسائل يجب تناولها، أو ترتيب الأولويات بينها.

الوضعية Positivism: النظرية التي تتطلب من كل أشكال البحث الالتزام الصارم بأساليب العلوم الطبيعية.

الوعي الطبقي: اصطلاح ماركسي، يشير إلى الوعي السليم بالمصالح الطبقية والرغبة في تحقيقها، والطبقة الواعية بمصالحها هى الطبقة الواعية بذاتها .

اليسار left: تيار أيديولوجي واسع يتسم بالتعاطف مع مبادئ مثل الحرية، المساواة، الإخاء التقدم .

اليسار الجديد New Left: يتشكل من المفكرين والحركات الفكرية (التي برزت في الستينيات وأوائل السبعينيات) الذين سعوا لإحياء الفكر الاشتراكي عبر تطوير نقد راديكالي للمجتمع الصناعي المتقدم، والتشديد على اللامركزية والمشاركة والحرية الشخصية .

اليمين Right: اتجاه أيديولوجي عريض يتسم بالتعاطف مع مبادئ مثل السلطة، النظام، التراتبية، الواجب .

اليمين الجديد New right: اتجاه أيديولوجي داخل حركة المحافظين، يعتنق مزيجًا من الفردية في السوق والتسلطية الاجتماعية.

اليوتوبيا، الطوباوية Utopia, Utopianism: تعني حرفيًا اللامكان أو المكان الجيد، مجتمع مثالي أو كامل .

المراجـع

Abercrombie, W., S. Hill and B. Turner (1980) *The Dominant Ideology Thesis* (London: Allen & Unwin).

Albrow, M. (1970) *Bureaucracy* (London: Macmillan).

Alexander, L. (ed.) (1998) *Constitutionalism: Philosophical Foundations* (Cambridge and New York: Cambridge University Press).

Allison, G. (1971) *Essence of Decision* (Boston: Little, Brown).

Almond, G. (1989) *A Discipline Divided: Schools and Sects in Political Science* (Newbury Park, CA: Sage).

Almond, G. A. and S. Verba (1963) *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Princeton: Princeton University Press).

Almond, G. A. and S. Verba (eds) (1980) *The Civic Culture Revisited* (Boston: Little, Brown).

Alter, P. (1989) *Nationalism* (London: Edward Arnold).

Anderson, B. (1983) *Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism* (London: Verso).

Anderson, J. (1984) *Public Policy-Making* (Orlando, FL: Holt, Rinehart & Winston).

Arblaster, A. (1984) *The Rise and Decline of Western Liberalism* (Oxford: Basil Blackwell).

Arblaster, A. (1994) *Democracy* (2nd edn) (Milton Keynes: Open University Press; Minneapolis: University of Minnesota Press).

Arendt, H. (1958) *The Human Condition* (Chicago: University of Chicago Press).

Aristotle (1948) *Politics* (Oxford: Clarendon Press) (ed. E. Baker).

Arrow, K. (1951) *Social Choice and Individual Values* (New York: Wiley).

Axford, B. and R. Huggins (eds) (2001) *The New Media and Politics* (London and Thousand Oaks, CA: Sage).

Babbington, A. (1990) *Military Intervention in Britain* (London: Routledge).

Bachrach, P. and M. Baratz (1962) 'The Two Faces of Power', in F. G. Castles, D. J. Murray and D. C. Potter (eds) *Decisions, Organisations and Society* (Harmondsworth: Penguin).

Bagehot, W. ([1867] 1963) *The English Constitution* (London: Fontana).

Balaam, D. N. and M. Veseth (2001) *International Political Economy* (London: Palgrave).

Ball, A. and F. Millward (1986) *Pressure Politics in Industrial Societies* (London: Macmillan).

Ball, A. and G. Peters (2005) *Modern Politics and Government* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan).

Barber, B. (1995) *Jihad ve McWorld: How Globalism and Tribalism Are Reshaping the World* (New York: Ballantine Books).

Barber, J. (1988) *Politics by Humans: Research on Amer Leadership* (Durham, NC: Duke University Press).

Barrett, S. and C. Fudge (1981) *Policy and Action* (Lon Methuen).

Barry, Brian (2002) *Culture and Equality* (Cambridge: P Press).

Barry, N. P. (1987) *The New Right* (London: Croom He

Bartle, J. and D. Griffiths (eds) (2001) *Political Communica Transformed: From Morrison to Mandelson* (London: grave).

Bauman, Z. (2004) *Identity* (Cambridge: Polity Press).

Baylis, J. and S. Smith (2005) *The Globalization of World tics: An Introduction to International Relations* (Oxford New York: Oxford University Press).

Beard, C. (1913) *Economic Interpretation of the Constituti the United States* (New York: Macmillan).

Beck, U. (1992) *Risk Society: Towards New Modernity* (Lon Sage).

Beer, S. (1982) *Britain Against Itself* (London: Faber).

Beetham, D. (1987) *Bureaucracy* (Milton Keynes: Open versity Press).

Beetham, D. (1991) *The Legitimation of Power* (Basings Macmillan).

Bekke, H., J. Perry and T. Toonen (eds) (1996) *Civil Syste Comparative Perspective* (Bloomington: Indiana Unive Press).

Bell, D. (1960) *The End of Ideology?: On the Exhausti Political Ideas in the 1950s* (New York: Free Press).

Bell, D. (1976) *The Cultural Contradictions of Capit* (London: Heinemann).

Bentham, J. ([1776] 1948) *Fragments on Government an Introduction to the Principles of Law and Legislation* (Ox Blackwell) (ed. W. Harrison).

Bentley, A. ([1908] 1948) *The Process of Government* (Evan IL: Principia).

Berger, S. (ed.) (1981) *Organising Interests in Western Eu Pluralism, Corporatism and the Transformation of P* (New York: Cambridge University Press).

Berlin, I. (1958) *Four Essays on Liberty* (Oxford: Oxford versity Press).

Bernstein, E. ([1898] 1962) *Evolutionary Socialism* (New Schocken).

Bertsch, G., R. Clarke and D. Wood (1992) *Comparing Pol Systems: Power and Policy in Three Worlds* (4th edn) (York: Macmillan).

Birch, A. H. (1972) *Representation* (London: Macmillan; York: Praeger).

Birch, A. H. (2000) *The Concepts and Theories of Democracy* (London: Routledge).

Blau, P. and M. Meyer (eds) (1987) *Bureaucracy in Modern Society* (3rd edn) (New York: Random House).

Blondel, J. (1973) *Comparative Legislatures* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall).

Bobbio, N. (1996) *Left and Right: The Significance of a Political Distinction* (Cambridge: Polity Press).

Bobbitt, P. (2002) *The Shield of Achilles: War, Peace and the Course of History* (London: Penguin).

Bodin, J. ([1576] 1962) *The Six Books of the Commonweal* (Cambridge, MA: Harvard University Press) (trans. R. Knolles).

Bogdanor, V. (1979) *Devolution* (Oxford: Oxford University Press).

Bogdanor, V. (ed.) (1988) *Constitutions in Democratic Politics* (Aldershot: Gower).

Bogdanor, V. and D. Butler (eds) (1983) *Democracy and Elections* (Cambridge: Cambridge University Press).

Bookchin, M. (1989) *Remaking Society* (Montreal: Black Rose).

Bottomore, T. (1991) *Classes in Modern Society* (London: Allen & Unwin).

Boulding, K. (1956) *The Image* (Ann Arbor: University of Michigan Press).

Boulding, K. (1989) *Three Faces of Power* (Newbury Park, CA: Sage).

Brandt Commission (1980) *North–South: A Programme for Survival* (Cambridge, MA: MIT Press).

Brandt Commission (1983) *Common Crisis: North–South Cooperation for World Recovery* (London: Pan).

Braybrooke, D. and C. Lindblom (1963) *A Strategy of Decision: Policy Evaluation as a Political Process* (New York: Collier Macmillan).

Breitenbach, H., T. Burden and D. Coates (1990) *Features of a Viable Socialism* (London and New York: Harvester Wheatsheaf).

Bretherton, C. and G. Ponton (eds) (1996) *Global Politics: An Introduction* (Oxford: Blackwell).

Brewer, J., A. Guelke, I. Hume, E. Moxon-Browne and R. Wilford (1988) *The Police, Public Order and the State* (Basingstoke: Macmillan).

Brittan, S. (1977) *The Economic Consequences of Democracy* (London: Temple Smith).

Brooker, P. (2000) *Non-Democratic Regimes: Theory, Government and Politics* (New York: St Martin's Press, and London: Macmillan).

Brown, D. (2000) *Contemporary Nationalism* (London and New York: Routledge).

Brown, M. B. (1995) *Models in Political Economy: A Guide to the Arguments* (2nd edn) (Harmondsworth: Penguin).

Bryson, V. (2003) *Feminist Political Theory: An Introduction* (Basingstoke: Macmillan).

Budge, I. and D. Mackie (eds) (1994) *Developing Democracy* (London: Sage).

Bull, H. (1977) *The Anarchical Society* (London: Macmillan).

Burchill, S. and A. Linklater (2005) *Theories of International Relations* (3rd edn) (Basingstoke: Palgrave Macmillan).

Burgess, M. and A.-G. Gagnon (eds) (1993) *Comparative Federalism and Federation* (London and New York: Harvester Wheatsheaf).

Burke, E. ([1790] 1968) *Reflections on the Revolution in France* (Harmondsworth: Penguin) (ed. C. C. O'Brien).

Burke, E. (1975) *On Government, Politics and Society* (London: Fontana) (ed. B. W. Hill).

Burnham, J. (1941) *The Managerial Revolution* (Harmondsworth: Penguin).

Burns, B. (1978) *Leadership* (New York: Harper & Row).

Burton, J. (1972) *World Society* (Cambridge: Cambridge University Press).

Butler, D. and D. Stokes (1969) *Political Change in Britain* (2nd edn) (London: Macmillan).

Butler, D., H. Penniman and A. Ranney (eds) (1981) *Democracy at the Polls* (Washington DC: American Enterprise Institute).

Butler, D., A. Adonis and T. Travers (1994) *Failure in British Government: The Politics of the Poll Tax* (Oxford: Oxford University Press).

Calvocoressi, P. (2001) *World Politics 1945–2000* (London and New York: Longman).

Campbell, A., P. Converse, W. E. Miller and D. Stokes (1960) *The American Voter* (New York: John Wiley).

Capra, F. (1983) *The Turning Point: Science, Society and the Rising Culture* (London: Fontana).

Carpenter, T. G. (2006) *America's Coming War with China: A Collision Course over Taiwan* (Basingstoke: Palgrave Macmillan).

Carr, E. H. (1939) *The Twenty Years' Crisis, 1919–1939* (London: Macmillan).

Castle, B. (1980) *The Castle Diaries 1974–1976* (London: Weidenfeld & Nicolson).

Castles, F. and R. Wildmann (eds) (1986) *The Future of Party Government – Vol. 1* (Berlin: Gruyter).

Chamberlain, H. S. ([1899] 1913) *The Foundations of the Nineteenth Century* (New York: John Lane).

Chomsky, N. (1994) *World Order, Old and New* (London: Pluto Press).

Chomsky, N. (2004) *Hegemony and Survival: America's Global Quest for Dominance (The American Empire Project)* (New York: Owl Books).

Chomsky, N. and E. Herman (1994) *Manufacturing Consent* (London: Vintage).

Chua, A. (2003) *World on Fire* (London: Heinemann).

Cigler, C. and B. Loomis (eds) (1998) *Interest Group Politics* (Washington DC: Congressional Quarterly Press).

Clarke, S. (ed.) (1991) *The State Debate* (London: Macmillan).

Cohen, A. (1975) *Theories of Revolution: An Introduction* (London: Nelson).

Connolly, W. (ed.) (1984) *Legitimacy and the State* (Oxford: Blackwell).

Cooper, R. (2004) *The Breaking of Nations: Order and Chaos in the Twenty-first Century* (London: Atlantic Books).

Cox, A. (1987) *The Court and the Constitution* (Boston: Houghton Mifflin).

Crewe, I. and D. Denver (eds) (1985) *Electoral Change in Western Democracies* (Beckenham: Croom Helm).

Crick, B. ([1962] 2000) *In Defence of Politics* (Harmondsworth and New York: Penguin).

Crosland, C. A. R. (1956) *The Future of Socialism* (London: Jonathan Cape).

Crossman, R. (1963) 'Introduction to W. Bagehot', in *The English Constitution* (London: Fontana).

Crossman, R. (1979) *The Crossman Diaries* (London: Methuen) (ed. A. Howard).

Curran, J. and J. Seaton (2003) *Power Without Responsibility* (London: Routledge).

Dahl, R. (1956) *A Preface to Democratic Theory* (Chicago: Chicago University Press).

Dahl, R. (1961) *Who Governs? Democracy and Power in an American City* (Newhaven, CT: Yale University Press).

Dahl, R. (1971) *Polyarchy: Participation and Opposition* (Newhaven, CT: Yale University Press).

Dahl, R. (1984) *Modern Political Analysis* (4th edn) (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall).

Dahl, R. (1985) *A Preface to Economic Democracy* (Cambridge: Polity Press).

Dahl, R. (1989) *Democracy and its Critics* (New Haven, CT: Yale University Press).

Dahl, R. and C. Lindblom (1953) *Politics, Economics, and Welfare* (New York: Harper & Row).

Daly, M. (1978) *Gyn/Ecology: The Mathematics of Radical Feminism* (London: The Women's Press).

Davidson, R. and W. Oleszek (1999) *Congress and Its Members* (Washington DC: Congressional Quarterly).

Davidson, R. H. (ed.) (1992) *The Post-Reform Congress* (New York: St Martin's Press).

Davidson, R. H. and W. J. Oleszek (1993) *Congress and Its Members* (4th edn) (Washington DC: Congressional Quarterly Press).

Davies, J. (1971) *When Men Revolt and Why* (New York: Free Press).

Davis, R. (2005) *Electing Justice: Fixing the Supreme Court Nomination Process* (Oxford and New York: Oxford University Press).

Decalo, S. (1976) *Coups and Army Rule in Africa* (Newhaven, CT: Yale University Press).

Devlin, P. (1968) *The Enforcement of Morals* (Oxford: Oxford University Press).

Diamond, L., J. Linz and S. Lipset (eds) (1989) *Democracy in Developing Countries* (Boulder, CO: Lynne Rienner) (4 vols).

Dicey, A. V. ([1885] 1939) *Introduction to the Study of the Law of the Constitution* (London: Macmillan) (ed. E. C. S. Wade).

Djilas, M. (1957) *The New Class: An Analysis of the Communist System* (New York: Praeger).

Dobson, A. (1990) *Green Political Thought* (London: Routledge).

Downs, A. (1957) *An Economic Theory of Democracy* (New York: Harper & Row).

Drewry, G. (ed.) (1989) *The New Select Committees* (rev. edn) (Oxford: Oxford University Press).

Duchacek, I. (1973) *Power Maps: The Politics of Constitutions* (Santa Barbara, CA: ABC Clio).

Duncan, G. (ed.) (1983) *Democratic Theory and Practice* (Cambridge: Cambridge University Press).

Dunleavy, P. (1991) *Democracy, Bureaucracy and Public Choice: Economic Explanations in Political Science* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf).

Dunleavy, P. and C. Husbands (1985) *British Democracy at the Crossroads* (London: Allen & Unwin).

Dunleavy, P. and B. O'Leary (1987) *Theories of the State* (London: Macmillan).

Dunn, J. (ed.) (1992) *Democracy: The Unfinished Journey 508 BC to AD 1993* (Oxford: Oxford University Press).

Duverger, M. (1954) *Political Parties* (London: Methuen).

Dworkin, R. (1986) *Law's Empire* (London: Fontana).

Dye, T. (1995) *Understanding Public Policy* (London: Prentice Hall).

Easton, D. (1979) *A Framework for Political Analysis* (2nd ed.) (Chicago: University of Chicago Press).

Easton, D. (1981) *The Political System* (3rd ed.) Chicago: University of Chicago Press).

Eccleston, B. (1989) *State and Society in Post-War Japan* (Cambridge: Polity Press).

Elgie, R. (1995) *Political Leadership in Liberal Democracies* (Basingstoke: Macmillan).

Etzioni, A. (1967) 'Mixed Scanning: A Third Approach to Decision Making', *Public Administration Review*, vol. 27, pp. 385–92.

Etzioni, A. (1995) *The Spirit of Community: Rights Responsibilities and the Communitarian Agenda* (London: Fontana).

Eysenck, H. (1964) *Sense and Nonsense in Psychology* (Harmondsworth: Penguin).

Fanon, F. (1968) *The Wretched of the Earth* (London: Penguin).

Farrell, D. M. (2001) *Electoral Systems: A Comparative Introduction* (London: Palgrave).

Fenton, S. (2003) *Ethnicity* (Cambridge: Polity Press).

Finer, S. (1975) *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (Harmondsworth: Penguin).

Finn, J. E. (1991) *Constitutions in Crisis: Political Violence and the Rule of Law* (New York: Oxford University Press).

Foley, M. (2000) *The British Presidency* (Manchester: Manchester University Press).

Forsyth, M. (1981) *Union of States: The Theory and Practice of Confederation* (London and New York: Leicester University Press).

Freud, S. and W. Bullitt (1967) *Thomas Woodrow Wilson: A Psychological Study* (Boston: Houghton Mifflin).
Friedan, B. (1963) *The Feminine Mystique* (Harmondsworth: Penguin).
Friedman, M. (1962) *Capitalism and Freedom* (Chicago: Chicago University Press).
Friedrich, C. J., M. Curtis and B. Barber (1960) *Totalitarianism in Perspective* (New York: Praeger).
Friedrich, C. J. and Z. Brzezinski (1963) *Totalitarian Dictatorships and Autocracy* (New York: Praeger).
Fromm, E. *The Fear of Freedom* (London: Ark).
Fukuyama, F. (1989) 'The End of History?', *National Interest*, Summer.
Fukuyama, F. (1992) *The End of History and the Last Man* (Harmondsworth: Penguin).
Fukuyama, F. (1996) *Trust* (Harmondsworth: Penguin).
Fukuyama, F. (2005) *State Building: Governance and World Order* (London: Profile Books).
Fukuyama, F. (2006) *After the Neocons: America at the Crossroads* (New York: Profile Books).
Galbraith, J. K. (1992) *The Culture of Contentment* (London: Sinclair Stevenson).
Gallagher, M. and P. Mitchell (2005) *The Politics of Electoral Systems* (Oxford and New York: Oxford University Press).
Gallie, W. B. (1955/56) 'Essentially Contested Concepts', *Proceedings of the Aristotelian Society*, vol. 56, pp. 167–97.
Gamble, A. (1981) *An Introduction to Modern Social and Political Thought* (London: Macmillan and New York: St Martin's Press).
Gamble, A. (1988) *The Free Market and the Strong State* (Basingstoke: Macmillan).
Gardner, H. (1996) *Leading Minds* (London: HarperCollins).
Gellner, E. (1983) *Nations and Nationalism* (Ithaca, NY: Cornell University Press).
Gibbins, J. (ed.) (1989) *Contemporary Political Culture: Politics in a Post-Modern Age* (London: Sage).
Giddens, A. (1994) *Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics* (Cambridge: Polity Press).
Giddens, A. (ed.) (2001) *The Global Third Way Debate* (Cambridge: Polity Press).
Gill, S. and D. Law (1988) *The Global Political Economy: Perspectives, Problems and Policies* (Brighton: Harvester Wheatsheaf).
Ginsberg, B. (1982) *The Consequences of Consent* (Reading, MA: Addison–Wesley).
Glazer, N. and D. Moynihan (1975) *Ethnicity: Theory and Experience* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
Gobineau, J.-A. ([1855] 1970) *Gobineau: Selected Political Writings* (New York: Harper & Row) (ed. M. D. Biddiss).
Graham, B. D. (1993) *Representation and Party Politics: A Comparative Perspective* (Oxford: Blackwell).
Graham, C. and T. Prosser (1988) *Waiving the Rules* (Milton Keynes: Open University Press).
Gramsci, A. (1971) *Selections from the Prison Notebooks* (Chicago: International Publishing Corporation) (ed. Q. Hoare and G. Nowell-Smith).
Grant, W. (1989) *Pressure Groups, Politics and Democracy in Britain* (Hemel Hempstead: Philip Allan).
Gray, J. (1993) *Post-Liberalism: Studies in Political Thought* (London: Routledge).
Griffen, R. (1991) *The Nature of Fascism* (London and New York: Pinter).
Griffiths, J. A. G. (1997) *The Politics of the Judiciary* (4th ed.) (London: Fontana).
Groz, A. (1982) *Farewell to the Working Class* (London: Pluto Press).
Gurr, T. (1970) *Why Men Rebel* (Princeton: Princeton University Press).
Habermas, J. (1973) *Legitimation Crisis* (Boston: Beacon).
Hague, R. and M. Harrop (2001) *Comparative Government and Politics: An Introduction* (5th edn) (Basingstoke: Macmillan) (US ed.: *Political Science: A Comparative Introduction* (New York: St Martin's Press)).
Hailsham, Lord (1976) *Elective Dictatorship* (BBC Publications).
Hall, P. and D. Soskice (eds) (2001) *Varieties of Capitalism: The Institutional Foundations of Comparative Advantage* (Oxford and New York: Oxford University Press).
Halliday, F. (1986) *The Making of the Second World War* (2nd edn) (London: Verso).
Halpern, D. (2005) *Social Capital* (Cambridge: Polity Press).
Hamilton, A., J. Jay and J. Madison ([1787–89] 1961) *The Federalist Papers* (New York: New American Library) (ed. C. Rossiter).
Hampden-Turner, C. and F. Trompenaars (1993) *The Seven Cultures of Capitalism* (New York: Doubleday).
Hann, A. (1995) 'Sharpening up Sabatier: Belief Systems and Public Policy', *Politics*, February.
Harrop, M. and W. L. Miller (1987) *Elections and Voters: A Comparative Introduction* (Basingstoke: Macmillan).
Hart, H. L. A. (1961) *The Concept of Law* (Oxford: Oxford University Press).
Hartz, L. (1955) *The Liberal Tradition in America* (New York: Harcourt Brace Jovanovich).
Hay, C., M. Lister and D. Marsh (2006) *The State: Theories and Issues* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan).
Hayek, F. (1948) *The Road to Serfdom* (Chicago: University of Chicago Press).
Hazell, R. (ed.) (1999) *Constitutional Futures: A History of the Next Ten Years* (Oxford: Oxford University Press).
Heady, F. (1979) *Public Administration: A Comparative Perspective* (New York: Marcel Dekker).
Hearn, J. (2006) *Rethinking Nationalism: A Critical Introduction* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan).
Hegel, G. W. F. ([1821] 1942) *The Philosophy of Right* (Oxford: Clarendon Press) (trans. T. M. Knox).

Heidenheimer, A., H. Heclo and C. T. Adams (1990) *Comparative Public Policy* (3rd edn) (New York: St Martin's Press).
Held, D. (1993) *Prospects for Democracy: North, South, East, West* (Oxford: Polity Press).
Held, D. (1995) *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Global Governance* (Cambridge: Polity Press).
Held, D. (2006) *Models of Democracy* (3rd edn) (Oxford: Policy Press; Stanford: Stanford University Press).
Held, D. and A. McGrew (eds) (2000) *The Global Transformation: An Introduction to the Globalization Debate* (Cambridge and Malden MA: Polity Press).
Hennessy, P. (1986) *Cabinet* (Oxford: Blackwell).
Hennessy, P. (1990) *Whitehall* (rev. edn) (London: Fontana).
Herder, J. G. (1969) *J. G. Herder on Social and Political Culture* (Cambridge: Cambridge University Press) (ed. F. M. Barnard).
Hertz, N. (2001) *The Silent Take-over: Global Capitalism and the Death of Democracy* (London: Heinemann).
Hess, S. (1988) *Organising the Presidency* (Brookings Institution).
Heywood, A. (2007) *Political Ideologies: An Introduction* (4th edn) (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan).
Heywood, A. (2004) *Political Theory: An Introduction* (3rd edn) (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan).
Heywood, A. (2000) *Key Concepts in Politics* (Basingstoke: Macmillan).
Hill, R. and P. Frank (1983) *The Soviet Communist Party* (London: Allen & Unwin).
Himmelveit, H. T., P. Humphreys and M. Jaeger (1985) *How Voters Decide* (Milton Keynes: Open University Press).
Hirst, P. and G. Thompson (1999) *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance* (Cambridge: Polity Press).
Hitler, A. ([1925] 1969) *Mein Kampf* (London: Hutchinson) (trans. R. Mannheim).
Hobbes, T. ([1651] 1968) *Leviathan* (Harmondsworth: Penguin) (ed. C. B. Macpherson).
Hobsbawm, E. (1983) 'Inventing Traditions', in E. Hobsbawm and T. Ranger (eds) *The Invention of Tradition* (Cambridge: Cambridge University Press).
Hobsbawm, E. (1993) *Nations and Nationalism since 1780* (2nd edn) (Cambridge: Cambridge University Press).
Hocking, B. and M. Smith (1995) *World Politics: An Introduction to International Relations* (London: Harvester Wheatsheaf).
Hogwood, B. and L. Gunn (1984) *Policy Analysis for the Real World* (Oxford: Oxford University Press).
Holden, B. (1993) *Understanding Liberal Democracy*) (2nd edn) (London and New York: Harvester Wheatsheaf).
Holmes, J. S. (2000) *Terrorism and Democratic Stability* (Manchester: Manchester University Press).
Hondrich, T. (1992) *Conservatism* (Harmondsworth: Penguin).
Hood, C. C. (1976) *The Limits of Administration* (London: John Wiley).
Hough, J. (1977) *The Soviet Union and Social Science Theory* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
Huntington, S. (1957) *The Soldier and the State: The Theory and Practice of Civil–Military Relations* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
Huntington, S. (1991) *Third Wave: Democratization in the late Twentieth Century* (Norman, Okla. and London: University of Oklahoma Press).
Huntington, S. (1996) *The Clash of Civilizations and the Making of World Order* (New York: Simon & Schuster).
Hutchinson, J. and A. D. Smith (eds) (1994) *Nationalism* (Oxford and New York: Oxford University Press).
Hutton, W. (1995) *The State We're In* (London: Jonathan Cape).
Hyman, H. (1959) *Political Socialisation: A Study in the Psychology of Political Behaviour* (New York: Free Press).
Inglehart, R. (1977) *The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles Amongst Western Publics* (Princeton: Princeton University Press).
Inglehart, R. (1990) *Cultural Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton: Princeton University Press).
Inter-Parliamentary Union (1986) *Parliaments of the World* (Aldershot: Gower) (2 vols).
Janis, I. (1972) *Victims of Groupthink* (Boston: Houghton Mifflin).
Jenkins, S. (1995) *Accountable to None* (Harmondsworth: Penguin).
Jervis, R. (1968) 'Hypotheses on Misperception', *World Politics*, vol. 20, pp. 454–79.
Jessop, B. (1982) *The Capitalist State* (Oxford: Martin Robertson).
Jessop, B. (1990) *State Theory: Putting Capitalist States in Their Place* (Oxford: Polity Press).
Johnson, C. (1966) *Revolutionary Change* (Boston, MA: Little, Brown).
Jones, G. (ed.) (1991) *Western European Prime Ministers* (London: Frank Cass).
Jordan, J. (2006) *Interest Group Politics: Enhancing Participation?* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan).
Kagan, R. (2004) *Paradise and Power: America and Europe in the New World Order* (London: Atlantic Books).
Kant, I. (1970) *Political Writings* (Cambridge: Cambridge University Press) (ed. H. Reiss).
Katz, R. (1997) *Democracy and Elections* (Oxford & New York: Oxford University Press).
Keating, M. (1988) *State and Regional Nationalism: Territorial Politics and the European State* (London and New York: Harvester Wheatsheaf).
Kegley, C. W. and E. R. Wittkopf (2001) *World Politics: Trend and Transformation* (Boston and New York: Bedford/St Martin's Press).
Keith, M. (1993) *Race Riots and Policing* (London: UCL Press).
Kellas, J. (1991) *The Politics of Nationalism and Ethnicity* (London: Macmillan).

Kellner, P. and Lord Crowther-Hunt (1980) *The Civil Servants* (London: Macdonald).

Kennedy, P. (1989) *The Rise and Fall of the Great Powers* (London: Fontana).

Key, V. O. (1966) *The Responsible Electorate* (New York: Vintage).

Keynes, J. M. ([1936] 1965) *The General Theory of Employment, Interest and Money* (San Diego: Harcourt Brace).

King, A. (1975) 'Overload: Problems of Governing in the 1970s', *Political Studies*, vol. 23, pp. 284–96.

King, A. (ed.) (1985) *The British Prime Minister* (2nd ed.) (London: Macmillan).

Kirchheimer, O. (1966) 'The Transformation of the Western European Party Systems', in J. la Palombara and M. Weiner (eds) *Political Parties and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press).

Klein, N. (2000) *No Logo* (London: Flamingo).

Knott, J. and G. Miller (1987) *Reforming Bureaucracy: The Politics of Institutional Choice* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall).

Koh, B. (1989) *Japan's Administrative Elite* (Berkeley, CA: University of California Press).

Kolko, G. (1968) *The Politics of War* (London: Weidenfeld and Nicolson).

Kolko, G. (1988) *Restructuring the World Economy* (New York: Pantheon Books).

Kressel, N. J. (ed.) (1993) *Political Psychology: Classic and Contemporary Readings* (New York: Paragon House).

Kristol, I. (1983) *Two Cheers for Capitalism* (New York: Basic Books).

Kristol, W. and R. Kagan (2004) 'National Interest and Global Responsibility', in I. Stelzer *Neoconservatism* (London: Atlantic Books).

Kropotkin, P. (1912) *Fields, Factories and Workshops* (London: Nelson).

Kuhn, T. (1962) *The Structure of Scientific Revolutions* (2nd ed.) (Chicago: Chicago University Press).

Kymlicka, William (1995) *Multicultural Citizenship* (Oxford: Oxford University Press).

Laclau, E. and C. Mouffe (1985) *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics* (London: Verso).

Lafont, R. (1968) *Sur la France* (Paris: Gallimard).

Laqueur, W. (ed.) (1979) *Fascism: A Reader's Guide* (Harmondsworth: Penguin; Berkeley, CA: University of California Press).

Lane, J.-E. (1996) *Constitutions and Political Theory* (Manchester: Manchester University Press).

Lasswell, H. (1930) *Psychopathology and Politics* (New York: Viking).

Lasswell, H. (1936) *Politics: Who Gets What, When, How?* (New York: McGraw–Hill).

Le Bon, G. ([1895] 1960) *The Crowd* (New York: Viking Press).

Le Grand, J. (1982) *The Strategy of Equality: Redistribution and the Social Services* (London: Allen & Unwin).

LeDuc, L., R. G. Niemi and P. Norris (eds) (1996) *Comparing Democracies: Elections and Voting in Global Perspective* (London: Sage).

Lees, J. D. and M. Shaw (eds) (1979) *Committees in Legislatures: A Comparative Analysis* (Durham, NC: Duke University Press).

Leftwich, A. (ed.) (2004) *What is Politics? The Activity and Its Study* (Cambridge: Polity).

Lehmbruch, G. and P. C. Schmitter (1982) *Patterns of Corporatist Policy-Making* (London: Sage).

Leigh, D. and E. Vulliamy (1997) *Sleaze: The Corruption of Parliament* (London: Fourth Estate).

Lenin, V. I. ([1902] 1968) *What is to be Done?* (Harmondsworth and New York: Penguin).

Lenin, V. I. ([1916] 1970) *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism* (Moscow: Progress).

Lichtheim, G. (1961) *Marxism* (London: Routledge & Kegan Paul).

Lijphart, A. (1990) 'Democratic Political Systems', in A. Bebler and J. Seroka (eds) *Contemporary Political Systems: Classifications and Typologies* (Boulder, CO: Lynne Reinner) pp. 71–87.

Lijphart, A. (ed.) (1992) *Parliamentary Versus Presidential Government* (Oxford: Oxford University Press).

Lijphart, A. (1999) *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Thirty Six Countries* (New Haven, CT: Yale University Press).

Lijphart, A. and B. Grofman (eds) (1984) *Choosing an Electoral System* (New York: Praeger).

Lindblom, C. (1959) 'The Science of Muddling Through', *Public Administration Review*, vol. 19, pp. 79–88.

Lindblom, C. (1977) *Politics and Markets* (New York: Basic Books).

Lipset, S. and S. Rokkan (eds) (1967) *Party Systems and Voter Alignments* (New York: Free Press).

Little, R. and M. Smith (1991) *Perspective on World Politics* (London: Routledge).

Lively, J. (1975) *Democracy* (Oxford: Blackwell).

Lloyd, J. (2004) *What are the Media Doing to Our Politics?* (London: Constable).

Lloyd, J. and J. Seaton (eds) (2006) *What Can Be Done? Making the Media and Politics Better* (Oxford: Blackwell).

Locke, J. ([1690] 1965) *Two Treatises of Government* (New York: New American Library).

Loewenberg, F. and S. C. Patterson (1979) *Comparing Legislatures* (Boston, MA: Little, Brown).

Lovelock, J. (1979) *Gaia* (Oxford: Oxford University Press).

Lovelock, J. (2002) *Revenge of Gaia* (Santa Barbara, CA: Allen Lane).

Lukes, S. (2004) *Power: A Radical View* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan).

Machiavelli, N. ([1531] 1961) *The Prince* (Harmondsworth: Penguin) (trans. G. Bau).

MacIntyre, A. (1981) *After Virtue* (Notre Dame, IL: University of Notre Dame Press).
Mackintosh, J. P. (1977) *The British Cabinet* (London: Stevens).
Macpherson, C. B. (1962) *The Theory of Possessive Individualism* (Oxford: Oxford University Press).
Macpherson, C. B. (1972) *The Real World of Democracy* (New York and Oxford: Oxford University Press).
Macpherson, C. B. (1977) *The Life and Times of Liberal Democracy* (Oxford: Oxford University Press).
Mair, P. (1990) *The West European Party System* (Oxford: Oxford University Press).
Mao, Z. (1971) *Selected Readings from the Works of Mao Zedong* (Peking: Foreign Languages Press).
Marcuse, H. (1964) *One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society* (Boston: Beacon).
Marquand, D. (1988) *The Unprincipled Society* (London: Cape).
Marsh, D. and R. A. W. Rhodes (eds) (1992) *Policy Networks in British Government* (Oxford: Oxford University Press).
Marsh, D. and G. Stoker (eds) (1995) *Theory and Methods in Political Science* (Basingstoke: Macmillan).
Marshall, P. (1991) *Demanding the Impossible: A History of Anarchism* (London: HarperCollins).
Marshall, T. H. (1950) 'Citizenship and Social Class', in T. Marshall (ed.) *Sociology at the Crossroads* (London: Heinemann).
Marty, M. E. and R. S. Appleby (1993) *Fundamentalisms and the State: Remaking Polities, Economies, and Militance* (Chicago: University of Chicago Press).
Marx, K. ([1845] 1968) 'Theses on Feuerbach', in *Selected Works in One Volume* (London: Lawrence & Wishart), pp. 28–31.
Marx, K. ([1852] 1963) *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte* (New York: International Publishers).
Marx, K. ([1867, 1885, 1894] 1970) *Capital* (London: Lawrence and Wishart) (3 vols).
Marx, K. and Engels, F. ([1846] 1970) *The German Ideology* (London: Lawrence & Wishart) (ed. C. J. Arthur).
Marx, K. and Engels, F. ([1848] 1967) *The Communist Manifesto* (Harmondsworth: Penguin).
Mayes, P. (1986) *Gender* (London: Longman).
Mayo, H. (1960) *An Introduction to Democratic Theory* (New York: Oxford University Press).
McCarthy, J. D. and M. N. Zald (1973) *The Trend of Social Movements in America: Professionalisation and Resource Mobilisation* (Morristown, NJ: General Learning Press).
McCauley, M. (1983) *The Origins of War* (London: Longman).
McCormick, J. (2005) *Understanding the European Union: A Concise Introduction* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan).
McDowell, L. and R. Pringle (eds) (1992) *Defining Women: Social Institutions and Gender Divisions* (Cambridge: Polity Press).
McGrew, A. G. *et al.* (eds) (1992) *Global Politics: Globalisation and the Nation-State* (Oxford: Policy Press).
McKenzie, R. T. (1955) *British Political Parties* (London: Heinemann).
McLellan, D. (1986) *Ideology* (Milton Keynes: Open University Press; Minneapolis: University of Minnesota Press).
McLennan, G., D. Held and S. Hall (eds) (1984) *The Idea of the Modern State* (Milton Keynes and Philadelphia, PA: Open University Press).
McQuail, D. (1992) *Media Performance* (London: Sage).
Meinecke, F. ([1907] 1970) *Cosmopolitanism and the National State* (Princeton: Princeton University Press).
Menon, A. and M. A. Schain (2006) *Comparative Federalism* (Oxford and New York: Oxford University Press).
Meny, Y. and V. Wright (eds) (1985) *Centre–Periphery Relations in Western Europe* (London: Croom Helm).
Mezey, M. (1979) *Comparative Legislatures* (Durham, NC: Duke University Press).
Michels, R. ([1911] 1962) *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy* (New York: Collier).
Miliband, R. (1969) *The State in Capitalist Society* (London: Weidenfeld and Nicolson).
Miliband, R. (1972) *Parliamentary Socialism* (London: Merlin).
Mill, J. S. ([1859] 1982) *On Liberty* (Harmondsworth: Penguin).
Mill, J. S. ([1861] 1951) *Considerations on Representative Government*, in H. B. Acton (ed.) *Utilitarianism, Liberty, and Representative Government* (London: Dent).
Millett, K. (1970) *Sexual Politics* (London: Granada).
Mills, C. W. (1956) *The Power Elite* (New York: Oxford University Press).
Monbiot, G. (2001) *Captive State: The Corporate Take-over of Britain* (London: Pan).
Montesquieu, C.-L. ([1748] 1949) *The Spirit of the Laws* (New York: Hafner) (trans. T. Nugent).
More, T. ([1516] 1965) *Utopia* (Harmondsworth: Penguin) (trans. P. Turner).
Morgenthau, H. (1948) *Politics Amongst Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: Knopf).
Mosca, G. ([1896] 1939) *The Ruling Class* (New York: McGraw–Hill) (trans. A. Livingstone).
Murray, C. (1984) *Losing Ground: American Social Policy (1950–80)* (New York: Basic Books).
Murray, C. and R. Herrnstein (1995) *The Bell Curve: Intelligence and Class Structure in American Life* (New York: Free Press).
Neumann, S. (1956) *Modern Political Parties* (Chicago: University of Chicago Press).
Neustadt, R. ([1964] 1980) *Presidential Power: The Politics of Leadership from FDR to Carter* (New York: John Wiley).
Nietzsche, F. (1982) *Thus Spoke Zarathustra* (New York: Random House) (trans. R. J. Hollingdale).
Niskanen, W. A. (1971) *Bureaucracy and Representative Government* (Chicago: Aldine–Atherton).

Nordlinger, E. (1977) *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments* (Englewoods Cliffs, NJ: Prentice Hall).

Nordlinger, E. (1981) *On the Autonomy of the Democratic State* (Cambridge, MA: Harvard University Press).

Norton, A. (1994) *International Handbook of Local and Regional Government* (Aldershot and Brookfield, VT: Edward Elgar).

Norton, P. (ed.) (1990a) *Legislatures* (Oxford: Oxford University Press).

Norton, P. (ed.) (1990b) *Parliaments in Western Europe* (London: Frank Cass).

Norton, P. (1993) *Does Parliament Matter?* (London: Harvester Wheatsheaf).

Nove, A. (1983) *The Economics of Feasible Socialism* (London: Macmillan).

Nozick, R. (1974) *Anarchy, State and Utopia* (Oxford: Basil Blackwell).

Nugent, N. (1991) *The Government and Politics of the European Community* (2nd edn) (Basingstoke: Macmillan).

Oakeshott, M. (1962) *Rationalism in Politics and Other Essays* (London and New York: Methuen).

Oates, S. (2005) 'Media and Political Communication', in S. White, Z. Gitelman and R. Sakwa (eds) *Developments in Russian Politics 6* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan).

O'Brien, D. (2000) *Storm Center: The Supreme Court in American Politics* (5th edn) (New York: Norton).

O'Brien, R. and M. Williams (2007) *Global Political Economy* (2nd edn) (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan).

OECD (1995) *Globalization: What Challenges and Opportunities for Governments?* (Paris: OECD)

Offe, C. (1984) *Contradictions of the Welfare State* (London: Hutchinson).

Ohmae, K. (1989) *Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy* (London: HarperCollins).

Olson, D. (1994) *Legislative Institutions: A Comparative View* (Armonk, NY: M. E. Sharpe).

Olson, M. (1968) *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups* (Cambridge, MA: Harvard University Press).

Olson, M. (1982) *The Rise and Decline of Nations* (Newhaven, CT: Yale University Press).

Osborne, D. and T. Gaebler (1992) *Reinventing Government* (New York: Addison–Wesley).

Ostrogorski, M. (1902) *Democracy and the Organisation of Political Parties* (London: Macmillan).

O'Sullivan, N. (1976) *Conservatism* (London: Dent).

Paddison, R. (1983) *The Fragmented State: The Political Geography of Power* (New York: St Martin's Press).

Paine, T. ([1776] 1987) 'Common Sense', in M. Foot (ed.) *The Thomas Paine Reader* (Harmondsworth: Penguin).

Pakulski, J. (1990) *Social Movements: The Politics of Protest* (Melbourne: Longman).

Parekh, B. (2006) *Rethinking Multiculturalism in Cultural Diversity and Political Theory* (2nd edn) (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan).

Parry, G. and M. Moran (eds) (1994) *Democracy and Democratization* (London: Routledge).

Parsons, A. (1995) *From Cold War to Hot Peace: UN Interventions, 1945–1994* (London: Michael Joseph).

Parsons, W. (1995) *Public Policy: Introduction to the Theory and Practice of Policy Analysis* (Aldershot: Edward Elgar).

Pateman, C. (1970) *Participation and Democratic Theory* (Cambridge: Cambridge University Press).

Peele, G., C. Bailey, B. Cain and B. G. Peters (eds) (1994) *Developments in British Politics 2* (Basingstoke: Macmillan).

Philo, G. (ed.) (1999) *Message Received* (London: Longman).

Pierson, C. (2000) *The New Politics of Welfare* (Oxford and New York).

Pierre, J. and B. Guy Peters (2000) *Governance, Politics and the State* (London: Macmillan).

Pinkney, R. (1990) *Right-Wing Military Government* (London: Pinter).

Piore, M. J. and C. Sabel (1984) *The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity* (New York: Basic Books).

Plant, R. (1991) *Modern Political Thought* (Oxford: Oxford University Press).

Plato (1955) *The Republic* (Harmondsworth: Penguin) (trans. H. D. Lee).

Poggi, G. (1990) *The State* (Cambridge: Polity Press).

Poguntke, T. and P. Webb (2005) *The Presidentialization of Politics: A Comparative Study of Modern Democracies* (Oxford and New York: Oxford University Press).

Polsby, N. (1963) *Community Power and Political Theory* Newhaven, CT: Yale University Press).

Poulantzas, N. (1968) *Political Power and Social Classes* (London: New Left Books).

Pressman, J. and A. Wildavsky (1973) *Implementation* (Berkeley, CA: University of California Press).

Proudhon, P.-J. ([1840] 1970) *What is Property?* (New York: Dover).

Przeworski, A. (1991) *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America* (Cambridge and New York: Cambridge University Press).

Pulzer, P. (1967) *Political Representation and Elections in Britain* (London: Allen & Unwin).

Putnam, R. (1993) *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton, NJ: Princeton University Press).

Putnam, R. (1996) 'Who Killed Civic America?', *Prospect*, March, pp. 66–72.

Putnam, R. (2000) *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon & Schuster).

Randall, V. (ed.) (1988) *Political Parties in the Third World* (London: Sage).

Rawls, J. (1971) *A Theory of Justice* (Oxford: Oxford University Press).

Reiner, R. (1993) *The Politics of the Police* (2nd ed.) (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf).
Rex, J. and D. Mason (eds) (1992) *Theories of Race and Ethnic Relations* (Cambridge: Cambridge University Press).
Rhodes, R. (1996) 'The New Governance: Governing without Government', *Political Studies*, vol. 44, pp. 652-67.
Rhodes, R. and P. Dunleavy (eds) (1995) *Prime Minister, Cabinet and Core Executive* (London: Macmillan).
Rhodes, R. A. W. (1988) *Beyond Westminster and Whitehall* (London: Unwin Hyman).
Richardson, J. (ed.) (1984) *Policy Styles in Western Europe* (London: Allen & Unwin).
Richardson, J. (ed.) (1993) *Pressure Groups* (Oxford and New York: Oxford University Press).
Ritzer, G. (2000) *The McDonaldization of Society* (Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press).
Roach, J. and J. Thomaneck (1985) *Police and Public Order in Europe* (London: Croom Helm).
Robins, L., H. Blackmore and R. Pyper (eds) (1994) *Britain's Changing Party System* (London and New York: Leicester University Press).
Rokkan, S. (1970) *Citizens, Elections, Parties* (New York: McKay).
Roler, E. (2005) *The Performance of Democracies* (Oxford and New York: Oxford University Press).
Rose, R. (ed.) (1980) *Challenge to Governance: Studies in Overloaded Politics* (London: Sage).
Rose, R. (1987) *The Postmodern Presidency: The White House Meets the World* (New York: Chartham House).
Rousseau, J.-J. ([1762] 1913) *The Social Contract* (London: Dent) (trans. G. D. H. Cole).
Rowat, D. (ed.) (1988) *Public Administration in Developed Democracies: A Comparative Study* (New York: Marcel Dekker).
Rush, M. (1992) *Politics and Society: An Introduction to Political Sociology* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf).
Russell, M. (2000) *Reforming the House of Lords: Lessons from Overseas* (Oxford and New York: Oxford University Press).
Sabatier, P. (1988) 'An Advocacy Coalition Model of Policy Making and Change and the Role of Policy Orientated Learning Therein', *Policy Sciences*, vol. 1, pp. 129–68.
Said, E. (1978) *Orientalism: Western Conceptions of the Orient* (New York: Vintage Books).
Said, E. (1978) *Orientalism: Western Conceptions of the Orient* (London: Penguin).
Sandel, M. (1982) *Liberalism and the Limits of Justice* (Cambridge: Cambridge University Press).
Sartori, G. (1976) *Parties and Party Systems: A Framework for Analysis* (Cambridge: Cambridge University Press).
Sartori, G. (1987) *The Theory of Democracy Revisited* (Chatham, NJ: Chatham House).
Saunders, P. (1990) *Social Class and Stratification* (London: Routledge).
Savage, S., R. Atkinson and L. Robins (1994) *Public Policy in Britain* (Basingstoke: Macmillan).
Scammel, M. (2000) 'New Media, New Politics' in Dunleavy, P., A. Gamble, I. Holliday and G. Peele (eds) *Developments in British Politics 6* (London: Macmillan).
Schlesinger, A. (1974) *The Imperial Presidency* (New York: Popular Library).
Scholte, J. A. (2005) *Globalization: A Critical Introduction* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan).
Schumacher, E. F. (1973) *Small is Beautiful: A Study of Economics As If People Mattered* (London: Blond & Briggs).
Schumpeter, J. (1942) *Capitalism, Socialism and Democracy* (London: Allen & Unwin).
Schwarzmantel, J. (1991) *Socialism and the Idea of the Nation* (London: Harvester Wheatsheaf).
Schwarzmantel, J. (1994) *The State in Contemporary Society: An Introduction* (London and New York: Harvester Wheatsheaf).
Sedgemore, B. (1980) *The Secret Constitution* (London: Hodder & Stoughton).
Self, P. (1994) *Government by the Market? Politics of Public Choice* (Basingstoke: Macmillan).
Seliger, M. (1976) *Politics and Ideology* (London: Allen & Unwin).
Sen, Amartya (2006) *Identity and Violence* (New York: W. W. Norton).
Simon, H. (1983) *Models of Bounded Rationality – Vol. 2* (Cambridge, MA: MIT Press).
Skocpol, T. (1979) *States and Social Revolutions* (Cambridge: Cambridge University Press).
Smith, A. ([1776] 1930) *The Wealth of Nations* (London: Methuen).
Smith, A. D. (1986) *The Ethnic Origins of Nations* (Oxford: Basil Blackwell).
Smith, B. C. (1985) *Decentralisation: The Territorial Dimension of the State* (London: Allen & Unwin).
Smith, M. (1995) *Pressure Groups* (Manchester: Baseline Books).
Social Trends, 2005 (London: HMSO).
Sørenson, G. (2004) *The Transformation of the State: Beyond the Myth of Retreat* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan).
Soros, G. (1998) *The Crisis of Global Capitalism: Open Society Endangered* (New York: BBS/Public Affairs).
Spencer, P. and H. Wollman (eds) (2005) *Nations and Nationalism* (Edinburgh: Edinburgh University Press).
Stoker, J. (2006) *Why Politics Matter: Making Democracy Work* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan).
Strøm, K., W. Müller and T. Bergman (eds) (2006) *Delegation and Accountability in Parliamentary Democracies* (Oxford and New York: Oxford University Press).
Suleiman, E. (ed.) (1984) *Bureaucrats and Policy Making* (New York: Holmes & Meier).
Sun Tzu (1963) *The Art of War* (New York: Oxford University Press) (trans. S. B. Griffith).
Talmon, J. L. (1952) *The Origins of Totalitarian Democracy* (London: Secker & Warburg).

Tarrow, S. (1998) *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics* (Cambridge and New York: Cambridge University Press).

Thatcher, M. (1993) *The Downing Street Years* (London: HarperCollins).

Titmuss, R. M. (1968) *Essays on the Welfare State* (London: Allen & Unwin).

Tocqueville, A. de ([1856] 1947) *The Old Regime and the French Revolution* (Oxford: Blackwell) (trans. M. W. Patterson).

Trotsky, L. (1937) *The Revolution Betrayed* (London: Faber & Faber) (trans. M. Eastman).

Truman, D. (1951) *The Governmental Process* (New York: Knopf).

Verheijes, T. and D. Coombes (eds) (1998) *Innovations in Public Management: Perspectives from East and West Europe* (Cheltenham & Northampton, MA: Edward Elgar).

Wachendorfer-Schmidt, U. (ed.) (2000) *Federalism and Political Performance* (London & New York: Routledge).

Wallerstein, I. (1984) *The Politics of the World Economy* (Cambridge: Cambridge University Press).

Waltman, J. and K. Holland (eds) (1988) *The Political Role of Law Courts in Modern Democracies* (New York: St Martin's Press).

Waltz, K. N. (1979) *Theory of International Politics* (Reading, MA: Addison–Wesley).

Weber, M. (1948) *From Max Weber: Essays in Sociology* (London: Routledge & Kegan Paul).

Weller, P. (1985) *First Among Equals: Prime Ministers in Westminster Systems* (Sydney: Allen & Unwin).

White, S., J. Gardner, G. Schopflin and T. Saich (1990) *Communist and Postcommunist Political Systems* (Basingstoke: Macmillan).

Wildavsky, A. (1980) *Art and Craft of Policy Analysis* (Macmillan: London).

Wilson, G. (1990) *Interest Groups* (Oxford: Blackwell).

Wilson, W. ([1885] 1961) *Constitutional Government: A Study in American Politics* (New York: Meridian).

Wolinetz, S. (ed.) (1997) *Political Parties* (Aldershot and Brookfield, VT: Ashgate).

Wollstonecraft, M. ([1792] 1985) *A Vindication of the Rights of Women* (Harmondsworth: Penguin).

World Bank (1985) *World Development Report 1985* (Washington, DC: World Bank).

World Bank (1986) *World Development Report 1986* (Washington, DC: World Bank).

Wright, A. (1987) *Socialisms: Theories and Practices* (Oxford: Oxford University Press).

Wright, V., B. Guy Peters and R. Rhodes (eds) (2000) *Administering the Summit: Administration of the Core Executive in Developed Countries* (London: Macmillan).

Yergin, D. (1980) *Shattered Peace: The Origins of the Cold War and the National Security State* (Harmondsworth: Penguin).

Zimmerman, J. F. (1992) *Contemporary American Federalism* (London and New York: Leicester University Press).

اندرو هيوود

شغل منصب نائب مدير كلية كرويدون CROYDON COLLEGE، ويعمل حاليا كاتبا مستقلا.

من مؤلفاته:

- مقدمة فى الأيديولوجية السياسية.
- السياسة العولمية.
- مقدمة فى النظرية السياسية.
- أساسيات السياسة البريطانية.




تليجرام
هنا سور الازبكية
غواص في بحر الكتب
باحثون
محمد خطاب

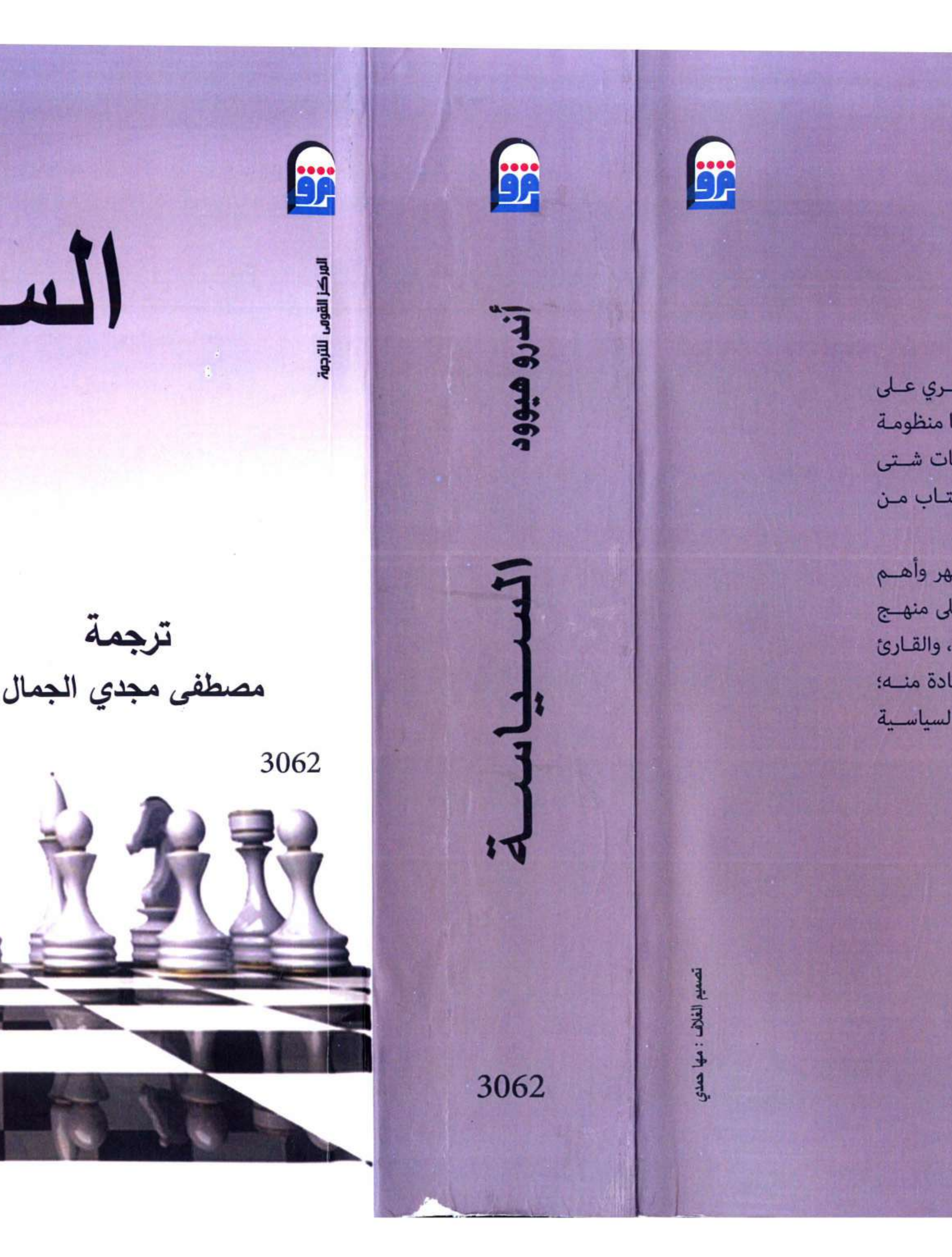
المترجم في سطور :
مصطفى مجدى الجمال

- أحد مؤسسي وعضو مجلس إدارة مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة.
- باحث وكاتب ومترجم.
- مدير تحرير مجلة أفريقية / عربية.
- مدير تحرير الطبعات العربية من المنشورات الأكاديمية للمجلس الأفريقي لتنمية بحوث العلوم الاجتماعية (كوديسريا).
- أهم الكتب:

- أزمة الوطنية المصرية (١٩٨٦)
- مستقبل تنظيمات الجنوب (٢٠٠٠)
- شافيز: جدل الثورة والكاريزما (٢٠٠٦).

- أهم الكتب المترجمة :

- التحرر الوطني في الشرق (١٩٨٠)
- قضايا الثورة الفيتنامية (١٩٨٨)
- أفريقيا والتنمية المستعصية (١٩٩١)
- الحركات العمالية وصنع السياسات في أفريقيا (١٩٩٢)
- من تجارب الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي (١٩٩٥)
- المسألة الثقافية في أفريقيا (١٩٩٦)
- لفوفة النوبة من الجبال إلى السهول (١٩٩٩)
- ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطي (١٩٩٩)
- تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان (٢٠٠٢)
- العولمة والتنمية والديمقراطية في أفريقيا (٢٠٠٥)
- قضايا السلم المنشود في أفريقيا (٢٠٠٧)
- التشكيلات الاجتماعية في أفريقيا (٢٠٠٧)
- أحوال الصين (٢٠٠٩)
- الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني في أفريقيا (٢٠١٠)
- تاريخ السودان الحديث (٢٠١٠)
- القيم والتاريخ والديمقراطية في أفريقيا (٢٠١١)
- تركيا الأمة الغاضبة (٢٠١٢)
- حقيقة الديمقراطيات الرأسمالية (٢٠١٢)
- تطوير مفهوم المنافع العامة إلى الصالح العام للإنسانية (٢٠١٣)
- ثورة مصر (٢٠١٤)
- إمكانية الدولة التنموية الديمقراطية في بلدان الجنوب (٢٠١٥)
- مستقبل الزراعة في الرأسمالية (٢٠١٥)
- تاريخ إثيوبيا (٢٠١٦)


المركز القومي للترجمة
ترجمة
مصطفى مجدي الجمال
3062
أندرو هيوود
السياسة
3062
تصميم الغلاف : مها حمدي